

سيد الرئيس
عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب بن عبد المحسن بن عبد المطلب بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

وعلى هامشه حاشية الشيخ عميره على التمام والكمال نفعنا الله بعلومهم في الحال والمآل

(كتاب الفرائض)

(قوله) لما فيها الصغير يرجع لقوله أى مسائل وقوله فقلت يرجع لقوله السهام (قول المتن) يبدأ من ترك الملت أى كما يبدأ فى حياته مضافاً منه مقدماً على الدين ولا معنى لله عليه وسلم أمر فى ميت أن يكفن فى ثوبه ولم يسأل هل عليه دين أولاً (قول المتن) تنصى دينه أى لا ما أحق به من ورثته والمراد غير المتعلقة بالعين لمسايق وسواء فى ذلك دين الله تعالى ودين الأدب أى دين الله تعالى الذى لم يتعلق بالعين كالخج ونحوه (قول المتن) فضلاً أى سواء حجر عليه أم لا (قول المتن) ونسكح دليل النكاح والقسامة الآية ودليل الولاء حديث الولاء لجملة كلمة النسب والمراد القربا الخاصة وبورثهم أفرضا وتعييناً بالنكاح قرناً فقط وبالولاء تعييناً فقط وضم بعضهم خاصاً وهو سبق النكاح على القديم فى المسيرة فى المرض بدليل أنه لا يرث الولمات والنكاح بورث من الطرفين وينبغى أن يتعد الرحم عند عدم الانتظام كالإسلام عند فقد العاصب (قول المتن) فريثته بهذا على أن الولاء بورث من طرف فقط نعم لو أعتق ذمياً ثم اتفق العتق بذار الحرب واسترقته انتفى وأعتقه ثم أسلم وأورث كل منهما الآخر وإذا لو اشترى العتق ألباً وأعتقه صار له الولاء سراً على إنبه الذى هو معتق المشتري (قوله) أى حقه كان المراد بنت المال (قول المتن) ليت المال أرباً أى بخلاف من لا وارث له من الذميين فإنه يقتل فينا * فرع * لو مات ذمى ولا وارثه مستغرق هل تركهم أو نطلب الباقي ونأخذه وإن لم يترأعوا الناصب الرزكى الثانى (قول المتن)



المجلد الثانى من شرح الجلال المحلى على النهاج

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الفرائض)

أى مسائل قيمة الموارث جمع فريضة بمعنى مفروضة أى مقدرة لما فيها من السهام المقدرة فقلت على غيرها وفى حديث ابن ماجه وغيره تعولوا الفرائض وعولوه فانه نصف العلم أى لتعلقه بالموت المقابل للحياة (يبدأ من ترك الملت) وجوباً (عقوبة تنجزه) بالعرف (ثم تنصى دينه ثم) تنفذ (وصاياه من ثلث الباقي ثم يقسم الباقي بين الورثة) على ما أتى بيانه (قلت) كما قال الرافعى فى الشرح (فان تعلق بعين التركة كفى كلاً ركاة) أى كمال الذى وجبت فيه لانه كلاً لهون بها (والجائى) لتعلق ارش الحماة بريقته (والرهون) لتعلق دين الميرث به (والسبع اذ مات المشتري مضافاً) لتعلق حق فسخ الباقي به (قدم) ذلك الحق (على مؤنة تجهيزه) فلا يساع واحد من المذكورات الذى هو عين التركة فى مؤنة التجهيز كذا فى الروضة فى فصل الكفن (وأساب الارث أربعة قرابه) فميرث بعض الأقارب من بعض على تفصيل يأتي (ونسكاح) فميرث كل من الزوجين الآخر (ولاء فميرث العتق العتق ولا عكس) أى لا يرث العتق العتق (والرابع الاسلام) أى جهته (تقتصر) التركة كليت المال أرباً اذا لم يكن وارث بالاسباب الثلاثة أى يرثه السلطان بالعصوبة (والجميع) على ارثهم من الرجال عشرة) وبالسط خمسة عشر (الان وابنه واسفل والاب وأبوه وان علواً والاخ) لا يورث ولا بولام (وابنه) أى ابن الاخ (الامن الام) أى ابن الاخ لا يورث وابن الاخ لا يورث (والعم) لا يورث (وكذا ابنة) أى ابن العم لا يورث ولا يورث (والزوج والعتق ومن السماسع) وبالسط عشر (البنت وبنت الابن وان سفلى) أى الابن (والام والجدة) أم الاب وأم الام

من الرجال المراد بهم الذكور (قول المتن) وابنه قيل فيه وقد كرا بطلاب و المصنف مشى على طريق الاختصار (قوله) أى وان الابن فيه بعد الفحص على المضاف اليه (قوله) أم الاب وأما لا فهذا التعميم لم يبق فى المتن الا تعامها كما قال فى ما سلف الاب وأبوه

(قول المتن) والابن والبنت اقتضاء هذا الصنيع أنهم لا يقولون الابن وان وليس كذلك بل يقولونه في قلبه الابن والابنة (قول المتن). لا يثبت ذور الارحام أى لعدم ذكرهم في القرآن ولا صلى الله عليه وسلم ركب الى قباء يستحضر الله في الخلطة والنجمة فأنزل الله لهما ميراث لهما رواء أبو داود مرسلًا وهو بختمه لكونه ورد من سندان وجه آخر (٢) ولأنهم لو ورثوا لما قدم عليهم أهل الولاء (قول المتن) ولا يراد أى الله يقول فلها

نصف ما ترك وكيف تأخذ الكل (قول)
 (المتن) على أهل الفرض حدثت النساق
 ان بنت حمزة اعتقت شخصاً فأتت عن
 بنت فاطمها التي صلى الله عليه وسلم
 نصف المال وصرف الباقي للعتقة أقول
 هذا الدليل فيه نظر لان الكلام عند قد
 العصبية حتى من الولاء (قوله) أرنا
 لأن المصلحة موجودة وان اختلف أمر
 امامهم المستوفى لهم فلا وجب ذلك
 سقوط حقهم (قوله) تورث ذوى
 الارحام أى كذبها أى خذقة وأحمد
 (قول المتن) وأتى المتأخرون اعترض
 بان ابن سراقه وهو قيل الاربعة قال هو
 قول عامة شوخنا وقال الماوردى انه
 مذهب الشافعي وغلط الشيخ أبو حامد
 في مخالفته (قول المتن) بالزبدية أعمال
 الصدر العرف وهو ضعيف في العربية
 (قوله) على وفق الاختصار أى على
 موافقة الاختصار الذى سلف (قوله)
 أى انما قال الرازي مصلحة (قول المتن)
 وهو من سوى الى آخره أى في اصطلاح
 الفرضيين والافالرحم شرعاً شامل لكل
 قريب (قوله) هو بيان هذا يلزمه
 ان البيان أعمن من البيان فهنا جديها
 بعصبية (قوله) منه الضمير فيه يرجع
 أقول المتن واصل كجد (قول المتن)
 وبنا الاخوة الاحسن وأولاد الاخوة
 (قوله) أى بالاعشرة أى فهو غير العشرة
 ولهذا عدّهم شعباً أحدهم
 (فصل الفروض) (قوله) اشدّ رضى كذب الله
 تعالى احتز زيداً عن احتقاق اخذ
 الثلث في مسائل الاثوة والامة تمت
 الباقي في مسألة زوج وابوين وقال
 الزركشي وأما الارقال السبعون سبع
 في مسائل العول فاصلها الفروض الستة
 فاما الامر ان الثمن متلازم تساعاً ومن ثم

وان علنا (والأخت) من جهات الثلاث (والزوجة والعقّة) ويدخل في العم الأب وبها الحدة
 والمرد بالمعنى والمعنة من أعتق أو عصبة أدلى بعتق (فلما جمع كل الرجال ورت الأب والأبن
 والزوجة فقط) لأن غيرهم محجوب بغير الزوج (أو) اجتماع كل النساء بالبنات وبنت الابن والأعم
 والأخت للأب وبنت الزوجة) وسقطت الحدة للأعم والعقّة بالأخت المذكورة كحفظها بالزوجة
 للأب وبالبنات لأخت للأعم (والذين يمكن اجتماعهم من الصنفين فالأبوان والأبن والبنات وأحد
 الزوجين) أي المذكوران كان الميت أمراً أو أنثى إن كان رجلاً (ووقدوا كلهم) أي الورثة
 من الرجال والنساء المذكورين (فأصل المذهب انه لا يورث ذوى الارحام) وسأقي بينهم (و) أصل
 المذهب فيما يستغرق الورثة المال انه (لا يرث على أهل الفرض) أي التقدير ما بين من المال بعد
 المقروض (بل المال) كله أو الباقي بعد المقروض (ليبت المال) ارنا وقال المزي وأبو سريح
 يورث ذوى الارحام في الأولى والى والى في الثانية على غير الزوجين ولم يقلوا اذا لم ينظم أمرت
 المال (وأقضى المتأخرون) من الأصحاب (اذا لم ينظم أمرت المال) ليكون الأمام غير عادل
 (بالد) أي يارثه (على أهل الفرض غير الزوجين ما فضل عن فروضهم) أي مقدارهم بالزوجين
 (بالسبة) أي نسبة سهامهم من بدعية بنت وأم وزوجين في بعد اخراج فروضهم سهم من اثني عشر
 ثلاثة أرباع للبنات وربع للأمام سهاهما ثمانية ثلاثة أرباعها للبنات وربعها للأمام فضع المسئلة
 من ثمانية وأربعين وترجع بالاختصار إلى ستة عشر لزوج أربعة للبنات ثلثة وللأم ثلثة في بنت
 وأم وزوجة يبقى بعد اخراج فروضهن خمسة من أربعة وعشرين للأمام ربعها سهم وربع فضع المسئلة
 من ستة وعشرين وترجع بالاختصار إلى اثنين وثلاثين لزوجاة وأربع للبنات أحد عشر وللأم
 سبعة وفي بنت وأم يبقى بعد اخراج فرض سهاهما ثمانية من ستة وللأم ربعها نصف سهم فضع المسئلة
 من اثني عشر وزوجة بالاختصار إلى أربعة للبنات ثلاثة وللأم واحد ويقال على وفق الاختصار ان شاء
 في هذه فضع سهامها من الستة المسئلة في اثنين قبلها الباقي من مخرج الرابع والذين للزوجين
 بعد تخصيص ما لا يقيم على أربعة سهام البنات والأمام من مستتبهما فتضرب في كل من المخرجين
 ولو كان ذوا الفرض واحداً كتبت ردّها الباقي أو اثنين كتبتين فالباقى بينهما بالسوية وقوله غير
 الزوجين بالنسب استثناء من بدعي المخرجين في الشرح بأنه لا رهم لها من المورث بالرد وهو المورث
 بالرحم وقدم أهل الفرض بالرد فلوهم (فان لم يكونوا) أي أهل الفرض أي لم يوجد أحد منهم
 (صرف) المال (الذوى الارحام) أي ارنا (وهم من سوى انذكورين) بالارث (من
 الذارب) هو يان وفي الرضة كصلها هم كل قريب ليس بدعي فرض ولا عصبة (وهم عشرة
 أصناف أبو الأم وكل جد و جدّة ساقطين) منه أو أي الأم وأم الأم والأم وهؤلاء نصف (وأولاد
 البنات) للصبأ ولأبوين من ذكور وإناث (وبنات الأخوة) لأبوين أو لأب أو لأب وأم (وأولاد الأخوات)
 لأبوين أو لأب وأم من الذكور والإناث (وبنو الأخوة للأب والأم للأب) أي أخو الأب لأم (وبنات
 الأعم) لأبوين أو لأب وأم وبضم الهمزة الأعمام للأعم (والعمات) بالرفع (والأخوال والخالات)
 كل منهم من جهات الثلاث (والمدلون بهم) أي بالعرصة وهو من بدعي الرضة وأصلها ومن انفرد
 منهم حاز جميع المال ذكرًا كان أو أنثى ولا يسمى عصبة وفي المجمع كلام طويّل في الرضة وأصلها
 راجع بقية ولو وجد أحد الزوجين صرف الباقي بعد فرضه لذوى الارحام فان كان منهم من ولد الخولة
 أو الجموعة وحده حاز الباقي بالرحم

﴿فصل الفروض﴾ * جمع فرض بمعنى نصيب أى الانصاء (المقدرة فى كتاب الله تعالى) للورثة
قالوا نحن نائل قال الرافعى فى مسائل العول الثلثان تضعيف الثلث وانما جعل فرضا برأسه لان التقراء
من الورثة

(قوله) كونه نقل الركبي أم لأن لفظ الولد يستعمله أو باعتبار كما في الأرض والتعصيب قال ابن أبي هريرة وما جعل الزوج ضعف المال لزوجته في إختاين لأنهم ذكور وهى تعصيب فكان كالأبوين مع البنت (قوله) المراد قال ابن الرقة بالإجماع (قوله) واحتار الخ ليعني أمره إده الاحتراز من هذا الإجماع الخاص لأص مطلق الإجماع بأن إلهام الزوج مثلاً التصف (٤) (قول المتق) والرابع قيل رد على المحصر الآم في مسئلة زوج وأبوين

فان لها ثلث الباقي وهو الحققة ربع
يصحهم بأثوابه لفظ القرآن (قوله)
وفزوحين قال الزكشي ولذا لم يرد
في القرآن إلا باطن أخيه بخلاف النسا
وإخوات فأنهن وردن فيه بآية لفظ
الوحدة وآية بلفظ الجمع (قوله)
يعني منفردات عن بنات الصلب والأفان
السند كسابق ومثل هذا يقال أيضا
في الأخوات لأب (قول المتن) ليس لهن
إخ غيرهن كان ينبغي أن يقول أيضا
وزوجة وأزواج وأب في فرضها مع
دلت أقص من ثلث (قول المتن)
وفرض تزوجا كثر من ولداتها
أعضاء اثنت والست والسند لانه يلدون
بنات وهما فرضها وسوى منها لانه
لأعصميين أدلوه بخلاف الإبقاء
لما كان منهم تعصيب جعل لذ كمثل
حظ اثنين كالولد كذا في أي حرية
رحمة الله (قول المتن) وقد فرض الخ ماله
أن ينقص حصة مائة أجرة عن الثلث كما
لو كان معه ثلاثة أخوة (قول المتن) أب
نعم إذا لم يمت أحد السند فرضا
والباقي تعصيبا وفصل «أب الخ (قول
المتن) لا يحجبهم أحد أي أن كل واحد
يدل إلى الميت بنفسه وليس فرع له غيره
وأحرزنا الأخير من المقت (قول المتن) أحد
فيه لطيفة وهي الإشارة إلى أن الحجب
بالنقص وأما الولف فيعصبون به
كغيرهم (قول المتن) أو ابن أب أقرب
منه فيدل أن قوله أو ابن الأب مراده
معاون سفل كاصح به الشارح حتى
نقتطع مع هذا (قول المتن) يحجبهم الأب

الخامس: ما لا يعلن إلا في حق واما الابن وابنه فلا يعلنان عصبية الاب ويردانه الى الفرض فلا يعلنان عصبية الاخ بالاب (أب
 قول المتن) أب وجد الخ دليله قوة تعالى وإن كان رجل يورث كقلافة (قول المتن) وبه أي يوسف (قول المتن) ستة أب الخ أي لا يجب أباه فهو أولى
 والخ في حرجة أم وأبها وأولها تفضل لستوان ورد إن الجهة مقدمة الى آخرها فالجد مقدم عليه على المذهب والجد مقدم قطعاً واما الابن
 وابنه فلا يجب احدهما وأما الابن والأخ فلا ينكح أباه فاضوح والافواه أقرب بعته وكذا يقال في الاخ والاب وانما قيد هنا بالعدد دون غير
 هذا الموضع خوفاً من التمس في قوله إلا ولا ينكح

(قول المتن) هؤلاء السبعة وجه ذلك في الإخاء ابن أبي المستويعم ابن جده (قول المتن) لا يحب ابن أبي المسلق في الأب والابن والزوج وكان ينبغي أن يقول هنا أيضاً لفظ أحد (٥) (قوله) أو ابن عم أبي ولو كان أسفل منها (قول المتن) لا يحب العبد لأن التي من جهة الأم

أب وجد وابن وابنه وأخ لاوين (و) أخ (لاب) لانه أقرب منه (و) ابن الاخ (لاب) بحجبه هؤلاء الستة (وابن أخ لاوين) لانه أقوى منه (والعم لاوين بحجبه هؤلاء) السبعة (وابن أخ لاب) لانه أقرب منه (و) العم (لاب بحجبه هؤلاء) الثمانية (وعم لاوين) لانه أقوى منه (وابن عم لاوين بحجبه هؤلاء) التسعة (وعم لاب) لانه أقرب منه (و) ابن عم (لاب بحجبه هؤلاء) العشرة (وابن عم لاوين) لانه أقوى منه (والعم بحجبه عصبة النسب) لانهم أقوى منه (والبنات والأولاد والزوجة لا يحجب عن الإرث) وبنت الابن يحجبها ابن أوتشان اذ لم يكن معها من بعضا) كأنه أو ابن عم فان كان أخذت معه الباقي بعد ثلثي البنت بالتعصيب (والجدة لأم لا يحجبها إلا الأم ولاب يحجبها الأب والأولاد) لان ارتباط طريق الأمومة والأم أقرب منها (والقرى من كل جهة تحجب البعدى منها) كأم أم وأم أم أم وأم أم وأم أم (والبنت من جهة الأم) كأم أم أم (في الإله) بل يشتركان في الدس والثاني تحجبها كقرى من جهة الأم وقرى الأول سوة قرابة الأم يحجبها الجدات (والأخت من الجهات كالأخ) فمما تحجب به الأخ لاوين الاب والابن وابن الابن ولاب هؤلاء أخ لاوين ولأم أب وجد وولد وولد ابن (والأخوات الخالص لاب يحجبهن أيضا أختان لاوين) فان كان معهن أخ عصهن كاساق (والعمقة كالعم) يحجبها عصبة النسب (وكل عصبة من يحجب) تحجبها أصحاب فروض مستغرة) لئلا كزوج وأم وجد وعم لاشئ لهم * فصل الابن * يستغرق المال وكذا النون) والابن بالاجاع في المسائل الثلاث (والبنت النصف وثلثين فصاعدا) الثلثان ولو احييت وبنات فالأب لهم للذكر مثل حظ الأنثيين) أي نصيبها مال تعالى بوسيطكم الله في أولادكم لذكركم مثل حظ الأنثيين فان كن نساء فوق اثنين فلهن ثلثا مائة وان كانت واحدة فلهما النصف وتقدم قياس البنتين على الأخنتين (وأولاد الابن اذا انفردوا كلولا الصلب) فبما ذكر بالاجاع (فلوا جتمع الصفان فان كان من ولد الصلب ذكر يحجب أولاد الابن بالاجاع) (والأفان كان للصلب بنت فقط) فلهما (النصف) كما تقدم (والباقي لولد الابن الذكور) (أو لولد كور والآنث) للذكر مثل حظ الأنثيين (فان لم يكن) من ولد الابن (الآنثي) أو أنث فلهما أولهن (الدس) تسكمة الثلثين (وان كان للصلب شأن فصاعدا أخذنا) أو أخذنا (الثلثين) كما تقدم (والباقي لولد الابن الذكور) بالسوية (أو لولد كور والآنث) للذكر مثل حظ الأنثيين (ولاشئ للآنث الخالص) منهم من بقى نصيب (لأن يكون أسفل منه من ذرعيه) في الباقي للذكر مثل حظ الأنثيين ولم يستثن المساوي في الدرجة أيضا لغيره فيما قبل أمالاً إلا في قطعهم (وأولاد الابن مع أولاد الابن كأولاد الابن مع أولاد الصلب) فبما ذكر (وكذا أسائر المنازل) أي بأبها كأولاد ابن الابن مع أولاد ابن الابن (وإنما يصعب الذكر المنزل) منهم عن الأنث (من في درجته) كأنه وبنت عمه بخلاف من هي أسفل منه فيسقطها كما تقدم (وعصبة من فوقه) كبنت عم أبيه لم يكن لها شئ من الثلثين) كما تقدم فان كان فلهما

٢٤ في الثاني قوله فيما قبله يرجع لقول المتن الأول الكور والاثاث قوله فلا يصح الاقبال هلا أخذت السدس فمرضا شارك في الباقي تعصبا اتقول ذلك شئ من خصائص الاء ولا يراد بالخ اللام اذا كان ان عم حيث يرتبها لانه يجهت به * فصل الاب يث الخ قول المتن وتعصبا وذلك لان الله سبحانه وتعالى جعل لانه جميع المال متنا انفرادا لال اولي بذلك

(قول المتن) وبها الحديث فأبخت الفرائض فلاولى رجل ذكر (قول المتن) بنت أو بنت ابن كذلك (٦) الحكم لو كان معه أو كان معه بنتان (قول المتن)

والباقي بعذر فيها قال الزركشي
بعذر فرض المبتل أو مبتالين والاب
ولا يصح رجوعه الى البنتين لأن التعبير
بعصا لطيف بأي فرد (قول المتن)
وأوين ثلث الخ وقال وأب لكفى (قوله)
والنسبة الأولى من ستة لأنها من نصف
وثلث الباقي (قول المتن) وآلم الاب
وأسماتها كذلك وذلك لأن الحديثين
جامعاً إلى أبي بكر رضي الله عنه ما عطف
أم الام فقط فقال له أحماء أعطيت التي
لوماتم ريم وأحرمت التي لوماتم لورثها
فشركت بينهما فيه (فصل الاخوة) والاخوان
الخ (قول المتن) فيشارك الأخ لو كان
ولداً لأوين المذكور ذكر كوروا نانا قال
الزركشي لابد من تساويهم في الأخذ
لأنهم إنما أخذوا بقراءة الأم ثم حكاه
عن صاحب التعبير وان الرافعي رحمه
الله قال يجوز أن يقال إذا تساوا الثلث
بالسوية يؤخذ ما يخص الشقيق ويقسم
للكر مثل حظ الاثنين **كما**
في العادة وقدره هو لو كان كل واحد الشقيق
أخت لأوين أو اب فلها النصف وتقال
فلو كان مع الأخت للاب أخ أب أسقطها
وهو الأخ الشوم (قوله) لا شتره الخ
وفي قول غريب الشافعي رضي الله عنه
انه يسقط واختاره ابن المبان وابن
المنذرو والاساذ أبو منصور وأبو خنف
الطبري واستدل له أبو منصور بان
الشخص لو أوصى لولد أمه بما له وتسمية
بأبي الثلث وكان الثلث مائة استحقها
ولدا الأم بلا مشاركة (قوله) فلا يعصا
ابن أخها وذلك لأنه لا يعص ابنت
نفسه أدهى من ذوى الأرحام فكيف
يعص عمته بخلاف ولد الوفا قرناً
(قول المتن) والواحد الخ لم يذكر اجتماع
الثلاثة والحكم أن للأخ للأم النسب

(الجميع) (و) يرت (بهما) أي بالفرض والتعصيب (إذا كان مع بنت أو بنت ابن له السدس فرضاً والباقي بعد فرضهما) (له بالعصبة) وهو الثلث (وللام الثلث أو السدس في الحائضين السابعين في الفروض) وذكر هشام بن عمار في قوله (وله في مسئلتهم زوج أو زوجة وأبوين ثلث ما بقي بعد فرض الزوج أو الزوجة) (الثلث للجميع) أي يأخذ الأب على ما تأخذه الأم واستبقوا لها لفظ الثلث موافقة الآية وورثه أجواء فلامه الثلث والمثالة الآية (و) في من عتقوا ثلثهم أربع (والجدة في الميراث كالأب إلا أن الأب يسقط الأخوة والأخوات) (للت كالتقدم) (والجدة يتقدمهم إن كانوا أبوين أو أباً) (وساقى بيانه) (والأب يسقط أم نفسه) كالتقدم (ولا يسقطها الجد) لأنها قبله بخلافها في الأب (والأب في) (سألت) (زوج أو زوجة وأبوين) (الثلث إلى ثلث الباقي) كالتقدم (ولأزوها الجد) إلى ذلك لأنه لا يساويها في الدرجة بخلاف الأب (والجدة السدس) كالتقدم (وكذا الجدات) يعني الجدتين فصاعداً كليهما المحررتين السدس وروى الحارث عن عباد بن عباد بن الصامت أنه صلى الله عليه وسلم قضى للجدتين من الميراث السدس منهما وقال صحح على شرط الشخصين (ويرثهن أم الأم وأمهاتهن المندليات ما نأث خالص) كتم أم الأم الأول لا يرث من جهة الأم الواحدة (وأم الأب وأمهاتها) كذلك (أي المندليات ما نأث خالص) كتم أم أم الأب (وكذا أم أي الأب وأم الأب الواحد فوقع أمهاتهن) يرث (على الشهور) لأدلتهم وورثوا ثلثي لا يرث لأدلتهم بعد كالأدلة في الأم (وضابطه) أي أرث الجدات أن يقال (كل جدة أدلت بمحض أنات) كتم أم الأم (أو) بمحض (ذكور) كتم أم الأب (أو) بمحض (أنات إلى ذكور) كتم أم أم الأب (يرث من أدلت بذكرين أشيين) كتم أم الأم (فلا يرث كالتقدم أمهم الذكر من ذوي الأرحام وانهم لا يرثون في أصل المذهب فصل الأخوة والأخوات لأبوين إن انفردوا) أي عن أو لأد الأب (ورثوا كأولاد الصلب) للذكر الواحد كما ذكر جميع المال وللأنثي النصف وللأشيين فصاعداً الثلثان (وللذكر مثل حظ الأنثيين في اجتماع الذكور والأناث) (وكذا أن كانوا الأب) أي ورثوا كأولاد كورثوا كأولاد الأبوين وأولاد الأب قوله تعالى إن أمر هؤلاء ليس له ولولده أخت فلها نصف ماله وهو يرثها إن لم يكن لها ولدها فكانت أختين فلها الثلثان مما ترك وإن كانوا أخوة رجالاً ونساءً فللذكر مثل حظ الأنثيين (الأنثي المشتركة) يخفى الرأى المشددة (وهي زوج وأم وولدا أم وأخ لأبوين فيشارك الأخ) لأبوين (وله في الأم في الثلث) فرضهما لا شراكا كعصبة في ولادة الأم لهم (ولو كان بدل الأخ) لأبوين (أخ لأب يسقط) فليس كالأخ ذوين في الأرث في هذه المسئلة الشريفة ما بين ولي الأم ولده لأبوين (ولو أختهم الصنفان) أي أولاد الأبوين وأولاد الأب (فكما اجتماع أولاد الصلب وأولاد البنية) أي فإن كان من أولاد الأبوين ذكراً وبنتاً أو ذكراً وبنتاً وان كان أنثى فلها النصف والباقي لأولاد الأب الذكور وأولاد الأم كور والأناث وإن لم يكن منهم الأنثى أو أنات فلها أولهن السدس تسكمة الثلثين وإن كان ولد الأبوين أنثيين فأكثر فلها ما أولهن الثلثان والباقي لولد الأب الذكور أو ولد كور والأناث ولا شيء للأناث الخالص منهم مع الأختين لأبوين وبأني هذا الاستثناء السابق في بنات الابن كما قال (إلا أن بنات الابن بعضهم من في درجتهن أو أسفل) منهن أي كالتقدم (والأخت لأبعضها بالأخوها) أي فلا بعضها ابن أخها فليست كبنات الابن في هذه المسئلة فسقط ويخص ابن أخها بالباقي بعد الثلثين (وللأولاد من الأخوة أو الأخوات لأم السدس ولاثنين فصاعداً) منهم (الثلث سواء ذكورهم وأنثاهم) كالتقدم (والأخوات لأبوين أو لأب مع النات وبنات ابن عصبه كالأخوة فسقط أخت لأبوين مع البنت الأخوات لأب) فالمراد بالأخوات والنات الجنس وروى البخاري إن ابن مسعود سئل عن بنت وبنات ابن وأخت فقال لا قضين

والباقى الشقيق ويسقط الآخرون إلا أنا الشقيقة النصف ولتى للاب السدس تكمة الثلث ويفرض لتى للام السدس أيضا فيها

(قول المتن) ولا يعصبون اخواتهم أى لهن من ذوى الارحام (قول المتن) والعصبية هي من عصبها اذا احتاطوا به قال الزكشي كل من ذكر
من الرجال عاصب الا الزوج والاخ للام وكل من ذكر تب من النساء ذات القرى (قول المتن) من ليس لهم مقدر أى حال تعصبه
من جهة التعصب وان كان له في حالة أخرى (٧) أو في تلك الحالة من جهة التعصب فدخل الاب والجد والاخوات والبنات (قول

المتن) من المجمع على توربهم خرج
ذو الارحام فانهم ليسوا بعصبية (قول
المتن) فثبت المال الخ ليس هو من جهة
الجد كذلك لا يلزم الدور بل هو حكم من
أحكام العصبية ليه حديث فثبت
للفروض فلاولى رجل ذكر (قوله)
وغيره عطف على نفسه والباء مقدرة
يريد بها ان الابن مع اخته يران جميع
المال ضد قول ان العصبية بنفسه وبقدره
معاً أخذ جميع المال (قول المتن) لانيته
وأخته قال ابن جرير رحمه الله وذلك
لان الولاء أضاع من النسب المراتخي
واذا رآه النسب ورث الله كوردون
الانث كبنى الاخ وفي المم واخواتهم
مقاطعة * اجتمع القول ومقتضى الاب
من الأم والى الجواب ان هذا العقب منه
الرق قولاً ولا يمتنع ولا ولا لخلق أمه
(قول المتن) فكن الاظهر الخ وذلك
لان تعصب الابن يشبه تعصب الابن
لادله بالنسبة وتعصب الجد يشبه
تعصب الاب ولو اجتمع هنا الاب والابن
قدم الابن وكان القياس تقديم
الاخ في المرات لكن مذهب الاجماع
وجه ذلك في ابن الاخ قوة النسبة كما
يقدّم ابن الابن وان سفل على الاب هنا
(قول المتن) وابن أخيه القول بتقديمه
مبنى على القول بتقديم الاخ (قوله)
والساقى لا يقدمان عليه يكون الامع
المقاسمة أبداً الا بتصور الفرض في باب
الولاء (قوله) وتقدم كل ذلك الاشارة
راجعة الى كل من قوله وبشرها وقوله
وزيد عاليا (فصل) اجتمع جد الخ (قول المتن)
من سدس التركة وذلك لان الاولاد
لا يقصرون عن السدس فالأخوة أولى
وجه المقاسمة وتلك الباقي أن صاحب
الفرض اذا أخذه فكان لا فرض

فما عا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لانيته النصف ولانيته الابن السدس وما بقي خلافت
(ويروى الاخوة لايون وأولاب كل منهم كانه اجتماعا وانفرادا) ففي الانفراد يستغرق الواحد
والجامعة المال وفي الاجتماع يسقط ابن الاخ لأبى ابن الاخ لايون (لكن بمخالفتهم) أى انهم
(في أنهم لا يردون الأم) من الثلث (الى السدس) بخلاف آرائهم كما تقدم (ولا يردون مع الجد)
بخلاف آرائهم كما تقدم (ولا يعصبون اخواتهم) بخلاف آرائهم كما تقدم (ويستوطنون في الشركة)
بخلاف آرائهم الاشقاء كما تقدم (والم لا يون وأولاب كل من الجهتين اجتماعا وانفرادا) فن
انفرد منها ما أخذ جميع المال واذا اجتمع ما سقط العلم بالمل لايون (وكذا قياس بنى الم وسائر)
أى باقى (عصبية النسب) كبنى بنى الم وبنى بنى الاخوة وهلموسن العصبية عم الاب لايون وأولاب وعم
الجد كذلك وشوهم كما تقدم (والعصبية من ليس لهم مقدر من المجمع على توربهم فثبت المال)
ان لم يكن معذور فرض (أو ما فضل بعد الفروض) أو الفرض ان كان معه ذور فرض أو ذور فرض أى
سهم مقدر وتقدم بان من لفرض وان بعضهم يرث بالتعصب في حالة الفرض أو في حالة أخرى فثبتنا له
من هذه الجهة الجد الصادق على العصبية بنفسه كالابن وبغيره كالبنت بابنها ومع غيره كالأخت
مع البنت وقوله فثبت المال صادق بالعصبية بنفسه ونفسه وغيره معاً وما بعده صادق بذلك والعصبية
مع غيره ثم العصبية يسمى بها الواحد والجمع والمذكر والمؤنث قاله المطررى
(فصل من لاصبة له نسب وله معتق فله أو الفاضل منه) عن الفروض (أو الفرض) أى العلق
(رجل) كان أو امرأة (فان لم يكن) أى يوجد معتق (فالعصبية نسب التعصبية بانفسهم)
كانه وأخيه (لانيته وأخته) مع اخوهم العصبين لهما (وترتبهم كترتيبهم في النسب) فقدم ابن
المعتق ثمان ابنه ثم أبوه وهكذا (لكن الاظهر ان المعتق واب أخيه يقدمان على جده) والساقى
لا يقدمان عليه بل يشاركة الاخ ويسقط به ابن الاخ كفى النسب (فان لم يكن له عصبية) من النسب
(فلعتق المعتق ثم عصبته كذلك) أى كما في عصبية المعتق (ولا يرث امرأه أو أولادها المعتقها)
بغير التاء (أو متبها بالنسب) كبنه (أو ولاد) كعتقة فانها يرث بالولاء من ذكور وشركها الرجل
في ذلك ويرث عليها بكونه عصبية معتق من النسب وتقدم كل ذلك الأمثلة الاتية بالنسب
(فصل) اجتمع جدوا وخوات لايون وأولاب فان لم يكن معهم ذور فرض فله الاكثر من ثلث المال
ومقتسامتهم كما (فان كانا معه اخوان وأخت فالثلث أكثر وأخ وأخت فالثامنة) كزوادا استوى
الامر ان يعبر الفرضيون فيه بالثلث لا بأس (فان أخذنا الثلث الباقي لهم) لئلا كرميل حظ الاتيين
(وان كان) معهم ذور فرض فله الاكثر من سدس التركة ثلث الباقي (بعد الفرض) والمقاسمة
بعد الفرض في بنتين وجدوا وابن وأخت السدس أكثر من ثلث الباقي ومن المقاسمة وفي زوجة
وأموجدوا وابن وأخت ثلث الباقي أكثر وفي بنت وجدوا وأخت المقاسمة أكثر (وقد لا يبقى)
بعد الفرض (شي كيتين أو أم وزوج) مع الجدوا الاخوة (في فرض سدس ويراد في العول) في هذه
المسئلة فانها من اثني عشر وعالت واحد زاد في العول ثلثا نصيب الجد (وقد يبقى دون سدس كيتين
وزوج) مع الجدوا الاخوة (في فرضه) أى السدس (وتعال) المسئلة واحد على اثني عشر (وقد
يبقى سدس كيتين وأم) مع الجدوا الاخوة (في فرضه الجد وتوسط الاخوة في هذه الاحوال) الثلاثة
(ولو كان مع الجدوا الاخوة واخوات لايون ولا يصح حكم الجد مسبق) من انه لا اكثر مما تقدم (ويعد
أولاد لايون عليه أولاد الاب في التسمية فإذا أخذ حصته) وهي الاكثر مما تقدم (فان كان في أولاد
الايون ذكراً الباقي) بعد نصيب الجدوا لهم يسقط أولاد الاب مثاله جدوا وأخ لايون وأخ وأخت

وهو مع عدمه يستحق الخير من الثلث والمقاسمة (قول المتن) ولو كان مع الجد الخ أى سلف فيما اذا كان معه أولاد لايون فقط (قوله) مثاله الخ
أى ياتخذ الجد الثلث والباقي للاخ لايون

(قول المتن) فتأخذ الواحدة الى
النصف مثله جد وشقيقه وأخ لابي
من خمسة على عدد الرؤس للجد سهمان
وللاخت سهم والاخ سهمان يرد منهما
على الاخت تمام النصف وهو سهم ونصف
يبقى في يده نصف سهم فتعبر بخرجه
في المسئلة تبلغ عشر ومونها تسع قاله في
المتن ~~فكتبا~~ في نفسه عليه (قول المتن)
فلا يفرض لهن معه أي فلا يفرض لهن
مع الاخ لنفسه أي فلا يزك لهن رجع
الى أصل فرضه وهو السدس فكذلك
رجعت الى أصل فرضها لكن لما لم
تذهب له اعليه واستقلت بما فرض لها
قسم بينهما بالتعصيب مما عدا اليهتين
قال الزاقي هذا ما قلناه وقاس كونها
عصبة بالجد تسقطها والرجوع الى
العرض وجوابه ان ذلك حصصه من وجه
وفرضه من وجهه فان فرض حبس الرحم
والعصبة بالتعصيب (فصل) لا تورث
مسلم وكافر (قوله) بينهما وبينه
الفهم فيما رجع للذي من قوله كالذي
(قول المتن) لم تورث أي لعدم تحقق
شرط الارث من الحياة بعد موته فبقه
فكان ذلك كالجنين اذا انتظر ثم خرج
متنا وأشار ما لآثره الله الى اجتماع
الله اية فيه وان من قتل يوم الجبل وصفين
والجدة لم يجعل بينهم وراث الا مع علان آخر
الحديث فانهم يخص وأبوه في غرق
مثلا من زوجته وأخ أخذت الزوجة
الربع والباقي للاخ قبل والقباس
ان تعطى الزوجة الثمن ولا يعطى الاخ
شيئا وبوقت الاخر حتى يصلح كما
في الخشني والى ذلك ما رايان البان وحكاها
عن ابن سريج (قول المتن) ومن اسر
او قد قعد في الحرر هذا فضلا لسان
أسباب التوفيق في صرف الميراث حالا
وهي أربعة الشان في الوجود والنسب

لاب (والا) أي وان يكن في أولاد الابوين ذكر (فتأخذ الواحدة) منهم مع ملصها بالقسمه
(الى النصف) أي تستكملها (و) تأخذ (التساوي فصادع) ما مخصص بالقسمه (الى الثلثين)
أي يستكملها (ولا يفضل عن الثلثين شيء) لان الجدة الثلث مثله وأختان وأولاد
لابوين وأخ وأختان لاب الجدة الثلث ولاخت لابوين النصف والباقي لأولاد الاب وهو واحد
لابوين وأخ وأختان لاب الجدة الثلث ولاخت لابوين النصف والباقي لأولاد الاب وهو واحد
من ستة على أربعة فتعبر فيها السئلة من أربعة وعشرين (والجد مع اخوات كاخ
فلا يفرض لهن معه الا في الكدريه وهي زوج وأتم وجد وأخت لابوين وأولاد فلزوج نصف ولأتم
ثلث والجد سدس ولاخت نصف فتعبر السئلة من ستة الى تسعة (ثم تقسم الجد والاخت
نصيبهما) وهما أربعة (الثلثه الثلثان) ولها الثلث فتعبر السئلة في مخرج جمع المسئلة من
سبعة وعشرين في الخمسة ولاخت أربعة ولا مئة والزوج تسع فتعبر السئلة في مخرج جمع المسئلة من
لخمسة في ثمانية لتعصبها فيه من السدس فرضه واثمها فرضها كما تقدم بالتعصب
ولو كان بدل الاخت أخ سقط وأختان فلام السدس ولهما السدس الباقي وسبب الكدريه قيل
لان سالها اسمها كدريه وقيل لثريه ذلك

(فصل) لا تورث مسلم وكافر قال صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم رواه
الشعبان (ولا يرث مريد) من أحد (ولا يرث) أي لا يرث أحد وماله في (ورث الكافر الكافر وان
اختلفت ملتهما) كاللهودي من النصراني والنصراني من الجوسى والجوسى من الوثني وبالعكس
(لكن) المشهور انه لا تورث اب بن حري وذى (لا تقاطع الموالاة) بينهما فيكون التوارث بين مدين وحريين
والثاني يقول مدين وذى حري لشمول الكفر والمعاهد والمستأمن كالذي في التوارث بينهما وبينه وبين
كل منهما (ولا يرث من فيرق) لنفسه (والجديد) من بعضه حري (ورث) أي يرث فيما لم يكن بينهما الحر
قريب ومقتضوه وزوجه والقديم لا يرث ويكون ماله كله لآل الباقي (ولا يرث) (قاتل) من مقتوله
مطلقا حديث الترمذي وغيره ليس القاتل بشيء من الميراث (وقيل) ان يرث من (بضم أوله) أي
القتل كان وقوم قاصدا أو جديدا (ورث) القاتل ويحمل الحديث على غير ذلك المعنى ومن المضمون
القتل خطأ فان العاقلة تضمنه وما يجب فيه الكفارة فقط كن رعى صفا الكفار ولم يعلم فهم سلا
قتل قربه المسلم فانه لا يديه (ولو مات متوارثان يفرق أو هدم) أو حريق (أو في غرضه) أو جرح
أسبغهما علم سبق أو جرح (لم تورثا وما كل) منهما (الباقي ورثته) ولو لم يأسبغها ثم اتس
وقبل الميراث حتى يبين أو يصطفوا (ومن أسر أو قعد أو سقط خبره ثم لاه حتى تقوم سنة مجونه
أو قضى مدة تغلب على الظن ان لا يعيش فوقها فيجوز الثاني ويحكم مجونه ثم يعطى ماله من يرثه وقت
الحكم) مجونه ولا يرث منه من مات قبل الحكم ولو لم يخطه لجواز موته فيها (ولو مات من يرثه
المقود) قبل الحكم مجونه (وقتنا حصته وعملنا في الخاضرين بالأسوأ) في حقهم من يسقط منهم
بالمقود لا يعطى شيئا حتى يبين حاله ومن يقسم حصته مجونه أو موته بشدق حتى حقه ذلك ومن
لا يختلف نصيبهما بطلان في زوج ومعه وأخ لا ينفق يعطى الزوج نصفه ويؤخر المهر وفي جد وأخ
لابوين وأخ لا ينفق ينفق في حق الجدة حياته فأخذ السدس وفي حق الاخ لابوين مائة فأخذ
النصف ويبقى السدس ان ينموه فلهذا أوحياته فلا اخ (ولو خلف حلا لارث) للاحقة بعد انصافه
بان كل منته (أو قد يرث) بان كان من غيره كمحل أخيه لماله ان كان ذكرا ورث أو أنثى فلا يحمل
أي سمع زوج وأخت لابوين فانه ان كان أنثى فلها السدس وتقول به المسئلة أو ذكرا سقط (عمل)

(قوله) يته وبين الأب أي فان يزد كورته أخذه أو لو أنه أخذ الأب بالتعصيب ثم الباقي في هذه المسئلة سهم من أتي عشر (قول المتن) كزوج الخ انما لم يثل أيضا بان عمه وخاله لا يجمع (٩) ان حكمه كذلك لانما يتصور اذا لم يكن هناك وارث يسلط أخوة الأم ان كان

كالخلفت بشا واني عم احدهما الخ لا تم فليثبت بالتصف والباقي بين الاخوين بالسوية ولك أن تقول هذا المثال في هذه الحالة لم يجمع فيه جهة فرض لانها محصورة (قول المتن) وقيل بهما بمثل أو خيفة وأحد وصحبه ابن أبي عصرون في الآثار كافي والدم اذا كان انعام أقول قد يفرق بأن هاتين القرائن يجمعان في الاسلام اخبارا بخلاف الأولتين فرع ١ لو ماتت الصغرى أولا فالأكبرى انما واصلها لا بما قررت بالأمومة قطعا ولا يصري الوجه المذكور لأن هاتين فرضين وفي تلك فرض وصية (قوله) واستغنى بذلك لانه لو فرض أخوة أم كان الحملان فرضين فيكون متدبرين في قوله الآتي ومن أجمع فيه جهتا فرض الخ نعم قد استشكل بعضهم كون البنت تعصب نفسها ومنع الإجماع بواسطة ذلك (قول المتن) بقراءة أخرى خرج يسلط أخرى فتصاوي يعق أحدهما الخ (قول المتن) وقيل الخ اعتمد ابن السداد واخرج له نص الشافعي في الولاء

*) (فصل ان كانت الورثة عصابات) (قوله) بالسوية يثبت انما يقيد هذا ليطابق قول المتن بالسوية (قول المتن) وعذر رؤس الخ لو كانوا أهل ولاء والاتصاف مختلفة فاصلها يخرج كور أو نصيبهم (قول المتن) فرضين أو ذوو وفروض (قول المتن) من يخرج هو عدو واحد ذلك الفرض (قول المتن) اثنان الخ اختصار هذا ان تقول اثنان وضعها وضعف ضعفها وثلاثة وضعها وضعف ضعفها وأما انحصرت في سبعه من ان الفروض ستة لأن الفروض حالة انفردوا اجتماع في

بالأحوط في حقه وحق غيره قبل انفصاله وسأقي بانه فان انفصل لم يعلو وجوده عند الموت ورث والوالدان انفصل مطلقا وحيالوقت لا يعلو وجوده عند الموت (خلا) يرث بانه ان قال (ان لم يكن وارث سوى الخ ل أو كان من قد يجمعه الخ (وقف المال) الى ان ينفصل (وان كان) أي وجد (من لا يجمعه) وله سهم مقدور أعطيه عائلا ان أمكنه عول كزوجة حامل وأبون لها ثمن ولها سدة ان عائلان) بالفوقانية لا احتمال ان الخ لسان فعول للمسئلة من أربعة وعشرين الى سبعة وعشرين وان لم يكن له مقدار كولد لا يعطوا شيئا حتى ينفصل الخ ل اذا ضبط له حتى يضم الى الأولاد (وقيل: أكثر الخ ل أربعة فينظرون) أي الأولاد (البقين) بان مقدار الاربعه كورا وكونها أكثر الخ ل بحسب الوجود عند قلته الأول قال وحده في بطن وسانا عشر في بطن ومعلوم ان حامل الزوجة تغطي نصيبها (والخ ل المشكل ان يختلف ارثه) بالذكورة والأنوثة كولد أم ومعنى هذا ظاهر أي قدر ارثه (والا) أي وان اختلف ارثهما (فجعل) بالبقين في حقه وحق غيره وبق المشكوك فيه حتى يقين) الخ ل مثاله كافي المحرز زوج وأب ولخ ل الزوج الربع وللأب السدس ولخ ل النصف وبق الباقى يته وبين الأب والخ ل ماله فرج الرجال وفرج النساء (ومن أجمع فيه جهتا فرض وتعصب كزوج هو معق أو ابن عم وورثهما) فيستغرق المال ان انفرد (قلت) أخذنا من الرافعي في الشرح (فلو وجد في سكاك المحروس أو الشبهة بنت هي أخت) لأب بان يطأ بنته قلدا يتا ويقتوت عنها (ورثت بالبنوة) فقط (وقيل بهما) أي البنوة والأخوة (وانه أعلم) تستغرق المال ان انفردت وهذا المستدرك على قول المحرز في جهتي الفرض والتعصيب ورثتهما واستغنى بذلك عن أن يقول في الاختلاف (ولو اشتركا اثنان في جهة عصوبة وزاد أحدهما بقراءة أخرى كأي عم احدهما الخ لام فله السدس) فرضا (والباقي بينهما) بالصصوة (فلو كان معهما بنت فلهما نصف والباقي بينهما سواء) وسقطت أخوة الأم بالبنت (وقيل بخص به الأخ) ترجعها بقراءة الام كالأبوين مع الأخ لأب وصورة أي عم احدهما الخ لأن ان يقع ابنتها على امرأته قلدا لكل منهما ابنا ولأحدهما ابن من غيرها فابناه انبأهم الآخر واحد هما أخوة لاه (ومن أجمع في جهتها فرض ورث بقراءة ما فقط والقوتان بحسب احدهما الآخر أو لا بحسب) بالنساء للمعول (أو تكون أقل جميعا فالأول كبنيت هي اخت لأب بان يطأ محجوس أو مسلم بشبهة أمه قلدينا) قرث منه بالبنة دون الأختة (والثاني كأم هي اخت لأب بان يطأ) من ذكر (بنته قلدينا) قرث الوالد منها بالأمومة دون الأختة (والثالث كأم هي اخت) لأب (بان يطأ هذه البنت الثانية قلدينا) فالأول أمه واخلته) لاه قرث منه بالجدوة دون الأختة لأن الجدوة أم الام انما يحجبها الام والاخت بحسب جامعة كعديم

(فصل ان كان الورثة عصابات قسم المال بالسوية) بينهم (ان تمحصوا ذكورا) كالأختة بسين أو أخوة (أو أبا) كالأختة نسوة أعقن عبد بالسوية يثبت (وان أجمع الصنفان) من النسب (قد ركز ذكائين) ففي ابن وبنت قسم المال على ثلاثة لأن سهمان وللبنت سهم (وعذر رؤس المقسوم عليهم أصل المسئلة) أي يسمى بذلك كالأختة فيما ذكر (وان كان فهم ذوو فرض أو ذووا) بالنسبة (فرضين مماثلين) كصنف أو نصفين (فالمسئلة من يخرج ذلك الكسر) ففي زوج وأب أو زوج وأخت لأب المسئلة من اثنين يخرج النصف كما قال (فخرج النصف اثنان والثالث ثلاثة والرابع أربعة والسدس ستة والثمن ثمانية) والثلاثان كالأخت لأن أقل عددها نصف صحيح اثنان وكذا الباقي (وان كان فرضان مختلفا المخرج فان بداخل محرجا بها

٣ الخ في الأفراد يحتاج لحسبة لأن الثلث يعني عن الثلث في حالة الإجماع يحتاج تخريج آخر لأن الترتيب لا بد له من تماثل أو بداخل أو تسان أو توافق في الأولين يكفي باحد الثلثين والا كبر وفي الآخرين يحتاج الى القرب فيجتمع اثناعشر وأربعة وعشرون

فصل المسئلة أكثرهما كدس وثلاث في مسئلة ام وولدى ام واخ لاب ففى من ستة (وان توافقا
ضرب وفق احد هما فى الآخر والحاصل أصل المسئلة كيدس وثمان في مسئلة ام وزوجة وان
فالاصل أربعة وعشرون) حاصل من ضرب وفق احد الخرجين وهو نصف الستة والثمانية فى الآخر
(وان تباين ضرب بكل) منهما (فى كل والحاصل الاصل كثلث وربع في مسئلة ام وزوجة وان
لاب (الأصل اثنا عشر) حاصل من ضرب ثلاثة فى أربعة (فالاصل سبعة اثنان وثلاثة وأربعة
وسبعة وثمانية واثنا عشر وأربعة وعشرون) والاخيران مفيدان على الخسة السابقة ففى قوله
فالاصل باثنا عشر (والذى يؤول منها الستة الى سبعة كزوج واختين) لأبوين وأولاد الزوج ثلاثة ولكل
اثنان (والى ثمانية كهم وام) لها الصدر واحد (والى تسعة كهم واخ لأم) له الصدر
واحد (والى عشرة كهم واخ لأم) له واحد (والاثنان على ثلاثة عشر كزوجة وام واختين)
لأبوين وأولاد الزوج ثلاثة ولأم اثنان ولكل اثنان أربعة (والى خمسة عشر كهم واخ لأم)
له الصدر اثنان (و) الى (سبعة عشر كهم واخ لأم) له اثنان (والاربعة والعشرون الى
سبعة وعشرين كعتين واوبن وزوجة) للعتين ستة عشر ولأبوين ثمانية ولزوجة ثلاثون والعول أخذوا
عماد كرا الزادة على أصل المسئلة مابقى من سهام ذوى القروض ليدخل النقص على كل منهم بقدر فرضه
كتمه أصحاب الدين بالمخاصة (واذا تماثل العددين) كثلثة وثلاثة فخرجى الثلث والثلثين
فى مسئلة ولدى واختين لاب (فذاك) لما رأى فىقال فيها متماثلان وان اختلفا وفقى الأكثر
بالأقل من مرتين فاكتر فتدخلان كثلثة مع ستة أو تسعة وان لم يقبهما الا عددان فخرجوا فاقان بحجة
كأربعة وستة النصف لانهما يقبهما الاثنان وهو يخرج النصف (وان لم يقبهما الواحد) ولا يسمي
عددا (تباينا كثلثة وأربعة) يقبهما الواحد فقط (والتد اخلان متوافقان ولا عكس) أى ليس كل
متوافق متدخلا فالا تامة الستة متد اخلان ومتوافقان بالثلاث والاربعة مع الستة متوافقان من
غير تدخل (فرع اذا عرفت أسهلها) أى المسئلة (واشعت السهام عليهم) أى الورثة (فذاك) ظاهر
كزوج وثلاثين هى من أربعة لكل واحد سهم (وان انكسرت على نصف) منهم (فوبلت) أى سهامه
(بعده) فان تباينا ضرب عدده فى المسئلة بعولها ان عالت) مثاله بلاعول زوج واخوان لآبى
من اشبه الزوج واحد بنى واحد لا يصح قسمة على الآخرين ولا موافقة فى ضرب عددهما فى أصل
المسئلة تلخ أربعة منها تصع ومثاله بالاعول زوج وخمس أخوات لآبى من ستة وتقول الى سبعة وتضع
نضرب بخمسة فى سبعة من خمسة وثلاثين (وان توافقا ضرب وفق عددها) أى الستة بعولها ان عالت
(خالب عتت) مثاله بلاعول ام وأربعة أعمام لآبى من ثلاثة للام واحد بنى اثنان متوافقان
عدد الأعمام بالنصف فحضر بنصفه اثنتى فى ثلاثة تلخ سبعة منها تصع ومثاله بالاعول زوج واخوان
بنات هى بعولها من خمسة عشر وتضع من خمسة وأربعين (وان انكسرت على منعتين فوبلت سهام
كل نصف بعدد فان توافقا) أى سهام كل نصف وعدده (ردا النصف الى وقته والا) بأن تباينا
(ترك) النصف بحاله وكذا ان كان التوافق فى نصف والتباين فى آخره وتشتمل العبارة دخول
هذا القسم بان يقال فى قوله توافقا أى السهام والعدد فى الصنفين واحد هما وكذا فى تباينا (ثمان
تقابل عدد الرؤس) فى الصنفين بالرد الى الوق أو البقاء على حاله أو الرد فى نصف والبقاء فى آخر
(ضرب احدهما) أى العددين المتماثلين (فى أصل المسئلة بعولها) ان عالت (وان تدخلا) أى
العددين (ضرب أكثرهما) فيما ذكر (وان توافقا ضرب وفق احد هما فى الآخر ثم الحاصل
فى المسئلة) بعولها (وان تباينا ضرب احدهما فى الآخر ثم الحاصل فى المسئلة) بعولها (خالب عتت)

(قول المتن) والذى يقول منها العلم ان الاصول
فيها تام وناقص فالتام هو الذى ساءه
اخراؤه الصحة أو يرد عليه والناقص
ما عداها فالسبعة اخراؤها تامة والاثنان
عشر والاربعة والعشرون اخراؤها تامة
عليها بخلاف الخارج الاربعة السابقة
فان اخراؤها كل تقص منه فهذا ناقص
الذى يؤول والذى لا يؤول فخرج
الاصولان التريدين الاربعة فيهما لان
السدس وثلاثين لا يشترط ثمانية
عشر والسدس والاربعة وثلاثين (قول المتن)
لا يشترط ستة وثلاثين (فخرج
كزوج الى آخره لومات من أم أو جدة
واختين لأبوين وأولاد اثنين من ولد الأم
ففى من ستة وتقول الى سبعة أيضا
قالوا ولا يتصور فى الضرائف أن يكون
الميت أحد الزوجين الا فى هذه المسئلة
(قول المتن) فتدخلان على الأقل
داخل فى الأكثر وان انتهت العبارة
داخل فى الآخر (قوله) من غير
ان كلاً داخل فى الآخر (قوله) لا يزيد
تدخل لا يشترط التد اخلان لا يزيد
الأقل على نصف الآخر (قوله) بأن
يقال الخ هذا القول ان اعتبرناه
فى توافقا يصح اعتباره فيما بعد الا وان
اعتبرناه فيما بعد الا يصح اعتباره
فى توافقا وذلك لا يضر الخارج فيما
حاوله فتأمل

به الضرب في كل معاذكر (صحت منه) أي المسئلة فيه أمثلة ذلك في الرذائل الوقوف أمثلة غيره كلام
 وثنا عشر اخنا لآب هي من ستة وتقول الى سبعة لا أخوة سهران توافقان عددهم بالصفحة
 الى ثلاثة وللأخوات أربعة أسهم توافق عددهن الرابع فقد رآلى ثلاثة تضرب باحد الثلاثين في سبعة
 تبلغ احدا وعشرين ومنه تصع أم وعما سة أخوة لآم وثمان أخوات لآب رة عدد الأخوة الى أربعة
 والأخوات الى اثنين وهما متداخلان تضرب الاربعة في سبعة تبلغ ثمانية وعشرين ومنه تصع أم وأبنا
 عشر أخا لآم وست عشرة اخنا لآب رة عدد الأخوة الى ستة والأخوات الى أربعة وهما متوافقان
 بالنصف فتضرب نصف احدهما في الآخر تبلغ اثني عشر تضرب في سبعة تبلغ أربعة وثمانين ومنه تصع
 أم وستة أخوة لآم وثمان أخوات لآب رة عدد الأخوة الى ثلاثة والأخوات الى اثنين وهما متساويان
 فتضرب احدهما في الآخر تبلغ ستة تضرب في سبعة تبلغ اثنين وأربعين ومنه تصع أمثلة ما ذكر من
 الاربعة بقاء عدد الرؤس بحالة ثلاث سنوات وثلاثة أخوة لآب هي من ثلاثة والعددان متساويان
 يضرب احدهما بالثالث في ثلاثة تبلغ ثمانية وعشرين تصع ثلاث سنوات وستة أخوة لآب العددان متداخلان
 تضرب اكترهما ستة في ثلاثة تبلغ ثمانية وعشرين تصع ثمان سنوات وستة أخوة لآب العددان متوافقان
 بالثلث تضرب ثلث احدهما في الآخر تبلغ ثمانية عشر تضرب في ثلاثة تبلغ أربعة وخمسين ومنه تصع
 ثلاث سنوات واخوان لآب العددان متساويان تضرب احدهما في الآخر تبلغ ستة تضرب في ثلاثة تبلغ
 ثمانية وعشرين ومنه تصع أمثلة الاربعة ايضا في الرذائل الوقوف في صف والبقاء في الاخوة ثمان وثلاثة
 أخوة لآب رة عدد البنات الى اثنين وهما داخلان في الاربعة تضربها في ثلاثة تبلغ اثني عشر
 ومنه تصع ثمان سنوات وستة أخوة لآب رة عدد البنات الى أربعة وهي توافق الستة بالنصف
 فيضرب نصف احدهما في الآخر تبلغ اثني عشر تضرب في ثلاثة تبلغ ستة وثلاثين ومنه تصع أربع سنوات
 وثلاثة أخوة لآب رة عدد البنات الى اثنين وهما مع الثلاثة متساويان تضرب احدهما في الآخر تبلغ ستة
 تضرب في ثلاثة تبلغ ثمانية عشر ومنه تصع (ويقال على هذا) المذكور كله (الانكسار على
 ثلاثة أصناف وأربعة ولا يزيد الكسر على ذلك) لأن الوارثين في القرية لا يزيدون على خمسة أصناف
 كما علم مما تقدم في اجتماع من يرث من الرجال والنساء احدها الأب ولا تعد فيه موكنا الزوج
 (فاذا أردت) بعد تصحيح المسئلة (معرفة نصيب كل صنف من مبلغ المسئلة فاضرب نصيبه من أصل
 المسئلة) بعولها ان عالت (فيما ضربت فيها خالف فهو نصيبه ثم تقسمه على عدد الصنف) مثاله
 جدان وثلاث أخوات لآب وهم لآب هي من ستة وتضع تضرب ستة فيها من ستة وثلاثين للجدتين واحد
 في ستة ستة لكل جدة ثلاثة وللأخوات أربعة في ستة بأربعة وعشرين لكل اخت ثمانية وللأم واحد
 في ستة يسقر وجتان وأربع جدات وست أخوات لآب هي من اثني عشر وتقول الى ثلاثة عشر ورثة
 عدد الجدات الى اثنين والأخوات الى ثلاثة وتضرب فيها احدا ثمانين اثنا عشر تبلغ ستة تضرب في ثلاثة
 عشر تبلغ ثمانية وسبعين للزوجتين ثلاثة في ستة ثمانية عشر لكل زوجة ثمانية والجدات اثنا عشر في ستة
 باثني عشر لكل جدة ثلاثة وللأخوات ثمانية في ستة ثمانية وأربعين لكل اخت ثمانية * فرع *
 في المناحضات (مات من ورثة ثمان احدهم قبل القسمة فان لم يرث الثاني غير الباقي وكان
 ارثهم منه كآرثهم من الأول جعل) الحال بالنظر الى الحساب (كل الثاني لم يكن) من ورثة الأول
 (وقسم) المال (بين الباقي كاخوة واخوات) من الاب (أو بين بنات وبنات مات بعضهم عن الباقي)
 بدأ بالأخوة لأن ارثهم من الثاني بطريق ارثهم من الأول بخلاف الأولاد (وان لم ينصرارته

(قول المتن) ولا يزيد الكسر على ذلك
 قال الزركشي كذا الخلقه ويجب
 تصديقه في الولاء (قول المتن) جعل
 كل الثاني لم يكن به نظيره وجه نصيبها
 مشايخات وذلك لأن التسعة الثانية
 نصف الأول

(كتاب الوصايا) قال الزركشي كانت واجبة بكل المال الوارث ثم نسخ بآية الموارث (قول المتن) يصح وصية بالغ أياً ألباجاع وكان من جهة أن يثبت في المصكران لا تخبر مكف عند موته بحجة (فائدة) (١٢) لو كان حرا عند الوصية ثم سبي واسترق

وكان المال عند قتال الزركشي فاعلم
بقاء الوصية (قول المتن) وإن كان كافراً
هو شامل للحرمة إذا مات على الرقة وليس
كذلك قاله الأخرى وتارة في شرح
الروض على قول الوقت وتصل عن
التوري أنه صح في باب الرقة المحقة
انتهى (قول المتن) ولا رقيق إلا أن الله
تعالى جعل الوصية حيث التوارث
واقبل لأورث (قوله) والمكاتب
كأريق بحث الزركشي صحها منه إذا عتق
قبل الموت ثم أودن السيد للمكاتب فلا
كلام في صحة لا يباين مع غيره بحجة
بالأذن (قول المتن) لشخص الحار فلا
تصح لبت نعم إن قل أسرفوا هذا الماء
لأولى الناس به وهناك ميت قدم على
الحى المتجسس قال الراعى ولا يشترط أن
يكون له وارث يقبل له (فائدة) قضية
كلام الراعى في باب الوقت أن الشخص
لولا أن أوصيت بثل مالى وانقص عليه
من غير أن يذكرك الوصى له أنه يصح
ويصرف لقراءه والمساكين وعبارة
الروضة هنا قولاً أوصيت بثل مالى
فه تعالى صرف في وجوده البر (قوله) ولا
مبالاة كأنه يريد به ما صرح به في شرح
النهج من أن زمن العلق محسوب من
الاستة الأشهر فلا يحد في ذلك نص
مكث الحمل في البطن عن ستة أشهر
باعتبار كون زمن العلق من حيلة الستة
ثم اعلم أن هذا الاشكال مما سبأ في من
الاستحقاق إذا ولدته لأربع سنين
ولم تكن فراشاً لآلادها شيئاً على مقتضى
ما قرر بأن حسنات زمن العلق من
حيلة الأربع لا تشكل في الاستحقاق
حينئذ لأنه صدق أنها تلده لأربعين
أكثر مدة الحمل فليأمل فانه قليل بس

(كتاب الوصايا)

جميع وصية بمعنى إصاء وتحقيق جوص وموصى به وصيغة كقوله أوصيت لاشقراء ثلث مالى
أى تبرعت لهم به بعد موتى وبد أنصف بالوصى قتال (نص وصية كل مكف حراً كان كافراً) هو
صادق بالزى وبه غير في الوسيط والحرى وصرح بالمرادى (وكذا المحجور عليه بسفه) هو من
حيلة الفاضل قطع وصيته (على المذهب) والطريق الثانى قولنا أحدهما لا تنص للغير عليه
فالسفيه بلا حجر قطع وصيته مزاول المحجور عليه بالغير تنص وصيته كذا في باب في الروضة كاصلها
(لا يجوز ونفى عليه وصى) أى لا تنص وصية كل واحد منهم (وفى قول تنص من صى بمنز) لتعلقها
بالموت بخلاف الهبة والعتاق (ولارقيق) أى لا تنص وصيته (وقيل إن عتق ثم ماتت صحت)
لا يمكن تنفيذها والمكاتب كأريق (وإذا أوصى لجهة عامة فالشرط أن لا تكون معصية كعمارة
كتبنة) من كافر أو غيره فلا تنص الوصية لها أو تنص لغيرها من قربة وجائز كعمارة مستحذوق
أسرى الكفار من أبهى المسلمين (أو) أوصى (شخص) أى معين كفى المحرر وغيره (فالشرط
أن تصوره الملك قطع لطل وتنفذ) بالمعينة (أن انفصل حياً وعلم بوجوده عندها) أى الوصية
(بأن انفصل لدون ستة أشهر) منها (فإن انفصل لسته أشهر فكثر) منها (والمزاد فراش زوج
أوسيد لم يستحق) الموصى به لا احتمال حدوثه بعد الوصية والاصل عدمه عندها أى ولا مبالاة تقتص
مدة الحمل في ذلك عن ستة أشهر لحظة الوطء والعلق أحداهما ذكر (فإن لم تكن فراشاً وانفصل

(قوله) لا احتمال حدوثه أى ولا يضر ثبوت التسليم لانه ثبت بغيره لا إمكان بخلاف الوصية لا بد منها من التقين وأما الأول بأن الشبهة تأخر موته فغير الزنا ساعه ظن (قوله) لا لاصل يرد الاصل الذى لم يعارضه ظاهر (قوله) بعد نحو وجعها متعلق بقوله وقبل الوصية (قوله) ولا يخترق اذن السيد بل لو أنها لم يضر فتكلمه عنى السيد عنه فرع * لو كان العبد مغنياً فحصل منتظر كماله أو يقبل السيد كولى الخ الظاهر الثانى (قول المتن) فان عتق ولو عتق بعضه فلهما (قول المتن) لانه وقت القبول الأولى ان يقول وقت الموت (قول المتن) فباطلة أى بخلاف العبد فانه محتاط بوقت متى القبول (قوله) كالصدقة عليه لو قال لاهل الحرب أو لاهل الردة * (١٣) * بطلت بخلاف أهل النعمة (قوله) كالميت يباع ان كلا

تملك بعد (قوله) كالأرث أى بجامع ان كلا مال يكتسب بالموت بل أولى من الأرث لكونه قهر بامم الخلاف تأت سواء كان القتل عمداً أم خطأ يكتسب أو غيره كالبراث (قول المتن) ولو ارث الخ الدليل على ذلك قول لى الله عليه وسلم لا وصية لوارث الا ان شاء الورثة ورواى البيهقي والثانى احتج بما ورد من ذلك بغير الاستثناء المذكور * فائدة * لا يجوز لولى المجهور فلا جاز لم يضمن مالم يقبض فرع * لو وقف ما يخرج من ثلثه على ورثته بقدر أنصباهم في مرض الموت مع من غير احتياج الى الاجازة ذكره الزكشى وتوفاً وأوصيت زيد بألف ان تبرع لولدى بخمسة مئة مع واذا قبيل لم يمنع الخمسة لولدى بقوله أوصيت بقوله الزكشى وقال انه حية على الوصية لوارث صورها المسمى بقوله أوصيت لفلان بألف بشرط أن تبرع لولدى بألف فرع واده التمسك وقال في مرض موته وقت دارى على زيد مدة حياته وبعد موته على ولدى فلان والثلث يتحملها لبقية ورثته بعد موته اعتراض فيها خص به ولده بماثل ذلك (قوله) لا اختلاف الأغراض من هذا التعليل تعلم انه لا يجوز ابدال مال الغير بمثله (قوله) والثانى لا يخترق أى والانا مع من المرض التركة من مثلهما

لا كثر من أربع سنين فكذلك لم يستحق لعدمه عند الوصية (أو لدونه) أى دون الأكثر (استحق في الظاهر) لان الظاهر وجوده عند الوصية والثانى لا يستحق لاحتمال حدوثه بعدها واعتبار هذا الاحتمال فيما تقدم لو افقته فيه لا لاصل وقبل الوصية للعمل من بل أمره بعد نحو وجه حيا (وان أوصى لعبد فاستقرت له الوصية لسيدته) أى يحمل على ذلك لتصح وقبلها العبد دون السيد لان الخطاب معه لا يقتصر الى اذن السيد فى الأصح (فان عتق قبل موت الموصى فله) الوصية لانه وقت القبول حر (وان عتق بعد موته ثم قبل على ان الوصية تم تلك) ان قلنا بالموت بشرط القبول وهو الظاهر فليس أدب بالقبول بعد الموت فله بعد موته ان الوقف على العبد لانه لا يصح فيما قبله منته في الوصية كماله في الطلب (وان وصى له انه وقد قبلت عليه كما أو أخلق فباطلة) وقد تقدم في الوقف المطلق عليها حكاية وجهه ان وقف على ما كماله قال الراعى في شبيهه أن يأتى في الوصية وقد فرق بأن الوصية تملك محض فبغنى أن تضاف الى من ملك قال في الرضة الفرق أصح (وان قال ليصرف في علفها فالتقول محتجاً) لان علفها على ما كماله فهو المتصور بالوصية في شرط قوله وتعين الصرف الى جهة الداء رعاية لغرض الموصى وقوله فالتقول اشار به الى ما في الرضة كمالها انه يحمل على وجهه بالطلان من الوقف على علفها (وتصح) الوصية (للمارة مسجد) ومما له (وكذا ان أطلق) الوصية للمجدد مع (في الأصح) وتعمل على عمارته ومما له) والثانى بطل كالموتية للداة فان قال أردت تملك السيد قبل بطل الوصية ويبحث الراعى محتجاً بأن للسيد ملكاً عليه وبقا قال في الرضة هذا هو الأصح والأرجح (و) تصح (الذى) كالصدقة عليه (وكذا حرى ومريد في الأصح) كالذى والثانى لا اذقتان (وقائل في الظاهر) كالميت وسواء كان بحق أم بغيره والثانى لا كالأرث صورته أن يوصى لرجل فيقتله ومن ذلك قتل سيد الموصى له الموصى لان الوصية للعبد وصية لسيدته كما تقدم (و) تصح (وارث في الظاهر ان اجازة في الوصية) بخلاف ما اذردوا والثانى لا تصح له على الاول الاجازة تنفذ الوصية (ولا عبرة بدهم واجازتهم في حياة الموصى) فلن رد في الحياة الاجازة بعد الوفاة والعكس اذا لاح لقبيلها (والمرضى كونه وارثاً يوم الموت) أى بوقته (والوصية لكل وارث بقدر حصته لغو) لانه ينفقه بلا وصية (وبعين هي قدر حصته صحيحة) وتقتصر الى الاجازة في الأصح لا اختلاف الأغراض في الأعيان والثانى لا يخترق (وتصح) الوصية بالحل ويشترط انفصاله قبل الوقت يعلم وجوده عندها) وقبلها الموصى له قبل الوضوح قلنا الحل يعلم (وبالمنافع) كالأعيان (وكذا ثمرة أو حمل سيدتان في ماء صح) والثانى لا لعدمهما الآن (و) تصح باحد عبده) وبه الوارث (وخمسة تحمل الاتعاق بها ككلب معلى وزبل وخمر محترمة) ثبوت الاختصاص فيها بخلاف الكلب الصور والخنزير (ولو أوصى بكلب من كلابه) أى المتعقب فى صيد

ع لى فى (قول المتن) وتصح بالحل أى مع الأتم أو منفرداً عنها وكانهم اغتفرها والتفريق لكن لمراد ان كى في ذلك قولى التفريق (قول المتن) يعلم وجوده بالخبر رجوع لاهل الخبرة فى حل المأثم (قوله) كالأعيان أى بجامع ان كلا ما قبل بالاغراض (قول المتن) وكذا ثمرة وتصح بالثمن فى الضرر والصرف على مهر الغنم ومما حبت بعد الوصية فلا وارث فاختلغا فى القدر فالقول قول الوارث بينه (قول المتن) سيدتان أى كما يصح ملك المعدم بعد السلم والمضابط أن يكون مقصوداً قبل النقل ثم هذا التعبير جار على مذهب الكوفيين والمأثم لذهب البصريين ان يقول سيحدث من غير تسمية (قوله) ثبوت الاختصاص فيها ولا هو وارث ونوهب والحاصل ان التصرف في ذلك بالوصية وغيره على معنى نقل اليد

قوله) يعين الوارث قضية الملاقاة كغيره انه لو كان الموصي له يمانى الزرع مثلا (١٤) دون المصدق ليعين كلب الزرع لكن جزم الدارمي بخلافه

الارزكى وهو الاقوى لان ذلك حرة
 الى ارادة الموصي ولول السبكي الى الاول
 (قول المتن) لفت أى تعذر تخصيصه
 فصل) ينفى الخ (قوله) محرمه شهد بذلك
 حديث سعد (قول المتن) غاية تشديد الخ
 من فوائده الخلاف ان اجازة الوارث
 اذا كان مريضاً مختصاً من ثلثه على الثاني
 دون الاول وقوله تنفيذاً لا تصرف صدق
 الملك وحق الوارث انما ثبت بعد وقوله
 عطية مائة أى بشرط فيها شروطها
 فانه الارزكى (قول المتن) أقوى أى لانها
 حتى الوارث (قوله) لان الحق للعين
 قال اتولى هذا اذا قلنا يقتضى ارثا
 فان قلنا على وجه المصلحة فيسهل القطع
 بالجواز (قول المتن) يوم الموت أى لانها
 تتجلى بعد الموت وحيداً فترى (قول المتن)
 ويعتبر من الثلث قال الزكوى هو عطف
 على قوله ينفى الخ دليل قوله أيضاً (قول
 المتن) وعطف قبل يستثنى عن المستولدة
 فاطق الاستثناء لان الاستلزام استقناع
 واتلاف وهو لا يحسب من الثلث (قول
 المتن) قسط الثلث أى ولا يقدم السابق قال
 الشافعى رضى الله عنه كافى العول (قول
 المتن) وفى قول يقدم العتق لقوته تتعلق
 حق الله تعالى وحق الآدمي (قوله)
 بالقيمة أى اذا كانت التسريعات أصناماً
 وباعتبار المقدار اذا كانت أرباء (قول
 المتن) وتصرف وكلاهما تصور للقيمة
 وليس يمتنع ادمنه أن يقال أعتقت
 وأرأيت وهبت فيقول نعم (قول المتن)
 ولا اقراع أى نفى مستثناة عما تقدم
 ومثلها ان يقول لثلاثة أعبدت كل
 منهم حر بعد موتى فانه لا اقراع لعدم
 السرية بعد الموت (قول المتن) والاصح
 انه لا يسلط الخ خص الزكوى
 منع تصرف الموصي له الوارث بالبيع
 ونحوه دون الاحتدام ونحوه

أومشية أو زرع (أعطى) الموصي له (أحدها) يعين الوارث (فان لم يكن له كلب) متعبه
 (لفت) وصيته (ولو كان له مال و كلاب) متعبه بها (وموصيها أو وصيتها) فالاصح من فوائدها أى الوصية
 (وان كثرت) أى الكلاب الموصي بها (وقل المال) لانه خير منها اذا قفلهما والى الثاني لا ينفذ أى قلتهما
 صكها لو لم يكن معها مال لانه لا يثبت من جنسه حتى تضم اليه والثالث تقوم تقديره لما فيه منها وتضم
 الى المال وتعد الوصية في ثلث الجميع أى فى قدره من الكلاب (ولو أوصى بطل ونه بطل وهو بطل
 محل الانتفاع به كطل حرب) يضرب به للوهول (و) بطل (حجج) يضرب به للاعلام بالزوال
 والارتمال (حملت) أى الوصية (على الثاني) لصنع (ولو أوصى بطل للوهول) وهو ما يضرب به
 المختون وسطه ضيق وطرفاه واسعان لفت إلا ان صلح لحرب أو حجب بهيته أو بان يغير فصحه
 (فصل ينفى ان الوصى بأكثر من ثلث ماله) لانه صلى الله عليه وسلم قال لصد الثلث والثلث كثير
 رواء الشخان والزادة على الثلث قال اتولى وغيره مكره وهو القاضى حين وغيره محرمه والا حسن
 أن يفس من الثلث شيئاً (فان زاد) الموصى على الثلث شيئاً (ورد الوارث بطلت في الزائد) لانه حقه
 (وان أجاز فجازته تنفذ) للوصية بالزائد (وفى قول عطية مائة) منه (والوصية بالزادة لغو)
 وان لم يكن وارث خاص بطلت في الزائد لان الحق للعين فلا يجوز (وبعبر المال) الموصى بثله (يوم
 الموت) وقيل يوم الوصية) ويختلف قدر الثلث باختلاف قدر المال في اليومين (وبعبر من الثلث)
 الذى يوصى به (أيضا عتق خلق بالموت) سواء علق في الصحة أم في المرض (وتبرع بجزء من مرضه كوقف
 هبة وعتق وأبراء) وإذا اجتمع تبرعات متعلقة بالموت وبغير الثلث) عنها (فان تحض العتق) كأن
 قال اذا مت فأتهم أحرار (أفرع) بينهم من خرجت قرعته عتق منه ما باني بالثلث ولا يعتق من كل
 شخص (أو غيره) أى تحض غير العتق (قسط الثلث) على الجميع فلو أوصى زيد جماعة ولهم و
 بخمسين ولبكر بخمسين وثلث ماله مائة أعطى زيد خمسين وكل من عمره بكر خمسة وعشرين
 (أو هو) أى اجتمع العتق (وغيره) كأن أوصى بعتق سالم وزيد جماعة (قسط) الثلث
 عليهم بالقيمة للعتق فإذا تقسمته مائة والثلث مائة عتق نصفه وزيد بخمسون (وفى قول يقدم
 العتق) فلا يكون زيد فى المائتين (أو) اجتمع تبرعات (مخيرة) كان أعتق وتصدق ووقف
 (قدم الاول) منها (فالأول حتى يتم الثلث) وشوق ما باني على اجازة الوارث (فان وجدت
 دفعة) ضم المال (واخذ الجند كعتق عبيد وأبراء جمع) كأن قال أعتقتكم أو أبرأتكم (أفرع
 فى العتق) حذرا من التشخيص فى الجميع (وقط فى غيره بالقيمة كما تقدم (وان اختلف الجنس
 وتصرف وكلاهما فان لم يكن فيها عتق) كان تصدق واحداً ووقف آخر وأبراء آخر دفعة (قسط) الثلث
 عليها (وان كان) فيها عتق (قسط) الثلث عليها أيضاً (وفى قول يقدم العتق كما تقدم ولو كان
 بعضها مخيراً أو بعضها معلقاً بالموت قدم المخير منها (ولو كان له عبيد فقط) أى لثالث لهما
 (سالم وغامق) قال ان أعتقت غامقاً فمالهم حرم عتق غامقاً فى مرض موته) ولا يخرج من الثلث
 إلا أحدهما فقط (عتق) غامق فقط (ولا اقراع) لاحتمال ان يخرج القرعة بالقرعة لسالم فيلزم
 اوراق غامق فيفوت شرط عتق سالم ولو خرجا من الثلث عتقا (ولو أوصى بعين حاضرة هي ثلث ماله
 واقعة غائب يدفع كلها اليه فى الحال) لاحتمال تلف الغائب (والاصح انه لا يسلط على التصرف
 فى الثلث) منها (أيضا) لان الوارث لا يسلط على الثلثين منها لاحتمال سلامة الغائب والثاني
 يقطع النظر عن الوارث

(فصل اذ لظنا) الخ (قول المتن) مخوفاً أن يسكر بعضهم هذا وصوب أن يقال مخيفاً قال لأن الأثر في الخوف المتعلق بالأسر ونحوه والشأن فيما شؤله منه الخوف كالمرض لكن النوى يجوز الآخر من قاله الزركشي (قوله) يفتح الراء هي لغة أهل الحجاز ولغة ضمهم الكسر (قول المتن) على القيامة قال الزركشي المعروف في اللغة تسكيرها وأما التعريف في المحكم اسمعه فليطلب فلا أدري من كلام العرب أم من كلامه (قول المتن) لم يثبت الخ أي لا يثبت كذا أي ما لا يثبت أو المرصيه لم تنقضه الملاحظة (١٥) صحة الشهادة هنا على التي كان يقول ليس بخوف وقد سبق في ذلك المتن (قوله)

عدلين هذا أن رأييه عدل الشهادة
أعني عن قوله من والأخذ كسر
هبة شروط الشهادة من التكليف وغيره
(قوله) يفتح الراء عبارة الزركشي هو بكسر
اللام وعن القراءة يفتح ففتحاً (قول المتن)
وذات جنس من علاماتها الخ والوجه
التأخر تحت الأشلاء وشعب النفس
وتأخره في الحديث ما كان الله ليعذبني بها
(قول المتن) فالج هو في عرف الأطباء
الاسترخاء الشيء من البدن وليس هذا
معناه في اللغة (قوله) فإذا هاج الضعيف
فيه راجع لقوله وبسببه (قوله)
بان تغرق البطن الخ وكذا قوله الآتي
وذكر الخ كلمة دفعا لما تعرض من أنه
يشترط في الثلاثة ذكره اتصالها
بنوع اسهال (قوله) بكسر الباء أي
ويجوز الفتح وفي الحديث الخ رائد
الموت فكأن في أسناده ضعف ولأن
المباها يذهب القوة التي تدومها
الحياة (قول المتن) الاربعة قال
الزركشي وتسميها العوام الثلاثة
(قول المتن) وهي أن أي خارج عن
العادة (قوله) يستعقب الهلاك غالباً
ولا ينفذ بدواء كالمريض وقوله لم يصب بدز
الإنسان مشكل في اللفظ وما بعده
«فائدة» خص الماوردي مسألة
الطلق بالابكار والأحداث دون كبار
النساء قال الزركشي وهو حسن (قوله)
قولان قال الزركشي يخرج من كلام ابن

فصل اذ لظنا المرض مخوفاً أي يخاف منه الموت لم يتقدم زاده على الثلث لأنه محصور عليه
في الزيادة (فان برأ) يفتح الراء (تفند) تبين عدم المحر (وان لظنا غير مخوف فأتان حل على
القيامة) ضم الفاء والدو ففتحها وسكون الحيم (تفندوا) أي بان لم يحمل عليها (فخوف)
كاسهال يوم أو يومين (و) لو شك كافي كونه مخوفاً لم يثبت الأطباء حين عدلين اعتباراً بالشهادة
(ومن المخوف قولنج) يفتح اللام وكسرها وهو أن سقداً خلطاً الطعام في بعض الأمعاء فتأخر ولا يصعد
بسببه الضار إلى الدماغ فتؤدي إلى الهلاك (وذات جنب) وهي قروح تحدث في داخل الجنب
يوجب شديداً تنفتح في الجنب ويسكن الوجع وذلك وقت الهلاك (وعلى) بتثنية الراء (دائم)
لأنه يقطع القوة بخلاف غير الدائم (واسهال متواتر) لأنه يشترط بقاء البدن بخلاف غير المتواتر
كان يقطع بعد يومين أو يومين (ودق) بكسر الدال وهو داء يصيب القلب ولا يعتمد معه الحياة غالباً
(واثناء فالج) بخلاف استقراره وبسببه غلبة الرطوبة والبلغم فإذا هاج برحاً أطفا الحرارة الغربية
وأهلك (وخرج الطعام غير متجبل) بان تغرق البطن فلا يمكنه الأسا (أو كان يخرج بكثرة
وجع أو يومين) أي من عضو شريف كبد بخلاف قدم اليواسر وذكر كان مع المضارع
لإفادة التكرار كما في قولهم كان عام بكسر الميم (وحى مطبقة) بكسر الباء أي لازمة لا ترجع
(أو غيرها) كورود هي التي تأتي كل يوم والغلب هي التي تأتي يوماً وتلي يوماً أو التي تأتي
يومين وتلي يوماً وحى الآخرين وهي التي تأتي يومين وتلي يومين (الآل أربع) وهي التي تأتي يوماً وتلي
يومين فليست مخوفة لأن المحموم بها يأخذ قوتاً في بوي الأفاع والحمى البيرة ليست مخوفة بحال والاربعة
والثلاث والغلب والورد بكسر أولهما (والذهب) يلحق بالمخوف أسر كقار عتادوا قتل الأسرى
والنحام قتال بين منسكانين وتقدم تقصير أوجع واضطراب ربح وهي أن موج في ركب
سفينة وطن حائل وبعد الوضع مالم تنفصل المشيمة وهي التي تسحب النساء انخلاص لأن هذه
الأحوال تستعقب الهلاك غالباً ووجه عدم إلحاقها بالمرض أنه لم يصب بدن الإنسان فيها
شيء والخلاف في مثله الطلق إلى آخرها قولان وفيما قبلها لم يشأن ما كية لتوليد ولطاعة
في التقديم تقصير بعدد إلحاق وفي غيره إلحاقاً كمنص عليه فهما والفرق أن يستحق
التصا لا تبعده من الرحمة والغفوة لمعاني الثواب والمآل ولا خوف في أسر من لم يستعد قتل
الأسرى كازوم ولا بما ادم يلقي السم القتال وان كانا يراعيان بالنشاب والحرب ولا في
الفرق الغالب ولا سيما إذا كان الجرماء كل قوله مكانتين المز يدعى المحرقة قال في الرضوسواء
كلنا مسلمين أو كفاراً أو مسلمين وكفاراً (وصيغتها) أي الوصية (أو وصية لم يكن ذا أو أوصوا إليه)
بعدموت كذا (أو أعطوه بعدموت) كذا (أو جعلته) بعدموت (أو هو بعدموت) فلا تقتصر على
قوله (وهو عاقر الأران) قول هولاء من مالى فيكون وصية وفي الرضوة كاصليها تجعل كأي من الوصية

الرضوة طريقة قاطعة بان الطلق مخوف بكلام النوى على الملاحظة (قوله) طريقان حاكية لقولين هي الصيغة (قوله) وان فرق الخ قد يدعى
احتمال الرجوع في الزنا الثابت بالاقراء ويرد أن من أقراءه التطهر بالحديث بعد من الرجوع وان أدلته الحجة (قوله) لا تبعده من الرحمة
لو قتل كافر كقاراً ثم أسلم القاتل وأقرب القاتل كقاراً بخلاف هذا التوجيه فيجوز أن يتخلف هذا الخلاف لذلك (قوله) تجعل كأي من الوصية
أي لأنه يجعل الهبة التاجر ويحتل الوصية

(قوله) فيه الله رفيعه يرجع الى قول المتن وتعد بكنية (قوله) وذلك أنه خط فاعله التورى في النهاج وقال الزركشى لعل الذى في المحرور من كلمة الله وقوله عنده والكنية كلمة ساكنة قوله (قوله) المصغرية يرجع للمحرر (قوله) بحثا مقابله نقل عن التتبع عدم الانصاف لكتابه بالثام فائدة قال في البحر وقال كل من ادعى على تعدى موق فاعطوه ما يدعى ولا تظلموا منه محبة كان الكاوية يعتبر من الثلث ولا تنسحب على حجة انتهى وقال غيره هو اقرار بمجهول فخرج فيه لتفسير الوارث (قول المتن) انتم بالموت قضية طلائع ان الحكم كذلك فما لو كانت الصفة اعطوهم كذلك حتى يملك الاسكاب الخاصة بالموت والاعطاء وفيه نظر فائدة لا يحتاج الى قبول لا يرتد بهم أيضا (قول المتن) اشترط القبول أى كالمعية (قول المتن) ولا يصح قبول الخ قال الزركشى كان بعض الاسكاريين يزعم المانع من محبة (١٦) القبول قبل الموت وما الدليل على جواز تراخيها من الموت فائدة

لو قبل بعد الموت ثم رد قبل ان يقبض فلا يصح في الروضة عدم الرد ويرجح في صحيح التمس خلافة قال الزركشى وهو المنصوص في الامت قلت يؤيد بان الروضة قوله لم يوجب لوقبل ثم امتثل الى واره سواء قبضها قبل الموت أم لا (قول المتن) ولا يشترط عدمه الفور أى اذا لا اعتبار بآل الحجاب فائدة لو كان القابل ولي القاصر واقتضت المصلحة القبول فالحق وجوبه فور (قول المتن) وهل عايناه قد استعمل هل هنا بمعنى المهمة لطلب التعيين بدليل الاتيان به (قول المتن) بموت الموصى أى بشرط القبول لكنه قد يشكك بما ساقى من ان ارد على هذا القول لا يمنع من استحقاقه الاسكاب الحادثة بين الموت والرد ويحاج بان المراد انه عاين الموت ويستقر بالقبول كالموت شرط الخيار للشترى ثم غنى (قول المتن) وعليها بنى الخ وهو تصرف جنسى ثلاثة وانه يطلب فصلا لا والمطوف عليه يطلبه صفة لانه نكرة (قول المتن) ويطلب بالخ أى بما لا يمنع مطلقا احدى زوجة من التعيين قال الزركشى وهذا التفرع على قول القبول وهو مشكل وما عاين

فصل اوصى بشاة تناول صغيرة الحقة وكبيرتها سلمية موصية ما نأومعنا لصدق الاسم بما ذكر وكذا ذكر في الامع لما ذكر وانها في الشاة للوحدة والثاني لثناؤه للعرف (الاسم) وعناق في الامع لان الاسم لا يصدق بهما لصغر سنهما والثاني قال يصدق والصفة تقع على الذكر والانثى من الشأن والمعر والعناق الانثى من الحرز ومنها الذكر كراى الجدوى (ولو قال اعطوه شاة من غنى) أى بعد موق (ولا غنم له لفت) وصيته هذه (وان قال من مالى) ولا غنم له كفى المحرر (اشترى به) شاة وان كان غنم في الصورة الاولى اعطى شاة ما أوفى التام انجاز أن يعطى شاة على غير صفة غنم (والجل والناسقة شتا ولا نالجاني) تشديد ما لا يوافق فيها (والعرب لا أحدهما الآخر) أى لا يتناول الجمل الشاة والعكس لان الجمل لا يأكل الشاة ولا الشاة لا تأكل الجمل (والاصع تناول بعيرة ناقة) سمع حلب بعيرة والثاني المنع كالجمل (لابقرة قورا) بالثمة والثاني يقول الهاء للوحدة

قول المؤلف فالتمة ان الثقة عليها ما كثرين عقد اعلى امر أو جعل الساوق منهما (فصل) أوصى بشاة (قول المتن) صغيرة الحقة (والتور خصها بعض اللغويين بالجسم اذا كان جالسا (قول المتن) وموصية هذا يخالف اشترط السلامة في نظر ذلك من الكفارات والتوكيل في الشراء وأجيب بان ذلك لا مرزاع على مقتضى اللفظ (قول المتن) أضأنا ومعنا صرح الزركشى بان ذلك وضع الثقة (قول المتن) وكذا ذكرنا أى لانها اسم حسن كساب (قوله) للوحدة شاة موصية (قوله) لا الاسم أى كلابسى الطفل رجلا (قول المتن) من غنى قال ابن النجاشي العامة تنطبق فيها من وجهين فوجه من غنم مقتضى ذلك لاضأن (قوله) والثاني يقول الخ أى فهو كخلاف في الشاة مع الذكر والتصحح معا كس فائدة نقل انور في النظر برأسه أهل الثقة تناول البقرة فان كرر الاثنى

(والتور للذكر) متداً وخبر (والذهب حمل الذابة) وهي لقمة ما يلب على الأرض (على نرس
وبغل وجمار). كما نص عليه الشافعي رضي الله عنه لاشتهارها بما عرفها قسيل هذا على
عرف أهل مصر واذا كان يعرف أهل غيرها كالقراق النرس حمل عليه والأصح الحمل بالنرس في جميع
البلاد فهذا الاختلاف في فهم المراد بالنرس يصح التعبير به بالذهب (ويتناول الرقيق صغيراً وأنثى
ومسياً وكافراً وعكوسها) أي كبراً وذكراً ولبساً ومسلماً (وقيل إن أومى باعتاق عبد وجب
الجزى كقار) بخلاف ما إذا قال أعطيه عبداً (ولو موسى بالحد في قيمته فأتوا وقتلوا قبل موته بطلت)
وصيته (وان بني واحد تعين) الوصية فليس الوارث أن يحكمه ويذفع قيمة مقتول وان تكلوا بعد الموت
والقبول صرف الوارث قيمة من شاء منهم أو بينهما فكذا أن قلنا على الموصي به بالثمن وهو موقوف
وان قلنا بالقبول بطلت الوصية (أو باعتاق رقاب ثلاث) لانه أقل عدد يقع عليه الاسم (فان عجز
ثمنه عن ثلثه بطلت الوصية لا يشتري شخص) مع رقبتي (بل) يشتري (تفستان) فان فضل عن ثمن
رقبتين شيء فلو ترة) وقيل يشتري شخص وعبر في الرضة بالأصح عند جماهير الأصحاب والساني وصفه
الغزالي بالأظهر ولا يفرد به ترجحه مراراً فأنصف بالذهب (ولو قال ثلثي العتق اشتري شخص) بلا
خلاف أي يجوز شرائه (ولو موسى لجهلها) بكذا (فأنت بولدين فلهما) بالسوق ولا فضل الذكر
على الأنثى (أو) أنت (يحيى) ويستفكه للمي بالأمم) والساني للمي نصفه والباقي لوارث
الموصي (ولو قال ان كان حلالاً كرا أو قال) ان كان (أنت فله كذا فولدتهما) أي ولد ذكر
وأنتي (لغت) وصيته ان حلها جميعه ليس بد كرا وأنثى (ولو قال ان كان بطنها ذكراً) فله
كذا (فولدتهما) أي ولد ذكر أو أنثى (استحق الذكر) لانه وجد بطنها وزيادة الأنثى لانصر
(أو ولد ذكرين فالأصح جهتها) أي الوصية (وبعطيه) أي الموصي به (الوارث من شاعها) والثاني
المتع لأتضاء استكرام التوحيد والسائل شوزع عليها (ولو موسى لجبرانه فلا رعين دار من كل
جانب) من جوانب داره الأربعة لحدث في ذلك رواه البيهقي وغيره قال في الرضة ويقسم المال
على عدد الدور ولا على عدد سكانها (والعلماء) في الوصية لهم (أصحاب علوم الشرع من تقير
وحدث وقفه) ولا يدخل فيهم من يجمعون الحديث ولا علم لهم بطرقه ولا بأسماء الرواة ولا بالتون
فان السماع المحدث ليس يعلم (الأمير) وأديب ومعير (طبيب) برقع الاربعة عطفها على أصحاب
أي ليسوا من علماء الشرع (وكذا استكمل عند الأكثرين) وقال الشافعي هو منهم قال الرازي وهو قريب
(ويدخل في وصية الفقراء المساكين وهكسه) لوقوع اسم كل منهما على الآخر عند الانفراد
(ولو جمعهم مشترك) بضم أوله (نصفين وأقل كل نصف) مهما (ثلاثة وله التفضيل) بين أحاد
الثلاثة أكثر (أو) موسى (زياد الفقراء) فالذهب به كاحدهم في جواز اعطائه أقل من ثلثه لكن
لا يحرم (كأحدهم لعدم وجوب استيعابهم للثمن عليه وان كان غنياً وقيل هو كاحدهم
في سهام التسوية فان خيم اليه أربعة من الفقراء كان له الخمس أو خمسة كان له السدس وهكذا وقيل
له الربع لان أقل من يقع عليه اسم الفقراء ثلاثة وقيل له النصف لامتثال الفقراء والاولان فسرهما
قول الشافعي انه كاحدهم كذا ذكره الرازي وأسقطه من الرضة وعبر فيها باسم الأوجه
(أو) موسى (الجمع معين غير مختص كالغلو في محض في الأظهر وله الانحصار على ثلاثة) كالفقراء
والساني لا يصح لأن اللفظ متضمن الاستيعاب وهو متع ولا يعرف خصه بخلاف الفقراء ان العرف
خصه بالأكتفاء فيه ثلاثة المتضمن للجهة وأجيب بان الجهة فيه لما صارت أسلجاًز أن يلقى
بهما من ذكر ونحوهم كالتأشمية (أو) موسى (لا اقرب زيد دخل كل قرابة له وان بطلت) مثلاً

(قوله) مع رقبتي أي أم الولد مع الثلث
سوى شخص فقط فلا يشتري قطعا تاله
الزركشي ثم وجه امتناع شراء
الشخص كونه لا يسمي رقبته (قول المتن)
فلهما لا منفرد صاف نعم كما لو وقف
على ولادته وله أولاد (قول المتن)
لجبرانه في الحكم الجار المجاور وعنه
وأوجه جوار وجيرة وجيران
(قول المتن) وقفه مثل التور وفي كتب
البيع من شرح المهذب من الوافي
ان الوصية للفقهاء تدخل الفاضل
للا بد من شهر ونحوه والوسط فيها
مرجات بحيث لا تقتضي فيها والورع لهذا
الوسط التزلوان أثناء المقتى بالذخول
(قول المتن) ومعهما لا فصم وطرا لانه يقال
عبرت بالتفضيل قال تعالى ان كنتم
للزواني تصرون وأنكر بعضهم التشديد
وفي الحديث الزواني عابر (قول المتن)
دخل كل قرابة لان هذا اللفظ يدرك
عبراً فلا رادة حصة القرابة حتى لو يكن
الا واحد أخذ الكل وقد استشكل ادخال
البعيد من أقارب جمع أقرب أهل
تفضيل وأجيب بان التسمية بالتأشير
كما هي تدخل في قوله تعالى وأقرب عشرين
الأقرب بين سائر قرشي ثم يحل هذا إذا
انحصر والا فكلها لغير المحصور

(قوله) اذ لا يسمون الخ وقد استدلوا عليه أيضا بظاهر قوة تعالى الوالدين والاقربين فان العطف يقتضي التخيير (قول المتن) ينسب اليه
ويقال الزكسي هو يسمونه لا يعتبر جد الام لانهم لو اشهر به ككثير من الاسباب ففيه نظر انتهى (قوله) والثاني يسوي بينهما هذا الوجه
قال الزكسي هو يسمونه فان الموصي انما اعتبر القرينة وهما فيها سواء وقول الشارع الاول نظرا لقوة ارث الابن الخ يرد عليه ان قصته
تدبر اول والدين على اولاد البنات والاعمام على الاخوال ولم يقولوا به (١٨) = (قوله) والى قوة البنوة في الاخ كافي الاول اعلمن قصته هذا

تقديم المولى على الجد كافي الاول لم يقولوا
به (قول المتن) ولو اوصى لا قرب نفسه
الخ منه ما لو اوصى لا قرب اذ قرب نفسه
(فصل نفع) بمنافع ابي بالاجماع
والسنة مكررة نسبتها لاول الباب وذكرها
هنا اثرت عليها بعد ما وانما تمت
سنا فخلاها جابل بالاهواض كذبيان
وانظر لوصي فقرة بينت عشرين
كيف التوقيع (قول المتن) وعلى اوصي له
حلاله الشخصية في جعلها بالجهة
(قول المتن) منفعة العبد يؤخذ من
قوله المنفعة دون ان يتفق انه يخرج ويغير
ويوصي بها ونورث عنه ماله عيذ الله
وهو كذلك قال الشيخ عز الدين بن عبد
السلام ما زلت استشكل ملك الرقبة
دون المنفعة واقول ما التقي يستفاده
ويحصل لمن ملكها حتى رايت قالوا
في التوقيع قولهم في الارض معدن
ملكه ملك التوقيع دون المنفعة (قوله)
هذا الاخير يرجع الى قوله فلا يتفق
بدها (قوله) والثاني الاشبه قال
الزكسي اى من حيث الهبة (قول
المتن) بل هو كلام محله اذا كان موجودا
وقت الالباء او حدث بدموم الموصي
(قول المتن) منفعته له قد استبعد ذلك
المقام والفرق من حيث ان استحقاق
المنفعة لا تعدى شافه لولده كافي الاجارة
(قول المتن) وله اعتاقه اى يكون
الامر على نظره ما كان في الاكساب
الاعتقاد والتأدية وهل ان يستعير
نفسه منه كالفرع المؤثر لالزكسي

لأمره لانه (قوله) الجزء عن الكسب اى شافه الزمن (قول المتن) وكذا ابدأ اى بان يمول مدة حياة العبد او يقول ابدأ او يطلق
(قوله) والثاني على اوصي له اى خروج الرقيق (قول المتن) فالاصح انه يصح قال الزكسي يمكن ان عمال اوصي بمنفعته مدة حياة الموصي له او مدة
حياة اوصي او شافه البطلان مطلنا على جهة قد استحقاق المنفعة (قوله) ادلا فائدة لقوله في رد على ذلك صحة بيع العبد الزمن لان من فوائده العتق
فمنه ومن افوائده اقسامه لا تشرى للاكساب السائرة (قول المتن) وان اوصي بهامة اى بشرط ان لا يوصى به ذلك بالرقبة لا خروا الا اعتبر
الجزء من

(قول المتن) تلك المدة الظاهر أن قوله تلك المدة واجب لقوله مسلوبها خاصة كما يرشد إليه قول الشارح الاتي فإذا كانت قيمته لم تح (قول المتن) وتصح بحج تطوع في الظاهر ما جاز بأن أضاف من مات من غير حج لعدم الاستطاعة وتوان سكان الحج معيق عن فريضة الاسلام (قوله) تحسب من الثلث أي فإن أحقه فذاك والأصل وعاد الورثة (قول المتن) ويصح من يلد من أي أن أحقه الثلث والأخ من حيث أحتمل (قوله) كغيرها من الدين يدل على ذلك تشبهه صلى الله عليه وسلم بأهل البيت في قصة المرأة المشهورة **تيسه** عبارته تنيد أنه لو قال أو وصيت لفلان قضاء دينه من الثلث زاحم الوصايا يحجز الثلث كل من أصل المال وهو كذلك كانوا يمتنع في حجة الاسلام ولزم المورد (قول المتن) أو أملت أي وصيون فائدة ذكر الثلث الرقي بالورثة في من أحتملوا ما فيه ثم إن لم يلف الثلث كل من رأس المال ويؤثر للمصلحة حينئذ (قول المتن) وإن أطلق الوصية ما هن رأس المال * (١٩) * أي ويحتمل الإيصاء على التأكيد (قول المتن) ويصح من المقتات فخصته

الجيزم بذلك طلقا وليس كذلك بل إن قلنا من رأس المال فخطم وإن قلنا من الثلث من المقتات على الأصح كالتطوع عنه عليه الركني **فائدة** لو حج من مقتات أحد من مقتات يلد لكن بأجرة مقتات يلد قبل يجب الدم للحاصل فقوله الظاهر المتع ولوعن قدر الحج فاستأجر بعضه فهل يرجع الباقي للورثة أولا أو يفرق بين أن تنكح الأجرة أجرة التلث أولا على نظر (قوله) أي الوارث كذلك في الروضة ولكن ظاهر كلامه هنا عود الصغير لبيت وليس بواضع لأنه لا يثوق على حال جواز الاستئجار بخلاف الوارث لا شرط فيه والحاصل أن محل الخلاف إذا فعل الأجنبي من غير وصية ولاذن من الوارث ومتى وجد أحدهما جاز قطعا (قول المتن) ويطعم ويكسوا الخ قال الشيخ أبو علي السني يعني أهل النحال (قول المتن) إذا لم ينكح تركه قضته اعتبار ذلك في فمسته الأجنبي الآتية بالآولى وفيه نظر ولعله لموافقة الغالب (قول المتن) ونفع البيت صدقة قال الرزكي معنى ذلك على

بمنه فنه مسلوبها تلك المدة ويجب التناقص من الثلث) فإذا كانت قيمته بمقتضى ما يؤدونها تلك المدة ثمانين فالوصية بعشرين (وتصح) الوصية (بج تطوع في الظاهر) بناء على الظاهر من دخول الساقية قياسا على القرض ومقابل يقول الضرورة في القرض متقية في التطوع وظاهر على الصحة أنها تحسب من الثلث (ويصح من يلد من أولية) أن كما قد وان أطلق من المقتات في الأصح) والثاني من يلد لأن الغالب الجيزم ليج منه وعرض بأنه ليس الغالب الإحرام منه (وحجة الاسلام من رأس المال) كغيرها من الدين (فإن أوصى ما من رأس المال أو الثلث عمل به وإن أطلق الوصية ما هن رأس المال) على الأصل (وقيل من الثلث) لأنه مصرف الوصايا فيعمل ذكر الوصية عليه (ويصح من المقتات) إذ لا يجب من دونه (والأجنبي أن يحج من البيت) حجة الاسلام (بغيره) أي الوارث (في الأصح) قضاء الدين والثاني لأدبه أنه لا تقتصر إلى البية والوارث أن يحج عنه ولو بوض كاذ كره في المحرور وليس للأجنبي أن يحج عنه تطوعا إذا لم يوص به (ويؤدى الوارث عنه) من التركة (الواجب المال في كفارة مرتبة) ككفارة الواقعة من اعتناق وطعام والولاء للبيت (ويطعم ويكسوا في الخيرية) ككفارة البين (والأصح أنه يعنى أيضا) لأنه ناهية شرعا عما حقه كاعتاقه والثاني قال للضرورة عن الثاني الاعتاق (و) الأصح (أنه) أي في المرتبة والخيرية (أخذ من الإطلاق) (الأداء من ماله إذا لم يكن تركه) قضاء الدين والثاني لا بعد العادة عن النيابة والثالث يمتنع الاعتاق فقط بعد إثبات الولاء للبيت (و) الأصح (أنه) أي الطعام أو الكسوة (عنه) لو تبرع أجنبي بطعام أو كسوة (كفارة الدين والثاني لا بعد العادة عن النيابة) (لا اعتاق) أي لا يقع عنه (في الأصح) لاجتماع بعد العادة عن النيابة وبعد الولاء للبيت والثاني يقع عنه كغيره وهذا التحريم في الخيرية والمرتب أخذ من الإطلاق ولا ينافي ذلك ما في الروضة كصلها في كتاب الإيمان من فتح الوقوع في المرتبة بناء على تعليل المنه في الخيرية بسهولة التكفير بغیر اعتاق فليتأمل (ويصح الميت صدقة) عنه (ودعا) له (من وارث أو أجنبي) بالأجماع كأنه المصنف وغيره قال الشافعي رضي الله عنه وفيه وجع الله تعالى أن يشيب المتصدق أيضا (فصل) له الرجوع عن الوصية وعن بعضها بقوله نقض الوصية أو أطلتها أو رجعت فيها أو فسختها أو عهد الوارث مشيرا إلى ما وصى به لأنه لا يكون لوارثه إذا انقطع تعلق الوصية له عنه (ويصح واعتاق

المشهور أن يصبر الميت كله تصدق أي بخلاف الدعاء فإنه شفاعته أجرها للشافع ويقصودها للبيت ثم أطلقه الصدقة بشمل الوقوف وحكاها الراعي عن صاحب العدة في وقت الحنف وقال ينبغي أن يلحق به كل وقت ثم أهتم عبارة الكتاب بعدم نفع القراءة للبيت وهو المشهور خلافا للأئمة الثلاثة لكن اختيار الوصول جماعة من أئمتنا منهم ابن الصلاح قال ويصح أن يقول اللهم أوصل ثواب ما قرأناه فلا نفلان قالوا لا بد أن يكون على بطلان هذا أما لا ينفلان المراد لاحق له ولا جازا الأفياسعي ولا يدخل في ذلك ما تبرع القبر به إلا لاحق فيه ولا جازا وإنما أعضاء غيره تبرعا والحدث وارد في عمله وهذا عمل غيره وحل غيره المتع به ما إذا قصد أن يكون ثواب القراءة للبيت من غير دعاء عقبه **فائدة** قيل لا يجوز أن يدعى النبي صلى الله عليه وسلم بالرحمة المجردة عن الصلاة لمافي الصلاة من التعظيم (فصل) له الرجوع (عن الوصية دليله) الإجماع ولو أدارها على الرجوع لم يمتد لكن يمكنه فكها بإدارة العزل فيما يظهر (قول المتن) له الرجوع عن الوصية أي المضافة للورث دون المجردة من التعريفات

(قوله) نخرجوه عن ملكه نظر بعضهم فيه بان الوصية تصح فيما عدا ذلك قال فالأولى التعليل بأبدال على الاعتراض (قول المتن) وعرضه عليه أي بخلاف التبدير فإن العوض فيه لا يؤثر (قوله) والثاني الخ أي فيكون رجوعاً في النصف كالوصية لشخص ثاني منه عليه الزكشي وفيه نظر (قول المتن) وخلط خلطة أي خلط الموصي ومثله الوكيل في ذلك * (٢٠) * فيما يظهر (قوله) لتظهر هذه الأفعال الخ هذا من

الشارح الذي بان فيها من الإحتياج لا يضر وهو مراد الذي لكن في شرح الكمال للقدس أن الأصم البطلان عند وال الأصم انتهى قلت وليس في الروضة كلها تصرح بترجيح * (فصل) بين الأيضاء (قول المتن) والنظر في أمر الأطفال قال الزكشي كل القياس منه لا يتطاع سلطنة الموصي بالوت لكن قام التعليل على جواز (قول المتن) وشرط الموصي قال صاحب الصحاح الموصي يطلق على الموصي وعلى الموصى له انتهى ومراد المصنف الثاني (قول المتن) لكن الأصم جواز وصية ذمى مقابلة الثلث قياساً على الشهادة (قول المتن) ذمى أي الذي قال ابن الصلاح ليس لصاحبه التعرض لأموال أئام أهل الذمة ما لم يتروا إليه أو يتعلق بها حق مسلم ونازع الزكشي في ذلك وقال فعل المراد أنه لا يتكشف عنها ويحبل الأمر على العلم بأمان عند ذلك فغلبه الجعل يقتضاه (قوله) وفي معناه تميم القاضي ثلثها أيضاً الأب والجد لكن لو تابا عادت الولاية بخلاف الأولين * فائدة قال الماوردي والرويان وليس لقاضي أن يتكشف عن حال أطفال الأب والجد وكذا القيم بخلاف من في حكم الموصي فيه وجهان قال الماوردي أصحهما عندى أن عليه ذلك (قوله) وهو معطوف الخ هو إشارة إلى رد ما عرضه الزكشي من لزوم التكرار على هذا الضبط من حيث أن الوصية بقضاء الدين تسدمت أول الفصل

واصداد لما وصي بنظر وجهه عن ملكه (وكذا أهبة أو رهن) له (مع قبض وكذا دونه في الأعم) لظهوره من قبله لئن جهة الوصية والثاني قبله بقا حكمه (ووصيته هذه التصرفات) فيما وصي به (وكذا أو كليل في سيعو عرضه عليه في الأعم) لأنه توسل إلى ما حصل به الرجوع والثاني بقول فلا يحصل له (خلط خلطة معينة) وصي بها (رجوع) لأنه أخرجهما عن إمكان التسليم (ولو وصي بصاح من صيرة فخلطها باجود منها فرجوع) لأنه أحدث زيادته وتناولها الوصية (أو غلبها فلا ركزاً بارداً في الأصم) لأنه كالتيغيب الثاني يقول غيرها كما كانت كالتيغيب بالاجود (ولجن خلطة وصي بها وبذرها) باليجة (وعين دقيق) وصي به (وتسج غزل) وصي به (وقطع ثوب وصي به) (فصا وبنا وغراس في عرمة) وصي بها (رجوع) لظهور هذه الأفعال في الصرف عن جهة الوصية ثم تتهل للموصي بثلاث ماله ثم تصرف في جميعه بيع أو عتاق أو غيرها مما يمكن رجوعاً لأن المعتزلة ماله عند الموت لا عند الوصية

(فصل بين الأيضاء قضاء الدين) ورد المظالم كافي الروضة كأصلها (وتبنيذ الوسايا والنظر في أمر الأطفال) فإن لموصيها نصب القاضي من يفهمه قاله في الروضة كلها وأدفعها إلى الأيضاء في رد المظالم قضاء الدين الذي يجر عنه في الحال واجبونها كأصلها في أول الباب من عنده ودية أو في ذمته حق تعالى كركاة وج أو دن لا دى يجب عليه أن يوصي به إذا لم يعلم بغير زيادة فيها المراد الأصم ممن يشتبه بقوله وعلم عما ذكر من الأيضاء قضاء الدين والمظالم إذا كان معلومين (وشرط الموصي تكليف) أي بلوغ عقل (وحرية وعادة) وهذا إلى التصرف الموصى به وإسلامه لكن الأصم جواز وصية ذمى (الذي) أي عدل في ذمته كافي الروضة وأصلها واستغنى عنه بقوله السابق وعد القول بتحقيق الجواز إلى قول الوجيز في أولاده الكفاية لظهور أنه المراد إذا ولا يملك كره إلى أولاده السليم ولا يوصي على أولاده الأيمن له أو هم أو غيرهما فلا يصح الأيضاء لهم (ولا يضر والقاسق ومن لا يندى إلى التصرف لسه أو هم أو غيرهما فلا يصح الأيضاء لهم) (ولا يضر العبي في الأصم) والثاني بضر لان الأعم لا يقدر على البيع والشراء لنفسه فلا يفيض إليه أمر غيره ودفعه إلى موكلاً فيما لا يتكمن من مباشرة (ولا تشترط الذكورة) فيجوز أن يكون الموصي امرأة (وأم الأطفال أولى من غيرها) إذا حصلت الشروط فهو وصي بضر عند الموت وقبل وعند الوصية أيضاً وقبل وما بينهما أيضاً (ونزول الموصي بالنفق) تعدي في المال أو بسبب أخرو في معناه قيم القاضي (وكذا القاضي) أي ينزل بالنفق (في الأصم لا الإمام الأعظم) لتعلق المصالح الكلية ولا تشعوق عليه من قبل الأصم وفيه وجه ما لا ينزل أيضاً (ويصح الأيضاء قضاء الدين وتبنيذ الوصية من كل حر مكلف) قال بعضهم كذلك في أكثر النسخ تبنيذ ثمانية من قضاء المال كافي المحرر والروضة وأصلها وفي خط المصنف تبنيذ ثمانية من مضمون المأ والذال بعد دائرة أي وهو معطوف على يصح ويتعلق بهما قوله إلى آخره (وشرط في أمر الأطفال هذا) المذكور من الحرية والتكليف (أن يكون له ولاية عليهم) قال في الروضة ككاملها إذا من الشرع لا يتقوى أى فيوصي الأب أو الجد دون غيرها من أهل (وليس لوصي أيضاً أن يدين له فيه

وتقدم أنها سنة فلا فائدة للحكم بتأسيبها وإيضاً لم يتم بيان متعلق التفويض انتهى (قول المتن) أن يكون له ولاية عليهم جاز الخ كلام الشارح من جملة ما خرج بهذا الأب والجد فبين طرأسفه فان بولي الحاكم قال الزكشي وكذلك الأب الفاسق لا يصح أن يتم وصبا خلافاً للثلاثة أي لأن الأول لموصي تصرف الثاني

(قول المتن) جاز في الإلهام أي بشرط أن يقول عني أو يضيف إلى نفسه كان يقول تركني فأب قال أوصي من شئت ولم يقل ذلك لم يصح (قول المتن) ولو قال الخال الزركشي كان ينبغي تأخير هذا إلى قوله ويجوز فيه التوقيت الخال متشابه (قول المتن) فإذا بلغ أقدم بظاهر كلامهم انزال الأول بمجرّد القدم والبلوغ (r) * وإن لم يكن تأييداً للوجه الأول في قوله (قوله) والحدّ خطاطره ولو كان ثابتاً

(قوله) ويجوز له في قول المهاج والحدّ إشارة إليه (قوله) لا يزج الصغبر والصغيرة يراد به السقبة فالأحسن التعليل بأن الاختلاف لا يقتضي دفع العار عن النسب (قوله) وإذا جاء الخال صيغة مستقبلية فاذن دفع ما عساه يتوهم من قول الشارح وشقوه أوصيت الخال هو عيب ماسلف (قول المتن) نقال الزركشي ويحتمل مثل هذا جعلته موصى (قول المتن) والقبول أي ولا يشترط الفور كالوصية (قول المتن) ولو وصي اثنين الخ قال العبادي في الزادات لو قال أعمل برأي فلان أو بعلمه أو بمحضرة جاز أن يخالف فيعمل دون أمره بخلاف ما لو قال أبا نهره الابعلة البرأية فاعلمها وميسان (قول المتن) أو في دفع إليه لم يظهر وجه تنكير هذا دون الانفاق

(كتاب الوديعة)

حكى الكسائي أنه قال أودعه بمعنى قبل وديعته فهي أذن من الاختداد (قول المتن) شرط موكل وكيل أي فلا يجوز استبداع المهرم سيدا ولا الكافر المحض (قول المتن) كاستودعته الخ هي ماضٍ من الكفاية نذرت ونحوها (قول المتن) ويكنى القبض أي وإن لم تقبض فيما يظهر وإن كان مقتضى العبارة خلاف ذلك فقد تفرغ عن التذيب أم لو قال ضعه فوضعه كان أداؤه فائده قد علم من اشتراط العلم اشتراط الوديعة مع الو كالتقيد بالعاقبة والصيغة ذات اختلاف المودعة لاشتراط العلم بالموكل فيه بخلاف العين المودعة (قوله) والثاني بشرط الخ

نظرا إلى أنها عقداً بمجرد أدانته (قول المتن) ولو أودعه مبي الخ قال الزركشي حكم العبد كالصبي إلا في شيء واحد وهو أنما إذا تلفت تحت يد العبد بشرط ضمن (قول المتن) فإن قيل ضمن أي ليس أناسد منها كالصبي (قول المتن) ولو أودعه صبياً مثله لكانت (قول المتن) وترفع أي وبعد الارتفاع عليه الرد وميل توقّف على اللب

جاء في الإلهام) والاتفاق لا يجوز والثالث أن عن الوصي جاز والاختلاف (ولو قال) أوصيت البنت الخ بالوغي ابن أوقدم من إذا بلغ أقدم فهو الوصي جاز ذلك وأما اعتراض التوقيت في الإصاء إلى الأول والتعلق في الإصاء إلى الثاني ونحوه أوصيت البنتسة وبعد ما وصي فلان (ولا يجوز) للاب (نصب وصي) على الأطفال (والحدّ صيغة الولاية) عليهم لأن ولائهم ثابتة شرعاً ويجوز له نصب وصي في قضاء الدين وتبذير الوصايا وهو أولى من أبيه (ولا يجوز) الإصاء بتزويج طفل وبت) لأن غير الأب والحدّ لا يزج الصغبر والصغيرة (ولفظه) أي الإصاء (أوصيت البنت أوقضت) البنت (ونحوهما) كالتكليف ماضٍ (ويجوز فيه التوقيت والتعلق) نحو ما سبق ونحو أوصيت البنتسة وإذا جاء فلان فهو وصي (ويشترط بيان ما وصي فيه) كقضاء الدين وتبذير الوصايا وأمر الأطفال (فإن اقتصر على أوصيت البنت لفا) هذا القول (و) يشترط (القبول) أي قبول الإصاء وفي قيام العمل مقامه وجهاً أخذ من الوكالة (ولا يصح) القبول (في حياته) أي الموصي (في الأصم) كالوصي له والثاني يصح كالوصي عليه ثم قبل بعد موته جاز ولو رد بعد الموت لفا الإصاء (ولو وصي اثنين لم يفرّد أحدهما) بالتصرف (الآن صرح به) أي بالانفراد في قبض (ولو وصي الوصي والعزل متى شاء) أي للوصي عزل الوصي والعزل نفسه قال في الروضة الآن تبين عليه أو يغلب على ظنّه تلف المال باستيلاء ظالم من قاض وغيره وبعبارة المحرر والروضة وأصلها وللوصي الرجوع (وإذا بلغ الطفل ونزع) أي الوصي (في الاتفاق عليه صدق الوصي) بيته كما صرح به في الروضة كما صرح (أو في دفع إليه بعد البلوغ صدق الولد) بيته كما صرح به الرافعي في الشرح والفرق أنه لا يبرأ قامة البنتة عليه في ذلك بخلاف الاتفاق وفي وجه صدق الوصي عدم مثله في القيم في آخر الوكالة

(كتاب الوديعة)

هي العين التي توضع عند شخص لحفظها يسمى مودعاً بمقتضى الدال والواضح مودعاً بكسرهما (من عجز عن حفظها أحم عليه قبولها) أي أخذها (ومن قدر) على حفظها (ولم يبق ما ماته) فيها (كره) له قبولها وبعبارة المحرر لا ينبغي أن يقبلها وفي الروضة كاملها هل يحرم قبولها أو يكره وجهان (فان وثق) بامتانة (المستحب) له قبولها (وشرطهما) أي المودع والمودع المتعلقين بها (شرط موكل وكيل) لأن الأبداع استتابة في الحفظ (ويشترط صيغة المودع) كاستودعته هذا أو استخفظتك أو أمثلك في حفظه والأصح أنه لا يشترط القبول لفظاً ويكنى القبض) والثاني يشترط الثالث يشترط في صيغة العقد بنحو ما تقدم دون صيغة الأمر كاحفظ هذا أو تهم نظير هذا الخلاف في الوكالة (ولو أودعه صبي أو مجنون مثلاً لم يقبله) فإن قيل ضمن (ولا يزول ضمان الأبداء إلى ولي أمره) ولو أودعه صبياً ما لا خلاف عنده لم يضمن وإن أتلّفه ضمن في الأصح) كما لو أتلّف مال غيره والثاني لا يضمن لأن المودع سلطه عليه (والمجبور عليه بنفسه كصبي) في أداؤه والأبداع عنده وهو مراد المحرر وغيره بالسقبة (وترفع) الوديعة من حيث الأبداع المتعلقة بها أي تنهى

(قول المتن) وانما احتسب الزكشي افراد الضمير هنا وقتية فيما يأتي وقال الإوجه التسوية في الافراد تقدم المصطف او (قول المتن) وأصلها
الامانة يعني ان الامانة مقصودة منها بحسب وضعها الاصل وليست تابعة كافي الرهن ومال القراض وأخبار الساوقة وخود ذلك فائدة قال
في الكفاية لو أودعه ثوبا أو ذنقه في نسبه فهو له ايعا فاسد لا قدره شرط مقصد فان تلف قبل القبض لم يضمن الحافظ للامانة الصحيح بخلاف بعد القبض
فيضمن الحافظ للامانة العارية بضمها فانه الزكشي (قول المتن) ولا أعذر قال الزكشي منه التضييع (٢٣) ممن ألحقه على المذهب (قول المتن) فيضمن

وله فضمن الثاني أيضا ثم الثاني يرجع على
القول في حال الجعل دون حال العلم (قول
المتن) فيضمن أيضا قيل هو مستدرك
لأنه قبله عنه (قوله) سواء الخ أي
بخلاف ما لو استعان بأحد ويده عليها فانه
يؤثر مثل أن يرسلها مع ولده للسرقة ونحوه
بحسب أي في المتن (قول المتن) وإذا أقرض
بده عنها قال الزكشي حقه أن يقول
ولا يصرفه أنه انتقل عن ابن سريج قال
الرافعي رآه عليه الأصحاب (قول المتن)
وإذا أراد سفره أي وإن قصر (قول المتن)
دلتنا في قال الزكشي متى حملها البعيل
أن يأمره بحملها له يعلم ويضمن (قول
المتن) فان فقد فليس فان تركها بمنزلة
وسافر ولم يعلم شيئا من ذلك ضمن وهذا
أمر يقبل الناس كثيرا فيلنظرنه (قول
المتن) أما إذا أتى بوجه الله في نكته
أنه صورته لئلا يفتنه عند قد الحالك
ابن الزكشي أحسن أن يحل
الذين على ريشيل الوكيل والحالك
والعدل على الترتيب السابق (قول المتن)
يكن مثله المراقبة من غير ممكن (قول
المتن) إذا أقرض حريق الجعنة إذا تأملته
اقتضى أن الجعنة الرد إلى من سلف
له بيع السفر بالامانة الحريق ونحوه
وليس كذلك فانه لا يضمن بغير عنده
انحصر إذا كان الطريق آسنا فانه في الأنوار
(قوله) أو يوصي بها قلت فإذا أحسن حل
قول المتن ألا أن أو يوصي بها على ما قيل

(عبوت المودع أو المودع وجنونهما) كالكافة (ولهما الاسترداد والرد كل وقت) أي للمودع
الاسترداد إذا لم يملك أو نائب عنه للمودع الرد لا متى عثر على الحفظ (وأصلها الامانة وقد تصير مضونة
بعوارض منها المودع غيره بلاذن) من المودع (ولا أعذر) له (فيضمن) سواء أودع زوجته
وولده ومعبود أو ناقض وغيرهم (وقيل أن أودع الناقض يضمن) لأن امانة الناقض أظهر من
أمانته (وإذا أقرض) يضم القنينة وكسر الزاى (يدها جازت الاستعانة) بن يحملها إلى الحرز
أو يضعها في خزنة بكسر الخاء ضبط الصنف (متركة) منه وبين أنه مثلا ككافي الروضة
كسملها عن القفال (وإذا أراد سفره فليدر) الودعة (إلى المالك أو وكيله) إن كان فان قدعهما
لغنة أو نحوها (فالنقضي) أي ردها إليه وعليه قولها (فان فقدناه) أي ردها إليه
ولا يكف تأخر السفر فإدته عذر في الرد إلى غير المودع (فان قدعها موضع وسافر ضمن) إن لم يعلم بها من
يذكر (فان أعلمها أمنا يكن الموضع يضمن في الأصح) لأن اعلامه بمنزلة ادعاءه والثاني يمنع ذلك
(ولو سافر بها) من الحضر (ضمن) لأن حرز السرقة حرز الحضر (إذا أقرض حريق أو غارة
وعجز عن دفعها إليه كسبي) فلا يضمن بل يلزمه السفر بها في هذه الحالة (والحريق والغارة
في البعوت وأشراف الحرز على الخراب) ولم يجز حرقا ليقطعها إليه كافي الروضة كسملها (أعذر إذا كلفه
في الرد إلى غير المودع) وإذا مرض مخوفا فليدرها إلى المالك أو وكيله) أن يوجد (والقفا لهما)
أي ردها إليه إن وجدته أو يوصي إليها كافي الروضة كسملها (أو) ردها إلى (أمين أو يوصي بها) إليه
إن لم يجد الحالك كافي الروضة كسملها وفيها المبالغة في الاعلام والامر بارد وأنه يشترط أن يبينها
أو يميزها عن غيرها (فان لم يفعل) ما ذكر (ضمن) لأنه عرضها للغوات إذا وارتب يعمد ظاهر اليد
وبدعها لنفسه (إذا لم يتمكن بأن مات فحاة) وفي الحرز وغيره أو قتل غيلة أي فلا يضمن ترك
ما ذكر (ونها) أي من عوارض الضمان (إذا نقلها من محلة أو دار إلى أخرى دونها في الحرز
ضمن ولا) أي أن لم تكن دونها في مكان كانت مثلها فيه أو أقرض منها (فلا) يضمن ولو نقلها
من بيت إلى بيت في دار واحدة فلا ضمان وإن كان الأول أقرض قاله البيهقي (ومنهان لا يدفع
متلفاتها) لوجوب الدفع عليه لأنه من حفظها الواجب (فلما ودعه ما عثر عليها) بسكون
اللام (ضمن) لوجوبه عليه لأنه من حفظها (فان نهأه) المالك (عنه فلا) يضمن بتركه
على الصحيح) كقولنا أقتل دابة قتلها لكن بعصي حرمة الرد والثاني يضمن لتعدي به بالسيان
(فان أعطاه المالك علفا) بفتح اللام فيما لم ينه (علفها منه والافراجعه أو وكيله) لعلفها
أو ردها (فان قدع الحالك) أي راجعه ليعترض عليه أو يجرها ويصرف الأجرة في مؤنتها لعلفها
أو يبيع جزأ منها (ولو بيعها مع من سبقها) وهو أمين (لم يضمن في الأصح) لجرى العادة بذلك والثاني
يضمن لآخرها مع يده مع إمكان أن يضمن بنفسه كان لا يتولى ذلك بنفسه عادة فلا يضمن قطعاً له

الحالك والأمين (قول المتن) ضمن أي إذا وقع التلف بعد الموت دون تلف الكائن بين الترتيب والموت هذا ما فهم من كلام الزكشي رحمه الله في
(قول المتن) ضمن استثنى الزكشي منه ما لو نقلها وهو نظفها ملكه (قول المتن) ضمن قال الزكشي وان لم يمت على ما في الرافعي ونسبه النوى
في نكته اتتبعه عن البيهقي (قوله) والثاني يضمن هذا زعمه الامانة بنفسه الضمان في نحو اقتل عبدي أو أقرض ثوبي قال وهو خرق للاجماع
(قول المتن) فان قدع الحالك كافي الروضة فان لم يجده بقياس تناثره من هر الجبال ونحوه ان بتعاطا بنفسه وشهد بكسر حاء ذلك ما ورد
وه ابن وغيرهما فان لم يشهد في الرجوع وجهاً انتهى

(قول المتن) لا تسفل يصح أن يكون من أقل ومن تفل (قول المتن) ولو قال ربط الدرهم الخ لونهاء مع ذلك عن السلب البالد خرج
الام على التفل الى الآخر عند النهي عن التفل قلت ولو قال أسكها في يدك فربطها في كفه فالتاخر انعكس الحكم (قوله) الطلاق
قولين لأن كلاما ربط والوضع في اليد يدفع شيئا غير ملية فعمل الآخر * (٢٣) * (قول المتن) يضمن قال الزركشي استثنى الشافعي

رضي الله عنه في الام ما اذا ربطها بين
صده وجبه فلا يضمن لانه لا يجدين
شبهه آخر من ذلك النوع (قول المتن)
وأسكها أي الما وربطها فقط فهو كالو
أمره بالربط فامتثل وحكمه انه ان جعل
الخيط من خارج فصاعت بالظنار
ضمن أو بالاسترسال فلا وان جعله من
داخل انعكس الحكم (قول المتن)
أو جعلها في جبهه قال الماوردي لو أراد
وضعها في الجيب فوضعها في كور رحامته
ولم يشدها ضمن انتهى ثم جعل التفضيل
المذكور في المتن ما لم ينته الى البيت
والواجب الوضع فيه لانه أحزر فلخرج
بها بعد ذلك في كفه أو بده أو جبهه ضمن
قوله الماوردي (قول المتن) فان أخرج
استثنى الفارق وإن أبن عصره ما اذا
تأخر بها في حافوته للأخبار ونحوه
ثم ذهب بعد انتهاء أمره اذا كان من
عادة الجلوس في السوق الى وقت معلوم
قال الزركشي ولو أودعه وهو في حافوته
فوضعها بين يديه فسرقت قال الماوردي
إن وضعها لغير ارتدائها موضعها ضمن وإن
كان معها لا ضمن (قول المتن) بأن يضعها
الخ منتهى ما يوجب عليه قطع الطريق
فأضافها في ضيقة ارادة الاضفاء
فصاعت (قوله) بأن يعلمها أي ولو
مكرها على ما قاله الروابي واختاره
السبكي (قول المتن) فلما كان الخ وان كان
الانتم متبنا (قول المتن) خيانة برده عليه
ما لو استعملها بظن مالكة فانه يضمن
(قول المتن) فيضمن أي بالقيمة والأجرة
(قوله) لنته الخيانة أي وكان نية الخيانة

في الوسيط ولو وضعها مع غير أمين ضمن قطعاً (وعلى المودع تعرض يضمن ثياب الصوف المرجح كإلصاقها
الدود وكذا السها عند حاجتها) يعين بهما راحة الآدمي فتدفع الدود فان لم يفعل وفست ضمن إلا
إن ينهه عنه فلا يضمن وأشار في الفتحة الى أنه يجبي عليه الوجه السابق في العلف ولم يعلم بها بأن كانت
في صندوق أو كيس مثله ودفع لهما (ومنها أن يعدل عن الحفظ المأمور) يضمن المودع (وقلت بسبب
العدول فيضمن فلولا) له (لا ترد على الصندوق) يضمن الصاد (فردوا تكسر شقه وتلف ما فيه ضمن)
لخالفته المؤدبة الى التلف (وان تلف غيره) أي بغيره (فلا يضمن) (على الصحيح) والثاني يضمن لأن
الرقود عليه بوجه السارق فماسة ما فيه فيقصده (وكذا لو قال لا تغفل عليه فقلين) يضمن الشافعي
لا تغفل إلا واحدا (فأقلهما) أو لا تغفل عليه فأقل لا يضمن بذلك على الصمد وتوجيه الضمان بما قدم
لا يعلم الأول أنه يقتضيه (ولو قال ربط الدرهم) يضمن الباء وكسرها (في كلفها أسكها في يده
فقلت) فالذهب انها ان ضاعت بنوم ونسيان أي واحد منهما (ضمن) لانه لو كانت حروطة
لم تقع هذا السبب ولتلف حصل بالمخالفة (أو) (تلف) (بأخذ) غاصب فلا يضمن لأن اليد أحزر
بالنسبة اليه والطريق الثاني الملاقاة قولين والطريق الثالث ان اقتصر على الاسمك ضمن وإن
أصله ربط لم يضمن (ولو جعلها في جبهه بدلا عن الربط في الكم يضمن) لانه أحزر اذا كان
واسعا غير ضروري كاف في الوضوء وأصلها (والعكس) وهو ان ربطها في الكم بدلا عن قوله اجعلها
في جيبك (ضمن) لتركه الآخر (ولو أعطاه دراهم بالسوق ولم يبين كيفية الحفظ فربطها
في كفه وأسكها يده وأجعلها في جبهه لم يضمن) لانه بالنظر في الحفظ الآن يكون الجيب واسعا غير
ضروري فضمن بسهولة تساؤلها باليد منه (وان أسكها يده لم يضمن) ان أخذها غاصب ويضمن
ان تلفت بفعله (أو نوم) لتقصيره (وان قال احفظها في البيت فليس اليه ويحجزها فده فان أخر لا عذر
ضمن) لانه لم يحفظها في زمن التأخير (ومنها ان يضعها بأن يضعها في غير حرز مثلها أو يدل عليها
سارقاً) بأن يعين موضعها (أو من يصاد المالك) بأن يعلم بها فيضمن بذلك (فلو أكره ظالم
حتى سلمها اليه فلما كانت تضمنه في الأصح) لتسليمه (ثم يرجع على الظالم) والثاني ليس له تضمنه
لأدراكه ويطالب الظالم وعلى الأول مطالب أيضاً ولو أخذها الظالم من المودع فهو رافض لهما على
المودع (ومنها ان يتفق بها بأن ليس) التوب (أو ركب) الدابة (حياته) بالخاء (أو يأخذ
التوب) من محبه (للبسه أو الدرهم) من محلها (لنقتها فضمن) بما ذكر وقوله خيانة أي
تغير عذر آخره عن البس لدفع الدود وركوب الالات والتلفي وأخذها مطوف على يتفق (ولو نوى
الأخذ ولم يأخذ لم يضمن على الصحيح) لانه لم يحدث فعل والثاني يضمن لنته الخيانة (ولو خلطها
بماله لم يضمن) لتعديه (ولو خلط دراهم كسبين للمودع ضمن في الأصح) تخالفته لغيره
في التفرق والثاني يقول فلا يكون له فيه غرض (ومتي صارت مضمومة بفتحها وغیره) كما تسم
(ثم ترك الخيانة لبراء) من الضمان (فان أحدث له المالك استئماناً) كان قال استأماناً عليها
(برئ في الأصح) والثاني لا يبرأ حتى ردّها اليه (ومتي طلبها المالك لزمه الرد بأن يحل منه ويمنها)
وليس عليه حملها اليه (فان أخر لا عذر ضمن) وان تلفت في زمن العذر كقضاء الحاجة فلا ضمان

قطع حول الخسارة (تبيه) عبارة المأج تنهم اتوا أخذ ضمن من حين اليه لامن حين الاخذ فقط (قول المتن) كسرو لو سكتا
مشدودين ضمن بمعد داخل وان لم يخلط (قوله) من الضمان أي سكتا لو يجدها ثم اعترف (قوله) كان قال استأماناً قال الفارقي
ولو قال استودعتك يا هاربي قطعاً

(قول المتن) صدق بيته أي بالاجماع (قول المتن) صدق بيته أي بالاجماع (قول المتن) أو على غيره هذا بعينه يشعل الامانات الشرعية كالثوب التي اتقاهوا ولم يقطعوه وكذلك خلافا للفقهاء في حرمه بالصدق من غير بيته (قول المتن) أو ادعى وارث المودع الخ أو ادعى ان مورثه على المالك قبل موته صدق على الاصح (قول المتن) على المالك خرج مدعى الرذعي الستار نفسه فانه يصدق * (كتاب قسم النبي وعائشة) * (قول المتن) ما هو باعتبار القالب والافلا اختصامات كالأموال قيل لو قيل الحصول يكونه على سبيل القلبة يخرج ما أو رد من نحو المال السروق منه فانه غنبة لا في (قول المتن) وبما يفيد خيل وركب واحد راحة من غير لفظه * (٢٤) قال الزركشي ينبغي أن تكون الواو

في انوعين بمعنى أو أو اقتدر بما حصل عند انتفاء أحد هذه الأمور التي هو أهم من انتفاء كل واحد ويلزم من انتفاء الأعم انتفاء الآخر (قول المتن) خوفاً مثله مجابوا عنه بغير خوف وعذر انصف موافقة انصاف (قول المتن) فيخصر أي خلافاً للادعية الثلاث حيث قوا يصرف الجميع للصالح محضين بأن آتاني ليس فيها تخمين بخلاف اتعنه واجب بأن المطلق يجوز على التقيد أي ترك بيان التخصيص في آية النبي وآله على سبيل آية التبعة كذا ذكره الزركشي قلت وقولهم ليس فيها تخمين محل توصف من ليس فيها التخصيص الذي قاله انتهى (قول المتن) والعلاء قال القرطبي يهدد كذا العلم فحرمهم ويجوز ان يعطى هؤلاء مع اتني ويكون الى رأى السلطان بالصفة حكمه عنه الشورى في باب البيع من شرح المذهب قلت وجازة المنهج تقتضيه حيث ألفت في وقيد في الآثار (قول المتن) كالأثر يريد ان هذا عين من الله سبحانه وتعالى يفعل فيها مذكر كالأثر بخلاف الوصية للأقارب فلها عطفة تدعى على من الرزق وأبو ذؤيب الى اتسوة كوصية واعلم ان يسوي بين المتلى بمجهتين والمتلى بمجة وانهم لو أعرضوا عنه لم ينسقط حقهم بالأعراض (قوله)

(وان ادعى تلفاً ولم يذكر سبباً) خفياً كسرقه صدق بيته) لانه اتعنه (وان ذكر) سبباً (ظاهر الحرق فان عرف الحرق وعومه صدق بلا عين وان عرف دون عومه صدق بيته) في التلف له لاحقاً (وان جهل) الحريق (طوبى بيته) على وجوده (ثم يحلف على التلصيف) وان نكل المودع عن الميمين حلف المالك على نفي العلم بالتلف واستحق (وان ادعى ردّها على من اتعنه صدق بيته) كما تلف أو على غيره كواثره أو ادعى وارث المودع الرذعي المالك أو ادعى عند سفره أستاذاً على الامين الرذعي المالك (طوبى) كل من ذكر (بيته) بالرد على من ذكره (وبجودها بعد طلب المالك مضع) بخلاف انكارها من غير طلبه ولو كان بحضرته لان انتقامها الخ في حقها

(كتاب قسم النبي وعائشة)

(النبي) مال حصل من كفار لا قتال و) بلا (إحباط) أي اسراع (حبل وركاب) أي ابل (كجز يوقر شجارة وما جلاوعه خوفاً) من المسلمين عند سماع خبرهم (وما لم يرد قتل أو مات وما لم يمت بلا وارث فيخص) نخبة اخماس قال تعالى ما آتانا الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وكان صلى الله عليه وسلم يقسم له أربعة أخماس وخمس نخبه ولكل من الأربعة المذكورين معه خمس خمس ويصرف ما كان له بعده من خمس الخمس للصالح المسلمين ومن الأخماس الأربعة للترقة كما تضمن ذلك قول المصنف (ونخبه غنبة احدها صالح المسلمين كالغور والقضاء والعلم اهتداهم) فالأهم (والثاني بواشتم و) بنو (الطلب) وهم الرابذي القرني في الآية لا تقتصر على النبي صلى الله عليه وسلم في القسم عليهم مع سؤال غيرهم من بني عمهم نوفل وعبد شمس له رواه البخاري (بشرتك) فيه (الغنى والفقر والنساء وبفضل الذكر كالآثر) فله سهمان وللأنثى سهم ولا يعطى أولاد النساء كفضل الأولون (والثالث المتأني وهو) أي التيم (صغير لابه ولا يشترط قهره على الشهور) لأن لفظ التيم يشعر بالحاجة والثاني لا يشترط شهرة الاسم للفتى (الرابع والخامس المساكين وابن السبيل) وسبب أن يسألهما وسان القمري في الكتاب التالى لهذا (ويم الأصناف الأربعة التاخرة) بالعلماء (وقيل يخص بالخاص في كل ناحية من فهاهم) وان لم يعم الجميع للشفقة في النقل واجب بأن النقل ناجية ذئبها أوليف ما فيها من فها بقدر الحاجة لعدم الآية (والثاني الأخماس الأربعة فلا تخرجها للترقة وهم الاجناد المرعدون للجهاد) أهل الأولين والثاني انها للصالح تكس الخمس واهمها تعهد للترقة فيرجع الى الأول ويضافه في الغافل عنهم والثالث انها تقسم كما تقسم الخمس خمسها للصالح والباقي للأصناف الأربعة وعلى الأول (فيضع) الامام (ديواناً) بكسر الدال وهو كافى

ولا تعطى أولاد النساء هذا اقتبس على عدمهم من خصائصه عليه الصلاة والسلام انساب أولاد نساءه اليه والجواب قول الشارح الشامل كالأصل الأول (قول المتن) فمره أي بلغنى الشامل للسكنة (قوله) والثاني لا يشترط استدلاله المادوري بأهه لو اشترط النقل لدخل في المساكين واجب بأن فاهة النص عليه عدم جواز الحرمان (قول المتن) للترقة يقولون في عيهم وهم قراء اعجاز أو هم من سهم سبيل الله (قوله) والثالث الخ مأخذه ظاهرة الخسر ولانها كانت للشي على الله عليه وسلم لحصول النصرة فصرح من بعد مله النصرة (قوله) وعلى الأول كت الشارح خص لثرب بالاول لأن قوله الآتي فان فضلت الاخماس الخ لا يأتى على غيره (قوله) كافي الشامل أي خلافاً لما قال غيره من ابدنه من ضبط الاسماء

(قوله) ونصبه الخصة صحت عن يان
الديوان وكذا في الروضة وهو يفهم
الوجوب لكن صرح الامام بالاحتياط
(قول المتن) ثم الانصار هم من ولد عثمان
(قول المتن) ولان لا يصلح للغزو وهم من
عطف العام على الخاص (قول المتن)
زوجته وأولاده افراد الاول وجع
الثاني رجال يوم الاقتصار على زوجة
وليس كذلك والجواب انه مفرد مضاف
فيهم ولو كانت الزوجة مضافة قال الزكشي
لم أره مضافا ثم استقر بها تعطي (قول
المتن) وزع قال الزكشي هنا فرع *
للامام صرف مال الف في غيره ويعطهم
من غيره اذ ارأى المصلحة في ذلك بخلاف
الزكاة

* (فصل القنعة) * مال حصل قال
الزكشي الاحسن حصلناه بالخرج
ما حصل بقتال أهل المنعة لهم فليس
بقنعة لنا ولا يجب تخميسه وقوله من
كفار رأى أهل حرب بقر سنة القتال
وقوله ويحياى الوارثين أو وهو
لموافقة القنابل (قول المتن) للقتال
يشترط أن لا يكون ذلك القتل منها عنه
كفى النساء والأطفال وامان يكره
قتله من الأقارب كالابن فحل قتل (قول
المتن) وهو خوف بالقدم أنه منفع خاص
بالساق (قول المتن) وسلاح الخ لو كان
الغلام يجمعه ونأوله ما يحتاج اليه قال
الامام يجوز أن يكون كافر من الجنون
ويحتمل خلافه انتهى ولو جاز العادة
في السلاح ونحوه قال الامام فانه
محمول لاسلح انتهى ولو كان لفرسه
مهر لم يدخل (قول المتن) وجنينة تعبره
فيهم الاقتصار على واحدة وهو كذلك
ثم عند التعدد يختار واحدة كالخاتمة
النوى لان الزيادة كقatal الزكشي
لا تحية سميت بذلك لانها تجعل على حقوا لغير

الشامل الذي ثبت فيه اسماء المرتقة وأول من وضعه عمر بن الخطاب رضي الله عنه (ونصب
لكل قبيلة أو جماعة عرفا) ليعرض عليه أحوالهم ويجمعهم عند الحاجة ونصبه قال في الروضة
مستحب (ويجوز عن حال كل واحد منهم) وعمله وما يكفيه فخطبه كتابتهم) نفقه وكسره وغيرها
لنشر للجهاد (ويقدم في اثبات الاسم والأعطاء) قرشا استعجابا لشرهم بالنبي صلى الله عليه
وسلم ولحديث تقدموا في مشاروا المناهي بلا غايلين أي شبة باسناد صحيح (وهم ولد النضر بن كاهن)
احد احداه صلى الله عليه وسلم (وقدم منهم في هاشم) حده الثاني (وفي الطلب) شقيق
هاشم (ثم) بن (عبد شمس) شقيق هاشم (ثم) بن (عبد مناف) شقيق هاشم (ثم) بن (عبد
ابن قصي) وقدم في الطلب لما تقدم من تسوية النبي بينهم وبين بني هاشم في القسم (ثم) بن (عبد
العزى) بن قصي لانهم اصهاره صلى الله عليه وسلم فانزله وجمعه خديجة بنت خويلد بن أسد بن عبد
العزى (ثم سائر البطون الاقرب فالاقرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) منهم بعد بن عبد
العزى بن عبد المدار بن قصي (ثم) بعد قريش (الانصار) لانهم الحمدة في الاسلام وهم
حبيان الاوس والخزرج (ثم سائر العرب) أي باقيهم (ثم) يعطى (الجم) لان العرب
أقرب منهم الى النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الترتيب مستحب (ولا يثبت في الديوان أعمى ولا زمنا
ولا من لا يصلح للغزو) وغيرها لا يجوز وأما ثبت الاقوية المستعدين للغزو من الرجال المكلفين
الاحرار زاد في الروضة المسلمين (ولو مرض بعضهم أو جن ورجى زواله) أي زوال مرضه أو جنونه
(أعطى) لئلا يرغب الناس عن الجهاد ويستغفروا بالكسب (فان لم يرج) زواله (فالاظهره
يعطى) أيضا (وكذا) تعطي (زوجته وأولاده اذا مات) لئلا يستغل الناس بالكسب
عن الجهاد اذ اعلموا ضياع عيالهم بعدهم (فيعطى الزوج حتى تنكح والاولاد) النكح
(حتى يستلوا) بالكسب والاثان حتى يتزوجن كما قضاء كلام الوسيط والقول الثاني لا يعطى هو
ولا عياله بعده لعدم رجاؤه وزوال تبعيةهم له (فان فضل) بالتشديد (الاعماس الاربعة) عن
حاجات المرتقة (وزع) الفاضل (عليهم) على قدر مؤنتهم والاصح انه يجوز ان يصرف بعضه في اصلاح
الثغور والسلاح والكرع) أي الخيل لان ذلك عدة لهم ويكون الموزع الباقي بهذا ذلك والثاني
المتبع لزوع جميع الفاضل (هذا حكم منقول الى ما عايناه) وهو الدور والاراضي (فالمذهب
انه يجعل وقتا) بأن يقفه الامام (وتقسم غلته) كل سنة (كذلك) أي مثل قسم للثقل
اربعة انحاسها للمرتقة ونحوها للمصالح والاصناف الاربعة سواء ومقابل المذهب وجه انه يصير وقتا
من غير جعل وجهه انه يقسم كالقول الاصم المصالح

* (فصل القنعة مال حصل من كفار بقتال والنجاف) * بخيل وركب (فيقدم منه السلب فقاتل)
المسلم حرا كان أو عبدا ميبأ كان أو ناعدا كذا كن أو أتى قال صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا فله سلبه
رواه الشيخان (وهو ثياب القتل والخلف والران) بالراء والتون وهو خف بالقدم (والآلات
الحرب كدروع) لمي زردية (وسلاح ومركوب وسرج وجام) ومقود (وكذا اسوار) وطوق
(ومنطقة وخاتم ونفقة معه) بهيائها (وجنينة متادعة) وفي الحرر وغيره بين يديه (في الاظهر
لاحقة مشدودة على العرس) بما فيها من الائمة والمهرام (على المذهب) والطريق الثاني طرد
القولين فيها وجه اولهما ان هذه الاشياء في يده عند طمع القاتل اليها والثاني قال ليس مقالا لها
والفرق بين الجنينة والحقنة ان الجنينة في معنى المركوب (وإنما يفتحق) السلب (مركوب غرر
يكفي به شر ككافر في حال الحرب فلوروى من حصن أو من الصف أو قتل نائما أو أسيرا أو قتل) أي

في ان لم تكن افعه فلا يفتحق أن تكون نارة (قول المتن) لاحتية سميت بذلك لانها تجعل على حقوا لغير

(قول المتن) بأن يفتأ عنه المراد إزالة القوة بقى أو غيره (قول المتن) وأقطع يد ورجله ولوقط يد في مجلس فمطع الأخرى غيره قبل انقضاء القتال فهل يشتركون محل نظر (قول المتن) على المشهور قوله صلى الله عليه وسلم سلبه أجمع (قول المتن) ان نقل ضبط المؤلف بالتخصيص ومعناه جعل النخل فيكون متعد بالواحد ويجوز التشديد في تعليل لاثنتين * (٢٦) * (قول المتن) لمن يفعل أى معناه أو غيره (قوله) ويجوز

ان ينقل الخ قال الزركشي ان هذا القسم متعين فيه سهم المصالح ولا يجري فيه الخلاف السابق (قوله) في الأظهر الآتي ثلث أشول وكذا على مقابل الأظهر أيضا لأنه من أهل الرضخ حيثن وأصحاب الرضخ من الغائبين (قوله) ومن حضر غير كامل أى فهو من جملة الغائبين والعبارة تمله لأن الكلام فمن يستحق من الاحساس الاربعة لأمن يستحق السهم فقط وقوله الأظهر الآتي يرد الآتي في قوله ويجعل الأخص الاربعة في الأظهر وذلك لأن الكلام هنا بيان الغائبين المستحقين للأخص الاربعة ولا يكون غير الكامل منهم على الأظهر المذكور لأن مقابله يجعل الرضخ من أصل المال أو من الجنس وقوله في الأظهر حال من قوله من حضر (قول المتن) بعد انقضاء الخ مثل ذلك ما لو حضر قبل الانقضاء وكان بعد الحوز خلافاً للمال والقزالي (قول المتن) فحقه لوارثه قال ابن الرضة اذا قلنا القنبة تلك الابنسية أو باختيار تلك وهو الصحيح ومات قبل ذلك فينبغي ان ينقل الى الورقة حتى التملك للمالك انتهى وبعبارة المؤلف لا تاه (قول المتن) الافرس أى شرط أن يكون جديداً وشيئاً عليه الرافعي في باب السابقة (قوله) لأن هذه الدواب المستأنسة لذلك أيضاً بقوله تعالى ومن رباط أنيل الآية حيث اقتصر عليها ولو تولد بين ما يسهل ولا يسهل لم يسهل قوله أو الفرج الزان (قول المتن)

وما لا غنا فيه من عطف العام على بعض أفرادهم المراد من اتصف بما ذكر في أول الامر وما اذا عارضه ذلك في أثناء القتال فستة وأخرى (قول المتن) نهى الامر قال الزركشي ليقول الاعار يعل بهنى السرع لكن أولى لم يسهل (قول المتن) اذا حضروا أى وحضروا ومنفردين وغار اليهم حكم الكاملين على الاصح (قول المتن) فمهم الرضخ هو لغة العطاء والتبليد وحز ابن يونس فيه الحاء المهملة أيضاً

الكفار (وقدامهم الكفار فلا سلبه) لاستقاء ركوب الفرار المذكور (وقاية شره ان يزيل استعانه بان يفتأ عنه) وأقطع يد ورجله وكذا الوأسر وأقطع يد ورجله في الأظهر) والثاني يقول في الاسر يذفره شره كمن يقطع الدين قد يهرب ويجمع القوم في قطع الرجلين قد يقاتل راكبا يهوى ويحري الخلاف في قطع يد ورجل بخلاف قطع احدهما (ولا يخص السلب على المشهور) والثاني يخص نفسه لاهل الجنس والباقي للقاتل (وبعد السلب تخرج مؤنة الحفظ والنقل وغيرهما للحاجة الى ذلك) ثم يخص الباقي نفسه لاهل جنس التي يقسم بينهم (كما سبق) قال تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فان شهتمه والرسول الآية (والاصح ان النقل) بفتح التون والغاء (يكون من خمس الجنس المرصد للمصالح ان نقل مما سغنم في هذا القتال) والثاني من أصل الغنمة والثالث من أربعة اخماسها (ويجوز ان ينقل من مال المصالح الحاصل عنده والنقل زيادة بشرطها الامام أو الامير لمن يفعل ما فيه سبابة في الكفار) كالتجسس على قلعة والدلالة عليها وحقق ممكن وتجسس حال (ويجهد) الشارط (في قدره) بقدر الفعل وخطره فان كان محاسنهم فذا كرخاً أربع أو ثلث أو ثقل في الجملة للحاجة وان كان من الحاصل عنده فبشرط كونه معلوماً ويجوز ان ينقل من غير شرط من ظهر منه في الحرب مبارزة وحسن اقدام أو محمود ما يليق بالمال (والاخماس الاربعة عقابها ومنعولها للغائبين) أخذ من الآتية حيث اقتصر فيها بعد الاضافة اليهم على اخراج الجنس (وهو من حضر الواقعة بقتال القتال وان لم يقاتل) ومن حضر لآيته وقاتل في الأظهر الآتي ومن حضر غير كامل فله الرضخ في الأظهر الآتي (ولاشئ من حضر بعد انقضاء القتال وفيما قبل حيازة المال وجه) انه يستحق (ولو مات بعضهم بعد انقضاءه والحيازة فحقه لوارثه) وكذا بعد الانقضاء وقبل الحيازة في الاصح) بناء على ان القنبة تلك بان انقضاء الثاني يقول بالانقضاء والحيازة معا (ولو مات في القتال فانه ذهب به لاشئ له) والطريق الثاني فيه قولان احدهما انه يستحق بحضوره بعض الواقعة والثالث ان حصلت الحيازة بذلك القتال استحق أو شتال جديداً (والأظهر ان الاجير لسياسة الدواب وحفظ ائمة والتاجر والمختر يسهل لهم اذا قاتلوا) لسهودهم الواقعة والثاني لانهم قصدوا الجهاد (والراجل سهم وللفارس ثلاثة) سهمان افرس وسهم له الاتباع رواء الشيطان (ولا يعطى) وان كان معه فرسان (الافرس واحد هرما كان أو غيره) كالبرذون أو اوعجبان أو الهجين أو وعرى واقه عجيبة والمقرض ضم المير وسكون الصاق وكسر الراء أو وعرى وامه عرة (لا يعبر وغيره) كالفيل والبغل والحمار لأن هذه الدواب لا تصلح العرب صلاحية لتليلها بالكر والفر الذين تحصل بها النصر فغير مرغى لها ورشح الفيل أكثر من رشح البغل ورشح البغل أكثر من رشح الحمار (ولا يعطى افرس اعجم) أى مهزول (وم) لا (اغنا فيه) بفتح الججمة والدأى تقع كالسكر والهرم (وفى قول يعطى ان لم يعلم نهى الامر عن احضاره) كما يعطى الشيخ الكبير اذا حضر وفرق الأول بان الشيخ يتفق برأيه ودعاه وقوله ان لم يعلم نهى الامر صادق في ما في الروضة كما صلاها ان لم يسه أو لم يبلغ النهى (والعبد والصبي والزائر والمذمى اذا حضروا) الواقعة (فلمهم الرضخ) للاتباع واه في العبد الترهى وصحبه

وفي

(قوله) فان حضرا منه فيما ظهر عيـد الكافر المسلم اذا حضر فعرض الامام لانه سيده وهو ككافر (قوله) فله الاجرة أى ولو بلغت
سهم الرجل على الاصح في باب السير قلت والظاهر (٢٧) * أنها ولو بلغت سهم الفارس باز أيضا بحسب الحاجة * (كتاب قسم الصدقات) *

سببت ذلك لا شعرا صادق باذله
(قول المتن) ولا كسب قال الزركشي
لم يعيها التي بالكسب كئالا فيما يجب
عليه كالخيل فيما يجب له كالأجرة
كل من حق المؤلف أن يذكر الأجرة فيحصل
الحرج ثم يروق بيان الانصاف أن يكون
الكلام مرطبا بعضه ببعض وانما بدأ
في الآية بالفقير لشد حاجته (قول المتن)
ممكنه وشابه أى الالتفات فيه فيا يظهر

(قول المتن) وماله الغائب أى قياسا على
فخ المرأة الصالح كما جعل ذلك قال
البخاري قال الزركشي والقياس انه
يعطى من سهم ابن السبيل لأن سهم
الفقراء (قول المتن) ولو اشتغل بالتوافل
فلا يأى لأن فقيرها قصر بخلاف العلم
(قول المتن) الزمالة هي المعاهدة قاله
في المحكم (قول المتن) أوزوج أو عسر
بالتفقه استحققت من الزكاة ولا تكلف
الفسح فإنه لو لم تقرب بوعليه
زكاة فهل تدفع لأخيه أجاب
الفتاوى بانهم ان كانوا ممن يجب نفقتهم
في حال الحياة فلا تدفع لهم والأقرب ثم
قال ويحتمل الجواز مطلقا لأنها ساقطة
عنه بالوفاة قال الزركشي المذهب عدم
الجواز لبقاء البعضية (قول المتن) ساع
هو الأصل والبقا أى أو ان (قول المتن)
لا القاضى والوالى قال الزركشي أى
اذا قام ذلك الحق لهما فها قال الزركشي
وبعض المذكور ان يدخل في ولاية القاتل
الآن يكون الامام أهلا لها ما مر (قوله)
والقول الثانى من سهم المصالح أنظر
ما الجواب عن الآية حينئذ قال الزركشي
ولو فرق المالك سبطهم منوثة أى لأن
الامام هو الذى يعطيهم اء ادعت الى ذلك

وفى النساء والصبيان خبر الميهقي مرسل وفى قوم من اليهود أبو داود يلفظ اسهم وحمل على الرضخ
وسواء اذن السيد والولى والزوجة فى الحضور أم لا (وهو دون سهم) وان كانوا فرسانا (صحيح الامام
في قدره) بحسب ما يرى وبقاوت بين أهله بحسب نفقتهم فربح الفائز ومن قتله أكثر على غيره
والفارس على الرجل والمرأأى التى تداوى الجرح حتى تنسى العطاش على التى تحفظ الرجال (ومجمله
الاخماس الاربعة فى الظاهر) والثانى أصل النفقة والثالث خمس الخمس سهم المصالح وهو مستحق
وفى قول مستحب (قلت) أخذ من الرافعي فى الشرح (انما يرضخ لدمي حضر بلاجرة وبأن
الامام على الصحيح والله أعلم) فان حضر فعرضه لم يرضخ له على الصحيح لأنه بمنزلة أهله لا يرضخ له
يعززه ان رأى ذلك وان حضر بآخرة بآخرة فقط

(كتاب قسم الصدقات)

أى الزكوات لتفقيها وهم ثمانية أصناف يذكرون على ترتيب ذكرهم فى قوله تعالى انما الصدقات
للفقراء والمساكين الى آخره (الفقير من لا مال له ولا كسب يقع موقعان حاجته) يمكن يحتاج
الى عشرة ولا يكسب أو يكسب الادهر من أول ثلاثة (ولا يمنع الفقر سكنه وشبابه) وان كانت
للتجمل قال ابن كجب وعبد الله بن جابر الى حديثه ذكره عنه فى الروضة على وفق بيت الرافعي
وقال وهو متعن (وماله الغائب أى من حرجين والمؤجل) فأخذ ما يكفيه الى أن يصل الى ماله
والى أن يصل الأجل (وكسب لا يليق به) فتركه وأخذ (ولو اشتغل بعم) شرعى كما فى الروضة
وأصلها (والكسب بعمه) من الاشتغال به (فقير) فيشتغل بالعلم وأخذ (ولو اشتغل
بالتوافل فلا) أى فليس بفقير فيكسب ولا يشتغل بها والفقير ان الاشتغال بالعلم فرض كساية
(ولا يشترط فيه) أى فى الفقير الذى يأخذ (الزمالة ولا التفقه عن المسئلة على الجديد)
والقديم بشرط ان لا نغير الزمن يمكنه الكسب وغير المتعفف اذا سأل أعطى ومنع الأول
التوجهين (والكفى بنفقة قريب أوزوج ليس فقيرا فى الاصح) لانه غير محتاج للكسب كسبل يوم
قدر كفايته والثانى سطر الى أن لا مال له ولا كسب ويمنع تشبهه بالكسب (والمكن من قدره على
مال أو كسب يقع موقعان كفايته ولا يكفيه) كمن يكسب أو يكسب سبعة أو ثمانية ولا يكفيه الا عشرة
وفى الروضة كاصلها وسواء كان ما يكسبه أو يكسب نصابا أو أقل أو أكثر والمعتبر من ثلثا يقع موقعا
من كفايته المظم والشرب والملبس والسكن وسائر ما لا بد منه على ما يليق بالمال من غير اسراف
ولا تفتير للشخص ولن هو فى نفقته (والعامل ساع وكتاب) وطاسب وقاسم وحاشى يجمع دوى
الاموال) وحافظ لها (لا القاضى والوالى) أى الى الاقليم والامام فلا حق لهم فى الزكاة ورزقهم
اذا لم يتقوا فى خمس الخمس المصد للمصالح العامة لان عملهم عام (والرفقة من أسلم ونيته ضعيفة أو له
شرف يتوقع باعطائه اسلام غيره والمذهب انهم يعطون من الزكاة) والقول الثانى من سهم المصالح
وقوة كلام الروضة كصلها بقضى القطع بالاول الآية (والرقاب المكاتبون) فبدفع لهم ما يعينهم على
العتق ان لم يكن معهم ما ينفقهم ويشترط كون الكسبة بحسبة ويجوز الدفع قبل حلول العتق وغير
اذا السيد (والغارم ان استدان لنفسه فى غير معصية) كنفقة عياله (أعطى) بخلاف المستدين
فى معصية كالخمر والاسراف فى النفقة فلا يعطى (قلت الاصح يعطى اذا تاب والله أعلم) بحسبه

حاجة ودعا اليه اجتهاده فانه ان الرضة والمال وردي وغيرهما (قول المتن) المكاتبون أى خلافا لآل وأجدى جعلهم الزاد ان يشتري
بذلك رذلا يعتق انما انتمهم فى الآية الغارمين وكما تصدق للغارمين كذلك الرقاب

(قول المتن) والأظهر اشتراط حاجته ككتاب **فائدة** مخ الحلاف في غير الاستدانة للعصية والأفلاذ في الاعطاء من الحاجة قطعاً ولو قدر هذا الغارم على الكسب لم يكافئهم ان كان استدان في معصية فحبل نظر (قول المتن) قلت الأصح هذا اشترط ان الحلاف وجهان وهو من الترحين وسد عبارته التي يقتضي انه قولان (قوله) أي الحال تهيؤات البين قال المطرزي قولهم اصلاح ذات البين يعني الأحوال التي بينهم واصلاحها بالتعهد ولما كانت ملازمة للبين وصفتها بقيل لها ذات البين كاقيل للامر لذات الصور وكذلك انتهى (قول المتن) أعطى مع القتي لو استدان لجماعة مسجد أو أقرأه فيفيل مع قطع القتي قال الزركشي بل هو كاستدانة لنفسه (قول المتن) أو مجازاً وهذا بالأجماع وأما الأول فغالب فيه أبو حنيفة ومالك لأن السبيل **(٢٨)** هو الطريق فلا يضاف إلى السبيل

وتؤاه الشيخ عز الدين من هذا السلام من حيث ان القفل لا يتناول إلا المجاز الأول وهو مجاز مغلوب فلا يجمع منه وبين الحقيقة الثابتة كالجو خلف لآيام على فراش لا يجنبه النوم على الأرض (قوله) فان كان معه الخوص كانت كسوبا جازاً لاعطائه وار في مسند في تفسير ضرورة السفر هنا (قول المتن) ولا مطلباً ل بعضهم اجعوا على جوارح دفعها إلى المطلب الثاني وهو منهم **فرع** أولاد بنات خي هاتم والمطلب غسل لهم الصدقة بانفاق لانه لا حق لهم في الخس **(فصل من طلب زكاة)** (قول المتن) عمل به على قول الرافعي ولم يخرجوه على القضاء لعلم قال ابن الرضا لانه ليس بحكم وقال النووي لانه ليس فيه انفراد بمعين بخلاف الحكم انتهى وقوله من طلب الحكم هو كذلك وان يطلب (قول المتن) لم يكمل الخ دليله ان انشئ على الله عليه وسلم أعطى لذئ سألناه بعد أن أعمله ما نه لا حظ فيها لقتي وكذا يصدق في دعوى عدم الكسب قال الماوردي وان كان ظاهرها مخالفاً

في الروضة أيضاً ووجه مقابله بأنه قد تحدد التوبة ذريعة للأخذ ويعود الرافعي حتى الوجهين ونهض كل منهما عن جماعة (والأظهر اشتراط حاجته) بان لا يقدر على وقاء ما استدانه والثاني لا يشترط لعموم الآية (دون حلول الدين) فلا يشترط (قلت الأصح اشترط حلوله والله أعلم) ليكون محتاجاً إلى وقائه والأول نظر إلى وجوه (أو) استدان (لاصلاح ذات البين) أي الحال بين القوم كان يخاف قتله بين قبيلتين تازعتا في قتل لظهر مقالة فيجمل الدية تصكناً للقتل (أعطى مع القتي) بالعقار والعرض وائتد لعموم الآية (وقيل ان كان غيباً بقدره) يعطى والفرق ان اخراجه في الغرم ليس فيه مشقة سيع العقار أو العرض فيه ولو كان التمر متوقفاً في مال فصل كل قيمة اشترط في اعطائه مع القتي وجهان أحدهما انم لافيه من الصلحة الكلية والثاني المنع لقتله الدم أو سؤل ولزومه الدين الضمان بغير ان وهو معسر أعطى ما يقتضي به الدين (وسبيل الله تعالى عزاً لا في لهم) بان نشطوا للجهااد لم يجز دواله (يعطون مع القتي) بخلاف من تجز دواله وهم المرتبة الذين لهم حق في الباقي فلا يعطون من الزكاة (وابن السبيل من سفر) من بلد أو بلد كل مقبلة (أو جواز) يبذل في سفره (وشروطه الحاجة وعدم المعصية) سفره فان كل معه ما يحتاج إليه في سفره أو كان سفره معصية لم يعط في الطاعة كالسفر للنج وازارة وفي المباح كالسفر لطلب لائق والزهره وفي وجهه انه لا يعطى (وشروط أخذ الزكاة من هذه الاصناف الثمانية الاسلام) فلا تعطى لمكافر لحديث الشيخين صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في قراهم (وان لا يكون هاشماً ولا مطلقاً) فلا تغل لهما قال صلى الله عليه وسلم ان هذه الصدقات اغنيأى أو اساخ الناس وانها لا تغل لمحمد ولا آل محمد واه مسلم وقال لأحد

لهم أهل البيت من الصدقات شيئاً ولا غصاة إلا بدى ان لكم في خمس الخس ما يكسبكم أو قبضكم أي بل قبضكم واه الطبراني (وكذا مولاهم) أي مولى بني هاشم وبني المطلب فلا تغل له (في الأصح) لحديث سؤلى القوم منهم محبة الترمذى وغيره أو الثاني قال المنع فهم لا يستغنائهم بخمس الخس كما تقدم ولا حق لاهم فيه ففعل **(فصل من طلب زكاة)** وعلم الامام استحفاقه أو عدمه عمل به (قوله) فلا يجوز الصرف لمن علم عدم استحفاقه ويجوز لمن علم استحفاقه (والا) أي وان لم يعلم استحفاقه أو عدمه لم يعط واحدا منهما (فان اذى قرا أو مسكنة لم يكف منه) لعمرها ولا يحلف انهم في الأصح (فان عرف له مال واذى تلفه كلف البينة) لسهولتها (وكذا ان اذى عيالا) يكف البينة (في الأصح) لمسته وقوة يده وحسن هيئته فينبغي ان يقول له على طريق العظم ما قاله صلى الله عليه وسلم لذئ سألناه لا حظ فيها لقتي ولان ذئ قوة يكسب ثم هذا لا يخص بالزكاة في الوقف على الفقراء والوصية لهم كذلك كما مر في الماوردي في الأولى ونحوه الزركشي في الثانية بخلاف الوقف على الأغنياء فان القتي لا يقبل منه الآية (قوله) البينة لسهولتها قال الماوردي ولا يشترط كونها من أهل الخبرة بالأمنة بخلاف التهمة بقره (قول المتن) في الأصح لم يذكر الشارح مقابله وهو عدم تكليف البينة قياساً على دعوى الفقهاء قال الزركشي وعليه فلا يلزم من العين قطعاً

(قوله) بلائمة ولا عين قال الزركشي لانه في أمر مستقبل (قوله) ويحتمل تأخير انطروج الخ هذا فيبدى انه انما يعطى اذا كان وجهه انطروج وبصره الراعي في الغازي ومثله ابن السبيل (قوله) ولا يحتاج لوقال فلا يحتاج لكن أولى لان هذا مستفاد من تفسيره بالخبر (قوله) لاحتمال التواطؤ هو في مسألة رب الدين أقوى لان المكتب يظهر حاله من الاستقلال بسبب العتق بعد الاداء ولهذا قال ابن أنعمون بقبول السيد دون رب الدين (قول المتن) ويعطى التفسير الخ قال الزركشي اعلم ان الكلام من أول الفصل الى هنا في الصفات القضية للاختصاص ومن هنا الخ في كيفية الصرف وقدره (قوله) لان الزكاة الخ عضده بعضهم أيضا بما في الصحيح من انه صلى الله عليه وسلم كان يدرأه كفاية سنة * (٢٩) * (قول المتن) فيشتري الخ اشارة الى انه لا يدفع ما يحكيه مجرد دفعه وانما الدفع

على الوجه المذكور بدليل ان من قدر على الكسب الكفاية لا يدفع شيئا على الكسب الكفاية لا يعطى شيئا قال الراعي وكان هذا اقربا اذا من أهل الضياع والافئدة من نسب عامل بتصرفه يعطى ولا يتعين شراء الفهار (قوله) أي كل منهما قدر ذلك لاجل افراد الضمير الاتي (قول المتن) قدر حاجته قال الراعي وسكت الجمهور عن نفقة عياله واعطاه وليس يبعد قال الزركشي وبه جزع الفارقي وقوله ومثما أي ويجهده المعطى في قدر مئة اقامة فان زادت زاده بعد ذلك (قول المتن) ويصير ذلك ملكه كصيته انه لا يسترد منه اذ ارجعه وبصره الفارقي قال له اعطى التصبر غرض وهو تحقيق الغزو وهو جد وشبه ان يأتي فيه ما سلف في فاضل النفقة انتهى قاله الزركشي (قول المتن) وبها له الخ أي ويسترد ذلك منه اذ ارجع كايها من قوة العبرة ثم قضية كلامه تهمة ذلك لابن السبيل حتى في سفر التهمة وهو بعيد (قول المتن) في الاظهر المسئلة فيها لحرق ثلاث قال الزركشي

ولو قال لا كسب لوجهه شبه بصدقه بان كان شيئا كبيرا أو زينا أعطى بلائمة ولا عين ويعطى غاز وان سبيل بقولهما) بلائمة ولا عين (فان لم يجز الاسترد) منهما ويحتمل تأخير انطروج لانتظار الرقعة وتحصيل الأمانة وتغيرهما (ويطال عامل ومكاتب وغارم بينة) بالعل والكفاية والقهر لسهولة والصف الثاني من الموافقة يطالب بينة والأولى يقبل قوله (وهي) أي البينة في هذه المسائل وما تقدم (اخبار عدلين) ولا يحتاج الى دعوى عند قاض وانكار واستشهاد (وتعفى عنها الاستفاضة) بين الناس لحصول التقرير بها (وكذا تصدق رب الدين) في الغارم (والسيد) في المكتب يبقى عنها (في الاصح) لظهور الحال والثاني لا يفي لاحتمال التواطؤ (ويعطى الفقير والمساكين) أي كل منهما اذ لم يحسن الكسب بحرفة ولا تجارة (كفاية سنة) لان الزكاة تستكرر كل سنة فيحصل بها الكفاية سنة (قلت الاصح المنصوص وقول الجمهور) يعطى (كفاية العمر الغالب فيشتري به عسارا يستغله) ويستغنى عن الزكاة (واقه أعلم) ومن يحسن الكسب بحرفة يعطى ما يشتري به االاتها قلت فيها أو بجماعة يعطى ما يشتري به بما يحسن الضارة فيه ما ينبغي بوجه كفايته غالباً لا يفي بكنية بضعة دراهم والباقي في حشرة والفاكهي بعشر واربعا يخصص والبقال بمائة والطار بألف والبراز بألفين والصير في بضعة اثنان والجوهري بعشرة آلاف (و) يعطى (المكتوب والغارم) أي كل منهما (قدره) فان قدر على بعضه أعطى الباقي (و) يعطى (ابن السبيل ما لو صه مقصده) بكسر الصاد (أو موضع ماله) ان كان له في طريقه مال وان احتاج الى كسوة أعطاها (و) يعطى (الغازي قدر حاجته نفقة وكسوة اذ هابوا راحها ومثما هناك) أي في الشعر (وفرسا) ان كان يقاتل فارسا (وسلاحا) وبعبارة المحررو يشتري له الفرس والسلاح في الرقعة كما علمنا يعطى ما يشتري به ما (ويصير ذلك ملكا له) ويجوز أن يتأخر اه (وبها له وابن السبيل) أي لكل منهما (مركوبان كان السفر طويلا أو كن) هو (ضعفا لا يطيق المشي وما قبل عليه الزاد وسنعه اذ ان يكون قدرا يعتمد له على نفسه) فلا ركذا كان السفر قصيرا وهو قوي أو ثلثة يعطون ملوا الامام قال السعودى على قدر كفتهم وكفايتهم والعالم يعطى آخر عمله فان زاده سهمه على بارد الماض على سائر الاصناف وان نقص كل من مال الزكاة ثم يقسم ويجوز ان يكمل من سهم المصالح (ومن فيه صفتا استحقاق) كقصر غارم (يعطى باحداهما فقط في الاظهر) لان عطف بعض المستحقين على بعض في الآية يقتضى التقدير والثاني يعطى بما يحصيل تعدد الوصف كعدد الشخص

٨ في ولا يقال كان ينبغي التعبير بالذهب لان اصح طريقة القولين انتهى قلت هذا بنا مناه من على ان التعبير بالذهب انما يكون أو يحسن اذا أريد به الطريقة القاطعة وليس كذلك * منه * حكم الصفات كالتفتين في جران الخلاف المذكور ثم المراد منع الاعطاهما دفعة واحدة أما لو أعطا بالقرم فماذا لم يقرم فماذا لم يقرم بعد ذلك انما يقرم قال الزركشي ولو قال أخذ باحداهما كان أولى لان الأخيرة لا للعطى ثم الراد صفات استحقاق الزكاة والانفاها على اعازى بأخذ من اتى مهمما قطعا كما سلف في باب

﴿فخجلت عبا استعاب الاصناف﴾ قال الامام لوصف سهم الفقراء والمساكين الى الفقراء انظر الى ان احتياج الفقراء أشد فهو نظر باطل لأن مقصود الشرع ان تزول حاجة المحتاجين والمساكين أقرب الى حصول ذلك ففهم من الفقراء فلا يتعجب ان يكون غرض الشارع صرف سهم المساكين حتى يتساكوا ولا يصروا الى حد الفقر (قول المتن) ان قسم الامام مثله العامل قسم في عزل حصته نفسه ثم يفرق الباقي قاله الركني (قول المتن) على سبعة أي وليس للامام أن يأخذ منهم ﴿٣٠﴾ العامل لنفسه وان تولاها لان نظره عام وحقه

في التي (قول المتن) فان قد يعضم الخ المراد هنا القصد مطلقا وأمن البلد خاصة شيئا في المتن * تبيه * لو فقد بعض منفرد على باقيه ولو فضل شيء عن كفاية من وجد فظاهر ان الامام يحفظه الى وجود أهله ولا يدعى الباقي الامادام بصفة الاستحقاق يدل على ذلك قولهم لو قد يعضم الاصناف من البلد خاصة وفضل المال ص كفايته وجب التث (قول المتن) من الزكوات يريد أن الزكوات في يده كزكاة واحدة فله اعطاء شخص زكاة واحدا لكن استشكل ذلك الشاشي بان كل صدقة ملك للصالحين فكيف يتأتى التخصيص (قوله) وجوبا وفيهم المال (قوله) الذي هو لنفسه مفعلة لان السبل (قول المتن) الا ان قسم الامام الخ مثله المالك اذا انصرفوا وفيهم المال (قوله) والثاني يجوز الخ هو ما أتى به ابن الصلاح وابن القزويني عند وجود مصلحة من قريب وسقوه قال البغوي وعليه أكثر العلماء انتهى وقوله يجوز قال الزركشي الذي في الترحين والروضة ان الخلاف في الاجراء وأما التصريم فلا خلاف فيه وقبل عكسه وقبل فهمما انتهى وظاهر كلام المتن جريان الخلاف

ولو كان الفقراء محصورين بالبد * تبيه * لو فضل شيء عن كفايتهم وجب نقل الفائض (قوله) لالحاق الآية أي وعن وقاسا على الكفارات (قول المتن) والآخر هذا صادق بما اذا كان الموجود واحدا من صنف فقط (قول المتن) نعم الصدقة مراد بها الابل والبقر والغنم ومثلها غيرهما من الخيل والبعال والجر والفيلة وغيرها تموله والي * والوسم حوزة بعضهم فيه الاحكام وقيل بالاهمال لوجهه وبلا تعام لسائر الجسد

(قوله) في نعم الجزية الخ أي والمنة في نعم الجزية التي هي بعض التي حُرِّجَ أو صُغِّرَ أو خُفِّضَ قوله خبر وما عطف عليه وأما بقية التي عن غير الجزية فيجب عليه في * منه * الكسب النابز للباحة وتركه كلا أفضل ويجوز خصامها بؤ كل لمح في الصغر فقط ويحرم في غيره والظاهر أن مرجع الصغر العرف ويحرم الخرش بين الهاتم ويكره أن يجر على الخليل لأنه سبب في قتلها
 (فصل صدقة التطوع) * سنة ذهب بعضهم إلى وجوب قبولها مما عطف على الأمر في قوله تعالى فإن لم يكن لكم الآلة وقوله صلى الله عليه وسلم ما أتاكم من هذا المال وأنت * (٣١) * غير مستتر ولا سائل فخذ (قوله) وتخل لفتي أي بشرط أن لا يظن الله أنفق قرره والافق عليه وسلم ما أتاكم من هذا المال وأنت

والوجه في الوجه وأنه صلى الله عليه وسلم مر عليه جاز قد وسع في وجهه فقال لمن الله الذي وسع
 ثم السعة في نعم الصدقة زكاة أو صدقة وفي نعم الجزية من التي حُرِّجَ أو صُغِّرَ أو خُفِّضَ
 (فصل صدقة التطوع) * ما ورد فيها من الكتاب والسنة (وتخل لفتي وكفر) قال في الروضة
 يستحب لفتي التزعمها ويكره له التعرض لأخذها في السابق لا يحل له أخذها مظهر للفاقة
 وهو حسن وفي الحاشية الغني بما لا أو بصنع سؤاله حرام وما يأخذ حرام عليه انتهى (ودفعها سارا
 وفي رمضان ولقرىب وما أو أفضل) من دفعها سارا وفي غيره شأنه وغير قريب وغير جار لما ورد
 في ذلك من القرآن والسنة (ومن عليه دين أو لم ينزله نفقته) يستحب أن لا يتصدق وفي المحرر
 وغيره لا يستحب له التصديق (حتى يؤتي ما عليه) فالتصدق بدون أدائه خلاف السحب وربما
 قيل يكره (قلت الأصح) صدقة بما يحتاج إليه نفقته من تلمذه نفقته وأولن لا يرجو له وفاة
 لو تصدق (والله أعلم) فإن رجاء وفاة من جهة أخرى ذل في الروضة فلا بأس بالتصدق وفيها أن التصديق
 بما يحتاج إليه نفقة نفسه قيل يحرم وأن الأول أصح أي لا يستحب وربما قيل يكره (وفي
 استحباب الصدقة بما فضل عن حاجته) لنفسه وعياله ودينه (وأوجه) بعضها أن لا يشق عليه
 الصبر (على الأضاق) (استحباب) له (والأفلا) يستحب والثاني يستحب مطلقا والثالث
 لا يستحب مطلقا

لا يحل له
 لا يملكه
 * (كتاب النكاح) *

قال الزجاء موضع نكح في كلامهم للزوم
 الشيئا كاعليه ويطلق على الوطء لما
 فيه من معنى الضرب وعلى العقد لأنه
 سببه انتهى وهو حقيقة في العقد مجاز
 في الوطء وقيل بالعكس وقيل مسترذ
 وذهب أبو حنيفة إلى الثاني (قول المتن)
 هو مستحب قبل الشافعي عن ابن عمر
 رضي الله عنهم ما رأيت مثل من ترك
 النكاح بعد قوله تعالى أن يكونوا قراء
 يفهم الله من فضله (قوله) مؤن النكاح
 عبارة عن الركن كشي القدرة على المؤن
 وأما الباء بالضم فهو الوطء (قوله) بأن لم
 تنقضه فضيته أنه لو كان مع ذلك يحتاج
 إليه لغرض الاستئناس لا لتتفي الكراه
 وفيه نظر قوله فلا يكره لو كان هذا الشخص
 غير جائز التصرف فالظاهر أنه يحرم على
 الولي النكاح (قول المتن) لا يكره

وعن الوسم في الوجه وأنه صلى الله عليه وسلم مر عليه جاز قد وسع في وجهه فقال لمن الله الذي وسع
 ثم السعة في نعم الصدقة زكاة أو صدقة وفي نعم الجزية من التي حُرِّجَ أو صُغِّرَ أو خُفِّضَ
 (فصل صدقة التطوع) * ما ورد فيها من الكتاب والسنة (وتخل لفتي وكفر) قال في الروضة
 يستحب لفتي التزعمها ويكره له التعرض لأخذها في السابق لا يحل له أخذها مظهر للفاقة
 وهو حسن وفي الحاشية الغني بما لا أو بصنع سؤاله حرام وما يأخذ حرام عليه انتهى (ودفعها سارا
 وفي رمضان ولقرىب وما أو أفضل) من دفعها سارا وفي غيره شأنه وغير قريب وغير جار لما ورد
 في ذلك من القرآن والسنة (ومن عليه دين أو لم ينزله نفقته) يستحب أن لا يتصدق وفي المحرر
 وغيره لا يستحب له التصديق (حتى يؤتي ما عليه) فالتصدق بدون أدائه خلاف السحب وربما
 قيل يكره (قلت الأصح) صدقة بما يحتاج إليه نفقته من تلمذه نفقته وأولن لا يرجو له وفاة
 لو تصدق (والله أعلم) فإن رجاء وفاة من جهة أخرى ذل في الروضة فلا بأس بالتصدق وفيها أن التصديق
 بما يحتاج إليه نفقة نفسه قيل يحرم وأن الأول أصح أي لا يستحب وربما قيل يكره (وفي
 استحباب الصدقة بما فضل عن حاجته) لنفسه وعياله ودينه (وأوجه) بعضها أن لا يشق عليه
 الصبر (على الأضاق) (استحباب) له (والأفلا) يستحب والثاني يستحب مطلقا والثالث
 لا يستحب مطلقا

* (كتاب النكاح) *

أي التزويج (هو مستحب لحاجة إليه) بأن يتزوج نفسه إلى الوطء (يحد أهله) أي مؤن من
 مهر وغيره تخصم بالدين وسواء كان مستقلا بالعبادة أم لا (فإن قدحها استحب تركه ويكره
 شهوته بالصوم) ارشاد أقوال صلى الله عليه وسلم بحارواه الشبان ما عثر الشباب من استطاع منكم
 الباءة فليتزوج فإنه أفضل لا يضر وأحسن للرجوع من لم يستطع فعله بالصوم فإنه لو جاء أي ادفع
 لشهوته والباء بالذم النكاح فإن لم تنكسر بالصوم لا يكرهها بالكافور ونحوه بل تزوج
 (فإن لم يتزوج) إليه بأن لم تنكس نفسه إلى الوطء (كره) له (انقضاء الأبهة) لما فيه من التزام ما لا يقدر
 عليه من غير حاجة وسواء كان به علم أم لا (والأي) أي أن لم يفقد الأبهة أي وجدها وليس
 به علم (فلا) يكرهه (لكن العبادة أفضل) منه أي فاضلة عليه (قلت) فإن لم يتعد فإنكاح أفضل
 (له) من تركه (في الأصح) كعاد كرهه الرافعي في الشرح كذا تنصير البطالة إلى الفواحش
 والثاني تركه أفضل منه للطرف في القيام واجبه (فإن وجد الأبهة وبه علم كهرم أو مرض دائم أو تعين
 كهرم) له (والله أعلم) لانتفاء حاجته إليه مع النظر في القيام واجبه وليست المسئلة
 في الروضة ولا أهلها ووقف بعضهم في الكراهة فيها (ويستحب دينية) بخلاف الفاسقة

العبادة أفضل قضية هذه العبارة أن النكاح في نفسه ليس عبادة وهو كذلك وإنما يكون عبادة بواسطة ما يضر به دليل محنة
 من الكافر (قول المتن) فالتكاح أفضل لكافة الشارع رحمه الله تركه تأويل هذا بالفاضل حالة على ما سبق قريبا (قول المتن) أو تعين
 قبل الأولى شهوته بالوالم لضر من يعين وتساوون وقت والتعين ما تضمن عن إذا عرض قال الزركشي فكانه تعرض للنكاح ولا يقدر
 عليه (قول المتن) دية قال الزركشي لو كانت نازكة الصلاة فيتمثل أن الذمة أولى بها لأن نكاحها يجمع على محنة وهذه مرة عند الإمام أحمد
 رضي الله عنه وفي وجهه عندنا فلا يصح نكاحها حينئذ

(قول المتن) بكر كذلك بحسب الشخص أن لا تزوج ابنته إلا من بكرى لم تزوج قبلها (قوله) بخلاف بنت الزنا يدل على أنه أرواداً لبقية من لها نسب لا شرفه القسب (قوله) بأن تكون أجنبية يدان عبارة المؤلف من باب نفي الموصوف بقيد البصقة (قوله) كان أنساب الخ كان وجهه أن تكون الصفات كلها مفردة (قوله) أن يؤدم ينسب كقول الزكري ومعى يؤدم يقدم الواو على الهمزة وقيل من الإدام مأخوذة من إدام الطعام لأنه يطلبه بحكى المأوردى الأول عن العراقيين والثاني عن أهل اللغة (قول المتن) فخل خرج به المسحوق وسيد كره والخصى والمحبوب وحكمهما كالفعل عدداً أكثرين (قول المتن) إلى عورة حرة * (٣٢) * المبعضة كالحرة قطعاً وقيل على الأصح (قوله) فيما يظهره

(بكر) لا العذر كأن تضعف له عن اقتضاها (نسبة) بخلاف بنت الزنا (الاست) قرابة قريبة بان تكون أجنبية أو قرابة بعيدة لضعف الشهوة في القرية فيجوز الولد خفيفاً والبعيدة أولى من الأجنبية ولو قال يدل ليست غير مكان أن نسب ما قبله (وإذا قصد نكاحها من نظر إليها قبل الخطبة) لها (وان لم تأن) فيه للإمر به في حديث الترمذي وغيره عن المغيرة أنه خطب امرأة فقال التي صلى الله عليه وسلم انظر إليها هاتى أن يؤدم ينسب كأي يحصل منك المودة أو الفتوة قوله قبل الخطبة يان فوقت النظر ولو كان وقتها بعد ما لثق على المرأة ترك النظر لها نكاحها وقوله في الحديث خطب امرأة أى عزم على خطبتها (وله تكرير نظره) لتبين همتها فلا يتدبر بعد نكاحها عليه (ولا ينظر غير الوجه والكفين) لأنه عورة منها وفي نظرها كفاية بتدبر الوجه على الجمال والكفين على خصب البدن وينظرهما لما طروا بطناً (ويحرم نظره على الخ عورة حرة كبيرة أجنبية (مطلقاً قطعاً والمراد) بالكبرية غير الصغيرة التي لا تشهى (وكذا وجهها وكفها) أى كل كف منها (عند خوف منه) أى ادعاه إلى الاختلاء بها ونحوه (وكذا عند الأمن) من الفتنة فيما يظهر لمن نفسه (على الصبي) لأن النظر مظنة الفتنة ومحرك للشهوة وقد قال تعالى قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم والثاني لا يحرم قوله تعالى ولا يدين زينهن إلا ما ظهر منها وهو مفسر بأوجه والكفين بكره الكف من رؤس الأصابع إلى المصم إلى الراحة فقط (ولا ينظر من يحرمه بين سرور وركبة) أى يحرم نظره ذلك (ويحل) نظر (ماسواه) قال تعالى ولا يدين زينهن إلا ما أبصرتهن وأبصرهن الآية وإنه مفسر بما عدا ما بين السرور والركبة (وتبطل) يحل نظر (ما يبدو في الهيئة) أى الخلة (فقط) كالأرسل والعنق والوجه والكف والساعد وطرف الساق إذا غشوه إلى غيره وسواء فإذ الحرم بالنسب والمصاهرة والرضاع (والأصغر حل النظر بلا شهوة إلى الأما لابن سرور وركبة) فيصير نظره لأنه العورة منها والثاني يحرم نظرها كالحرة وسائر تزجيحه والسالك يحرم نظره مالا يبدو منها في الهيئة فقط والنظر بشهوة حرام قطعاً لكل منظور إليه من محرم وغيره غير زوجته وأمتها والتعرض هنا في بعض المسائل ليس للاختصاص بل للحكمة فتنظر بالتمام (و) الأصغر حل النظر (إلى الصغيرة إلا الفرج) لأنها ليست في مظنة الشهوة والثاني يحرم لإمام من جنس أنثى أم الفرج فيحرم نظره قال الرازي كصاحب العدة اتفاقاً زاد في الروضة قوله قطع الصانعي حين يحمله (و) الأصغر (ان نظر العبد إلى سيده ونظر مملوك) أى ذهب الذكور والأشياء إلى أجنبية كالنظر إلى محرم) فيحل نظرها منظر المحرم قال تعالى أو ما ملكت أيمانهم أو السابعين غير أولى الأربعة من الرجال والثاني يحرم نظرها كغيرها

دفع لما تعرض به من أن الأمن حقيقة لا يكون الأمن مصوم (قول المتن) في الهيئة قال ابن السيد الفهر المصير والمهنة المزلة الواحدة وبالكسر الهيئة ومعناها الاعتدال القديمة (قول المتن) حل النظر بلا شهوة بقوله الأذرى أيضاً بأن لا يتعاف الفتنة وهو ظاهر (قوله) في بعض المسائل أى كالأمة والأمر (قوله) لحكمة الصبي في الأمة التوطئة لبيان محل استدراكه الآتى وكذا في الأمر فإن قلت كان يلزمه حينئذ أن يتعرض لثلث ذلك في مسألة نظر المرأة إلى بدن الأجنبي قلت قد قال فيها أن يحفظ فتنة وهو يجعل للعرض لأنه ضد اشتراط عدم الشهوة أيضاً فقلت قوله إلى صغيرة مطلق على قوله الأمة فيكون قيد عدم الشهوة مذكوراً فيها وليس فيها معنى بمذكرة قلت قد أشار الشارح إلى أن قيد عدم الشهوة لم يرد فيها حيث قال الأصغر حل النظر إلى الصغيرة ولم يقل بلا شهوة ولم يرد هذا الذى قلناه أنما يحسن اعتدالها من المؤلف وأما الاعتدال من الحر فالوجه أن يقال فيه قيد بها في الأمر لأنه لا يرى الحرمة إلا عند الشهوة وتعرض لها في مسألة النظر إلى كره اختلاف الأصحاب فيها فأتى بما حرر وحصل اختلافهم وشبهه يقال في مسألة نظر المرأة

إلى بدن الأجنبي والله أعلم ثم ألغيت على الحر فزأتم لم تعرض في مسألة الشهوة في ذلك والله أعلم (قوله) والثاني يحرم الخالق أن الصلاح لم أحد حكمه الخلاص في وجهه إلا في الوسط ويكاد أن يكون خرقاً للاجماع والتعليل بالطل بالمحارم فإنه لا خلاف في جواز النظر إلى وجوههن وهذا أولى لغير وجههن مظنة الشهوة في حق جميع الناس (قوله) والثاني يحرم الخ الحلاف في المسوح في النظر خاصة كما فرضه المؤلف وأما أنه خول علمين فإثر قطعاً عنه الزر كشيء من القاضى حين ولو كان كافراً اتجه التحريم قطعاً بما على يحرم نظرها التسمية في المسألة

(قوله) والمقتول انظر ما وجه حمل قطره وما المراد بهم (قوله) لم يظهروا الخ أي لم يسلوا ان يصفوا العورات (قول المتن) ويحرم
نظر أمريدشال غصن أمرد أي لا ورق عليه قال في الكافي وهو أعظم اثماً من الاجنبية لأنه لا يحل بحال انتهى (قول المتن) قلب الخ
قال الزركشي نقل عن زوائد الروضة وكايب التحريم في حق الاجنبية ثبت في حق القريب بوجه يعني غير المحرم (قوله) بحكايها التفسير فيه
راجع لقوله من الحرمة (قول المتن) والاصح الخ أي قوله تعالى قل لا زواجك وبسائك ونساء المؤمنين الآية قال ابن القطن الصحيح انها عامة
في الحرار والاماء (قول المتن) يحرم نظرية سملها ٣٣٣. فيما يظهر القاسقة المساحة وقوله ذمياً أي غير مأكولة للسلعة ومثلها محارمها للكافرات

فيما يظهر (قول المتن) قلب الاصح
التحريم كقولها أي وأما حديث
عائشة في رؤيتها للجبنة فقد أوله
النووي رحمه الله تعالى على رؤيتها
للعقب والحجاب دون الابدان انتهى
(قوله) الى ما يدور في المنة اعلم انه فيما
سلفه قد فر ما يدور في مهنة المرأة مثل
الرأس والعنق والوجه الخ فيفضل أن
يرد به هنا أيضاً مثل ذلك لكن ساقى
قريباً تفسير ما يدور في مهنة الرجل
المحرم بما فوق السرة وتحت الركبة
فاظهاره جريان ذلك هنا أيضاً لأن
الرجال يبدو في مهنتهم ذلك غالباً اللهم
الا ان يحتمل فارق من حيث ان المحرم
الرجل مع محارمه الا ان يبدو في مهنة
معهن مثل ذلك بخلاف الاجنبي مع
الاجنبية وهذا الفرق وان كان فيه نظر
لا يخفى الا ان صنع الشارع يؤيد حديث
ترك هذا التفسير بما فوق السرة وتحت
الركبة ولم يتعرض لذكره الا في مهنة
الرجل المحرم والله أعلم وعلى الاخير
بأن اتحاد الثالث والاول الذي نفس
السرة والركبة (قوله) وهو ما فوق
السرة والركبة الخ عبارة الامام
والمتحققون على ان ما فوق السرة وتحت
الركبة من الرجل لا يبدو عند المنة

والمراد بالاراء الامام والمفتلون الذين لا يشتهون النساء (و) الاصح (ان المراهق كالبالغ) فيلزم الولى
منعهم من النظر الى الاجنبية بلزومها بالاحتياط منه لظهوره على العورات بخلاف طفل لم يظهر عليها
قال تعالى أو الطفل الذي لم يظهر واعلى عورتا النساء الا انهما ليس كالبالغ فله النظر كاللغير
من غير استئذان الا في الاوقات الثلاثة قال تعالى ليستأنسك الذين يملكون ايمانكم والذين لم يسلقوا
الحلم منكم ثلاث مرات الآية وعلى هذا فافتره كالنظر الى محرم (ويحل نظر رجل الى رجل
الامايين سرورة وركبة) فحرم نظره لانه عورة (ويحرم نظره لانه عورة) وهو ان نظر فيلزمه
(قلت وكذا غيره على الاصح المنصوص) لانه يخاف من نظره الفتنة ككافراً اذا كان كاذماً
في الجمل الوجه كقيد به المتولى وغيره والمنصف في تناوبه وغيرها والثاني لا يحرم والامر المرد
بالاحتياط كالنساء اجيب بانهم لم يؤمروا بالاحتياط للفتنة عليهم فيه وفي ترك الاسباب اللازمة له
وعلى غيرهم غض البصر عند وقوع الفتنة والخلاف كحاله الرافعي في الشرح عند خوف الفتنة
وخبره عند عدمه بالجواز وزاد عليه في الروضة قوله أطلق صاحب المذهب وغيره انه يحرم النظر
الى الامر دلغير حاجة وقوله الدارك في نص الشافعي فأخذ من هذا الاطلاق ما شمله عبارة
في المتأخر من الحرمة عند عدم خوف الفتنة حسماً الباب وان لم يصرح وهو لا غيره بحكايها في المذهب
ولم يبال بتعليل صاحب المذهب ما أطلقه بخوف الاقتان ولا تعليل صاحب الشافعية الدارك عن
النص بأنه يقين وقد اعترض بعضهم على المنصف في ذلك وقال ملة كبر من الحرمة عند عدم
خوف الفتنة بخلاف ما عليه الناس في مخالطة الصبيان من عصر الجاهلية الى الآن في المكاتب
ومحال الصنائع وغيرها وكان المنصف استشهد ذلك دفعه بما ساقى له انه يباح النظر لتعليم (والاصح
عند المحققين ان الامة كالحرمة) في حرمة النظر اليها (والله أعلم والمرأة مع المرأة كرجل ورجل)
فحل نظرها اليها الامايين سرورة وركبة فحرم نظره (والاصح تحريم نظرية الى ملة) لقوله تعالى
أولئذان من نساء المؤمنات فلا تدخلن الحمام مع المسلمات فهم يجوز أن ترى منها ما يبدو
عند المنة وقيل الوجه والكتين فقط والثاني لا يحرم نظراً الى اتحاد الجنس (و) الاصح يجوز نظر
المرأة الى بدن أجنبي سوى ما بين سرورة وركبة ان لم يتخفف فتنة) لان ما سوى ما بينهما ليس بعورة منه
(قلت الاصح التحريم كقولهم) أي كنظرهم (اللها والله أعلم) قال تعالى وقيل للمؤمنات يفضن من ألباسهن
والثالث يجوز الى ما يبدو في المنة فقط لا حاجة الى غير ما نفاقت فتعمر قطعاً (ونظرها الى
محرمها كعكسه) أي كنظر الرجل الى محرمه فتنظر منه ما سوى ما بين سرورة وركبة وقيل ما يبدو
منه في المنة فقط وهو ما فوق السرة وتحت الركبة (ومتي حرم النظر حرم المس) لانه أبلغ في اللذة
منه فيحرم على الرجل الذي لا يدرى بل لا محال ويجوز من فوق ان اراد لم يتخفف فتنة وقد يحرم المس حيث

٩ في من المرأة انتهى ثم التفاوت بين الوجهين يظهر في السرة والركبة (قول المتن) ومتي حرم النظر حرم المس
يستتبع منه طرداً وعكساً فالاول العضو البان محرم نظره دون مسه وحلقة ذرا زوجة يحرم نظرها على ما قاله الدارك دون
مسها وفرج الزوجة يحرم نظره على وجه ولا يحرم مسه والثاني ذكره الشارع والمستتبي من الطرد كاتقرر ذكره الزركشي ومسألة
العضو لم أرها لغيره وهي محل نظر

(قوله) ولو قال الخ أورد الزركشي ثم نظره في أن الزمان منظور إليه أيضا فان الأجنبية يحرم نظرها فاذا عقد عليها حل فاذا طلقها حرم (قوله) والطفلة على العكس (قوله المنة) شهادة لو عرضها في التقاب جازت الشهادة عليها * (٣٤) من غير كشف وحيتن يحرم النظر (قوله)

المرأة وهو مفهوم قوله سابقا لامر خاصة
لا يحرم النظر كس وجه الأجنبية فيحرم وان قيل يجوز نظره وكفى الرجل ساق يحرمه أو رجلها
وعكسه فيحرم مع جواز النظر إلى مذكر ولو قال بدلي متى حيث كافي المحرك أن أقرب للراد
لان حيث ساسم مكان والمراد ان المحل الذي يحرم نظره يحرم مسسه ومتى اسلم زمنه ولا موقع لارادته
الآن يقول بغيره (وساجان) أي النظر والمس (لنقص وحماة وعلاج) لعل الحاجة إلى ذلك
وليكن ذلك بين الرجل والمرأة بحضور محرم أو زوج وبشرط أن لا توجد امرأة تعالج المرأة أو رجل
يعالج الرجل وأن لا يكون ذمبا مع وجود مسلم (قلت وساجان النظر لعامة) بيع أو غيره
(وشهادة) شحلا وأداء (وتعليم) وهو لا مرد خاصة لمساكني (وتخوها) كرامة الرجل شراء
جارية أو المرأة شراء عبد (عند الحاجة) في الجميع (والله أعلم) فتشترط ارادة شراء
الجارية أو العبد معا وما بين السر والركبة ونظر في تحمل الشهادة على المرأة وأدائها وجهها فقط
ومسألة التعليم مفردة على الروضة وأصلها والقصد تعليم الامر خاصة فاما لمخال بجرمة النظر
إليه مطلقا ولا في تعليم الواجبات وغيرها ولا في تعليم يهدون النظر المهد كجواز ذلك
كما صرح به في فتاويه وفي شرح مسلم في حديث الأسراء المرأة فلا تقدم من يعلم من محرم أو امرأة
فلا يجوز نظر الأجنبية لها للتعليم وسأقي في الصادق انه لو أسدها تعليم قرآن وطلق قبل الدخول
فمنز تعليمه (والزوج النظر إلى كل بدن) لا يحمل استناعه لكن يحرم نظره الفرج
وسيد الأمة التي يجوز له الاستمتاع بها كالأزواج فما ذكر

﴿فصل في خطبة خلية عن نكاح وعدة﴾ تعرضا وتصريحا وتحريم خطبة المتكوجة كذلك
اجماعا فيما (لأصريح لعدة) فيحرم رجعة كانت أو بائنا أو في عدة وفاة ناجعا (ولا تعرض
رجعة) فيحرم أيضا لانها في معنى المتكوجة (ويحل تعرض في عدة وفاة) قال تعالى ولا جناح عليكم
فيما عرضتم من خطبة النساء وهي واردة في عدة الوفاة (وكذا البائت) بطلاق أو فسخ (في الأظهر)
لا تقطع سلطة الزوج عنها والثاني يحرم ان صاحب العدة أن يشكها فاشتت الرجعة فلم يحل
له المطلقه لئلا تؤثر الفارقة بلعان فكلعدة عن وفاة وقيل فيها الخلاف والتصريح نحو
أريد أن تسكك أو اذا اقتضت عتلك تسكك والتعرض نحو من يحد منك اذا حلت فأذن بني وحكم
جواب المرأة تصريحا وتعرضا حكم الخطبة (وتحرم خطبة على خطبة من سرح باباته الاذنه)
أو يترك حديث الصبيمن والفظ لم يسأل الرجل على بيع أخيه ولا يتخطب على خطبة أخيه
الآن أذن له وفي رواية حتى يذروا وصرح برفع حلت (فان لم يجب ولم يرد) أي لم يصرح باباه ولا رد
بان سكت عنهما أو ذكر ما يشعر بالرضا نحو رغبة عتلك (للمحرم في الأظهر) وقطع به في السكوت
لانها لا تجل شيئا مقرا والثاني يحرم لاطلاق الحديث وتعتبر الإجابة والرد في لأغية الأذن من
الولي وفي معتبه منها وفي الرقيقة من السيد يجوز خطبة من لم يدر أخطبت أم لا ومن لم يدر أجب
خالها أم لا لأن الأصل الإباحة وسواها عايد كالخطاب المسلم والذي في الذميه وقوله في الحديث
على خطبة أخيه جرى على القالب وقيل هو في المسلم فقط لظاهر الحديث (ومن استنصر في خاطب
ذكر ماويه) بفتح الميم أي عيوبه (يصدق) لا يصدق ولا للشبهة وجبت عيوب الإنسان مساوي لان
ذكرها يسوءه فاليابعد من الهمز توقفا من الضم مساو أسكن واستغنى عنه بدو على حسن
ومحاسن (ويحجب قديم خطبة) بضم الخاء (قبل الخطبة) بكسرها (و) أخرى (قبل

﴿فصل﴾ محل خطبة بل تحجب
ان كان الخاطب من يتجنبه النكاح
وتكره ان كان ممن يكره النكاح لأن
حكم الوسيلة حكم المصد وان كان هذا
التعليل فيقتض بالمحرم فانه يحل له الخطبة
دون النكاح والظاهر ان محل خطبة
التيب الصغيرة وان لم يحل نكاحها
الآن قال الزركشي نعم رده عليه حل
خطبة المعتدة عن وطء الشهة ثم قل
عن الماوردى انه لو كان تحت أربع
سواها حرمت الخطبة انتهى قلت ما ذكره
في المعتدة شبهة تبع فيها من القري وقد
أنكره عليه الكمال المقدسي ونقل عن
البغوي وغيره حرمة التعريض بدون
التعرض في سنن المارطقي انه
صلى الله عليه وسلم دخل على امرأة فقال
لقد علت اني رسول الله وخبرته من
خلقه وموضي في قومي فكانت تلك
خطبة (قوله المنة) خطبته في الكسر
وحكى الضم وهي اسم من الخطب أي
الثان أو من الخطاب بمعنى الكلام
(قوله) وتحرم خطبة المتكوجة ينبغي ان
يكون مثلها السرية وام الولد اذا لم يعرض
السيد عنها (قوله المنة) لا تصرح لعدة
قال الماوردى حكمته ان في المرأة من
غلبة الشهوة والرغبة في الأزواج
مادعوها إلى الكذب في قضاء العدة
(قوله) فيحرم أيضا لو اذن الزوج
في التعريض للرجعة فهل ترتفع الحرمة
هو محتمل (قوله) فان لم يحل له الخ يريد
ان فيها طريفة قاطعة محل وطء
حائكة الخلاف ومن ثم قال الزركشي
كل من حقه ان يبين ذلك ويعبر فيه

بالمذهب (قوله المنة) ويحجب الخ قال الزركشي احج له الجاري يشوه صلى الله عليه وسلم ان من يان لسحرا
ففيه استهزاء المرغوب اليه باليان والسكر وذلك لأجل ما في النفوس من الانغصاف أمر المولات

(قول المتن) قلت الصحيح المذهب السبكي وغيره الى بطلان القعدة على هذا القول قال الزركشي والقي في الشرحين والروضة حاصله وجهان أحدهما بطلان القعدة غير مشرووع والثاني * (٣٥) * استحبابه والقول بأنه لا يستحب ولا يطل خارج عنها انتهى (قول المتن) فان طال المذكر الخ

هذا الكلام مع ما سبق في سادسته ان غير ذلك كمن الكلام بضر ولو يسيرا * (فصل) انما يصح النكاح الى آخره (قول المتن) وهو زوجة لولا ان زوجة لك أو البتة فهل يصح أو لا ومنه ان الزواني في ثوابهما الصفة قال لأن الخطأ في الصلاة اذا لم يتصل بالمعنى ينزل منزلة الخطأ في الأعراب بالنسبة كبر والتأنيث ولو قال زوجته وأشار الى ما فيه مع انتهى (قول المتن) لا يكملوا كلف المكاتب في العقود عليه كان قال زوجتي بنتي ونوا واحدة قال العراقيون يصح واعترض ابن الصباغ بأن الشهود لا يطلعون على النسبة قال الرافعي والاعتراض متين (قول المتن) ولو قال زوجتي الخ اعلم انهم في نظير ذلك من البيع قالوا ينفذون ويكون مريحا واستشكله الزركشي بأنه ان كان المقتدر كالغفلة لم ينعقد في النكاح والا فلا يكون مريحا في البيع انتهى * فائدة اذا قلنا بالصحة هنا فهي في النكاح والمهرى بخلاف قبلت فمكاتها ما لم يهره المثل لأنه ما خص النكاح بالله ولم يلزمه المسمى قاله الماوردي والراي (قوله) أي متى التزم عدم الاكتفاء بما فيه وليس كذلك (قوله) وان البتة اذا أدنت هذا تصور به مشكل وقد صوروه بعضهم بما لو قالت البتة أدنت لاي في تزويجي ان طلقت واعتدت ذكره الزركشي وذكر أيضا ان بعضهم مزمعة الكتاب بالجنونة قلت ولا يحتاج الى ذلك لا مكان ان يكون طلقت واعتدت بمعنى أدنت اذا نازحتم قال ان كانت طلقت الخ وهذا واضح والله أعلم (قول المتن) فالذهب بطلانه قال الزركشي وسواء كان الأب غائبا بالخال أم لا انتهى قلت وبشكل على هذا ما قالوه من الصحة فيما لو بشر بينة

القدر لحديث أبي داود وغيره كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع أي من العربة وفي رواية كل كلام فحمد الله تعالى الخطيب ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم بوصي يتقوى الله تعالى ثم يقول جئتكم خاطبا كرسكم وخطب الولي كذلك ثم يقول لست بمرغوب عنكم أو غير ذلك ويحصل المحجب بالخليفة قبل العقد من الولي أو الزوج أو الأبني (ولو خطب الولي) وأوجب كأن قال الحمد لله والصلاة على رسول الله وحبته الى آخره (فقال الزوج الحمد لله والصلاة على رسول الله قبلت) الى آخره (مع النكاح) مع ما نقل بين الإيجاب والقبول (على الصحيح) لأن النقل مقدمه القبول فلا قطع المولاة كالأمة بين ملاقى الجمع والثاني لا يصح لأن النقل ليس من العقد (بل) على الصحة (بضم ذك) المذكور بينهما الحديث السابق (قلت الصحيح لا يجب والله أعلم) بل يستحب تركه كإصرار شارح العنجز خروجا من خلاف من أطل به وسكت على استحبابه في الروضة وليس فيها ولا في أصلها حكاية مقابلة (فان طال المذكر الفاضل) بينهما (لم يصح) النكاح قطعا قال الرافعي ويجوز أن يقال اذا كان المذكر مقدمة القبول فلا يضر حالته لأنها لا تنصرف بالأعراض (فصل انما يصح النكاح بإيجاب وهو زوجتك أو أنكنتك) الى آخره (وقبول بان يقول الزوج تزوجت أو أنكنت) الى آخره (أو قبلت نكاحا أو تزويجا) أو هذا النكاح والنكاح هنا بمعنى الانكاح ليوافق الإيجاب (ويصح ههنا لفظ الزوج على لفظ الولي) في تزوجت ونكحت وكذا قبلت كما صرح به الشافعي في بحث التوكيل لحصول المقصود مع التقدم كالتأخير (ولا يصح) النكاح (الابلغ تزويج أو أنكاح) لأن القرآن ورد بهما فمقتصر عليهما فلا يصح بلفظ الإباحة والأحلال (ويصح) بمعنى الظنن (بالجملة) وان أحسن العاقد العربية (في الاسم) اعتبارا بالعلمي والثاني لا اعتبارا باللفظ الوارد فمن لم يحسنه يصير ان لا ينطق أو يوكل بالجملة ما عدا العربية والمشتبه فيها اذا فهم شكل من العاقدن كلام الآخر فان لم يفهمه وأخبره ثقة عنه في الصحة فبأنه على الصحة هنا على الوجهان (لأنكته) نحو أحلتك أمتي فلا يصح بها النكاح (قطعا) بخلاف البيع لأنها لا يفهمان البق والشهود شرط في صحة النكاح كما ساقى ولا الخلاع لهم على الصحة (ولو قال) الولي (زوجتك) الى آخره (فقال) الزوج (قبلت) مقتصر عليه (لم ينفذ) بذلك النكاح (على المذهب) لانتفاء التصريح في القبول باحد الظنن وبشأنه لا يقدر في قول ينفذ بذلك لانصراف القبول الى ما أوجبه الولي وقطع بعضهم بالأول وبعضهم بالثاني (ولو قال) الزوج (زوجتي) بنتك الى آخره (فقال) الولي (زوجتك) الى آخره (أو قال الولي تزوجها) أي متى الى آخره (فقال) الزوج (تزوجت) الى آخره (مع) النكاح في المسألتين بما ذكره لوجود الاستدعاء الحازم المدا على الرضا وفي نظير ذلك من البيع خلاف تقدمه لأنه قد كرهه لاستنباط الرغبة بخلاف النكاح لظهوره على أنه حكى فيه اختلاف أيضا (ولا يصح تعليقه) أي النكاح كأن يقول ادعاس من الشهر تهدر زوجتك الى آخره كالبيع وأولى منه لاختصاصه بوجه الاحتاط ولو بشر به فقال لجليه (ان كان أنتي تهدر زوجتك) الى آخره قبل (أو قال) له (ان كانت بنتي طلقت) أو ما تشر وجهها واعتدت تهدر زوجتك) قبل وبان الأمر كما قدر وان البتة أدنت لهما في تزويجها (فالذهب بطلانه) أي النكاح لفساد الصفة بالتعلق والظرفين الثاني في صحة وجهان من القوانين فمن باع مال مورثه أو وزوج أمته فلما نكحها فيه بان متاحين البيع

فقال ان صدق المخبر تهدر في نكاحها فمقتضى مسألة الكفاية وله ولم يبين صدق المخبر

(قوله) لله من نكاح المتعة الح كثر نعمة في أول الاسلام للخطر كلهم المتة ثم حرم عام خير ثم خص فيه عام الفتح وقيل عام الوداع ثم حرم ابدال الثاني رضي الله عنه ولا أعلم شيئاً حرمه غير ما نكح المتعة وعن النبي صلى الله عليه وسلم حرم عام الفتح ثلاثين سنة من حين نصر هذا القول ابن أبي هريرة وأجاب عن حديث النبي عن متعة النساء ولحوم الجرمين خير بيان ذكر المتعة اذ روي عنه الرازي (قوله) كان يقول الخ قال الزركشي قضيتان الاكساف بقوله قبل العقدين وفيه نظر * (٣٦) وهما يعقبان اقول مثله (قوله) حيث

أوالتزويج وقرئ الأول بينهما يحرم الصيغة هنا (و) لا يصح (توقف) كان يشك الى شهر أو الى قدم زيد لله من نكاح المتعة في حديث الصحيين وهو الموقوف سمي بذلك لان الغرض منه مجرد التمتع دون التوالم وغيره من أغراض النكاح (ولا) يصح (نكاح الشغار) التي عنقه في حديث الصحيين (وهو زوجتكها) أي بنتي (على ان تزويجك بنتك وتضع كل واحدة) منهما صدق الاخرى (فيقبل) ذلك كان يقول تزويجتك بنتك وتضع كل واحدة وهذا التصريح مأخوذ من آخر الحديث الخليل لان يكون من تفسير النبي وأن يكون من تفسير ابن عمر الراوي فربح اليه والمعنى في البطلان التشرية في البضع حيث جعل مورد التكساح وصدق الاخرى وقيل التعليق وقيل خلوع المهر ولذلك سمي شغاراً من قولهم شغار البلد عن السلطان اذا خلا عنه (فان لم يجعل البضع صدقاً) بان سكت عن ذلك (فالاصح الصحة) في التكاح لان لقاء السلطان اذا خلا عنه المذكور ولكل واحدة مهر المثل والثاني طلائها لوجود التعليق واعتراض بأنه ليس فيه الاشارة معقد عقد وذلك لا يطل النكاح (ولو عيها مالا جعل البضع صدقاً) كأن قيل وبضع شكل واحدة وألف صدق الاخرى (يطل) نكاح كل منهما (في الاصح) لوجود التشرية المذكور والثاني يصح لانه لم يخل عن المهر (ولا يصح) النكاح (الابحضره شاهدين) حديث ابن حبان لانكاح الابوي وشاهدي عدل وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل والمعنى في اشتراطهما الاخطاء لا يضاعف وصية الانكحة من الجود ولا يشترط احضارهما كما يؤخذ من قوله بحضرة (شرطهما احريه) وكورة وعد التوقيع (وبصر) فلا يصح بحضرة من اتى فيه شرط عا ذكر وفي الاصح وجه انه يصح بحضرة في صحة العقد بحضرة الاخرى وجهاً بناء على الخلاف في قبول شهادته والاصح عدم قبولها ويجريان في ذي الحرة الذي ثبت له عقد بنشين فبان ذكرين صح في الاصح ولا يصح من لا يعرف لسان التعاقدين فان كان يضبط القذف فيه وجهاً لانه يقوله الى الحاكم ولا يصح بالفضل الذي لا يضبط بخلاف من يحفظ ونسب عن قريب (والاصح انعاده) أي النكاح (باني الزوجين) أي باني كل منهما أو ابن أحدهما وابن الآخر (وعدهو يسما) أي كذلك ثبوت النكاح بهما في الجملة والثاني لا تعذر ثبوت هذا النكاح بهما في المسألتين وقطع بعضهم بالانقضاء في الثانية وقرئ بان العداوة قد تروى ونقد بانيه مع ابهاو بعدو مع عدو با قطعاً لا مكان اثبات شبههم (وبنقد عسورى العدالة) وهما المعروفان بها طاهر الاطمان (على الصميم) لان النكاح يحرم بين أوساط الناس والعوام ولو اعتبر فيه العدالة الباطنة لاحتاجوا الى معرفتها لغرض وان هو متصف بما يفتقر الامر عليهم وبقى والثاني لا ينقد بحضرة ما لتعذر ثبوت بهما (لاستور الاسلام والحرية) وهو من لا يعرف اسلامه وحرته بان يكون في موضع يختلط فيه المسلمون بالكفار والاحرار بالارقاء ولا غالب فلا ينقد به لسهولة الوقوف على الاسلام والحرية وكذلك

جعل الخ أي فاشبهما تزويج من رجلين قال الزركشي وهو ضعيف فان السناد انما يحصل اذا نزل على حكم الزوجية وانما أضافه هنا على حكم جهة التملك والعوضيه وقال التتوي قوله وضع كل صدق الاخرى يقتضي استرجاعه ليحله صدقاً فقد رجع عن ما اوجبه قبيل القول فبطل انتهى وعول الامام على الخلو وضعه المعاني التي ذكرت في ذلك (قوله) وذلك سمي شغاراً قال الفضال في المحاسن كأنها قد اقصاء الحاجة من غير نكاح (قوله) والثاني طلائها عليه بعضهم بالطلاق النبي عن الشغار وبأن المفهوم منه جعل بضع كل صدق الاخرى وان لم يصرح به الزركشي وهذا الوجه الثاني هو نص الأثر (قوله) التعليق أي تعليق العقد (قوله) لانه لم يخل عن المهر هذا مبني على ان علة البطلان في الأول خلوع المهر (قول المتن) ولا يصح الخ قال في الوسيط حضور الشهود شرط لكن تهاهنا في عدمه كما (قول المتن) بحضرة شاهدين أي شرط ان يسمعوا العقد انقل (قول المتن) حرية اظهار انه يكفي بين عتق في مرض الموت قبيل موت المفق اذا كان بحيث يحلله الثلث الآن فان طرأ بعد ذلك نقص في المال ورقت الورثة الزائد على الثلث بين البطلان ويحتمل خلافه وقوله سمع وعرض أي لان الأقوال لا تثبت الا

بالعامة والسماع (قول المتن) باني الزوجين مثلها الاجداد وكذا أو الزوج وأما الوراء فانه لا يصح نعم يمكن لا ينقد تصويره بأن تكون أمة وزوجها السيد (قوله) وهما المعروفان الخ اقتضى ان من لم يعرف حاله في العدالة لا ينقد به وهو كذلك على ما رجحه النووي (قول المتن) لا دستور الاسلام طاهر العطف جريان خلافه قال الزركشي وهو كذلك

(قول المتن) ولو بان المخ هنا أخذ السبكي ان انعقاد بمشورى العدالة في الظاهر قط وتوقيع على ذلك بحيث أئتمت شخفا في متن المنهج أقول فيه بحث وذلك لأن قضية النظر الى هذا المأخذ ان لا يخلص قائله بالمستورين بل يلزمه أن يقول بمشكلة ذلك في العدلين بالمتا أيضا وذلك لأن الشهود متى تبين فقههم بين البطلان سواهم كواضعه لم يأثم كواستورين والله أعلم (قول المتن) فباطل على المذهب عندنا شامل لما إذا تم الحكم بالعد وتعديل الشهود وكذلك يتبناه هو ادعى الزوج النكاح واداء ثباته قال صاحب الشامل يبحث القاضي عن الشهود ولا يبحث عن حالهما حين العقد كما ذكره * (٣٧) * الشيخ أبو حامد ونظر فيه في الفتن بأن محله ان هذا غير من حصر العقد والافلا

بمن النظر في حالهما عند العقد (قوله) وعليهما التعويل الخ أي فلا تنسأ الى الشرع الولى (قوله) فلا تقبل قولهما على الزوجين أي أما في حق أنفسهما فقد يكون ذلك أثر مثل ان تكون الزوجة أنفسهما مثلاً فتوث قبل الدخول وهما وارثا فلا مهر (قوله) كان قالت الخ أي فلا مردان التعصير بالان أولى من التعصير بارضا (قول المتن) فلا يشترط قال الامام فيه اشكال لأن الاشهاد في النكاح ركن والغرض منه الاثبات والاحتياط في شأن الاضاع والوفاء بهذا الغرض وجوب الاشهاد على رضاها انتهى وعلى في الفتن عدم الاشتراط بأه اذن كاللا في سائر التصرفات

* (فصل) لا تزوج امرأة نفسها (قوله) ولا ولاية لأي املك * فائدة استثنى بعضهم موقوفات امرأه على الامامة العظمى فانها تنفذ احكامها للضرورة قلها هي هذا مباشرة عقد الانكحة (قول المتن) ولا تقبل نكاحا لحد أو وليست كالفسق تكون وكلاهما غير لازم قال الزكشي ولا يعتبر انهما في نكاح غيرها الا في ملكها أو فسقه أو يحضن هي وصية عليه (قوله) ولا امرأة نفسها زادا زكشي فيما نقله عن ابن ماجه فان الزانية هي التي تزوج نفسها (قوله) لفساد النكاح أي ولما روى الترمذي وحسنه أي امرأة

لا يعتقد أيضا ظاهر الاسلام والحرية بالدار حتى يعرف حاله فيها بالمتا (ولو بان فسق الشاهد عند العقد فباطل على المذهب) لغوات العدالة والطريق الثاني هو صحيح في أحد قولين استثناء بالستر وميث (واغمايين) فسقه (مئة) تقوم به (أو اتفاق الزوجين) عليه بان نسياء عند العقد ذكره بعد أوله يعرفان الشاهد عند العقد ثم صرا مع معرفتهما بفسقه أو عرفا عنه فسقه عند العقد وفي الصورة الأخيرة قال الامام بين البطلان بلا خلاف لا تنفك الترة عليهما ومثوره عليهما التعويل في الضرر وما الخليل (ولا أثر لقول الشاهدين كفاسقين) عند العقد لأن الحق ليس لهما فلا يقبل قولهما على الزوجين (ولو اعترف به) أي بالفسق (الزوج) وأكثر فرق بينهما) لاعتزافه بما يقين به بطلان نكاحه (وعليه نصف المهر) المسمى (ان لم يدخلها ولا) أي وان دخل بها (فكده) لأنه لا يقبل قوله عليها في المهر في فرق فسخ لا تنفس عدد الطلاق ونكاحها كالأقرب الرضاع وقبل فرق فسخ لثمة ولو اعترف الزوجة بالفسق وأتكره الزوج فالاصح قبول قوله عليها لان العصة بدو هي تريد فعلها والاصل بقاؤها فان طلق قبل دخول فلا مهر لا فسخها أو بعده فلها أن تلزم الأمر من المسمى ومهر المثل (ويجب الاشهاد على رضا المرأة) بالنكاح بقولها كن قالت رضىت به وأؤذنت فيه (حيث يعتبر رضاها) بان تكون غيرة احسانا باليؤمن انكرها (ولا يشترط) في صحة النكاح لان رضاها ليس من نفس النكاح المسترط فيه الاشهاد وانما هو شرط فيه * (فصل لا تزوج المرأة نفسها بان) * من ولها لا دون اذنه (ولا غيرها بوكالة) عن الولي ولا ولاية (ولا تقبل نكاحا لحد) ولاية ولا وكالة فلها على هذا الباب ادل يليق بحسب العادات دخولها فيما تصد منها من الحياء وعدم ذكره أصلا وقد قال تعالى الرجال قوامون على النساء وقد حددت لانكاح الأولى وروى ابن ماجه حديث لا تزوج المرأة المرأة ولا المرأة نفسها وأخرجها الدارقطني باسناد على شرط الشيخين (والوطء في نكاح بلولي) بان زوجت نفسها (ويجب مهر المثل) دون المسمى لفساد النكاح (الآن الحد) شبهة اختلاف العلماء في صحة النكاح فان أباحه في نفسه نعم يعززه معتقد بتحريمه (ويقبل اقرار الولي بالنكاح ان استقبل الانشاء) وقت اذ قرار بان كان مجبرا لغيره على انشاء النكاح حينئذ (والا) أي وان لم يستقبل بانشاء النكاح وقت الاقرار به بان كان غير مجبر (فلا) يقبل اقراره عليها لا تنفك قدرته على انشاءه بدون رضاها (ويقبل اقرار البائنة العاقلة بالنكاح) لمن صدقها (على الجدي) لان النكاح حق الزوجين فيثبت بتصادقهما كالبيع وغيره والقديم لا يقبل اذ كانا بلدين لا يسهل عليهما إقامة البينة بخلاف الغريين وعلى الجدي قبل يكتي الحلاق الاقرار والاصح انه لا يثبت تقصير فتقول زوجتي منه وتولي بحضور عدلين ورضاها فان كانت عن غير رضاها (ولا بان تزوج البكر صغيرة بغير اذنها) لكان شقته (ويجب) استئذانها (أي الكبيرة تطيبا لخالطها) وليس له تزوج بغير الابان فان كانت صغيرة لم تزوج حتى

١٠ في الح نكحت بغير اذن ولها نكاحها باطل فان دخل بها المهر بما استحل من فرجها ثم الوطء في عبارة المؤلف متاول له في القبل والديلان كلاهما يقدر المهر قال الزكشي نقل النووي في شرح المذهب عن النص والاحسان ان الوطء في النكاح الفاسد وجوب المهر دون ارش البكره بخلاف الوطء في البيع الفاسد لأن اتلاف البكره ما دون فيه في النكاح الفاسد كالبيع بخلاف البيع فانه يلزم منه الوطء (قوله) نعم يزول منه تعلم ان في الحد لا فرق بين معتقد التحريم وغيره (قوله) والقديم لا يقبل قال الزكشي قضية كلامهم على هذا جواز نكاحها بغيره وتعل الرافعي من الفضائل من ذلك حتى ينقطع كما في نظيره من الوكيل وغيره (قول المتن) ولا بان الخ تشمل هذا الاطلاق الرضا والتمتع الصغير

(قول المتن) والجد كلاب وهل الخلق بمقياس أو بالاسم شامل وجهان في الحاي والحر أحصهما الأول قال الزكشي وكان ينبغي أن يقول عندئذيه أو عدم أهله لمصلحة ما لو قلده خت في كمال التسامع فأنها تحق به ولا يحكم بأوجه لانه لا ثبت الاحتمال بخلاف النسب انتهى ومنه أيضا أن الجديدي على الأب كافي في الطرفين الآتي (قول المتن) بوطه حلال أو حرام برع عليه وطه الشبهة لانه لا يوصف بعمل ولا حرمة (قوله) ولا يخرج الظاهر أن هذا خاص بما ذكره الشيخ هنا مما يتعلق بالأخبار وكذا لا اكتشافا للبعث وأما قوله وطه أنسان فالظاهر أنه لا يلزمه إلا مهر (يب) (قول المتن) بصريح الأدن أي ولو بلفظ التوكل (قوله) لن في حاشية النسب أمادك * (٣٨) بهذا أنه كاف في حق الآباء قطعاً وهو كذلك

لزمه ليلقاء في حقه ثم السكوت كف وان لم تعلم أنه كاف خلافاً لابن المنذر وسبأ في القضاء إن شاء الله تعالى أنه لا يشترط في الحكم بالتكول تقديم اعلام التناكل بموجب تكوله ولو كان الزوج غير كفوء سكنى السكوت أيضاً قال الزكشي ينبغي أن يقيد بما إذا علمت حاله ونه أيضاً على أن السكوت كف في أدنها الحكم بحيث حوزناه (قوله) فيما ذكره قديمه بذلك للزيادة بخلافه في تزويج المجنونة وغير ذلك مما يأتي في قول المتن كالأثر قال الزكشي الأحسن أن يعود إلى قوله ثم سائر العصبان دون جميع ما تقدم للزيادة أن الجلهنا مقدم على الأخ بخلاف الأثر (قوله) كالأثر أي فأنه مقدم فيه قطعاً وكذا في الولاء والوصية بخلاف هنا وتضمن العقل أي الدين وصلاح الجنابة فإن فيه خلافاً (قول المتن) ولا يزوج ابن الخ خالف في ذلك الأئمة الثلاثة (قول المتن) فإن كان ابن ابن الخ لو كان لابن ابن الم المذكور أخ من أبيه قسمها خلاف الأخ الشقيق مع الأخ للاب فتكون النوة مرجحة قاله الزكشي قال شيخنا ولو كان أحد المستويين معقاً أو أخالاً قسم قائم بقائه حتى تصورت تزويج الابن لانه في غير هذه الصورة كالمو

نسخ) لان الصغيرة لا أدن لها (والجد كلاب عند عدمه) في جميع ما ذكر (وسواء) فيما ذكر في التيب (زالت البكرة بوطه حلال أو حرام) كالزنا (ولا أثر لوالها بالوطه كسقطه) وأصبح وحده حقيق (في الأصح) فهي في ذلك كالبركة لبقاها على حياتها حيث تم عارص أحد من الرجال والآخر الثاني أنها كالتيب فيما ذكره زوال العذر وهو الموطوعة في البر كالبكر في الأصح (ومن على حاشية النسب كآخ وعم) وابن كل منهما (لا يزوج صفرة جمال) أي بكر كانت أو ثيباً لانه أعما يزوج بالذن ولا ذن للصغيرة (وتزوج الثيب البالغة قصر صريح الأدن) للاب أو غيره (ويكنى في البكر) البالغة إذا استؤذنت (سكوتها في الأصح) لحديث مسلم وأما سكوتها والثاني لا يكتفى لن على حاشية النسب كالتيب (والعق) وعصته (والسلطان كالأخ) فيما ذكره (وأحق الأولياء) بالتزويج (أب ثم جد) أبو الأب (ثم أوه) وإن علل إلى حيث ينتهي لأن لكل منهم ولادة وعصوبة فقدموا على من ليس لهم إلا عصوبة ويقدم الأقرب منهم فالأقرب (ثم أخ لأبوس أولاب ثم ابنه) أي أب الأخ لأبوس أولاب (وان سفل ثم عم) لأبوس أولاب ثم ابنه وان سفل (ثم سائر العصبة) من القرابة (كالأثر) ويقدم أخ لأبوس على أخ لأب في الأظهر (كالأثر) لزيادة القرب والشفقة والثاني أنهم مساو لأن أخوة الأم لا تقيد ولاية النكاح فلا ترجح بخلافها في الأرض ويحسر القولان في أنهما موافق للعين وإنهما (ولا يزوج ابن بنته) لانه لا مشاركة بينه وبين أمه في النسب فلا يعتد بغير العار عنه (فإن كان ابن ابن عم) لها (أو معتقاً) لها (أو أفضلاً زوجه) أي بما ذكره ولا تضره النوة لأنها غير مقتضية لأماعة (فإن لم يوجد نسب زوج العق) ثم حصته (بحق الولاء) (كالأثر) أي كترتيبهم في أرهم وقد قدم سيانه في باب (وتزوج حقة المرأة من تزوج المعققة مادام حية) لأنها لا تنكح ولا المرأة للنكاح استتبع الولية عليها والولاية على عيقها فزوجه أو المعققة ثم جدّها على ترتيب الأولياء فلا يزوجه ابن المعققة ويعبر في تزويجها رضاها (ولا يعتبر إذن المعققة في الأصح) لأنها لا ولاية لها والثاني يعتبر لأن الولاء لها والعصبة أعما تزوج لادلائها فلا أقل من مراحتها فإن استتبع نأبها لم يحكم عنها في الأدن وزوج ولها (فإذا مات تزوج من له الولاء) من عصبانها فقدم أبها على أمها (فإن فقد العق) وعصته زوج السلطان (بالولاية العامة) وكذا يزوج إذا حصل القرب من النسب (والعق) لأن التزويج حتى على كل منهما فإذا استمتع منه وفاء لم يحكم تزويجه بالولاية وألبا يعن الولي وجهان (وأما يحصل العزل إذا دعت بالنفقة عالة إلى كفوفها متع) الولي من تزويجه وإن كان استأجره لنقص المهر لأن المهر يخص حقها بخلاف ما إذا دعت إلى غير كفوفه ليكون امتناعه عزلاً لانه لا حق في الكفاءة ولا بد من ثبوت العزل عند الحاكم كبروجان يستع الولي من التزويج بين يديه بعد أمره به والمرأة أو الحاكم حاضر أو أتمام البينة عليه لتعزاً وتوابع خلاف ما إذا حضره فإنه أن تزوج قد حصل الفرض والافعال فلا معنى للبينة عند حضوره (ولو عتقت كفواً أو أراد الأب

كان مكاسباً ولملكها فاته بزوجه بالملك مان سبه وكالو تولدت قرابة من نسكه الجوس أو وطه الشبهة (قول المتن) المجر زوج العق أي الذي ذكره قوله ثم حصته أي سواء كان المعتق ذكراً أم أنثى (قول المتن) ويزوج حقة المرأة أشهلها في هذا أئمة المرأة إلا أن السيدة الكسبية تعتبر أدناها لفظاً ولو بكراً (قوله) ويعتبر تزويجها رضاها ولو كنى السكوت من البكر (قول المتن) القريب الخ لو قال به لولي كن أحصر وأشمل

(فصل) لا ولاية لرفيق والاقتصار على نفي الولاية بينهم جواز الوكالة أعني أن يكون وكيله وهو كذا في القبول دون الإيجاب على الأصح فهما فان اذن السيد بآز القبول قطعاً ومثل الرقيق المحجور عليه بنفسه فيصنع وكه في القبول دون الإيجاب (قوله) دون أفاقته لو وكل هذا الولي في حال الأفاقته شخصاً * (٣٩) * اشترط في صحة العقد إجماعه قبل عود الجنون إلى أهله فيغزل الجنون قاله في الروضة

(قول المتن) وأوجب هو فساد في العقل وفسه بعضهم بالجنون (قول المتن)

قالوا لا ولاية للابعد دليله ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج أم حبيبة رضي الله عنها بولاية خالد بن سعيد بن العاص وأعثان ابن عفان وكلاهما ابن عم أبيها مع وجود أبيهما فكان كإثبات ذلك في الكفر فيعاس الباقي عليه فاقته وقال الأقرب للابعد زوجت بعد تأهل قتر ويصح بالحل وقال الابدلي قبله قتر ويصح لا اعتبار بقولهما والمرجع في ذلك للزوجين (قوله) أي بوابيوميوم الخ حمله على ذلك موافقة عبارة الروضة وأصلها واتضاء التعبير بالإيام ان اليوم واليومين خارج عن محل الخلاف مع أنه منه (قول المتن) انتظر الاحسن في هذا ما قال امام الحرمين ان كانت مدته بحيث يقبض فيها اذن الولي الغائب ذهاباً وإياباً انتظر الزواج الحاكم قال الزركشي لأنه اذا زوج الحاكم مع جهة عبارة الغائب فعقد ذلك باعتماده أولى (قول المتن) ولا يصدق العمى في الأصح قبل محل الخلاف اذا اعتد بنفسه التلويك فيصنع قطعاً كظنهم من البيع ثم اذنا قلنا بلى وكان الصداق عنائهم يثبت كإثبات شراء الغائب قاله الشيجان (قوله) وقيل يصدق الظاهر

المحجور أقراً (غيره فله ذلك في الأصح) لأنه أكل نظرامها والثاني لأعضائها وهو قولي أما غير المحجور فليس له تزويجها من غير من عينته جزماً
*(فصل لا ولاية لرفيق) لنقصه (وصي) لسلب عبارته (ومجنون) ألحق جنونه لعدم تعيينه أو قطع كاصح في أصل الروضة تعلقاً بزمان الجنون فيزوج الابدلي من جنونه دون أفاقته والاشبه في الشرع الصغير انه لا يزال الولاية كالأغناء فتنتظر أفاقته ولو قصرت فبما أفاقته حدا فهي كعدم كاقاله الامام (ومجنون) النظر بمرم أو خيل) أصلي أو عارض للجزء عن البحث عن أحوال الأرواح ومعرفة الكسوفهم وفي معناه من شغل عن ذلك الاستقام والألأم (وكذا محجور عليه بنفسه) بأن يذوق ماله (على المنذهب) لأنه لنقصه لا يلبى أمر نفسه فلا يلبى أمر غيره والمطرب في الثاني بلى في وجه لأنه كامل النظر في أمر النكاح وانما حجر عليه للأضيق ماله فان لم يحجر عليه قال الراعي فابني ان تزول ولايته وهو احد وجهين في الحاروي وصح في المطالب كالنكاح تزوالها امان بلعفسد الله فيه فاستقر الحجر عليه فهو من صور مسئلة الفاسق الآية والمحجور عليه بالنفس بلى لكامل نظره وانحجر عليه لحق القرءاء لنقص فيه (ومنى) كان الأقرب ببعض هذه الصفات قالوا لا لا بعد) فيزوج مع وجود الأقرب فاذا زالت عادت الولاية للأقرب (والأغناء) ان كان لا يدوم غالباً كان حصل بهيجان المرة الصفراء (انتظر أفاقته) لأنه قريب بالزوال كالنوم (وان كان بدوم إياماً) فاقل أي بوما ويومين وأكثر كاعبده في الروضة وأصلها (انتظر) الأفاقته منه أيضاً لأنه بعد مقربة (وقيل) الولاية للابعد) كإثبات الجنون (ولا يصدق العمى في الأصح) لحصول المقصود مع من البحث عن الكفاءة ومعرفة قسم بالسماح وقيل يصدق لأنه ينقص يؤثر في الشهادة فاشبه الصفر فيزوج الابدلي (ولا ولاية لفاسق على المنذهب) مجبراً كان أو غيره فسقط شرب الخمر أو غيره أعلن بنفسه أو أسره لأن الفسق ينقص يصدق في الشهادة فينعى الولاية كإثبات فيزوج الابدلي والثاني أنه بلى لأن الفسقة لم ينعموا من التزويج في عصر الأولين ولأن أمر النكاح خطير فالاهتمام بشأته وان كان الشخص فاسقاً أقرب من تركه قال الراعي وهذا بقى أكثر المتأخرين لأحسان الخراسانيون وقطع بعض الأصحاب بالأول وبعضهم بالثاني وبعضهم بأن المحجور بى بخلاف غيره لكامل شقيقته وبعضهم بعكس ذلك لأن المحجور قد يضعها عند فاسق مثله بخلاف غيره لتوقفه على أذنها فتنتظر لنفسه أو بعضها بآهان فسق بغير شرب الخمر أو بى شره فلا يلبى لأضطراب نظره وغلبة السكر عليه وبعضهم بأنه ان أسرفه وتلى أو أعلن به فلا يلبى وأقوى الغزالي بأنه ان كل لوسلب الولاية لا تقتل إلى حاكم فاسق ولوى والأفلا واستحسنه في الروضة وقال ينبغي ان يكون العمل بهوهاذا مورأحدها الامام الاعظم اذ لم ينزل بالنفس وهو الصحيح فانه تزويج بآهه وبنات غيره بالولاية العامة يتضمنا الشأه وقيل لا كغيره فزوجته من دونه من الحكام الثاني الفسق يتحقق بارتكاب كبيرة أو أضرار على صغيرة كالغسل مراءت أهلها فيما حكى بعضهم ثلاث التاليل بالزمن ان الفاسق لا يلبى لاشتراط أن يكون الولي عدلاً فان المستور بى بلا خلاف كاقاله الامام وأصحاب الحرف الله مئة بلون كإثبات في الروضة القطع به بعد حكاية وجهين (وبلى الكافر الكافرة) اذ لم يرتكب محظوراً في دينه فان ارتكبه فلا كإثبات المسلم الفاسق وسواء

على هذا ان الولاية للابعد كاقاله الجليلي عن الامام واعتمده الشارح رحمه الله وقال الروابي بولى فان لم يفعل زوج الفاسق (قول المتن) وبلى الكافر رأى الأصل

(قوله) أم مسلماً لا يشك ذلك عدم انقضائه بالشاهد الكافر لأن الفارق الضرورة في الولي دون الشاهد (قوله) ولا يلي الصكافر المسئلة الخ قال الفقهاء العتيق فيه أن أصل الولاية يتعلق باتفاق الأدب أن ادعاءه أشد من الاختلاف في الدين فوُقت التهمة في الاختيار انتهى واستدل على امتناع تزويج الكافر للمسلمة بقصة أم حبيبة رضي الله عنها * (٤٠) * (قوله) والكافر في الثانية أي والأبعد

مكان الزوج كغير أم مسلماني التهمة ولا يلي الكافر المسلمة ولا المسلم الكافرة بل يلي الأبعد المسلم في الأولى والكافر في الثانية فإن قد فالحاكم يزوج بالولاية العامة توكل به إلى الهدى النصرانية وعكسه قال الراعي يمكن أن يلحق بالارت أي ذيلي ويمكن أن ينزع لأن اختلاف المثل وإن كانت باطلة منشأ العداء وسقوط النظر ويؤخذ من هذا المثير إلى الناع على أن الكفرمة أو مل كلبته المتولى ترجيح الأول من عموم عبارة المصباح والمراد لا يلي مرتدة ولا غيرها (وأحرام أحد العاقدتين) من ولى ولو كان السلطان أو زوج أو وكيل عن أحدهما (أو الزوجة) بالحي أو بالعمة أو بهما (منع صحة النكاح) لحديث مسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح (ولا تنكح الولاية) إلى الاعم (في الاعم) لبقاء الرشد والنظر (فيزوج السلطان عند أحرام الولي الأبعد) وقيل يزوج الأبعد ناعى انتقال الولاية إليه (قلت) أخذ من الراعي في الشرح (ولو أحرم الولي أو الزوج) بعد التوكيل (فقد كونه الحلال لم يصح) العقد (والله أعلم) لأن التوكيل سفير محض فكانت العادة الموكل على أنه قبل غزل الوكيل بإحرام الموكل والاعم لا يزوج بعد التحلل ولو أحرم السلطان أو القاضي جاز خلفاً من أن يعقدوا الأنكحة كذا كره الخلف لأن تصرفهم بالولاية لا يلاو كالة (ولو غاب الأقرب إلى مرتبة زوج السلطان) ناه عنه لبقائه على الولاية ولا يستأذن لظول مساقته (ودونها) لا يزوج إلا بآذنه في الاعم) لقصر مساقته والثاني يزوجها السلطان ولا ينظر لأنه لا نه دفعوت المستوفى الراغب بالتأخير فتصبر به ولو ادعت غيبة ولها وأنها خلية عن النكاح والعدة فهل يعول الحاكم عليها في ذلك ويزوجها أم لا بد من شهادة خيرين بها احتياطاً للاضطلاع وجهان أحدهما الأول فان انعقد يرجع فيها إلى قول أربابها (وللمحبر أن يزوج في غيرها منها) كزوجها بغير غيرها (ولا يشترط) في جواز التوكيل (تعيين الزوج في الاظهر) والثاني يشترط لاختلاف الأغراض باختلاف الأزواج وقد لا يكون أو وكيل شقة داعية إلى حسن الاختار ودفع هذا بأن شقة الولي تدعو إلى أن لا يوكّل إلا من يتحسن نظره واختاره (ويحتاج الوكيل) حبث لم يعينه له الزوج (فلا يزوج غيركفو) فان زوج لم يصح (بغير المحبر) بأن كان غير الأب والجد مطلقاً أو أحدهما في التيب (إن تألفه وكل وكل وإن ته) عن التوكيل (فلا) يوكل لأنها اعتبرت الزوج والاذن ولم تأذن في تزويج الوكيل بل نه عنه (وإن تألف زوجتي) وسكت عن التوكيل (فقد التوكيل في الاعم) لأنه تصرف بالولاية فيمنع من التوكيل بغرض كالوصي وانتهى الثاني لآله تصرف بالاذن فلا يوكل إلا بآذن كالوكيل (ولو قبل قبل استئذانها في النكاح لم يصح) توكله (على الصحيح) لأنه لا يملك التزوج بنفسه حينئذ فكيف يوكل غيره فيه والثاني يصح لأنه يملك تزويجها بشرط الآن فله تفويض ماله إلى غيره ولا يزوج الوكيل حتى تأذن هي للولي ولا يكتفي أذن الوكيل كافي الرضة كالمصالح أو قال ابن الرفعة لا يشبهه لا يكتفي ولو تألف الوكيل واتصرت عليه فله التوكيل وكذا التزوج بنفسه في الاعم لأنه يعدم معاملة التوكيل فيه فانتهى عن التزوج بنفسه لم يصح إلا بآذن لأنها تمتع الولي وودت التزوج إلى الوكيل الأجني فأنشبهه التفويض بالمبادء (وليقول وكيل الولي) للزوج (زوجتك بنت فلان) فيقبل (وليقول الولي

الكافر) (قوله) لحديث مسلم الخ زوى مسلم أيضاً صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة ومحرماً واهن عباس رضي الله عنهما وبه أخذ أبو حنيفة وقدم أسنفاً أن أول ما رويها قول أبي رافع تزوجها وهو حلال وأنا كنت الرسول بينهما حسنه الترمذي وأضاف ابن عباس كان يرى أن من قلدا الهدي صار محرماً لعل النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها بعد تقليد الهدي فكانت روايته على وفق مذهبه وأضاف لينا محرماً وقول ذلك محلل ونعل وعند التعارض يصر إلى ترجيح المحرم والقول قال الزركشي وكان ينبغي أن يقول أنت عوض الزوجة أو أحد الزوجين فان الظاهر أنه لو أحرم الصبي باذن وليه الحلال فقد عليه جبر لم يصح وكذا قال في السمع عده ثم أنه كالا يصح نكاح المحرم لا يصح إذا لم يصح الحلال (قول المتن) لم يصح أي خلاف ما عوقد الوكيل في حال سلامة الموكل لأن الصلاة لا تمتنع حتى لو عوقد فيها نكاحاً قاله النووي في شرح المذهب (قول المتن) ولو غاب الأقرب إلى الزوج السلطان على طعن الغيبة الشرعية ثم عين قريب مكانه فالعقد باطل (قول المتن) بغير أذنها وقيل لا يجوز إلا بأذنها فيمنع في الصغيرة وعلى أن أول يقبض للوكيل استئذانها خروجاً من الخلاف (قول المتن) تعيين الزوج في الاظهر لأنه يملك التعيين فيملك الاطلاق كالوكالة في البيع (قوله) لاختلاف الأغراض الخ قال الزركشي فنية هذا التعليق أن الأب لو وكل الجد

مع قطعاً ويجب أيضاً اختاره من اختلاف الأب إذا لم يصرح المرأة بمساقته الكفاءة (قول المتن) ولو وكل قبل استئذانها الخ لو كان الولي الحاكم فمصرحاً بزوجها قبل الاستئذان فنقل عن قنارى البغوي أنه يصح أن قلنا الاستئذان في شغل معين استخلاف وهو أدمج

(قول المتن) زوّجتني فلا ألتح لوطاً لزوّجتني منك لتخطب الذي وكلت لم يصح أيضاً إلا في وجهه كما صاحب البحر (قوله) أي الأب والجدّ أي فهم المراد بالخير لا بقيد كون الولية (قوله) هو من المحرّج إلح لم يبق هو يعني قول المحرّج كما لا قد توهّم من عبارة المحرّج خلاف ذلك وذلك بأن يصر عند ظهور الحاجة * (٤١) * بمحل الظهور الذي هو البالغ سواء وجدت الحاجة بأنفعّل أم لا (قوله) بالبالغ من

الحاجة إلى عن التصريح بأشغالها
والأنهى مشترك بذلك على أن هذا
مراده بقوله الآتي فكأنه قيل بالغة
محتاجه (قوله) والحكمة في المخالفة
بينها أي باعتبار ما في المحذور والمنهاج
الأفلاذذهب استرواها في الاكتفاء
بمطلق الحاجة كالميل عن الرضا
وأنه أعلم (قوله) علقين الظاهر أن التعم
أولى وكأنه قرمن ذلك لزوم التكرار
وابهام العبارة الجواز في الجنون الصغير
وهو لا يجوز (قول المتن) لزمه الاجابة
قال الزركشي فضيته أنه يصير بالامتناع
عائلا فيزوجها القاصي وهو مشكل
اذ كيف تزوج مع وجود ولي آخر قال
والاقرب أنه تزوج لكن باذنهم انتهى
قلت وحاصله أن القاصي لا يستقل
الابعد امتناع الجمع والله أعلم **فائدة**
الزعمه بالاجابة ترتب الامتنع عند المخالفة
والله أعلم (قوله) بالنظر إلى غيره أي
وإن لم يكن قضيا في عرف الشرع وقس
على ذلك الأروع والاستهزام مراده فيما
يظهر والله أعلم (قوله) والثاني الخ قال
الامام لا أدري هل قل هذا أم لا
بقرة السلطان أو لم قل وعلى أن جمع
بكره التزويج في قرة السلطان
دون غيره انتهى (قوله) والآخر اطل أي
سواء دخل بها الثاني أم لا خلافا لثالث
رحمه الله قاله الزركشي (قول المتن)
في اطلان استشكل البطلان في الثالثة
الاصل عدم المحبة (قول المتن) فإن ادعى
كل زوج الخ ليس بقر يباع في اطماسة
دل المعنى أن حب مقتدته إذا اعترف

لو كمل الزوج زوجته بقى فلا نفقوله وكله قلت نكاحها) فان لم يقل له وقوله يصح النكاح لان
الشهود المشترط حضورهم فيه كما ثبت لا الملاح لهم على الية (و يلزم الجبر) أى الاب والجد
(ترويح بخجونه ناعلة) كذا فى المحرر (ومحتون ظهر حاجته) هو ما اذا انحضر بقوله عند ظهور
الحاجة فى الزوجة وأصلها يلزمه ترويح الخجونة والمحتون عند الحاجة تظهر أمارات التواطؤ أن ترويح
لشفاء عند اشارة الأطباء أى يقول عدلين منهم كاذرة فى المطلب فى المحرر والمهاج اكفى فى الخجونة
بالبولوغ عند الحاجة لانه مظهرها واقصر فى الخجون على الحاجة الظاهرة لاستلزامها بالبلاغ بخلاف
الخفية التى أشار اليها الأطباء فكأنه قبل الغنى محتاجا بولوغ مظهر الحاجة والحكمة فى الحاجة
بينهما ان تزويجها بغيرها المهور والثقة وترويجه بغيرها ما بها (للاصغيرة وصغير) عاقلين لعدم
حاجتها اليه فى الحال وسأنى الكلام فى المختونين (و يلزم الجبر وغيره ان تعين) كاخ واحد او ام
واحد (اجابة لمقابلة الترويح) تحصيلها (فان لم تعين) كاخوة قالت بعضهم ان
يزوجها (لزمه الاجابة فى الاسم) كلياتها كوافلا يعفونها والى ان يلزمه لعلم بعضه قولاً
(واذا اجتمع أولياء فى درجة) كاخوة أو أعمام (استحب ان يزوجه أقمهم) بالنظر الى غيرة لانه
أعلم بشرائط النكاح (وأشبه) بالنظر الى غيرة لانه أشرف وأحرص
على طلب الحظ (برضاهم) أى رضا باقهم لتقمع الآراء ولا تتشوش بعضهم باستئثار البعض
(فان تشاخوا) بأن لم يرشوا واحد منهم وأراكل منهم ان يزوج (أقرع) بينهم فمن خرجت قرعته
زوج (فلوزوج غير من خرجت قرعته وقد اذنت لكل منهم) أن يزوجه (صح) ترويح
(فى الاسم) لادانته واسانى لا يكون للقرعة فائدة واجب بان فائدتها قطع النزاع عنهم لاننى
ولا ياب البعض (ولوزوجه احدهم زبداوا خمرهما) وقد اذنت لهم فى الترويح وسبق احد
التزويجين (فان عرف السابق) منهما (فهو الصحيح) والاخر باطل (وان وقعاهما الوجه السابق
والعفة قباطلان) لتدفعهما فى العفة المحمّدة أو المحمّلة اذ ليس احدهما أولى من الآخر فهاجم
امتناع الجمع بينهما ولتعدرا ماضى العقد فى السابق المحتمل لعدم العلم بهما (وكذا الوعر سبق
احدهما ولم يتعين) أى فهمما الملان (على المنه) انما الثانى منهما فظاهرهما والاول فلتعذر
امضائه لعدم تعيينه وفى قول يخرج بوقف الامر حتى بين وبعضهم على ان يخرج وقطع بالاول (ولوسبق
معين ثم اشبه) بالآخر (وجب التوقف حتى بين) فلا يجوز واحد منهما وطؤها ولا لثالث نكاحها
قبل ان يظنفاها أو عوطاً أو يطلق احدهما وعين الآخر وتقضى عدة الوفاة وبعضهم احرى هنا قول
الطلان فيما قبله (فان اذنى كل زوج) عليها (عليها) سمعت دعواهما ساعى الى الجد وهو
قبول اقرارها بالنكاح فان أنكرت حلفت قال البقوى لكل واحد منهما أى انها لا تعلم سبق نكاحه
وعن النفال اذا حضر مجلس الحكم وادعى أى معا حلفت لهما بمنا واحدة أى انها لا تعلم سبق
نكاح واحد منهما بعنه (وان أفترت لاحدهما) بالسبق (ثبت نكاحه) باقرارها (ومساع)
دعوى الآخر وتحليفه) انها لا تعلم سبق نكاحه (يبني على القولين) فن قال هذا زيد لمعرو هل
نفرم امرؤا قلنا نعم) وهو الظاهر (فنع) أى نسمع الدعوى وله التحليف جاء ان تقر بغيرها

١١ في الزمان بأن الحال كذا كأن تارة وعزمك أنه السابق وأما تعلم ذلك فيه هذا التعليل يعرف هذا بوجه الرافعي السكبي
(قول أنت) وما عوى الأخرج استشكل أن الرفقة البناء الذي كوفران الدعوة على التكليف اعلم له لا يلبس عنه من التفرغ كمن يخط
على ما لم يره وأخاف أن يكون لي الذي به وبه الزكشي على أن أشتري إذا كان له بيته فبقى أن تتم بالإخلاف وكذا قوله كذا ما
لا احتمال أن يدعى ثم يقع البيته

(قوله) فيكون كالوَأُفْتُتْ له على الظاهر مقابلها كالبينة نوعا مقبل لعدم لاحتمال ان شكل ومحل قسم له ويستخرج من الاول والمجموع عدم السماع لانها كالبينة في حق المتداعين دون غيرها وعلينا بها لزوم طلاق نكاح الاول والله أعلم كذا في التكملة وتوضرها (قول المتن) في تزويج الخ مثل ذلك تزويج الامة بعد الصغر انما له اجبار وفي البصر لو اراد القاضي تزويج المحنون بمجنونة لانس له والقياس ان لا يتولى الطرفين ويحمل المذهب غيره انتهى ومن لا ولي لها الا القاضي يجوز ان ينسب خصما بزوجه المحنون المحتاج والقاضي يقبل وبالعكس (قوله) لقوة ولا تفسد هذا التعليل يؤخذ منه اشتراط أن يكون مجبرا ومصرح ابن الرضا حتى لا يجوز في بنت ابنه التي ابنته البالغ العاقل وبه صرح الماوردي وغيره (قول المتن) ولا يزويج ابن الغنى مثلها ابنه الصغير (قول المتن) أو خلقه عليه الزكوى بأن حكمه نافذ عليه وبأنه لا يملك عزله بالاسباب بخلاف الوكيل فيها ولو استأب خصما في هذا التزويج فقط فافظا هراة لا يكتفى ويحتمل الكفاية عند انفراد القاضي بالبدل (قوله) كلفاء القاضي أي فاق بعضهم * (٤٢) * يزويج بعضا وهم مستنون (قوله) والثاني

ويجوز له لناوجه ثالث الجواز للبدون غيره ذكره الزركشي وقال غيبه تنبيه مقتضى تعليلهم انما الخلو لكل وكلا فوق الطرفين مع وقضية كلام الرافعي المنع انتهى وقوله يجوز للبدون غيره يجب تفرعه على القول بأن الحد لا يتولى الطرفين كالجواب ذلك من عبارة الرافعي رحمه الله تعالى

«(فصل) * زوجها أولى (قول المتن) مع بدل له حديث تزويج طامة بنت قيس القرظية من أسامة وتزوج بناء على الله عليه وسلم من علي وغيره ولا كفاية في مسمى الله عليه وسلم فأنه يكره التزويج من غير الكفو عند الرضا المصلحة ويكنى في الرضا السكوت في البكر ولو أطلقت الاذن فلم تعين وجلا فبان الزوج غير كفو قال الامام مع ياتفاق الاصحاب قال البغوي ولكن لها حق الفسخ كالوَأُفْتُتْ في رجل تزوجت بعسا (قوله) لان النقصان المزاج هوهم اختصاص اختلاف بالعب وقضية

وان لم تحصل له الزوجة وان قلنا لا يضر لمعرف ولا تنفع الدعوى فلا تنفادها لانها لو أقرت له أو نكحت عن العين خلفه وفيكون كالوَأُفْتُتْ على الظاهر لا تضر له شيئا على القول الذي عليه التفرع وحيث غرمت فالواجب عليها الواجب على شهود الطلاق البائن اذ رجوعا بعد تفرق القاضي وهو كما ساقى في باب مهر المثل وفي قول نصفه ان كان قبل وطء (ولو تولى طرف عقد في تزويج بنت ابنه بان ابنه الآخر صرح في الاصح) لقوة ولا يشبه والثاني لا يصح لان خطاب الانسان مع نفسه لا ينظم وانما جوز ذلك في البيع لطفل ومنه لكثرة وقوعه (ولا يزويج ابن الغنى بل يزوجه ابنه في درجته) اذ سكان (قال قنديل القاضي) ولا تنقل الولاية الى الابد (ولو اراد القاضي نكاح من لا ولي لها) خاصة (زوجه) اباه (من فوقه من الولاية) كالسلطان (أو خلقته) ان كان له خليفة أو أسامة وكلفاء القاضي (وكلا يجوز لواحد من الطرفين) غير الجدل كما تقدم (لا يجوز ان وكل وكلا في احدهما) وتولى الآخر (أو وكيلين فبهما في الاصح) لان فعل الوكيل في ذلك منزل منزلة فعل الموكل بخلاف تزويج خليفة القاضي لا تقتصره بالولاية والثاني

يجوز لان الصدرة عاية التحدث في صورة الصدرة قد حصل

«(فصل زوجها الولي) المنفرد كالأب والأخ (غير كفؤ برضاها أو بعض الاولياء المستنون) كاخوة أو أعمام غير كفؤ (برضاها ورضا الباقيين مع) التزويج لان الكفاية حقهما وحق الاولياء وقد رويت معهم بتركها (ولو زوجها الاقرب برضاها) غير كفؤ (فليس للابعد اعتراض) اذ لاح له الآن في تزويج (ولو زوجها أحدهم به) أي أحد المستنون غير كفؤ (برضاها دون رضاها) أي رضا باقهم (البرص) التزويج لان لهم حقا في الكفاية ما عثر رضاها بتركها كالأب (وفي قول يصح ولهم الفسخ) لان النقصان يقتضي الخيار لا البطال كافي عيب الميسع (ويجوز القولان في تزويج الأب) أو الجدل (بكر أصغره أو بالفقير غير كفؤ بغير رضاها) أي رضا البالغة (في الظاهر) التزويج (بالجل) لانه خلاف القبطه كالصرف في المال على خلافها بل أولى منه لان البضع يحتاج فيه (وفي الآخر يصح والبالغة اختيار والصغيرة) أيضا

كلهم التهم في سائر خصال الكفاية (قول المتن) ويجوز القولان الخ خص بعضهم اختلاف بمحال الأب وقطع (إذا عند العلم بالبطالان كذا تقدمه ابن الرضا عن مقتضى كلام العراقيين وتصرح الماوردي فلا ينظر على هذا أي حاله ثبت فيها الخيار لا للاولياء وللأمة بالجنون والجدام والنرس كصاحب حواشي باب الخيار والجنون ان صورته ما لو أذنت البالغة في معين فبني الولي الحال على ظن السلامة ثم بان معها قال الرافعي وجوابه اذا اختار زيدا كفؤا وأذنت في تزويجها منه ثم بان انه غير كفؤ فلا خيار والتعصم منها ومن الولي حيث لم يجزها وليس هذا كظن سلامة العيب لان الظن فيه ينشأ على الغالب وهذا الغالب كذا في الحاطب انتهى وهذا كاترى صريح في صحة النكاح عند جهل العيب وبغير هذه الصورة فلا يصح النكاح نظرا للولية جهل الولي الحال أو علم والعصم هذه الصورة أخذت من كلام نفسه ابن الرضا لقضية الحاشية المسطرة في رأس الصفحة التي على قول المتن ان يضم اليها اخرى وهي لو أذنت في غيره غير وكان أولى حلا

أو أحراره ونحوهما فهو بالمثل قطعاً
 وأما لو كان أمراً أو موقفاً متلاوياً
 بعده إلا السلطان فالظاهر من محل
 الخلاف هو جعل خلافه (قوله) لما فيه
 الخ عبارة الزكسي لأنه نائب المسلمين
 ولم يحظ في الكفاءة كلو كليل (قوله)
 والثاني يصح كالحق قوي هذا الزكسي
 وضربه استدلالاً بظاهر حديث فاطمة
 بنت قيس فإن ظاهره أن النبي صلى الله
 عليه وسلم تزوجها واختارها لجنوبي
 والامام والقرائي والصادق وطل في
 التحارر منه المذهب ومقابلته ليس بشئ
 (قول المتن) حربية قال العراقي المراد
 بالعرب من كان مستتباً إلى أحد قبائل
 العرب فأما الحضرة والمؤلفين كان منه
 مضبوط التسبب فكالعرب والاشكال
 انتهى (قول المتن) والأصح الخالة
 الزكسي بالقياس على العرب (قول
 المتن) وعنه قال تعالى آئن كان مؤمنة
 كن كان فاسقا (قول المتن) فصاحب
 حرقه بنته ليس كفؤاً فرب منه أي لأنها
 تدل على خسة النفس (قول المتن) وقوم
 الحماة والبلا كذا رأته مخبراً
 بها من الحكمة وعليه مع والله أعلم
 (قول المتن) والأصح أن الدار لا يعتبر
 قال أبو طالب في خطبه عند ترويح رسو
 الله صلى الله عليه وسلم ليحدثني عن الله
 عنها أن كلني في المال قل فإن المال ظل
 زائل وأمر حائل (قول المتن) لا يقاء
 ببعض أي كافي القصاص (قوله)
 ومقابل الأصح الخ أنه يعلم أن ما اقتضا
 ظاهر المتن من مجرم الخلاف لصو
 التقابل ليس مراداً وقوله وإن الأب
 العربية بما بها الحر العجمي أي فيكون
 الأصح خلاف ذلك وحديثه فيصحبكم
 يتجهم هذا مع قوله في آخر الفصل الآ

(أذا بلغ ولو طلبت من لا ولي لها) خاصاً (أن تزوجها السلطان) أو الخاصي (غير كفؤ ففعل
 لم يصح) التزوج (في الأصح) لما فيه من ترك الحظ والثاني يصح كافي الولي الخاص (ونحو
 الكفاءة) أي الصفات المتبرة فيها ليعتبر مثلها في الزوج خمسة (سلامة من العيوب المثبتة للجنار)
 وسياق في بابه من بعضهما كالجنون والجدام أو البرص لا يكون كلوا للسلامة منها لأن النفس
 تعاف بحصة من ذلك ولو كان بها عيب أضافاً لاختلاف العسان فلا كفاءة بينهما وإن اتفقا وأما أكثر
 فكذلك وكذا أن تساوا وكان ما بها أكثر في الأصح لأن الإنسان يعاف من غيره ما يعافه من نفسه
 ويجري الخلاف فيما لو كان مجنونا وباهي رتقاء أو قرناء (وحرة فالزكسي ليس كفؤاً لحره) أصليه كانت
 أو عتقة لأنها تعير به وتضرر بأنه لا يخلق إلا بعتقة المعسرين (والعتق ليس كفؤاً لحره أصليه)
 بخلاف العتقة ومن مس الرقاب أحد آياته ليس كفؤاً لمن لم يس أحد من آياتها أو من أبا اعتدال الرافعي
 ويشبه أن يكون الرق في الأمهات مؤثراً وقلقها الولا عزاد في الروضة قوله المفهوم من كلام
 الصحاح أنه لا يؤثر صريحه صاحب البيان فقال من ولدت برة فبقية كفؤاً من ولدت عرية لأنه يسع الأب
 في التسبب (ونسب) كان تسبب إلى من تشرقه بالنظر إلى مقابلته كالعرب فإن الله فضله
 على غيرهم (فالجمي ليس كفؤاً لحره) والأخبار بالأب من أبوه عجمي وأمه عرية ليس كفؤاً لمن
 أبوه عجمي وأمها عجمية (ولا غير قرشي) من العرب (قرشية) أي كفؤاً قرشية لحديث فموا
 قرشاً ولا تقدموها رواه الناصي بلاغا (ولا غير هاشمي ومطلبي) من قرش كفؤاً (لها)
 لحديث مسلم أن الله اصطفى بكاه من ولد هاشم وأصطفى قرشاً من كاه وأصطفى من قرش
 بني هاشم وأصطفى من بني هاشم وحديث البخاري نحن وبنو المطلب شئ واحد وبنو هاشم وبنو
 المطلب كاه واحد وعرف قرش من العرب بعضهم كاه بعض كاهه جماعة قال في الروضة وهو مقتضى
 كلام الأثرين (والأصح اعتباراً بالنسب في العجم كالعرب) والثاني لا يعتبر لاهم لا يعتبرون بحفظ
 الإنسان ولا بدونها بخلاف العرب (وعنه فليس فاسق كفؤاً عتقة) وإنما كانوا عتقاً وان لم
 يشتر بالصلاح شهرتها والمتدع ليس كفؤاً للنبية (وحرقه فصاحب حرقه بنته ليس كفؤاً فرب منه
 فكأن عجم وحاشم وراعيه عجم ليس كفؤاً للحماة عجم ولا خياط عجم تاجر أوزار ولا همامت
 عالم وقاض نظر العرف في ذلك (والأصح أن البسار لا يعتبر) لأن المال غادوراً ولم يفتخر به
 أهل الرواة والبصائر والثاني يعتبر لأنه إذا كان معسراً تضرر به بنفقه وبعد اتفاقه على
 الولد وعلى هذا أقبل يعتبر البسار بقدر المهر والنفقة فيكون هما كفؤاً لصاحبة الألف والأصح أنه
 لا يكفي ذلك لأن أناساً صنف غني وقهر ومتوسط وكل صنف أكاموا من اختلاف المراتب ولا يعتبر
 أيضاً الجمال نعم يعتبر إسلام الأب أو كثرتم فيه فمن أسلم بنفسه ليس كفؤاً لمن لها أبوان أو ثلاثة
 في الإسلام وقيل أنه كفؤاً ومن له أبوان في الإسلام ليس كفؤاً لمن لها عشرة آباء في الإسلام وقيل أنه
 كفؤاً لها لأن الأب الثالث لا ذكر في التعريف فلا يعلق العار بسبه (و) الأصح (أن بعض الخصال
 لا تقابل ببعض) فلا تزوج سلمة من العيوب دمة معجب نسب ولا حرة فاسقة بعد عتق ولا عرية
 فاسقة بغير عتق ولا عتقة بركة فاسق حرلاً بالزوج في الصور المذكورة من النقص المانع من
 الكفاءة ولا أن يترجى عاف من القضية الزائدة عليها ومقابل الأصح أن دماءه تسبب بعبته الظاهره وان
 الأمة العربية بما بها الحر العجمي قال الامام والنتي من الحرف الدمة بعارضه الصلاحة فأما البسار
 اعظم يعارض بكل خصلة غيره (وليس له تزوج ابنة الصغرى) لانتفاء خوف الزنا المترط
 في جواز نكاحها (وكذا امعية على المذهب) لأنه خلاف القبطه فلا يصح في قول يصح وشبهه الخ

وله تزويجها يعني الأمة من رفيق وفي التسبب لأنه لا نسب لها وقد يعتد بأن المراد هنا بيان عدم انعكاسه في نسبها غير العبد كركيله
 في تزويج أمته من غير تعيين تزويج كافي تزويج ولي المرأة أمها

اذ بلغ وقطع بعضهم بالطلاق في تزويجه الرشاء والقرناء منه من يذل مال في بضع لا يتبعه (ويجوز
من لا سكاكته يبقى الخصال) كالتسب والحرقة (في الاصم) لان الزوج لا يعبر باستفراش من
لانسكاكته نعم ثبت له الخيار اذ بلغ والثاني لا يجوز ذلك لا بعد قد لا يكون فيه غبطة

* (فصل لا يزوج مجنون صغير) * لانه لا يحتاج اليه في الحال وبعد البلوغ لا يدري كيف يكون الامر
تختلف الصغرة العاقل فان اظهر حاجته اليه بعد البلوغ (وكذا لا يزوج مجنون) (كبير الحاجة)
كان تظهر رغبته في التاميد ورأه حولهن وتعلمه بهن ونحو ذلك أو شوق الشفاه بقول عدلين من
الاطباء فواحدة لا تدفع الحاجة به ويزوجه الاب ثم الحذم السلطان دون سائر العصابات كولاية
المال وقد تقدم أنه يلزم المجهز تزوج مجنون ظهرت حاجته (وله) أي الولي (تزوج صغير عاقل أكثر من
واحدة) لانه قد يكون في ذلك مصلحة وغبطة تظهر لولي ويزوجه الاب والحذم دون الولي والغاضي لعدم
الحاجة واستفاء كمال النشقة (وتزوج المجنونة أب أو جدان ظهرت مصلحة) في تزويجها ولا تشتط
الحاجة) اليه بخلاف المجنون لان التزوج يفيدها المهر والنفقة ويعزم المجنون (وسواء) في حواز
التزوج (صغير أو كبيرة) (شبه وكر) وقد تقدم أنه يلزم المجهز تزوج مجنونة باقة (فان لم يكن
أب وجد لم تزوج في صغرها) لعدم الحاجة اليه (فان بلغت زوجها السلطان في الاصم) كما يلي ما لها
لكن غير حاجة أو أربها وجوباً في وجه صحته بقوى لانهم أهرق صحتها وبذا آخر تطبيقاً لقولهم
والثاني تزوجه القريب بان السلطان مقامها (الحاجة) كان تظهر علامات غلبه شهوتها أو تنوع
الشفاه بقول عدلين من الاطباء (للمصلحة) من كفاهة نفقة غيرها (في الاصم) ومقابلته بقول
اسلمان بالمخير (ومن جرح عليه نفسه) أي تذرقي ماله (لا يستقل سكاك) الا لا يفي ماله في موته
(بل سكاك) بان وليه أو قبيل له الولي) بانته كالمسكين لا مخرج مكف صحيح العبارة والاذن وبعض
في سكاكته حاجته انه بالأموات الله على غلبه الشهوة وقيل بقوله ولا زاد على واحدة وقيل كفي
في سكاكته للمصلحة (فان أذن) له الولي (وعين امرأة) لم يشكخ غيرها وبسكاكها المثل أو أقل
فان زاد) عليه (فأشهر وصحة النكاح) (بهر المثل) أي بقوله (من المسمى) المعين ويلغو الزائد
والثاني طلاقه لزيادة وقول ابن الصباغ القياس على الصفة ان يطل المسمى ويثبت مهر المثل في النكحة
(ولو لا) النكاح أو قول بعض امرأة نكح بالاقول من أخوه مهر مثلها) فان نكح امرأة بالف ومهر مثلها
الف أو أكثر مخرج النكاح بالمسمى أو أقل من الف مع النكاح به المثل ولغا الزائد ولو قال النكح فلانة بالف
وهو مهر مثلها فنكحها أو بأقل منه مع النكاح بالمسمى أو أكثر منه لغا الزائد (ولو أطلق الاذن)
فقال تزوج (فلا يصح محتمه) أي الاذن والثاني يلغو والام ثمن ان نكح شربة يستغرق مهر مثلها
ماله وهذا مذموم بقوله (ونكح به المثل من تليقه) فان نكحها بمهر مثلها أو أقل مع النكاح بالمسمى
أو أكثر لغا الزائد وان نكح اشرفه فلان كورة لم يصح النكاح كاختاره الامام وقطع به الغزالي لا استثناء
المصلحة فيه والاذن لا يفيده جواز التزويك (فان قيل فلو لم يشترط انه في الاصم) لما تقدم
والثاني لا يشترط لان النكاح من مصالحه وعلى الولي رعايته فلا يحتاج في فعلها الى اذن كافي الاعلام
والسكوة (ويقبل به المثل فقل) لمن يتيقبه (فان زاد) عليه (مع النكاح به المثل وفي قول
يطل) لزيادة (ولو نكح السفيه بلا ان قباطيل) فيفرق بينهما (فان وطئ لم يلزمه شئ) وان لم
تعم الزوجة سمعه لتفريقه بل لا يجتنب عنه (وقيل) يلزمه (مهر مثل) لشبهة النكاح بالسلطة
لنقد (وقيل أقل مقول) ليتبرأ سكاك عن السفاح (ومن جرح عليه نفسه) (نكح) لانه صحيح العبارة

* (فصل) * لا يزوج مجنون المح (قول
المتن) فواحدة أي ولو أتم بشرطها
ويجوز في واحدة الرفق والنصب (قوله)
ثم السلطان المح باقي في مرحلة أه أقرب
ماسأني في تزويج المجنونة (قوله) ونبا
في آخره على هذا قال المصنف روج
فيه السلطان جبراً من غير استئذان
أحد وهو هذا دون غيره (قوله)
ويلغو الزائد لانه تبرع من صفه (قوله)
وقال ابن الصباغ قد يرجح الراعي مثل
مقالة ابن الصباغ فيما لو عقد لطفل
يقوق مهر المثل قال الزركشي ولا فرق
بينهما ولهذا أسوى البغوي بينهما في
التزويج وأي فرق بين كون المجهز
صغيراً أو سفهاً (قوله) القياس أي
على ما لو عقد لطفه يقوق مهر المثل فقد
رجح الراعي فيها وفق مقالة ابن الصباغ
وفرق بعضهم بأن الولي متصرف على
الغير وهذا في مال نفسه (قوله) كافي
الا طعام والكسوة والتصرعات المألفة
(قول المتن) وفي قول يطل أي كالم
اشترى له بأكثر من ثمن المثل والوجه هو
الاول كالم تزوج مولته بأقل من
مهر المثل فان النكاح صحيح (قوله)
وقيل مهر مثل قال الزركشي حص
المهر في الخلاف بالمأ وعقد كانت
مكروهة ثم مهر المثل قولاً واحداً ونقل
عن البصريين تخصيص الخلق بحالة
جهل السفه والمحر والافلامه فرقاً واحداً
وقيل الخلاف في حالتي نسى
واستشكل الراعي عدم وجوب المهر
حالة الجهل وأجيب بأن حقها طل
بأنه يمكن

(قول المتن) ونكاح عبد بلاذن سيده مطلق وقضية الحلاوة المطلقة لا يملك فيه (قوله) فالأذن في ذمته لم يقبلوا غسل ذلك الشيء وقيل كان الفرق كون الرقيق صالحا للحل التصرف في نفسه لا يتوقف على موافقة سيده ولا كذلك الشيء (قول المتن) الجبار عبده يقال جبره على كذا وأجبره عليه (قوله) لا يملك عليه فخصه بهذه اللفظة في تزويج المملوك الذي هو صحيح كمنه يفرق بالذمة عن غيره بين أجبارة المملوك العاقل دون العبد الصغير * (٤٥) * بأن ولاية الأب الذي يزوج بابنه المخرج يتصل بولاه جبارا ولا يتصل بالسيّد

وله ذمة (ومنون النكاح في كسبه لا يملكه) يتصل حق المهر بما في يده (ونكاح عبد بلاذن سيده مطلق) الجبر عليه (وبأنه صحيح) لصحة ما يزوج به من سيده كان السيد كذا أم اتى (قوله) الحلاق الآن وله سيده امرأة) معناه (أو شقة أو طرد ولا يملك مما أذن فيه) مراعاة لخصه فان عدل بطل النكاح نعم لو قدر له مهر أو ولد فلا أثر في ذمته يطالب به إذا احتج وفي الحلاق الآن نكاح الحرة والامة في تلك البلد أو غيره ولو لم يملكه مع من انخرج الى البلدة الاخرى ولو لم يملكه في تلك البلدة الاخرى لم يملكه (والأظهر أنه ليس للسيد اجبار عبده على النكاح) صغيرا كان أو كبيرا لأنه لا يملك دفعه باطلاق فلا يملك اثباته والثاني له اجباره كالأمة بان زوجه نفسه رضاه قال الخوي أوجبهم على القبول لأنه كراهي حتى مخالفته التولي والثالث له اجبار الصغير دون الكبير (ولا عكسه) أي ليس على السيد تزويج العبد اذا لم يملكه الاظهر لما في وجوبه من تنويع مقاصد الملك وفوائده والثاني يجب عليه خذرا من وقوعه في الفاحشة (وله اجبار أمته) على النكاح (بأي صفة كانت) من صغير وكبير وكثرة ونسوبة وعقل وجنون لأن النكاح يرد على منافع البضع وهي مملوكة وهذه آثار القيد لكن لا يزوجها بغير كف أو بيع أو غيره الارضاها فان خالف بطل النكاح وفي قول يصح ولها الخيار وله تزويجها بغير كف وذمة القيد لأنها لا نسب لها (فان طلبت بلزومه تزويجها) لأنه ينقص قيمتها ويقتل الاستمتاع عليها فحين فعله (وقيل ان حرمت عليه) مؤبدا كان تكون اخته (زوجه) اذا شوغ منه قضاء شهوة ولا بد من اعفائها بخلاف ما لو لم يملك احدى اختين مملوكهما فانه لا يلزمه تزويج الاخرى قطعا لان تزويجها على تقدير بطل وقوعه منه قضاء الشهوة (واذا زوجها فالاصح أنه مملوك بالولاية) لأنه يملك الاستمتاع بها والثاني أنه بالولاية لما عليه من رعاية المخطوبة حتى أنه لا يزوجه بغير كف أو كاتم أو يجوز زواجهما من مجرد وضو ويحرى الخلاف في تزويج العبد بناء على اجباره (فزوج) فترى على الاصح (مسلم منه الكافرة) أي الكاتبة كعبده في المهر لان غيرها لا يحل نكاحها كالمسيحية (وقاس ومكاتب) أمته وعلى الثاني لا يزوج واحدا من الثلاثة من ذكر لان المسلم لا يلبى الكافرة والفاسق يلبى الولاية والرق بينهما كاتم (ولا يزوج ولي عبدا) لما فيه من انتطاع كاسامته (وزوج أمته في الاصح) اكسابا للمهر والنفقة والثاني لا يزوجه لأنه ينقص قيمتها وقد تجب له تلك ومن زوجها قيل ولي المال كالوصي والقيم والاصح أنه ولي النكاح الذي يلبى المال وهو الأب أو الجد أو الجد المجنون والسيّد وامتهما كعبد الصبي وأمته فيأذ كزوج يحتاج الى اذن السيّد في نكاح أمته

* (باب ما يحرم من النكاح) *

يحرم الامهات أي نكاحهن وكذا الباقي (وكل من ولدته أو ولدت من ولدك) ذكر أو أنثى أو واسطة أو غيرها (فهى أمك) ودليل التحريم فيها وفي بقية السبع الآية قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم

١٣ في (قول المتن) فهى أمك الى آخره ظاهره إطلاق الام على الجدات حقيقة وكذلك يقال في البنت وغيرها مما أتى (قوله) ودليل التحريم هذا بناء منه على أن لفظ الأم شامل ومتناول للعلل والفظ البنت متناول للسبب وذلك إما ان التزام كون ذلك من الحقيقة العرفية أو من حيث استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه وهذا الثاني متعين في الجهات والحالات لا يخفى ثم رأيت الركني نفرض لوما وأثبت فيها خلاف الامهات والبنت على انه يجوز زالحاق غير النصوص بعباد كقرباسا

(قول المتن) من ماء زمانا الظاهر ان ضابط ذلك أن يكون خروجه بسبب محرم وانظر لخرجه بسبب محرم ثم استدخله فوجه كيف الحكم والوجه ثبوت النسب (قول المتن) ويتبرع على المرأة مثلها المحارم للتلون بها كبتها * (٤٦) * وأما نساء أورشاعا (قول المتن)

وبنات الأخوة الخ لوالثمة عن العات
والخالات أساسا بالقرآن لكان أحسن
وقوله والعات والخالات منعم الذي
فيه يفهم حل بنات العات والخالات
(قوله) وقال تعالى قدم الحديث اعموم
ولا تهو قيل ان الله سبحانه وتعالى شبه
بالذكورين في الآية على باقي السبع حكا
اليهني عن الشافعي رضى الله عنه
ووجه ان السبع حر من لعنى الولادة
والأخوة تظهر ذلك بالتأمل (قول المتن)
أوذ البها وكذا امرضة النمل (قوله)
من نسب أو رضاع متعلق ببنت الولد
الذكر ولا بالولد لقوله بعدو وبشوة
أرضعته أمك الخ (قوله) لا خيل أى
شقيقا كان أو أب أو أم خلافا لما في
شرح المنهج (قوله) في الشقين راجع
لقول المتن نسب أو رضاع (قوله)
بواسطة أى وهل دخوله بالدليل الآتي
بأشياء أو شمول الاسم فيه الخلاف
السابق في الحاشية وكذا يقال فيما
بأن (قول المتن) ان دخلت بها أى
ولو كان العقد فاسدا وأما الثلاثة الاول
فمنها تحرم بمجرد العقد الصحيح وكذا
بفحصول وان كان فاسدا وقول الشارح
الآتي بواسطة قال الزركشي هي مسألة
نفسه تقع السؤال عنها كثيرا ومثل
الدخول استدخالها ماء المحترم (قوله)
قال تعالى وحلال أناسكم الخ هذه
الأداة التي ذكرها خاصة نتيجة السب
وأما جهة الرضاع فمأواذ ليها الحديث
السالف ولأنه أتوقف فيه من حيث
الولد بأصاهرة فلا تشاؤها الحديث

إلى آخره (والتات وكل من ولدتها أو ولدت من ولها) ذكرنا كل أو أثنى بواسطة أو غيرها (فقلت
 قلت) أحد من الراضع في الشرح (والخاتمة) ماء (زنا متغلة) إذا حرمتها أو الزنا متغلة
 خروجاً من خلاف من حرمتها عليه كالحنفية (ويحرم على المرأة ولها من زنا أو أخته) الثبوت
 النسب والأثر فيهما (والأخوات) وكل من ولدها أو أوالها أو أحدهما فأختك (وبنات الأخوة
 و) بنات (الأخوات) وإن سفلن (والعمات) والعمات وكل من هي أخت (ذكر ولدك)
 بواسطة أو غيرها (فتمتلك) وقد تكون من جهة الأم كخنت أمي الأم (أو أخت أمي ولدك)
 بواسطة أو غيرها (فتمتلك) وقد تكون من جهة الأب كخنت أم الأب (ويحرم هؤلاء السبع
 بالرضاع أيضاً) الحديث الصحيح يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة وفي رواية من النسب وقال
 تعالى وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة (وكل من أرضعتك أو أرضعت من
 أرضعتك أو) أرضعت (من ولدك) بواسطة أو غيرها (أو ولدت من رضعتك) بواسطة
 أو غيرها (أو أوالها) وهو الفعل بواسطة أو غيرها (فأم رضاع وقس الباقي) بما ذكرنا
 من أرضعت بلسانك أو بلسان من ولدت بواسطة أو غيرها أمراً ولدتها بواسطة أو غيرها
 وبها من نسب أو رضاع وإن سفلت فبنت رضاع وكل من أرضعتها أمك أو أراضعت بلسانك
 أو ولدتها من رضعتك أو الفعل فأخت رضاع وأخت الفعل وأخت ذكر ولده بواسطة أو غيرها من
 نسب أو رضاع هم رضاع وأخت المرضعة وأخت أمي ولدتها بواسطة أو غيرها من نسب أو رضاع
 فأخت رضاع وبنت ولد المرضعة أو الفعل من نسب أو رضاع وإن سفلت ومن أرضعتها أختك أو أراضعت
 بلسانك وأختك وبها من نسب أو رضاع وإن سفلت وبنت ولد أرضعتها أمك أو أراضعت بلسانك
 نسب أو رضاع وإن سفلت بنت أخ وأخت رضاع (ولا يحرم عليك من أرضعت أختك) أو أختك
 ولو كانت أم نسب كانت أمك أو زوجة أمك فحرم عليك (وأختك) وهو الولد ولو كانت أم
 نسب كانت بلسانك أو زوجة أمك فحرم عليك (ولا أم مرضعتك وبنتها) أي بنت المرضعة
 ولو كانت المرضعة أم نسب كانت زوجتك فحرم أمها عليك وبنتها فحرم الأربع يحرم من النسب
 ولا يحرم من الرضاع فقتني عند بعضهم من قاعدة يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والمحجور
 كما قال في الروضة لم يستثنوا إلا الشاعرة الحرة في النسب عن الرضاع فإن أم الأخت لم تخرج عليك
 في النسب لكنها أمك أو زوجة أمك لا تستثنى في كونها أم رضاع وكذا الباقي كأمهم ولها
 سكت المصنف هنا عن الاستثناء (ولا يحرم عليك) أخت أخيك نسب ولا رضاع) هو متعلق
 بالأخت (وهي) في النسب (أخت أخيك لا لأمه) بأن كل لأم أختك من غير أمك (وعكسه)
 أي أخت أخيك لا لأمه بأن كل لأمي أخيك من غير أمك وفي الرضاع أخت من الرضاع
 لا عليك بأن أرضعتها أجنبية لأنها أجنبية منك في النسب (وتحرم) عليك (زوجته) من ولدك
 أو ولدك من نسب أو رضاع) بواسطة أو غيرها (وأمهات زوجتك) أي من النسب
 أو الرضاع بواسطة أو غيرها (وكذا بناتها) أي الزوجة من نسب أو رضاع بواسطة أو غيرها
 (لا دخلها) أي بزوجته قال تعالى وحلائل أبنائكم وقوله الذين من أصلكم أيان ابن زوجة

(قوله) ولا تسكروا ما تنكح آباؤكم الخ قال التعال في محاسن الشريعة وإذا كان الله سبحانه وتعالى حرم الراتب لانه في معنى الناف فكذلك امر آباؤ الاب لانها في معنى أمه قال وحكي من بعض العلماء أنه قال من محاسن الشريعة كون الرجل محرما لامرأة أمه بعد منتهى ما منه ولا يكون الاب محرما لها ووجهه أن من تزوج امرأة فقد انت لها بالنكاح حرمة مؤبدة فمن ولدت حمارا ولدها حمارا فولدته أمه ولو طلقها الزوج الذي هو أب ولدها أم يكن لمن الحرمة ما للولد فكذلك ولد الزوجة ولو طلقها فبذلك حرمتها انتهى وقوله في معنى أمه المضمير يرجع لولد الاب لا لولد الابن * (ع ٧) * متعلق بصار الأول وكذا أنه متعلق بصار الثاني وقوله ما للولد أي ولد الاب منها

وقوله وكذا ولد الزوج أي من غيره والله أعلم (قول المتن) ومن وطئ الخ هذه الوطء ثبت المحرمية أيضا بخلاف وطء الشبهة والفرق احتياج الأصول الى المخاطفة في الأول دون الثاني (قول المتن) وكذا الموطوءة بشبهة أي تحرمة أصولها وفروعها ومحرمة عليها أصوله وفروعها ولا ثبت المحرمية بخلاف الموطوءة بالملك (قول المتن) لا الزنى بها وذلك لان الله تعالى أمر على عباده بالنسب والصهر ولا يجوز أن تكون الحرمة التي أتمت بها من الزنا الذي فاعله عاص لله تعالى قاله في الام (قوله) وليست مباشرة خرج النظر ولو الى الفرج (قوله) في الشبهة كان باشرها بعقد فله وتنفذ ذلك مما سلف ليعلم الحال ورأيت في الزكشي ما نصه مرد عليه يعني المستفاد من الاب جارية الان فانها تحرم له من الشبهة في ملكه بخلاف لس الزوجة كره الامام والظاهر ان الامن فرقه على القول بأن الحسن يؤثر (قوله) والثاني نعم الخ علل أيضا بأنه استحتاج وجوب القدر على المحرم فكان كالوطء وقيل لجهو العلماء قال الرافعي وهو أقوى (قوله) (المتن) منهن يؤخذ منه عدم جواز نسك الجميع وهو كذلك وهل ينسك الى أمه بنى واحدة والى أن ينسك عدد محصو

من بناء لا تحرم قال تعالى ولا تسكروا ما تنكح آباؤكم من النساء وقال وأمهات نسائكم وربما ينسك الآباء في حجوركم من نسائكم التي دخلتم منهن وقد انحجروا على الغالب وإذا لم يدخل بالزوجة لا تحرم منها (ومن وطئ امرأته تنكح حرم عليه أمهاتها ونسائها وحرمت على آباءهن وأبائهن لان الوطء في ملك الجين نازل منزلة عقد النكاح وكذا الموطوءة بشبهة في حقها بأن طهرها وجنته وأمهات منسكاح أو شراء فسدن أو غير ذلك حرم عليه أمهاتها ونسائها وتحرم هي على آباءهن وأبائهن كما ثبت هذا الوطء بالنسب ووجوب العدة وسواء غلظت كاطن أم لا (قيل أو حقه) بأن طهته كاذر وهو عالم بالخال فالحرمة كاذر أيضا لاصح المنع لا تتفاضل من القسب والعدة هنا وقيل فيما إذا ظنت دونه تحرم على أمه وابنته ولا تحرم أمها وبنتها عليه وفيما إذا ظنت دونه حرمت عليه أمها وبنتها ولا تحرم هي على أمه وابنته رعاية للظن والعلم في الطرفين (لا الزنى بها) فانها لا تحرم على الزاني أمها وبنتها ولا تحرم هي على أمه وابنته كالأب لا ثبت الزنا بالنسب (وليست مباشرة) كفاخذة وليس (بشبهة) في الشبهة (كوطء في الظاهر) لانها لا توجب عدة والثاني نعم يحسم التلذذ بالمرأة فحرم أمها وبنتها عليه وتحرم هي على أمه وابنته واحترام بالشبهة من عدمها فلا أثر للبشارة في ذلك (ولو اختلفت محرم) من نسب أو رضاع أو مصاهرة (شبهة قريبة كبيرة) كأنفس امرأة (نكح منهن) واحدة مثلا ولا لا تمتنع عليه باب النكاح فانه وان سافر الى بلد آخر لم يأمن مسافرتها الى ذلك البلد أيضا (للمحصورات) كالشبهة والعشرين فانه لا ينكح منهن إذا لم يتبع عليه باب النكاح بذلك فلو نكح منهن لم يسم النكاح لغلبة التحريم وقيل يصح للثلاث في سبب منع النكوة ولا مدخل للاجتهاد في ذلك فقد عدا لاجتهاد (ولو طرأ مؤبد تحريم على نكاح قطعه كوطء وجه أمه) أو ابنه (بشبهة) أو وطء الزوج أمها أو بنتها بشبهة فيفسخ نكاحها (ويحرم جمع المرأة وأختها أو بنتها وأختها من رضاع أو نسب) قال تعالى وأن تجمعوا بين الاختين وقال صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة على عمتها ولا ابنتها على بنت أختها ولا المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت أختها لا الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى رواه أبو داود وغيره وقال الترمذي حسن صحيح ونحو صدره في الصحيحين (فان جمع يعقد بطل أو مريب ثالثا) بالطل (ومن حرم جمعها بنكاح حرم في الوطء بذلك لملكهما) فيجوز شراء أختين مثلا ويحرم وطئهما وله وطء أمتها شاء (فان وطئ واحدة) منها (حرمت الاخرى حتى يحرم الاولى) يحرم (كيس) لكلها أو بعضها (أو نكاح) أي تزويجها أو كالة (لأحبيص وأحرام) لانها لم يزل الملك والاحتماق (وكذا رهن في الاصح) لانها لم يزل الحل إذ يجوز الوطء مع ما كان المرتن والثاني يكتفى الرهن كالزواج فلو عادت الاولى كان ردت يعقب قبل وطء الاخرى فله وطء أمتها شاء بعد استراء العائدة أو بعد وطئها حرمت تلك العائدة حتى يحرم الاخرى (ولو لم يكن لها منهن أختها) الحرة (أو عكس) أي نكح امرأة ثم

اختار روابي الثاني وقول المتن نسك مثله شراء الامه (قوله) لتفقد علامة الاجتهاد نزع الرافعي في هذا التعليل فلا حسن التعليل بان العلامة متأديا بصل الحل (قول المتن) ابنه قال الزكشي ضبطه المصنف بخطه بالون وبالباء (قول المتن) ويحرم الخ انه انتهى قسم المؤبد بشرع في غيره (قول المتن) حرم في الوطء وذلك لان الوطء أولى بالتحريم من عقد النكاح (قوله) فيجوز شراء أي كما يجوز أن يشتري أخته ويجمع عليه نكاحها

على تأخرها أعي قولها وانما عملت هذه الثوب والله أعلم وقوله فالتكاح كذلك لأنه لا تكاح حينئذ كذلك
 (فصل) لانكم منكم كما شرحت ان فوقه وان قلنا انك قلت انك الوصي بتعاقيل وعيارة المؤلف تجعل ذلك يجعل الملك شاملا لك
 الشافعية وقوله ولو ملك زوجته المحصر في الزكوى ان المؤثر انك التمس فلا يضر فيمن الخير وان قلنا الملك للزكوى (قوله) لان ملك
 العين ان آخره أى وتناقص أحكامها فمن يشترط العين ان يخرج (قول الحق) الا شرع أى وعند احتياها قبل يجب لقوله تعالى
 فا تذكروهم ذن أهلهم وقيل الامر للباحة ديني وبتصريح واخيركم الأول لأن السمعاني والثاني للزكوى هذا الشرط الأول
 مستغنى عن الآخر من الأولى وقول الحق من انك منكم

(قول المتن) وان يجز عن حرة وذلك يصدق بان يقدر على المهر ولا يحتمل من يرغب فيه ومثله لو كان المال غائباً (قول المتن) تصلح للاستمتاع في تأويل البغوي يعتبر ان لا يجدهم حرة وسط لا يجوز ولا يقينية (قول المتن) قبيل وغير سالحة مدخول الواو المذكورة مفرد وهو مطوف على جملة تصلح لانها في تأويل المفرد أو المألوا فالظاهر انها أو التلتي كما في قوله ومن ربي وذلك لان التعاطفين هنا أحدهما قائل والاخر لآخر (قوله) لا طلق الهوى أى ولا مكان الوطء في غير الفريخ (قوله) ومن لم يستطع قال السافعي رضى الله عنه لا أعلم الآن أحد يجز عن طول حرة (قوله) فيما اذا كانت تحتها قاله الراعي وأولى بالجواز (قوله) الى الاسراف أى بان لم يكن في ذلك غرم مال هذا ما ظهر من كلامهم (قول المتن) أريدون مهر مثل أى بخلاف ما ورثت بلامه فان الامثلة لوجوبه بالوطء (قول المتن) فلا أمكنه تسرى أى والقرض انه عاجز عن طول حرة * (٩٠) * كما شرحه السارح في توجيهه مقابل الامع (قوله) بشراء أمته مخرج ما لو كانت الامة في ملكه فانه لا يتزوج بأمة في هذه الحالة قطعاً قاله

الزركشي (قوله) وهذا هو الشرط في الامة هذه العبارة تقتضي انحصار الشرط فيما ذكر من الجهر عن طول الحرة دون خوف الزنا ويوجب بأن معنى كلامه ان من خاف الزنا لا يشترط فيه سوى الجهر عن طول الحرة لا الجهر عن التسرى والله أعلم (قول المتن) واسلامها مرفوع وهو من عطف انصداصر صريح على المصدر ان نسبت من انوال الفعل (قوله) فلا تحل كناية لا يقتضي ان الكلام في النكاح وأما التسرى بها فحائز وانما لم يحل الكناية لانه اجتمع فيها نقص الكفر وعدم الكتاب فكانت كالخرة الوثنية اجتمع فيها نقص الكفر والرق ثم اذا قلنا بالقديم وهو ان العربي لا يحرى عليه رق فلا يشترط في حق العربي المسلم سوى الاسلام (قول المتن) على الصحيح تظهر فائدة الخلاف في التأنيث وفيما لو طلبوا من قاضينا ان يزوجهما لاحدهما

انه لا يحل له نكاح أمة ولده وأمة مكاتبه (وان يجز عن حرة) مسألة أو كناية (تصلح للاستمتاع) قيل أو لا (تصلح) له بأن لا يجدها أولاً لضرب على صداقها قال تعالى ومن لم يستطع منكم طولاً ان يشك الحصنات الآية والمراد بالحصنات الحرائر وقوله المؤمنين جرى على الغالب والوجه المرجوح في غير الصالحة كالقربان أو الرقاء بوجه يحصل بعض الاستمتاع بها والتولى في الخلاف فما على الخلاف فيما اذا كانت تحتها والبغوي حزم بجواز الامة هنا مع الجواب بالمتنع هناك (فلو قدر على غائبة حلت له أمة ان لحقه مشقة ظاهرة في قصدها وخاف زنا مذهب) أى حدة قصده والا فلا تحل له الامة وضبط الامام المشقة للعترة بأن نسب متجهها في طلب الزوجة الى الاسراف ويجاوز الحد (ولو وجد حرة بموئل أريدون مهر مثل) وهو قادر عليه (فالاصل حرة في الاولى دون الثانية) لانه في الاولى قد لا يقدر على المهر عند حلوله في الثانية قادر على نكاح حرة بوجه الثاني في الاولى يمكنه من نكاح حرة وفي الثانية المنة بالنقص واجيب بأن المنة فيه قليلة لجريان العادة بالساحة في المهور (وان يخاف زنا) بأن تغلب شهوته ويضيق بهواه بخلاف من ضغطت شهوته وأقوى بهواه قال تعالى ذلك لمن خشى العنت منكم أى الزنا وأصله المشقة معي به الزنا لانه سبها بالحد في الدنيا والعقوبة في الاخرى وعلم من هذا الشرط ان من تحتها أمة لا يتكبح اخرى (فلا أمكنه تسرى) بشراء أمة (فلا خوف في الامع) فلا يحل له نكاح الامة والثاني يحل له لانه لا يستطيع طول حرة وهذا هو الشرط في الامة ولو قال المصنف المحرم بشك الامة كان أحسن فان الخلاف في ذلك لا في الخوف للقطع باتفاقه (واسلامها) فلا تحل الكناية للمسلم لقوله تعالى فما ملكك أيمانكم من قناتكم المؤمنين (ويحل لمروعة كابين أمة كناية على الصحيح) لاستوائهما في الدين والثاني يقول كفرها مانع من نكاحها (لا لعبد مسلم في المشهور) لان كفرها مانع من نكاحها والثاني يحل له لاستوائهما في الرق ولا بد في حل نكاح الحر الكلي الامة الكناية من أن يخاف زنا ويقدر الحرة كالمفهم السبكي من كلامهم وان لم يصرح به الراعي ولا غيره (ومن بعضهما رقيق كرقعة) فلا يشكها الحر الا عند اجتماع الشروط المذكورة (ولو نكح حرامه بشرطه ثم أسير أو نكح حرة لم تنسخ

٩٣ في ثم ان الخلاف في العدم مرتب على اختلاف في الحر أو أولى بالجواز (قوله) لان كفرها مانع الخ أى فكانت كحرية وقوله لاستوائهما في الرق أى ولا يضر الاختلاف في الدين كما ينكح الحر المسلم الحرة الكناية (قوله) الكلي أى الحر قال الزركشي وظاهر القرآن خلاف ذلك قال وكذا العنى فان الكافر غير الكامل يرق بالاسراء والكامل يتغير فيه الامام فيبعد النظر هنا لعنى الملاحظ في الحر المسلم (قوله) كالمفهم السبكي الخ هذا قد يشكل عليه ملبساً من ان أمن الزنا واليساء اذا غارت عقد الكافر ثم أسلم لا يفسد الا اذا كان مقارناً بعد ذلك لاجتماع الاسلام فانه يفيد أن هذا الشرط غير معتبر في حق الكافر والا لارتد مقارناً للقديم أحد الاسلامين فكيف من انفسدت كالعدة ونحوها (قول المتن) ثم أسير الخ زوال العنت بتغير مثلاً قال الغزالي قد وافق الزنى هنا على عدم الانتصاف وخالف في المهورتين يعني التين في المتن

(قوله) لقوة الدوام أي وكافي الذوق والغزو الاحرام وقال المزني يتفخخ في صورتين الحماة لنكاح الامه باكل البتة وأشار الشافعي الى جواين جواز نكاح الامه في الجملة وكون اكل البتة بعد زوال (٥٠) * الضرورة أمرا ابتدائيا بخلاف التزويج

ولهذا لا يحتج باستدامته (قوله) كان يقول الى آخره أي بخلاف ما لو قال زوجت بنتي بألف وأمي بمائة تقبيل البنت ثم الامه فانه يصح في البنت قطعا ولو اقتصر في سبعة الشارح على قبول البنت فما ظاهرا جريان الخلاف في الحرمة أيضا نظرا للاجتماع (قوله) وفي قول قديم الحل على هذا القول لا يشترط في نكاح العنبري للامه سوى اسلامها

*(فصل) يحرم نكاح الخ (قول المتن) وتحل له كاية يستثنى النبي صلى الله عليه وسلم فلا تحل له الكاية الا بمكح الجين (قوله) لانه يحاف الخ أي ويحاف أيضا صلى الله عليه وسلم الفسقة والثاني لا كراهة لان الاستفسار شاهة وهذا الثاني لم يذكره الشارح (قول المتن) يهودية أو نصرانية أي لقوله تعالى انما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وقوله لا تمسكه الخ أي وان كان الامم تقر يرم بالجزية (قوله) لان ما ذكره الخ عبارة الزركشي عن هذه الناهية وليست بكلام الله تعالى وتعبير الشارح أحسن فان الذي لا محل تأمل (قول المتن) فان لم تكن الكاية اسرائيلية قال الزركشي كالروم (قوله) لتسكه بذلك الذين يمايد على اعتبار الدين وان تختلف النسب الى اسرائيل على الله عليه وسلم قوله صلى الله عليه وسلم

الامه) لقوة الدوام (ولو جمع من لا تحل له أمه حرمة عامة بعد) كان يقول لمن قال له زوجت بنتي وأمي قبيل نكاحهما (طلبت الامه) قطعا لا تنشاء شرط نكاحها (لا الحرة في الاظهر) تقرضا للصفة والثاني يحل الحرمة أيضا فإرغام بعض العقد ولو جمعها من تحل له الامه بعدد كان رخصت الحرمة تأجيل المهر بطلت الامه طعنا لانها لا تقارن الحرمة كما تدخل عليها ولا تستغني عنها وفي الحرمة طريقان أرجحهما في الشرح الصغير نه على القولين والثاني القطع بالبطلان لانه جمع بين امرين يجوز افراد كل منهما ففتح الجمع بينهما كالاختين وخرج الاول بان نكاح الحرمة أقوى من نكاح الامه والاختان ليس فهما أقوى لفي الرخصة ولو نكح أميتين في عقد بطل نكاحهما قطعا كالاختين * (فرع) * وله الامه المتكوحه حق في مالها كما تباعها وان كان زوجه الحر عتقها أو في قول قديم ان ولدا لعن حره هل عليه قيمته كالمقروء أو لا يثنى عليه برضاء سيدها حين زواجها عريا قولان

*(فصل يحرم) * على المسلم (نكاح من لا كلب لها كوثية ومجوسية وتحل له (كاية) قال تعالى ولا تتكفروا للمشركين حتى يؤمنوا وقال والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم أي حل لكم (لكن تكره) كاية (حرية) لما في الاقامة في دار الحرب من تكثير سوادهم وقد تشرق وهي حامل منه ولا يقبل قولها ان حملها من مسلم (وكذا) تكره (ذمية على الصميم) لانه يحاف من الميل اليها الفسقة في الدين وقوله ومجوسية ما هره العطف على وثية وهو مبنى على احد القولين ان المجوس لا كلب لهم والاشبه انه كان لهم كلب بدلوه فرفع لكن لا تحل منا حكمهم لانه لا كلب يلبسهم الاذن لا تخفنه من قبل فخطا ويحتمل ان يعطف على من فوافق الاشبه والوثية عابدة الوثن ومنها عابدة الشمس والتجود والصور التي يستحسنونها والوثن والصم قيل بمعنى واحد وقيل الوثن ما كان غير مصور والصم ما كان مصورا (والكاية يهودية أو نصرانية لا تمسكه بالزبور وغيره) كصفيث وادريس وابراهيم عليهم الصلاة والسلام فلا تحل منا كنها قبل لان ما ذكره لم ينزل بنظم يدرس وتبلى وانما أوحى اليهم معانيه وقيل لانه حكم ومواظف لاحكام وشرايع (فان لم تكن الكاية اسرائيلية) أي من ولدا اسرائيل وهو يعقوب عليه الصلاة والسلام (فالاظهر حلها) للمسلم (ان علم دخول قومها في ذلك الدين) أي دين موسى أو عيسى عليهما الصلاة والسلام (قبل نسخه) وتخرجه (لتسكه بذلك الدين حين كان حيا (وقيل يكن) دخولهم في ذلك الدين (قبل نسخه) سواء دخلوا قبل تخرجه أم بعده لتسكه بالدين قبل نسخه والثاني لا تحل له مع وجود الشرط المذكور لا تنشاء النسب الى اسرائيل ولو كانت من قوم علم دخولهم في ذلك الدين بعد تخرجه ونسخه كمن يهود أو نصر بعد بعة بينا عليه أفضل الصلاة والسلام فلا تحل وكذا من يهود بعد بعة عيسى عليه الصلاة والسلام في الامم وكذا من كانت من قوم لم يعلم انهم دخلوا في ذلك الدين قبل الخريف أو بعده أو قبل النسخ أو بعده لا تحل أخذها بالاخطاء أما الاسرائيلية فتحل من غير نظر الى ان

في كلب هرقل يا أهل الكلب والروم ليسوا من بني اسرائيل فقد اعتبر الكلب وجها من أهله

(قوله) أما بعد السبعة بينا هذا الكلام يقتضي ان الدخول في شأن الاسرائيلية قبل بعثة مناصلي الله عليه وسلم لا يضر ولو بعد التسع لشرع عيسى صلى الله عليه وسلم وقد يلزم ذلك لشرف نفسها وعيادته الروضه صريحه في ذلك حيث قال بل لا حرج من الاسرائيليات الامن علم دخول آياتها بعد التسع بيعة منا صلى الله عليه وسلم انتهى وما هنا سؤال وهو ان هذا الكلام يكرى يقتضي ان الاسرائيليات تنقسم الى من نخل وتحرم وان عليه التحريم من الدخول بعد بعثة مناصلي الله عليه وسلم أمر ممكن في حقها وجنود فكيف يجمع ذلك مع ما نقله الزركشي عن امام الحرم حيث قال قال الامام بن ضروره كونهما من ولد اسرائيل ان يكون أول آياتها دخل في الدين وهو غير محرم فبمعنى شرف النسب والعلى بالدين قبل التغيير انتهى وكما شرحه الله ﴿٥١﴾ في كلامه هذا على ان سائر اسرائيل آمنوا بموسى صلى الله عليه وسلم قبل التحريم لم يختلف

أما بعد ادخاوا في ذلك الدين قبل تحريمه أو بعده وقبل نسخه لشرف نفسها أما بعد السبعة بينا عليه أفضل الصلاة والسلام فلا تناقض فيه الاسرائيليه غيرها (والكناية المتكوهه كسيلة في نفقة وقسم وطلاق) بخلاف التوارث (وتحريم على غسل حيض ونفاس) ان امتعت منه لتوقف الحل عليه ويقتصر عدم البتة للضرورة كافي المسئلة المجنونة (وكذا اجنباته) أي غسلها (وترك أكل خبز خبز) تحريمها (في الاطهر) لما في أكل الخبز وترك الغسل من الاستعداد وترك التنظف والثاني لا يخبر على ذلك لانه لا يمنع الاستمتاع (وتحريمه) مسئلة على غسل منخس من أعضائها) لم يمكن من الاستمتاع بها (وتحريم متولدة من تنبي وكناية) لان الانساب الى الاب وهو ممن لا يتحل منا كخته (وكذا عكسه) أي تحريم متولدة من كان وثنية (في الاطهر) تغليبا للتحريم والثاني لا تحرم لان الانساب الى الاب وهو ممن يتحل منا كخته (وان خالفت السامرة) وهي طائفة تعد من اليهود (اليهود والصائبون) وهم طائفة تعد من النصارى (النصارى في أصل دينهم حرمين والا فلا) أي وان لم يتحل لغوهم في الأصول وانما خالفوهم في الفروع فنجوز منا تكهيمهم وما نقل عن الشافعي من قولين في منا كخته السامرة والصائبين يجوز عند الجمهور على التفصيل المذكور المنصوص عليه في مختصر المزني وقد نقل ان الصائبين فرقتان فرقة توافق النصارى في أصول الدين وأخرى تختلف عنهم وتعد الكواكب السبعة وتضيف آثارها لهابتي الصانع المختار وقد أقي الاطهرى يقتلهم لما استغنى انقاهر الفقهاء عنهم (ولو تود نصراني أو عكسه) أي تصريحي (لم يشر في الاطهر) لانه أحدثنا بالاطلا بعد اعترافه بطلانه فلا يقر عليه كالأول والمسلم والثاني بشر تساوى الدين في التفرير بالجزية (فان كانت امرأته يتحل لاسلم) نقر بها على انه لا يشر (فان كانت منكوحته) أي السلم (فكرده مسئلة) فان كان التود أو التصريح قبل الدخول تجزئت الفرقة أو بعده توقفت على انقضاء العدة (ولا يقبل منه الا الاسلام) لانه أو بطلان ما اتحل عنه وكان مقرا بطلان المقتل اليه (وفي قول أودنه الأول) لتساوى الدين في الحكم ولو أقي الاسلام على القول الأول أو الاسلام أودنه الأول جميعا على القول الثاني ففي قول أو وجه يقتل والاشبه لا يلحق بمأمنه (ولو تود) يهودي أو نصراني (لم يشر وفيما يقبل) منه (القولان) أحدهما الاسلام فقط والثاني هو أودنه الأول وفي ثالث أو مساويه فان كانت امرأته تحت علم تجزئت الفرقة قبل الدخول وتوقفت بعده على انقضاء العدة

ا تولى دين مسلم وكفر لان الاسلام يعلو وينقلب (قوله) وقد دخل الخ هذا في الثاني كلام المتن لان الغرض من هذا الاطلاق ما نقل ان الصائبين فرقتان وان الفرقة الثانية تعد الكواكب السبعة الخ حال بعضهم في هذه الثانية انها أقدم من النصارى (قول المتن) لم يشر بحث الزركشي اختصاص ذلك بمن صدر منه ذلك في غير الحاربة أخذ من قولهم اذا امتع من الاسلام الخ بما عنه قال أم لو تود النصراني في دار الحرب ثم جاءه وقبل الجزية فانه يقتل لصحة قولها والله أعلم قلت وقوله لصحة قولها يشعر بأنه لو كان امرأته لم يتحل منا كخته (قول المتن) وفي قول أودنه الأول ليس المراد على هذا التغيير بينهما لان الباطل لا يؤثر بولكن قول لا يقبل منه الا الاسلام فان باء ورجع الى قوله لا يشرعن ابن أبي هريرة لا منع من التغيير وليس دعاء الى الكفر بل هو اخبار عن حكم الله تعالى كان الدعاء الى الجزية ليس رضاه بالكفر (قوله) لتساوى الدين راجع لكل من قول المتن الا الاسلام أودنه الأول

(قول المتن) وستعين الاسلاف ان أي فعل أي بعد الاخلاق بما منه ان كان له أمن (قوله) فان أي أي المريد قبل الضمير فيمراجع لقول المتن كعلم اريد (قوله) ولا من الكفار هو شاول للمريد وهو كذلك (قول المتن) تجزئ القرحة حكى الماوردي في ذلك الاجماع قلت لكن خالف أبو حنيفة في المعية (قول المتن) أسلم كل أي ولو يعال احد أو به * (or) * (قول المتن) دام نكاحه أي بالاجماع ولا به * (باب نكاح الشر) *

أولى من الابتداء (قول الحق) ان
اعتقدوه مودعاً ما هلك لهم اعتبار
اعتقاد الزوجين جميعاً (قوله) وقد بقي
بعض ما أمانه حتى قد صدقات النكاح
(قوله) معا ومرا تأمنه اللعبة أوتقدم
نكحاً مخزوة فلا اشكال في ادفاع الامة
فان الفساد قارن العقد والاسلام أما
عند تقدم نكاح الامة فلم يوجد فيه ذلك
وانما أقصد وانيه نكاح الامة نظرين

في ديننا الى الله كالاستدعاء دون المأواه
تختلف نحو المعتدة نظرية بعد العدة
الراخي لان النكاح لا يقبل بطلان اليه عند
تغير الخلق او لا بطلان افسق حكمه
الاصول فذا غلبت الثانية الاستدعاء
انتهى قلت وكذا لو طرأ اليها امر وامر
العتت بعد نكاح الكفر الامة بحيث
قارن اجتماع الاسلامين اندفعت الامة
فمنه قل الزكشي المفسد انكاح ان
قرن العقد واستمر الى الاسلام كفي
في كونه ادا بمقاربة احد الاسلامين
وان طرأ وقتا شديدا كغبار وامر
العتت في الامة اشترط مقارنته
للاسلامين انتهى و مراده بمقاربة
الاسلامين مقاربة اجتماعهما فانه لو سلم
اولا وهو مفسر غرأ اليها و استمر
حتى ردت اسلامها اندفعت كاسياني
في الفصل منه واعلم انه رد على صدر
كلامه لوفرن انيسار رأس العتت
العقد واستمر فانه لا يضر لان العتت
الاسلامين كليهما مع غيرها (قوله)
مع وجود حرة تحت أي بشرط السابق
وهو الصلاحية للاستمتاع قبل الزكشي
عاصل ماسلف ان كل امرأة يحوز

أما فكها يجوز أو لا كما يعتقد مضي في الشرك والأفلا في العدة والأحرام الطارئين (قوله) أي يحكم بحكمته يريد التشاك
بهذا دفع ما عرض من أن الحجة ما وقفة الفعل ذي الوجهين الشرع ونكاح الكفار ليس كذلك وقال بعضهم التحقيق أنها يعني أحكامهم أن وقت
الشرع هي صحة أو التحكيم لها بالحجة خاصة وترغاب في الإسلام قال الإمام فخر الشافعي رضي الله عنه هنا: قياس مذهبه من تركيب
الكتاب ما ضرر ولا خباير والترغيب في الإسلام (قول المتن) على الوجه قال إمام الحرمين لا خلاف في صحة سهم وتصرفاتهم

(قوله) لكن لا يفرق الخ استسعى السبكي الموترافوا النافي في شأ رحمة النكاح وفسادة قال في فرق بينهم (قوله) حكما بجمعه فضاء
ولا يفرق في ذلك اعتقادهم فيه الفساد (قوله) بخلافه على الفساد قال الزركشي أعاد على قول الوقت فقد أضافه ابن الرضا والظاهر
انه يفرق في كل عقد يفرع عليه في الاسلام وهو مقتضى كلام الأصحاب (قول المتن) ومن قررت فلها المعنى قال الزركشي هذا لا يتعلق
بالفرع بل هو مستأنف ووجهه انه كما ثبت العقد للنكاح ثبت للمنى قال وهو ظاهر على قول الصحيح أو الوقت وأدعى الفساد
ففضية كلامهم كذلك ويحتمل وجوب * (٥٣) * مهر المثل لأن القاعدة ان كل عقد يثبت به المسمى الا في عقد الامام للسكران سكتي الخناز

انتهى (قول المتن) وأما الفساد فحكم
الخ قول الزركشي قضية كلامهم هناك
المكفر علق عن الخروجه حيث قد وقع للمسلم
من ذلك في دينه وجب قبوله به أفتى
الفتايل لكن قال الرافعي في باب الجزية
أصح القولين لا يجبر بل لا يجوز قبوله
ويحتاج الى الجمع بين الكلامين انتهى
(قول المتن) أو بإسلامه قال الزركشي
كان ينبغي للصنف ان يقول وصح انتهى
وهو عجيب فان هذا مني على قوله السابق
وصح (قوله) كيهودين الخ احتذر
عن اليهود مع التصريح فان الحكم يجب
قطعا وقيل على ان خلايا وسياق ذلك في
كلام الشارح (قوله) وأجيب الخ
يقال عليه اذا كانت الثانية مفسوخة
بالاولى (قوله) وقسلف ان الثانية
في المعاهدين يلزم من ذلك لزوم الحكم
بين المعاهدين وتذهب المشافهي رضى
الله عنه الى ان لا يجب بيان السفى
الحقيقة لقياس أهل الذمة على المعاهدين
الدين وردت فيهم الآية ولما كانت الآية
أسلا لقياس جعلت الآية الأخرى تابعة
لها من حيث المنع من حصة القياس
عليها فليأمل (قوله) ولو كان الذميان الخ

النكاح لكن لا يفرق منهم لو ترافعا النارية للعهد والمعة وتقرهم بعد الاسلام عليه خففنا
(وقيل) موقوف (ان أسلم وقررتنا بجمعه الا فلا) أى وان لم يقررتنا بفساده قال في اربعة
فان تصور علمنا اجتماع الشروط في نكاح حكما بجمعه قطعا (فعل الصحيح) وهو صفة نكاحهم
(الوطى ثلاثا أسلم قبل) له (الأجمل) بخلافه على الفساد فيقول بلا محمل (ومن قررت فلها
المعنى الصحيح) وأما الفساد فحكمهم فان يفسد قبل الاسلام فلا شيء لها لانصال الامر بينهما وان فصل
حال الكفر لا يسمي ومنهم من حكى قولاً بأن لها مهر المثل لفساد القبيض (والا) أى وان لم يفسد
قبل الاسلام (فهر مثل) لها لانها لم ترض بالهملر والمطالبة بالخمر المعنى في الاسلام جمعة تفرج
الى مهر المثل كالمثل السالم على غير ومنهم من حكى قولاً بأنه لا شيء لها لانها لم ترض بالخمر وتعد
فيضا له بعد الاسلام فيقطع المطالبة بالخمر (وان قبضت بعضه فلها قسط ما بقي من مهر مثل)
ولا يجوز تسليم الباقي منه وباقى قول بأن لها مهر المثل وقول بأنه لا شيء لها كما تقدم (وسان دفع
باسلم بعد دخول) بأن أسلم وأمرت الى انتفاء العدة أو العكس (فلها المعنى الصحيح) ان صح
نكاحهم (والا) أى وان لم يصح نكاحهم أى أسفد (فهر مثل) لها في مقابلة الوطى (أو قبله)
أى قبل الدخول (وصح) نكاحهم (فان كان الادعاء بإسلامها فلا شيء لها) على المذهب لان
الفراق من جهتها وفي قول من الطريق الثاني لها نصف المهر لانها أحسب بالاسلام فكان من
حقه ان يوافقها اذا امتنع انتسب الفراق الى تخلفه (أو بإسلامه فقصص مسمى ان كان صحها)
لها (والا) أى وان لم يكن المعنى صحها (فقصص مهر مثل) لها فان لم يسم مهر وجبت متعة وان لم
يصح نكاحهم فلا شيء لها مطلقا لان الفساد لا يجب فيه قبل الدخول شيء (ولو ترافع الناذى وسلم
وجب علينا الحكم) بينهما جزء (أو ذميان) كيهودين أو نصرايين (وجب في الاظهر) قال تعالى
وأن احكم بينهم بما أنزل الله والثاني لا يجب لان الله تعالى قال في المعاهدين أن جاؤا فاحكم بينهم أو
أعرض عنهم ويقيم عليهم أهل الذمة لكن لا يترجمهم على النزاع بل يحكم بينهم أو يردهم الى ما حكم بينهم
وأجيب بأن الآية الثانية مفسوخة بالاولى كما قاله ابن عباس رضى الله عنهما ولو كان الذميان مختلفي الملة
كيهودى ونصراوى وجب الحكم جزئيا لان كلاهما يرضى بملء الآخر وقيل على القوانين (وتقرهم) فيها
ترافعوا فيه (عنى منقر أو سلطانا بطل ما لا شر) لو أسلموا فلا ترافعوا الثاني في نكاح بل لا يلزم وشهود اوق
عدته من منصفه عند ترافع أفراد بخلاف ما اذا كانت فيه بخلاف نكاح الحرم قطعه في ذلك
(فصل أسلم ونحوه أكثر من أربع) * من ازواج الخرائر (وأسلم معه) قبل الدخول
أو بعده (أو) أسلم بعد اسلامه (في العدة أو كن كيات لزما اختيار أربع) منهن (ويُدفع)
بمساح (من زاد) منهن على الأربع المختارة والأصل في ذلك ان غيلان أسلم ونحوه عشرين سنة

١٤ في مثله وفي الخلاف ما لشرط في عقد الجزية التزام احكامنا منه عليه الزركشي نقل عن الماوردى (قوله) جرما
استسكا. الأمن وقال يلزم عليه الجزم بالحكمين المتفقين اذ لم يمكن لهما ما حكم أو كان وامتنع أحدهما اذ بعد ان يلزمهما حكم
الكفر (قوله) في ذلك الاشارة فيه راجعة الى قوله اذا ترافعا الى آخره * (فصل) * أسلم ونحوه أكثر من أربع سنة، غرر اذ عدم
حوار الزيادة (قول المتن) * يدفع من أى من مائة ركعة العدة

(قوله) فقال النبي صلى الله عليه وسلم له أسألك أن أسألك الإباحة وفارق للوجوب لفتحهم في رفع
الحبس عنهم فالسكوت عن الكل لا يحدو فيه إلا إذا ظن فحب كسائر الديون والألم يحجب فيجب على كلامهم عليه وتعبه الأذرى بأن
السكوت مع الكف يأن منه أسألك أكثر من أربع في الإسلام وذلك بخبر انتهى * فائدة * لو تزوجت في الشر لم تزوج ثم أسألك
قل الثاني لا يعرف الثاني فما نص ويحتمل أنها اختار أيها شاعت وفي التمهيد لا خلافة في عدم تغيير الزوجين في المرأة وجهان والصحيح عدم
تغيره وأعلم أن الخلاف حل حديث غيلان على الأوائل وهو بعدوا بعد منه حل أسألك على ابتدئ * (٥٤) * ولنا ظاهر اللفظ وأنه لا يقل بخلاف

عقد وأنه لو احتاج إلى العقد لم يخل
الخبرة أنه لو قد ثبت على الرضا (قول
نن) وفي قول الخ لا يقل قضيته أن
أراجع تعدن البنت على قول الفساد
أبشأني كما تبين على القول الرابع
الفتاوى بفتح نكاحهم لا نقول لما
صرح بأن قول التعيين مبني على الصحة
امتد ذلك (قول المتن) تميزت امرأة
أي كنه كنه أو غير كنه وسواء كان
الزوج حر أم عبدا (قول المتن) اختار
أما أن حلت له الخ أو لا يصدق في ذلك
صوابا اختار عندهم وض السائر
فيما يظهر (قول المتن) فانقضت رتبتها
اختار أمة فيهم أنه لو اختار أمة قبل
انقضاء عدة الحرة فيبدو ويحتمل أن
يقال بانقضائها بين إظهاره ثم رأيت
في شرح الهبة أن الاختار قبل البناء
على الحرة يغيث وإنه أعلم (قول المتن)
والأخت لا يحصل اختيارها أيضا
لواختار مرن مرزاة على الأربع
ملا لا تبين الأربع للنكاح وبه
ماورد على أن يفسخ أيضا صراخ
وكلمات ما قل كصح نكاحها
ورفعه والذي كصرقه رأيه دنها
(قول المتن) والفتاوى اختار فصلان
أراد لفتة الطلاق وردعه أنه يصح
بمعناه كلف النسخ إن أريد به الإطلاق
وإن أراد الأعم وردعه لفظا اتفق

فنه منع الإطلاق ففسخ على الأصح قلت أنه أن يختار الثاني والفراق يصح به الطلاق هنا إذا واه (قول المتن) في الإصح يجوز
أن يكون راجعا للطلاق أيضا فإنها وجهان لا يكون اختيار النكاح في قصة مرور طلق أيها شئت وأوجب بأن لا يرى ذكر لفظ الفراق
بالمعنى (قول المتن) ولا يصح تعليق اختيار ولا فسخ علته أن الاختار كالنكاح أو كالحرة وكل منهما لا يصح تعليقه والفسخ بضم اختيار
الأخرى وكأنه عاقر وأيضا الفود التي تعلق بفتحها أو قوله ولا يصح محله ماله به الطلاق

(قول المتن) ولوحصر الاخبار قال الزكشي أي المختارات انتهى والظاهر صحة العبارة بدونه * فائدة * وقال حصر المختارات في العدد الثلاثي قال الزكشي لم يفسد شيئا (قول المتن) وعليه التعيين الخ يجوز في هذا أن يكون من تمام الذي قبله ويؤيد قول المقر فنُدفع غيرهن ويؤمر بالتعيين فيهن ولا توجب * (١٥٠) * أصل التعيين قدمه أول الفصل وأن يكون كلاما مستد أو يؤيد أنه النصف على نقطة فاصله

قبله وأن حكم النقطة وما بعدهما لم يبق له ذكر قال شارح التخيير وفي التعبير بالتعيين سر وهو الإشارة إلى أنه يجوز الإسلام من النكاح ما زادنا الاختيار تعيين لاهر سابق لإنشاء ازالة (قوله) فلا تعتد هذه الوفاة عبارة في غاية الحسن إذ لو قال بدلها فتعده الفراق لزمه أن غير المدخول بها تعتد هذه الفراق وهو فاسد * (فصل) * أسلمها الخ (قول المتن) وإن أسلمت الخ ينبغي استثناء ما إذا كان الخلف لعذر من صغر أو نحو (قول المتن) فلها نفقة العدة وهو مذهبنا ليشمل ما لو كان الزوج عذرا من صغر ونحوه وهو محتمل (قول المتن) وإن أسلمت في العدة قال الزايفي رحمه الله ولا يبيح فيه التقدم المتقدم لأنها هنا كالأمت على ذهابها لم تحدد شيئا قال المصنف وطرده جماعة (قوله) ويشبه أن يبيح فيه خلاف أي كإلى تشطير المهر برفقته قال الزكشي وهو غير صحيح لأن باب النفقات لا يبيح من مسائل التشطير

(باب الخیار)

ذكر من أسماه ثلاثة أخبار العيب والتخيير وانفتح ثم الدليل على الخيار بالبرص حديث الغفار به الذي وجد النبي صلى الله عليه وسلم بكشفها أساسا وفعل عمر لا مثله لا يقال إلا عن توفيق وفصل عمر روق في البرص والجذون والجذام وقيل الباقي على ذلك (قول

نكاحا أو وضعت نكاحا ولو على الطلاق قيل لا يصح لأن الطلاق اختيار وتعليق الاختيار متع والصحح صحة وحصول الاختيار بالطلاق ضعي ويقتضي في الضعي ما لا يقتضي في المثل (ولو حصر الاختيار في خمس اندفع من زاد) لجواز هذا الحصر إذ يخفى به الأجهام (وعليه التعيين) لأربع من الخمس (ونصفهن) أي الخمس (حتى يختار) أربعاً مهن لأنهن محبوسات بسبب النكاح (فإن ترك الاختيار حبس) إلى أن يختار فإن أمره بغير أو غيره بما يراه الإمام (فإن مات قبله) أي قبل الاختيار (اعتدت حامله) أي بوضع الحمل (وإذا أتت شهر وغيره مدخل بها بأربعة أشهر وعشرون أو أقل بالأسكن من الأقر أو بأربعة وعشرين) لأن كلاً سنها على انفرادها يحتمل أن تكون زوجة بأن يختار فتعده الوفاة وأن لا تكون زوجة بأن تفارق فلا تعتد هذه الوفاة فاخط بما ذكر ففي ذات الأقراء ان مضت الأقراء الثلاثة قبل تمام أربعة أشهر وعشرا مكملت وإن مضت الأربعة وعشر قبل تمام الأقراء أتمت وابتداء الأقراء من أسلمها معاً أو أسلم السابقتين معاً (ويوقف نصيب زوجات من ربع أو ثمن (حتى يسطعن) لعدم العلم بعين مستحقة فلو لم يعلم استحقاق الزوجات للارث كالأول على ثمان كانت وأسلم معه أربع مهن وملقت قبل الاختيار فلا صأه لا يوقف الزوجات على ثمان لأن يختار الكفايات ويقسم التركيبين باقي الورثة وقيل يوقف لهن لأن استحقاق غيرهن نصبت غير معلوم

*(فصل أسلمها استمرت النفقة) لاستمرار النكاح (ولو أسلم وأمرت حتى انقضت العدة) وهي غير ركبية (فلا) نفقة تشوزها بالخلف (وإن أسلمت في حال تحقق نفقة الخلف في الجديد) لما ذكره القديم أنها تسحق لها المهر بعد شيئا والزوج هو الذي يدل الدين وتحقق من وقت الإسلام قطعاً (ولو أسلمت أو فاسق في العدة أو أسلم) إلى انقضاءها (فلها نفقة العدة على الصحيح) وهي في الأولى للنفقة وتميل إلى النفقة لها أنها أحدثت المانع من الاجتماع وأوجب بأنها أتت بما هو واجب عليها فلا يقطع به نفقتها كما لو صلت أو ماتت (وإن ارتدت) أي الزوجة (فلا نفقة) لها (وإن أسلمت في العدة) تشوزها لردة وتحت من وقت الإسلام في العدة (وإن ارتدت) الزوج (فلها) عليه (نفقة العدة) لأنها لم تحدد شيئا والزوج هو الذي أحدث الردة ولو ارتد أمعافاً (نفقة قاله البغوي قال الزايفي ويشبه أن يبيح فيه خلاف وسكت عليه انصاف

(باب الخيار وانعفاف ونكاح العبد)

إذا وجد أحد الزوجين الآخر جنوناً مطبقاً أو متقطعاً (أو جذاماً) وهو على بصيرة منها العوض ثم يقطع وينتشر (أو برصاً) وهو يابض شديد يع (أو وجدها رتقاء أو قرناء) أي منسداً محل الجماع منها في الأول لحم وفي الثاني عظم وقيل لحم ويخرج البول من ثقبه ضيقة فيه (أو وجدته عنيماً) أي عاجزاً عن الوطء (أو مجبواً) أي مقطوع الذكر

المتن) وجد أحد الزوجين نفسه أمثالاً له ذكراً وهو كذلك في غير العتة (قوله) وهو يابض شديد يذهب معدم الحنك وعذامته أن يعصر المكان فلا يعمز (قوله) وقيل لحم أي فيكون الرق والقرن واحد وهو ما رواه القاضي أبو الطيب وقوله يخرج البول إلى راحه لئلا (قوله) أي عاجزاً عن الوطء مثله ضعف في الشلب أو أهدم أو أنكد أو أولة

(قول المتن) ثبت الخيار قال الامام الزهري رحمه الله قد أجمعوا على ثبوت الخيار في البيع بهذه العيوب فادومها فالتواتر مائة بسيرة ففوات مقصود النكاح أولى انتهى واستشكل بعضهم ثبوت الخيار للرأى بسبب العيب المقارن لأنها ان علت بمفلاخيار وان لم يعلم فالتقي من العيوب شرط لعملة النكاح قال في الكفاية وهو غرضه عن قسم آخر وهو من أودت له في التزويج من معين أو من غير كفو وزوجها أولى منه بناء على أن مسلم قال فادوم عيب فإن المذهب صحة النكاح كصاحب - الامام في باب الوكالة والمراجعة ذكره الزركشي في التكملة * فرع * لو وجدته مجبوراً بآباءه ريت به ثم وجدها رتقاء أو فرأى قبل ثبت له الخيار لم يحل ففقطت وقول الزركشي فيما حكاها عن ابن الرفعة من غير كفو الخ معناه ولو قبل بدله أو من غير معين لوافق منافع عن الزركشي فقلنا عن الامام عند قول المنهاج فصل زوجها أولى غير كفو الخ حيث قلوا لو طفت إلا بدلت فلم تعين - جلابان الزوج - غير كفو قال الامام حتى يتفق الاصحاب (٥٦) * قال البغوي ولو سكن لها حق الفسخ كالأولى

أذنت من معين ثم تعين به عيب انتهى وقوله فإن الزوج غير كفو يقتضي أنه لو كان أولى علماً بالخل لم يصح النكاح وهو ظاهر (قول الشارح) وإنما يثبت المفسد في نفس ذلك المأوردى والمخالي في ذلك لا يشترط الاضطرار (قوله) أمّا المجنونان مفهوم قوله من الجذام والبص (قوله) قدرا وغشا (قوله) زاد الزركشي ومجلا (قول المتن) تخبر قل احتمال عدة لأصحاب في هذا القياس على حدوث علق الأمانة تحت زوجها رقيق (قوله) الاعتة عند دخول أي حصول مقصود النكاح لها من تهريرها والخصانة ولم يبق إلا التلذذ وهو مشهور لا يغير الزوج عليها احتمال عته لزم والى بخلاف الحب (قول المتن) ولا خيار لولي بحد أو أي لأن حق الأولياء انما يراعى في الانداء دون الدوام بدليل ما وصفت تحت رقيق ورضيته به فإنه ليس لهم اضرار ولا كذا في الانداء (قول المتن) وعنه في باسم الخبز عن الوطوء خيفة أو خطرة تضمن أغصان الشجر قاله ابن مالك وانظر كيف تصور المقارن مع قولهم انه قد بين عن امرأه دون أخرى وفي نكاح دون آخر قبل وقد تصور بمالو تزوجها وثبت العنة فطلبها ثم أراد تخديتها فنكاحها بعد (قوله) لا يعبر به هذه العلة ترشد إلى أن المراد لولي ولي القرابة (قول المتن) والخيار على الفور قال الفقهاء لا له لو كان عمداً الميراث الزوج ما هي فيه وما يؤول أمره فلا - ومه ولا تقع معاشرته وكذا في المرأة ذه تصير في معنى غير نكاحه ثم معنى كونه على الفور ان الرغ إلى القاضى يجب المبادرة (قوله) قولي خيار العلق أي الزوجين والأفلاطه فيه أيضاً له على الفور (قول المتن) يجب مهور المثل ان فسخ الخ أي لا تفضية أسعرج مع كل منهما إلى عن حقه أو بدله ان نف فرجع الزوج إلى السعي والزوجة إلى بدل بضعها وهو مهور المثل لزوجتها لم يدخل وهما سؤال وهو أن الفسخ انما يقع من أصله فينبغي وجوب مهور المثل مطلقاً أو من حقه طالعياً طلقاً فادومها تفصيل ونحو أن العقود عليه ما ثبت - لا تحض حقة فلا - لا تحض بخلاف البيع قاله الزركشي

(ثبت) لا لو اوجد (الخيار في فسخ النكاح) ففوات الاحتجاج المقصود منه واحد ما ذكره في الامام عن شخصه ان أوائل الجذام أو البص لا يثبت الخيار وانما بذاته التحكم وهو في الجذام بالقطع وترد أي الامام في ذلك وقيل يجوز أن يكتب بأسوداد العضو وحكم أهل البصر باصطحاب العلة وقول المصنف ثبت جواب لاذا المقترنة قبل وحده لربط الكلام بقوله وجد أحد الزوجين إلى آخره أعم من أن يكون به عيب مثل موجد بالآخر بان كان مجنوناً أو أرسين أولاً ووضوح (وقيل ان وجدته مثل عيه) من الجذام أو البص قدرا وغشا (نلا) خياره لتساويهما وروى أن الانسان يعاف من غيره ما لا يعاف من نفسه أم المجنونان فعدت الخيار لهما لا لتقاء الاختيار (ولو وجدته خشي واختصا) بالنكورة أو الأوثية (فلا خيار) له (في الاظهر) لان ما من زيادة تقي في الرجل أو سلق في المرأة لا توثق مقصود النكاح والثاني في الخيار بذلك لغيره الطبع عنه وسواء وضع بعلامة قطعية كالأداة أو وشة أم بخياره أما الشك فلا يصح نكاحه (ولو وجدته) بعد العقد (عيب ثبت) حصول الضرر بسواء ثبت قبل المخلو أم بعده ونوجب ذكره ثبت لهما الخيار في الأصح كاستناده بالخبر انه لو استناده بخلاف المشتري اذا عيب المبيع قبل القبض فانه قاض لحقه (الاعتة بعد دخول) فلا خيار لهما لأنها عرفت قدرته على الوطوء وصلت إلى سقمته بخلاف الحب على الأصح لا يهرس الثيس عن الوطوء والعتة قد يجرى زوالها (أو) حدث (بها) عيب (غير في الجذام) سواء قبل المخلو أو بعده لم يحدث به أو قبله لا خيار له (لكنه) من الخلاء بانطلاق وضعف ضرره نصف المداق أو كله (ولا خيار لولي بحد) لأنه لا يعبر بذلك (وكذا) بحدان جب وعنة لما ذكره وشره بعدد لهما (ويختار بحدان جنون) وان رضى لا يعبر به (وكذا) جذا م ورص في الأصح تتبرع بها أو الثاني لا يختار بها لأن ضررها مختص بها (والخيار) هنا (على الفور) بخيار العيب في البيع ومنهم من حكى فيه قولي خيار العلق أحدهما أنه يمتد ثلاثة أيام أو الثاني إلى أن يوجد صريح الرضا أو ما يدل عليه (والفسخ) بعينه أو بعضها (قبل دخول بسقط انهر) لا ارتفاع النكاح اختلى عن الوطوء سواء كان العيب مقارناً للعقد أم لا منه (و) الفسخ (بعده) أي بعد المخلو بأن لم يعلم بالعيب إلا بعده (الأصح أنه يجب) به (مهر مثل ان فسخ بحدان) فقد (أو بحدان بين العقد والوطء وجهه الواطئ والسعي ان حدث

(قوله) وقيل في القارن الخ قيل هذا لا يجه غير له لا تبدل السمي في القنع بسلعة وقد استواه (قول المتن) ولا يرجع إلى أي ثلاث يكون ما جاء به العوض والمقوض (قوله) أي الذي غرمه فليس المراد المهر السابق الذي جهله فسمي بالسمي بل المراد ما قيل المسمى كالصبر حرمه الله لكن لا ينيح أن السمي إنما تصور في التفرقة * (ص) على القول بوجوبه مطلقا السابق أن العيب الحادث لا يرجع فيه قطعا لعدم التفرقة (قوله)

السمي أي على القول بوجوبه مطلقا
(قوله) وكذا سائر العيوب أي لأنها
مجتهد فيها فاشبه النسخ بالأعرار (قوله)
بالمراد بغير وجه الصبي والمجنون
(قوله) عندا كما أنما قبل ذلك مثلا
قال ما بعد هذا أعني قوله أو بنته أي
آخره يعني عنه (قوله) والثاني يمنع
ذلك أي لأنه قد يذكرهما أو يستني منها
(قوله) وتابعه الحلأ على ما قلنا
قد أجمع المسلمون على إتباعه في هذا
(قوله) علنا أي بمنزلة قال ابن الرعدة
وهذا التحليل بخلاف كون الشخص
يعن عن امرأة دون أخرى وعن ماني
دون غيره ولو كان الفصل أثرًا مطلقا
(قوله) من وقت ضرب القاضى لأنها
مجتهد فيها الثبوتها بأجماعهم بخلاف
الابلاء الثبوتة بالنسب فيكون من وقت
الحلف قلت وهذا التحليل فيه نظر فإن
الحجة في العام الإجماع (قول المتن)
رفعه فظاهر العبارة وجوب الفور
(قوله) من النسخ بناء على أنه فوري
(قول المتن) فما اسلام لم يقل في أحدهما
إشارة إلى أن ضابط المذكور هناك
يكون النسخ ببعض قطع النظر عن
الشرط فلو شرطت الكفاة اسلامه
فاختلف المرد القولان (قوله) ككوبها
بكرا لو اختلفا فزعمت زوال البكارة
المشروطة ولو لم تكن صدقت بينهما
رفع النسخ وصدق بينهما لم يرفع قال الهجر
حتى لو طلق قبل الدخول وجب الشرط
(قول المتن) فالظاهر صحة النسخ
هذا بجموعه ليشمل ما لو كانت النكحة

بعد وطء لأن الوطء في النكاح لا يتصور عن مقابل والثاني يجب السمي مطلقا لتقرره بالدخول
والثالث مهر المثل مطلقا لأن الرضا من الجانبين بالسمي فمن هو سالم عن الصبا أبدا وقيل
في القارن أن نسخ بعضها المهر الثابت ونسخ بعضه فسمي وقوله جهله الواطئ ذكرنا ما نحل النسخ
فانه إذا قبل الوطء لا يفسخ زواجه بالعيب وإنما مثل ذلك من جانب الزوجة (ولو انسخ) النكاح
(ردة بعد وطء) بأن يجمعهما الاسلام في العدة (فالسبي) لتقرره بالوطء (ولا يرجع الزوج
بعد النسخ بالمهر) الذي غرمه بالدخول (على من غره في الجدي) والتدبير يرجع له للتدليس
عليه بإخفاء العيب القارن للعقد أنما الحادث بعده إذا فسخه فلا يرجع بالمهر فيه قطعا لانتفاء
التدليس وسواء على القديم كان المغموم مهر المثل أم السبي والغازي إلى أم الزوجة بأن سكت عن
العيب وكانت أظهرته أن الزوج عرفه (ويشترط في العنة رفع إلى حاكم) ليعمل مسبقا في بعد
ثبوتها وكذا سائر العيوب أي بما يشترط في النسخ بكل منها الرغ إلى الحاكم في الأصح ليعض
بخصته بعد ثبوتها والثاني لا يشترط ذلك وينفرد كل من الزوجين بالنسخ كفي فسخ البيع بالعيب
(وثبت العنة بأقراره) عند الحاكم (أو بنته على إقراره) ولا تصورت ثبوتها بالبينة لأنه لا اطلاع
لشهود عليها (وكذا) ثبت (عندها بعد نكوله) عن العين المسبوق بانكاره (في الأصح)
لا مكان الحلأ على عته بالأقرار والثاني يمنع ذلك وقول لا تخلفو بضيقه (واذا ثبت
ضرب القاضى لسنه) كما فقه عمر رضي الله عنه واه البيه قال الراعي وتابعه العلماء عليه وقالوا
تعذر الجماع قد يكون لعارض حرارة قترول في الشتاء أو برودة قترول في الصيف أو يسهة قترول
في الربيع أو وطء به قترول في الخريف فإذا مضت السنة ولا إمامة علنا أنه محرم خلقا وإنهاء السنة
من وقت ضرب القاضى وإنما يضرب (بطلها أي المرأة فلو سكتت لجلل أودعته فلا بأس بنسبها
ويكنى في الضرب قولها إني طالبة حتى على موجب الشرع وإن جعلت الحكم على التضييل والفرق
في ضرب السنين والخروج والعبد (فإذا ثبت) أي السنة (رفعه إليه قال وطئت) في السنة
أو بعد ما ولم تصدقه (حلف) أنه لم يوطئ كاذر (فان نكل) عن العين (حلفت) هي (فان
حلفت) أنه ما ووطئ (أو أقر) هو بذلك (استقلت) هي (بالنسخ وقبل يحتاج إلى إذن
القاضي) لها به (أو فسخه ولو اعترفته أو مرضت أو حبست في المدة) جميعها (لم تحجب)
وتستأنسنة أخرى بخلاف ما لو وقع مثل ذلك لزوج في السنة طاعتها تحجب عليه ولو وقع لها مثل ذلك
في بعض السنة وزال القياس أن تستأنف السنة (ولو رضى بعدها بطل حجبها) من النسخ أي
سقط لرضاها بالعيب (وكذا لو أجهلته) بعد السنة مدة أخرى كشر أو سنة طاعتها يطل حجبها من
النسخ (على الصحيح) لأنه على الفور والتأجيل موقوف للفور والثاني لا يطل لأحسانها بالتأجيل
فلا يلزمها فيها النسخ متى شئت (ولو نكح) شرطت فيها اسلام أو في أحدهما نسب أو حرة أو غيرها (فهما)
ككوبها بكرا وأتينا أو كاية أو أمه أو كونه عبدا (فاختلف) المشروط (فالظاهر صحة النسخ)
لأن المعقود عليه معين لا يمتثل بخلاف الصفقة المشروطة والتي بطلان لأن النسخ يحتاج بعقد الصفقات
والإسماء دون التعيين والمشااهدة فيكون خلاف الصفقة فيه كخلاف العين ولو اختلفت العين بآن

١٥ في قاطرة شرط الولى حرية الزوج وأتبعه ذلك من صفات الكفاة واختلفوا الذي يظهر فساد النسخ ومثله أيضا
فما يظهر مالوزج العاصرة من غير شرط ولكن على طلق الكفاة فاختلف ثم رأيت الزكري شرح في فصل زوجها الذي غير كفو مسألة الأخيرة
ذكر فيها ما حوالته (قوله) والثاني بطلانه اتفقوا كل خير ما شرط هل يختلف هذا القول أم لا طاهر الألاق انصهره

قوله) ويرقى بينهما أي على القول الثاني القائل بالطلاق (قوله) في أحد القولين المراد بهما الأظهر ومقابلته (قوله) وقيل
لا خيار له مطلقاً هذا هو مقابل الأصح السابق في المتن فكان ينبغي أن يقول * (٥٨) * كما جعلته العبارة كما قال فيما سلف

قوله (المتن) فلا خيار أي كقولن
العبد المبيع كاستمساكاً فاختلف
(قوله) وهذا هو المتصور أي
مقابلته يخرج من النص في الأولى
أنه متقابل للنص في الأولى يخرج
من النص في الثانية (قوله) وفارق
هذا الفرق رده إِبْرَافِيْلَةَ بأنّها
متضررة بالفسخ فكيف يجعل
تقرير غيرها سبباً لخبرها (قوله)
المتن) عن طهته كما قوا مثل ذلك
فيما يظهر متوجّهت كون الكفاءة
معتبرة شتماً ذكره هنا في قوله والله أعلم
بفيد أن يكون الاختلاف بالكفاءة
مفسداً للزواج محله إذا كانت
المنكحة مجبرة لم تأذن وعلم الولي
الحال وكذا الوجه في ما يظهر وأما
غير المجبرة إذا كان الأذن غير معين
أو لعبد فالتكاج صحيح ولا خيار
إلا في العيب والرق على ما تقرره هنا
مع ملاحظة ما سلفناه في الحاشية
أول الفصل فقلنا عن ابن الرقعة
والأمام نعم لو أذنت بغير معين
وزوجها الولي بغير كفوم علم
أحد أو البطلان (قوله) كما أشار
إليه إِرْفَاعِيٌّ أي بجنا قال الزكشي وقد
سعد في ذلك بحث ما نص إمام المذهب
رضي الله عنهما وعن الزكشي وعن
سائر المسلمين (قوله) وتجب مما فاه
هنا قلت ولهذا انجذب بعضهم من الثبوت
رحم الله في أتباعه إِرْفَاعِيٌّ هنا (قوله)

لشرط لم يقل أو ألقن تقول المتن والرجوع عن الغافلان مثله أخلف فيما لو طهرت أمراً إِبْرَافِيْلَةَ فيها بحث
الشخص السابق (قوله) والمؤثر يفسخ مثله البطلان أيضاً في قوله

(قوله)

(قوله) حراً انفسدوا خلافا لاحتمال من الشئ انى على بأنه سقدور قفامه حق (قوله) ويرجع ماعلى انما قال الامام بالاجماع انتهى وهذا بخلاف المهر كسابق (قوله) والتغير بالخرجة المخرج للجيل من صور التغير بالوقار وتحتل أختي هذه ونظره الزركشي بأنه يجوز ان تكون أخته وهي رقيقة * (٥٩) * (قوله) من وكيله مثله وليه قال الزركشي في الوكيل والمرأة صور الشافعي القروى فكان ذلك حاملا للاصحاب على قولهم انه

لا يتصور من السيد وانما أراد الشافعي التخييل بأن ذلك يكون من السيد في صور وساقها (قوله) والظن أخرى راجع لتولية أوقيله ومن هنا يعلم ان قوله السابق أو بعضها لم يثبت الخ مراده به انه ملحق بخلف الشرط لانه منه (قوله) ولا صراحة بقول الخ أى فلا يكون الولد حراً ولا رجوع ومنه مسألة التي السابقة فيما نونها حرة فبانت أمة (قوله) ومن عتقت الخ وحامل للعتقة التي كمل عتقها بعتقه فرع أو أنكر السيد العتق وصديق الزوج صدق السيد وهل تنسخ قال صاحب الكافي قال شيخنا سمعت شيعي أباعلى يسأل عن ذلك فقال يحتل وجهين والاصح ثبوت الخيار لانه حرقى زعمهما والحق لا يعدوهما قال صاحب الكافي فعلى هذا الوصف تبيل النحول لم يسطع العداق لامتق السيد ولو عتق العبد أو أسير فليس له نكاحها لان أولادها أرقاء (قوله) عتقت في فسخ النكاح لو مات أو عتق قبل اختيارها قل خيار (قوله) أمان عتقت تحت حر فلا خيار خلافاً لابي حنيفة رضي الله عنه (قوله) من حين عتق عبارة زركشي في حكاية هذا القول قال الامام وابتدأوها من وقت تحريرها انتهى وزاد ادمري وحها آخر ما لم يسمها قال الزركشي المرحوم في دليل في أبي داود في قصة بريرة ان قرئت فلا خيار له وأطلق زركشي في ذلك (قوله) وثبت اختيار عطف على قوله العتق (قوله) ان أمة ممكن

(قوله) الخاصل (قوله) بانها أمة (حر) لظن الزوج حرها حين حصوله سواء كان حراً أم عبداً وسواء فسخ العقد أم أجاز ما ذكته الخ لغير (وعلى الموقوفه لسيدها) لانه قوت عليه رقة التابع لهما بلفظه حرهما فتقرر في ذمته حر كان أو عبداً وعتق رقبته يوم الولادة لانه أول أيام امكان توقيه (ويرجع ماعلى القار) لانه الموقوفة في غرامها وهو لم يدخل في العتق على ان يفرها بخلاف المهر واما يرجع اذا فرم كالنساء واحترز بقوله قبل العلم عن الحاصل بعده فهو رقيق والمراد بالوصول العلوق وقوله وبمجانته مفهومه فان الحكم كذا اذا بطل شبهة الخلاف وكذا اذا بطل بكون الزوج لا يجهل بنكاحه لانه لا شبهة لتغير (والتغير بالخرجة لا يتصور من سيدها) لانه اذا قل زوجتله هذه الخ لانه أو على انها حرة أو نحو ذلك عتقت (بل) يتصور (من) وكتيله في نكاحها في سلب العقد أو قبله كما تقدم من القوات في ذلك بخلف الشرط نارة والظن أخرى (أو أمها) والقوات فيه بخلف الظن ولا مبررة بقول من ليس بعاق ولا معقود عليه (فان كنت منها) تعلق الغير بدمها) قطع البعد العتق ولا يتعلق بكسها ولا برقبها (ولو انفصل الولد مالا بلانجانية فلا شيء فيه) لان حياته غير مضمونة بخلاف ما لو انفصل بجنائنه فبنيته لا تصاد حراً غرة لوانته على عاقلة الجاني أجنبياً كان أو سيداً لانه أو الموقوف فان كان عبداً تعلقت الغرة بقبته وضمنه وتغير ور سيداً لانه لا تعرفه بعشر فتمها لانه القدر الذي يضر به الجنين الرقيق وليس للسيد ما يضمن به الرقيق والغرة عبد أو أمة كسباني في الجراح ولا يتصور ان يرث منها في سائر ما لا يخر غير الجاني الأم الأم الحرة (ومن عتقت تحت رقيق أو من فيه رقيق فخرت في فسخ النكاح) قبل النحول وبعد لانها تعبر عن فيمري والاصل في ذلك ان بريرة عتقت فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وكثر وجهها عبداً فاخترت ففسها واه مسلم عن عائشة أمان عتقت تحت حر فلا خيار لها لان ما حدث لها من الكمال متصف به الزوج وعتقها معا فلا خيار (والأظهره) أى الخيار (على الفور) تكبار العيب في البيع وغيره والثاني عند هذه التروى لانه أمان ومبيد ومهما من حين عتق بالعتق وثبوت الخيار والثالث يمتد إلى ان تصرح بإسقاطه أو تمكن من الوطء طاعة (فان قالت بعد تأخيرها الفسخ مرده له) جعلت العتق صدقاً بيمينها ان أمكن جعلها (بأن كنت أعتق غائباً) عنها حين العتق والآن ان كانت معه في بيته وفسخها العتق عليها فاصدق الزوج (وكذا ان كانت جعلت الخيار به) أى بالعتق قلها تصدق بيمينها (في الأظهر) لان ثبوت الخيار به حتى لا يعرفه الا الخواص والثاني يمنع ذلك ويطل خيارها ما تأخر ولو ادعت الجاهل بأن الخيار على الفور فقال العبادي ان كانت قدسية العهد بالسلام وعاطفت أهل لم تقدر وان كانت حديثة العهد به أو لم تحاط أهله فقولا وان أطلق الغزالي انها لا تقدر ووجهه بان الغالب ان من علم أصل ثبوت الخيار علم انه على الفور تكبار العيب فرع (فسخ العتق لا يحتاج الى انرافة الى الحالك لانه ثابت بالنص والاجماع فان فسخت قبل الوطء فلا مهر) وليس لسيدها منعهما من الفسخ لتضررها بتركه (أو بعده يفتق بعده وجوب المسمى أو) عتقت (قبله) بأن لم تقم العتق إلا بالوطء (فيخر من) لا المسمى بتقديم سبب الفسخ على الوطء (وقبل المسمى) لتقرر به الوطء قبل العلم وما وجب من مهر المثل أو المسمى فليس

الاحسن عبارة المحترز ان لم يكتبها طاهر الحال ووجه الاحسنه اندثاره الامكان واسعة (قوله) بأن كان العتق الاحسن كن (قوله) والثاني يمنع ذلك أى كفى في البيع ورديان عيوب المبيع شهرة قال الزركشي (قوله) وقبل المسمى ذهب اليه الامام والغزالي لان للمهر لسيد وهو محسن العتق (قوله) فليس يد استشكل ابن الرضا ما اذا كان الوطء متأخراً عن العتق قال لانه لا وطء وهي حرة انتهى وهو مذموم بالمرجعية

﴿فصل﴾ يلزم الولد لعنوا الولد اعتبر الاقرب ولو غير وارث ثم الوارث ثم التوزيع (قوله) اعفاف الاب أى الحر المصوم (قوله) ثم عليه مؤنتها كذا هو يخط المصنف بالتشديد وفيه نظر لان مؤنة الاب لازمة قبل الاعفاف (٦٠) * وبعده وفي بعض النسخ مؤنتها بالاقراد

وهو مافى المحرر (قوله) وغيرهما
حكى الراضى فى التفقات عن البغوى انه
لا يلزمه الا دم ونفقة الخادم لان قدحها
لا يثبت الخمار قال الراضى وقياس قولنا
انه يتحمل مزمم الاب وجوده ما لانها
بلزمان الاب مع اعساره (قوله)
التسرى هو ما أخذ من السروا أصله
التسرى وهو الولد لانه يسرى سرا
(قوله) أو فضخته حكم هذا بفهم
بالاولى (قوله) فادمها المعتبر قد
ما يمكن به من الاحتياط ولو غير سرية
(قوله) اذا ظهرت الحاجة عبارة الراضى
اذا أظهر حاجته وهى أحسن لاقضاء
الاولى التوفيق على ظهورها لنا
بالقرائن (قوله) ويحرم عليه أى
بالاجماع (قوله) أم قوله أى وانزل
وكذا حكم بوث الاستيلاء وغيره كما
سأيت فى هذا حاصل مافى الزكى (قوله)
وجوب مهر يجب أيضاً أرض البكارة
(قوله) لاحد أى ولو كانت مستولدة
لابن ولو كان الاب رقيقاً وان كان
التعليل فاصراع افادة ذلك (قوله)
فى أحد الوجهين كأنه مرفعهما اشارة
الى انهما الوجهان فى وطء أمه الغير
الطاوعة (قوله) ويجب مهر معنى كلام
الشارح رحمه الله ان المتزوجات هذا كان
المنهبع معبراً عن الطريقة الساطعة
وجوبه بمقتضى ما عليها وأما عدم وجوب
المهر ففى مشاريع طريقة الخلاف
(قوله) خلو لى أى ولو كان الاب
رقباً كانت له الشفعة من القفال خلافاً
لقناني (قوله) موسراً كان أو معسراً
مسلاً كان أو كافراً ولو كانت الأم مسلمة

(ولو عتق بعضها أو كوتبت أو عتق عبد تحت أمه فلا خيار) لها ولا له لان معتق هذا الخيار لغيره وليس
شئ من الصور المذكورة فى معنى صورته لبقاء النفس فى الاولى والسابعة ولا يتبعها باستفراش
الناتجة ويمكنه التخلص بالطلاق

﴿فصل يلزم الولد﴾ ذكرنا كذا أو أثنى (اعفاف الاب والاحداد) من جهة الاب أو الام (على
المشهور) لان من وجوه ما يلزمهم المهمة كالنفقة والكسوة والساقى لا كالأب يلزم الاب اعفاف الابن
والاعفاف (بان يعطيه مهر حرة أو يقول) له (انكح) وأعطيت المهر أو ينكح له بانه ويحرم
أو يملكه أمه) لم يطأها (أو ثنتها) ولان فى الحرة المتكوجة من المسلة والكتابة ولا يكتفى ان يزوجه
أو يملكه يجوز زواجه أو معة لانها لا تقضى ولا ان يزوجه أمه لأنه مستغن بماله ولده (ثم عليه مؤنتها)
أى مؤنة الاب والمرأة التى أعجبها من نفقة وكسوة وغيرهما ان لم يقدر عليها الاب أمز مؤنته
فظاهر لاسيما فى التفقات وأما مؤنتها فلا يلزم من تنقل الاعفاف والمحرر وان قصر على مؤنتها (وليس للاب
تعين النكاح دون التسرى ولا) تعين (رفقة) بجبال أو شرف للنكاح لان المطلوب دفع الحاجة
وهى تدفع بالتسرى وبغير رفقة المهر (ولو انفق على مهر فتعيبه للاب) لانه أعرف بغرضه فى قضاء
شهوته (ويجب التعديداً اذ امانت) زوجة كانت أو أمه (أو انفسخ) النكاح (بردة) منها
(أو انفسخ) أو فضخته (بعبوب كذا ان طلق) أو عتق (بعذر) كشقاق أو نشوز (فى
الاصح) كلفرت ولا يجب التعدي فى الرجعى لاعداء قضاء العدة ووجه مقابل الاصح انه المفوت على
نفسه وان طلق أو عتق بغير عذر فلا يجب التعدي لانه المقصر والمفوت على نفسه (وإنما يجب اعفاف
فادمها) وان قدر على المؤنة (محتاج الى نكاح) بأن تنفق نفسه الى الوطء وليس تحت من يدفع
حاجته فاقاد على المهر أو التسرى وان كان بدون مهر الحرة لا يجب اعفائه ومن تخمه من لا يدفع
حاجته كصغيرة أو محجوزة أو غيرها يجب اعفائه (وبصدق اذا ظهرت الحاجة) الى النكاح وقضاء
الشهوة (بلايين) لان تخليفه فى هذا المقام لا يليق بحرمته لكن لا يجب له طلب الاعفاف الا اذا
صدقته شهوة بحيث يحاف الزنا أو يضرب التعزيب ويثقل عليه الصبر والاب الكافر يجب اعفائه
فى الاصح بخلاف الرقيق (ويحرم عليه وطء أمه ولده) لانها ليست بزوجه ولا مملوكة (والمذهب
وجوب مهر لاجد) بوطئه لها لان فى مال ولده مشبهة الاعفاف الذى هو من جنس ما فعله فأتى عنه
بماله وجب عليه ولده المهر وفى قول من الطریق الثانى يجب الحد على هذا ان طأعته فلا مهر
فى أحد الوجهين وان أكرها وجب المهر ولو قال المصنف المذهب لاجد يجب مهر كان أو وضع بماله
فى حكاية الخلاف (فان أحبل) الاب بوطئه (فالولد حرسب) الشبهة (فان كانت مستولدة لابن
لم يمسر مستولدة لاب) لان أم الولد لا تقبل النسل (والأ) أى وان لم تكن مستولدة لابن (فالظاهر
انها نصير) مستولدة للاب لانه مشبه موسراً كان أو معسراً ويقدر انتقال الملك فيها اليه قبل العلوق
والثانى لا نصير لانها ليست ملكاً له ولا حاجة الى تقدير انتقال الملك فيها اليه (أو) الظاهر (ان عليه
فتيتها) اصبر ورثا مستولدة له (مع مهر) لانه وجب بالوطء كالمهر ومقابل المهر مبنى على انها
لا نصير (لاقيمة ولد فى الاصح) لان انتقال الملك ينقبض قبل العلوق ومقابلته قول نسل الملك بعد العلوق
لغنى اصبر ورة حينئذ (وسكها) أى ويحرم عليه نكاح أمه ولده لانها له فى مال ولده من شبهة

وتدخل فى ملكه قهراً كالأرث (قوله) قبل العلوق ومعه (قوله) لانه وجب بالوطء وهذا محله اذا تأخر الانزال عن دخول
الحضنة كما لو تغلب (قوله) ونكحها أى انكحها رجوعاً معطوف على نكاح أمه ولده أى ويحرم عليه نكاحها

الاعفاف

(قوله) لم ينفخ أى ولو لم يحصل بعد ذلك فغدر فبقائه يطرحها بحجة النكاح ولا نظر الشبهة (قوله) لا مفهوم له الخ كلامه كجزي تضي
جريان الوجه الثاني إذا كانت تحمله وهو ظاهر في الأب الحُر بخلاف الأب الرقيق فله يجوز له إسداء نكاح أمته فيه بخي الجزم به
تأثير طريان ملكه لها والله أعلم ثم رأيت الزكشي نقاه وادعى أن التقيد في المتن للأداة القطع في هذه (فصل) السيد بانه في نكاح
عبده لا يضمن بوجه ان انتفاء الضمان (٦١) * تبسب من الأذن وليس مراد قال الأمام حقيقة الخلاف ان الأثر ينحصر في المكسب

أو يعم أموال السيد وليس بضمان حقيقة لأن قدر النقطة مجهول انتهى قلت ولأنه لم يجب بعدم على القول بالضممان الصحيح في الشرح الصغيران الوجوب لا في العبد ثمعه السيد عنه حتى لو رأى العبد برئ السيد ويطانين بخلافه على مقابل الصحيح وقول المتن وهما في كسبه الخ قال الزكشي الظاهر انه مخرج على القولين انتهى أقول

كف يكون ذلك وقد قال المتن بعد النكاح مع ملسف عن امام الحرمين فان معنى القديم التعلق بنسأ أموال السيد (قوله) في أخذ لانه لم يلزم شيئا والتقديم بقول الترمذ ما هنا (قوله) والتقديم بضمهما القولان جار مان في كل دين اذن ٤ في الجملة كانهما وغیره (قوله) وهما في كسبه وذلك لان الأذن فيه اذن في لوازمه وكيفية الصرف البداء بالنفقة وما قبل للمهر قاله الراعي (قوله) بعد النكاح خرج الذي قبله ولو بعد الأذن بخلاف نصير ذلك من الأذن في الضمان واقرق لانح (قوله) سواء الخ الظاهر ان مثل ذلكا كسبه نصير التجارة التي بعد الأذن ولو قبل النكاح (قوله) في ذمته لو جهلت الحال ثبت لها الفسخ قاله الزكشي (قوله) وفي قول على السيد قال الزكشي الظاهر انهما يقولان ادولان يعني الجديد وما قبله تنهى

الاعفاف والنفقة وغيرهما كالشتركة (فولم يزوجوه والد الذي لا تحمل له الأمة) حين الملك كان ليس بنفسه أو مسرة ولده (لم ينفخ النكاح في الأصح) لانه يقتصر في الدوام لقوته مالا يقتصر في الإسداء وليس ملك الولد كملك الوالد في رفعه النكاح والثاني ينفخ كالمملكها الأب لما له في مال ولده من شبه الملك بوجوب الاعفاف وغيره وقوله الذي لا تحمل له الأمة لا مفهوم له فانه إذا حلت لم ينفخ النكاح أضامن باب أولى وان عارض عدم الحل صاحب الوجه الثاني لغيره من المحنة (وليس له نكاح أمته كسبه) لما له في مال ورثته من شبه الملك بتجزئه نفسه (فان ملكه مكاتبين وجعه سيدا انفسع النكاح في الأصح) كالمملكها السيد لاذكر والثاني ينفخ بملك الولد زوجه ما يدفع بان تعلق السيد بحال المكاتب أشتمن تعلق الأب بحال الابن

(فصل) (السيد بانه في نكاح عبده لا يضمن مهرا ونفقة في الجديد) والتقديم بضمهما وهما في كسبه بعد النكاح المعتاد كالاصطبا والاختطاب ومحصل بالقرعة والصنعة (والنادر) كالحاصل بالهبة والوصية أما المكسب قبل النكاح فيقتصر به السيد (فان كان مأذونه له في التجارة فغيا يده من ربح) لانه كسبه سواء حصل قبل النكاح أم بعده (وكذا رأس مال في الأصح) كدين التجارة والثاني لا كسأر أموال السيد (وان لم يكن مكسبا ولا مأذونه له في التجارة (ففي ذمته) كأقرض لزم ومهرضا مستحقة (وفي قول على السيد) لان الأذن في النكاح لمن هذم ماله التزام لزمه (وله المسافرة وبهرت الاستمتاع) بالزوجة عليه لانه ملك الرقية فيقدم حقه (واذا السفر) به (لا تمثله لئلا لا يستمتع) لا يحمله (ويستعمله منارا ان شكفل المهر والنفقة ولا يخليله لكسبه وان استخدمه بل لا يكفل لزمه الاقل من أجره مثل) لمدة الاستخدام (د) من كل مهر والنفقة) لمدة الاستخدام لانه ألف من نفقته باستخدامه في النكاح المقتضى لتعلقه بها بكسبه ولو خلاه لكسبه وكسب أكثر منهما فله أخذ الزيادة وأقل لم يلزمه الا انعام (وقيل لزمه المهر والنفقة) وان كان أكثر من أجره مثل لا لو خلاه لكسبه تلك المدة لم يملكها كسبه ما بقي بها (ولو نكح فاسدا) بأن نكح من غير اذن السيد أو بانه مولا له فغيا اذن فيه (ولو طلق) فيقبل ان يفرق بينهما (فهر مثل) يجب (في ذمته) لزمه مهرا مستحقة كأقرض الذي ألقه وفي قول في رفته كثير لوط من الالتفات (واذا زوج) السيد (أنه استخدمه ما عاروا لهما الزوج لئلا) لانه على ما منعى استخدامهما والاستمتاع بها وقد قلنا السابقة لزوج حتى لا الأخرى يتونها في النهار دون الميسل لانه محل الاستراحة والاستمتاع (ونفقة على الزوج حينئذ) أي حين استخدامهما (في الأصح) لاتقاء التسليم والتحكين التام والثاني يجب لوجود التسليم الواجب والثالث يجب شرطه أن يعالها على الزم فلا تسلمها لئلا يوارا ووجب قطعا (ولو أخلى) السيد (فداره بها وقال لزوج يتخلو بها فبهره) ذلك (في الأصح) لان الحياء والمروءة يتبعانها من دخول داره

١٦ الخ في (قوله) وله المسافرة الخ أي بشرط أن يتصدق المهر والنفقة كفي الاستخدام فله ان الزكشي وتغير انصف بوجه ان العبد ليس له استخدام وليس كذلك فلو فعل وجب على السيد تخلفه لها البلا (قوله) أن يكفل الزم من ذلك ان التزامه والأداء لاحقيقة الضمان قال الزكشي فلو كان مبعرا فالج ان التزامه لا يفيد (قوله) لمدة الاستخدام فواستعمله لئلا يوارا قال الساوردي عتبه مدة النهار فقط (قوله) وخالفه لو عين له مهرا فزاد عليه صح وتثبت الزيادة في ذمته ولو أذنه في نكاحه سدت تعلق بكسبه

(قوله) فله أن يسترد أي في مسئلة سفر السديها أما إذا استقدمها أو أسلمها إلا فلا يجوز له الاسترداد منه عليه في شرح الارشاد (قوله) بخلاف ما إذا دخلها يرجع لكل من قوله ولا يزيمه تسليم المهر وقوله وان سلمه فله أن يسترد (قوله) لو قتل نفسها أي أوالوتقها أجنبي أو الزوج وأما قبل الدخول فان المهر لا يسطع بالاخلاف (قوله) قبل الدخول هو مستفاد من قول المتن بعد دخول وانما يقيد بذلك وان اعتد الحكم لكان الخلاف في الأول دون الثاني (قوله) في قتل البتة ما زاد الركن أي يصدق أيضا قتلها نفسها وجعل ذلك مثل قتل السيد في اجراء الطريقين أقول ملازمة من أن فيها نفاصل لكن متفرع على القول بالسقوط * (٦٢) * في قتل السيد وما ذكره من جريان الطريقين

فها نحن ع يعرف ذلك بمراجعة الراضي فحق مسلته النشراح من أن فيها قولاً وجهاً والله أعلم (قوله) والفرق بين فرق الأجانب، فغرض من آخره الوصل وقد وجب به عقد وغرض من نكاح المرأة الوفاء بين شرط خوف الغيب لم يحسن قصور فخرج في المهر (قوله) فلا جرح في التسمية أي في استحباب (قوله) وفيه يجب غير سقوطه لعدم بدنه يقتضي سقوطه وادعائه بغيره * (كتاب المصداق) * هل المصداق عوض أو كرمه متوفضية فزوج قولون حكاهما شرعياً والمستحب أن يكون من المتضمنة الزر كشي (قوله) اخلاصه أي من غير كراهية اجراء وقوله تعني لا جناح عليك ان طلقته النساء الآية قل في الروضة ولم يكن ركا كالبيع لان الغرض من النكاح الاستمتاع وتوابعه وذلك قائم بالزوجين فهما الزكن (قوله) وما يصح بيعاً قديماً فهو له للمنفعة لان الاجارة مع منافع نعم رد الدين على غيره فانها يصح بيعه من قوله ولا يصح جعله مصادقة أو كذا القودعها أو على عدها يصح جعله مصادقة ولا يصح بيعه وكل ذلك لا يخرج فلا يرد (قوله) وإذا أمسك عنامتها المتبعة (قوله)

ولو فعل ذلك فلا نفقة عليه والثاني يراه ذلك تقدم ويد السيد على ملكه مع تمكن الزوج من الوصول الى حقه وعلى هذا يراه النفقة (وليس السيد السرفها) لانه مالك نفسها فيقدم على مالك الاستمتاع (ونزوج بجهتها) في السفر فيقتضيها لا يلا ويس السيد متع من السفر ولا الزامه لتعلقها واذالم يسافر فلا نفقة عليه ولا يزيمه تسليم المهر ان لم يدخل بها فان سلمه فله أن يسترد بخلاف ما إذا دخل بها (ولان ذهب أن السيد لو قتلها أو قتل نفسها قبل دخول سقط مهرها) الواجب له لتفويتها قبل تسليمه وتوقتها كقوته (وان الحرة لو قتل نفسها أو قتل الامة أجنبي أو مات فلا) يسقط المهر قبل الدخول (كأنه لو دخل دخول) وما ذكر في قتل الحرة هو انصوص فيها عكس المنصوص السابق في قتل السيد أمته والفرق ان آخره كالسبي الى الزوج بالعقد اذ له منعها من السفر بخلاف الامة ولا محاب في المستشير طرقتان أشهرهما في كل قولان بالنقل والقرع أرجحهما المنصوص فهما والطريق الثاني القطع بالنصوص فهما وفي وجه ان قتل الامة نفسها لا يسقط المهر لانها ليست المستحقة له وفي وجه ان قتل الأجنبي لها أو موتها يسقط المهر كفوات المبيع قبل القبض بناء على ان السيد يزج بالملك (ولو باع مزرعة) قبل الدخول أو بعده (فالمر) السبي (البائع) لانه وجب لعقد الوفاق في ملكه (فان طلقت) بعد البيع (قبل دخول نفسه) الواجب (له) لما ذكر (ولو تزوج) أمته بعد له يجب مهر (لان السيد لا يشتبه على عديمه فلا حاجة الى تسميته) وقيل يجب ثم سقط فيسبى حتى لا يعرى النكاح من المهر لان مروه عنه من خصائص رسول الله صلى الله عليه وسلم

(كتاب المصداق)

هو المهر ويقال فيه صدقة ففتح أوله ونم ثابته والاصل فيه قوله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة وغيره (بسن تسمت في العقد) لانصلي الله عليه وسلم لم يخل نكاحاً منه (ويجوز اخلاصه منه) اجما عا (وما يصح مصادقة) قل أو كثر فان انتهى في القلة الى حد لا يتحمل فسدت التسمية ويستحب أن لا يقص عن عشرة دراهم حاله لان اخلاصه رضي الله عنه لا يجوز أقل منها وأن لا يرد على خمسة درهم خالصه صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم لازواجره وامسلم عن عائشة (واذا أصدق عناتقلت في يدها عنان عقد) كليلع في يد البائع (وفي قول عثمان) كالستام (فعلى الأول ليس لها بيعه قبل قبضه) كليلع بخلافه على الثاني (ولو تلف في يده) بآقة (وجب مهر مثل) لانفساخ عقد المصداق بالتلف بخلافه على الثاني فلا ينفسخ ويجب مثل التالف ان كان مثلبا وقبضه ان كان مقوماً وهي أقصى القيم من يوم الاصداق الى يوم التلف لاستحقاق التسليم في كل وقت

هل المصداق عوض أو كرمه متوفضية فزوج قولون حكاهما شرعياً والمستحب أن يكون من المتضمنة الزر كشي (قوله) اخلاصه أي من غير كراهية اجراء وقوله تعني لا جناح عليك ان طلقته النساء الآية قل في الروضة ولم يكن ركا كالبيع لان الغرض من النكاح الاستمتاع وتوابعه وذلك قائم بالزوجين فهما الزكن (قوله) وما يصح بيعاً قديماً فهو له للمنفعة لان الاجارة مع منافع نعم رد الدين على غيره فانها يصح بيعه من قوله ولا يصح جعله مصادقة أو كذا القودعها أو على عدها يصح جعله مصادقة ولا يصح بيعه وكل ذلك لا يخرج فلا يرد (قوله) وإذا أمسك عنامتها المتبعة (قوله)

كستام أي بدليل انه لا ينفسخ النكاح تقع ووجه الأول انه ملوك بعقد معاوضة كليلع (قوله) فعلى الأول فرع من اتقاضي حصة الاقبة في المصداق على اقولين فصيح على الأول دون الثاني (قوله) ليس لها بيعه ولا دنيا مع الاعتراض عنه ولو نزل بها من غير أن يراد منه عليه (قوله) وجب مهر مثل أي ولو لم يمتعه قبل ذلك فاشترع وانما وجب مهر المثل لان البضع بالعقد كالنكاح وعرض بضع مهر مثل

(قوله) وقبل قيمته يوم الاصداق قال الرافي لهذا المتأولوا العقد فان فرضت زيادته وجب أن لا يضمنه الا بعد غير متعد (قوله) فمماضة هو شامل للجاهلة (قوله) وقياسه الخ قال ابن الرضا أنه يبعد ذلك على قول ضمان العقد (قوله) تختبر على المذهب أي على القولين وسيتأق بحث الشئين في ذلك (قوله) ومثل الصداق * (٦٣) الخ قضية منيعه انها لا تقابل التلف وهو ظاهر (قوله) ويبحث الرافي كأن وجه

التعبر بالمذهب انظر لهذا البحث (قوله) فيما ذكر الخ راجع لقول المتأول المختبر على المذهب (قوله) كتلف عبد أي آفة بدليل قوله انفسخ اصداق أم لو انقضت فمماضة لمصلحة أو قلته أجنبي فانه لا يفسخ ويختبر بين فسخ الصداق وعدمه على القولين مع اختلاف الصحت الشئين كما يفسخ نظيره في اطلاق الكل مع تقريره السابق (قوله) قبل قبضه أي سواء قبض غير التالف أم لا لكنه اذا قبض يكون الامر أولى بعدم الانفساخ سواء تلف القبض أو بقي هذا ما قالوه في البيع والظاهر جراه هنا (قوله) من خلاف طريق المصنف هو طريق احداهما فمماضة بعدم الانفساخ فيه والثانية كما في القولين والمرجح طريقة القطع (قوله) فيه راجع لتول المتأول في الباقي (قوله) وعلى الثاني ان فسخ الخ اقتضاء هذا أن الخيار على القولين (قوله) ومقابل المذهب الى آخره ظاهر انه هذا المقابل جار على القولين وهو عنون في الرافي وأما نقصان الصفة كهي العبد وشله فمماضة الخيار وعن ابن الوكيل لا خيار على قول ضمان الفسخ والمذهب الأول انتهى قلت وقد يجب ان يه مراد الشارع بدليل قوله كولو أجازت فمماضة يعني قول الفسخ (قوله)

من ذلك وقبل قيمته يوم التلف لعدم التعدي فيه وقبل قيمته يوم الاصداق وقبل الأقل من قيمته يوم الاصداق الى يوم التلف (وان أنقضت) الزوجة (مماضة) لحقها على القولين وفيما اذا أنقض المشتري المبيع قبل القبض وجهه انه لا يكون تضام له بل يفرم قيمته للبائع ويسترد المثل وقياسه كما قاله الشئان ان يفرم الزوجة نصفين وتأخذ مهر المثل (وان أنقضه أجنبي تختبر على المذهب) بين فسخ الصداق وانائه (فان نسخت الصداق أخذت من الزوج مهر مثل) على القول الأول ومن الصداق أو قيمة على الثاني وبأخذ الزوج القرم من المتلف (والا) أي وان لم يفسخ الصداق (غرم المتلف) مثل أو القيمة وليس لها مطالبة الزوج على الأول ولها مطالبة المثل بالقرم على الثاني ويرجع هو على التلف ومقابل المذهب انها لا تختبر ويكون الحكم كما لو تلف بآفة ويبحث الرافي فيما ذكر من ثبوت الخيار على القولين فقال وسعه المصنف يجوز أن يقال انما ثبت لها الخيار على قول ضمان العقد فأما على ضمان السد فلا خيار وليس لها الا طلب المثل أو القيمة كما اذا أنقضه أجنبي المتعار في يد المستعير (وان أنقضه الزوج فكسلفه) بآفة (وقيل كاجني) أي كتلافه وقد تقدم حكمهما (ولو أصدق عدي ففلسه) قبل قبضه انفسخ عقد الصداق (فيه لا في الباقي) على المذهب من خلاف تقرير الصفقة (ولها الخيار) فيه (فان نسخت غير مثل وانقضه التالف منه) هذا كله على القول الأول وعلى الثاني لا يفسخ الصداق ولها الخيار وان فسخت رجعت الى قيمة العبد وان أجازت في الباقي رجعت الى قيمة التالف (ولو تعيب قبل قبضه) كهي العبد ونسبانه الحرفة (تختبر على المذهب) بين فسخ الصداق وانائه (فان فسخت مهر مثل والافلائي لها) كما اذا رضى المشتري بعيب المبيع هذا كله على القول الأول وعلى الثاني ان فسخت رجعت الى بدل الصداق من مثله وان أفضت فلها ارش العيب ومقابل المذهب انها لا تختبر فيكون لها ارش العيب كولو أجازت وان لم يصرح به الشئان (وللتامع الفاسدة في هذا الزوج لا يضمنه وان طلبت التسليم فأتع على ضمان العقد) بخلافه على ضمان اليد فيضمنه من وقت الامتناع باجرة المثل غيب لا امتناع لضمان على القولين (وكذا التي استوفاهم ككوب وغنوه) كس واستخدام لا يضمنه (على المذهب) نظرا مع النماء على ضمان العقد الى أن اتلافه كالتلف ما يقوم مقابل المذهب انه يضمنه باجرة المثل نظرا مع النماء لان كورا الى أن اتلافه كاتلاف الاجنبي أو بناء على ضمان اليد واستشكل بعضهم على ضمان العقد عدم ضمان في المثلين بتعدي بالامتناع في الأولى وبالاستيفاء في الثانية وليس كاتلاف عيب الصداق لان لهام حق الفسخ والرجوع الى مهر المثل (ولها احسن نفسها لتقبض المهر المعين والحال لا المثل) رضاهما بتجيل (فلو قبل التسليم فلا حبس في الاصح) فوجب تسليمها نفسها قبل الحلول والثاني ينظر الى حلونه ولفظه باحال اداء (ولو قال كل) من الزوجين للآخر (ذا سلم حتى تسلم في قول يجره) على تسليم الصداق أو لا دونها لان استرداد الصداق ممكن بخلاف البضع (وفي قول لا الجار فمن سلم أجبر صاحبه)

وان اصرح به الضمير فيه راجع قوله فيكونها (قوله) لا يضمنه أي نظيره في البيع وان امتنع البائع من التسليم (قوله) واستشكل بعضهم الى آخره الاشكال قوي لان الحادة على المتاع هو حادثة لا على عين العقد وانما جعلت جناية البائع ومثله الزوج على العين كاللثة لتلاشوائى على العين ضمان ولا كذلك الشاة انه في عينة الزاوا والمادة

(قوله) وإن لم يأتها أي لم يبطأها (قوله) ولو بادر فلها الخ لسلما الصدق فقلت ووطئ ثم خرج مستخافا فلها الاستماع محل نظر * تنبيه * محل التسليم منزل الزوج ذكره في التنبيه لكن حكاهم الخاطئ الموضع العقد اذا عقد سيدا على امرأه بالكوعة لانقطة لها قبل التسليم سيدا (قوله) أهملت ما يراه قاض الخ الظاهر ان استقامتها مثل استقامتها * (٦٤) * (قوله) ولا تسلم الخ لو عرضت على الزوج لزمه قبول

الريضة دون الصغيرة ولو اختلفا في امكن الوطء قال الاصطفي في القول قول الأب (قوله) بوطء أي وان كان لا يحصل به التليل فيما يظهر كالصغير الذي لا يتأتى جماعه (قوله) لاتهاء العقد أي وانتهاه وكسيفاء المقود عليه كافي الاجابة (فصل) * نكحنا بغير مثل ذلك الدم ونحوه سكنه فأنواع ذلك في الخلع فخالوه رجعا اذا كان على دم وضوء قال الركني فطلب الفرق فان قضية ما في الخلع ان يكون هنا كلفه فمقتل ووقع الرافعي في باب الخلع العرض للسلطة وقال ان قضية ما في الخلع ان يكون الحال في مسئلتنا كالمسكت عن المهر فحبس مهر المثل واعترض على الرافعي بان قضية الخلع جعلها كالفرضه (قوله) أو مقصوب في معناه الآن وان هو ان يخرج من التسليم (قوله) وفي قول فقيمه على ذلك بان ذكرهما العوض يقتضي انه قصد هما دون قيمة البضع ولو عبر بالبدل كان أولى والجب ان اراضي أسكر على الغزالي في تعبره بالقيمة وعبر ما في المحرر (قوله) وأخبر عصرنا قد قدر وفي نكاح الشريك بالقيمة عند أهلها وفي فريق الصفة بالمثل قال الرافعي والاضطراب بما يؤيد الاصح قوه وهو وجوب مهر المثل (قوله) والاكثر الخ أي انشاء قضاء عموم المتن من ترجيح طريق الخلاف في هذه الصورة ليس مرادا (قوله) وفي قول فتعبر أي ببناء على ان المشتري يتبع

لاستوائهما في شئ الحق لكل منهما على الآخر (والاظهر يحبران فيؤمى بوضعه عند عدل وتؤمر بالتكبير اذا سلمت أعطاهما العدل) قال الامام وان لم يأتها الزوج قال فلوهم بالوطء بعد الاعطاء ما تمت فلو جه استرداده (ولو بادت فمكنت طالته الصدق) على الاقوال كلها (فان لم يبطأ استعت حتى يسلم) الصدق ويكون الحكم كاقبل التمكن (وان ووطئ فلا) أي فليس لها أن تتعصم وديموم جعفر ووطئها مكرهه فلها الاستماع وقبل لان انبعض بالوطء كالنكاح (ولو بادر فسلم) الصدق (فلنكح) أي يلزمها ذلك اذا طلبه (فان منعت بلا عرض استردان قلنا انه يعبر) أو لالان الاجبار مشروط بالتكبير فان قلنا لا يعبر فليس له أن يسترد كتمه به بالمبادرة وقيل له الاسترداد لعدم حصول القرض (ولو استقبلت تنظف ونحوه) كالعقداد (أهملت ما يراه قاض) كبير يومين (ولا يجوز ثلاثة أيام) وهذا الامهال واجب وقيل منسحب (لا يقطع حيض) لان مدته قد طول وبتأني الاحتجاج كله مع غير الوطء (ولا تسلم صغيرة ولا مرصعة حتى يزول مانع ووطء) لتضررهما به وان قال الزوج لا أثرهما حتى يزول المانع لا مقلنا في ذلك كقائه في البسط (ويستقر المهر بوطء وان حرم كحاش) لاستيفاء مقابله (ومجوز أحدهما) لاتهاء العقد به ويستثنى من ذلك ما تقدم ان الامهال اذا قبلت نفسها وقتلها السيد سقط مهرها ونه الجلي على أنه لا يستقر بالموت في النكاح الفاسد (لا تخلف في الجسد) والقدر يستقر بها لانها طنة الوطء وان لم تدعه المرأة ومحل حيث لم يكن بها ممان حتى كرتي وكذا اثره في كبح في أحد الوجهين وعزاه في الوسط الى المحققين ولا يستقر بها في النكاح الفاسد قطعا

(فصل) * نكحنا بغير مهر أو مضروب) كزوج بان أسارى ما ذكر ولم يصفه أو وصفه بمجاد كزوج أو بخلافه كعصر أو رقيق أو معلوك (وجوب مهر مثل) لفساد الصدق ابتداء كونه مالا في الأول والثاني وملك كالزوج في الثالث (وفي قول فقيمه) أي قيمة ما ذكر بان بقدر الحر رقبا والحر عصرا لكن يجب منه وكذا المنصوب التي يجب منه والاكثر فيما اذا قال هذا الحر القطع وجوب مهر المثل لفساد العارية ويطبق به هذا الحر وهذا المنصوب (أو بمعلوك) ومنصوب بطل فيه ومع في المألو في الاظهر) من قول فريق الصفة (وتعبر) هي بين فسخ الصدق وابطائه لان المسمى لم يسلم لها (فان فسخ مهر مثل وفي قول فقيمه) وبأن القولان على مقابل الاظهر أيضا ولو قال بدلهما ليشمل المثل كمن أحسن (وان أجازت فلها مع المألو حصص المنصوب من مهر مثل يجب فقيمه) فاذا كانت ما قبله بالسوية بينهما فلها من المنصوب نصف مهر المثل وفي قول فقيمه أو مثله (وفي قول فتعبر به) أي بالمألو لا يجازي به (ولو قال زوجت حتى وبعتن بها هذا البعد صح النكاح وكذا المهر والبيع في الاظهر) من قول جمع الصفة تختلف في الحكم ويوزع البعد على الزوج ومهر مثل فان كان مهر المثل أنقضية الزوج بمسحمة ثلث البعد عن الزوج وثلثا صدق يرجع الزوج في نصفه اذا طلق قبل الدخول ومقابل الاظهر بطلانها ووجوب مهر المثل وما ذكره المصنف هنا في المسئلة أسط مما ذكره في المناهي من البيع (ولو نكحها بانفعي أن لا يها أو ان يعطيه أنفاقا لذهب فساد الصدق ووجوب مهر مثل في المسائل لا به جعل بعض ما التزم في مسألة

بعض البيع اذا خرج بعضه مسقفا (قوله) وملا ذكره المصنف الخ دفع الماعاء بتوهم من التكرار وفيه رد على البضع الركني حيث قال ان الردها هو التصو بلا عبر ووجه الردها عن قوله ويوزع الخ لم يسبق هناك

(قوله) لان شأنه الزوم أى ولاته عقد معاوضة لا مدخل لخياريه فيفسد بشرائه كالحرف (قوله) والثالث الخ هو رصفه فى الاملاء ومثله
خرج قول بفساد النكاح فى كل موطن فسد فيه الصداق ومنهم من أبى الترخيع وقال ان دخول الخيار فى البذل كدخوله فى المبدل أى فليس الفساد
بغير الخيار كالفساد به فلا يتخرج * (٦٥) (قوله) وعلى جهة ما ثبت الخيار قال ابن الرفعة حيث ثبت فاقباس ثوبه الزوجين (قوله) لغا قال

ابن الرفعة ليس بالخيار بل هو موطن كدلتضى
العقد يعنى فمما وافق مقتضاه (قوله)
أولا نفقة لها مثله فيما ظهر ما لو قال
لائقة لها على بل على فلان تم فى جعلهم
الزوج عليها من مقتضى العقد نوع
خفاء ولو قال المثل والا فان لم يخل بمقصوده
الخ لكان واتخاذها حيث لا يكون مثالا
لما تعلق به فرض (قوله) كان لا يبطأ
أى مطلقا وأولا وأنها وأوان بظاهرها
مرة (قوله) كاتبع فى نكاح المحلل كأنه
يريد بهذا انه لا تكرر فى الكتاب فى
مسئلة شرط التطلق كإكرام الزكشى
وسان ذلك ان السابق فى التحليل شرط
مطلق بعد الوطء وهنا أعسم من ذلك
(قوله) وقيل الخ هو المحلل فى الشرح
والروضة (قوله) على مورد أمثاله أى
لا على عدد زوجين كاقبل به (قوله) بدونه
الى آخره ولو زوج بائنه الصغيرة أو الخونة
بعرض أو غير نقد البلدة قال البغوى
جاز كسب ما لها عند النظر فان كانت
بالغة لم يصح يعنى المهر على أسع القوانين
وفى السابق منه قال ومثل البالغة ما لو كان
الولى غير الأب والجد انتهى والمراد
بالصحة وهما فى المهر اما النكاح
فهو صحيح على كل حال (قوله) ولا هنا الخ
هو ردة على ما عارض به الزكشى من
ان اذا دخلت على مفرد وهو صفة
لسابق وجب تكرارها كقوله تعالى
لا فارض ولا يكر لشرقة ولا غريبة
(قوله) ومنهم الخ قال الزكشى لا يتبعه
خلاف فيها (قوله) ثم المختار هو توجيه
لتصغير الجمع فى عبارة المتن (قوله)

المبعض لغير الزوج والطريق الثانى فساد فى الاولى دون الثانية كاتص عليه فى مختصر الزنى لان لفظ
الاعطاء لا يقتضى أن يكون المصطفى للاب والطريق الثالث فى كل قولان بالنقل والتخرج أحدهما
الصحة بالفتن وبلغ قد ذكر الاب ولو شرط خيارا فى النكاح بطل النكاح لان شأنه الزوم (أوفى المهر
فالاظهر صحة النكاح لا المهر) لانه لم يكونه العوض فى النكاح لا يليق به الخيار ولا يسرى فساد
الى النكاح باستقلاله والثانى يصح المهر ايضا لان المقصود منه المال كالبيع والثالث يفسد النكاح
لفساد المهر وصلى جهة ما ثبت الخيار لها فان أجازت فذلك وان خضعت رجعت الى مهر التيسر
كما ترجع اليه على قول فساد المهر وقيل لا ثبت لها خيار (وسائر الشروط) أى باقيا (وان وافق
مقتضى النكاح) كشرط أن يفتن عليها أو يقسم لها (أو شرط غرض) كشرط أن لا يأكل
الا كذا (لغا) ذكر الشرط لاتفاقاته (ومع النكاح والمهر وان خالف) مقتضى النكاح
(ولم يخل بمقصوده الا على كشرط أن لا يتزوج عليها أولا نفقة لها مع النكاح وفقد الشرط والمهر)
ايضا لانهم لم يرض بالمسمى الا بشرط أن لا يتزوج عليها وهو لم يرض بالمسمى الا بشرط أن لا تنفقه لها
(وان أدخل) بمقصود النكاح الا على (كل لا يبطأ أو) ان (يطلق) كاتبع فى نكاح المحلل شرط
الطلاق بعد الوطء (بطل النكاح) للاخلال المذكور وفى قول يصح ويلغو الشرط وقيل ان كان
الشارط ترك الوطء الزوج مع ان الوطء حقه فله تركه بخلافه فانهم من لا يتحمل الوطء فى الحال
اذا شرط فى نكاحها على الزوج أن لا يوطأها الزمن الاحتمال مع لانه قضية العقد مدسج به البغوى
فى فتاويه (ولو نكح نسوة مبر) واحد كنز ترجمين أو أبائهن أو معتقتهن أو وكيل عن أوليائهن
(فالاظهر فساد المهر) للجهل بما يخص كلامهن فى الحال (ولكل مهر مثل) والثانى حصته ووزع
على مورد أمثاله (ولو نكح طفل بخوف مهر مثل) من مال الطفل ومثله المخنون (أو نكح نسوة
لارشدة) كالمخنونة والبكر الصغيرة أو السفهة (أو ورشدة بكرا بلاذن بدونه) أى بدون مهر مثل
(فسد المسمى) لاتفاء الحظ والمصلحة فيه (والأظهر صحة النكاح بمهر مثل) والثانى فساد فساد
المهر بما ذكر ولو عقد لانه ما كثر من مهر المثل من مال نفسه فى فساد المسمى احتمالا للامام لانه
يقع من دخوله فى مثل الابن وقطع القرابة وغيره بالصححة حذرا من اضرار الابن بالزوم مهر المثل فى ماله
وقول المصنف ما موجوده ثمون كاتبعه بطله ولا فى قوله لارشدة اسم يعنى غير ظهر امرائها فيها
بعدها لكونها على صورة الحرف وقوله بلاذن أى فى النفس عن مهر المثل لتعلقه بالبكر التى لا يحتاج
فى انكاحها الى اذن وسيأتى الكلام فىمن يحتاج الى اذنها فى النكاح (ولو توافقوا على مهر سرا
وأعلنوا رادة فالذهب وجوب ما عقده) فان عقد سرا بألف ثم أعيد الفة علانية بألفين يتحلا
فالواجب ألف وان توافقا سرا على ألفين ثم عقد علانية بألفين فالواجب ألفان وعلى هاتين
الحالتين حل نص الشافعى فى موضع على ان المهر مهر السرى أى على ان مهر العلانية هو الطريق
الثانى اثبات قولين فى الحالة الثانية نظر اى ان اكفاء مهر السرى الى أنه المقصود ومنهم من اشتها
فى الحالة الاولى ايضا لتقارير مهر العلانية اليها ثم التعمير توافقا والى الزوج وقد يحتاج الى مساعدة
المرأة (ولو قالت لولها زوجى بألف فنقص عنه بطل النكاح) للخاتمة وفى قول من الطريق

(قوله) قلت الاظهر الخ لو كنت سفية وحي دون نسيتها ولكنه كان زاندا على مهر المثل فيبقي أن لا يصح الزاد عليها كالمهر الزكشي ثم ما سمحه
 الذروي يشهد صحة تنكاح المهر بدون مهر المثل وقد وافق الرازي على صحته وأيضاً وافق على صحته في السفية كالمهر وأيضاً ولو أطلق الأذن
 لشخص في الخلع فأختلج بدون مهر المثل صح ميراثه وقد يعتذر عن الرازي رحمه الله * (فصل) * قالت رشيدة
 (قوله) غير رشيدة الأحسن غير مطلقة التصرف فان من طرأسفها بعد رشدها غير رشيدة ومع ذلك قصر فيما نافذ إلى أن يتجرع عليها (قوله)
 لا يجب شيء أو لو وجب لتشطر قبل الفحول وقد دل القرآن على أنها لا تنقح سوى المتعة * (٦٦) * وقوله تفويض صححنا خبره من الفساد

الناقص يصح ميراثه (فلو أطلق) بأن سكنت عن المهر (فقص عن مهر مثل بطل)
 التناكح لأننا نطق بمحلول على مهر المثل وقد قص عنه (وفي قول يصح بمهر مثل قلت الاظهر صحة
 التناكح في صورتين بمهر المثل والله أعلم) كإثبات الأسباب المفسدة للصداق
 * (فصل) * إذا (فترشيدة) لولها (زوجي بلامه فزوج وفي المهر أوسكت) عنه (فهو
 تفويض صحح) وسأني حكمه (وكذا قال سيد أمتز وحكمه بلامه) أوسكت عنه فهو
 تفويض صحح (ولا يصح تفويض غير رشيدة) فإذا قالت السفية زوجي بلامه راسدناه الولي
 الأذن في التناكح ونفا التفويض (وأجازي تفويض صحح) فلا ظهر أنه لا يجب شيء بنفس العقد
 وإثباتي يجب بمهر مثل وعلى الأول (فان ولو في مهر مثل) لأن الوطء لا يباح بالأحقة لما فيه من
 حقه تعالى (ويعتبر) المهر (بحال العقد في الأصح) لانه انقضى للوجوب بالوطء والثاني
 بحال الوطء لانه الذي لا يبرى عن المهر بخلاف العقد (ولو أقبل الوطء مطالبة الزوج بامتنان
 مهر او حبس نفسها ليعرض) لتكون على بصرته في تسليم نفسها (وكذا تسليم المفروض
 في الأصح) كلشي في العقد والثاني لما سمعها بالمهر فكيف ضايق في تقديمه (ويشترط رضاها
 بما يفرضه الزوج) لتعين كلشي فأن لم يرض به فكأن لم يرض (لأعلمها) حبس تراضيا
 على مهر (بمهر مهر المثل في الاظهر) لانه ليس بدلائل الواجب أحدها والثاني يشترط
 علمها بقدر بناء على أنه الواجب ابتداء ما يفرض بدل عنه (ويجوز فرض مؤجل في الأصح)
 كلشي والثاني لا بناء على وجوب مهر المثل ابتداء ولا مدخل للتأجيل فيه فكأن بدله (وفوق مهر
 مثل وقيل لان كان من جنسه) بناء على وجوب مهر المثل ابتداء فلا يزداد البديل عليه فان كان من غير
 جنسه كعرض ترديفتمه على مهر المثل فيجوز قطعا لان الزيادة غير بحقيقة لارتفاع القيم وانخفاضها
 (ولاستقر) الزوج (من المهر أو تنازعانه) أي في المفروض أي كم يفرض (فرض القاضى
 قد البلد خلا) وان رخصت بالتأجيل وتوخره ان شئت (قلت وفرض مهر مثل ويشترط
 علمه والله أعلم) حتى لا يزيد عليه ولا ينقص منه ثم القدر اليسير الواقع في محل الأجل لا يعرفه ولا
 يتوقف زوم ما يفرضه على رضاها بما فيه حكمه (ولا يصح فرض أجني من مال في الأصح) لانه
 خلاف ما يقتضيه العقد والثاني يصح ويلزم رضا المرأة كما يجوز أن يؤذى الاجني المسمي عن
 الزوج بغير اذنه وعلى المحقة يلزم اجني ولا شيء على الزوج (والفرض الصحيح كسبي فيشطر
 بطلاق قبل وطء ولو طلق قبل فرض ووطء فلا يشطر) وقيل يجب الشطر بناء على وجوب مهر المثل
 بال عقد (وان مات أحدهما قبلهما لم يجب مهر مثل في الاظهر) كالطلاق (قلت اذا ظهر وجوبه

كأنكر وكفى الرشيدة فانه يجب مهر
 المثل بنفس العقد (قوله) أو الثاني يجب
 مهر المثل قال الزكشي لا يكون
 الوجوب على هذا أصاً منقضا بالعقد
 بل ينظر مع ذلك إلى حالة الوطء والأ
 لتشطر بالطلاق قبل الدخول وهو
 لا يجب قطعه الأعلى وجه شاذ انتهى
 وتوجيهه مقابل الاظهر انظر إلى أن
 انصحب الزوج بالعقد وإلى أن المهر
 يستتر بامتنان (قوله) ولو أقبل الوطء
 مطالبة الزوج الخ قال الزكشي أي
 سواء قلنا لم يجب بالعقد أو وجبه ولا
 يشطر كالمهر للمذهب لا يفتقر بشرط
 انتهى وسؤال أورده في السبطين قدنا
 يجب بالعقد فامعنى انقوض وان قدنا
 لا يجب تنكح بطلب المهر لم يجب انتهى
 قيل والذي في السبطين ما معى الفرض
 (قوله) بأن يفرض مهر أى مهر المثل
 (قوله) ويشترط رضاها الخ لو طلبت
 قدر امعنا ففرضه الزوج لم يجز لئلا
 أن ذكر الرازي ويحب الزكشي
 عدم التوقف على الرضا ان فرض قدر
 مهر المثل قل واليه يشير كلام المصنف في
 والامه (قوله) لا عليها بقدره هذا
 قبل الدخول أن يفرضه فلا بد من اعلم
 لانه قيمة مستهتة المأوردى (قوله)
 لانه ليس بدلائله عبارة الزكشي

في أواخر الفصل مناهضة وحكي في الوسيط تردد في أن الواجب أحدهما لا بعينه ادا اصل مهر المثل والمفروض بدل عنه والله
 (قوله) وفوق مهر مثل أى أو نفس ولكن بخلاف واستشكل ذلك الفرض الآن لا يصح الحاقه بالعقد السابق اذ ليس بمهر عيه ولا بالوطء
 اذ لو قلنا انه ابراء عما لم يجب (قوله) فرض القاضى الخ قال الزكشي ينبغي اذا زوج القاضى امرأة لا ولي لها سواء أن يجوز له تأجيل المهر
 بالصحة كبيع ماله كما كذبها (قوله) ولا يصح الخ قضية كلامهم أن الحكم كذلك ولو قلنا يجب المهر بالعقد ونه ابن الرفعة على أن تحمل الخلاف
 في العين اذ لم يرد فلا يصح فرضه منه لانه لا يملك ادخا في ملك الزوج كبقية عنه (قوله) وقيل يجب الشطر أى والعجى لا يجب بناء على هذا
 أيضاً ذكر الزكشي

*** (فصل) *** مهر المثل ما رغبه في مثلها (قوله) وركته الاعظم نسب لان المهر يفقر به فتنظر فيه الى النسب كالنكاح وكما في
الرافعي استثناء العجم أخذ من قولهم لا يعنون يحفظ الانساب ولا يؤنوبها (قوله) من نساء العصبة استدلوا على ذلك بأنه صلى الله عليه وسلم ذكر في
مهر بروع بنت واشق مهر نساءها قالوا لان اطلاق لفظ نساءها ينصرف الى نساء العصباء ونازع صاحب المختار في ذلك بأن النساء من الجد بن
نساءها بل هو عام يخص بالمعنى لان مهر المثل قيمته الشيء النظر الى أمهاله وأصلها كنداء عشرين المائات لها في نسبها
لان النسب معتبر في النكاح ومن لا ينتهي الى نسبها الا يساويا فيه انتهى أقول *** (٦٧) ***

هو أن المهر يفقر به فتنظر فيه الى النسب
كالنكاح ومراعاته تعيين نساء
لعصباء (قوله) ثم محام يوهم
تدبرهم على بنات ابن الاخ وليس
مر ادابل جهة الاخوان مقدمة على جهة
الجمعة فتقدم بعد بنات الاخ بنات
الاخ وان نزل ثم البنات دون بنات ثم
بنات الاعمام ثم بنات بنهم ثم محام
الابوين بنات ثم بنات الاعمام الاب
ثم بنات بنهم وهكذا (قوله) فأرحام
كذلك ليس المراد بالارحام هنا سلف
في الفرض بل دليل على عدم الامة والجدوة
ونحوها فتعتبر الامة ثم الاخت للائم
الجدات ثم الحالات ثم بنات الاخوات
ثم بنات الاخوال ذكره الماوردي (قوله)
وبعتبر الخ بنه صاحب الكافي على
اعتباره حال الزوج أيضا من اليسار
والعلم والعفة والنسب ونحو ذلك (قوله)
العشرة هي الاقرب (قوله) نظر الى
يوم الاتلاف لا يوم العقد كما في السنة
(قوله) واحد كافي النكاح - أي
لان حكم انفاس في الشكاح حكم النكاح
(قوله) فخير أي في اعلی الاحوال نحن
هذا اذا كان الحال عند عدم الشهادة
لا مهر فيه فان كان عند عدمها يجب فيه
المهر معتددا فالحال مستقر وله أثر

*** (فصل) *** مهر المثل ما رغبه في مثلها وركته الاعظم نسب فرائي أقرب من نسب من
نساء العصبية (الى من نسب) هذه (اليه) ككالاخوات والعلمات دون الجدات والحالات
(وأقربهن أخت لاؤيون ثم لآب ثم بنات أخ) لاؤيون ثم لآب (ثم محام كذلك) أي
لاؤيون ثم لآب ثم بنات الاعمام كذلك (فان قد نساء العصبية أولهن سكن أو جعل مهرهن
فأرحام كجدات وخالات) تقدم الجهة القرى منهن على غيرها وتقدم القرى من الجهة الواحدة
كالجدات على غيرها وليس المراد بقدر نساء العصباء موتهن بل يعتبر بن بعد موتهن فان تعذر
ذوات الارحام اعتبر بمثلها من الاحبيات وتعتبر العربية بغيره مثلها والامة بما تمثلها ونظر
الى شرف سيدها ونسبها المعتمدة بمثلها ولو كانت نساء العصبية يلدن في هي في أحدهما اعتبر
نساء بلدها (وبعتبر من وهق ويسار وكارة وشوبه وما اختلف بغيره) ككمال وعفة وعلم
وفضاحة وشرف نسب يعتبر به من شاركتهن المطلوب مهرها في متى بما ذكر (فان اختصت) عنهن
(بفضل أو نقص) بما ذكر (زيد) في مهرها (أرتقص) منه (لائي بالحال ولو ساحت
واحدة) منهن (المحبب موافقتها) اعتبار الغالب (ولو خفض للعشرة فقط اعتبر) ذلك
في المطلوب مهرها في حق العشرة دون غيرها (وفي وطء نكاح فاسد مهر من يوم الوطء) كوطء
الشبهة فنظرا الى يوم الاتلاف لا يوم العقد لانه لاحرمه للعقد الفاسد (فان تنكز) الوطء (فمهر)
واحد كافي النكاح العصبية (في اعلی الاحوال) للوطء ومن أحوال الوطئات فيصير مهر
ذلك الحالة لانه لو لم يقع الوطء فيها لوجب ذلك المهر قالو طئات الزائدة اذ مقتضى زيادة الزوج
نقصا (قلت ولو تنكز ووطء شبهة واحدة فمهر) واحد (فان تعدد جنسها تعدد المهر) بعدد
الوطئات (ولو تنكز ووطء مضبوطة أو مكرهة على زنا تنكز والمهر) تنكز الوطء (ولو تنكز
وطء لآب) جاري بانه (والشراف) الامة المشتركة (وسيد مكاتبه فمهر) واحد لشمول
شبهه الاعاقف والمثل لجميع الوطئات (وقيل مهور) بعدد الوطئات (وقيل ان اتخذ انجلس
فمهر والا فمهور والله أعلم)

*** (فصل) *** (الفرقة تبطل وطء منها) كتمضمها بيه أو بعضها انتزق فيق أو اسلمها أو ردتها

لا تحسد الشبهة كولو وفي انتزق من القاصب على طلق الخلق قد صرح الامام بأنه تعدد المهر ذكره الزركشي قلت وهو محمل التفسير
ثريايت ابن ذؤيب يجوز قال ان وطء المضبوطة في حال الجول لا يعدد المهر (قوله) فان تعدد جنسها لو قال فان تعددت كان أحمر
وأشعل فتأمل (قوله) مضبوطة صورة ان كرهها فهو من جملة ما بعده وقد يجب بان هذا أعم لشموله ما لو وطئها وهذا لشمولها من جهة
أو ناقة (قوله) وطء الذب أي من غير اجبال (فصل) * الفرقة أي في الحلية (قوله) بيه مثله الاعمار فيما يظهر (قوله) اسلامية
أي ولو تبعا

(قوله) لانها من جهة أي وهو الجارى على القياس ونحوه في الطلاق والحق به المهور والنصف (قوله) كطلاق أي بائن ولو بجمعه (قوله) وردته أي وحده قال الرافعي في الكلام على المتعة ولما دعا في المتعة وجهان كل وجهين في التشطير اذا ارتد ما قبل الدخول والاصح المنع انتهى ووجهه البقيني تعالى (قوله) وارضاع أمته هذا يخرج ما لو دبت الصغيرة وارضعت فان المهر يسقط وهو كذلك (قوله) خيار الرجوع قضية كلام الرافعي على أنه في التراخي فاحله خيار الواهب (قوله) وان شاعرك أي كاشفيع (قوله) فلماذا اذاع لو نقص بعده لزمها الأرض وانما يتعذر على الاصح في الشرح الصغير وغيره أعنى بناء على الاصح (قوله) تنصفها الزوج الخ * (٦٨) * أي ولا يأتى في ذلك ثبوت الخيار للرأفة

كاساق في التصلة وتوضيح الفرق هذا منظر من كلامه غير أنه في الرافعي (قوله) وانما هو قيمة النصف هذا أيده ان الرفعة بان الشرط اذا اعتق بغير قيمة النصف لان نصف القيمة قال في التوضيح الفرق جميع ان ارد بقية النصف قيمته منفرد او بنصف القيمة نصف قيمة الكل مجموعا كما هو ظاهر الدلائل ويحتمل أن يراد بقية النصف قيمته مجموعا أيضا ونصف قيمة الكل قيمته مجموعا فالفرق وأن يراد بقية النصف قيمته منفردا ونصف قيمة الكل قيمته منفردا فهذه معان تحتلها العبارة ولا يصح الفرق الاعلى واحدها والاولى أن لا يحتمل عليه لانها من غير هذه قد عبر بالآخرى كصاحب التبعة فانه عبر بنصف القيمة فما اذا كانتا متساو بقية النصف فيما اذا كانا زائدا والفرق بين الزيادة والنقص في ذلك قد دل على أن العبارة عنده بمعنى انتهى (قوله) وان تعيب في يدها يجب حله على تعيب قبل الفراق فلو تعيب بجنابة أجنبي فله الارش مخرج ذلك في شرح الارشاد كالسنة الآتية وان كان ظاهر منيع الناجح خلافه على أنه يحتمل أن يكون كلامه الآتي في جنابة الأجنبي راجعا للستين (قوله) فان عاب بجنابة الخ أي صار ذاعب ويجوز استعجاله

أورضاعها وزوجة صغيرة (أو بسبها كتحضه بعينها سقط المهر) لانها من جهةها (وملا) أي والتي لا تكون منها ولا بسبها (كطلاق واسلامه وردته لمعناه وارضاع أمته) لها وهي صغيرة (أو أمتها) له وهو صغير (بشرطه) أي نصف المهر أثنائي الطلاق فله قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل أن يغسروهن وقد فرض لهن فدية نصف ما فرضتم وأثنائي الباقي فيا لقياس عليه وسأوها زوجها بسقط جميع المهر وشراؤه وزوجته بشرطه على الاصح المنصوص فيها (فخيل معنى التشطير ان له خيار الرجوع) في النصف ان شاعرج مع فمكك وان شاعرك (والصحيح عوده) اليه (بنفس الطلاق) فظاهر الآية السابقة وكذلك غير الطلاق من صور الفراق السابقة (فلماذا) المهر (بعده) أي بعد الطلاق (فله) نصف الزيادة لخدمته في ملكه سواء كانت متصلة أم منفصلة وعلى الوجه الأول ان حدث قبل اختيار الرجوع فكلها للزوجة في المفصلة بخلاف التصلة فنصفها للزوج في الاصح (وان طلق والمهر ثلث) صدقيته (نصفه من مثل) في المثل (أو قيمة) في المتقوم وقوله كالمهور نصف القيمة قال الأمام في تساهل وانما هو قيمة النصف وهي أقل من ذلك (وان تعيب في يدها فان تعيبه) أخذ به الارش (والا فنصف قيمته سلميا) دفعا للضرر عنه (وان تعيب قبل قبضها) ورضيته (فله نصفها تقاضيا لخيار) ولا ريب لانه نقص حال كونه من ضمانه (فان عاب بجنابة وأخذت ارشها فلا مع ان نصف الارش) لا تبدل الغائب والثاني لانه منه لانها أخذته بحسب المال فهو زيادة منفصلة (ولهذا زيادة منفصلة) كقولوا للمن والسكسب سواء حصلت في يدها أم في يده فبرجع في نصف الأصل ودوبا (وخيار في منفصلة) كالسهم وتعلم صنعة (فان تمت) فيها (نصف قيمته بلا زيادة) أي يقوم من غير ذلك الزيادة لانه نصف تلك القيمة (وان سمحت) بها (لزمه التبول) وليس له طلب نصف القيمة وقبل له دفعا للثمة (وان زاد ونقص ككبر عبد وطول غلة وتعلم صنعة مع برص) والنقص في العبد من حيث القيمة لان الصغير يدخل على التساهل ولا يعرف الاوائل وقبل التأديب والارضاة في النكاح من حيث أن عثرتها تفل والزادة فيها كسفرة الخطب وفي العدالة أقوى على التداءل الاسفار وأحفظ لما يستحفظ (فان اتفقا بنصف العين) فذلك (والا فنصف قيمة) للعين خالية عن الزيادة والنقص ولا يغيره على دفع نصف العين لانه يادها وعلى قوله للنقص (وزراعة الأرض تقص) لانها تنسب قوة الأرض (وحرثا زيادة) لانه يهونها للزراعة العدة فان اتفقا على نصف الأرض المحروقة أو المزرعة وترك الزرع على الحصاد فذلك (والا ربع نصف قيمة الأرض بلا زرع أو لحراثة (وحمل أمومة بجمعة زيادة) لتوق الولد (ونقص) أثنائي الأمومة فتنصف في الحال وخطر الولادة وأثنائي القيمة فلان المأكولة يرد أكلها وغيرها تضعف قوتها (وقيل القيمة) أي حملها (زيادة) بالنقص

متدافا لانه في الصحاح (قوله) وخيار في متصلة أعل أن المتصلة تتبع في مسائل الأمور كالنفس والهبة الرجوع فيها لاستاءه غير ذلك بخلاف هذا الباب وفرق بأنه استدأه من لا عن سبيل الفسخ (قوله) دفعا للثمة رتبنا لها ثمة فربطتة فلا يظن لها (قوله) لانهم يهونها الخ يريد أن كلام المترجم في الأرض المعدة لذلك (قوله) وجمعة فتنصف في الرخصة باب الخيار فقال انما الخ ليس عيا في الهبة بخلاف الأمومة وقد يجب بأه لا يلزم من كونه هنا قصدا أن يلحق بالعيوب

(قوله) لانه قد تنصرف إلى أي وقد عنيها السق اذا نضر به الشجر واحتاجت هي إليه للشر (قوله) اعتبر الأقل الخ قال الزركشي يستثنى ما لو تلف في يدها بعد الفراق وقتلنا بالذهب انه مضمون عليها فيعتبر قيمته التالف لان الرجوع وقع على عين الصداق ثم يلف تحت بضامته انتهى وقول الشارح أن تلف نصفه الآن يحمل على تلف بعد القبض وقبل الفراق (قوله) فالأصح قال الزركشي موضع الخلاف حيث يمكن تعليلها مع اشتاء الخلوة فان لم يقدر على تعليلها الأمع خلوتها فقد المحرم ونحوه فقد تعذر التعليل قطعاً (قوله) تعذر تعليلها لم يتطروا في ذلك إلى عدم الاعتدال بأن يترأسا على استنباطه (٦٩) * شخص يعلم ما من يحل نظره وقد وجبه ذلك (قوله) والثاني لا تعذر الخ عليه جمع

كثير ويرجه الزركشي (قوله) وفي قول يجب أجرة التعليم أي ساء على أن تلف الصداق بوجبه فتيته (قوله) والنصف ان يطلق قبله النصف المشاع غير ممكن وهذا النصف دون ذلك التحكم وأيضا يختلف معرفة وسهولة وتؤدي إلى النزاع فلتنظر كيف الحكم على هذا الوجه وكذا أسئلة اصداق في النصف الآتية في الشرح (قوله) وقد زال ملكها منه ما لو تعلق بحق لازم والحق بذلك التدبر لانه يتقاعن من الزيادة انصه قال صاحب الكافي والقياس الرجوع (قوله) كييع يستثنى ما اذا كان بشرط الخيار وقتلنا الملك للبايع وهذا لا يحتاج إليه لان ملكها لم يزل (قوله) ولو وهبته ثم طلق مثله ملو جرى ما يوجب رد الجميع (قوله) والثاني لا شيء له هو مذهب الأئمة الثلاثة واختاره المزي في البغوي وفي الكافي انه المذهب وبه قال عامة العلماء في تعجيل الزكاة والدين (قوله) وسواء قبضته الخ هذا يوم حقه أهية قبل القبض وهو ترفع على مرحوح أعني جعل الصداق مضموماً على الزوج فعنه بد ولو كان ديناً قبضته ثم وهبه فهو كالعين ابتداء ولو باعته محاباً فرجع قطعاً قاله الأمام وأيضاً غرض الشارح رحمه الله ان القولين بأن سواء كانت الهبة عر

لاستثناء خطر الولادة (والإعلاء بخلاف زيادة متصلة) وقد تقدم حكمها (وان يطلق وعليه مؤثر) والتأثير تشييع الطلع (لم يلزمها قطعاً) أي قطعه ليرجع هو إلى نصف النخل لانه حدث في ملكها فتمكن من إبقائه إلى الحداد (فان قطف تعين نصف النخل) حيث لم يعتد زمن القطف ولم يحدث به نقص في النخل بانكار سحر أو غصان (ولورضي نصف النخل ونسبة التمر إلى جداده أجبرت في الأصح) وبصير النخل في يدها) كسائر الاملاك المشتركة والثاني لا يغير لانها قد تنصرف يده ودخوله البستان (ولورضيته) أي بما ذكر من أخذ نصف النخل ونسبة التمر إلى الحداد (قوله) الاستناع منه (واقعية) أي طلبها لان حقه لا يفرق بين العين أو القيمة فلا يؤثر الإبراء (ومضى ثبت خبره أولها) حدوث نقص أو زيادة أو لهما لا اجتماع الأمرين كما سبق (لم يملك نصفه حتى يختار ذو الاختيار) منها أومن أحدهما وليس هذا الخيار على الفور (ومضى رجوع قيمة) زيادة أو نقص أو تلف (اعتبر الأقل من) قيمتي (بوي الاصداف والقبض) لان الزيادة على قيمته قيم الاصداف حادثة في ملكها لا تعلق للزوج وبها والنقص ضمان من ضمانه فلا يرجع به عليها وجوز أن امام اعترافه يوم الطلاق لا مومر ابد الا لشرط راليه (ولو اصدق تعليم قرآن) بنفسه (وطلق قبله) فالأصح تقدير تعليمه لانها صارت محرمة عليه لا يجوز الاختلاصها والثاني لا تعذر بل يعلم من وراء حجاب في غير خلوة الكل ان طلق بعد الوطء أو النصف ان طلق قبله (ويجب) على الأول (مهر مثل) ان طلق (بعد الوطء ونصفه) ان طلق (قبله) وفي قول يجب أجرة التعليم أن نصفها ولو طلق بعد التعليم وقبل الوطء رجع عليها بنصف أجرة التعليم وأصدق التعليم في ذمته وطلق قبله استأنجأ مرة أو محرماً يعلم الكل ان طلق بعد الوطء أو النصف ان طلق قبله (ولو طلق) قبل دخول وبصدق الصداق (وقد زال ملكها عنه) كييع مع اقباض أو عتق (فنصف يده) من مثل في المتي وقيمة في المتقوم (فان كان زوال وعاد) قبل الطلاق المذكور (فعلق الزوج (بالعين في الأصح) لوجودها في ملك الزوجة والثاني ينتقل إلى البذل لان الملك في العين مستفاد من جهة غير الصداق (ولو وهبته ثم طلق) قبل الفسخول (فالظاهر انه نصف يده) من مثل أو قيمة لا ملكه قبل الطلاق من غير جهة والثاني لا شيء له لانها لم يملكه ما يستحقه بانطلاق وسواء قبضته قبل الهبة أم لا في رأي القولين وقبل ان وهبه قبل القبض لم يرجع قطعاً (وعلى هذا) أي الظاهر (لو وهبه النصف قبله نصف الباقي ورجع بدل كله وفي قول النصف الباقي) لانه استحق النصف بالطلاق وقد وجد فيه أيضاً فخذ وتخصر هبتها في نصيبها (وفي قول تنصرف يده بدل نصف كله أو نصف الباقي ورجع بدل كله) ولو قال نصف بدل كله كافي المحرز كان أوفق ولو عر بدل أو الجارية على الالسة في مثل هذا الكلام بالواو كان أقوم (ولو كان) الصداق (ديناً فأمراته)

١٨ في القبض أم قبله في القولين بهما وذلك اذا قلنا بضمين البدل (قوله) بدل كله أي من الهبة وورد على مطلق الجملة في شيع (قوله) وفي قول يعتبر الخ إلى ما في الوجه الأول من التخصيص عليه (قوله) كان أوفق أي لما عير به هنا وفيما سلف وان كانت هذه العبارة هي الموقوفة لا خيار الأمام أعني فيه النصف دون نصف القيمة وأما تعبيره برب البدل فلا إشكال في موافقته (قوله) ولو كان ديناً لم ينظر به الوارء المضمون له الفاضل فلا يرجع له أو فرض منه فهو به في الرجوع

(قوله) والفرق الخ ان تقول رد عليه ما قدمه في الهبة قبل القبض وقد يفرق (قوله) والقديم الجبر العفو الخ قال الزركشي يشترط ان يكون الصداق دينا قاله الماوراني وغيرهم ونزع فيه الشيخ أبو محمد (قوله) وحمله الجديد على الزوج بشرط ان ذلك قوله وان تعفوا أقرب لتقوى فانه لو أريد الولي لم يحسن ان يقال عفو الولي أقرب لتقوى من عفو الزوجة اذا اعفوان حينئذ من جهة واحدة بخلاف حمله على الزوج لكن قد يعترض هذا بأنه يجوز ان يكون قوله وان تعفوا واجبا للزوج لا يقدم ذلك تبسرا الذي يده عقدة التصحاح بالولي وفيه بعد وما تعبير التكلم في الأول بالنسبة أي قوله تعالى أو يعفو ﴿٧٠﴾ الذي يده الحيوان كان محررا محالا لعدم بحسب الظاهر فيجب أن لا يلتفت فن من

البلاغة ثم جرده القديم نزع الكفو في الولية بحسب معاملة أوليها

﴿فصل﴾ لطلقة أي ولو جمل (قوله)

قال تعالى لا جناح عليكم الخ قال

البيضاوي مفهوم الآية يقتضي تخصيص

اجاب المعنى بالقبوضة التي لم يحبسها الزوج

والحق انما هي في أحد قوليه انفسه

انقضت وغيرها قاسا وهو مقدم على

المنهزم (قوله) وفي قول يجب الخ قال

النسبي هو قوي جدا تظاهر الآية

(قوله) لقوله تعالى ولطائف متاع

الاستدلال بهذا الخلف ماسلف عن

انضام في رأس انفسه من الاستدلال

بالتفاس وجهه الخلف انما شرط التفاس

أن لا يكون حكم الفرع ثابتا بالنس

(قوله) ووطء أي شبهة (قوله)

وقيل حاله أي كاشفة وتظاهر الآية

(قوله) وعلى تقديره انهم قد راجع

تقول لمن قدرها انما هي

﴿فصل﴾ اختلف في قدر مهر

(قوله) معنى هذا احتراز عما ذكره

الزركشي من انه لو وجب مهر مثل فساد

التسمية فلا تخلفا في قدره فلا

تخالف ويصدق الزوج له غير ما لا اصل

براهة للمعنى من الزيادة (قوله) فختلف

منه ثم خلق قبل الولء (لم يرجع عليها المذهب) بخلاف هبة العين والفرق أنها في الدين

لم تخد منه مالا ولم تحصل على شيء والمطريق الثاني طرد قول الهبة وانفق منشوها على ان الظاهر

عدم الرجوع وسكت الرافعي عن ترجيح واحد من الطرفين وبعبارة الروضة كلنا حاج (وليس لولي)

عفو من صدق على الجديد) كسائر المدين لوليها والقديم للجبر العفو بعد الطلاق قبل الدخول

في الصغيرة العالقة بناء على انه الذي يده عقدة التصحاح وحمله الجديد على الزوج يعفو عن نصفه

﴿فصل﴾ لطلقة قبل وطء متعة ان لم يجب ﴿لها﴾ (شطر مهر) بأن كانت مفترقة ولم يفرض لها شيء قال

تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم يمتسوهن أو يفرضوا لهن فريضة ومتعوهن فان وجب لها

الشرط بسعيه أو يفرض في التوفيق فلا متعة لها لانه لم يستوف متعته نفسها ونشطر المهر لما قلها

من الابتداء فلا حاجة الى شيء آخر في قول يجب لها المتعة لا لحاق قوله ولطائف متاع (وكذا

لو طوءه) متعة (في الاطوار) لقوله تعالى ولطائف متاع بالعرف والشافعي لا متعة لها لأنها

تستحق المهر ونفقة من المتعة (وفرة لا تسبها) كزمته واسلامه ولها ما رزاع أمه أو يتزوجه

وطء أمه أو أمه لها (كطلاق) فان كان ذلك قبل دخول فوجب لها الشرط فلا متعة كما تقدم وان كان

بعد دخول فوجب لها المتعة كما تقدم فان كانت الفرقة بينهما كسلاهما ورتها وفصحها عليه وفصح

بها فلا متعة لها سواء قبل الدخول وبعده (ويجب أن لا تنصق المتعة (عن ثلاثين درهما)

وأن لا تراعى خادم فلا حد للواجب وقبل هو أقل ما يتولى كسبا في وإذا ارتضا بشئ فذلك (فان تنازعا

قدرها القاضى بنظره) أى اجتهاده (معتبرا لهما) أى بشار الزوج واعداره ونسب الزوجة

وصفات (وقيل حاله) فقط (وقيل حالها) فقط (وقيل) لا يقدرها بشئ بل الواجب (أقل حال) وعلى

تقديره يجب ما يقتدره

﴿فصل﴾ اختلفنا ﴿أى الزوجان﴾ (في قدر مهر) معنى كان قالت نسكتي بألف فقال بجمجمة

(أو) في (مقتده) كأن قالت بألف صحبة فقال بل مكسرة (بجائفا) كما مر في البيع في كيفية

اليمين ومن يدها بخلاف الزوجة أمها مكسرها بجمجمة وانما تكسها بألف ويحلف الزوج أنه

مكسها بألف وانما تكسها بجمجمة (ويجاف وارثاها ووارث واحد) منهما (والآخر)

إذا اختلفا فيما ذكر ويحلف أو اثنى في طرف التثني على نفي العلم في طرف الاثبات على البت فيقول

وارث الزوج والله لا أعلم أن مهر في مكسها بألف وانما تكسها بجمجمة أو يقول وارث الزوجة والله

لا أعلم أن مهر مورثي بجمجمة وانما تكسها بألف (ثم) بعد الخلاف (بفتح المهر) على ما مر

في البيع من أمها يضخانها أو أحدهما أو الحما كولا بفتح الخاف (ويجب مهر مثل) وان

زاد على ما تقدمت الزوجة وقيل ليس لها في ذلك إلا ما أذنته (ولو أذنت نسمة) لقدر (فأنكرها)

الزوجة السنة البداء من زوج يتوقف بمبقاء المصلحة (قوله) على نفي العلم فان الرافعي وأحسن بعضهم فقال يحلف الوارث والمسمى على البت فيهما لأن من قطب بألف قطبناه غير الثمن واستعده بعضه لأنه قد يجوز جريان عقدن وذلك منعه من القطع بالنسب بخلاف انعاقده نفسه وفي انها يزوجها أو يقول المرأة لا أعلم أن أبني زوجي بألف ولقد تزوجني بالفين واخترت الدار ركسكي قال خصوصا إذا زوجت وهي صغيرة

(قوله) والمعنى أكثر من مهر مثل قال ابن الرفعة مثله قدر مهر المثل إذا كان من غير نقد البلد قال بعضهم أو أذعت عنامة تعلق الغرض بها (قوله) لأنه يقول الخ عبارة الرافعي رحمه الله لأن الزوج إذا لم يتفق بقوله أو أوجب مهر المثل (قوله) أو قول قوله بينه أي فإذا اختلف وجب مهر المثل كالمثل خالفنا (قوله) وأنكر أي قال لا يستحق على مهر أو أخذ ذلك من عبارة الشارح في حكاية الوجه الثاني (قوله) أو سكنت زاد الرافعي على هذا ولم يدع التفويض ولا إخلاء النكاح من ذكر المهر (قوله) وهو يخالف الخ ربما يخاف مناسف في الحاشية عن الزركشي من أن القول قول الزوج (قوله) بخلاف قال في المهملات أذا بد أن المأزج وحلف فأى فائدة في تخفيف الولي بهذا القول المثل ثبت بين الزوج (قوله) أقل من مهر مثل بحث في المهملات بغير بيان الخالف أن كل مدعى الولي فيها * (٧١) * قدر مهر المثل فإن كان أكثر من مهر المثل

الخالف وجاء أن بكل الزوج فنفرد الولي بالخالف وثبت الزيادة قال وإذا جعلت هذا ضابطاً لمخالف أضعف أمره انتهى قلت أذا بد أن المأزج وحلف تعدل المعنى الذي نظر إليه العراقي فأى فائدة في تخفيف الولي بهذا القول (قوله) ويرجع في الأول إلى مهر المثل الخ هذا نقل الزركشي عن الرافعي ونظر فيه بأن الزوج على طريق الرافعي معترف بفساد النكاح أقول نظره مردود لأن قول الرافعي قريب من هذا التعليل قال الزركشي وهو مشكل على طريقته فإنه يقتضي فساد النكاح في هذه الصورة أقول مستثنى في غير الرشيدة والرافعي ذكر فيها بعبارة النكاح فلا إشكال (قوله) لا مكان صحة العقدين الخ قال الزركشي كذا قالوه والتحقيق أنه يلزمه إلا أن ونصفه لأن الأصل عدم المدحول في الأول إلا أن ثبت (قوله) وسقط الشر من الاثنين هذا يدل على أن صورة النسبة أن يكون نكاح أول في الله في بعد النكاح (قوله) لأنه حاشي أنظار قول الباقين هذا الظاهر عرضه أصلاً بقائه النكاح الأول ورواية فمة الزوج من صدق ثان

والمعنى أكثر من مهر المثل (بخلاف في الاسم) لرجوع ذلك إلى الاختلاف في الصغر لأنه يقول الواجب مهر المثل وهي تدعى زيادة عليه والثاني لا يخالف القول قوله بينه لموافقته للأصل ولوادعى تسمية فأنكرتها والمسمى أقل من مهر المثل فالقياس كما قال الرافعي والمصنف بجيء الوجهين (ولو أذعت نكاحاً أو مهر مثل) بأن لم يخرج تسمية صحيحة (فأقر بالنكاح وأنكر المهر أو سكنت) عنه بأن في الصغر أولاً بد كفيه (الأمم تكليفه إيان) أي بأن مهر لآن النكاح يقتضي المهر (فان ذكر قدر أو زادت) عليه (بخالف) وهو يخالف في قدر مهر المثل (وان أسر منكراً) للمهر (حلفت) أي أنها استحق عليه مهر مثلها وقضى لها به والوجه الثاني أنه لا يكلف إيان مهر أو القول قوله بينه أنها لا تستحق عليه مهر لأن الأصل رامة ذمتها والثالث القول قولها بينه لأن الظاهر معها (ولو اختلف في قدره زوج وولي صغيرة أو مجنونة) كان قال الولي زوجتها بأن ثبت النكاح الزوج بل بأنف وهو مهر مثلها (بخلاف في الاسم) أمأ الولي لأنه العاقد وله ولاية قبض المهر وأما الزوج فواضع والثاني لا يخالف لأن أوله الولي لا يتابعه حق غيره وذلك مجذور وأدام خلفه لا يخالف الزوج وينظر بلوغ الصغرة تخلف معه وله أن يخلف قبل بلوغه ولو كان إذا ما زوج أقل من مهر المثل أو أكثر منه فلا يخالف ويرجع في الأول إلى مهر المثل لأن نكاح من ذكر بدون مهر المثل يقتضيه وفي الثاني أن المدعى الزوج حذر من الرجوع إلى مهر المثل ولو بلغت الصغرة قبل حلف الولي حلفت بدونه ولو اختلف الزوج وولي البكر البالغة حلفت دون الولي (ولو أذت) في دعواها (سكتي يوم كذا) كالخمس (أو يوم كذا) كالنصف (بأن) وطالبته بألفين (وثبت العقدان) بقراره أو بينة أو يميناً بعد نسكو له (لزم الثمان) لأن مكان صحة العقدين بأن يتخلفا ما حلف والوجه إلى التعرض له ولا لوطه في لدعوى (فان قال لم أظفهما أو في أحد مما صدق بينه) نواقته للأصل (وسقط الشر) من الاثنين أي من أحدهما (وان قال كانا نائفي بتدبير لفظ لا عقداً لم يمس) لأنه خلاف الظاهر نعم تخفيفها على نفي ذلك

* (فصل ولية العرس سنة) * ثبوتها على الله عليه وسلم قولاً وفعلًا قد أولم على بعض نساء عذ من شعير واه البخاري وعلى صبيحة كعيس (وفي قول) كما صكاه في المذهب (أو وجه) كفي غيره (واجبة) لظاهر الأمر في قوله صلى الله عليه وسلم بعد الرحمن عرف وقد أعسر أولم ولو بشاة متفق عليه والأول يعمل على التنب (والاجابة الجاه) على الأول (فرض عين وقيل)

* (فصل) * ولية العرس الولية مشتقة من الولم وهو الإجماع وبعضهم ينظم أسماء ولية العرس وغيرها قال ولية عرس ثم خرس ولادة عقيقة مولود وكبرة باني وشيمة ذى موت تسمية قادم * وغيره أو أعاذ يوم ختان

ومأذة الختان لا سبب لها * حقائق صغيرة عند ختم القرآن وقوله ولية العرس ربما يخرج به السري قال الزركشي وانظار احتجابها أنه يي ولو تزوج أربعمائة مثلاً هل يكنى ولية واحدة أم تعدد أم يفرق بين أن يعدد علمن معاً أم ربما يتاحل نظر (قوله) واجبة هو شامل للعسر (قوله) والأول يعمل على التنب لقوله صلى الله عليه وسلم لأهل هل على غيرها قال لا إلا أن تطوقه وباساغني الخ قولاً ما كثر واحة لوجبت الشاة وقد أحجموا على عدم وجوبها نظر وفي الأخير نظر

(قوله) موافقة للحياب إليه برذر السلام (قوله) يدعى لها الأغنياء الخ هوال معبد بسببها تكون الولية شر الطعام فلو دعاهما لم تكن شر الكين سباق الحديث يقتضي أنهم ذلك لا ينطبق الطلب فيشكل عليه قوله ثم ان تخصيص الأغنياء مانع من الوجوب (قوله) بشرط ان لا يخص الأغنياء أى لقوله صلى الله عليه وسلم شر الطعام الحديث وانظر ما سلف في الحاشية السابقة (قوله) وان يدعوهم يستفاد منه انه لو فتح بابهم وقال ليحضر من شاء فلا وجوب هو كذلك وأما عدم السنبة فيحل تكرر وانظارهم عندها أيضاً أخذ من قوله في الحديث اذا دعى أحدكم هذه الحاشية فطرتم قبل النظر في كلام الشارح ثم ارأيت يصح بجوابها وأشار الى استفادة ذلك من انتر بالفاء في قوله فان فتح الخ (ص ٧٢) وقوله في اليوم الأول الخ مراد الشارح

من هذا ان عبارة المتن أولاً لما كانت تقتضي عدم الاحتساب حقاً في اليوم الثاني أكل مراده ما يدفع ذلك حيث اقتصر في كلامه الآتي على نفي الوجوب (قوله) لم تجب في الثاني بحث الزركشي الوجوب هل من يدعى في الأول لعذر ثم دعى في الثاني (قوله) واستحبابا فيه الخ عبارة النهج بالنفس الاستحباب (قوله) ولا منك من ان يكون هناك من يخط الناس بالنفس والكذب قال انغزالي ومن الواقع ان يكون المولى منكفاه لما للباهاة والخفا تهى قال الماوردي اذ لم يشاهد الملاهي ليحضره سماعها كالذي يجواره وكذا قد صاحب التعليق عدم الوجوب بأن يكون اشكر في الموضع الذي يحلوس فيه وقول الشارح واستعمال أو في الذهب والفضة يقتضي ان وجود ذلك من غير استعمال ليس عذراً في التخلف لكن الزركشي بحث الحاق ثياب الحرير غير الملبوسة بالمبوسة في كونها منكراً وقياسه في الأولى كذلك الأولى (قوله) فرائض حر هذا لتناول نصه على الجدار مع اهرام على الرجال والتساقطه انزركشي (قوله) منصوبة أى بقرعة المخطوف عليه كقيد الخدقة مرة ما عطف عليه (قوله) ويجوز مدعى أرض أى استعمال ذلك على أوجه

فرض (كفاية وقيل سنة) والاصل في ذلك حديث اذا دعى أحدكم الى الولية فليأتها متفق عليه والثالث يحمله على الذنب موافقة للحياب اليوم يدفع ذلك حديث مسلم شر الطعام طعام الولية يدعى لها الأغنياء وترتفع الفقر أعوم لم يجب الدعوة قصد عصى الله ورسوله والثاني ينظر الى أن المنقوص اظهار النكاح بالدعاء الى وليته وذلك حاصل بحضور البعض أما لاجابة السها على القول بوجوبها فواجبة جزماً وجوب عن أو كفاية على الوجوب وانما كان المراد في الأحاديث وليمة العرس لانها المعهودة عندهم أما غيرها كولية الولادة والختان فستحبة قطعاً وقيل على الخلاف والاجابة لها مستحبة قطعاً وقيل على الخلاف (واستحب) الاجابة (أوتسن) كما تقدم (شرط ان لا يخص الأغنياء) بالدعوة فان خصهم بها اتنى طلب الاجابة عنهم حتى يدعو الفقراء معهم (وأن يدعوهم في اليوم الأول) أى يخصه بالدعوة نفسه أو عياله فان فتح داره وقال ليحضر من شاء أو من شاء فلان فلا طلب الاجابة هنا وقوله في اليوم الأول اكل المراد ما شرطه بقوله (فان أولم ثلاثة لم تجب في الثاني) قطعاً واستحباباً فيه دون استحباباً في الأول (وتكره في الثالث) قال صلى الله عليه وسلم الولية في اليوم الأول حرق في الثاني معروف في الثالث رءاء وجعفر رءاء أصحاب السن الرابعة (وأن لا يحضره نفوف) منه لو لم يحضره (أو طمع في جاهه) بل يكون للقرى أو التوقد فان أضمره أى دعاه للوف أو الطمع المذكورين اتنى عنه طلب الاجابة (وأن لا يكون ثم من سآذى) هو (به أو يلبق به بما حسنه) كالأرذل فان كان فهو معذور في التخلف (ولامنكر) كشرير بحر وضرب ملاء واستعمال أو في الذهب أو الفضة (فان كان يزول بحضوره فليحضر) اجابه للدعوة وازالة للنكر وان لم يزلم بحضوره حرم الحضور لانه كراه ما بالنكر فان لم يعلم به حتى حضر نهاهم فان لم يتهموا وجب الخروج الا اذا خاف منه بان كان بالليل فيقعده كراهها ولا يستمع ولو كان النكر مختلفاً فيه كشرب النبيذ حرم الحضور على معتد تحريمه (ومن النكر فرائض حر وصوره حيوان) منقوشة (على سقف أو جدار أو وسادة) منصوبة (أوتسن) معلق (أو ثوب ملبوس ويجوز ما على أرض وبساط) يداس (ومخدة) يتكأ عليها (ومقطوع الرأس وموشرج) والفرق أن ما لو طأ وبطرح مهان بمنزل والنصوب مرتفع يشبه الامنام (ويحرم تصوير حيوان) على الحيطان والسقوف وكذا على الأرض وفي نسيج الثياب على الصحيح قال صلى الله عليه وسلم أشد الناس عدا يوم القيامة الذين يصورون هذه الصور (ولا تقط اجاباً قصوم) حديث مسلم اذا دعى أحدكم وهو سائم فليجب (فان شق على ائدعى صوم نقل الفطر أفضل) من اتمام الصوم وان لم يشق عليه فلا تمام أفضل أم صوم الفطر فلا يجوز الخروج منه مضيقاً كان أو مومعاً كالنذر المطلق ويحب للفطر الاكل وتبليج وأداه لفته (وأي كل الصيف حاقدمه بلالفظ) من الصيف اكنافاً بقرعة التقديم ثم

لأن كونه لا مائة من صبه استخ أبو محمد اخو في وأما تصوره فخراده على هذا الوجه وغيره كما سفي في كلام الشارح ولك ان تقول قضية ان جواز استعماله منه جواز التصريح به ان اغرض كسبه اخبر يري يحس ولو تكن اطلاقه باباه على ان في شرح مسلم نقل عن الزهري تحريم الاستعمال في ستمين أيضاً وقال المنصب قوي في الزركشي وهو كذلك ويجب ان قطع السروا تدية بان القطع ذهب بصورة التماثيل انتهى (قوله) وأقله الصغير راجع سكر من قوله يستحب وقيل يجب (قوله) مما تقدم فبدها ليس سفة اذ تقدم لهم فخرج ان يتجاوزوا الى ما تقدم فليحرم من الامثال قال الماوردي ويحرم ان يرد على الله ووزر لمجهرين وقول امره لا يسلمه لا يحرم ثم دعى جميع الامن جوهه انه مؤنكز اجتمع فيه لما أفسده من الطعام

(قوله) أو يأذن المضيف لفظا مثله الإشارة فالمراد عدم الاكتفاء بقرينة التقديم (قوله) ولا يعرف فيه أى سوء فلنستغلكه بالوضعين يبين أنه أوبار الجمن أنه بالانزاد * (٧٣) * يبين الملقب (قوله) ويجوز أن يلتم عنه الخسنى ماذا أوأوت منهم في الطعام

(قوله) ان يقيم قال الزكشي ينبغي ان يكون الاقامة أياما كالاتمة دواما (قوله) ويدعون لو أجنه ذلك لصاحبة البيت المنع وان كانا لبيت ملك الزوج فله الزكشي عن بعض الأصحاب (قوله) وان يجمع بين خمرتين مثلهما الزوجة والسرية ويجوز ان تعلمها العارة ويحب الزكشي استثناء حالة السفر من أصل المسئلة لكان الكفاية ولا يغير دائم (قوله) والنهار معاشا نظم القرآن في سورة عم وجعلنا الليل لباسا وجعلنا النهار معاشا (قوله) ولو نزلنا بل ولو احتمل ذلك وأراد الدخول ليقين حال المرض كان الحكم كذلك (قوله) فني أو لوى وبعد موت المظلوم بسببها وان اقردت الزوجة * (٧٤) * ادفعي القضاء حينئذ وجوب البيت وهذا

وجه الصحيح فوات القضاء ولو عارض المظلمة ثم عادت بطلان المظلم بسببها فلا قضاء سواء أنكح غيرها أم لا (قوله) وكذا الوعدى بالدخول هو يفيد ان قول المتن حينئذ راجع لحالة الضرورة كاهو ظاهر العبارة (قوله) لسكن استمر ذلك على قوله يقضي ان طال انكح وعلى قوله والا فلا (قوله) وينبغي الخ قول الزكشي عبارة تشعر بانها الطول خلاف الأولى (قوله) كما في الليل منه تعلم ان سورة المسئلة في الطول كحتم في الليل قول الشارع السابق ولم يذكره الشيخان أي صريحا (قوله) والثاني لا يجوز لانه يقضي الى الوطء (قوله) فيجزم به ما هو قسبة المتن قال الزكشي وليس كذلك بل يجرى على الصحيح (قوله) ان يدخل بلا سبب أي وطال (قوله) في الاقامة قال الزكشي أي في قدرها كافي الروضة وغيرها أو أما أسهلها أم أرمن ذكره انتهى قال امام الحرمين لو كان كغيره في نهار واحدة ولازم أن يفي أن اتفاق ذلك اشغل فلا قضاء وان كان من قصد فيه احتمال طاهر فخرج من كلامه انتهى قلت يحتمل ان يكون من الاحتمال اذا خرج من داخ من مل فني ويحتمل ويحتمل عنده اعتبار ذلك لما فيه من ضرر الاخرى (قوله) وأقل نوب اقسامه أي نوبة

لانه عبر بالنوب (قوله) فلا يجوز بعض ليلة لأن النهار تبع (قوله) ولابلية وبعض أخرى عبارة المهاج الزوج لا تقيد هذه المسئلة (قوله) والصحيح الخ قال الزكشي هذا في اثناءه وهو مأمور بلبية أو الطواف عليهن في ساعة في وجوب فرقة اثناءه (قوله) وقيل فيجوز عند ذلك أنه لا يصح من قال الزكشي وهذا مذهبنا على قول الخبير لو بات عند واحدة يجب الاقراء بالماقات لا سيما لانه يكون

(قوله) - وورهما أثلاث أى ولا يجوز ليلتان وأربع ليلتين من مجاوزة الثلاث وهو متع (قوله) عند زفاف سبع أى ولا وكذا الثلاث (قوله) واجب على الزوج أى إذا كان * (ص) * في نكاحه غيرها بيت عندها تم ذكر الشئان المتزوج جديدتين ليس في نكاحه غيرها يجب

لهما حق الزفاف وحمل على المأوراد القسم لهما (قوله) ومن سافرت الح أى بالضرورة تكربا للبلد الزوج غلب يستثنى الأمة إذا سافر بها السيد بعد أن باتت عند الحرة ليلتين فأما بقية على حقهما من القسم وريعا بهن ذلك من قول المنصف وحدها قال البلقيني ولا يخالف ذلك قولهم لا يخاطب لهما القسم إذا حلت ليلًا ونهارًا لأنها استحققت حقها لما قسم للحرة وقد كانت تستحق الثقة فلما سافر بها لم يقط لعدم التقصير بخلاف الناشئة (قوله) واغرضها لو كان اغرضها مقياس للثقة والتشطير عدم النضاء (قوله) وأن يتخللن اقتضى هذا الإطلاق ولو كان البلد الثقيل اليه فريحا جدا وهو محتمل (قوله) بقره ملو أترع خرجت لواحدة فأخذ غيرها قال الزكشي فأظاهرة يقتضى لظلمة قسط لا تخصار الحق فيها (قوله) ولا يقضى مدة سفره أى ذهابا (قوله) وصار مقيما فأذا هذا التيقيد أن الرجوع انقضى لا قضاء فيه لمدة الرجوع قطعاً (قوله) قضى مدة الإقامة أى أن لم يفتزلها تلك المدة (قوله) فإن رضى الخ قال الزكشي ليس لشأبه يقبل فيها غير الموهوب له الأده (قوله) كل ليلة في قتها قال الزكشي هو منهم من قوله ليلتهما

الزوج عند فورهما ثلاث ليلتان للحرة وليلة للأمة وانما استحق الأمة القسم إذا استحققت الثقة بأن كانت مسلة للزوج ليلًا ونهارًا كحرة (وتخص بكبر جدية عند زفاف سبع بلا قضاء) للاخريات (وثبت ثلاث) لطيف ابن جابر سبع البكر وثلاث للثيب (ووسن تخييرها) أى الثيب بين ثلاث (بلا قضاء) للاخريات (وسبع بقضاء) لهن كما فصل صلى الله عليه وسلم بأهله رضى الله عنها والتخصيص المذكور واجب على الزوج لتزول الحمة بينهما وتجب مو الأمان لأن الحمة لاتزول المقر في موفقه لم تحجب واستأنف وقضى المقر في الاخريات ولو كانت ميو بها غير وطء فهي كالبكر في الاصح وسواء كانت الجديدة حرة أم أمة وقيل للأمة نصف ما ذكر من غير جبر للبكر وقيل بجبره فلا يكره أربع والثيب ليلتان ولوزاد البكر على السبع قضى الزائد للاخريات وكذا الوزاد الثيب على ثلاث غير اختيارها يقتضى الزائد كقضى السبع إذا اختارها (ومن سافرت وحدها غير اذنة مشرة) فلا قسم لها سواء سافرت لحاجة أم لمجانحة (وإذنه لغرضه) كأن أرسلها في حاجته (يقضى لها) ما قاتنها (ولغرضها) كحج وعمره وتجارة (لا يقضى لها) (في الجديد) وإذنه رفع الأثم عنها والتقديم بقضى لوجود الأذن (ومن سافر لثقة حرم أن يستحب بعضهن) بقره ودونها وإن يتخللن حذرا من الأضرار بل يخلن أو يطعنن فإن سافر ببعضهن قضى لثقتها وقيل لا يقضى مدة السفر أنقرع (وفي سائر الأسفار الطويلة وكذا القصيرة في الاصح يجب بعضهن بقره) وقيل لا يستحب في القصيرة لأنها كالإقامة (ولا يقضى مدة سفره) فإن وصل المقصد بكسر الصاد (وصار مقيما) أى مدة الإقامة لا الرجوع في الاصح) وقيل يقضى مدة الرجوع لأنها سفر جديد غير مرة (ومن وهبت حقها) من القسم فغيرها على ما ساقى (لم يلزم الزوج الرضا) بذلك لأن الاستئجاز باحتماله فلا يلزم تركه لو أن بيت عندها في ليلتها (فان رضى) بالهبة (وهبت لمعة) مهن (بات عندها ليلتهما) كل ليلة في وقتها متصلتين ~~ص~~ كانتا أو منفصلتين (وقيل) في المنفصلتين (بوالهما) بأن يقدم ليلة الواهبة على وقتها ويصلها ليلة الموهوبة أو يقدم ليلة الموهوبة على وقتها ويصلها ليلة الواهبة لأن ذلك أسهل عليه والمضار لا يختلف وعورص ذلك بأن فيه تأخير حق من بين اليلتين وبأن الواهبة قد ترجع بينهما في الشق الأول والمالة تقوت حق الرجوع وقوله رضى بشر بأنه لا يشترط رضا الموهوب لها وهو الصميم (أو) وهبت (لهن سوى) بمنن فيجعل الواهبة كالقدمية وقسم بين الباقيات (أو) وهبت (لهذه التخصيص) التخصيص واحد متبوية الواهبة لأنها جعلت الحق له فيضعه حيث يشاء وبأن في الاتصال والانفصال ماسبق (وقيل سوى) بين الباقيات ولا يتخصص لأن التخصيص يورث الوحدة والحقد فيجعل الواهبة كالقدمية وقسم بين الباقيات

* (فصل ظهرت أمراة تنوزرها) * قولنا كن تحبه كلام نحن بعد أن كان بلن أو فلا كان يحدهما اعراضا وعبوسا على لطف وطلاق وجه (وعظما بلا هجر) ولا ضرب فلعلها تبتدى عذرا أو تنوب بحماجرى منها من غير عذر والوعظ كان يقول اتق الله في الحق الواجب على عليلي واحد رى العقوبة وبين لهما أن التوزر يسقط الثقة والقسم (فان تحقق تنوزر ولم يتكرر وعظ وهجر في الصبح)

* (فصل) * ظهرت الخ (قوله) ولم يتكرر وعظ الخ لو صدر منها ثم له وبذاءة كان فهل تذهب أم لا ويرفع الأمر إلى الحاكم وجهان أحدهما في زوائد الروضة أنه ذنب لأن في رفعها إلى الحاكم كمشقة وعار وأجزمه الرافعي في باب التعزير

(قوله) ولا يضرب في الظاهر قال الرافعي لان ما جرى فديكون لعارض سريع الزوال غير يحتاج الى التأديب (فرع) لو ضرب بها وادعى انه بسبب تشوؤها وادعت عدمه ففيه احتمالان في النطب قال والى يقوى في حقنا ان القول قوله لان الشرع جعله وليا في ذلك (قوله) وقال المراد الخ قيل يدل لذلك انه سبحانه وتعالى رتب العقوبات على خوف التشويز ولا خلاف في انتفاء * (٧٦) * الضرب قبل الظاهر وأيضاً ذكره

بفتح الحيم (ولا يضرب في الظاهر قلت الظاهر يضرب والله أعلم) أي يحوز له الثلاثة قال الله تعالى واللاتي تخافون نشوزهن فخطوهن وأسرهن من المضايع وأسرهن من الخوف هنا بمعنى العلم كافي قوله تعالى في خاف من موص حنفاً أو أمراً والأول بقائه على ظاهره وقال المراد وأسرهن من ان تشرن وأسرهن من ان أسرن على التشويز وهذا ما ذكره بقوله (فان تكرر ضرب) ولو قدمه على الزيادة قيد الضرب فيها بدم التكرار كان أفعولاً بآتي بضرب مبرح ولا على الوجه والمالك الأولى له والغوى أقهر قوله في النجيم انه لا يجبرها في الكلام وهو صحيح فيما زاد على ثلاثة أيام ويجوز في الثلاثة كمالها في الروضة للحدث الصحيح لا يحل لسلطان جبر أخاه فوق ثلاث (فلو منعها عنها قسم ونفقة ألزمه القاضي توفيقه فان أساء خلقه وأذاها) بضرب أو غيره (بلا سبب نه) من ذلك (فان عاد) اليه (عززه) بجارها هذا فيما اذا تعدي عليها وما قبله فيما اذا تعبت عليه (وان قال كل) منهما (ان صاحبته) عليه (تعرف القاضي الحال بشقة) في جوارهما (تجبرهما) بفتح أوله وضم ثلثه (ومنع الظالم) منهما من عودته الى الخلة اعتماداً على خبر الشقة وظاهر الظالمهم الاكتفاء بقول عدل واحد قال المصنف تعالى الرافعي ولا يجوز احتمال (فان اشتد الشقاق) أي الخلاف بينهما بأن دام على التساب والتضارب (بعث) القاضي (حكما من أهله وحكما من أهلها) لينظر في أمرهما بعد اختلاف حكمه وحكمها بما وعده في ذلك ويصلح بينهما أو يفترق ان عسر الإصلاح على مسيأتي قال تعالى وان خفتم شقاق بينهما فاعبوا حكما الى آخره وهل بعثه واجب أو مستحب وجان صحيح في الروضة وجوبه لظاهر الأمر في الآية (وهما وكيلا) لهما وفي قول (ما يكن (مولى من الحاكم) لان الله تعالى سماهما حكيمين والوكيل مأذون ليس بحكم ووجه الأول ان الحال قد يؤدي الى الفراق والبعض حق الزوج والمال حق الزوجة وهما رشيدان فلا يولى عليهما في حقهما (ففي الأول يشترط رضاها) بيعت الحكمين (فيوكل) هو (حكمه) بطلاق وقبول عوض خلع وتوكل هي (حكمه ما بذل عوض وقبول طلاق به) وبصرف الحكمين فيهما ان رأيه صوابا وعلى الثاني لا يشترط رضاها ببيع الحكمين واذ رأى حكم الزوج الطلاق استقل به ولا يزيد على طلقته وان رأى الخلع واقع حكمه اتخذها وان لم يرض الزوجان ثم الحكمين به شرط فيما على التوافق مع الحرية وانعاده أو الاهداء الى ما هو المقصود من بعثهما دون الاجتهاد وتشترط انه كورة على الثاني وكونهما من أهل الزوجين أولى ولا يجب

(كتاب الخلع)

العقوبات متعاضدة على الوجه المبين في الآية فيه تنبيه ظاهر على الترتيب أقول الثاني مسلم الدلالة وأما الأول فجاها ان الخوف بمعنى العلم انه يمكن الجواب عن الثاني أيضاً بأن يجعل حكمته كرها متعاضدة الاشارة الى أنه لا يتقبل في النوع وهو يرى مادونه كفاية ذلك شرط على كل قول والله أعلم (قوله) فلونكر ضرب أي بشرط أنا لا يمنع غيره من الوضوء والتجسس وانذا أختلف ضمن لانه بينه ان لا يصلاح (قوله) الزمة القاضي أي ولا تجبره هي كما يجبر بالهجر عاصمه وقوله تعالى الرجال قوامون على النساء الآية والاستدلال بالآية ثم أنه لا أحد وهو ظاهر (قوله) هذا الى آخره موطنة كلام المتن الآتي (قوله) تعالى وان خفتم شقاق بينهما فاعبوا الحكمين من قوله ان يريد أو قوله بينهما مرجع الأول منهما الحكمين والثاني للزوجين وقيل هما الحكمين وقيل للزوجين وفي الآية تنبيه على ان من أسلم نفسه فيها يتجرأ على أسلمته سبحانه

(كتاب الخلع)

قال الشافعي هو ضرب من الجعالة

مشاكل للعاوضة لان في بعضها معنى المملوك للزوج بالهر فاذ خلعها فشرط بضعها وجوز له الشارع دفعاً يعني ضرراً انتهى (قوله) عوض أي وان لم يذكر (قوله) بخلط طلاق أو خلع قال الزركشي هذا بوجه انه من تنية التعريض هنا فلعن شعي بالخلع لا لفظ الخلع

(قوله) يعني أن يكون الزوج الح بريدها دفع محذور الاخبار بالاذن عن الحدث وأيضا الزوج ركن لا شرط (قوله) وان لم يأنذ السيد كذا قطعوا به ولم يعروا فيه الخلاف فيما اذيل به وأوصية بغير اذن سيد هل يصح القبول أولا لا تجري في ضمن الطلاق وهو خارج عن المحر قاله الامام في باب نكاح العبد (قوله) ووجب دفع العوض الخ لدفعته للقبه تنلف فيه فلا ضمان ولا ترجع عليه بعد رده بخلاف ما دفعته للعبد وتلف في يده فانها ترجع عليه بعد العلق والفرق ان الحجر على العبد خلق السيد فنتفي الضمان مادامه باقيا والمحرم على السيد حق نفسه بسبب النقصان فنتفي الضمان حالا ولا (قوله) ان مولاه ولو كان العبد مبيعا ولا ماله اذ له قسط حرته والساقى للسيد (قوله) ليضع خلع الخ أى من حيث التزام المال بخلاف الطلاق بدليل ما ساقى من ان مولاه له قسمة وقبلت وقع الطلاق رجعا وقد * (v v) * يعتذر عن التار بيان خلعها ان ذكر غير صحيح لعدم ترتب أثره من البذرة

والمال لكن يرد عليه الامة بغير اذن
فكانت غرضه لصنع خلع من
التزام المال ووجب دفعه حالا ولا
قضية قوله بصنع خلع ان الخلع اذ لم ترتب
أثره على الوجه الذي صدر لا يكون صحيحا
وان ترتب عليه حصول المينونة بدليل
مسائل الامة فانها غير مطلقة التصرف
والمينونة حاصلة بل والسعي لازم لوفى
مسائل الدين غاية الامر انه لا طلبة
بالحال وفي كون الخلع انتهى هذه العفة
فاستأنظر ظاهر (قوله) غير مجبور عليه
دخل فيه من سفة بعد رده وهو كذا
(قوله) فاذا اختلفت امة أى ولو مكنية
كفى الروضة (قوله) وللزوجة في ذمتها
الخ أى سواء علم انها مأذونة في التصرف
أم لا ورجعه في المحر والشرح له غير
الخ هو الموافق لشرائه بغير اذن سيد
قال العراقي وان فرق على الاول بأنه
لوصع الشراء لم يمكن جعل الميب للعبد
ولا للسيد لكونه لغير من زعم الثمن
بخلاف الخلع لا يبيح فيه ذلك لانه يصح

يعنى أن يكون الزوج يصح طلاقه بان يكون باعنا قلا مختارا كما ساقى في باب (قوله) الخ عدا ومحذور
عليه منه مع وجود الشرط وان لم يأنذ السيد والى (ووجب دفع العوض) دينا كل أو هنا (الى)
مولاه قوله) ليرأى الدافع منه وعنده السيد كسائر اسباب العبد ولو قال السيد ان دفعته الى كذا
فانت طالق لم يطلق الا بالدفع اليه وتبرأه كما قاله الماورى وكذا يقال في العبد واسقط المصنف
من المحر رانه يصح خلق النفس لقتله في باب (وشرط قوله) أى الخلع من الزوجة أو الاجني بحسب
أوسؤال ليصنع خلع (الطلاق تصدقه في المال) بان يكون مكلفا غير مجبور عليه (فان اختلفت
امة بلا اذن سيد يدين) في ذمتها (أو عين ماله) بان لا يكون مكلفا غير مجبور عليه (فان اختلفت
في صورة العين وفي قول فتميتها) أمثلها لفساد العوض باتفاء الاذن فيه (وفي صورة الدين السعي
وفي قول مهر مثل) ورجعه في المحر والشرح الصغير ورجع في أصل الروضة الاول ثم ثابت في ذمتها
انما طالب به بعد العلق (وان أذن) السيد (وعين ماله) أى من ماله (أو فتر دينا) في ذمتها
كأنف درهم (فانتقلت علق بالعين) في صورة الدين (وبكسها في الدين) فان زادت على ما قدره
طوبت بالزاد بعد العلق (وان أطلق الاذن انقضى مهر مثل من كسها) فان زادت عليه طوبت
بالزاد بعد العلق وان قال اختلفي بما شئت اختلفت بمهر مثل أو كثرته وتعلق الجميع بكسها ثم
ما يتعلق بكسها يتعلق بما فيها من مال التجارة فكانت مأذونا لها فيها وهل يكون السيد باذنه في
الخلق بالدين ضمانا فيه الخلاف السابق في مهر زوجه العبد (وان خالع سفة) أى مجبور اعلمها بسفة
بلفظ الخلع كقوله خالعك على ألف (أو قال) لها (لطلقك على ألف قبلت طلق رجعا)
وله اذ كالمال وان أذن الولي فيه لا يأنى لئس أهل التزامه وطاهر ما لو كان ذلك قبل النكاح
طاعت بأشياء لا ماله كماله انخفض في ذمتها (فان تم قبل لم تطلق) لان المصنف يقتضى
القبول فأنشبه الطلاق العلق على صفة (ويصح اختلاع المريض مرض الموت) اذ لا التصرف
في ماله (ولا يجسبس التل الزام على مهر مثل) بخلاف مهر مثل وأقل من غير رأس المال
لان التبرع انما هو بالزاد وليس وصية لو ائرت لخروج الزوج بخلع عن الارت ويصح خلق العريس

٣٠ في مع الاجني والبضع غير حاصله (قوله) ورجعه في المحر من هنا قال الزركشى في المصنف لم يقع من قصد لانه لم يبيح من
انه من زاده (قوله) ثم ثبت الخ أى ولا يبرح جملة الوقت لانه ناجل ثبت بالشرع (قوله) من كسها كظنهم في الاذن للعبد في النكاح
قال ابن الزعفراني في احتصاص ذلك بقولنا ان الخلع غير كالمال بقضى المال والا فلا يتعلق بالكسب (قوله) ان كانت
راجع لقوله التجارة (قوله) طلق رجعا قيد الزركشى عدم الوقوع أصلا بما لو جعل السفة (قوله) بخلاف مهر المثل استند
الفضل ذلك بما لو نكحت امرأة في مرض موتها بدون مهر المثل فان العوض بقصد ويجب مهر المثل قال فليكو البضع عند التلف
مسلك الاموال ولم يملكه كسها هذا السلطان عند ازالة الملك أقول وعبرى اشكاه هذا في المسئلة الآتية في كلام السارح
بالاولى

(قوله) والثاني لعدم الحاجة الى كيف تنفي الحاجة مع افادة قطع سلطنة الرجعة (قوله) قليلا وكثيرا أي ولو زاد على الصداق (قوله) ومنفعة قضية ما قالوه في كآب الصداق في تعذر التضمين انه لا يصح أن يخالفها على تعليم سورة مثلا (قوله) أو غير يستثنى من ذلك ما لو كان الخلع على خير أو مضبوط ووصفا بالخبر أو انصب وكذا ذلك مع أحسن ولو أباحا فإنه يقع الطلاق رجيا (قوله) وله أن يزيد الخلع استكمل ذلك بالقبض يجرهم في التوكيد ليس من معين بمنع الزيادة على * (٧٨) * ماعين وعلمه قصد الحماة منها وهي

مرض الموت بدون مهر المثل لان البضع لا يفي الوارث لم يخال (ورجعية في الظاهر) لانها كزوجية في كثير من الأحكام والثاني لعدم الحاجة الى الاقضاء الذي هو القصد بالخلع على هذا يقع الطلاق رجعا اذا قبلت الكسفة (لابتن) بخلع أو غيره فلا يصح خلعها اذا فادته فيه (ويصح عرضه) أي الخلع (قليلا وكثيرا) أي ما وعينا ومنفعة) كالصداق (ولو خالجه) كزوج ضريعين أو غير موصوف (أو غير) معاوية (بأن بمهر المثل) لانه المرد عند فساد العوض (وفي قول يبدل الخمر) وهو قدرها من العصر كالقروين في اسداقها ولو خال على ما لا يقصد كالمردف رجعا بخلاف المتلافة تارة تصد للعواج وللضرورة (ولهما التوكيد) في الخلع (فلا يقال لو كيله خالها بما تلم خص منها) وله أن يزيد عليها من جنسها أو غيره (وان أطلق لم ينقص عن مهر مثل) لانه المرد وله أن يزيد عليها من جنسها وغيره (فان نقص فيما) بأن خال يردون الماسة في الأولى وبدون مهر المثل في الثانية (لم تطلق) لخالفته لما أودون فيه ولرد (وفي قول يقع بمهر مثل) لفساد المسمى ينقصه عن المأذون فيه والمرد رجعه في أصل الروضة في الثانية بخلاف الأولى لخالفته فيها لصرح الآن (ولو قالت لو كيله اختلر بأف فاستل نفذ) وكذا لو اختلرها بأقل من ألف (وان زاد فقال اختلعتها بألفين من مالها أو كلفتها بآب ولزمها مهر مثل) لفساد المسمى بزيادة على المأذون فيه (وفي قول الأكثر منه ومما سمته) لرضاها بما سمته زائدا على مهر المثل كذا حكى هذا القول في المحرر والشرح وزاد في الشرح في سانه انه اذا كن مهر المثل زائدا على ما سمهاه الوكيل لا يجب الزائد عليه لرضا الزوج به ثم قال والعبارة الوافية بقصد القول أن يقال يجب عليها أكثر الأمرين مما سمته هي ومن أقل الأمرين من مهر المثل وما سمهاه الوكيل وعلى هذا اقتصر في الروضة في حكايته (وان أضاف الوكيل الخلع الى نفسه فخلأ أجنبي) وهو صحيح كما سبأني (والمال عليه) دونها (وان أطلق) الخلع أي لم يفضه اليه ولا الى نفسه (فلا يظهر ان عليها ما سمته وعليه الزيادة) فعلى كل منهما في الصورة المذكورة ألف والقول الثاني عليها أكثر الأمرين مما سمته ومن مهر المثل ما لم يزد على مسمى الوكيل كما سته وعليه التكملة ان تنقص عن سمهاه ولو أضاف الوكيل ما سمته اليها والزيادة الى نفسه ثبت المال كذا ثبت حيث يلزمها المال بطلانها الزوجه ولو أطلقت التوكيد بالاختلاع لم يزد الوكيل على مهر مثل فان زاد عليه وجب مهر مثل كالزاد على المقتدر ولا يبيح بقول وجوب أكثر الأمرين (ويجوز توكيله) أي الزوج في الخلع من مسلمة (نميا) لفتح خاله ممن أسلمت تحت في العدة ثم أسلم (وعبدا ومجورا عليه بضعه) ولا يشترط اذن السيد والولى لانه لا يتعلق بوكيل الزوج في الخلع عهد بخلاف وكيل الزوجة فلا يجوز أن يكون سمهاه وان أذن الولي له الا اذا أنشأ المال السابق وبرزها اذا لم يرد عليه فخلأ فان أطلق وقع الطلاق رجعا كاختلاع العمة بة الغوي وأقره الشيخان ولو وكلت عبدا في الخلع جاز وان لم ياذن له السيد فان أضاف المال

أني قبل هذه (قوله) وبما سمته اخرى (قوله) الا اذا أضاف لها انما أي لفظا مثلا يكون طرفا في اشعيان (قوله) فان الها أطلق ثم أن يقول في هذه وجب المثل عليها لما سلف في ترشيده من ان اطلاق الاطلاق ينصرف الى الوكيل ما عدا الزوجه يجب بان فوكبير تتعلق به بغيره أن يكون سمهاه طرفا في عدم ترشيده من ذلك لها أي لم يرد طرفا في اشعيان

آنية هاتما حاول الفرق بأن الزوجة متعنة أبدأ بخلاف المشتري فاذا علمه ظهر قصد الحماة وقرق الفرق العراقي بأن الخلع ليس من العاوضات المبينة على المغاساة تارة والمحااة اخرى فلم ينظر فيه للتعين (قوله) واذا طلق الى اخره اما بان يقول خال فقط أو يقول على مال (قوله) ولزمها مهر المثل والفرق بين ذلك وبين وكيل الزوج اذا تنقص عن معناه ان الزوج مالك لطلاق فلا يقع الا كذا فأن الزوجة مالكة للعوض مضافة وكيلها لا تدفع مالا أو قومه مالكمه وانما تؤثر في العوض وان انخل من جانب الزوج نازع عمرت عاتلعي فكما علق الخلع بالفسد بخلاف جانب المرأة (قوله) ثم قال والعبارة الوافية لما خرج بعضهم عبارة المنهاج على هذه من حيث ان القرض زيادة الوكيل على ما قدرته فكيف يقال الاكثر مما قدرت وأقل الأمرين والحال ان أحدهما تبعيا للوكيل وهي أكثر مما سمته انتهى وفيه نظير نعم عبارة الرافعي المذكورة لا تنفذ حكم ما لو كان مهر المثل قدر مسمى الوكيل فالعبارة الوافية أكثر الأمرين مما سمته ومن مهر المثل ما لم يزد على مسمى الوكيل فحسب سمهاه (قوله) والقول الثاني الخ ليس يكفي في قدره ما قال الرافعي انه ان عبارة الوافية لما سلف في ان حاشية

(قوله) طوبى للمال ظاهر منه ان الزوج ليس له مطالبة الزوجة الآن ويشكل عليه منسلف في حالة الاطلاق من الخزانة
(قوله) ففي التهمة ان المتخلف برأخص بعضهم ذلك والعنقال وأما المدين فلا يبرأ الا بقبض صحيح (قوله) أو طلقها يستقي ماذا أسلم على أكثر
من أربع نوبة فلا يصح توكيل المرأة في طلاق بعضهن لبعض ذلك الاختيار للشكاح وهي لا يصح توكيلها فيه
(فصل) الفرق بين طلاق الخلع والطلاق على عوض فانه طلاق خرا (قوله) طلاق أي أنه لو كان خرا لم يكن خرا ما جاز
غير الصدق لأن الفسخ يوجب استرجاع البند فكما ان اقالة لا تجوز بغير الثمن الأول ثم ادها الحكم بالطلاق في الجملة وأما
الصراحة وعدمها فمستأنى (قوله) يتصحبان أو وصفة كاشفة (قوله) وفي قول نسخ الخ هذا الماثل الخج قوله تعالى فان طلقها
فلا تملك لمن بعد الخ فان تعقيد الخلع *(٧٩)* بعد ذكر الطلاقين يقتضي أن يكون طلاقا رابعة لو كان الخلع طلاقا وأوجب بان قوله تعالى فان طلقها

تعلق بقوله الطلاق مرثان وتفسير قوله
أو ترجم باحسان اعترض فيه ما ذكر
الخلع ولا تعلق ان الطلاق يقع بمجاناة
وبعوض أخرى قال الشيخ أبو حامد وغيره
من العراقيين محل الخلاف اذ لم يفسد
بالخلع الطلاق ولا السكن طلاقا خرا
لكن حكم المأم خلاقا في انصراف
الخلع الى الطلاق بانه ان جعلناه فخا
قل والمحققون على النية (قوله) وفي قول
فسخ بقول الله وأخسنة وأحمد
واختاره كثير من الأصحاب (قوله)
كافية في اطلاق أي كالمصدر من غير ذكر
مل وليس يصح لأنه يرد في القرآن
ولم يشترع فيه (قوله) كانه على قول
الخ أي لا يكون على هذا القول كاية
في اطلاق لأنه وجد نفسا في موضوعه
وهو صريح في به وكل ما كان كذلك
لا يكون كاية في غير (قوله) فيه الضمير
فيه راجع قول نسخ (قوله) انما اداة
معطوف هي قوله فسخ (قوله)
فتبقت الخ أشار بهذا الى دفعه
مدعا به من شرائط لفظ المفاداة

المهاضي المطالبة وان أطلق ولم يأن البند في الوصية طوبى للمال بعد العتق واذا غرمه
رجعه على الزوجة اذا قصد الرجوع وان أذن السيد في الكالة تعلق المال بكسب العبد فاذا أدى منه
رجعه على الزوجة ويجوز توكيلها في الخلع ذميا أيضا (ولا يجوز توكيل محجور عليه في قبض
العوض) في الخلع فان وكاله وقض في التهمة ان المتخلف برأى المولى مضيق لاله وأقره الشيخان
(والاصح صحة توكيله امرأة تلحق بوجه أو مطلقا) لأن المرأة تطبق نفسها بقوله لها طلق نفسك
وذلك اما تملك الطلاق أو توكيله ان كان توكيله ذلك أو تملكها جاز عليه الشيء جاز توكيله به
والثاني لا يصح لأنه لا استقلال بالطلاق ولو وكلت الزوجة امرأة باخلاقها جاز بالخلع
لا استقلال المرأة بالاختلاع (ولو وكلا رجلا) في الخلع (تولى طرنا) منه مع أحد الزوجين
أو وكيله ولا تولى الطرفين في البيع وغيره (وقيل) يتولى (الطرفين) لأن الخلع يكفي فيه
الفظ من أحد الجانبين كما قال ان أعطيتي ألسافا فأت طالق فأعطته ذلك يقع الطلاق خلعا وعلى
هذا في الاكتفاء بأحدثي الخلع خلاف كافي بيع الأبيال نفسه من ولده

(فصل) الفرق بين طلاق الخلع والطلاق (يتصحبان اذا خالها ثلاث مرات لم ينكحها الا بمجلس
وفي قول فسخ لا يتصعدا) ويجوز تجديد النكاح بعده من غير حصر (فعل الأول لفظ الفسخ)
كان قال فسخ نكاحا فقبلت (كاية) في الطلاق يحتاج في وقوعه الى نية كانه على قول
الفسخ صريح فيه (والمفاداة) كان قال فاديت بك ذقتا فقبلت أو افسدت (نكاح) في
صراحته الآتية (في الاصح) لورود القرآن في قوله تعالى فلاحناح عليهما فيما اذنت به ولثاني
انه كاية لا يرد في القرآن ولا في لسان حجة الشريعة (ونظ الخلع صريح)
في الطلاق لشيوعه في العرف والاستعمال لطلاق (وفي قول كاية) فيه خطاه عن نفسا اخلاق

في الاحتساب والقول معا أخذ من التعبير بالمفاداة وقوله وفي صراحته الآتية عبارة ان ركشي أي كلفظ الخلع ففيه القولان وردها
في القرآن وصورة قد سألنا في الثاني انه كاية لا يرد في القرآن ولم يشترع فيه قل من تعليل هذا الثاني وكذا الأول يضم لان المراد القولان
الآتين في المتن لا السابقان (قوله) والثاني انه كاية لا يرد في القرآن ولم يشترع فيه قل من تعليل هذا الثاني وكذا الأول يضم لان المراد القولان
قول الشارح في صراحته ويحجب عن المخالفة ضرورة قوله الآتية (قوله) لا يرد في القرآن ولم يشترع فيه قل من تعليل هذا الثاني وكذا الأول يضم لان المراد القولان
الخلع (قوله) ولفظ الخلع صريح معطوف على قوله ونظ الفسخ في القرآن ركشي هذا اذ ذكر العوض كابتدئه في فهمه استنبه به في قوله ركشي وهو فعلى
الأول لو جرى بغير ذكر ولادة الفسخ كناية وقد مر في الرخصة بأنه يشترط في صرحه ذكر العوض انتهى (قوله) شيوعه في العرف والرافعي
من علل هذا حجة صريحان لم يذكر المال بخلاف من عساه كراية اية في قوله كاية لا يرد في القرآن ولم يشترع فيه قل من تعليل هذا الثاني وكذا الأول يضم لان المراد القولان

(قوله) فعل الأول الخ قال الرزكي هذا يفيد وقوع الطلاق جزأ وهو مخالف لما في الروضة من أنه عند عدم ذكر المال كناية انتهى وكذلك قال ابن القتيب قال العراقي الحق ان المخالفة فانه ليس في المنهاج انه صريح بعدم ذكر المال فلعن مراده انه صريح بغير ذكر مال مع وجود صحيح وهو اقتران التسمية قال ويدل على ذلك انه في الروضة عقب اشتراطه في الصراحة قال وهل يقضي الخلع المطلق الحاربي بغير ذكر المال شوب المال وجهان أصحهما عند الامام والقزالي والروابي نعم قال فان ابتاع المال فان جعلناه متخذاً وصريحاً في الطلاق أو كناية ونفي وجوب مهر المثل وحصلت البيوتات وجعلناه كناية ولم نولها انتهى وفي الرافعي اختلاف في أخذ القولين يعني الصراحة والكناية فمن الأكثرين بناءً وهما على ان اللفظ اذا شاع في العرف والاستعمال لطلاق هل يعني المتكسر في اقراء ومنهم من بناء على ان ذكر المال هل يلحق بالصريح من أخذ بالاول أو ثبت الخلاف وان لم يحضر * (٨٠) *

المستكر في القرآن ولسان حجة الشريعة (فعلى الأول لوجرى بغيره كمال) كان قال غاخذت
قبلت (وبمهمر مثل في الاعم) لا مرد العرف بحيران الخلع على المال فاذالميد كرجع
الى مهر المثل لانه المرذوصحت البيوتوا السابق لا يجب بشئ لعدم ذكر العوض ووقع الطلاق رجعا
ماد كره على الأول يأتي على الثاني أيضا لكن مع نية الطلاق (وبمع) الخلع (بكايات الطلاق
مع البت) له وسأقنعهمه في ما يوعى قول الشيخ يصح بالنكاه أيضا على الاعم ومنها مسألة بعتك
نفسك الآتية (و) يصح (بالجملة) نظرا لعمى والمراد ما عدا العرق يتولايحي فيه الخلاف
الذكور في النكاح الناهر لاورد فيه (ولو قال بعتك نفسك كذلك أفادت اشترت) وأثبتت
(فكذلك تعلم) سواء جعل لفظه طلاق أم فسحا (واذا بد) الزوج (بصيغة معاوضة كطقتك
أو طقتك بكذا) قبلت (وقلنا الخلع) في الصورة الثانية (طلاق) وهو الراجح (فهو معاوضة
فيها شوب تعليق) لتوصف وقوع الطلاق فيه على القبول فان قلنا بفسخ فليس فيه شوب تعليق (وله
ارجوع قبل قبولها) نظرا لجهة المعاوضة (ويشترط قبولها بلفظ غير متصل) كلفي البيع (قلو
اختلف ايجاب وقبول كطقتك بألف قبلت بألفين وعكسه) كطقتك بألفين قبلت بألف
(أو طقتك ثلاثا بألف قبلت واحدة وثلاث ألف لفعلى) في المسائل الثلاث وفي الشامل في الأولى
انه يصح ولا يلزمها الألف (ولو قال لطلقت ثلاثا بألف قبلت واحدة بألف فالاصح وقوع الثلاث
ووجوب ألف) لان الزوج يستعمل بالطلاق والزوجة انما يعتبر قبولها بسبب المال وقد وافقته
في قدره والثاني لا يقع طلاقا لاختلاف الايجاب والقبول والثالث يقع واحد نظرا الى قبولها فلها
لوم تقبل شيئا لا يقضى وعلى هذا او وقوع الثلاث قيل يجب مهر مثل رد اما لاختلاف المذكور
الى التأخر في عوض فيفسده (وان بدأ بفسغة تعليق كفى أومتى ما أعطيتي) كذا فأتت طالق
(فتعلق فلا رجوع له) قبل الاعطاء (ولا يشترط القبول لفظا ولا الاعطاء في المجلس) أى على
الغور فخي وحد الاعطاء تطلق وان زدت على ما ذكره (وان قال ان اذا أعطيتي) كذا فأتت
طالق (فكذلك) أى تعليق لا رجوع للزوج فيه قبل الاعطاء ولا يشترط فيه القبول لفظا (لكن

فهو معاوضة لأنه مأخذ مالا في نظيره يخرج عن ملكه (قوله) لتوقف وقوع الخ متعلق بقول المتشوب تعليق بشرط (قوله) فليس فيه شوب تعليق أي هو كسند اليه لأن النسخ لا يتعلل التعليق (قوله) وله الرجوع لم يهرع بالمعاليه لزم أن يكون الضرر على المعاوضة والتعليق معا (قوله) كافي اليه أي أن بشرط الواقعة في المعنى تنقيلت ونجحت لاحصاء اختلاف الفصل والكلمة الاجنبية لا يضر كسب صريح به في المتن آخر الفصل (قوله) قبل يجب الخ أي لا يصح وجوب الالف على وقوع الثلاث كافي فإنت والاصح على وقوع الواحد أيضا وجوب الالف خلا لهذا الوجه المرجوح فيما (قوله) في المجلس أي مجلس التواجب وهو ما يرتبط به القبول بالاعجاب دون مكان العقد له في المحرر وقول الشارح أي على النور اشارة لذلك (فيه) قوله ما لم تعطى ألقا فإنت طاق قضى زمن يمكن فيه الاعطاء ولم تغفل الملقب (قوله) وإن زادت على ما ذكره بخلاف نحو الاعتدال على ألف كسبية (قوله) فكذلك لكن بشرط ر: أن هذه الاستدلال تلاحظ فيها المعاوضة والتعليق معا

(قوله) لان قضية العوض بسط مافي الراعي حيث قال اما اشتراط الاعطاء في المجلس فلان ذكر العوض قرينة تنفي التحجيل لان الاعراض
 تتجمل في المعاوضات وانما تركت هذه القضية في متى واخوانها لانها صريحة في جواز التأخير شاملة لجميع الاوقات وان اذالا تسهلها
 وانما تنفي التعليق والاشتراف فقط الا ترى انه يتنظم أن يقال ان او اذا أعطيتي الآن أو ساعة كذا ولا ينظم متى وأى وقت أعطيتي
 الآن أو ساعة كذا فليس علم وان اذادافعة القرينة المنقضية للتحجيل انتهى وسبقه الى ذلك الامام فقال ليس ذلك لاقتضاء ان
 واذا الفورية فانه شرط والشرط بسط على الزمان بل لاقران بالعوض قضية القضية للتحجيل بخلاف متى فانها صريحة في التأخير لانها عامة
 في الزمان ومنقضية النصوص لاندرأه * (٨١) * القرائن انتهى واعلم انهم فروقوا بين ان واذا في جانب النفي في باب الطلاق حيث قالوا

لوقال اذالم طلق طلق
 بمعنى من يمكن فيه الطلاق من غير
 طلاق ولو قال ان لم اطلق طلق
 لا تطلق الا باليأس وفروقا بين ان حرف
 شرط لا لشعاره بالزمان بخلاف اذا واعلم
 ايضا انه لا فرق في الفورية بين الحرة
 والامة كما قاله ابن الرفعة خلافا
 للتولي والموال ان اعطيتي بالنسخ
 طلقت في الحال والله اعلم (قوله)
 فمعاوضة قال الراعي لانها تحصل
 الملك في انفسه بما يبدله من العوض
 واشتوب الجعالة فعليه بما ذكره
 الشارح وزاد عليه ولان الجاعل ملتبس
 بمقدمه خطر بما قد يأتى والمرأة
 تلتمس من الزوج الطلاق القابل
 للتعليق بالانحطار والاقرار انتهى
 (قوله) لانها يبدل المال على قول المتن
 مع شوب جعالة (قوله) لانها شأن المعاوضة
 فان قيل لم لا يجوز ان تأخير نظرا انشائية
 الجعالة كجواز التعليق لها قلت اوجب
 بتيسر التحجيل عليه ونفسه على عامل
 الجعالة قال الزركشي وينبغي ان يستثنى
 ما لم يشرحت بالتأخير (قوله) ولا فرق
 الخ قال الراعي لان المال هو الذي من

يشرط فيه (اعطاء على الفور) لانه قضية العوض في المعاوضة وانما تركت هذه القضية في متى
 لانها صريحة في جواز التأخير شاملة لجميع الاوقات كما وقول ان لا تسهلها واختار الشيخ اواباح
 الشرازي في المذهب الحاق اذا جعيت محجبا بانه اذا قيل لمتى اقال جاز ان تقول اذا شئت كما تقول
 متى شئت ولا يجوز ان تقول ان شئت وقيل لا يشرط الفور بل يكفي الاعطاء قبل التفريق وان طالت
 المدة كافي القبض في الصرف والسم (وان بد أن يطلب الطلاق) كان قالت لطفى على كذا (فأجاب
 بمعاوضة مع شوب جعالة) لانها يبدل المال في تحصيل ما يستقبله الزوج من الطلاق المحصل للقرض
 كان الجعالة يذل الجاعل المال في تحصيل ما يستقبله العامل من الفعل المحصل للقرض (فلما
 الرجوع قبل جوابه) لان هذا شأن المعاوضة والجعالة كليهما (ويشرط فور جوابه) لان شأن
 المعاوضة لا فرق فيما ذكرين ان شرط بصيغة معاوضة أو تعليق ولا بين أن يكون التعليق بان أو بجي
 يحوان لطفى أو متى طلقتى فك كذا وان أعجبها بأقل مما ذكره لم يضر (ولو طلبت ثلاثا لأب)
 وهو عليكما (فطلق طلقتى ثلثة) أو سكت عن العوض (فواحدة بثلثة) فطلبت ثلث الجعالة
 ولو قال فارة عدى الثلاثة وثلاث ألف فردوا احدا الحق ثلث الف بخلاف ما تقدم أنه لو قال الزوج
 طلقتك ثلاثا بأب فقبلت واحدة بثلثة انه لقولنا بصيغة معاوضة اختلف فيها الايجاب والقبول
 وسأبقى الكلام فيها اذا كان العمل بالطلقة (واذا خالغ أو طلق بعوض فلا رجعة) سواء جعل
 الخلع فسخا أم طلاقا سواء كان العوض محجبا أم فاسدا (فان شرطها) كان قال خالعتك أو طلقتك
 يدسار على أن لى عليك الرجعة (فرجعي ولا مال) لان شرط المال وشرط الرجعة متنافيان
 فبناقطان وسبق تحريم الطلاق وقضيته سوت الرجعة (وفي قول بان مجهر مثل) لفساد العوض
 باشتراط الرجعة (ولو قالت لطفى بكذا واريدت) عقبه (فأجاب ان كان) الارتفاع (قبل دخول
 أو بعده وأمرت) على الردة (حتى انقضت العدة بآلة الردة ولا مال) ولا طلاق (وان أملت
 فيها طلقت بالمال) المسمى حين الجواب ونسب العدة من وقت الطلاق (ولا يضر تحنن كلام
 يسري به الايجاب وقبول) في الخلع كالمسألة الارتفاع بالقبول بخلاف الكلام الكثير فيض لانه
 بعده معرضا
 * (فصل قال أنت طالق وعليك أو ولي عليك كذا) * كلف (ولم يسبق لها عمل او وقع رجعا قبلت

٢١ في جهتها وهو لا يقبل التعليق بخلاف الطلاق من جانب الرجل ثم قال وفيما من كونه معاوضة عدم جواز التعليق فيه
 كالقول ان بعنى فك كذا لكن ناهنا من شائبة الجعالة فحملت صفة التعليق (قوله) فلا رجعة وذلك لان الله سبحانه وتعالى ذكر
 الطلاق بغير عوض وشرعه الرجعة ثم ذكر الطلاق بعوض ولم يذكر بعده رجعة وأيضا جعله فدية والقضية خلاص النفس ولا خلاص
 مع سلطنة الرجعة وخالف الحنفية في ذلك (قوله) ولا مال مستدرك أى فبالأعلى ما لوطى حامل بشرط عدم العدة والنفقة (قوله) وزيدت
 منه اريد ادها واريداه وحده (قوله) فأجاب أشارا بالتعبير بالفاء الى أنه لو أجب قبل ردتها مع الخلع وجب المال وكلامه ينفي أن الحكم كذا
 فيها لو قالن الجواب الرذوق صرح شيخنا في شرح المنهج بفساد ذلك الزركشي هكذا سكتوا عنه ويظهر من وثب بالردة انتهى
 * (فصل) * قال أنت طالق الخ

(قوله) لانه لم يذكر عوضا الخ قال الزكشي من هذا التعليل يؤخذ انه لو قال خالعك لى عليك ألف انه كذا الخ لفظ الخلع ولم يذكر كذا لا يتنى هذه الجملة انتهى يعنى يقع باننا به المثل (قوله) بخلاف ما اذا قالت الخ لو قالت طلقى وأعطيك ألفا أو أبرئتك من سداقى فطلق وقع رجعا ولا يزعمها شئ (قوله) وان شرق الخ زاد الزكشي ولان الواو جواب الامر والامر كالشرط ~~هكذا~~ قاله الخليل لسانه سيبويه وعليه يخرج اصل هذا لو اوت درهم (قوله) فكيف في الاصح الخ على هذا بان اللفظ هنا يصلح كأي من الازا قال ابن الرفعة وهذه العلة تشعر بان الخ ان لم يفتح الخلع بالكسبة وفيه نظر لان الكسبة هنا في العوض لا في صيغة العقد التي هي محل الخلاف هناك انتهى (قوله) ويكون المعنى الخ يحصل هذا ان الصيغة تكون كأي في الازام (قوله) لان اللفظ لا يصلح للازام أى لانه اخبار (قوله) فكان لا ارادة أى يقع رجعا قبلت أولا (قوله) ان كانت قبلت قال في شرح المنهج في هذه الصورة يقع * (٨٢) باننا لو امال لكن قول الشارح الآتى

وعلى كل كن لا ارادة يقتضى أنه يقع رجعا (قوله) فان لم قبل فلا حلف أى يقع رجعا قبلت أم لا أخذنا من قول الشارح الآتى وعلى كل كن لا ارادة (قوله) وعلى الوجه الثاني لا حلف أى يقع رجعا قبلت أولا أخذنا من قول الشارح الآتى (قوله) وعلى كل كن لا ارادة أى يقع الطلاق رجعا هذا قضية كلامه في المسائل الثلاث واستشكله الزكشي بان هذه الجملة تختمل الحالية فتكون مبددة وقد ادعى ارادة ذلك فكيف يقع الطلاق مع هذا الاحتمال ونه على ان الوقوع انما هو بحسب الظاهر وأما بينه وبين الله تعالى فلا قطعاً (قوله) وان سبق أى في مسألة الكب (قوله) طلبها الطلاق بمال كالف أشار هذا الى أنها سالت به حين قبل وهو يؤخذ من قول المتن بالذكور أما اذا كانت السوال بهم فان أجاب هن معين فهو كذا خلافاً لمن أجاب صحيح فان قبلت بانته والافلا طلاق وان

أم لا وذا مال) لانه لم يذكر عوضا وشروطا بل جملة معطوفة على الطلاق فلا يتأثر بها الطلاق وتغير في نفسها وهذا بخلاف ما اذا قالت طلقى وعلى أولئك على ألف فانه يقع باننا بالالف والفرق ان الزوجة تتعلق بمال التام المال فيحصل اللفظ منها هل الالتزام بالزوج يفرد الطلاق فاذا لم يأت بصيغة معاوضة حل اللفظ منه على ما نفرد به (ان قال أريت ما اردت طلقك بكذا أو سدت فته فكهو في الاصح) أى قين منه بالسمى ان كانت قبلت ويكون المعنى عليك كذا عوضا فان لم قبل لم يقضى والثاني لا أثر لتوافق في ذلك لان اللفظ لا يصلح للازام فكان لا ارادة فان لم تصدقه حلفت على الأول انها تعلم انه أراد ذلك ان كانت قبلت فان لم قبل فلا حلف وعلى الوجه الثاني لا حلف لانه لا أثر للتصديق عليه وعلى كل كن لا ارادة (وان سبق) طلبها الطلاق بمال كالف (بان بالذكور) توافقهما عليه فان صدقته انكلام الجواب وقع رجعا كما قاله الامام قال والقول قوله في ذلك بينه (وان قال أنت طالق على أنلى عليك كذا فالذهب انه كملتك ~~هكذا~~ فاذا قالت على الفور (بان وجوب المسأل) وذكر الغزالي انه يقع الطلاق رجعا ولا يثبت المال لان الصيغة صيغة شرط والشرط في الطلاق يلغو اذا لم يكن من قضاءه كقوله أنت طالق على أن لا تزوج بعدك أو على أن لا تنكح كذا وحكى وجهين فيما اذا فسر بالازام هل قبل أولا أى مع انكار المرأة ارادة ذلك بخلاف انكارها في قوله ولى عليك كذا يجب لا يقبل عليها قطعاً لان الصيغة هنا أقرب الى الازام ان لم تكن ظاهرة فيه من تلك والمنصف حيث عبر بالذهب ساق ما ذكره الغزالي طريقة لانه ذكره حكمة للذهب (ان قال ان خمنت لى أنفا قالت طالق خمنت في الفور بان وزمها الالف وان قال متى خمنت لى أنفا قالت طالق (فخ خمنت طلق) والفرق ما تقدم في ان أعطيتى ومتى أعطيتى وليس لزوم الرجوع قبل الضمان ولا يشترط القبول لفظا كما تقدم هناك (وان خمنت دون ألف لم تطلق) لانه انما يتعلق عليه (ولو خمنت ألفين طلق) لوجود يتعلق عليه من غير خلاف ما تقدم في طلقك بالالف فقبلت بالالف انه نولنا صيغة معاوضة بشرط فيها توافق الاعجاب والقبول ثم لم يزيد بلغضه وان لم يقصت أو زادت في التعليق بالايعاء فالحكم كما ذكرهنا واتقبض الرادعى ما علق به أمانة عنده (ولو قال طلقى نفسك ان خمنت لى أنفا قالت

أجاب بهم وألمد كرم لا طقت بهم نسل (قوله) فاذا قبلت الخ أى ولو بلفظ خمنت كما هو صريح كلام الماوردى طلق (قوله) شرط أى الزامى أمانا لتعني فلا كلام في اعتباره (قوله) هل يقبل أولا أى وشع باننا بالعوض المسمى (قوله) لانه ذكره الى آخره أى لم يذكر اختيار النفس والخير في قوله لانه راجع للغزالي (قوله) ولا يشترط القبول لفظا أى في المسألين قال الزكشي ولا يصحفي الاعطاء من غير عطف الضمان وقول أيضا مقتضى كلامه انه لا بد ان تقول خمنت فلو قالت شئت لم يقع قبلت انتهى ولو كان له على شخص ألف فخمتها فكان ضمانا فيا يظهر أعني أن الصفة لا تحصله (قوله) لفظا الخ وأما خمنت فلا بد منها وتكون كذا عطاها

(قوله) بآب هل اشتراط الاتيان بهما على الوجه المذكور بأن أحدهما شرط في الآخر يعتبر اتصاله بهما قبول واحد فاستوى تخديم أحدهما وتأخير وقال الماوردي بشرط تقديم الضمان لأنه جده شرط في الطلاق قال بعضهم وهو قوي إذا جئنا التفويض الهاتق كلاً كقولنا لا آخر طلقها ان خفعت على ألفا انتهى (قوله) فوضعت بين يديه أي فوراً في ان وإذا دون متى وضوها كما سلف قال الزكشي وينبغي أن يشترط عليه وضعه (قوله) لان حصول الملك الخ هو قوتي بالنظر الى القواعد فرع * لوقال ان أعطيت زيدا ألفا فانت طالق فهو تعلق على مجرد صفة * (٨٢) حتى أعطته طلقت (قوله) فزيد المعطى الخ أنظر لماذا لم يفرجها كما في ان أقبضت

وعجيب بأنه نظر إن أعطيت عبداً (قوله) ومنه اشتراط الفور رأى في ان وإذا دون متى وضوها لم يفسد (قوله) والاصح الخ استنى التولي ما ذا سبق منها التماس البدل نحو طلقني على ألفا فقال ان أقبضت ألفا فانت طالق فانه يكون كالتعلق على الاعطاء وأقره الشحان (قوله) ولا يشترط الخ أي لان اشتراط الفورية في ان أعطيت ما جاء من حيث أن الاعطاء بعيد التملك (قوله) أخذه مده أنكروه البقيني وغيره وأما قوله ولو مكره فعمله السبكي على الوهم أقول سبأ في الطلاق فانه لو قل فعل من يسي إليه ولم يصدحنا ولا نفعنا له تحت فعل جاهل أو ناسيا أو مكره أو ذلك مؤيداً في النهاية (قوله) من وقوع الطلاق وذلك لأنه تعلق محض لا يختلف إلا كرامه مده لأنه لا يصدح به تحت ولا منع كطوع الشمس (قوله) انقضت التملك أي وهما لما كان الانقضاء لا يحصل به التملك لم يفت الى كون المدة اختصاراً (قوله) لو توع الطلاق ينقض أي نفاذ كالعين في العقد (قوله) عبد لوقال ان أعطيت زيدا خرفاً فانت زرق خر مفسر طلقت بمر التل (قوله) على أي

طلقت وسمعت أو صكته أي سمعت وطلقت (بآب) بالضم فان انقضت على أحدهما فلا يثبوت ولا مال لا تنفاه المواقفة بشرط وجود التعلق والضممان على الفور وقيل يكفي وجودهما قبل التفرق ولا يشترط اعطاء المال في المجلس ولا ينبغي ان المراد بالضممان هنا القبول والالتزام دون الضمان المفترق الى الامة (وإذا علق باعطاء مال فوضعت بين يديه طلقت) وان امتنع من قبضه لان تمكينا ما من القبض اعطاءها وهو بالاتفاق من القبض موقوف وقيل لا تطلق لان الاعطاء اختيارية بالتسليم والتسلم (والاصح دخوله) أي المعطى (في ملكه) الملك المراد البضع بوقوع الطلاق والعوضان متعارضان في الملك والثاني لا يدخل في ملكه لان حصول الملك له من غير لفظ محمل من جهتها بعد فدية المعطى ويرجع الى مهر المثل (وان قال ان أقبضت) كذا فانت طالق (قبيل) هو (كلا اعطاء) في جميع ما ذكره فوضعت اشتراط الفور وملك القبول نظراً الى أنه يصدح به ما قبض بالاعطاء (والاصح) انه (كسائر التعلق) لان الاقباض لا يقتضي التملك بخلاف الاعطاء الأخرى انه اذا قبل اعطاء عطية فهم منه التملك واذا قبل أقبضه لم يضمنه ذلك (فلا يلزم) أي القبول ولا يرجع الى مهر المثل (ولا يشترط للاقباض مجلس قلت وقع) الطلاق (رجحاً) ويشترط تحقق الصفة وهي الاقباض الضمن للقبض (أخذه مدها ولو مكره فانه أعلم) فلا يصح في الوضع بين يديه لا عن الأخذ كرها من وقوع الطلاق لوجود الصفة بخلافه في التعلق بالاعطاء المتقضي التملك لانهم تعط وقال الامام بكفي الوضع بين يديه وحكي في الأخذ كرها قولين أرجمهما المتع (ولو علق) الطلاق (باعطاء عبده وصفه بصفة سلم فأنقضته) عبداً (لا بالصفة لم تطلق أو بها) سلمها طلقت وملكه الزوج أو (معاينة) مع وقوع الطلاق به (ردّه) للعيب (ومهر مثل وفي قول فتمت سلمياً) وليس له أن يطالب بعبد تلك الصفة سلم لوقوع الطلاق بانعطى بخلاف ما لو قال لطلقتك على عبدي صفة كذا قبلت وأعطته عبداً تلك الصفة معاً له ردّه والمطالبة بعبد سلم لان الطلاق وقع قبل الاعطاء بالقول على عبدي في الذمة وفي وجهه في مسئلة الكتاب لا ردّه العبد بل يأخذ ارش العيب (ولو قال) في التعلق بالاعطاء (عبداً) ولم يصفه (طلعت بعد) على أي صفة كان (الامضوا في الاصح) لان الاعطاء يقتضي التملك كتحسينه ولا يمكن تقييد المعصوب والثاني تطلق بالمعصوب كالمطلوع لان الزوج لا يملك المعطى وان كان مملوكاً كما سبأ في فلا معنى لاعتبار ملكه (وله مهر مثل) بدل المعطى بعد ملكه لأنه يؤخذ هو ضا وهو موقوف عند التعلق والمجهول لا يصلح عوضاً ولا ياتي قول بالرجوع الى العمة لان المجهول لا تعرف قيمته حتى

صفة كان لو كان أبا الزوج قال الطبري رحمه الله يحتل وجهه انتهى قلت الظاهر وقوعه لأنه لا يملك وهو ممن يصح عليه كآبانه وان كان يصح عليه في أصل المسئلة اشكال لان ان أعطيتي محتل التملك والاقباض فان أريد التملك فينبغي أن لا يقع الطلاق لعدم وجود الملك وان أريد الاقباض وقع رجعا والعبد في يده أمانة قلت يجب باختار النكاح الأول ولكن لا تغدرك ملك فله فداء العوض ووجب مهر المثل كقولنا ان أعطيتني هذا المعصوب (قوله) أيضاً على أي صفة كان أشار رحمه الله بهذا الى صحة الاحتناء لأنه لا يكون الامن جهة عامه العبد مطلق

(قوله) ويعلم عاقدتم الخ ينبغي أن يرجع هذا أيضا للسئلة التعليق اعطاء المال السائلة بل هو مراده قطعاً (قوله) ولو طلبت طلبة بألف
 * منه * أهمل المصنف ما ذكره لسلطونه من تسخيم من المحترق هو قوله ولو قالت طلقتي واحدة بألف فقال أنت طالق ثلاثاً أو قال أنت طالق
 ولو أعاد كالألف فكذلك في الظاهر (قوله) كالقول أنت طالق الخ لوقال في هذا المثال قبلت بألفين ليصكان أنسب في توجيه هذا القول
 فتأمل (قوله) ولو قالت طلقتي الخ منه كافي الشرح الكبير أن طلقتي عند ذلك ألف اشتراط ألفور (قوله) و زاد تنجيحاً نازع القسني
 في ذلك وقال كيف طلقت قبل الف وقد يكون غرضها بقاء العصمة المباشرة * (٨٤) * حقونها (قوله) وقيل في قول بالمهي

أى ويكون الخلع صحيحاً وهو ما في الوجيز
 وهذا قول آخر يدل بالمهي وهو
 قول مبراهن مفرغان على فساد
 الخلع ولا أقل الزكشي المصواب تعبير
 المتأخر بسدل المهي لأن القولين من
 الطريقة الثانية مفرغان على فساد
 الخلع وأما لزوم المهي فأنما يتفرع
 على محتمه (قوله) ووجه القطع الخ
 قريب منه قول غيره لا يسلم في الطلاق
 وهو لا يثبت في القصة (قوله) فإن
 اتهمته خلف قال الزكشي لا هنا لوسااته
 ابتاع الطلاق تأخر البعض فطلقها ثم
 قال لم يرجعوا بها بل الأتدأ صدق بينه
 فهذا أولى (قوله) إلى اشتراط اتصال
 القبول لك أن يبحث فيه بأن الذي في
 حيز الفاء القبول وال دخول العطف
 عليه بالواو فيكون التعقيب في جملة ذلك
 لا في القبول فقط كما قيل بطل ذلك في قوله
 تعالى إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا الخ
 رداعلى ضعيف زعم أن الفاء تفيد سبق
 غسل الوجه على غيره وقس عليه باقى
 الأعضاء (قوله) بالمهي اقتضت
 عبارة عدم التردد في كون استحباب
 المهي وجهاً والذي في المحترق كآله
 الزكشي أن الواجب مهر المثل أو المسمى
 وفي موهبها أو قولاً تم من هنا تعلم أن
 الخلع يصح تعليقه نعم لو كان لأجل مجهولاً

يرجع إليها ويعلم عاقدتم اشتراط القبول في التعليق باندون متى واقتصر المصنف على استثناء
 المقصوب وإن كان المشتري لثمة فيأخذ كلاً من مقصوب البعض ولو وصفه بصفة دون صفة السلم فأعطته
 تلك الصفة طلقت وله مهر مثل ذلك لما تقدم كآله الماوردى (ولو ملك طلبة فقط قتالت طلقتي
 ثلاثاً بألف فطلق الطلقة فله الألف) لأنه حصل تلك الطلقة بمقصود الثلاث وهو الحرمة الصكبرى
 (وقيل لثمة) توفى بالمسمى على العدد المسؤول كآله كان ملك الثلاث فطلق واحدة (وقيل إن علت
 الحال) وهو أنه لا ملك إلا للطلقة (فألف) لأن الرادو الحالة هذه كمل إلى الثلاث (والاثنى عشر
 لما تقدم بالأول نص عليه في المختصر والثاني قاله المزني والفصل حل الأول على حالة العلم والثاني على
 حالة الجهل وقيل يرجع إلى مهر المثل وقيل لا لأنه لم يطلق كملأت (ولو طلبت طلبة بألف
 فطلق) طلبة (بمائة وقع بمائة) رضاه (وقيل بألف) كآله لو سكنت عن العوض ولم يفرز
 المائة موافقة لها (وقيل لا يقع) للخالفة كآله قال أنت طالق بألف قبلت بمائة والفرق ظاهر
 (ولو قالت طلقتي عند بألف فطلق غداً أو قبله بابت) لأنه حصل مقصودها وزاد تنجيحاً في الثانية
 (بمهر مثل) قطعاً (وقيل في قول بالمهي) وفي القول الآخر الظاهر بمهر المثل ووجه القطع به
 بأن هذا الخلع دخله شرط تأخير الطلاق وهو فاسد لا يعتد به فيسقط من العوض ما يتأمله وهو مجهول
 فيصكون الباقي مجهولاً ويجوز الرجوع فيه إلى مهر المثل وقيل إن طلبة أعلمها بطلان
 ما جرى منها وقبر رجعا ولا يجب مال ولو قصد انتهاء الطلاق وقع رجعا فإن اتهمته خلف كآله
 ابن الرضا (ولو طلقها بعد مضى القدر فنذر رجعا لانه خالف قولها ما كان بمقدار فأنذ كآله فلا بد
 من القبول (وان قال إذا دخلت) الدار (فأنت طالق بألف قبلت) ودخلت طلقت على الصحيح
 لوجود المعلق عليه من القبول وقيل لا تطلق لأن المعاوضة لا تقبل التعليق فيتم مع شوب المال فينتفى
 الطلاق المربوطه وأشار بالفاء في قوله قبلت إلى اشتراط اتصال القبول وقال القفال يحتمل أن يخبر
 بين أن قبل في الحال وبين أن قبل عند وجود الصفة (بالمهي) كافي الطلاق المنجز (وفي وجه أو قول
 بمهر مثل) لأن المعاوضة لا تقبل التعليق وإن قبله الطلاق فيؤثر في فساد العوض ويرجع إلى مهر المثل
 وظاهر العبارة أن المال اغتايب بالطلاق وهو في المسمى وجهه والاصح في أصل الرخصة وجوب
 تسليمه في الحال وتسع المحترق في التردد في أن الخلاف وجهان أو قولاً وفي الرخصة وأصلها وجهان
 ويقال قولان (ويصع اختلاف أجني وإن كرهت الزوجة) ذلك واتزام المال فداءها كآله تمام المال
 لعنق السيد عبده ونفذ يكونه في ذلك غرض صحيح كتحصيلها من نسي العشرة لها ومنعها حقوقها
 وسواء اختلعا بلفظ طلاق أو بلفظ خلع سواء على أن طلق قال قلنا أنه فيخ لم يصح لأن النسخ لا يلابس

فأظاهر وجوب مهر المثل (قوله) وهو في المسمى وجه أى أعانى وجوب مهر المثل فليس كآله لا خلاف هذا مراده فيما يظهر (قوله) لا ينفرد
 وجوب تسليمه في الحال لأن الأعراض المطلقة يجب تسليمها في الحال والعوض تأخر بالتراضي وقوعه في التعليق بخلاف المنجز يجب فيه
 تأخر العوضين كذا في شرح المتهمم والذي في الزكشي لأن الأعراض المطلقة يجب تسليمها في الحال والعوض لا تأخر بالتراضي
 وهذا يخبر بقدر رأيت المسئلة في الشرح الكبير كآله شجنا تمثّل عن الأمام أنه قال لا خلاف في أن المال لا يثبت في ذمتها ما لم يتحقق الصفة
 في الطلاق يقع عند وجودها ويحقق ثبوت المال مقدماً على حصول انفراق قال أعني أن ركشي وهذا هو الوجه فإن ملك العوضين وقت
 واحد كمرجه الرافعي في مواضع (قوله) ويصع اختلاف أجني ان يؤخذ من هذا جواز رد المال لاسقاط الحق من الوطية وإن توفت

(قوله) وحكاية شتى مألوفة الاجنبي طبعها على هذا المصوب والآخر أو بعد زيد فطلق فانه يقع رجعا بخلاف ظاهر ذلك في المرأة وتوسل الاجنبي الطلاق في الحبس فانه حرام بخلاف خلعها فيه ثم نفيه ان يشترط الدور وان علق الاجنبي على وضوحها (قوله) لثوب التعليق فيه نظر والمصوب لثوب المعاوضة (قوله) حيث نوى الخلع فمثلته ملو أطلق وكيلها (قوله) أو باستقلال صورة خالفت على عبدها انفسى أو عني وضوحه وأصل التعليق على زوجها (٨٥) * لكن ان تقول قد لو افق تصريح الاجنبي بالمصوب لرجعي اللهم الا أن يفرق بين ان ذاب

والاجنبي أو تصور مشية الأب بما لو قال خالعتك على هذا ولم يصد به لأنه لكن كلام المتن والشرع اعم منه خصوصاً قول الشارح الآتي مقتصر على ذلك فانه يعين التصور بال قول والاحسن بل انثوب لتزام التصوير الاول وأن تقول يحمل الرجعي في الاجنبي اذا قل من مالها أو بعد العبد المصوب ولم يقل عني أو انفسى ولا يقع بائناً بهر اقل كالمعلم على البراءة من صداقتها أو صدم من أبيها بشرط الضمان فيكون اباً والاجنبي سواء وهذا حسن ان شاء الله تعالى والله اعلم (قوله) كن اختلعاً بعد الخ فمثل هذا ما واخضعه المصوب على صداقتها أو عني انراة منه ولم يصح بضمها * تنبيه قوليهم في هذه المسألة انما هذا انما علم عن الزوج يدك كذبت ان ذاب هنا محصل في التكملة لكن في التبعين لو اختلف أوهاجب لها ولم يكن بائناً واستقلال ولا تمن مالها فليخضع بغير علم الزوج - فمنه ما في الأصح (قوله) وخرج القاص نكح فرقاً قولاً من الزوجية بين ان ذاب لتصريفه البضع لها أو تزوج فمثل الخلع هنا فزنيها ان ذاب لا يمتنع عيانه بل لا يحصل فيه ولا فدية ان ذاب الى مالها قد تصرح بذلك المتزوج أو ينقوي على ان فرق أن الاجنبي لو خلع عني فمصوب أو غير

لا يفرقه الزوج فلا يصح طرده منه (وهو كاختلعها لفظاً وحكماً) فمومن جانب الزوج ابتداء معاوضة فيها شوب تعليق ومن جانب الاجنبي استدعاء معاوضة فيها شوب جلاء فاذ قل الزوج الاجنبي طلقت امرأتى على ألف في ذلك فقبل أو قال الاجنبي لا وز يطلق امرأتى على ألف في ذمتي فأجابه وقع الطلاق بائناً بالمسمى والزوج ان يرجع قبل قبول الاجنبي نظر الشوب التعليق والاجنبي ان يرجع قبل جلاء الزوج نظر الشوب لجلاء الى غير ذلك من الاحكام (ولو قيلها) في الاختلاع (أن يتخلله) كماله أن يتخلله بأن يصرح بالاستقلال أو بالوكلة أو بنوى دس فأن لم يصرح ولم ينو قال الفرزاني وقع له بعد منفعة اليها (والاجنبي توكيلها) في الاختلاع (فتخبري) أيضاً بين الاختلاع لها والاختلاع به بأن تصرح أو بنوى ذلك كآدم فأن طلقت وقع لها على قياس ما تقدم عن الفرزاني وحيث صرح بالوكلة عنها أو عن الاجنبي فالزوج يطالب الموكل والطلب المباشر يرجع على الموكل حيث نوى الخلع له (ولو اختلف رجل وصرح بوكلتها كذا) فيها (لم يطلق) لأن الطلاق مربوط بائناً ولم يلزمه واحد منهما (وأبوها كاجنبي فيتخلل بهما) أي يجوز ذلك (ذات الخلع بمالها وصرح بوكلة) هنا كذا (أولاً) لم يطلق لأنه ليس بولي في ذلك ولا وكييل فيه (أو باستقلال خلع بمصوب) لأنه لا تصرف في ذلك من مالها ما غصبه فيقع الطلاق بائناً ويلزمه مهر مثل وفي قول يذلل المبدول كآدم أول الباب في اختلاع الامة بين مثل السيدون لم يصرح بشئ مما ذكر كان اختلعهما بعد أو غيره ذكرانه من مالها مقتصر على ذات وقع الطلاق رجعياً بمجرد عليه في ما عدا ذلك في خلع النسيئة وخرج الشافعي حين من الخلع بمصوب ووقع الطلاق بائناً ويعود القولان في الواجب

* فصل ادعت خلعاً فأنكر صدق بيته اذا اصر عدمه فان اقامته بغير بيان قضى ما ولا دل لأنه ينكره الا أن يعود بعرف الخلع فيحتمل أنه المارودي (وان ذال طلقت انكرها اقتصاراً) طمعتي (محالاً) بقوله (ولا عروض) عنها اذا اصر عدمه فتصدق بيته في نفسه ولها النفقة فان ادم منه أو شاهد أو خلفه ثبتت كذبه في البان (وان اختلفا في جسر عوضه أو غيره) أو صفته كان ذال خالعتي عني ذانير فقال بل على ذراهم أو قال على ما تبين فقال بل على مائة أو قال على صحاح فقال بل على مكسرة (ولا يئنة) لو احدثتهما (تخالفا) كما تبين في كيفية الخلع ومن يبايه بتبعض خان أو أحدهما أو كليهما فمعرض بين (ووجب مهر مثل) لأنه التردد كان خلعاً منه بينه عنهما أو لكل منهما مائة سنة وفي قول غيره عنهما وان اختلفا في عدد الطلاق كن ذال سنة ثلاث طلاقاً بالثالث فاجبت وفي قول واحد في ذل خلعاً خالفاً ووجب مهر مثل والبول في عدد الطلاق وافق قوله بيته (ولو خلع بالثالث ولو بائناً) من وعين مشلا بالبلد لا لب منها كدراهم فضة أو فاقوا (نرم) الحاقاً لثوبى بالمقوط (وقيل) نرم (مهر

٢٢ خ خ مال يقرب بها * (فصل) ادعت خلعاً الخ (قوله) وان قال طلقت بكذا الخ قول الزكشي صورة انشيد في قوله ان لم يحاط الخ بدون منه ما أثبتناه خلعاً غير تعجيل شئ لئلا يخل الخ بضمه لم يمشي اليه فدية الشافعي في مختصره الموقفي انتهى وما لم يثبت به من رأي غيره فلهذا على أعضاء ألفه فتورثه (قوله) نرم أي وان خلع في نفسه فله ليس معاوضة شخصية بل بيع

(قوله) للجهالة في اللفظ كان اليباح لا يصح ذلك * (كتاب الطلاق) هـ هو تصرف مالوك للزوج يتحدنه لاسبب ففقع النكاح (قوله) أي فانه يتخذ هذا يعلم به ان الاستئمان من مفهومه متى قُتل (قوله) لم يستثن انه راجع لقوله ومرا دنا (قوله) بلالة أي بلالة الاتباع بخلاف الكناية أي بقصد اللفظ فلا بد منه لخبر يسبق في اللسان قالوا لا بد أيضا من قصد اللفظ لعنا فقال الزكشي اخرج الجي اذ قلته وهو لا يعرفها انتهى ولك أن تقول النهاز يقع عليه وهو لم يقصد اللفظ لعنا هـ ويدأ بها مستعمل اللفظ في معناه ولكن لم يقصد الاتباع وليس بشرط في المصريح كسلف قال الزكشي ومصرح الطلاق كناية في حق المكره أو في وقع والا فلا (قوله) وبكافة احتجوا على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم للعائذة أُلحِي بأهلك واحتج بعضهم على عدم الوقوع عند فقد الية بقول كعب بن مالك رضي الله عنه (٨٦) * أُلحِي بأهلك وكوفي عندهم حتى يقضى

(کتاب الطلاق)

[illegible]

(قوله) على حرام راجع لقوله كخلال أو حلال الله على (قوله) لأن الصريح الخ إذا عبره والافاء فرق بين الفراق واليأسونة قال الزركشي وشمل هذا على الحرام الحرام بلزمني وأما على الإطلاق ففي الجرح أن الزكي في شرح الحكمة العجري لله الصريح وأقوى ابن الصلاح بعدم الوقوع لكونها صفة عين وكذا حكى في المطلب عن الطوسي بل إذا نهي صاحب الفرائض أنه لم يكن يفتي بعدم الوقوع وأن نوى في قول القائل الطلاق بلزمني لأنه التزام بالادعاء وكان يقول الطلاق وضع لحل النكاح لا للعين قال الزركشي بعد حكاية ذلك وأحق الوقوع بالاشتهار في معنى الطلاق وكأنه لم يشهره في ذلك الزمان ونقل في شرح الهجاء أن الراعي في كلب الأيمان والتروى في التدرج من الصراحة في إطلاق لازم (قوله) كانت خلية فعيلة بمعنى فاعلة * (أ٧) * (قوله) ثمة منه الهني عن التبتل (قوله) بائن ولو قال عقب ذلك متونة لا تحل لي

كالحلال) بالنسبة (أو حلال الله على حرام) أو أنت على حرام (فصرح في الأصح) عند من
اشتهر عندهم لفظة الاستحمال وحصول التفاهم به عندهم (قلت الأصح أنه قالوا الله أعلم) لأن
الصرح بما أغنى عن ذكر من ورد القرآن به وتكرره على أن حمة الشريعة وأبسن المذكور ذلك
أما من لم يشتهر عندهم فهو كناية في حقهم قطعاً ولأن أتم حرام لم يفيض على فهو كناية قطعاً (وكأنه)
أي الطلاق (كانت خليفته) أي من الزوج (تنة) أي مقطوعة الوصلة (تنة) أي
متروكة النكاح (بأن) أي مقارفة (اعتدى استبرأ في رجله) أي لاني طلقته وسواء في ذلك
المدخول بها وغيرها وقبل أن ذلك في غير المدخول بها لقولنا ليست محالة بعدة واستبراء الرحم
(الحق بأهلك) أي لاني طلقته (حبك على غارك) أي خليت سبيلك كما خلت البعير في الصحراء
وزمامه على غار به وهو ما تقدم من القهر وانرفع من العتق ليرى كيف يشاء (لا أذهب ربك) أي لا هتم
بشأنك والرب ينفخ السن وسكون الرأب والرب يرمي من المال وأندأ زجر (اغزى) بمجملته ثم
زأى أي من الزوج (اغزى) بمجملته ثم زأى أي من الزوج (اغزى) بمجملته ثم زأى أي من الزوج
مطلقة (وغوها) كقوله في أم من الزوج (وزودى أخرى سافرى لاني طلقته) (والاعتناق كناية
طلاق وعكسه) لا شراً كما في إزالة الملك فإذا قال زوجته أعنتك أنت أو أنتة ونوى الطلاق
طلقت وإذا قال لعبد طلقته ونوى العتق (وليس الطلاق كناية طهار وعكسه) وإن اشتركا
في إفاضة التحريم لأن تنقيذ كل منهما في موضوعه ممكن فلا يعيد عنه (ووقال) لزوجته (أنت
سلى حرام أو حرمتك ونوى طلاقاً أو طهاراً حصل) أي انشأ لأن الطهار يقتضى التحريم إلى
أن يكفر فحاز أن يكتى عنه ما لحامه والطلاق سبب محرره وهذا الطلاق رضى وإن نوى فيه عداوة
مناؤه (أو نواهما) أي الطلاق والطهار جميعاً تخيير وثبت ما اختاره منهما (وقيل) الواقع
(طلاق) لأنه أنزى بأزائه الملك (وقيل طهار) لأنه الأصل بقاء النكاح ولا يشتان جميعاً لأن الطلاق
يزيل النكاح والطهار يستدعى شأه (أو تحريم عنها) أو فرجها أو وطئها (لم تحرم) عليه
(وعليه كسرة عين) كقوله ذلك لأتمه أخذاً من قصة ما قبل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
هي على حرام قوله تعالى يا أيها النسي لم تحرمها أحسن الله لك أن أفعل ففرض الله لكم تحمة
أعسانك أي أوجب عليكم كفارة أعسانك والأصح أن وجوب الكفارة تنوي على الوفاء

(قوله) وكذا ان لم يكن ينهى العموم قصه ما يعرضي الله عنها ولا يشكل كونه مريحا في الكفارة بحجة صرفه الى الطلاق أو الظهار كاسلف لان وجوب الكفارة حكم رتبته الشرع على التلطف بهذا الصيغة وليس مدلولها للفظ أو لخلق الصراحة هنا تحوز (قوله) فلا كفارة عليه كلفوا الميز (قوله) وقد تقدم الخ غرض من هذا التمسك ان هنا محلها فيما يشتر لانه * (٨٨) * كلام المنجز (قوله) فكان روجه قيل به قد ان

الأول أنهم اتحاد الخلاف وليس كذلك كما يحل من كلام الشارح الثاني أنه يفهم أن الحجة أصل في الباب والامة مقبسة عليها والأمر بالعكس (قوله) بكل اللفظ أى لفظ الكلمة وهو بائن من قولك أنت بائن وإنما اشترط لأن جزء اللفظ غير مستقل بالافادة (قوله) بطلاق كانه احترام عن الإشارة للحل في التكملة قضية كلام الروضة أنه لو لم امر أنى طابق وأشار لواحدة من زوجته الحزم بائع عن انشاز اليها لو دللوا على هذه الإشارة رأوا الأخرى قبل على الاسم في الروضة قوله وبالحوال أى وفرد ذلك الكلام وبالاعاوى (قوله) لحلول الخ أى وكفى الكلمة (قوله) خلافاً وتوجهه بخلاف اشارته لاختلافها باعتبار الاحوال والاشخاص واحداً في فهمه بخلاف الكلمة بمرحوف وقدرة لفهم كعبرة وقدسنا ان اشرح أن الإشارة قد تدل على ما اذا را (قوله) بترتة آخر وأوجهه أن الامراض في ساقه في السابق ومقابلته قل ان الاول مخصوص في الم والمختص والثاني يحكى عن الاملاء ومنهم من خرج من قوله في الرجعة حيث قل فيها لاخصص ورضه سلام يكن نكاح ولا خلاف يكذب كذا رجعة وعبر بعضهم عن خلافه بوجهين لمكان التخرج التيسر وبعد ترجيح تردد الشارح المذكور (قوله) في نسب الى امرئى نسبته في حاله قل وجهه في الحبس وكذا

وقيل تنوق عليه كالعين على ترك الوطء (وكذا) عليه كفارة عين (ان لم تكن نية في الاطهر
والثاني) ذلك اللفظ منه (لغو) فلا كفارة له وقد تقدم أن أنت على حرام ونحوه اذا اشتر
عند قوم الطلاق كان صريحه عندهم على أحد الوجهين فاذا نوى على هذا الوجه غير الطلاق
لغت بشروط الطلاق (وان قاله) أي أنت على حرام أو نحوه (الامته ونوى عقبات)
أو طلاقاً وظاهراً فالماذبالجملة في الامنة (أو يحرم عنها أو لائمة) له (فكالزوجة) فيما تقدم
فلا تحرم عليه ويلزمه كفارة عين قطعاً في الاولى وعلى الاظهر في الثانية وقيل قطعاً لان الامته
الاصلي دور والذات السابقة (ولو قال هذا التوب أو الطعام أو العبد حرام على لغو) لانه غير قادر
على شربه بخلاف الزوجة والامة فانه قادر على شربهما بالطلاق والعنف (وشرط نكاحاً
اقرارها بأك النصف وقيل يكفي بأوله) ويشعب بعده عليه رفق يكفي بآخره لانه وقت الوقوع فلو
تقدمت أو تأخرت لغت قطعاً وفي أصل الروضة قواقرئت بأول النطق دون آخره وأعكس طلقت على
الاصح ورجح في الشرح الصغير في اقرارها بأوله وقوع الطلاق (واشارة لما في طلاق) كان قالت
له لفتي فاشريده أن اذهبى (لغو) لان عدوله عن العبارة الى الإشارة بفهمه غير مقصد
لطلاق وإقصده بها فهي لا تقصد لفهام الانذار (وتيل كاية) حصول الانقضاء بما في الجملة
(ويعد بمثابة أحرس في العقود) كالبيع والنكاح وغيرهما (والحلول) كالطلاق والعنف
وغيرهما الضرورة (فانهم طلاقها بكل أحد غير محبة وان اختص بفهمه فظنون) أي أهل
القطعة والمذكاة (فشكة) تحتاج الى البينة ومنهم من أوقع الطلاق بإشارته انهمه نوى أو لم ينو
وليس في الشرحين ولا في الروضة ترجيح لواحد من اقلاتين وما ذكر في الطلاق يقال في غيره (ولو
كتب طالق خلافاً) كان كتب زوجتي طالق (ولم ينو فلوغو) وتكون كناية لقربة القلم أو المداد
أو غير ذلك وفي وجهه ان الكناية صريحة ككبار يقع بها الطلاق (وان نواه فلا يظهر وقعه) لان
الكناية طريق في افهام انراذ كالكناية وقد اقرئت بالذات والثاني لا يشع انهما فعل ولا يفعل لا يصلح
كتابة عن الطلاق كقول أخرجهما من بيتي ونوى الطلاق وقدم فاعلوا بالاول وآخرين بالثاني وهما
في الغائب والحاضر لان الحاضر قد يكتب الى اخبره سعيه منه أو غير ذلك قبل هما في الغائب
وكناية الحاضر لغو قطعاً لانها على خلاف الغائب وتيل هما في الحاضر وكناية الغائب كناية قطعاً
ويخص من هذا الخلاف للمختصر ثلاثة أقوال أو أوجه ثالثها انها كناية في حق الغائب دون الحاضر
ويجوز اختلاف في غير الطلاق بما لا يحتاج الى القبول كالاتفاق والاراء الغرض عن القصص
وما يحتاج الى التبول فمفعول وقوع الطلاق وجهان أحدهما في غير النكاح كالبيع والإجارة
واسية بالانقضاء في النكاح لانتع لان الشهود شرط فيه والآخر على البينة والخلاف في الغائب
والحاضر كسبوقه من آخره من الطلاق كناية وقيل صريحه وتولفظ الساطع بما كتب وقعه
الطلاق لأن تيسر قراءته كما قيل بظاهره في الاصح وقرع على وقوع الطلاق بالكتابة مساق

تروحا أخذت من سيف أنصقلهما في الحاضر وركبة الغائب كما قطعها فيها
 بقي في الغائب دون الحاضر وهو قوله أنصقل في الحاضر لغرضه تصليب هذه الظرفية ومثل ذلك
 حاضر قوله عليه

(قوله) فانما تطلق بيلوغه ولو انعمي بما قد اسطر المطلق (قوله) تقرأه قال الزركشي ناهي العبارة قراءة الجميع والوجه الاكتفاء بالقامد (قوله) والثاني تطلق أي كافي التعليق برؤية الهلال وبرؤية ان عرف تافض في الهلال بذلك بخلاف هذا (قوله) تقرأه عليها طلق استشكله الاسوي بعدم الوقوع فيما لو على على مسخيل بخوان طلعت السماء فأتى طالق قال بل هذا أولي بعدم الوقوع لأنه يمكن في الجملة وفيه نظر فانها تقع أن زادوا كذلك مسخة المسخيل (فصل) * له تفويض طلاقها لا لتفويض طليقة لانه لا ينفك عن الوقوع (قوله) والاصل في ذلك الخ هذا الكلام (٨٩) * يشكل عليه أن زوجته صلى الله عليه وسلم لو فرض أن واحد منهما اختار الفراق حين خبرهما لم تطلق لقوله تعالى فتعالين أنتن حركن سرا محلا وأيضاً فاختارهن لم يكن واجبا على الفروج لما ثبت في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة في ذاك لك أمرا فلا تسارخي بالجواب حتى تستأمرى أبو بكر ثم رأيت ابن الزهري رحمه الله قال لأجفة في الحديث لأنه صلى الله عليه وسلم لم يخبرهن في إيقاع الفراق بأفهن وإنما خبرهن حتى إذا اخترن الفراق فلهن دليل قوله تعالى فتعالين أنتن حركن الخ (قوله) وهو تملك أي إذا لم يكن ذلك بلطف التوكيل والأخلاق فانه أقر توكلي (قوله) في الجديد انما كان تملك لان عائشة ترجع اليها دون التوكيل وكان كالمهية (قوله) لأن تطلقها نفسها تضمن القبول لهذا التحليل في الشرع والروضة قبل وقصته الاكتفاء بقوله أقيمت اذا قصت الطلاق خلاف ما فهمه ظاهر النهج (قوله) متضمن لقبول متعلق بقول المتن وهو تعليق وقوله وفي قول توكيل عطف على قوله في الجديد (قوله) قبولها انما أي بأن تقول قبل الوكالة (قوله) وجار على قول التوكيل قال الصبري في الأيضار ينبغي عند مجيء

فيها تعليق بشرط ذكرها بقوله (فان كتب اذا طلق كل ما تعلق بالطلاق فانما تطلق بيلوغه) رعاية للشرط (وان كتب اذا قرأت كافي) فأتى طالق (وهي غارته تقرأه لم تطلق) قال الامام وكذلك اذا طلقه وفهمت ما فيه ولم تطلق بشئ تطلق بانسان علمائنا (وان قرئ عليها فلا) تطلق بذلك (في الاصح) لا انتهاء الشرط القدور عليه والثاني تطلق لان القصد والملاحة على ما في الكتاب وقد وجد (وان لم تكن غارته تقرأه عليها لم تطلق) لان القراءة حتى في الامي محمولة على الإطلاخ على ما في الكتاب وقد وجد

(فصل) * له تفويض طلاقها اليها) * كل يقول لها طلق نفسك ان شئت والاصل فيه أنه صلى الله عليه وسلم خبرناه عن ابن الهمام بمعه بين معارفه ما سئل قوله تعالى بأية التي قل لاز واجل ان كنت تدين الحياة الدنيا إلى آخره (وهو تعليق بالطلاق في الجديد فيشرط لوقوعه طليقة على فور) لان طليقتها نفسها تضمن القبول فلا أخره بقدر ما ينقطع به قبول عن الاعياب لا يقع الطلاق (وان قال طلق) نفسك (بأنك فطلق بآية وزعمنا ألف) وهو تعليق بالعرض كالبيع والبيع المذكور عوض فهو كالمهية (وفي قول) نسب إلى القديم (توكيل) بالطلاق (فلا يشرط) في طليقتها (فوري في الاصح) كفي توكيل الأجنبية والثاني يشرط لان التفويض تضمن تعليقها نفسها بلطف تأتي بذلك يقتضي جوابا اعلا (وفي اشتراط قولها) لفظا (خلافا للتوكيل) المتقدم في باب الوكالة وهو ثلاثة أوجه أحدها لا يشرط وثالثها يشرط في الاتيان بصيغة العقد نحو وكتك بطلاق نفسك ونصيفة الاسر نحو طلق نفسك (وعلى القولين له الرجوع) عن التفويض (قبل طليقتها) لان التملك والتوكيل يجوز الرجوع فعهما قبل القبول والتصرف (وقال اذا جازع رمضان فطلق) نفسك (فغاعلى التملك) كالوقال ملكك هذا العبد اذا جازع رمضان لان التملك لا قبل التعليق وجازع على قول التوكيل كالوقال أجنبى تطلق زوجه بعد شهر وتقدم في الوكالة انه لا يصح تعليقها شرط في الاصح وانه اذا جازعها شرط لتصرف شرط لما جازع لأمس الجميع بين ما هنا وما هناك (وقال أجنبى نفسك قالت أفت فوتي) عند قولها الطلاق (وقع) كقبح بالصرح (والا) أي وان لم تنوب أو أحدها (فلا) يقع لانه ان لم يشرط فوض الطلاق واذ لم تنوب ما شئت (ولو قال طلق) نفسك (قالت أفت فوتي أو أيني) نفسك (ووزي قالت طلق وتوقع) الطلاق ولا يضر اختلاف لفظهما (ولو قال طلق) نفسك (ووزي ثلاثا قالت طلق وتوقع) بأن علمت نفسه (فثلاثا) لان اللفظ يحتمل العدد وقد نواه (والا) أي وان لم تنوب عددا (فواحدة في الاصح)

٢٣ في التعليق أن يكون لها الطلاق في المجلس خاصة وكذا في القاضي حين قل وليس هو مضاف لوكا بل هو تعليق انتهى أقول هذا الكلام يلزم قلته أن يقول ملكك في التفويض النجزي على قول التوكيل وهو مرجوح كسلف اللهم لأن يفرق بأن التوكيل في المسئلة السابقة صحيح وهنا فاسد لتعنيته (قوله) فليتم الجميع الخ يصح الجواب بأن الوكالة انعلقة وقد تبسوع التصرف بهجوم الاذن وهو المارد من الجواز هنا لا الحكم بالهجة (قوله) وبما يستشكل بعض المتأخرين التوفيق في هذه المسائل على نية المرأة أن تقول ينبغي الاكتماء بنية الرجل أقول ما أدري ماذا يقول هذا في قول المرأة أفت عند قول الرجل طلق (قوله) وان لم تنوب عددا أي أما ذوات اثنين فلا يقع غير ما نوه فقط وكذا الوت واحدة وأول نوال وج شيئا بل أطلق والحاصل ان التارح انما خص هذه الحالة لان الخلاف ان يكون رواية في غيرها والله اعلم لكن ينبغي أن مراد التارح بالعدد ما يشمل الواحدة لانه يقتضي عبارة تخرج من الخلاف في سورة

﴿فعل﴾ مرسلان تأم هذا يعني منه اشتراط التكليف فيما سبق ﴿قوله﴾ إطلاق أوصفته كالثلاث ﴿قوله﴾ لما تقدم وكان كالنائب ﴿قوله﴾ وقصد التنداء قال الزركشي أي باسمها والافتداء موجود عند ارادة إطلاق أيضا ﴿قوله﴾ وكذا ان أطلق هذا محله اذا كان اسمها ذلك حين التنداء والا بأن كان اسمها ذلك قبل التنداء غير فانها تطلق عند الإطلاق ﴿قوله﴾ هازلا ولا عيبا قال الزركشي كلام أهل اللغة يقتضي ترادفهما قال الزحبي هما من وادى الاضطراب وفي الكافي فتجوز في الهازل هو الازلي باللفظ الإطلاق للعلم المقصود الذي شرع له وفي النهاية الهازل الذي يقصد اللفظ دون معناه واللاعب هو الذي يصدر منه ﴿٩٠﴾ اللفظ من غير قصد ﴿قوله﴾ أيضا هازلا

عبارة الرافعي رحمه الله في توجيه الوقوع فيه لانه خاطبها بالطلاق عن قصد واختيار وليس فيه الا أنه غير راض بحكم الطلاق طان انما كان مستهزئا غير راض بوقوع الطلاق لا بيع الطلاق وهذا الظن خطأ انتهى اقول وهذا الكلام قيدت على قول الامام وغيره ان الهازل لم يقصد اللفظ لعناه وماله الرافعي رحمه الله هو الحق وصدق عليه انه هنا قصد اللفظ لعناه غاية الامر انه لم يرض بوقوعه ويعتد انه غير مؤثر لاجل هزله وكذا قول الشارع في تعليقه الاتي لقصد اياه موافق لما قلناه الزافعي لا يعني ﴿قوله﴾ وقع الطلاق أي ظاهرا وبنا هذا هو الظاهر خلافا لامام في الهازل فانه عند يدين لكن قضية كلام الرضة فحين نطق الأجنبية التديين ﴿قوله﴾ الطلاق والتكليف والرجعة أي وغير هذه مثلها من باب أولى ﴿قوله﴾ ولولفظ عجمي به باعرية وكذا عكسه ﴿قوله﴾ في اغلاق قال البغوي كأنه يعلق عليه

الباب ويحسبه حتى يطلق ﴿قوله﴾ ولا يقع طلاق مكره أي ولو وكلا فيه ﴿قوله﴾ بالا كراه أي لا القصب ﴿قوله﴾ بالعقوبة وظنه الخ قال الزركشي قد يقال الأول يعني عن هذا انتهى وفيه نظر ولو خوف آخر بما يحسبه مهلا كالألام فيه احتمالا لان من الخلف فيما اذا رآوا سوادا لمنوه دعوا فصولا فبان خلافا قال في البسيط لعل الوجه عدم الوقوع لتساقط الاختيار ﴿قوله﴾ بضرب شديد قال نذاري وغيره ان الضرب غير الشديدا كرافعي حتى أهل المروآت انتهى وقد يقال عبارة المصنف تشبهه لا لشديد بالنظر المهم ﴿قوله﴾ ويختلف ذلك في التخوف بقتل الأصل والفرع أو قطعهما أو جهان ﴿قوله﴾ لا يحصل به اكراه لانه يخاف منه التلف ورجايعا معه نقر بالاختيار

(قوله) بأن نوى غيرها أو نوى حل الوفاق أو قصد بطلت العزم على الطلاق في المستقبل أو الأخبار كذا ما فلو عبر بالكاف كان أوله ومثل ذلك أن نوى عليه التعليق على مشيئة الله تعالى كافي الرافعي والروضة واعتبره ابن الرفعة بأن النأوى لذلك في الاختيار ولا بد من الان تعلق سرا وأجاب الزركشي بأن المكره يكتفي فيه القصد القلبي كاتفقه القاضي عن الأصحاب انتهى واعلم أن قصد التوقف على مشيئة زبدته بلا إشكال لأن من قصد ذلك اختارا بدنه بخلاف مشيئة الله تعالى كالمسيق في أو خرضل السي والبدعي (قوله) من شراب أو دواء قضيت لهو التي نفسه من شاق فزال عقله لا يكون (٩١) * كذلك وفيه نظر (قوله) نفذ طلاق الخ حال المأو ردى له مؤواخذ بكرة فوجه

أن يؤخذ بما حدث منه كالمكره في الجنابة (قوله) اذهب من قبله الأحكام الخ قلت فكذا يحتاج أن يكون له فهم وقصد لأن يقال هال من الشارع حمل إلى عدم تكليفه الذي لا فهم له ولا قصد أسلاكه سيأتي عن امام الحرم من رحمه الله (قوله) وقيل عليه عبارة المحر في هذا وقرئ طارقون من ماله فجاءوه القولين قطعوا بين ماله فجاءوه الزركشي وهذا لا فهم من منبه الهاج (قوله) عليه لو كنت انتصرا له وعليه كالأجارة والبيع قال الرافعي تغذي على هذا انقضا للذي عليه (قوله) ويرجع في حد السكران الخ قال الغزالي السكر عبارة عن حالة تحصل من استيلاء الخمر متعاضدة من المعد على معادن الفكر فانه لو قال السكر بعد ما طلق شربت الخمر مكرها أو أعلمه مكره صدق عليه قلة في المع (قوله) من المضاف اليه الى السابق قال ابن السمعاني هذا غلط وإنما العنة كالكمل في محل الطلاق (قوله) كياسرى في العلق بجماع أن كذا لا ملك تحصل بالبرج والكتابة لسكر نظر بعضهم في القياس بأن الخمر يعمه عقه ولا يصح طلاقه فم احتجوا بالأجاء

بالعقوبة الآجلة كقولهم لا ضربك غدا (ولا يشترط) في عدم وقوع طلاق المكره (التورية) بأن نوى غيرها أي غير زوجته كان نوى بقوله طلق طاعة غير زوجته (وقيل أن تركها بلا عذر) من جعلها أو دهنه أو أماته لا كراه (وقع) طلاقه لا شعرا تركها بالاختيار وردا مانع (ومن أتم غير بل عقله من شراب أو دواء نفذ طلاقه وقصر فله وعليه قولوا فعلا) كالنكاح والعق والبيع والشراء والاسلام والردة والقتل والقطع (على المذهب وفي قول لا) ينفذ من تصرفه لأنه ليس له فهم وقصد صحيح وبحال بأن ما عتد من الفهم والقصد يكتفي في نفوذ التصرف اذهب من قبله ربط الأحكام بالاسباب كالتعمد من الغزالي (وقيل) ينفذ تصرفه (عليه) كالطلاق والأقرار والعتق ونقل طاعته لغيره دون تصرفه كالنكاح لما عتد وأصل الخلاف أن الشافعي رضي الله عنه نص على وقوع طلاق السكران ونقل عنه في طهاره قولان عن القدم طرد في غيرهم من تصرفه وفي تصرف فأنه من شرب دواء عجننا لغيره أو ونى بعضهم قول المنع وطرد الآخر في جنس المنصوص من التصرفات التي علمها فقط فحصل من ذلك ما حكاها المصنف واحتراز بقوله أتم من لم يأثم بما ذكره أوجر مسكرا أو كره على شربه أو لم يعلم أم مسكرا أو تناول دواء عجننا بقصد التداوى ويرجع في حد السكران الى العرف فإذا انتهى تغير الشارب الى حالة يقع عليه اسم السكران عرفا فهو محل الكلام وعن الشافعي رضي الله عنه أنه الذي اختل كلامه المنظوم وانكشف فسر المكتوم وحقق الامام فقال شارب الخمر يعتبر بثلاثة أحوال احدها هزؤة ونشاط اذا دب الخمر فيه ولم يستول عليه والثانية نهاية السكر وهي أن يصير طامحا يبط كالغشي عليه لا يتكلم ولا يكاد يتحرك والثالثة متوسطة بينهما وهي أن يختلط أحواله فلا تنظم أقواله وأفعاله ويبقى يتميز وكلام وفهم فهذه الثلاثة محل الخلاف في طلاق السكران وأما الأولى فنفذ الطلاق فيها قطعاً لبقاء العقل وأما الثانية فلا تنفذ فيها الا قصده كالغشي عليه ومنهم من جعله على الخلاف لتعديبه بالنسب الى هذه الحالة قال الرافعي وتبعه المصنف وهذا أوفق لما لحق الاكثرين تغليظا عليه (ولو قال ربهك أو بعضك أو جزؤك أو كبدك أو شعرك أو ظفرك) أو سئل أو يدك أو رجلك (طالق وقع) الطلاق قطعاً بطريق السراية من المضاف اليه الى السابق كياسرى في العلق وقيل طريق التعبير بالخمر عن الكل لأنه لا يتصور الطلاق في المضاف اليه موجوده بخلاف العلق يظهر فانه متما فيها اذا قال ان دخلت الله ارفعت ذنبي فقلت بغيرها فدخلت ان قلت بالثاني طلقت والا فلا (وكذا دمه) طالق بغيره الطلاق (على المذهب) لأنه هو قوام البدن وفي وجه لا يبعد لأنه كفضلة وقطع بعضهم بالأول (لا فضة كرتي وعرق) كأنه لريقك أو عرقك طالق فانها لا يقع بها الطلاق

فم يشترط في الجزء أن يكون متصلا اتصالاً أوليا وعلل الرافعي الوقوع بأن الرجل من أهل الطلاق فلا يمكن القاء قوله ولا يمكن أن يقع الطلاق على بعضه دون بعض لان المرأة لا تتبع في حكم النكاح فليسق إلا أن يتم حكمه انتهى (قوله) لأن الخ فقل قضيت هذا التعليل انه لو أضاف بعض الدم لا يطلق وفيه نظر (قوله) لا فضة مثلها الا خلاط المستحكة في البدن كالبنفم والتزني قيل وفي كلامه مؤاخذة من جهة الدم من الفضلات وشرط الطف بلاء عدم صدق المخطوف على المخطوف عليه

(قوله) بين قبل الصواب يعني لان اليد مؤنثة (قوله) لم يقع على المذهب كقولنا لحلت طالق (قوله) ولو قال انا نكحت طالق الخ قال في التتمعات
 لرجل طلق امرأته فقال له طلقك ونوى وقوعه عليها لم تطلق لان النكاح لا يتعلق به بخلاف المرأة مع الزوج انتهى (قوله) لان عليه الخ
 وقيل لان الزوج معقود عليه كالمراة وضعت بعدم استحقاتها منافع وقيل لان المرأة مقيدة بالزوج كالصيد قال القاضي وسواء
 جعل معقودا عليه أم لا يصح إضافة الطلاق اليه لفظا وان كانت مرادة العلاقة (قوله) لحل السب وهو الصيغة التي جعلها منها (قوله)
 مع السبة أي نية الطلاق أو الإضافة إليها كإسقاطي (قوله) وكذا ان لم ينو أي سواء * (٩٢) * اقتصر على مجرد نية الطلاق أو نوى

لا ما غير متصلة اتصال خلقة بخلاف ما تقدم (وكذا مني ولين) كان قال نكحت أو نكحت طالق فانها
 لا يقع بها الطلاق (في الأصح) والثاني يقع بها لان أصل كل منهما الدم ودفع ما بينهما للزوج
 بالاستحالة فأنشأ الفضة (ولو قال لتطوعه بين عينك طالق لم يقع على المذهب) والثاني في وقوعه
 وجهان يخبر بجاء على الوجهين في أن الوقوع عند وجود المضاف اليه بشرط بن السراية أو بطريق
 التعبير عن الكل الجزء أو قلنا بالثاني وقوعه والا فلا ودفع الترجيح بأنه على القول بالثاني لا بد من وجود
 المضاف اليه لتنظيم الإضافة (ولو قال انا نكحت طالق ونوى تطلقها طلق) لان عليه حصر من
 جهة حيث لا يشك معها اختار ولا أرى عا ولا يزمه صوابا فصحة إضافة الطلاق الى محل السب
 المقضي لهذا الخ مع السبة (وان لم ينو طلاقا فلا) تطلق لان اللفظ كما يقم حيث أضافته الى غير
 محله (وكذا ان لم ينو) مع نية الطلاق (إضافتها اليه) لا تطلق (في الأصح) لانها محله
 الطلاق وقد اضيف الى غير محله لا بد في وقوعه من صرفه بالنية الى محله والثاني تطلق لوجود نية
 الطلاق ولا يحتاج الى التعرض للحل (ولو قال انا نكحت بائنا اشترط نية الطلاق وفي الإضافة) اليها
 (الوجهان) أحصهما الاشتراط فاذا نوى الطلاق مضافا اليها وقع ولا يتأخر ما تقدم (ولو قال استبرأ
 رحمي منك فلقو) وان نوى به الطلاق لان اللفظ غير مستقيم في نفسه والكيفية شرطها احتمال اللفظ
 للمعنى المراد (وقيل ان نوى بها لفظا وقع) والمعنى المراد استبرأ رحمي التي كانت لي
 * (فصل خطاب الأجنبية بطلاق) * كقولها أنت طالق (وتعليقه بنكاح وغيره) كقوله ان
 نكحت فانت طالق أو كل امرأه أنكحها فهي طالق أو أدخلت الدار فانت طالق (لقو) أي فلا
 تطلق عز ورجولا نكحها ولا يدخلوها الدار بعد نكاحها لا تنفعا ولا يمين القائل على المحل وقد
 قال صلى الله عليه وسلم لا طلاق الا بعد نكاح صححه الترمذي (والاصح صحة تعليق العبد بنية
 كقوله ان عقت أو اذ دخلت الدار فانت طالق ثلاثا فحين اذ اعتق أو دخلت بعد عتقه) لانه ملك
 أصل النكاح وهو يفيد الطلاق الثلاث بشرط الحر وقد وجد والثاني لا يصح لانه ملك تبينها
 فلا يملك تعليقها فيه فبما ذكر طلقان (ويحذف) الطلاق (رجعية) لبقاء الولية عليها ملك الرجعة
 (لا مختلعة) لا تنفعا ولا يمين عليها (ولو اذعت بدخول) مثلا (فبانت) بطلاق قبل الدخول بها أو بعده
 (ثم نكحها ثم دخلت لم يقربان) كانت (دخلت في البتونة) لا تغلغل اليين بالدخول فيها (وكذا) لا
 يقع (ان لم يدخل) في البتونة (في الأظهر) لارتفاع النكاح الذي علق فيه والثاني يقع لوجود
 انصاف في النكاح من غير أن توجد قبله (وفي ثالثا يقع ان بانت بدون ثلاث) لانها العود لها باقي
 الثلاث تعود بصفتها من التعليق المذكور بحسب ما اذا بانت ثلاثا فلا يقع لاستيفاء الثلاث ما علق
 (ولو طلق دون ثلاث وراجع أو وجد ولو بعد زوج عاد بيمينية الثلاث) دخل بها الزوج أم لم يدخل

تطلق نفسه فانها لا تطلق (قوله) ولو
 قال استبرأ الزكشي أنه فعل
 مضارع لأمر
 * (فصل) * خطاب الأجنبية الخ لقو أي
 باتفاق في الأولى والاخر فو خلافا
 لما لك وأي خفة في الثانية ولأي خفة
 في الثالثة (قوله) في الحديث لا طلاق الا
 بعد نكاح قال الماوردي لا يجوز حله على
 وقوع الطلاق دون عقده لانه أمر معلوم
 يحتاج الى البيان بل هو عام لا يربى أي
 لا طلاق واقع ولا معقود ولا طلاق الكافي
 أبابوسف في هذه المسئلة وتعلق بقولهم
 السيل لا يسبق المطر انتهى وقال الرافعي
 اخبر أصحابي بما روي عن عبد الرحمن
 بن عوف أنه عسى أي الى قرانه لها
 فزودني في المهر فقلت ان نكحتها فهي
 طالق ثلاثا نكحت التي صلى الله عليه
 وسلم قال انكحها فانه لا طلاق قبل
 النكاح وبأنه يمين بالطلاق قبل النكاح
 فيلقو كالتعليق المطلق كان يقول لأجنبية
 ان دخلت الدار فانت طالق ثم ينكحها
 ثم يدخل فانه لا يقع اتفاقا انتهى (قوله)
 رجعية قول زوي طالق هو التي دخلت
 الرجعية فهت (قوله) لا مختلعة أي
 خلافا لآي خفة حيث قال بلفظها
 صريح الطلاق وأظهر أنه يخص ذلك
 بما قبل انقضاء العدة (قوله) ان
 كانت دخلت هذا الدخول غير الدخول

المراد من قوله ثم دخلت فلا تدفع في كلامه خلافا للزكشي (قوله) لارتفاع النكاح الخ أي وما ألت النكاح الثاني فلا تصح إرادته (وان
 لثلاثه تعليق الطلاق قبل النكاح والثاني نظرا الى قيام النكاح في حالتي التعليق والعقد (قوله) ولو بعد زوج أي وأصابته فانه موضع
 الخلاف (قوله) دخلها الزوج أم لا خلاف الخفة في حالة الدخول واحتجوا بان ذلك يهدم الثلاث فهدم ما دونها بالأولى واجب بانها لا يهدم
 برفع التزويم والله غير هادم لامر من كون الواقع لا يرتفع ولو ارتفع حلت بغيره فقال الشافعي لما كانت الطلقة الثالثة فوجب التزويم
 كالتصاوة زوج غير متوجب التقليل ونحوه يمكن في الطلقة والطلقة من وجوب التزويم لم يكن لا صاحب زوج غيره معنى بوجوب التقليل
 بعد استيفاء ثلاث في مجموع النكاح انتهى

(قوله) والعبد ملقن قد تصور ملكه ثلاثة في حاله كقولك الذي ملقن ثم قضى العهد والتحق به الحرب واسترق ثم تزوجها فاعلم عليها الثالثة لأن طهران الرق لا يمنع الحمل الذي كان ناشأ وقيل لا يملك الثالثة والله أعلم (قوله) سواء كانت الزوجة الحرة ذلك لأن الطلاق يملك ما عتبر بمالكة وخالف أبو حنيفة فجعل الاحتار فيه بحال النساء كالعدة واختاره ابن سريج (قوله) أي الزوج المريض انما يخص الامر بمالكان السابق وقوله بعد وفي القديم ثم انه لا يتصور في غير المريض (قوله) في عدة رجعي أي اجماعا (قوله) وفي القديم ثم قال الاثنية الثلاثة قبل وبرة ما قامهم على ان أسباب الارث القراءه والتحصن والولاء والاسلام ثم قل ذلك مقيد بانتفاء العدة أو أبدأ أو أوال أن تنكح أمثال ولو صرح المريض ثم مات أو لم تنكح بعرض قتل ونحوه ثم ربه في القديم وكذا لو كانت رقيقة وطلقها قبل العولبعثها * (فصل) قال طلقنا الخ (قوله) وقع ما فاده خبره ما بذلك هنا وأجروا وجهين فيما قاله الله على ان اعتكف ونوى أبدا قال الزكسي * (٩٣) * كان الفارق دخول الغاية في الطلاق دون الاعتكف (قوله) لاحتمال اللفظ عبارة الراعي

لأن الفعل والاسم المشتق من المصدر بشرعان وبدلان عليه وهو يصلح للواحدة وللنصر فكانا محتملين للعدد وإذا جازا لاختلاف وانصت اليه وجب أن يقع انتهى (قوله) بالنصب قال الزكسي ولا يصح قراءة هنا بما رغب في الانصاع عندهما ان ذلك وقوع المتوى (قوله) ظاهر اللفظ أي من أن واحدة صفة لبطقة اقتره وعبارة غير بدلان اللفظ ناقض للمتوى والتمنع النظم الذي يحتمل لا تعقل (قوله) محلا بالنسبة أي والمعنى حالة كونها واحدة أي متوحدة من الزوج بسبب العدد المتوى أي يجعل على هذا والظاهر انه لو زعم ارادة ذلك قبل كما قال الشيخان بمشيه فيما لو ألزمت واحدة ملقنة من أجزاء ثلاث (قوله) بالغرض أي وأما أنت واحدة بالنسبة فالظاهر انه مثل أنت طالق واحدة من فإني فيه ما سلف لكن قال الشيخ برهان الدين بن الفركاح الظاهر صحة قراءة المؤلف بالوجهين

(وان ثلث) أي طلق ثلاثا بعد تزوج دخل بها فارقها (عادت ثلاث) كما لو أتت نكحها (والعبد ملقن فقط ولغير ثلاث) سواء كانت الزوجة في كل منها حرة أم أمه والبعض والمهر والمكاتب كالتن (ووقع الطلاق) (في مرضي موته) كما قيل في محته (وتوارثان) أي الزوج المريض والزوجة (في عدة رجعي) لبقاء آثار الزوجة في الرجعة بطريق الطلاق بها كما قد مر وصحة الابلاء والظهار واللعان منها كسابق في الرجعة وجوب النفقة لها كسابق في النفقات (لأبائن) لا تقطع الزوجة (وفي القديم ثم) لأن تطلقها يفسر اخسارها بدل على قصد حرمانها من الارث فعا قبل قبض قصده فان اختارت الطلاق بأن سألته أو اختلعت أو علق الطلاق على مشيئة فاشأته لم يترث جرما * (فصل قال طلقنا) وأنت طالق ونوى عددا من ملقنين أو ثلاث (وقع) ما فاده (وكذا الكناية) إذ نوى فيها عددا وقع ما فاده لاحتمال اللفظ وهو سواء في هذا المدخل بها وبغيرها كالزاده في الزوجة (ولو قال أنت طالق واحدة) بالنصب (ونوى عددا فواحدة) على ظاهر اللفظ (وقيل المتوى) محلا بالنسبة صحيح الثاني في أصل الزوجة بغيره وغيره والاول محله الغزالي وعبارة المخزومي رجح (قلت ولو قال أنت واحدة) بالغرض (ونوى عددا فالتوى) محلا للتوحد على التفرد من الزوج بالعدد المتوى لقهره من المظن (وقيل واحدة والله أعلم) لأن السابق الى الفهم من ذلك التلخيص بواحدة ولو ذكر قبل واحدة طالق فيه الخلاف (ولو أراد أن يقول أنت طالق ثلاثا كانت قبل تمام طالق لم يقع) لخروجها من محل الطلاق قبل تمام لفظه (أو بعدة قبل ثلاثا قلنا) لتضمن ارادته المذكورة قصد الثلاث وقد تم مع لفظ الطلاق في حياتها (وقيل واحدة) كما لو اتصرت على أنت طالق لانه الذي صادف الحياة (وقيل لا شيء) لأن الكلام الواحد لا يصل بعضه عن بعض في الحكم ولا يعطى بعضهم كله وحقق اسماعيل البوشني فقال ان نوى الثلاث بقوله أنت طالق وقصد أن يتحقق باللفظ ثلاثا والافواحدة (وان قال أنت طالق أنت طالق أنت طالق وتخلل فصل) بين

٢٤ في المذكورين (قوله) لأن السابق الخ أي فيكون التقدير أنت ذات طليقة واحدة ثم حذف المضاف وأقيمت صفة المضاف اليه مقامه (قوله) فيه الخلاف أي والتعليل ما سبق وانما كل حكم التصب على ما مشى عليه النهاج فيما سبق تخالف الحكم الغرض هالان التصب يجعل واحدة بحسب الظاهر صفة للطليقة المعتدة بالغرض بحسب الظاهر يجعلها صفة للزوجة فاعترفته والله أعلم قال الزكسي ولو قال أنت واحدة بالجزأ ذات واحدة أو بالسكون على الوقف فينبغي أن يقع ما فاده وهو مقتضى تعليلهم (قوله) فانت قبله مثله ما لو شخصه أو أعتل أو أرتت قبل الدخول (قوله) قبل ثلاثا أي قبل تمامها كما لو اقتصر قلت ان كل ذلك مع نية لا يصح الحكم وقوع واحدة وان كن معهما لم يلاق تعليل الاول وبهذا تعلم أن الحق تحقيق البوشني الاتي (قوله) لأن الكلام الواحد لا يصل راجع لقول المتن وقيل واحدة (قوله) ولا يعطى بعضهم حكمه كما راجع لقول المتر ثلاثا (قوله) وان قال أنت طالق الخ ثم أنه أنت طالق أنت مسرحة أنت مفارقة

(قوله) كان سكنت الخ قال الامام هو كلاً مستناعاً في الاتصال لا كلاً يحجب والقبول فانه كلام شخص واحد ثم قال في باب الاستئذان ان الكلام اليسير يقطع مختلفاً بالحجب والقبول انتهى لكن الملق الشبان في باب السبع أن الكلام بضر ولم يتقرر ما يسير ولا كثير ثم هنا في الطلاق الخبر أما المعلق اذا قاسمت صيغ التعليق فتقبل في دعوى التأكيدي كقوله الامام في باب الایلاء عن المحققين (قوله) لم يقبل أي بخلاف ما لو أقر بأن في مجالس فانه يقبل دعوى التأكيدي واداء عاده الأولى لان اخبار وهذا انشاء فاذا تعقدت كلمة الايقاع تعقد الواقع (قوله) فان قصدنا كيداً ينبغي أن يحرق في هذا نظير ما سبق في الاستئذان من اشتراط قصد قبل فراغ المؤكد لانه قال هذه الفاظ صريحة فكيف قبلت الصرف باليتبع امكان نفاذها لا نقول ارادة التأكيدي نعمت * (٩٤) * من الصراحة (قوله) بما بعد الاولى

لهما ولو اذ علي الثلاث بل هو أولى كما نه عليه البلقيني (قوله) وكذا ان أطلق في الاظهر لو تعذرت مراجعته فانظر حله على الاطلاق (قوله) لان التأكيدي الخ في هذا التعليق نظر لان صورة المسئلة اه أطلق فلم يقصد تأكيدي ولا استئذاناً (قوله) وبني عليها الخ نازع ابن الرضا في هذا البناء ان لنا وجهاً في أنت طالق ثلاثاً انه يقع الثلاث عند قوله طالق فينبغي أن يكون لنا وجهان هما بقاء معانده قوله أنت طالق قطعاً ملقة (قوله) لخبر الخ وهذا التعليق يحرق في الخ قال أنت طالق قطعاً ملقة أو معها ملقة معاوئل من ساويني علمها قوله (وكذا خبر موطوءة في الاصم) فعلى المعية يقع تثنان وعلى الترتيب واحدة تبين بها (ولو قال) أنت طالق (ملقة قبل ملقة أو بعدها ملقة فتثنان في موطوءة وطلقة في غيرها) تبين بها الترتيب (ولو قال) أنت طالق (ملقة بعد ملقة أو قبلها ملقة فتثنان في موطوءة وواحدة في غيرها (في الاصم) فيها وقبل لا يقع في موطوءة والا واحدة لخبر أن يكون المعنى بعد ملقة مملوكة وقبلها ملقة مملوكة كل وعلى الاول قبل يقع الخبره أولاً وتصحها المضمنة ويلغوز كعبه وقيل والاصم في أصل الرضة وقوع المضمنة أولاً ثم الخبره وعلى هذا قبل يقع في غير الموطوءة تثنان ويلغوز كعبه وقيل وكأما قبل ملقتين (ولو قال) أنت طالق (ملقة في ملقة وأراد مع) ملقة (فطلقتان) ولفظة في تستعمل بمعنى مع كما في قوله تعالى ادخلوا في أم (أو الطرف أو الحساب أو أطلق فطلقة) لانها مقتضى الظرف وموجب الحساب والمحقق في الاطلاق (ولو قال) أنت طالق (نصف ملقة في نصف ملقة فطلقة بكل حال) مما ذكر من ارادة المعية

وهو صورها الامام في المسوسة وأما غيرها فيجوز انه كقوله ملقة انتهى أي يقع طلقان أيضاً لكن على الاصم وقول الشارح لفظه في الخ قال الغزالي والاحمال البعيد قبل في الاشاع وان لم يقبل في بني الطلاق (قوله) لانها مقتضى الظرف وذلك لان الذي أوقعه انما هو المظروف دون الظرف غصار كالأقتر بالظروف لا يكون اقترارا بالنظر وعكسه ولان الطلاق لا يصلح ظرفاً لنفسه فليقوله (قوله) من ارادة المعية وهو ظاهر الخ الزركشي أن غير المعية ظاهر وأما المعية فلانه في معنى نصي ملقة قال والذي يقتضيه القياس وقوع طلقين لان التقدير نصف ملقة مع نصف ملقة قال شمر أبت في الاستقصاء وان قال نصف ملقة في نصف ملقة فطلقت واحدة لأن الأثر ينصف ملقة أخرى غير التي بدأ بنصفها انتهى * فرع * لو قال نصف ملقة ونصف ملقة فطلقت تثنان

(قوله) وهو ظاهر مع الزكري نهي له بالمرح بالمعنى وقع طلقته وهذا لم أره لقرره واجتهده وقوع واحدة في ضد ثلثتها أيضا (قوله) وهي سواب أي لان عند استقامه وإرادة العينة يقع طلقتهان (قوله) فثلاث لو كانت غير مدخول بها في الوجه السابق فلا يقع سوى واحدة (قوله) وقيل طلقتهان أي كالأخرى نصف عيدين (قوله) وإن قوله والاصح أنه قوله كالمعنى قضية العطف في المتن ثلاثا بلزم كون الخلاف في الثانية مقبولا مع أنه ضعيف كافي الروض (قوله) ثلاثة أنصاف * (٩٥) * لو زادت الأجزاء على طلقتين بشخص خمسة أنصاف طلقته كان الخلاف في أنه يقع طلقته أم ثلاث (قوله)

وهو ظاهر أو الظرف أو الحساب أو عدم إرادته أي لان الإطلاق لا يتبعص ونظرة نصف الثانية مكتوبة في هامش نسخة المصنف بغير خطه وهي سواب إذا ذكرت في المحرر والشرح أن ذو أسقطت وأريد المعينة وقع طلقتهان كافي الشرح (ولو قال) أنت طالق (طلقته في طلقتين وقصد معية ثلاث أو ثلثا فواحدة أو حجابا وعرقه فثنتان) لانها موجه (وان جهله وقصد معناه) عند أهل الحساب (فطلقته وقيل ثنتان) قصد معنى الحساب وضعف بأن ما لم يعلم لا يقع قصد (وان لم ينو شيئا فطلقته) لانها المحقق (وفي قول ثنتان ان عرف حسابا) جلا عليه (ولو قال) أنت طالق (بعض طلقته فطلقته أو نصف طلقته فطلقته) لأن يريد كل نصف من طلقته فبعض طلقتهان ووقوع الطلقه بذكر بعضها مباحا أو معناه قال الشيخ أو لم يدع غيره بطريق المراجعة وأمام المحرمين بطريق التعبير بالبعض عن الكل (والاصح أن قوله) أنت طالق (نصف طلقتين) يقبه (طلقته) لانها نصفها وقيل طلقتهان نظرا إلى نصف كل طلقه (و) ان قوله أنت طالق (ثلاثة أنصاف طلقته أو نصف طلقته وثلاث طلقته) يقبه (طلقتهان) نظرا إلى الأولى إلى زيادة النصف الثالث على الطلقه فيصعب من أخرى وفي الثانية إلى تكرار لفظ طلقتهن العطف وقيل لا يقع فيها إلا طلقه الغاء الزائد في الأولى ونظرا إلى الثانية إلى أن المضاف من أجزاء الطلقه (ولو قال) أنت طالق (نصف وثلاث طلقته فطلقته) لا طلقتهان لثبوت تكرار لفظ طلقته ووقال أنت طالق نصف طلقته ثلاث طلقته فبعض الواحدة لانتفاء العطف (ولو قال) أربع أو فقت عليكن أو ينسكن طلقه أو طلقتين أو ثلاثا أو أربع أو وقع على كل طلقه (لان ما ذكرنا ذواته عليكن خمس كلامهن طلقه أو بعضها فأكمل (فان قصد توزيع كل طلقه عليهن) وقع على كل منهن (في ثنتين ثنتان وفي ثلاث وثلاث وربع ثلاث) كما يقع في واحدة واحدة وعند الخلق لا يحمل اللفظ على هذا التقدير لبعده عن الفهم (فان قال أردت ينسكن بعضهن) أي فثلاثة وفلانة مثلا (لمقبل ظاهر في الاصح) لان ظاهر اللفظ يقتضي شركتهن وبدن والثاني قبل لاحتمال ينسكن لما أرادته بخلاف عليكن فلا يقبل أن يرده بعضهن جزاءه الامام والمؤيد (ولو طبقها) قال أخرى اشركك معها أو أنت كهي أو مثلها (فان نوى) بذلك طلاقها (طلقته والافلا) تطلق لاحتمال اللفظ لغيا إطلاق (وكذا قال آخر ذلك لمرأته) أي قال لها بعد أن طلق رجل امرأته اشركك معها أو أنت كهي أو مثلها فان نوى طلاقها بذلك طلقته والافلا لما ذكر

* (فصل يصح الاستثناء) في إطلاق كانت طالق ثلاثا أو واحدة فيقع ثنتان (شروط اتصاله) بالمستقيم فان انفصل لم يؤثر (ولا يضر) في الاتصال (سكتة بنفس وهي) لانها لا تعقلا صلا بخلاف الكلام اليسير الاجنبى فيض على الصحيح (قلت ويشترط أن ينوى الاستثناء قبل فراغ العيين

ما ثبت لغيره بالأكيدة تقوم مقامها بشرط اتصاله بخلاف ابن عباس رضي الله عنهما والظاهر انه لا يشترط قصد الإخراج قبل فراغ الكلام لكن نقل الزكري عن الفارسي أنه محكي الإجماع على عدم تأثيره إذا طهر بعد تمام الكلام وفيه نظر فاستثله ذات خلاف ومن قال بالهجة الاستنادا أو حتى والصبري وحكما الرواية عن الأصحاب قال ابن الرضه وظاهر النص يقتضيه لانه اعتبر أن يستثنى قبل قطع الكلام ولان لفظ الاستثناء أقوى من فتمت انتهى

في التعليق

* (فصل) يصح الاستثناء حده

محمرون من الخصاياه يثني عن الثاني

الكلام لكن نقل الزكري عن الفارسي أنه محكي الإجماع على عدم تأثيره إذا طهر بعد تمام الكلام وفيه نظر فاستثله ذات خلاف ومن قال بالهجة الاستنادا أو حتى والصبري وحكما الرواية عن الأصحاب قال ابن الرضه وظاهر النص يقتضيه لانه اعتبر أن يستثنى قبل قطع الكلام ولان لفظ الاستثناء أقوى من فتمت انتهى

(قوله) بعد تمام المستى أى ولا يمكن على الاتصال (قوله) ويشترط عدم استغراقه أى بالاجماع ويشترط أيضا التلطف بمجرد الدلالة لا يؤثر شيئا لا ظاهرا ولا باطنا أى إذا كان مستغرقا أو مثل أو يمكن طوارق وأرد الألفاظ أو تعليقا بحيث الله قال الزركشى ويشترط أيضا تأخره على وجهه راجع (قوله) الرافى خلافه فى كذب اليمان انتهى وقولنا لا بمجرد الدلالة لا يؤثر ليس فى كل التعليلات كما يعبر ذلك بمراجعة شرح الهجيم من آخر الطلاق ومراجعة ما بين آى خرفصل السنى والبدعى (قوله) ولوقال الخ يزيد أن هذا ليس من الاستغراق على الأصح بخلاف المسئلة الثانية (قوله) فثلاث قال الأسنوى قياس قولهم الاستثناء يعود على كل الجملة قبله أن يقع مطلقان (قوله) والأول لا يجمعه على عدم الجمع فى هذا والمضى قبله بأن العطف يقتضى أفراد كل من المتعاطفين يحكم وإن كان الواو الواو أى هى المطلق الجمع كالوقال لعدم المدخول بها أنت طالق وطالق لا يقع سوى واحدة (قوله) من نفي أنبات قال العراق سئل عن طلب منه الميت عند شخص خلف لا يثبت سوى اليلة الفلانة ليلة مستقبله هل يثبت بترك ميتها فأجبت بأن مقتضى قاعدة النفي والاثبات الخلف لكن أنفى شيئا الباقين بحضورى فمن خلف لا يشكو نزع الأمان ما كثر عرى هل يثبت بترك الشخصى مطلقا فأجاب بعدمه ورواقتة صحيح (٩٦) * النووى فى الروضة فيمن خلف لا يبطأ

فى السنة الأخيرة أنه لا يثبت بترك الوطء مطلقا وهو ما نظر للحنى تخالف القاعدة المتقدمة انتهى (قوله) فثنتان أى قصبة للاستثناء الأول بسبب تعليقه بالثانى لان الكلام انما يتم تأخره (قوله) وقيل من المملوك قضيتا له ولو ملك اثنين مثلا اعتبارا (قوله) أو ثلاثا الخ لوقال فى هذه الصورة الأنصاف فيراجع فان لم تكن مراجعته أو أطلق حمل على نصف الثلاث ولوقال أنت طالق لطفة الأنصف طلقة طلقت واحدة قطعاً ولوقال أنت طالق طلقة ونصفاً والطفة ونصفا فضل الزركشى عن بعض فقهاء عصره أنه أفنى وتوقع طلقة قال لأن اكتمل النصف فى جانب الأيباع ثم سئى طلقة ونصفا فى نصف طلقة (قوله) تكميلا لنصف لأنه أحوط (قوله) وقصد التعليق الخواتم ط الله ان شاء الله (وعتق) نحوأت حرا شاء الله (وبين) نحو والله

فى الأصح والله أعلم) والثانى لا يشترط ذلك بل يمكن أن يدوله الاستثناء بعد تمام المستى منه واعترض ذلك بأنه يلزم عليه رفع الطلاق بعد وقوعه (ويشترط عدم استغراقه) للمستى منه فلو قال أنت طالق ثلاثا ثلاثا ليرجع الاستثناء وقيل الثلاث (ولو قال أنت طالق ثلاثا لانتين واحدة فواحدة وقيل ثلاث) الثانى يجمع المستى فيكون مستغرقا والأول لا يجمعه وبلغى قوله واحدة لحصول الاستغراق بها (أو) أنت طالق (ثنتين واحدة الواحدة فثلاث وقيل ثنتان) الثانى يجمع المستى منه فتكون الواحدة مستغناة من الثلاث والأول لا يجمعه فتكون الواحدة مستغناة من الواحدة فيلغو الاستثناء (وهو) أى الاستثناء (من نفي أنبات وعكس) أى من الأنبات فى (فلوقال) أنت طالق (ثلاثا لانتين الالطفة فثنتان) لان المستى الثانى مقتضى من الأول فيكون المستى فى الحقيقة واحدة (أو ثلاثا ثلاثا لانتين فثنتان لما ذكر) وقيل ثلاث لان الاستثناء الأول مستغرق فيلغو والثانى مرتب عليه فيلغو أيضا (وقيل لطفة) لان الاستثناء الثانى صحيح فيعود الى أول الكلام (أو خبا الأثلاثا فثنتان وقيل ثلاث) اعتبارا للاستثناء من الملقوط لأنه لفظى وقيل من المملوك (أو ثلاثا الأنصف طلقة فثلاث على الصحيح) تكميلا للنصف الباقى بعد الاستثناء وقيل ثنتان تكميلا لنصف المستى (ولو قال أنت طالق ان شاء الله أو ان لم يشأ الله) أى طلاقك (وقصد التعليق ليقع) أى الطلاق لان التعليق عليه من مشيئة الله أو عدمها غير معلوم ولان الوقوع بخلاف مشيئة الله تعالى محال وقال صاحب التخصيص بالوقوع فى الثانية لا يربط الوقوع بما يضافه من عدم مشيئة الله فهو كذا إذا قال أنت طالق لثلاثا لثلاث عليك واحترز بقصد التعليق عن قصد التبرك بذكر الله بأنه بقع (وكذا يجمع) التعليق المشيئة (انقضاء التعليق) نحوأت ط الله ان دخلت الله ان شاء الله (وعتق) نحوأت حرا شاء الله (وبين) نحو والله

كاسبق تقريره فى الاستثناء قال ليس هذا عاما بالشيء بل كل تعليق كذلك انتهى ثم هذا التفصيل المشار اليه فى المنهاج لا فطن خصه شيئا فى شرح الهجيم بالنسبة الأولى (قوله) لان التعليق عليه الخ أى وقصد كما فى التعليق بالصفات وغيره من الشروط وهذا التعليل على طريقة الفقهاء وأما طريق التكلمين من اصحاب الشافعى فعملوا ذات بأنه يقتضى التعليق على مشيئة جديد ومشيئة الله تعالى فديعة فلما تعدد وقوع الصفة لم يرفع الطلاق وجوابه بر والله أعلم (قوله) لا يربط الوقوع بما يضافه وذلك لأنه لا يقع بالمشيئة (قوله) عن قصد التبرك الخ مثله سبق للسان وهو قصد أن كل شئ بمشيئة تعالى وكذا الأول أطلق على ملاقتضاه كلامهم (قوله) وكذا يجمع انقضاء الخ عليه بنفسه بأنه اذا منع التجزئة فالحق أولى (قوله) وبين يدخل فى عموم هذا نحو والله ما فعلته ان شاء الله فقد أفى البارزى فيه بأنه يثبت لأنه لم يعلق الفعل على المشيئة بل على القسم واستشهد بأن من ذى حلفه عند القامضى والله ما فعلته ان شاء الله يجعلنا كالأقال الزركشى بعد حكايته ذلك وهو يعنى قول البارزى ضعيف لان الاستثناء انما يتعلق بالمستقبل دون الماضي

(قوله) ان شاء الله أم لو قال ان شاء زيد ثم شاء فقل الرافعي عن القاضي عدم الزوم وخطا الامام بأنه مثل ان قدم زيد فقله على كذا (قوله) وكل تصرف يخلق ذلك ما لو قصد التعليق في الصلوة ونحوها من العبادات (قوله) ولو قال المطلق فرق الرافعي بين هذا وبين أنت طالق ان شاء الله بان ياكذا يقتضي حصول الوصف حالة النداء ولا يقال للحاصل ان شاء الله وأنت كذا قد يستعمل عند القرب منه وتوقع الحصول كما يقال لقريب من الوصول واصل وقرب الشفاء أنت صحيح فصيح الاستثناء وينظم (قوله) وقد تقدم أي فاعلة هناك هي العلة هنا (قوله) فلا يحصل الخلاص كالقوله أنت طالق إلا بان شاء زيد ولم تعلم مشيئته فإنه يقع الطلاق ويفرق بان كان معرفة المعلق عليه في هذا دون الأول ثم ان الوجه الثاني رحمه العراقيين وقال (٩٧) * الرافعي انه المذهب ويرجح القاضي والبعثي والماوردي * فرع * طلقها

ثلاثا بحضرة شاهدين تشهد المثل قلت عصمة ان شاء الله قال صاحب الكافي ان كان له حالة غضب أخذ بقولهما والام يلتفت إليهما وتقرر فيه الزر كشي بان فعل الشخص لا يرجع فيه للغير كملصلي

والشاهد * (فصل) * شك في طلاق أي باستواء أوردحان كطريقه في الحديث (قوله) لان الاصل بقاء النكاح كما ان الاصل الفرج عند النكاح في التصحيح (قوله) لان الاصل عدم الزيادة خلافا لما لا حيث أوقع الأكثر خمسة في ثوب جعل موضعها واجب بأنها ليست في قدر معلوم من الثوب كي يستحب العدم في غيره وانما تطير المسئلة تحققيها في طرف من الثوب مع الشك في اصابعه غيره (قوله) وطلقها ثلاثا كذا في الروضة (قوله) لكن لقوله بقاء من فوائد الثلاث انها اذا عادت له بعد الزوج يعود الثلاث (قوله) وزمها البتة حيث أمكن (قوله) أو نواها عند قوله الخ هذه بعضها هي المسئلة لآتية في قول المناج الآتي وقد معية ولو سكن وجه الحاشية دعوى

لا فعلت كذا ان شاء الله (وذكر) نحو على أن أتصدق جماعة ان شاء الله (وكل تصرف) غير ما ذكر كبيع وغيره (ولو قال المطلق ان شاء الله وقع في الاصح) نظرا للصورة النداء المتعبر بحصول الطلاق حاله والحاصل لا يتعلق بالشيء الثاني لا يقع نظرا إلى أن المعنى بالنداء ان شاء الطلاق وهو قبل التعليق بالمشيئة (أقول) أنت طالق إلا ان شاء الله (أي الطلاق (فلا يقع (في الاصح) لان استثناء المشيئة يوجب حصر الوقوع في حالة عدم المشيئة وذلك تعليق بعدم المشيئة وقد تقدم انه لا يقع الطلاق فيه والثاني يقع لانه أو وقع وجعل المخلص عنه المشيئة وهي غير معلومة فلا يحصل الخلاص (فصل شك في طلاق) * مخير أو معلق أي هل وقع عليه أو لا (فلا) يحكم بوقوعه لان الاصل بقاء النكاح (أو في عدد) كان شك في وقوعه عليه طلقا أو واحدة (فلا أقل) يأخذ به لان الاصل عدم الزيادة عليه (ولا يخفى الورع) فبما ذكر بان يصح فيه فان كان الشك في أصل الطلاق الرجعي راجع لم يكون عن يقين من الحل أو البائس بدون ثلاث جدد النكاح أو ثلاث أسلغها وطلقها ثلاثا فقل لغره بقاء وان كان الشك في العدد أخذ بالأكبر فان شك في وقوعه طلقين أو ثلاث لم ينكحها حتى تنكح زوجها غيره (ولو قال ان كان ذا الطائر غرابا فأتت طائرا قال آخر ان لم يكن فامر أي طابق وجعل لم يحكم بطلاق أحد) منها لانه لو انفرد بما لم يحكم بوقوع طلاقه فعلق الآخر لا يغير حكمه (فان قالوا رجل تزوجه طلقا احدهما) لوجودا وحدي الصفتين (ولزمه الجب) عن الطائر (والبان) لزوجه ان انضم له تعلم المطلقة من غيرها وعليه الامتناع عنهما الى أن يبين الحال (ولو طلق احدهما بينهما) كان طلقا بالطلاق أو نواها عند قوله احدا كالمطلق (فمجهلها) بأن نسها (وقف) الامر من قربان وغيره (حتى يذكرك) المطلقة أي يذكركها (ولا يطالب ببيان) للمطلقة (ان صدقتا في الجمل) بها فان كدشاه وبادرت واحدة وقالت انا المطلقة لم يكف في الجواب لا أدري بل يحلف لم يطلقها فان نكل حلفت وقضى طلاقها (ولو قال لها ولا اجنبية احدا كالمطلق) وقال صدقت الاجنبية قبل في الاصح) يمينه لاحتمال اللفظ لذلك والثاني لا يقبل وتطلق زوجته لانها يحكم الطلاق فلا تصرف عنها الى الاجنبية بالقصد (ولو قال زني طائرا) واسم زوجته زني (وقل صدقت اجنبية) اسمها زني يعرفها (فلا) يقبل (على الصحيح) لا محلاف الظاهر وبين واثني يقبل يمينه لاحتمال اللفظ لذلك (ولو قال زني زوجته

٢٥ في اتسبان هنا بخلاف الآتي ثم ان سائر الاحكام المترتبة على المسئلة الآتية جارية في مثال الشارح هذا او مثال المذكور قبله وهكذا في تعليق الرجل لمطلق زوجته بمسألة في السابعة في المتن كتحريم بكل ذلك في الارشاد وهو ظاهر (قوله) وقال صدقت الاجنبية احترز عما لو أطلق فانه يقع على الزوجة وانما يشكك في الرفع بان اللفظ متردد بين الزوجة والاجنبية (قوله) لا محلاف الظاهر فرق الزر كشي بين هذه المسئلة والمسئلة قبلها بما لا أحد اجماعا ممنوعا للقدرة التعليل بخلاف ب. لا يتناول بحكم الوضع الاحتمال واحد اقلها قبلت الارادة في الذود هذا

(قوله) والا فاحدهما قال الزكشي هو يشمل ما لو نوى احدهما بعنا أو أطلق أو أوجها معا وبأنه لا يصرح بالامام كاشفه عنه الرافعي قال ولا يجي فيه التردد في قول أن طائفتين واحدة ونوى ثلاثا لأن حمل أحد المراتين عليهما لا وجه له انتهى (قوله) ويلزمه البيان الخ قال ابن الرقعة لأوجه لا يحاسب ذلك قبل الطلب لأنه لمحض حق الزوجين وحق الله سبحانه وتعالى هو لا انزعال منهما وقد أوجبناه انتهى وقوله لمحض حصصهما كأنه مأخوذ من تطويل العدة عليهما (قوله) وتقرآن عنه أي أن لم يتجسس الوطء تعيننا فإن جملناه فلا حبس أو في مسئلته (قوله) وعليه البدارهما اقتضى هذا أنه لو استعمل لأبطل وقال ابن الرقعة بهل كمن أسلم على أكثر من العدد الشرعي فإنه يهل ثلاثا وهذا القياس صحيح إذا عين فني أو أبهم فإن عين ولم يدع النسيان فلا وجه * (٩٨) * للامهال وقال البلعيني لا تسلم للزوج

احدا كما لم يأتى وقصدت) منها (ملقت والا فاحدهما ويلزمه البيان في الحالة الأولى والتعيين في الثانية) تعرف الطلقة منهما (وتقرآن عنه إلى البيان أو التعيين وعليه البدار هما) أي بالبيان والتعيين في الطلاق البائن وكذا الرجعي في وجهه فإن أخرعه وان امتنع عز ر والاصح في الرجعي لا بدار عليه لأن الرجعي عترة (ونفقهما في الحال) إلى أن يبين أو يعين لخصهما عند حبس الزوجات إلى ذلك أو اذ بين أو عين لا يتردد الصروف إلى الطلقة لما ذكر (ويقع الطلاق باللفظ) في حالتي التعيين وعدمه (وقيل أن لم يعين عند التعيين) لأن الطلاق لا يترد إلى محل معين ودفع هذا بأنه ممنوع منهما إلى التعيين كالتقدم فلا وقوع الطلاق قبله لم يمنع منهما (والوطء لأحدهما) (ليس بياناً) في الحالة الأولى أن الطلقة الأخيرة لا يحتمل أن يطاقا المصلحة (ولا تعيناً) في الحالة الثانية لغرض الوطء للطلاق بل يطاق بالبيان والتعيين فإن بين الطلقة وغير الوطء قبل وكذا بالوطء ولكن عليه الحد أن كان الطلاق بائناً أو لم يهلها بأنها الطلقة وأنه يعين للطلاق غير الوطء وكذا الوطء ولكن عليه المهر بناء على وقوع الطلاق عند النظر (وقيل الوطء تعين) فلا يمنع من وطء أتمها شاء (ولو قال مشيراً إلى واحدة هذه الطلقة فبان) لها أنه هذه الزوجة فبان أن غيرها الطلقة (أو) قال مشيراً إلى كل منهما (أردت هذه وهذه) أو هذه بل هذه) أو هذه مع هذه أو هذه (حكم بطلاقهما) في الظاهر لا فراره بهما قاله ورجوعه بد كمن بال الإقرار بطلاق الأولى لا يقبل أمافي الباطن فالمصلحة من فواها فقط قاله أو ما قال فإن فواها جميعاً فلو جدها أنما لا يطلقان إلا بوجه واحد لمحل احداً كليهما جميعاً ولو قال أردت هذه ثم هذه أو هذه فهذه حكم بطلاق الأولى فقط كافي في التهذيب والتمهات لفصل الثانية بالترتيب والتعقيب ونقله الإمام عن القاضي حسين في ثم اعترضه بضعف الكلام الاعتراض بالطلاق فهما فليحكم بوقوعه فهما كافي الواو وسكت عن ذكر النساء وهي كتم قال الرافعي والحق الاعتراض لكن رجع في الروضة الأول ولو قال عند الطالبة بالتعيين هذه الطلقة وهذه أو بل هذه أو ثم هذه تعينت الأولى ولو قال ذكر غيرها لأن التعيين إنشاء أخبار لا أخبار عن سابق وليس له الاختيار واحدة فليفتو ذكر اختيار غيرها (ولو متناً أو واحداً هما قبل بيان وتعيين بقيت مطالبته) أي المطالبة بالطلاق (بيان) (الأثر) فإذا بين أو عين لم ير من الطلقة أن كان الطلاق بائناً أو قبل بوقوعه عند التعيين لنسب

ولا الصبيان بالتأخير مادامت العدة قائمة انتهى (قوله) والاصح في الرجعي لا بدار عليه أي مدة العدة (قوله) في الحال قبل استدراك لأنه قال ونفقهما بالثقة (قوله) لا يتردد الصروف قال الإمام وهو من التوارد لا هنا فتقيد بآن (قوله) لأن المطلق لا يبرأ من حتمه في الرافعي ولكن قول الزوج احداً كما طاق من جهة لا بإشباع فاقضى إشباع الخلو له أن الطلاق وإن لم يرد قد صدر صدوراً لا يرد فسلم يستقل بمقتل يقع ولم يعلق ليتقرر وكان مقتضاه الزام الزوج إتمامه ولو بعد حين فإذا وقع فكله أوجب الطلاق ولم يوجهه (قوله) يمنع منهما ولأن التعيين بين التي اختارها النكاح فيكون أدفع نكاح الأخرى باللفظ السابق نعم العدة من وقت التعيين (قوله) ليس بائناً أي لأن الطلاق لا يقع بالفعل فكذا الأخبار به (قوله) وقيل تعين أي لأن التعيين إنشاء اختيار الوطء مالم عليه كوطء الميعة في زمن النكاح وروى أن ملك النكاح لا يحصل بالفعل فلا يتردد به بخلاف ملك البين وقد نص

المشافي رضي الله عنه عن أنتم منهما ولو كان تعيناً لكانت منهما وروى ابن الرقعة الأخيرة بأنه لا يلزم من كونه تعيناً أن يكون حلالاً وسعه الزكشي وقال أن أكثر من عليه (قوله) فبان أي أنه أخبار عن إرادة سابقة (قوله) أردت منه تعين أن يحمل كلامه هنا عند سبق التعيين فتكون الكلام في النسيان وذلك لأنه إذا كان أنساباً إليها فلا ارادته وأما حكم هذه العبارات عند المطالبة بالتعيين فسيأتي في كلام الشارح رحمه الله (قوله) لا فراره به أي لا يطلق إنما هو بالإقرار لا بقول احداً كالماتى فإنه لا يصلح إطلاقاً معاً كما ألفتناه ومبصر حبه الشارح قريباً (قوله) فالوجه أنما لا يطلقان بل يطلق واحدة فقط (قوله) بالترتيب والتعقيب عبارة الرافعي فقد أثبت في الثانية طلاقاً على موجب الترتيب وهو يطلق الواحدة (قوله) لغيرها سواهما قلنا أطلق باللفظ أو بالتعيين لأن التعيين إنشاء تعين للفظ السابق لا أخباراً عما وقع (قوله) بقيت مطالبته هذا في الرجعي لأوجه له لأن المراتب قد ثابت على كل حال

(قوله) بمنع المرأة من الارث فلو ان حث في الوعد قبل نطقا (قوله) قولنا الطلاق المهم أي الواعظ منهما القبول لانه من باب البيان من حيث أن الطلاق أو العلق ارتباط بعين * (٩٩) * ولكن لا يعرفه (قوله) فانها مؤثرة ألح أي فكان ذلك كالمؤثر درج

وامرأتان نكح فانه ثبت المال دون النكاح (قوله) والورع أن تتنكر الميراث الخ هو يومهم أن لها الآن ميلا الى الميراث وليس مراد ان الاشكال مستقر كالمصير حه الشارع

*(فصل) في الطلاق سني ويخرج بالطلاق الفسوخ وقت المستغرة فانه لا يكون بدعا وتعليبه ظاهر (قوله) ويجوز البدعي أي يغذله ازالة ملك مبنية على التقلب فلا يمنع ضمير المألول كالعلق (قوله)

محموسة ولو في الدبر ومثل ذلك استدخال المني وليس من البدعي ما يقع في الخيض من طلاق المولى والحكمين وكذا قوله أنت طالق مع آخر حيفض كاسياني والمعلق خطر فيه أي وقت الصفة وقوله

كونه بدعي استحباب الرجعة لانائم نعم أن وقع الصفة باختياره أو علم وقوعها في زمن البدعة فظاهر التأني (قوله) لرضاها بطول المدة وزيادته صلى الله عليه وسلم لما أنكر الطلاق في

الخيض لم يفتصل (قوله) بناء على ان القرع الخ أنظر هذا تقرير طلاق المبوسة في ظهر لمفسر في الظاهر لا (قوله) وحرمة هذا الخامسة لانه

بحديث ابن عمر رضي الله عنهما ثم شاء شفعا قبل أن يمسها (قوله) فطلقها أي من غير مس كما يفهم الظاهر لا يندب في مقابل الأمع (قوله) ويعمل خلعا ولو أسأته في هذه الحالة طلاق

من غير عوض قال القاضي عياض لم يحل الطلاق لما فيه من حق الولد لم يحث فيه الخلاف السابق فبما إذا أسأته في الخيض

الابضاع ويرث من الأخرى (ولومات) قبل البان أو التعيين (فالظاهر قبول بيان وارثه لا قبول تعيينه) لان البيان اخبار يمكن وقوف الوارث عليه بغير أو قرينة والتعيين اخبار مشهورة فلا يخلفه الوارث فيه والثاني قبل يانه تعيينه كما يخلفه في حقوقه ككردا لعب ولا اخذ بالصفة وغيرهما والثالث لا قبل بانه ولا تعيينه لان حقوق النكاح لا تورث (ولو قال ان كان هذا الطائر خرا باقصر أي طالق ولا انعبد حر وجعل منع منهما) لزال ملكه عن أحدهما فلا يستمتع بالزوجة ولا يستخدم العبد ولا تصرف فيه (الى البان) لتوقعه وعليه نفعهما اليه (فان مات لم يقبل بيان الوارث على المذهب) لانه منهم في بيان أن الطائر غراب بمنع المرأة من الارث وابشاء العبد في الرق والطريق الثاني فيه قولنا الطلاق المهم بين الزوجين (بل شرع بين العبد والمرأة) فخلص القرعة فخرج على العبد فانما مؤثره في العلق دون الطلاق (فان قرع أي خرجت القرعة عليه (حق) بأن كان العلق في الصفة أو في مرض الموت وخرج من الثلث وترث المرأة لانها ادعت أنها ملقت بالتعيين وكان الطلاق بائنا (أو قرعت أي خرجت القرعة عليها (لم تطلق) ان ذلك للقرعة في الطلاق والورع أن تنكر الميراث (والامع انه لا يرق) أي لا يرجع الى تمحض الرق بل يبقى على حاله من تعليق عقده ويستمر الاشكال بحاله والثاني يرق فتصرف فيه الوارث كبيع بشاء ويزول الاشكال ووجهه ان القرعة تؤثر في الرق كالعتق فكيف يعلق اذا خرجت عليه ريق اذا خرجت على عيه ودفع بأنها لم تؤثر في عيه فلا تؤثر فيه

*(فصل الطلاق سني ويخرج البدعي وهو زنا) أحدهما (مطلق في حيفض بمحوسة) أي موطوءة وحرمة هذا لما قلناه قوله تعالى اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعنتهن أي في الوقت الذي بشرن فيه في العدة وبقيته الخيض لا تحسب من العدة والمعنى فيه قصرها بطول مدة الرخص (وقيل أن أسأته) أي سألت الطلاق في الخيض (لم يحرم) لرضاها بطول المدة (ويجوز خلعا فيه) لحاجتها الى الخلاص بالنفارة حيث اقتدت بالمال وقد قال تعالى لا جناح عليهما فيما اتدت به (الأجنبي) أي لا يجوز خلعه في الخيض (في الأمع) لانه لم يعلم فيه وجود حاجتها الى الخلاص بالنفارة والثاني يجوز لان الظاهر ان الأجنبي إنما يندل المال لحاجتها الى الخلاص ويحرم الطلاق في النفس كالخيض لان المعنى المحرم مثل له (ولو قال أنت طالق مع آخر حيفض نفس في الأمع) لاستتباعه الشرع في العدة بناء على ان أسأته الظاهر المحتمل بدين وهو أن أظهر كاسياني في العدة وأشأنه يدي بناء على القرع الانتقال من الظاهر الى الخيض فلا يستعقب الشرع في العدة (أو مع آخر ظهري) عنه (ليطأها فيه بدعي على المذهب) لانه لا يستعقب الشرع في العدة بناء على الرجح في تقريره وقيل سني بناء على مقابلة فالمراد بالذهب هنا تعب به في الرخصة أيضا اراجح الضرب الثاني (مطلق في ظهري) فيه من قدح (يند تكون صغيرة ولا تيسة (ولم يظهر حق) وحرمة هذا لانها الى التدم عند ظهور الحمل فإن الانسان قد يطلق الحائل دون الحمل وعند التدم قد لا يمكن التدارك فيضرب راوله (قلو ولى حاضر أو طهرت فطلقها بدعي) أيضا (في الأمع) فيحرم لاحتمال العلق المؤدى الى التدم كقدّم والثاني ليس بدعي فلا يحرم لا شعاع بقية الخيض براءة الرحمه ودفع باحتمال أن تكون البقية عمادتها الطعنة أو لوانها للخر وج (ويحل خلعا) أي الموطوءة في الظهر (ومطلق من ظهر حلها) لان أخذ العوض

(قوله) وظهور الحمل الخ احتقوا أيضا على صورة الحمل بما روي مسلم عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مره فلرا جعها ثم لبطقها طاهرا أو حاملا قال البيهقي فيه دلالة على أنه لا بدعة في طلاق الحامل وبه قال الشافعي وهي عنده كفر بالله خول بها وقال القفال طلاق الحامل سني الحديث قال وكان الشافعي يلبف ذلك انتهى ونفس كلام القفال أن الاسع المشهور في مذهب الشافعي أن طلاق الحامل ليس بسني ولا بدعي والحديث يقتضي أنه سني فكأنه لم يلفه (قوله) والاصطلاح الثاني الخ هذا الاصطلاح لا يصح أن يريده المصنف كذا يلزم في عبارته السابقة الأخبار بالاختصاص عن الأهم (قوله) ما عدا البدعي راجع لقوله معنى السني وقوله انه مجاز الضم فيه راجع لقوله وحكمه (قوله) وليست بحامل لم يقبل ولا صغيرة ولا آتية لقوله في طهر (قوله) ثم إن شاء طلقها بعد طهر يعني بعد الطهارة الثاني * (١٠٠) * كما ورد في الحديث قبل وفي افادة التكرير

وظهور الحمل بعد احتمال التدمر ولو كانت الحامل ترى الدم وقتلنا هو حيض لم يحرم الطلاق فيه لأن عتقها موضع الحمل * تيممه سكوت المصنف عن بيان معنى السني وحكمه شعر بأنه ما عدا البدعي وماه جاز ذلك ما شاع على أحد الاصطلاحين أن السني الحائز والبدعي الحرام والاصطلاح الثاني المشهور أن السني بعض الحائز كطلاق عسوسة في طهر لمطافه وليس بحامل وليست بحامل وان طلاق الحامل والآتية والصغيرة وغير الموسومة ليس بسني ولا بدعي وهو جائز لا امر في ذلك يسر والاول لا تضابطه أولى (وسمى طلقه عسوسة له الرجعة ثم إن شاء طلق بعد طهر) حديث الخصمين أن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر لثني من الله عليه وسلم فقال مره فلرا جعها ثم لبطقها طاهرا أي قبل أن يسهان أراد كإصرار بذلك في بعض رواياتهما وبقيا عن غير هذا الصور من البدعي عليها (ولو قال الحائض) عسوسة أو نساء (أنت طالق للبدعة وقع في الحال أو السنة فحين تظهر) ولا توقف الوقوع على الغتسال (أو) قال (لن في طهر تمس فيه) وهي مدخول بها (أنت طالق السنة وقع في الحال وان امت فحين تظهر بعد حيض أو) قال (لن في طهر أنت طالق للبدعة في الحال) يقع (ان امت فيه والا) أي وان تمس فيه وهي مدخول بها (فحين تحيض) أي ترى دم الحيض فإن انقطع الدم قبل يوم وليلة ولم يبدع في أن الطلاق لم يقع وهذا كما رأيت خطاب ابن بكون طلاقها سنيا أو بدعيًا فلو قال لن لا تصف طلاقها بذلك كفر الموسومة والصغيرة وغيرهما أنت طالق السنة أو للبدعة وقع في الحال مطلقا ويلغو ذكر السنة والبدعة (ولو قال أنت طالق طهنة حسنة أو أحسن الطلاق أو أجهه فكأنه) فإن كانت في حيض لم يقع حتى تظهر أو في طهر تمس فيه وقع في الحال أو مست فيه وقع حين تظهر بعد حيض (وطهنة فيجدة أو أجمع الطلاق أو أخته كالبدعة فإن كانت في حيض وقع في الحال وكذا في طهر مست فيه والا فحين تحيض ولو خاطب بهذا الفاظ من ليس طلاقها سنيا ولا بدعيًا كالحامل والآتية وغيرهما وقع في الحال مطلقا كقولنا لالسنة أو للبدعة (أو سنة بدعة أو حسنة فيجدة وقع في الحال) ويلغو ذكر المقتنين لتضادهما (ولا يعبر جمع الطلقات) أي أن يطلق ثلاثا دفعة لا تنفاه المحرم له والاولى

الكمال اشعار بذلك (قوله) مره فلرا جعها الخ جعها بالرفع في الله عنه على ما ذهب إليه من وجوب الرجعة وأجاب المجتهد بأن الأمر بالامر بالاشئ ليس أمر بذلك الشئ والالكان أمر الشخص بأن أمر فلا تضرب عبده تعذبا وأيضًا لقوله صلى الله عليه وسلم مرروا أولادكم بالصلاة ليس أمرامته للادوا واستكمل بأن قوله صلى الله عليه وسلم فلرا جعها أمر منه عليه الصلاة والسلام قال الركني الآن يكون المراد فلرا جعها لاجل أمره انتهى على أن المال كالتل بأن الطلاق في طهر الموسومة بدعي حرام ولم يقل فيه بوجوب الرجعة وقال الامام النووي رضي الله عنه ينبغي كراهة التردد لظاهر الحديث ولما فيه من الابداء انتهى ثم قضية اطلاقهم ان سن الرجعة يستقر الى انتفاء العدة وهل يرفع الاثم اذا راجع حكى النووي عن شيخه الكمال سلا رجا يوجبه (قوله) كالمزج بذلك الاشارة رجعة لقوله فقل ان

يعمها (قوله) فحين تظهر يستتي مالو وطها في آخر الخيض واسفر الى أول الطهر وكذا ان لم يستقر ساء على الاسع له انه بدعي ولو وطها شخص شهة في دوام الزوجية وكان ذلك في الحيض انكسر وفلا يطلقها الا في الطهارة الكثر بعد انتفاء عدة الشهة (قوله) فحين تحيض قال الركني في التوقف على الحيض اشكال لانه اذا وطئ في ذلك الطهر صدقت الصفة فيقع الطلاق (قوله) كالحامل والآتية ابرزهما كما أبرز في سلف غير الموسومة والصغيرة ليكون ذا كرا أو لا مأهله أخرا وذا كرا آخر ما لمهه أولا (قوله) ولا يحرم جمع الطلقات الخ اصحاب بان عومر العجاني عقب لعائز وجهه كذبت عليها أن أسكتها هي طالق ثلاثا قال الركني وقال ذلك قبل أن يعلم بأنها تين باللعان ولم يفسر عليه النبي عليه الصلاة والسلام وانفاضة فت قبس حكت أن رز وحها لطقها فث طلاقها قال الشافعي رضي الله عنه تعني ثلاثا

(قوله) بأن يفترقن على الأقراء أي يوقع طلاقاً في طهر قمر ثم يصبر إلى قمر ثم يوقع فيه طلاقاً آخر وهكذا (قوله) أو التجدد أي فيما إذا سكن بانثاء بدون ثلاث (قوله) والاصح انه يدين * (١٠١) * لانه لو صرت بذلك لا تنظم كلامه السابق كافي أردت ان شاء الله أردت ان شاء الله

كيسبي وان اتظم مع كلامه السابق لكن فيه رفع لاصل الطلاق ولا بد من قال أنت طالق وقال أردت من وثاق ولا قرينة فانه يدين وان كان فيه رفع لاصل الطلاق لان اللفظ يشعر به ومن هنا قيل أن قولهم ما كلن صريحاً في بابه لا يكون كافياً في خبره اذا وجد نصاً في موضوعه محله اعتبار الظاهر (قوله) والا فلا لكن لو شكت كره التحكيم (قوله) ويدين من قال الخ بشرط أن يقصد قبل فراغ النطق بالطلاق (قوله) مثل هذا العام أي عامه افراد قليلة تحصورة

* (فضل) * قال أنت طالق الخ (قوله) بأول جزء أي كأن التعليق بدخول الدار يحصل فيه الصفة بأول الدخول ولا يعتبر فيه وسط الدار ولا انصافها (قوله) أو في شهره اعل أن لنا وجهاً أن الشهر من طلوع الشمس بخلاف اليوم فانه من الغبر قطعاً وخبره شهره ينبغي أن يعود على الشهر لاجل قوله أوائل يومه (قوله) ففي مثل وقته أي لان اليوم حقيقة في جميع متوالاته أو متفرقاته واستشكه الزاني بمالوندر اعتكفى يومه فانه لا يجوز تفرق بين عامه على الاصح (قوله) والاغتصا أو قال ليلا أنت طالق اليوم وقبح حالاً لانه أوقع الطلاق وهي الزمان بغضه فلفت التسمية (قوله) ومن ليلة الحادي الخ فيه رد لما يقول الزكسي انه لا يتصور في التيسير زيادة بخلاف التيسر عليه (قوله) وقصد أن يقع في الحال اعترض

له رد كان يفترقن على الأقراء أو لا شهر ليمكن من الرجعة أو التجدد باندم (ولو قال) لمسومة (أنت طالق ثلاثاً أو ثلاثاً) وقصر بقوله على اقراء أي قال انه يؤتى في كل قرعة طلاقاً (في الظاهر) لمخالفة لغرض اللفظ من وقوع الثلاث دفعة في الحال في الأولى وفي الثانية ان كانت المرأة طاهراً وحين تظهر ان كانت حائضاً ولا سنة في التفرق (الاصح) يعتقد غير الجمع للثلاث دفعة كلما نكح فيقبل لموافقة نفسه لاعتقاده (والاصح) على عدم القول (انه يدين) فيما نواه في فعله في السابق ان كان صادراً بان رجحها ويطلها وله ما تمكنه ان تلتمس حقه بقرعة والا فلا وفي ذلك قال الشافعي رضي الله عنه انه الطلب وعليها الهرب والوجه الثاني لا يدين لان اللفظ لا يحتمل انراد والسداجع فيما يحتمل اللفظ (ويدين من قال أنت طالق وقال أردت ان دخلت الدار أو ان شاء الله) بخلاف ان شاء الله لا يقع حكم الطلاق وما قبله بخصمه حال دون حال (ولو قال) أنت طالق أو كل امرأتك طالق أو أردت بعضهن كفلانه وقلاية دون فلانة (فالمعجم انه لا يقبل ظاهراً) لمخالفته لعموم اللفظ المحصور أفاده القليلة (الاخرية) بأن خاصته وقالت له (تزوجت) على (فقال) منك ذلك (كل امرأتك طالق) وقال أردت غير الخاصة فيقبل في ذلك رعاية القرينة والثاني فيقبل ما طلقه لان استعمال العام في بعض افراد شائعاً والثالث لا يقبل مطلقاً والقرينة الحالية لا تصرف مثل هذا العام صريحاً وانما تصرفه اللفظية كالاستثناء وعلى عدم القول يدين

* (نفس) * أنت طالق في شهر كذا أو في غره أو أوله * أو رأسه (وقع) الطلاق (بأول جزء منه) وهو أول جزء من الليلة الأولى منه ووجه في شهر كذا بان المعنى اذا جاء شهر كذا وجهه يتحقق بجسمي أول جزء منه أو في شهره أو أول يوم منه بغير أول يوم منه على قياس ما تقدم (أو آخره) فيما خرج من الشهر وقيل أول النصف الآخر (اذكراه) آخر الشهر فغيراً وهو رد سبق الأول الى المهم (ولو لم يلب اذا مضى يوم) فانت طالق (فغروب خمس غده) تطلق (أو غبار في مثل وقته من غده) تطلق (أو اليوم) أي قال اذا مضى اليوم فانت طالق (كان قاله شهر اغبروب نفسه) تطلق (ولا) أي وان لم يلقه شهره باراً فله ليلا (انما) أي لا يقع شيء (وبه) أي بما ذكر (عاش شهر وسنة) والشهر والسنة فاذ قال ليلا أو شهره اذا مضى شهر فانت طالق طقت بمعنى ثلاثين يوماً من ليلة الحادي والثلاثين أو يومه قدر ما سبق التعليق من ليلة أو يومه واذ قال في أسماء شهره اذا مضت سنة فانت طالق طقت بمعنى أحد عشر شهراً بالاهلة مع الكل الأول من اثنت عشر شهراً من يومه واذ قال اذا مضى الشهر أو قال السنة فانت طالق طقت بمعنى بقية ذلك الشهر أو ثلث سنة (أو) أي أنت طالق أمس وقصد أن يقع في الحال مستنداً اليه موقع في الحال) وبغضه مستنداً إلى أمس مستحالة (وقيل لغو) أي لا يقع شيء يقصد به مستحالة (أو قصد أنه طلق أمس وهي الآن معدة تصديق به) في ذلك وتكون عدتها من أمس المذكور ان صدقه ومن وقت الاقرار ان كذبه (أو قال طقت في كسح آخر) أي غير هذا التكاح (فان عرف) اعتذر المذكور بسكاحه (صدق به) في اراءه (والا فلا) يصدق ويحكم بوقوع

٢٦ على محال قصد ايقاعه بالامر فان الحكم كذلك ولعل على النص الذي قطعه الاكثرون كذا قال الزكسي ولم يذكره كتب هذه في الحكم المذكور (قوله) وهي الآن معدة الخ ظاهرة أنه لو قل بل وهي الآن معدة فمما يجزئها بخلاف الحكم

(قوله) فيشترط الفور في بعضها بأربعة الزركشي في ذلك في جميع الصغى بل في أن وإذا (قوله) أن شئت مثلها إذا شئت (قوله) ولا تكررا
 هوشامل مثل أن دخلت الماء أربدا فأنت طالق وهو كذلك (قوله) ألا كلما وجهه ابن عمر بن الخطاب مع كعب بن مالك ما بعد ما صدر رضى
 كلما دخلت كل دخول وكل معناه الأحاطة فتناول كل دخول (قوله) أو علق الح احتجز عن مجزئ وجود الصفة أن كان قطعة واساسا
 على قوله إذا لم تعلق فأنت طالق (قوله) فطلقت أي في عسوة (قوله) ثلاث في عسوة قال الزركشي إذا قلنا العلة تشارن المعلول
 في الزمان فلا يصحح الا وقوعه لثنتين لان تكرار كلما انما هو في الاوقات فأذا لم تعلق المذكور وقعت طلاق فقع معها
 في ذلك الوقت أخرى مشروطة بتغيرها وتوقع الثالثة فانه لم يأت وقت آخر وفيه طلاق فلم يظهر تكرار كما قلناه لانه لم تعد وقت الطلاق
 انتهى ولك أن تقول سلنا أن العلة تشارن المعلول زمانا ولكن ذلك الزمان مع ملاحظة * (١٠٢) * وقوع العلة فيه غير مع ملاحظة المعلول

المطلق في الحال كما قاله في الشرح الصغير ونقل فيه عن الامام أنه ينبغي أن يقبل فيما قاله لاحتماله
 واقتصر في الكبير على بحث الامام عن غير عزو اليه وتبع في الروضة والأول نقله الامام والبغوي عن
 الاصحاب (وأدوات التعليق من كس دخلت) في الدار من زوجاني فهي طالق (وإن وأدومتى
 وميتى ما وكما) نحو أن دخلت الدار أو إذا أومتى أومتى ما وكما دخلتها فأنت طالق (وأي كأي
 وقت دخلت) الدار فأنت طالق (ولا يقضي فوراً) في المعلق عليه (إن علق بآسان) أي
 بحيث كالدخول فها ذكر (في غير خلع) أمافه فيشترط الفور في بعضها للمعاوضة نحو أن فميت
 وإذا أعطيت ككما تقدم (الأنت طالق إن شئت) فانه يقضي الفور في الميثقة لتعنه تملك
 الطلاق كطلي نفسك (ولا تكررا إلا كلما) فانهما تقتضيه وسباني التعليق بالنفي (ولو قال إذا
 طلقك فأنت طالق ثم طلق أو علق بصفة فوجبت فطلقتان) واحدة بالتطليق بالتحيز أو بالتعلق
 بصفة وجدت وأخرى بالتعليق به (أو) قال (كما وقع طلاقاً) عليك فأنت طالق (فطلق
 ثلاثاً في عسوة) واحدة بالتحيز وشتان بالتعلق بكما واحد بوقوع المجزئ وأخرى بوقوع
 هذه الواحدة (وفي غيرها) أي غير الميسوسة (طلقة) لانهما يتبين بالتحيز للطلاق المعلق بعدها
 (ولو قال وتحت أربع) وله عيد (إن طلقك واحد فبعد حروان) طلقت (تتبين فبعدان)
 حران (وإن) طلقت (ثلاثاً ثلاثة) من عيسى أحرار (وإن) طلقت (أربعاً فأربعة)
 من عيسى أحرار (فطلق أربعاً ما أمر بتأنيق عشرة) من عيده واحد بطلاق الأولى
 أو شتان بطلاق الثانية وثلاثة بطلاق الثالثة وأربعة بطلاق الرابعة ومجموع ذلك عشرة (ولو علق
 بكما خمسة عشر) عبداً (على الصحيح) واحد بطلاق الأولى وثلاثة بطلاق الثانية لانه صدق به
 طلاق واحد فطلاق ثنتين وأربعة بطلاق الثالثة لانه صدق به طلاق واحدة وطلاق ثلاث وسبعة
 بطلاق الرابعة لانه صدق به طلاق واحدة وطلاق ثنتين غير الأولين وطلاق أربع والوجه الثاني
 يقتضي سبعة عشر باعتبار صفة الثنتين في طلاق الثالثة والثالث يقتضي عشر وباعتبار صفة الثلاث
 أيضاً في طلاق الرابعة والاربع يقتضي ثلاثة عشر باسقاط صفة الثنتين في طلاق الرابعة (ولو علق
 الطلاق) بنفي فعل فالذهب انه ان علق بان كان لم يندخل أي الدار فأنت طالق (وقع هذا اليأس

فهو وإن اتخذ ما اختلف اعتباراً واذ لك
 كف في ترتيب ما قلناه (قوله) علق
 عشرة قال الزركشي لو قيل في الأولى
 لا يعتق إلا أربعاً إلا يصدق في للعرف
 تطليق الواحدة والثنتين والثلاث إلا مع
 الاقتصار عليها وفي الثانية لا يعتق إلا
 واحد حلالاً لقوله طلقت ثنتين على
 ثلاثهما معا وكذا الثلاث والأربع
 لم يعد (قوله) غير الأولين لم يسل في
 الواحدة غير الأولى لانه يجوز في ذكر
 ذلك في الثانية وما بعدها (قوله)
 والوجه الثاني قال الشيخ أبو حامد
 والامام يلزم قائل هذا أن يقول بوجه
 العشرين (قوله) في طلاق الثالثة
 انظر خلاصة التتبعين الأولين
 أيضاً في طلاق الرابعة (قوله)
 والثالث يقتضي عشر وبه قال اصحاب
 أي خيفة رضى الله عنه وأصح الأول
 بأن من قال كلما كسكت نصف مرة
 فبعد من عيسى حرماً أكل مائة يقتضي
 عیدان ولا يقتضي ثالث باعتبار الأربع
 الثاني مع الثالث لانهما اعتباراً
 فلا يصح بران أخرى (قوله) عند

اليأس أولى الامام احتمالاً لانه باليأس يقع عقب اللفظ كعصية مؤخر الحج على وجهه قال ولم يذكره ليحكون رجاء في المنه
 منهم مجموع على خلافه والزوج تسلط على الزوجة بالاجماع انتهى وبما ابن الرقة الى هذا الاحتمال ونقل عن ابن دقيق العيد أنه
 قال لا يتغير غيره بتدبيره لو قال مثلان لم أطلقك فأنت طالق قاله يسخر قيل الموت بمن لا يبع أنت طالق فإذا قلنا بالوقوف، أول هذا
 الزمن اقتضى ذلك أن زمن الوقوع سابق على وقت الموت بمن يسير متوسط بينهما ولا مانع من التزام ذلك فيما يظهر ولو قال ان لم يدخل الدار
 فأنت طالق ثم حصل موتها في بلدة تأتيه عن الدار فظاهر استناد الطلاق الى زمن سابق على الموت بشرط لا يمكن فيه الدخول كما يرشد الى
 ذلك فهوهم الوقوع قبل الجنون أقوى اتصال به الموت، وما يقال ان لم أطلقك فأنت طالق ثم جن

(قوله) أحدهما الخ مع قال أحد أو أوجنه (قوله) تعدد لاد التعليل أى وتعليل المخير لا رفعه بل يؤكده بخلاف اللام في نحو أنت طالق
للسنة أو لبدعة فأنها لام التوقيت * (١٠٣) * قال الركني ومثله وإن سكتوا عنه أنت طالق إن جاءت السنة أو إن جاءت البدعة فلا تطلق

الوقت السنة أو البدعة انتهى
وضابط الذي تكون فيه للتوقيت كما
قال بعضهم أن يكون ذلك الوصف من
شأنه أن يحى وبذهب (قوله) قلت
استشكل ذلك جارجه الشحان من
الوقوف مطلقا في الحال في أنت طالق
إن شاء الله بفتح أن وأوجب بأن مشيئة
الله سبحانه وتعالى لما كانت عبية
لم يحسن جعل المقنوعة هنا التعليل
فخصص التعليل كره في شرح الإرشاد
(قوله) والثاني يحكم بوقوعه اعتبارا
بالقوة

(فصل) * علق يحمل (قوله) حمل
ظاهر الخ قال العراقي المراد ظهوره وإن
تدعيه المرأة أو بصحة الزوج أو
شبه ذلك أو بنبوة في شأوى
الصفاء لها لا تطلق لأن الطلاق
لا يثبت بالنسوة قبله عنه في الروضة
وأقره قال ابن الرفعة ووكبها الزوج
لم تطلق حتى تلد * فرع * لو شهد بك
رجلان فأظهر وقوع الطلاق
(قوله) أى بين استنفاد الأربع قل
الزوج كفى مرجع الخغيرة السنة
وإذا كثرت السنة وانذر أربع حكم
الأربع حكم دونها كقوله لا وصرح به
صاحب الكفاي لكن عبارة الأوسط
تقتضي أن لها حكم ما فوقها وعليه
مضى ابن الرفعة ووجهه أن أكثر المدة
أربع سنين فإذا أنت لهام من وقت
الحكم لم تكن حامل ولا خلف والا
زادت مدة الحمل على أربع سنين (قوله)
ووطئت منه أو من غيره (قوله) تسين
وجود الحمل يثبت أن باقى فيه ماعلى في المسئلة قبلها من التفصيل بين السنة والاشهر والوطئ وغير ذلك مما على (قوله) لأن قضية النفقة
الحزب ذلك لأن اسم الجنس المنفصل من صيغة العموم (قوله) فولدت اثنين مرتباً ولو لمتهما معا وقع الطلاق أيضاً يمكن العدة بالاقراء

من الدخول) كان مات قبله فيحكم بوقوع الطلاق قبل الموت (أو بغيرها) كذا (فخصمضى
زمن يمكن فيه ذلك التعليل) من وقت التعليل ولم يقع الطلاق هذا هو التخصيص في صورتي أن
وإذا افرق بينهما أن حرف شرط لا إشعار له بالزمان وإذا افرق زمان كسرى في تناول المواقف
فأذا قيل متى أقصد صرح أن تقول متى شئت وإذا شئت ولا يصح أن شئت فتقوله إن لم تدخل المداير معناه
إن قلت دخولها وقواته بالوت وقوله إذا لم تدخل المداير فأنت طالق معناه أى وقت فأنت الدخول
فيقع الطلاق بمعنى زمن يمكن فيه الدخول ولم يؤت به والطريق الثاني في كل من المصورتين قولان
يخرج قول من كل منهما إلى الأخرى أحدهما أن الطلاق إنما يقع فيما عدا اليأس من الفعل لا
بمعنى زمن يمكن فيه الفعل ولم يقع كفى طرف الإثبات لا يخص التعليل بالزمان الأول والقول
الثاني يقع في كل منهما بمعنى زمن يمكن فيه الفعل ولم يقع لانه أول وقت حصل فيه عدم الفعل التعلق
هو الطلاق يقع بأول حصول الصفقة والخطوب أو غيرهما من أحوالها فيما ذكر كما تملته عبارة
المستف غرضي أرى وقت لم تدخل المداير فأنت طالق فخلق معنى زمن يمكن فيه الدخول ولم تأت به
على الرابع (ولو قال أنت طالق إن دخلت المداير) أو أن لم تدخل شئان وقع في الحال) لأن
المعنى للدخول أول عدمه بتدريج لاد التعليل كما في قوله تعالى أن كان ذامال وبين وسواء كان فيما على
مسألة قائم كذا (قلت لأني غير نحوي فتعلق في الأصح والله أعلم) لأن الظاهر قصد له وهو
لا يبين أن وإن والثاني يحكم بوقوعه في الحال لأن قول قصدت التعليل فيصدق بيمينه قال
الرافعي وهذا أشبه أى بالترجع ووجه ابن الصباغ وصحح الأول في الروضة

* (فصل علق يحمل) * كان قال إن كنت حاملا فأنت طالق (فإن كنت) بها (حمل ظاهر وقع)
الطلاق في الحال (والا) أى وإن لم يكن بها حمل ظاهر نظر (فإن ولدتها دون ستة أشهر من
التعليل بان وقوعه) حين التعليل لوجود الحمل حينئذ أقل مدته ستة أشهر (أو) ولدت (لاكثر
من أربع سنين) من التعليل (أو بينهما) أى بين الستة أشهر وأربع سنين (ووطئت) بعد
التعليل (وأمكن حدوثه) أى حدوث الحمل بالوطء بأن كان بين الوطء والوضع ستة أشهر فأكثر
(فلا) يقع بالتعليل طلاق تسين انتفاء الحمل في الصورة الأولى إذا كثرت مدة الحمل أربع سنين ولا احتمال
حدوث الحمل من الوطء هذا التعليل في السائبة والأصل بقاء النكاح (والا) أى وإن لم يوطأ بعد
التعليل أو ووطئ بعد لم يقع حدوث الحمل بذلك الوطء بأن كان بينهما وبين الوضع دون ستة أشهر
(فالأصح وقوعه) تسين وجود الحمل عند التعليل ظاهر أو الثاني لا يقع لاحتمال حدوث الحمل بعد
التعليل باستحالة الحمل والأصل بقاء النكاح بيمينه التعرض لوطء حيث لم يكن حمل ظاهر
يشعر بشوازه وحواز الاستمتاع وهو الأصح لأن الأصل عدم الحمل وبقاء النكاح وقيل يحرم ذلك
احتمالاً في محل التردد أن يستبرأ بغيره وقيل بثلاثة (وإن قال إن كنت حاملا بذكر فطلقة) أى
فأنت طالق طلقة (أو اثني فطلقتين) وهولتهما مائة ثلاث تسين وجود الصفتين وتحضي العدة في
الصورة المذكورة بالولادة (أو) قال (إن كان حمل ذكر فطلقة أو اثني فطلقتين فولدتها لم يقع شيء)
لأن قضية النفقة كون جميع الحمل ذكراً أو أنثى (أو) قال (إن ولدت فأنت طالق فولدت اثنين مرتباً

وجود الحمل يثبت أن باقى فيه ماعلى في المسئلة قبلها من التفصيل بين السنة والاشهر والوطئ وغير ذلك مما على (قوله) لأن قضية النفقة
الحزب ذلك لأن اسم الجنس المنفصل من صيغة العموم (قوله) فولدت اثنين مرتباً ولو لمتهما معا وقع الطلاق أيضاً يمكن العدة بالاقراء

(قوله) من حمل ولو كان من حملين وكان الثاني والثالث لاحقين بالزوج فالحكم كذلك قاله الزركشي (قوله) على الصحيح واجمع لقوله وانقضت بالثالث ولا يقع به ثالثة (قوله) حتى لو قال الحاي على هذا القول والرابع * (١٠٤) *

طلقت بالاول ولو حود الصفة (وانقضت عدتها بالثاني) سواء كان من حمل الاول بان كان بين وضعهما دون ستة أشهر أم من حمل آخر بان وطئها بعد ولادة الاول وأنت بالثاني لاقل من أربع سنين (وان قال كما ولدت) فانت طالق (فولدت ثلاث من حمل) مرتبا (وقع بالاولين طلاقان وانقضت عدتها) بالثالث ولا يقع به ثالثة على الصحيح) اذ هي امتصاص الحمل الذي تنقض به العدة فلا يقاربه طلاق والثاني يقع به طلبة ثالثة وتعد بعده الاقرار ولا محذور في مقاربه الطلاق لانقضاء العدة حتى لو قال للرجعية أنت طالق مع انقضاء عدتك يقع الطلاق معه والاول المشهور المنصوص عليه في الام وغيره والثاني منقول عن الاملاء وبعضهم أثبتوه والاكثرون نفوه وقطعوا بالاول فويعبر المصنف بديل الصحيح بالذهب لوفى باصطلاحه في ذلك هنا ولو لدت اثنين كاذ كرقع بالاول طلبة وتنقض العدة بالثاني وهل يقع به ثالثة وتعد بعده فيها الخلاف المذكور ولو لدت أربعة فتنقض بالثلاثة ثلاث وتنقض العدة بالاربع (ولو قال لاربعة) حوامل (كما ولدت واحدة) مشكك (فصواحبهما طلقين فلدن معا طلقين ثلاثا لانا) لأن لكل واحدة منهن ثلاث صواحب فيقع بولادتها على كل من الثلاثة طلبة ولا يقع ما على نفسها شي وتعدن جميعا بالاقراء صواحب جمع صاحبة كضاربة وضوارب وقوله ثلاثا الثاني داخ لا احتمال لارادة بطلاق الجميع لثلاثا (أو) ولدن (مرتبا طلقت الرابعة ثلاثا) بولادة كل من صواحبهما الثلاث طلبة وانقضت عدتها بولادتها (وكذا الاولى) طلقت ثلاثا بولادة كل من صواحبهما الثلاث طلبة (ان بقيت عدتها) عند ولادة الرابعة (و) طلقت (الثانية طلبة) بولادة الاولى (والثالثة طلقين) بولادة الاولى والثالثة (وانقضت عدتها بولادتهما) والاولى تعدت بالاقراء في استنفاها العدة للطلقة الثالثة والثالثة الخلاف في طلاق الرجعية وهو طر يقان أحدهما تناسف في قول وتيني في قول والثاني القطع بالناظر ارجح النساء وان امتنا الخلاف (وتنيل لاطلاق الاولى) أصلا (وطلق البقيات طلبة طلبة) بولادة الاولى لأن من صواحبهما عند ولادتها لاشترائ الجميع في الزوجية حيثئذو بطلاقهن انتفت العصبين الجميع فلا تؤثر ولادتهن في حق الاولى ولا ولادة بعضهن في حق بعض ودفع هذا بأن الطلاق الرجعي لا يبي العصب والزوجة فاه وحلف بطلاق نساء دخلت الرجعية فيه (وان ولدت تسنان معاً متان معا طلقت الاولان ثلاثا لانا) أي طلق لكل منهما ثلاثا لانا بولادة كل من صواحبهما الثلاث طلبة (وقيل طلبة) فقط بولادة رفيقتهما وانتفت العصبين حيثئذ (والاخران طلقين طلقين) أي طلق لكل منهما طلقين بولادة الاولين ولا يقع عليها ولادة الاخرى شي وتنقض عدتها بولادتها وعلى ما تقدم قلعه من الادلاء يقع على كل منهما طلبة أيضا بولادة الاخرى وتعدن بالاقراء (وتصدق بينهما في حيضها اداعلقها) أي على طلاقها (ب) وقالت حضت وأكره الروح لانها أعرف فنعنه وستعدن اقامة البينة عليه وان شوهده الدم لجواز ان يكون دم استحاضة (لا في ولادتها) اداعلق الطلاق بها فقات ولدت وأكره الزوج وقال هذا الولد مستعار (في الاصح) لامكان اقامة البينة عليها والثاني تصدق فيها بينهما لانها مؤمنة تنفي رحمها حيضا وطهر ووضع حمل في العدة (ولا تصدق فيه في تعليق غيرها) كان قال ان حضت فضر تلك طالق قتالت حضت وأكره الزوج اذ لو صدقت في ذلك بينهما لزم الحكم للانسان بمن غيرهم وهو ممتنع فيصدق الزوج جري على الاصل في تصديق المتكر (ولو دل) لامرأته

خلاصتي في مسئلة الرجعية (قوله) والاكثرون نفوه وبعضهم جعله على ما لو لدت ثلاثة معا (قوله) حوامل كذا في المحرر وغيره وليس بعيدا فيما يظهر (قوله) كما قال الزركشي مثلها أنتسكن (قوله) وعلى ما تقدم الملم به كذا فها سالت من قول المناج والثالثة طلبة والثالثة طلقين لان المرأة منهن لا تطلق بولادة نفسها (قوله) بينها انما حلفت اليه لانه لانها تنقض به من النكاح * فرع * لو ادعت الخبض ولكن في زمن الياس فالظاهر تصديقها لقولهم انها لو حاضت رجعت العدة من الاثر الى الاقراء (قوله) لانها أعرف به منه استدل على تصديقها في ذلك بقوله تعالى ولا يصلح لهم أن يكتمن ما خلق الله في ارحامهم لانهما حرمان العصبين دل على اعتبار القول ومقابل الاصح الذي يمتثل بهومها (قوله) والثاني تصدق فيها بينهما أي بالنسبة لاطلاق حاصبة دون لحوق النسب (قوله) ولا تصدق فيه في تعليق غيرهما قال الزركشي اعلم أن عدم تصديقها ليس لكونها متممة في حق الضريرة بل لانها لا تقبل قولها في حق غيرها حتى لو علق بطلاق زوجته على حبض أجنبية فزعمته لا يقبل قولها كما صرح به الامام وقال لا خلاف فيبوء أو رداين الرفعة ان الانسان يقبل قوله فيما لا يعلم الا من جهته يعبرين وقضى بذلك على غيره كافي التعليق على مشيئة بدال ولا نظير الى اتمامها في طلاق شرعها لان ذلك الزوج وتعلقه بما لا يعلم الا من حبسها انفس

{قوله} وقيل يقع قبل منشأ الخلاف في المسئلة ان المسئلة هنا هل هي القول ام ارادة القلب وقد سلف لك قول الشارح رحمه الله وانما قصد التعليق باللفظ فأما راجح هو الأول {قوله} والثاني تطلق الخ بمذاق ابن الصلاح وابن عبد السلام وقال ابن المنذرة المشهور من مذهب الشافعي قال الزركشي وقيل وجوبه بان التعليق مع الصفة تطليق وصدر النسيان حالة الفعل كحال التلفظ بالطلاق مع نسيان الزوجة وتوقف جمع من قدمه الاصحاب عن القضاء في هذه المسئلة ثم المعروف انه لا فرق في صور النسيان * (١٠٦) * بين المستقبل والماضى كان نسي فيحلف

على ما لم يقعه انه فعله أو بالعكس صرح به الرافعي في إنشاء تعليق الطلاق وخصه بالغوى عدم الحنث بالنسيان في المستقبل دون الماضي ووافقه ابن الصلاح قال الزركشي هذا كذلك ويستثنى ما لو قال لا أدخل عمدا ولا سهوا فدخل ناسيا فانه حنث بخلاف كعما في زوائده الروضة وخرجه الرافعي في كتاب اللعان انتهى * فرع * لو حلف بالطلاق أن ولده أو دأته أو غيره مما مافعل الشيء أفلاقي ناسيا فاتفقه عدم الحنث به ولو أدى ذلك من الحلف على فعل نفسه قائل ولكن لم أرفعه شيئا {قوله} وليس النسيان ونحوه دافعا لأنه متعلق بأدعى {قوله} وهو لم يقل الزركشي يشترط مع ذلك أن يقصد الزوج حنثا أو منعه كما جزماء وقال الامام وغيره فانه قد يقصد التعليق بصورة الفعل انتهى وينبغي جريان مثله في مسئلة فصل نفسه السابقة {قول} المتن والافتح شامل ثلاث صور ان ناسيا ويعلم بالتعليق أولا سالى ولا يعلم أو سالى ولا يعلم والاوتان لا أكمل فيهما وأما الأخيرة فلعلها ادالم يقصد الزوج منعه كما قاله الشارح * فرع * قال لها ان لم تدخلى الدار اليوم فانت خالتي فنسيت الحلف ودخلت في ذلك اليوم هل يتخلص بذلك أولا قال الزركشي فيه

احتمال والا قرب الاختلال * {فصل} * قل أنت خالتي الخ {قوله} لم يقع عدد الاخذ وذلك من اطلاق علمه لا يتعدى اللفظ أو نية ولم يوجد احدهما وأهم قوله عددان الواحدة تقع وهو كذلك {قوله} فان قال مع ذلك الخ وجهه أن اللفظ مع الإشارة يقوم مقام اللفظ بالعدد كقوله صلى الله عليه وسلم فكذلك أو هكذا وأشار بأصابعه ونسب إياها وفي الثالثة وأرادتعا وعشرين {قوله} طلعت في أصبعين أى رن لم تر

(قوله) نفي الخلاف أي قال بضع ناهيا بالخلاف لكن أنظر ما منه في الوقوع بالاعتقال المحالبة (قوله) فقلعتان استشكله انزركسي بأن التكرار إذا أعيدت تكون غير الأولى ولو قال إن أكلت رمانة فأكلت نصفين من رمانتين لقلت ولو قال إن أكلت هذا الرغيف فأنت طالق وإن أكلت نصفه فأنت طالق وإن أكلت ربعه فأنت طالق فأكلته طلق ثلاثا وإن أكلت نصفه طلق الصيرى فكذلك ولو حسمه واستشكل (قوله) والخلف * (١٠٧) * بالطلاق الخ وذلك لأن الخلف بالطلاق فرع الحلف بانه وهو مشتمل على

عليه لأن البعض كالفرد في عدد الطلاق (ولو نادى إحدى زوجته فجأته الأخرى فقال أنت طالق وهو ينظرها المتأداة تطلق المتأداة) لأنهم مخاطب بالطلاق ولو أن خطابها به لا يقتضي وقوعه عليها (وطابق الجسة في الأصح) لأنها خاطبت بالطلاق والساقى لا تطلق لأنهما بقصد الطلاق وتبين الوجهان في الوقوع بالمتأداة بخلاف في الوقوع بظاهر أو احتمال الأمام في الخلاف في الوقوع بظاهرها وبثبوت في طلاق المتأداة لأنها المقصودة بالطلاق ومشي على ذلك الغرض إلى جازمها (ولو علق بأكل رمانة وعلق بنصف) كان قال إن أكلت رمانة فأنت طالق وإن أكلت نصف رمانة فأنت طالق فأكلت رمانة طلق ثلثا لأنها حصول الصفتين بأكلها ولو كان التعليقان بكما طلق ثلثا لأنها أكلت رمانة ونصف رمانة فترتين (والخلف بالطلاق ما تعلق به حدث) على الفعل (أو متع) منه (أو تحقق خبر) لصدق فيه (فإذا قال إن حلفت طلاق فأنت طالق ثم قال إن لم تخبرني أو إن خرجت أو إن لم يكن الأمر كملت فأنت طالق وقع التعليق بالخلف) لأن سؤاله حلف بأقسامه السابقة (وفي الآخر أن وجدت صفته من الخروج أو عدمه أو عدم كونه كونه وهي في العدة (ولو قال) بعد التعليق بالخلف (إذا حلفت الشمس أو جاء الحاج فأنت طالق ليقع التعليق بالخلف) لأنه ليس بحدث ولا متع ولا تحقق خبر وفيه التعليق بالصفة إذا وجدت (ووقيل له استحبابا فمضت) أي زوجك (تقال لهم فأقرره) أي بالطلاق فإن كان كاذبا فهي زوجته في السابق (فإن لم أردت) طلاقا (فما سألوا راجعت صدق بيته) في ذلك (وإن قيل) له (ذلك أتمسا لانتفاء قتالهم فصرح) لأنهم قائمون مقام طلقها المراد بك في السؤال (وقيل) كناية فتخاض إلى الثانية * (فصل حلق) * الطلاق (بأكل رغيف أو رمانة) كان قال إن أكلت هذا الرغيف أو هذه الرمانة أو رغيفا أو رمانة فأنت طالق (فيق) من ذلك بعدأ كماله (إبارة أو حبة ليقع) طلاق لأنه يصدق أنها تأكل الرغيف أو الرمانة وإن تسامح أهل العرف في أخلاق أكل الرغيف أو الرمانة في ذلك وقال الأمام في ذلك يصدق مدركد أثره في رولا حلفت طلاق عرف (ولو أكل) أي الزوجان (تساروا لخطواهما فقال) لها (إن لم تخبري بوائه) عن بوائه (فأنت طالق) جعلت كزوا فوجدت الرمانة طلاق (الآن بقصد تعيينا) شوها عن زواها فلا يحصل من الرمانة بغير فعل (ولو كان بعد ما غمره فعلق بسلها غمرها بما سألها) كناية عن إلفها فأنت طالق وإن ربيتها فأنت طالق وإن أسكتها أو نكحها (فبادرت مع فراغها) من التعاقب (بأعي بعض) منها (وروي بعض لم يفت) طلاق ولم يتبادر بين الخصمين في الفراق لا لمسنة (ولو أنهما) بسرعة فقال إن لم تصدقيني فنت طالق ففانت) كذا من أحدهما (سرفت) والآخر (ما سرفت) لم تطلق) لأنها صادقة في أحد الكلامين (ولو قال إن لم تخبريني بعد حب هذه الرمانة قبل كسرها)

لوجاء الأصح كقوله ولو تخدنا عن وقت مجيئهم عادة لم يفل نظر (قوله) وقيل كذا لو قال إن لم تخبريني فنت طلاق (فصل) * (قوله) أي بكر رغيف الخ (قوله) وحدها أي بحيث يعدم التماس بين اثنين منه (قوله) فلا تخلص الخ أي عبارة عنه زوا سر طاهرها الوقوع بها وناظر إردائها في كونه الزر كسي الوقوع في الحال قلت وهو الخ من من التعليق بالسجل من الخ (قوله) ثم من أنها أنو (قوله) ورعي بعض عني أو (قوله) إن لم تصدقيني لاف و ية لان رمانة (قوله) كذا من أحدهما (سرفت) والآخر (ما سرفت) لم تطلق) لأنها صادقة في أحد الكلامين (ولو قال إن لم تخبريني بعد حب هذه الرمانة قبل كسرها)

(قوله) فتقول مائة وواحد الخ طاهره اشتراط الولاؤه عبر الرافعي حيث قال على الولاؤه انتهى والوجه عدم اشتراطها واعلم أن الخبر أهم من الصدق فكان ينبغي الاكتفاء بما عدد ذكرته صادقة أو كاذمة موثقة يقال في المسئلة لآتيه وأجيب بأن القرينة هنا تقتضي الاخبار بالصدق وبأن الشيء الذي وقع لا بد في الخبر من وقوعه من الصدق بخلاف تحمل الوقوع وعدمه (قوله) فلا يخص من العين الخ أي ولكنه لا ينعح حال خلافا لظاهر النهج هذا حاصل ما أشار إليه الزركشي والوجه * (١٠٨) * ما اقتضاه ظاهر النهج لانه تعليل

بالتحليل مع التقي كقوله ان لم تصدق السماع فانت طالق قال الكمال المقدسي والتعليل والتحليل مع التقي يقع في الحال (قوله) لان الصديق التعليل بالضرب التشويش فلا بد في الضرب من الايلام على الاصح (قوله) نظرا لوضع اللفظ الخ اعلم ان افعال تعرض مدلولها لغوى وعرفي فقدم الاول عند الجمهور رآته الاصل والعرف لا يكاد يضبط وقدم الثاني عند الامام لانه التساير بدليل ما لو حلف ليضربها حتى توثق فانه يتر بالضرب الموعود جدا * (كباب) *

الرجعة هل هي كابتداء النكاح أو كدوامه قال الشيخان لا يطلق الترجيح شي لا تضارب فروعه قال الزركشي وسكتوا عن سنيتها لاختلاف ذلك بحسب الحال (قوله) ولا يصح أي بأن يوصل كل فيه مثلا إلى الصبي لانه وورط لاقه (قوله) على الصحيح فاقس من وجهين الاول انما القابل بحث الرافعي قال الزركشي وهو غير مساعد عليهم جهة الغنى فان تصرف الاولى أقوى من تصرف الوكيل لانه بتولية فظاهر الجواز وان منعنا التوكيل في الرجعة الوجه الثاني اعتبار جواز الابتداء بحث فيه الزركشي وغيره أيضا بأنه انما يقع اذا قلنا الرجعة فلا ابتداء فان قلنا كالدوام فقد

فانت طالق (خالصا) من الميئين (أن تذكر عددًا يسلم أنها لاتقص) عنه (كأنه تمزيد واحد او واحد) فتقول مائة وواحدة واثنتان وهـ هذا (حتى يبلغ ما يعلم أنها لا تريد عليه) فتكون خمسة بعددها (والصورتان) هذه والتي قبلها (فحين لم يقصد تعريضا) فان قصده فلا يخص من الميئين بما ذكرته (ولو قال ثلاثا من لم يتخير بعدد ركعات فراض اليوم والبسلة) فهي طالق (فقال واحدة سبع عشرة) أي في الغالب (واخرى خمس عشرة أي يوم الجمعة وثلاثة احدى عشرة أي لسا فر لم يقع) طلاق على واحدة منهن لصدقه فبما ذكره من العدد كما تقدم (ولو قال أنت طالق الى حين أو زمن أو بعد حين) أوزمان (هلقت غصبي لحظة) لصدق الحين والزمان بها (والى معنى بعد (ولو علق) الطلاق (برؤية زيد أو لسه وقذفه سواءه) التعليل (حيوانا) أدنى الزوبة والخس فواضع وأما في القذف فلان تدفق المبت كدفع الخي في الاثم والحكم ويكنى رؤيته من البدن أو لسه من غير حامل ولا يكتفى بس الشعر والظفر (بخلاف ضربه) اذا علق الطلاق به فلا يتناوله التعليل ميتا لان القذف في التعليل بالضرب التشويش والميت لا يحس بالضرب حتى تشويشه (ولو خاطبه) زوجته (عكره كاضفه باخس قال ان كنت كذلك) أي سفيها أو خيسا (فانت طالق ان اردك كما فاتها باخس ما تكره هلقت وان لم يكن سفه) أوجه (أو التعليل اعتبر الصفة) فان لم تكن موجودة لم تطلق (وكذا ان لم يقصد) شأ اعتبر الصفة (في الاصح) نظرا لوضع اللفظ فلا تطلق عند عدمها والثاني تعتبر الصفة بل يحكم بوقوع الطلاق في الحال نظرا الى العرف في قصد المكافاة بما ذكر (والسفه هنا في المطلق التصرف) أي هو صفة لا يكون الشخص معها مط في التصرف كان بلغ ميذرا يضيع المال في غير وجهه الجائر (والخيس قيل من باع دينه بدينه) بان ترك دينه لاشتغاله بدينه (ويشبه أن يقال هومن يتعاطى غير لائق به بخلافه) مما يليق به

(كباب الرجعة)

هي الرذالى التكساح من طلاق غير بائن في الدية كما لو خذ بمحاسباتي (شرط المرجع أهلية النكاح بنفسه) بأن يكون بالقاعا فلا يصح رجعة من تدلاصبي ولا يمتحن (ولو طلق بحق فلاولى الرجعة على الصحيح حيث لم يشاء النكاح) بأن يحتاج المثنون اليه كما تقدم وخلاف مبنى على الخلاف في جواز التوسيع في الرجعة فالصحيح جوازها كالتوكيل في ابتداء النكاح لأن كل واحد من النكاح والرجعة يستباح به محرم (وتحصل) الرجعة (بإرجعتك ورجعتك واربعتك) وهذه الثلاثة مرتبة وتصح بالاشارة كما سبق لرجعتك الى أواني نكاحي (والاصح ان الرذال امساك) كقولهم ردك أو أمسكتك (مر بحتان) أيضا لو ردهما في القرآن قال تعالى وبعولتهن أحق بردهن في ذلك أي في العدة ان أرادوا اصلاحا أي رجعة كما

قال بكتفي بالمصلحة وان توقف الابتداء على الحاجة لان الابتداء يلزم بلا خلاف فربم مصلحة تنهض بالتوسيع قال ابن تيمية دون الابتداء (قوله) مرتبة أي لشيوخه ووردها في الاخبار وأنهم الاستناد الى النهج جواز الظاهر الاول وينبغي ان يحكم كون الصامركاية كغيره من الطلاق

(قوله) بناء الج كلامه بهم أن اختلاف السابق في صراحة الرقع قطع النظر عن هذه الصلة وبدء نظر لأصل قد دخل الزكشي عن إمام التصريح بذلك قلنا لعل الإمام يرى أن التصريح معتبر عند الصلة (قوله) وعلى المخارقة قد أجروا على أنه ليس بواجب على المخارقة فكذلك المخارقة على عدمه فيما قرن بها ولما انقل * (١٠٩) * الزكشي عن الشافعي استحباب أن يشهد لظاهر الآية انتهى (قوله)

على الاستحباب لو تركه فهل يستحب بعد ذلك على الإقرار وبجهاز في الحاي (قوله) ولا يصح ما الخ وهو مستفاد من الشافعي المتخير فيه إجراء هذا الخلاف يشكل على قولهم في البيع أن الذي يستقبله الشخص بنفسه كالكتابة قطعا ولو اختلفت آثارا بالكتابة هنا قال الزكشي مع قطعنا عما قالوا في البيع انتهى أقول فيه نظر اشتراط الشهود على قوله (قوله) لأن ذلك الخ عبارة غير أنه لا يوطء بوجوب العدة فكيف يقطعها بخلاف الوطء في زمن الخبار فإنه لا يوجب الخبار بحال لخاز أن يقطعها ولأن المثل يحصل بالمثل كالنسي (قوله) يجوز طء ذين أو أحسن من قبل غير معتدة شهورة من ذمت في حيز فها ترحب في حال الحضر وهي غير معتدة من قبل حكمها كما قال الزكشي (قوله) بآية في أن طء ولو وطئها في أثناء العدة استندت وتدخل فيها بآية الأذى ويبرأ في تلك البقية لا غير كما سيأتي في الترتيب ولأنها في العدة ثم تنص ولكن الترجعة في زمن أو أقراء أو أشهر خمسة تقاسمها (قوله) فأنصح تعدد بقولها تعاقب ولا يحل لمن أن يكسب الآية وله الرجعة بين أو اثنين قبل تمام انفصال الوطء ثم قصد بها فاصريه باقي أول دون النسب وكان في استبدال العدة ونحوهما (قوله) فأنصح تعدد وهو من ذمت كذا في باب العدة أنه يصور في تسخير وساقه في التامر والحاي وقوله عن العراقيين

قال الشافعي رضي الله عنه وقال تعالى الطلاق قالوا فماذا سمع وفأوتسرح بحسان والاني أنها كاتبات يحتاج معهما إلى أن الأول لم يتكرر في القرآن والثاني يحمل الاسم على البيت أو بالبد (وان المتزوج وانكح) كقوله تزوجتك أو كسحت (كاتبان) والثاني هما صريحان لأنها صالحة بداء الحل فلان يصلح التدارك أولى ودفع هذا بأن ما كان صريحاً فإنه لا يكون صريحاً في غيره كالطلاق (ولعل ردتها إلى أو إلى نكاحي) بناء على أن الرصد يرجو به يقترن به وقيل لا تشتط إلا إضافة المذكورة كفي لفظ الرجعة ونرى بينهما لفظ الرجعة مشهور في معناها بخلاف لفظ الرطل لعلها هي المعنى الصالح لقبول أو الراد إلى الأولين بسبب الفراق قال الراعي وشبهه أن يعنى خلاف اشتراط الإضافة في لفظ الأمسا بناء على أنه صريح وأنه أورد في التهذيب أنه يجب أن يقول أمسكتك زوجتي مع حكاية الخلاف في الاشتراط في نكح الرتبة على الرتبة على ذلك أنهم سموا كراً لما في الاشتراط بناء على أنها كاتبات لوجود البتة (والجديد أنه لا يشترط الإشهاد) في الرجعة لأنها في حكم السداسة لنكح السابق والقديم المنصوص عليه في الجديد أي أنه يشترط لا كونها برة أو أنها السداسة لنكح بل لظاهر قوله تعالى فأمسكوهن بمعروف أو زفوهن بغيره وفأوتسرح وذوي عدل منكم أي على الأمسا الذي هو معنى الرجعة وعلى المخارقة واجب جعل ذلك على الاستحباب في قوله تعالى وأشهدوا إذا نكحتن لأن من الجود (تصح بكاية) بناء على عدم الاشتراط ولا تصح ما مع البناء على الاشتراط لأن اليهود لا يطلعون على التفرع تصح الرجعة بغيره مرة وقيل لا وتدل أن أحسن التفرع تصح بغيره والاحتياط (ولا تبطل) الرجعة (تعلقاً) كنكاحاً فإذا قلنا بغيره استندت فقلت ثبتت الرجعة (ولا تحلل) غير كرم (ومقدمه) لأن ذلك حرم بطلاق كسبائ وقصد والرجعة فلا تحلل به (وتختص) الرجعة بموطوءة طلت بلا عوض لم يستوف عدد طلاقها بآية في العدة) بخلاف من طلت قبل الوطء أو بعده بعوض أو بدونه واستوفى عدد طلاقها أو لم يستوف وانقضت عتبتها لحصول اليقونة فبإدراكه بخلاف من انقضت نكاحها لاحتصاص الرجعة بالطلاق (محلل لغيره) فأنها لا تحلل لأحد كالتصديق في محبة ذو الرمة الرجعة في العدة لا تصح رجعتها لأنها آية إلى الفراق بالردة حتى لو راجعها ثم عادت إلى الإسلام قبل انقضاء العدة لا بد من استئناف الرجعة (واذا انقضت) نقضاء عدة أشهر) كن تكون أربعة أو أكثر (صدق بينه) لرجوع ذلك إلى اختلاف في وقت طلاقه والفقهاء فيه (أبواب) من مدة إمكان وهي من تحيض لأبنة لا يصح تصديقها بين لأن النساء مؤمنات على أرحامهن والثاني لا يطلب باليقونة مكانها فان القوابل تشهد الولادة كالبينة من الحيض فلا تصدق في دعوى الوضع لأنها لا تحلل وأملدة الأمساكن فيها بقوله (وان ادعت ولادة) ولد (فأنما كانه) ستة أشهر ولحظتان من وقت النكاح) لحظة نوطء ولحظة تولدة (أو) ولادة (سقط) مصروفه وعشرون يوماً ولحظتان من وقت النكاح (أو) ولادة (مضعة) بلا صورة فها نوما وخضتان من وقت النكاح وهذه الثلاثة أنما الحل الذي تخفى به العدة على خلاف في الثالث تأتي في بابها

(قوله) واللفظة الاولى الخ كذلك لنا قول أن اللفظة الثالثة هي في بل لا بد من مضى يوم وبلية لاحتمال انتطاع ذلك قال الزركشي وهو قوي
نظرا للاختصاص (قوله) ويصوّر رأيا ويصور الاستحسان على هذا بهذا * (١١٠) * (قوله) بأخريز وهذا بخلافه

على الاول فانه لا بد أن يفي من المهر
بعد الطلاق لحظة وان أوههم قول
المنهاج في مهر خلاف ذلك (قوله)
أو في حبس الخ لو شك فم يدر هل
طاعت في الحبس أو المهر قال الماوردي
حمل أمرها على الأقل وقال شيخه
الصغير لم يخرج الا بيمين وهو الوجه
(قوله) فالحكم الخ أي فيكون للزوجة
انسان وثلاثون يوما لحظة ولا مئة ستة
عشر يوما لحظة وقوله وقد تقدم أي في
كلام الشرح قال المحقق هذه حاشية
صحيحة فينبغي تأملها (قوله) ان لم يتخالف
عادة ذلك بأن لا تكون لها عادة مستقرة
أو عادتها أقل الحبس والمهر أو يمكن
لها عادة أصلا (قوله) والثاني
لا تصدق قال الشيخ أبو محمد انه لاذهب
والرواية انه الاختيار في هذا الزمان
قال الزركشي وحكاها الشيخ أبو محمد عن
النص ونص عليه في الام وهو المصواب
لا به بصفه أصل وظاهر انتهى ولو
مضت العادة فادعت من يدوان العادة
تدبرت فتقلا في العدد عن الامام ان
الذي يدل عليه كلام الاصحاب تصديقها
وجها واحدا وعلى الزوج السكتي ثم يبدى
الامام فيه احتمالا بالاولى مدقها بالرجعة
تمادت الى سن البأس وفيه اجماع
بالزوج (قوله) لا تزف الخ أي لان
تلك الطلقة حبس ولم تعهها الرجعة ثم
قضية الحلاق المتن ان المهر يجب ولو
علت الزوجة الصريح واعلم ان ابن عبد

البر قال لا علم أحد أوجب مهر المثل في طوع والرجعية غير الشاعبي رحمه الله قال وشبهه قولي لانها محرمة عليه الرجعة والغرض
(قوله) بشاء الولاية عليها ولا والله بما به علف في قوله تعالى وبعلتهن أحق برحمنهن فثبت أحكام العولية الا فيما استثني كالوط

(قوله) الانقضاء المراد وجود ما به الانقضاء عادة لاحقة لان دعواه الرجعة قبل ذلك يمنع من انقضاءها عليه حقيقة (قوله) لان الأصل
الرجع انما بان دعواه الرجعة بعد فوات سلطتها شبه دعوى الوكيل بعد عزله التصرف قبله (قوله) انها ما انتقض الخ قضيتها انه لا يكتفى
أن يخلف انه لا يعلم انقضاءها يوم الخميس * (١١١) * وكذا الفرق بينه وبين سلف في الأولى من أنها تخلف على نفي العلم بالرجعة يوم

الخميس كون الانقضاء ليس من الاعمال
الحاصلة بالاختيار بل ليس فعلا وانما
هو أثر الفعل وحكمه (قوله) ان
عذبتها انتقض الخ قضيتها انه لا يكتفى
بمخلفها على نفي علمها سبق الرجعة
(قوله) صدق انتقض اطلاقهم هذا
ان الحكم كذلك ولو كان طوطها
في العدة ثم استند الرجعة لوقت سابق
على الوطء لان المرأة تحالو لرفع
النكاح فيها وهو ثابت وهناك وقوع
الطلاق وهو يثبت اثبات الرجعة
بالوطء قبله والأصل عدمه (قوله) لان
الأصل عدم الوطء أي وان وقت خلو
* (كتاب الأيلاء) *

هو مصدر أدى بولي ابلاء أي حلف
(قوله) زوج خرج به السيد والاجنبى
(قوله) من وطئها أي الشرع خرج
غيره من قبيل الاستقاعات (قوله)
أوفى أربع أشهر الخ الآية الكريمة
نفيد أن الأربع فادونها لا ابلاء فيها
وذلك لان هذه المدة لا معنى لامردها
بالترص أربع أشهر لان المدة تنقضي
قبل ذلك وأفعو ويكون بعد ذلك متصفا
بغير غير لا يكون مولى أو وليا في هذه رد على
ابن حزم حيث زعم أن الأيلاء يحصل بأي
زمان وانما التريض حكم من الشارع
بعد ذلك * تهـ * قوله أوفى أربع
أشهر في معنى هذه الطقعة مما يستبعد
الحصول فيها فلا بد ذلك على الحد ثم قيل
هو ليس بجامع لعدم قوله متوعلق
بالوطء التزام شيء ولا مانع لشعوره العاخر

والغرض من جمع الخميس هنا الإشارة إلى القول السابق رضى الله عنه الرجعة زوجة في خمس
آيات من كتاب الله تعالى أي آيات المسائل الخمس المذكورة وسأقي في التفات وجوب نفيها (وإذا
أدعى والعدة متضمنة رجعة ما فأنكرت فان انقضاء على وقت الانقضاء كيوم الجمعة وقال راجعت
يوم الخميس فقالت بل السبت صدقت بينهما) انها لطلعت راجع يوم الخميس لان الأصل عدم الرجعة
اليوم السبت (أو على وقت الرجعة كيوم الجمعة وقالت انتقضت الخميس وقال السبت صدقت بينهما)
انها ما انتقضت يوم الخميس لان الأصل عدم انقضائها اليوم السبت (وان تنازعا في السابق بلا
اتفاق) بان انقضاء الزوج على ان الرجعة سابقة والزوجة على أن انقضاء العدة ساق (فلا يصح
ترجيح سبق الدعوى فان أذهب الانقضاء ثم ادعى رجعة قبل صدق بينهما) ان عذبتها انتقضت
قبل الرجعة وصدق دعوى الزوج (أو أذاعها) أي الرجعة (قبل انقضاء) للعدة (فقات
بعده صدق) بينهما انه راجع قبل انقضائها (قلت فان ادعى ما صدقت) بينهما (والله أعلم)
نقله الزاقي عن البغوي وغيره وأسط العزم من الرضا والوجه الثاني تصديقها مطلقا والثالث
تصديق (ومضى أذاعها) أي الرجعة (والعدة باقية) وأنكرت (صدق بينهما) قدرته على
انقضائها وقيل هي المصدقة لان الأصل عدم الرجعة فان أرادها أنشأها (ومضى أنكرتها وصدق)
كما تقدم (ثم اعترفت) بها (قبل اعترافها) كن أنكركها وحلف عليه ثم اعترف به لان رجعة
حق الزوج (وإذا طلق دون ثلاث وقال وطئت فطري رجعة وأنكرت) وطئه (صدق بينهما) انه
ما وطئها لان الأصل عدم الوطء (وهو مقرها بالبرهان قضيتها فلا رجوع له) بشئ منه عملا
بأقراره (والا فلا تطالبه بالنيص) منه عملا باتكراهها وترك المصنف كرا ليعين في بعض صور
التصديق للعلم بوجوبه من البعض الآخر

* (كتاب الأيلاء هو حلف زوج بيمين مطلقه) *

بأن يكون بانقضاء فلا (ليعتق من وطئها) أي الزوجة (مطلقا أو فوق أربعة أشهر) كان
يقول والله لا أخلأك أو والله لا أخلأك عدة أشهر فهل أربعة أشهر ثم يطالب بالوطء أو الطلاق
كما ساق والأصل فيه قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم الأيلاء العسر والغنى والمريض
كغيرهم وايلاء السكان كطلاقه صحيح على المذهب وتقدم جهة الأيلاء من الرجعة في باب الرجعة
وسأقي ضرب المدة من الرجعة بيمين الأيلاء من الأمة والذمي وموافقة والصعرة (والجدد انه
لا يعتصم بالخلف بالله تعالى وصفاته بل وعلقه) أي بالوطء (خلأنا أو عتقنا) كقوله ان
وطئت فطريت فطري أو عتقت فعتقت أو قلنا أو عتقنا أو قلنا أو عتقنا أو قلنا أو عتقنا أو قلنا أو عتقنا
مولى) لانه يتيسر من الوطء لما علقه من وقوع الطلاق أو العتق والالتزام القرية كما يتيسر منه
بالخلف بالله تعالى والقديم أنه يخص بالخلف بالله تعالى وأوصف من صفاته لانه المهر ولا هل الجاهلية
الحاكمين بأن الأيلاء مطلق وقد اطلق الله الحكم دون الصفة قوله للذين يؤلون من نسائهم الآية
(ولو حلف أجنبي عليه) أي على الوطء كن قال والله لا أخلأك (فيمين محضة) أي خالية عن

عن الوطء عيب ونحوه قلت يجب ان الشئ الأول بان اتعلق المذموم وحلف فهو داخل وعن السابق بأنه غير امر بقوله كره في المتى
بعد ذلك (قوله) يؤلون من نسائهم ضمن معنى الامتناع قضى عن وصفاً اسأل في استعمال الفقهاء ذلك (قوله) والخلد الخ أي لان ذلك
يعنى خلداً فله الآية (قوله) دون الصفة أي الامة التي كانوا يفعلونها وهي اذ لم يلبث على الاتباع س. انوط.

(قوله) ثوباءه أي سعالا زما قال الزركشي بخلافه في زمن الخمار وان قلنا بز والملكه انتهى ولذا أن تقول اذا زال ملكه لم يكن الخمار
للمشترى فقط ثم فسخ فكيف يعنى وقد عُدَّ ذلك (قوله) ويحكمهما طاهر ايضاً فيه الزركشي بأن طهاري مصدر مضاف وهو
لا يقتضى الوقوع على مضر - به النجاء كما صاحب البسط منهم حيث قال اذا قلت يعني انطلاقاً فلا يدل على الوقوع بخلافه ان
منطلق فاه الشيخ أبو حيان في باب الموصول (١١٣) * (قوله) واد او طوى في مدة لا يلايه أي بأن يكون الوطء بعد الطهارة ولو كان قبله ثم

وحدته لم يصرح الشارح بحكمه
وفي شرح الارشاد أنه يعنى العبد
وبين سقوط الابلاء ثم ساقى اشكالا
لرافعي فليراجع (قوله) فضررت طالق
وقال فعلى طلاق مكره أو ضل خلافت
فلا يكون مولى قاله الرافعي آخر الكلام
على انعقاد الابلاء بغير الخلف بالله
تعالى قال الزركشي وهو جار على ظاهر
الذهب من الابلاء لا يثبت على هذه الصيغة
شئ انتهى أقول ووجه عدم لزوم
انها سبعة مذكر وانطلاق لا يثبت
في النكحة فلا ساقى وقوع انطلاقها
اشياء (قوله) لأن تعنى الخ قال
الزركشي وقد وثقه ابن عمر بن
عمر ويحكم (قوله) فان جامع
ثلاثة أي وثوب بعد فراق الثلاثة ولو
في اندر قاله الزركشي (قوله) ومقابل
الظهاره قال النكحة ثلاثة (قوله) فون
الخ طاهر كلامه أهو وطى واحدة
لا يرتفع الابلاء في اساقات وهو مرج
الامعان لصيغة تضمن تخصيص كل
منه على وجه لا يتبع بصواباتها
لكنه لان الاصح عند الأكثرين
الانحلال ز والابلاء لانه حلف
أن لا يطأ واحدة وقد وجد بحث
الرافعي أنه ان أراد المعنى الذي فيه
الامه لوجه بشاؤه والفلين كما قول
لا جامع يمكن فلا يبحث الابلوء الجميع

فيه (ولو قال ان وطئت فبدي جزا لملكه منه) كان مات أو أعتقه أو باعه أو وهبه (زال
الابلء) لانه لا يلزمه الابلء بعد ذلك شئ فلو عاد الى ملكه بعد الابلء اوعفه قول عود الحنف (ولو
قال) ان وطئت (فبدي حر) عن طهاري وكان طاهر قول) لانها ان لمسه عتق عن الطهارة
فعتق ذلك العبد وتنجيل عتقه زيادة على موجب الطهارة اقرهها بالوطء فاذا وطى في مدة الابلء أو
بعدها عتق العبد عن طهارة على الاصح وقيل لا يعنى عنه لانه يتأدى به حق الحنف (والا) أي وان لم
يكن طاهر (فلا طهارة ولا ابلء) لانها لا يجمع بينهما طهارة (عن طهاري ان طهارة فليس يجوز
عن الطهارة في الاصح (ولو قال) ان وطئت فبدي حر (عن طهاري ان طهارة فليس يجوز
حتى يظهر) لانه لا يلزمه شئ الوطء قبل الطهارة لتعلق العتق بالطهارة مع الوطء فاذا طهر صار
مولى واذا وطى في مدة الابلء أو بعده عتق العبد لوجود المعلق عليه ولا يقع العتق عن الطهارة
اتفاقاً لان اللفظ المفيد لسبق الطهارة والعن انما يقع عن الطهارة بلقط بعد (و) قوله
ان وطئت فضررت طالق قول) من الخاطبة (فان وطى) في مدة الابلء أو بعدها (طلعت
الضرة) لوجود المعلق عليه (وزال الابلء) لانحلاله (والاظهر أنه نزل لاربع والله
لا جامع يمكن فليس يجوز في الحال) لان المعنى لا أجامعكم فلا يبحث الوطء ثلاث منهن (فان جامع
ثلاثاً) منهن (فول من الزاوية) لحصول الحنف ووطئها (فول من بعضهم قبل وطء زال الابلء)
لانحلاله بعدم الحنف الوطء من بقى ومقابل الاظهر أمول من الاربع في الحال لا موطوء واحدة
يقرب من الحنف المحذور والقرب من المحذور ويجوز ضرب لهن المدة وكل منهن الخاطبة بعدها
(ولو قال) لا رب والله (لا جامع كل واحدة منهن قول من كل واحدة) منهن في الحال لحصول
الحنف وطء كل واحدة (ولو قال) والله (لا جامع كل سنة الامرة فليس يجوز في الحال
في الاظهر) لانه لا يلزمه بالوطء عمره شئ لاستثناها (فان وطى) قد (بقى منها) أي من السنة
(أكثر من أربعة أشهر قول) من يثبت حصول الحنف بالوطء بعد ذلك وثني أربعة أشهر أو أقل فهو
حالف وليس يجوز والساني هو قول في الحال لانه بالوطء عمره يقرب من اخذت تضرب المدة وتطأ به
بعدها وطى فلا شئ عليه ثم تضرب المدة فثاني بقى من السنة مدة الابلء
* (فصل بعيل) * انولى (أربعة أشهر) في زوجه (من الابلء لا وض) وفي رجعة من الزوجة
لان الابلء لا احتمال أن تسجن وانما يبحث في الامهال الى قض شيئا بالادلة السابقة بخلاف أربعة
لانهما يجتهد فيها وترتب الابلء أى في المنطقة للوطء أعدها كصغرة أو مريض يفتن حين اطاعة
الوطء كما يؤخذ مما سبق (ولو اراد أحدهما بعد دخول في المدة انقطع) لأن السكاح يحتل
بالردة فلا يحسب منها من المدة اذا أسرف في العدة (فإذا أسرفت وقت) فلا يحسب منها ما مضى

٢٩ في وفي كونه مولى في الحال الخلاف السابق انتهى قال الزركشي وثني من صور السنة ما قول لا جامع واحدة
فحكمه مطلق أو واحدة مع فواضح أو طوى حتى على استحيى وقد قيل متى حدة أي عند لا ضلطان بموطى واحدة الخلف
اليمن في انباقيات (قوله) وقوله لا جامع الخ لو ثبتا في جميع السنة فلا كفره - فيه عن الزركشي - في سنة واحدة
مع الزيادة * (فصل) * بعيل أربعة أشهر الخ

(قوله) ولم يخل بشكاح الحائض من مسئلة الردة والطلاق الرجعي السابقين (قوله) كصوم مانع شرعي ومرض مانع حتى (قوله) كصفر ومرض أي مانعين من ابلاغ الحشفة (قوله) وصوم نفل اقتضى منعه عذم الموانع * (١١٤) * وهو لا يحسن لان الزوج متمكن فيه من

الوطء (قوله) والا فلا يطالب له الخ خالف الحنفية وادعوا انها تطلق بعض المدة من غير طلب لانه كان ملاقاتي الجاهلية الا ان الله جعل المخلص منه بالمدة فلم يقع في الحال ووقع عند انقضائها قال القاسمي وهذه دعوى عريضة من ابن لهم ان الله سبحانه وتعالى جعل المخلص بالمدة فلم يقع في الحال ووقع عند انقضائها فان عذابه الايلة غلبت فيه ذلك (قوله) تغيب حشفة ولو فعلها ولو صكرها وان لم تحصل المني بذلك (قوله) كحيض قال في البسيط ان المحب ان الحاض عن المطالبة ولا يقطع المدة (قوله) والطريق الثاني عبارة الزكشي وقيل لا تبين طلب الطلاق ويطالب منه الفتة بالسنان كلما منع والطريق الثاني يقال الخ (قوله) والثاني لا يلزم قال الزكشي ليس لنا حاشا تلزمه الكفارة جزما الا هذا

(كتاب الطهارة)

(قوله) وهو حرام أي كبيرة قال القفال لا يصح من أن يحد الانسان الى ما أحل الله فيه سيما حرمة الله عليه من كل الوجه وأقل ما فيه الاقدام على احالة حكم الله تعالى وتبديله انتهى ثم الآية المذكورة نزلت في زوجة أوس بن الصامت حين ظاهرها سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال حرمت عليه فصارت اظفر في أمرى فاني لأسر عنه فقال حرمت عليه وكررت وكررت فقلنا أيتشكت الى مولاها فنزلت

(كتاب الطهارة)

هو مأخوذ من الطهر وصورته الاصلية أن يقول لزوجته أنت على كظهر راعي فليزمه كفارة بالعود ويحرم الوطء قبلها كلبساق والاصل فيه قوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم الآية وهو حرام لقوله تعالى فيه وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا (يصح من كل زوج مكلف) أي بالغ عاقل فلا يصح من الصبي والمجنون والاجنبي حتى اذا اكتمل الا يكون مظاهرا بما عاقله وتقدم محضه من

(قوله) ولو ذى الاحسن ولو كافرا وانما تعرض لمع شمول الاول لتحلاف الخفية فيه ما لم ين الى أن الصكفارة يحتاج الى نية لتأدية لفظ يقضى التحريم كالطلاق والكفارة فيها شائبة الغرامة ويصوم لمكة المسلم فان لم يكن فيقال له سلم وكفران شئت والافلاخر بها وكذلك اذا أعمر بالحق وقد رعى الصوم لا تمكنه (١١٥) * من العول الى الاطعام بل يقال له سلف

أنت طالق ولم يقلنى (قوله) صريح اقتضى كلامه أنه صريح وان لم يقلنى " ونحوها لكن الذى فى الشرح والروضة والمحرر ذكر على " قال الزركشى وهو الظاهر لأنه مع تركها بحمل التشبيه فى صورة البدن بل ذلك ظاهر فيه (قوله) والاطهار الخ قال الزركشى لم يتعرضوا هنا لكون ذلك بطريق التعبير ببعض عن الكل أو السراية وقضية التشبيه بحته انتهى ووددت لو كان منه على ذلك عند قول المهاج الآتى وقوله وأرسل أو ظهر أو يدل الخ (قوله) كعبا منه أنت كروهما كذا فجاءه (قوله) ان تصدأى قصد انهما حرام عليه كقهرته (قوله) رأيت ان قضيت ان تخصيص لا قضاء الظاهر وبه صرح صاحب الرواق واللباب ان الزركشى وهو غريب (قوله) كقوله أنت أى وقياسا على الطلاق (قوله) بالجملة ويكون مظاهرا لا بقباس على الأصح وفى البحر (قوله) ومقابل انذهب أحسن " محرم " نسب فيه قولان ومعهده فيه طرق (قوله) مع مقابلة هذا المقابل هو المراد فيه بالذهب بدليل قوله فيها ساقى وقطع بعضهم بأنه ظاهر خارج فيه اذ طريق القولين وأمن طرأ غيرهما بالرضاع فظاهر صريح اشارة الى أن المراد بالذهب فيما طريق القطع وأمرهم المصاهرة فهي كهر الرضاع فى هذا الامر انتهى عن اعنه (قوله) وقطع

الرجعة فى باب الرجعة وسياق أن الرجعة عود (ولو ذى ونحصى) فانه يصح الظاهر منها ويصح أيا من العبد والمجبوب (وظاهر سكن كلاله) فيصح على المذهب ويصح من الصغيرة والمجنونة والرقاء والمترى والامو الغنمية (وصرح به ان قول زوجته أنت على " اومنى اومنى أو عذرى كظهاى) أى فى التحريم (وصحنا أنت كظهاى صريح على الصحيح) لأنه يتبادر الى الذهن أن المعنى أنت على والثانى أنه كآلة لا احتمال أن يراد أنت على غيرى (قوله) جعلت أو بدنت أو نفسك كبدنى أو جسمها أو جعلت صريح تخمينه انظر (والاظهار أن قوله) أنت على (كيدها أو بطنها وسدرها طهار) كقوله كظهاى والثانى أنه ليس بظهار لأنه ليس على صورة الظهار المعهود لاهل الجاهلية الحاكين به طلاق وقد اطل الله الحكيم دون الصورة بقوله الذين يظهرون الآية (وكذا) قوله أنت على (كعبها ان تصد ظهارا وان قصد كلمة فلا يكون ظهارا (وكذا) ان أطلق فى الأصح) حلا على الكرامة والثانى بحمل على الظاهر بقلها عليه (وقوله) أرسل أو ظهر أو بدنت على كظهاى طهار فى الظاهر كقوله أنت والثانى النسب لأنه ليس على صورة الظهار المعهود فى الجاهلية (والتشبيه بالجملة) كقوله أنت على كظهاى جتى (ظهار) سواء أراد الجملة من قبل الأم أم من قبل الام (والمذهب طرده) أى الحكيم بظهار (فى كل محرم يشبهه) من نسب أو رضاع أو مصاهرة (لا يطرأ غيرهما) على التشبيه كقوله وبته من النسب ومصرعة أو أمة أو موزوجة أو أمة التى تسكنها قبل ولادته (لا مضرعة وزوجة بن) له لطرأ غيرهما عليه وكذا أمزوجه ومقابل المذهب فى محرم النسب قول قديم ان التشبيه بها ليس بظهار لأنه ليس على صورة المعهود وفى محرم الرضاع قول وقيل وجمعهم مع مقابله على الجديد فى محرم النسب ان التشبيه بها ليس بظهار لان الرضاع لا يقوى قوة النسب لا تنفصا بعض أحصام النسب عنه كالولاة والارث والنفقة وقطع بعضهم بأنه ظهار ومن طرأ غيرهما بالرضاع قطع بعضهم بأن التشبيه بها ليس بظهار وحكى بعضهم فيه اختلاف وعمره المصاهرة كهر الرضاع فى جميع ما ذكر فيها وقطع بعضهم بأن التشبيه بها ليس بظهار أم لا بعد المصاهرة عن نسب بخلاف الرضاع لتأثيره فى انساب النعم ولذلك يعزى التحريم فيه الى الامهات والاولاد لا يتعزى فى المصاهرة من جلية الأب وابن الى أمهاتها واولادهم (ولو شبه) زوجه بن جنية ومطعة وأخته وزوجه وباب وملا عنه فقوله) لان الثلاثة الاول لا يشبه الام فى التحريم المؤبد والأب وأخيه من الرجل كالابن والغلام ليس محللا لاحتياج والاعتناء ليس غيرهما المؤبد للمعروسة ولو سب (ويصح تعليقه كقوله ان ظاهر من زوجى الاخرى فانت على كظهاى فضاها) من الاخرى (صار مظاهرا معها) ولو قل ان دخلت اندارتك على كظهاى فدخلتها صار مظاهرا معها عملا بموجب التعليق وانما يصح تعليقه لأنه يشبه الطلاق لتعلق الحرمة والعين لتعلق الكفارة وكل من الطلاق والعين قابل لتعليق (ولو قل ان ظاهر من فلانة) فانت على كظهاى (وفلانة) أجنبية فظها بظهارا يصير مظاهرا من زوجته) لاتفاقه العلق عليه شرعا (الآن يريد اللفظ

بعض يجب أن يكون هذا القطع مفرغ على جديد أيضا فلا يقال كيف قطع هنا وحى اختلافه هنا قد قل (قوله) بخلاف الرضاع بحمل أن أصحاب هذه الطريقة قطعون بآثار التشبيه بالرضاع مطلقا ويحتمل أن يجعلوا على التفصيل السابق وهو اظاهر وكلام الماشرح لا ينافيه

(قوله) ونظاهر لو قال تم مظهر كان أولى (قوله) أو بعده ~~تحتاجها~~ ما رتب عليها هذا كما قال الزركشي قول النحاة ان الصفة في المعرفة لتوضيح غوزيد العلم وفي التصكرة للتخصيص غومرت رجل طرف انتهى وقد أشار إليه الشارح في جوابه الآتي (قوله) طلفت ولاظهار وجه انتفاء الظاهر من الاولى ما قاله الشارح وعبارته الر كشي لان قوله كظهر اى لا يبعد لاقطاعه عن أنت بالفاصل انتهى وأما الثالثة وهوان بنوى بجمع الطلاق بالجمع وبني أن يكون الجميع كذلك بمعنى انها تحرم بالطلاق كظهراته فلما قاله الشارح قال الزركشي ويكون كظهر اى بنى تأكيد الطلاق قال الماوردي ولا يأتى ما هنا غير محرم لزال الزوجية * (١١٦) * بخلافظهاره من حاجة أو معتبرة

وصورة الثالثة أن بنوى بجمع كلامه الظاهر وحده والراية أن بنوهما بجمع أو ما الخامسة فبحث الراعي فيها بأنه اذا خرج ~~تحتاجها~~ كظهر اى من الصراحة ولم ينو به الظاهر وانما نوى به الطلاق ينبغي أن يقبه طلبة الثالثة اذا كن الطلاق رجعا (قوله) ان كان ان قبل ~~تحتاجها~~ لا يكون لان الحكم بالحصول لا يكون الا في رجعية (قوله) وقامت نيته بالخبرة غيره وهو ما على حذف المتدا وأعلى تعدد الخبر وعبارته الراعي كلمة الخطاب السابقة تقدر في الظاهر اذا بنى * (فصل) * على المظاهر كسائر الخ (قوله) لما قالوا الآية أى بالبدارك وذلك ينقض ما يقتضيه ويحصل ذلك بامسالك المذكورة اذا تشبهت بتناول حرمة لحيمة استثناء ما عنه فهو أقل ما يقتضيه قال البضاوى بعد حكمه معنى هذا وعندنا فى حجة اشتباهه استثناءها ولو نظر عنه ما لا يلزم على الجاع وعن الحسن بالجامع انتهى قيل ونظرة عن من حيث اقتضاؤها التراضى قد قصد بها غير قول الشافعى رضى الله عنه لما أنما أمور بالكفارة لم يستفصله النبي صلى الله عليه وسلم عن مدروسي من

أى ان تلفظت بالظواهر منها نصير بظواهر من زوجها لو جرد المعلق عليه (فلو تكلمها ونماهر منها صار) مظاهرا من زوجها ولو جرد المعلق عليه (ولو قال) ان ظاهرت (من فلاحة الأجنبية) فأتت على كظهر اى (فكذلك) أى ان خالطها بالظواهر قبل أن ينكحها لم يصرمظاهرا من زوجها لأن رد اللفظ أو بعد نكاحها صار (وقيل لا يصرمظاهرا وان نكحها ونماهر) منها لم يلبس بأجنبية حين الظاهر فلو جرد المعلق عليه ودفع هذا بأن ذكر الأجنبية في المعلق عليه لتعرف لا للاشتراط (ولو قال ان ظاهرت منها وهى أجنبية) فأتت على ~~تحتاجها~~ كظهر اى خالطها بظاهرها قبل النكاح أو بعده (فلغو) أى لا يكون مظاهرا من زوجها لاحتالة اجتماع معلق به مظاهرا من ظاهرها فلا اتصال كونها أجنبية وقيل يحمل على التلطف بلفظ الظاهر فصام الأجنبية (ولو قال أنت طالق كظهر اى ولم ينو) به (الطلاق أو الظاهر أوهما) وانظها ربان طالق واطلاق كظهر اى طلفت ولاظهار) أما وقوع الطلاق فلا يتناهى بصرح لفظه وأما انتفاء الظاهر فى الاولين فلم يعد استقلال لفظه من عدم نيته وأما فى الباقي فلا يلزم نيته بلفظه ولفظ الطلاق لا ينصرف الى الظاهر وعكسه كما يستعمل فى الطلاق (أو الطلاق بان) طالق والظاهر بالباقي طلفت وحصل الظاهر ان كن طلاق رجعة) وقامت نيته بالباقي مقام أن يقول فيه أنت فان كن الطلاق باننا فلاظهار

* (فصل) * يجب (على المظاهر) كفارة اذا عاد (قوله تعالى والذين يظهرون من نساءهم ثم يعودون لما قالوا الآية (وهو) أى العود أن يسكنها بعد نكاحها من امكان فرقة) لان العود للقول مخالفتها يقال قال فلان قولاً ثم عدله وعاد فيه أى خالفه ونقضه وهو قريب من قولهم عاد في هبته ومعصود الظاهر وصف المرأة بالخرم واسما كسكنها مخالفتها وهل وجبت الكفارة بالظاهر والعود أو بالظاهر والعود شرط وجها ومن قال يجب بالعود اقتصر على الجزء الاخير من الوجه الاول (فلو اتصل به) أى بالظاهر (فرقة بعت أو فسخ) من أحدهما بمقتضيه (أو طلاق بان) أى رجعى ولم يرجع أو حرجن الزوج عقبه (فلا عود) لتعذر الفرقان فى الاخير وفوات الامساك فى الاول وانتقائه فى غيرهما (وكذا لو لم يكن) بان كانت رقيقة (أولا عنها) عقب الظاهر فلا عود (فى الاصح) لا لانتفاء النكاح بالملك والاعان وقيل هو عائد فى الاولى لا بتهلها من حل الى حل وذلك امسالكها وقيل هو عائد فى الثانية لتطويله بكلمات اللعان مع امكان الفرقة بكلمة

دنت منه ويحاطب قبل المسيس بجمعة على من اعتبر المسيس (قوله) وهوان يسكنها الخ قيل رد عليه ما لو كرر ألفاظ الظاهر واحدة بكسبتين أيضا وقضية قوله من اسكن فهو كمال عقبه أنت طالق كان عائدا امكان أن يقول بذه طالق من غير أن يوفيه ثم لا يأنه أخذ فى أسباب فراقى وقد صوّرى له سبب عدمه: العود بقوله أنت طالق فاعترضه بالفرقة بذلك وهو مردود وقد قالوا لو قال عقب الظاهر فلا يأنه ستفان أنت طالق فليس مردودا ولا يخلو عن عوض ثم تسببت طلاقها بجماعة (قوله) بجموت منه أو منهما (قوله) وكذا لو لم يكنها هيما ليناى ورهنا ولا محلا فى ~~تحتاجها~~ ليس هو ~~تحتاجها~~ فرج ~~تحتاجها~~ لو شغل بشاورة وتقرر انفس فهو عائد فى الاصح

(قوله) ولوراجع هو محترز قوله السابق ولم راجع ولذا قال الشارح من طهها الخ والا للعبارة شاملة لما اذا هار من رجعية ثم راجع وسيد كرها الشارح بعدو يحكى فيها قولين كانها ويحتمل على بعد أن تكون المسئلة الآتية لا طر فيها بل فيها قولان فقط كما تدريشد اليه قول الشارح فيها في الاظهر دون المذهب وجئنا فيكون قول الشارح هنا من طهها الخ لاجل التعبير بالمذهب (قوله) اسما زاد الراعي ولانها استحدث حل وذلك أبلغ * (١١٧) * في مخالفة الوصف بالتحريم من الاسماء على حكم الخبر الثابت (قوله) ليس

بعائدهما وجهه في الرجعة ان العود هو الاسماء على التكاح فيستدعي تقدم ثبوت نكاح (قوله) وجهان الخ محصل ما في الراعي أن الخلاف فيها مرتبط على الخلاف في الرجعة وهو مراد الشارح من قوله وجهان على هذا وقوله وقطع بعض بالاول الى الذكور في الفتاوى اعلم أن في كل امر يقين وان الامر طريق الخلاف وان صنيع الشارح اوفى في حكاية الخلاف باختصار واعلام بأن الطرق ترجع الى الواجبه الثلاثة (قوله) ولا تسقط الخ وذنبت استقرارها مكانين لا يسقط بعينونه (قوله) لا شغاد الواقعة ولاه اولى بذلك اطول زمن الصوم (قوله) ويصح الظهار المؤقت ان تغليا لثابتة اليدين كما انه لا يصح التوكيل في الظهار نظر المذنب اضاو دليل هذا ان سنة بن خنجر ظاهر من زوجته حتى يسلخ رمضان فوطئها في سنة ثم رآه النبي صل الله عليه وسلم بتكفير (قوله) وفي قول مؤيدا أى تغليا لثابتة الطلاق وبلغوا ثبتت (قوله) لغوى لا لكفارة فيه وان يكن الاثم تابا (قوله) لاحتمال أن تنتظر الخ اى ووطئها اتفق هذا الاحتمال

واحدة وعلى الاول قال (شرط سبق القذف لظهاره في الاعم) وكذا سبق المرافعة الى القاضي فانه البغوى وخزمه في الشرع الصغير اولى الرفض لما في تأخير ذلك عن الظهار من زيادة التطويل والثاني لا يشترط تقدم ما ذكر حتى وان اتصل مع كليات اللعان بالظهار لم يكن عائدا لاشتغاله باسباب الفراق (ولوراجع) من طهها عقب الظهار (أو أريد متصلًا) بالظهار بعد الدخول (ثم أسلم) في حدة العدة (فالمذهب) بعد الاتفاق على عود الظهار وأحكامه (انه عائدا الى رجعة لا الاسلام بل بعده) والفرق أن الرجعة اسماء في ذلك التكاح والاسلام بعد الردة تبدل للذين الباطل بالحق فلا يحصل به اسماء وانما يحصل بعده وقبل هو عائدينهما وقبل ليس بعائدينهما بل بعدهما وأصل الخلاف قولان في الرجعة أخرهما أنها عود ووجهان على هذا في الاسلام بعد الردة أحدهما أنه ليس يعود وقطع بعضهم بالاول انصار في بينهما ولو ظاهرا من الرجعة ثم راجعها فهو عائدا الى رجعة ايضا في الاظهر (ولا تسقط الكفارة بعد العود بقرعة) سواء قرعة الطلاق والموت والفسخ (ويحرم قبل التكفير ووطئ) لان الله تعالى أوجب التكفير قبل الوطئ حيث قال فحرم رقية من قبل أن تنكحها وقال فقسام شهر من متابعين من قبل أن تنكحها أو بقرة من قبل أن تنكحها في الطعام حلالا للطلق على القيد لا لشغاد الواقعة (وكذا المس ونحوه) كالتقية (شهو في الاظهر) لان ذلك يدعو الى الوطئ ويضي الى التماس في الآفة يشعله (قلت الاظهر الجواز والله أعلم) ونقل في الشرحين ترجعه عن اكثرين والتماس في الآفة يجوز على الوطئ كما في قوله تعالى من قبل أن تنكحهن وفيما بين السنة والركبة خلاف الحاضر والاضمح منه التحريم كتحريم في باب (ويصح الظهار المؤقت) كقوله أنت على كظهاى يوم أو شهر أو سنة (مؤقتا) أى يصح ظهارا مؤقتا عملا بالتأنيث (وفي قول) يصح ظهارا (مؤبدا) وبلغوا التأنيث (وفي قول) هو (نحو) لانه انتفاء التأنيث فيه كالتشبيه بمن لا تحرم عليه مؤبدا (على الاول الاصح ان عوده) أى العود فيه (لا يحصل باسماء بل بوطئ في المدة) لحصول المخالفة لما قلناه بدون الاسماء لاحتمال أن ينتظره اصل بعد المدة (ويجب التزعم بغير الحشفة) لحرمه الوطئ قبل التكفير والله شاء المدو وسبق قرار الوطئ وطئ الوطئ الاول جائزا اذا انقضت المدة ولم يكفر جاز الوطئ وبقيت الكفارة في ذمته ونحوه بطأ أصلا حتى مضت للمدة فلا شيء عليه ومقابل الاعم أن العود في المؤقت يحصى بالاستحسان ككتاب وصكنا ان قلنا المؤقت ثابت (وقال لا ربع انت على كظهاى خطا هار منه فان أسكن فأربع كفارات) كالوظاهر بأربع كليات (وفي التديم كنارة) واحدة لانه ظهار واحد (ولو ظاهرا منه بأربع كليات متوالية فهاهنا من الثلاث الاول) لاسما لكل منه زمن ظهار من ولتهما فيه فان أسكت الاربعة فأربع كفارات ولا ثلاث (ولو كره) لنظر الظهار (في امرأة

٣٠ الخ في (قوله) جاز الوطئ قل ان ركعتي ظاهرا تنص بخالفه وظاهر ان قولنا ان الظهار ووطئ متبدا بللدة فلا يمنع الوطئ بعدها أما الكفارة فقد استقرت بالعود (قوله) وفي التديم كفارة قل ان ركعتي تعد الشافعي رضي الله عنه عمر بن الخطاب رضي الله عنه انتهى أقول فيه نظر فان التمهيد ولا ريب محتمل وراعى أن الخلاف في هذه المسئلة من غير أن ينعقد في ظهاره ثبوت الطلاق في أحاشية اليدين (قوله) متوالية احتزر غير المتوالية فقل الخ كجاءت بينهما من غير

(قوله) يظهر واحد أي كالطلاق (قوله) والشافعي لا يتعدى لأن اللفظ الثاني لم يؤثر في الحریم فأشبهه بظاهر الأجنبية (قوله) لقوتهما الزمان المالك ولأن هذه محصور والزواج عليه فيحمل تكراره على استيفاء العدد المملوك بخلاف (١١٨) * الظاهر في كل ذلك (قوله) وقيل

لا يتعدى عمل هذا إذا صدر قبل التكفير من الأول

(كتاب الكفارة)

قال الرازي كفارة العين فعل ما يجب بالحنث فيها وكفارة الظهار فعل ما يجب بالعرد فيه قال الله سبحانه وتعالى فكفارة ما طعام مشركه ما سكن انتهى قال ابن عبد السلام وهل الكفارة زاجرة أو جارية الظاهر الثاني لأنها عبادات وقرابات لا تقع إلا بالنية وقال الامام فها معنى العبادة من حيث الارفاق وسد الحاجات ومعنى المؤاخاة والعقوبة وفرضها الاظهر الارفاق انتهى ومنه صاحب التقریب هل انها في حق الكافر بمعنى الزجر لا غير هو ظاهر (قوله) يشترط فيها الحديث انما الاعمال بالنيات وقبسا على الزكاة (قوله) والاطعام هذا في العاجز عن الصوم أو في كفارة العين لما ساق في الاطعم في الظهار ونحوه حتى يسلم وقد سلف أن الكلام في مطلق الكفارة (قوله) قبسا أي لا تقطعا بمعنى أن مجرد وجود الألفاظ القيدية يقتضي لأصاير القيدية المطلق من غير احتياج إلى جامع كما قيل به ومنع الحنفية العمل للاختلاف فيبقى المطلق على الخلاف قول الأذلة مبسوطه في الأصول وحديث الجارية التي قال فيها النبي صلى الله عليه وسلم اعتقها فانها مؤمنة خطبا بالسيد الذي كراهه عليه رقية مؤمنا بقوله امانا رضى الله عنه (قوله) يخل بالعمل والكسب قبل الأول يعني عن الثاني (قوله) مشي

متصلا وقصدت أن كذا اظهر واحد) فان أسكتها فكفارة وإن فارقها عقبه فلا شيء عليه وقيل يلزمه كفارة لانه لا اشتغال بالتأكيده ودفعه بأن الكلمات المكررة للتأكد كالكلمة الواحدة في الحكم (أو استثنافا لا يظهر التعدد) للظاهر بعد المساق والشافعي لا يتعدى (و) الاظهر على التعدد (أنه بالمرأة الثانية عاتق) الظاهر (الأول) للاسما لزمانها والثاني لا يكون عائنا بها لأنها من جنس الأول فأم يفرغ من الجنس لا يجعل عائدا وان لم يقصد بالتكرار تأكيده ولا استثنافا لا يظهر اتحاد الظهار بخلاف الطلاق لقوتهما الزمان المالك واحترز المصنف بقوله متصلا عن التفصل فانه يتعدى الظهار فيه مطلقا وقيل لا يتعدى في قصد التأكيده أي إعادة اللفظ الأول

(كتاب الكفارة)

ذكر فيه خصال كفارة الظهار فقط وسد به عما يعتبر في أنواع الكفارة فقال (يشترط فيها) أي كان يقتضي كفارة فلا يكفي نسبة العتق الواجب لانه يكتدون عن بشر وكذا يقال في الصوم والاطعام (الاتعيينا) بأن يقيد بالظهار أو غيره حتى لو كان عليه كفارة بالظهار وقيل فأعتق عبدا بنية الكفارة وقع محسوبا وعن واحد فمنها وكذا الحكم في الصوم والاطعام وانما يشترط تعيينها في النية بخلاف الصلاة لأنها في معظم خصالها نازعة إلى الغرامات كتنقيها بأصل النية فان عين فيها وأخطأ كن نوى كفارة تقتل وليس عليه الكفارة بظاهر لم يجزئ ما نوى تلك النية عما عليه ويشترط نية الذم في الاعتاق والاطعام كاجر به في أصل الرخصة لجهتها منه ونية التفسير دون التقرب ويمكن ملكه للرقبة المؤمنة كل يسلم عبده أو عبد موره فينتقل اليه أو أمانا الصوم فلا يصح منه تصحضه قرب ولا ينتقل عنه إلى الاطعام لقدرته عليه بالاسلام فيقال له امانا ترك الوطء أو تلكا طر بن حله من الصوم بأن تسلم وتاق به ويقال له أيضا حثيت بمثل رقية مؤمنة امانا ترك الوطء أو تلكا طر بن حله من اعتاق المؤمنة بأن تسلم فكلها ما وقعها (وخصال كفارة الظهار) ثلاث احداها (عتق رقية مؤمنة) قال تعالى والذين يظهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتصير رقية الآفة وقال في كفارة القتل ففرض رقية مؤمنة فحمل الشافعي رضى الله عنه المطلق في الأول على المقدف الثاني قبسا جامع حمة سببها من الظهار والقتل (لا يلعب بخل بالعمل والكسب) ليقوم بكفاته فترفع للعبادات ووطئت الاحرار فأبى هاتك كمال حاله وهو مقصود العتق والعاجز عن العمل والكسب لا يتأق به ذلك فلا يحصل بعثه مقصود العتق فلا يجزئ ووفرع على ما ذكره ما بينه آخره ومنع ما قبله (في غير شيء غيروا أو عر أو عرج يمكنه تباع مشي) بأن يكون عرجه غير شديد (أو عور أو أصم) وأخرى يفهم الإشارة (وأخبرهم فاقد انفسهم) فاقد (انفسهم) فاقد (أصابع رجله) لأن كلاما من الصفات المذكورة لا تخل بالعمل والكسب (لا زمن ولا فاقد رجل أو خصر بصر من يد أو غلتي من) أصبع (غيرها قلت أو أغانه إبهام والله أعلم) لا خلل كل من الصفات المذكورة بالعمل والكسب وعلم من ذلك أنه لا يجزئ فاقد يد ولا فاقد أصابعها ولا فاقد أصبع من إبهام والنسابة والوسطى وأنه يجزئ فاقد خصر من يده من الأخرى وفاقد أغله من غير إبهام ولو فقدت إنامله العليا من الأصابع الأربع أجزأ أو زدد الامام فيه ولا يجزئ

الاحسن تصرفه (قوله) واخشم هو فاقد الثم (قوله) ولا فاقد رجل حسا أو معنى (قوله) خصر فضية كلام الجوهري حيث ذكره في مادة خصر ان الوزن فعل لكن صاحب المحكم ذكره في الزباجي فالوزن فعل

* (١١٩) * (قوله) بالاستناد أي استند بمجتون إلى أكثر (قوله) ومريض لا يرجي كالتسليم وفي معنى

هذا الاعتناق من قدم لقتل (قوله) غير صحيحه قال في التتبع وهو قوي لأنه غير جائز ما يرجو الزوال والتردد في البنية (قوله) شراف قريب مثله ملكه بغير الشراء كالهبة (قوله) لأن عقته مانع أي فكان نظيره ما لو استحق عليه الطعام في الثقة فدفعه إليه بنية ~~العتق~~ كفارة (قوله) والمدبر الخ يريد أنه تعلق خاص فلا بد أن ما قبله يعني عنه (قوله) بخلاف ما إذا كان الخ إلى فانه إذا كان الباقي لغرض فلا اشكال وإن كان له سرى وإجازة التصان وفي الأولى اهني إذا كانا لغرض ولو أيسر بعد ذلك أو ماله النصف الآخر ثم اعتقه آخر أهدأ محصل ما في الزكشي والشارح رحمه الله قال فحاصله قصده به تصوير المسئلة بما إذا كان الباقي رقيقا فغيره ليصح التفصيل بين ما قبله حر وغيره (قوله) على العبد قبل الزكشي لا فرق بين أن يكون على العبد أو غيره كما عتقت عدي هذا عن كفاري بألف عليك فيقبل أو يقول له غيره أعتق عن كفارتك وعلى كذا فيقبل عن العتق يصح لأن استكثاره أو لزمه العوض وكذا أشار إلى ما يخص المسئلة بالعبد لأن حمله على انهمو يدل عليه نحو أعتق عبدك عن كفاري على ألف (قوله) على ألف لوزاد لفظة عن نفذ العتق ولا عوض (قوله) والشافعي لا يلزمه عبارة الزكشي والثاني كقوله عني قربة العوض وسيأتي (قوله) عتق عن الطالب قبل الزكشي لأنه إذا عتق من الغير في السرانية بغير رضائ السات فلا يقع عتقه عني السات من باب أولى قال وهل كلامه انصف ما إذا كان عني الطالب كفارة وقوى وهو ~~صحيح~~ مدونه

الحجت وإن انفصل لما دون ستة أشهر من وقت الاعتناق لأنه لا يعطى حكم الخي وقيل إن انفصل كذلك بين الأجزاء (ولا) يجوز (هرم عاجز) عن العمل والكسب بخلاف غيره العاجز فيجزئ (ولا) من أكثر وقته مجتون فيه تجوز بالاستناد إلى الزمان والاصل ولا من هو في أكثر أوقاته مجتون بخلاف من هو في أكثرها عاقل فيجزئ قليلا لا كثيرا في الثقب ومن استوى فيه زمن جنونه وزمن افاقه يجزئ في الأصح (و) لا (مريض لا يرجي) رؤوه كصاحب السل فانه كالزمن بخلاف من يرجي رؤوه فيجزئ (فان يرى) من لا يرجي رؤوه بعد اعتناقه (بان الأجزاء في الأصح) لأن المنع كان بناء على ظن وقد بان خلافه والثاني لا يجزئ لأن بنية الكفارة بما يظن عدم رؤوه غير صحيحة وإن مله من يرجي رؤوه بعد اعتناقه قليل لا يجزئ لتبين خلاف المظنون والأصح أن يؤممه ويجهل أن يكون لمرض آخر (ولا يجزئ شراف قريب) يقتضي مجرد الشراء بان يكون من الأصول أو الفروع (بنية كفارة) لأن عتقه مستحق بجهة القربة فلا ينصرف عنها إلى الكفارة (ولا) عتق (أو ولد يورث كاهة صحيحة) عن الكفارة لأن عتقها مستحق بالإيلاد والكفارة فيعتق عنهما دون الكفارة أما المكتوب كاهة فأئدة فيجزئ عتقه عن الكفارة على الأصح لكلال رقة (ويجزئ مدبر ومعلق بصفة) ينجز عتقهما بنية الكفارة علىهما جواز التصرف فيهما والمدبر من عتقه جوت السيد كان يقول له إذا مت فأنت حر (فلو أراد) بعد التعليق بصفة (جعل العتق المعلق كفارة) عند حصول الصفقة بان يعيد التعليق ويذيعه من الكفارة وذلك مثل أن يقول أنا دخلت الدار فنت حرمت يقول أنا دخلت الدار فأنت حر عن كفاري (لم يجز) ما أورده فلا يعلق المعلق بالصفة عند حصول الصفقة عن الكفارة لأنه مستحق العتق بالتعليق الأول فيقع عنه (وهو تعليق عتق الكفارة بصفة) كان يقول أنا دخلت الدار فأنت حر عن كفاري فيعتق عنها بالذخول (وله) اعتناق عبده عن كفارتيه عن كل منهما (نصفذا) العبد (ونصفذا) العبد فأن فعل ذلك وقع العتق كذلك لحصول المقصود من اعتناق العبد من الكفارتين بما فعل وقيل يفتق عبدا عن كفارة وعبد عن الأخرى ويلغو عرضه لاصفين (ولو أعتق عبدا نصفين) لهما من عدين (عن كفارة) عليه (فالأصح الأجزاء) إن كان باقيا محاررا بخلاف ما إذا كان رقيقا والفرق أنه حصل مقصود العتق من التخليص من الرق في الأول دون الثاني وقيل يجزئ اعتناق النصفين مطلقا بل لا يلزمهما منزلة الواحد الكامل وقيل لا يجزئ اعتناقه مطلقا لأن ما أموره باعتناق ربة ولو لم يجد في ذلك (ولو أعتق) عبدا عن كفارة (بعوض) على العبد كان قال أنت حر عن كفاري على أن ترد على دينار (لم يجزئ) ذلك الاعتناق (عن كفارة) لأنه لم يجزئ الاعتناق لها بل بضم المهاد العوض وقيل يجزئ عنها وبسط العوض واستطرد نصف تعاليم بذكر مسائل من استدعاء الاعتناق بعوض فقال (والاعتناق بجان كطلاقه) أي فهو من جانب المالك معاوضة فيها شائنة التعليق ومن جانب المستدعي معاوضة فيها شائنة الجعالة (فوقال أعتق أمه ولدك على ألف فأعتق فند) الاعتناق (وزعمه العوض) المذكور وكان ذلك اقتداء من المستدعي كاختلاص الأجنبي (وكذا قوله) أعتق عبدك على كذا فاعتق فانه كاعتق العتق قطعاً يلزمه العوض (في الأصح) لا لقراءة ما به والثاني لا يلزمه إذا اقتداء في ذلك لا يمكن نقل الملك في العبد بخلاف أم الولد (وان قال أعتقه عني على كذا ففعل عتق عن الطالب بوعليه العوض) تضمنه ما ذكره ليس بوقف العتق على الملك لكنه قال بعينه يكذب أو أعتقه وقد أحياه (والأصح أنه عليه كعب لفظ الاعتناق) من المحجب بقوله أعتقه عني لأنه لا يملكه حصل به الملك (ثم يعتق عليه) نسا اعتق عن

(قوله) وقيل يحصل الخ استسكه الامام بأن فيه الجميع من الضدين الملك والازنموأما الأول فلا يس فيه سوى تأخير العتق عن الاعتاق بقدر توسط الملك ولا يضر في العتق عن القرب وبه الزكشي على أنه يدخل في ملكه قطعا وانما اختلاف متى يحصل وان بعضهم استشكل تقدير الملك وقال ما للتدليل عليه قال الزكشي وحديث السراية هو الدليل وهو أصلي في أن التقديرات الشرعية تقدم على كمال اسبابها قولية أو ضمنية كتلف البيع قبل القبض والذي استبعد في الأقوال غرب الأمر في الأفعال لان موجب اللفظ لا يتقدم على اللفظ فان فرق بأن الأقوال قبل الأفعال بخلاف الأفعال فلذا احتج الى الخروج عن الأصل اجب بأنهم قد صرحوا بحصول العتق واتصال الملك ولو لو خط ذلك الغنى لفسد العتق ولم يملك (قوله) أو غنسه فاضلا قال الزكشي هو مال من اليدين * (١٢٠) والعبد انتهى وفيه نظران العبد منكرة

اللهام الآن يدعي أن أسدء بالمعرفة سهل مجيئ الحال منهما (قوله) كن ملك عبد الخ في جعل هذا خارجا عما سلف نظر ظاهر فأمس ولذا قال الزكشي المراد بالعبد في عبارة من لا يحتاج اليه الخ لخدمة ونحوها انتهى وقد عتذر عن الشارح بأن من يحتاج اليه في الخدمة مثلا غير فاضل عن كفايته من جهة النفقة لأنه غير يمكن في أمر النفقة اذا عدم من يخدمه فيها (قوله) لا يفضل الخ أي بحيث لو كف بيع ذلك عادمسكتنا وانما يلزم بذلك لان عود المسكنة أشق من مقارعة العبد والمسكن المؤلفين ولم يكلف بهما كما سيأتي قبل وهذا يقتضي أن يكون مينا على اعتبار كفاية العبد الغالب وهو خلاف مرجح النووي في باب الكفارة كالمسألة (قائدة) الضعية العتق (قوله) يعني قال الزكشي وفي معناه ما اذا وجد جارية بعتة بتمام الوفاء وهي قيمته مثلهما ولكنها خارجة عن العادة (قوله) والثاني وقت الوجوب علل بأنه حتى يستوفي على جهة التطهير كالحذ فبالوفا وهو شرط أو عصى عصى وهو بكرتم أحسن قال الرافعي ما معناه

ان القول الأول ناظر لثابتة العبادة والثاني لثابتة العقوبة انتهى وتوجه الثالث أنه حتى يجب في الذمة وجود المال فاعتبر لا يجب أغلظ الأحوال كالج يجب متى تحقق اليسار (قوله) والأخبار مخرجانا الخ مشرنا إلى نقد على المؤلفين من حيث أن المخرج لا يطلق نسبته للشافعي من غير بيان الترخي أقول لكن سهل ذلك اقتران المخرج هنا بالتصويع على أنه لم يصرح بالنسبة هنا (قوله) وإسرا الثاني لم يفرض في الأولين يسرا غير اقتران لأنه اذا لم يفرض مدر المسئلة لوجود السرقة الاداء فلا يكون مقسلا عن المرتبة الدنيا العليا (قوله) بالهلال أي لانها الأشهر الشرعية لأنه يستلزم عن الأهلة (قوله) بنة كفارة أي ولا يشترط تعيين المكفرة نعم لو جعل شهران كفارة ثم أخرهم أخرت ثم أخر عن الأولى ثم أخر عن الأخرى لم يجره بخلاف تقديره من العبدين لقوات الولاة في الصوم قاله في المطلب (قوله) لأنه بنة

م كذا في صلاة ركعة تطهارة وغيرها من أسروط

(قوله) ليكون تعرض الخ أي كنية الحب وانصرف الصلاة (قوله) ويزول التابع الخ لو ولي المظاهر ليل قبل مضي شهر من عصى والتابع بأن يحمله خلافاً لا يخفى ومات رحمه الله أخيه الشافعي رحمه الله بأن أوال أوجبا الاستئناف لوقوع صوم الشهرين بعد انقاس ولولم يوجب لكان بعضهم قبله وذلك أقرب إلى الأمور ومن الأول واحتج الأصحاب بأنه جاع لا يوزر في الصوم فلا يؤثر في صفة كالأكل لا وجاع غير المظاهر عنها فرج ولا أظن نهاراً راجحاً لا يقطع التابع ففي فتاوى ابن البرزى تقليد القراني أنه لا يقطع التابع وفيه نظر (قوله) عن القتل أما الظاهر فلا يتصور منها (قوله) بهرم أو مرض قال الزركشي هو من عطف العام على الخاص وقد استحسنوا قول حاليسون المرض هرم عارض والهرم مرض طبيعي * (١٢١) * (قوله) لا يبرح ذواله أي بخلاف الذي يبرح ذواله فإنه لا يبدل إلى الأ طعام بالتلف الغائب

القادر به عن الخفق (قوله) كفر بأطعام الخ بقية موافقة لفتحة البراء وقد جاء ألهم بمعنى ملك في قولهم أطعم رسول الله صلى الله عليه وسلم الجنة السدس فيه لا يذكرونها فضل الأ طعام عن القوت كفي الصيام وظاهره محبة هذا قال الترمذي في جامعه قال الشافعي وقول النبي صلى الله عليه وسلم لرجل خذ فمعه أهلاً يحفل أن تكون الكفارة عن من ربه وأهله رجل لا يقدر فمعه أهله صلى الله عليه وسلم شيء ومملكاً ياتل أو رجل مأجود اقترب إليه من أكل أو شرب حتى يبيح الله عنه وسلم خذ فمعه أهلاً لأن الكفارة إنما تكون عن القتل عن القوت قال أعني الترمذي واختار الشافعي من كان على مثل هذه الحال أن يكفّر بكون الكفارة ذنبا عنه حتى مات به كفر قد زركشي وعاراً الزينة مقلبه وهو قضيء عاراً بئذ (قوله) ستين صا أي في قصة الأعرابي أن

لا يجب التعرض لها في التوبة والثاني شرط كل ليلة ليكون متعرضاً خاصة هذا الصوم بالصوم (في اتنا شهر حسب الشهر بعده بالهلال وأتم الأول من الثالث ثلاثين يوماً تعذر الرجوع فيه إلى الهلال (ويزول التابع صواب يوم بلا عذر) فيجب الاستئناف ولو كان العاقل اليوم الأخير أو اليوم الذي نسيب التوبة والسيان لا يجعل عذراً في تركه الأمور أو وهل يطل ما مضى أو ينقلب نقلابه قولان (وكذا) بغواه (بمرض) بأن أظفره (في الجسد) لأن المرض لا ينافي الصوم وإنما خرج منه بغيره ولا قد يم لا يزول التابع بالظفر للرض لا ما أظفره لا يتعلق باختباره (لا يحضر) في كفارة المرأة عن القتل لأنه ينافي الصوم ولا تخلو عنه ذلك الأقراء في الشهرين غالباً والتأخير إلى سن الباس فيه خطر والنفس كالحيز وقيل يقطع التابع لتدبره (وكذا جنون) فإنه لا يزول به التتابع (على المذهب) لما فاته الصوم كالحيز والطريق الثاني في قوله المرض ثم أخذ المصنف في بيان الحصة الثالثة فقال (فان يحضر من صوم بهرم أو مرض قال الأكرهون) من الأصحاب (لا يبرح ذواله) وقال الأقولان كالأمم والقزالي يوم شهرين فيما ينظن بالعادة أو يقول الأطباء (أو يفسد الصوم متشعبة أروافاً فزاد مرض كفر بأطعام ستين مسكناً) الآية السابقة (أو قبرا) لأنه أشد حاله من كمين في قسم الصدقات (لا كافراً ولا هاتياً ولا مطلقاً) كافي الزكاة (ستين صا) لكل واحد دم (بما يكون نظرة) من الحب الذي هو غالب قوت بلد الكفر كالبشر والشعر فلا يجزئ الدقيق والسويق وقيل يجزئان وقيل يجزئ أن يعطى كل واحد طلى خبز وقيل آدم وتقدم في قسم الصدقات أن السكينة تنفق قرب أو زوج ليس غيرها في الأصح فلا حاجة إلى أن يزداد على المنفقات هنا ولا من يرضه نفقة كل زوجة والقريب فإنه لا يجزئ الصرف اليمطروجه بذكر الفقر ولأنها اسم بمعنى غير ظهر أربابها فمما بعدها كونها على صورة الحرف وهو في معنى المستنى ويزاد عليه العبد والمكاتب فلا يجزئ الصرف الهما وقد تقدم في الصوم في كفارة الوقوع وهي كفارة الظهار فهو يحجز عن الجميع استقرت في ذمة في الظاهر فإذا قدر على خصلته فعليه أن يسأل الظاهر السقوط فيأتي من ذلك هنا

* (كتاب العان) *

هو كما سألني قول الرجل لأمراءه ما أت أشهد به أني ابن الصادق في عامي ست مائة من الزنا إلى آخره فلذلك قال (يسبقه قذف وصرحه) أي القذف مطلقاً (الزنا كونه لرجل

٣١ في مجلدها بعض الأطلعام * (كتاب العان) * (قوله) فذلك الخ يدفع بأشغال ارتدة قصره عن الوفاء عما في الباب من أحكام القذف (قوله) يسبقه قذف لو كان هنا وزعمه من شبهة لأن نفيه من غير قذف فإذا شرط تقدم القذف أو نفي الولد ولا بد من بيان نفي الولد (قوله) مطلقاً أي سواء كان من الرجل أو المرأة بينهما زوجة أو ذمة فخصير عائد على القذف من حيث هو والألفاسيا في المتن صورة أنه صدر من الرجل ثم أنه نحوه يسبقه ذمة فتأمل

أوامرأة زنت أوزنت أو بازاني أو بازانة) لشهرته فيه ولو كسر التاء في خطاب الرجل
 أو فتحها في خطاب المرأة أو قال للرجل بازانة وللمرأة بازاني فكذلك لأن العين في ذلك لا يمنع الفهم
 (والمرءى بإبلاخ حشفة في فرج مع وصفه) أي الإبلاج (بقرم أو) بإبلاخ حشفة في (در صريحان)
 فان لم يوصف الأول بقرم فليس صريح له صدقه بالحلال بخلاف الثاني سواء غوطب بهما ذكراً أم أنثى
 كان يقال له أوجبت في فرج أودراً وأوجبت في درك ولها أوج في فرجك أودرك وقوله صريحان خبر
 البدأ والمطوف عليه المقتر بأن أو التعجبة أي التي بكذا أو المرى بكذا صريحان ولوقال صريح كان
 أنصر وأومع (وزنأت في الجبل) بالهمز (كأنة) لأن الزنة في الجبل هو الصدوق فيه (وكذا
 زنأت فقط) أي من غير ذكر الجبل (في الاصم) لأن ظاهره يقتضي الصعود والثاني هو صريح
 والياء قد تبدل همزة كقولهم رويت وروأت والثالث أن أحسن العربية قصر يحمته ولا يقبل قوله أردت الصعود
 فكأنه والأفصر صريح (وزنبت في الجبل) بالياء (صريح في الاصم) والثاني هو كناية لاحتمال أنه
 أراد الصعود ولين الهمزة والثالث أن أحسن العربية قصر يحمته ولا يقبل قوله أردت الصعود
 وزنت الهمز وان لم يحسنها فكأنه من قبل متمم ذلك وروال زنأت في البيت بالهمز صريح
 الصريح لأنه لا يستعمل بمعنى الصعود في البيت وتخوم زاد في الروضة أن هذا الكلام البغوي وإن غيره قال
 ان لم يكن البيت درج يصعد اليه فاصريح قطعاً وإن كان فوجان (وقوله) للرجل (يا فاجر يا فاسق)
 يا خبيث (ولها) أي للمرأة (يا خبيثة) يا فاجرة يا فاسقة (وأنت تحبين الخلوة وتقرشي بالنبطي
 وزوجته لم أجعل عذراء) أي بكراً (كأنه) لاحتمال الهدف وغيره والهدف في باطن لا بالخاطب
 حيث نسبته إلى غير من نسب اليهم ويحتمل أن يريد أنه لا يشبههم في السيروا الأخلاق (فان أنكر ارادة
 قذف في الكناية (صدق بينه) وليس له أن يحلف كاذباً فعالمه كاذباً وتختر من انتقام الأيذاء
 (وقوله) الآخر (يا ابن الحلال وأما أن قلت تزنا ونحوه) فكأنه أي ليست بزانية (تقرض ليس
 هدفه وان نواه) لأن الة انما تؤثر اذا احتل اللفظ النوى ولا احتمال لهنا وما يفهم ويتقبل منه فهو
 أثر قرائن الأحوال وقيل هو قذف نواه اعتماداً على الفهم وحصول الأيذاء (وقوله) لزوجه أو
 لاجنبية (زنت بلأ أقرار برتا) على نفسه (وقذف) للمخاطبة ومثله قولها زوجه أو لاجنبى
 زنت بلأ فهي مفرقة بالزنا وقافة للمخاطب ورأى الامام أن ذلك ليس صريحاً في القذف لاحتمال
 كون المخاطب مكرها وانتظام الكلام مع ذلك (ولو قال لزوجه بازانة فقالت زنت بلأ وأنت أرفى
 مني قاذف وكانت) لاحتمال أن تريد أن تكون في الصورة الأولى مفرقة وقافة للزوج ويسقط
 بأقرارها هذا القذف عنه وتقر وتكون في الصورة الثانية قاذفة فقط والمعنى أنت زان وزناك أكثر
 مما نسبني إليه وان تريدني الزنا أي لم يطأن غيرك ووطؤك سباح فان كنت زانية فانت زان أيضاً
 أو أرفى مني فلا تكون قاذفة وتصدق في ارادة ذلك بينهما (فلو قالت) في جوابه (زنت وأنت أرفى
 مني حقرة) بازنا (واقفة) له ولو قال لزوجه بازاني فقال زنت بلأ وأنت أرفى مني فهي قاذفة صريحاً
 وهو كان على وزان ما تقدم إلى آخره فلو قال في جوابها زنت وأنت أرفى مني فهو مقتر بالزنا وقاذف لها
 على وزان ما تقدم أيضاً ولو قال لاجنبية بازانة فقالت زنت بلأ وأنت أرفى مني فهو قاذف وهي قاذفة في
 الأول مع الإقرار فيه بالزنا وكأنه في الثاني لاحتمال أن تريد أنه أهدى إلى الزنا وأحرص عليه منها
 ويقاس بما ذكر قولها لاجنبى بازاني فيقول زنت بلأ وأنت أرفى مني ولو قالت ائدأ أنت أرفى مني
 ففي كونه قذفاً وجهاً في بيان في قوله لها ائدأ أنت أرفى مني ولو قال لا غرأت أرفى من فلان فليس
 بقذف لأن ان يريد وقيل هو قذف لهما لأن ظاهر اللفظ يقتضي اشتراكهما في أصل الزنا واختصاص

(قوله) ولو كسر التاء الخ جله
 الركني دخلاً في عبارة المتن قال وتنبه على
 المصنف إلى إهمال ذلك خطأً وتنبه على
 أنه بشرط أن يكون الوصف بالزنا في معرض
 التعبير ليخرج الشاهد وتخومون يكون
 ممكن الوطء منها وفيه (قوله) بينه
 ترك ولم يحلف فكأن الامام من الاحتياط
 أنه يلزمه اظهار ما هناك ليستوفي منه
 الحد قال ويحتمل أن لا يجب لما فيه من
 إزاء القذف كذا قالاً منها وتصل
 الرافعي عن البغوي في باب حد الزنا
 التصريح بعدم الوجوب (قوله) ليس
 بقذف وان نواه أي كان التعريض
 في الخطبة لأثره في الحرمة بل هذا أولى
 لأن الحد وتدراً بالشهاد (قوله)
 أقرارا تعرض بأنه غير مفصل والتفصيل
 شرط (قوله) رأى الامام الخ قال الرافعي
 وهو متين ويؤيده أنه لو قال زنت مع
 فلان كان قاذفاً لها دون فلان انتهى
 وأجاب في الوسيط بأن الحلاق هذا
 اللفظ يحصل به الأيذاء انتقام لتبادر
 الفهم منه إلى صدور عه طواعية وان
 احتج به غيره وابتدأ بالنسبة إلى الزنا وان
 احتج زناً لعين وتابعه الشيخ عز الدين
 في تحصر النهاية وقال نعم ثم أوّل أقرار
 تاويل بعلمه عند القبول اذله الرجوع
 عنه (قوله) لاحتمال أن يريد الخ هذا
 الاحتمال ليس بمتعين اذ يحتمل أيضاً أن
 يريد أنها هي الزانية دونه وعكسه وقد
 خصص الشارح هذا العكس بالثانية
 وليس بمتعين بل الاختلاف كاهاجرية
 في المستثنى حتى الأول يكون جارياً
 في الثانية أيضاً خلاصاً لصنيع الشارح
 رحمه الله (قوله) وان تريدني الزنا أي
 لأن مثل هذا قد قصد في المخاطب لئني

(قوله) ودعت أي هذه الفعلة التي استند اليها الوجه استحال بالتحذف (قوله) ولولم تستمعي لولم تسمعي لولم تسمعي أنت وهن ما كنت قد فعلت
لأمة قاله الماوردي وأجاب ابن الصلاح فقهاؤا زاد أنه يعز للشتم أقول كثيرا يستعمل هذا اللفظ عند عقوق الزوجة وعند استبعاد
لامرأى به ونحوه عليه وإيصال بره * (١٢٣) * للاجانب دون غيب آراء الألب هذا المعنى فلا استشكل في قوة ظاهره وأنت

الموقف ولو قال لامرأى أنت زانية ثم فأن
زوجته وأنت أيضا فظاهره كناية
لاحتمال أن يرد وأنت قريبة منها
(قوله) صريح استشكل باحتمال أن
يكون من وطء شبهة ونحو ذلك أقول قد
يقال المشهور منه عرفا إرادة الزنا مع
الاباء السام لبلاد قبل إرادة مثل
هذا صكما ألفتنا ظاهرا من الغزالي
في مسألة زنت بك * فرج * قال
لقرشي لمن قرش فهو كناية عندهما
وترج فيه الزكشي ونسب للنسب أنه
صريح ولو قال لأخيه لست أخى فظاهر
الكناية (قوله) ويحدثنا فحسن
ليزيد في ضابط اتخاذ أي كونه مكنا
مكتن مختارا لا مسددة في باب حدث
الحدف وهذا العمل هنا لا شرط للحدف
وأما على معناها (قوله) مكلف أي
لأن صورة الزنا من غيره لا واجب حدا
فشمه منسوب المكلف إلى وطء لا حد
هو أو المسخية فلان الرق لما منع كل
الحد عليه دل على أن الحائض عليه نفسه
لأنه مكره من المخيرة على المخيرة
وأما الإسلام فحديث من أمرته
فمن يمسس وانما جعل محصنا في حد
الزنا لأنه إهانة وأما لغة الفهم قوله
تعالى واثنين يرمون المحصنات ولاه
يقال شرط حدا فأنكاف بهم أمثاله في
الحدف * فرج * أو أنما في
الزنا لم يمتد إلى حال الإسلام وإنه قد
حدث (قوله) عفيف أي ولا يمسس عن

المخاطب عن يدو يؤخذ عما ذكر في هذه المسألة أن الراجح في أني قبلها عدم الحدف أيضا وأنه على وجه
الحدف فيها يكون القائل مكرما لأنه كونه ودعت بأن الناس في محاورهم في الغم والمشاقة
لا يتبدلون غالبا بالوضع الأصلي لفظ فصل الملاهي في ذلك على مقتضاه وقبلاء أهل في ذلك لغز
الاشترار قال تعالى حكما تقول يوسف عليه السلام لأخوته أنتم شركتنا (قوله) لغز زنا
فرجك) بفتح الكاف أو كسرهما (أو ذكرك) أو بك أو بك (قنف) لأن مذكرة لفظه أو
محله (والذهب أن قوله) زنا (بك وعك) ورجك (ولوله) لست أخى كناية
ولوله غير لست أن فلان صريح اللان في لسان (أن في الأولى فلان المتهوم من زنا الأعضاء المذكورة
الس والشي والنظر كما في حديث الهجين زنا العين النظر قيل فيها وجهان أو قولان أحدهما
أنه صريح المخاطبة بالفرج وأما الثانية فأنه كناية عن كونهما المخصوص وخرج بعضهم من كل منهما
قولا في الآخر فكي فيهما قولين أحدهما أنه صريح في حدف أم المخاطبة لسيئة إلى الفهم وأبهما
أنه كناية لاحتماله غير الحدف وقطع بعضهم بالأول منهما وأول نص الكناية بعضهم بالنفي وحل
نص الحدف على ما إذا أراد الأصح تقرير النص والفرق أن الأب لا حاشية إلى أن تدب ولده
وزجره عما لا يليق بنسبه يحمل مقالة على أن تدب بخلاف الابن ويستفسر أن قال أردت أنه من زنا
فهو قد ولد له وأنه لا يشبهه خلقا أو خلقا فيقبل عليه يقول النصف الثاني بلعان مستتي من قوله
صريح أي لو قال لولم لا لشيء بلعان لست ابن فلان يعني اللان فليس بصريح في حدف أمه فليس لأن
قال أردت تصديق الملاعن في نسبة أمه إلى الزنا فهو حدف لها وإنه أردت أن الملاعن فناء أو انتفاء
نسبه منه شرعا وأنه لا يشبهه خلقا أو خلقا قبل يمينه ويعز عليه لا يلائم ثم أخذ النصف في بيان حكم
الحدف قتال (ويحدثنا فحسن ويعز رغبة) أي غير كاف المحسن وهو حدف غير المحسن وسواء
كان الحدف الزنا أو غيره وسواء في بيان الحدف شرطه في بابه وبين التعزير في آخره لا شرطية
والأصل في ذلك قوله تعالى واثنين يرمون المحصنات ثم لم يأت بأمر بعقشها فاحسبهم عاين جلدة
(والمحصن مكلف) أي بالنفاق (حرم عفيف من وطء محبة) بأن لم يطق أصلا أو وطئ وطأ
لا يحبه بخلاف من وطئ ولا يحبه بآزني فليس بمحصن (وتبطل العفة) المستبردة في الإحصان
(وطء محرم مملوك) له كاخته أو عمت من نسب أو رضاع مع عليه بالتحريم (على المذهب) سواء
قبل بأقول الرجوح أنه واجب أخذ أمه لا دلالة له على قبله إلا بآزني وهو أخش من الزنا لا جنسية
وتبطل لا بطل العفة على أن في لعدم انتفاء بآزني وقد عبرا نصف في هذا الخلاف المرتب بالمذهب
على خلاف اصطلاحه (لا) بوضه (زوجته في عفة شبهة وأمة ولده ومنكوبة بلأول) أولا
شهود (في الأصح) وإن كان حرام تنقيح الثالث في الأولى وشبهت أن سبب غير هذا حاجت حصل علوق
من ذلك الوطء مما انتفاء الحدف في غير الثاني تنقيح المدة مكرمة وتوقعه في غيرت في غير الأولى
ووطئ زوجته أو أخته في حيض أو ناس أو حرام أو صوم واعتكف لا يطل العفة وقيل فيه الوجهان

ثبوت العفة وغيرها تغليظا على اتخاذ (قوله) بلأول أي سواء كن عائنا بالتحريم أو حلا كفي الزنا فقلع البعوى ثم دل على أن يكون
الجاهل كالأول في بابه (قوله) وإن كان حراما كونه يشر إلى أن صورة مسنة أنت كونه بلأول أو شهود أن الواقع عليه بالتحريم (قوله) مع انتفاء الحدف
في جميعه أي بعمدة حرة أي بعمدة نكح في المحرمات بلأول (قوله) ووطئ زوجته المدة المسنة في بابه كونه يشر إلى أن يكون

(قوله) ولولا مذهب من مثل الزنا سائر الوطء المقتطعة (قوله) فاعلموا هالدايل على سبق الاختفاء غالباً ولان حد القذف موضوع للبراسة من الزنا دون الزدة فجاز أن يسقط بمجرد ذكره الماوردي ولان الزنا معني بطل مانسبه المحصنة في زمان يسقطها مستقبه والمذكور لا يؤثر ماضيه فكذا مستقبه كالجنون فالتدعيه يمكن تصور طرور الرق بعد القذف كسيرة قدفع شخص ثم اختار الامامه (قوله) كل الورثة لو قذفه شخص بعد موته فاعلم ان أحد الزوجين يرث أيضاً والمسئلة فيها وجان * (١٢٤) * من غير ترجيح تبييه لبعضهم الاستيفاء

وان كان الباقي صغيراً أو غائباً أو أضرراً كما هو لا يطلب (قوله) وانه لو عفا بعضهم حال العمل لا تنظير لذلك فان نظارها اما ان تسقط حصه العاقب كلشفة واما ان يسقط الجميع كالقصاص * (فصل) في قذف زوجة استدلل على الجواز بأن يقول يكن لهم شهداء انفسهم وعمار ويأود او ممن أن هلال بن امية أنى أهله عشاء فرأى منه وسع بانه خفاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره فكره النبي صلى الله عليه وسلم فأجابه فتركت الآيات واما الجواز عند الظن المؤكد فيا لقياس على التحقق وكفى ايمان القسامة تنبي على القران نعم ايمان القسامة تكفي فيها بالاشاعة وقدموا ككفائتها وان كان الشارق ما يطلب في هذه الفاحشة من السر (قوله) بن راءهما في خلوة او لومرته نعم قال الامام الذي أراه انه لو رآه الزوج على استحلال عمر اراق مولد الربة فهو بمنابه الانضمام الى الاستغاثه مرة واحدة انتهى وهو متين (قوله) ومن سوراخ قد أشار اليه المؤلف بالكف من قوله كسبا (قوله) والا فلا ينفذها أى ولكن يلزمه التقي وسول فيأمر بها من اصابة غيري نها على فراشي وان الولد من تلك الاصابة كما سيأتي بيان ذلك في نفسه الآتي في كذا ما شارح الآتي في الفصل الثاني

ومقتدات الوطء كالقبلة واللس وغيرهما لا يطل العقبه تجال (ولو زنى مقتدوف سقط الحد) عن قاذفه (أو أريد فلا) يسقط الحد عن قاذفه وان فرق ان الزنا يكتفى بالمكن فظهره يدل على سبق مثله غالباً والردة عقيدة لا تخفى غالباً فاعلموا هالدايل على سبق الاختفاء غالباً وفي الاولى قول قديم بعدم السقوط لطرور الزنا كالردة وفي الثانية وجه بالسقوط كالزنا (ومن زنا مرة ثم صلح) بأن تاب وحسن حاله (لم يعد محصناً) فلا يحذفه سواء عقده بذلك الزنا ثم تاب بعده أم اطلق لان العرض اذا انخرم بالزنا لم تعد ثلثه بالعبه الطارئة وقال الامام أرى هذائهم من الخلفاء فان التائب من الذنب كمن لا ذنب له (وحد القذف ورثه يسقط بعفو) لانه حق آدمي لتوقف استغناؤه على مطالبة الأدمي وحق الأدمي شأنه ملاك وتقرير القذف كذلك (والاصح انه يرثه كل الورثة) حيث مدت القذف قبل استغناؤه كلال والقصاص والثاني يرثه غرض الزوج والزوجة لارتضاع التكاح بالموت وقطاع واسطة التعبير (والاصح انه لو عفا بعضهم) أى بعض الورثة عن حقه من الحد (فبإني) منهم (كله) أى استغناهم جميعه لانه حق ثبت لكل منهم كولاية التزوج وحق الشفعة والثاني يسقط جميعه كافي القصاص وفرق بأن القصاص لا يعدل اليه وهو الدية بخلاف حد القذف والثالث يسقط نصيب العاقب ويوجب الباقي لانه قابل للتقسيم بخلاف القصاص وعلى هذا يسقط السوط الذي يقع فيه الشرقة

* (فصل) في الزوج (قذف زوجة هل زناها) بان رآه بعينه (أو ظنه) فاعلم ان كسبا زناها يرثه مع فرقة بان رآه قاصاً (خالوه) أو رآه يخرج من عنده ولا يكتفى بمجرد الشباغ لانه قد يشبهه عدولها أوله أو من طمع فيها فافهم بظفر شيء ولا يجرّد القرينة المذكورة لانه ربما دخل منها خوف أو سرقة أو طمع ومن صور الظن المؤكد ان تخبره برآها فقيم في قلبه مذهباً أو يخبره به عن عيان من شيء وان لم يكن عدلاً وانما جازله حينئذ القذف المرتب عليه اللعان الذي يخلص منها لا حاجة الى الاتهام بها لتلحقها فراه ولا يكاد يابعد على ذلك منه أو أقراره والأولى ان يترعلها ويطلقها ان كرها هذا كله حيث لا ولد منه (ولو أتت فولد علم ان ليس منه) مع امكان كونه منه (لزمه نفيه) لان تركه التي تضمن استحلافه واستحقاق من ليس منه حرام وطريق نفيه اللعان المسوق بالقذف فيلزم ان أيضاً وانما يلزمه قذفها اذا علم زناها أو ظنه كما تقدم في جواز ولا خلاف بقذفها لجواز ان يكون الولد من وطء شبهة قاله البغوي وغيره (وانما يعلم) ان الولد ليس منه (اذ لم يطأ) أصلاً (أو) وطئاً (ولده لم يثبت) أشهر من الوطء التي هي أقل مدة الحمل (أو فوق أربع سنين) التي هي أكثر مدة الحمل (فلولده لم يثبتها) أي بين ستة أشهر وأربع سنين من الوطء (ولم تسترئ بعد) بحضرة حرم النبي لولده رعية للفراس ولا عبرة بريته يجدها في نفسه (وان ولده لم يثبت) أشهر من الاستبراء حل

وقول الشارح لم يثبتها ثبات قول لا يثبت بخصوص القذف بل يكتفى برسها بالعلوق من غيره (قوله) حرم النبي أي ولو علم زناها النبي راحته كونهه ايضا كسباً في التصريح به في الترتيل وشارح انه علم منها (قوله) رعية للفراس روى النسائي آثار رجل جحد ولده وهو يظن اليه محبة الله عنه وخبره ورثه الخلائق ثم القية قال في الكفاية المعنى من قوله وهو يظن اليه انه في حالة انتظار اليه ليكون ارق وأشفق فاذا جحد ولد له لم يثبت في رعية بغيره

(قوله) والوجه الثاني زاد الزكشي والثالث يجوز التي سواء وجدت مخيلة أم لا ولا يجب بحال قال كذا ذكر الراعي والبغوي هذا والله
وزعم ابن الرضا أن الثالث هو الأول وليس الأمر كذلك فإن الأول يجوز عند المخيلة ويوجب عند رؤية الزنا خلافًا لما ذهب إليه
مطلقا قال وكلام النهاية والبسيط صحيح * (١٢٥) * في ذلك ونبه أيضا على أنه يجب تشديد في المنهاج بما إذا كان هناك التهمة والأقهر

الاستبراء إلا يصح قطعها انتهى (قوله)
ومحل الخلاف الخ هذا عند النائم
يقتضي أن قول المنهاج حل في الأصح محله
عند وجود مخيلة الزنا فلتأمل (قوله)
بظهور دم الحيض أي فخصب المدة
من وقت الظهور وإن توقف الأمر على
تمام الحيضة فلا يحصل استبراءها من
الانتطاع وكذا الشارع رحمه الله عني
ببعض التأخير الزكشي يقتضيه في
التسكعة ويجوز أن يكون مسبوقة به
(قوله) ولو وطئ الخ أظهر على مثل ذلك
ما لو وطئ ولم يزل

* (فصل) في كسبية المعان (قوله) فإن
غابت أي بسبب حبس أو غيره من مرض
أو موت ونحوه (قوله) في الكلمات أي
في كل منها وذكر الزكشي واجب أيضا أن
أراد إسقاط الحد بسببه (قوله) إن
الوطء بالشبهة يرد وطء نفسه (قوله)
لاحتمال الخ أقول فوق من أصابه غيره
أو من وطء غيره ونحو ذلك في أي
يكون كافيا وحده متفاهذا لا احتياط
وله أعظم (قوله) ولا تحتاج إلى أن الخ
لاية ل كيف يكون ذلك مع اشتراط
تقدم لعانه على إمامها لا تقول قد تقدم
وأوجب الحد عليها ولا لعانها وإنما
لنفي الولد خاصة هذا ما هو ليرد
ظاهر إن شاء الله (قوله) وحديث الخ
لاختصاصه قد يجوز أن يكون مريده

التي في الأصح) لأن الاستبراء أمر تطهيري على أنه ليس منه ولكن الأولى أن لا يشيعن الحلال
فذكر الدم والوجه الثاني أن رأي بعد الاستبراء مرة الزنا المبجلة للصف آرقتنه جاز التي بل يجب
لحصول القتن حينئذ بأنه ليس منه وإنما لم ير شيئا لم يجوز روح الثاني في أصل الرضا والأول في الشرح
الصغير والحزب وليس في الكبير ترجيح ومحل الخلاف كما يؤخذ من التعليق ماذا أمكن كون الولد
من الزنا بعد الاستبراء بأن ولده ستة أشهر من الزنا فلو ولدته لم يولد منها من الزنا فلو فوجها من الاستبراء لم يميز
نفسه عما كان استدركه في الرضا والاستبراء يحصل ظهور دم الحيض كما قاله بعض المتأخرين (ولو وطئ
وعزل حرم) التي (على الصحيح) لأن الماء قد يسحب إلى الرحم من غير أن يحس به ومقابل الصحيح
جعل الغزالي العزل يجوز التي ولو وطئ في الدبر أو فميا دون الفرج فله التي على الأصح (ولو عزر زنا
واحتمل كون الولد منه من الزنا) على السواء بأن يستبرأ (حرم التي) رعاية للفراش كما تقدم
وأغادر كونه قوله (وكذا) حرم (القذف والمعان على الصحيح) ومقابل قول الإمام القاسم
الجواز اجتماعهما كما إذا لم يكن ولد وعرض بان الولد ينسب نسبة أمه إلى الزنا وإنه عليها بالعان
أذيع بذلك وتطابق فيه إلا سنة فلا يحتمل هذا الضرر لغرض الانتفاء والقراق يمكن بالطلاق
* (فصل) في كسبية المعان والأصل في ذلك قوله تعالى والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهن شهادة
الأشهاد فشهدوا أحدتهم أربع شهادات بالله ألا تأتين الزوج (أربع مرات
أشهد بالله أني إن الصادقين فيما ربيت به هذه من الزنا) أي زوجته إن كانت حاضرة (وإن غابت
سماها ورفق نسبا بما يعجزها) عن غيرها (واختامان لعنة الله عليه إن كن من الكاذبين فيما
رماها به من الزنا) ويشترط الباطل الحضور وعجزها في القضية كأي الكلمات الأربع أو لا يقدل خفاء
القضية فتعذر التسليم فيقول لعنة الله على أن كنت إلى آخره (وإن كان ولد بنفسه ذكره في الكلمات)
الخمس لينفي عنه (فقال وإن الولد الذي ولده أو هذا الولد) إن كان حاضرا (من زنا ليس مني)
ولو أقصر على قوله من زنا به صنف في الانتفاء عند الأكثرين لاحتمال أن يعتقدا الوطء بالشبهة
زنا ويصح البغوي إن يكفي حمل اللفظ الزنا على حقيقة وخبر صحيح في الشرح الصغير وأصل الرضا
ولو أقصر على قوله ليس مني لم يكف على الصحيح لاحتمال أن يهمل لا يشبهه ولا يوافقا ولو أنقل ذكر
الولد في بعض الكلمات احتياج نفسه إلى إعادة العان ولا احتياج المرأة إلى إعادة لعانها وقبل فتنا
(وقول هي) أربع مرات (أشهد بالله أنهن الكاذبات فيما ربيت من الزنا) واختامه ان غضب
الله عليها إن كان من الصادقين فيه) ويشترط فيه في الحضور وتميزه في أنسية كأي منها في الكلمات
الخمس وثاني في الخاصة بغيره فكيف يقول غضب الله على أني آخره ولا احتياج أن ذكر الولد فإن
لعانها لا يؤثر فيه وبغيره كقول وهذ الولد نفسه يستوي لعانته * تنبيه * تقدم فيما إذا أتت
بولد علم أنه ليس منه إلا يشهد هذا إذا احتمل كون الولد من وطء شبهة وحديث يقول في المعان لنفسه كقوله
الشاوردي أشهد بالله أني إن الصادقين فيما ربيتها من أصابة غيرة لها على فراشي وإن هذا الولد
من تلك الأصابة فهو مني إلى آخر كلمات المعان ولا تلاحن امرأة إذا لاحد عليها هذا المعان حتى يسقط
بلعانها ولم يذكر الشيطان ماله (ويؤيد) بالنساء ليعضول (لقد شهدا بخلف ونحوه) كأن قيل أحلف

(قوله) لم يصح ذلك وكذا ذكر اسماء غير الجلالة من اسماء تعالى (قوله) وقيل لا يصح الخ لهذا قال الزركشي وبغير في هذه المسئلة بالذهب ولو انق اصطلاحه يعنى ابدل لفظ الغضب بلفظ اللعن فان فيها طريقين (قوله) وقيل من عماله * (١٢٦) * ثم التفتين معترفي سائر الكلمات

ولا يكتفى في أولها فقط (قوله) لان لعانها الخ استدلل الزركشي بقوله تعالى ويدرأ عنها العذاب (قوله) ولا لعن أخرس أى يناعى أن العن كونه ينعى أن قلنا شهادة لم يصح منه (قوله) أو كانه أى فكبت كلمات اللعن أربع مرات ثم الخامسة (قوله) وهو بعد صراحة الأولى ان يحسن بعد فعلها (قوله) لحديث الصبيحين وفي هذا وقت أيضاً تنزل الملائكة وتسمع بالأعمال (قوله) عند التبرير ويرى ابن منجموها كروحه لا يتخلف عندها ان يعبد ولا أمة ولو على سوا رطب لا وجبت له النار ثم المراد عند التبرير ما بين الحجة والشرعة وهو لا روق من الله عينا بر ويدل قبل المات ثم الجنتين غير سابقة عذاب آمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم (قوله) المنفرة في الحديث الشريف المنفرة من الجنة (قوله) لا يبين أى له رعدة راسا من أهلها (قوله) وذى الحسن يكتفى يشتمل من دخل داره ما من أهل الكلب (قوله) له ليس له حرمة وشرف هذا هو من الله والكراس ما حدة وشرف وجموع نوع فله حسن وغيرة له لم يكن له احوه قط وبتيه كرامة تعبد لله وان كثر زوجها لكن قل له ربه ربه رضى بروى فله شرف وكرامة من الله رضى الله تعالى عنها فله تركه من المحصل منى تسلمة ولك فيها عدل من العبيدات راجعة لتقرر ما لا يتوقف على رضى الزوجين (قوله) في المذكر فيه أيضا طريقة

أو قسم بالله إلى آخره (أو) لفظ غضب بلعن وعكسه أو ذكر قبل تمام الشهادات لم يصح ذلك (في الاسم) اتباعا لنظم الآيات السابقة وقيل يصح ذلك نظر اللغوي وقيل لا يصح أن يثنى بدل لفظ الغضب بلفظ اللعن لان الغضب أشد من اللعن بخلاف العكس وتشرط الموالدين الكلمات الخمس على الأصح فيؤثر الفصل الطويل (ويشترط فيه) أى فى اللعان (أمر القاضي) به (وقيل من كلماته) فى الجانبين فيقول قل أشهد بالله إلى آخره لان اللعان بين لا يعتد بها قبل احتلاف القاضي وان غلب فيه معنى الشهادة فهي لا تؤدى إلا عندئذ به (وان تأخر لعانها عن لعانه) لان لعانها لا سقط الحجة الذى وجب عليها بلعان الزوج (ولا لعن أخرس بأشارة مفهومة أو كانه) كالسمع فان لم يكن ذلك لم يصح فذقه ولا لعانه ولا غيرهما لتعذر الوقوف على ما يريد (ويصح) اللعان بالجمية) وان عرف العربية لان المتغلب فيه معنى المين أو الشهادة وهما بالغات سواء روى ترجمة الشهادة واللعن والغضب (وفين عرف العريسة وجهه) انه لا يصح لعانه بالجمية لعدم عمار ورد الشرع بمعرفته عليه وعلى الحقيقة بها ان احسها القاضي استحسان يحضره أربعة من يحسنها وان لم يحسنها فلا بد من ترجمه ويكتفى من جانب المرأة اثنتان لان لعانها لثني الزاوي في جانب الرجل طريقان أحدهما على قول ان الاقرار بالزنا يثبت باثنى وأحتاج إلى أربعة لان لعان الزوج قول يثبت الزنا عليها كان الاقرار بالزنا قول يثبت الزنا وأصحهما القطع بالاكتفاء باثنى ولا يظهر ثبوت الاقرار باثنى (ويغفل) اللعان (يزمان وهو بعد عصر جمعة) فيؤخر اللعان ان لم يكن طلب الكيد فان كان بعد عصر أى يوم كن لان اللعان الفاجرة بعد العصر أعظم عقوبة لحديث الصبيحين بالوعيد الشديد في ذلك وبعد عصر الجمعة أشد لانه ساعة الأجابة منها عند بعضهم وهو ما يدعون في الخامسة باللعن والغضب (ومكان وهو أشرف بلده) أى بلد اللعان (فمكة بين الركنين) الأسود (والقمام) وهو المسمى بالطحيم وتيل فى الحجر (والمدنة عند النبوة) والمدنة عند النبوة عند الحجرة وغيرها عند منبر الجامع) وهل يعدل منبر المدنة وغيرها ثلاثة أوجه أحدها وصحة البغوى نعم لاني صلى الله عليه وسلم لا عن ابن الجلفاني وأمر أنه على المنبر رواه البيهقي لكن ضعفه والثاني لان الصعود لا يليق بها لهما والثالث ان كثرة القوم سعد البر وهما أو القلا (و) تلعن (حاضر باب المسجد) حرمة مكنتها فيه ويخرج القاضي إليها أربعين تأبى (وذى بيعة) لى صارى (ويكنية) للهود لانهم يعظمونها كعظيمنا المساجد (وكذا ثبت تاريخ موسى فى الأصح) لانهم يعظمونه فيحضر القاضي رعاة لا اعتقادهم لشبهة المكاب والثاني لانه ليس له حرمة وشرف فيلاصق في المسجد أو فى مجلس الحكم (لايت أنساها موتى) لانه لا حرمة له واعتقادهم فيه غير مرمى فلاصق فى مجلس الحكم وصوره ان يدخل دارا بائنا أو هذنة (وجم) أى ويغفل بحضور جمع من أعيان البلد (أله أربعة) فان الزنا يثبت بهذا العهد فيحضر من أشباهه باللعن (والقليل من سنة لا فرض على المذهب) كخطبة المين بعيد أسماء الله تعالى ووجه الفرض الاتباع وهما قولان فى السكن طرد فى الزمان والجمع ومنهم من قطع بالاستحباب فلهما أو الأصح القطع به بالجمع دون الزمان (وبين لقاضي وعظهما) بان يتخوفهما بالله تعالى ويقول لهما عذاب الآخرة أشد من عذاب الدنيا وقرأ عليهما ما ان الذين يشتركون بهما الله وأيمانهم الآية (ويان عند الخامسة) منهما فى الوعظ فيقول له اتق الله فان قولك على لعنة الله توجب اللعنة ان كنت

(قوله) مع امكان منه طاهر الرأى يخالفه
ولكن صدقته الأجاء قال الزكى ومن
أحسن الاجابة ان شرط العمل بالمفهوم
أن لا يخبر على سبب وسبب الآية كان
الزوج فيه فائدة البينة (قوله) ولها
لدفع حد الزنا ظاهر العبارة ان لها
تركوان كل الزوج كذا بالينك صرح
الشيخ عز الدين في القواعد بالوجوب
للاختصاص أو ترجم فتفصح أهلها
*(فصل) له اللعان لنفي ولد أبي ولو
من وطء شبهة أو نكاح فاسد أو الغرض
من هذا الكلام ان شرأت اللعان
المتقدمة لا يضر بخلاف بعضها في مثل
هذا (قوله) ولد فحذوا أضاف الزنا
الى ما قبل النكاح فلا لعان كما علم
عماساني (قوله) وتغزير أى لانه
اذا كان بسقط الحد تغزير أولى
والظاهر ان الفرقه تثبت بهذا اللعان
وايه بفعل ذلك وان زال النكاح لكن
عبارة المناهج توهم خلاف الثاني (قوله)
تغزير تركذب مكان وجه التسمية
ما في التغزير من اظهار كذب القاذف
بخلاف الصغيرة التي لا يمكن وطؤها ومن
ثبت زناها (قوله) عن الحدوشه
التغزير (قوله) بعد النكاح أى بعد
عنده (قوله) كما في صلب النكاح
قال الزكى وأولى لان اللعان حجة
ضعيفة فاذا أقرت قيام القرائن فبعد
انقطاعه أولى (قوله) فان أضاف
مثل هذا ما لو صدر منه القذف في حال
الزوجية وأضافه الى ما قبل النكاح
(قوله) في احد الوجهين لعل سبب
التعريف انها وجهان مذكوران
في لعان الموطوءة شبهة أو نكاح فاسد
اذ كان هناك ولد فتمت قذف ولا عن فان
الظاهر ان في وجوب الحد عليها خلافا وان
الاصح عدم الوجوب لعدم تطابق القرائن

على النفي فان لم يكن عذر بطل حقه من النفي بالتأخير وحقه الولد (وله نفي حمل واستلزام وضعه) ليحقق
ويتبين احتمال كونها حقا فان علت انه ولد وأخرت ربه الاجهاص متسافا كفي كشف الامر
ورفع البستر بطل حقه من النفي في الاصح المتصور لتأخيرها بلا عذر مع علمها الثاني لان الحمل
لا يتبين فلا أثر لقوله عليه (ومن آخر) النفي (وقال جهلت الولادة صدق بيمنه ان كان غائبا)
قال في الشامل الان تستفيض وتشتتر (وكذا الحاضر) يصدق (في مئة) يمكن جوله فيها)
بخلاف ما لا يمكن ويختلف ذلك بكونهما في محلة أو محلتين أو دارا ودارين (ولو قيل لم تمت بولده)
أوجعه الله له ولله اصل الحاقصا لآمين أو نعم تغزيره) لتضمن ذلك للاقرار به والاقرار لا يرتفع بالنفي
(وان قال عز الله عنهما أو بارك الله عليهما خلا) تغزيره لان ذلك لا يتضمن الاقرار به والظاهر
انه قصد مكافأة الدعاء بالدعاء (وله اللعان مع امكان منه زناها) لانه حجة كالبنية (ولها) اللعان
(لدفع حد الزنا) عنها بلعانه ولا تعلق بلعانه غير ذلك فان ثبت زناها بالبينة فليس لها ان تلعن
لدفع الحد لان اللعان حجة ضعيفة فلا تقاوم البينة

*(فصل) له اللعان لنفي ولد وان عفت عن الحدوزال النكاح) بطلاق أو غيره بل يلزمه
اذا علم ان الولد ليس منه كاتدم (ولد دفع حد القذف وان زال النكاح ولا ولد وتغزير) أى ولد دفع
تغزير القذف بان كانت الزوجة غير محصنة كالدمية والرقمة والصغيرة التي يوطأ مثلها (التغزير
تأديب لكدب) معلوم (كقذف طفلة لاوطأ) أو صدق ظاهر كقذف كبيرة ثبت زناها
بالبنية أو اقرارها والتغزير في غير ذلك يقال فيه تغزير تركذب ولا يستوفى الا بطلها وتغزير
التأديب في الطفلة يستوفيه القاضي متعاه من الاذواء والغوص في الباطل وفي الكبيرة
المذكورة لا يستوفى الا بطلها على الصحيح (ولو عفت عن الحد أو أقام بينة تراها أو صدقته) فيه
(ولا ولد) في الصور الثلاث (أو سكنت عن طلب الحد) ولم تغف (أو جئت بعد قذفه) ولا
وفي صورتين أيضا (فلا لعان في الاصح) لعدم الحاجة اليه لمقوط الحد في الصور الثلاث
الاول ولان شاء طلبه في صورتين الاخريتين والثاني له اللعان لغرض الفرقه المؤبدة والانتقام منها
باجاب حد الزنا عليها ويستوفى في الجنونة بعد افاقتها ان لم تلعن وان كان في الصور الخمس ولد
فله اللعان لنفسه قطعاً (ولو ابانها) بطلاق أو فسخ (أو ماتت ثم قذفها تراها مطلقاً أو مضافاً الى)
زمن (بعد النكاح لا عن ان كان ولد يخطه) ير بدنيه ونفاه في لعانه كما في صلب النكاح ويسقط حد
القذف عنه بلعانه ويجب به على البائن حد الزنا المضاف الى حاله النكاح بخلاف المطلق ويسقط حد
بلعانه أماناً المبركن ولد فلا يلحق ويحد وقيل يلحق ان أضاف الزنا الى حالة النكاح ويدخل
في الولد الحمل فيلحق قبل انفصاله في الظاهر فان لا عن وبان ان لا حمل بان فساد اللعان (فان أضاف)
الزنا (الى) زمن (قبل نكاحه فلا لعان ان لم يكن ولد) ويحد كقذف أجنبية (وكذا ان كان)
ولد (في الاصح) والثاني له اللعان لانه قد يظن الولد من ذلك الزنا فاضمه باللعان واجيب به كل
حتمه حيث ان طلق القذف ولا يؤثره (لكن له انشاء عذف) مطلق (وبلغن) نافيًا للولد
ويسقط عنه بلعانه حد القذف فان لم يمشي حد وعلى مقابل الاصح ورجمه أكثرهم كما قاله في الشرح
الصغير اذ الاع سقط الحد عنه بلعانه ولا يجب به على البائن حد الزنا في أحد الوجهين لانها
لم تلحق فرائسه حتى يمتهم بها باللعان وحيث لم يجب عليها في هذا وفي المطلق في تأخير منها
عليه وجهان الاصح نعم وعلى مقابله قال في الروضه يقتصر الى محل كالطلاق الثلاث وجهان
الصحيح لا واسقط منها مسألة الموت (ولا يصح نفي أحد توأمين) بان ولدتهما معا أو أحدهما بعد

(قوله) **فصحت** عن نفيه جعل الزكشي مثل ذلك ما لو مات الزوج قبل انفصال الثاني وبعد في الأول * (كتاب النكاح) * (قوله) النكاح خرج الوطء في غير النكاح * (١٣٩) * فلا علة فيه إلا في وطء الشبهة (قوله) وأن ينشأ أي لأن الاتصال في ذات الزنا عر السبب

الظاهر وطرد في سائر الوطء لعموم مفهوم قوله تعالى من قبل أن تقسوهن (قوله) مقام الوطء قل ذلك عمر وعلى وقول النعالي جبه في القديم (قوله) والقراء الطهر قل الخرا لرحمة الله شديد

لذلك أن العدة وجبت ترصاعا عن النكاح وذلك جدير بأن يكون في وقت الاستمتاع بالنكاح وهو مدة الطهر دون الحيض (قوله) الذي هو الجزء أي الذي يحكم عليه بالطهر هو هذا إلا فالقراءة سبأ في تفسيره في كلام الشارح بأنه مشترك (قوله) والقراء بالغ الخ يريد أن مضى بتدبير من أدوم هذا تفسيره انفعوى (قوله) وقيل أي هذا هو المراد وأن كانت اعتبارا صادقة غيره أيضا (قوله) وفي قول الجوزي خلاف جار في سائر الأحكام المتعلقة على الحيض

(قوله) ساء الخ هذا النساء زينة الامانة بالقبائل لا تتقال بشتره من الطهر إلى الحيض والذي تسميه لتسمية لم يكن طهره إلا ان لا يعده له من طهرت ومن ما يجوز حقيقة بعض حيض ولو جرد مقتضى ذلك أن لا يعتد به قراءة على نقول انتهى قل الزكشي ومقتضى التخيير في انتفاع المسئلة المبني عليها يعلم حكم المبني (قوله) والثاني أظهر استنباطه الزكشي وكذا التوروي يقع انصاف في الحال على من قل أن لم يخص قط أنت طالق في كل قراءة وأجلب باحتمال أن ترجمه فيها معنى يخصها لأن مقتضى القراءة والاتصال وبين

الآخر بينهما أقل من ستة أشهر لأن الله تعالى لم يجز العادة بأن يجمع في الرحم ولزم ما عرجل وولد من ماء آخر فالتوا مان من ما عرجل واحد في حمل فلا يصح أن ينفي أحدهما ولو تفاهما بالعان ثم استحق أحدهما لحقه الآخر لو نفي أو لو هما بالعان ثم ولدت أخرى فسكت عن نفيه لحقه الأول مع الثاني أما إذا كان بين وضئ الولدين ستة أشهر فصاعدا فهما محلان يصح نفي أحدهما

(كتاب العدة)

جمع عدة وهي مدة ترصع فيها المرأة لتعرف براءة زوجها من الحمل (عدة النكاح ضربان الأول متعلق بمرقة بطلاق وفسخ) كما عاون ورشاع (والمناجب بعدوط) بخلاف ما قبله قوله تعالى وإن طلقوهن من قبل أن تقسوهن فما لكم عليهن من عدة (أو استدخال فيه) لأنه كالوطء (وأن يقين براءة الرحم) كما في الصغيرة بعدا (الابتلاء في الجديد) والقديم تمام مقام الوطء لأنها مطلقته (وعدة حرة ذات أقرار) بأن كانت تقيض (ثلاثة) قال تعالى والطلاقا يترصع بأشهر ثلاثة بزوء (والقراء) الذي هو واحد الأقراء التي يعتد بها (الطهر) أي المراد به ذلك أخذ من قوله تعالى طلقوهن لعنتن أي في زمانها وهو زمان الطهر لأن الطلاق في الحيض حرام كعدة موز من العدة يعقب زمن الطلاق وقد راد بالقراء الحيض كما في حديث النساء وغيره ترك الصلاة أيام أقرارها والقراء بالغ والخم مشترك بين الطهر والحيض وقيل أنه حقيقة في الطهر مجاز في الحيض ويجمع على أقراء وقرو وما قرؤ (فان طلق طاهرا) وقد نفي من زمن الطهر شيء (انقضت بالطن في حصة ثالثة) لحصول الأقراء الثلاثة في ذلك بان يجب ما بقي من الطهر الذي طلق فيه فقرأ سواء جامع فيه أم لا ولا بعد في تسمية قر من بعض الثالث ثلاثة قرو كما في قوله تعالى الحج أشهر معلومات بشؤال وذى القعدة وبعض ذى الحجة فلهذا من زمن من الطهر شيء كن قال أنت طالق آخر طهره فأنما تنقض عتبتها بالطن في حصة رابعة (أو طقت) حاضا في رابعة) أي تنقض عتبتها بالطن في حصة رابعة لتوقف حصول الأقراء الثلاثة على ذلك (وفي قول بشرط يوم وليلة بعد الطعن في الحصة الثالثة في الأولى والرابعة في الثانية لعلنا في حصة وعلى الأول أي الاكتفاء بالطن نظرا إلى أن الظاهر أنه دم حيض ولو انقطع بدون يوم وليلة ولم يحد حتى مضى خمسة عشر يوما نسيان العدة لم تنقض عا ذكر ثم خطه الفرض أو اليوم والمالية ليسنا من عدة بل تبينهما انقضاء وقيل هما منها فصع فهما الرجعة على هذا دون الأول (وهي يجب طهر من لم تحض) أصلا ثم حاضت في أثناء عتبتها بالأشهر (قراء قولنا براءة عن الأقراء اتصال من طهر إلى حيض أم طهر محتوش) دفع الوطء (يدين) ان قننا بالاول فنبسب ونقض عتبتها بالطن في حصة ثالثة أو بالثاني فلا يجب وإنما تنقض عتبتها بالطن في حصة رابعة (والتاني أشهر) فكذا المبني عليه وهذا الخلاف في كيفية اعتبار الطهر للتدبيره انظر هل هو طهر من طهر أو طهر يتقل منه الدم سواء سبقه دم آخر أم لا ثم توسع على الثاني واعتبر نفس الاتصال قراءا حتى اكتفي في انقضاء عدة من قل لها أنت طالق في آخر طهره أو بعده بالطن في حصة ثالثة وعلى الآخر انما تنقض عتبتها بالطن في حصة رابعة ويكون الطلاق بدعي على هذا استنباطا على ذلك كما تقدم في الطلاق وقوله محتوش بدين

٣٣ الخ في الزكشي المعنى القارق بأن الاحتواش اشترط في مستأنجل براءة الزوجه ورج الطلاق في مستند لوجود الاسم ثم لا يخفى ان هذا الحكم الذي ذكره الزكشي رحمه الله بشكل على ما في الشارح الآتي في لروضة عن المتولي

وله) الى دم لم يزل الى حمض كما سبق في المتن لشغل النفس في المسئلة الآتية (قوله) بثلاثة أشهر وقيل بعد اليأس هذا الخلاف مبني على وجوب احتياطهما فان قلنا كبثدأه فثلاثة أشهر جزم أي هلالية على الوجه الآتي * (١٣٠) * في كلام الشارح رحمه الله لانها

احملت كبثدأه تحيض يوما وليلة
 ن أول الهلال لانه الغالب كما سلف
 باب الحيض فكون عدتها في الحقيقة
 لأفرا لكن إنداء حميضها من أول
 شهر (قوله) على الخلاف الآتي أي
 الأصح منه الأول (قوله) كالقنة
 و. أي أوداد وطلاق القنة طلقتان
 عدتها حيضتان ومنه روى وتكلم فيه
 كمن اعتضد رواية أخرى وأيضاً الأمة
 نبي التصف من الحرة في الحدوث قسم
 لكنها ثمة لا فرق في الأمة لذلك
 بين الوطء واستئصال الماء وعذوق ذلك
 بما سلف في الحرة نعم لو وثقت بشبهة
 منها الميمن وجب الاستبراء بغير فقط
 (قوله) عدة حرة طلقاً رحمه
 العراقيين وغيرهم قال الزركشي ونص
 عليه وهو المختار لأن ما خلفه العدة
 نظرية لا لاثم دعوى الإنداء كعدته
 بالأنه إذا عرض الأقراء في استئبراء
 ولو راد احتياط للعدة أولى من الاحتياط
 بلعقد (قوله) لم تحض هو سائل
 كما قال الزركشي فلا عن الروضة
 من وثقت ولم تر نفاساً ولا حيضاً سافها
 هنا فتعد ثلاثة أشهر (قوله) وجبت
 الأقراء ولا يحجب ما مضى قراء في الأولى
 وكذا اثباته إذا كانت تحض قبل
 اليأس (قوله) في ذات الأقراء أي
 في الحرة ذات الأقراء فانها عند اليأس
 فتعد بثلاثة أشهر يدل عن ثلاثة أقراء
 فالشهران يدل عن قرين (قوله) لأن
 إماء الخ أي ذار في انتضاء عدتها بقرين
 لأن الحصة الواحدة تدل على البراءة
 وإرادة عليها بعد موضوع على
 انتضاءها فمما رقت الحرة فيه الأمة

يصدق يحمي الحيض ويديم النفس وديم الحيض كما في القراء الأولين لم تحض في شهرها من نفاس ثم
 حاضت ولو قال في القول الأول الى دم لصدق يديم النفس أيضاً فمن بلغت الحمل دون الحيض ولو قال لها
 حالها ما أنت طالق في كل قرعة طلقه فانها ما على ان القرعة الاتصال من الطهر الى الدم تطلق
 طلقه في الحال لانه طهر يتقل منه الى دم النفس وعلى انه الطهر من الدمين لا تطلق حتى تضع وتطهر
 من النفس كذا ذكر في الروضة وأصلها في الطلاق عن المتولي وأمر (وعدة مستحاضة) غير
 متحصرة) بأقرائها المردودة هي (الها) حيضاً وطهراً وقد تقدم في الحيض ان المتعاضدة ترد الى
 عادتها في الحيض والطهر والميزة الى التميز الفاصل بينهما والمدة ترة في الحيض الى أفه وفي قول
 غالبه وفي الطهر الى باقي الشهر أي الثلاثين يوماً من حين رأت الدم فتتضي عدتها بثلاثة أشهر عديدة
 (ومتحصرة بثلاثة أشهر في الحال وقيل بعد اليأس) لتوقفها قبله الحيض المستقيم وعروض ينصرفها
 بطول الانتظار والتعطيل وعلى الثاني لا ذوق في شوت الرجعة وحق السكنى على ثلاثة أشهر بخلاف
 حرة نكاح غير الزوج لها الحاطا فيما يتعلق بها والاعتبار بالشهر الهلالي فعلى الأول ان انطلق
 الطلاق على أول الهلال فذل الثوان وقفي أثناء الشهر الهلالي فان بقي منه أكثر من خمسة عشر يوماً
 حسب ذلك قرء الاستبراء على طهر لا محالة فتعد عدة شهر من هلالين أو خمسة عشر يوماً فادونها ففي
 وجه يجب قراء أيضاً لان الغالب انه طهر وان الحيض في أول الهلال والاصح لا يحسب قرء الاحتمال
 ان يكون حيضاً على هذا قال أكثرهم لا اعتبار بالياق وتعد بعده بثلاثة أشهر هلالية لان الأشهر
 ليست متامة في حقها حتى نبي على التمسك وأشار بعضهم الى أصلها في حقها كمن لم تحض
 أو شئت وعلى هذا تمسك شهر من هلالين وتكمل للتكسر ثلاثين أو تمسك تسعين يوماً من
 الطلاق على الخلاف الآتي قرء في الآية (وأمره وما كاتبة) ودمرية (ومن فها قرء) بان عتق
 بعضاً (بقرين) كاتبة (وان عتقت في عدة رجعية كات عدة حرة في الطهر أو بثلاثة فامة
 في الأقارب) ويحصل من جهة المسائل ثلاثة أقوال أحدها تاتكمل عدة حرة مطلقاً للوجود
 العتق في العدة والثاني عدة آمة مطلقاً وطهر العتق لا يغير ما وجب والثالث الاطهر بتكمل
 الرجعية عدة حرة لانها كل زوجة فكانها عتقت قبل الطلاق والبائس عدة آمة لانها كالجنينة
 فكانها عتقت بعد انتضاء العدة (ومحرم تحض) أصلاً (أو شئت) من الحيض (ثلاثة
 أشهر) قال تعالى واللائ يسمن من الحيض من نساءكم ان ربيتم فعدتهن ثلاثة أشهر والاي
 لم تحض أي فعدتهن كذلك والمراد بالشهر الهلالية والأمر ظاهر ان تطبيق الطلاق على أول
 الشهر كمن علمه أو بانسلاخ ما قبله (فان طلق في أثناء شهر ينكسر ما بعده هلالاً وتكمل التكسر
 ثلاثين يوماً من الرابع وقيل بانكسر شهر ينكسر ما بعده لان التكسر يتم بما يليه فينكسر أيضاً
 فتعد تسعين يوماً من الطلاق (فان حاضت فيها) أي في الأشهر (وجبت الأقراء) لانها الأصل
 في العدة وقد قدرت عليها قبل الأقراء من دلها فافتتلت اليها كالتميز ادواج الماء في خلال التيم
 (وأمة) لم تحض أو شئت (شهر ونصف) على التصف من الحرة (وفي قول شهران) لانها
 يدل عن القرين في ذات الأقراء (وقول ثلاثة) لان الماء لا يظهر أثره في الرحم الا بعد هاجان الولد
 بحيث يفي ثمانية وثلاثين يوماً بين الحمل بعد ذلك وما يتعلق بالبطح لا يختلف بالرق والحرة (ومن انقطع
 دمه لعدة) تعرف (كرضاع ومرض يصبر حتى تحيض) فتعد بالأقراء (أو نياس في الشهر)

(قوله) تصبر حتى عثمان رضي الله عنه في المرض بذلك رأي على ورد درسي الله عنهم قال الشيخ أبو محمد وهو كالأجاع
 من المعصية رضي الله عنهم أجمعين

(قوله) أولا لعله فكذا في الجديد أي لان الأشهر لم يجعل إلا من تحض ولا آية وأيضا فلا بد للاقطاع من سبب وان خفي (قوله) بسا لا شهر
 ظاهر الخلاف كخبره انه لا فرق في ذلك بين الاقطاع بعد المطلق وقوله وبينه فاولم يلحقها ثم خافت مرتين مثلا ثم بلغت سن
 النأس واقطع الحيض فتعد بثلاثة أشهر وهو موضع نظر والوجه أن يحسب لها التران ثم تكمل العدة شهر ويجعل كلامهم هذا على
 من انقطع حيضها قبل الطلاق (قوله) أو نفاها نظر عليه هل يستثنى من الرجعة الى النأس أم تقتضي سلامة أشهر كقوله السالف
 في المخيرة الظاهر الأول (قوله) ثبعة أشهر استدله في القديم بمار واسعد بن المسيب عن عمر قال البيهقي عاب الشافعي على من خالف ثم جرح
 وقال قضيه أمير المؤمنين بن المهاجرين * (١٣١) * والناصار ولم يسرك عليه فكيف يجوز مخالفة قول البار زى وأثبت به لما فيه من دفع

الفرع عن النساء لا سيما في الشواب
 وكفى المخيرة فتعد بثلاثة أشهر انتهى
 واعلم أن يحصل أقوال اقدم
 المذكورة اعتبار مدة الحمل الخاضع
 او الاكراه والاقول (قوله) ثم تعد بثلاثة أشهر
 أي تعدا أو استظمارا (قوله)
 وبحسب ما مضى هذا ان كل مرات
 الدم فحاصي والا فلا بد من ثلاث كذا
 استدر كثر ركني وصورة فحين
 شرعت في العدة أشهر يستثنى النأس
 أو قبله ثم خافت قبل فرغها يمكن
 فتنفي أن كلام الناهج هذا في كنه
 تحيض وأمهدة الصورة فهي اسانعة
 في قول الناهج وهل يحسب طهر من لم
 تحض قرأ قولنا الخوف قوله وحرة ثم
 تحض مع قوله فان خافت فيها وجبت
 الاقراء (قوله) من الايون اقرب
 فلاقرب بخلاف مورثله فانه يعز به
 نساء العصابات وتواخفت عذته
 فتنفي مراعاة كثر فله يمكن أكثر
 فبعض أمهته عاة وبحصل أقصاه
 * (فصل) * عدة الحامل وضعه
 (قوله) ان في العدة زوايا وغيره
 (قوله) بلعان كذلك التي عنه يفرض

وان طالت مدة الانتظار (أولاهة) تعرف (فصل) في الجديد) تبصر حتى تحيض فتعد
 بالاقراء أو تأس فتعد بالأشهر (وفي القديم تبصر ثبعة أشهر) مدة الحمل غالبا (وفي قول) من
 القديم (أربع سنين) أكثر مدة الحمل وفي قول يخرج عليه ستة أشهر أقل مدة الحمل لظهور
 أمارة فيها (ثم تعد بالأشهر) اذا لم يظهر حمل (فصل الجديد) لو خافت بعد النأس في أشهر وجبت
 الاقراء رجوعا الى الأصل وبحسب ما مضى من الظاهر قرأ (أو عدها فاقول أظهرها ان نكت)
 زوايا آخر (فلائي) عليها (والاقراء) عليها والثاني لا شيء عليها مطلقا فتعاضد عنها
 في الظاهر بالأشهر والثالث عليها ان تعد بالاقراء مطلقا تبين أنها من ذوات الاقراء لا آية
 فيبين بطلان النكاح والأول في قوله لا شيء عليها ان نكت قلنا ان قضاء عدها في الظاهر مع تعلق
 حق الزوج بها ولما ذكر على الجديد بعد النأس بأن مشه على القديم بعد الترس فلو كانت عده
 في أشهر العدة انتقلت الى الاقراء أو عدها قبل ان تنكح انتقلت الى الاقراء أيضا على الأصح ونسب
 الى النكاح وقيل لا شيء عليها أو بعد ان نكت فلا شيء عليها وسفر الله كذا وقيل بين بطرانه
 وعليها ان تعد بالاقراء (والعبر) في النأس على الجديد (بأس عشرين) من الايون لتأخره
 في الطبع فاذا بلغت السن الذي تقطع فيه حيضهن فتعد بثلث سن النأس (وفي قول) نأس
 (ككل النساء) بحسب ما يلزم من خبره يعرف واقصاء اشبال وستون سنة وقيل ستون وقيل
 خمسون (قلت) القول الأول هو والله اهل ونقل ترجمه في الشرح الصغير من الاكبرين وقال في الكبير
 ايراد أكثرهم يقتضي ترجمه وفي المحرران الأول اقرب الى الترجيح
 * (فصل عدة الحامل وضعه) أي الحمل قال تعالى واولات الاحمال أحملهن أن يضعن حملهن
 (شرط نسبه الى ذي العدة ولو احتملا كنفى بلعان) فاذا اذن الحامل ونفى الحمل انتقضت عدها
 وضعه وان اتى منه في الظاهر لا مكان كونه منه والمرأة مصدقة في انقضاء العدة عند الامكان
 فان لم يكن نسبة الحمل الى صاحب العدة فلا تقتضي وضعه كان ما حسي لا ينزل واما أصحاب مقتضى
 عدتها بالأشهر لا موضع الحمل لا تتأمة عنو كذا من مت أو طلق زوجته أو أتت بولاً ونسبته أشهر من
 النكاح لا تقتضي عدتها بوضع لا تتأمة من الزوج (وانصاف) كما حسي في توأمين) لظهور الآية
 (ومتى تخلل دون ستة أشهر) بين اوضاع (فتوأمين) بخلافه دلت على ستة أشهر فأكثر فالتأني

فما لو أتت به لاكثر من أربع سنين وأدعت انها راجعها أو وطئها يشبهه وأنكر فانه لا يلحقه وتقتضي به العدة والى هذا ونحوه أشار
 بالنكاح في قوله كنفى (قوله) وانفصال كنه فتأني أبي الله وفصل بين ما ينصل عنه وغيره لكن منحيها واعلم أن ستر أحكام
 الحين بآية ما ينصل كنفى تورثه وسراية اعتق اليه وتبعه لا في السبع وعده الاجراء من التكفار فواجب ان يفرق ويخوذ
 لكن ذكر في باب الغرة منحيها (قوله) دون ستة أشهر جعل في الوسيط للتحكم ما دونها وغلطه الرافعي ورذيل الرخصة ساقته
 الرافعي بأنها اذا ولدت لسته أشهر فقط لا يكور أقل مدة الحمل حاصله بعد وجود لحظة الوطء واسقط منها خاتمة طهره فخرجت عن أقل مدة
 الحمل فكل ما الوسيط صحيح

(قوله) أخبر بها القوابل حكى أن ذلك وقع في زمن الاصطخري فأنكره عليهم ففسلها فظهر الخطيئ (قوله) وقول هي الخ قال الروابي كان طريق علمهم بذلك ان يشاهد شيا في العروق والاعصاب لدا على انها لعله ولد * (١٣٢) * (قوله) فالتكاح باطل أى ولو انكشف بعد

ذلك عدم الحمل (قوله) فتصير يد الخ أى
نوه صلى الله عليه وسلم عدم يريه الى المالا
يلك (قوله) فان نكحت الخ مثله ما لوراجعها
(قوله) نقف قال القاضي ليس هذا
كالوقف على القديم لا نقضى هنا بالهجة
ثم نرفع العقد لغيري يظهر (قوله) لا ربيع
سنتين استشكله الشيخ عز الدين من
حيث كثرة انقضاء في هذا الزمان
(قوله) فلا يلحقه ولكن تقضى به
احدة ان ادعت وطء ازوج بها بشبهة
وان أنكر وشله لو كان اطلاقا رجعا
وادعت رجعة وان أنكر (قوله) قيل
الابانة عبارة غيره قيل الابانة (قوله)
وفي قول الخ على هذا القول تكون
فراشا في عدة الرجعة (قوله) وعلى
الثنائي في عبارة الروضة فان قلنا من
وحده الانصرام فقد اطلق الشيخ أبواب
وابن الصباغ وغيرهما حكايه وجهين
أحدهما يلحقه متى أنه من غير تقدير
لان الفراش على هذا مما يزول
انقضاء العدة والثاني انه اذا مضت العدة
بالاقرار والاشهر ثم قلت لا كثر من
أربع سنين من انقضائها يلحقه لانا
نحفظه فانه لا يمكن موجودا في الاقرار
والاشهر قسنا ايضا ما وتصير كقولنا
باطلاق ثم قلت لا كثر من أربع سنين
وهذا الثاني هو الاصح عندنا لا كثر من
وحكوه من نص آخر رضى الله عنه
وقل أن تقول هذا وان استغرق في الاقرار
لا يستغرق في الشهرة التي لا تحصل تمتد
بالشهر فاذا امتدت بان عنتها لا تقضى
بالاشهر انتهى (قوله) أى لا كثر أى

حمل آخر (وتقضى بيمين) كالحمل لا طلاق الآية (لا لعلقة) لانها لا يسمي حلا ولا يثيق كونها أصل
الولد (وبعضتها صورة آدمى خفية) أخبر بها القوابل فظهر ما عدهن فكانت طاهرة عند
غيرهن أيضا فظهر ما أوسع أو طهر أو غيرها (فان لم تكن سورة) أصلا لا ظاهرة ولا خفية تعريفا
القوابل (وقل هي أصل آدمي) لو بقيت لتصورت (انقضت) بوضعها (على المذهب)
المنصوص لحصول براءة الرحم وفي قول لا تقضى به خرج من نفسه على ان امسية الولد لا تثبت بذلك
لانقضاء اسم الولد وقطع بعضهم بالاول ولو شكك القوابل في أنها لم آدمى لم تقض بوضعها فطعا
(ولو طهر في عدة أقرأ أو أضرح لزوج اعتدت وضعه) ولا اعتد بما مضى من الاقرار أو
الاشهر لوجود الحمل (ولو اربأت فيها) أى في العدة المذكرة لتقل وحررت فعد لها (لم تنكح) آخر
بعد تمامها (حتى تزول الريبة) فان نكحت فالتكاح باطل للتردد في انقضاء العدة (أو بعدها)
أى اربأت بعد العدة (وبعد نكاح) آخر (استمر) النكاح لانقضاء العدة في الظاهر
وتعلق حق الزوج الثاني (الأن تلد لدون ستة أشهر من عهده) فبين بطلانه والولد الاول
بخلاف ما اذا ولدت لستة أشهر فأكثر الولد الثاني (أو بعدها قبل نكاح) آخر (لتصبر) عن
التكاح ندبا (لتزول الريبة فان نكحت) قبل زوالها (فالمذهب) المنصوص (عدم ابطاله)
في الحال) لان حكمنا بانقضاء العدة في الظاهر ولا تقض الحكم بحكم الثلث بل نقف (فان علم
مقتضيه) أى مقتضى ابطاله بان ولدت لدون ستة أشهر منه (أطناء) والافلاطيله والطريق
الثاني في ابطاله قولان للتردد في اتفاقا مانع في الحال وان بان اتفاقا وبناء على القولين فبين باع مال
مورث على لمن حياته فبان ميتا وأظهرهما بالهجة صكما تقدم في باب (ولو ألبها) بخلع أو غيره
(فولدت لأربع سنين) فادونها من وقت الابانة (لحقه) الولد (أولا كثر) منها (فلا) يلحقه
لان مدة الحمل قد تبلغ أربع سنين وهي أكثر مدته كما استقرى والمطلق أكثرهم لأربع سنين من وقت
الابانة كما هو سياق كلام المصنف أيضا قال الرافعي وفيه تساهل والقويم ما قاله أبو منصور التميمي
معرضا عليهم من وقت إمكان الخلق قبل الابانة والازدات مدة الحمل على أربع سنين (ولو طلق
رجعا) والحال ما تقدم من الاثبات ولولد أربع سنين أو لا كثر (حبس المدة من الطلاق)
لان الرجعية كالبيان في غير الوطء فكذا في أمر الولد الذي هو نيته (وفي قول من انصرام
العدة) لان الرجعية كالنكاح في معظم الاحكام وفي اطلاق القولين التساهل الذي بين قاله
في التشرع الصغير وعلى الثاني اذا اتت ولدا لا كثر من أربع سنين من وقت انقضاء العدة
بالاقرار لا يلحقه لانقص اتفاقا الحمل في الاقرار فبين بانقضاءها اذا أقرب بانقضائها والا فالولد
يلحقه وان طال الزمان لان الظاهر قد يساعدهن في تمتد العدة لطوله وحيث حكمنا بشيوت التسب
تكون المرأة عدة الى الوضع فبينت زوج الرجعة ان كثر رجعة وله السكنى والنفقة (ولو
نكحت بعد العدة فولدت لدون ستة أشهر) من النكاح (فكانها لم تنكح) ويكون الحكم كالمتد
في الاثبات ولولد أربع سنين أو أكثر الى آخره (وان كان لستة) فأكثر (فالولد الثاني) لقيام
فراشه وان أمكن كونهم الاول (ولو نكحت في العدة فاسد الاول) لان إمكان من الاول دون الثاني

ودا كان لا كثر من خطي النكاح الثاني حمل على من وطء شهية من غيره أم يصح حمل على الزنا أو وطء شهية بمحمل
ماتى شرح الرجبى من امر. * قوله * نرى ما ذكره المفسر

(قوله) لحقه أى مقتضى عده بوضعه ثم تعذر لأول بعد انقاس (قوله) أيضا لحقه أى إذا ألحقه بالثاني قال البدني فلا تقتضى عده بطلن بهذا الوضع وان احتل كونه منه لأن الحاق غيره مانع (قوله) انتظر بلوغه إلى آخره قال البدني وعليها بعد وضعه ان تستأنف ثلثه أقرأ أحيا طامنا ان كان من الثاني فقد احتاطت بالزيادة أو من الأول فقد أوفت عنهما من الثاني ولا يمكن ان تبقى العدة حتى يبين أمره للضرر وبعبارة الرضة فاذا وضعت ومضت ثلاثة أقرأ حلت للزوج قال واذا انقضاء عنهما في الشئ أى حامت تكمل العدة عن الأول ثم تعذر للثاني (قوله) في الحاشية ثلاثة (٣٣٠) * أقرأ أحيا طامنا حتى يسبق قبل الحمل قرآن مثلا فبرعتهما وتأنف ثلاثا احتاطا وله الرجعة

قبل وضع لأحد لاحتال كونه منه فتكون عده قد انقضت به (قوله) فظاهر الخ قال في الرضة فاذا انقضاء عنهما في الشئ أى حامت تكمل العدة لا تقتضى العدة بوضعه من واحد منهما بل بعد اوضح تكمل العدة عن الأول ثم تعذر عن الثاني انتهى (قائمة) الحمل المجهول كما هنا يحتمل بالنسبة للعدة على الزنا كما تنقله عن الرواية وأقره وأفتى به القفال وحمل الآية المجهول جملته ولا يحصل باستبراء عن حاضته وقت الحام تحيض وهو إذ ظهر حل للسيد لوطه وإلا فلا بمن حصة بعد الوضوء والطهر من النفاس هكذا في بعض الشروح لكن سأتى في باب الاستبراء انه يحصل بوضوح حمل زنا في الأصح قلت لا أشكل لأن المجهول يحتمل ان يكون من شبهة فتكون الاستبراء بعد الوضوء فهذا هو الاحتاط وحمله على الزنا في مسألة العدة هو الاحتاط أيضا

* (فصل) * زهبا إلى آخره (قوله) وقال الحلبي مائة الحلبي زهبا الميم بأن عدة الطلاق أقوى فكيف تسقط بالأضعف وقبل البينة تتجسس بالزنا ثم تتدنى عدة لوطه وأمهده في البسيط بأنه لو لم يسبق الانصاف فهو الزنا واجب

(لحقه وانقضت) عده (وضعه ثم تعذر للثاني والأول مكان من الثاني) دون الأول (لحقه) كان أنت به لا كثر من أربع سنين من الطلاق البائن (أو) للامكان (منهما عرض على قائف فان ألحقه بأحد هما فلا الامكان منه فقط) وقد تصدق حكمه وان ألحقه بهما أو أشبه الحال عليه أو لم يكن قائف انتظر بلوغه أو أشبهه بنفسه وان أنت لم تكن لا يمكن كونه فيه من واحد منهما كان ولده لم يولد ستة أشهر من نكاح الثاني ولا كثر من أربع سنين من طلاق الأول البائن فظاهر أنه لا يلحق واحد منهما * (فصل) إذا (زها عدة انقضت من جنس) واحد (بان طلق ثم وطئ في عدة أقرأ أو أشهر جاهلا) في بائن أو رجعية بانها المطلقة (أو عالما في رجعية) بذلك أيضا بخلاف البائن فان وطئ العالم لها وطئ من لا حرمة له (مداخلة فتتدى عدة) بالأقراء أو الأشهر (من الوطئ يدخل فيها شبهة عدة الطلاق) وتلك البقية وافقة عن الجهتين وله الرجعة فيها في الطلاق الرجعي دون ما بعدها وقال الحلبي لا تنقطع عدة الطلاق بالوطئ فقط بقية قال وقياس ذلك أن لا يرجع في البينة لكن الاجماع مذهبهم وقد قطع أثر التسكاح في حكم دون حكم (فان كانت أحدهما حلالا والآخرى أقرأ) بان طلقها ثلاثا ثم وطئها في الأقرأ أو طلقها حاملًا ثم وطئها قبل الوضع وهي ترى الدمع الحمل وقتنا بالراجح أم يحضو بالرجح أن العدة لا تنقضي بالأقراء مع وجود الحمل لأنها لا تدخل على المرأة (مداخلة) أى دخلت الأقراء في الحمل (في الأصح) لا اتحاد صاحبهما (فتقتضيان بوضعه) وهو واقع عن الجهتين (وراجع قبله) في الطلاق الرجعي سواء كان الحمل من الوطئ أم لا (وقيل ان كان الحمل من الوطئ فلا) راجع زمانه بناء على انقطاع عدة الطلاق وسقوطها بالوطئ ومقابل الأصح أنها لا تتدخل لاختلاف جنسهما وعلى هذا ان كان الحمل لعدة الطلاق اعتدت بعد وضعه بالأقراء وله الرجعة قبله أو لعدة الوطئ اعتدت بعد وضعه بشبه عدة الطلاق وله الرجعة في تلك البينة وكذلك قبل الوضع لأنهم تكمل عدة الطلاق وقيل لا لأنها في عدة البينة أما إذا قلنا بالأصح وهو انقضاء العدة بالأقراء مع وجود الحمل فان كان الحمل لعدة الوطئ ومضت الأقراء قبل الوضع فقد انقضت عدة الطلاق وليس لزواج الرجعة بعد ذلك وان وضعت الحمل قبل تمام الأقراء فقد انقضت عدة الوطئ وعليها بقية عدة الطلاق ولزواج الرجعة قبل الوضع وبعده في تمام الأقراء وان كان الحمل لعدة الطلاق ومضت الأقراء قبل الوضع فذلك الأول نص أكملت ما بقي منها بعد الوضع وله الرجعة إلى الوضع (أو) زها عدة انقضت (التخصيص بان كانت في عدة زوج أو شبهة

٣٤ في ولا عدة زوج نصف قرء (قوله) لكن الاجماع إلى آخره سأتى فيما لو وطئها في الرجعة فحلت حكمه وجه بعد الرجعة بناء على سقوط بقية الأولى قال الزركشي وهو يرى على العبادي في حكاية الاجماع هنا (قوله) والاخرى أقرأ ان دفن الأنور أو أشهر (قوله) وهي ترى الدمع في المستلث فان قلت ما الحامل له على هذا القيد اللازم له جعل التدخيل في المنزلة مرعا على مرجوح قلت قول انتدنا هنا (قوله) أو التخصيص انتظر هل الأولى ان يقول أو تخصيص

(قوله) فلا داخل قال الراعي ان العدة نوع حبس استحقه الرجل على المرأة فلا يجوز ان تكون بحسب مدة الحمل (قوله) يكون غير الراسا لوالحي قضية هذا انه لو كان سبكا فاسد لا راجع حتى يفرق بينهما ويصرح في شرح الارشاد (قوله) وله الرجعة في البقية الخ وكذا له الرجعة قبل الوضع دون تجديد النكاح في البائن (قوله) عده طلاق أي اذا كانت بغير حمل * (١٣٤)

* (فصل) عاشرها الخ (قوله) أي مطلقة أي ولو لم يعلم النكاح فلا رجعة لو مات عنها انتقلت إلى عدة الوفاة وهل ثبت الثوار قال الزركشي سكتوا عنه والقياس عدم شؤنه (قوله) ويقال الخ أخذ ابن الرفعة رحمه الله من ذلك عدم جواز الخلق كالاستحقاق للرجعة (قوله) ثم طلق خرج ما لو طلق الرجعة من غير ما رجعت العدة كقيد من غير استئناف (قوله) فلا عدة قبل الزكشي أي ويحسم على هذا الوجه بأن قضاء عدها بالوضع تحت الزوج انتهى قال الراعي في توجيهه ويجوز ان تنقض العدة بالوضع تحت الزوج وان امتنع مثل ذلك في الأقراء والأشهر بقوله ويحكم بإتمامه عدها أي عدة الطلاق الأول وقوله وان امتنع مثل ذلك في الأقراء والأشهر بعد الرجعة وقبل الطلاق ثم رأيت في الراعي واذا قلنا بالنساء فرأيتها في خلال القرء الثالث مثلا فهل يجب ما مضى منه فقرأ حتى المؤتى يعني الغزالي فيه وجهين أحدهما نعم لأن بعض القرءات لازمة لجمعه فعلى هذا إذا لم يقم بعد ذلك لا معنى لعلها على قول النساء لقام الأقراء لما مضى والثاني لا وعليها قرءات فان بعض الظهر الأول لا معنى لبلعه قرءا أو لظاهره الوجه الثاني (قوله) بناء على أن الحامل الحائض ان غرض الشارع من هذا الكلام زهدا الذي في التوجه مرجوح مصرح عن قول النساء وان الأصح على

بناء وجوب الاستئناف وعبارة الراعي فان لم يعلمها وقتها الحامل تستأنف فكانا وان قلنا بالنساء بقدر بناءه او بعده فافرا عن الحمل ونها وجهان أظهرهما الاستئناف ووجهه والثاني لا عدة عليها وتنقض عدها بالوضع تحت الزوج بالخ لا دون تطهير من الأقراء زهدا انتهى لمخصا

فوطئت شبهة أو نكاح فاسدا و كانت زوجه معتدة من شبهة فطلقت فلا داخل لتعدد المسحق بل تعتد لكل منها عدة كاملة (فان كان حمل قدمت عده) سابقا كان أم لا حالان عدة الحمل لا تقبل التأخير فان كان من المطلق ثم وطئت شبهة فإذا وضعت انقضت عدة الطلاق ثم تعتد بالأقراء شبهة بعد طهرها من النفاس ولزوج الرجعة قبل الوضع قال الروابي الا وطئت شبهة فطهر بها حينئذ عن عده بغيره فاشا لوالحي وان كان الحمل من وطئت شبهة فإذا وضعت انقضت عده ثم تأتي بعده المطلق أو بقيةها بعد الطهر من النفاس وله الرجعة في البقية وفي وقت النفاس لانه من العدة كالحض الذي يقع فيه الطلاق (والا) أي وان لم يكن حمل (فان سبق الطلاق) وطئت شبهة (أتمت عده) لقوتها باستئذانها إلى عده جائز (ثم استأنفت الأخرى) أي عده وطئت شبهة عقب عدة الطلاق (وله الرجعة في عده) وبأن في وقت الوطء ما تقدم عن الروابي (فإذا راجع انقطعت وشرعت في عدة شبهة ولا يستحق بها حتى تقضيها) رعاية للعدة (وان سبقت شبهة) الطلاق (قدمت عدة الطلاق) لقوتها كما تقدم (وقيل) عدة (الشبهة) لسبقها وسبق أن أهله لو كن الوطء من كاح فاسدا انقطع عدة الطلاق أي إلى أن يفرق الصائني بينهما * (فصل عاشرها) أي مطلقة (ووجه بلاؤه في عدة أقراء أو أشهر فأوجه أمهها ان كانت بائنا انقضت والأقلاء) والثاني تنقض مطلقا والثالث لا تنقض مطلقا لأنها بالمعاشرة تشبه الزوجات دون المطلقات والثاني نظر إلى ان القصد من العدة معضى المدة الدالة على براء الرحم وذلك حاصل مع المعاشرة والأول نظر إلى قيام شبهة الفراش في الرجعية دون البائن (ولا رجعة بعد الأقراء والأشهر) وان لم تنقض بها العدة احتالما (قلت) ويحكمها الطلاق إلى انقضاء العدة) كاذكره الراعي (وقوله) مقتضى الاحتالما (ولو عاشرها أجنبي) بلاؤه أو معه (انقضت والله أعلم) ولو وطئ الزوج مع المعاشرة البائن علنا انقضت لانه وطئ زنا محرمة له أو جاهلا أو بالرجعية مطلقا فقد تقدم في الفصل السابق ان الوطء يحجب عدة بتدأ منه وتدخل فيها شبهة الأولى لكن لا تشرع الرجعية فيها مادام الزوج يطأها كإثاقه في التمتع ولو كانت المعاشرة في عدة حمل انقضت وضعه بلا شك مطلقا (ولو نكح معتدة ظن الصحة ووطئ انقطعت) عدها (من حين وطئ) للحصول الفراش بالوطء (وفي قول) أو وجع من الصد) لأنها بمنزلة من عده وتعدود الهامس حين التفرق بينهما وقبل من آخر الوطء الواقعة في النكاح واذ لم يطأ لم تنقطع العدة لانها اقراش وقيل تنقطع لما ذكر من الأعراض عنها بالعد (ولو راجع حالها لم يطل ما سأل) سواء وطئها بعد الرجعة أم لا لعودها بالرجعة إلى النكاح الذي وطئته فيه (وفي القديم تنبي) على مسلمين من العدة قبل الرجعة (ان لم يطأ) بعدها (أو) راجع (حامل) ثم طلقها (فبالوضع) تنقض عدها سواء وطئها بعد الرجعة أم لا (فالوضع) بعد الرجعة (ثم طلق استأنفت) عدة بالأقراء سواء وطئها بعد الوضع أم لا لعودها بالرجعة إلى النكاح الذي وطئته فيه (وقيل ان لم يطأ بعد الوضع فلا عدة) عليها بناء على أن الحامل تنبي تعتد ببناء الأقراء على الحمل وفي الرضعة وأصلها انه ان وطئ قبل الوضع

(قوله) ثبت على من سبق قال الرازي رحمه الله اذا سمح التي خالها في العدة فمن ابن سرى لا تنقطع العدة ما لم يطأ كتحاك الاجنبي فيها جاهلا والحجج الانقطاع بغض النكاح واذا صارت المرأة زوجة لم يحزن ان تكون عدة منه فلو طأها بعد التحريم فان كانت حاملا انقضت بوضعه وان كانت حائضا لم يدخل بها ثبت على * (١٣٥) *

أو بعده استأنفت فإن لم يطأها فقد صدق لا تعد عليها حتى الوطء شامل لما قبل الوضع وبعده
في حكمية بقضاء الوجه فلو زاد على قوله هنا بعد الوضع أو قبله أو أحده فسد كما في المحرر لو في عباد ذكر (ولو
خالع موطوءة ثم نسكها) في العدة (ثم وطئ ثم غلظ استأنفت) عدة لاجل الوطء (ودخل فيها
البقي) من العدة السابقة لانهما من شخص واحد وقال الفارقي لم يقم بعد النكاح والوطء عدة
حتى يقال دخل في غيرها ولو طلق قبل الوطء فعلى ما سبق من العدة وأكملها ولا عدة لهذا الطلاق
لانه في نكاح جديد بخلاف ما تقدم في الرجعة

*(فصل عدة خرافات الوفاة وان لم يوطأ أربعة أشهر وعشرة أيام ليلها) قال تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا أي عشر ليل بأبامها إن الحالم الخ

و يسرى في ذلك الصغير والكبير والمخلوق بها وغيرها وادان الامر او غيرها ووجه الصلح
وغيره لا يلحق في الآلة المحمولة على القالب من الحرائر الحالت وتعتبر الاشهر بالآله ما يمكن فان
مات أول العلل فواضع أو في خلال شهر بقي منه عشرة أيام أو أقل خفت إلى ذلك أربعة أشهر بالآله
وأكلت بقية العشرة بمعايدها أو أكثر من عشرة أيام خفت إلى ذلك ثلاثة أشهر بالآله وأكلت
عليه بمعايدها بقية أربعين يوم أو قبل إذا انكسر شهر اعتبرت الأشهر كلها بأعداد ثلاثين ثلاثين
تقلب التآنيث في اسم انكسر إذا أريد

(وأمه) حائل (نصفها) وهو سران وجهه أبيها بناتها ويصاحبه في كل ما تقدم (وال)
 مانع من رجعة (إلى) عدة (وفاة) وسقطت بقية عدة الطلاق (أو بائن فلا) تنقل
 إلى عدة الوفاة (تكمّل عدة الطلاق (وحامل بوضعه) لقوله تعالى وأولات الاحمال أحملن أن

يضع حملهن فهو مقيد لا لطلاق الآية السابقة (شرطه السابق) من انفصال كاه ونسبه الى ذى
العدة ولو احتمل لا كفى بلهان (فلو ماتت صبي عن حامل قبل الا شهر) لا بالوضع لان الحمل منى عنه
مقصود هذه العدة انما هي حتى انزل
بالهار التفعيل لانها غير مجتوعة بانطلاق
ولذا وجب الاحداد ولذا لا تزداد أسكار

اعلم انه (وكذا مسج) اى مقطوع العذ كروا لثني فاه اذ مان عن حامل اعتدت بالانهر
لا يوضع (اذلا بجمعه) الولد (على المذهب) لانه لا ينزل ولا يمر العادة بان يتخلق له ولد وقل
الاصح في هذه الامور ان لا يملك به غير تفرقة قال القاه به حاقان

ويعني ذلك قولنا لا شيء رضى الله عنه فتعني عندها بالوضع على هذا (ويطرح جبر باقي انشاء)
البقاء أوعية التي قد تصل الى الرحم بقرا الملاج (فتعني) زوجته اخاميل (هـ) أي الوضع

لوفاته ولا عدها عليها لانه لا يتصور منه الوفاء (وكننا ماول) حصيته (بقى ذكره)
ملحقه الولد (على المذهب) وقيل بالحقة لانه لا يمتنع دفعه بأه قد سأل في الاجل فيلندو بزل ماء
فبينما انقضى نفاته وان كانت لا تراث

رفيضا وادار الحكم على الوطعم هو السبب الظاهر اولى من اذنه على ازال الحى فيصير رجة
الحامل للوضع ولقائه وخلافة على الحق وبالشهر ثمة فو بالاقراء تطلق على عدم الحق (ولو
لمنه احد ام اثبت) معية أه ميسرة كذل لهما احدا كالمالة وهى معية أولا (ماتت

سَنَ) للجنة (أَوْعَيْنَ) للهمة (فَانْكَاسًا لِرِطًا) واحده منهما (اعتمدنا الوفاء) لأن كل واحدة منهما كما تحفل أن تكون مقارفة بطلاق تتحمل أن تكون مقارفة بالون فأحذانه أحياءها

محمدة على الغالب لا مجتهد يغني عن التقييد (قوله) لا ملائز ولا غير لان الاثنين محل التي تدق بعد انفصاله من الظاهر (قوله) وغيره
 أي كائنا ما ضمن والصدلان في واحد في وان عدة ان حرره وحكمه انقوى فضاء عصر قضاة الحقوق فخمه انخصي على كنهه وخر يقول

انسانى جالس يفرق أولادنا على الخصيان (قوله) بقاء أوعيةه التي زاد غيره ومنه ما سألتموه بحلة بزم

(قوله) وان احتمل الخ هذا الاحتمال محل فرضه في الرجعية اذا كان الموت بعدا ههنا الا شهر والا فلا يصح فرضه لا تنالها الى عدة الوفاة (قوله) بالاكثر لان الاقراء ان كانت أكثر فان كانت هي المطلقة فهي عدتها وان كانت هي الزوجة فقد حصلت الاشهر في بعضها وان كانت الأشهر أكثر فان كانت هي المطلقة فقد حصلت الاقراء وان كانت هي الزوجة فقد تمها الا شهر قال في الكفاية ولم يتعرضوا هنا لبناء هذه المسئلة على ان الوارث هل يدوم مقام المورث في اليا ون كان ينبغي بناؤها * (١٣٦) * على ذلك (قوله) حتى يتيقن موته الخ

(وكذا ان وطئ) كلامهما (وهما ذواتا أشهر) سواء كان الطلاق باثنا أشهر رجعي (أو أقراء والطلاق رجعي) فانها بعد ان عدة الوفاة وان احتل أن لا يزوجها الا عدة الطلاق التي هي أقل من عدة الوفاة في ذات الأشهر وكذلك ذات الأقراء بناء على الغالبين ان كل شهر لا يخويع حض وطهر أخذنا بالاحاطة أيضا وقد قدمنا الرجعية تنقل الى عدة الوفاة أيضا (فان كان) الطلاق في ذوات الأقراء (بأثنا اعتدت كل واحدة) منهما (بالاكثر من عدة وفاة وثلاثة من اقترانها) احتياطا أيضا (وعدة الوفاة من الموت والاقراء من الطلاق) فلو مضى فرة أو قرآن قبل الموت اعتدت بالاكثر من عدة وفاة ومن قرع من أقرء (ومن غاب) سفر أو غيره (واقطع خبره ليس زوجته نكاح) لغیره (حتى يتيقن موته أو طلاقه) لان النكاح معلوم بغير فلا يزول الا بغيره وعن القفال وأخبرنا عادل وفاة حل لها ان تنكح غيره فيما بينها وبين الله تعالى (وفي التقديم برص أربع سنين ثم تغدو وفاة وتنكح) غيره قضى بذلك عمر رضي الله عنه رواءه مالك ويحبس المدة من وقت انقطاع الخبر لكن تقتصر الى ضرب القاضي لها في الأصح فلا بحسب ماضى قبله واذا ضرب بها بعد ظهور الحال عدته خفضت فلا بد من الحكم بوفاته وحصول الفرة في الأصح وهل نفذ الحكم بالفرقة طاهرا أو باثنا كالنسخ البعثة أو طاهرا فقط وجهان مستند الثاني ان عمر رضي الله عنه لما عاد المفقود مكنه من أخذ زوجته رواء البهيقي (فلو حكم بالتدعيم) أي بما قبل فيه من الوفاة وحصول الفرة بعد المدة (قاضي نقض) حكمه (على الجديد في الأصح) لخالفته لقياس الخليفة فانه لا يحكم بوفاته في قسمه براه وقت أم ولده قطعاً ولا فرق بينهما بين فرة النكاح والوجه الثاني لا يقض حكمه بما ذكره لا خلافاً للمجهدين فيه (ولو نكحت بعد التبرص والعدة بيان) الزوج (مينا) وقت الحكم بالفرقة (صح) النكاح (على الجديد) أيضا (في الأصح) تخلوه من المانع في الواقع والثاني لا يصح لاستفاء الجرم بخلوهم من المانع وقت عقد ولو بان الزوج حيا بعد ان نكحت فهو على القديم على زوجته كالجديدتين الخطأ في الحكم لكن لا طأها حتى تغدو لثاني وقيل هي زوجة الثاني لا رضاء نكاح الاول بناء على نفوذ الحكم طاهرا وبالحنا وقيل الاول مخير بين أن يزوجها من الثاني بين ان يتركها أو يأخذ منه مهر مثل قضاء عمر رضي الله عنه بذلك رواء البهيقي (ويجب الاحداد على معدة وفاة) الحديث الصحيحين لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تتخذ على ميت فوق ثلاث الا على زوج أو نكاحها غيرها أي فانها يجب لها الاحداد عليه أي يجب بالايجاب على ارادته (لاربعية) أي لا يجب عليها التوقع الرجعة قال بعضهم والاولى ان تترن بما يدعو الزوج الى رجعتها وروى أبو ثور عن الشافعي انه يصحب لها الاحداد (ويصحب لثلاث) يتخلع أو ثلاث (وفي قول يجب) كالنفي عنها زوجها بجامع الاعتداد عن نكاح وفراق بأنها مخوفة بالطلاق فلا يلزمها العيب الاحداد بخلاف المتوفى عنها زوجها (وهو ترك ليس بمصوغ لزيوتان خشن)

رواه الشافعي عن علي رضي الله عنه ومثله لا يقال من قبل الرأي وللقياس الخ لبيان في كلام الشارح اذ كيف يقول لا ترث وتضي عدتها منه (قوله) نقض قال القاضي والامام وجع الشافعي عن القديم اذ بان ان تقليد الجاهل لا يجوز للجهل (قوله) بعد التبرص والعدة أي وبعد ما سلف من ضرب القاضي وحكمه هذا امر فيه يظهر هذا الحاشية سطرهما تحتها قبل اطلاع على تصريح الشارح بعناها في قوله الاتي وقت الحكم بالفرقة فله الحمد (قوله) صح النكاح الخ نظر فيه الزكشي بما سلف من عدم صحة نكاح المرأة اذا حصلت اليقوتان بان ان النكاح صايف البيوتة قال وقد جعلوا من مواع النكاح الثلث في حل النكاح كالنكاح من لا يدري أمعته أم لا وهل هي أخته من الرضاء أم لا انتهى أقول لا أشكال لان الامر هنا متاكد بضرب القاضي وحكمه فائق مرأته ان يكون كالوحدت الرية بعد انقضاء العدة وهو لا يضر كعه سلف (قوله) ويجب الاحداد من أحد وهو المانع لانها تمنع نفسها التزين وتمنع الخطاب وقوله أيضا ويجب الاحداد انظر لو كانت حاملا ومكثت أربعة أعوام هل تتخذ مدتها أو ولدت فتقضي الموت هل يزول الوجوب والجواز أم الوجوب فقط أما

من تعدد بالاكثر من الاقراء والاشهر وفرض زيادة الاقراء فوجه سقوطه في الرائد ان تلك الزيادة من حيث الطلاق والله أعلم حديث (قوله) على معدة وفاة هذه العبارة تفيد مسئلة حسنة وهي ما لو مات عنها وهي معتدة بحمل عن شبهة فلا يجب الاحداد حتى ترعى في عدة الوفاة بعد الوضع (قوله) بالايجاب نقل ابن التذرات الحسن البصري خالف انتهى ومن الادلة على الوجوب ان الاحداد كان متعاذاجاز وجب كتطعم يد السارق

لحديث العيصين عن أم عطية كانهن ان نخذ على ميت فوق ثلاث الا على زوج أو بنته أشهر وعشرا
وان ينكحل وان تطيب وان يلبس أو يصبغوا (وقيل يحل لمصبغ غزله ثم نزع) كالبه ولا تنساء
الزينة فيه بخلاف ما سبغ بعد النجس كالعصر والمزهر (ويباح غير مصبوغ من قطن وصوف وكان
وكذا أبرسم) أي حرير (في الأصح) كاللكن اذا لم يجد فيه زينة كنفسه والشاة يحرم لأن
لبنه ترين فعلى هذا يحرم الغنای الذي غلب فيه الابرسم ويباح انظر قطعاً لاستئثار الابرسم فيه
بالصوف الذي هو مداه (و) يباح (مصبوغ لا يصد زينة) بل لمصبغة أو احتمال وبخ كالأسود
والسكلى لا تنساء الزينة فيه وان ترد المصبوغ من الزينة وغيرها كالأخضر والأزرق فان كان راقصاً في
اللون حرم لأنه متعفن يترن به أو كعدا ما سبغ لآلان الشبع من الأخضر يقارب الأسود ومن
الأزرق يقارب السكلى (ويحرم على ذهب وفضة) لحديث المتوفى عنها زوجها لا تلبس العصفرون
الثياب ولا المشقة ولا الخلى ولا يتخضب ولا تنكحل رءاء أو داود والنسائي بسناد حسن والمشقة
المصبوغة بالثوب بكسر الميم وهي المقرعة بقصها وبقال طين أحمر يشبهها ويستوى في الخلى الخلال
والسوار والخاتم وغيرها لخلق الحديث وقال الامام والفرزلي يجوز لها التخم بخاتم الفضة كالرجل
وانما يحرم عليها ما يخص النساء بحله (وكذا) يحرم (لؤلؤ في الأصح) من ترد لا لام وبخ به
الفرزلي لظهور الزينة فيه والثاني لا يحرم لأنه ليس كالذهب ولا يحرم على الرجل قال الروابي ولو غلخت
بضاس أو رصاص موهب ذهب أو فضة أو مشاة لم يباح بحسب لا يعرف الا بعد التأمل لم يحرم والا فان كانت
من قوم يترنون بمثل لم يحرم أيضاً أو يستعملون لشفعة شوهومها فيه جاز (و) يحرم (طبيب في بدن
وثوب) لحديث أم عطية السابق وان تطيب (وطعام وكل) غير محرم قياساً على البدن والثوب
(و) يحرم (اكفال باخذ) وان لم يكن فيه طبيب لحديث أم عطية السابق وان تنكحل (الاحاجة
كرم) فككحل مليلاً وتصحبه نهاراً فان دعت الحاجة اليه في النهار جاز فيه السكلى الأصفر وهو
الصبر بكسر الباء كالأخمد في الحرمة لحديث أنى داود انه سأل ابيه عليه وسلم دخل على أم سلمة وهي مائة
على أن سلمة وقد جعلت على عنقها امرأ فقال لها هذا أم سلمة فقالت هو صبر لخطب فيه فقال اجعله
بالليل واصمحه بالنهار وأما السكلى الأبيض كالنوبافلا يحرم لأنه لا زينة فيه وقيل يحرم على
البضام حيث يترن به وقيل لا يحرم الأصفر على البيضاء وقيل لا يحرم الاخذ على السوداء لأنه بسواده
لا يبيدها جالاً (و) يحرم (أسفنداج) بالذال المنجمة (ودمام) بضم المهملة وكسر هاء وهو
السبي بالحرمة لانها يترن بهما الوجه وكذا يحرم الاخذ في الحجاب لأنه يترن به (وخضاب خناء)
ويحرم لحديث أنى داود السابق ولا يتخضب بذلك فيما يظهر من البدن كالوجه واليدن والرجلين
ولا يحرم فماحت الشاذ ذكره الروابي (ويحل غمير فراش وأثاث) بأن ترين بينها الفراش
والنور وغيرها لان الخداف في البدن لا في الفراش والمكان (و) يحل (تظف فخل رأس وقم)
لا تغفار (وأزاقة وسققت ويحل امتشاط وحامان لم يكن فيه مخروج محرم) واستحداد ذلك كله
ليس من الزينة كما ذكره الرافعي في الشرح وسبكت عن التمدد في الحمام (ولو تركت الاحداد)
الواجب عليها كل المدة أو بعضها (عصت وانقضت العدة كملوا فارت للسكن) الذي يجب عليها
ملازمته كسبائك فانها تعصى وتقتضى عنها بعض المدة (ولو بلغت الوفاة بعد المدة) أي مدة هذه
الوفاة (كانت متعفة) لمضى مدتها (ولها) أي المرأة (احداد على غير زوج) من النوى
(ثلاثة أيام) فادونها (ويحرم الزادة) عليها (واقه أعلم) وذلك ما حوذن من حديثي العيصين
السابقين وقد ذكره مسائل الرافعي في الشرح ولم يصرح بحرمه الزادة

(قوله) وان ينكحل مكان هذا
من عطف الجبل والمعنى ونهى ان
تفعل كذا على زوج (قوله) وكان
هو قطع الكف وحكى كسرهما (قوله)
ويحرم لميلوا كانت تحت نفسها قبل
نظر (قوله) وأسفنداج هو ثوب خشن
من الرصاص وهي ثقله مودة (قوله)
حناء هو مد كرمود مهموز واحده
حناء (قوله) فراش هو مترقد عليه
من مرتبة ويطع ووسادة فمداً تنطى
به قال ابن الرضا أنه كاشيب
لأنه لباس (قوله) من النوى قال
الزركشي من الأقارب (قوله) ويحرم
الزيادة قال الامام لا في ذلك اشعار عدم
الراء بالنساء والالقي لتضع بجلباب
الصبر ونحوه في الثلاث لأن الثوب
قد لا تستطيع ذلك وفيه اشعار
التعز به فيها لان احلامه الحزن تنكسر
بعد ما انتهى وقد سفت له التعز به
من الموت وقيل من البدن في معنى ان
يبي مملكه هنا

(فصل ثجب سكنى لعنة طلاق ولو بائن) بجمع أو ثلاث حاملًا كانت أو حائضًا قال تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم (الناثرة) بأن طلقت حال نشوزها فلها السكنى لها في العدة كما في سلب التكاح قال في التمه ولوشربت في العدة سقطت سكناها فان عادت إلى الطاعة عادت حق السكنى وقيل ان نشرت على الزوج وهي في يته فلها السكنى في العدة وان خرجت واستعصت عليه من كل وجه فلا سكنى لها ويستثنى الصغيرة التي لا تتحمل الجماع فلها لا سكنى لها بناء على الأصح أنها لا تتحقق النفقة حالة التكاح وكذا استثنى الأمة حيث لا تجب نفقتها وقد تقدم في فصل نكاح العبد (ولعنة وفاة في الظاهر) حديث فريرة بضم الفاء بنت لث أخت أبي سعيد الخدري أن زوجها قتل فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ترجع إلى أهلها وأتت أنز وحمل بتركى في منزل عليه فأذن لها في الرجوع قالت فأنصرف حتى إذا كنت في الحجرة أو في المسجد عني فقال أمكني في بيتك حتى يبلغ الكلب أحله قالت فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشرا صححه الترمذى وغيره والثاني لا سكنى لها كما هو قضية إذن النبي لفريرة أو لا قوله لها أنا أمكني في بيتك يحمل على التدب جمع بينهما ويحجب بأن حله على الزوج أو ربح (وفسخ على الذبح) كالطلاق بجمع فرقة التكاح في الحياة سواء الفسخ برقة أو إسلام ورضاع وعيب والطريق الثاني قولان أحدهما لا تجب لأن وجودها بعد زوال النكاح مستبعد والنص انما ورد في المطلقة فيقرب غيرها على الأصل والثالث ان كان لها مدخل في ارتفاع النكاح كن فسخت بخيار العتق أو عيب الزوج أو فسخه أو عيبها فلا سكنى لها قطعاً وان لم يكن لها مدخل في ارتفاعه كن فسخه كمن فسخه بإسلام الزوج أو برقة أو الرضا عن من أجنى في وجوب السكنى لها القولان والرابع كالثالث في شبه الأول ويصحب في الشق الثاني قطعاً (وتسكن في مسكن كانت فيه عند الفرقة وليس لزوجة وغيره اخراجها ولا لها خروج) منه فلا تقتضي مع الزوج على الاستئصال في غيره من غير حاجته لم يجز وعلى الحاكم المنع منه لأن في العدة حق الله تعالى وقد وجبت في ذلك المسكن قال تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن وإن شاة البيوت الهن من جهة أنها مسكنهن قال في النهاية والرجعة كغيرها في ذلك قال في المطلب ونص عليه في الآم وفي الحاروى والمذهب ان الزوج ان يسكنها حيث شاء كلز وجعه وجرمه المصنف في نكته الثانية (قلت ولها الخروج في عدة وفاة وكذا بائن في النهار شراء لمعام وغزل ونحوه) لحاجتها إلى ذلك وتعبر في الرضة كاصلها شراء لمعام وأوطن أوسع غزل (وكذا البالي بالدرجاة لغزل وحديث ونحوهما) لتأمن فيها لكن (يشترط ان ترجع ويثبت في بينها) وفي البائن قول قديم أنها لا تغسر نا نذكر بخلاف التوفيق عنها لما ورد فيها من حديث مجاهد أن رجلاً استشهد وأباحدها قالت ساؤهم برسول الله أن تستوحش في سوتاً فنبت عند احد ابافاذن لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يجتهدن عند احداهن فإذا كن وقت التوم تأوى كل امرأ إلى بيهار واه الشافعى والبيهقى أمثال الرجعة فلا تخرج لما ذكرنا إلا بانه كالزوجة اذ عليه القيام بكفاتها (وتنتقل من المسكن لخوف من هدم أو غرق) على نفسها أو أمائها (أو على نفسها) من فساد مجاور لها (أو تأذن بالجران أو هومها أي شديدا والله أعلم) للحاجة إلى ذلك وقد ذكر ذلك كله الرافعى في الشرح وما يصدق به الجيران الاحكام وقد فسره قوله تعالى ان ان بانين بغاشة مبيئة بالذاة بالسان على الاحكام (ولو انتقلت إلى مسكن اذن الزوج فوجبت العدة قبل وصولها اليها اعتدت فيه على النص) لانها ما مورة بالمقام فيه وقيل تعدت في الأول لانها لم تحصل وقت الفراق في الثاني وقيل تغتفر منها لانها غير مستقرة في واحد منها محالة الفراق ولها تعلق بكل منهما وقيل تعتد في أقربهما اليها عند اسراق وان استوى بالتغير اما اذا وجبت العدة بعد وصولها إلى الثاني فتعدت فيه جرماً وان لم تنقل

(فصل ثجب) (قوله) ولو بائن الجبر قال الزركشى والوجه نصبه (قوله) وكذلك استثنى الأمة لكن هل يجب عليها ملازمة المسكن لو اراده الزوج حتى الرافعى من الامام ان يشافى سلب التكاح ان تكون في المسكن الذي يرضه الزوج وجبت للملزمة وان قلنا بحجاب السيد فوجها ونفسه انما ترجع وجوب الملازمة كما قال الزركشى (قوله) ولعنة وفاة ولو طلعها قبل الموت طلاقاً رجعها ما مات في انشاء العدة وحب لها السكنى قطع (قوله) الحجرة أى محن الدار (قوله) وعيب لم يذكر فرقة الثعان لان انغوى جرم فيها لا استحقاق فليت من محل الخلاف (قائمة) بحيث قلنا لا تتحقق فلواراد الزوج الاسكان وجب عليها الاجابة وتبين ان يكون مثله لك ارادة الوارث في التوفيق عنها على القول بعدم الوجوب (قوله) لم يجز قال العلماء لما كانت العدة لا تسقط بالتراضى مدة ذواتها بما فيه حتى لله تعالى (قوله) مسكن أى لا من حيث انها ملوك كهن والاملا اختص حكم بالطلاق (قوله) وكذا بائن روى مسلم عن جابر بنى الله عنه قال طلقت خاتى سلمي فأرادت ان تحتل نفسها فخرجها رجل ان تغتر فنجأت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بلى تحذى تحلى فأتى عسى ان تصدق أو تغفل حرام قال الشافعى رضى الله عنه وشيخيل الأنص رفريق من منازلهم والحد لا يكون الانهارا (قوله) وقيل عند الخ قال ابن ابي الدم هو الانيس وشهره حديث الرجل الذي خرج اليه واشتعت فيه الملازمة

(قوله) ففيه اختلاف قال الامام * (١٣٩) * ولو ارادت الاقامة في بلدين البلدين تنقض عتقها فيلزم تماقا (قوله) وتجارة

منه التزعة (قوله) لم يجب الرجوع أي ولو انقضت قبل ثلاثة أيام (قوله) لأن الأصل في أي وكله أنها بكافة الطلاق واختلاف السقولا والقول قوله في أصل الاذن فكذلك في نفسه (قوله) والاعم تصير غير ذلك في الحضر بتصلرها اذ اقامة وتختلف الحضرية أيضا فيلزم اذن الزوج لبدوية في النكاح من حله اذ حله ثم يلحق في أثناء الطريق فلها الاقامة في قرية واحدة بينهما ولا كذلك الحضرية (قوله) ويلزم بها قال الساوردي وغيره من العراقيين انه يعتبر هنا في ملازمة السكن ان يكون لها تحابها قال ومضاهي السكن التمسك التي يرعى فيه حال الزوج دونها استوفى في هذا السكن من حق الاستعانة قال الزركشي بعد سقوط في النكاح متعاضدا (قوله) وفابت الاجرة أي اجرة السكن التي يكتمها له (قوله) لو مضت اثمته من غير طلب فلا اجرة كالسكن في صلب النكاح بخلاف النفقة (قوله) فان كان في الدار الخ أي حيث فضل عن سكنها ثم ظهر امر ضرورة السكن في ذلك كونهما ضد تنسبها في واحدة لا لا تحت مع المسئلة لانهما في ذلك التصور لم يتكفوا فيه لغيره فلهما ما حال (قوله) ذكر قال الزركشي لا في الاصل ولو كانت اجرة مسكنة تكون على الاصل في الزوجة (قوله) والا فلا شرط استسكانه كونه في السكن أو في السكن في الزوجة في الزوجة فيكون معيارا فيضا لا خادما ولا لراعي الدوام وأنه عند شرطه في الزوجة فلا يكون له شرط فيكون له شرط وهو موجود فيهما اذا كانت ركبة فيهما فيكون

الاستعانة الأولى (أو يفرغان في الأولى) تعتد (وكذا لو اذن ثم وجبت قبل الخروج) منه فلها تعتد فيه (ولو اذن في انتقال الى بلد فمسكن) فيما ذكر كان وجبت العدة قبل الخروج من البلد أي قبل فراق جمراه اعتدت في مسكنها فيه أو بعد الخروج منه وقبل الوصول الى الثاني ففيه الخلاف السابق أو بعد الوصول اليه اعتدت فيه جرما (أو) اذن (في سفر جرح وتجارة) ثم وجبت في الطريق فلها الرجوع والمنفى وهي معتدة في سفرها (فان مضت) وبلغت المقصد (اغتت) فيه (لتصاها جرحا ثم يجب الرجوع) في الحال (لتعتد البقية في السكن) فان كانت العدة تنقض في الطريق وجب الرجوع أيضا في الاصل لقرب من موضع العدة وان لم تنقض اعتدت البقية في مسكنها ولو وجبت العدة قبل الخروج من مسكنها لم يخرج منه أو بعد الخروج منه لسقوطها بتقارب عمران البلد لهما العود اليه لا نيلهم في السفر وقيل بتقريب العود والمنفى لتصرفها بتركه المقتول لغيرها وقيل في سفر الحج تقصير وفي سفر التجارة لغيرها العود والعرة كالخروج جميع مذكر (ولو خرجت الى غير الدار المأوفة) لكسها (فطلق قبل ما اذنت في الخروج صدق فيمنه) لأن الأصل عدم الاذن فيجب رجوعها في الحال الى الدار المأوفة ولو اقامها على الاذن في الخروج لا يجب الرجوع في الحال (ولو قالت تسكني) أي اذنت في النقلة الى هذه الدار فأعتدت بها (تقابل اذنت) في الخروج اليها (لحاجة) ذكرها فاعتدى في الأولى (مصدق) بينه (على المذهب) لأن الأصل عدم الاذن في النقلة ومقابلته تصديقا بينا لأن الظاهر معها بكونها في أثناء نكاحها فلو اذن بمكان فبما اختلفت الزوجة ووارث الزوج والمذهب تصديقا بها لأنها اعرف بما جرى من الوارث بخلاف الزوج (ومنزله يوجب بينهما شعر كزل حضرة) فلها ملازمة الى ان اخصها عنها فان ارغلت في أثناء قومها ارغلت معهم للضرورة أو أفعالها فقط وفي الباقي توفعه دفن بعد نكاحهم لتيسره والاعم بتقريب الاقامة والارتحال لان مفارقة لاهل عرسه موحشة (واذا كان السكن) ملوكا (لهو بلقن ياتين) لأن تصديقا لما تقدم (ولا يصح بيعه الا في عدة ذات انهر فكمستاجر) فيصح في الاطهر كما تصدق في باب الاجارة (وقيل باطل) فلعلا والفرق ان المستاجر على النفعه والبعثة لا تملكها فكان المطلق باعه واستحق نفعه لنفسه هذه معلومة وذلك باطل (أو مستجارا) لزم اقامه فان رغب المعسر ولم يرض باجرة فقلقت (بخطاف ما اذرى بها فقل المطلق ولا تنقل) وكذا مستأجر اخضعت منه) فلهما المرض منه فبجدة اجارة فقل منه بخلاف ما اذرى ذلك (أو) ملوكا (لها اشترت) فيه زوما (وليت الاجرة) من النفعة له صاحبا المذهب والتدبير وقيل صاحب الشامل وغرهم وجهه في أصل الزوجة بتقريبه في الاسفار فيه بعاة أو أجروهم أو في وين طلب اشترى الى غيره (فان كان مسكن النكاح بنفسه فلهما ان لا يأتيا أو خساها من الامتاع) من استمر ارضيه وطلب اشترى الى لائق بها وجبت تقصير بنيها فاشترى الى قريب من المنقول عنه بحسب ممكن وظاهر كونه من اذنت واجب واستبعد الغزى الوجوب وتردد في الاستحباب (وليس لهما سكنها وما احتلت) حيث فضل الدار على سكني مثلها لغيره فيهما من احوق به على حرام مخلوقة خفية (ومكر في اندامه لغيره كراؤ) محرره لغيره (أش) أو زوجة أخرى أو أمته (مكر) مكره لا تنافا لغيره وسكن بكمه لأنه لا يؤمن معه النظر ولا هجرة بالجنون والمنع من لغيره وكذا في اندامه لغيره كراؤ محرره لغيره (والا فلا) بشرط كغيره (مستراح) ومعه من السطح (اشترط محرم) حذر من اخوة فيما ذكر (والا فلا) بشرط (ويشترط ان ينفق بينهما من بيت واحد ان يكون عمر أحدهما) يمر فيه (على الاخرى) كما شرطها

فيما عدها للقبول من كلامهم على غيرها (قوله) لو كانت المرافقة عند الشتر حرة في الدار لم يجز لأن احدهما

(باب الاستبراء) (قوله) أوسى أى مع التهمة ثم حمل الاكتفاء بالاستبراء إذا كان الحل يعقبه كما يعلم ذلك مما ساقى في المحوسبة ونحوه حتى لو اشترى محرمة وجعل الاستبراء من الأحرار لم يكف ولا بد من اعادته (قوله) ومن استبرأها البالغ أى لكن هذه يجوز تزويجهما الغير المشتري وله أن أعنتها من غير تعبد باستبراء وكذا المأوكدة من صبي وأما إذا اختلفا المستولدة إذا استبرأها ثم أعنتها لا يصح نكاحها لقوله لا يعد الاستبراء لشبهها بالحرث كساقى (قوله) لعدم ذلك الاستمتاع عبارة فقرة لانها بالكافة كالأحرار من ملكة في تحريم الاستمتاع وأجباب الحر وطئه (قوله) وكذا امرئته ولو استتار به الكافر ثم أسلم قال البيهقي فالتأهراة لابد من الاستبراء ولو زوج (١٤٠) الشخص أسلمة فطلقت واعتدت وجب

صاحبها التذهب والتتمة وغيرهما هذا من الخلاف في ذلك ومنهم من لم يشترط الثاني كافي البيهقي من الخلق (وسئل وهو لو كاد وجره) فيأخذ كمن أنه ان اتحدت المراقق اشترط محرم والام لا يشترط

(باب الاستبراء)

هو الحرص بالمأمنة بسبب ملك العن حدوثاً أو زوالاً لتعريف براءة رجحان من الحل أو تعبد (يجب بسبب أحد هاهنا أمه بشراء أو أرت أهبة أوسى أو رد يعيب أو تخالف أو أقاله) أو قبول وصية (وسواء بكر ومن استبرأها البالغ قبل البيع ومتبعة من صبي وأما أو غيرها) أى غير المذكور أن يدخل فيه الصغيرة والأيسة والأصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في سباباً أوطاس لا تؤاخذوا حتى تضع ولا غير ذلك حمل حتى تحيض حيضة رواء أو بدو أو غيره وقطن الشافعي رضى الله عنه غير المسببة عليها بجماع حدوث الملك أو أخذ من الأطلاق في المسببة أنه لا فرق بين البكر وغيرها والحق من لا تحيض من الآيسة والغيرة بمن تحيض في اعتبار قدر الحيض والطهر غالباً وهو شهر كساقى (ويجب) الاستبراء (في مسكبة عذرت) أى غيرها السيد لعدم ملك الاستمتاع بعذره والبالكة وكذا لو وضعت الكعبة يجب (وكذا امرئته) عادت إلى الإسلام فانه يجب استبرأؤها (في الأصح) لعدم ذلك الاستمتاع بعذره والبالدة والثاني لا يجب لأن الرذة لا تأتي في الملك بخلاف الكعبة (المن حلت من صوم واعتكاف وأحرام) بعد حرمتها على السيد بذلك لأنه فيه فاعلها لا يجب استبرأؤها ولا حرمتها بذلك لاجل الملك بخلاف الكعبة (وفي الأحرام وجه) انه يجب الاستبراء بعد الحل منه كالرذة لتأكد الحرمة وقطع الجمهور بأنه لا استبراء (ولو اشترى زوجته) بأن كانت أمه فاضح نكاحها (اصحب) الاستبراء ولا يجب لانه لم يتجدد بالشراى عمل وإنما اصحب ليقرب زوال النكاح عن وملك العن فانه في النكاح ينفذ عملوكا ثم يعق بالملك وفي ملك العن ينفذ حواصير أمه أو (وقيل يجب الاستبراء) لتعبد الملك (ولو ملك) مزرعة أو معتدة) من زوج أو وطئه مشتهر وهو بالخال أو جاهل به وأما في البيع (لم يجب) في الحال استبراء لانها مشقولة بتحق غير (هنا زوال) أى المذكور من الزوجية العدة بان لم يلق قبل الدخول أو بعد وانقضت العدة أو انقضت هذه الشبهة (ويجب) الاستبراء (في الظاهر) حدوث الملك والثاني لا يجب لان حدوث الملك يحل محلها فينقض أثره (الثاني زوال فراش من أمه موطوءة) غير مستولدة (أو مستولدة يعق أو موت السيد) فيجب عليها الاستبراء كما تجب العدة على المفاوة من نكاح (ولو مضت مدة استبرأها على مستولدة ثم أعنتها) سيدها مضى (أولات) عنها (وجب) عليها الاستبراء (في الأصح) لما تقدم والثاني لا يجب كساقى (قلت ولو استبرأ أمه موطوءة) خير مستولدة (فأعنتها لم يجب) عليها استبراء (وتزوج في الحال) اذ لا تشبهه مستحكمة بخلاف المستولدة ذكره الرازي في الشرح (والله أعلم وبحرم تزويج أمه موطوءة)

الاستبراء ان لم تكن مستولدة والأفلا لشبهها بالحرث (قوله) بعد حرمتها على السيد بذلك احذر من أن يشترط استبرأها محرمة ونحوها فانه لا يصح في الاستبراء قبل زوال ذلك لانه يصدق ان تحريمها على السد لاجل الاستبراء لاجل المذكورات وأيضاً فحل الوجه الآتي في الحرمة إذا كان الأحرار بغير الأذن (قوله) ولو اشترى زوجته بشرط اختبار قال الرازي فليس له الوطء لضعف الملك (قوله) لا يتعدى الملك قال الرازي لان الموجب وحدوم يمكن ترتب حكم عليه حالاً إذا أمكن رتبوا بعد في تراخي الحكم من السبب كافي المعتدة من نكاح إذا وطئت بشبهة تعتد بعد الفراغ من مدة النكاح عن الشبهة (قوله) موطوءة خرج غير الموطوءة إذا أعنتها فلا استبرأ عليها لأن يكون البايع قد وطئها ولم يستبرأ قبل البيع فانه لا بد من استبرأها لما يرد تزويجها من البايع المذكور ومن ثم تعلم ان تعبيره من زوال الفراش أحسن من تعبير غيره من زوال الملك ثم قوله يعق أو موت السيد فيه نوع فهو زوال الفراش أو موت السيد في نفسه أو زوال فراش الأب عن وطء جارية الأب ونحو ذلك كالحكم كذلك (قوله) أو موت السيد الظاهر ان هذا خاص بالمستولدة فان غيرها

ينتقل إلى الوارث يجب الاستبراء ولو كانت غير موطوءة للسيد ويكون من القسم الأول اللهم إلا أن يراد المدرة والمستولدة (قوله) فأعنتها غير لم يقل أو لم أعنتها لأنها تنتقل إلى الوارث فيجب الاستبراء ويكون من القسم الأول ولا بد فيه حصول الاستبراء الحاصل قبل الموت ثم لو ارشرو ويجهها من الغير بلا استبراء وكذا من نفسه إذا أعنتها أو قولنا لأنها تنتقل إلى الوارث يستلزم المدرة فأنه يعق بموته ويكتفي فيها بالاستبراء السابق كاتى أعنتها فيما يظهر (قوله) لم يجب عليها استبراء ولو استولدة بعد ذلك لم يطفه لكن هل يشترط في عدمه الحق أو ينفيه أو يكفي دعوى الاستبراء الظاهر الثاني

غير متولدة (ومتولدة قبل استبراء) حذر من اختلاط الماءين (ولو اهتمق متولدة فله نكاحها بلا استبراء في الأصح) كما يشك المحدثه من الماء في اللان الا اتفاق يقتضي الاستبراء حتى يصفى نكاحه عليه كزوجه الغيرة (ولو اقسمها أو مأت) عنها (وهي خروجة) في المثلين (فلا استبراء عليها لانها ليست فراشا للسيد (وهو) أى الاستبراء في ذات الأقراء (شرع وهو حبيضة كلفة في الحديث) لما تقدم في الحديث السابق والقديم انه طهر كافى العدة ونرى على الأول بينهما بان العدة تستكرر فيها الاقراء تعترف براءة الرحم بالحض المختل. وبها وهنا لا تستكرر فيعقد الحيض المدا على البراءة ونسبه بوقله كماله على انه لو وجد سبب الاستبراء في أثناء الحبيضة لا يكتفى فيه بقيتها فلا يقتضى الاستبراء حتى تطهر منها ثم تحيض ثم تطهر وعلى القديم لو وجد السبب في أثناء الطهارة اكتفى بما قبله على أحد الوجهين كافى العدة ورجحه في السبب وجرم البغوى بانه لا يكتفى ولا يقتضى الاستبراء حتى تحيض بعده ثم تطهر ثم تحيض ورجحه في الشرع الصغير وطرق العدة بان فيها عدد الحائض ان يعبر بلفظ الجمع عن اثنين وبعض الثالث (وذات أشهر) وهي الصغيرة والآية (شهر) لأنه يدل عن القراء حياء وطهر في الغالب (وفي قول بثلاثة) نظر الى ان الماء لا يظهر أثره في الرحم في أقل من ثلاثة أشهر فهي أقل ما يدل على براءة الرحم لا يختلف الحال فيه بين الحرة والراقصة (وصالح مسبية) اوزال عنها فراش سيد زوجته) أى الحمل لما تقدم في الحديث (وان ملكك شرارة) وهي في نكاح اوعدة (قد سبق ان الاستبراء في الحال) وانه يجب بعد زوالهما في الاخير فلا يكون الاستبراء هنا موضع ثمة ما غير واجب او مخرج عن الوضع (قلت) كما قال الرازي في الشرع (يحصل بوضع حمل زنا في الأصح والله أعلم) لخلق الحديث لان القصد معرفة براءة الرحم وهي حاصلة من الماء الثاني لا يحصل الاستبراء به كالتقصي العدة ودفع هذا باختصاص العدة. لئلا يكتسب بدليل اشتراط التكرار في ما دون الاستبراء (ولو مضى من استبراء بعد المثل قبل التحيض حساباً له) لثابت لان المولود له ثمة كالمثل فيه انزل منزلة القبول بدليل محتمل (وكذا شرارة في الأصح) تمام المثل ولو زوجه والماء الثاني لا يجب لعدم استقرار المثل (لاية) فانه اذا مضى من الاستبراء بعد عقدها وقبل القبض لا يجب توقف المثل فيها على القبض في الاظهر كما تقدم في بابها وتسمى هنا في التعبير فيها مع غيرها بالمثل قبل القبض لما في الاختصار (ولو اشترى مجوسية) او مريدة (فخاصتم أسلمت لم يكف) حبسها المذكور في الاستبراء لانه لا يستعقب حمل الاستبراء انتهى والقصد من الاستبراء وقبل يصح لوقوعه في الملك المستقر (ويجوز الاستبراء بالمتبرأة) قبل انقضاء الاستبراء (لو طهر) لما تقدم (وبغيره) كطهارة ونسب وشهود قبالة عليه (الامنية) لعل غير طهر وقيل لا) يحل فيها ايضا فغيرها وعلى الأول طهر الوطء فيه صيانة عنه عن الاختلاط بماء الحربي لا لحرمة ماء الحربي (واذا قالت) محلو كفي زمن الاستبراء (حضت صدقت) فذلك لا يبعد الامهال ولا يختلف فانها لو نكحت لم يفسد السيد على الخلف (ولو تمت السيد قتال) لها (أخبرني بقام الاستبراء صدق) في تمامه عليها حتى يحل له وطؤها بعد القبل لان الاستبراء مفقوض الى أمته ولهذا لا يحال بينه وبينها بخلاف من وطئ زوجته شبهة بحال بينه وبينها في عدة الشبهة وحل لها تخفيف وجهان في الأصح في الروضة نعم قال عليها الاستبراء من التمكن اذا تحققت أمته من زمن الاستبراء وان أختارها في انظاره (ولا تصير أمراً في الوطء) ويعلم الوطء بأفراجه أو البينة عليه (فإذا ولت لم يمسك من وشهقه) وان لم يعرفه وهذا فله كونها فراشاً بالوطء وقوله لا فراش فيها وان خلاها بخلاف الزوجة فانها تكون فراشاً بمجرد

(قوله) وهي مزروجة مثلها العدة (قوله) حمل زنا سواء كان مقارناً أم حدث ولو عاشت في زمنه أو مضى شهر فمن لم يقض فصل يستحق بذلك مع وجوده قضيه في الروضة ان ذلك لا يكفي الا على التول بعد كمها يوضع حمل الزنا ثم رأيت في شرح النجعة نقلاً عن قساي الزركشي انها لو كانت من ذوات الأشهر ثم لم تحمل زناً لا يجب منعها من الفراغ منه لا لوجوب حلاؤه انتهى (الفتاوى) (قوله) بارت الحق بعضهم به ما في معناه مما يسوغ التصرف فيه من ضرر وقت عن التحيز كرجوع الولد في حقه وقبول الوصية ونحو ذلك (قوله) أو مريدة أو مجرمة أو اشترى مكاتب أمته بل جعل الجرم في من ذلت أيضاً مؤشراً على حصة مرة لا تحتمل الوطء فليس رهاً بشهر ثم أضافت حديثاً (قوله) لانه يستعقب الحمل عدل أيضاً بان هذا الوصف لو عرض في دواء الملك نزل أو وجب الاستبراء فكذلك الأقرب وزاد (قوله) وغيره أي لا حتم أن تكون أو مريدة فيها أو مريدة لا يحتمل من وطء شبهة فلا يصح بيعه عن بغيره ولا يبيع عنه وطء بخلافه من غير في المسئلة فله البينة اترك ولا حرمة شأنه (قوله) غير وطء فضة هذا الاطلاق المحل حتى فيما تحت الأزار وقد تردد الإمام في ذلك وأرى السيد السبكي يقتضي الحل (قوله) صيانة عنه من رفق في الكرمه أن حكمها اكفرها

(قوله) وفي الولد ظاهرة انه لو سكت عن النبي والاستطحا انه يلحقه وليس كذلك فيما يظهر (قوله) لسته أشهر خرج ما لو انتهى ما قبله يلحقه ولا يصح فيه الباعان خلافا لما وقع في الرضعة هنا (قوله) المتخصص وفي قول يلحقه يخرجها عنه تعلم ان كل من حيا لغيره ان المؤلف يقول على النص (قوله) وقد عارض الوطء أي فليس بقعد المعارضة سوى مجرد الامكان وهو غير صكاف * (١٤٢) * في ملك اليمين (قوله) حلف قال

الخاص انما سمعنا عنه لانه اختلاف في تاريخ الوطء ولو اختلف في أصل الوطء فالقول بقوله وكذا في الاختلاف في وقته وقوله ولا يجب التعرض للاستبراء أي كما في نفي ولد الحرة واستشكله في المطلب من حيث أن يمتنع ليست مطبقة على دعوى الاستبراء التي هو متعلق النبي قال ولذا قالوا اذا أجاب بنى المذموم يحلف الاعلى ما أجاب ولا يكفيه ان يحلف على انه لاح له على أن يكون ذلك جوابه وشارك الولد في النكاح فان فيه لم يمتنع دعوى الاستبراء فيه فلذلك لم يشترط التعرض في نفسه الى ذكره (قوله) وهناك ولد قال الرضي أم اذا لم يكن ولد فلا يحلف باختلاف وقال ابن الرقعة بل يحلف باختلاف اذا عرست على السبع ونحوه لا بدعواها تصرف الى حرمتها دون ولدها (قوله) لم يحلف وجهه استولى به ولا يه لها على الولد حتى يوب عنه في الدعوى ولم يثبت سبب فتمنع نساء لا معنى للحلف

(كتاب الرضاع)

تقدم الحرمة كالنسب في أبيها يحرم من النكاح والكلام هنا في بيان ما يحصل به وحكم عروضة هذا النكاح وغير ذلك مما سياتي (انما ثبت لبن امرأه أخيه بلفظ تسع سنين) فلا يثبت لبن رجل لانه لم يخلق لغذاء الولد ولا لبن خنثى ما لم يظهر أنثوسه ولا لبن جمعة حتى اذا شرب منه صغيران ذكر وأنثى لم يثبت بينهما أخوة لانه لا يصلح لغذاء الطفل صلاحية لبن الأميات ولا لبن مته كذا ارضع منها لحفل أو حلب وأجره لانه من حمة متفكة عن الحلب والحرمة كالكهنية ولا لبن من لم يبلغ تسع سنين لانها لا تغفل الولد والآن المحرم من رضعها باختلاف من يلقها لو صولها لبن الحليض وسواها البكر والخالية وغيرهما (ولو حلبت لبنها وماتت) (أو جر بعد موتها حرم) بالتشديد (في الامم) لان اتصالها منها وهو حلال محرم والثاني لا يحرم بعد أثبات الامومة بعد الموت (ولو جن أو زرع منه زيد) وأطعم الطفل (حرم) بالتشديد لحصول التقديس (ولو حلبت لبنها حرم على الحلب) بقى القس على المانع (فان حلب) يضم الغبن بان زالت أوصافه العلم واللون والريح (وشرب الكل قيل أو البعض حرم في الظاهر) لوصول اللبن الى الجوف والثاني لا يحرم لان الغلوب المستهلك كالعدوم والاعم ان شرب البعض لا يحرم لانتقاء تحقق وصول اللبن منه الى الجوف فان تحقق كل بنى من الحلوب أقل من قدر اللبن حرم جرعا الى الظاهر (ويحرم) بالتشديد (ايجار) وهو صب اللبن في الحلق لوصول اللبن الى الجوف لحصول التقديس بذلك (وكذا اسعاط) وهو صب اللبن في الانف لوصول اللبن الى الدماغ فانه يحرم (على المذهب) لان الدماغ

الخاص انما سمعنا عنه لانه اختلاف في تاريخ الوطء ولو اختلف في أصل الوطء فالقول بقوله وكذا في الاختلاف في وقته وقوله ولا يجب التعرض للاستبراء أي كما في نفي ولد الحرة واستشكله في المطلب من حيث أن يمتنع ليست مطبقة على دعوى الاستبراء التي هو متعلق النبي قال ولذا قالوا اذا أجاب بنى المذموم يحلف الاعلى ما أجاب ولا يكفيه ان يحلف على انه لاح له على أن يكون ذلك جوابه وشارك الولد في النكاح فان فيه لم يمتنع دعوى الاستبراء فيه فلذلك لم يشترط التعرض في نفسه الى ذكره (قوله) وهناك ولد قال الرضي أم اذا لم يكن ولد فلا يحلف باختلاف وقال ابن الرقعة بل يحلف باختلاف اذا عرست على السبع ونحوه لا بدعواها تصرف الى حرمتها دون ولدها (قوله) لم يحلف وجهه استولى به ولا يه لها على الولد حتى يوب عنه في الدعوى ولم يثبت سبب فتمنع نساء لا معنى للحلف

(كتاب الرضاع)

(قوله) لبن امرأة لو انفسخ بها موضع من غير الثدي وتزل منه لبن قال بعضهم بانه قياسه لالة المتفكة في غير الخارج منها وعدمه (قوله) وأطعم الطفل أي ذب اللبن والزيد والجن والآن المنزوع عنه الذي يذبان انما عارضا فادق بذن (قوله) لحصول التغذية قال بعضهم بل هو المبلغ في حصول التغذية من مانع اللبن والحاصل ان الشافعي رضى اقله لم يخطر الى اسم اللبن واعتبر باسم

الرضاع وانما عاقل على حصول لبن من اللبن وفي معناه في الجوف (قوله) لان الغلوب كالعدوم أي كافي الجرا اذا استهلك في ماء واحد جوف وناكرا ان الباءة استهلكة وأثرها وكذا الطبيب المستهلكت في طعام لا فدية عن المحرم فيه (قوله) فان تحقق الخ أي شكوك هذا الحالة كالشرب الكل

(قوله) يعني أن يكون فصيح العسارة وفيه نقال الرضيع ركن لا شرط (قوله) رضعات لابد من اشتراط ان تغرق بكاء رثاله جمع الرضعة (قاعدة) فلهذا اذا كان اسماً أو مصدر * (١٤٣) * فتحت عنه في الجمع كغرفات وصحرات وركعات واذا كان وصفاً كانت نحو فخمات (قوله)

وولحب منها خرج سالو حلبه من خمس
وأوجره فرضعه فله يجب من كل رضعة
(قوله) فرضعه في قول خمس اعلم أن
في الصورة الأولى طريقة واحدة بأن
ذلك رضعه وكذلك في الثانية لكن المخرج
في الأولى طريقة الخلف وفي الثانية
طريقة القطع وتعبير المصنف يقتضي
استواءهما في ترجيح طريق الخلاف
(قوله) نظر إلى أن الأصل فيه تعليم
أن الشك في الثانية من تعارض
الأصلين وبحسب ابن الرضا ثبوت
الحرمه دون المحرمه لأن الأصل عدم
المحرمه والأصل في الارضاع التحريم
(قوله) والذي منه التاثير أنه يعلم
أن المرأة إذا ارادها أن تصبغ اتسع
وقبل الولادة شئت الحرمه - ينظر فيما
دون الزوج (قوله) لأن ابن الجعفي منه
تعلم أن صورة المسئلة أن النسوة
مدخول بهن فحتى تغلق المدخول عن
واحدة منهن فلا تحريم (قوله) منزلة
الواحدة أي البنت الواحدة والأخت
الواحدة (قوله) كما في المستودات
فإنه يترتب من النسوة الواحدة إذا
أوصفت خمس رضعات (قوله)
وولد أخوه وأخته هذه تسمى بعد
قوله ونسرى الحرمه أن أولاد ولد له
ذكرها هنا استيفاء لا تمام بها (قوله)
لمن نسب اليه ويستتفي أن امر
كذلك ولو كانت نسبة ونسبه
بلا يمكن من غير أن يسقط كما في
التكاح لكن خلاف في ذلك صاحب
التخصيص قال إن الرضعة ولعبه

حرف التغذية كالعدة والطريق الثاني فيه قولان أحدهما لا يحرم لاستفاء التغذية (لاحقة
في الأظهر) لاستفاء التغذية بها إلا لسهال ما اعتقد في الأمعاء والثاني تحريم كالحصول بها الفطر
(وشرطه رضع حي) يعني أن يكون الرضيع حياً فلا أثر لوصول اللبن إلى المعدة الميت فخرجه عن
التغذية (لم يستثن) فإن بلغه ما لم يحرم الرضاعة حدث لأرضاعه إلا ما كان في الحولين رواه
البهيقي والدارقطني وتعتبر الستان بالاهلة فإن انكسر الشهر الأول كمل بالعدد من الشهر الخامس
والعشرين وأسد أو هما من وقت انفصال الولد بجماعه (ومخمس رضعات) روى مسلم عن عائشة
كان فيها أنزل عشر رضعات معلومت فنسخت خمس معلومت (وضبطهن بالعرف فلو قطع اعراضا
تعدوا لله وواد في الحال أو تحول من ثدي إلى ثدي فلا) تعدد (وولحب منها دفعه وأجره) كما
أو عكسه أي حلب منها في خمس مرآت وأوجره في مرة (فرضعة) نظراً إلى انفصاله في المسألة
الأولى وإيجاره في الثانية (وفي قول خمس) نظراً إلى إيجاره في الأولى وانفصاله في الثانية (ولو شك
هل) رضع (خمساً أم أقل أو هل رضع في حولين أم بعد فعل تحريم) للشك في سببه (وفي الثاني
قول أو وجعه) بالتحريم - نظراً إلى أن الأصل شاء المدة (وتصبر المرضعة أمه والذي منه أن
أباه ونسرى الحرمه إلى أولاده) فهم أخوة الرضيع وأخواته (ولو كان رجل خمس مستودات أو
أربع نسوة وأم ولد فوضع طفل من حبل رضعة صار ابنه في الأصح) لأن لبن الجميع منه (فيخرج من)
على الطفل (لأنهن مطوعات أبيه) ولا أمومة لهن من جهة الرضاعة والثاني لا يصير ابنه لأن الأمومة
تابعة للأمومة من حيث أن انفصال اللبن عنها ما قبل الأمومة ولا أمومة فلا يحرم من لبن الطفل (ولو كان
بذل المستودات بنات أو أخوات) فوضع طفل من كل رضعة (فلا حرمه) بين الرجل والطفل
(في الأصح) لأن الحدود للام أو الخلو لا انحاشت توسط الأمومة ولا أمومة هنا والثاني ثبت الحرمه
بغيرها للنسب أو الأخوات منزلة الواحدة كافي المستودات وعلى هذا قال البغوي تحريم الرضعات
لكونهن أخوات الطفل أو حماته واعتزله الرافعي والمصنف بأن ذلك إنما يصح لو كان الرجل أباً
وليس باب وهو ما جحد لأخوال فينسب إلى أن يقال يحرم لكونهن كغلات لأن ثبت الحد للام
إذا لم تكن أما تكون خالة وكذلك أثبت الخال (وأما المرصع من نسب ورضاع أحدهما للرضيع)
فإن كان أثنى حرم عليهم نكاحها (وأما هنا) من نسب ورضاع (جذاته) فإن كثر ذكرهم عليه
نكاحهن (وأولادهن من نسب ورضاع أخوته وأخواته وأخواتها) من نسب ورضاع أخواته
وخالاته) فيجوز التكاثر بينهما وبين أولاد أولاد أولاد خلاف أولاد الأخوة والأخوات
لأنهم أولاد داخلون خالاته (وأبوي اللب) أي ابوي النسب إليه اللب (جده وأخوه) همد كذلك
الباقى فأمه جدته وولده أخوه وأخته وأخوه وأخته مع مومته وأولاد الرضيع من نسب ورضاع
أحضان المرصع والفضل (واللبن من نسب إليه مؤنزل به نكاح أو وطء شبهة لأن) لأنه لا حرمه
لأنه لا ينافي يحرم على الزاني أن يشك الصغيرة الرضعة من ذلك اللبن لكن يكره (ولو نشأه) أي
في الزوج الولد (لما كان تنقي اللب) التنازل به حتى لو أراضعت به صغيرة حدث للزاني فلا استحقاق
الولد في الرضيع أيضاً (ولو وطئ متكوكة) أي وطئ واحد (شبهة أو وطئ إثنين) امرأة

مخالفه على أن المهر لا يستقر بذلك أما إذا قلنا يستقر فينبغي أنها ثبت أمومة الرضاع الآن قال ابن الرضا إن ذلك إنما يستقر بعرضه لا جدر
المهر وعين الرضاعة لا مدخل فيه إن رآق ثباتها وأقادت عبارة لها - أيضاً اللب لو أراضعت قبل الحمل لا ثبت الأمومة وهو كذلك

(قوله) فان نكحت آخر الخ مثله وطء الشبهة اذا حملت منه وولدت أو ما لو حملت من الزنا وولدت فهل يستقر النكاح الزوج قال ابن أبي العزم لم أر فيه فضلا ولا يبعد أن يقطع من الزوج كالشبهة قال ويمكن الفرق بأن لبن الزنا لا حرمة قال وهذا ضعيف بدليل أن الزانية لو أرتضع صغيرا بلبنها شئت الأخوة بينه وبين ولدها من الزنا (قوله) ويقال أن أقل الخ وقال الشيخ أبو حامد يرجع إلى قول القوال وعلى ذلك جرى إمام الحرمين رحمه الله وكذا ما ورد في أنه لا يحدث إلا عند استكمال خلق الحمل وجوزد لآله (قوله) وفي قول لهما * (١٤٤) * أي فيخبر أن يكون له أبوان من

الزنا وعن ابن أبي العزم في التسب (قوله) * (فصل) * تحتها أعلم أن الزنا ضاع الطارئ يقطع النكاح سواء اقتضى حرمة مؤبد أم تخريم جمع وسياقي أمثلة كل منهما وقوله فأرضعتها أمه وأختها لو طأ فأرضعتها من يحرم عليه نكاح بنتها أو زوجها من يحرم عليه نكاح أمه لكن أعم أشد الجدة والبنت ونحوهما وليشمل أيضا زوجة أمه أو أخته إذا ارتفعت بلبنهم (قوله) أو زوجة أخرى هذه الزوجة تحرم إذا سواها ارتفعت بلبنه أو لبن غيره موطوءة لأنها صارت أبز وجته وأما الصغيرة فإن كانت الكبيرة موطوءة حرمت أيضا إذا أنشأته موطوءة سواء ارتفعت بلبنه أو لبن غيره وان لم تكن موطوءة فإن تخريم جميعها تخريم جمع فقط لأنها يمتد بغير لبنها وسياقي ذات في التعميم الكبيرة إذا كانت مدخولا بها فلها مهر والأفلا (قوله) ومن الكبيرة هذه الكبيرة إذا كانت موطوءة فلها جميع المهر لكنها انفلت عليه بدفع نفسها وقوته قال الأصمعي ذلك لا يرجع عليها مهرها كالأصغير النكاح خائبا من المهر وهو من خصائص رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا بخلاف ما لو كانت المراجعة أم الصغيرة كما ساقى (قوله) وله على المراجعة أي ولا يمنع من ذلك تعين

الزنا وعن ابن أبي العزم في التسب (قوله) * (فصل) * تحتها أعلم أن الزنا ضاع الطارئ يقطع النكاح سواء اقتضى حرمة مؤبد أم تخريم جمع وسياقي أمثلة كل منهما وقوله فأرضعتها أمه وأختها لو طأ فأرضعتها من يحرم عليه نكاح بنتها أو زوجها من يحرم عليه نكاح أمه لكن أعم أشد الجدة والبنت ونحوهما وليشمل أيضا زوجة أمه أو أخته إذا ارتفعت بلبنهم (قوله) أو زوجة أخرى هذه الزوجة تحرم إذا سواها ارتفعت بلبنه أو لبن غيره موطوءة لأنها صارت أبز وجته وأما الصغيرة فإن كانت الكبيرة موطوءة حرمت أيضا إذا أنشأته موطوءة سواء ارتفعت بلبنه أو لبن غيره وان لم تكن موطوءة فإن تخريم جميعها تخريم جمع فقط لأنها يمتد بغير لبنها وسياقي ذات في التعميم الكبيرة إذا كانت مدخولا بها فلها مهر والأفلا (قوله) ومن الكبيرة هذه الكبيرة إذا كانت موطوءة فلها جميع المهر لكنها انفلت عليه بدفع نفسها وقوته قال الأصمعي ذلك لا يرجع عليها مهرها كالأصغير النكاح خائبا من المهر وهو من خصائص رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا بخلاف ما لو كانت المراجعة أم الصغيرة كما ساقى (قوله) وله على المراجعة أي ولا يمنع من ذلك تعين

الزنا وعن ابن أبي العزم في التسب (قوله) * (فصل) * تحتها أعلم أن الزنا ضاع الطارئ يقطع النكاح سواء اقتضى حرمة مؤبد أم تخريم جمع وسياقي أمثلة كل منهما وقوله فأرضعتها أمه وأختها لو طأ فأرضعتها من يحرم عليه نكاح بنتها أو زوجها من يحرم عليه نكاح أمه لكن أعم أشد الجدة والبنت ونحوهما وليشمل أيضا زوجة أمه أو أخته إذا ارتفعت بلبنهم (قوله) أو زوجة أخرى هذه الزوجة تحرم إذا سواها ارتفعت بلبنه أو لبن غيره موطوءة لأنها صارت أبز وجته وأما الصغيرة فإن كانت الكبيرة موطوءة حرمت أيضا إذا أنشأته موطوءة سواء ارتفعت بلبنه أو لبن غيره وان لم تكن موطوءة فإن تخريم جميعها تخريم جمع فقط لأنها يمتد بغير لبنها وسياقي ذات في التعميم الكبيرة إذا كانت مدخولا بها فلها مهر والأفلا (قوله) ومن الكبيرة هذه الكبيرة إذا كانت موطوءة فلها جميع المهر لكنها انفلت عليه بدفع نفسها وقوته قال الأصمعي ذلك لا يرجع عليها مهرها كالأصغير النكاح خائبا من المهر وهو من خصائص رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا بخلاف ما لو كانت المراجعة أم الصغيرة كما ساقى (قوله) وله على المراجعة أي ولا يمنع من ذلك تعين

الزنا وعن ابن أبي العزم في التسب (قوله) * (فصل) * تحتها أعلم أن الزنا ضاع الطارئ يقطع النكاح سواء اقتضى حرمة مؤبد أم تخريم جمع وسياقي أمثلة كل منهما وقوله فأرضعتها أمه وأختها لو طأ فأرضعتها من يحرم عليه نكاح بنتها أو زوجها من يحرم عليه نكاح أمه لكن أعم أشد الجدة والبنت ونحوهما وليشمل أيضا زوجة أمه أو أخته إذا ارتفعت بلبنهم (قوله) أو زوجة أخرى هذه الزوجة تحرم إذا سواها ارتفعت بلبنه أو لبن غيره موطوءة لأنها صارت أبز وجته وأما الصغيرة فإن كانت الكبيرة موطوءة حرمت أيضا إذا أنشأته موطوءة سواء ارتفعت بلبنه أو لبن غيره وان لم تكن موطوءة فإن تخريم جميعها تخريم جمع فقط لأنها يمتد بغير لبنها وسياقي ذات في التعميم الكبيرة إذا كانت مدخولا بها فلها مهر والأفلا (قوله) ومن الكبيرة هذه الكبيرة إذا كانت موطوءة فلها جميع المهر لكنها انفلت عليه بدفع نفسها وقوته قال الأصمعي ذلك لا يرجع عليها مهرها كالأصغير النكاح خائبا من المهر وهو من خصائص رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا بخلاف ما لو كانت المراجعة أم الصغيرة كما ساقى (قوله) وله على المراجعة أي ولا يمنع من ذلك تعين

(قوله) فلزمته ابن السيد الخ احترض من غير هذه النكاح شفع ولكن لا تقوم على السيد انها ليست زوجة فانه (قوله) اشبهنا هذه المورثه بمثل أول الفصل (١٤٥) وذكرنا لبيان تأييد القوم وعلمه وهما نسا انهم

عبد الصغر) بناء على القول المرجوح أنه تزوجه (فأرضعت لبن السيد حرمت عليه) لأنها أمه وموطوءة أبيه (وعلى السيد) لأنها زوجة أبيه (ولو أَرْضَعَتْ مَوْطُوءَةَ أُمِّهِ صَغِيرَةً تَحْتَهُ لَبَنُهُ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ) بأن تزوجت غيره (حرمتا عليه) أبدا الصبرورة الأمه أم زوجها والصغيرة بنته وأم موطوءة (ولو كَانَ غُثْمَةً صَغِيرَةً كَبِيرَةً فَأَرْضَعَتْهَا الْغُثْمَانِ) لصبرورة الصغيرة بنتا للكبيرة واجتماع الأم والبنت في السكاح مع (وحرمت الكبيرة أبدا) لأنها أم زوجها (وكذا الصغيرة لأن كل الأرضاع عليه) لأنها بنته (والأ) بأن كان الأرضاع بلبن غيره (فربما) أنه فأن دخل بالكبيرة حرمت عليه ثلاثا والأفلا (ولو كان غُثْمَةً كَبِيرَةً وَثَلَاثَ مَقَاتِلَ فَأَرْضَعَتْهُنَّ حَرَمَتْ أُمُّهُنَّ) لأنها أم زوجته (وكذا الصغار أن أرضعتن لبنه أو لبن غيره وهو موطوءة) لأنهن أمه أوسات مذكورة وسوا أرضعتن معاً أمهما (والأ) أي أو لم تكن موطوءة (فإن أرضعتن معاً بما يجارهن) الرضعة (الخالصة الشفخن) لصبرورتهن الأخوات والأخعات معن مع الأم في السكاح (ولا يجزى من مؤبد) لشفقة الدخول أمهن فله تجرد نكاح كل منهن من غير جزي بين بعضهن (أو) أرضعتن (مرتا بالبحر من) مؤبد الماذكر (وتنفخ الآوني) بأرضاعها لأجتماعها مع الأم في السكاح (والثالثة) بأرضاعها لأجتماعها مع أمها الثالثة في السكاح (وتنفخ الثانية بأرضاعها الثالثة) لما ذكر من اجتماعها في السكاح (وفي قول) لاتنفخ) لأن اجتماع الاثنين إذا حصل بالثالثة فنقص الانفساخ بها كإلزامه امرأته أي أمها (ويجزي القولون فمن تحت صغيرته أن أرضعتها أجنبية مرتا تشفخن أمها الثالثة) قط الظاهر انفساخها لما ذكر ولو أرضعتها معاً بطريق السابق تنفسخ نكاحهما جزيتهما

• (نصل) • (قل هذنتي أو أختي بضاع أو قنت هو حي) أو باني بضاع (حرمتنا كهما) مؤاخذه لكل منهما بأقراره بشرط الإمكان فلو قال فلانة تتي وهي أكبر سامنه فلقو (ولو قال زوجان بيننا رضاع محرم فزوق بينهما) عملا قوله (ما) (وسط المسمى ووجبه مهر مثلان وطي) وإن لم يثبت فلا يجب شيء (وإن ادعى رضاعاً فأنكرت أن يثبت) (مؤاخذه بقوله (ولها المسمى إن وطئ) وإن أنقضه) ولا يقبل قوله عليها وله تخفيفه تأجيل الوطء وكذا بعده أن كان مهر مثل أقل من المسمى فإن نكحت حلف هو أو لم يمه مهر مثل بعد الوطء ولا شيء قبله (وإن أذنته) أي الرضاع (فأنكر صدق بيته أن تزوجت برضاها) منه تعض رضاها إذا تزوج بها (ولا) بين رزقها المحرم (فأعصم صدقهما) بينهما والثاني يصدق هو عنه ومحل الخلاف إذا لم تكن قد مكنته فأن مكنته فمكولورضيت (ولها) في صورتين (مهر مثلان وطي) وأقل شيء) عملا على قولها فيما لا تخففه (والورع لزوم) فإذا ادعت الرضاع أن يدع نكاحها بطلقة لقول لقمة إن كانت كاذبة (ويحلف مشكر رضاع على نفي علمه ودعيه على بت) رجلا كان أو امرأة لأن الرضاع فعل الغير وفعل الغير يحلف بدعيه على البت ومشكركه على نفي العلم كسأني في محله ولو نكح أنكر أو الماتعني عن المين وردت على الآخر حلف على البت (وبتبت) الرضاع (شهاده رجلين أو رجل وامرأتين وبأربع نسوة) لاختصاص النساء بالإطلاع عليه غالباً كقوله وكل شئتين رجل وما قبل فيه انقضاء يقبل فيه الرجال والشعوب (والأقارب بشرطه رجلاً) لأنه مما يطالع عليه الرجال غالباً

٣٧ في فليس لها الطائفة بالرائد (قوله) جلف على البت أي لأنها مشتهرة (قوله) وأرباب خائف أجدد ضربه الله عنه فاشبهه بالبرص
وحده نظاراً مر حديثه وروى في ذلك حقه أصحابنا على الورع (فرع) لو كان الشرب من ظرف لم يكف الساء الله سبحانه أن يثقل في التهمة قال الأذري
روى في هذا لاقول الأثر حال

(قوله) ان لم تطلب أجرة أى وان كانت تسحقها ثم اقبل لا يؤثر فيه مثبت لها بل ان من جواز الحاقه والمسافرة مكان الشهود بالطلاق يستفيدون جواز النكاح (قوله) لانها غير متهمة أى ولان فعلها غير مقصود ولانها تشهد على الوضع الذى هو فصل النكاح (قوله) بل يجب الخ صناعه يوم ايجاب ذلك الم وصف بالتحريم وليس مراد ان الوصف بالتحريم حكما لا يجب التعرض له (قوله) أو فر من لانها تعدل الظن الغالب وذلك كافى فى الشهادة بل قال الامام ان القرم من قديمه ان القين (قوله) بعد عمله أى لانه قد بلغه بشىء ما يجعله كما يفعل بالنظوم وتكون المرأة غدرات لمن (قوله) قال الرافعى ويحسن الحق قال فى الطلب وكونه مقبلا لا يكفي بل ينبغي * (١٤٦) * ان يكون على مذهب القاضى وكلاهما مقلد

فلو كانتا محمدين فميه نظر لانه قد تغير
اجتهاد أحدهما عند الشهادة (قوله)
وفى قبول الشهادة الخ امر محرم فى
شهادة على الاقارب بالاناشرة ووجد
سرى بينهما التولى فى خلاف
* (كتاب النفقات) *

حب الام انواع ثلاثة (قوله) وبه؟
بأنها أى لانه معاونة ولا يسطع على
الزمن بخلاف الابن (قوله) كل
زعم أى بطلته أى يتبرخه فصرح بذلك
الرافعى فى النسخ لانه رضاء ولا يوم
انساب الى انقضاء اليوم وايضا بعده
لان انقضاء اليوم وبعضها تستقر انتهى
أقول وبه نعم انما لو نشرت البلية المستقبل
فصفت نفقة اليوم قبلها وايضا فقد اعتبر
انواع جنس طعام الكفاية نفقة
انها رضاء من أوسط شعور أهلكم

رأى يدل عليه المقارنة وانما بها
قال الامام ولان نفقة الزوجة ليست على
الكفاية كنفقة القريب بل تسحقها
فى أيام مرضها وشيخها اذا طالت
الكفاية حتى تقر بها من الكفايات
(قوله) وذلك فى كفارة الذى أى
اذا لم (قوله) وعلى المتوسط ما بينهما أى
وموصف ما على هذا ونصف ما على
هذا (قوله) ولا تعبر بكفايتها الخ هذا النقي
منه انما يتناوب لغيره من الزكوى

(وقبل شهادة المرضعة ان لم تطلب أجرة) عن الرضاع (ولاد كرت فعلها) مكان شهدت
بأن بينهما رضاعا وصفه الآتى (وكذا ان ذكرا قد قالت أرضعته) أو أرضعتهما بالوصف الآتى
(فى الرضاع) لانها غير متهمة فى ذلك واشان لا يقبل لانه كرها فعل نفسها كالجوهرت ولادتها
وغير ذلك أو زعمهما فى ولادة انما يعلقها بالنفقة والميراث وسقوط القصاص اما اذا طلبت
أجرة الرضاع فلا يقبل لانها ما بذلك (والاصح امل لا يكتفى) فى الشهادة ان يقال (بينهما
رضاع محرم) لاختلاف المذهب فى شروط التحريم (بل يجب كروقت) للرضاع لا حرازهما
بعد الحواش (وعدد) للرضعات للاخترا من اجدون خمس (ووصول اللبن جوفه ويعرف ذلك
بمشاهدة حلب) بنوع الام (وبإيجار وازداد أو قرأ شىء كالتام شىء ومضمرة حركة حلقه بجمع
وازداد بعد عمله انما يكون) مان لم يعلم ذلك لم يحل له ان يشهد لان الأصل عدم اللبن وقيل يحل له ذلك
أعدنا فظاهر الحال ولا يكتفى فى أدائها الشهادة كقراش بل بعدها يجوز ما يشاهد ومقابل
الاصح امل لا يكتفى بينهما رضاع محرم قال الرافعى ويحسن ان يقال يكفي ذلك من التقية العارف أى
بالرضاع المحرم ولا يكتفى من غيره وقد سبق منه فى الاخبار بنجاسة الماء والاقارب بالرضاع لا يشترط
فيه ان تعرض لشروط من التقية ويشترط من غيره فى أحد الوجهين بناء على اشتراطه
فى الشهادة واشان لا يشترط لان القرم يحتاج فلا يفر الا عن تحقيق وفى قبول الشهادة المطلقة على
الاقارب بالرضاع وجهان تعالى

* (كتاب النفقات) *

جمع نفقة وأسباب وجوبها ثلاثة ملك النكاح وملك العين وغرامة البضعية وستاى وبدأ بأولها اقسام
على مورس زوجته كل يوم مائة طعام ومعه مائة متوسط مذونصف) واحتج الاصحاب لاصل التفاوت
بقوله تعالى لا تنفقوا نفقة من سعته الا بوعايتروا النفقة بالكفاية بجماع ان كل ما ماله ما يجب
بالشرع ويستقر فى الذمة أو كما ملو بوجوب فى الكفاية لكل مسكين من ذلك فى كفارة الذى
فى الحج وأقل ما وجب فيها لكل مسكين من ذلك فى كفارة العين والظهار وقام رمضان فأوجبوا
على المورس الاكثر وعلى المعسر الاقل وعلى المتوسط ما بينهما كما تقدم يستوى فى ذلك الزوجة
المستقيمة والحرى والامة ولا يعتبر حال المرأة فى شرها وغيره ولا يعتبر كفايتها كنفقة القريب
لانها تسحقها أيام مرضها وشيخها (والمائة وثلاثة وسبعون درهما وثلاث درهم) لا تدر بل ثلاث
بغدادى ورطل بغدادى ثمانية وثلاثون درهما كما تقدم فى كتابه اثبات (قلت الاصح مائة واحد
وسبعون وثلاثة أسابيع درهم والله اعلم) بناء على ما رجحه هنالك من ان الرطل مائة وخمسة وعشرون

و سوا حقوى فى القليل وحديث عند يشهد بذلك وهو مذهب أبى حنيفة وجرى عليه الخواص الخلق قال والقياس واردة
فى الكفاية لا يصح لان الله تعالى جعل الكفاية فرعا من نفقة الأهل فقال من أوسط ما يطعمون أهلكم وقيل الاعتماد على فرض القاضى
وعليه ان يجتهد ويقرر (قوله) والمائة مائة قد سبق فى الزكاة المدا على الكيل وينبغى ان يكون هنا كذلك وقد حرر ابن الرقة
انما ترجح ما رجحه من رؤوسا من حب

(قوله) ويمكن الزكاة مع قيل العبارة مقلوبة والاصل والغسر مسكين الزكاة (قوله) وقيل يرجع الى العرف بقال المتولي واشتق كلام الغوى انه المذهب وقال في الطلب وهو الذي تنضميه كلام الاكثرين حيث لم يتعمروا القسط استكلاما على العرف انتهى وقال الزركشي ان الاول من تنقية الامام وكلام الاصحاب ساكت عنه ثم اعترض صنيع الشيخين بأن الامام مصرح بأن القدرة على الكسب الواسع لا تخرج عن الاعمار هنا وان * (١٤٧) * اخرجت عن استحقاقهم المساكين (قوله) غالب قوت البلد أى لا مخرجه ابن سريج

من انه يعتبر قوت الزوج كما اعتبر بهما في القدر الحافط لنفسه بقدرها (قوله) وعليه تعليقها أى الواجب الدفع ويكنى الوضع على قياس الخلع وأما الاحتجاب والقبول فليس بشر لا تشهدا وقامعا وجب في ذمته (قوله) جاز في الاصح حمل الحلاوة الاعتياض من المؤمن فان قلنا باستحقاقها عند بيع الطعام فلا اشكال في صحة الاعتياض والاثار خلافا في الصحة هنا بناء على تقرب المقنة كذا في الطلب وقوله الامعاء ان يعاض من الجيع وبقام الاعضاء يسقط ما يقابل الثمن لأن متعاضا من ذلك اغنيته بالبيع فيجوز خلاف تفرق الصفة (قوله) ولا يجوز الاعتياض انظر ما وجهه فلو كانت كذلك ولكن هل الواجب أحد الامرين التصديق أو الاكل أو الواجب الصدقة وهذا بدله اغتفر رقما ومساخنة احتمالا في الطلب ولو ضافها انسان أيا ما فظاهر السقوط ولو اختلفا فقاتل قتلتا التبرير وقيل على التنقية صدق الزوج بل لا عين كذا في كونه الماشيوا اذعت انه مذهب وقال بل من المخرقة الزركشي (قوله) لانه لمرد الواجب وتوقع غيره ظاهر هذا التعليل المذهب مجانا ونقل البقي من الاصحاب الضمان (قوله) الا ان يكون الخ قبل هذا اشكل على منسلط

وأربعة أسابيع درهم (ومسكين الزكاة) وقد تقدم في قسم الصدقات انه من قدر على مال أوكب يضع موضعاً من كفايته ولا يكتبه (مصر ومن فوقه كان لو كلف مدين وجع مسكيناً فوسط والاخوس) ويختلف ذلك بالارخص والقلاء وقيل المورس من يزيد دخله على خرجة والمصر عكسه والمتوسط من استوى دخله وخرجه وقيل يرجع في الثلاثة الى العادة وتختلف باختلاف الاحوال والبلاد فخرج العبد ليس عليه النفقة المصرو وكذا المكاتب والمبعض وان كثر مالهما انصف ملكا المكاتب ونقص حال الآخر (والواجب غالب قوت البلد) من الحنطة وغيرها (قلت فان اختلف) غالب قوت البلد أو قوتهم من غير غالب (وجب الاثني) أى بالزوج (ويعتبر اليسار وغيره ملوع الصبر والله أعلم) لانه الوقت الذي يجب فيه التسليم فالمرس حينئذ عليه نفقة اليسار وان اصر في أثناء النهار والمصر بمكده مذكور ذلك كله الرافعي في الشرع (وعليه تعليق كساج) كالكفارة (وكذا) عليه (لحمته وخبره في الاصح) للساجعة اليهما والثاني لا كالكفارة وتفرق الاول بأن في حيسه والثالث ان كانت من أهل القرى الذين عادتهم اللحم والخبز بأنفسهم فلا والأفتم (ولو طلب أحدهما بدل الحب) من خبر أو غيره أى طلبتهى أو يذله هو الجملة (بغير المتع) منهما (فان اعتاضت) عن متين (جاز في الاصح الاخيراً وديقاً) فلا يجوز (على المذهب) أما الجواز في غيرهما كالدرهم والدينار والسبب لانه اعتصاص عن شعاع مستغرق في التمسكين كالأعضاء من الطعام الغصوب التلف وجماع المتع التماس على السلفية والكفارة فانه لا يجوز الاعتياض عنهما قبل قبضهما وانفصل الاول في قياسه من ذلك بان المسلم فيه غير مستقر وطعام الكفارة لا يستقر لهين وأما الجواز في الخبر والدين التي قطعه الغوى فلانها تحقق الحب والاصلاح وقد فعله فإذا أخذت ملاك كرهت قد أخذت حقها لا عوضه ورجع العراقيون وغيرهم من الوجهين في ذلك المتع لانه بهذا كله في الاعتياض عن النفقة الماضية أو الحالية أما المستتيلة فلا يجوز الاعتياض عنها قطعا ولا يجوز الاعتياض من غير زوج قطعا (ولو أكتمه) كالعادة سقطت نفقتها في الاصح) لا كسقاء الزوجيات في الاعصار والاضمار ورجا الناس عليه فيها والثاني لا تسقط لانه لم يرد الواجب وتوقع غيره (قلت الا ان يصور غير رشيدة ولم ياذن ولها والله أعلم) في اكلها معه فانها حينئذ لا تسقط عن حراما كد كرهت في الشرع بخلاف ماداً أدن الولي فيه الخلاف قال ولكن السقوط مترد على جواز اعتصام الخبر وان يجعل ما جرى عماً مقام الاعتياض يعني ان لم يلاحظ ما جرى عليه انس في اعد ركعتين (وجب آدم غالب البلد كريت ومن وجن وغيره) وخل (ويختلف منقول) فيجب في كل أصل ما سابه (وبقدره) فاض اجتهاده وشاؤن في قدره (بن موسر وغيره) فيظنر يحتاج اليها المذهب فصره على العسر

من التعليل بجران الناس على ذلك فانهم جازوا على ذلك في الرشيدة وغيرها فلا معنى لاعتباره في شيء دويش (قوله) ولم ياذن ولها النظر كيف الاذن في الصغيرة وكانهم جعلوا الزوج كوكيل عن الولي (قوله) بخلاف ماداً أدن الولي لو اذن ثم مات هل ينقطع الاذن والمال بالولي (قوله) ويجب أدن منه الزركشي على وجوب الشرب قال وهو امتناع وعلى الكفاية أقول في كونه امتناعا نظر قال الرافعي وقد قلب القوا كما في وقتها فجب قال الثاني الرطب في وقته والياسر في وقته قال الزركشي مرادهما اذا غلب التأنيب بهما والافتقار كصريح صاحب الترغيب انتهى وفيه نظر

ونصفه على المورس وإنما على التوسط وما ذكره الشافعي رضى الله عنه من مكيلة زيت أو سبع
 أى أوقية قمر ب (و) يجب (لحم يلبق يساره وأوساره كعادة البلد) وما ذكره الشافعي
 رضى الله عنه من رطل لحم في الأسبوع الذي حل على العسر وحل باعتبار ذلك على المورس ملان
 وعلى التوسط رطل ونصف وإن يكون ذلك اليوم الجمعة أو أولى بالتوسع فيه يجوز عند الكثيرين
 على ما كان أيامه بمصر من قلة اللحم فيها وزاد بعد حسب عادة البلد قال البغوي يجب في وقت
 الرخص رطل على المورس كل يوم وعلى المعسر كل أسبوع وعلى التوسط كل يومين أو ثلاثة وفي وقت الغلاء
 في أيام مرة على ما رواه الحاكم وقال الفضل وغيره لا يزيد على ما ذكره الشافعي في جميع البلاد لأن
 فيه كفاية لمن قنع قال الرافعي رحمه المصنف وشبهه أن قال لا يجب الأدم في يوم اللحم ولم يشرعوا
 له وجعل أن قال إذا أوجس على المورس اللحم كل يوم يلزمه الأدم أيضا ليكون أحدهما غداء
 والآخر عشاء على العادة (ولو كانت كل الخبز وحده وجب الأدم) ولا نظار إلى عاداتها
 والاصل في وجوبه قوله تعالى وعشرون بالعرف وليس من العشرة بالعرف وتكفيها الصبر على
 الخبز وحده (وكسوة) أى على الزوج كسوة الزوجة قال تعالى وعلى النولدة رزقهن
 وكسوتهن بالعرف (تكفيها) أى على قدر كفايتها ويختلف ذلك بطولها وقصرها وهما
 معها وباختلاف البلاد في الحر والبرد ولا يختلف عدد الكسوة يسارا وزوايا وأوساره ولكيما
 يؤثران في المودة والرياءة (فيجب قص وسراويل وخمار) للرأس (ومكعب) أو نحوه يدام
 فيه هذا في كل من قه في الشتاء والصيف كما يؤخذ مما ساقى أنها تعطى الكسوة أول شتاء
 وصيف (ويؤدى في الشتاء) على ذلك (حجة) بحسوة أو نحوها الصالحة إلى ذلك فإن تنكث لشدة
 البرد بدعها بشدر الحاجة وقيل لا يجب الدراويل في الصيف وفي الحار وإن ساء أهل القرى
 إذا لم يترعدهن أن يلبسن في أرجلهن شيئا في أنسوت ليجب لأرجلهن شيء (وجنبا) أى الكسوة
 (قطن) فيكون لأمرأة المورس من لينة ولأمرأة المعسر من غليظة ولأمرأة التوسط عما بينهما
 (فإن جرت عادة البلد) أى الزوج (بكن أو حرير أو جيب في الأصم) وبما وثبت للمورس والمعسر
 في مراتب ذلك الجنس والثاني لا يجب بل يكفي الاقتصار على القطن لأن غيره رعونة (ويجب
 ما تعد عليه كونه) بكسر الزاى أى لأمرأة التوسط (أولبد) في الشتاء (أو حصير) في الصيف
 كلاهما لأمرأة المعسر والمورس ونصف في الشتاء ونقطع في الصيف (وكذا فراش النوم في الأصم)
 فيجب مضربة وثيرة أو طيقة والثاني لا يلزم سأم على ما تعد عليه نارا (ومخدوخان) أو نحو.
 (في الشتاء) في البلاد الباردة وذكرنا في المصنف أى في الصيف وسكت غيره عنها وفي العمر
 لو كوا لا يعتادون في الصيف نومهم غطاء غير لباسهم بل يترن آخر وليكن ما يلزم من ذلك لأمرأة
 المورس من المرتقة ولأمرأة المعسر من الشازل ولأمرأة التوسط عما بينهما (و) عليه آلة تنظف
 كسطودهن) من زيت أو نحوه (وما يغسل به الرأس) من سدر أو نحوه (ومرئ أو نحوه) في
 صنان) الذي يسطع بالماء والتراب (لاكل وضاب وما يزين) بفتح الباء غير ما ذكرناه لا يجب
 فإن أراد الزينة بهيأه لها تزين به (ودواء مرض وأجرة طبيب وحاجم) وقاصدا فلا يجب ذلك لأنه
 لحفظ البدن (ولها طعام أيام المرض وأدعها) وصرف ذلك إلى الدواء ونحوه (والأصم وجوب
 أجرة حمام بحسب العادة) فإن كانت ممن لا تقاد دخوله فلا يجب والثاني لا يجب إلا إذا اشتد
 البرد وعسر الغسل إلا في الحمام وعليه الغزل وحيث وجبت قال الماوردي أنها تجب في كل شهر
 مرة (و) الأصم وجوب (ثمن ما عمل جاع ونفاس) إذا احتاجت إلى شراؤه (لا يحضر

(قوله) أى أوقية حكى الجلي عن
 بعض الأصحاب أن المراد الأوقية
 الحجازية وهي أربعون درهما وهو
 ظاهر فأن العراقة لا تقضى شيئا
 (قوله) وجب الأدم كذا فطهره ولو
 قيل أنه يترفع على المذهب من عدم
 لزوم الكفاية لكن مقتضاها (قوله)
 يكفيها أى فلا يكفي ما يقع عليه الاسم
 بالاجماع بخلاف الكفارة وجه البغوي
 بأنه يستغنى بجميعها فعليه كفايتها
 (قوله) وسراويل مثله المتر في حق
 من اعتاده (قوله) مثله فضته النظر
 إلى الزوج ونحوها قال الزركشي وليس
 كذلك فإن كلام الرافعي وغيره مصرح
 بأن الزوم على عادة البلد والمراد به مثلها
 من مثله وقضى الشافعي في البويطي
 على اعتبار كسوة بلدها مثلها (قوله)
 وثيرة هو الثاء التثنية وهي الرطبة من
 كثرة حشوها (قوله) على ما تعد
 عليه نارا أى من النسيان قريبا
 (قوله) ومخدوخان يذكروا فيها
 الخلاف في التي قبلها لأنه لا غنى عنها
 بخلاف فراش النوم فقد تستغنى عنه بما
 تجلس عليه نارا (قوله) ودن
 وينبغي أن يجب السراج على العادة وأما
 الصابون والأشنان فقد مرح الفضل
 بوجوبه قال حتى لو احتاجت إلى خلخال
 وجب عليه (قوله) ومرئ أو نحوه
 (قوله) هيأه لها إذا هو واجب عليها
 استعماله (قوله) لأنه لحفظ البدن أى
 فلا يجب كالأغلب عمارا فأن المراد
 وأما آلة التنظف فإنها نظير غسل الدار
 وكسها (قوله) ولها طعام مثله آلة
 التنظف والكسوة (قوله) يجب
 العادة قضية منيع الشارح أن المراد
 العادة في أصل المدخل وأن قدره فبأن

(قوله) شرب دل زركشي هو يفتح المندرو تفتح بافتح قال وقد قيل الشرب بالفتح في حديث أبيهم أي أكل و شرب (قوله) وأبعد في ذلك بجانها والاعتادت ذلك في بيت * (١٤١) * الزوج دون أبيهما ثم طلقت وترجعت غيره فالظاهر وجوب

الاحكام ومثل ذلك يقع في الجوارى ايضا كثيرا (قوله) أو مستأجرة قل الأسم والغزالي يشترط أن لا تزيد الأجرة على نفقة الخادم والاختصاص الاستمرار (قوله) في الهدر صحيح تعود الضعيفانه على الخس (قوله) وكذا متوسط المشكل لخاصة متوسط بلعسر من اختلافه في نفقة الخدمه (قوله) لا سراويل أي لا هناك لال استردون أمه (قوله) وكذا آدم على الصحيح سكت عن اللحم ونساء الرافعي على الخلاف في مساواة آدمها لأدم الخدمه يعني جنسا ونوعا ونفسيه عدم زوجه لأن أدم دون آدم الخدمه نوعا (قوله) وفي الجملة وجهه بغير الرافعي عليه في الحره الأجنبية التي لا يجب احكامها بذولي (قوله) كتنه ما عشاره إلى ان هذا الحكم مفهوم مما سبق (قوله) بما يضرهما مثله بما يضره دونها كن تسعة الاستظيف ونحوه من قوله فاما غلبت هذا فقد دعى فهمه من قوله فاما سفت ان عليه عليك اجبا ويحب بان الغرض هناك بيان الخس وهنا بيان صفة الاعطاء (قوله) غلبت وجهه في الكسوة بأن الله سبحانه وتعالى جعل كسوة الأهل أصلا للكسوة في الكفارة كلعام والطعام غلبت بها بالاشاق وكذا الكسوة فوجب هنا مثله ثم الخلاف من فوائده جواز كونه مستاعرا وعنده وغير ذلك ونزاع ان زركشي في ظرف الطعام وانقرضه كذا الوجه

واحتلام في الاصح) وانفرد ان الحاجة اليه في الأول من قبل الزوج بخلافه في الثاني ويقاس بذلك ماء الوضوء فيفرق بين أن يكون له وغيره ومقابل الاصع في الأول نظرا الى وجوب التحنك عليها وفي الثاني نظرا الى حاجتها على انه في الوضوء في الاحتلام قل لا يزم قطعها أخذ من سباق كلام الرافعي كما أخذ هناما الحر والخلاف وهو صحيح فان الوجوب متقوله عن قتادى القفال (ولها) عليه (آلات) أكل وشرب وطبخ كقدر وقصعة وكوز وجره ونحوها) كغرفة (ومسكن) أي ولها عليه تهتة مسكن (يلينها) عاده من دار وحجرة وأغيرهما (ولا يشترط كونه ملكه) بل يجوز كونه مستأجرا ومستاعرا (وعليه ان لا يليق بها خدمة نفسها احكامها) لا بمن المعاصرة بالعرف المأمور بها والعبرة في ذلك بحالها في بيت أبيهما مثلا دون ان ترتفع به تنال الى بيت زوجها (بجرة وأمة) أو مستأجرة أو بالانفاق على من يحتسبها من حره أو أمة مخدومة (ان ترينها) (وسواء في هذا ما سر ومسر وعبد) ومكتب وليس له ان يتخذها بنفسه في الاصع لأنها تستحق منه وتعبر بذلك كسب الماء عليها وجهه اليها الخدمه أو لشرب ونحو ذلك وله ان يفعل ما لا تسحق منه قطعها كالكنس والبيع والفقس (فان أخذها بجرة أو أمة باجرة فليس عليه غيرها) أي غير الأجرة (أو بأتمته أنفق عليها بالملك أو بمن يحتسبها زمة فقها) وزوم نفقتها تقدم فهو مكرر (وجنس طعامها) أي المقتوية (جنس طعام الزوجة) وقد سبق (وهو) في القدر (مدعى مصر) كالمخدومة لأن النفس لا تسود بغير غنبا (وكذا متوسط) عليه من (في الصحيح) وموسم وثبت اعتبارا بل في نفقة الخدمه قهرا وقيل على المتوسط وثبت كلور وقيل لم وسدس ليعمل متفاوت بين الخراب في الخادمة للمخدومة وقيل على كل من الثلاث قطع (ولها) أيضا (كسوة تليق بحالتها) من قيص ومتعة وخف ومطبخة خارجها الى الحروب وجبة في اثنتي عشرة راول عند الجمهور ويجب لها من ثمره ما تستغني به كقطعة نبدوكا في الشتاء وبارية في الصيف ونحوه ويكون ذلك دون ما يجب للمخدومة من جسا ونوعا (وكذا) لها (آدم على الصحيح) لأن الغنيس لا يتم بدونه وهو من جنس آدم المخدومة ودونه نوعا وقد ربح بحسب الطعام والشراب لا آدمها ويكتفي بما يغفل عن الخدمه (لا أنه تنفق) لأن الأولين بها ان تكون شفعة ثلاثتها لها الا عين (فان كثر وسع وثبت شعر وجبان ثفه) بما ريل ذلك من مشط ودهن وغيرها (ومن يتخدمه نفسها في العادة ان احتاجت الى خدمه مراض أو زمة وجب احكامها) كذا كرهه كنت أو أمة (ولا احكام لريقه) حيث لا حاجة لنفسها بحاجة كانت أملا (وفي الخلية وجه) خبر للعادة احكامها (ويجب في المسكن اشباع) لا تخليق كخدمه فلا يشترط كونه ملكه (و) في (مستهلك كلعام غلبت) ككسوة وحق بنحوه كدهن (وتصرف فيه) أي فيما يستهلك لبيع وغيره للملكه (فوقرت بما صرحا منعه) من ذلك وعملها أيضا نفقة معيشتها للملكه لها أو الحرة ولها ان تصرف في ذلك وتكسبها من لها (ومدام نفقة ككسوة وظروف طعام ومشط تملك) كالنفقة (وقيل اشباع) لاشباع جميع ما عنه ككسب والخادمة فيجوز كونه مستأجرا ومستاعرا على هذا دون (وتعطى الكسوة أو شاعا منعه) من كسوة ومطبخة سنة فاكتر سكا فرش وجبة الخبز ويجوز وقف تجديده على العادة (ان كانت فيه) أي في الشتاء

(قوله) فان قلنا استماع أبداً وتاماً اذا كان مختصراً فلا بد من الابدال على الاول والاخر ويدل على الثاني عليها غرض العينة (قوله) فان ماتت لم يرتمه موتة وطلاقة ولولا ذلك لاحتل البائن صورة والمسئلة فيها بعد القبض وأما لو عرض مثل ذلك قبل الاعطاء فلا قبض كمال الزكشي ان الحكم كذلك واستبعد في الطلب ان يوجب عليه كسوة فصل اذا طلق مثلاً في يوم النكاح ونحوه قالوا الاولى ان يجب لها من قيمه الكسوة ما يقابل زمن العينة وهو ما عليه قضاء زماننا انتهى قال الزكشي وهو صرح الصغرى * (١٥٠) *

أوالصف أي قبل مضيه (بلا تقصير لم يبدل ان قلنا تامل) فان قلنا استماع أبداً (فان ماتت فيه لم يرد) على التعليل وترد على الاستماع (ولو لم يكن مدة قدس) على التعليل ولا شيء على الامتناع

* (فصل الجديد) أي انقصة (تجب) يومافيوماً (بالتكليف لا العقد) والتقديم يجب بالعقد وتستقر بالتكليف فلو امتعت منه سقطت (فان اختلفا فيه) أي في التكليف (مدق) على ان لا بد لان الاصل عدمه وقد ثبت على القديم لان الاصل بقاءه ما يرجب (فان لم تعرض عليه مدة) وما سكت عن اطلب أيضاً (فلا تفتقنها) على الجديد لان اتفاقاً بالتكليف يجب نفقة تلك المدة على القديم انما سقط (وان عرضت) عليه كمن بعثت اليه في مسألة بنفسه اليك وانما تعرض على الجديد وهي عاقبة نفقة (وجبت) نفقتها (من بلوغ الخبر) له (فان غاب) أي كان غائباً عن بلدها ورفضت الامر الى الحاكم فظهرت له التسليم (كتب الحاكم لها كلاً ما يملكه ليعلم) الحال (فيها) لها بشاهاً (أو وكلاً) من يبيح لها تسليمها وتجب النفقة من وقت التسليم ويكون المبيح بنفسه أو وكيله حين علمه بالحال من غير تأخير (فان لم يفعل) ما ذكر (ومضى زمن وصوله) اليها (فرضها القاضي) في ماله وحصل كسوته لها لان المانع منه لم يتعرض البغوى وغيره لرفع اليها الحاكم فتركه بل لا يلزمه وتجب النفقة من حين يصل الخبر اليه ومضى زمان إمكان القدوم عليها حكماً في الزمة تبعاً لشرح (والخبر) في مجئها ورافقة عرض ولى) لها ولا رية تعرضها أنفسهم على الزوج ثم لو سلمت المرافقة نفسها قبلها الزوج ونقلها الى داره وجبت النفقة (وتسقط) النفقة (نتوز) أي خروج عن طاعة الزوج (ولو منع لس بلا عذر) أي تسقط نفقة كل يوم بالشور بلا عذر في كله وكذلك في بعضه في الاصح ونشوز المجنونة والمراقة كالعاقبة البالغة (وعيا الزوج) أي كبراً له بحيث لا يتصلها في الزوجة (أورض) بها (بضرعه الوطع عذر) في الشور عن الوطع (والخروج من بيته بلا إذن) منه (نتوز) لانها عليها حق الحبس في مقابلة وجوب النفقة (الا ان يشرف على انهدام) ففرض خوف من الضرر (وسفرها يذمه) لحاجته أو طاجها (أو) وحدها (لحاجته لا تسقط) النفقة (وطاجها تسقط في الظاهر) لان اتفاقاً بالتكليف والثاني لا تسقط لانه في الضرر ومنهم من أجرى القولين في سفرها لحاجتها معه (ولو نشزت فتاب فالحاقته) كان خرجت من بيته بغير اذنه ثم عاتبته بعد غيبته (للتجب) نفقتها من الطاعة (في الاصح) لان اتفاقاً التسليم والتسليم والثاني يجب لعودها الى الطاعة (وطريقها) على الاول في الوجوب (ان يكتب الحاكم) بحدوثها الامر انيه (كسقب) أي لحا كيداً ببلعه الحال فان عاد أو وكيله واستأنف تسلمها عادت النفقة وان مضى زمن سكنا ان يعود ولو لم يجد عادت أيضاً (ولو خرجت في غيبته لزارة)

* (فصل) الجديد (قوله) بالتكليف دليله عدم دفع النبي صلى الله عليه وسلم لها نفقة قبل النكاح ولأن العقد يوجب المهر فلا يوجب عوضين مختلفين لم يكن جعل الثاني قدماً فيه نظير ففي مختصر ابو حنيفة آخر قول النبي صلى الله عليه وسلم نفقة من يوم نشر نكاح وهو أحب ان يوافق لانها مبنية على ارجاء بحسبه انتهى ومن فوائد الخلاف جهة اخذنا واخذنا من على قدر منها والحال انهما عليها (قوله) لا العقد انى دخول ترجمه في الغلب الوجوب بما قلنا ولو وجبت بالتكليف المحرر ولو جبت في وطء الشبهة انتهى والذى نقله الماوردى عن جعل التكليف أساساً لتجب بالنفقة التكليف والعقد شرط (قوله) والتقديم يجب حقه وجوباً للمهر لريضة واقامة عدمه انشور مقام عدم التكليف (قوله) ومرافقة قال الزكشي فيه دخل من النفقة قل ذلك من وصف الزكور وأما الاثنى فيقال فيها مصدر كره المحوري وغيره وقال الخليل يقال امرأته صر اذا بلغت عصر الشباب (قوله) ولو منع ليس أي كسوة ونحوها قال الامام الا ان يكون استماع دلال ولو منعت من نظره ولو جها أو غيره لا عذر مباشرة (قوله) بل ان لو خرجت بلا اذن زيرة

أوباً أو عايتها فليس بشور كسباني (قوله) أو خافه ولو تزوج - امرأته عدا وهي بكسوة ثم ذهب الى الموصل وطلبها فسرهما من لاهما انكسوة الى بغداد لا تنفقه فيه لان التسليم لم يحصل ومن بغداد الى الموصل لها النفقة لان العبرق التسليم ببلد بغداد وهي بعدها مسافرة باده لحاجته وقبلها كذلك ولكن الاعراب يسلم ببلد بغداد والموجدين وصول بغداد (قوله) فتاب منه ولما حصلت الفدية قبل انشور ثم عايرته فقام أهلها وشور في ابد من غير خروج فتاب عما طاعت لا يكون الحكم كذلك كقولنا تباست ووطاها لانها لم تخرج من بده

(قوله) وقيل يجب الاستئذان أي نظرا إلى أنها نفقة تقرب بسبب الحمل نعم تستثنى الرجعة الحامل فلا تتراد بالاختلاف (قوله)
 على المذهب أي سواء قبلت النفقة لها أم لم يعمل لأنها التي تستحقها وتقطع برأيتها فلم تجز بحجج نفقة القريب
 (ففسر) (فسر أسرها) (قوله) صارت * (١٥٦) * دينا عليه أي بشره أن لا تمنع نفسها منه من الاعسار (قوله) فلها

انفسه أي وورجعية (قوله) كقتل
 رجب وانفقت استدلالا بغير روى
 سبقي عن أبي هريرة في رجل
 يجره من خلف عن امرأته ففرق
 بينهما وقد سمع ربي عنه
 أن امرأته لا تجوز معه حتى
 تنفقه أن وجد له وعلقه
 بعد وفاء أو استأجر أحد من
 يجره معه (قوله) لأن المعسر
 أي أي كونه يجره من خلفه فلا تقطع
 بغيره (قوله) ففقدت بغيره
 سكن قولنا أي الامتناع من الاستمتاع
 فإن الزرع كشيء وهو ثبت ففقدت
 الامتناع في نفقة قياسا لقول أبي العسر
 عدم الثبوت فيه فظهر انتهى أقول
 قياس قولهم بالاستحقاق عند المال لأجل
 عدم انقباض الزرع بالاستحقاق فظاهر
 الامتناع (قوله) ولو تبرع بالغ
 أمرها بغيره من تبرع ففقدت (قوله)
 كمال ففي هذا المتن كمال الكسب
 كمال المورس أعطاه المال والأفصح
 «نزع» الكسب الحرام كالعدم
 سكن لو كان يكسب بصناعة الملاهي
 مثلام يستحق المهر ولكن له الأجرة
 على توليت عمله فله المهر روى
 وأبو داود في الرجل يزرع ويؤجر
 مخاضا لكلام الأصحاب انتهى ولا
 اعني المهر وروى في كسب نعيم
 وافصحاهن قد مر عن غير نعيم
 فينطق بهية (قوله) حتى ثبت
 لوعول اعساره قبل سفره فكأن

وكتب عن أشاق لها على أن أجله
 كذا ذكره الرافعي في الشرح لأن ما بات والحمل القريب يقطع نفقة بالموت (وقفة العدة بقدره
 كرس النكاح وقيل يجب الكفاية) فزاد نقص بسبب الحاجة والارواح في الرضعة وأصلها
 انقطع بزوج (ولا يجب دفعها قبل ظهور حمل) سواء جعلت لها ألمه (فأذا ظهر وجب دفعها
 يومها وروى) (فما يجب دفعها) (حين تضع) فمدفع دفعه واحدة والاقل ميني على أن الحمل يعرف
 وهو أنه جهر ثنائي عن مثابه وفي روضة وأصلها حكمة خلاف المستثنى قولين (ولا تنقطع نفقة
 العدة) (بعضي انزع من المذهب) وقيل في الحامل خلاف ميني على أن النفقة لها وللحمل أن قلنا
 يثنائي سقطت لأن نفقة التحريم تسقط بعضي الزمان
 (فسر أسرها) * أي بنفقة كمن كف ماله أو غضب (من صرحت) بها بان انفقت من
 منهن أو أقرضته (صارت دينا عليه) والأفصح في الظاهر كالتسليم بالغيب والعدة
 بغيره أو لأن نصبر عن الاستمتاع أسهل من الصبر على النفقة والثاني لأفصح لها لأن المعسر
 سفر قوله تعالى وإن كن ذو عسر وفقره إلى مبصرة (والأصح أن لا يفسخ) لها (بمخرج مخرج
 أو غيب) بن لم يجرها حقها لتمام الاعسار ثبت للفسخ وهي متمكنة من تحصيل حقها بالحكم
 والثاني لها الفسخ لتضررها بفتح (ولو حضر وغاب ماله) كان بمساقاة القصر فافقوها (فلها
 ففسخ والا) بأن كان دونها (فلا يومر بالأحضار) عاجلا (ولو تبرع رجلها) عنه
 (لم يلزمها انقبول) لما فيه من تحمل عمل التبرع (وقدرت على الكسب كمال) فلو كان يكسب
 كل يوم قدر النفقة فلا خيار لها فان النفقة هكذا تجب ولو كان يكسب في يوم ما يكفي ثلاثة أيام ثم
 لا يكسب يومين أو ثلاثة أيام ثم يكسب في يوم ما يكفي لأيام الماضية فلا خيار له ليس بمعسر ولا تنقض
 نفسه بانه شغل هذا التأخير ليس (وأما فسخ بغيره من نفقة معسر) فلا يجر عن نفقة المورس
 أو المتوسط فلا خيار لأن واجبه الآن نفقة المعسر (والاعسار بالكسوة كهب بالنفقة) لأن النفس
 لا ينفق بدونها (وكذا بالأدم والسكن في الأصح) لحاجة الهمما والضرر بهما (قلت الأصح
 الشئ في الأدم والله أعلم) قيام الضر بدونه وجه المنع في السكن بذلك أيضا وهو بعيد (وفي أعساره
 بغيره أقوال أشهرها فسخ قبل ولده) لبقاء العرض قبل الوطء وتلفعه بعده كبقاء البيع
 في بدل المنسل وتلفه والثاني فسخ في الحالتين بناء على الشئ على أن المهر في مقابل جميع الطوائف
 وله تنوف كبقاء بعض البيع في بدل المنسل والثالث لا فسخ في الحالتين لأن المهر ليس على قياس
 الاعراض حتى يفسخ العقد بغيره (ولافسخ حتى ثبت عند فسخ اعساره) بأقراره أو بینه فلا بد
 من انزع إلى القاضى (فيفسخ) بعد الثبوت (أريأذن لافسخه) وليس لهما علم بالفسخ الفسخ
 قبل الزرع إلى القاضى ولا بعده قبل انفعه (ثم قول بغير الفسخ) للأعسار بالنفقة وقت وجوب
 تسليمها وهو طالع الفسخ ولا يلزم إلا الماهل بالفسخ (والأظهر ما له ثلاثة أيام) ليقطع عجزه وهي
 مدة قربة بتوفيقها القدرة فرض أو غيره (ولها الفسخ حجة الرابع) بنفقة (الأن يلم

شهر أو ثلاث بل لا بد أن يشهدوا بالأعسار عريضة فقه له الزمن ويجوز زعمه ذلك استصحابا لما كان
 قوله بنفقة أي لا بد أن يشهدوا بالأعسار عريضة فقه له الزمن ويجوز زعمه ذلك استصحابا لما كان

(قوله) ولا فسخ بما مضى أى في حالة التسليم وعدمه ولهذا عبر بالواو دون الفاء (قوله) وتقبل يستأنف أى لأن القدرة تكونت ثم قطعت منه
 وزيد له لا يؤول إلى أن يفتى بمرأته ثلاثاً وهكذا لا يفخذها عليه قال وما عني أن صاحب هذا القول يجمع بذلك وأما قوله بانه سكر
 ذلك وشبهه إلى العباد (قوله) زمن المهره وكذا ينبغي أن يكون الحكم فيما لو رغب المقام معه في غير زمن المهره (قوله) لها منه أى
 ولا نفقة عند المهر (قوله) ولا أثر قولها راضيت يستقيم القول المذكور بأنه يترتب فيه (قوله) ولو رضى الحاكم بتدبيره شكلاً بما لا يوافق المهر
 فيه ورضي المسلم بدمه المسلم اليه بأنه الفسخ * (١٥٢) * بعد ذلك واجب بأن المأهله ما لا كانت ثابتة اختار فيها المهر في المسلم فيه

* (فصل) في بطلان نفقة الوالد بعد ما عده
 المحتاج إليه من زوجه وبه وبغيره من الأولاد
 والفرع ولا وجوب عليهم عند اختلاف
 الضمنه استدلوا بقوله تعالى وعلى
 الوارثين مثل ذلك وأجاب الشافعي رحمه
 الله بأن المراد في أمر المضارة قال كذا
 خبره ابن عباس رضي الله عنهما وهو
 أعلم بكلام الله تعالى (قوله) والولد
 خرج به الجمل (قوله) لوجود البعوضة
 أى وأحكامها كالعقود والشهادة
 وهو الأدلة (قوله) عماله قال العراقي
 لا تتم على الترتيب إلا الزوجه ونفق
 العيال بهم خلافه انتهى أقول مثلها
 خادمتها فيما يظهر ثم الدليل ما روى
 مسلم أنه أنفست فقصت عليها فان
 فضل شيء فلاهلك فان فضل عن أهلك
 شيء فقلدي فرائك ثم الذي يحضر أنه
 في الخادم بعد ذلك متغولاً والسؤلة
 كل زوجة انتهى (قوله) من عشار
 وغيره كخادم (قوله) ولا مكنتها
 أن أو يدمن حصلها بالكسب رجع
 إلى الأول وإن أريد العادر وهو الذي
 في الشرع والزوج لا يصح ذلك مطلة
 على طريق الرافعي وباقية للأصول على
 طريق اتنو وي كسباني في قوله ولا
 فأقول الخ فانه مقرر وفي الشافعي على
 الكسب كالمهر مرجع لتقبل التولية

نفقته) ولا فسخ بما مضى (ولو مضى بزمان لا نفقة وأنت الثالث وعجز الرابع) على اليومين
 وفسخت صيغة الخامس (وقيل تستأنف) الثلاثة فلا تسخ إلا صيغة السابع (ولها الخروج زمن
 المهره لتفصل النفقة) كسب أو سؤال وليس لهما منها من ذلك لا تنفاه الاتفاق اقتضاب لجسها
 (وعليها الرجوع إيلاً) لأنه وقت المدة قبل الرزق وليس لهما منه من الاستعانة بها وقال البغوي
 لهما منه قال في الرضوخة أقرب (ولو رضى بأعساره) العارض (أو نكحته علة بأعساره فلها
 الفسخ بعده) لأن الضرر بفقد ولا أثر قولها راضيت بأعساره أيد بأنه وعد لا يلزم الوفاء (ولو رضى
 بأعساره بالمهر فلا) أى فليس لها الفسخ بذلك بعد الرضا به لأن الضرر لا يفقد وكذلك النكحة
 علة بأعساره بالمهر ليس لها الفسخ بذلك في الأصح (ولا فسخ لولي صغيرة ومجنونة) بأعساره
 ونفقة) لأن الفسخ بذلك متعلق بالشبهة والطبع للرأى لا بد من الرأى فموقوف عليهم من منهما
 فإن لم يكن لهما مال فنفقتهما على من عليه نفقتهما قبل النكاح (ولو أعسر زوج أمة بالنفقة
 فلها الفسخ) لأنه حدثها (فان رضى) بأعساره (فلا فسخ للبدن في الأصح) والثاني له الفسخ
 لأن المال في النفقة له وضرر قولها بعد إليه وأجاب الأول بأنها في الأصل لها وتتعلقها البدن
 حيث أنها لا تملك (وله) أى للبدن ما على عدم الفسخ (ان لجسها إليه) أى إلى الفسخ (بأن لا يفتق
 عليها) بقول لها (افسخي أو جوهي) فإذا فسخت اتفق عليها واستمتع بها أو زوجها من غيره
 وكفى نفسه مؤثماً

* (فصل في بطلان) أى الشخص ذكر أو أنثى نفقة الوالدان (علا) من ذكر أو أنثى (والولد وإن سفل)
 من ذكر أو أنثى والاصل في الثاني قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن المعروف وقيل الأول
 عليه جميع البعوضة بل هو أولى لأن حرمة الوالد أعظم والولد بالعهد والخدمة أليق (وان اختلف
 دينهما) فخص على المسلم نفقة الكافر والعكس لوجود البعوضة (شرط يسار التعلق بمائل عن قوته
 وقوت عياله في يومه) وليتبه ما مضى من ذلك من نفقة شيء فلا شيء عليه لأنه ليس من أهل
 المواساة (ويأخذ فيها ما باع في الدين) من عشار وغيره لشبهها وفي كسبه من اعتبار وجهان أحدهما
 يأخذ كل وجه من قدر الحاجة والثاني لا يفعل ذلك لأنه يشق ولكن يفرض عليه أن يتخير ما يسهل
 سع العقاره (ويزنم) كدوا (كسبها في الأصح) كإلزامه الكسب لنفقة نفسه وأثاني
 لا كإلزامه الكسب قضاء الدين (ولا يجب له الكسب كفاً متولاً مكنتها) لانتفاعها به في غيره
 (وتجب له غيره من كسب) كان زماً أو صغيراً أو مجنوناً (لغيره من كفاً نفسه والحق البغوي
 بأن من المريض والامعي) (والأ) أى وإن لم يكن كذا ذكر (فأقول أحسنها عجب) لأنه يجمع أن يكفل

٣٩ في الأولين ويحبب بأخبار الشق الأول ويترجمه إلى ما قبله وأخبار الثاني يرد بالكمسب من هو أنه وعادة بخلافه
 فيما يأتي لكن هذا الثاني يترجم عليه أن الولد لو كان كذلك لا يلزم الولد نفقته وفيه نظر (قوله) أو صغيراً يلزمه لمالكاً بحسن فيه لا اكتساباً كأولاد المحتر
 فكسبه كالكمسب لو هرب وترك الحرفة لزم الولي النفقة (قوله) أحسنها بنية مقبرة الأم والفتى على النكاح ليست كالقدرة على الكسب
 لأن حسن النكاح أبده طول بل فتر وجنا سقط الوجوب بالعقد وإن كان الزوج معسراً أقول فلو كان غنياً فقد سلف أن الوجوب يتوقف على
 الإرسال له لغيره فحبس من وقت حضوره والنتيجة أن تكون تلك المدة على من كانت عليه قبل النكاح أقول على هذا تعذيل ما سلف بقوله لم لا يجمع
 نفقة كفى الصغيرة والمجنونة إذا أعسر زوجها

قوله) وهي الكفاية أي قصه هندرضى الله عنهما مع خلوها عن شائبة المعاوضة بخلاف نفقة الزوجة والمراد بها ما مستقل به للتصرف والتردد لا التبعية ولا دفع ألم الجوع ودخل فيها القوت والأدم خالفه البقوى في الأدم واجب أيضا الخادم ونفقه عند الحاجة وكذا الادوية والسكن والقراش لكن مسكن المتفق يقدم به لاربع على مسكن قربه فهو لهم ما فيها السكن والخادم ينبغي ان يكون محله النظر الى الكفاية في القوت ونحوه (قوله) لا يجب فيها التخليط فعله لوقال كل هي كفي ولا يجب تسليمها اليه قال الامام * (١٥٤) * ولو اعطاه نفقة أو كسوة لم يجز

ان عليها غيره فلو لم يأكلها حتى عرض اليسار لم يجز له الرجوع فيها ولو نفي قوله ثم رجع رجعت الأم عليه بنفقة وكذا يستثنى نفقة الحمل اذا قلنا له لا تنقطع بعض الزمان (قوله) أو اذنه الى ألم يحصل ذلك لانها تستقر بمجرد الاذن وهذا هو الظاهر خلافا لظاهر الآية ثم الحصر رد عليه ما لو لم يكن حاكما فان الأم تحق من مالها أو تستقرض ثم ترجع بشرط الاشهاد على ذلك وعلى ارادة الرجوع ومثل الأم في غيرها من مستحق الاتفاق (قوله) أو فوفوها فلا هو صادق بما لو طلبت خمسة وأجرة مثلها أربعة ولكن غيرها الموجود أجرة مثله خمسة أو ستة ولم يرض بدونه وهو ظاهر لان ارتفاع أجرة الأجنبية لصحة هنالك من جودة اللبن وغيره (قوله) بأقل لو كانت أجرة مثل الأجنبية خمسة وأجرة مثل الأم عشرة ففي اجابة الأم وجهان وقضية المنة اجابتهما أعني الأم اذا فرضت الأجنبية بدون أجرة مثلها والمتجه عدم ضرورة اجابة الاجنبية من انكفائه عليه، نفرض كفايته بالأرضاع وهو حصص بما ذكر (قوله) من أجرة مثل الظاهر ان الرجوع أجرة

بعضه الكسب مع اناعماله والثاني لا يجب للقدرة على الكسب (والثالث) يجب (الاصل لأفزع) لعظم حرمة الأصل (قلت الثالث أظهر والله أعلم) وإيراد الرافعي في ترجيح بعضه بترجيحه (وهي الكفاية) وتسقط بقواتها ولا تصير دينا عليه) لانها ماسة لا يجب فيها التخليط (الابقرض قاض) بالقضاء (أو اذنه في اقراض) بالقاض (الغنية أو متنع) فانها حينئذ تصير دينا في المنة وصيرورتها دينا بفرض القاضي ذكره الغزالي وقال القاضي أبو الطيب والشيخ أبو إسحاق في التذكرة والسنديني وغيرهم لا تصير دينا بذلك (وعليها) أي الأم (ارضاع ولها) (الباب) بالهمز من غير دلالة لا يشير غالباً الآية وهو اللين أول الولادة ومدة يسيرة (ثم بعده) أي بعد ارضاعها نأياً (ان لم يوجد الا هي) أو أجنبية (وجوب ارضاعه) على من وجدتهما إنشاء له (وان جدها لم يقبل ارضاعه) على الارضاع سواء كانت في نكاح أمه أم لا لقوله تعالى وان تعاسرتم فسترضع له أخرى (فان رضيت) في ارضاعه (وهي منكحة أو فيه فله منها) من ارضاعه (في الاصح) لانه يستحق الاستمتاع بها وقت الارضاع لكن يكره له المتع (قلت الاصح ليس له منها وصححه الاكثرون والله أعلم) لانها تنفق على الولي من الاجنبية وليها له أصم وأوفق (فان انفضا) على ارضاعه (ولم يمت أجرة مثل) له (أجبت أو فوفوها فلا) شهاب الى ذلك (وكذا ان تبرعت أجنبية أو رضيت بأقل) من أجرة مثل لا تجب الام الى طلب أجرة مثل (في الاظهر) لقوله تعالى وان أردتم ان تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم عليكم (والثاني شهاب الام لقوله تعالى فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن من وفور شفقتها وأوفقيتها لهن) (ومن استوى فراع) في القرب والارث أو عدمهما (انفقا) بالسوية بينهما وان تفاوتا في اليسار كبنين أو بنين وكأخي ابن أو بنت (والا) أي وان اختلفا فمما ذكر بان كان أحدهما أقرب والاخر وارثا (فلاصح أقربهما) لان القرب أولى بالأعباء من الارث (فان استوى) قريبا (فبالارث في الاصح) لقوة قرانه وقيل لا أثر للارث لعدم توقف وجوب النفقة عليه (والثاني بالارث ثم القرب) هذا مقابل قوة فالاصح أقربهما فقدم على هذا الوارث البعيد على غيره القرب فان استوى في الارث قدم أقربهما (والوارثان) على الوجهين (يستويان أو يوزع بحسبه) أي يجب الاب (وجهان) وجه الاستواء اشتراكهما في الارث وجه التوزيع اشتراك زيادة الارث بزيادة قوة القرابة وسيأتي ترجيحه في المسئلة بعده (ومن له أو ان فعل الاب) فتقدم فيها كل أو ألبا أما الصغير فنقوله تعالى فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن وأما البالغ فيلاستحب (وقيل عليها) (لباع) لاستوائهما في القرب وهل يسوي بينهما أو يجعل بينهما أثلا لا يجبس الارث وجهان رجع بينهما الثاني (أو أجداد وجدات ان أدلى بعضهم ببعض فالقرب) منهم عليه النفقة

مثل الام (قوله) والثاني تجاب الام لو كانت الارح من مال الطفل وهذا متبرعة فلا وجه لرجاء هذا (قوله) (والا) وقيل لا لأرأح ودأبه لا يلزم من عدم مراعاة التي منفردا ألا يعتبر مرجا لغيره ثم قوله لا لأرأح معناه انهما يستويان على هذا الوجه فغير ذلك فإنه يفتن في فهم الحاشية لا تية على قوة ولا تفاخر (قوله) من استوى فالارث مثله بنت وبنت ابن (قوله) فعلى الاب أي وانما (قوله) (لباع أي غير مجنون

(قوله) والابا تقرب قد سلف ان الجد مقدم على الاب في ايجاب النفقة عليه فليكن مقدم على أمهاتها بالاولى فلخرج ذلك من كلامه نعم لو اجتمع
 أوالاب والاقبال الراعي ان اكتسبنا القرب سوا بينهما وان اعتبرنا الارث أو الولاية النفقة على أبي الاب انتهى أقول اذا قدم أوالاب على
 الأم فعلا قدم على أمهاتها رأيت الأدرجي في شرح المناهج يعترض بذلك واعتز به عن ما قلت ونقله عن غيره والله الحمد والله أعلم ويمكن
 أن يقال بل يتعين أن نفقه قول الراعي المذكور انما هي تقدم الاب لانهما استورا قبرا وعند الاستواء في القرب برأي الارث كما ارشد اليه
 قول الشارح السالف كختلف في طرق الفروع فيكون قوله اذا اكتسبنا بالقرب يعني على مقابل الاصم القائل بأنه لا أثر للارث عند
 الاستواء في القرب أي بل يستويان (قوله) وقيل ولاية المال قال في المبسط مستند هذه الطريقة ان الشافعي رضى الله عنه قطع بأن الاب
 أولى في حالة الضعف مع التردد في الباتح * (١٥٥) * قال الراعي والمراد بالولاية الجهة التي يعتد بها لانفس الولاية التي قد يتبع منها مانع مع

قيام الجهة قال الزكشي فليكن قول
 المناهج ولاية المال على حذف مضاف
 أي يجهه ولاية المال (قوله) استحباب
 لنا الخ اخرج أيضا بان الوجوب على
 الآباء مخصوص عليهم في قصة هند
 وغيرها

(والابا تقرب) وقيل الارث كختلف في طرق الفروع (وقيل ولاية المال) فانما أتت بتعريض
 التريفة اليه (ومن) أصل وفرع في الاصم على الفرع وان بعد) لانه أولى بالقيام بشأن أمه لعظم
 حرمته والثاني انها على الاصل استحبابا لما كان في الصغر والثالث انها عليهما لا شر تراكمهما في
 البعضية مثله أبوان جدوا بن أبوان (أو) لم يحتاجون) ولم يدر على كتابتهم
 (يقدم زوجته) لان نفقتها أكد (ثم الاقرب وقيل الوارث) على الخلاف السابق في طرق الفروع
 والاصل (وقيل الولي) في الاصل كما تقدم

* (فصل) * في الحضانة (قوله) ذنبت
 أشفق أي ولا يصدق في ذلك كونها فروع
 ولاية وسلطنة وموئها على الاب كالنفقة
 ولهذا ذكر ذيل النفقات وقيل لا حرة
 لها بعد الطلاق واعلم انه قد سفت أن
 الام انسى تحت والده المحضون يبرله
 منها من الارضاع ولكن اذا انقص
 الاستمتاع بذلك فلا نفقة لها مع الا حرة
 فهل الحضانة كالزواج فيما ذكره محقق
 (قوله) وجه القديم الخ وجهه أيضا
 بأن الاخوات اجتمعن مع الولي انصب
 والبطن وبجملته البغاري الحضانة
 عملة الام (قوله) بذلن لأهلهن تعذر
 أن المراد لا اختلاو بن أولات (قوله)
 لانهم أقرب بها ووارثة (قوله) ومن
 أح وأخت حاضن اب الرضة تقدم الحمة

* (فصل الحضانة حفظ من لا يستقل) بما مورده (وتربته) بما يصلحه (والانثا البينها) لانهن
 أشفق وأهدى الى التربة وأصبر على القيام بها (وأولاهن أم) لو فورسفتها (ثم أمهات) لها
 (بذلين بأنات) لانهن يشاركنها في الارث والولادة (بقده أقربهن) فأقربهن والجدية تقدم بعدهن
 أم أم ثم أمهاتها الذليات بأنات ثم أم أبي كذلك أي ثم أمهاتها الذليات بأنات (ثم أم أبي جد
 كذلك) أي ثم أمهاتها الذليات بأنات يقدم من كل من الامهات المذكورة القرىة القرى وقدمت
 أمهات الام على أمهات الاب لقوتهم في الارث لانهن لا يقطن بالاب بخلاف امهات (والقديم)
 يقدم (الاخوات والخالات عليهن) أي على أمهات الاب والجد المذكورات وجه الجد بانهن أقوى
 قرابة لانهن يقطن على الولد ووجه القديم ان الاخوات والخالات بذلن بالام وهي مفقودة على الاب
 فكذلك يقدم من بذلن بها على من يلبس (وقدم) جزما (أخت على خالة) لانها أقرب منها (وخالة
 على بنت أخو) بنت (أخت) لانها بذلن بالام بخلافها (وبنت أخو) بنت (أخت على خمة) كما
 يقدم ابن الأخ في الميراث على العم (وأخت من ابوين على أخت من أحدهما) لقوتهم رابها (والاصم
 يقدم أخت من أب على أخت من أم) لقوتهم رابها والثاني عكسه لادلا بالأم (وخالة وعمة ذاب عليهما
 لانه) لقوتهما الامومة الثاني عكسه رابها لعملة الامومة (وسقوط كل حصة لارث) وهي التي بذلن
 بذلن بن اثنين كما في الام لادلا بانها من لاحقة في الحضانة على الاصم والثاني لا تسقط لولادتها
 وشغل أحكام الاصول لها في التقوى والزم النفقة وغيرها لكن تخرج من جميع المذكورات لضعفها

وكذا الروابي والمأوردى قال ابن الرفعة وظهار انص يقتضيه (قوله) لادلا بالام أي كانت أم الام على أم الاب وري بأن الحمة
 من جهة الام مساوية للحمة من جهة الاب في الميراث بل أقوى لانها لا تسقط بالاب بخلاف امهاتها وامهات لادلا بالام التي هي أقصر
 للحضانة وفي الاخت من الاب زيادة في الميراث وقد نصير عصبه وأيضا الحمة فبها صفة نفسها وهو الميراث فكانت أولى بالترجع من اعتبار
 صفة غيرها أقول وهذا اتوجه به رد عليه لمسألتين من تقديم الخالة والعملة عليهما لانه (قوله) لقوتهما لادلا بالام ويرد على هذا
 تقديم أم الام على أم الاب (قوله) رعاية لجهة الامومة أي وليس هنا ميراث مرجح كما في الاختلاف مع اناخت لانه (قوله)
 كم أي الام هذه العبارة تشمل التي من جهة الام والتي من جهة الاب وهو كذلك (قوله) ليعتبر تناخرا عن الاصول ولا يفي مقدمه
 على الاخوات والخالات على ١٥٥

(قوله) ونبت الملام كذا في عدة نسخ وله تعريف فأنما غير محرم قوله بنى الخلال والمهر سبع في بنت الخلال الراعي في الشرح وخالفه غيره لادلتها بذكر غير وارث (قوله) ونبت لما انتهى الكلام على اجتماع محض الاناث شرع في اجتماع محض الذكور وله أحوال أربع اجتماع الارث والمهرمة كالأب والارث دون المهرمة كابن المقدمهما كان الخلال فقد الارث سقط كخال (قوله) وكذا غير محرم بدعيه المعتق (قوله) لنصف قرابته أي بديل سلب الارث والولاية وتحمل العقل أي الدية كن بنعي * (١٥٦) * تقديم هذا على المسألة قبلها لان الخلاف

فيه متماثل لكان المهرمة والمرجح في الأولى طريق القطع (قوله) ثم الأب يقدم على أمهاته لادلائهن به (قوله) وقيل يقدم عليه الخ الخلاف مفترع على الجديد السابق في قوله والجديد يقدم بعدهن الخ (قوله) تقدم الأخ نظر لم يقل والخالة (قوله) ما زسد الأب فالأقرب رد عليه ما خرج به من تقدم الخالة على بنت الأخ والأخت على القولين الجديد والقديم فكيف يكون أسع في مخالفة الجديد ولذا قال زكري لا يقال بنت الأخ والأخت لبنا أقرب من الخالة لما تقول معارض بالشمل فتأني القرعة والمجمل فمسألة الخالة مستتامة من ذلك (قوله) فتقدم الأخت على الأخ قضية ميسرة كإثبات الأخ والأخت ولومن الأم تقدم على الأخ ولومن الأبوين به سرح ابن القرى وقوله عن الشامل وقس عليه ما يشاهد ككبت الأخ وغيرها (قوله) ولا حضنة الخ تعد الساردي والفاقي من الموانع السفسه وأما المعنى فالظاهر أنه لا يقدح بخلاف الحجام والبصر فالظاهر أنها قد أحسن (قوله) وطسق ظاهره الاكتفاء بالعدالة للظاهر فلا يكلف التثبت عند اتماضي الدكن غير في المحرر بالعدالة والمذكور في الحاوي وتذهب الشئ

فيه معنى الجدة الساقطة كل محرم مولى كزلاي كنبت اب البنت ونبت الملام (دون اثني غير محرم ككبت خالة) ونبت عمه ونبت الخال والمهر أي الأصغر لا تنطق بكونها غير محرم لشقتها بالقرابة وهذا انتهى إلى الترتيب بالولاية والثاني سقط لان الحضنة تنحصر في المعرفة فوالمن الأمور وضع فيها الاختلاف اتقاء فلا يختلط بخصيصها بالمحارم (وتثبت) الحضنة (لكل ذكر محرم وارث) كالأب والجد والأخ وابن الأخ والمهر لوقوع قرابته بالمهرمة والارث والولاية (على ترتيب الارث) حالة الاجتماع وقد تقدم كيف في باب (وكذا غير محرم) وهو وارث (كبن عم) فإن له الحضنة (على الصحيح) ولو فور شقيقه بالولاية (ولا تسلم اليه مشهرا) تسلم إلى شقيقته (هوكبته وأغيرها والثاني لا حضنة له) لا قضاء المهرمة (فان قصد في الذكر) الأثر والمهرمة (كبن الخلال وابن العمة) (أوالارث) دون المهرمة كخال والمهر الملام أو اب الأم (فلا حضنة له) (في الأصغر) لضعف قرابته والثاني له الحضنة لشقتها بالقرابة (وان اجتمع ذكرور وأنثى فالأم) تقدم (ثم أمهاتها) لما تقدم (ثم الأب وقيل) تقدم عليه الخالة والأخت من الأم (لادلائهما بالأب بخلاف الأخت للأب لادلائهما به وهو مقدم على أمهاته بعد من الجد أو هو مقدم على أمهاته بعد من الجد وهو مقدم على أمهاته (ويقدم الأصل) من ذكر أو أنثى على مقدم (على الحاشية) كالأخ والأخت وان تقدم خلاف تقدم الأخت (فان فقد) الأصل من الذكر والاثني وهما لحواش (فالأصغر الأقرب) منهم تقدم الأخوة والأخوات على غيرهم كالخالة والعمة (والأ) أي وان لم يكن فهم أقرب بان استؤوا في القرب (فالاثني) تقدم الأخت على الأخ ونبت الأخ على ابن الأخ (والأ) أي وان لم يكن فهم أنثى كخون وإخ أخ (فيقرع) فيقدم من خرجت قرعته على غيره ومقابل الأم ومجهان أحدهما تقدم الأناث مطلقا فتقدم العمة والخالة على الأخ والمهر والثاني تقدم العصباء على غيرهم لقبامهم بالتأديب والتعظيم فيقدم الأخ والمهر على الأخت والخالة (ولا حضنة لرفيق ومجنون وفاسق) لأنها ولادة وليسوا من أهلها (وكافر على مسلم) لأنه لا ولاية له عليه وسواء فعاد كالأخ والأثني ورفيق الكل والبعض وذو الجنون الدائم والمقطع الا اذا كان بغير اكتم في سنة (ونكح غير أبي الطفل) لأنها مشقة عنه بحق الزوج وان رضى (الأعمه وابن عمه وابن أخيه) حسب رضوا (في الأصغر) لان لكل منهم حق في الحضنة بخلاف الأجنبي والتلفي لا حضنة لها في ذلك كالأختي (وان كان) الطفل (رضيعا مشترط) في شوب الحضنة لأمه (ان ترضعه على الصحيح) والثاني لا بشرط وعلى الأب استخار مرة رضة ترضعه عنه أمه والأول قال في تكليف الأب ذلك عمر عليه حيث تنقل الرضة إلى مسكن الأم (فككبت قصة) بأن عقت أو أفاقت أو أتاب أو أسلمت (أو طلقت منكوحة حضنت) لزوال المانع (وان غابت الأم أو امتعت) من الحضنة (فلجدة على الصحيح)

نصر الاكتفاء بالشر لكن اتى النووي بأن إذا ادعت عليه الحضنة وانكر الزوج لم تقبل الاستدعاء في باب ككبت المحرم لاكتفاء في التصرف بالعدالة للظاهر نظر الركني ففي الحضنة أولى (قوله) ونكح غير أبي الطفل أي يجزء العقد وان كان الزوج غائبا (قوله) أي الطفل أي وان علا كافي بوجع الجدة أي الأب بصورة ابن زوج ابنة بنت زوجته من غيره فليد منه ويموت أبو الطفل وأمه فقتلهن وجهه (قوله) أو امتعت منه لم يعد لاحدا وهو كونه نكح ولو جبت المزن عام العقد لا يشكل في اتبعه عليه اس الرضة

كالمات أوجنت والساق لابل تكون للسلطان كالغلاب الولي في التصكاح أو فصل تتقل الولاية
 للسلطان لا لا بعد وأوجب بان القريب أشفق وأكثر فراغ من السلطان (هذا) الذي تقدم (ك)
 في طفل (غير مجزوء الميزان اقترق أبواه) من التصكاح (كان عند من اختار منهما)
 لا بهلى الله عليه وسلم خير غلابين أسوأ به حسنة التردى (فان كان في أحدهما حنون أو أكثر
 أوفق أو فسق أو نكحت) أنحبها (فالخ للآخر) قط ولا تخير (وبخيرين أوجد) لانه منزلة
 الأب (وكذا أن أومع) مع الأم (أو أب مع أخت أو أخة في الأصح) والثاني يقدم في الأولين الأم
 وفي الآخرين الأب (وان اختار أحدهما) أي الأيمن ومن الحق بها كما ذكر (ثم الآخر حول اليه)
 لانه قد ظهر له الأمر على خلاف ما لفته أو بتغير حال من اختاره أولا ولورجع عن اختيار الثاني
 الى الأول اعبد اليه كما تصدق به عبارة المصنف (فان اختار الأب ذكر لم يتبعه زيارة أمه)
 ولا يكفها الحروج لزيارته (وتتبع أنثى) من زيارة أمها كالتألف الصيانة وعدم البروز والاولى منها
 بالخروج لزيارتها (ولا عنهما) أي الأم (دخلوا عليها زائرة الزيارة مرة في أيام) على العادة
 لأي كل يوم أو ذات ازارت لا تطيل المكث (فان مرضا فالأولى بتمريضهما) لأنها اهدى اليه من
 الأب وشوه (فان مرضى في يده) فذلك (والأقرب بينهما) ويعددهما ويحترق في الشقين عن الخلوة
 بها (وان اختارها) أي الأم (ذكر) ففندها لئلا وعند الأب نهارا يؤتبه) بالأمور الدينية
 والدنيوية (ويسله لمكسبو) ذي (حرقة) يتعلم منهما الكتابة والحرفة (أو أنثى ففندها لئلا
 ونهارا ويرزوها الأب على العادة) ولا يطلب احسانها عنده (واراختارهما أقرع) بينهما
 ويصون عند من خرجت فرقة منهما (وان لم يتجرع) واحدا منهما (فلام أولى) لان
 الحضانة لهما ولم يتجرعها (وقيل يجرع) بينهما لان الحضانة تنكس لهما هذا كله في التيمين
 (ولو أراد احدهم سفر حاجة) كحج وتجارة (كان الولد المميز وغيره مع اتبعه حتى يعود) انما سفر
 لخطر السفر وسواء طالت منه أم لا (أو سفره فالأب أولى) من الأم بالحضانة حفظا ونسب وان كان
 هو المراد للسفر لكن (بشرط) من طريقه والبلد المقصود له (قبل ومسا قصر) بين البلدين بخلاف
 ما دونها فكالتيمين والأصح لافرق ولو كان الطريق مخوفا أو البلد المقصود غير آمن لغارة ونحوها
 لم يكن له انتزاع الولد واستحبابه (وخطار العصبه) كالخروج والمخافة (في هذا) ان ذكر في سفر
 الثقة (كأب) فهدى ذنب أولى من الأم بالحضانة حفظا ونسب (وكذا ابن عم ذكر) كذلك
 أيضا (ولا يعطى أنثى) حذرا من الخلوة بها لانتفاء المحرمية بينهما (فان رافقه بمسك) الولد
 الأشقي (الها) يؤيد ثمن أخوة

فصل عنه كما شرقيته ثقة وكسوة وان كان أعشى زنت ودر براه ستونة) حديث مسلم لله نون
 طعامه وكسوته ولا يكسب من أجل ما يطبق ولا شيء على السيد للكتب لاستقلاله (من غلبت
 رقيق البلد وأدهم وكسوته) من الحظوة والشعر وإزيت واططر والنكاح والصوف وغيرها
 وراعى حال السيد في نيسار والأعمار فيجب مبيت بجالة من رقيق الجنس القالب وخيبه
 (ولا يكتفى ستر عورة) قال انظر الى البلاد احتراز عن بلاد السودان (ويستأنى ناله بما يتم
 بمن ماعا وأدم كسوة) للأمر بذلك في التيمين المحمول على الاستحباب ولو صكك السيد
 نكاحا ويشد ذنبه لانتزاعه بما يجلا أو يراى منه قيل له الأقصار في رقيقه على ذلك وانما
 لأبل يلزمه رعيه غائب (وتنقط بعض الرمن موضع القاضى فيها له) ان امتنع منها كل في ثقة
 الشريب (فان قد نال أمره) أو أوجاره (أو اعاقه) فان لم يفعل باعها القاضى وأجره

(قوله) بأن القريب أشفق وأكثر فراغ من السلطان (هذا) الذي تقدم (ك)
 المقتضا له للحضانة في حال الامتناع
 بخلاف الولي القريب استعذر الوصول
 اليه (قوله) أو مع من له ابن الم يكن
 ان كان المميز فالأم أحق قطعا (قوله)
 حول أي بخلاف اختيار محمول النسب
 لا يصح رجوعه عنه يتعلق حق الغير
 (قوله) فالأب أولى أو لو كان سفره إلى
 بادية والأم في مدينة ولا فرق أيضا بين
 ان يكون الأب أو الأم في البلد التي فيها الأم
 أم لا (قوله) قبل ومسا قصر
 الرهي شبه ان يكون من خلاف
 انظر الى حفظ السيد او الثوب
 والتعليم في تلمار الشان لم يشترط
 ومن نظر الى الأذن اشترط ذلك
 معرفة الأحوال بور ودانوافد
 والأخبار عند العرب تنهى لولم
 الولد حتما في محرمة زناه فظاهر
 ان يجب
 (قوله) عليه عية

(قوله) ان فضل عنه محله اذا كان الولد منه أو ملكه والافله ارضاعها الغير (قوله) فليس لاحدهما الخ الدليل عليه قوله تعالى فان أراد انصلا
عن راض منهما وتشاور فلا جناح عليهما قال الامام وظاهر الآية الشريفة انه لا فرق بين أن يرد الالم استكمال ارضاع الحولين بنفسها
أو بغيرها لان المؤنة على الابن في الحالين انتهى أي اذا امتنع من الطعام قبلهما شرط رضاعها أي وان يكون الكسب في ذلك عادة بعد اخراج
كفا شتمته وحلا انتهى * (كتاب الجراح) * جميعها باعشار أنواعها أو باعتبار * (١٥٨) * افرادها قبل التعبير بالجنايات أولى

لعمومها وأجيب بأن الترجمة باعشار
الاغلب وبأن الجنايات تطلق على نحو
القتل والزنا والسرقة (قوله) وغير
ذلك كالسحر وشهادة الزور (قوله)
الفعل المزهق هو شامل للبشارة والسبب
ومخرج لغير المزهق مما يقتضيه جنس
انفعل لكن سيأتي ان غير المزهق ينقسم
إلى الثلاثة أيضاً وأرد على التعبير
بالفعل القول كشهادة الزور فغير
الجناية وحذف وصف الارهاق لتناول
ذلك مع الجناية على ما دون النفس
(قوله) ثلاثة المحصر فيها ظاهر وذلك
لان ما أم أن قصد الفعل وان كان الشخص أولاً
الثاني الخطأ والأول ان كان بما يقتل
غالباً بعدد والاثنى بعد (قوله)
ولا نقص الا في العمد قال الزركشي
سواء مات في الحال أم بالسراية وسواء
النفس والطرف وفيه نظر لان القسم الفعل
المزهق (قوله) عدواناً أي ويكون
العدوان أيضاً من حيث القتل (قوله)
قتله عطف على قصد الفعل أي وهوان
قصد الفعل المحققه وانما قيد الشارح
هذا وكذا قوله جارح او مقتل وهو قصر مع
عمالة العبارة لئلا يراى خلاف أي
حقيقة فرضي الله عنه في الثقل لتأنيده
الجارية التي رضى رأسها بين هجر ثم
ان عبارته كانت انقضت ان العلة
وصف الآلة ونوع حدث وصف الفعل كان
أولى لبطل قتل الآفة في القتل وان أمكن محمول عبارتها بذلك (قوله) فانت في الخطأ أو شبه العمد لا تنس لان القسم هو الفعل فانت
المزهق (قوله) بالجر ويجوز الرفع (قوله) أورى شخصاً الحية رد على الزركشي حيث قال ان هذا وأرد على تعريب العمد السابق (قوله) وظاهر
ان فقد الحارس القرض من هذا ارادة على العبارة فان العبارة صادقة بذلك لان فقد قصد أوجهها صادق بقصدها وانما غرضه ابضاح الكلام
وتحقيق المرام (قوله) ومنه الضرب بسوء أعصى خفيفة وليوال بين الضربات وكانت في غير مقتل والضرب غير صغير ولا ضعف

• كتاب الجراح •

جمع جراحة وهي اضرار هقة لروح أو مينة أو عضو أو غير ذلك أو باق معها غيرها كقتل عقل
وهجوم وغير ذلك والتممة للأغلب (الفعل المزهق) للروح - ثلاثة عمد خطأ وشبه عمد) وسيأتي
التعريف فيها ومع الاخبار بما عن الفعل لان المراد به النفس (ولا نقص الا في العمد) وهذا الفعل
والشخص بما يقتل غالباً) عدواناً قتلته (جارج) بالجر يدل من ما كيف (او مقتل) يقع المثلثة
والعاقب المشددة أي تقتل كذا رضى رأسه بمجر كبير (فان فقد قصد أوجهها) أي الفعل أو الشخص
(بان نوع عليه فانت أورى شجرة فاصابها) فانت أورى شخصاً فاصاب غيره فانت (خطأ) وظاهر
ان فقد قصد الفعل يلزمه فقد قصد الشخص وان الوقوع منسوب الواقع فيصدق عليه الفعل المقسم
(وان قصدهما) أي الفعل والشخص (بما لا يقتل غالباً) عدواناً فانت (ففيه عمد وموتنه الضرب
بسوء أوعسا) وسيأتي في كتاب الديات تنبيهه وفي الخطأ الديية ودليلها آية من قتل مؤمناً خطأ
فتعبر برقة مؤمنة ودية وحديثي الخطأ شبه العمد قبل السوط والعاصبه ما فهمت الا بالرواه
أورد وغيره وعصمه ابن حبان وغيره وأجمعوا على وجوب القصاص في العمد بشرطه وظاهر ان
الفعل غير المزهق ينقسم الى الثلاثة أيضاً (فالقر زارة بمقتل) كالدمغ والعين والخلق والخامرة

أولى لبطل قتل الآفة في القتل وان أمكن محمول عبارتها بذلك (قوله) فانت في الخطأ أو شبه العمد لا تنس لان القسم هو الفعل فانت
المزهق (قوله) بالجر ويجوز الرفع (قوله) أورى شخصاً الحية رد على الزركشي حيث قال ان هذا وأرد على تعريب العمد السابق (قوله) وظاهر
ان فقد الحارس القرض من هذا ارادة على العبارة فان العبارة صادقة بذلك لان فقد قصد أوجهها صادق بقصدها وانما غرضه ابضاح الكلام
وتحقيق المرام (قوله) ومنه الضرب بسوء أعصى خفيفة وليوال بين الضربات وكانت في غير مقتل والضرب غير صغير ولا ضعف
ثم كذا تصحيح على السوط والعاصد كرهما في الحديث الآتي

(قوله) فان لم يظهر أثر في الظهور دون الوجود فثبت ان أصل اثر لا عبرة به (قوله) ومث في الحال أم لو تأخر اثر وتساو ولا تلاشي قطعا (قوله) ولو غر زها فيما لا يؤمّر الزكشي ولم تغاوزه القوى (قوله) ولو جبه ومنعه خرج من موعنه قطعا كان في مفارقة مثله حد طعامه وشرا به حتى مات فلا ضمان (قوله) والافلا في الأظهر الملائم عبارة الروضة جعل هذا الخلاف راجعا لهذه الحالة التي قبلها (قوله) لحصول الهلاك أي فكان كأمور مرضاضا بقوله دون الجميع وان جهل حاله فأمسحبا انصاص وبحساب بأن المرض يظهر حاله بخلاف الجوع (تيمه) عبارة الروضة فان كان بعض جوع وعطش في وجوب انصاص ثلاثة أقوال أحدها أن نعم الحائس الحال زنه انصاص والافلا الثاني يجب في الحالين والثالث عكسه ثم ان أوجها انصاص وآل الأمر إلى الله توجب في حالة العبدية بمسألة كاملة وفي حالة الجهل ديشبه عمد وان لم توجه فلا ظهر * (١٥٩) * نصف دية الحمد أو شبه الحمد (قوله) ويجب انصاص بالسبب من ملة الحائس السابقة

فكان ينبغي تأخيرها عن هذا (قوله) لزمها انصاص قال الامام هو أولى بدلت من الأكرام فانما انصركم قد يحترز ويؤثر هلاك نفسه وليس التناهي بحص من الحكم بالشهادة قال العراقي انقصى لوجوب انصاص رجوعهما به الا عتري بالتعذر كعدمها حتى لو شاهد اشهد بقتله حيا فلا انصاص لاحتمال عدمه تبعه (قوله) أي فلا انصاص عليه لانما بالهاتين اللتين في هذه الملة حب وتشرع فصار قومه اشرا من احبها كالاساءة انقص (قوله) فتوجب انصاص بقصاص الخ ذل الزكشي أم لا توقف الحكم في الحادثة فروى له فيها عدل خرافته ثم رجح الراوي وقال فثبت انكذب في فتاوى البغوي ينبغي وجوب القود كالتأشير وقال القفال والامام باقر فن انصر لا يخص بالواقعة حكى ذلك الراعي قبل الحديث (قوله) أو رمي شخصا فذاب غيره لورم شخصا فله زيادة فاذا دهم وجوب انصاص (قوله) وان لم يقل هو مسموم وجه هذه الخاتمة

فان (فجد) لظن الموضوع وشدة آثاره (وكذا) لو غر زها (بغيره) أي غير مقتل كالالة والفخذ (ان تورم وتام حتى مات) فثبت لظهور أثر الحناية وسراها إلى الهلاك (فان لم يظهر أثر ومات في الحال شبه عمد) لانه لا يقتل مثله غالبا (وقيل عمد) لان في البدن مقاتل خفية وموتة في الحال يشعر بألمه بعضها (وقيل لا شيء) فيه من قصاص أو دية لانه لا يقتل مثله فلو توجب بغير آخر (ولو غر زها) (فيما لا يؤمّر بكلمة عيب) ولو تأمّر به فمات (فلا شيء) فيه (بجمل) من قصاص أو دية لانه لم يمت به والموت عقيب موافقة تقدر (ولو جبه ومنعه الطعام والشراب والطلب) كذلك (حتى مات) فان مضت مدة يموت مثله فيها غالبا جوعا أو عطشا فجد) وتختلف المدة باختلاف حال المحبوس قوت وسفقا والزمن حر أو برد افتقد الماء في الحر ليس كهو في البرد (والا) أي وان لم تقض المدة المذكورة (فان لم يكن بجوع وعطش سابق) على الحبس (تسببه عمد وان كان) به (بعض جوع وعطش ولم الحائس الحال فجد) تنهون قصد الاهلاك (والا) أي وان لم يعلم الحال (فلا) أي فليس بعد (في الأظهر) لانه لم يقصد اهلا كذا في جيمع وثالثي هو عدم حصول الهلاك هو والذال قال حصل بوجوبه فيجب به نصف دية شبه الحمد (ويجب انصاص بالسبب) كالبشارة (فلو شهدا) على رجل (بقصاص) أي بجوعه (قتل) بأن حكم اتقاضي بشهادتهما (ثم رجعا) عنها (وقالا هتمة) الكذب فيها (لزمهما انصاص لان يعترف الولي بعله بكنههما) فيها أي فلا قصاص عليهما وعلى الولي انصاص وفي الروضة كاملها بعد تعذرنا وعلمنا ان يقتل بشهادتهما فان قالوا لنعلم انه يقتل بها فان كان لا ينبغي عنه ذلك فلا اعتبار بقولهما أو بمن يخفي عليه قرب عهده بالسلام تسببه عمد (ولو جبه مسموم صبيا أو مجنوناً) فأكله (فان وجب انصاص) وان لم يقل هو مسموم ولم يقر بواين المميز وغيره ولا تكرر إلى ان عمده عمد ولم ينظر فيه بجمل كذا في الروضة كآكلها وعن القاضي أي الطبيب والناوردي وابن الصباغ واستوى وغيرهم تسببه عمد أي بغير الخبز (أو ناعا غلا ولم يعلم حال الطعام) فأكلمات (شبهت في قول قصاص وفي قول لا شيء) تناوله بأخساره والثاني قال تغريه والاولى قال يفتني في التغير الدية (ولو سدما) بضم واو (في مقام شخص الغائب) كمنته فأكلمة بجملا) بالخال فمات

حالة عدم القول قوة التسبب شريك الخفي (قوله) ولو وصف بمسموم صبيا مثله الا على الذي يعتقد وجوب طاعة الامر تصكون هذه الصورة واردة على كلامه الآتي (قوله) أو ناعا غلا ولم يعلم حال الطعام فدية أي تسببه عمد (قوله) وفي قول قصاص احتج به بماري أو يودارد في قصة البرودة التي سميت من انها قتلت لسانات شرب البراء رضى الله عنه وأجاب الأول بأنه مرسل والمخوف ما أخرجه البخاري من عدم قتلها معن جمع النبي بينهما لانه لم يقتلها أولا فليامان بشر قتلها قل في البحر الاستدلال بضعف ما هنا فثبت ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أشرف أصحابه وما هذا سبيله لانه لم يمت فيه قصاص انتهى ثم القول بانقصان قصاصه رضى الله عنه ورجحه الراوي واغوى واغوى (قوله) تناوله بأخساره فتعجب انبأ شرة (قوله) أو سدما وهو وجهه مسموم وهو

(قوله) فعلى الاقوال لكن هنا لم يقتضها لعدم الثمان (قوله) ولولا ترك المجروح علاج جرح مهلك خرج به ولو صدقته بغير اذنه فترك عصب نفسه حتى مات وايضا السلامة موقوف على اعتد الرط (قوله) فكذلك فيه مضطجعا أى والفرض إمكان الحركة (قوله) وان منعنا عارض أنهم اهلوا القاه مع قيام الرياح وهيجان الامواج وجوب القود وهو ظاهر (قوله) وان أمكنته فتركها أى لغضب مثلا استشكل هذا بايجاب التقصاص على الصائل اذا أمكن الوصول عليه فتركه وحاول بعضهم الفرق بأن السب في مسنة الصائل لم يصل بالبدن قال ابن الرضا فعليه لو اتصل فعل الصائل بالبدن وقدر الوصول عليه على الدفع فتركه فلا قود قلت ويمكن الفرق بأن الصائل معه رادع وهو التكليف والذى أتى صار لا يمكنه الكف وقضيته ان الصائل لو رى سهم قُتبت الموصول عليه مع إمكان التحرك لا خنعان وقد يترتب (قوله) ولا قصاص في الصورتين أى ولو قلنا بوجوب الدية (قوله) وفي النار وجه أى بكون ترك الشخص مداواة جرحه والفرق ان السلامة هنا محققة لو خرج من النار ولا كذلك المداواة (تنبيه) اذ الموجب الدية في النار وجب على * (١٦٠) * المتقي ارض ماعلى فيه النار اى الوقت

إمكان الخلو فان لم يعرف قدره فلا شئ
سوى التعزير (قوله) لان الهلاك
الحى أى فصار شبهة مخدرة للقصاص ثم
لذا الثاني خرج الربع من الاقصاص من
شأنه والاصحاب بين راد هذا التخرج
ومعهه وذات لان الملقى لا قصاص
عنه ولاديه وهما تحب الدية عند
تقاء الاقصاص قال ابن ركني فظهر
ان يفرق بينهما وهوان الارسال في الهوى
في يقتل فلم يصدف فلو اعترضه معترض
نسب اليه وهما حصوله في الماء مهلك
والمحاجة قال غير الفرق بين ثلثه
الحوت قبل وصول الماء أو بعده انتهى
وتنبيه ثم لا فرق في تشكيل على غرق
فتمس غمر أيت هذا الذى فظهر
مسطورا في الرافعي ثم نقل عن الامم
الفرق بأن الحوت ضارطه ويؤسره
اختيار فكان كالأقاة (قوله)
ولا قصاص على القاتل لجدل الاقوال
سديد ورد بجعله ذلك وقياسا على امرأة

مسكنة لا الغير سواء أمسه لقتل أو لا خلافا لما ذكره الله فان كان المقتول عبدا لم يطالبه المسك والقاتل بخلاف
ما لو امتد الخرم بعد اقله دلال فتمنع على الحرم وذلك لانه ضمان بدلا ضمان اتلاف واعلم انهم لم يلغوا فعل المسك في السلب بل سوا
بهما عهدا كنه اذا كان القاتل مكافا لواء مسكه وعرضه فنجون واسع ضارفا لقصاص على المسك وأما الثانية فتقدمها للبشارة اذا أثر
شترط معها أو ما شئت فتقدمها للبشارة على السب ولان الاقواء اذا طرأت عليه مباشرة مستقلة انقلبت شرطا محضا ثم محل الخلاف
دا كن الشاهق عرت منه غلبا قل الاما في رب وضع الحجر ولولا أنى انسانا على مسكين يد انسان قلناه صاحب السكين با لثمان عليهما
ورق ابن الرضا بان التمسك فيها حصل بنوع واحد تعارض عليه وهناك قصد الملقى الاهلاك بالصدمة والقاد بالسب فتعارضوا بين النظر
في تقديم الأقوى ولو كان القاد بمنجوزة لفحص على الملقى بالقصاص (قوله) أو غير مفرق فاشبهه الحوت أى ولم يعلم به الملقى والاوجب القود (قوله)
وكذا على المكره في الاضطرار محل الخلاف اذا كان المكره على قتله غير جواز فوجب القصاص قطعاً (قوله) ومقابل الاظهر وجه الخ أى فكان
كالشر به واحتج به أيضا بغيره من دفعه عن غير خطأ الم

(قوله) ولوا كره بائع مراهقا بائع عاقل (قوله) فعلى البائع التماس اى وعلى الصبي نصفدية مغتطفة (قوله) ان قلنا همد الصبي محمد اى الذى نوع تمييز وهو الاظهر قال الامام طرقة الخلاف ترجع الى اننا نقل المكره الى انكره على صفته ام نعمل المكره بالباشر للقتل ونظرنا صفته فعلى انكره قال الرافعى رحمه الله وهذا يصدق فى معنى الشركة انتهى يريد ان الرابع كون المكره بائع شركا وهذا يقتضى ترجيح القول بامه آله (قوله) فان قلنا خطأ عبارة ما ذكر كفى ذلك قلنا عمدة خطأ البائع (قوله) وعلى البائع التماس فى الاظهر هذا هو الاظهر السابق حكايته فى وجوب التماس على المكره بالفتح (قوله) قطعنا بالقطع لان رتبة المكره فى التواخذ قد دون رتبة المكره بالكسر بدليل ما سلف فى المتن (قوله) فلا يصح وجوب التماس على المكره اى وعلى عاقلة الظان نصفدية مخففة خلافا لما فى الروضة من انه لا شئ عليه (قوله) ووجهنا الخ كذا فى الروضة ووجه الاول ان المكره هنا ليس بهل الحال ولكن حل الفعل كان كالا لانه لا يجهل واشبهه ما لو امر صبيلا لا يعمل ثم ألجوهب منسوب لنتيبه والتم ذيب قال الباقرى وغيره هو مفرع على مرجوح وهو كون انكره كالا لانه لا يجهل قالوا والعقد فى القوي انه لا قصاص * (١٦٦) * لانه شريك خطيئ ثم حكاه الباقرى عن تعليق القاضى وتعليق البغوى والمهنا والى البسيط

ومن بعضهم صفته انكره على المرجوح قال فان حمل الخلاف بين الرابع والمرجو يصور بما اذا كان المكره والمكره عاقلين فمرجوه ان يكون المكره شر بلا كالا لانه لا يظهر باشر نفسه امدع الجهل فلا يشار فهو الآلة أشبه وهذا استقرار بعدم أن وجوب التماس هنا لا يشكك بمسمن أن بائع يكره صبيلا وقاضى ان عمدة لا قصاص وبذلك لا يمس احد هنا ان يقتصر لاحق فى انكره بالآلة المقودى سورة الصبي المذكورة انه علم بالخال (قوله) فلا قصاص على واحد اى وعلى عاقلة كل نصف الدية والماضى استولى ارا حكمه يتعلق بالرأى ولا شئ على انكره (قوله) وقيل هو محمد اى كفى جهن انكره نسابق قل الزكشى وهذا مراده ونسب بوجه (قوله)

بأن عني عن القصاص اليها (وزعت) عليهما (فان كفأ أحدهما فاقطه بالقصاص عليه) دون الآخر فاذا اكره عبدا أو عكسه على قتل عبده فاقطه بالقصاص على العبد (ولو اكره بائع مراهقا) على القتل ففقطه (فعلى البائع التماس ان قلنا عمدة الصبي محمد وهو الاظهر) فان قلنا خطأ فلا قصاص على البائع لانه شريك خطيئ ولا قصاص على الصبي بحال ولو اكره مراهقا بائعا على قتل فاقطه بالقصاص على المراهق وعلى البائع التماس فى الاظهر ان قلنا عمدة الصبي محمد ان قلنا خطأ فلا قصاص قطعا (ولو اكره على رعى شاخص على المكره) بكسر الراء (انه رجل ولفظه انكره) صيدا فراهقات (فلا يصح وجوب القصاص على المكره) بكسر ووجه الشئ انه شريك خطيئ (أو عني رعى صيدا فصاب رجلا) فاقطه (فلا قصاص على أحد) منهما لانها لم يتجدد آتله (أو عني يعود شجرة فترقب موت فقتله بعد) لانه لا يقصده القتل غالبا (وقيل) هو (عمد) فيهه التماس (أو على قتل نفسه) بل قل اقل نفسا أو اقل نفسا تقتل نفسه (فلا قصاص فى الاخير) ذلك من جري ليس باكره حقيقة لا اتحاد الأمور به والمخوف فكهنا اختاره والثاني يمنع ذلك (ولو قلنا قتلى والاقتلقت قتله) اتولاه (فلنذهب لقصاص) عليه لان ذلك فى القتل وفى قول من ان طريق الثاني عليه القصاص بناء على انه ثبت للوارث ابتداء والاظهر على عدم القصاص (لاديه) أيضا والثاني يجب بناء على انها ثبت للوارث ابتداء (ولو قلنا قتل زيدا أو عمرا) والاقتلقت (فليس باكره) فن قتله منهما فهو مختار لقتله فلزمه القصاص ولا شئ على الأمر غير الاثم * (فصل) اذا وجد من شخصين معا فلا نمرهقان لنزوح (مذفنان) بجملة والمهمة اى مسرعان للقتل (كجز) للزجبة (وقد) للجنة (أولا) أى غير مذفنين (كقطع عضوين) حث

١٤ ط فى أو على قتل نفسه خرج الطرف وكذا قوله (قوله) والثاني يجمع ذلك على الرافعى بأنه بائعاً مراهقاً وحده قتل له (قوله) فان ذهب نظريه الزكشى بأن يحمل الطرفين الاذن المجزوع الاكرام فيه خلاف مرتب على الاذن المجزوع قال ابن الرفعة يحمل الخلاف اذا أمكن دفعه بغير القتل والا فلا ضمان جرماً لانه دفع صائل ولو عدل عن قتله الى قطع طرفه فقتل القاضى صائل عنها القاتل فخرجهما على ملوكة فى الشراء بأنفسهم زده على حوا وأولاً ونزع ابن الرفعة فى ذلك وقال الاذن فى التلف الصلح لأن فى اتلاف البعض فلا ضمان خلافاً لغيره افعال (قوله) بناء الخ على ايضاً بان القتل لا يساح بالاذن فكان كذا المراد فى التالى لا يسقط الحد أقول فى التتميه بالمرأة انظر لانه حث الله تعالى وهذا احى الاذن (قوله) فليس كراذ خائف فى ذلك القاضى وتبع ابن عبد السلام فقرر الابهام مسقطاً لانه الاكره قل ابن الرفعة وعنه فلا يجب ان يودع على انكره بناء على اشتراط قصده بعين * (فصل) وهو مقود نظرياً بالباشر على البائسة والسبب على السبب والحكم فيما تقيم الاقوى والتسوية بين المتعادلين كذا قوله الزكشى أول وكان له نظراً الى ما فى صدر الفصل لانه مقتضى ما بعد (قوله) اذا قدرها لم يكن الفاعل فى قوله قاتلان (قوله) مذفنان هو خير منه لا مخذوف وليس مئة لتعطين لانها تسمى تعسفاً فى الذنوب وغيره ولا يصح أن يقتبسها الى الذنوب وغيره لانه يستدعيه قوله الاقوى والتمتلتان

(قوله) فقاتلوا أي لا يمكن إضافته إلى أحد همدان الآخرو لا إسقاطه (قوله) عيش مذنوح عبارة الامام لواتهبي الى سكران الموت وبذات امارته وتغيرت انفسه لا يحكم به الموت بل يلزم قائله القصاص وان كان يظن أنه في مثل حالة المذنوب ذاتهبي هذا ولا يمكن كلامهم في باب الرضا باقتحاف هذا امر حديد لا جماعته من الاصحاب ولورب سماهبي الى الحركة المذنوح فظاهره ان كل مجرم

(فصل قتل مسلماً) (قوله) لا قصاص وكذا لادب في الاظهر الحلاقة بتفتي شوت الخلاف سواء علم أن في دار الحرب مسلماً أم لا ولكن طريقة صاحب التقرير بباب الجزر هو وجوب الدية اذا علم أن فيها مسلماً أو قسدين شخص يظنه كافراً وان اتى الامران فلا دية جزاوان وجد أحدهما فلا دية على الاظهر وفي الدية لقوله تعالى وان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فخر برقيقته مؤمنة قال الرازي رحمه الله من بمعنى في أي في عدوكم ولم يذكر الله سبحانه وتعالى فيسرى الكفار قوله ان أسقط حرمة باثت بدار الحرب ووجوبها ان ظاهر *(١٦٢)* حال من في الدار العصمة (قوله)

قوله فهدر ونحوه. الحامض. عز ذلك

محمود في هذين ورد ضرب الرق على الاسر والحي وهو لامه داخل في الثاني (قوله) ما هي الا ان يكونتم له (قوله) في الاصح أي سوانيت
البيته أو بالقرار خلافا لما في التنبيه على الجاودي من اختصاص ذلك بالاول ثم اصل ما في الركني عدم الوجوب فيما لو تم بعد الرجوع
لاخلاف العلماء في صحة عمر أبت الأذري قال اذا قبله هذا الغم الرجوع وجب النقصان فلما (قوله) بلوغ وعقل أي ليدخل في أدلة
الخصائص ثم انما وجب وضراؤنهم ههنا استوفى منه حل اخذ ولو كل تنويه بقراره بتمه يفي أن تدعو عصمة لسان في في الحربي

(قوله) أخذنا منهم أي هوأثناء انهم الذي هو شرط التكليف واستقبله في الروضة عن أصحابنا في الأصول من أنه غير مكلف وأن مرادهم بذلك عدم خطابه في حال السكر (قوله) ولا يخلف عبارة المحرز ولا عن تخليفه قبل وهي أحسن لأشعارها بالعلّة (قوله) على حرق أي إذا أُلِمَّ بعد ذلك أو عقده فذموا لو كان إسلامهم بجرحه وموت المجروح (قوله) ويجب التعاص على المصوم قال الزركشي أي في حق المؤمن وأما في حق بعضهم بعض قسياً قال والمذليل حديث من اعتقل مسلماً وقته فهو به قود (قوله) والمرئذ هذا العطف يقتضي أن المرئذ لا يدخل في المطلق المصوم (قوله) فلا يقتل مسلم بذم عن علي عليه السلام في أبي خيفة وغيره فهم بالاولى وكذا الحكم المسلم اذا قتل من لم يلقه الدعوة لا يقتل به (قوله) والثاني الخ أي هو كالجرح مسلم لما ارتد المجروح ومات وجب بأن هذا خارج عن العصمة بخلاف مسئلتنا (قوله) قتل مرتد بدمي * (١٦٣) * أي لأن المرتد أسوأ حالاً منه (قوله) والثاني قود أي بدمه بدمية مع العبد المرتد الذي

عليه كالجئون أخذوا ما سجد في كآب الطلاق في نصرته (ولو قال كسبوا القتل صيا أو مجنوناً
صدق حينئذ أن أمكن الصبي) فيه (ومع هذا الجئون) قبله (ولو قال أنا صبي) الآن (فلا قصاص
ولا علف) أنه صبي (ولا قصاص على حرق) لعدم التزامه (ويجب) القصاص (على المصوم)
معذور غيره (والمرتد) لالتزام الأول وبما علقه الإسلام في الثاني (ومكافأة) بالمهر من المقتول
للقاتل (فلا يقتل مسلم بذي) لحديث البخاري لا يقتل مسلم بكافر (ويقتل ذمي به) أي عجمي (وبذي
وان اختلفت ملتهما) كهودى ونصرانى (فلا أسلم القاتل) يسطو القصاص ولو صرح ذمى ذمياً
وأسلم الجارح ثبات المخرج فكذا) أي لم يسطو القصاص (في الإصم) للمكافأة وقت الجرح
والثاني نظرى إلى المكافأة وقت الزهوق (وفي صورتين انما يقتص الامام بطلب الوارث) وبإفوضه
إليه حد زمان سيط على الكافر على السلم (والأظهر قتل مرتضى) والثاني لإبضاعه علة الإسلام
في المرتد وعرضه بأمة غير مقر بأخريه (ومجربته) والثاني لأذا المقتول مباح المم (لأذى مجربته)
والثاني يقتل به إبقاء علة الإسلام فيه وعرضه بمقتله (ولا يقتل حزين فمهرق) لعدم المكافأة
(ويقتل قرن ومدر ومكآب وأولى بعضهم بعض) لتكافؤهم بشاركتهم في الملوكة (ولو قتل عبد
عبداً ثم عتق القاتل أو) جرح عبداً ثم عتق الجارح (بين الجرح وأثوت فكذلك الإسلام)
للذئ القاتل أو أجارح (فما يقتل فهو هو عدم مقوله) أقصاص في القتل وكذا في الجرح في الإصم
(ومن بعضه هو قتل مثله لأقصاص) وقيل ان لم تزجره بالقاتل) على حرمة القتل بأن كانت قدرها
أو أقل منها (وجب) القصاص لأن القتل حدثت مساو أو أفضل وعرض نافي أقصاص بأنه
لا يقتل بجزء الحرة بجزء الحرة ويجز الرق جزأ الرق بل يقتل جميعه مع موزعاً ثم عا فبما يقتل
جزءه بجزءه رقيق وهو متع (ولا أقصاص بين عبداً وحرزى) بأن قتل الأول الثاني أو عكسه لأن
المسألة لا يقتل بدمي والحز لا يقتل بالعبد ولا بغيره فقتله في كل منهما قصته (ولا) قصاص (يقتل
وث) بمقاتل (وان سفل) لحديث لا يباع لأقل من مائة مائة كالمك والمك والبيع وأثبت كلاس والأمة
كلاهما قياساً وكذا الأجداد والجدات وان علوا من قبل الأب والأمة وانعتي فيه ابن الوالد كلاسياً
في وجوده فلا يكون أوله سبياً في عدمه (ولا) قصاص (به) أي لو نعتي الوالد كن قتل
عنه أو زوجته منه ومهما بن (ويقتل باليه بكسر الهمزة) أي بكل منته كبيرهم (ولو ادعى

(قوله) **ثُمَّ أَخَذَهُمَا** أي ولونزل العرض على القائب لجواز العرض بعد الموت على الصحيح وقوله **أَحَدَهُمَا** لانهما لم ينفذوا قتلهم **لَا يَمُرُّ كَذَلِكَ** لأن شريكه لا يقتص منه (قوله) **أَقْصَى** أي ولا يحد في ذلك **يَكُونُ الْقَتْلُ صَادِرًا** قبل استكشاف الحال خلافا لما وردى وقوله **أَيَّ الْأَخْرَاسَةِ** أي إلى أقص مني لأما فعل فيكون قوله **الْأَقَى** فلا يفي لأقصاص الآخر قط لا لطلق القصاص فلا يرد ما قاله ابن الفرار كما من أن عبارة **الْمُتَّحِقِ** أي المتعلقين بالحق بغيرهما لا يقتص منهما لأنهما متوجهان إذا كان أقصى مني المجهول (قوله) **لَا يَمُرُّ بِمَنْ خَالَجَ مِنْ هُنَا** تعلم أن المورج القائل عن الاستحقاق أقصى من هاهنا ولحقه القائب بأحد من الموت وجبت امره آة في الفدية وأنت وولد يمكن أن يكون من كل منهما فانها كالتى قبلها **أَيَّ شَيْءٍ** وهو أن الجلود لا يفيدان التثبت بالنسبة للفراش فلا يسطر بالحدود (قوله) **فَلَا قِصَاصَ** **ثُمَّ** عبارة **الْمُحَرَّرِ** وإن ألحقه بالآخر أقص (قوله) **ثُمَّ يَفِي شَرْطَ الْحَقِّ** قوله **فَلَا يَكُلُّ** منهما * (١٦٤) * القصاص على الآخر ولو فذلك لما يأتى

كلامه هنا على اشتراك أن يكون له دخل في التثنية (قوله) وعن جمعهم هذا فهم بالآلى (قوله) وبقتل شرك الأب (قوله) س رعا
 خلافاً لا في حقيقته الله تعالى وإنما عرفاً أحد الشريكين وتلو رعا مما أتت أحد الرامين قبل الإجابة (قوله) بعد القطع أفهم عدم التخاص
 في المعنى والسبق وليس مراداً فيما يظهر (قوله) بهجر الذنوب في نظر (قوله) لا تشر بل من لا يضمن غيره لا من لا يضمن أن أخف حالاً من
 أقصى الخاطئ وفارق (قوله) شرك الأب بأن فعل الأب مضمون (قوله) بأن الخطأ شبهة في الفعل أى فكان كموصل الخطأ والمحمد من شخص واحد
 (قوله) فيه أى في الفعل فأشبهه فمراحبه تولى شبهة في الفعل (قوله) عموماً خطأ عودل من قوله حرص

(قوله) وهو قتل نفسه سواء أعلم بحال السم أم لا ولا يتنى القصاص لادعاءه أيضا ولكن عليه قصاص الجرح وأوارشه (قوله) لم يقتل أي جزاء (قوله) قصد التداوي هذا الوجه زيفه الروائي بأنه لا يعبر قصد الفاعل بل كون الفعل ما يقصده القاتل غالبا فمن قتل هذا الوجه بسفاد النحل الخلف إذا قصد الإصلاح فلا يستجبل لأراحته نفسه مثلا فهو شر لم يقتل نفسه قطعاً فاقدمه قال الامام السم شيء يضاد القوة الحواسية (قوله) حال السم أي في غلبة القتل به وعدمه (قوله) بخلاف الجرح فحده المتولي بما إذا لم يمتلأختره ثم ضرب غيره ولا فهو صكه الوجه به في بيت وجوعه مع علمه بجموعه السابق وشرط الام لاسل المسئلة أن تكون جهة السياط بحيث يقصدها الهلاك غالبا ووجه اشتراط التواطؤ أن الهلاك لا يقصد بمن هذا الفعل الاع التواطؤ (قوله) ومن قتل جماعهم يتأكد كالمصف هذه المسئلة تصدقت الجماعة بالواحد لاحتوائهم أن الواحد يكفي * (١٦٥) * قتله عن الجماعة فرع ولا ضرره أحد ما نحن سوا ثمرة الثاني ثلاثة أسواء مثلا

وهو عالم بالأول فلهما القصاص وان
كانت جاهلا فلا قصاص على أحد وان
انعكس الامر فلا قصاص مطلقا لانه
شرعيته العهد يمكن محله عند عدم
التوافق بين الرضا (قوله) واللاؤدية
أي دية قبله لادية القاتل (قوله) بن
الترتيب الوافية هما معتبران بالزهور
لأفضل (قوله) عصى هذا فيبدان
المرعواحة وهو كذلك

سريعا (فلاقص) على جارحه وهو قاتل نفسه (وان يقتل غالبا فنه عمده) فعليه فلاقص
على جارحه (وان قتل غالبا وعلم حاله قاتل) أي الجاني حريش (جارح نفسه) فعليه القصاص
في الأظهر (وقيل شريك خطئي) قصد التداوى فلاقص عليه قطعاً وان يعلم الجرح حالة
السم فكلوا يقتل غالبا (ولغيره يرد بباطل) أعصى خفيقة (قتله وضرب كل واحد غرقا فني
القصاص عليه أوجه أصحها يجب ان توأما) على شره بخلافه اذا وقع اتفاقا والثاني يجب قطعاً
للا بصدر بقاء القتل والثالث لاقصا على أحدهم واكثر زوجه غرقا فني القاتل فصب
عليه القصاص (ومن قتل جماعة باقتل بأولهم أومعا) بأن توافق وقت واحد أو أشكل
الحال بين الترتيب والمعية (فباقرعة) بينهم من خرجت قرعته فقتله (ولباقيين) في المسائل
(الديات قتل) أحدا من الراضى في الشرح (فولته غير الأول) في الأولى (عصى ووقع) قتله
قصاصا ولا ولادة وإنه أعلم) ولوقته غرم من خرجت قرعته فظاهر ان الحكم كذلك

* (فصل أذخر) * المحصل ما فيه
 بيان تفرع الجني عليه بين النفل
 والموت (قوله) أو مرتداً أي إذا لم يكن
 الجار حراً مرتداً عنه (قوله) فلا ضمان
 أي لا في قطع العارق إذا مات منه
 (قوله) وقيل يجب اعتراض الزكشي
 بأن في كل مسألة طريقين أحدهما
 في الأولين وجهان وفي الثانية القطع
 بين الدم وفي الثالثة قطع بالثبوت والثالثة
 فيها قولان (قوله) تجب ذى الحقة
 (قوله) أي الحربي أو المرتد أو العدمغي
 كلام الشارح أن أحداً لا يدين من
 الحربي أو المرتد أو الشنشي والعبيد هو
 الحر الآخر وللهذا عطفه ما لو أوفئت

﴿فصل﴾ إذا جرح حراً وأمرته أو عبيده فأسلم الحرة أو المردة (وعتق العبد ثمات الجرح ولا ضمان) من قصاص أودية اعتباراً بحالة الجنابة (وقيل بجسدية) اعتباراً بحالة استقرار الجنابة (ولوردها) إلى الحرة أو المردة والعبد (فأسلم وعتق) قبل إصابة السهم ثممت بها (فلا قصاص) لعدم الكفاءة في أول أجزاء الجنابة (والذهب وجوده يمتنع مخفية على العاقلة) اعتباراً بحال الإصابة وقيل لا يجب اعتباراً بحال الرمي والخلاف حرب في الشرح على الخلاف فبإدائه أسلم وعتق بعد الجرح وأولى منه بالوجوب وكان تعبير المصنف به بالذهب لذلك وقوله مخفية على العاقلة حوارج الأوجه أنه بديه خطأ وقيل يشبهه محمد وقيل دمه محذور قطع الاسم وانغزى إلى الأول على وجه الوجوب في مسائل الجرح وجزمه في الشرح الصغير (ولورته) الجرح ووجوبه، أسامة لنفسه (هدى) أي لا يجب لها شيء (ويجب قصاص الجرح) كلونصة وقطع اليد (في ظاهره) اعتباراً بحالة الجنابة والثاني باعتبار ما استقررها (يتوهم فريه) (السلم) لتنتهي (وقيل الأثم) لأنه لا وارث للورثة (فإن اقتضى الجرح ما لا واجب أنزل الأمرين من أرشه ودية) نفس (وقيل الواجب) (أرشه) بالفتح مع في قطع اليد نصف الدية عليهما

٤٣٢ في إذا أردت تفسير الشيء من قولك إذا جاء زيد وعمر وفاً كرهما تقول أيا زيد وعمر ولا يصح أن تقول أيا زيداً وعمرهما وإنما قل (قوله) ولا يذهب الحق فيه استواء السائل في الخلاف مع أن إيجاب الحدية في عهد نفسه أولى بالانصاف معوم بالكفارة كذا قل الزركشي فتأمل مع الحاشية التي على قوله وتبين يجب (قوله) دية مسلم أي حر (قوله) بجال الأصابة والرامي كل فقه ما قل الزركشي يخرج من هذا أنه يطر بقية قطعة الواجب (قوله) مخففه يد أن تعبير اليتيم بغير أن الخلاف في صفة التعفيف كما يفيد أصل الواجب (قوله) عن وجهه أوجب هو قول ابن زويل تجديده (قوله) ولوارثه ناكس ما فهم (قوله) أي لا يجب بهائي كالقول في هذا الماحل الأوّل (قوله) والشافعي يعتبر براءة استقرارها وأدلتها بأخانة قدمه ارتضاعاً لاسي في النفس ثلاث الجراحة والنفس هنا مهددة فلا أدركها من غلظ الرذيلة فاعده

قائمة مقام الاندمال

(قوله) ولوارثته هذه الحصة متوسطة بين ماسلف (قوله) تغلها لانه اذا قصر زمنها لا يظهر أثر السراية وريثان السراية حاصلة في زمنها ولا بد وهي حصة غير معقوبة فانتهت الشبهة (قوله) ولوجرح الحصة نظرا التي اشد الفصل بها لكنها تقار فها من حيث أن الجرح معقود في أول الامر (قوله) فليس الاقل الحظ ان كان نصف القيمة أقل فها وارش الحناية على ملكه وما زاد (١٦٦) في حال الحزبة لاحق له فيه وان كانت

الدية أقل فاختص من نصف القيمة
 قص بسبب من جهة وهو اشتاق
 (قوله) الواجبة مستدركة (قوله)
 ونصف قيمته احتز عن قيمة النصف
 (قوله) وفي قول الخ الذي ظهر لي ان
 هذا الوجه لا يجبه غير قياسا على المسئلة
 فيه والاغا الفرق ولا يصح التعديل في
 الفرق على كون الارث هنا معتدرا وفي
 الاول غير معتدرا فلتأمل (قوله) بان
 بقدره موت القطوع أى بقدر موت شرا
 وموت رفيقا ونوجب للسيد أقل العوضين
 (قوله) ويجب التصاص فلعلا وكذا
 النفس على الاعم (قوله) لوجودها
 ولا يضرها شركة الاول كما في شركة الاول
 * (فصل) * يشترط لتصاص
 الطرف دليل التصاص فيها قوله تعالى
 وكنتا عليهم فيها الآية وأما اشتراط ما
 شرط للنفس من كون الحناية بمعد الخ
 فلان الشرع معتد بصيانة النفس أى
 فإذا لم يجب التصاص للنفس في الخطأ
 وشبهه المحدث في مادونها وأولى ولو قال
 يشترط لتصاص مادون النفس لشمس
 المعاني قال الرافعي ولا يرد كون السبعة
 لا تقطع بالسلام والصكامة الا صاحب
 لا تقطع بسلامتها ولو قس له لقتل بل لأن
 قصاص النفس لصيانة الروح وقد
 استوفى بها والثل والتصاص لا يحتلها
 وقصاص الطرف لصيانة وقد تغا وأكافه
 انتهى قال القزالي هو يفارق النفس
 في شيئين أحدهما ان قصاص النفس
 يجب بسراية الجرح ولا يشترط في جنايتها

وفي قطع المدين والرجلين دية على الاول ودندان على الثاني (وقيل هو) (هدر) تعال لتقس
 لا يجب شي وعلى الوجوب فالواجب في لأبأخذ القرب منه شيئا (ولوارثته) أسلم فئات
 بالسراية فلا تقصاص (لتخلل حالة الأهدار) (وقيل ان قصرت الرقة وجب) القصاص ولا يضر فيه
 تغلها (وتجب الدية) على الاول لو وقع الجرح والموت حالة العصمة (وفي قول نصفها) توزعها
 على سالتى العصمة والأهدار وفي ثالث ثلثها توزع على سالتى العصمة وحالة الأهدار والأقوال
 فيما اذا طالت الرقة فان قصرت وجب ككل الدية قطعاً وقيل هي في الحالين (ولو جرح مسلم دنيا
 فأسلم أو حر عبد انتفى موت بالسراية فلا تقصاص) لانه لم يقصد بالحناية من بكائه (وتجب دية
 مسلم) لانه في الأنداء معقود وفي الانتهاء حر مسلم (وهي لسيد العبد) ساوت قيمته وأنتصت عنها
 (فان زادت على قيمته) فالزيادة تورثه لانه اوجب بسبب الحرية (ولو قطع يد عبد فقتل ثم مات
 بسراية فليسيد الأقل من الدية الواجبة ونصف قيمته) ارش اليد المقطوعة في ملكه لاندل المقطوع
 (وفي قول الأقل من الدية وقيمته) لان السراية حصلت بمعقود للسيد فلا بد من النظر اليها في حقه
 بان يضر موت المقطوع رفيقا ودفع ان السراية لم تحصل في الرق حتى تعتبر في حق السيد فان
 سكنت الدية أقل من القيمة أو من نصفها فلا شيء على الحاني غيرهما ومن اعتنى السيد به
 التصاص وان كانت أكثر من ذلك فالزيادة تورث المقطوع كاتقدم وان كانت مساوية فظاهر (ولو قطع
 يده فقتل فجرحه آخران) كان قطع أحدهما يده الأخرى والأخرى جرحه (ومات سائرهم) أى سراية
 قطعهم (فلا تقصاص على الاول ان كان حرا) لعدم الكفاءة (وتجب على الآخرين لوجودها
 وللسيد على الاول أقل الأمرين من ثلث الدية وارش القطع في ملكه وهو نصف القيمة وفي قول
 الاقل من ثلث الدية وثلث القيمة

* (فصل يشترط لتصاص الطرف) بغير الرأ كالد والجرح يضم الجرح (ما شرط للنفس) من كون
 الحناية بمعد اعدوانا والحاني مكافأ متزاوا الحني عليه معصوما (ولو وضعوا ساعلي يده وتعا ماولا
 عليه دفعة فأبأوها قطعوا) بشرطه (وشجاج الرأس والوجه) بكسر الشين جمع شجة يفتقها
 (عشر حارسة) بمحملات (وهي ماشق الخلد قليلا) نحو الخلدش (ودامية) بتخفيف الباء
 (ندمية) بضم أوله أى ندى الشق من غير سيلان الدم وقيل معه (وباضعة) بموحدة ومجمعة ثم
 مهسلة (تقطع اللحم) بعد الخلد (ومتلاحة) بالهمزة (تقص فيه) أى اللحم ولا تلغ الخلد
 بعده (وسحقان) بكسر السين والطاء المهملتين (تلغ الخلدة التي بين اللحم والعظم) وتسمى
 الخلدة بأىضا (وموضحة) تقع العظم بعد خرق الخلدة أى تظهره (وهاشمة تشبه) أى تكسره
 (ونعلة) بالتشديد (تغله) بالتخفيف والتشديد من موضع الى موضع (وبأومونة) بالهمز
 (تبلغ خرطة الدماغ) المحيطة بالعلاء أم الرأس (ودافعة) تفرقها (وفصل الدماغ) وهي مدفعة
 عند بعضهم والعشر متصور في الجهة كالرأس ويصور ما عدا الأخيرة من هنا في الخلد وفي قصبة
 الانف والعي الأسفل (ويجب التصاص في الموضحة فقط) لتبريضها واستيفائها مثلها (وقيل

الانضباط بخلاف مادون النفس (فزع) لو قتل السيد مكابح فلا ضمان ولو قطع طرفه ضمنه وهذا المختزبه (قوله) قطعوا كالنفس وفيما
 (قوله) عشر الدليل على ذلك الاستقراء (قوله) أى تظهره أى بحيث يصل اليها موضع في الجرح وان لم ير العظم (قوله) ويجب التصاص
 في الموضحة أى ولا نظرا لغلط مدفوع من اللحم ورقه سكا العضو الكبير بالصغير

(قوله) لا يمكن ضبط هذا مردود فانا نعتبر المائدة بالجزئية لا بالبالساحط الا الذي الى ان أخذ موضعته بسلامة واذا كان كذلك فكيف يتهدى الى غاية العظم لتضبط الجزئية (قوله) وما بعد الموضع فلهذا المكن مع الذي بعدها ايضاح الالافه ان يوضع ويأخذ بقى الارش كسباني (قوله) أوقع قبل الاحسن شق (قوله) لا يضر أى كمان اليد الشلوا لاسباع الزائدة فبهما القصاص بثلثهما وان لم يكن فبهما ارش مقدر (قوله) بالجزئية أى لا بالساحة كفى الموضع تقدر بالساحة (قوله) والثاني عنه أى يبيحه قدر التلاصق مثلا (قوله) فلا يجب على الصحيح نعم يجوز له القطع من مفصل دون ذلك مع أخذ الارش كما سباني (قوله) أهل البصر أى عدلان منهم (قوله) وقطع ان ولورزها فى حرارة الدم فانصمت (قوله) بفتح الجيم وحكى كسرهما * (١٦٧) أيضا وهو غطاء العين من فوق واسفل (قوله) أى جلدى الذى يستين عبادة

الزركشى هما الشيطان وجعل الخسنتين تقصر الجلودتين (قوله) مضبوطة أى وكانت بمنزلة الاعضاء التى لها مفصل (قوله) ضم الشين أما بالفتح فهو هذب العين من حكى التهمنا أيضا (قوله) والخلاف جار يربد ليس الخلف مختصا بما بعد ذلك كالمزوجه العبارة نعم هو خلاف غيره هذا الخلف (قوله) وله قطعه أقرب مفصل الى موضع الكسر وحكمته انما فى ذات بقى ذلك أوجهة رحمه الله نظرا الى أنه لا يجزم بين القود واسأل ونظر الشين فى رحمه الله الى أن ذلك أقرب الى المائدة أيضا فوضعت من ذلك لا تخذه الناس ذريعة الى اتصاف فى الأطراف (قوله) ومن ذلك الخ جواب عما قال هذا بقى عما بقى (قوله) من الكوع هو العظم الذى فى مفصل الكف على الأبهام وعلى الخنصر كرسوع والبروع هو الذى عند أسفل الأبهام من كل رجل وقل صاحب شقف انسان الكوع عن رأس الزنمعا بل الأبهام والباع ما بين طرفى يدي الانسان أو أحدهما عما وشمالا (قوله) والاصح أن له الخ استشكلت كذا (قوله) فالا فبما لو قطع من نصف الساعد وأراد

وفيما قبله ساقى الحارسة) لا يمكن ضبطه بخلاف الحارسة وما بعد الموضع واستثناء الحارسة من يد على المحرر أخذ من الشرح (ولو أوضع فى باقى البدن) كالصدر والساعد (أو قطع بعض مارن أو اذن ولحمته وجب القصاص فى الاصح) أما فى الاضاح فلما تقدم فى الموضع وقول الثاني ليس فيها ارش مقدر بخلاف الموضع لا يضر وأما فى القطع بان قدر الموضع بالجزئية كالثلث والرابع ويستوفى من الجانبى منه فيتمسك ذلك والثاني بجمعه والمارن ما لذن من الأنف (ويجب) القصاص (فى القطع من مفصل) لانضابها وهو مخيم وكسر الساعد (حتى فى أصل خلفه متكب ان أمكن بلا اجافة والا) أى وان لم يكن إلا بها (فلا يجب) (على الصحيح) لان الجوانف لا تضبط والثاني قال ان أجاف الجانبى وقال أهل البصر يمكن ان يقطع ويحذف مثل تلك الجائفة وجب لان الجائفة هنا تابعة لا مفصولة (ويجب) القصاص (فى قطع عين) أى تعويرها بالعين انهملة وقطع اذن وجن) بفتح الجيم (ورزن وشقة ولسان وكسر وأشين أى جلدى الذى يستين لان لها نهايات مضبوطة وكذا الثانيان) بفتح الهمزة مفتى اليه وهون النوادر وهما موضع القعود (وشفران) ضم الشين حرف الفرج (فى الاصح) لماذا كروا الثاني قال لا يمكن استيفائها الا بقطع غيرها واختلاف جارى للشفة واللسان نصف (والقصاص فى كسر النظام) لعدم الوثوق ببنائها فيه (وله) أى الجنى عليه (قطع أقرب مفصل الى موضع الكسر وحكمته الباقى) وله ان يعفور يعدل الى السال كما فى الروضة كما صلاها ونادى من ذكر القطع ان مع الكسر قطعاً ومن ذلك قوله يعدلو كسر عوده وإياه الى آخره المشغل على زيادة (ولو أوضع وهشم أوضع) الجنى عليه (وأخذ خمسة أبهره) ارش الهشم (ولو أوضع ونقل أوضع) الجنى عليه (وأخذ عشرة أبهره) ارش التقبل المشغل على الهشم (ولو قطع من الكوع فليس له التقاطع اصابه فان فعله عزز ولا غرم) عليه لأنه يستحق التلاف الخلة (والاصح ان له قطع الكف بعده) لأنه من مقتضى والثاني يجعل الاتقاط بدل القطع المستحق (ولو كسر عوده وإياه) أى المكسور من اليد (قطع من المرقق) لأنه اقرب مفصل اليه (وله حكمته) الباقى فلو طلب الكوع انقطع (مكن) منه (فى الاصح) المحجز عن مجز اخية ومستحجة والثاني لا تعدو لهما هو أقرب الى محل الجناية ولو قطع من الكوع عنى ان قول فله حكومة انصاع مع حكومة المتقطع من العبد (ولو أوضع فذهب ضوءه أو خضعه فذهب الضوء) فظاهر (والأذهب ما خف يمكن كسفر بحديدة سحاه من حدته) أو وضع كافر فيها (ولو لطمه لطمته فذهب ضوءه) فبما فذهب

القطعة لا يمكن فلو قطع ثم أراد الكوع لم يمكن أيضا أقل يمكن الجواب بأنه فى مثله ان الكوع استوفى كل حققه وهو موضع الجناية فلا تناس بغيره ولا يتشكل على قطع من المرقق ناقص من الكوع فإنه لا يمكن بعد ذلك من المرقق لانه لا يقطع من الكوع أخذ من يد فلا يمكن من الزيادة بل له الحكومة (قوله) مكن فلو أراد بعد ذلك قطع من المرقق لم يمكن قيل وبشكل يمكنه من قطع النصف بعد لقط الاصابع وفيه نظير بطون الحاشية التى على قول المرقق والاصح انه (قوله) أو خضعه غير ان خضعه مثلها وأغاسخها مثلها فهو مذكور اجزاءها كذا فى الزركشى ومرا اده مثلها فى أذا الضوء الا انها يجب فيها القصاص والاقول ان بالهشم لا يهشم والثاني لا يهشم جماعة من الأصحاب (قوله) أو خضعه انما شرع القصاص فى المعاصى لا يمكن استيفائها الجناية على محلها فكذلك كل روح (قوله) من حدته لم تحده فى السواد الا لظن الذى فى العين والاسفر الناظر اليه شحم العين الذى يجمع السواد والياض ذكره ابن قتيبة

(قوله) لظنه مثلها لا يشك هذا بما لو شبهه فذهب فيه فاما لا يشك به يعالج بعد ذلك فان الفرق لا يخوان كان هذا وجها المستحسنه الشبان
(قوله) وكذا البطش هو يزول بالجناية على اليد أو الرجل والنزق بها على القم والشم بها على الرأس (قوله) بها أي بالسراية
من القص وهو القطع قال الأزهري * (١٦٨) * ولما كان القصص تارة يستوي

لظنه مثلها فان لم يذهب أذهب بالمعالجة كما ذكر (والسمع بالصبر يحجب القصص فيه بالسراية) لان له
محلا مستقيما (وكذا البطش والذوق والشم) يجب القصص فيها بالسراية (في الأصح) لان لها محالا
مضبوطة ولا هل الخيرة طرق في أطالها والثاني قول لا يمكن القصص فيها (ولو قطع أصعبا قلنا كل
غيرها) كأصعب أو كف (فلا قصاص في التآكل) بالسراية وخرج فيه القصص من ذهب الضربها
وفرق بان الضوم ونحوه من المعاني لا يباشر بالجناية بخلاف الاصبع ونحوها من الاجسام فيقصد
بجمل الضوم متلافه ولا يقصد بالاصبع مثلا غيرها

(باب كيفية القصص ومستوفيها والاختلاف فيه) *
وعبر ذلك على ما سبق في بيانها في الجميع (لا يقطع بداريين) من يدين أو رجلين مثلا (ولا شقة سفلى
على ما عكسه) أي عين مدار شقة على السفلى (ولا أكلة) بضع الهمة وضم الميم في الأصح (بأخرى)
ولا أصعب بأخرى (ولا زائد زائد في محمل آخر) كزائد يجب الخنصر وزائد يجب الابهام لا تشاء
المساواة في الجميع في المحل المقصود في القصص (ولا يضر) فيه حيث اتحد الجنس (مقاوت كبير)
وصغر (وطول وقصر وقوة بطش) وضعفه (في عضو) أصلى وكذا زائد في الأصح (لان المعاملة
فيما ذكر لا كانت متفق والثاني في الزائد قالان كان أكبره في الحائي لم يقص منه أو في الجني عليه اقص
منه وأخذ حكمه قدر نقصان (ويعتبر قدر الموضوعة في قصاصها) (طولا وعرضا) فقصا من
رأس الشاج ويحيط عليه بسواد أو حمره ووضع بالوسى (ولا يضر تفاوت غلط لم وجدك) في قصاصها
(ولو أوضح ككل رأسه ورأس الشاج أو غير استوعاها) ايضا (ولا تتمعه من الوجه والقلب
ناخذ قسط الباقي من ارش الموضوعة توزع على جميعها) فان كان الباقي قدر الثلث فالماخوذ ثلث
ارشها (وان كان رأس الشاج اكبر أخذ) منه (قدر رأس الشجوع قسط والصحيح ان الاختار
في موضعه الى الحائي) والثاني الى الجني عليه (ولو أوضح ناصية وناصيته أو مغرغم) عليها (من باقي
الرأس) من أي موضع كان (ولو زاد القصاص في موضوعة على حقه) عمدا (لزمه قصاص الزيادة) ويقص
منه بعد ان دمال موضوعة (هان كان) الزائد (خطا أو عني على مال وجب) له (ارش كامل وقيل قسط)
منه بان يوزع عليها (ولو أوضح جميع) بان تحاملوا على الآلة وترجموها (أو وضع من كل واحد
مثالها) أي مثل موضوعة (وقيل قسط) منها لا يمكن التجزئة (ولا يقطع بحجة) من يد أو رجل
(ثلاثا) بالذ (وان رضى) به (الحائي فاقطع) من غير اذنه (ليرفع قصاصا بل عليه دنيا)
وله حكومة (فلوسرى فعليه قصاص النفس) فان كان قطع باذن الحائي فلا قصاص في النفس
ولا دية في الطرف أن أخلق الاذن ويجعل مستوفيا لحقه أو قال أقطعها قصاصا فعقل وقيل لا شيء
عليه وهو مستوفى لحقه وقيل عليه دنيا وله حكومة وقطعه البقوى كذا في الروضة كأصلها
(وقطع الثلاثا) من يد أو رجل (بالحقيقة لان قول أهل الخيرة لا يقطع الدم) لو قطع بان لم ينسذ
فم العروق بالحسم فلا قطع حذرا من استيفاء النفس بالطرف وتجب دية الحجة (وبضعها) لو قطع
(مستوفيا) ولا يطلب ارش الاشلال وقطع ثلاثا عملتها أو أقل ثلاثا ان لم يتصرف الدم كما تقدم

وتارة يعني عنه هذا الآن بكيفية استيفائه
ثم يذكر بعد ذلك فصلا لحكم
العضو عنه (قوله) ومستوفيه هو
عطف على كسبه وقول آخره عن
الاختلاف كان أولى لان فصل الاختلاف
الآتي سابق في فصل المستوفى (قوله)
لا يقطع بداريين الخ هذه الامور في
الاطراف بمنزلة الكساء ففي النفس ولو
قال لا تؤخذ ليشمل فوق العين ونحوه كان
أولى (قوله) لان للماتعة الخ أي
ولا إطلاق آية وكتمان علم فيها الا يقولان
في اعتبار ذلك اطال المقصود القصص
ونذاخل وقطع العام بالخجل والسانع
بالآخر (قوله) ولا زائد زائد كالاصلى
(قوله) والثاني عليه الخ على ما ليس
لزم اذنا من خصوص موجب النظرات
اقتدروا معاة الصورة (قوله) ولا تتمه
من الوجه والقفاى ولا من غيرها
(قوله) لو روى أى الارش على جميعها
أى الموضوعة (قوله) والصحيح الخ هل
ذلك بان جميع رأسه محل الجناية ومنه
انزركشى تقلا وتوجها قال لان
الحق عليه فيؤدبه من حيث شاء
كسقوق المالية أقول هذا التوجيه
يقضى ان الخيرة للسان لانه نظير من
عليه الدن من صوب ان الخيرة للجني عليه
لذلك وتفه عن العرايين وغيرهم قال
في كافي ربح الاول وغير البصير
(قوله) لزمه قصاص الزيادة أى لان
قدرها لو انفراد كن موضوعة ولا يمكن
تناؤده على الاول لان ذلك استيفاء حق

وهذا فعل على وجه التعدي (قوله) وقيل نسط اتحاد الجراحة والجرح ثم هذا بنسب القتال وقيل انه رجع
عنه (قوله) مثل موضوعة أى كقسط الجميع واحد (قوله) وقيل قسطه كاتلاف المال قال الركني هذا احتمال الامام والمنقول هو الاول
(قوله) ولا يطلب ارش الخ لا يستوفى في العضو ويجزء الاختلاف في الصفة لا يقابل بمال كخذا الصاع الردى عبد الجبد

(قوله) «طلان اهل أي وان لم يل الحس وقيل بشرط زوال الحس ولم يرح الشك في شي من الوجهين ورجح ابن از فعدا قول (قوله) (نشيخ أي يس (قوله) «ولا أراخ عليه الامام بان منفعه البدن الظاهرة الطش وهو موجود دفها وعلة في الأم بأن ذلك علة ومريض في الظفر أقول قضية العلة الأولى ان التي لا ظفر لها تؤخذ بهذا الظن وهو احتمال للامام سابق (قوله) منها أي من البدن (قوله) حصة وشلا حال من جهة الظفر (قوله) «وللام احتمال في الثانية قال الركني هذا الاحتمال انما فرضه انه في ذهابه لا خلفا وخلفه وقول المتن ذهابه لا خلفا تصوير آخر (قوله) كالبدن اعترض الركني بأن الأكثر شيلا من البدن لا يؤخذ بالآخر منه وهنا يؤخذ مطلقا فسيكون لما وردى حيث أطلق وقال ولا يمنع منه اختلاف النوع أقول وقول الشارح الآتي بالشرط السابق اذا نظرت لعمومه وجده متغا فاعلم انه لا يوردى المذكورة والله أعلم (قوله) لا ينشط أي ولا حركه هناك أصلا (قوله) لانه لا خلل (١٦٩)» في العوض فكان كذا الامم وأض الأشم بخلاف البدن الشلاء وقوله لبعضنا الخ

فلما هرجوعه لكل منهما وقد جعل ذلك غيره واجبا للعين خاصة (قوله) كالأشيين أي فاعلمنا جلدنا البشيتين أيضا فكيف هرجوعهما بذلك فيما سلف والحاصل أن جلدنا البشيتين لهما احسان الخصيان والاشيان هذا مراده والله أعلم (قوله) ويقطع الخ لبيان كان اشروا لسمع لا يشان عند نقل الآفة اند كوزة فاعلمنا قطع (قوله) لا عين حقيقة في آخره من ديب يس في العين في الامم وهو صحيح وقوله لا عيب في قول سكن امر اشري لا يد ارجع في الامور الحفية ثم قوله لا عين حديره لا تؤخذ عنه اذ قد انقطع غرضه في العين (قوله) ويجوز العكس فيما أي وهو اخذ الجاهل بالجملة والاخرس بالناطق برضى المجنى عليه وهو ذو العين الصبيوة والسان الناقص (قوله) وفي قلع السن تعالى السن بالسن (قوله) لانها تعود حول هذا الى الوضحة حيث يقتض حال وان غلب الاتهام للاتباع الضمان في غالب النواحيات

والشك طلان العلة قاله الامم (وقطع سليم) بدا ورجلا (بأعمر وأعرج) والعلم بمحلتين مفقوتين تسع في المرق أو قصر في الساعد أو الععد (ولا أثر لظفرة أطفا وسواها) المزلبين لتضارفا فيقطع طرفها الطرف لسلم الخفاء منها (والصحيح قطع ذهابه الاضفار بليتها دون عكسه) أي لا يقطع سليمة الاضفار بذهابها لأنها اهل منها ولا يقل في الأولى بعدم القطع لتقاء وجهه ولللام احتمال في الثانية بالقطع لان الاضفار والذمت الذي يدونها والبقوى قال شخص منها شيء هذا الاحتمال مقابل الصحيح وهو القطع في الثانية كالاولى (والذ كصحة وشلا كالكبد كذا فيما تدم فلا يقطع الصحيح بالاشل ويقطع الاشل بالصحيم والاشل بالشرط السابق والاشل منقضى لا ينشط أو عكسه) أي منبسط لا يقبض (ولا أثر للاشتر وعلمه يقطع الخل بحصى وعين) أي ذكر الاول بد كل من الآخرين لانه لا خلل في العضو وتعدر الاشتر لضعف في السب أو الذمغ وانحصر من قطع حصاة أي جلد العينين متى خصية وهومن اشترى وخصيتان ايضا ما وعين العاجز عن الواء (و) يقطع (أنف صحيح) شعا (بأشيم) أي عرسا لما لان الشم ليس في جرمه الذن (وذا جميع بأشم) لان السمع لا يحل جرم الذن (لا عين بحجة بحجة حمية) مع قيام مورث (ولا لسان بالناطق بأشم) لان النطق في جرم انسان ويجوز العكس فهما برضى المجنى عليه (وفي قلع السن قصاص لافي كسرهما) لعدم الوثوق بالجملة فيه (ولو قل من صغير لم يغر) يضم أوله وسكون ثابته التلب وخ في ثابته المجمع أي لم ينقطع اشتائه الواضع التي من شأنها السقوط ومنها القلوعة (فلا ضمان في الحال) لانها تعود في جملة الروضع غالبا (فلا ما عوقبتنا بان سقطت البواقي وعند دونها وقال اهل البصرة ان ثبت وجب القصاص ولا يستوفى في حفره) فيؤخر حتى يبلغ فن مات الصبي قبل بلوغه اتخس وارثه في الحال أو أخذ الارش (ولو قل من مشغور فثبت لم يسقط القصاص في لا ظفر) لان العنفة جديدة والثاني قال العدة منقسم الى الأولى وعنى القولين للجنى عليه نخص أولنا خذ الذن في الحال ولا ينظر العود (ولو نقصت بدأ أصبا قطع كلمة قطع وعليه ارش أربع) ولجنى عليه أبابعد حياة البدن لا يقطع (ولو قطع كامل ناقصة شاء انشطع أو أخذ ذمما بأبيه الاربع وابساء لقطها) وليس

٤٣ (قوله) لانها تعود الخ قريب من قول غيره لان القصاص انما واجب في السن لسداد التفت فكنت كاتنر (قوله) وعند دونها أقبل كن ذنبي وعاد لان جمع البصيرة فغير انما قل يختار فيه فقلت على فعلن (قوله) ولا يستوفى الخ حتى هادى في قوله وينتظر عنهم وكمال صبيهم و قد بأن ذاق في لوارث وهذا في المسحق (قوله) لم يسقط القصاص في الاضرع بخلاف اذا ثبت قيل القصاص أو أخذ ذميمة (قوله) لان العود الخ أي فهو كذما لم الموضحة (قوله) ولا ينتظر العود لكن فويل لثماعت وقتنا بالاني فليس لجان قبل العادة وهل يسحق ارش سنمو يسترد اذا كان دفعه فيه القولان (قوله) وعليه ارش أربع بخلاف اشلأه في الكملة ذارضى الخاني بأخذها فظن ان ذنم أنف صاعى رفود لثام صاعا أخذه و بطا بسبل الباقى وان اتلفه صاعا جدي فاحدها عارديا فليس له الاخذية ان ارش

(قوله) أصلاً أي لا حكومة خمس المكف ولا حكومة من باب الأصابع إذا قطعها (قوله) فلا تقصص عليه لو سقطت الأصابع فالتظاهر وجوب القصص كظنهم في الأمان ولو يتأكد هذا الحكم فلو كانت الأصابع حال الجنابة متحققة القطع بجنابة أخرى (قوله) ولو قطع فأنفذ الأصابع الخ هذه ~~مكسرة~~ مع قوله ولو نقصت يده أصبعاً قطع كاملة قطع وعليه أرش أصبع (قوله) فقطع يدا الخ لو كاش مثل الأصبعين متأخر عن القطع فالحكم كذلك بالأولى (قوله) وإن شاق قطع يده فبأس الأولى على الاكتفاء باليد السليمة عن قطع الصغيرة (فصل في قتلها) * (قوله) لأن الأصل الخ أي يرجح هذا على الأصل الآتي لأعضاده * (١٧٠) * وجود الجنابة وهذا المعنى يتجدد لموطنها

له قطع اليد الكاملة (والاصم ان حكومتها منتهت يجب ان لفظ لان أخذته من) لأن الحكومة من جنس البدن دون القصص قد دخلت فيها دونه ومقابل الاصم في القطار على البدن وفي البدن قتال تختص قوة الاستبعا بالكل (و) الاصم (انه يجب في الحالين حكومة خمس المكف) الباقي والثاني قال كل أصبع تستبعا الكف كانتبعا كل الأصابع أي فلا حكومة في المسئلة أصلاً (ولو قطع كما بلا أصابع فلا قصص) عليه (الآن تكون كمنه مثلها) فبعض القصص فيها (ولو قطع فأنفذ الأصابع كلها قطع كمنه واخذت الأصابع نص عليه (ولو شئت) بفتح الشين (أصبعاً قطع يدا كاملة فأنفذ) المعنى عليه (لنظ) الأصابع (الثلاث السليمة واخذت أصبعين وإن شاء قطع يده وقطع بها) وفي استبعا الثلاث حكومة من بابها واستبعا عدة الأصبعين حكومة من بابها فالحال أن الباشان الخلفا الترجيح

* (فصل) * إذا (قد قتلها) في ثوب (وزعم موته) حين القودا على الولي حياته (صدق الولي بمينه في الأطهر) لأن الأصل بقاء الخادوم وجهه مقابلته الأصل برأه الدمة وقيل بشرق بين أن يكون ملفوفاً على هيئة السكفين أو في ثياب الأحياء قال الأدم وهذا لأصل له قال في الروضة وإذا ضاقت الولي بلا ينفذ الواجب البدن دون القصص (ولو قطع طرفاً وزعم قصه) كشأن أو قعد أصبع (فأنفذ) تصديقه إن أنكر أصل السلامة في عضو ظاهر) كاليد (والا) بان اعترف به فيه أو أنكره في عضو باطن كالكف (فلا) يصدق ويصدق المعنى عليه والفرق عسر إقامة البينة في الباطن دون الظاهر والأصل استمراره على السلامة والقول الثاني يصدق الجاني مطلقاً لأن الأصل برأه دتمته والثالث يصدق الجاني عليه مطلقاً لأن الغالب السلامة وهذه الأقوال مختصرة من لم يرق ومعلوم أن التصديق بأعين وإن لا قصص والمراد بالعضو الباطن ما يعتاد ستره مروة وقيل ما يجب وهو العورة والظاهر ماسوه (أو) قطع يديه ورجليه فمات وزعم) القاطع (سراة الولي أنذما لا محكاً) قبل الموت (أو سب) آخر لولت عدمه (أو) (فلا يصح تصديق الولي) بمينه لأن الأصل عدم السراية فيجب ديشان والثاني تصديق الجاني بمينه لا احتمال السراية فيجب عدمه وأحرز بالممكن عن غيره لقصر زمنه كيوم ويومين فصدق الجاني في قوله ملاعين (وكذا الوضوء يده) ومات (وزعم) الجاني (سباً) للوث غير القطع (والولي سريه) من التطع فالاصح تصديق الولي بمينه لأن الأصل عدم وجود سباً أخروجه الثاني احتمال وجوده فيجب على الأول دية وعلى الثاني نصفها (ولو أوضع مؤخضين ورفع الحاجز) بينهما (وزعمه قبل أنذمه) أي الانصاح ليقصر على أرش واحد (صدق أن أمكن) بأن قصر الزمان بمينه (والاحلف الجريح) أنه بعد الانذال (وثبت) له (ارشان قبل وثالث) لرفع الحاجز بعد الانذال قبل الرفع بمينه ودفع بأهنا دفعه للقصص عن ارشين فلا توجب زيادة

شكل بمسنة قطع البدن والجنين السابقة (قوله) والألم قبل والابن لم يمكن لأنه عند عدم الأمكن يجب ثلاث أرش بلا شك (فصل في قتلها) * (قوله) لأن الأصل بقاء الخادوم وجهه مقابلته الأصل برأه الدمة وقيل بشرق بين أن يكون ملفوفاً على هيئة السكفين أو في ثياب الأحياء قال الأدم وهذا لأصل له قال في الروضة وإذا ضاقت الولي بلا ينفذ الواجب البدن دون القصص (ولو قطع طرفاً وزعم قصه) كشأن أو قعد أصبع (فأنفذ) تصديقه إن أنكر أصل السلامة في عضو ظاهر) كاليد (والا) بان اعترف به فيه أو أنكره في عضو باطن كالكف (فلا) يصدق ويصدق المعنى عليه والفرق عسر إقامة البينة في الباطن دون الظاهر والأصل استمراره على السلامة والقول الثاني يصدق الجاني مطلقاً لأن الغالب السلامة وهذه الأقوال مختصرة من لم يرق ومعلوم أن التصديق بأعين وإن لا قصص والمراد بالعضو الباطن ما يعتاد ستره مروة وقيل ما يجب وهو العورة والظاهر ماسوه (أو) قطع يديه ورجليه فمات وزعم) القاطع (سراة الولي أنذما لا محكاً) قبل الموت (أو سب) آخر لولت عدمه (أو) (فلا يصح تصديق الولي) بمينه لأن الأصل عدم السراية فيجب ديشان والثاني تصديق الجاني بمينه لا احتمال السراية فيجب عدمه وأحرز بالممكن عن غيره لقصر زمنه كيوم ويومين فصدق الجاني في قوله ملاعين (وكذا الوضوء يده) ومات (وزعم) الجاني (سباً) للوث غير القطع (والولي سريه) من التطع فالاصح تصديق الولي بمينه لأن الأصل عدم وجود سباً أخروجه الثاني احتمال وجوده فيجب على الأول دية وعلى الثاني نصفها (ولو أوضع مؤخضين ورفع الحاجز) بينهما (وزعمه قبل أنذمه) أي الانصاح ليقصر على أرش واحد (صدق أن أمكن) بأن قصر الزمان بمينه (والاحلف الجريح) أنه بعد الانذال (وثبت) له (ارشان قبل وثالث) لرفع الحاجز بعد الانذال قبل الرفع بمينه ودفع بأهنا دفعه للقصص عن ارشين فلا توجب زيادة

﴿فصل النجم﴾ (قوله) ثبوت أي تعدشوته للحسن عليه قيل الموت لكن جزم الراضي بخلافه في الكلام على قوله انتهى والاختلاف ثم ان المراد ان القصاص ثبت لحلمهم لان كل واحد ثبت له كل انقصاص ولو كان الوارث ميت المال قيل لاثبت له القصاص لانه يارث ثبوت لكل المسلمين وفيهم القاصر والحكيم الثبوت لانه لثبوت (قوله) كذبة يجامع ان لاحق موثوق وقوله على القاص عليه وسلم من قبل قتل غاهله غير النظرين ان احبوا قتلوا وان احبوا أخذوا المديته وجه الدلالة ﴿١٧١﴾ انه خيرهم بين القتل والمديته وثبت لحلمهم انما تأفكذا القصاص (قوله) وقيل للعبه

أي انه كور لكن ظاهر كلام الامام ان اصحاب الولاء لا يدخلون على هذا الوجه (قوله) ويجبس القاتل أي يكلو وجد الحاكم مال ميت مضموا بالوارث غائب فإنه يأخذ حقه فالحق الغائب (قوله) وقيل لا يدخل العاصخ وهو العبد (قوله) ولو يدري أسرع (قوله) في قتله أي فكان كوطء الجارية المشتركة لاحديه ولأنه لا يملك جوارحه لکل الانفراد (قوله) فخره فثمان حق غيره أي كما في أنلاف المال المشترك بين الثلث وغيره (قوله) لانه استوفى أكثر من حقه أي فكان كما استوفى انفس وهو يستحق الطرف (قوله) فله قسطه حاصل هذا اذا فاضل يجب القصاص بثلثه بتركه الجاني دون المبادر فقط (قوله) وهذا صادق بين الطرفين (قوله) وهذا صادق والذي يليه خطأ فان جعلت الواو بمعنى أو تمسح ولو لا تصرع اشارة إلى ان التثنية في عبارة النهاج صرف إلى المجموع فيصدق بمائة الشارح اللهم اذا أن يستدر بأن تقدير لميلان الاعراب فقط وقوله وهذا راجع بعبارة النهاج مع قطع النظر عن التصريح بل في المعطوف (قوله) وأذن له أي ولا يجوز لأذن له بعد الجاني (قوله) ولم يعزله أي ما يستكون الذي فعله فلا يحصل به

﴿فصل النجم ثبوت﴾ أي القصاص (لكل وارث) من ذوي الفروض والعصبة حكاه الدي توفيل للعصبة خاصة لانه دفع العار فيخص بهم وقيل لوارث بالتسبب دون السبب لانه لتثني والسبب يقطع بالموت فلا حاجة إلى التثني (ويتظر غائهم) إلى ان يحضر (وكل صبيهم) بالبلوغ (وبجنونهم) بالافاقة (وبعسر القاتل) في المسائل الثلاث ضبط الحق القبيل (ولا يخفى بكفيل) لانه قد يهرب ويفوت الحق (وليتقوا) أي يحفظوا القصاص (على استوف) لأحدهم أو غيره بالتوكيل وليس لهم ان يجتهدوا على مباشرة استيفائه لان فيه تعديا لقصص منه (والا) أي وان لم يتقوا على استوفيان أراد كل منهم ان يستوفيه بنفسه (فقرعة) بينهم فن خرجت لهؤلاء بادن الباقي (يدخلها العاصخ) عن المباشرة (ويستيب) اذا خرجته (وقيل لا يدخل) لانها انما تخبر بين المستوفين في الاهلية وفي أصل الروضة أصح عند الأكثرين والراضي بثلث رجبهم عن الامام وجماعة وترجع الاقول عن البغوي وهو أوجه (ولو يدري أحدهم قتله فلا ظهر لقصاص) عليه لان له حقا في قتله (ولباقيين قسط الدين من تركه) أي المقتول وله مثله على المبادر (وفي قول من المبادر) لانه أثلث ما يتحبه هو وغيره فخره فثمان حق غيره ومقابل الاظهر عليه القصاص لانه استوفى أكثر من حقه ومجمله اذا علم تركه القتل فان جهله فلا تقصاص قطعا وعلى وجوبه ان انقص منه قسطه من الدين في تركه الجاني كالباقيين (وان يبادر بعد عقوبته لمزمه القصاص) اذا لاحق به في القتل (وقيل لا) قصاص (ان لم يعلم) بالقتل (ولو لم يحكم قاض به) أي بني القصاص وهذا صادق بين العفو والحكم بيني العلم دون الحكم والعكس ووجهه في الآتين عدم العلم وفي الثالث شبهة اختلاف العلماء منهم من ذهب إلى ان لكل من الورثة الانفراد باستيفاء القصاص حتى لو عاين بعضهم عنه كمن لم يعلم ان يستوفيه (ولا يستوفى قصاص الابان الامام) أو نائبه لظنهم والاحتاج إلى النظر لا خلاف العلماء في شر وطء سوا فيه النفس والفرق (فان استعمل به) مستحقه (عز) واعتدله (وأذن لأهله) لاستيفائه من مستحقه (في نفس لأطرف في الاصح) ولا يذن غير أهل كشيخ والزمن والمرأ أو يذن له في الاستيناء وعدم الاذن في الطرف لانه لا يؤمن ان يذبح في الايام بتريده الآلة فيسرى ومقابل الأصح لا تشرع في ذن (أذن له في ضرب رقية فدا غرهام) بقوله زعزروا يعزله فلهذه (وارتد أطعنا وأمكن) بان ضرب كنهه أو رأسه بما في الرقة (عزله) لان له شعر يهزه وجب (ولم يعزروا) اذا حلب (وأجرة الخلا) وهو انتمسب لستيناهم واحد دون نصف سات وصف بأعاب أو سواه (على الجاني) في القصاص (على النجم) ثم أوفية حتى زعمه أدوة والثاني على انتص والواجب على الجاني التمكن (ويقتض على الفور) أي لم يمتد ذلك اذا أمكن (وفي الحرم) ان القصاص سوا قصاص النفس والطرف ولو اتخذ الجاني اسجد اخره قل الامم أو غيره من انما جاد أخرجه منه وقتل

الاستيفاء (قوله) وأجرة اخلاذ ولم يقل المستوفى لقصاص وان كان الكلام فيه إشارة إلى أن هذا الحكم ليس خاصا بهذا الباب (قوله) في القصاص انظر ما حكمه بتقديره بقصاص (قوله) لانها مؤنة حق أي فكان ذلك الحلق والختان (قوله) والواجب على الجاني التمكن والاقول قول لا يحصل التمكن الا بزيادة العفون الجعة (قوله) أي لم يمتد ذلك اذا أمكن (وفي الحرم) ان القصاص سوا قصاص النفس والطرف ولو اتخذ الجاني اسجد اخره قل الامم أو غيره من انما جاد أخرجه منه وقتل الاطراف الى انعدام قائله انز وكتير

(قوله) وفي الخبر تأخره ولو كان الحاني قبل ذلك في وقت الاعتدال (قوله) وفي نص يؤخر قصاص الطرف بهذه الأسباب نصر الزركشي وقوله من سحر الجبر وغيره وأيد بقوله فما لو قطع اليسار وفي قصاص العين لا يجوز استيفاء حتى يتم قطع اليسار (قوله) ويتجسس الحامل ولومين زنا (قوله) في قصاص النفس لقوله تعالى فلا يسرف في القتل وقتلها اسراف لأن فيه هلاكتين (١٧٢) وخرج بهذا أحد والله تعالى فلا تجسس فيها بل ولا يشو

مع وجود مرضعة لأنها على الساحة
فترضعهي ثم يسلم السكان فإن لم يوجد استع
أقله الحد عليها (قوله) والصحيح تصديقها
بقوله تعالى ولا يحل لهن أن يكفن ما خلق
الله في أرحامهن ومن حم عليه الكفن
وجيب قبول قوله في الظاهر كالتشهاد
وقوله أيضاً تصديقها قال النوردي
العين قال الرافعي في باب الفرائض
وهو ربح الحامل كالف في نصير
وان لم تدعه المرأة فتنظر الحيلة إلى
مدة الحمل وهي أربع سنين (قوله)
مصدر رخن يتخفف بضمها في المضارع
وجوز المصنف فتح التون (قوله)
وله القطع ثم الحزب يلزم من هذه العبارة
أن يكون الولي عسكراً مباشرة الطرف
فيما تلف ما مر ثم نلاحظه قال بذلك في
مثل هذا (قوله) لم ترد الجوارق في
الظاهر باختلاف تأثير الجوارق
باختلاف عملها والثاني أراد أي طلبها
للمأنة (قوله) والأول من الخلف
الأول هو قوله فالخز والثاني هو قوله وفي
قوله كفعله لأنه قطع بتجزي البهي
عن حجر وعن رضى الله عنهما من مات
في حد أو قصاص فلا بد له أن يخلق قتله
اتهي وأوجب أو حصة فيه كالأبدية
(قوله) وقصد بائنها أي مع علمائها
اليسار (قوله) فهدرة فضيته ان
قطعها لورى إلى النفس فلا ضمان فيه
(قوله) فكذلك قضية هذا الملوقة
تختلف الحكم وليس كذلك بل لا قصاص
في اليسار وبي قصاص العين إذاذا
أخذها عوضاً وهذا الاستعلاء في

عيادة للسجد وقيل بسط الانطاع ويقتل فيه قال في الروضة ولو التحال الكعبة أو إلى ملك انسان
أخرج قطعاً (و) في (الحرو والرد والمرض) وفي نص يؤخر قصاص الطرف بهذه الأسباب (وتجسس
الحامل في قصاص النفس أو الطرف حتى ترضعه البالي) به من غير دهره والي أول التاج
لا يهش الوليد منه غالباً (ويستغنى بغيرها) ميانة (له) (أونظام) (له) (لحوان) ان لم يوجد ما يستغنى
به عن أممن مرضعة أولين بهه يحل شره (والصحيح تصديقها في حملها بغير تخميلة) لأنه أمارات تخفى
تجدها من نفسها فتستظر الحيلة والثاني قال الأصل عدم الحمل (ومن قبل محمد) ككسباً ومثقل
(أو خنق) بكسر التون مصدر (وتجرب وبجوه) كغراق والتقاء من شاق (أقصه) رعاية العائلة
وسايق انه لا العدون عن غير السيف اليه (أو يسحر نصف) لان عمل الحرام ولا يخطئ (وكذا
خر) (بان) أوجرها (ونظام) بان لا يصير (في الاسم) والثاني في الخبر يوجب مانعاً كحل أو ما هو في
الروايات دس في دبره خضبة قريبة من الأمه يقتل بها (ولو جوع كعقوبه فليجذب) يتجوعه حتى
يموت (وفي قول السيف) يقتله (ومن عدل إلى سيف) عن غيره مما ذكر كفتن وتجويع (فله) ذلك لأنه
أسهل وأسرع قال القوي هو الأول (ولو قطع نسري) القطع إلى النفس (فلولي خرقته) تسهيل
عليه (وله القطع للعائلة) (ثم الحز) لئلا يسهل (وان شاء انظر) بعد القطع (السراية) تكمل العائلة
(ولمات بكافة أو كسر عضد فالخز) قتل الولي (وفي قول) له كفعله أي الحاني فيجعله أو كسر
عضد وان لم يكن في الجائفة والكسر لو لم يسر بالقصاص الأول تطرأ إلى عدمه فيهما (فان لم يمت)
بالجائفة (لم ترد الجوارق في الظاهر) بل بخبرته والثاني تراخي حتى يموت الأول من الخلاف الأول
قال الرافعي في الشرح أظهر عند القوي والثاني قال أظهر عند الشيخ أي حامد وغيره من العرافين
والرواية عبر في الروضة بلهم إلا كثرين وبعبارة المحرر فيستوفى القصاص بمثل ذلك أو بالسيف
فيه قولان ربح كثير من الثاني وكذا ما تقدم عنه في الشرح سبق قلم مشي عليه في النهاج ولم يذكر
في الروضة ترجيحاً من أحد (ولو اقتصر مقطوع) ثم لمت سراية فلوليه لمزوله فهو نصف (والبدي
المستوفاة مقابلة بالنصف (ولو قطعت يداه فاقص ثم لمت) سراية (فلولي الحرفان عفا فلا شيء)
له لأنه استوفى ما قيل البدي (ولمات جان من قطع قصاص فهدر) لأنه قطع بحق (وان مات) أي
الحاني القاطع والمجنى عليه انقص (سراية) معاً أو سبق المجنى عليه فهدر (اقص) بالقطع والسراية
(وان تأخره نصف البدي) في تركها الحاني (في الاسم) والثاني لا شيء له لان الحاني لم يمت من سراية
بفعله وحصلت المقابلة ودفع بان القصاص لا يسبق الجنازة في سبق المجنى عليه ووجه انه نصف
البدي لان سراية الحاني مهدرة (وقولاً مقتضين أخرجهما فخرج يساراً وقصد بائنها) فقطعها
السخن (فهدرة) أي لا قصاص فيها ولا بد سراية تلف بالاذن في القطع أم لا وسواء علم القاطع انها
اليسار أم لا ويجزى في العلم (وان قال المخرج بعد قطعها (حلتها) حالة الأخراج (عن العين وطلبت
أجزاءها) عما (فكذلك) السخن في الظن المرتب عليه الجعل المذكور (فلا يصح لا قصاص في اليسار)
لتسلب تخييرها يجعلها عوضاً (وتجديدية) فيها الجعل المذكور ومقابل الاسم فيها القصاص
لان قطعها بلا استحقاق (ويجب قصاص العين) في هذه المسئلة على الوجهين وفي السئلة قبلها (وكذا

الأحوال كلها وليس يلزم من أخذها
أي سواها القاطع طلبت أنه أباحها أو علمت انها اليسار وأنها لا تخفى أم طلبت انها العين أم أخذتها عوضاً وفي الأخيرة بسط قصاص العين

(قوله) ظننت الخ خرج مفعول عن انبار وانها لا تغزى أو ظننت الاباحة أو دعت فان خاص البار واجب وفي حاقه اربعة وهي ان يقول لم أجمعته الآخر يارك فأخرجها قال الشيخان في كتب الأصحابه حكاية الدهشة لكن قضت قولهم ان الفعل المطابق للسؤال كالان ان يلحق بصورة الاباحة انتهى والحاصل ان المخرج ان قصد الاباحة هدرت به والنهاية مضبوطة بالآية في حالة الدهشة على ما سلف فبالقصاص واليمين قصاصها بان الا اذا أخذ البسار هو ما (فصل موجب الجهد القود) الدليل عليه قوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى فأوجب القصاص ولم يذكر الدليل بل جعل وجوبها مشروطا بالعفو واستدل الثاني بتحديث من قتل به قتل فهو يجزئ النظر من ايمان بوي وامان قادره بان ذلك لا ينافي أن يكون أحدهما أصلا كما ان ما من انقصت بغير السهم والقول والقول هو الاصل قال الامام ولوقلتا بالثاني فليست انكر كون القصاص مقصودا للغرض الزجر (قوله) بغير عقوبات الخاني (قوله) وهو القدر المشترك يريد أنه ليس واحدا معينا منهما ولكنه مهم علينا (١٧٣) به لو قدر مشترك بينهما وذلك القدر المشترك هو أحدهما لانه الذي يتحقق في ضمن أي معنى منهما (قوله) وعلى القوانين قال الامام رحمه الله اذا كان غير على القوانين ويرجع اليه عند الموت في العبارة المشهورة لترجمة القولين تكلف العبارة الناجمة على القصوران يقال الحمد يقتضي ثبوت المال للاحكام ولكنه معارض ومواز لقصاص لو ثبت تعابدا لا لأسلا معارضا قولان (قوله) للولي عفو لو كان الولي السلطنة انظاره تعين الله تعالى الثاني دين الاذن (قوله) وعلى الأول سكت عن استفرغ على المرجوح لانه لم يشر بل لا يعمل عليه (قوله) فالذهب لانه لا يمكن له اختيارها عقيب ذلك ولو فرضنا على الثاني تعينت الله (قوله) لانها بدل أي ونظاها قوله تعالى في من أهمي الآية وأوجب بانها موقوفة على العفو على انية (قوله) لغا لوقرنا على انساني تعدين القصاص ثم لو فرض بعد ذلك موت الخاني وجبت أو عفو عنها فلا قود ولو رآه

لوقال المخرج (دهش) بفتح وضم أوله وكسر ثائه فظنتها اليمين وقال القاطع الحق أيضا ظننتها (اليمين) أي فلا قصاص فيها في الامم ويجب ديتها أو يوجب قصاص اليمين (فصل موجب الجهد) في نفس أو طرف وهو بفتح الجيم (القود) بفتح الواو أي القصاص وعلى قودا لانهم يقولون الخاني عجل وغيره قاله الأزمري (والذهب) بفتح دال منه (عند سقوطه) بغير عفو أو عفو عنه عليا (وفي قول) موجب (أحدهما) وفي الخبر لانه أي وهو القدر المشترك فيما في ضمن أي معنى منهما (وعلى القولين للولي عفو) عن القود (على الله بغير عفو الخاني) لانها بدل القصاص على الأول واحد ماصدق موجب على الثاني (وعلى الأول لو أطلق العفو) عن القود بان لم يتعرض للدية (فالذهب لاديه) وفي قول أو وجهه من طريق يجب لانها بدل الأول يمنع البدلية في هذه الصورة (ولو عفا عن الدية لغا) هذا العفو (وله العفو بعده عليا) لان الاخي كالعفو (ولو عفا) عن القود (على غير جنس الدية ثبت) القدر المعفوية (ان قيل الخاني) ذلك وسقط القصاص (والأفلا) ثبت ولا يسقط القود في الامم لان العفو لم يحصل والثاني يسقط رضاه بالصلح عنه وعلى هذا قال البغوي هو كالمعصاة مطلقا أي في أي خلاف السابق وليس لمحجور فليس عفو عن مال أن أوجبا أحدهما (للعفو) على الفرماء (والأب) أن أوجبا القود بعينه (فان عفو) عنه (على الدية ثبت وان أطلق) العفو (فكما سبق) أي ان المذهب لاديه (وان عفو) على ان لا حال فالذهب لانه لا يجب شيء (وقيل يجب الدية) على ان أطلق العفو بوجهها فليس له تقويتها ودفع بان المفسر لا يكلف الا كتاب (والبذر) بالمعجزة (في الدية كقيل) فلا يجب في صورة العفو (وقيل كسبي) فوجب (ولو تصالحا عن القود على ما ترى) بغير اطلاق أوجبا أحدهما (لانه زيادة على الواجب (والأب) أن أوجبا القود بعينه (فالا مع العفو) لانه بدل عن الواجب بالاختيار والثاني يقول لانه خافه فلا يراد عفا (ولو قل رشيد) الآخر (أقضى ففعل فهد) أي لأفص من فيه ولا دية (فان سرى) انقطع

الزمن (قوله) ولو عفا الخ قال الزركشي هو ترجع على القوانين خلاف موهمه العبارة أقول لكن الشارح حمل العبارة على التفرع على الأول خاص بدليل قوله يأتي فيه الخلاف فمثل على ان الزركشي ذكر آخر أمثل هذا (قوله) رضاه بالصلح فهو نظير ما لو صالح عن الدية فوجب على ماله ان الزركشي قضيتا تنظيره لو وقع الصلح مع العلم بفساد مسقط القود قطعاً قال وهو متجه (قوله) فالذهب إلى خروقال راغبي ان قننا مطلق عفو لا يوجب المال بالمقيد بالثاني أولى وان قلنا بوجوبه فمنا وجهان أحدهما لا يجب ادخلو كل المنس ان يطلق لثبت المال لكن لا كسبها الا كسباب انتهى فلو شاء عاير المؤلف بالذهب (قوله) وقيل يجب لانه لو أطلق العفو لوجب نظر الجاني عليه فيكون النسبي كالاتصاف بما يحكم الوجوب (قوله) في الدية أي بخلاف القود (قوله) وقيل كسبي أي لا يجره حق نفسه فخلع عبارته كالسبي قال الامام ولا وجه فيه هذا لأنه لو وهب له شيء أو مولى له لم يصح رده قال غيره لا يصح اعراضه عن التفتية بخلافه انفسر في كل ذلك (قوله) على ما ترى بالصفة الواجبة (قوله) لانه الخ أي فكان كالمبلغ من ماله مدهم عن ما تبرع عن الواجب وهو القود

(قوله) وفي قول تجب يدى كاملة في الثانية ونصفه في الأولى أما الودع فلا يجب قطعا (قوله) الى النفس أما السراية الى العضو فتأتى (قوله) ولا تنس شرط هذا ان يكون ذلك العضو عايب فيه التماس فلو أجدناه ففي عن قوده * ثم سرت وجب القصاص في النفس لانه هي عن قود لا قود فيه (قوله) اتفاقا أي سواء كان بهذه الانفاط أم بلفظ الوصية (قوله) ويجب الزيادة أما اذا لم يتعرض لها بالعضو فوضع وأما لو تعرض فكبسأتى (قوله) في عضوه أي اذا كان بلفظ أبراء أو ساقط بدليل ما يأتي عن الشارح * (١٧٤) * فرياس قوله ولو كان العضو عايبا يحدث

بلفظ الوصية (قوله) فان لم يصح الوصية لم كذا هو في الرافعي وسكتوا عما لو كان ذلك بلفظ الاراء فوضوح حكمه هو سقوط الدية بكالها ان وفيها التمس سواء صححتا الاراء بحال يجب أم لا هذا ما ياتي في وهو ظاهر (قوله) سواء الخ انظر كيف وجه هذا من فرض انسبته بلفظ الوصية (قوله) في ادفع وجوداته عني عن اجنبية في الحبل فيقتصر أثره عليه وهذا بخلاف نظيره مما سلف في سراية النفس فانه تجب دية السراية قطعا وكأنه والله أعلم بضعف انقضائه واسطة عدم الاندخال (قوله) في الأظهر السابق مراد بذلك القولان في اسقاط الشيء قبل شوته (قوله) ومن له قصاص متقدم في عفو المجني عليه نفسه قبل السراية وهذا في عفو الوارث بعد موت المجني عليه (قوله) سراية اختر زمن المباينة كان قطعته ثم قتله فانه اذا عني عن أحد هما لا يقطع الآخر (قوله) محانا كذلك الحكم ولو كان على عوض (قوله) والأظهر وجوب دية استميت ابن أبي عسرون ما اذا كان العفو في وقت لا يمكن معه اعلام الوكيل قبل صدوره القتل فالعفو لوقوعه ولشأنه لسكن الاحتياط فلو اتوا الفوتين (قوله) وجوب الدية لانه ان قتله بغير حق (قوله) وهي لو رثة اخفى غرضه من هذا ان العافي لو عفا على من لم يستحق انذرى على الوكيل وانما هو لو رثة الخاني

أوقال اقلني قتله (فهدر) للاذن (وفي قول تجب يدى بناء على انها تجب لو اوارت اثناء (ولو قطع) بالبناء للفعول أي عضوه (ففي عن قوده وارثه فان لم يسر) القطع (فلا تنس) من قصاص أو ارش فيه (وان سري) الى النفس (فلا قصاص) فيه في طرف ولا تنس لان السراية من معنونه (وأما ارش العضو فان جرى) في لفظ المعنونه (لفظ وصية كوصيته بارش هذه الجناية فوصية لقائل) الاظهر صحتها كمتقدم في ماها ان اطلت لاراش العضو وان صححت سقط ارشها ان خرج من الثالث والاسقاط منه قدر الثالث (أو) جرى (لفظ أبراء أو ساقط أو عفو سقط) قطعا (وقيل) هو (وصية) لا عناه من الثالث اتفاقا وفيه اسقاط ما خرو الوصية ما تعلق بالوث (وتجب الزيادة عليه) أي الارش (الى تمام الدية) للسراية (وفي قول ان تعرض في عضوه عن الجناية لما يحدث منها سقطت) أي الزيادة وهذا موافق لاراش القولان في اسقاط الشيء قبل شوته ولو كان العضو عايبا يحدث بلفظ الوصية كدوله أو وصيته بارش هذه الجناية وارث ما يحدث منها أو تسرى اليه على التولين في الوصية للقائل ويحيى في جميع الدية ما تقدم في ارش العضو الوصية ولو قطعت يداه فقصاعن ارش الجناية وما يحدث منها فان لم يصح الوصية وجبت الدية بمحكمها لو ان صححت سقطت بكالها ان وفيها التمس سواء صححتا الاراء بحال يجب أم لم يصحها لان ارش الدين دية كاملة فلا يزيد بالسراية شيء (فالسري) قطع العضو انفع عن قوده وارثه (الى عضو آخر) كان قطع أصبه قتل باقي الكف (واذ دل) الشدة الساري الى ما ذكر (ضمن دية السراية في الاصح) والثاني ينظر الى انها من معنونه ونصحتها ايضا في التعرض في العفو لما يحدث من الجناية في الاظهر السابق (ومن له قصاص نفس سراية طرف) قطع (لوعفا عن النفس فلا قطع) له لان مقتضاه القتل وقد عفا عنه (أو) عفا (عن الطرف فله خذ الرقبة في الاصح) لاستحقاقه والثاني يقول استحقه باقطع الساري وقد عفا عنه (ولو قطعه ثم عفا عن النفس محانا فان سري القطع بان بطلان العفو) ووقت السراية قصاصا (والا) أي وان وقف (فبصح) العفو (ولو وكل) باستيفاء القصاص (ثم عفا فاقص الوكيل جاهلا) عضوه (فلا قصاص عليه) لعذره (والاظهر وجوب دية وانها عليه لاعلى عاقلة) أي تكون حاة في الاصح مغلظة في المشهور وهي لو رثة الخاني (والأصح) انه لا يرجع بها على العافي لانه محسن بالعضو الثاني يقول نشأ عنه القرم ومقابل الاظهر يقول عفو بعد خروج الامر من يده لقوا والخلاف في قوله وانها وجهان في الروضة كاسلمها (ولو وجب) لرجل (قصاص عليها) أي المرأه (فتمسكها عليه جاز وسط) القصاص (فان فارق قبل الوطء رجح نصف الارش وفي قول بنصف مهر مثل) جزم في أصل الروضة بترجيح الأول أيضا والرافعي في الشرع عزاء ترجمه بغيري وقال في المحرز ربح الأول

(كتاب الديات)

جمع دية والهاء عوض من واداء الكلمة يقال ديت القتل اعطيت دية ويومان يأتى (في قتل الحر

(قوله) لاعلى عاقلة لانه عايد في فعله غيبة الامراء القصاص سقط لشبهة وعلة تقابله انه فعل معتقد الا باحة (قوله) جازا ما لا تسكر فواضع وأما اصدق فلان ما جاز الصلح عنه مع حمله صدقا * (كتاب الديات) * أخرها عن القصاص لانها بدلة (قوله) في قتل الحر خراج الرقبة * عتب عليه لانه لم يوجب

(قوله) خلفه في الحديث في طوئها أولادها قال الرافعي اختلف فيه قيل تأكيدي وقيل اسم للطفة شيع أيضا على التي ولدت معها أولادها انتهى
 تمثيل جميعها غلب بغير النافوخ الامم وقيل محض على غير نظفه كالأمة تجمع على نساء (قوله) في الخطأ ولو فعل صبي عمدا إذا جعلنا
 عمدا خطأ وجوز ان الرفعة ان يغلف بالتثنية قال كالمغلف به الخطأ الحقني عند حصوله في الأهر الحرم مثلا (قوله) جمع حقة وحدة غير بدان المذكور
 منها لا يعزى (قوله) فان قيل خطأ خرج غيره فانه لا يرد تغليفه بذلك لان المكسر لا يكسر في غلات الكلب لا يطلب فيها تثنية
 (قوله) في حرم مكسب التغليف فانه ما اخذه فاغلفه على الأمة في شأن طهره وصيده فالغسلان بالأدنى أولى بالتغليف (قوله) ذى العقدة الخ
 قال في شرح مسلم الأخبار فأنظر بتبعها * (١٧٥) * على هذا الترتيب فهو الصواب خلاف ما يدعى بالتحريم لتكون من سنة واحدة

انتهى واخص الحرم بالتحريم ليكون
 أول السنة فكأنهم قالوا هذا الذي يكون
 دائما أول العام (قوله) المدينة قال
 بعض الأصحاب إلا أن قلنا نعمان سبده
 قال بعضهم ولو نعمنا لا اختصاص مكة
 بالتثنية (قوله) لماسيا في بابها منه
 ان شبه الحمد مدين العبد والخطأ
 فأعطى حكمه من جانب وحكم الآخر
 من جانب وحديث الحامل التي دنت
 برمية الحجر (قوله) عتبت الرافعا
 أختها لأنها تشبه من حيث كونها
 عوضا عن شيء بخلاف الأنثى مثلا
 (قوله) ومريض من عطف الخاص على
 النعام عليه ثلاثه من جهة أخذ من
 الأول المرض كزكاة كذا قيل وفيه
 نظيران العيب بغير المرض كذلك يؤخذ
 في الزكاة من مثله (قوله) في الأمانة
 كالمسلم فيه إشارة إلى الفرق بين هذا
 وبين الزكاة في أخذ المريض من
 المرض تتحق الزكاة بالعين (قوله)
 بأهل حرة أخافه ذلك بالتعويم (قوله)
 والأصح أن يروا هل أي لصدق الاسم
 عليها (قوله) فيها أي يمسرا عليه
 (قوله) من غالب أهل بيته أي لأنها
 عوض متلف اعتبرنا غالب أهل المتلف
 (قوله) فاقرب كما في النظر (قوله)

المسلمة بغير مثله في العدة ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلة أي حاملا لحديث الترمذي
 بذلك وسواء أوجب القصاص فني على العية أم لم يوجب قتل الوالدة والبكر يطلق على المذكور
 والآن في الخلفة بفتح الخاء المحجمة وكسر اللام والنساء (وحقة في الخطأ عشرون بنت مخاض وكذا
 سائر لبنون وسولون وحقاق وحقاق) جمع حقة وحدة لحديث الترمذي وغيره بذلك (فان
 قتل خطأ في حرم مكة أو الأهر الحرم ذى العقدة وذى الجحفة) بفتح الصاد وكسر الخاء على المشهور
 فهما (والحرم ويرحب وأجر ما ذارحم) كلام والاخت (مثلة) لعظم حرمه الثلاثة لما ورد فيها
 ولا يلحق بحرم مكة حرم المدينة قول الأحرار ولا بالأهر الحرم رمضان ولا أن الحرم الزنا مع المصاهرة
 ولا القرب غير محرم كوله ألم (والخطأ وأن تثلت) دية بما ذكر (فعلى العاقلة) دية (موجبة)
 لماسيا في بابها (والعبد) أي دية (على الخاني محجلة) على قياس أيدال المتلفات (وشبه العبد)
 أي دية (مثلة على العاقلة موجبة) التثنية لحديث النساء وغيره والباقي لماسيا في بابها
 (ولا يقبل عيب عتبت الرافعي السبع (ومريض الأرضاء) أي المستحق بذلك بدلا عن حقه في الأمانة
 السالم من العيب والمرض) وشبه على الخلفة بأهل حرة أي عتبت منهم (والأصح أن يروا هل أي لصدق
 خمس سنين) وان كان الغالب ان الساق لا تحصل فيها والثاني اعتبر الغالب في الرخصة كصحتها
 حكاية الخلاف قولين (ومن زمت) الأمانة من العاقلة أو الخاني (وله أهل فيها) تؤخذ (وقيل من غالب
 أهل بلده) ان كانت الأمة من غير ذلك ومثل البلد القية (والأ) أي وان لم يكن له أهل (فالعالم) بالجر أين
 (بلدة بلدى أو قسيلة بدوى) أي وان لم يكن في البلدة أو القسيلة أهل (فأقرب) بالجر (بلاد) أي في
 غالب أهل الأقرب ويلزمه النقل ان قرب المسافة فان بعدت بان كانت مسافة القصر وعظم المنة
 والمثقة يلزمه وسقطت المطالبة بالأهل (ولا يعدل إلى نوع وقيمة الأتراض) فيجوز العول بعقل
 في البيان هكذا اطلوه ولكن مبنيا على جواز الصلح على الزانية أي والأصح منه صفها القسمة
 (ولو علمت) الأولى في الوضع انتهى يجب تحصيلها منه أو وجدت فيه بأكثر من مثل (فأقرب)
 الواجب (أشد نارا وأشد عسرا) فدرهم) فستحدث بدله ورواه ابن حبان وغيره (واخذ)
 نوح (فيها) بفتح الميم وموحى التسليم (بمقدرة) انقلب (واوجد بعض) منها
 (أخذت) أي ما في وثارة واغتني في نسبة (كصب) دية (رجل ساء حرد) ضم الحاء على
 الميم حذبت دية امرأة بعدة الزوج واغنى عنها جرحها وما الخنى في ساء جرحا لان زنته
 عليها من غيرها (و) دية (يهودي وصراني) دية (مسلم) أخذ من حديث عمرو بن

ولا يعدل إلى نوع ظاهره ووكن أي وصريحه الرافعي رحمه الله سكن نقل اتفق على الإحاديث ونسب جمع من الأصحاب (قوله) هكذا
 ألفه وأخبره يرجع إلى قوله فيجوز (قوله) فدرهم الخ ظاهره تخيير وهو إخبار الأمان والمحرم على خلافه أي أنه يرضى أهلها
 والورق على أهلها فأولى كداهم لتوزيع (قوله) أو ثمان عشرة ألف درهم قضيت ان قد سار قباله ثمان عشرة درهما (قوله) لحديث لكنه
 مرس (قوله) بمقداره أي كفي في بلدان متفاوتة (قوله) أخذت في المسور لا يقط بالصور (قوله) وقية أي على الجند وعلى القدر بمقطه
 من التند (قوله) والمرأة الخ فارغ من غلظاتها فذهب شرع في متصانها فيها الأمانة ثم انكرها في آخر مقررته (قوله) نفسا أي بالإجماع
 (قوله) وجرد أي سقياس

(قوله) أربعة الاختلال الزكسي باعتبار التثاقيل الفراهيم فقد سألناه الإبل ونهب أوجهة الإلحاح بدية مسلم ومالك إلى إيجاب النصف منهم من أوجب التثاقيل فأخذنا الشافعي للافتقار عليه ومنه تعلم أن دليل إيجاب الإبل فيه الإجماع (قوله) أيضا أربعة آلاف وأما إيجاب الإبل فيه فدلله الإجماع لأنه أم حائل (قوله) ويعبر عن ذلك إشارته إلى القياس الذي يشبه الحكم المتعذر قبول العساة (قوله) أي عليه وثن (تسه) المتولين بخلفي الدية محض باعتبار حائل ولو بشكل بالخشى حيث ألحق بالآلة * (١٧٦) * قال السهلي ولا يقال وثن إلا لمن

أوجب في الخامسة عشر من الألف رواة الدارطى والبهي وقوا على زيد (دونه) أى قول هاشم بن غيراضاح (خمس) أخذها ذكربل (وقيل حكومة) ككسر سائر العظام (و) فى (منقذ) وهى مبنوقية هاشم وياضاح (خمس عشرة) بعرا الحديث عمرو بن خرم بذلك رواة ابو داود والنسائ وابن حبان والحاكم وروا من حديثه ما سبق فى الموصحة (و) فى (مأموعة ثلث الدية) لحديث عمرو وبذلك أيضا وقيل بما الدافعة وقيل ترا دحكومة غلر فى الخريطه وقيل فى الدية لأنها دافعت ومن ذلك (ولو أضع) واحد (فهم) آخر وقيل ثالث وأثرابع فعلى كل من الثلاثة خمسة والرابع تمام الثلث) وهو ثمانية عشر بعرا وثلاث بعرو هذا كله فى المسم الذكر والخمسة فى الموصحة مثلا نصف شريد فتراعى هذه النسبة فى حق غيره فى موصحة المرأة بعرا ونصف والذي بعبر وثلاثان والمجوسى ثلث بعرو على هذا القياس (والشجاع قبل الموصحة) من الحارسة وغيرها المتقدمة (ادعرفت سنيتها) أى من الموصحة بأن كان على رأسه موصحة ذات قيس بما الباضعة مثلا عرف ان القطوع ثلث أو نصف فى حق المسم (وجب قسط من أرشها) أى الموصحة (والا) أى وإن لم تعرف سنيتها (الحكومة كجرح سائر البدن) أى بانيه كما لا ياضاح والهشم والتفيل فيه حكومة (وفى جاقعة ثلث دية) لحديث عمرو بن خرم بذلك رواة النسائ وابن حبان والحاكم وهذا كالستى بمقابلة (وهى جرح غلذ) بالجمعة (الى الجوف كبطن وصدر وغرغرة) تضم الثلاثة (وجين وخاصرة) أى كذا فى المذكورات ومور فى الجين بمقابل عنهم من أن الجرح الساقفة منه الى الجوف الدماغ جاقعة وجهه العودل عن قول المحرر روضه الجين المفهوم بما ذكره معه ومنه الورلة وليس من

(قوله) موضحة غير عاملة مذكر كذا في وعلى ذلك انظر الى الفقه (قوله) لان الخيانة عبارة الامام لا مبالاة احدثها انتب الخيانة على الموضع كله ولو اوضح جميع ذلك لم يجب اكثر من ارض الموضحة فأولى (قوله) عمدا وخطأ أصبا ما على ترع النافض أو مفعلة مصدرة (قوله) أو شملت رأسا وجها خرج ملو شملت رأسا وقتا (١٧٧) * فلا خلاف في استحباب موضحة الرأس وحكومة القفا وخرج أيضا ملو شملت الجبهة

والجوف داخل القم والانت (ولا يختلف أَرْض موضحة بكبرها) فالكبرية وغيرها سواء في أرضها المتقدمة (ولو اوضح موضعين بينهما لم وجد قبل أو أحدهما فوقه فاختار) وجهه في الثانية وجود حاجزين الموضعين والاصح فيها واحدة لان الخيانة أتت على الموضع كله كما تنعاه بالابض ولوعاد الخائن فرفع الحاجز بينهما قبل ان يذم لزمه أرض واحد على الصحيح وكذا لو أت كل الحاجز بينهما لان الحاصل بسراية فعله منسوب اليه (ولو انقسمت موضحة عمدا وخطأ أو شملت رأسا وجها فخرجت من وقتل موضحة) نظر الصورة الأولى نظرا الى اختلاف الحكم أو المجل (ولو وسع موضحة فواحدة على الصحيح) كالوأتى بها ابتداء كذلك الثاني ثنتان (أو موضحة) غيره ثنتان لان فعله لا يني على فعل غيره (والحقيقة كموضحة في التعدد) وعدمه فلا جافه في موضعين بينهما لم وجد قبل أو أحدهما مخالفا لثنتان لو رفع الحاجز بينهما أو أت كل فواحدة على الصحيح وكذا لو انقسمت عمدا وخطأ (ولو ثنتان) بالجملة في بطن وخرجت من ظهر فاختار ثنتان في الاصح اعتبار الخارجة بالاختلاف الثاني في الخارجة حكومة ولو اوضح فصل فوسفاته طرفان ثنتان حيث الخارج بينهما سليم (ولا يقط الأرض بالصام موضحة وجافته) لانه في مقابلة الخبز والذهب والألم الحاصل (والذهب ان في الاذن دية لا حكومة) وهو قول أو وجه آخر وجهه ان السمع لا يتعلم ما ليس فيها منقطة ظاهرة واستدل الأول بحديث عمرو بن حزم وفي الاذن خمسون من الابل رواه المذاقطي والبيهقي وسواء فمهما القطع والقلم والسمع والاصم (وبعض) منهما (بسطه) من الدية وهو صادق واحد قضيا بالنصف وبمصرح في المحرر وبعضها بقدر الساحة (ولو أيسهما) بالخيانة (فدبت في قول حكومة) لان منفعهما لا يطل بذن وهي جمع المصرت ليس الى انهما خرجا على السماع وعرض سلطان المنفعة الاخرى وهي دفع الهوام بالاحساس (ولو قطع بابستين فحكومة في قوله دية) الاول مبنى على الاول والثاني على الثاني كافي المحرر (وفي كل عين نصف دية) لحديث عمرو بن حزم في العين خمسون من الابل رواه مالك وحديثه أيضا وفي العين الدية رواه النسائي وابن حبان والحاكم (ولو هي عين) أحول وأعمش وأعمور) أي ذى عين واحدة قضيا نصف الدية لان المنفعة باقية في أعينهم ومقدارها لا ينظر اليه (وكذا من عينه باض لا ينقص النصف) فهما نصف الدية (ذات نقص فقط) منه بما ان انقضى النقص الاعتبار بانقضاء التي لا باض فيها (فان لم ينقص) النقص (حكومة) فيها وسواء كان البياض على البياض أم الأسود أم الباطر (وفي كل جفن ربع دية ولو) كذا (في العين) في الاربعة الدية معنى قياس ان في التعدد من خسرانية تقسم على افراده كعينين واثنين (وفي (ارن) وهو دنانير من الذهب مشتمل على طرين وداخر (دية) حديث عمرو بن حزم وفي الذهب اذا استعمل المارن الدية - كسبة وحديث هاشم بن عمار في كبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الانفاذ اقطعت من دية ثمن الابل رواههما بسبق ولا يراى في قطع النقص مع شيء وتدرج حكومتها في دية في الاصح (وفي كل من طرفيه واخارجت) من الدية (وقيل في الخارج حكومة

والنقص فوضحة واحدة شملت بكسر الميم على الاصح (قوله) أو موضحة غيره أي فغيره مجرور ويجوز أيضا رفعه عطفا على فاعل وسع ويجوز أيضا نصبه اقامة له مقام المضاف اليه (قوله) كموضحة من جملة ما دخل في التشبيه عدم التعدد عند توسعه وهو وكذا التعدد عند توسيع القبرها ولم يتعرض لها الشارع وقد تعرض لها الزركشي فقال لو وسع غيره الحاقه ثمن الظاهر والباطن تعددت والاخص حكومة على الواسع (قوله) وكذا لو انقسمت عمدا وخطأ ظاهرا اتحادا لجانبة بذن وهو خلاف ما في الروض وأصلها حيث فلا ينبغي في اختلاف حكم الحاققة وانما سها ما في عدم وخطأ قسم في الرخصة الجواب عن الشارع رحمه الله ان قوله وكذا انتح عطف على صدر الكلام أي فمهما جائت ثنتان (قوله) اعتبار الخ أي كان اذا خاة جافته كذلك الخارجة تقاس عليها وتعتبر بها (قوله) لانه في مقابلة الخ وفارق دلل من غير الثبوت وان كان الغالب على النوضحة الاتصاف بالايام أهدار النوضحة انما بخلاف الشن فان الجنى عليه ينقل الى حالة اخرى يضمن فيها (قوله) بسطه وقيل حكومة فلو آخر الشان قوله لا حكومة الى هذا لان ثبوت الخلاف في البعض (قوله) فحكومة هذا يشكل على قطع النقص بها (قوله) وفي كل جفن وان لم يكن

٤٥ في حسب (قوله) على قياس الجريدان لم يرد في كتاب عمرو بن حزم ولا هذا قالوا أعرب الماوردي في قوله انه ورد في كتاب عمرو (قوله) وقيل في اخراج الخ على هذا لوقوعه بغيره من اخراج وجب الدية مع حكومة كذا قال الزركشي ثم قال بعد ذلك الثالث يعني من استنبط محل اختلاف اذا أورد الحاجز خاتبا ذكر عباراته في حكاية لوجه تناول ملو قطعه أحد الطرفين مع الخارج وواجه منصف الدية وحكومة

(قوله) يعني ان لا ائحة صعب في انقب لاني نفس الذر (قوله) لان معظم منافع الذر اى في كلا صابع مع الكف (قوله) سهاى كالسنة (قوله) وهما حرفا الشرح هو نابع للازهرى حيث قال الاسكان ناحيا الفرج والشفران اطرافهما كان اشجارا عين امه وقال غيره الشفران هما العمان المحيطان بالفرج احاطة الشفة بالقم (فرع) في الفصل دية ترمه لانه اشرف المعار (توبه) وجبا اى لا اختلاف المحل ثم الفصل بخلافه وقيل * (١٧٩) * الرأس وقال الامام لا يحل له معين (قوله) وفي قول يدخل وجهه ما بان اعقل منه

الروح من حيث ان وال التخصيص بزواله ويشبه ضوء البصر من حيث انه يبقى الجبال في الاعضاء مع واله كاي في الجبال في الحديقة بعد ذهاب الضوء فتشبه بالروح يدخل ارض الجنة في دية اذا كان الارض اقل ريشه بالروح لا يجمع بين دية وارض الجنة على الجرم كالاي يجمع بين دية الضوء وارض العين القائمة وان كان بغوث العين التي تحجب الحكومة بل يدخل الاقل في الاكثر (قوله) تدخل دية اى وعلى الاول يجب ثلاث ديات (قوله) الاصل الاحتياط اى لانه لا يصلح الا بها (قوله) واول الخ ليد قس منهم نبي اى يكون اذى في ثلاثين منبها للجهنم اى فلا يحتاج الى تاويل (قوله) وفي السمع جعل لنا وري من طرق اطلاله الصوت الباطل الخافق للعادة (قوله) ومن اذن نصف الخ قياسا على غيره من المتعد في الذنن قال وقد يقال يجب فيه اى في المذهب من احدي الاذنين احكومة فان السمع واحد وربما كان المذهب بسداد احدي الاذنين دون النصف او اريد وسكن لما عسر ضبط نفسه جعل انفسنا اطالاه اقرب بخلاف ضوء البصر فان تلك الطبقة متعددة ومجاها الحدة انتهى ولوارى الاذن فتطال السمع لعدم وصول الهواء اول طبقة قبة بقول اهل اخيرة فالحكومة (قوله)

والنساء وابن جبان والحاكم (ولو) كل المذكر (لصغر وشيخ وعنين) فمعية (وحشة كذا) قضائية لان معظم منافع الذر كروهي لذة البشارة تتعلق بها (وبعضها) قسط منها وقيل من المذكر لانه المقصود بكل الدية (وكذا) حكم بعض مارن وحلة اى يكون قسط من المارن والحلوق قبل قسطه من جميع الالف والذى بناء على اندراج الحكومة قصة الالف وحكومة الذى في دية المارن ودية الحلة وقد تقدم (وفي الالين) وهما موضع التعود (الدية) كالتين والمرأة كالحل في اليها دنيا وفي الواحدة النصف ولو قطع بعض احدهما وجب قسطه ان عرف قدره والا فالحكومة (وكذا شفرها) اى المرأة وهما حرفا الفرج فهما ديتها كالالين (وكذا) الخ جلد فيه دية المارن منه (ان) بقى فيه (حصة) مستقرة وغيره المارن (رثه) بعد السخ اى ان فرض ذلك والا فالسخر قاتل ولو جعل في وجوب الدية كواحد وجب فيه من البدن كاللسان والذر (فرع) في ازالة المنافع (في العقل) اى ازالته (دية) روى السبي حديث في العقل الدية ونقل ابن المنزفة الاجماع ولا يراد عليهما زال بجملة لا ارض لها ولا لحكومة كل ضرب رأسه وولطمه (فان زال بجره له ارض او حكمه موقعا) اى الدية والارض والحكومة (وفي قول يدخل الاقل في الاكثر) فزواله بالا يصح يدخل ارض المتوخة في دية وفي زواله بقطع البدن والرجلين تدخل دية في ديتها (ولو اذى) المخرى عليه (رواه) اى العقل بالجنة وانكر الحاق (فان لم ينظم قوله) اى المخرى عليه (وفيه) في خلوته بان رقب فيها (فله دية بلا عين) لان عنه ثبت جنونه والمجنون لا يحلف وان اتهمه قوله وفقد في خلوته صدق الحاق بمنوعا من احلف لاحمال صدور التنظيم اتقاء اوجر باعل العادة وفي قوله اذى المدلول البعض قول المحرز وغيره انكر الحاق في تصريح بالمدعى الاصل للناكر ومنهم من السباق ان المدعى المخرى عليه واستشكل مع ادعاء التضمة زوال عقله واول بان المراد اذى وبه موته منصوب الحاكم (وفي السمع) اى اطلاله (دية) روى السبي حديث في اسم الدية وقيل ابن المنزفة الاجماع (و) في اطلاله (من اذن نصف) من الدية (وقيل) قسط النقص) منه من الدية (ولو ازال اذنه وجمعه فذنان) لان السمع ليس في الاذنين (ولو اذى زواله وانزعي نصيب في يوم وغلة فكانت) لكن يحلف الحاق لاحتمال ان الارض بسبب آخر اتفاق (والا) اى وان لم ينزع (حلف) لاحتمال تخلفه (واحدية وان قص) السمع (قصه) اى اقص من اذنه (ان عرف) قدره بان عرف انه كن يسمع من موضع كذا فصار يسمع من قدره مثلا (وا) اى وان لم يعرف قدره بحسبة (الحكومة) فيه (باحتماد قص وقيل) يعتبر به قوله في الغا قال وسكون الرا اى من به من رسته (في يخته وضط اغناوت) به جميع ما دية ما يتطرق فيه تحسوه يناديها من به من رسته من مسافة بعيدة لا يسمعها حطهما ثم يقر الما دية شيئا فشيئا الى ان يقول ان رسته يعرف موضع عميد ثم ينادي ذنن حسم من رسته الصوت ويرب الى ان يقول

وقال في انقص اى لا يسمع راجد (قوله) السمع اى من اذنه (قوله) انه كن يسمع الخ اى عرف منه ذلك قبل الحانة وقيل على نظره الاتي (قوله) هه اساني انما ذكرها هاجر السكتي ثم طريق الاعترار ترمه ان يحلها معا ويؤمر من رقه صوته وباديهما من مسافة بعيدة لا يسمع به واحد منهما ثم يقر شيئا فشيئا ان قول السمع سمعت ففعل انوسه ثم يناديها وهو يقر الى ان يسمع المخرى عليه ويختبر من

في قوله لا يكتب سببه في هذا الكتاب مقرر سمي كلاما شارح

(قوله) سلبت الخ في ما لا تدعي والمن أحدى الذين قال الشافعي في الآثم ان كانت الصيغة اذا مدت شئ عرف ذهاب سمع الاخرى سرت وان كان لا يعرف فالتقول قوله بمنه ويجب له نصف الدية انتهى قال الماوردي وما ذكر من الخبر لا يكتفي مرة قبل لا بد من مرات يزول بها التصنع ويتفق فيها النداء فان اختلف حمل على أقل الوجوب (قوله) لم يزدهو كذلك * (١٨٠) * واذا قطع الحق مدق ذلك وجب لها حكمه

(قوله) سئل أهل الخبرة أى ولا تخلف (قوله) ورد الأضارح أى وهو الهوى في المات (قوله) ولا يحكمومة في الاصح ومقابلته بتعريفه (قوله) عصبت الحادى ومجمل ذلك مرات وتطرق قدر انما سئل هل اتحدت أم اختلفت كما سئل نظيره في السمع (قوله) وعلم قدر الذهاب قال الزركشي ويحسن عند تنازع عيسى أحد الخبيرين كقوله في سمع انتهى ووكن النقص منهما فان عزت قربة عن عناه كان يشمن من مائة كذا وسار يشمن نصفها ومب انقطوا لا يحكمومة ذان من جهة سر دائر - فيما ظهر (قوله) ربع سمع لا زوا احد من ثمانية وعشرين ربع سمع (قوله) وقيل لا يوزع قال المصنف يروى أبى هريرة أنه أسداه الضرورية في الأثر - فيما يأتي رده به بهما من الحروف الشفهية ذات التردد والافساد لتعليل (قوله) في لغة العرب متعذر يوزع أى تنقيح العرب ذات غيرة العرب لا يوزع على هذه الحروف بل تعتبر حروف ثلاث النطق والكثرة كغير ذلك قول المنهاج الآتي ويظهر من بعضها خلة ولو كان يحسن لغو غيره وأوزع على العربية ونسب عن أكثرهما حروفاً وقيل عن اثنين (قوله) حقق سحر في هذا من كنت لغته كسب كفاً في فأن اعراضية ليس هي فسر ولا حروفاً ولا ماء ولا عين قضية عبارته - خلافه وعرف لقطه بكل

... (قوله) مفهوم وذات ضعف ضعف الضوء لا يتدرج في كله كضعف البصر وسائر الحياتي (قوله) لا تلا تخضع

بعضه غير مفيدة - حذائية خرد لا تدفعه بعض

(قوله) على الخلاف فيه أي على الرابع حسب في مسئة الجنائي إلى جميع الحروف وفيما قبلها إلى ما يحسنه وقبله انجس (قوله) فيه الضمير فيه يرجع إلى قوله مما ذكر (قوله) فذهب بـ كلامه يريد ربح الحروف (قوله) اعتبرنا بالاكتر قال الزكري أن الجنائية لو تكرر في أحد هـ لكان مضموناً * (١٨١) بالذات إذا أثرت في كل منهما وجب أن يظن أن أكثر وغيره وكذا أبو بل البطش

يقطع بعض الأصابع تشبیه بـ ولوجاء آخر
 وقطع باقي اللسان وجب عليه ثلاثة
 أرباع الأذية أخذاً بالأغلظ أيضاً ولو ذهب
 نصف الكلام بجناية على اللسان
 بلا قطع ثم قطعه آخر فعله دية كاملة
 (قوله) أي إبطاله مع بقاء اللسان على
 اعتداله إلى آخره كذا سرور في المطلب
 قل وهذا يمين أن مراد الأصحاب
 بزوال التطرز وال الكلام وان وجد
 معه صوت لا يفهم والال بصكتان معنى
 الأمرين واحداً (قوله) ففيه المراد
 بهذا عدم النطق (قوله) كبصر الخ
 أي وكشيل مـ أيد (قوله) سلب
 هو بضمهما وقههما ومـ أيد مع سكر
 الثاني وسائب (قوله) وفي أفضائها
 عنه البوردي أنه يقطع الناس لأن
 المنطقة لا تستقر في محل لا يوافق مكث
 كقطع البكر وقد روى الحاكم ذلك عن
 زيد بن ثابت رضي الله عنه ثم هو ما أخذ
 من القضاء يعني السعة ولو لم تقطع
 الدية بخلاف الجائفة (قوله) دية أي
 ويدخل فيها أرض البكر (قوله)
 وقيل محسود كراي لأن أفضاء ما بين
 أقبر وإنه عسر على الآفة فكانت
 مرادهم بهذا قضاء هذا (قوله) إلا
 بأفضاء أي سواء التفسير الأول والثاني
 (قوله) فأرسلوا يستيئروا كونه هذا
 المزبل يستحق عليها القصاص في نفسها
 (قوله) أو يذكر ولو بجائز كـ هو
 مقتضى الإطلاق (قوله) نسمة
 أو مكره يجب أيضاً أرض البكر عند

بشعاف الغرم في القدر الذي أبطه الجنائي الأول وقبل ذلك والخلاف سرب على الخلاف فيما قبله
 قاله الرضائي أن قلنا بالأسط هنالك هنالك هنالك هنالك هنالك هنالك هنالك هنالك هنالك هنالك هنالك
 فاطمة وما كـ بخلاف ولو أبطل بعض مـ بـ في المسائل الثلاث وجب قطعه مما ذكر على الخلاف فيه
 (ولو قطع نصف لسانه فذهب بـ كلامه أو عكس) أي قطعه ربع لسانه فذهب نصف كلامه
 (نصف دية) اعتباراً بالأميرين المضمون كل منهما بالدية ولو قطع النصف فذهب النصف
 فنصف دية أيضاً وهو ظاهر (وفي الصوت) أي إبطاله مع بقاء اللسان على اعتداله وتكتمه من
 التطبيع والترديد (دية) بطل مع حركة نـ فخرج من التطبيع والترديد (نـ) لأنها منقطعان
 في كل منهما دية (وقيل دية) لأن القصود الكلام وهو صوت بطريقين انقطاع لصوت وتجزؤ اللسان
 عن الحركة وتقيصم عن روى البقي عن زيد بن أسلم قال مضى السنة في الصوت إذا انقطع باليه يوهذا
 من الصافي في حكم المرفوع (وفي الدوق) أي إبطاله (دية) كغيره من الحواس وطل بجناية
 على اللسان أو الرقبة أو غيرها (ويدرك) بحلاوة وحوضه ومرارة ومولوحه وعذوبة وتوزع الدية
 (عليه) فإذا أبطل أدراك واحدة وجب خمس الدية (فانقص) الإدراك فلم يترك النطق
 عن أكلها (فكسوة) في النفس (وتجب الدية في أخس) أي إبطاله لأنه لا منفعة العظمى
 للسان وفيها الدية فكذا امتنعها كبصر العينين (و) تجب في (قوة أضاء) أي إعطائها
 (كبصر سلب) تنوات الماء المقصود فليس (و) في (قوة حسن) أي إعطائها من الرأفة فوات
 التسليم وهي دية الرأفة (و) في (ذهاب جماع) بجناية على صلبه بقاءه وسلامة الذكر كما
 صوره فيكون المراد بطلان الدية لا نـ الجماع وغيره إلا ما يشبهه الجماع واستبعد ذهابه بقاءه التي
 وعملت المسئلة بأن الجماع من المتألف المقصود ولو أنكر الجنائي ذهاب الجماع صدق الجني عليه جنة
 لأنه لا يعرف الأمنه (وفي أفضائها) أي الرأفة (من الزوج وغيره) أي من أي منهما (دية)
 أي ديتها (وهو رافع ما بين مدخل ذكر ودر وقيل) مدخل (ذكر) مخرج (بون) وهو فوقه
 واقصر في الرأفة كأصلها على الثاني في كلب النكاح في مسئة لا يشب الخيارات بكونها مفضاة قال
 السوا ردي وعي الثاني تجب بالدية في الأول من بـ أولي وعلى الأول تجب في الثاني حكومة وقيل
 التوالي انجس إن كلامهما قضاء موجب لدية لأن الاستماع يجزئ بكل منهما فأول الخارج برزومه
 دستان وسكت على مقاتله في الرأفة كأصلها بعد الوحيين إنسان وسواء الأفضاء بلوط وغيره
 كـ صـ وبشبهه والرأفة شبهة (فإن لم يمكن الرأفة) الرأفة أي هو حق الزوج (الأفضاء)
 فليس لزوج (رأفة) ولا يرميها بـ (ومن لا يفتقر قضائها) أي البكر (فإن لا البكر) تغيير
 ذكر) كأصله وخشنة (فأرسلها) بـ بـ وهو أخوكه ما أخذ من تقدير الرأفة كـ سـ (أو)
 بـ كـ (لشبهه) كـ كـ (أو مكرهه فخر مثل ثياب وأرض البكر وقيل مكره) ولا أرض وبن
 خاوة فلهذا لم ير لأرض (وسحقه) أي الاقراض (وهو الزوج لا شيء عليه) في الرأفة البكر

(قوله) أو غيره استشكل بأنه قد يطلق قبل المدخول فصرمه مهر هامهر تيب بعدان كلن مهر بكر (قوله) وقيل دية محل الخلاف إذا كانت الرجل والمرء ذكرا سليمين فمهاول الأجنبي خيمها دنان قطعاً وتجب بها الصلب حكوم مع ذلك بخلاف مسألة الكلب فانها تدخل في الدية يترق أن فوات السعي عند الشلل يضاف في مسألة الكلب يضاف إلى كسر الصلب (١٨٢) (قوله) فرع أنزال أطرافها وطامخ أي

واتغير هادخولها الأولى (قوله)
 منها خرج ملومات من بعضها بعد اذ مال
 البعض وكذا قبل اذ ماله بأن كان خفيا
 فزارسه لا يدخل قال البلقيني لكن نص
 الشافعي في التاسة بقضي الاندراج
 (قوله) وكذا لو خرج الى آل زمة
 النفس وجبت قبل استقرار بدل
 الأطراف فدخل فيها بدل الأطراف كالمو
 برت (قوله) فلاما أخر لانه انما يلحق
 بتفتات دون التختفات وهذا عكس
 اذ راجح في نظيره من التعداد ومقابلته
 جميعهما كنهين والخطأين (قوله)
 سقط البتةان فهما المراد بمادية الخطأ
 ردية المبر

«فصل ثلث الحکومة» * لما تيسر
من الواجب اقتدرت في عني الواجب
غير انصرف (قوله) لأمقر فيه ولو
بكرة (قوله) من الذي يرجع الى
قوله ثلث الحکومة (قوله) فيجب
عشر دية النفس أي لأن جلته مفعونة
بذمة فكذا أخرأوه بغيرها كللس
لأنه من الثمن كان ارشحه من الثمن
(قوله) وقيل عشر دية العضو أي لأن
كنت على مدوجب عشر ديتها وأعلى
ثبعت موجب عشر ديتها وأفسده
انما وردى من حيث ان التقويم
كان منسرحا ان يعتبر النقص به
وأيضا لما به الحکومة قد تارب جناية
اكثر كالمسما مع ام موصفة فزاعب
النفس بعد ما ان الارش من مرقب ما
لما تيسر قال الاصحاب وقوله أخر عدا

بذكر أو غيره (وقيل إن أول الفيزر كرفأرش) عليه بعدله عن الطريق المسحق، والأول منع اقتضاء
العدول أرباشا (وفي البطش) أي اطمأأ بان ضرب يده فقلنا (دبة وكذا المشي) أي اطمأأ بان
ضرب صلبه فقلنا شبه لأن البطش والنسي من النافع الخطيرة (و) في (تقصها محكومة) ومن
نقص الشيء إن يحتاج فيه إلى العمى (ولو عكس صلبه فذهب شبهه وجماعه أو) شبه (وشبه
فديتان) لأن كلاهما مفهومان بده عند الانفراد فكذلك اعتد الاجتماع (وقيل دية) لأن الصلب
محل التي ومنه يتبدأ المشي أي ومنشأ الجماع واختار المحل يقتضي اعتدال اليد ومنع الأول بحيلة الصلب
لما ذكر (فرع) إذا (أزال المرافع والطاقم يقتضي ديات) كاليد والرجل من الأول والعقل
والسمع والبصر من الثاني (فبات) منها (سراية فدية) واحدة للنفس وتسقط ديات ما قدما
لدخلوه في النفس (وكذا الوخز الجاني قبل الذم) أي خرقة قبل الذم الجاني لخرجه فجب دية
(في الأعم) للنفس ودخل فيها ما صنعتها والثاني فجب ديات ما قدما أيضا ولو خر بعد الذم
وجب دية النفس ديات ما صنعتها لاستقرارها بالأذم (فان خر بعد الجاني خطأ أو عكسه
فلما دخل) أي لا تدخل ما دون النفس فيها (في الأعم) الشيء مع مقابلة على الأصح السابق من
الدخول عند اتفاق الخرز وما قدما في الجند والخطأ فوطق يده ورجله خطأ ثم خرقة معها أو
قطعهن عمدا ثم خطأ وعفي في الحد فمما على دية وجب في الأول ديتا واحدة ومحمد في الثاني ديتا
محدودة خطأ وعلى التدخل تسقط الديتان فهما (ولو خر) الرقية (غيره) أي غير الجاني المتقدم
اعتدت) أي الدية ولا تدخل قبل إنسان في فعل آخر

● (فصل) في تحب الحكومة فيما لا يقتضيه من المدة (وهي خرقة منه إلى دية النفس وقيل إلى عضو
الجناية نسبة بعضها) أي الجناية (من قتلته أو كان رفيقا بها) التي هو عليها فإن كانت قيمته بدون
الجناية عشرة وعبد الجناية تسعة والنفس العشر فحب عشر ديتا لنفس وقيل بمشردة العضو الجاني
عليه كاليد (فان كانت) أي الحكومة (لطرف) أي لأحده (4) أرض (مقدرا بشرط أن لا يبلغ
الحكومة) مقدره فإن بلغته نقص القاضى شيئا) منه (باجتهاد) قال الامام ولا يكتفى خط أقل ما يجوز
(أو) كانت لطرف (لا تدرية كخذه) وظهر (فان) أي فالشرط أن (لا يبلغ) الحكومة (دية)
نفس ويجوز أن تبلغ دية طرف مقدار الأرض كاليد وان زاد على دية (و جرم) لعرق الحكومة
(بعد الذم) أي اذم الجرحه (فان لم يبق) بعد اذم (نقص) لافيه ولا في القيمة (اعتبر أقرب
بعض) فيه لنقص القيمة (انني اذم الجرحه وقيل غيره) أي النفس المذكور (قاض باجتهاد) ثلاثا
أجنبية عن غرم (وقيل لا غرم) حثيثا ويحب التعزير (والجرح المقدر) أرضه (كوضعه تبعه
الذين حوانه) ولا يفرده بالحكومة (ولا يتقدر أرضه) فرد (الذين حوانه) (محكومة في الأعم) كما
صرح به في المحرز والثاني المذكور في الوجزانه يبيع الجرح حو في الروضة وأصلها كلام آخر في
المسئلة تواضع الثاني (و) تحب (في نفس الرقيق) المتلف (بقية) بالقيمة ما بلغت ليستوي فيه الثمن والمدير
والمسكوت أو المولد (وفي غيرها) أي النفس من الأطراف واللطائف (ما تعص من قيمته ان يتقدر)

كما حُفِّظَ عَنِ الْخُرْقِيِّ حَيْثُ مَضَرَّاهُ مِنْ قِيَمَةٍ وَهِيَ بِسَمَائِلِ إِسْخَاقٍ وَمِمَّا عَقِبَ بِالسَّارَةِ (قَوْلُهُ) كَالِدِهَا الَّذِي لَا مَقْدُورَ فِيهِ ذَلِكَ
وَهُوَ يَرْمِي بِدَيْنِ نَفْسِهِ لِأَخِيهِ (قَوْلُهُ) هَهُنَا لَهُ أَيْ لَمْ يَخْرُاجْ حَتَّى تَسْرى إِلَى النَّفْسِ أَوَّالِي عَضْوِ مَقْدَرٍ فَلَا يَكُونُ وَاجِبُهُ الْحُكُومَةُ
(قَوْلُهُ) لَا تَرْمِي أَيْ هَهُنَا

(قوله) نسبتہ اشعر بره يرجع الى قوله ان العبد (قوله) فنتسبه من قيمته لقطع بعد قيمته ألف فرجع الى الثامنة غرناه
 خمسة فمقطوع آخره قبل الأدمال ثم اندمنا ثم انفرمه أربعمائة بل نصف ما وجب على الأول وهو مائتان وخمسون لأن الجناية الأولى لم تستقر
 يمكن اعتبار النقص وقد أوجنا نصف القيمة فكان الأول اتص نصف القيمة (قوله) فيجب هذا الفعل بتعلق من قيمته الذي في المتن عبارة
 المحرر جزء من القيمة نسبتها الثانية * (١٨٢) * الواجب في الحر الى الدية (قوله) منها أي كان الواجب في الجناية العتمة (قوله) فلا شيء

هذا المستلخ في الحر لما سلف من
 ان يصب في مثل هذا حكمه باعتبار احدي
 الحالات الى الأدمال ويختلف ايضا في
 وجوب القيمة بالقتل ما لم يصب واعتبار نقصان
 أوساؤه من قيمته نفسه وعدم لتفرقة
 بين الحر والعتي وجوب نقد البلد
 دون الأول ولوقته بعد قطوعه بحيث
 قيمته مقطوع الدين وهذا الاختيار كان
 المراد منه بعد ادمال الدين

(باب موجبات الدية الخ)

(قوله) على سبب أي ولو كان في ملك
 الصالح (قوله) بأن ارتد عنه مخرج
 في المحرر (قوله) فأتى في تفسيره
 باقيا من مقتضى الخبر بوليس مراد
 واشترط أن يموت من ذنب أو زال عنه
 لزمه دية (قوله) لا يخرج من يدان
 المراد عدة التيمم من ليس مرادها
 مستقطا حاول بذلك دفع ما قيل مفهوم
 عبارة في المخرج الرافق متدافع شبهه
 في تساوي البقوى صاحب دية الفأر وأهجمها
 فبوتة ونحوها سقطت فيه أو ودية
 وجب العتمة كالمسي (قوله) فلا دية
 اقتصر على دية مقتضى انه لا قاتل لها
 بنقصان (قوله) ولو صاح أي ولو
 محرم على سيد غير الصليمن الآدمي
 مثله فما يظهر (قوله) فمن الجنب
 أي لأن عليا أشار به الى حرر من ربه
 عنها فهو الذي يمكن أجازا لولم ت

ذلك الغير (في الحر والا) أي وان قدر فيه كالوصحة وقطع الطرف وغيرهما (فتسببه من قيمته من قيمته)
 أي فيجب مثل نسبتته من الدية من قيمة العبد في قطع يده نصف قيمته (وفي قول) يجب (ما نقص)
 منها نظرا الى انه مال وتقدم في النقص انه قد يم (ولو قطع ذكره وإنشاء في الأصل) يجب (فيتين)
 والثاني يجب (ما نقص) من قيمته (فان لم ينقص) عنها (فلا شيء) فيجوز على هذا القول

(باب موجبات الدية)

أي غير ما تقدم في البابين (والعاقلة) عطف على موجبات وسببانهم (والكفارة) للقتل
 وذكر قيمتها الفروجة بآلة العبدان (صاح على سي لا غير) كمن (على طرف سلم) أو بر
 أو بر (فوق ذلك) الصباح بأن ارتد عنه (فأتى) بعد الوقوع (فدية) أي قيمته (مقطعة)
 بالثلث (على العاقلة) وفي قول) فيه (مقاص) لأن التأثير في الأول يتبع عليه يحصل
 مؤثره بعد وقوله لا يعزى ما به قوله بعد موافق منقط (ولو كان) الصبي المصع عليه (بأرض)
 فأتى (أوصاح على بالقطر سلم) ونحوه فمقطوع (فلا دية) فيها (في الأصح) والثاني
 في كل منهما الدية لأن الصباح حصل به في الصبي الموت وفي البالغ عدم اتساع النقص أي دفعه بأن
 موت الصبي يميز الصباح في عتبه البعد وعدم عتبه البالغ بخلاف الغالب حاله فيكون موتها
 موافقة فسر (وشهر سلاح كسباح) فيما ذكره (ومراق منقط كالباع) فيما ذكره (ولو
 صاح على سيد فاضطرر بصي) لا يعزى على طرف سلم (وسقط) وموت (دية مخففة على عاقلة)
 فيه ثبوت خطأ (ولو طلب سلطان من ذنبت عنه) (سوقا جهت) أي أقتت جنينا فزاعته
 (فمن الجنين) بالناء للقول أي وجب ضمانه وسبب أن في العاقلة (ولو وضع صبايا
 مسعة) أي موضع السباع (فأكل مسيع فلا ضمان) عليه أنه أمكنه انتقال أولا (وقيل ان لم يكن
 انتقال) عن موضع الهلاك (فمن) لأن الوضع والحال مذكور بعد أهلا كفرة والأول قال ليس
 بأهلا (ولو وجد ما يجلي السبع اليه ولو كان الموضوع بالغال ضمان قطعا (ولو تبع بسباعا ربا
 منه فرى نفسه بجاء أو تار أو من سلم) فهلك (فلا ضمان) له على التابع لانه يشاركه نفسه
 قصدا (فوقه) فيما ذكر (أهلا) به (لحق وأخطه من) التابع لاجابه الى النهز انقصي
 الى الهلاك (وكذا لو اغتصب مسقف في هربه) فهلك أي غتته التابع (في الأصح) لما ذكر
 والثاني لا بعد شعوره بالهتك وفي الصورة الأولى لو كان اذرا في نفسه صبا وقت عمدته خطئته
 اتابع له (ولو نسي ان يباح لعله) (سباحة أي انقوى) (ففرق وجب دية) لأن عرقه باهمال
 السباح وهي دية شبه العمد ومعلوم انها على العاقلة وان السلم أولى (ويمنع بغير تردد وان) أي
 الجفر مبتلف فيها من المال بخلاف الحر فتضمنه العاقلة وكذا القول في الضمان في جميع المسائل

هي فلا شيء فيها اذا اذنت بالاجهاض فعلى عقلته ديتها ويبي لصا كم اذا طابت امره أن يسأل من حمله ويكسب احال (قوله)
 لانه يشارى والباشرة مقدمة على السبب (قوله) وكذا لو اغتصب مسقف قبل اذما هذا بما اذا كان الانحياز بسبب ضعف النفس بخلاف
 ما لو أتى به في شره وجرها (قوله) وان السلم أولى في الزكشي لولم يسله أحتي هما شركان وفيه نظر (قوله) عوان أي لو كان الترتي بعدم موت
 الحائر ولو زدي فلم يمت ثم مات جوعا فلا ضمان ولو زال الترتي فكانت شريكتين من مكها أو زنى بها فثأله اتولى أو متعه من نظم
 فلا ضمان ولو جرهما في أرضه أتجره فلا ضمان وان تعدي بالحر

(قوله) للثقات أو الارتفاق فعبته المأخوذ هـ لا الهذين انتم من ضمن وقد تبع في هذا التقيد بقوله المتولى لكن قال الامام مثل ذلك مأخوذ هـ في الموات لا لغرض (قوله) ودعارجلاخرجه انصبي فان الظاهر ضمانه مطعوا بمثل جريان خلاف نظرا الى ان عمده عند أو خطا (قوله) فالظاهر ضمانه ظاهر الملاقاة الحكم كذلك ولو كان النظر يتوسع بحيث لا يثبت المرو على البئر بل يمكن في كلامهما على مسئلة الطعام المسموم صور المسئلة اذا كان الغالب ضروره عليها * (١٨٤) وكانت غطاء ولم يله (قوله) وأذن

الامام يقرر بعد الحكم كاذبه ومثله الثاني (قوله) وان يأن ألى ولم يأنه من مطا (قوله) ولم يفرقا الى آخره قال الرافعي لأن الحاجة الى الجناح أغلب من الحاجة الى البئر أكثر واذا كبر الجناح تولد الهلاك فلا بد من عدمه انتهى وأسطه ان يفرق من رونه قال الرافعي وضمان الجناح لما تضمنه ان يراى فان كان خارجا بكل أو بالجميع فانه مرفوع ولو تولد منه بعد مرفوعا كبس غير مشروط بضمان كالمعاقبة في الطريق اذا تضرع ما انتهى أقول ينبغي تخصيصه الجناح الثاني فيه المصادمة (قوله) ما زال فقال الله فلاق بالشراب ذرة ثم حكها ما ابن مالك عن ابن التيسري (قوله) مضمون ظاهره الملاقاة ولو بعد اجتماع الماء التازل منها بالارض (قوله) ومنع الاول ضرورة أى لا يمكن تصريف الماء في منكه في حده ويحوى (قوله) الى شارع منه ما تغير وكذا منكه منسوبة واعم ان حكم انسان كضرب البارز من ارباب الجناح وحكمه غير انساني

الآية (لا) حفر (في ملكه وموات) لتلك أو الارتفاق فانه غير معد وان فلا ضمان فيه (ولو) حفر بعد هذين يترادع جلا فدخله (نقط) فيها ضحك (فالظاهر ضمانه) لانه مرفوع والثاني لضمان فيه لأن المدعو غير ملحق (أو) حفر (بملك غيره أو مشترك بلاذن) في المستثنى (فهمون) أى حفره فيها (أو) حفر (بغير حق يضرب المارة فكذا) أى هو مضمون وان أذن فيه الامام ونسب له لأن في ماضى وثلاث من العدوان (أولا يضرب) انارة (وأذن الامام) فيه (فلا ضمان) فيه قال في التتمة وان حفر لصفة نفسه خاصة أو لصفة المملوك (والا) أى وان لم يأن (فمن حفر لصفة) قط (فانضمان) فيه (أو مصطحة عامة) كالحفر لاستنقاء أو لجمع ماء الطر (فلا) ضمان فيه (في الآخر) حوزة وانما في الحوزة مشروط بسلامة العاقبة (ومسجد كطريق) فيما ذكره من الحفر تخصيه ومنه ما في التتمة لو حفر في مسجد ليجتمع فيها ماء الطر فوق فيها انسان ان جعل ذلك بدن الامم فلا ضمان فيه أو يضربه على القولين (وملوك من جناح) أى خشب خارج (الى شارع فهمون) وان كان اشراعه جائزا بأن يضرب بالمارة لأن الارتفاق بالشارع مشروط بسلامة العاقبة ولم يفرقوا في الضمان بين أن يأن بالامام في الشارع أو لا بالتولية من جناح الى درب من يدبره اذن أهله فيه الضمان واذنهم لضمان فيه (ويجمل اخراج المازيب الى الشارع) للحاجة الظاهرة فيه (وانتافبها مضمون في الجديد) لما تقدم في الجناح والقدرم لضمان فيه لضرورة تصريف المياه ومنع الأول ضرورة (فان كان مضمون في الحدار فسطه الخارج) منه فأنلف شيئا (فكل انضمان) به (وان سقط كله) فأنلف (فمنه) أى الضمان (في الاصح) لأن التثقب بالهاتين غير مضمون فوزع على الخارج والتصف والتأني القسط قبل بالوزن وقيل بالمساحة وفي أصل الروضة ترجيح الوزن فهو ما من الشرح (وان في جداره ما مثالا لشارع فكيجناح) أى فاقوله منه مضمون (أو) بناء (مستوباخال) الى شارع (وسقط) وأنلف شيئا (فلا ضمان) به لأن الميل لم يحصل بفسخه (وقيل ان أمكنه هذه أو اصلاحه ضمن) لتقصيره بترك التصف والاصلاح (ولوسط) بعديه (بالطريق بغيره شخص) فهلك (أو تلف) به (مال فلا ضمان في الاصح) لأن السقوط لم يحصل بفسخه وانما الضمان لتقصيره بترك رفع ما سقط الممكن به من اختلاف منهاه والاختلاف فيما قبله (ولو طرح قمامات) ضمن القمامات (وقصور) (يخرج) بكسر الميم (بالطريق) لحصل ما تلف شيئا (فمضمون على الجميع) لأن الارتفاق بالطريق مشروط بسلامة العاقبة والثاني مضمون لجريان العادة بالساحة في طرح ما ذكر ولو طرح في موات فلا ضمان (ولو تعاقب سباحة لفضي الأول) الحوازة ذلك (بأن حفر) واحدا بتراب (ووضع آخر حجره اعدوا فغتره) ببناء القصور (ووقع) الطائر (بما فعل الواضع) الضمان

نظف الداخل (قوله) وقيل ان آخره من أنواحي وان أي هريزو تعاقب أو الطيب والار وياتي والموردى وغيرهم لأن (قوله) ولوسط بعديه أمالوا بناء مثالا لظواهره يضمن من تعاقبنا فافق كايضمن مالك بالسقوط (قوله) فالخلاف هنا يرجع الى قوله الممكن أنقوله يحصل بفسخه على غير ما قبله فلا ضمان (قوله) في الأول لو توالى ليدان كان حفر واحد وأعمى آخر فطمعما الضمان ولو رفع بعدا من بفتح ففتح حفر ومنه حفر

(قوله) لأن العثور أي فكان العثور به عنقه لا بد من واسعه (قوله) كنهوا أي من هذا الإشكال عليه مثله عن المتولي أنه لو حفر في ملكه ونصب شخص في البئر حديد ومات المتري بها (١٨٥) فلا ضمان على واحد منهما أما الحافر فظاهر وأما الواسع فلأن التري هو النقص إلى

الحديد قوله هذا قال وكيف يقول الشحان المتعول مع وجوده فله المتولي هذه (قوله) يتعثر به ما لو كنت أحد الحجرين أم لا آخره فتر بالاول ثم بالثاني فبالأول أي الثاني (قوله) ضمه اندرج لورث هذا المذهب من ثلث اعترض للاختصاص في ثلث الواسع له وذلك يوجب أن يكون المتدحرح منسوب إلى الواسع بمعنى فلا كان ضمان الثاني عليه (قوله) تنصيره أي ولأن التلف حصل بجرته فلا يشكل عليه كون اشئ من مرافق الطريق كالموقوف (قوله) ضمان العاثر اهله أن الطريق لطرون وهو بالتعود ونحوه منصرفون (قوله) والرابع عكسه أنه القس بجرته وشرى يرتدق (قوله) وقدره منه قول في مسية لأنه غائب فتر أرضين الخبز بسبب لغفون ومن ذلك إطلاق الضمان في مسائل كثيرة من غير أن يعقد لغافل (صل اصطدام) (قوله) فعلى عاقبة كل من تعدى حماره (قوله) فتضمنها أي هي عاقبة (قوله) أي أي تكون كسفرة التي على كل واحد نصفها عنه وبمعناه من رقبته لهما شريك في قتل زيد حماره عليهما موزع وفي قتل عمرو وكذلك (قوله) نصف قيمته أي إلى نصف النصف (قوله) فروع لو ادس بقرته مداسه على مؤخر مداس سابقه فخرق زره نصف الضمان أيضا (قوله) تضمنها أي أو فوجها (قوله) نصف غرق الخ قيل هذه عبارة مقتضى انه يحجب على كل واحد عند نصفه لهذا

لأن العثور بما وضعه هو الذي ألجأ إلى الوقوع فيها المالك فوضع الحجر سبب أول الهلاك وخضر البئر سبب ثان له (لأن لم يتعد الواسع) بأن وضع حجر في ملكه وسخر آخر بئر اعدوا فتر ثالث بالجر ووقع في البئر فله (فانتهى قول الحافر) لأنه انتهى قال الرافعي وينبغي أن يقال لا يجب عليه ضمان كنهوا فاعيا لو كان حصول العثر على طرف البئر باليسيل (ولو وضع) واحد (حجر) في طريق (وأخران حجر) يتعثر (فتضمنهما) آخر فتر (فلهما) ٤ (الثلاث) نظرا إلى عدد الواسع (وقيل نصفان) على الأول نصف وعلى الآخر نصف نظرا إلى عدد الموضع (ولو وضع حجرا) في طريق (فتعثر به رجل فحرقه فتره آخر) فهلك (ضمته المذبح) لأن الحارص أصلا هنا ليعلم (ولو غرق) ماش (تصاد أو مات أو أوقى بالطريق ومات أو أحدهما فلا ضمان أن يقع الطريق) كذلك في الحزير وبوجه الاشتراك في عدم التعدي وفي الروضة كحملها والشرح الصغير أهدار العاثر وضمان عاقبته العثور وما إلى تنبيهه (والا) أي وإن ضاق الطريق (فلهما) أهدار راعده وثام (تنصيرهما) لا عثر بهما وضمان واقف (لأن الوقوف من مرافق الطريق لا عثر به) تنصيره والطريق الثاني ضمان ككل منهما والثالث ضمان العاثر واهدار العثور به والرابع عكسه تنبيه ما تقدم من نصير الواسع والحافر والندرج وغيرهم النفس من الاستناد إلى السبب وانرا وجوب الضمان على عاقبتهم بالبدية لا لانهما خرجا وغريهما (نقل) إذا (اصطدام) أي كملان مشيان أو راكبان (بلا قصد) للاستخدام فتر عاوماتا (فعلى عاقبة كل) منهما (نصف حديدية مخمضة) لوارث آخر لأن كلا منهما مات بغيره وفعل صاحبه ففعله هدر في حق نفسه مضمون في حق صاحبه ضمان خطأ (وان قصد) الاستخدام (فتضمنها) مغلظة لأن القتل حينئذ شبه عمد (أو) قصده (أحدهما) ولم يقصده الآخر (فلذلك حكمه) من التقصيف والتغليظ (والجميع) أي على كل (منهما) كفارتين (واحدة لقتل نفسه وأخرى لقتل صاحبه والثاني كفارة بناء على أنها تعذر أو قلنا لا كفارة على قتل نفسه فواحدة على الأول ونصف على الثاني (وان ما قام مركوبه فأكذبت) دية وكفارة (وفي تركه كل) منهما نصف قيمة دابة الآخر (أي مركوبه) فتر تراكمهما في انلاف الدارين (وصبيان أو جنون) اصطداما (ككاملين) فمأذون فترهما ومنه التغليظ المبني على الأضرار عند مدسولهما بآتيهما أم أمركهما ولهما (وقيل أن تركهما أولى بقلوب الضمان) لأن الأركب خطر الأول قال لا تنصير به (ولو أركبهما أحدهما فترهما) تعدي في ذلك وضمانا من قتل نفسه ولا شيء عنهما ولا على عاقبتهما (أو) اصطدم (حاملان واسقطنا) ومات (فلهما كجسدي) من أن على عاقبة كل نصفها إلى آخره (وعلى كل أرب كفارة على الجميع) لاشتراكهما في أكلها أو بعبارة أخرى نفسهما وجرت بهما والثاني كفارة بناء على العجز أو قلنا لا كفارة على قتل نفسه فثلاث على الوجه الأول وثلاثة نصف على الثاني (وعلى عاقبة كل نصف غرق جنينهما) لأن المرء إذا ألق جنينها فحينئذ يوجب على عاقبة المرأة ولو حلت على حامل أخرى (أو) اصطدم (عبدان) ومات (فهدر) لأن ضمان جنابة تعبد متى برقته وقسمات وسواء اتفقت العيانت أم اختلفتا وان مات أحدهما وجب نصف قيمته متعلقا برقبته الخ (أو) اصطدم

٤٧ في نفسه ولهذا وليس كذلك فلو فرق النصين أجزا (قوله) وان مات أحدهما ولو أضر الخ في الميت عاقل ارتبه بنصف هذه القيمة ويحصل التقصاص في ذلك البعداء

(قوله) والرحمان هو اسم الله تعالى وهو الملاح وهو المرحى وهو الملاح وصل بها الجنة الماء الخ **(قوله)** ذاكين قضيتيه انهما وصكنا اصبين وضعهما احنى يكون الضمان على الاختي قال الزركشي والظاهر انه لا يتعلق بضمان لأن العدم المصيبين هو الذي اقتضى الهلاك والوضوح في الفسنة ليس كاركاب الهذبة لأن الأركاب يحملها على السير والاتلاف **(قوله)** فلا ضمان أى والقول قوله في الغلبة قاله ابن المنذر **(قوله)** حال طرح الخ أى بحسب الحاجة قال البقعي في هذا ولا يجوز لا يلتزم صاحبه **(قوله)** اذا خيف الخ قال الزركشي ينبغي تنزيل هذا الحالة على ما اذا غلب الهلاك والاولى على ما اذا غلبت * (١٨٦) * السلامة انتهى أقول مثل غلبة

(مستفادان فكذلك ابن واللاح) فهما المجرىان لهما (كرايين) فيما تقدم في ذلك (ان كانتا لهما) فذا تلت السيفتان عافهما الملو كان لللاحين المجرىين وهل كما أيضا لا اصطدام في تركه كل منهما نصف فمستفاد الآخر بما عافها وعلى عاقلة كل منهما نصف دية الآخر وفي مال كل منهما كفارتان على الصحيح السابق (فان كان فيهما مال احنى لزم كلا) منهما (نصف فمناه وان كانتا لاجنبي لزم كلا) منهما (نصف فيقتهما) ووجه الضمان في ذلك ان الاصطدام نشأ عن الاجراء فان حصل بغلبة الراح وهما ان الامواج فلا ضمان في الظهور ومقابلته قيس على غلبة الدابة الزركاب وفرق الأول بأن زحاه بالقيام يمكن (ولو اشرف سقطت) فهما متاع وراكب مشلا (على غرق جاز طرح متاعها) في البحر لرجاء سلامتها (ويجب) طرحه (أربعا فبجاء الزركاب) اذا خيف هلاكه ويجب لقاءه ملار وفيه تخفيض ذى الروح وتلقى الدواب لقاء الاممين (فان طرحه مال غيره بلا إذن فمعه والى) أى وان طرحه باذنه ربحه السلامة (فلا ضمان ولو قال) لغيره (ألق متاعك) في البحر (وعلى نعمائه أو على انى ضامن) فأنشأه فيه (ضمن) الملقى (ولو انقصر على) قوله (أنتى) متاعك في البحر انقضاء (فلا ضمان على المذهب) وفي وجه من الطريق الثاني فيه الضمان كقوله أذن في فاداه فانه يرجع عليه في الاصم وفرق الأول بان أداء الدين ينفعه قطعا والاقفاء قد لا ينفعه (وما يصح من ملئس لحوق غرق ولم يخص نفعه الا انشاء بالملقى) ففي غير لحوق الا ضمان وكذا في الاختصاص بان يكون انقضاء على الشط أو في سفينة أخرى وفي الاولى استماع وصاحبه قسط ولو كان معه الخمس أو غيره قبل يسقط قسطا سائت وهو قى واحده مثلا النصف والاصم المانع (ولو عاد بهر مختص) بفتح الميم والجم (قتل) أحده من هدر سقطه وعلى عاقلة الباقي السابق (من دته لانه مات بفعله وقطعه خطأ فان كان أحد عشرة سقط عشر دته ووجب على عاقلة ككل من التسعة عشرها (أو) قتل غيرهم ولم يبق صدوه خطأ) قتله (أو تصدوه فمهد) قتله (في الاصم ان غلبت الامامية) والثاني شبه عدله لا يتحقق قصد بعض بالخطي والاول يتبع هذا وان غلب عدم الاصابة فقتله عمد مجزأ

السلامة استواء الامر من فيما يظهر ثم قضية كلاما لمصنف ابن هذا الحكم لا يتوقف على اذن المالك وان توقف على عدم الضمان أى في الحال الثاني **(قوله)** لبقاء الاممين ولا يجوز ابقاء الصكافر المعصوم خلاص المسلم كالا يجوز قتله في الخخصة **(قوله)** أو على انى ضامن أى **(قوله)** ضمن أن سعى قدر الزمهم والا فظاهر اخية مطقا وان تعذر قبل ايجاب ولا بدانه يقول أنت هذا أو يكون اتاع مع ما عذره لئلا يقال أو غير معلوم ولكن آتفه بحضوره ولما تزوج قبل الاقائه لانه ليس على حقيقة الضمان بل افتداه كقوله اعتق عبدا ندى على كذا ولو سقط البحر رد صاحبه وأخذ الضامن ما عذره **(قوله)** ولم يخص الخ تخصه ست صور * فرع * قل رقيقه في الطريق خوفا من الصوص عند ملهم لهما ألق وعلى نعمائه فالحكم كذلك **(قوله)** لا ضمان الخ والحال انه على على انى ضامن **(قوله)** مختص هو فارسى معرب ويقال فيه أيضا مختنق بالواو ومخبط باللام **(قوله)** فان كان أى المقتول **(قوله)** أو تصدوه تلزم بعضهم

في هذا بان قصد مع فرض الغلبة كيف يجري فيه الخلاف فبعض اصحاب يقول لا يتصور قصد رجل معين في بالخطي * (فصل دية الخطأ وشبه العمد) * أى اما العمد ولومن سعى بميز فعلى الخافى على قياس المتلفات ولما قال ابن عباس رضى الله عنهما لا تحمل العاقلة عمدا ولا سفها ولا اعترا فاعمل الزمان تشهد البينة أو يعترف بالتسلسل ويصدق قوله **(قوله)** وهم عصبته أى الذين هم بصلة الكمال أعنى من يصح أن يكون ولي نكاح بفرض الجاني أنى من الفعل الى الموت فمن أسلم بعد الجناية لا لى عليه

(قوله) والاول يجعل اسوة منعتها مجودة لحديث (قوله) ثم عصيته توقف الامام في الضرب عهدهم مع وجود الحق عز وجل في لانه لا سبب ولا نسب وقال ايضا ان الامم عموم الضرب * (١٨٧) * على عصية المعتق من غير اعتبار الاقرب فالاقرب هكذا في شرح ابن ركني

(قوله) والثاني على هذا ان يصح تأخره عن المعتق وعصيته به وأما عصيات المعتق فلا يصح كونها قطعاً وكذلك عتق المعتق فيما يظهر وان كان الخاني تجعل عنه ويحسب حران الخلاف فيه نظر المذهب * ثم عليه قطع النافعي رحمه الله ان العتق لا يرتب تردد في تحمله المعتق لان اثره تدار على التهمة ولا نفقة له على المعتق والعقل على التامرة وهي لا تقع به (قوله) عقل يت المال بقوله صلى الله عليه وسلم انا وارث من لا وارث له اعقل عنه وارثه (قوله) فكله أي والمأخوذ عن العاقلة من قط العام ولو كان قصيرا ثبت في ذنبه (قوله) وجبت وجبت دفين عاه يتوهم من قول است لا في وتوجب على العاقلة (قوله) وتوجب لهم توقفت ذنبا على ضرب قتافي وليس مراداً (قوله) لكنهما في قول المنصف كلمة اشارة من في ثلاث أي لا في كل نفس معتقة من غيرها وقيل سئل نظرا الى ان النفس الواحدة توجب على ثلاث فزاد سبب الاخرى ثلاث (قوله) من الزهوق لانه وقت وجوب بدلها كان مدفوع من اجابة لانه وقت الوجوب وان توقف اضبط على الاندول (قوله) من العاقلة خرج بالخاني فانه يجعل عليه (قوله) سقط أي لانها مواساة وقيل شبه ذلك تلف انتصاب في أثناء اخول ثم التعبير بالقوله يقتضي سبق اوجوب قال الرافعي رحمه الله وهما مباحة لادامه حره ائمة لا يصح ان يقال حصص اخول من ائمة لا تجب الا في آخره لان موجب ائمة يقتل وهو متم

في رواية وان العقل على عصيته في رواية فانه لا يرد في الولد أي من العقل ويقاس عليه الاصل وروى النساء حديثا لا يأخذ الرجل بغيره فانه (وقيل يعقل) في المرأة (ابن هوان بن عمار) كاي نكاحها والاول يجعل اسوة منعتها هنا (وقيل الاقرب) فالاقرب بان ينظر في عدده والواجب اخراجله ويرى على ان يعد على ما يأتي منه (فان بقي شيء) من الواجب (فمن يله) أي الاقرب يوزع الباقي عليه وهكذا والاقرب الاخوة ثم بنوهم وان سقطوا ثم الاعمام ثم بنوهم كذا رت (و) يقدم (مدل بأبوين) على مدل باب (والقديم التسوية) بينهما نظر الى ان المرأة لا تعقل (ثم) بعد عصية النسب (ثم عقبت عصيته) من النسب الا اسله وفرعه في الامم (ثم عقبت عصيته) الا اسله وفرعه على الخلاف (والا) أي وان لم يوجد معتق ولا عصيته (ثم عقبت) ان الخاني ثم عصيته من النسب (ثم عقبت معتق الاب وعصيته) وفي الحرر وغيره ثم بدل الواو (وكذا ابدا) أي بعد معتق الاب وعصيته معتق الجدة وعصيته الى حيث يتوهم ويعلم ان يقدم استثناء الاصل والفرع من عصية معتق الاب ومعتق الجد على الخلاف السابق (وعقبتها) أي المرأة (يعقله عاقلتها) دونها (ومعتقون كعتق) فيما عليه كل سنة لان الولد فيجوز لاهل ولا احد منهم (وكل شخص من عصية كل معتق يجعل ما كان يحمله ذلما المعتق) قبل موته ولا يقبل بوزع عنهم لان الولد لا يتوزع عليهم توزعه على الشركاء بل يتقل لكل منهم وسيأتي ان على من اعاقه كل سنة نصف دينار واثو سطر عديار (ولا يعقل عتق في الاظهر) لان ثمانية وثلاثين نظرا الى ان يعقل ثمانية وثلاثين في السنة (فان فقد العاقل) ممن ذكر (أوليف) لعائنه بواجب في جنابة (عقل يتسأل عن الله) انك أو اني في لا يبره بخلاف الذي قاله في عتق الواجب منه (فان قدس) بيت المال (فكله) أي الواجب بالجنابة (على الخاني في الاظهر) بناء على ان الواجب ابتداء عليه ثم تعمله العاقلة والثاني استنبأ على ان الواجب ابتداء على العاقلة وعلى هذا يكون ذنبا في بيت المال في أحد وجهين وحيث وجب في بيت المال أو على الخاني فتأجل تأجله على العاقلة ثلاث سنين في كل سنة ثمه وتوجب على العاقلة ذمة نفس كاملة) بلا سلا ولا ذكورة بعد الحرية (ثلاث سنين في كل سنة) آخرها (ثلث) التأجيل بالثلاث رواه البيهقي من قضاء عمر وعلى رضي الله عنهما وعزاه الشافعي في المختصر الى قضاء النبي صلى الله عليه وسلم واظهار تساوي الثلاث في التهمة وان كل تمت آخرتها وتأجيلها بثلاث أكثرتها وقيل لانها بدل نفس (و) تؤجل ذمة (ذمة) لانها تعد بثلاث ذمة نسبية (وقيل ثلاث لانها ذمة نفس (و) تؤجل ذمة (امرأة) مسلمة مستترة في الاذن) منهم (تس) ذمة في الرجل وانما في اثنتان (وقيل) تؤجل (ثلاث) لانها ذمة نفس (وتحمل العاقلة العتق) بعتبة (في الاظهر) لانها بدل نفس والثاني هي في مال الجارية كبدل الهبة وهي الاذن اذا كانت قدر ذمة أو ديتين (في كل سنة قدر ذمة وقيل) كما (في ثلاث) ذمة بدل نفس (وقيل رجلين في ثلاث وقيل ست) تؤخذ ذمتها في كل سنة تكل نفس ذمة في الاذن وسدس ذمة على الثاني (والا طرف) والاروش والحكومة (في كل سنة قدر ذمة وقيل كلها في سنة) قلت وأكثر (وأجز النفس من زهوق) مروح (وغرها من الجنابة) وقيل من الاندول (ومن مات) من العاقلة (بعض سنه سقط) من واجبا فلا يؤخذ من تركه شيء بخلاف من متهدها (ولا يعقل قدر) لان تعقل مواساة والتعريض من أعتاقها من رغبة والمراد به انما لا يجلب ما يفضل من

وكونك واجبة على عاقلة وقد ضرب الاجل متخفيا وجب ان لا يستطعت وان جعل الاجل كسائر الذنوب وشبهه ان يقال انه واجبة في الاول ويصحب بضاف وجوبها في العاقلة على التعيين بل ينظر آخر اخول فان كانوا بصحة التجهل تعين الواجب عليهم والابن علق الواجب به سائل اذن استراد الحكم بيت المال بنسب

(قوله) نصف دينار أربعة نصف دينار وكان ينبغي ان يقول اوسنة دراهم اى على اهل الفضة * تنبيه * للدعوى بالدية على الجاني والعاقلة يذهبون ولا يدعى عليهم وقوله كل سنة وجهه انه تعالى الجول فيسكن ركاز كاة كذا علواويه ونظر فيه بعضهم بان الزكاة لا تنقسم ثلاث (قوله) واجب الثلاث فعلى هذا يجب على القسي في كل سنة آخر الجول بفدك عدم اعتبار غيرهما من الشر وطأخه وهو كذلك فلو كان بعضهم أول الجول بل عند صدور أول فعل الجاني كافرا أو رقيقا أو مسييا وتحوذت ثم كل فلتأني عليه مطلقا كمنه عليه الشارح بالفرع الآتي * (فصل مال جنابة العبد) * (قوله) وليس دية أى لا تمتثل الحق كلهم هون * (١٨٨) * فيختبر فيبذل (قوله) ولا يتعلق بدمته

المخ أى لا يمتثل لهم الم يتعلق بالرقبة كاستردون العاملات (قوله) فإن لم يوف ظاهرا لمصلحة ان الحكم كذلك على هذا القول ولو كانت الجنابة خطأ وانما في ذلك الجواني وانما في لان ارض الخطأ لا يجب على الجاني ولا على عاقلة الرقيق (قوله) ولو جنى بائناح ذل ابن القطان في فر وعه لو كانت اثانة قتلا بعد اول نيف بى في خطأ وحده ثم يقتل كالجو جنى خطأ ما اردت قال الخلق عن ابن الشافى فلم يجد من يشترى ملكان القود فعدى ان القود يبط لا تقول لمصلحة ان صاحب الخطأ قدس بمقتل فلو قد منا لا لظنا حقه فاعدل الامور ان تشتريكها ولا سبيل اليه الا ترك القود والعفو (قوله) يرى لو علم مكن الهارب لزمه احضاره لان التسليم واجب عليه كذا بجه الزركشي وينبئ تخصيصه بما اذا لم تكن مؤنة (قوله) أنه الرجوع على ذلك بان بعد اول آله نعم لو قتل أو هرب بعد اختيار الفداء فليس له الرجوع ثم محل الخلاف المور اذا العسر لا اثر لا يخاره قطعا (قوله) والثاني الخ أى سوء قال اخترت الفداء أو قال انا أفديه ولا يشترط صبغة التزام فالأولى صريح الالتزام وفرعنا على تعليق

* (فصل مال جنابة العبد) * بان كانت غير محمد أو محمد أو عني على مال يتعلق برقبته وليس دية يبعها أى لأجلها أو لتسلية لباع فيها (وفداه بالاقل من قيمته وارثها وفي القديم) يفديه (بارثها) بالفا مائة لانه لو سلمه ربها بأكثر من قيمته والجديد ما يعتبر هذا الاحتمال وتعتبر القيمة يوم الجنابة وقبل يوم الفداء (ولا يتعلق بدمته مع رقبته في الأظهر) والثاني يتعلق بالذمة والرقبة مروهة بما في الذمة أى فان لم يوف انتم به لم يطلب العبد بالباقي بعد العتق (وفداه ثم جنى سلمه للبع) أى لباع أو باعه (أو فداه) كما تقدم (ولو جنى ناس قبل الفداء باعه فيها) أو سلمه لباع فيها (أو فداه بالاقل من قيمته والارشرين) في الجديد (وفي القديم) يفديه (بالارشرين) لما تقدم (ولو أعتقه أو باعه ومحصنها) أى قلنا بجهتها وهو القول الرابع في اعتاق المورس والمرجوع في بيعه (أو قتله فداء) لزوما (بالاقل) من قيمته والارث قطعا لتعذر البيع باحتمال الزيادة (وقيل) فيه (القولان) أحدهما يفديه بالارث (ولوهرب) العبد (أو مات برئ سيدة) من مملته (الا ان الملب) منه (خضعه) فيصير مختارا فداءه وغير ذلك سادق بان لم يطلب منه أو لم يطلب ولم يمنعه (ولو اختار الفداء) فالاصح انه الرجوع وتسلية لباع والثاني يلزمه الفداء (وبقضى أم ولد) الحائض ولا امتناع بيعها (بالاقل) من قيمتها والارث قطعا (وقيل) فيها (القولان) أحدهما يفديه بالارث ابدا وتعتبر القيمة يوم الجنابة وقبل يوم الاستيلاء (وجنابتها كواحدة في الأظهر) يفديه بالاقل من قيمتها والارث تشتترى احصا بالارث الزائمة على القيمة فيها

الحق بدمته العبد مع الرقبة فالتى مال اليه امام الحق (قوله) قطعا استشكل الاسلام لان الاستيلاء تصرف في الخاصة ملك نفسه فكيف يجعل بسببه ضمانا انتهى ثم قضية كلامهم الضمان ولو لمات عيب الجنابة وأمأعها فالظاهر عدمه (قوله) وقيل القولان ثلث الرأى لعل ما أخذهما جواز بيع أم الولد (قوله) فيفديه بالاقل أى ولا تأتى الطريقان خلافا لظاهر العبارة

(قوله) وارثيها اخباها لان الاستدانة بعد ^{في الفصل} في الجنين غرة أمها البياض ولذا ذهب أبو عمر ومن اتبعه إلى انه يجب أن تكون
بضاء (قوله) كثر به أشر دواء وأغضب سلطان وتخوف أوتد بدأوصم بحشيشه ولو فرضا (قوله) متعلق بانفصل أي فلا يجوز
أن يتعلق بجنابة لقوله وأبوتها (قوله) انفصالة أي وقومها والوارد (قوله) لم يتبين وعوده أي وإن كان هنا ناقلا حركة (قوله) فدية نفس
أي ولو كانت حركة حركة مذوح (قوله) عبد أو أمة أي لابد أن يكون نسبه سبعين فلما قيل فله فلا يكفي في الفدية أي والخبر بخارم
حق آدمي لو حظ فيه مقابل ما فاسد منه فغلب عليه شأنيته أنه فيه ثمناء هذه الفدية يتقاضى
(قوله) عيب مسم أي كافي بابل الله لانه (١٨٩)

بالخاصة كان تكون انعين والعيبة والنساء الثاني بقديها في كل جنسية بالاقبل من قبيها وارشد تلك الجنسية والسالث كلثاني ان وقعت الجنسية الثانية بعد فداء الاول وكمال اول ان اخراف فداء عن الجناس

[illegible]

(قوله) أمر خلقى كأنه يشعر بهذا إلى ما قال غيره ينبغي أن يكون محل الوجهين النفس الخلقى والنفس بغيره مخرجه السلامة قطعاً
 * (فصل يجب بالقتل الح) * (قوله) أولى من مذهب مالك وأبو حنيفة إلى عدم الوجوب في القتل لأنها عقوبة فلا يدخلها القياس (قوله) ويجوزنا
 وكذا أمركه (قوله) منه كذا يعنى من ماله نعماناً شاذاً كان أباً أو جداً ولو صام الصبي أجره فى الأصح وسكان من الصبي وقد ذكرنا فى كفارة
 البين أنه كفر بها بالصوم لكن صرح الصيرى فى باب الجحر بأن كفارة القتل تليزم فى ماله (قوله) ومتنبأ أى ولو شرطاً لكفر
 والهيبة (قوله) ولو كان يدار حرب أى فانه لا يجب فيه قصاص ولادية (١٩٠) (قوله) وذى لقوله تعالى وإن كان

قوم يشكهم ومنهم من أتى الآفة (قوله)
 كذا يجب معانها ولأن فى الصكفارة
 معنى العبادات فبعد أن سبقت على الميت
 (قوله) وبإع كذا الوقت الباقى للعادل
 لا كفارة عليه كمالاً لضعفه قاله

الزركشى (قوله) وعلى كل من
 اشركه أتى العبد فكأنه لو ولان فيها
 مع العبادات وهى لا تنوزع خلاف
 الدية وتفرق جزاء الصيد لأنها هبت
 الحرة لا بد لغيره خلاف الصيد ولو كان
 منهم حرباً ما لا ظاهراً عدم الغزو
 قطعاً خلاف ظنهم من الصيد لا يقبل
 ذلك بخلاف الكفارة (قوله) والثانى
 عليه بوجه أن يجب على الجميع تحصيل
 رقبة ولا يجوز أعتاقهم ثم يبعه الأصح
 يخالف تعبيرة فى اصطلاح الحاملين
 يصح (قوله) أو لثانى على الجميع كفارة
 أى كفى جزاء الصيد

* (كتاب دعوى الدم الح)

شطر بموزون (قوله) تستمع
 إلى أى فلا يعرض بعدم الترجمة عنها
 (قوله) من عمد الخ لانه من تفصيل
 حثية العمد وغيره أيضاً (قوله) فى
 جماعة حاضرين عبارة الر كشى محل
 الخلاف إذا انحصر أو الأقالى
 بقوله لا يشكل بقصة جبراً حقاً أن
 يكون الدعوى على قوم معينين منهم

أمر خلقى وقد يرد خلافه بعد ولو كان الخائن مقطوع الأطراف والام سليمة لم تقدر مقطوعة فى الأصح
 لأن نقصان الخائن قد يكون من أجل الحباثة واللائق الاحتياط والتلفظ (وتجمله) أى العشر
 فى الجنين الرقيق (العاقلة فى الظاهر) هما القولان السابقان فى محل العاقلة العبدان هما
 أمضى مال الحائى

* (فصل يجب بالقتل) * هذا أو شبهه ما دوناً (كفارة) قال تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتصير
 رقبة الآية وغير الخطأ أو فى منه (وإن كان القاتل مسياً أو مجنوناً) فيجب فى ماله ما منعتنى الولى
 منه (وعبد) فيكفر بالصوم (وذيما) وبغيره بالعقوب بان يسل عبده فيعتقه (وطمداً
 أو مخطئاً) كمنوط بجنايته العبد (ومتنبأ) كبشر (بقتل مسلم ولو) كان (يدار حرب) بان
 طعن كفره لكونه على زى الكفار (وذيما) لضعفهما (وعبد نفسه ونفسه) لحق الله
 تعالى (وفى نفسه وجهه) أنه لا تجب لها كفارة كالأب لا يجب ضمانها (الامر) أو صبي حزين وبإع
 وسائل (ومتص منه) أى لا تجب الكفارة بقتل واحد من الخيمة لعدم ضمان الأولين وللحاجة
 إلى دفع الاثنين بعدهما ولا يستحقان القصاص فى الأخير (وعلى كل من الشركاء) فى القتل
 كفارة فى الأصح لأن كلامهم قاتل والثانى على الجميع كفارة (وهى كظلمه) أى ككفارة
 التقصية فى باب (لكن لا أعلم) فيها (فى الظاهر) اقتصرنا على الوارد فيها من اتفاق رقبة
 مؤمنة فإن لم يجدوا فاصيام نهرين متبعين والثانى فيها الإطعام ككفارة الظهار الوارد فيها فلم
 يتطع فلما عاين مسكيناً وقدم الكلام على ذلك

* (كتاب دعوى الدم والقسمه)

بفتح القاف وهى الإيمان تنصم على أولياء الدم قاله الجوهري وعبر عن القتل بالدم لزمومه لغالباً
 والدعوى به تنسب مع الشهادة الآفة فى الباب (يشترطان فصل) مدعى القتل (مادعيه من عمد
 وخطأ) وشبهه عمد (وانفراد وشركة) فإن الأحكام تختلف باختلاف هذه الأحوال (فان
 أطلق استقصيه القاضي) عماد كرتصغ تفصيله الدعوى (وقيل يعرض عنه) لئلا نسب إلى
 تلقين وفى الروضة كأمه فى كلام الأئمة ما يعبر بوجوب الاستئصال وقال المارجس لا يلزم الحاكم
 أن يصح دعواه وهذا أصح أى فلا يلزم الاستئصال فكأن أولى (وان بعين الذى عليه ظن الحاكم
 فى دعواه فى جماعة حاضرين (قتله أحدهم) فأنكروا وطلب تخفيفهم (لحلفهم القاضي فى الأصح
 أى لا تخلف لأبهم الذى عليه والثانى يحلفهم أى بأمر يحلفهم للتوصل إلى أقراء أحدهم بالقتل
 واستيفاء الحق ولا تتركهم فى عين صادقة (ويجوز بان فى دعوى غصب وسرقة وتلاف) على

* (تنبيه) * انما قد رتار ح هذا ليعود عليه الضمير الآتى ولأن القسمه فى الدعوى على الغائبين تختلف فيها وإن كان الأصح
 جماعياً (قوله) لم يحلفهم بعد صحة الدعوى (قوله) أى لا تخلف لم يزل أى لم يأمر بحلفهم كسأنى نظيره لا تلاوم ان لهم الحلف من غير أمره
 بعد طلب الخصم (قوله) والثانى يحلفهم هذا ليويدع الوصية مهمة (قوله) ولا نرى رأى بخلاف الذى فعله الضرر بعدم تخفيف
 زكوا جماعاً لى فى الوصية شككنا حين الردود على الدعوى منه

(قوله) بخلاف قولنا تلك المعاملة عن وكيله أو ونيه أو موره أو عبد مولات العامل فهل يجري الخلاف أو لا يكون أصلها معلوم محل نظر
(قوله) ملتهم هذا يعني عن التكليف ويحكون شاملًا للسكان فلو اقتصر عليه كان أولى ثم هذا الشرط وغيره إنما يعتبر عند الدعوى
ولو كنّا فاعند الجنازة (قوله) أو عبد وصفه بغيره قال الزركشي مثله عكسه وفيه الخلاف أيضا (قوله) أصل الدعوى وهو مطلق القتل (قوله)
والثاني يطل أي فلا يفتقد وصفه ولا يمكن (١٩١) من الرجوع للعهد (قوله) غرضه حاله أو مقابلة (قوله) لأعدائه الضعير

أحمد حاضر من خلاف دعوى القرض والبيع وسائر المعاملات لأنها تشابها بخيار المتعاقدين
وشأنها أن يضبط كل منهما ما صاحبه (واما انه) لدعوى (من مكلف) أي بالحق عاقل (ملتمز)
كما في خلاف الجرح (على مثله) أي مكلف ملتمز ومنه في الشك بجور بصفه أو فليس
(ولو ادعى) على شخص (انصراده بالقتل ثم ادعى على آخر) الشركة أو الانصراد (المتمع)
الثانية) لأن الأولى تكفيها ولا يمكن من العود إلى الأولى لأن الثانية تكفيها (أو) الذي
(عدها وصفه بغيره لم يطل أصل الدعوى في الظاهر) لأنه قد يظن من ليس بعدها عدها فيعدها وصفه
والثاني يطل لأن في دعوى العدة اعترافا بما في العاقلة (وتثبت القسامة في القتل بمجلون) بالثالثة
(وهو) أي اللوث (قرينة لصدق المدعى بأن وجد قبل في محلة أو قرية صغيرة لأعدائه أو تفرق عنه
أجمع) ولو لم يكنوا أعداءه في الروضة كالأهل وصف بمحله بمنفصله من بلد كبير (ولو تباين صفتان
لتنال) واتقوا (وانكسروا عن قبل) من أحد الميتين (فان انضم قتال) بينهما أو وصل سلاح
أحدهما إلى الآخر كما في الروضة وأصلها (فلوث في حق الصف الآخر) أي وإن لم يلحقه
قتال ولا وصل سلاح فلوث (في حق صفه) أي القتل (وشهادة العدل) الواحد بان شهد أن زيد أقتل
فلان (لو شهد عبيدا أو نساء) أي شهدتهم (وقيل بشرط تفرقه) لاحتمال التواطؤ فلا اجتماع
وهذا أشهر ومثابه أقوى قاله الرافعي واقتصر في الروضة على التعبير بالأصح بدل الأقوى (وقول)
فسقة وموبيان وكفار لو ثبت في الأصح) لأن اتفاقهم على الأخبار عن الشيء يكون غالباً عن حقيقة
والثاني قال لا اعتبار بقرعهم في الشرع والشال قول الكفار ليس بلوث (ولو ظهر لوث) في قبل (قتال)
أحد أبيه قتله فلان ولكنه الآخر يطل (لو ثبت في قول لا) يطل يخلف المدعى على هذا دون الأول
(وقيل لا يطل) اللوث (تكذيب فاسق) لأن قوله غير معتبر في الشرع وهذا يخص القولين بعدل
والأصح لا فرق (ولو قال أحدهما قتله ويدمجهم وقال الآخر) قتله (عمرو ومجملو حلف كل على من
عنه وله ربع البينة) لا عرفه بان الواجب نصف البينة موضع من نصفه (ولو أنكر المدعى عليه البينة
في حقه قتال لم يكن مع المقتولين عنه) أي القتل (صدق بينه) وعلى المدعى البينة (ولو ظهر لوث) أصل
قتل دون محمد وخطا) أو شبهه (فلا قسامة في الأصح) لأنه لا يفيد مطابقة القاتل ولا العاقلة والثاني قال
يظهوره خراج الدم عن كونه موذرا (ولا ينقسم في طرف) وجرح (وأن لا يدل في عبدة في الظاهر)
نساء على الظاهر السابق أن العاقلة تحميه ومثابه متى أبى أنها لا تحميه وعدها القسامة فهذا ذكر
لأنها خلاف قياس يقتصر فيها على مورد النص وهو النفس في غيره اتقول قول المدعى عليه بینه
مع اللوث وعدمه (وهي) أي القسامة (أن يخلف المدعى على قتل أعداءه خصي عيا) حديث
الخصيم يدين الخصم لحديث النبي المينة على المدعى والمعين على المدعى عليه (ولا يشترط موالاتها

عبارة أن قبل متى ظهر اللوث وفصل الأولى سمعت الدعوى وأقيم قطعاً وإن لم يصل لم تنسج الدعوى على الأصح ولا يقسم والساق تحب وتثبت
القسامة فحسب المدعى عليه حتى بين صفة القتل فإنه لا مقتله هذا الزمة الخطأ في مله انتهى (قوله) وجرح أي ومعه (قوله) لأنها الجوار أيضا
فانصر أعظم حرمة بدليل تكفاره (قوله) أن يخلف أي انداع فرج خلفه بعد نكول المدعى عليه حيث لا لوث وخرج بقوله المدعى حلف
مدعى عليه حيث لا لوث أو بعد نكول المدعى في عين في كذب شخص ولا ينحى قسامة (قوله) قتل أعداءه فيبدل أنه لا بد من التعرض في إيمين
ب نصه في دعوى المدعى كذا في قوله قتل المدعى عليه

﴿فصل اغتياشت الى آخره﴾ (قوله) يا ثارأي ولو حكمك شغل الحلف بعد التكلول نعم قد رد حكم اخاضي (قوله) عدلين خرج الرجل والمرأتان أو اثنين فاتفقوا لا شئت القصاص بل وعند الشهادة بذلك لا شئت المال أيضا بخلاف نظيره من السريفة انما شئت وان تختب الطلع لان الشهادة الغيبة هناك تجب القطع شئت المال ولا كذلك هنا لان الواجب التوقيع واحدهما لا يعنه ثم لا يخفى أن شهادة المرأتين والرجل وان تم قبل شئت لوئا ﴿١٤٣﴾ (قوله) لان الفصولا تبني على ان الواجب التوقيع عن التوقيع الواجب أحدهما لا يعنه

فيا لغو يكون الواجب المال فتقبل الشهادة ولو ان قال الزكشي ان الثاني مفرع على هذا (قوله) وهو يخرج الخ أيضا ذلك ان الشاخي رضي الله عنه كما نص هنا على ما تقدم نص فيما لم يرق السهم من زكشي عمرو ان ثبت انطلا في عمر ورجل والمرأتين فتقبل قولان بالتقل والتخرج والمذهب بقر النص والفرق ان الخانة هنا متحدة فاختط لها (قوله) اربها أي الهاشموأنا الموصفة فلا تبطل قودها ولا اربها وقيل ثبت اربها مفرع لو أدعى رجل قصاصا ولا تقبده بدين رجل وامرأتين قبت في ثمان ولا ينع من الزكشي الخصاص (قوله) قتله خرج الخ فانه يشهد بثبوت جرحه فيقول اذا زعم بعد ذلك ان الموت منه ان يحلف بحسب مينا وتثبت لديه ولو أنكر الجاني كون الموت من الجرح قلنا أولى هو المصدق (قوله) وبشرط لموصفة الى آخره أي امران الأول ما قاله الثاني مافي قوله ويجب الخ (قوله) يمكن قصاص قضيت ثبوت الارش عند انقصار على الشرط الأول وهو الاصح لان الارش لا يختص بموضع الموصفة من الرأس وما تحتها قل الزكشي وقياس هذا ان يشهد الارش برجل وامرأتين وبصر في الحاي الصغير واستصكره وكلا

﴿فصل اغتياشت موجب القصاص﴾ بكم الجرم من قتل أو جرح (بأقرار) ﴿أو﴾ شهادة (عدلين) ﴿أو﴾ اغتياشت موجب (المال) من قتل أو جرح (بذلك) أي بأقراره أو شهادة عدلين ﴿أو﴾ رجل وامرأتين (أو) رجل (ويعين) ولا يثبت الأول بالآخرين ولا الثاني بالمرأتين ويعين وهذه المسائل من جملة ما ياتي في كتاب الشهادة ذكرتها هنا على الشاخي رضي الله عنه (ولو عفا عن القصاص ليقبل للمال رجل وامرأتان) أو رجل وبعين (لم يقبل) في ذلك (في الاصح) لان الفصولا تبني بعد ثبوت موجب قصاص ولا يثبت عن ذكره الثاني قبل لان قصد المال (ولو شهد هوها) أي الرجل والمرأتان (بها) فقبلها ايضا على (أربها) أي الهاشمة (على المذهب) لان الايضاح قبلها الموجب للقصاص لا يثبت عن ذكر في قول من طرقة وهو يخرج يجب اربها لانه مال ومثل المرأتين العيين (وليصرح الشاهد بالمذمى) بفتح العين كالتفصيل (فلو قال ضربه بسيف فخره فان لم يثبت) قتله (حتى يقول خاتمه أو قتله) اخفان موته ان لم يثبت ذلك بسبب غير الجرح (ولو قال ضرب رأسه فماده أو ذئبال دمه مقتدية) بذلك لو قال قتله لم يثبت لاحتمال سببه غير الضرب (وبشرط لموصفة) فوضع عظم رأسه وقيل يكفي فوضع رأسه لفهم ان قصود منه وهذا الجرح هو في الرضة كاصلها ثم ذكر ما فيه من حكمة الامم والعزالي وعرفه في الجرح الاقوى (ويجب بان جعلها وقرها) أي انوصفة (لكن قصاص) فيها (ويثبت القتل لسحر بأقرار لا يثبت) لان الشاهد لا يقر قصاصا لسحر ولا شاهد بجراسحر والأقرار ان حول قتله بحري فان قال ويحري يثبت غالبا قرار الجحد أو يقتل اذ قرار شبه الجحد أو قال أخطأ من اسمرغره الى اسمه فقراره باطلا وفي الأول القصاص وفي الاخرين المدة في حال الساحر لا العاقلة لان المدة قود لان اقراره علم لا يقبل (ولو شهد نوره) غير رأسه وفرعه (يجرح قبل الاندمال لم يقبل) لانه لو مات كان الارش له فكانه شهد لنفسه (وبعد يقبل) لان ثناء التهمة (وكذا) لو شهد (بجرح في مرض موته) يقبل (في الاصح) والثاني لا يقبل كالجرح للهمة وفرق الأول بان الجرح سبب الموت النافق للحق المختلف المثل (ولا يقبل شهادة العاقلة بنقض شهده وقتل تحصلوه) من خطأ أو شبه عمد لانهم يجهلون بغير الفعل عن أنفسهم بخلاف مئة اقرار بذلك أو مئة عمد (ولو شهد اثنان على اثنين قتله شهدا على الأولين بقتله) في المجلس مبادرة (فان صدق الولي المذمى (الأولين) أي اسمرغره على تصديقهما (حكمهما) وسقطت شهادة الآخرين لان الولي كنهما (أو) مدق (الآخرين أو الجميع أو كتب الجميع طلعا) أي الشهادتان وهو ظاهر في الثالث ووجهه في الثاني ان في تصديق أي فرق تكذيب الآخر وفي الأول ان فيه تكذيب الأولين وعداوة الآخرين لهما (ولو أقر بعض الورثة بغير بعض) منهم عن القصاص وعنه أو لم ينع (سقط

٤٩ في الرافعي هنا كالمصرح في عدم الثبوت انتهى (قوله) بقرأي ولو حكمك شغل الحلف فلا ضمان لانه لا يشهد على القتل بما اخبر اقل الامم لا لقضائنا بغير من نظري الى من تنوق نفسه اليه او باطلا قال بعض المتأخرين يجرى فيه تقصيل اسحر (قوله) والاقرار الحوالة مرض بحري وبعث فو لو (قوله) طلتا طاهره ان اصل الدعوى باق على حاله وهو ظاهر في تكذيب بعض الورثة فينبغي خصم لكن عبارة الجهر بطل حكمه (قوله) ولو أقر خرج ما لو شهد فلا يخفى حكمه

(قوله) فلتخرج ما لو كان الشهادة لا يؤثر الاختلاف في الزمان ولا المكان وكذا الاقرار بالآلة والهيئة فيها بظهور
 (كتاب البغاة) (قوله) قوله تعالى اولادهم ويمجدون في هذا الضابط كافا انعراق (١٩٤) ما لو قاتل فسان من المؤمنين فاصحح الاما

بهما لانه كل من حقه عدم اقامة
 والرفع الى الامم ترك ذلك والقبالات
 عنه مع خلق متوجه عليهم (قوله) حتى
 لا تعطل الخ كغيره ما قل اس ارفضة
 رحمه الله الخلاف في الامم لاجل تنفيذ
 الاحكام لا لعدم النجاة (قوله)
 وان مع عدم شراره اي بدليل ان اهل
 مدبر واهل الجبل لم يصبوا لهم ما
 قوله مدبر لم يصب (قوله) تركوا وذهبت
 فذهبوا كذا وكذا وقد علمت انهم عيسى
 اذ لم يصبوا كذا وكذا لا تنفعكم ما سجد
 من سجد كذا وكذا لا تنفعكم كذا
 من سجد كذا وكذا لا تنفعكم كذا
 من سجد كذا وكذا لا تنفعكم كذا
 من سجد كذا وكذا لا تنفعكم كذا

(كتاب البغاة)

جميع (هم غاصوا في الامم بخروجهم عليه ترك الانقياد) له (أوضح حق وجه عليهم) كذا كذا
 (شرع شوبه هو وولي) غروجه على الامم وأمنهم الحق (ومطاع فهم) تحصل بقوة
 تدرية (قيل وأمد منسوب) لهم حتى لا تعطل احكامهم وبهم ولا يصح عدم اشتراط ولا تعطل لها
 (ووافر هو قهر رأي الطوار) تدرية الجاهل وتكفي في كبره ولو لم يقاتلوا (كوا) فلا يتعرض
 لهم (والا) اي لو توالوا (فقطاع خريف) اي حكمهم حكمهم كذا في الروضة كاصلها عن البغوي
 بعد قولها عن جمهور ولو يعث الامم وانما يتناولونهم القصاص وهل يفتح قتل قائله كضام
 الظرف في شهر السلاح اذ لا لانه يقصد حافة الظرف ويجهان اذا لم يصفى فقلت أحصهما لا يفتح
 (وقيل شهادة البغاة) لتأويلهم (وقضاء قضيه فيما يشق) فيه (قضاء قضينا الان) يسجل
 (دعاء) فلا يعين صف ولا يشاء انشاء (الاشارة) في الشافعي وكذلك الشاهد اذا كان يسجل دعانا
 لا قبل شهادة وتثبت كذا في ذنب (وغند) بتشديد (كاهه بالحكم) جواز (وعكس كناه
 بسبب نية في ذم) كتنفيذ كناه وعكس كناه والثاني لما فيه من اقامة منصبه في الروضة كاصلها
 حكمة خلاف قوتين (ووافر واحد) وأخذاً وكذا جزيه وخارجاً وقواهم للترقة على جندهم
 (مع) مدفوع في البلد الذي استوطنوا فيه فاعادنا الان لا يفي ظلمهم (وي الاخر وجه) انه لم يقع
 التوبة لا يعمد بسبب الغروج على الامم (ومألفه باع على عادل وعكسه ان لم يكن في قتال ضمن)
 أي ضمن كل من مات منه من نفسه (والا) أي وان كان في قتال بسببه (فلا) ضمان على واحد
 منهما (وفي قول ضمن الباقي) مألفه على العادل لا لم يعطى دفع شبهة تأويله ولو كان
 ان خلاف لا بسبب القتال وجب ضمانه قطعاً (واستأول بلاشك بعض) مألفه من نفس ومال
 وان كان في قتال (وعكس كاه) فلا ضمن مألفه في قتال على القول الرابع (ولا يقاتل) الا ان
 البغاة حتى يبعث اليهم أمنا فطنا بجميعهم فان ذكروا متلفاً بكسر اللام (أوشمة)
 أن لها قاتل أمروا بعد الزامة (نعمهم) بان يعظمهم ويأمرهم بالعدو الى الطاعة (ثم) أي ان لم يرجعوا
 (أنهم) بانذاريهم (بالقتال) ان استهلوا فيه (الجهاد) في الامهال وعدمه (وفعل
 مدبر صواب) معناه تفرقه استهالهم لتأمل في ازالة الشهة أمهالهم أو لاستحقاق مدلولهم لمعهم
 (ولا يقاتل) اذا وقع قتال (مدبره ولا) يقتل (مختمهم) من تحتها طراحة أنفعته (واسيرهم

نسبة ثوبه له من اهل الجبل قوله تعالى اولادهم ويمجدون كذا كذا ولا يصحح الاما ولا يقاتل

(قوله) ولا يطلق الخ من اساوردي وغيره من من دلت عليه على ما منع من واجب عليه فيجس به كائس وقول الجمهور ولا يلهى به عن
 البغاة وهو الصحيح لانهم لو جسدوا لوجب انهم اساءوا لاسلامهم الا باضلي الاول يكون الحس واجبا وعلى الثاني يكون موكولا الى رأى الامام
 (قوله) بعد هذه الى آخره عند ذكر ان اغاذه صا لا في افعالهم في الاسر لانهم اذا قترق جميعهم فقد امنت غائلتهم (قوله) ولا يستعمل الخ
 لتوحيش الله عليه وسلم لا يحل مل امر مسلم (١٩٥) الا يطيب نفس منه (قوله) ولا يقاتلون الخ لانهم قد جعون قليلا حتى ان الانجاء سبلا

(قوله) فاجتمع قد يقال تعبير المصنف
 بالضرورة فيه شبه على ذلك ثم التمسد
 بعد الضرورة ينبغي ان ياتي مشقة في
 الخطف الا في (قوله) كما فصحه به
 يرجع الى قوة فالتح وقوله كافي الزونة
 يرجع الى قوله واخشا (قوله) وآمنوه
 في كلامه المتولى التصريح بان الاستعانة
 تقضى عن التصرح بمقتضى الامان فيكون
 في عبارة الكل تصرح بالانذار ثم ضبط
 آمنوه بالماضي قوة تعالى وآمنهم من
 خوف وحكمه من الصن قصر المهمة
 والتشديد (قوله) او مكره فلا
 قصة كنهه رضى لا كفاية عوى
 دلتهم غير احتياج الى مئة وسحب
 ان الصباغ وشرطه ان يرضى ولا يرضى
 (قوله) ان كان البغي الخ وحي
 انه من سبب كرهه (قوله) مكففا
 لاولي القدر خلافه كن سنة زلات
 عشرة سنة فاق نصوى كذا احتج به
 على ولاية الصغير انما سبحانه وتعالى
 ينبغي ان يكون صلى الله عليه وسلم
 وعيسى بن مريم صلى الله عليه وسلم
 ستم صبايان في مورق الزركسي
 واخيه خيرة في جامع ومفسر في هذه
 فيه (قوله) من مخالطة الرجال في
 الحس بل قوله ولو امره مرة
 ولو ان اخشى ثمنه في حركه

ولا يطلق وان كان صبا وامرأة حتى تنقض الحرب وتفرق جميعهم الا ان يطيب باختياره فيطلق
 قبل ذلك وهذا في الرجل وأما لصي والمرأة فيطلقان بعد انقضاء الحرب وذلك الحرز لهما بعد الرجل
 ظاهر في ذلك (ورد سلاحهم وخيلهم) اليهم (اذا اقصت الحرب وامن غائلتهم) بعد هذه
 الى الطاعة او تفرقهم كمر غير ذلك من اموالهم (ولا يستعمل) سلاحهم وخيلهم (في قتال)
 الا للضرورة) بن محمد احدث ما يدعيه من فضا الاسلحة او ما ركه وقد وقعت هزيمة الاغلبهم
 (ولا يقاتلون عظيم كثر وذنق) بشدائهم واخيرا اقربى اعطارة (الضرورة) ان قتاله (فاحج
 الى استمالته عليه دما كما فصحه في الحرز (او اواطوا) واخشا في دفعه الى ذلك كافي الزونة
 واسلها (ولا يستعان عليهم بكافر) لانه يجرم بتسلطه على المسلم (ولا يمين يرى قتلهم مدبرين)
 كالجني اثناء عليهم (ولو استعانوا علينا باهل حرب وآمنوه) بالماضي عقدوا لهم انما يقاتلوا
 معهم كافي الزونة واسلها (لنفذ) ثم علينا ونفذ عنهم في الذم (واشافي) ان لا أمل على
 قتال المسلمين وعلى الثاني بل القوى لهم ان يكرروا عليهم بالنقل والاسترقاق وقول الامم ليس لهم
 اغتيالهم بل يلقونهم الثامن (ولو اعطاهم اهل التهمة عتق بغير قتالنا) مختارين منه (القتض
 عهدهم او مكره فلا) يقتض (وكذا ان قوا اساجوازه) أي القتال اعطاه (أو اكرهم يحقون)
 فلا ينقض (على المذهب) وفي قول من طريق يقتض لنفسهم (ويقتون) أي من قتلنا
 لا ينقض عهدهم في سائر الثلاث (كبفاه) فقتلهم اليهم
 (فصل ثلثه الامم كونه سبلا) (لراعى مصلحة الاسلام والمسلمين (مكففا) بيلي امر اناس
 (جراد كرا) ليكره ويهاب ويخرف ويخون من مخالطة الرجال (قرشبا) حديث النسي
 الامم من قرش عدل يوثق به عت (مجتهدا) يعرف الاحكام ويحكم الناس ولا يوثق الامر
 عليه يستكمل اربعة (شجاع) يغزو نفسه ويحارب الجيوش ويغوى عن فتح البلاد ويحجم
 النية (رأى ومع نصر وظن) يرجع اليه وثاق في نصرته وموزع اشتراطه ما يورث
 من سلامته من قصصه سيقا الحركة كوسرة تهوض داخل في الشجاعة كخص في الانهزام
 افوز هذبه في اعترافه فيه (وتعهد الامم) ببيعة) كجميع حباية اكره رضى الله عنهم
 (والاصح) امر نصره من بعد زواجره ووجه اساس من شير شجاعه (ويغير
 به عدو) يغير كرمه أو يغير كرمه في جمعه وشاب يكره اربعة كثره اشبه بالذ
 وترايع ثلاثة شجاعة تدعو شجاعتهم وانفسهم لانها تقى جمع وصادق واحدة
 عمر بيب اكره او غروا به يغير من عت وخوف في الواحد اكره مجتهدا (وشرفه)
 صفة الشهود) أي بعد توفي زواجره واصحابه اكره في مجتهدا ليظهر في شروعه العفدرة

(قوله) قرشوا أو نزل على الله عيسى وجميعا ولو ولي عيسى عيسى فمحمول على غير الامة حتمي (قوله) مجتهدا أي
 ووجه ما عتد من مجتهدا عت انهم مشتمون على فعل غير المجتهد خلافة تعبه كراهه خاني الحسب (قوله) ومع وصير ونطق اقتضى
 ما لا يجوز ركب كونه من دونهم وهو كذلك في الرواية يجوز ان يكون اهل غير خلافه الثاني (قوله) ويشترط في الواحد أي

(قوله) وباستقلال أي يشترط أن يكون فيه الأهلية وقت الاستقلال لا وقت الموت فقط ولا بد من القبول أيضا وقته بعد موت
 السخف على وجه الصحيح ما بين الاستقلال والموت (قوله) فيرضون ظواهره الوجوب وليس كذلك بل إن تركوا فكان لأعده (قوله) وجاهل
 قال الزركشي الواو عني أو أن الخلاف جاري في أحدهما قل وسائر الشروط كذلك وبه على أن إطلاق المنهاج يشمل التغلب في حياة الأمام
 قال ولا امر كذلك لأن كان الأمام تغلبا ولا يغلب الثاني (قوله) صدق فيه أي استجابا وقبيل وجوبا فلا ينكسر أختتمته على الثاني دون
 الأول (قوله) المسلم خرج من الكفر فلا يصدق في دفعه خبرا * (كتاب الردة) * قال الأصحاب الردة إنما تنطبق الأعمال بالموت عليها لقوله
 تعالى فيت وهو كافر فعليه أن يجيب عادة الحج التي فعله قبل ردة إذا أسلم بعد ذلك خلافا لابي حنيفة لكن نص الشافعي على أن ثواب الأعمال
 يحبط بمجرد دها وهي فائدة جلية (قوله) الردة لغة الرجوع عن الشيء وشرا * (١٣٦) * مقالة المصنف (قوله) هي قطع الميز

هل هي حاصلة فمن يولونه (و) تعتد أيضا (ب)استقلال الامام من عبثه أي جعله خليفة بعده
 ويعبر عنه بعده اليه كما عهد أو يكرى إلى عمر رضي الله عنهما (ف)لجعل الأمر شورى بين جمع
 فكذلك (ت)ختلف غير متعين (ف)يرضون أحدهم كما جعل عمر رضي الله عنه الأمر
 شورى بين ستة فاتفقوا على عثمان رضي الله عنه (و) تعتد أيضا (ب)استلام جميع الشروط بعدموت
 الامام من غير عهد ولا بعهدة بل قرأ الناس شوكهم وجنوده فينتظم شمل المسلمين (وكذا)فأسس (وجاهل)
 أي تعتد باستلامهم ما الموجود فيه بقية الشروط (في)الاصم) لماذا كروا وكان عاصيا بقلعه والثاني
 نظرا إلى عصائه (قلت) كما قال الرافعي في الشرح فيما لو عاد للمسلم البغاة لنا (لو ادعى) بعض
 أهل (دفع زكاة إلى البغاة صدق بيته) لأنه أمين في أمور الدين (أو جرة فلا) يصدق (على)
 الصحيح) لأن الذي غير مؤتمن فيما يدعيه على المسلمين للعداوة الظاهرة (وكذا)الخارج) أي لا يصدق
 المسلم في دفعه (في)الاصم) لأنه أجرة (ويصدق في حد) أنه أقيم عليه (الأن)ثبت من قولنا أنه
 في البدن والله أعلم فلا يصدق فيه يصدق فيما أثره بالبدن وفي غير الأثران ثبت بأقراره لأنه قبيل
 رجوعه فيجعل إنكاره بقاء الحد عليه كالرجوع وهذه المسألة هنا أنسب من ذكر الرافعي لها
 عند قوله في البغاة ولو أقاموا وحدا إلى آخره لتعلق الحقوق فيها بالامام

* (كتاب الردة) *

(هي) قطع الاسلام بنية) كفر (أو قول كفر أو فعل) مكفر (سواء) في القول (قوله) استهزاء
 أو عادا أو اعتقادا) وهذا مثل قول الجوهري سواء على قت أو وعدت فأن دفع تصويب ذكر الهمة
 بعد مواساها بلها بام (فن)في الصانع أو الرسل أو كتب رسول أو دخل محرما بالاجماع) كازنا
 وعكسه) أي حرم حلالا بالاجماع كذلك (أو)في وجوب جمع عليه) كركعة من الصلوات
 الخمس (أو عكسه) أي اعتقد وجوب وليس واجب بالاجماع كصلاة سابعة (أو)هزم على
 المكفر غدا أو ردة دفعه) كفر) ومسئلة العزم هل علم ما فعله بنية كفر المزمع على الرافعي ولابد كره
 في الرضة وهو أعم (والفعل) المكفر ما نهى استهزاء أمر بما لا بد من أوجه داله كالفاء مصنف بقا ذورة
 بنجام الله ال (ويجوز لضم أو شمس) فكل من الثلاثة نهي عن استهزاء ما بد من أوجه داله وانصر

حلب من ردة ويحجب بان المراد قطع
 الخزيمه فيه دو لان الردة أحد أنواع
 الكفر لتصل الكفر فيه على الأصل
 وقوله قطع الاسلام ولو كان مسلما جا
 نه فيه بلغ وصف الكفر وكذا من
 حكم بسلامه بجالا سلام أحد أبويه فلا
 بلغ وصف الكفر أي اربعه من نفسه
 (قوله) وهذا منه الحج أي قد ثبت عن
 الصدوق لا يعرض (قوله) الصانع هذا
 يشمل الخلافة الشافعي من صنع الله
 الذي آمن كل شيء والأقل من أسماء
 تعالى وهو خارج عن الأسماء المحسنة
 (قوله) أو كتب رسول أو في رسالة
 رسول بخلاف من كتب عليه خلافا
 لمعويذ (قوله) أو دخل الخ لحدوث
 ما يؤمن فزعه من أنه أنه صلى الله عليه
 وسلم بعث أبيه إلى رجل عرس بأمره
 أنه ضرب عنقه وما طفي ماله وحل
 هذا على ما استعمل ذلك (قوله) أو في
 وجوب جمع عليه لقوله صلى الله عليه
 وسلم وأشار إليه المفسر في الجماعه
 واعلم أن الأمام بتشكيل مكفر بخلاف
 الاجماع بان من خرق الاجماع ورد رأسه

لا ينكفر وهو كل ما لا يصح على ما ذاقه في المجمع ثم خالفه وأجاب الزحناقي بأن ينكفر من حيث مخالفة الاجماع وقال ابن دقيق
 العيد الحق أن المسائل الأج عيان بعضها وأثر كثر جاحدا لمخالفته التواتر لمخالفة الاجماع والأقل فالأقل الزركشي وغيره وهو الصواب
 ونضيق هذا أن لا يعمل على حكم الإجماع في هذا الشأن ويحجب بان وجه اختصاصه بالذكر كون الغالب على المجمع عليه التواتر
 وعلمه من النبي بالخبر ورة (قوله) ولم يكره في الرضة الخمس فيه يرجع إلى القول من قوله جعلها (قوله) وهو أعم وجه الامعية شمله
 من لوى أن يكون كافر إذا لم يعرقل ولا فصل حوارح (قوله) وانفعل الحج قال الزركشي بأن في قسم الاعتقاد أيضا (قوله) ما نهى
 خرج غير الجهم كنهو (قوله) أمر بما خرج انفع المستدرك ككسر التاتين دخل دار الكفر فلا ينصرف إلى صريح الكفر الأبر سنة
 (قوله) ليس متعلق بقوله استهزاء

(قوله) أي لا اعتبار بريد أن الردة معصية هي كل حال فكيف توصف بالهجرة نفيًا أو إثباتًا ثم دليل الإكراه قوله تعالى أن من كفر بعد موثقة
 مطعون إلا بآيات وقضية خلاف الكذب عد اعتبار ردة النصي ولو تناسخه إسلامه هو كذلك لئلا يتركى وإذا أوجب قضاء الصلاة
 على المرتدة إذا عرض له الجنون فهلا اعتبروا لفظه بالكفر تغليظا عليه أيضا (قوله) بها أي نصه التفسير لأن كبري حومه العبارة
 (قوله) والافلاحت ابن الرقة أن الشهادة ان كنت على إقراره بالكفر فبغير أن يبين ذلك منه كغيره من الشهادة على الإقرار بترت
 (قوله) وتجب استنابة لأنه كان معصوما * (١٩٧) * بالإسلام وإثبات أن سبب ذنوبه عرض شبه (قوله) والمرتدة كأنه يشترى

قول أي حجة لعدم قتلها وإنما نص
 وتضرب (قوله) وفي قول يوجب أي
 لحديث من يدل دونه فاقوله وليد كزوية
 (قوله) في الحال لظاهر قوله في الحديث
 من يدل دونه فاقوله ولا حد في قول
 (قوله) وفي قول ثلاثة لأنه ورد عن
 عمر رضي الله عنه وعن الصحابة أجمعين
 (قوله) وتقبل لا يقبل إسلام المايخنة
 كأن وجهه تحول هذا في أخفى من حيث
 له خفي في ذاتها وبطلان ما حجه
 (قوله) أو بعد ما توشى في الشهادة
 والبيعة كان حكمه كمن كان في ذلك
 يقدر ضرب من كذبهم تركب
 ويبحث أيضا عنه أو لا يستعده
 كمن يذهب ولا يتركه أو لا يتركه
 (قوله) وفي قول كافر أصلي أي ما لم
 يشهد له حكم الإسلام (قوله) على
 كفره هو ما قد يمارى به الكسر النص
 ونحن ذلك كما دلت عليه أحد من
 أصوله مسلم (قوله) عبارة الردة
 وحده سياقتها إلى قبل الاتفاق
 أنما هي أو طيب والتسبب للعراقين
 أنطوى ذنب (قوله) أظهر الخوجه
 ذنبًا أو أقسام على بض امره بعد
 المحول وجهه الثاني أن نصيحة توب
 بالردة فكذلك المال وجهه الثالث

في الردة كالمسألة على الاستزاع ومثلها (ولا تصح ردة صبي) لا (مجنون) لا (مكره)
 أي لا اعتبار بما صدر منهم ما هو ردة من غيرهم لا تنافي بينهما (ولو ارتد عن قتل في جنونه)
 لأنه لا يقبل ويعود إلى الإسلام (والذهب حصة ردة السكران وإسلامه) عن ردة وفي قول لا تصح
 ردة وقيل بعضهم يفتيها وفي قول لا يصح إسلامه وإن حصة ردة وقيل بعضهم بعده حصة إسلامه
 (وتقبل الشهادة بالردة مطلقا) أي على وجه الأخلاق (وتقبل يجب التفسير) لا خلاف
 الناس فيها وجها وإن قيل لظهورها فيهم الشاهد بها إلا عن بصيرة (ففي الأول ولشدها
 بردة فأنكر حكم الشهادة) فليزم أن يأتي بما يصير به الكافر مسلما وعلى الثاني لا يحكم بها (قوله)
 كنت مكرها واقضت قرينة كاسر كفار له (صدق بينه) وحلف لا حلفا لكونه مختارا
 (والأ) أي وإن لم تقضه قرينة (فلا) يصح ويحرم عيه حكم المرتدة (ولو دل) أي لشاهدان
 (اللفظ نقد كفر فادعى إكراهه صدق مطلق) بقرينة أو دونها وأجزم أن يحسمه الإسلام (وولدت
 معروف بالإسلام من ابنين مابين فقال أحدهما ارتدت كره من يزني كره) كسجود
 (لله) (لمرتدة نصيبه في) نيت إنزال (وكذا إذا علق) أي لم يرسب كرهه نصيب في (في) منهر
 أن قراره بكفره أو الثاني يصر في اليمنة قد يعقد ما يس كفره أو ثبات في مظهر في أمر
 الردة كالحزب لا يفتل فأن كرهه كفر كافنا أو غير كفر صرف اليه وقصر في غير عرى
 (والأ) وفي الشرح على الأخيرين ويرج فيه الثالث (وتجب استنابة المرتدة والمرتدة وفي قول
 تستحب وهي) على القولين (في الأصل وفي قول) ثلثة أو ثمانية أقساما لحديث البخاري من
 يدل دونه فاقوله واستيب قبل القتل لا حلفا أن يكون عنده شبهة قتل (وإن أسلم) المرتدة كرا
 كان أو اتى (صح) إسلامه (وترد وقيل لا يقبل إسلامه إن ارتد إلى كفره حتى كذا ذقه وباطنه) هذا
 القول وجهان قبل لا يقبل إسلام الردة المنسبطون الكفر وقطرون الإسلام وقيل لا يقبل
 إسلام المايخنة أي التائبين بالردة كرا ثلثة أو ثمانية أقساما لحديث البخاري من
 أي الردة (أو يرد واحد أو بمسلم مسلم) بأربعة (أو) أوام (مرتداتهم) نصاعة
 الإسلام بينهما (وفي قول مرتد) ألتبعة (وفي قول كافر أسلم قبل أن يهر مرتد) زاده في الردة
 أيضا (وتنزل العراقون) توافق على كفره والله أعلم عبارة ردوه هو أي أنه كافر قط جميع
 العراقيين وتقبل أقاصي أو طيب في كراهه المجرذ أنه لا خلاف في أنه يذهب (وفي رواية) منكم عن
 مذهبها) أي الردة (قول) أشهرها رد المرتد لزوجاته (ب) (وإن أسلم إن أنه لم يزل) والأقول

٥٠ ح في الكفر لا في الميثاق مع ثلثي رجمه كثير من الأصحاب ونسب للصنف قال صاحب البحر أن حرمة النفس أغنى من حرمة
 المال وتذرت كبره مكنة حرمة ماله الأولى ثم إن الأصحاب جعلوا معنى الزوال في ثلاثة أقسام الكفر قبل المخول بردة في ما ورد
 فأنزل من سريته مقلدوا ولا تصرف في الميزال في نفسه والله بعد قل أن في المذهب وحسن جد الكفر عيب ثم ظاهر جرحه
 أن قولهم كسبه عار ردة بمطابقه وهو جند في قول الزوال هل ينقل صدها هل التي أم قول الصديق على إجماعه بعد ذلك
 نيت ذهاب أتولى في الثاني ويحتل ترجع دون كفي العبد اكتساب لسيده لكن يلحقه فارق من حيث أن المرتدة لا يقصد الكذب أهل التي عجز
 رة (ب) والله أعلم (ب) وجهه في هذا القول وفي الثاني أن نيت ذهابه من كراهه

(قوله) وعلى الأقوال أما على قول الوصف والصفات مظهر وأما على قول الزوال فلا غاية ذلك أن يكون المرتبة كملت فتضي دونه من تركه وإدائته وهما اللذين هل نقول انتقل الشكل لاهل النبي والذين متعلق به أما المتعلق ما عدا قدر الدين الصباس الأول (قوله) والأصح إلخ قال تركشي فظاهره أن الخلاف جار على الأقوال ولغيره كره أصحاب الاعني قول الزوال (١٩٨) * (قوله) وإذا وقفنا إلخ أي اتألو أربابنا

فواضع وإن أضافه منعنا تصرفه نظرا لاهل النبي فيسترب عليه الحياكم الجبر ولكن فقد تصرفه إلى أن يجبر عليه (قوله) في الجديد هما القول في وقت العقود (قوله) وإن قلنا سقاه ولا يكفي على هذا القول بل يلزم أن لا يضمن ضرب الماضي الجبر عليه كمن عليه الشافعي رحمه الله (كتاب الزنا) *

(قوله) خال من الشبهة قيد مستمر في زجرته فتضي عنه أدلة الشبهة لا وصف محل ولا غيره (قوله) أو غير محسن لحدس من وجد عقود بهل عمل قوم لوط فتنبه (قوله) وفي طريق إلخ أي دبت له حكم الزنا لا خلاف فمن هنا نعلم أن مسألة ذم الزنا كزنا ليس فيها فرق (قوله) ووطئ وجهه شبهة محل (قوله) ومكره شبهة فاعل (قوله) ويقول الانتشار منه تعلم أن محل اختلاف عند انتشار وقضيه أيضا عدم الخلاف في المرأة وفيه نظر (قوله) الزنا ليعمل بالأكراه قال الزاقي سواء الرجل والمرأة ويحت الزركشي في الآثم عن المرأة وتنبه لفنائه (قوله) وكذا كزنا شبهة طريق (قوله) أحجب أي الوطئ ثم يستتبع من قوله الحكم القضي بوجهه إفساد فلا يحكمون من هذا (قوله) واشاق في قوله لا يولي غيره أن على ذلك المصنف سراجة في حكاية اختلاف في النكاح بلا شهود (قوله) ويحت في مسند جرحه عن أي خيفة رحمه الله

(كتاب الزنا)

بالتصر وهو مذكور بقوله (الإبلاج) الذي يفرج بحر لعنه خال عن الشبهة مشتهى) يعني وهو سمي الزنا (وجوب الحد) أي وهو الرجم القاتل في المحسن والجلد والتغريب في غيره كسبأقي والمعتبر الإبلاج قدر الحاشية والمراد بالفرج القبل (ودبره كراشي) أجنبية (كقبيل) فيوجب الإبلاج فيه وهو اللواط الحد (على الذهب) كالزنا فيرجم المحسن ويحدود بغرب غيره وفي قول قبل فاعله بالسيف محمدا كن أو غير محسن وفي طريق أن الإبلاج في ذم المرأة (ولا حد فاختار) باهمام أنال ونحوها من مقتضات الوطئ (وطئ زوجة) بها الضمير المتصلة بالجم وبالناء الفوقانية انتوت (وأنته في حيز وصوم وحرام) لأن التحريم لعارض (وكذا أنته الزوجة والمعتدة) فلعنا وقبل في الظاهر (وكذا على كونه المحرم) رضاع أو نسب كأخته منها وشه واممن الرضاع أو مصاهرة كوطوء أمه وأبنة (ومكره في الظاهر) لشبهة الملك والأكراه والثاني نظرا إلى الحرمة التي لا يستباح الوطئ معها بحال وبقول الانتشار الذي يحصل به الوطئ لا يكون إلا عن شهوة وإخبار (وكذا كزناه) أحجب عالم كنكاح بلا شهود كذهب الإمام مالك وأبلاوي كذهب الإمام أبي حنيفة لا حد بالوطئ فيه (على الصحيح) وإن اعتقد تخريجه لشبهة الخلاف والثاني يحت معتقد تخريجه في النكاح بلا ولى (ولا) حد (بوطئة في الأصح) لأنه مما يفر الطبع منه فلا يحتاج إلى الزجر عنه والثاني يحتج به كوطئة الحية (ولا) بوطئة (بهيمة في الظاهر) لما تضمنه لكن يفرقها ومقاله فليس على المرأة والثالث قبل بالسيف محمدا كان أو غير محسن وينتج لنا كوطئة وكل واحد كان تغير الفاعل وجب عليه الانتفاؤ بين قتها حاجة ومنبوحة ولا تغل غير لما كوطئة (ويحت في مسأجرة) الزنا (وبهيمة) للوطئة (ومحرم) نسب أو رضاع أو مصاهرة (وان كزنا زوجها) وليس مد كزناه مدافعة لحد (وشروطه) أي الحد في الرجل والمرأة (نكيف) الأسكرات وعلم تخريجه فلا حد للصبي والمجنون ومن جعل تخريم الزنا أقرب عهده بالإسلام زاد على غيره استثناء نسك أن أي فاته تحذوه وغير مكلف الانتفاء فضعه وحده من قبل ربط الأحكام بسبب كزناه في طلاق (وحد المحسن) رجلا كان أو امرأة (الرجم) لآخره

أدركه شبهة قل تركشي سنا فهو كزناه شبهة ثبت النسب وهو لا يثبت بقاء أي قول يرد عليه ما أسلفه من أن الأكراه شبهة ولا يثبت سبب على من يحدوه وقد عر صاحب شبهة ثم عر نا جرح في استثنى الواعدا إلا نجاها وإن قضية كلام المصنف عدم الفرق (قوله) وإن زنا زناه حرام به من حيث جعلوا انعقده (قوله) ومن جعل تخريمه نكاحا فظاهره ما يحت

(قوله) مسدود وغيره قال ابن المنذر يحدو ويرج أي حديث ورد بذلك (قوله) وهو مكلف هذا الوصف شرط في أصل الحديث لا يختص بالاحسان (قوله) عيب حشنة ظاهرها ولو مكروها وليس يعيد ومثله التحليل فيما يظهر كذا محاولة الزكشي (قوله) والثاني عبارة عن غيره لأن القاسد كالمصير في العدة والنسب (قوله) ناقص متعلق بكامل فيكون كذا الزاقي فيه كغيره لأنه يدل يستغنى عنه ما نقله الزاقي كما هو ظاهر العبارة فقد أنشد الزكشي من وجوه ظاهرا جمع وقد قال بعضهم المصواب الثاني ناقص * (١٩٩) * (قوله) من المكلفين تحضية (قوله) جلده قال الزواي وغيره حتى

المجلد جلده الوصول إلى المجلد (قوله) لأحاديث مسلم الخائ وليس فيه نسخ للآفة خلافا للتحضية ثم في عطفه التقريب بالواو أو إشارة إلى عدها الترتيب ولنظرة التقريب قد تشعر بأنه لو غرب نفسه لأحسنتي وهو كذلك (قوله) غا فوقها أي لأن المقصود الأبعاد (قوله) لم يصير والظاهر أنه لا ثم عمل الخلاف إذا تعين (قوله) والعبد خسون لقوله تعالى فاعلمن نصف ما على المحصنات من العذاب والمراد الخلد لأن الرجم لا يبعث (قوله) وفي قول سنة أي كانت مدة أهله ولا يراه يفرق فبين آخره وحيد وبعدها ثلثه في أشهر بين نفوت حق سيده ثم اظهاها الآية بعد مرمعها بحكم كلفة (قوله) ولوشهد أربعة الخالف عن مسقط الأقرار شرع في مسقط البينة (قوله) لم تعدد في محله لأن كونه غورا والأحدث (قوله) ثبت خافه في ذلك أو حذفت لامتصان لوط في روايةنا أخذت مراء شبهة ثم انصارت هنا على في الشؤن فبيد أن حقا استدل بحب على الصادق واشهدوه وكذلك كلفه الزكشي (قوله) ويحس لرفيق أي سواء في ذلك حد الزنا واقتدوا شربا وكنت قطعه في السرقة والخارجة (قوله) لأن التعرب الحسني مودة تعرب في بيت أسان

على الله عليه وسلم في الرجل والمرأة في أحاديث مسلم وغيره (وهو مكلف حر ولو) هو (ذمى) عيب حشنة قبل في نكاح صحيح لأفسد فافهمه غير محسن (في الأظهر) نظرا إلى الفساد والثاني نظرا إلى النكاح (والأصح اشتراط التغيب حال حرته ونكاحه) والثاني يكتفي به في غير الحائض (و) الأصح (أن الكامل الزاقي ناقص) من رجل أو امرأة (محسن) نظرا إلى حاله والثاني يشترط كمال الآخر (و) حد (البكر) من انكف (الحرة) رجلا كان أو امرأة (مدة جلده وتقريب عام) لأحاديث مسلم وغيره ذلك المزدبها التقريب على الآية (إلى مسافة القصير فما فوقها) إذا زادت الأمام (واذعان الأمام جهة فليس له طلب غيرها في الأصح) والثاني لذلك فغاب إليه (ويقرب غريب من بلد الزاقي غير بلده) هو (فان عاد إلى بلده منع) منه (في الأصح) والثاني لا تعرض له (ولا تقرب امرأه أو حدها في الأصح بل من زوج أو عجم ولو باجرة) له عليها (فان امتنع باجرة لم يصير في الأصح) والثاني بحمل الآية الواجب وهذا وجه قصر بها وحدها (و) حد (العبد خسون ويقرب نصف سنة) على النصف من الحر (وفي قول سنة) في (قول لا يقرب) والمراد به الجنس الصادق بالذكور والأنثى ومنه انشروا وكتبوا ثم نوذوا وانعوض (ويثبت الزنا) بمئة أو أقرارا ضرر ولو أقر ثم رجع سقط الحد (ولو نذر أو تعذر أو هرب) من أمة الحد (فلا سقوط له) في الأصح (والثاني قد ثبت شعره بارجوع) (ولو شهد أربعة زناها وأربع أنها عذراء) بالجملة والمثله (المعصية) شبهة العذرة (وإذا ذهبت) شبهة زناها واحتقال عود البكرة (ولو عين شاهد) من الأربعة (زانية) زانية أو الباقون غير لم يثبت بغير مقام العدد في زينة (ويستوفيه) أي الحد (الآفة أو ثبته) فيه (من حر ومبيض) طرية الحر (ويستحب حضور الأمام وشهوده) أي الزنا استيفاء وحضور الأمام شامل للأقرار (ويحذف رقيق سيده) رجلا كان أو امرأة (أولا الأمام) وثبيل في امرأة تعين الأمام (فان تنازعا) فمن يحده (فالأصح الأمام) لعدم ولا يبره روى أبو داود وأبو داود أن نساء حذبت أبا داود على ما ملكت أمانكم (و) الأصح (أن السيد غيره) لأن التقريب بعض أخيه أو شقيقه بطرية السيدين ذلك (و) الأصح (أن المكاتب) في حقه (بكر) لخروجه عن قيده (سيدو) ثاني ذلالة عديم في علمه درهم (و) الأصح (أن فاسقوا وكفروا وكتبوا عبيدهم) وثاني آخر في أن في اختلاوة ويسر من أعباء (و) الأصح (أن السيد حر) في حق سنة في حق كونه في حر نفسه (ترجمه إليه) يختص به (أي حره) وثاني التعريف به بسوط فيعتبر أن إجماعا ومع لم يمتنع بغيره وجوز ردها ومجاءه عليه وقيل لم يأت على عدها فغابا في حدود وفيه سيد بغيره بغيره وقيل لا تطلع والقتل قاصدا (و) ترجمه

وله يكن على السيد وأما سنة فمن التعريف به (سيد) (قوله) والثاني المستند له قصار في حديث الجزيرة على قوله من الله عليه وسلم (قوله) في حق البينة يشار جرحه الحد بغيره بغيره سيد مسقطه بغيره بغيره من غير خلاف والحق في عدمه فسكت عنها وخفية لتدبر بتقوى أنه على الخاتما بحق السيد (قوله) ومعها سنة كغيره بغيره بغيره سماعة سنة على شرب الخمر وحدها اتفق ونفس السرة والمجارية وهو محتمل (قوله) والثاني في أن من ثم عمل الآية فلو زعمه فلا شك في عدم الأمام عليه (قوله) وشيخ أسد مصلها الصحيح يجمع إلى قوله في الحد (قوله) زنا حره الخ قوله الأصحاب يجمع بين الرجم والاختيار ما يتوفى فوجه

(قوله) ولا يحضر الرجل ظاهر كلامه استماع الحرف لركن مل في شرح مسلم الى التحير (قوله) فان ثبت بالاقرار الخ يحتمل ان يكون مثله ما لو ثبت بطلان لاحتمال ان تلتزم فيسقط ويحتمل خلافه نظرا الى ان الرجوع عن اقراره مطعون بخلاف هذا قد يكون الزوج محقا وبهم مذاخرم في شرح المنهج (قوله) ولا يؤخر لمرض الخ تم يؤخر الحامل ولومن زنا حتى تقطع الولد ووجدهم بكفله (قوله) وقيل يؤخر ظاهر الحامل فحرم هذا الوجه لو كان المرض لا يرجع بروه قال الزركشي وحكا هذا الوجه يقتضي وجوب التأخير وليس كذلك بل قاله يحتمل ذلك مستحبا كافي الجلد الا في اول قضية التسمية وجوب تأخيرها عن الرجم (قوله) ويؤخر الجلد هل يحبس مدة التأخير هو متخذه في الثابت بالينة (قوله) فان لم يرجع بروه جلد لار و ان رجلا اشتكى حتى اضنى فصار جده * (٢٠٠) * على عظمه فوقع له جاريه فبعضهم فامر

رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحسنوا له منه ثمرا فيضربوهما ضربة واحدة قل الشافي رضي الله عنه واذا ختمت هذه الصلاة باختلاف حال من فهذا أولى (قوله) فلا ضمان في اختلاف ما لو ختمت الامام في حرا ورد فيه بعضه فله يفرق بان انشئت ثبت الاحتياط فاشبهه البعض بشرط فيه سلامة العقاب بخلاف الختم فمقتضى صنف المرض ومخفف عليه فيدفعه ان يضاحق اي ضعيفه لو جلد بغير شرع وكان مضمونا (قوله) وجوب تأخير طبنا اي سوا قسنا اضمن

أهم هذه

حتى عوت (جدر ومجارة معتدة) لا بصحبات خفيفة ولا بصحرة مذبذبة (ولا يحضر الرجل) ثبت زناه بالينة أو لا اقرار (والامع استحبابه) لم أره ان ثبت زناها (منه) فان ثبت قراولا يجب ان يحكمها الحرب ان رجعت والثاني يستحب مطلقا الى صدرها والثالث لا يستحب بل هو الى خيرة الامام (ولا يؤخر لمرض وحرور دمغرين) فانه النفس مستوفاة فيه (وقيل يؤخر ان ثبت اقرار) لانه لو لم يؤخر بما رجعت في أثناء الرمي فعين موجودته على قتله (ويؤخر الجلد للرض) الرجاء له منه (فان لم يرجع بروه) منه (جلد لا يوجب بعشك) بكسر الغين وبالثمة (عليه ما عصى فان كان) عليه (عشون) غصنا (ضرب ممرتين وقسمه الاغصان أو نكس بعضها على بعض لانه بعض الالم) فان اتى منسرا وانكسر لم يسقط الحد (فان برأ) بفتح الراء بعد الضرب بعشك (أجزاء) الضرب به (ولا جلد في حرور دمغرين) بل يؤخر الى اعتدال الوقت (واذا جلد الامام في مرض أو حرور) فذلك لم يلزم (فلا ضمان على النفس) مقتضى أن التأخير مستحب (ومقابل النص قول يخرج وجوب الضمان وهو مجموعه وأنصفه وجهان على عاقلة الامام أو في بيت المال قولان وعلى الضمان يجب التأخير أو يجوز التججيل بشرط سلامة العقاب وجهان زاد في الروضة المذهب وجوب التأخير مطلقا

(كتاب حد القذف)

(كتاب حد القذف)

(قوله) فلا ضمان انكره أي لا معذور وانكره أنه لا يمكنه أن يضمنه غير ضمان غيره بالقذف في اختلاف القصاص له مكان أن يضرب يد غيره مذهب جماعة وجوبه على المنكره بالضعف كقصاص (قوله) لا يقتل به أي تياره أو لا يوجب القصاص يجب للكافر على الكافر والعبد على العبد ولا كذب تقذف ثم الاته والحديات كتاب زاد خفف سواء كن الاصول من جهة الاب أو اذاعة ثم قضية لا تقص

بالجمعة أي التي بارز (شرط حد القاذف التكليف الا للسكران) زاد استثناءه والكلام فيه كتحققه في ان باب هذا (والاخبار) فلا حد المكره على القذف كالا حد عليه الصبي والمجنون (وبعز المميز) من صبي أو مجنون فوقع عييز (ولا يحذف بقذف الولد وان سفل) ذكره كان الولد أو أوتى كالا يقتل به (طاهر) حده (عائون) جلد لا يوجب جلد وهم ثمانين جلد والمراذبه الاحرار لقوله فيها ولا يقولوا لهم شهادة فإذا قلنا جلد قبل شهادته وان لم يقذف (والزريق) حده (أربعون) جلد على النصف من الحر ومنه الدرر وانكسب وأم الولد والبص (و) شرط (القذوف) الذي يحذفه (الا حسان وسوق) كالب (اللعان) بقوله والمحصن مكلف حرسل عفيف عن وطء محبة وقدم شرح ذلك (ولو شهد دون أربعة بزيادة وفي الظاهر) حذر من الوقوع في أعراض الناس بصورة الشهادة والثاني يظن لها (وكذا أربع نسوة عذوة كفرة) من أهل الذمة فانهم في كرم من انساب ثلاث يحدون (على المذهب) لاهم ليسوا من أهل الشهادة والطريق الثاني في حده القذف تترتب لا تقص الصدة مائة حتى اتحد (ولو شهد واحد على اقراره فلا) حد عليه

عن في اخذت موت تخبر بقل الزركشي وهو انصوص (قوله) ولو شهد دون أربعة دليل هذا ان عمر رضي الله عنه جلد ثلاثة (ولو لم يمشدوا على اخبره من شعبة وبارزوا البخاري ولم يثبت فكان اجماعا (قوله) والثاني يظن لها وجهه انهم جاءوا شاهد من ذاك كدليل انظر في وهو الا قدس بمثل اختلاف ادراكات اشهاد في مجلس الحكم ومعه أيضا اداله يكرهنا قرينة على عدم القذف كونه يجره فله يدره القاضي فاحرمه من علاج سواء كان بسف أو شهادة أولا (قوله) وكذا أربع اشهاد في نقص الصدة والاولى في نص اربعة فلا يوجب الخلف اذ اشبه وانما كشف خصصه والافه تدفوا

(كتاب قطع السرة) هي تعدي. لا موجب فيه. غير كونه. والحاكمة في مشروعية هذا الحثام من الأموال عن أخذها غنية من حرزها
لتعريفها البينة على ذلك. والقطع في الغصب يظهره. ولما قال المحدث * يتخصم من عبدي وبيت * ما بالها قطعت في ربع دينار *
أجابته السني * عزالامة أعلاها وأرخصها. بدل الحياة فانهم حكمه بالباري (قوله) لا أول لمبدأ خبره قول المصنف كونه (قوله) أي مقوماه
أي حال السرة (قوله) والجاري حديث (٢٠١) وفي مسلم أنه سئل أنه عليه وسلم قطع سارة في بحسن أي زين فيه ثلاثة

دراهم قال الشافعي ولا تخالفه بين
الأحاديث فإن الله يشاركنا إذا شاء التي
عشر درهما وإذا قومت الله يأتني عشر
أفخرهم من الورق أو أهد دينار
من الذهب وبهذا كنت أقنع عند.

تختلف باختلاف أبلاد والأزمنة
الركشي (قوله) من غير المضروب
متعلق بقوله يساوي ربع دينار (قوله)
لا يساوي هو أقصم من يسوي (قوله)
فلا قطع الخ قال الزاوي لا يذ كور في
الخبر لفظ دينار وهو صرف إلى
المضروب (قوله) والثاني نظري إلى
الوزن عبارة. ز. هي بوضع تعدي في
ذلك لتصاب كفي خاب (قوله) ذ
تخص أي وأمكن لتصاب أيه قبل
السرة. نسبة كنه ضبطه فصبه
(قوله) وإن لم يخرعوا أناسا هذا
لزم منه تعدد إعادة المائت فصرولها
غير ممكنة عنه. هو فخر (قوله) ولو
تعب الخ. بانه لا يخرع. بانه
وتعويها. هو في معنى ذلك (قوله)
فنصب الخ انتهى في روضة من حصل
الغصب بدفعة قطع أو غير
فذكر في الغصب وقين وجهان
تعد أسعى بينهما. فقام وجهان
(قوله) وهو ربع المضرب ربعه في
قول المصنف تصاب (قوله) خارجه
يرجع ليقطع (قوله) فلا قطع

ولو شاذ فليس تصابا لأن التقاض انما يكون عند اتفاق الجنس والصفة والحد لا يتفقان
في الصفة لا اختلاف الشاذ والصادق في الخلق وفي القوة والضعف غالباً نقله الزاوي عن ابراهيم
المروردي (ولو استقل المتدوف بالاستيفاء لم يقع الموضع) لان اتمامه لا يضمن منصب الامام

(كتاب قطع السرة)

يقع السرة وكسر الزاء (يشترط لوجوبه في اسروق امور) الأول (كونه ربع دينار خالصا
أقعيته) أي مقوماه بالدينار وزن مقال روي مسلم حديث لا قطع يسارق الا في ربع دينار
فصاعدا والجاري حديث قطع البدق ربع دينار فصاعدا أو فيما يقدر ربع دينار فصاعدا أو آخر
بالخاص من القشوش فإن بلغ خالص السروق من ربع دينار قطع به وكذلك الخالص التبر ويقطع ربع
دينار قرابة أو تقويم يعتبر بالمضروب فلو سرق شيئا يساوي ربع دينار من غير المضروب كالسبكه
والخيل ولا يبلغ به مضرب وبالفلاطيه (ولو سرق ربعا سبكه) أو حلها (لا يساوي ربعا مضروب
فلا قطع) به (في الأصح) تطرا إلى القيمة في ما هو كالمسوق لتأتي نظري إلى الوزن ولو سرق خاتما
وزنه دون ربع وقيته بالقيمة ربع فلا قطع به على الوجه نظري إلى الوزن والثاني نظري إلى القيمة
(ولو سرق ذائب يملكها فليس الا يساوي ربعا قطع) ولا أثر فيه (وكذا ثوب ث) بثلاثة فيما
(في حبه غام ربع جوله) السارق فإنه يقطع به (في الأصح) ولا نظري في حبه والثاني نظري به
(ولو أخرج نصابه من حرز مرتين) بثلاثة ثانية (فان تخش) بينهما (علمنا ما هو أو إعادة الخرز)
بصلاح انتقب أو اغلق الباب مثلا أو أخرج الثاني سرقه أخرى فلا قطع في ذلك وفي أصل الرخصة
وإعادته الخرز (والا) أي ولو لم يخلع من المائت أو تخلل ولم يعد الخرز (قطع في الأصح) ابتداء
لنحز. نسبة إليه. الثاني مقيد ورأى الامام واقر إلى في الصورة الثانية لا قطع بعدم القطع. لأن
المالك مضيع واسقط ذلك من الرخصة وفي وجه ان الشهير خرب الخرز بين اثنين لم يقطع ولا قطع وفي
رأيه ان كانت الثانية قبل الاولى قطعت أو في الثانية أخرى فلا (وقب وعه حطة وتعويها تصب
نصاب) أي مقومه وهو ربع مثقال كقيته (قطع) ذلك (في الأصح) له سبكه الخرز الخارج
به نصاب. أي نظري عنه أخرجه (ولو اشتركت في أخرجه نصابين) من حرز (قطعا وإن)
بما كب الخرز. أقل من نصابين (فلا) يقطع واحد منهما ثوب ربع سروق عينا. ج. سرق شيئين
(ولو سرق حرز حرز أو كب واحد من ذلك فلا قطع) به أنه ليس بمثل وسورعه منه أدنى
(فإن الله أخر خصصا قطع) به (عني تخيير) نظري أن أحد من حرز أو ثاني نظري أن فيه
استحقاقا لقطع شبة في ذلك قطع (ولا قطع في) سرقه (مصوره) لأنه من الملاهي
كلهم (وقيل نسبة بكسر نصاب قطع شيئين أصح) وفي روضة كذا عندنا كثير

٥١ ن. واحدمها أي هذا مراده فلا يرد فيه تعبير تصديق بقطع أحدهما. نوب. لا خري أن الزركشي اعترض هذا ما بينانه
أما ترجمه في مفتاح النقي لا في نقي. فمقتضى إثبات شيئين بقطعهما (قوله) فلا قطع واحد منهما ولا يشك بغيره من تصاب لأن
الخرق ظاهر ولو كان أحداهما غيره برفع وكلا (قوله) ولو سرق الخبز الحسن ولو أخرجه منه ليس سارق (قوله) بلاه. أي ولو دخل
حرز قطع. أي شاذ أو أخرجه فلا قطع لهامة (قوله) ولا قطع كونه بغير شرط في السروق أو كب. بغيره (قوله) صور وهو قور. مغرب

(قوله) كونه ملكا لغيره ولو سرق اشترى السبع في زمن الخيارات بلائ فلا تقطع وان قننا الملك للبائع وكذا الموهوب قبل القبض لا تقطع وسرقته
(قوله) من نصاب ما كل وغيره هذا الشيخ أو ما من الجبل الخمرية وعلى دعوى الزوجة عند نبوت الزمان الجبل المباحة (قوله) كحراق ثم
أخرجه بخلافه شخص بعد الإخراج كعصير تخمر خلافاً لاني خدمة ثم هذه السئلة كن ينبغي ذكرها في الشرط الأول (قوله) ان ادعى ومنه
لوزع السرور وفي منه انه ملك السارق وان كذبته يكن لا تقطع في هذه بلا خلاف (٢٠٢) (قوله) ولولا بياننا لافنا أحسن (قوله)

(واقفه أعلم) واختار الأول الآدم (الثاني) من الشروط (كونه) أي السرور (ملكاً لغيره)
أي ان سارق فلا تقطع على من سرق مال نفسه من غيره كالرهن والمناجر (فالملك بارت) بالثقة
(وغيره) كشرائه (قبل إخراجها من الحرز أو قبضه من نصاب ما كل وغيره) كحراق ثم أخرجه
(لا تقطع) بالخبر - ان ذكر كونه ملكاً ونقصه (وكذا ان ادعى) السارق (ملكه) أي السرور
لا يقطع (على النص) لأن ما أداه يحتل فيكون شبه في دفع القطع وفي وجهه أو قول يخرج قطع وحمل
النص على إقامته شبه ما أداه (ولو سرقه فاداعاه) أي السرور (أحدهما) لأنهما في كونه الآخر
لا يقطع (ان ادعى) لما تقدم (وطع الآخر في الامع) لأنه مقرر والثاني لا يقطع. ان يكذب لدعوى
رفقه لأنه لا يثبت كالقول السرور منته أنه ملكه يسقط القطع (وان سرق من حرزه بكم مشتركاً)
بينهما (فلا تقطع) عليه (في الظاهر) وقل نصيبه) منه لأن له في كل جزءاً وذلك شبهة والثاني قال
لا حق له في نصيبه بكم فذا سرق نصفه ارم من اشتراك بينهما بالسوية كل سارقاً لنصاب من
مال مشترك فمقطع على الثاني (الثالث) من الشروط (عدة شبهة فيه فلا تقطع بقرعة من أصل وفرع)
للسارق لما بينهم من الاتحاد (و) مال (سيد) للسارق لشبهة استحقاق الثقة عليه (والاظهر
قطع أحز وجب بلا آخر) أي سرقة منه فيما هو محرز عنه مجموع الأدلة والثاني المتع لشبهة فأن استحق
الثقة عليه وهو ملك الحجر عليها (ومن سرق مال بيت المال ان فرز) بأقواء والراي آخره لظننا ليس
هو منهم قطع (أدلة شبهة في ذلك) (والأ) أي وان لم يفرز لثقة (فأصبح) أن كان له حق في السرور
كل مصالحه كصدقة وهو قرة (لا) قطع شبهة (والأ) أي وان لم يكن له فيه حق (قطع) لاستثناء الشبهة
(والذهب قطعها ببيع وسد وجنعه) بالجماء البان (لا حصر ومقاديل ترج) فيه لأن للملح الانتفاع
بها بالقرش والاستثناء بخلافه وجنعه في سبغ مثلاً فأنهما الخصمين ومعامته ورأى الامام
يخرج وجنعهما لانهما من أجزاء المسجد والمسيح مثلاً ودكر في الحصر والمقاديل وجهين
وثالثا في المقاديل الفرق بين ما قصد الاستثناء وما قصد الزينة أي فيقطع في الثاني كما يقطع
فيمضي الطريقة ثانياً إلى الجازمة المتبادل لها من رأى الامام يخرج وجهه وما ذكر من الخلاف والذي يقطع
في المسائل المذكورة بلا خلاف (والاصح قطع مجموع) سرقة لأنه لا يحرز (وأول سرقتها ثمانية
أو مجنونة) لأنها مملوكة فهوون بالبيع والثاني قال الملك فيها ضعف وكذا في الموقف بناء على ان الملك
فقه لها واقف أو لوقوف عليه وعلى القول بملكه في نفسه تعالى فهو كلياً حات (الرابع) من الشروط
(كونه محرزاً) بلا حصة أو حصة موضوعة فان كان بغيره أو مسجد أو شارع وكل مبالاة حصة
له (شروط) في كونه محرزاً (دوام الحظ) بكسر الهمزة (وان كان حصص) كدار وطاوت (كني
لح من معد) ولا يشترط دوامه ومن الحصن حرز شال دون مال كافى قوله (واصطبل) بكسر الهمزة

ومل سبداً بالاجماع ولو كان العبد
مكاتباً على الامع (قوله) لسارق
وكذا لا تقطع بقرعة مال بعض سيده
(قوله) وهو ملك الحجر عليها زاد
الركشي رفعها بذهب مثلاً (قوله)
ومن سرق مال بيت المال المكنيس
فيه مساهمة مثلاً لا يورث فيه الاقران فيه
شروطه بغيره فأنظر في زمانه من
العلم مثلاً فلا تقطع بقرعة غيره له
(قوله) وهو قرة يرجع إلى قوله
بالصدقة (قوله) وان غير اشماله
افتى بقرعة من الصدقات (قوله)
والمقاديل وجه القطع فبأنها اذا ثبت
في حق الأدي حق الله أولى (قوله) كما
يقطع فيه على الطريقة الأولى أي أخذاً
من مفهوم الشرع (قوله) على الطريقة
الأولى هي قول المنصور المذهب قطع
(قوله) رأى لادم اشترى آراء الامم
قوله ورأى لادم يخرج وجهه الخ
(قوله) وما ذكره الخ أشد كرهه وقد ذكر
في الحصر (قوله) بموقوف آخره من
عنه الوقت فيقطع بلا خلاف ولو كان وقفاً
على التامة فلا تقطع (وكونه نصيباً) (قوله)
وعلى أقواله أيضاً من فاربغ الصعي
(قوله) أو حصانه أي مائة مائة
أوبونه وقد ثبت له بغيره بغيره بغيره
وكذا الدور عنه أغلغها وقد ثبت له
هذا لم يخل من أصله لا حصة ثم قد بين

له بقرعة على المتاع (قوله) وان كانت إلى قوله معتاداً بغيره ان التقين في كل في العهر ليس يحرز (قوله) واصطبل الخ
حرز
أي وانما لا يعتاد لا منه وفيه خبره في الاعتاق في التصحاح بقرعة فأنها كذا ينبغي (قوله) بكسر الهمزة وهي همزة قطع أصلية قال
أبو عمرو ونيس هوم من كلامه عر -

(قوله) **وصكن** خالف في ذلك أبو حنيفة رحمه الله نظرا الى ان الناس انما يخصصه لنا حديث من ينش قطعناه وسواء قلنا مال الكفن لله تعالى أم للكفن كغيره من الوقف بل لو كان من بيت المال ثبت القطع أيضا نظرا (٢٠٤) الى ان تعيينه للبيت واختصاصه به

معتبر والقطع في هذه خاص بالكفن الشرعي دون الذي يدفن معه أو كان زائدا كما به عليه الشارح بالقياس الآتي (قوله) **بكر** الضاد أي والأصل مضحية **مكون** الضاد وكسر الباء ثم قلت **فتكره** الى الضاد

فصل في قطع موجر الخرز لا يشك على هذه عدة حديثين وفي آفته انتروجه وقوله موجر أي اجزأه حقيقة (قوله) **فخرج** بهذا الوجه هو هذا قد يشك في صحة جرحه عن ابن عمر ولا يخفى جرحه في منعه من ذلك وليس كعاصب خرز به لا بد منه (قوله) **رماه** مره وأمره ما يطوي بخير به وسرق منه قطعا بخلاف (قوله) **ولا يقطع** مختلس المالم انتهى الكلام في شأنه وسوق شرع شك في شأنه المبررة منه في آخرها (قوله) **وهو حديث** يوفى وجاحه غرية كالأولى لأنه لا مد أحسنه يفت فيها وفي لقطع مستحكي حديثه ثم أتت كانت تسعرا لئلا وقضت وسنننا جوازه (قوله) **ولونقب** واخرجوا أخذ انزل الشافعي رحمه الله لو يفت فيه الآخر اني أخرجه من النقب مقدارا يحبه بقطع قطع (قوله) **ولونقبوا** أي لا يتجاملعي الالة معا ويخرج هذا لكونه من على الاصم (قوله) **وهو** في الثانية المعنوية نصف الآخر تعريف لوفيه هذا الغرض وبعضه لاجل تارة هذا المقيد جرحه وقوله وضعه معصومة عن انفراد وكذا يقال في نسبة الآلة (قوله) **حرره** من حسن الخرز به (قوله) **مشت** بضمه أي و

الزادة محركة قال الرافعي وهو الاحسن وعبر عنه في أصل الروضة بالاصم (وكفى في قبر بيت محرز) ذلك البيت (محرز) ذلك السكنى (وكذا) كفى في قبر (عقبه بطرف العمارة) أي محرز (في الاصم) للعادة وأشأن ان ليكن هنا الحارس فهو غير محرز كمنع وضع فيه (لاضعية) بكسر الضاد وسكونها ويضع الباء أي بضع ضائعة كافي المحرز وغيره فانه غير محرز (في الاصم) اذا خطر ولا تنهاز فرصة في أخذها الثاني قال القبر حرز للكفن حيث كان لان النفوس تهاب الموت ولو كن عقبة محفوفة بعمارة يدر تحف الطارقين عنها في زمين ثبات في النش أو كان عليها حارس مرتين فهو محرز به

فصل في قطع موجر الخرز * الماشية بسرقة منه مال استأجر لانه مستحق لثاقفه ومنها الاحراز فخرج بهذا التوجه من استجره حوطا ليراعة فأوى فيه منته مشلا فلا يقطع موجر به سرقها (وكذا ما مره) أي الخرز يقطع بسرقة منه مال المستجر (في الاصم) لاستحقاقه منقطة والثاني لا يقطع منه ان رجوع عن القارة متى شاء والثالث ان دخل بقصد الرجوع عن القارة لم يقطع او بصداسرقة قطع (ولو غصب حرز لم يقطع ملكه) بسرقة منه لان له الدخول فيه (وكذا) اجنبي أي يقطع بسرقة منه (في الاصم) لانه ليس حرزا غاصبا والثاني قال ليس الاجنبي الدخول فيه (ولو غصبه لا واخره محرز فسرق الماشية مال الغاصب أو) سرق (اجنبي) منه مال (المقصود بالقطع) على واحد منهما (في الاصم) اما المالك فلان له دخول الخرز لأخذ منه واشتغل نظرا الى انه أخذ غيره وامه الاجنبي فلان الخرز ليس برضي المالك والثاني فيه نظر الى انه حرز في نفسه واخصم عليه المالك ومثل غصب المالك في جميع ما ذكره كسرقة (ولا يقطع) مختلس ومتنب وجاحد ودعية وفيه حديث ليس على المختلس والنهب والخلاف قطع صححه الترمذي وأنه لا يذنب حداثا ليعا ويعتمد في قول على الهرب والثاني على القوة والغلبة ويدفعان بالسلبان وغيره بخلاف ان سرق له خدعة خفية فشرع قطعه زجرا (ولونقب) في ليلة وعاد في ليلة أخرى فسرق قطع في الاصم قلت أخذ من الرافعي في التشرح (هذا اذا بلغ المالك النقب ولم يظهر نظارقين والا) أي بان علمه المالك أو ظهر للطارقين (فلا يقطع قطعاً والله أعلم) لانتهاج الخرز ومقابل الاصم وجهه به عاندها انتهاج الخرز والاصم أبي الخرز بالنسبة اليه ولونقب في أول الليل وأخذ في آخره قطع أيضا وإن فيه خلاف مما تقدم في اخراج النصاب في مرتين بطريق الأولى فانه هنا لاقم السرقة وهذا ابتدأها (ولونقب) واحد وأخر غيرهما فلا قطع على واحد منهما لان الأول لم يسرق والثاني أخذ من غير حرز (ولونقبوا) في النقب وانفراد أحدهما بالاخراج أو وضعه نائب بقر النقب أخرجه آخر قطع المخرج وهو في الثانية شريك في النقب كافي الروضة وأصلها (ولو) وضعه بوضع بضعه فذخر جرحه وهو يساوي تصابيه لم يقطع في الاظهر لانهم لم يخرجاه من تمام الخرز وأشأن قطعان لاسترا كما في النقب والاخراج وكذا وجهه الرافعي ومنه يؤخذ ان الخلاف في اشتراك في النقب (ولو رده الى خارج حرز أو وضعه بجمع عجا) فخرج به من الخرز (او ظهر دابة سائرة) فخرجت به من خرز (أو عرض على حماره فأخرجته) من الخرز (قطع) لانه أخرجه من الخرز بما فعل محاذر (أو) رده به بظهر دابة (واقعة ففت بوضعه) حتى خرجت به من الخرز (فلا) قطع (في الاصم) لانها لا اختيار في اسير والثاني يقطع لان الخروج حصل بفعله ولا يتأني الخروج

(قوله) شروط السرقة فلا ينفذ قطن الما ليس سرقة مرققة ولا اختلاف العا لم في الموجه الما لقطع ومن جهة ماسة الراعي هنا يشترط الى السارق ان كان حاضر او رفع نسبه ان كان غائبا قال الزركشي وهو مشكل اذ حدوده تعالى لا يقتضي فيها على غائب اقول يمكن حمل كلام الراعي على شخص ادعى عليه بالسرقه فأنكره غائب في البند متناقضه عليه البند فان الظاهر هو قولها في مثل هذا ولا يشترط نجمة بلوغه التصاب ولا عدم ملك السارق ولا عدم الشبهة كما في الزركشي وفي التجميع في اشرطه الاخر ٣٠٦ خلاف فلما راجع (قوله) وغير ذلك

(بَابُ قَطْعِ الطَّرِيقِ)

هو من مكافئة شوكه بجماعة يتعدون في انكسار الرقعة فادار اوعهم رزوا قاصدين لالاموال معتدين في ذنبا على قوة ووفرة تغيبون بها حيث لا غوت كسباني لا يختلسون شعرون لا خرافة (سبلون سبأ) (يعقودون عرب) ركض انخل وانعدو على انقضاء قلبوا قطعاء انتفاء الشوكه (والمن غلبوا شردمة) دحاه انما ان يقو حطاع في حقوله (انفاة عظمة) سلبواهم شتابل مختنون (وحب يلحق غوت) شمة (ليس) ذوا الشوكه ماذكر (بقطاع) بل منتهون (وقد الغوث يكون يبلعد) عن العجارة (اولضعف) في اهبامه اقرب عن الاغاة (وقد يغلبون) أي ذوا الشوكه (والحالة شدة) أي انضعف (في ذابفه قطعاع) عبارة والمر فلفهم حكم القطاع ولا تشرط فهم المذكورة فتنسوق طعاته من بق الواحد اذ كان فضل قوة تغلبها الجماعة وتعرض للنفس ذالاموال بجواهره طع طريق وانصافا ليس به حكم القطاع وان اخافوا السبل وقبوا والمرافقون لا عقوبه عليهم (ولو علم الامم قوموا يحقون انظر في بوليا خذوا مالا ولا) قتلا (نسا) عزهم بحس وغيره (واخسر في غيره وضعهم اولي) واذا اخذنا الطالع نصاب السرعة قطعته به الخبي ورجله انيسرى نأب دوسر او عناه وان قتل قتل خيلا لا يستطو به (وان قتل واخذ مالا) ربع دينار (قتن عصب) بعدعله ويكسفه الصلاة عليه (ثلاثا ينزل وقيل في حتى يسيل

جبل یاد ۵

[illegible]

***(كباب الشربة)* (قوله) وحشا ربهم ولو كان برئ حل تأوله ولو كان من عادة عدم سكره شرب الخمر (قوله) الاسياخ**
الظاهران الاستئمان من الخداسة ثم رأيت الشارح ذكره بعد لأن الصحيح ان الكفار مخالمون بفروع الشريعة (قوله) وكذا مكرها
تصل في شرح المذهب عن الاكثرين ان عليه أن يشاه سواء كان معذورا بشربه أم لا قال وكذا سائر المحرمات من المأكول والمشروب
والنبي في البصر وغيره الاستحباب (قوله) لو جهنم أحدها يجذبنا على ان شربها بالايح بالاكراه (٢٠٨) (قوله) ولو قرب اسلامه يستثنى الخاط

(كباب الشربة)

جمع شراب (كل شراب أسكر كثيره حرم قلبه) وكثيره (وحشا شربه) قليلا كان أو كثيرا
 من عنب وغيره (الاسياخ مجنونواحر ياؤدسيا ومخرا) أي مصبويا في حلقه فمرا (وكذا مكره
 على شربه على المذهب) فلا يجدون لعدم تكليف الأولين والآخرين وعدم التزام المتوسطين حرمة
 التراب ومقابل المذهب طريق حاك لوجين (ومن جهل كونه) أي الخمر وهي المشتبه
 بمصر العنب (خرا) فشرها (المبتد) لعدده (ولو قرب اسلامه فقال جهل تخبرهما المبتد) لجهله
 (أو) قال بعد علمه بتخبرهما (جهل الخدح) لأن حمة ان يتبع (ويجب بدري تخبر) وهو ما يتيق
 في أسفل النماختنا (لا يخبر عن دينه بها ومجون هي فيه) لانهلا كها (وكذا حة وسعوط)
 بفتح السين أي لا يحدتها (في الاصح) لأن الحد لا لزجولا حاجة فبهما إلى زجر والثاني يحد
 بهما للطرب بهما كالشرب والثالث يحد في السعوط دون الحقة (ومن غص) بفتح الغين (بلفظة
 أسافها بخبر لم يحد غيرها) وجوبا ولاحد (والاصح تخبرهما ولو لمعش) اذ لم يحد
 غيرها لعموم النبي عنها والثاني جوازها فالثالث جوازها لثبوتها لثبوتها لثبوتها لثبوتها لثبوتها
 والجواز في النداء أي خصوص بالقليل الذي لا يسكره وقول طبيب مسلم ورتفع الحواجز في العطش
 إلى الوجوب كسائل الميتة للظطر وعلى الغير تبيل يحد وقيل لا وعلى الجواز لاحد (وحدة
 الحار أو بعن ورتيق عشرون) على التصف من الحر (سوط أو أد أو فاعل أو أطراف شارب وقيل
 بتعين سوط) لاقتصار الجملة عليه بعد التي صلى الله عليه وسلم فانه أي شارب قال ان شرب بالأيدي
 والتعال وأطراف الشارب واه الشافعي وفي صحيح البخاري نحوه وفيه وفي صحيح مسلم انه عليه
 الصلاة والسلام كان يضرب الجريد والتعال وقد ذلك الضرب للشارب بأربعين في زمن أي
 سكره رضي الله عنه بأن سأل من حضره فضرب أربعين حياته ثم أمر أربعين إلى ان تتابع الناس
 في الشرب فاستأثر بخلة ثمانين قال على رضي الله عنه لانه اذا شرب سكره فذا سكره وذا هذني
 اتري (ولو رأى الامام بلوغة ثمانين جاز في الاصح) كأفصل عمره رضي الله عنه والثاني المنع لان عليا رضي
 الله عنه يرجع عن ذلك فكان يحد في خلافته أربعين (والزيادة) عليها (تغزرات وقيل حد)
 بالأي (ويحد بأقراره أو شهدا فجلد لاربعة عشر وسكره في) لاحتمال كونه غالطا أو مكرها (ويكني
 في أقراره وشهادة شرب خرا وقيل بشرط وهو غلطه مختار) لاحتمال ان يكون جاهلا به أو مكرها
 عليه وقد بان لاصل عدم الجهل والاكره (ولا يحد حال سكره) بل يؤخر إلى ان يفيق ليرتدع
 (وسوط المحدود) في الشرب والزنا والصدق (بين قضيب وعصا ووطب ويابس) للابراع
 (وبفرقة) أي السوط من حيث العدد (على الاعضاء) ولا يجمع في عضو واحد (الامسائل)
 ككثرة الفرج ونحوهما (والوجه قيل والرس) لشرفه كالجسمه والاصح لا والفرق

لعلها كأهل التمة بمصر (قوله) أأنها
 أشافه أقول المشتدردى خمر والا
 فانه ردى ما يرب في أسفل المانع طلقا
 (قوله) ولا حاجة أي لا تنفس لا
 نه عو إلى ذلك (قوله) والثالث يحصل
 كما يحرم في الرضاع السعوط دون الحقة
 (قوله) بفتح الغين أي وفيه الضم أيضا
 (قوله) وعطش تحت الزر كشي
 حوارا كل السات المحتره عند الجوع
 اذ لم يحد غيره وثله للحشيش قال لانها
 تزيد الجوع وفيه نظير يعرف بالنظر
 في حال أسلمها عند أسكها (قوله)
 والثاني جوازها فذلك كغيرها من
 الهامسات واحتج الأول بأن الله لما
 حرمها سلب نفعها بأن شربها يشرب
 العطش بعد ذلك (قوله) أربعون
 أي خلافا للثمة الثلاثة يجب قالوا أنها
 غنائون (قوله) وقيل بتعين سوط فلا
 يجزئ الأيدي والتعال ومراده بالسوط
 ما يشغل الصلا لا خصوص المتضمن
 سيور وفي الحديث أي سوط مكسور
 فقال فوق هذا فأتى سوط جديدا
 تقطع ثمة فقال من هذين فأتى سوط
 قدركب هولان فأمر به وجلد (قوله)
 لأن عليا رضي الله عنه يرجع عن ذلك
 لأن قول ان كان الذي صدر من عمر
 اجماعا فكيف ساع على مخالفة وان
 كان غير اجماع فكيف استحبه الاصحاب
 ويحجب بأنه اجماع على جواز الزيادة

لا على تعنها المسألة في انها تغزرات (قوله) تغزرات أي لانها لو كانت حدا لما جاز زكها وفيه الثاني أن التغزير
 لا بد من تحقق سببه أو بقاء مكان تغزير الما جاز بلوغة أربعين ودين ذلك تغزرات واعترض الزايع بأن الجناية المتوعدة منه لا تعم
 جاز عاودة الثمانين (قوله) ويحد بأقراره أي الحقيقي (قوله) قضيب وهو النصب أي فيكون نجيفا

*** (فصل) *** يعز ويحس أو ضرب الخ وله أن يحميه من نهبها كالضرب والحس قال ابن الرفعة لكن ينبغي أن ينقص الضرب حينئذ عن أدنى الحدود نقصا لا يبلغ مع التمسك به من ألم الحس مثلا أدنى الحدود ثمن الأواع التي يعز ربا التي أيضا ولا يجوز حلق لحته وفي تسويد وجهه وجهان والآخرون على الجواز (٥٠٩) ولا يجوز على الحديد يأخذ المال (قوله) وفي حرار يعز لا يرده على هذا ما سلف من بلوغ حد الخمر ثمناين لأنها تعزيريات لا تعزير واحد

*** (كتاب الصبال) ***

(قوله) كل مسائل دخل المرأة الحامل ويحث بعضهم تخريجها على تبرئ الكفار بالسليبي **وكذا** يأتي مثل هذا في دفع الهرة للحامل وقوله الشج أبو حامد مخرج الحيوان المأكول الحامل بغير مأكول **(قوله) فلا ضمان** أي جواز القتل بآفي ذلك ولا يطلع حرمة دم بصلاله **(قوله) وكذا النفس** بحث الزكشي استثناء النفس الكافرة فلا يجب الدفع عنها لاتقاء عملة الوجوب هنا **(قوله) فيجوز الاستسلام** منه ما ونع بعد أن رضي الله عنه **(قوله) والثاني يجب** أي لقوله تعالى ولا تنفوا بآيديكم في أنفسكم **وكما يجب عليه** أي أحياء نفسه بالطعام **(قوله) ويندفع** عن غيره الخ اتفق هذا الكلام أولا وآخرا أن من رأى انسانا يتلف

انه مغطى غالبا فلا يتخلف تشويهه بالضرب بخلاف الوجه (ولا تشديه) بل يترك ما دام مطمئن حتى يتقيهما (ولا تجزئ دمايه) بل يترك عليه فيص أو يقمان دون جبهه محشوة أو فروة (وبوالى الضرب) عليه (حيث يحصل زجر وسكيل) فلا يجوز أن يضرب في كل يوم سوطا أو سوطين *** (فصل) *** في التعزير (يعز في كل معصية لا حد لها ولا كفارة) كباثرة الأجنبية فيما دون الفرج ورسقة مادون النصاب والنسب بما ليس بخذف والتزوير وشهادة الزور والضرب بغير حق (يحس أو ضرب أو وضع أو توجع) بالكلام (ويجهد الأمام في جبهه وقدره وقيل ان تعاقب ياديه لم يكف توجع) فيه اختلاف المتعلق بغير الله تعالى وله أن يجمع بين الحبس وغيره وله في المتعلق بغير الله خاصة العفو ان رأى المصلحة فيه (فإن جلد وجبان نقص في عيدين عن عشرين جلده) (في حرمن أربعين) جلده أدنى حدودهما (وقيل عشرين) أدنى الحد ودعى الأطلاق (ويستوى في هذا جميع الماعى) السابقة (في الأصم) والثاني لا بل يعتبر بكل معصية منها بما ساهما مما يجب الحد تمعير مقدرتها الزنا أو الوطء الحرام الذي لا يجب الحد تنص عن حد الزنا لأن حد القذف والشرب وتعزير النصاب بما ليس بقذف تنص عن حد القذف لأن حد الشرب وتعزير النصاب يعتبر بأعلى حدود الحدود وهو ثل جلدته لأن القطع يبلغ منها (ولو عفا مسخ حذ) عنه كحد القذف (فلا تعزير للأمام في الأصم) والثاني أنه التعزير لحق الله (أو مسخوق تعزير بثلثه) أي للأمام التعزير (في الأصم) والفرق بين الأصم ان الحد مقدر لا يتعق بغير الأدم فلا سبيل إلى العدول إلى غيره بعد سقوطه والتعزير يتعلق بأصله بنظر الأدم فلا جاز أن يؤثر فيه إسقاط غيره

*** (كتاب الصبال وضمان الولاة) ***

(له) أي الشخص (دفع كل مسائل) مسلم وذمي حرم عبدوسى ويحتمون (على نفس أو طرف أو وضع أو مال) وان قل اذا كانت الذكورات معصومة (فإن قتله فلا ضمان) فيه بقصاص ولادة ولا قتل ولا كفارة (ولا يجب الدفع عن مدل) لا روح فيه (ويجب نفع) قال البغوى بشرط ان لا يتخلف على نفسه (وكذا انصر قصدها كزنا أو بهيمة) أي يجب الدفع عنها (لا سلم في الأظهر) فيجوز الاستسلام له والثاني يجب دفعه (والدفع عن غيره كعوض نفسه) فيجب نارة ولا يجب أخرى على خلاف فيها (وقيل يجب) فيها (قطعا) لأنه لا إشار بحق نفسه دون غيره والوجوب مقيد بما إذا لم يخفف على نفسه قال الرافعي كذلك غيره الشيخ إبراهيم المرور وذى وغيره وسكت في الرضوخة عن العزو (ولو سقطت حرة) من علو على انسان (ولم تدفع عنه الا كسرها) فكسرها (ضمنها في الأصم) والثاني لا تتر بلا لها منزلة الهمة انصالة ودفع بأن للهمة أخسارا (ودفع أصائل بالاخف) فلا يخف (فإن أمكن بكلام أو أساغته) بالمعنى والمثلة (حرم انضرب أو يضرب بيد حرم سوط أو بسوط حرم عصا أو يقطع عضو حرم قتل فإن أمكن هرب

٥٢ في في الأموال وشروطها زلا أو لاحا كين في هذا الباب وبهذا إنشاء الله تعالى ببول الأشكال **(قوله) فإن أسكن** هرب أي اذا كانت الصبال على النفس أو غيرها وأمكن الهرب

(هـ) فالذهب وجوهه اذا تأملت هذه العبارة استفدت منها المعنى حوازا لاستسلام السابق انه اذا دار الامر بين القتال وبين الاستسلام جاز الاستسلام وأما اذا أمكن الهرب فإنه يجب ويحرم الثبات والالتصام (٢١٠) حتى المؤلف أن يقدمه على تخريم

القتال ولا يكره وجوب الهرب
وهذا ظاهر الشافعي ولا يمكن
في شيء من ذلك لو تمكن من الهرب فلم
يفعل من كونه مضطرا للظاهر
ولا يشك على هذا القول في مخرج
قتل السباحة وهو يجب هنا لأن الفعل
هو ذاته فقد انقطع بحال انصاف
رائه أعم (قوله) لا يجب زنا مته
بذلك الشك جائزة فلا ترجع عقابته
(قوله) فقامه أخضضته انفسه
وتشوقه بقصد الهرب فلا يصح ما
دبره حافظ (قوله) فسر به متى
دبره بآب أو بوجبة (قوله) وسائر
أخره عطف على قوله يحرم (قوله)
وانه عطف على قوله عدم (قوله)
فهمون نهر به قال الزركشي لو كان
الضرب في زنا لا يجب انصاف
(قوله) ولو حده أي من موطن حله
انصرف القادف منه فبات فلا ضمان
واذ يجب انصاف بشروط (قوله)
مقدرا هو كيد فان أخذ لا يكون
لامتدرا لكن أن ارتد عن
الجواب بقوله بالنص (قوله) بالنص
بمعنا قال في ذكر التقدير في المتن
مسئرية (قوله) خات أي الجميع
بقوله) احد، وتمايز ذكر اعتبار
حدث (قوله) ويستقر أي أمر
منه هو خسران كمن وسفها (قوله)
وإنما في أي يجب عليه أن يترك
يكون شبه عمد (قوله) فبما ظهره
وكان خطري القطع أكثر أو خطري
القتل أكثر من خطري الضرر
بغير قصد (قوله) وفي قول

فإن ذهب وجوهه وتخرم قتال
والقول الثاني لا يجب والطر
يقضي الثاني حل نص الهرب على من
تقن النجاة ونصر عدمه على من لم يقن
شذبه) بكثر اثنين (فإن عجز فلهما فترت استناه) بالثمن أي سقطت (فهدر) لأن البعض لا يجوز
بجمال (ومن تقر) بآب للفعول (أنى حرمه) ضم الحاء فخرج الرأب بالهاء (في داره من كوة) بفتح
نكون ذاقه (وتش) بفتح شنة (عمدا فرمته) أي الناظر صا حبا للدار (بخفض كصاة
فتمعه أو أصاب قرب عينه فخر حفات فيهدر بشرط عدم مجرم وزوجة للناظر) لأن له عصما
شبه في سطر (قبول) عدمه (استأثر أخرج) بالشاب لأنه مع استأثره لا يطعم على شيء فلا يرى
وذهب به أنه لا يرى متى يستتر ويتكفن فحسم باب النظر (قبول) شرط (المنار) بالمجبة (قبول
رمية) عن قيس رده الصائل أولا لا لاخف وورض بأنه لا يجب ابتداءه بالقول بل يجوز بالفعل
(ولو غرر) وبه (وإن لم يرفه) به (زوج) زوجته فيما يتعلق به من شئ وغيره (ومعلم)
سببه وبشيء في غير أن يأتى أيضا (فهمون) تعزيرهم على العاقبة اذا حصل بهلا لانه
مفروض سلامة عاقبة (ووجود قدرا) بالنص كذا القذف بدون الشرب فذلك (فلا ضمان) فيه
واحق قته (ولو ضرب بسرب بغير ولي) له (فلا ضمان) فيه (على العي) والثاني فيه
الضمان بناء على أنه لا يجوز أن يضرب بغير إذن أو بغير السوط (وكذا أربعون سوطا) ضربها
فبات (فلا ضمان) فيه (على الشهور) والثاني فيه الضمان لأن التقدير بها اجتهادى كتحريم
(أو أكثر) من أربعين فبات (وجب قطعه باعده) ففي أحد وأربعين جزء من أحد وأربعين جزء
(وفي قول نصف دية) لأنه من مفقود وغير مفقود (ويجوز أن يأتى بجلد أحد أو ثمانين)
ففي قول يجب نصف الدية ولا يظهر جزء من أحد أو ثمانين جزء منها (وليس قبل) بأمر نفسه (قطع
سلعة) منه وهي بكثر السنين غرة تخرج من الجلد والتم ازالة للثمن بها (الانحوة) من حيث
قطعها (لا خطر في تركها أو الخطر في قطعها أكثر) منه في تركها فلا يجوز له قطعها بخلاف
ما انظر في تركها أكثر أو في القطع وتركها مساو فيحوز له قطعها كغير انحوة (ولاب وحده قطعها
من صبي ومجنون مع الخطر) فيه (ان زاد حطر تركها) عليه (لا لسلطان) لعدم فراغه للنظر
الذيق المحتاج اليه القطع ولو زاد حطره على خطر تركها أو تساوا امتنع القطع (وله) أي الأولى
الاب أو الجذ (ولسلطان قطعها بالخطر) فيه (وفد وحماة فلو مات) الصبي أو المجنون (بجارتين
هذا) المذكور (فلا ضمان في الأصح) والثاني يقول هو مشروط سلامة العاقبة كالتعزير (ولو فعل
سلطان بصبي مضم) منه فبات به (فد مغلفة في ماله) تعده ولا قصاص ولو كان ذلك بفعل الاب
أو الجذ فبذيق ماله أو المجنون كصبي (وما وجب بخطأ من في حد وحكم فعله عائلته في قول في بيت
النار) مثال الحد ضرب في الخمر ثمانين خات في محل ضمانه القولان (ولو حده شاهدان في بيت
عبدن أو ذمي أو مراعيين) ومث (فان قصر في اخذها فما الضمان عليه والا القولان) وفي المتن
الأول قال أنه ما يتردد نظر القصة في وجوب القصاص فيجتمعا ان لا يجب الاستناد الى صورة البيئة
والأظهر وجوبه لعمومه (وان ضمانا عاقبة أوت مال فلا يرجع على الذمي والعبد في الأصح)
لأنهم يزعمون أنهم سادقون والثاني نعم لأنهم غروا القاصي والثالث العاقلة الرجوع دون بيت المال

(قوله) وعلى الأول يتعلق قوله بهما (قوله) وعلى الأول الخ هذا يشبه قول الأصحاب لو أنف العبد الوديعتان قلنا الصبي ضمنهما ولو أنفهما
تعلق برقة العبد وان قلنا لا يضمن تعلق بالذمة (قوله) عن يسترأذنه عمل ابن الولي فيما يجوز له فعله (قوله) وعيب ختان قبل الصواب الخ
مصدرا لأن الختان موضع الختن (٢١١) ومنه إذا التقي الختانان (قوله) بعد البلوغ أى على الفور لا لعذر ولو بلغ ينجون فلا وجوب

قوله الشارح الذى هو مناط التكليف
كأنه بشر إلى ذلك (قوله) ويندب
تجمل أى ولو لا ي (قوله) فلا ضمان
فى الأصم (تجمل) كما يجب الختان يجب قطع
السرة لأن الطعام لا يستقر بدون ذلك
قال القزالي ويندب أذن الصغرة لتعلق
الحلق حرام لا مخرج لم يدع المضرة
الان فسبغته شئ من جهة الشرع ولم
يلفتنا ذلك واعترض يحدث أمر زرع
قوله صلى الله عليه وسلم كنت لك كافى
زرع الخ وقد نص الإمام أحمد على جوازه
للمصلحة لاجل الزينة وكرهه فى
حق الصبي (قوله) وإثنائى الخ هذا
يرشدك إلى شمول عبارة النهج لمن بلغ
يحنونوا نأباه قول شارح السابق
وهو فى الصغرة سهل
(فصل) من كان مع دابة أو دواب
أى ولو منقطرة (قوله) بطريق
اخر زعمه ملكه (قوله) ضمن ذلك
أى مطلقا عن التقيد بالأعمى والمستدير
(قوله) اذ لم يقصر الخ الحق التفاضل
بالنقص ولو كان يحمى من جهة وحمار
الحطب من جهة أخرى فزنى جنب
الخمار وأراد أن يقدمه فزنى فزنى
بالحطب فلا ضمان لأنه جان عبره
وجعل من ذلك ما لو كان الحطب موضوعا
بالطريق الواسع فزنى به إنسان وتعلق به
(قوله) لم يضمن صاحبها إذا أرسلها
فى العمرادون البلد وانراد بها صاحبها
ذوالا لم يكن قال ابن قنبر أن الدود

وعلى الرجوع على العبدن يتعلق القرم بهما وقيل برقيهما وعلى الأول لا رجوع على المراهقين
لأن قول الصبي لا يصلح للاتزام وعلى الثاني ينزل ما وجد منها منزلة الاتلاف (ومن جمهم أو قصد
بإذن) ممن يسترأذنه فأقصى إلى تلف (لم يضمن) والألم بفعله أحد (وقتل جلا دوسر به بأمر الامام
كباثرة لا امان من أجل ظلمه وخطأه) فالقصاص والضمان على الامام دون الجلاذ (والا) أى
وان علم ظلمه وخطأه (فالقصاص والضمان على الجلاذ لا يمكن إكراه) من الامام وان أكرهه
فالضمان عليهما والقصاص على الامام وكذا الجلاذ فى الاظهر (ويجب ختان المرأى تجزئ) أى يقطع
جزء (من اللعنة) أى فى القرح والرجل يقطع ما يغطي حششته حتى يكشف جميعها (بعد البلوغ)
الذى هو مناط التكليف للأمر به وعدم جواز لم يمكن واجبا (ويندب تجمل به فى سابعه) أى سابع
يوم من الولادة (فان ضعف عن احتضاره) فى السابع (آخر) حتى يجمعه (ومن خسته فى سن لا يحنه) من
ولى وغيره فأت (لزمه قصاص الأولاد) فلا وعليه الدية (فان احتمله وخسته) أى أب أو جد
أو امام لم يمكن له ولى غيره فأت (فلا ضمان فى الأصم) لأنه لا يذنبه وهو فى الصغر أهل والثانى
نظرالى أنه غير واجب فى الحال وان خسته أجنبى فأت ضعفه فى الأصم (وأجرة فى مال المختون)
لأنه لمصلحة

(فصل من كان مع دابة أو دواب ضمن اتلافها اقتصاصا وما لا يلازمها) سواء أكل مالها أم أجبره
أم مستأجرا أم مستغبرا أم غاصبا وسواء أكل ما ساقها أم أكلها أم قتلها فلا ضمان فى يده وعليه تعديدها
وحفظها (ولو أتت أو رأت) بالثقة بطريق تلفه بنفس أو مال فلا ضمان لأن الطريق لا يتخلو
عن ما منع من الطريق لا حسبيل اليه (ويحترز عما لا يعتاد كركض شديد وحل فان خالف ضمن ما تولد
منه) لخالفته المعتاد (ومن حمل حطبا على ظهره أو جمعة فلقب بشاء سقط ضمنه) لأن سقوطه
بفعله أو فعل دابته التسبب اليه (وان دخل سوقا فلف بنفس أو مال ضمن) ذلك (ان كان زحاما) بكسر
الزاي (فان لم يكن وقترقه فوب فلا) يضمنه (الأقرب أعمى ومستدير الهمزة فيجب تنبيهه أى كل من
الأعمى والمستديران لم يضمنه) وإنما يضمنه أى ما ذكر (اذ لم يقصر صاحب المال فان قصران وضعه
بطريق أو عرضه للذابة فلا) يضمنه (وان كانت الدابة وحدها فأتلفت زرعاً أو غيره نهار اليمين
صاحبها أو ليلتين) لتدبث الحيثى ذلك رواء أو دواب غيره وهو على وفق العادة فى حفظ الزرع
ونحوه نهار والدابة ليل (الأن لا يفرط) فى ربطها بأن أحكمه وعرض عليها (أو أحضر صاحب الزرع
وتجاوز فى دفعها) فلا يضمن (وكذا ان كان زرع فى محوط له باب تركه مفتوحا) فلا يضمن (فى الأصم)
والثانى يضمن لخالفته المعتاد فى ربطها ليل (وهرة تنفط طيرا أو طعاما من عهد ذلك منها ضمن مالكها
فى الأصم لولا نهارا) لأن هذه يبنى ان تربط ويكفرها والثانى لا يضمن ليل ولا نهار لأن العادة أن
الهرة لا تربط (والا) أى وان لم يعهد ذلك منها (فلا) يضمن (فى الأصم) لأن العادة حفظ الطعام عنها
لا ربطها والثانى يضمن فى الليل دون نهار كالأية

والمسألة أخر يضمنان سبها وتلفه الشجران (قوله) رواء أو دواب وهو حديث البراء السابق وعنى النهار حمل حديث النجاء بحار
أى مدد

(كتاب السير) جمع مسيرة وهي الطريقة قال الامام وهذا الباب قسم اثنتان متداخل فصولها اختص من أحدها ما يطلب من الآخر في الحديث راحة في سبيل الله أو غير من الدنيا وما فيها (قوله) فرض كفاية وقال بعضهم فرض كفاية فيما لم يغزوه نفسه وفرض عين فيما غزاه بنفسه وقال بعضهم فرض عين على المهاجر من دون غيرهم وقال بعضهم على الأنصار دون غيرهم (قوله) وأما بعده الخ اعترض بأن الحال الثاني كانت في زمنه صلى الله عليه وسلم أيضا (٢١٢) (قوله) بحيث يصلح القضاء احترز عن القدر

(كتاب السير)

بكسر السين وفتح الياء هو مشتمل على الجهاد وما يتعلق به المتعلق من سير رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزواته وترجمته ما ومنهم من ترجمه بالجهاد (كان الجهاد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة (فرض كفاية وقيل) فرض (عين) لقوله تعالى لا تتروا ويعذبكم عذابا أليما ومن لم يخرج من المدينة كن يجرسها وحراسها نوع من الجهاد الأول يمنع حراسة الجميع (وأما بعده) فالكفاية لأن أحدهما كونه له بدله ففرض كفاية يجب في كل سنة مرة (إذا غلبه من فهم كذا يسقط الحرج عن الباقي) كذا هو شأن فرض الكفاية بناء على قول الجمهور أنه على الجميع (ومن فرض الكفاية انقيام بدلة الخ) العلية (وحل اشكالات) في الدين ودفع الشبه (و) القيام (ب)علوم الشرع كتنوير حديث) بما يتعلق بها (والفروع) الفقهية (بحيث يصلح للقضاء) والافتاء (للم حاجة اليهما وعرف الفروع ودون ما قبله لاذكره بعده واسقط من الحرج الفتوى (والأمر بان يعرف وانتهى عن انشكر) أي الأمر بواجبات الشرع وانتهى عن محرماته (واجبا) الكعبة كل سنة بالزيارة) بأن يأتي الحج والاعتقاد كافي الرضا وأصله بدل الزياره والحج والعمرة (ودفع ضرر المسلمين كسكوة عاروا وعدم جاع اذا لم يذبح زكاة ويت مال) من سهم المصالح بأن لم يكن فيه شيء منه وهذا في حق أهل اثره (وتحمل الشهادة وأداؤها) للعاجة اليهما (والحرف والصنائع ومنه انعاش) كالسهم والشراء والحرارة (وجواب سلام على جماعة) فيكني من أحدهم (وبين اتداف) أي انسلام على مسلم (لا على فاضح حاجة وآكلو) صكائن (في حمام) منتظفات لأن أحوالهم لا تناسه (ولاجواب علمهم) لوائقي لعدم ستمه (ولا جاهد على صي ومجنون) لعدم تكليفهما (وامرأة) اضعفها عن القتال (ومريض) تتعذر قتاله ويشق عليه مشقة شديدة ولا عبرة بالصداع والحج اخفية (وذى عرجين) وان قدر على الركوب ولا عبرة بسير لا يمنع المشي (وأقطع وأشل) لأن كلامهما لا يتكبر من الضرب (وعبد) وان أمر مسنده (وعاد أهبة قتال) من سلا وسوقه وراحلة في سفر القصر فاضل جميع ذلك من نفقة من تلمه نفقته وماذا كرمها في الحج (وكل عذر منع وجوب الحج منع الجهاد) أي وجوبه (الاخوف طريق من كفار وكذا من لصوص مسلحين على الصحيح) أي فإن الخوف المذكور لا يمنع وجوب الجهاد لنا على مصادمة المخاوف ومقابل المحجج بقيدهاب بالكنار (والدين الحال) على موسر (يحرم سفر جهاد وغيره) بالجر (الاباذن غريمه) أي رب الدين مسلما كن أو ذميا وله متعة السفر بخلاف الحصر وتيسر له متعة لا يجرى أن يوسر فيؤدي في الجهاد خطر الهلاك واستناب الموسر من نفقته دينه من مال حاضر جازله السفر (وانتقل لا) يحرم السفر فلا يمنع حرب الدين (وقيل يمنع سفر الخوفا)

الضروري فإنه فرض عين (قوله) والانتقار يدل ان الانتقار في رجاءه الناس في فصل الخصومات والمقتضى يراد فرض آخر فلا يسقط الفرض بأحدهما قال ابن الصلاح والذي فهمته من كلامهم عدم حصول المقصود بالجهاد المقدس وبني على هذا بطلان لفرض الفتوى ولا يحصل به فرض الكفاية في أعياء تلك العلوم التي يستعملها الفتى (قوله) وأسقط من الحرج رفعه أو يورجه الله (قوله) وأسقط الخ مطوف على قوله وعرف (قوله) أي الأمر بواجبات الشرع الخ الذي يشكل على هذا ما سلف من أن دفع الناصب على غير النمس والبيع جائز ليس واجب وقد تضمننا لبواب في الورقة السابقة عند قوله وبذبح من غيره كهو عن نفسه (قوله) بأن يأتي بالحج وينبغي ان يشترط في حصول المقصود ظهور الشعار بذلك فلا يكفي واحد واثنان ونحو ذلك (قوله) كسكوة طارأي جميع يدنه على العادة ولا يكفي ستر الغرور وتختلف احوال شتاء وصيفا فاضية كلام الرافعي الاكتفاء حد الضرر ودون الارتقاء إلى كفاية لحاجته فرفع وجوب على الاعفاء فلا يامري ولا يكسب من مال المال (قوله) يستمالون لو كن فيه ولو لم يكن تعدد الوصول اليه كالمعظم فيمكن أن يكون

ذلك فيقتدر على ما يليت المال اذا استأنب الامام ومهرج الامام (قوله) وتحمل الشهادة أي اذا حضر التجمع عليه أو كان طائفة قسما أو معتذرا (قوله) وأدوا حالي حتى أنه فرض على التجمعين فقط بخلاف التجمع (قوله) وجواب سلام هو حق لله تعالى (قوله) ونفقة دعاها وياي وكذا أتمه وكفي في تقديرها غلبة نظر بحسب ما جهاده فله متعة وهو طاهر (قوله) من تلمه نفقته أي حين يحضر (قوله) سفر جهاد الشاهر جميع الجهاد كمنه السفر لجهاد كمن يفهر في فرق يترك لفظ السفر هنا وسقطه في مسئلة الأصول الآتية

(قوله) قيل وان كفوا قال الامام هذا يلزمه
 الاعجاب على كل الامة لكن قاله بوجه
 على الاقربين فالأقربين بلا ضبط حتى
 يصل الخبر بأنهم قد كفوا وأخرجوا
 (قوله) يلزمهم الموافقة لم يقل بقدر الكفاية
 كما هو ظاهر العبارة للابتداع
 * (فصل بكرة غزو) * (قوله) بما
 فيه المصلحة قيل محل هذا في غير المرتبة
 والافتتاح عليهم لانهم بعد دمهم من
 الدين التي تعرض فلا يفرقون بنقضه
 الامم (قوله) اليعة هي اليقين
 والخلف بالله تعالى وصحبت السرية
 لانها تسري لبلد وقيل من الثمن السري
 أي النفيس وقيل لانهم يخفون سريهم
 من السر ورقبان الذي في السراء
 (قوله) يبعد وراثة في الأول على
 ما في معناه كالدون والولد والثاني على
 ما في معناه كالنساء (قوله) مسلم أي
 ولو رقيقا لأن الرقاعة يجب عليهم اذا
 قصد الكفار دار الاسلام جمل ذات
 حضور والصف (قوله) ويصع الخ
 الظاهر انه لا بد منهما من شرط الاستعانة
 بالكفار كسلف ولوحصل صلح أثناء
 الطريق قبل وصول دار الحرب فانصفت
 الاجارة وقضت قطرة من الخدم
 الاستحقاق مطلقا (قوله) من الآحاد
 كالذات (قوله) على ما تنق أي يقع
 (قوله) ويحرم ظاهره وان لم يكن قريبا
 والوجه خلافه ليس بقدر القارب
 مطلقا في التصديق على محارم الرماح
 (قوله) ضعف هوسفة الشيخ
 لا قتال بينهم قال الزركشي ينبغي
 أن يرجع للشيخ وما بعده فان الاجير
 والراعي لا فرق فيهما بين الشاب
 والشيخ أقول لعل مراده لا قتال بالنقل
 مع دول الكل وبينه محل الخلاف

كسر الجهاد وركوب الجير (ويحرم) على الرجل (جهاد الا باذن أمه ان كان مسلما) ولو كان
 الحى أحدهما فقط ليجزى الا بانه أيضا (لاستعمل فرض عين) فانه جاز من غير انهما (وكذا
 كفاية في الاصح) كطلب درجة القنوى والثاني بقسه على الجهاد وقرى الأول خطر الهلاك في
 الجهاد (فان أذن أبواه والغريم) في الجهاد (تخرجوا) صدخو وجعلوا (وجب) عليه
 (الرجوع ان لم يحضر الصف) الا أن يخاف على نفسه أو ماله فلا يلزمه الرجوع (فان) حضر
 و (سرع في قتال) ثم علم الرجوع (حرم الانصراف في الظاهر) والثاني لا يحرم بل يجب والثالث
 يخبر بين الانصراف والمصارعة والخلاف في الروضة أوجه وفي أصلها أقوال أو أوجه (الثاني)
 من حالي الكفار (يدخلون بلدة لا قبلهم أهلها المدفع بالممكن فان أمكن تأهب لقتال وجب الممكن)
 على كل ما منهم (حتى على قتلهم وولد ومدن وعبدان) من الابوين ورب الدين والسيد (وقيل ان
 حصلت مقاومة باحار اشتد) في العند (اذن سبه) فلا يجب عليه والنسوة ان كان فيهن قوة
 دواع كالصدا والافلا يحضرن (والا) أي وان لم يكن تأهب لقتال (فمن قصد دفع عن نفسه بالممكن
 ان علم أنه ان أخذ قتل) يستوى فيه الحر والعبد والمرأة والأعجمي والأعرج والمرضى (وان جوز
 الاسر) والقتل (فهو أن يسلم) وأن يدفع عن نفسه (ومن هودون مسافة القصر من البلدة
 كاهلها) فيجب عليه أن يبيى اليهم ان لم يكن منهم كتابا وكذا ان كان في الاصح مساعدة لهم (ومن)
 هم (على مسافة القصر يلزمهم الموافقة بقدر الكفاية لم يكف أهلها ومن يلزمهم قيل وان كفوا)
 يلزمهم الموافقة مساعدة لهم (ولو أسروا مسلما فالاصح وجوب النهوض اليهم لخللا ان توقعناه) كما
 ينقض اليهم في دخولهم دار الاسلام دفعهم لان حرمة المسلم أعظم من حرمة الدار والثاني قال ازعاج
 الجنود لخللا أسير بعد
 * (فصل بكرة غزو) (قوله) ان الامام أو نائبه الامير لانه أعرف بمجاهة المصلحة (ويست) اذا نهضت
 ان يؤمر عليهم (بأخذ اليعة) عليهم (بالتبائن) يأمرهم بطاعة الامير ونوصيه بهم للاتباع (وله
 الاستعانة بكفار قوم خيانتهم) أهل ذمة أو مشركين (و يكونون بحيث لو انصفت فرقتا الكفر
 فامتناهم) قال في الروضة من الماوردي ويقبل بالاستعانة بهم ما يراه مصلحة من افرادهم في جانب
 الجيش أو اختلاطهم به بان يفهمهم بين المسلمين (و) الاستعانة (بعبدان السادة ومراهقين
 أقواء) في القتال و يتفهمهم في سقي الماء ومداواة الجرحى (وله بذل الأهبة والسلاح من بيت المال
 ومن ماله) فبالقرب الا بالاعانة وكذا اذا بذل واحد من الرعية (لا يصح استئجار مسلم لجهاد) لا خلاصه
 بحضور الصفين عليه فلا جرة (و) يصح استئجار ذي الجهاد (للامم قبل وغیره) من الآحاد
 والاصح ان لا يمتنع من الصالح العامة لا يتولاهم الآحاد ويقتصر جملة العمل لان المقصود القتال على
 ما تنق (ويكره لغزو قتل قريب) فمن الكفار (و) قتل (محرم أشد) كراهة (قتل) كقتال الراضى
 في الشر (اذ أن يبيعه بيب الله تعالى) (أو رسله من الله عليهم موسم واقه أعلم) فلا يكره قتله
 (ويحرم قتل صبي ومجنون وامر أو خذني مشكل) انتهى في حديث الصحيحين عن قتل النساء والعبيدان
 والجان المجنون والصبي والخنثى بالرأفان فقلوا جاز قتلهم (ويصل قتل راهب) شيخ أو شاب (وأجير
 شيخ) ضعيف (وأعجمي ومن لا قتال فيهم ولا رأي في الظاهر) العموم قوله تعالى اقتلوا المشركين والثاني
 لا يحمل قتلهم لاسم لا يقاتلون في قتال منهم او كان له رأي في القتال ويدير أمر الحرب جاز قتله قطعا
 وشرع على الجوار وله (فيسترقون وتسمى نسائهم وصبيانهم) (و) تقتل (أموالهم) وعلى المنع يرون
 ينقض الاسر وقيل يجوز استرقاقهم وقيل بتركه ولو لا يتعرض لهم ويجوز سبي نسائهم وصبيانهم

(قوله) وفيما أئى وأما عند الضرورة فتعجز قطعاً (قوله) والطرفة الثانية ظاهرة أن الأمر كذلك ولو كان ضرورة وبغى اختصاص هذه
الطرفة بغيره لعدم الضرورة ثم رأيت الزركشى صرح بعد ذلك بأن حالة الضرورة (٢١٤) * لا خلاف فيها (قوله) والاقولان

عبارة الزركشى نقلها عن الروضة
فأقولان (قوله) وأن دفعوا بهم عبارة
أسهل الروضة وألمح بدع ضرورة بأن
دفعوا بهم عن أنفسهم انتهى لكن قال
الزركشى أنه يعنى المهاج أحترز بهذا
عالم الوفاؤك المذكر وأخذه عنهم بأن
شرعنا لقتلهم فانهم يرمون قطعاً ثم قال
وما اقتضا ~~كلامهم~~ أنه إذا لم يندع
ضرورة ولو كان لم يندعوا دفع
ن بكونهم جميع أقول ثم لم أجمع
بين كلاميه المذكورين (قوله) والثاني
المخالف للزركشى أى ~~كما~~ نصب
المحقق وغيره عليهم وإن كان فهم
زينة (قوله) تركهم أى قطعاً (قوله)
المتحرفا لقتال المخ لوازحى الفرق
سدى حينه قال الغزالي وشرط فيه البغوى
أن يعود قبل انتهاء القتال وصحة في
الروضة في بابهم الغنية (قوله) نص
عليه الصغير في يرجع إلى كل من قوله
يشاركه ولا يشاركه (قوله) ونص المخ هذا
ساق له كالدليل على ترجاه (قوله)
والثاني يشفع العدد أى ويقول تبع
الوصف في حصر الأول قال يستبطن من
انص معنى يخصه (قوله) البارزة
ما خوذ من البروز وهو الظهور
(فصل) * نساء الكفار المخ
قول إذا عرفت الكامل لا يجوز زواجه
فيبقى حيواناً تبهرهنا ولم يذكره
وخرج بإضافة النساء إلى انكسار نساء
السلين الكفارات فلا فرق على مسألي
بانه وبغى أن يعزى خلاف في سبي
الراهية قال الزركشى (قوله) من قتل
قد فعله صلى الله عليه وسلم في عتبة بن
عصيط والتضرع للحارث بن سدير وجعل

واعتام أموالهم في الأضع
وبحوز حصار الكفار في البلاد والقلاع وإرسال الماعلمهم ورمسهم
بنار ومخيطين وبنينهم في غلغلة
أى الأغرة عليهم ولا يوان كان فهم نساء ومساكين قال تعالى ونحوهم
وأحضرهم وحاصرهم صلى الله عليه وسلم أهل أنطاكية وأهال الشخان ونصب عليهم المحنقرو وأهال السبي
وقيس عليهم من النار وإرسال السامع أسارى الله عليه وسلم على في المصلط وسئل عن المشركين
يترون فيصيدون من نساءهم وفزار بهم فقال هم منهم وهاهم الشخان (فان كان فهم مسلم أسير
أو تاجر جاز ذلك) أى الزمى بما ذكر وغيره (على المذهب) وفيما إذا لم يكن ضرورة إليه قول بحرمته
هذه طرقة والطرفه الثانية أن علم اهلاك المسلم به يحز ولا يقولان (ولو انهم حرقوا نساء
ومساكين منهم ولو تركوا القلوب السلين كافي الروضة كما سلمها (جازهم) في هذه الحالة (وان دفعوا
بهم عن أنفسهم ولم يندع ضرورة إلى رمسهم فلا ظهر تركهم) فلا يرمون والثاني جواز رمسهم ورجحه
في الروضة (وان تسوا بمسلمين فان لم يندع ضرورة إلى رمسهم تركهم) فلا نرمسهم (والأى وان دعت
إلى رمسهم بان يظفروا بنالو تركهم (جازهم) في هذه الحالة (في الأضع) على قصد قتال
المشركين وتوق السلين بحسب الامكان والثاني التمتع إذا لم يتأتى رمى الكفار الأرمي مسلم (وبحرم
الانصراف عن الصف إذا لم يندع الكفار على مثلنا) بأن كانوا مثلنا أو أرق قال تعالى فان تكن
منكم مائة مبارزة فقلوبوا مائتين هو خير بغيري الأمر (الاختراقتال) حين يصرف ليكن في موضع
ويهم أو يصرف من مضيق ليشبه العدو إلى مسع سهل القتال (أو متحرفا إلى قلة لتستجدها)
قابلة أو كثيرة فانه يجوز انصرافه قال تعالى الا متحرفا إلى آخره (وبحوز إلى قلة بعدة في الأضع)
والثاني يشترط قربها ومن عجز بها ومن عجز مرض وقصوه الانصراف بكل حال (ولا يشارك محنقرو إلى بعدة
الجيش فيما غنم بعقمارته) و يشارك فيما غنم قبل مفارقه (و يشارك محنقرو في ربة) الجيش
فما غنم بعقمارته (في الأضع) والثاني لا يشارك كالمفارقة يشارك فيما غنم قبل مفارقه قطعاً
والمتحرف يشارك فيما غنم قبل مفارقه ولا يشارك فيما غنم بعدها نص عليه ومنهم من أطلق أنه يشارك
وله في من لم يعد ولم يغب ونص فيما إذا عتق وتقطع عن القوم قبل أن يغفوا أنه لا يشارك
(فان زاد) العدد (على مثلين حاز الانصراف لا أنه يحرم انصراف مائة بطل من مائتين وواحد
ضعافاً في الأضع) نظر اللغوي والثاني يشفع العدد (وبحوز البارزة) ولا يشارك ابتداءها
ولا يكره (فان طلبها كغير اسحق الخروج إليه) لها (وانما نحن من حزب نفسه) وعرف
قوة موجراً متاع ضعف الذي لا يتق نفسه بكرة له ابتداءه واجابة (و) انما نحن من حزب نفسه (بأن الامام)
فلو بارز غيرنا فانه جاز ومثله الأمر المعبر في الروضة كما سلمها (وبحوز ان لا يشاركهم وشجرهم حاجة
القتال والقتل بهم وكذا) يجوز ان لا يشاركهم (ان لم يرج حصولها لانها من حرب الترتك) والأصل
في ذلك حديث الشخفاء صلى الله عليه وسلم قطع غنم في النضير وحرق قاتل الله ما قطعتم من لينة
الآية (وبحرم ان لا يشارك الحيوان الاما ما تلون عليه) كخليل فيعوز ان لا يشاركه (لدفهم أو لغيرهم
أو غنمنا أو خنجرنا أو جوعه اليهم وضربه) لنا فيحوز ان لا يشاركه دفع الضرر
(فصل) نساء الكفار ومساكينهم إذا أسروا وتركوا العدد) يصرون بالأسرازة لنا فيكون
اتلثة كسائر أموال الغنية الخمس لاهل الجنس والباقي للغنائم (ويجوز ان لا يشاركهم في الأحرار
المكلمين) إذا أسروا (ويقتل) فيهم (الا حظ للجن من قتل) بضرب الرقية (ومن) بخيلة

الذين يشتمه بن أئله وأى عزة وانفاد كثيرة قال تعالى فاما من بعدوا ما فداء والاسترقاق وقع في غير ذلك وفي بني المصطلق
وحصى بعض الأصحاب فيه الإجماع

(قوله) لانه لا يفر بالجزية أى وفى الاسترقاق شرير ويجب أن كل من جاز المثل عليه جاز استرقاقه (قوله) وكذا عرئى فى قول ذكره الشافعى رضى الله عنه فى موضع من الأم من بعض * (٢١٥) * العلماء وقالوا أن تأثم بالعتى تخفى أن يكون الحكم كهذا انتهى والتأثم

بالبقى فائدة جلية ثم لبيل المذهب سى هو ازى وغيرهم من سبائل العرب كبنى المطلق (قوله) وفى قول الخ وجهه ما أسير محرم القتل فكان كالصبيان والنساء (قوله) ظفره وهو اسره (قوله) عن السى وكذا لو كانت الأذى التى أسلقت قبل الظفر (قوله) لاز وجهه لاستقلالها (قوله) حقيقة أى كفى الولاء (قوله) أمسانه الامتوا لنزال ملكها عن نفسها فز وان ملك الغيرة أولى (قوله) فإن أعقت الى آخره هو من تمة الوجه (قوله) ز وجهه أى بخلاف وجه المسلم الآية لأن نكاح المسلم يتحل فيه أسيرين (قوله) لا عشق منه أى ولو كن أسيرين أحققا كافر أو أسيرين الأسر (قوله) نفع أسيرين أسيرين السى إذا أطل ملك أسير أطل ملك النكاح (قوله) لحدوث السى عبارة عن لأن السى يقتضى فى الحرة ملكا لا يكتفون فوجب منه فى الأمة واجتماعه فى محال فقدم الأقرى المستند الى السى ثم عرض اسقاطه (قوله) ثم أسلم المرثلة ليعرض ذلك لأحدهما (قوله) أو أسلم التلب عما قيد بذلك الخلاف (قوله) من دار الحرب يشهد دارنا إذا دخلوها بأمان (قوله) وعليه الامام والغزالي بل ادعى الامام اتفاق الأصحاب عليه (قوله) وذبح حيوان ما كمل استدلال به فوه قوله صلى الله عليه وسلم من ذبح شاة لاها بها لم يرجع كفارة (قوله) لا تجب قيمة الذئب والاسنان والذئب

سبلهم (وقد ايسر مسلم) (أموال واسترقاق) للانواع ويكون مال الفداء هو ما فهم اذا استرقوا كسائر أموال الغنمة ويجوز فداء أسير لا مسلم أو مشركين بمسلم (هان خنى) على الامام (الاحظ) فى الحال (حسبهم حتى يظهر) له ففعله وسواء فى الاسترقاق الكلى والوثى والعربى وغيره (وقيل لا يستر وثى) لانه لا يفر بالجزية (وكذا عرئى فى قول) لحدث فيه لكنه واه (ولو أسلم أسير عصبه) لحدث الشين أمرت أن تقتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله فاذا قالوا عصبوا منى دماغهم (وبنى الخيار فى الباقي وفى قول تبين الرق) أى يصبر رقيقا بنفس الاسلام (واسلام كافر قبل ظفر به بعصب دمه وماله) لحدث السابق فيه وأموالهم (وصغار ولده) عن السى ويحكم بسلامتهم بخلافه (لا وجهه) عن الاسترقاق (على المذهب) وفى قول من لم يرق بعصبه لا يسل حقه من النكاح (فان استرقا قطع نكاحه فى الحال) قبل دخول وبعد لامتناع امساك الأمة الكافرة للنكاح (وقيل ان كن بعد دخول انتظرت العدة لقطعها اعتق فيها) فان اعتقت استمر النكاح وان لم تسلم لان امساك الحرة الكافرة جائز (ويجوز راق زوجه ذمى) اذا كانت حريه تقطع به نكاحه (وكذا عتقه) الحرى يجوز راقه (فى الاصح) والثانى المتنع للامتناع من الولاء (لا عتق مسلم وزوجه) الحريين أى لا يجوز ارقتهما (على المذهب) وفى قول من لم يرق يجوز (واذا أسير زوجان أو أحدهما فقتل النكاح بينهما) ان كانا حريين صغيرين كانا أو كبيرين واسترق الزوج فحدث الرق (قبل أو رقيقين) أيضا لحدوث السى والاصح المتخاضا أولا لا ينجس حرى وانما اتحل من ماله الى آخره فيه البيع وغيره (واذا أرق حرى (حرى (وعليه دين لا يسل قطضى من ماله ان غنم بعد راقه) وان زال ملكه عنه أرق فان غنم قبل ارقه أو بعد لم يقضى منه وفى المعية وجهه فان لم يكن له مال أول غنم منه فى ذمته الى أن يعق فيطالب به هذا كله ان كان الدين لمسلم وبه أجاب الامام ان كل ما لى وذكر البغوى فيه وجهين وان كان لحرى فعن القاضي حين وهو الظاهر سقوط الدين وفيه احتمال للامام وفى التهذيب سقوط الدين فى عكس هذه أيضا وراقه الدان وقال الامام فيما اذا كان على مسلم دين فرض أو غنم لحرى استرق لا يسل وفى الوسيط نحوه فيطالب به (ولو اقترض حرى من حرى أو اشترى منه ثم أسلم أو قبله بدم الحن) لا تراه يعقد (ولو أنف عليه فأسلم) أو أسلم التلف (فلا ضمان) عليه (فى الاصح) لعدم التزامه والثانى قال هولاء عندهم (ولمالم لا يؤخذ من أهل الحرب قهرا غنمة) كما تدمى باب فتحها ذكره تناوطة لقوله (وكذا ما أخذوا من واحد أو جمع من دار الحرب سرقة أو وجد كهيئة النقطة) مما يعلم أنه ككفار فاعتكف فى القسمين غنمة (على الاصح) بمعنى أنه قسم بينهما خمسة لأهل الخمس والباقي ثلث أخذوا والثانى يخص به من أخذته وعليه الامام والغزالي (فان أمكن كونه) أى المنتقط (سلم) بان كان هاتين مسلم (وجب تعريضه) قال الشيخ أبو حامد يوم أو يومين وفى المنهوب التهذيب سنة وبعد التعريف يعود فيه الخلاف السابق (ولفان غنم التبسط فى الغنمة) قبل القسمة (بأخذ التوت وما يصلح له لحم وشحم وكل لمعاهم بعدا كاه عموما) وفى الحرز وغيره على اليوم (وعلف الذواب) بكون الامم (تباوشعوا وشحمها وذبح) حيوان (ما كمل لحمه والحمج جواز الضامة) وهى عمايز كل غلبا والثانى قال لا تعلق بها ما حقا حقا ولا يجوز ان يابى دوسكر وما تدر الحاجة الى الحمج (و) الحمج (أنه لا تجب قيمة الذئب وح)

(قوله) وقيل التجريان الخلاف في الاسلام بعد الظفر بشكل على تلويح من الموت قد تقدم فيه الجزم بالاستحقاق ووجه الاشكال لما هو خصوصاً وقد اؤا أن البديل يجب في الاسلام السابق على الظفر ولا يجب في الموت السابق فالاسلام المتأخر أولى بالجزم
 * (كتاب الجزية) * (قوله) الاصل قبيح لقوله بدار الاسلام (قوله) دون الثرب (٢١٨) أي ودون العبادات وهـ كاج

الحرم من المحارم وما أشبه ذلك (قوله) لا كف للسان الخ أي أو ما يتعرض لعدم قتالنا ونحوه مما ينتقض به عهدهم فلا يشترط التعرض لخبرنا (قوله) ولا يصح مؤقتاً إلا أنه قد يحق الدم كالاسلام فكلا يجوز زال اسلام مؤقتاً كذلك هذا ثم ادعوا مؤقتاً بلقوا المأمن ومهما نكحوا بدارنا أخذنا منهم أقل الجزية عن كل سنة فانه انزركي (قوله) ولو قال الخ يريد ان هذا كل سنتي من شررائنا ثبت كما يستنتج من محل الخلاف شيئاً أو ما شاء الله تعالى يطل العقد من عدم العلم بمقدار الاجل فيه هذا الذي اغتفر هنامن التعليق شبيهم لم يغتفر واسئله في الهدنة (قوله) لفظ يقول مثله الاشارة في الآخر من وكذا ينبغي ان يفقد بكلمة بالعقاة كاليح (قوله) انه يطالب بوجده ان الغالب يكون الحرف لا يدخل دارنا بأشياء (قوله) في عقد خارج نائبه العام فلا يتناول ذلك وانما اخصت بالامام لا خاصها الى نظر واحتياط عليها بالمحسورين وغيرهم (قوله) جاسوا هو صاحب سراير وانا موس صاحب سراير الخ (قوله) المراد اخرج يد عبارة النهاج لا تقيد بغير حاجة الجاسوس ولكنه مراده (قوله) وأولاد الخ قال العراقي بر دعي عبارة النهاج واثنته والحاوي اذا تموا الاصل أو تصر قبل الشخ لكن اشقت فدرسه عن دين أهل الكتاب بعد نزول القرآن وأقبله فلا يقر بالجزية

و قيل في كل قولان (وهو) أي البديل حيث وجب في العنة (جزية مثل وقيل فيها) وفي الروضة كاسلمها أن الجمهور عليه فمما هنا دعوى الأول نعمان عقدور جزمه مبنى على ترجيح قول وجوب مهر المثل في نفق الصداق المعين قبل قبضه وتقدم ترجمته في باب

*) (كتاب الجزية) *

هي مال يلزمه الكفار بعد على وجه باقي (صورة عقدها) الاصل من الموجب وسأني (أفركم) وفي المحرر وغيره أنكرتكم (بدار الاسلام) وأدنت في انتمكم على أن تبطلوا بالهجرة التي تطلوا (جزية) وتنادوا بالحكم الاسلام (وفي المحرر وغيره) أحكام ومنها التعليق بالمعلمات والفرات كاذ كرها صاحباً بالتهذيب والبيان وحده السرقوا الزنادون الشرب لا عقادهم حله كما ذكرت في أبوابها (والاصح اشتراط ذكر قدرها) أي الجزية كالأجرة وسأني أن أهلها يدار لكل سنة عن كل واحد والثاني لا يشترط ويقل المطلق على الأقل (لا كف للسان) منهم (عن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ودينه) أي لا يشترط ذكره لأن في ذكره الاتية دغية عنه والثاني يشترط ذكره ليؤمن دعوى عدم ارادته (ولا يصح العقد مؤقتاً على المذهب) وفي قول أو وجه يصح والطريق الثاني القطع بالأول ولو قال أفركم ما شئتم جاز لأن لهم بهذا العهد متى شاءوا اخلافنا وسأني اقرارهم بالجزية في دار الكفر (ويشترط لفظ يقول) منهم لها أوجب (ولو وحده كفر بدارنا قل دخلت لهما في كلام الله أو رسولاً أو بأمان مسلم صدق) فلا يشترط له (وفي دعوى الامان وجه) أنه يطالب عليه بئنة لا يمكنها غالباً (ويشترط لعدها الايام أو ثباته) في عقدها (وعليه الاجابة اذا طلبوا الاجاسوسا تخافه) المراده ما في الروضة كاسلمها عقب وجوب الاجابة لخلاف ما تلتهم من وان ذلك معكده منهم لم يحجم وفيها بعد ذلك فرع الجاسوس الذي يخاف شره لا شر الجزية (ولا تعقد الا للهود والنصارى والمجوس وأولاد من يهود أو تصريف النسخ) لئنه وان كل بعد التدليل فيه (أو شكك في وقته) أي اتهموا وان تصرأ كان قبل النسخ ام بعده (وكذا زاعم التسليم بعض ابراهيم وزرورد صلى الله عليه وآله وسلم ومن احداوه بكافي والأخر وعن أبي المذهب) في السلتين وهو في الاولى اصح الوجهين قطع به بعضهم وفي الثانية في أصل الروضة اصح الطرق وقول من طريق ثمان قطع بعضهم بمقابله وعبر في الروضة كاسلمها في المذكورين بأنهم يقررون بالجزية ولا يقر بها أولاد من يهود أو نصر بعد النسخ في ذلك الدين ولا عبدة الاوثان والنسب والملاشكة والسامرة والصائون انما افروا اليهود والنصارى في أصول دينهم فليسوا منهم فلا يقررون والافهم والا اصل في اقرار المذكورين بالجزية بقوله تعالى قالوا الذين لا يؤمنون بالله أي قوله من الذين أنفوا الكتاب حتى يبطوا الجزية لي آخر أي يلزموها متفاداً لحكم الاسلام وغلب من أحد أو به كافي وأدرج فهم التسليم بضعف الزبور ومنزوي البخاري أصملى الله عليه وسلم أخذ الجزية بمن يجوس بغير (ولا جزمه على امرأة وخشي) لأن آتها السابقة في الذكور (ومن فيعرق) وقيل يجب بقط حريته (وسبي ويجنون) لعدم تكليفها (فان قطع جنوبه قليلا كساعة من شهر زنته أو أكثرها

بعض من عليه (قوله) أو شككها هو عمدة العبارة في شر ينصاري العرب (قوله) بعض ابراهيم لشعول الكتاب في الآية هو (قوله) وعبر في الروضة الخ كأنه يريد ان الاحسن اسقاط الخصر الذي في عبارة النهاج (قوله) أو لم يترموها متفادين لا ترد تفسير الاعاء ولا لا تحسنه (قوله) لأن آتها السابقة الخ والآن الجزية لخس الدم وسكني الدار وراة محققة وناقة بهرها وكذا اصبيان

كسوم

(قوله) فإذا بلغت سنة أي هلالية فلو كان جنونه خمسة أشهر وأقصى أخذنا قدرنا عدد ذلك من زمن الافاقة (قوله) ولو بلغ ابن ذمي ولو نبات العامة (قوله) ان اعطاهما أي المذكور في الآية أي فيكون البذل هنا بمعنى الالتزام (قوله) كخز به أسه لو كان أياؤه مفقودين فانظاره على هذا الوجه مراعاة خرمه قومه أو آثاره كذا قاله الزركشي ولك ان تقول صورة المسئلة انه ابن ذمي فلا بد ان يكون لا يحرم به ولو فقد (قوله) وشيخنا لم يكن ذارأي والا فخرهما (٢١٩) (قوله) وقهر وجهه انها لحق الدم وانفقير والفتي بشر كان فيه (قوله) ومقابل

الذهب عبارة الزركشي في حكاية هذا وقيل يفي على قتلهم والتأمل يظهر لك انه مراد الشارع وأما لقبه فليس فيه قولان (قوله) وقراها انفقير يرجع لكه وما بعدها فقط (قوله) وخير منها أيضا فذكر وقريظة وانفقير ونفقير من الخجاز أيضا (قوله) وقيل هو خاص بغير الحرم (قوله) آخر ما نكح به بل المراد فيما يتعلق بأمر الكفار (قوله) لم يأت الأشرع الخ قال الفخر لم يحل ذلك في الذمي أما طرف فلا يمكن من دخول الخجاز لقبحه كما قلته البيهقي عن النصف قال البيهقي وجرى عليه الاحباب

«(فصل) في الجزية دينار رأى فلا يجوز عقدها بغيره ونفقة تعديه وان جاز لا اعتراض عنه بعد القسمة بصفة أو غيرها (قوله) عن كل واحد أحدى وقفرا أو سفيها (قوله) ولو شرط الخ انظر كيف هذا مع قول الزركشي محل ذلك في الادعاء عند انعقاد ما بعد صدوره فلا ما ~~سفيها~~ خاص عليه الشافعي رضي الله عنه انتهى والجواب عن هذا يعلم من الحاشية على قوله أيضا ولو شرط الخ الظاهر والله أعلم ان غرض اشارة من هذا الكلام ان معنى انفقير تسحب المما كسبة عند العقد ولو تبت على الامام اجابة الكفار الى طلب انعقد

كيوم (يوم) أو يومين (والاصح تعلق الافاقة فإذا بلغت سنة وجبت) والثاني ان تعجب الثاني ان تعجب كالعاقل والرابع يحكم بموجب الغلب فان استوى الزمان وجبت (ولو بلغ ابن ذمي ولم يبدل) بالجمعة أي يعط (خز به بأمته وان بذلها فعنده) وتقدم أن اعطاهما بمعنى التزامها (وتبيل عن كخز به أسه) ولا يحتاج الى عقدا كسواء بعد أسه (والذهب وجوبه على زمن وشيخ هرم وأعمى وراغب وأجيب) لانها كاجرة الدار (وقهر وجهه عن كسب فاذا تمت سنة) للفقير (وهو معسر في ذمته حتى يوسر) وكذا حكم السنة الثانية وما بعدها وما نابل الذهب في غير الفقير ان لا جزية عليهم ان قلنا لا يقتلون كالتساق في الفقير ولو غريم مشهور أنه لا جزية عليه وعلى هذا فتعده على ان يبذلها عند القدرة فاذا أسير فهو أول حوله (ويمنع كل كافر من استيطان الخجاز) وفي الشرح والاقامة وما انقصر عليها في الروضة (وهو مكة والمدنية والبيامة وقراها) كالطائف قبل مكة وخير المدينة (وقيل له الاقامة في طرفة الممتدة) لانها ليست موضع اقامة الناس روى البيهقي عن أبي عبيدة الجراح آخر ما نكح به رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرجه اليهود من الخجاز وروى الشيخان حديث أخرجهما الشريكين من جزيرة العرب ومسلم حديث أخرجهما اليهود والنصارى من جزيرة العرب والقصد منها الخجاز المشقة عليه (ولو دخله) الكافر (بقدر ان الامام أخرجه وعز به ان عز أنه ممنوع) منه (فان استأذن اذ له ان كان) دخوله (مصلحة للسليكن كما توجب له احتاج اليه ان كان لغيره ليس فيها كبير حاجة لم يأت الأشرع أخذت شيئا منها) وقدره ان رأى الامام (ولا يقيم الا ثلاثة أيام) ولا يجب منها يوم الدخول والخروج (ويمنع دخول حرم مكان كان رسولا) والامام في الحرم (خرج اليه الا الامام أو نائب يسمعه) ويخبر الامام (وان) دخله (مرض فيه قل وان خيف موته) من نقله (فان مات) فيه (لم يدفن فيه فان دفن بشي واخرج) منه (وان مرض في غيره من الخجاز وعطمت المشقة في نقله تركوا لا نقل فان مات) فيه (وتعذر نقله دفن هناك) وليس حرم المدينة كحرمة مكة فيما ذكره لاختصاصه بالنسبة وفيه حديث الشيخين لا يخرج بهما الامام مشرئ وغير الخجاز لكل كافر دخوله بالامان

«(فصل) في الجزية دينار لكل سنة» عن كل واحد لقوله صلى الله عليه وسلم لها ذلما بعته الى النبي خذ من كل حال أي محتجدين دينار واه أو دود او ارمذي والنساء ويحمده ابن حبان واخاكم (ويستحب للامام ما كسبه حتى يأخذ من متوسط دينارين وغنى أربعة) ولو شرط ذلك في العقد جاز ويعتبر الفتى وغيره وقت الاخذ ولو كان بعضهم أو متوسط أو فقير قل قوله الا ان تقوم غنة بخلافه (ولو عقدت بأكثر من دينار ثم علوا جواز دينار منهم ما التزموه فان أوفوا فالاصح أنهم ناقضون للعهد والثاني لا يوقع منه بالدينار (ولو أسدى أومان بعد سنتين أخذت جزية شتم) في الاسلام منه وفي الموت

يدسار بل يسر له ان يحالفوه بما كسبه حتى يعضله بأربعة متلاف فيكون العقد صادرا مع كل واحد (قوله) ولو شرط في العقد جاز معناه ان يعقد يدسار مثلا ويشترط في العقد ان كان غيا أخر الخول أخذت منه أربعة أو يقول مثلا عقدتكم على ان على الفتى كذا والمتوسط كذا أو فقير دينار غير أيت في الروضة ما يدل لهذا (قوله) ويعتبر معطوف على قوله جاز (قوله) ناقضون فعله ولو لم يوافقوا العقد يدسار بعد النقص مما ذكره في ثبت اجابته نقل الزركشي عن النص انه ان دعوا الى ذلك فبطل ظهور الامم عليهم لم يكن له الامتاع (قوله) بعدهم يتعلق بكل من قوله أسدى أو مات (قوله) منعتهم عن قوله أخذت

(قوله) والطريق الثاني محصلها انفرجه على الاقوال في اجتماع حرائقه حتى الآدمي لكن الامع هنا استواءهما نظر الجانب الاخر
 والاضحى الى كذا ومن الاذى صديقه لركعة يرفع **ع** أسلم ثم لم وعليه ركعة خيرة قدمت الركعة فيما يظهر (قوله) بالحوال والاول يقول
 غيب الغد يستتر عنى المدة كالأجرة (قوله) ويضرب لحيته ولو يكن لحيته فهل يأخذ بوجهها هو محتمل (قوله) من الجانبين وهل يضربها
 في الجانبين أو يكتفي بتجانب ظاهر الحاج **أ**قول وبحث الرافعي الثاني (قوله) ركعة مستحب (٢٤٠) لأن الغرض أخذ المال وهو حاصل بدون

(من ترك ركعة شدة على الوسايا ويسوي بينهما وبين آدمي على المذهب) والطريق الثاني
 بقية هي في توليد الأذى في قول ويسوي فيها في قول (أو في خلال سنة فقط) لما مضى
 كالأجرة (وفي قوله **ع**) باء على أن أوجب الحول كل ركعة (وتؤخذ) الجزية (بهاية
 فيجس لأحد وبقوله الذي وبطأ على رأسه ويحني ظهره ويضعها في الميران وبه يضرب الأخذ لحيته
 ويضرب بغيره) يكسر انلام ولا يرى وهما مجتمع الجسم بين الساخنة والأذن من الجانبين (وكه مستحب
 وتيل واجب) وهو معنى الصغار في قوله تعالى وهم صاغرون عند بعضهم (فعل الأول) أي
 الاستجاب (أو تكيل مسلم بالأداء) الجزية (وجوالة) بها (عليه وأن يضمها) خلاف الثاني
 (ذبت هذا الآية) بخلة ودعوى استحبابها استحداً والله اعلم (وقال في الروضة لا نعلم أصلاً معتمداً
 ولم قرأ أن أتت على فقه عليه سيرة ولا أحد من الخلفاء الراشدين فعل شيئاً منها وأما ذكرها لما قلناه
 من أحكامها الخراسانية وقيل جهوزاً لا تصح لغيره بغيره في قوله كالأذن انتهى وفيه نحل
 على أنها كره لها والخلاف فيها السند الى تغير الصغار في الآية النبي عليها المسائل المذكورة
 (ويستحب لتمام اذا أمكنه أن يشرط عليهم اذا صلحوا في بلادهم ضيافة من يترجم من المسلمين زائداً
 على أقل خيرة وقيل يجوز منها ويحتمل) على الأول (على غير ميسر) لا قدر في الامع) والثاني
 عليه أيضاً كجزية (ويستحب الضيفان رجالاً فرساناً وليس الطعام والأدم وقد رهما ولكل
 واحد كذا وعطف الدواب وميزل الضيفان من كنية مائة نيل مسكن ومقامهم ولا يحجز ثلاثة أيام
 والأصل في ذنب ماروى النبي أنه صلى الله عليه وسلم صالح أهل ايلة على ثمانية دينار وكذا ثمانية
 رجل وعن ضيافة من يترجم من المسلمين ويرى الشيطان حديث الضيافة ثلاثة أيام والطعام والأدم
 كالحظير واليمن والعنف كالتبر والحشيش ولا يحتاج الى ذكر قدره وإن ذكر الشيعيين قدره ولكن
 المنزل بحيث يدفع الحزو والبرد ولا يخرجون أهل المنازل منها ومقامهم بضم الميم أوله اسم زمان أي مدة
 أقامتهم (ولو قال قوم تؤدى الجزية باسم صدقة كالأجرة فلا نام اجابتهم اذا رأى ذلك قطع عنهم
 الاهانة (ويضع عليهم الركعة) كما فعل عمر رضي الله عنه (فن حمة أربعة شاة ثمانية وعشرين
 بنتا مخاض) وأربعين شاة ثمانية (وعشرين ديناراً ديناراً ومائتي درهم عشرة وخمس الفبشات
 ولو وجب بنتا مخاض من جيران يذل بني لبون عند قندهما (لم يصف الجيران في الامع) والثاني
 يضعف في خذم كل بنت مخاض أربعين شاة وأربعين درهما (ولو كان بعض نصاب لم يجب قطه
 في المظفر) والثاني يجب في عشرين شاة شاة في مائة درهم خمسة (ثم المأخوذ خيرة فلا يؤخذ من
 مال من لا خيرة عنده) كالنساء والنصي ويراد على الضعف ثم يضرب ديناراً وعن كل رأس الى أبي به
 ويجوز الاقتصار على قدر الركعة وضعها اذا في بالدينار

(قوله) وقيل واجب تحصيله لغنى
 الصغار (قوله) خلاف الثاني فلا يؤكل
 سداً ولا كفاً يرفع **ع** ولو وكفى شخص
 شخصاً في أمره عوى وجسر مع
 نقاش من من ذنبه كذا ترى في
 آية ب نصاء (قوله) قت القول
 الش في رضى حقه في ذوقه وان أخذ
 صبه الخيرة أخذها جدره ليعض
 حده منه في قوله وقيل
 يتروى شبه حشك أن يشرب و
 زذوا انتهى آية ووافقه عليه نصف
 شاة منه (قوله) ودعوى استحبابها
 شاة أو جواب أوله لا تكافى في
 ينبغي ان يقول فضلاً عن وجوبها ثم
 صدها باطلان يقتضيها المحرمه عنده
 (قوله) عما في نسخة عليه وهو ظاهر
 يعود فخر من اختلاف وأما شبه
 يعرفه لثمة أولاية (قوله) المسائل
 المذكورة أي في التزوي يتوكل
 الحوائط والتعدين (قوله) ان يشرط
 من قوله يجب (قوله) في بنده
 حرسه (قوله) في الامع الخلاف
 من على جواز كونها من الجزية
 وشدة من الرافعة فلا خلاف
 (قوله) ويحتمل قيل أو استمراره
 (قوله) والاصرف منه هو يدعى أصل
 استمراره وعن كونه من دار ضمن
 الجزية (قوله) وجسر انشرا في

سبق برهنة (قوله) ولو وجب الخافض خلاف هذه الصورة إشارة الى أنه لو دفع حقيقته عن ست وثلاثين بدلاً عن بنتي (فصل)
 بزمه نصف الخافض قطع فقول انشرا يدل الخافض اعاءه قال عبارته يقتضي ان بنتي الخافض تجبان عنام الجيران وهو لا يكون
 قدر كذا من عن حسب آية من انشرا عن عمر بن الخطاب في ذنب (قوله) والثاني الحول كل مال كالما دون النصاب فهل يحرق فيه ذلك تردفيه
 ٢٤٠ زمر م عليه صحت خطاً أنعت بالذلف

﴿فصل بلزنا المكف عنهم﴾ * بأن لاتعرض لهم نسا ومالا (وشمان مائلته عليهم نسا ومالا) أي بضمة المتلف منا (ودفع أهل الحرب عنهم) كائنين بدار الاسلام أو متفردين ببلد (وقيل ان انفراد ببلد بلزنا الدفع) عنهم وفي الروضة كآلهما شهدا بالبلد بجوار الدار أي دار الاسلام والمستوطنون دار الحرب وبذلوا الجزية بلزنا الدفع عنهم جرما (ونعنيهم احداث كنيئة ويعة (في بلد أحد شاه) كنفداد (أو أسلم أهله عليه) كالهن وميلوحد في الاول لا ينقض لاحتمال انه كان في قرية أو قرية قاتل به عمارة المسلمين وان عرف احداث شيء ينقض (وما فتحه غوة لاجتنبها فيه ولا يشرون على كنيئة كلفت فيه في الامم) والثاني قرون بالمصلحة (أو) فتح (سحبا بشرط أن الارض لنا بشرط اسكانهم) بخراج (وابقاء الكنائس) والبيع (بجاز) وان ذكروا احداثها بجاز أيضا (وان الملق) أي لم بشرط ابقاؤها (فالا ممع المنع) منه والثاني لا وهي مستثناء بقرينة الحال لاجتنبها في عبادتهم (أو) بشرط الارض (لهم) ويؤدون الخراج (قررت لهم الاحداث) أيضا (في الامم) والثاني المنع لان البلد تحت حكم الاسلام (ويستعون وجوبا وقيل بذا من رفع بناء على بناء لمسلم) وان رضى لحق الاسلام (والامع المنع من المساواة) أيضا للتمييز بين الناعم (والامع) انهم لو كفووا بمصلحة منضلة عن العارة (لمنعوا) من رفع البناء الثاني يستعون منعنا فيهم من التعميل والشرف (ويمنع الذمى ركوب خيل لان فيه غزا واستثنى الجوى البراذن الخبيصة (لا جبر ولا غل لنفسه) وقيل بمنع ركوب الفصال النقية لما فيهم من التعميل (وركب) كآل وركب خشب لا حديد ولا سراج) تميزها عن السلم والا كلف بكسر الهجمة بطائ على البرذعة ونحوها (ويطأ الى أضييق الطرق) عند درجة المسلمين فيه بحيث لا يقع في فوهة ولا يصدم جدار روى الشبان حديثا ذا القيمة أحد هم أي اليهود والصاري في طريقه فاضطروه الى أضيقه (ولا تقروا ليدصرف في مجلس) فيه مسلمون (وقروا بالنيار) بكسر الهجمة (والزار) ضم الزاى (فوق الساب) والاول ما يخالف لونه لونها يحيط على الكنف ونحوه والاولى باليهودي الاصفر والنصراني الأزرق والثاني خط غليظ يشده وسطه وهما التميز وجعلهما المنقول عن عمر رضى الله عنه ما كدوا والنيار واجب وقيل منسحب (واذا دخل حماما فيه مسلمون) متحررا (أو) متحررا عن ثيابه في غير حمام بن مسلم (جعل في عنقه خاتم حديد) بفتح التاء وكسرها (أو) رصاص) بفتح الراء (ونحوه) أي الخاتم كاللؤلؤ في المحرز وغيره يجعل عليه جمل (ويمنع من اجماعه المسلمين شركا) كقوله ثلاث ثلاثة (وقولهم) بالنصب (في عزير واسج) صلى الله عليهما وسلم (ومن الهمار وغيره خير من قوس وعبد) فان أظهر شيئا مما ذكر عزير وان لم بشرط في العقد (ولو شرطت هذه الامور) في العقد أي شرطت فيها (فانقرا) بان أظهرها (لم ينقض العهد) لانهم يتدينون بها (ولو قلنا أو امتنعوا من) اعطاة الجزية أو من اجماعهم الاسلام) عنهم (انتقض) عهدهم بذلك لخالفته موضوع العقد ومقتضاه (ولو رضى بجملة أو أصام اسكاج) أي باجمه (أو) أهل الحرب على عورته للمسلمين أو بتن مساعير دينه) ودعاه الى دينهم أو طعن في الاسلام أو القرآن أو ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاصح ان انه ان شرط انتقاض العهد انتقض والا فلا) ينتقض والثاني ينتقض مطلقا لتفرع المسلمين بها والثالث لا ينتقض مطلقا لانها لا تختل بمقصود العقد وصحة في أصل الروضة (ومن انتقض عهده بمقتال جاز دفعه وقتله أو بغيره لم يجب البلاغ ما عتبه في الظهور لم يختار الا ماله فيه قتل وروية ومناوفاة ان أسلم قبل الاختيار انتع الرق) فيه الجزاء في الانس لا له لم يحصل في يد الامام بغيره ففتحته قد أوه أيضا

﴿فصل﴾ بلزنا المكف عنهم نسا ومالا فله الخذف من اذول لئلا لا الثاني وهو ضعيف (قوله) ونعنيهم احداث كنيئة أي وان لم بشرط (قوله) ونعنيهم الجمل ان افعى لان البيت اسير من التربة (فرع) لا يجوز ان تدخلوها الا بانهم دون كنفهم صورة (قوله) وكذا كل بيت فيه صورة (قوله) وهو الجاهل صديقه لا خلاف في أصل المنع وليس كذلك (قوله) للتمييز في كآلهم ونسا في الامام وغيره

(قوله) مئة السلك أي سوا مئة طافيا أو راسا خلافة في حقة لناضية لغبر (تبه) خالف ما ذكره الله في صيد الجوس لفراد يكره
 ذبح السلك لأن يكون كيرا بطول يساؤه فيستحب اراحته (قوله) ولا اعتبار بضيقة هذا الحل فيا لو سادهم ما حرم ولكن الامع
 التحريم قاله الزكشي (قوله) وكلنا افودا في هذا غير المتولد يحرم وهو (٢٢٤) كذلك ومنه الغل في العمل قال في الاجا

في شرح الهذب والمذهب هنا الحل قال صيده الميز بما كذب (وتحل مئة السلك والجراد)
 اجماعا (ولو سادهم ما يحرم) فحل ولا اعتبار بقله قال في الروضة ولو ذبح حكمة حلت (وكذا
 الدود) وانتو لم ينس طعام كثره ادا كل معه) متبع (في الامع) لصبره بخلاف
 آكاه من ذر فحرم واشتاق على مطلقه من غير من طبعها وطعمها والالت يحرم بطلان الاستاذرة
 وان قيل بطهارته وهذه المسئلة في الفتاوى اشار اليها المحررون بقوله حلت ميتة كالمسك والجراد
 (ولا يقطع) الشخص (بعض حكة) حبة (هان فعل) ذلك (اوبلع) بكسر اللام (حكمة حبة)
 (حل) مذكر (في الامع) والثاني لا يحل المقطوع كفي غير السلك ولا للبلع على في جوفه قال
 في الروضة وطرد الوجهين في الجراد (واذا رمى صيده امتو حيا او بعد ان اوشاة شردت سهم
 او ارسله جار حية فأصاب شيئا من يده ومات في الخن حل) للاجماع في الاول بابهم والجارية
 ولحديث الشيخين في البعير يسهم وقدس به انشاء وعلى السهم الجارية وفي الكبش ما حديث أبي
 داود في الصيد الصادق شوحش وشردت بمعنى فتركه شوحش واحترى بقوله كاصله المزيدي
 ان روضتها او مات في الحال مما اذا ذكره وفيه حياة مستقرة وامكنه ذبحه ولم يذبح ومات فانه يحرم
 كاسيا (ولو رزى بعيره ونحوه في ثرو لم يمكن قطع خلقه من فكتاد) في حله بالري وكذا بالري
 الكبش في وجه اختياره المصريون (فت الامع لا يحل) يرسل الكبش ويحمله الروابي والشاشي
 والله اعلم) وفرق الروابي بين الحديد يستباح الفزع مع التدرة وعقر الكبش بخلافه (ومتي يسر
 خوقه) أي الناد (بعدوا واستعانة) بنون ومهمة (عن يستقبله مقدور عليه) فلا يحل
 الا بالذبح في المنزح (ويكنى في الساد والقرى جر- يلقى الى الزقوق وقيل بشرط مذبح) أي
 مسرع لقتل ينزل منزلة قطع الخلق في انقذو غيره (واذا ارسل سباعا أو كلبا أو طائرا على صيد
 فأصابه ومات فان لم يدرك فيه حياة مستقرة أو أودر كها وتعذر ذبحه لا تصير بان سل السكين فأت
 قبل امكان) لذبحه (أو أمتع) منه (بقوة) ومات قبل القدرة) عليه (حل) فيما ذكر (وان مات
 لتصير بان لا يصح كون معسكين أو عصب) منه (أو وثبت) بفتح النون وكسر الشين المجبة
 (في القدر) بكسر الجيم القلا أي علفت فيه معسرا حيا وفيها الذكرا أيضا وسياق (حرم)
 في الصور انذ كورة (ولو رماه فقد صفت حللا) نسا أو نساوا (ولو أبان منه عضوا) كيد
 أو رجن يحرم (مذبح) أي مسرع لقتل فأت في الحال كافي الروضة وأصلها (حل العضو والبدن
 أي به) أو غير ذبح ثم ذبحه أو جرحه جرحا ثم ذبحها) فأت (حرم العضو) لأنه أبين من حي
 (وحل الباقي) وحله في الصورة الثانية فماذا لم يشتمل على - الاول فإن أثنه تعذر ذبحه ولا يجرى
 الحرة - أنه مقدور عليه كره في اروضه كاصها (فان لم يمكن من ذبحه ومات بالجر حل الجميع)
 كولو لم يذبحها (وقيل يحرم العضو) لأنه أبين من حي ويحمله في الروضة كاصها (وذكاة كل
 حيوان) يرى (قد رعله) يقطع كل اخفوه) يضم الحاء (وهو يخرج النفس) وفي اروضه كاصها
 بجراحه أو جرحا ودخولا (وكل المرنى وهو مجرى الطعام) والشرب وهو تحت الخلقوم (ويستحب

انما اذ وقعت غلة أو ذبا وتغرثت أو خرا أو ما
 طه يجوز زنتي ولو أخرجا الدود أو آكله
 مع طعام أخرجه ولا فرق في اجزاء بين
 التي يصبر غيره أو يسهل ولا بين
 السكترو والقيلس (قوله) وان قيل
 بطهارته هو رأى اتصال (قوله)
 وهذه المسئلة مراده التي في قول المتن
 وكذا الدود (قوله) كالمسك والجراد
 تارة لبيان الحاجة في ذبحه ثم لاشارة
 في الكفا الدالة على التسمت واخراد
 (قوله) ولا يقطع اقتضى هذا ان يقطع
 حرام لتعذيب وانما الخلاف في حل
 اتناول واعقده الزكشي وقال انه وقع
 في اروضه ما يحل فيه فلا تقريه وان تقول
 المهاج حل يرذبه محل التناول انتهى
 أقول وقول الشار - ما ذكره في مخالفة
 فيما يظهر ويوجب ان قوله واشتاق الخ
 يرشدا الى موافقته فأمهل والذي في
 ان روضا انصرح بحل (قوله) حل
 في الامع ولو قطع بعض حكة فأت بذات
 حل المقطوع (قوله) كفي غير السلك
 أي لعموم ما بين من حي فهو ميت (قوله)
 لما في جوفه الخ من هذا ان يقتصر بالحية
 وبه محدث أحتل لنا متناولاه
 ينصر هذا الخ الخلاف جاري في التمام في
 الزكشي المتقي وهو حي قال الزكشي ولو
 مع حكة كبيرة ممتحمة تامة حية حية
 قل وفي الصورة كذا نجان حيوانه
 ان الجواز (قوله) وشردت على فلا
 ينبغي ان يترجم مقارنهم من ظاهر
 امتن (قوله) يسر يه أمكن (قوله)

ويكنى لشدة حديثه لو طعن في فخلها لاجرا جرحا لا يفتد ليس مذفنا في الباطن قضية كلامه ان الصيد لا يشترط فيه ذكاة قطع الخ
 الخلاف في الزكشي أما الجارية فلا يشترط ذكاة في ذبحها (قوله) ومات وماذا فلا في جرحه من أقسامه فانه حياة مستقرة (قوله) السكين حجت
 بثان السكين حركة المذبح (قوله) قد رعله - عليه - ما أخرجه الخ من رأسه فانه يذبح كذا هو وان كان مقدور راعيله (قوله) والمرنى

(قوله) وهما عرنا قال الزركشي هما الوريدان في الآدمي ولا يسحب أن يزيد على ما ذكره الشيخ لكن قال الواحد في ثمر الزيادة لأنهما جرح بعد تمام الذبح (قوله) ويجوز عصبه أي أنه لا قاله كالحديث قال لا يجوز ذبح الأبل ولا غر البقر والغنم لكن قال ابن المنبر لا أعلم أحدا حرم ذلك وإنما كرهه مالك فقط (قوله) وإن يكون البعير (٢٢٥) أي تقول الله تعالى إذا ذكر واسم الله عليها صواب قال ابن عباس قيا ماضى

ثلاثة فوائده (قوله) معقول وهونصب على ما سخرنا قال على الحال لأضافته إلى معرفة (قوله) منقعة ثبت ذلك في الشاة وقبسه البقرة وحكى في شرح مسلم الإجماع في ذلك (قوله) وإن يقول المخالف أبو حنيفة فقال إن تركها عمد المقتل لنا أنه قال أبا نازع أبا نازع أهل الكتاب وهم لا يذكرونها وفي الحديث أيضا اتقوا من الأعراب بأنوثا بالعلم لا تدري إذا كروا اسم الله عليه أم لا فقال صلى الله عليه وسلم سموا وكلوا ما أمانا بقوله وكفانا دليل على صحة التأويل الإجماع على أن من أكل ذبيحة لم يسم عليها لا يفسق قال الزركشي وأحسن الأجوبة أن أرادها ما أهل به لغیر الله سبحانه فلا حاجة كون الوارد للسائل وقيل المراد به المنة إلا أهم أحمد بدليل قوله تعالى وإن الشاطين ليؤحسون إلى أوليائهم وذلك لأنهم كانوا يقولوننا كلون مقلتم ولا تأكلون ما قتل الله يعني المنة (قوله) من توجيه الذبيحة أي أنما موربه في الأحاديث

● (فصل) ● يحل ذبح إلى آخره قيل الأحسن القدور عليه لا يحل إلا بالذبح بكل محدد الخ (قوله) أو تخفى تخفى تخفى ذكرها مع مسائل القول بسبب واحد (قوله) غاية في رد على من يقول بتغييره بالوقوف بالأرض غير مستقيم (قوله) لا يدري أقول بل لو علمنا أن الموت بهما حرم تغلب المحرم على أن قوله وكذا أفيد بخلاف قول المتن أولا وماتهما (قوله) قوله تعالى استدل أيضا بفهم حديث ما أنهر الدم

قطع الودجين) بفتح الواو والذال (وهما عرنا في صفحتي العنق) يحيطان بالحلقوم وقيل بالمرئ وأشار بـكـل إلى أنه يضرب بقاء يبرس أحدهما في الحلق (ولو ذبحتم من قضاء عصى فإن أسرع في ذلك) فقطع الحلقوم والمرئ وهو حياة مستقرة حل والأفلا يحل (وكذا إدخال سكين باذن ثعلب) لذبحه أن أسرع فقطع الحلقوم والمرئ داخل الجلد وهو حياة مستقرة حل والأفلا يحل (وبين شجر ابل في البية وذبح بقروغرم) في الحلق الاتباع في أحاديث الشيخين وغيرهما (ويجوز عكسه) أي ذبح ابل ونحره وروغرم غير كراهة لأنه رديف عصى (وإن يكون البعير قائما معقول ركبه) يرى الشيخان من ابن عمر أنه سئل أي القاسم صلى الله عليه وسلم وفي شرح المذهب يجب أن تكون المعقولة اليسرى وقد ذكرت في رواية أبي داود عن جابر أنها لم ينحر قائما فبارك (والبقرة والشاة منقعة لجنها الأيسر) الذي عليه عمل السكين لأنه أهل على الإجماع في أخذه السكين باليمين واسماكه الرأس باليسار كما قاله في شرح مسلم (وتترك رجلها اليمنى) بلا شئ لتستر بغير تركها (وتشذب في التواضع) للتأبط بجملة الذبح فزال الذابح (وإن يذبح شفرته) بضم اليا وفتح الشين لحديث مسلم ويند أحدكم شفرته وهي السكين العظمية (ويوجهه القبلة ذبخته) بأن يوجهه مذهبها وقيل جميعها وتوجهه هولها أيضا (وإن يقول) عند الذبح (باسم الله وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقل باسم الله واسم محمد) أي لا يجوز ذلك لإيهامه التشريك ودليل الإضجاع والتوجه والتمية الاتباع في أحاديث الشيخين وغيرهما في الإضجاع بالضمان والحاق غير ذلك بوفيقهم من توجهه الذبيحة القبلة توجه الذابح لها ومن الصلاة على النبي في حالة الذبح فكيفها نص عليه الشافعي رحمه الله

● (فصل) ● يحل ذبح مقدور عليه وجرح غيره بكل محدد ● بفتح الـ ذال المشددة أي شيء له حد (يجرح كحديث) أي كحديثه (ونحاس وذهب وخشب وقصب وحجر وزجاج) وفضة وورصاص (الأنفرا وسننا وسائر العظام) لحديث الشيخين ما أنهر الدم وذكرا سم الله عليه فكلوه ليس السن والظفر والخن بهما باقي العظام ومعلوم محاسن أن ما قتلته الكب تكفره أو أنه حلال فلا حاجة إلى استنائه (فلقول بمقتل أو ثقل محدد كبدته وقوسط وسهم بالصل ولا حد) هذه أمثلة للأقول والسهم بمقتل أو حد يقتل بقتله من أمثلة الثاني (أو) قتل يسهم وبندقة وأجرحه نصل وأثر فيه عرض السهم في مرووره ومات بهما) أي بالجرح والتأثير (أو تخفى بأجوبة) وهي من يعمل من الخيال للأصطبا دومات (أو أصابه سهم فوقع بأرض) غالية (أو جمل ثم سقط منه) في السلتين ومات (حرم) في المسائل كلها (ولو أصابه سهم بانها فقط بأرض ومات حل) وفي السقوطين لا يدري الموت بالأول أو بالثاني وكذا في مسئتي سهم وبندقة وجرح وتأثير فغل الثاني الحرم في الثلاث وخمرة الخنق والمقتول ينتقل أو ثقل المحذ قوله تعالى وانخفضة والموقودة أي القنولة ولو كانت أصابه السهم في الهواء فغير جرح كسحر جناحه حرم وانتقل بفتح الناقف المشددة التتميل (ويحل الاصطباد بجوارح السباع والطيور ككباب وفهد وباز وشاهين) وإن را دجحل المصطابها بالدر لئلا يأتى أرفى في حركه

٥٧ في (قوله) بفتح الناقف المشددة فيه رد على الزركشي حيث قال بالكسر (قوله) وسكبه بغير رائد كوران أيضا حتى يندق خلافا لبعض الأصحاب

(قوله) ليأخذ المصائد يعني يشترط في التعليم ان يغسل الجارحة الصيد ولا ترسله حتى يأتي صاحبها فيأخذها (قوله) وفيما ذكر كيد الجارحة أي في قول المتن يخرج صاحبه (قوله) ثم أكل لو اختل غير ذلك كالتزيم لمصلحة الرافعي فينبغي أن يكون كالا كل ولو استرسل بنفسه أو أكل لم يحل ولم يندرج في التعليم (قوله) حرم المأكل منه أي جزأ ولو هي واردة على الكب كونه وفيما قبله أي مما أكل منه كإريت في بعض الشروح متولاهن عبارة الشرح الصغير وحينئذ فالتفرقة بين ذلك وبين مسئلة تورأين هل اختلا فصاعا في سورة ولو لم يكن كون الوجهين في غير المأكل منه المصائد لا يستقام ثم رأيت القنوي فرضها فصاعا لم يؤكل منه وعبرته ولا يخطف الفخيم على ما اصطاده من قبل ما لم يشكر ربه الأكل وفي موضع آخر ولا يحل ما قبل ذلك الذي أكل من ثمن اعتدال الأكل لا اعتداده يخرج عن كونه معلما ثم رأيت الكمال المقدسي اعترض ما في الخاوي الذي شئ القنوي على ظاهره وموبان الذي لم يأكل منه (٢٢٦) حلال سواء اعتدال الأكل أم لا وتسل

الذبوح كافي الروضة كصلها والمحرومة تعالى أحل لكم الطيبات وما علمت من الجوارح أي صيده (يشترط كونها معلما أن تخرج جارحة السباع بخرج صاحبه) في ابتداء الأمر وبعد شدة عذره (ويؤثر إرساله) أي يبرح بأغرائه (ويحسب الصيد ليأخذ المصائد (ولا يأكل منه) وفيما ذكر كيد الجارحة وسبقنا تأنيها فنظر إلى المعنى بارة وإلى اللفظ أخرى (ويشترط ترك الأكل في جارحة الطير في الأظهر) كجارحة السباع والثاني لا يشترط لأنها لا تتحمل الضرب لتعلم ترك الأكل بخلاف الكب وعذره وفي الروضة كصلها ويشترط فيها أن يهجم عند لاغرها قتال الإمام ولا مطمع في أنزاعها بعد الطيران وبعد اشتراط انكشافها في أول الأمر انتهى (ويشترط تكرره هذه الأمور بحيث يظن تأدب الجارحة) والرجوع في ذلك إلى أهل الخبرة بالجوارح وقيل يشترط تكرره ثلاث مررات (ولو ظهر كونه معلما ثم أكل من لحم صيد لم يحل ذلك الصيد في الأظهر فيشترط تعليم جديد) والثاني يحل وأكله يحل أن يكون لشدة جوع أو لفظ على الصيد أنه أعقب ولو تكررا كله حرم المأكل منه أي آخر وفيما قبله وجهان قال في الشرح الصغير الأقوى الفخيم (ولا ألق اللحم) في كونه معلما لأنه لم يفتأل ما هو مقصود المصائد (ومض الكبس الصيد نجس والاصح أنه لا يفتي عنه) والثاني يعني عنه الحاجة (و) الاصح على الأول (أنه يكفي غسله بماء وتزأب) أي سحادهما بترأب (ولا يجب أن يبور ويطرح) والثاني يجب ذلك ولا يكفي الغسل لأنه لا يشرب لعابه فلا يغتسله الماء (وتوفاه الجارحة على صيد قتلته بقتلها حل في الأظهر) كما لو قتلته بغيرها والثاني يحرم كقتل شق السيف والسم (ولو كان يده مسكنا فسقط وانجرح به صيد) وموت (أو أواحتك ميتة وهو في يدك فتقط حلقه ومهاوم بها أو استرسل كلب بمسه قتل لم يحل) واحد من الثلاثة تفتاء الصحيح وقصده والإرسال (وكذا لو استرسل كلب فأغراه صاحبه فزاد عذره) لم يحل الصيد (في الاصح) والثاني ينظر إلى الأغراء المزيده العدو ويجب تغليب الحرم (ولو أساءه) أي الصيد (سهم) أعانه بريح حل) إلا يمكن الاختراع من هوبها (ولو أرسل سهمالا اختار قوته أو إلى عرض فاعترض صيد قتلته) السهم (حرم في الاصح) لأنه لم يقصد الصيد والثاني خطري قصد الله من دراهمه (ولو رمى صيدا فخنجر) حل ولا اعتبار بظنه (أو سرب طيبا فأصاب واحدة حلت ولو قصده واحدة فأصاب غير هالحت في الاصح) لوجود

ذلك عن الروضة وأصلها ثم راجعت الروضة فوجدت فيها ما يقطع الأشكال من أصله وهو أن قوله ولو تكررت الجارحة مفرع على مقابل الأظهر (قوله) وفيما قبله أي أكل منه كإريت حرم به في الشرح الصغير أما قبل ذلك فلا يحط عليه بخبر كإيت أشار إليه المصنف بقوله ذلك الصيد (قوله) والثاني يجب قبل آدم هذا القائل يطره هذا في كل لحم وفي معناه بعضه الكب يتخلف بمجرد ملاقة ألعاب من غير عرض وفي المسئلة وجوه ستة يغسل بها وتزأب يغسل فقط يعني عنه نجاسته طاهر أن أصاب عرقا فضاخا عن سرت النجاسة إلى كل الصيد لم يحل والأحل يجب التقوير (قوله) حل قال الرافعي رحمه الله لقوله تعالى فكلوا مما أمسكن عليكم فم يفرق بين ميتة بناه وأظفره أو تشبهه ولا يشترط تعليم الجوارح إن لم تقبل إلا جرحا انتهى ولو مات فزأب أو من دة العدو لم يحل قطعها (قوله) كما قتل شق السيف بريحه جماعة والقولان ميثاقا على أن النصفه أعني

وله تعالى من الجوارح هي التي تخصص أوله فترى في قول وفي هذا أن الجوارح ليست بمعنى الكواكب وهذا البناء يتسبب للشافعي قصد رضي الله عنه ومن أدلة الثاني أيضا حديث ما أخره المزمع بالبحر والنقل حل قطعاً (قوله) لاستقاء المزمع راجع لقول المتن وانجرح وقوله وقصده راجع لقول المتن وأواحتك به وقوله والأرسال راجع لقول المتن زاسترسل كلب (قوله) صاحبته غيره (قوله) لم يحل في الاصح لاجتماع الأمر إرسال المحرم والأغراء تغلب المحرم ولا يندرج في الأمر إرساله وزائدة الأغراء لا تافيه (قوله) فزاد غيره بمجرد الأغراء ولو أغرى شخص كإيتا بغيره وإن صاحبه حرم الصيد كإيتا بغيره (قوله) ولو أرسل سهمالا فخنجر صاحب الخنجر ولو كان يده مسكنا فسقط وانجرح به جارحة لحمي وحده أو خنجر غيره فزأب شق السيف (قوله) أو سرب هو الطيب من التوحش ومن غيره السرب بالفتح

(قوله) واثاني بحل بعض هذا مسئلة الظنية وتصدق الرولى في قد المنوف وبعد الاول لامتناع الحرم اذا حصل اشتاف وسئل هل هو منه
 اومن امره ان يوفاه لافيه * (فصل) * عك: لصيد بقطه يد اى كسائر المباحات ولا فرق بين الكبر والصغير (قوله) وكسر جناح
 عطف على قوله برى (قوله) وكسر جناح اى بان تكون من تحتها بقط (قوله) في شبكة ولو مقصوم (قوله) في ملكه حكم السائر والمعار كذا
 (قوله) لم يزل الخوف كابى انبعل الشايعى رضى الله عنوه لو كان هرب الوحى يخرجهم عن الملك لكن هرب الانسى كذا لقال ان ركنى وأمنى
 ارساله فكما لو سبب دابة لم لا يجوز (قوله) ثكن من ساد مملكة استدرنا على قوله كذا لو اعتق عبد (قوله) وعلى التقرب اى على الوجه
 الضعيف الثالث كفى الر ومنه (قوله) وعلى الاول هو قول المتن فى الاصح (قوله) لهذا انعى اى لابل هذا الغنى يحرم ارساله على الوجه الاول
 وقوله وعلى الاول يفهم الجواز على غيره (٢٢٧) من الاوجه وفيه نظر (قوله) بعين الميعال بعضهم لو علم الحقيقة وانعده

في هذه الحالة ينبغي الصحة قطعاً قال
 الز ركنى ثم ما صحها هنا بشكل عليه
 انه لو اخطأ عبده بعد الغر فقال
 بعته بى من هؤلة فنه لا يصح كما
 قاله الغوى والتولى (قوله) باعها
 قيل الاحسن ان يقول باعها بالافراد
 ليعود الضمير على الثالث المتضمن
 (قوله) ولم تستوالقيمة كان المراد قيمة
 الافراد (قوله) واوزمن هو شامل لما
 اذا تحقق الزمان بالثاني بان يمكن
 الزمان حاصلًا بمجموع اخرين والحكمة
 فيها ان لا يثنى كما اقتضت عبارة
 (قوله) دور الاول اعبار تصادقها
 لودف الثاني واوزمن الاول وليس
 مراد اولى الجرح نصفها (اعلم) انه ان
 مات قبل ان يثكن الاول من ذبحه
 قضاة صلاهم لزمه تمامه
 مرضنا واستمر كذا عليهم صاحب
 الترجيح اى اذا كانت تحته مسلماً
 عشر ذبحه من ذبحه ولو حاقماً لم يره
 الشافعية ونصف وهذا الاستدراك
 هو الاصح وأما ما يمكن من ذبحه قبل
 موته وترك فوجيان أحدهما لثنى

فقد الصيد والثاني ينظر الى أنها غير المتصورة (ولو غاب عنه الكلب والصيد ثم وجده متاحراً)
 لاحتمال ان موته بسبب آخر (وان جرحه وغلب ثم وجده متاحراً في الظاهر) لما ذكره الثاني على جلا
 على ان موته بالجرح وصححه المبقري قال في الروضة والغزالي في الاحياء وفي شرح المذهب وهو الصحيح
 * (فصل في كذا الصيد بقطه يد) وان لم يقصد تملكه (ويجرح مذهب) اى سرع للهلالة (وبارمان)
 برى (وكسر جناح) ويكنى فيه ابطال شدة العدو وصورته بحيث يسهل لحوقه (ووقعه في شبكة
 نصها) فهو له وان طرده لم يردف فيها (وبالحكمة الى مضى لا غلت) ضم اوله وكسر الهمزة
 نقلت (منهم) بان يدخله شياؤه (ولو وقع صيد في ملكه) كزرعة (وصار مقدر وابعه) تحول
 وغيره لم يعل عليه (في الاصح) والثاني عليه كوقعه في شبكة وقرن الاول بان سقى الارض الثاني
 عنه الترحل لم يقصده الاصطيد فان قصد به فهو كصيد الشبكة قاله في الشرح الصغير وحكمه
 في الكبر عن الامام (ومضى ملكه لم يزل ملكه باغلا) ومن اخذ لزمه ردّه اليه (وكذا) لا يزول
 (بارسال الثالث في الاصح) كذا لو سبب دابة فليس لغريم ان يصيده اذا عرفه والثاني يزول كذا لو اعتق
 عبده لئسكن من ساد مملكة والثالث ان قصد بارساله ان تغرب الى الله تعالى زال ملكه والا فلا
 وعلى التقرب قيل لا يحل صيده كالتصيد الحق والاصح في الروضة حله لئلا يصير معنى سواث
 الحاملة وعلى الاول لم يجوز ارساله لهذا الغنى ولو قال عند ارساله ان يعتق لمن اخذته حل لاخذ
 اكره ولا ينفذ تصرفه فيه (ولو تحول حمامه) من برجه (الى برج غيره) المشغل على
 حمامه (لزمه ردّه) ان تغرب عن حمامه وان حصل بينهما بضع او فرخ فهو ربح لا يثمن فيكون
 لما ملكها (فان اخطأ وعسر) لغيره يصير بيع أحدهما وهدية شئاً منه الثالث لانه لا يفتق الملك
 فيه (ويجوز) بيع أحدهما وهدية ماله منه (اصحبه في الاصح) ويقتر الجمل بعين المبيع لضرورة
 والثاني ما يتغيره (فان عومها) اى الحمامين لثالث (والعديم معلوم والقيمة سواء مع) البيع
 ووزع الثمن على العدد فان كان أحدهما دابة والاخر مائتين كن الثمن اثنتان (والا) اى وان جهل
 العدد كفى الر وضة كمالها اى ولو استوا شئاً أو استوت (فلا) يصح البيع للجهل بمحصة كل رتبة من
 الثمن (ولو جرح الصيد اثنان متعاقبان فان ذبح الثاني) اى قتل (واوزمن دون الاول فهو بائى)

سوى الارش تقصير الاول والاصح ضمن زيادة عليه وعلى هذا قيل كذا اشتمع منا والاصح ان كل جرح عبد قد جرحه غيره ومات هما
 وكذا القيمة كذا كرسلا وفيه اوجه ستة أحدها يجب على الاول حصة اى يقيس من هذا المثال لكونه ملكاً وعلى الثاني اربعة ونصف
 قاله ابن سريج ووضعه الاثنتان فيه ضياع نصف دينار على اثنان والسادس قاله ابن خيران واختاره صاحب الرضاخ وأطبق الغرافيون
 على ترجمه ان يجمع بين القيمة فيكون ثمة عشر فيقسم عليها ما قوتاه وهو عشرة فعلى الاول عشرة أجزاء من ثمة عشر جزء من عشرة
 وعلى الثاني تسعة أجزاء من تسعة عشر من ثمة عشر وهذا يحصل فى الروضة والاوجه الستة وضعت فيها قول الشارح نصفها انما يخرج على الوجه
 المذكور انتهى ضعفه الاثنتان في ثمة عشر الجوه الستة تنبى في مسألة العبد فرأيت فيها أيضاً وجهاً ما ساد ذهب اليه صاحب التفسير وغير
 واختاره الامام الغزالي مؤيداً على الثاني الاول خمسة ونصف والثاني اربعة ونصف ففعل الشارح ترجمته انما عدها بالوجه وبكى كلامه عليه
 ولكن انى اعتمد ابن سريج وغيره وروايتى في من الجمعية والوجه السابق وانما اعلم

(قوله) فلما قال الزكشي رحمه اذا كان جرح كل واحد وانفرد لازم ان يذنب (قوله) وان ذنب واحد قيل كان الاحسن ذكر هذه الصورة قبل سورة التوبة * (كتاب الاضحية) * (قوله) لا يحب الا بالترام يريد به أن (٢٢٥) نية الشراء للاضحية لا يتوهمها وهو كذلك

على الاصح (قوله) بان رأى وما لحق به كجملته اضحية او ذنبة اضحية (قوله) ويستلزم به ان يدخل يوم جمعة وهو مريد اضحية لم يطلب منه ترك أخذ الشعر ونحوه وكذا لو اراد الاحرام بالعمرة وأما كراهة تخيل الضحية كالحرم فضيه نظر ومأهران طلب الترتيب ولو باول لشارة يتبعها ولو كان يريد التمتع (قوله) وان يتبعها بنفسه فخر صلى الله عليه وسلم يذنبه التمتع من العمدى ثلاثاً ويستبدنه وأمر عليه بغيره من غير من الة أقول فيه إشارة ضمنية الى عدد أعوام حياته صلى الله عليه وسلم ولو أنه يتبعه حتى وأى وأى وبنى وانما أجمعين (قوله) وشراى الخ قال الزكشي هذه الاسنان تحزى الاجماع والمعنى فيه ان هذه الاسنان لا تحمل اشاهها ولا يتركها قبل ذلك (قوله) وخصه فتمضى الله عليه وسلم حتى يكسب من وجوه من أى شخصين وأضاف ان اضحية عمره اكلت من عادى قبل بغيرتها وكذا المذكور واخرج للاستفاد (قوله) فمما قبله اضحية بغيره مرجع الى قوله والطاعن (قوله) حصته السنة تلبيعه انظر من يطلب من ككل منهم ترك الشعر وانظر ان يخصص ذنبا بصلب البيت يبنى الاول (قوله) أى وسنة الخ حكمه التعريف أى أن معددها مستفاد من المتن ومما قبلها مستفاد من تشرح (قوله) وأفضلها المراد الاضحية بتناول اقامة الشعار والا فليس اضحاً لطبيس الجميع وروى النبي في اجرة انبأها داوداً ولحمها اذا وزعته له معج ان نادى وادعاه صلى الله عليه وسلم حتى نساها بالبقير وهو لا يتقرب اليه

* (كتاب الاضحية) * يضم انهمزة وتشديد الباء اسم للضحية به كالفحفة (هى) أى الضحية كفى الحزير وغيره (سنة) فى حقنا وكذا لا يحب الا بالترام بالنذر ويستلزم به ان لا يترك شعره ولا طفره فى عشر ذى الحجة حتى يذبحها أى اضحية بنفسه ولا يشبهها) روى الشيخان وغيرهما احدثت تضحية صلى الله عليه وسلم بنفسه وسلم حديث اذار أقيم هلال ذى الحجة وأراد أحد كمن يذبح فنبئت من شعره وألف بروفى رواية فلا يأخذ من شعره وألفه رشتا حتى يذبح والحاكم حديث امضى الله عليه وسلم قال فلما طعمه حتى اتمى فاحسبها فانه يأكل قطرة من دمها يغفر له مسنن من ذنوبه وقال صحيح الاستاذ وقوله سنة أراد سنة كفاية وسنة عين لمساكن عنهم (ولا تضع) الاضحية من حيث التضحية بها (الامن) ابل ويقروغن) اقتصار على الوارد فيها من النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رض الله عنهم (وشروط ابل ان يطعن فى السنة السادسة ويقروغن فى الثالثة والثانية روى أحمد حديث ضحوا الخدع عن انصاف فانه جائز ولا ين ماجه نحوه وروى الشيخان قوله صلى الله عليه وسلم لا يرد فى الاضحية بخدعة العزول بخبر عن أحد بعدك أى وانما تحزى اشقوا حتى ويقاس بالغز البقر والابل والخصى ما قطع خصاه أى جلد البقرة من شتى خسية وهو من النوادر والخصتان البضتان وجبر ما قطع من زيادة لحمه طساو كثره (والبعير والبقرة) أى كل منهما يحزى (عن سبعة واثنا عشر) تحزى (عن واحد) وان كان له أهل يتحصلت سنة لجمعهم وكذا يقال فى كل واحد من السبعة التضحية سنة كفاية لكل أهل بيت أى سنة عين لمن ليس له أهل بيت وكل من البعير والبقرة الشاة تقع على الذكرو الانثى واخر ما كمل من الاثنين عن السبعة مقصود على ما فى حديث مسلم عن جابر عن نافع رسول الله صلى الله عليه وسلم بخدعية البدينة من سبعة والبقرة من سبعة أى فى التحلل للأحصار عن العمرة والبدنة الواحدة من الابل (وأفضلها) أى الضحية (بغير شقرة ثمضان ثمعز) كذا فى أصل الروضة ولا حاجة

(قوله) أي الأضحية يعني عندنا نفراد ولا نافي ما أتى من أفضلية السبع (قوله) إذ لا تلي بعدهم ذلك أن تقول بل بعدهم الترتيب في البدنة والبقرة (قوله) وفي الشرح الخ (مهي) أحسن من عبارة أنها لأن قولهم والضان من المعز لا رد عليه اعتراض الشارح فتأمل (قوله) تقديم البدنة الخ أي قبل الحديث على الأفضلية على هذا الترتيب (هاتمة) قال التروى وأما فضحة صلى الله عليه وسلم يكسفن فاعلم أنه يتسرع فيها في ذلك الوقت (قوله) بقدرها خرج الشارح كبايد (٢٢٩) فهي أفضل (قوله) لتجزئ أماناً من رعية فحسبها أقوال بل عليها أضحية فلها أن تعين ويجب

دفعها وقت الأضحية وتفرقة جميع لحما ولا تجزئ عن الأضحية المطلوبة شرعا بخلاف السلعة التي تدور رة ثم لو نذر سلعة ثم عرض العيب فأنظرها للأجزاء عن الأضحية (قوله) فتهزل بل الجنون نوع من المرض (قوله) وجرب هو نوع من المرض (قوله) ولا فارقون قال الماوردي العجب أن مال كرجله الله يمنع مكسور القرن ويجوز زفطوع الآن وذلك غير ما كقول وهذه ما كولة وتجزئ الخ لقوله بلان ولا آية (قوله) وخرقتها وتها مقابل الأصم عسل يحدث وعاءه رضى الله عنه ومال إليه ابن الزرقعة وأخره هي صاحبة الحرق المستدر كذا فسرد في شرح المذهب قبل فشكل على تحججه أن بعض الأذن ولو يسيرا مضر قال الزركشي والخرق والتقب واحد فلو اتصم على أحدهما لم من التكرار (قوله) كرمه وذلك أن ما قبل هذا الوقت وقت كراهة فيه يعتبر (قوله) يوم النحر ولغو طوافه والتمائم ودمج في التائب بناء على ذلك أجزأ لأن الواجب يجوز تقديمه على يوم النحر والتطوع به نهي ولو انكشف وأيام التشرية بقية لا يضردك (قوله) المحكي هناك يرجع بقوله على دخوله (قوله) هنا أي في اعتبار الارتفاع وهناك أي في اعتبار الخلو (قوله)

الذي ذكره الأخير إذ لا شيء بعدهم وفي الشرح والمحذور والبدنة أحب من البقرة والبقرة من الشاة والضان من المعز وفي حديث النخعي في الروح إلى الجمعة المذكور في بابها تقديم البدنة ثم البقرة ثم الكبش (وسبع شياه أفضل من بعير) أو بقرة لكثرة الدم المراق (وشاة أفضل من مشاركة) بقدرها (في بعير) أو بقرة للفرار بإقامة الدم (وشروطها) أي الأضحية لتجزئ (سلا مقمن عيب ينقص لحما فلا تجزئ عفاء) أي ذاهبة اللحم من شدة هزها والماء والخدش العظام (ومجنونة) وهي التي تستدبر في الرعي ولا ترحى الا قليلا تهزل (ومقطوعة بعض اذن) وان كان يسيرا وهو ما قاله الإمام ما لا يوح النص به من بعد وفيه وجه ما لا يضرب (وذا عرج وعور ومرض وجربين) في الأربعة (ولا يضرب سيرا) لأنه لا يؤثر في اللحم (ولا تضدقرون) لانقضاء نفس اللحم (وكذا شئ اذن وخرقتها ونفها) لا يضرب (في الأصم) إذ لا تقص فيها (قلت الأصم المنصوص) المتقول في الشرح عن المظلم (يضرب الجرب والله أعلم) لأنه يفسد اللحم والودك وسبع في المحرر الغزالي والامام وفي السنن الأربعة وغيرها حديث أربع لا تجزئ في الأصاحي العوراء البين عورها والمرضاة البين مرضها والعرجاء البين عرجها والجفاة ومجهاة ابن جبان وغيره ووجه مقابل الأصم في شئ الأذن ونحوه ان موضعه يتصلب ويصير جلدًا تنبه نقل المصنف في باب زكاة الفهم من شرح المذهب عن الأصحاب ان الحامل لا تجزئ في الأضحية لان المقصود بها اللحم وهو قتل بسبب الحمل بخلاف الزكاة لتعدد التسل (ويدخل وقتها) أي الضحية كافي المحرر وغيره (إذا ارتفعت الشمس صكر عجم النحر) وهو العاشر من ذي الحجة وفي الشرح بدخول وقت صلاة العيد (ثم مضى قدر كعتين خفيفتين وخطين خفيفتين وبق حتى تغرب الشمس (آخر) أيام (الترتيب) الثلاثة بعد العاشر (قلت ارتفاع الشمس فضيلة والشرط طوافها ثم مضى قدر كعتين والخطين والله أعلم) هذا مبني على دخول وقت صلاة العيد بالطلوع كما تقدم في بابها والأول على دخوله بالارتفاع المحكي هنا والمحذور ربع الوجه هنا وهذا واعتد عنه في الشرح بان كلا على رأى روى الشرحان حديثان أول ما ندره أي في وقتها هذا نصلي ثم نخرج فنخبر عن فعل ذلك فقد أصاب ستا وحديث أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي العبد قبل الخطبة فيؤخذ بهما أن أول وقت الضحية بعد الصلاة والخطبة وروى ابن جبان حديث في كل أيام أشرى ودع (ومن نذر) أضحية (معتة فقال له صلى الله عليه وسلم) الشاة مثلا (لزمه دفعها في هذا الوقت فان تأتت قبله) أي الوقت (فلا شيء عليه أو ألتفها الزمان بشرى يهتبه مثلها) بان ساوت بين مثلها (وبينها غيره) أي في الوقت المذكور فان كانت قيمتها يوم الأتلاف أكثر من ثمن مثلها اشترى بها كربة أو أقل منه حصل مثلها في البروة كما مثلها ونسب فيها مسنة أنساوة (وان نذر في دمه) ما يضي به (ثم عين) المنذورة (لزمه نجوه) أي في الوقت المذكور (فان تلفت) أي الضحية

٥٨ في واعتد رأى بقوله أي أنه يرى هنا على رأى وفرع هنا على آخر (قوله) واعتد عنه اضحى فيه راجع لوجوب (قوله) معتة لوقال جعلها أضحية أو هذه أضحية كان الامر كذلك أيضا بخلاف بجزء البية والحاصل انه لا بأس بالمقت بخلاف انما ساقه إلى الله تعالى (قوله) فله منه قبل ان يمكن (قوله) ثم عين لزمه وذلك لأن العينين يؤتمن غير سبق التزام في مسنة أو لى

(قوله) قبله كذلك الحكم لو تافت في الوقت أو بعده فهم يتفق الخلاف إذا قصر بعد دخول الوقت حتى مضى (قوله) لأنه عنده أي وخرج
عن ملكه بالتعيين فكان المعين في الدوام كالعين في الاستبداء (قوله) والأول قل هو مضمون عليه يعني أن هذا المعين مرد لوعاءه في المنة
فوجب أن يكون من شأنه حصول الوفاء كلبيع يلف قبل القبض وكان (٢٣٠) اشتراه يدين على البائع (قوله) يشترط

البينة أي صدق راقه الدم المتعرب فلا يفي
عنه التعيين السابق لكن وفي كلام
الشيخين يختلف هذا قيل لودعها
أجنبي (قوله) فيصد اشتراطها الخ
أي الذي أفهمته عبارة أنها حاجة السابعة
وهذا متعين وإن فلا يكتفي بما عند
إعطاء الوكيل واشتراطها عند البيع
فيما يصدق منه كاختصاصه بها
تأويله (قوله) من أخيه أي
عدمه جواز الجميع أي في حقه وحق
الأعضاء أيضا قرينة عطف الألف
على الأكل (قوله) لو مضى عن ميت حرم
الأكل منها على أجنبي لأن الميت حرم
فلا ياكل أجنبي إلا بآذنه وموت معتذر
فيجب التصديق بجميعها قاله الفقهاء
(قوله) لا تملكه أي لا يملكه بتمليك
تصرف بدل صحة الأضواء (قوله)
منها أي فلا يملك الأضواء بغير
(قوله) وفي قول أبي خروءة إن أجنبي
يشبه أن لا يكون هذا مختافا في الأول بأن
يتمكن من اقتصر على الشئ ذكر
الأفضل أو غيره فهذا الهدية صدقة (قوله)
تعالى فكلوا منها وأطعموا ليعمل الأكل
على الوجوب لأن أصل إخراجها ليس
واجب وكذا في العقيقة وفي أصل إخراجها
على ظاهره فإن الصدقة هي المقصود
ونظير الآية كرام غير إذا أغروا أو
حقة وقوله تعالى وكشروها وأوهم من
الله شبهة وقوله تعالى فكلوا منها
وأطعموا البائس الفقير يدل على القولين

الزوتين من حيث أنه جعل ثلث سفين كأن أبقوا أطعموا القانع والمغترل الثالث من حيث أنه جعلها أقساما ثلاثة (قوله) أو يتعقبه وبأذنه
وان كان التصديق أفضل (قوله) لا يبيح ولذا راجع لقول الشافعية (قوله) وله أكل كله قال الزكبي هو مني على مرجوح وهو جواز
الزكبي من أمه (قوله) وله شرب الخ ولا يجوز بيعه قصداً وبشكل بعضهم جواز بيعه وكذا أكل أوله مع خروج الأصل عن ملكه بالتعيين
(قوله) بشرط أي من البينة وغيره فافهمه دفعه في بيعه كسبقة عن السيد مع عدمه (قوله) ولا تخفي عن الفقير أي لا تأخذ

(قوله) واذن تقدم كن مراده بذلك انوكيل السائق في الحاشية على قوله فبعد اشتراطها الخ (قوله) وبإصائه أى والغرض أنها من غير ما هو بالاولى فيها اذا كانت من ماله وقال الرازي فينبغي أن يقع له وان لم يوص له لانها ضرب من الصدقة وحكى عن أبي العباس ان سراج شيع البخاري انه ختم من رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من عشرة آلاف ختمه وضى عنه مثل ذلك * (فصل يسن الخ) * (قوله) وبجارية قال القفال انما كان كذلك لأن (٢٣١) الغرض منها استبقاء النفس وفداها فأشبهت الدية (قوله) من تلمذه نفقة أى

ولو بتدريس عساره (قوله) من ماله الضمير فيه راجع لقوله ان لو لد (قوله) ويكون بحلو ولا يكره بجامض (قوله) وبقوت، لتأخير كنه يؤخذ من عطف أن ينزع على يسن ولو لم ت طلبت أيضا ولو كان الموت قبل الساب كمن طلب تسميته بعد الموت

(كتاب الأطعمة)

(قوله) أى وهو بصورته المشهورة يريد دفع ما قيل عبارة أنتى تقتضى اختصاص اسم السمك بالانواع المشهورة وانما عدم الاختصاص (قوله) وانما خصه بالخوف أى لو حذر بغيره لم يذنب من طافوا وسئل انما تجوز اعتباره وأطلاق حديث هو الخطو رمؤه اخذ

مبنيته قول الفقهاء رحمهم الله انما اخص اسمك بعدم اشتراط ان كان له دمه فيسيل وعيشه في الماء يظفنه ويظفبه وادافه فله يلبس أن ترهق وجهه وقلة لاتبها له أن لا يرضع قبل موته بخلاف غيره أقول انما ادوج فيه انشق الاول من كذا مودنه بعده (قوله) حل أى بشره الله فكذلك على هذا الوجه (قوله) وما يعيش في البحر وفرض أن الحية والعقرب لا يعيشان إلا في البحر

واذنه تقدم (ولا عن ميت ان يوصى بها) وبإصائه تنعله
 * (فصل) في العقبة (يسن أن يعق عن) مولود (غلام) أى ذكر (بشأنين وجارية) أى أنثى (بشاة) بأن يذبح ذبقة العقبة كذا رويع طبع كسائى والعاق من تلمذه نفقة المولود ولا يبق عنهم ماله (وسها وسمانها) من العيب (والاكل والصدق) والاهداء منها (كلاخمية) في المذكورات (ويسن طخها) ويكون بحلو تناؤا لا بخلاوة اخلاقه (ولا يكسر عظم) تناؤا بسلامته من الآفات (وأن يذبح يوم ما بين ولادته) أى المولود وبها يدخل وقت الذبح ولا يذبح بالتأخير عن الساب (ويجى فيه ويحلق رأسه بعد تحميمها ويصنق برته) أى الشعر (فيها أوفضة) ويؤذن في أذنه حين ولد ويحلق بقر) بأن يصنع بذلك به حنكه داخل الفم حتى ينزل الى جوفه شئ منه ذكره في شرح المنهجي روى الترمذى وغيره حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرهم أن يعق عن الغلام شاة وعن الجارية شاة حديث سمرة القلاء مرتهن بعقبة من ذبح عنه يوم الساب ويحلق رأسه ويسعى وحديث انه صلى الله عليه وسلم أذن في أذن الحسن حين ولدته فاطمة بالصلاة وقال في كل حسن سمعته روى مسلم انه صلى الله عليه وسلم أنى يغلام حين ولد وتقرأت فلا يكون ثم فغرة أو ثمة ثم يجره ويرى الحما كرمه عن على أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره بأطعمة فقال ز في شعر الحسن ويصنق في بوزنه فضة وقبس عليها الذهب وفي الذكر فيعاد كذا لا يتيه *
 يحصل أصل السنة في عقبة الذكر بشاة كفى الروضة كامليا

(كتاب الأطعمة)

أى الخلال وغيره من الحيوان وغيره (حيوان البحر) أى ما يعيش فيه وادخر منه كن عيشه عيش مذبوح (السمك منه) أى ما هو بصورته المشهورة (حلال كيف مات) أى حتف انفه او بقطعة او صدمة او انحصار ماء او ضرب به سبادة وكذا غيره (أى غير اسمك المشهور حلال) (في الأصح وقيل لا) يحل لانه لا يسيء بمكواه ولا يقول بسماء (وقيل ان اكل مثله في البر) كقتر وغنم (حل) (والا) أى وان لم يؤكل مثله في البر (فلا) يحل (ككلب وحمار) والثاني زاد في الروضة وقال وان كان في البر حمار الوحش انما كوله صريحاً حلالاً والتم ذبب وغيرهما أى تغسلان في الحرام وعلى الثالث لا تقترله في البر حلال (وما يعيش في بر ويحرق كضفدع) كسراؤه وثانته (وسرطان وحية) وعقرب وسحانة ونم الحية واللام ونم الحية (حرام) وفي الآيتين قول والاخرين وجه بالحل كسمك والحرم في الآية لبعدها لاحتمال وفي الحية والعقرب تسمية (وحيوان البر يحل منه الانعام) فإن تعانى احل لكم جملة الانعام وهي الايل والبقرة والغنم (والخيل) روى الشيخان عن جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الخمر الا هذبة وأذن في لحوم

حرمنا إصاها سبعة بخلاف ظاهر العبارة قال الماورى وجه انه انما يحل أقسام مباح ومحظوظ ويختلف فيه فأنفذ عن ذوات السموم حرام وانما سب على اختلاف أنواعه حلال وما يعيش في البر ويحرق كضفدع كان يذبح في البر ومرة عافى البحر كطير الماء وحل ولا يعكس كالحية لا يذبح وان استقر في جوارحه ففيها يختر أغصاناً حواناً فأن استقر فوجاً في ثوبه (قوله) كضفدع وروى عن من كملها (قوله) ذكر ابن مطرف ان السمك كان يتروى من السمك متى في الماء ينس

(قوله) وبقر وحش وحماره أى وإن استأنسا كما يحرم الإهلي وإن استوحش (قوله) وضبع هو اسم اللانيث و يقال للذ كرضعان (قوله) وضب العرب تستطيه وتعنده (قوله) لانه يبعثو ركها اليه الحلم يبلغ أباخيفة الحديث فخرمه (٢٣٢) (قوله) لأن العرب أى وانها ضعيف

أخيل (قوله) والجبرأى فخرم الحليم يقع الأي زمن خير وقيله كانت حلالاً وبهذا روى على من عطل في تحريم الخيل بآية والخيل والبعال والحمر الترمذي وغيره وقال حسن صحيح (وضب) روى الشنجان أنها كل على مائة فرسول الله صلى الله عليه وسلم (وأرنب) لانه يبعثو ركها اليه صلى الله عليه وسلم فقبه رواء الشنجان زاد البخاري وأكل منه (وتغلب) بالثقة (ويروى وعنك) بفتح القاء والنون (وسحور) بفتح السين وضم الميم اشتد لان العرب تستطيه الأربعة وتظاهر أن المراد في كل عا كزالذ كروالانيث (ويحرم بفسل) روى أبوداود عن جابر بن عبد الله بن خير الخيل والبعال والحمر فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البقل والحمر ولم ينعنا من الخيل واسناده على شرط مسلم (وحمار أهلي) الحديث جابر السابق عن الشيخين (وكذا ذى ثمن السباع ومغلب) بكسر الميم (من الطير) انتهى عن الأول في حديث الشيخين وعن الثاني في حديث مسلم والمراد من الأول ما بعد على الحيوان ويتقوى بناه (كأسد وغيره) بفتح التاء وكسر الميم (وذئب) بالجمجمة والهمز (ودب وفيل وفرد دواز وشاهين وصقر ونسر) بفتح أوته (وعقاب وكذا ابن أوى) بالة (وهرة وحش في الأصح) لأن الأول تسخفه العرب والثاني يعدو بناه والثاني في الأول نظراً إلى ضعفه وفي الثاني فاعه على حمار الوحش وتحرم الهرة الأهلية أضاعى الأصمعي (ويحرم ماذب كته كية وغرب وغراب أفع وحداة) بكسر الحاء وبهمز (وقارة) بالهمز (وكلسع) بضم الباء (نار) بالتخفيف أى عاد فخرمه سبيان انتهى عن أكله والأمر بقله روى الشنجان حديث خمس يقتل الغراب والحدأة والفراروق والغرب والكلب المقور وفي رواية بلسم الغراب الأفع والحيدة يذل الغرب وفي رواية أنه أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتل خمس إلى آخره وفي رواية لاني داود الترمذي كذا السبع المعادي مع الجملة فأخذ من الأمر القتل حرمة الأكل (وكذا أرخمه) نخب غذاها الجيف (وبغاثه) بفتح المرحدة وبالجمجمة والثلاثة طائر أيضاً يطى الطيران أصغر من الحدأة فالحنها (والأمع حل غراب زرع) وهو أسود صغير يقال له الزاغ يجتنب وقد يكون محمراً النصارى والرجل لانه مستطاب بأكل الزرع والثاني نظراً إلى أنه غراب ويحرم الغراب الأسود الصغير في الأصح وقطعه بعضهم لانه مستحب بأكل الجيف (و) الأصح (غير صحيح) بفتح الموحدين وتشديد التانية وانعام الفين والقصر وهو المعروف بالذرة (وطاوس) لانها مستحبان والثاني يمنع ذلك (ويحل نعامه وكر كوط) بفتح أوته (وأوز) بكسر أوته وفتح ثابته (ودجاج) بفتح أوته (وحمام وهولك ماعب) أى شرب الماعن غير مص (وهدر) أى صوت (وما على شكل عصفور) بضم أوته (وان اختلف لونه ونوعه كعندليب) بفتح العين والذال المهملة بينهما من وأخره موحده بعد تحنانه (وصعوة) بفتح الصاد وسكون العين المهملة (وزرزور) بضم أوته لانها من الطيأت وقال تعالى أحل لكم الطيأت (لاخطاف) بضم الخاء وتشديد الطاء في الفتح (وعل وتعل وذباب) بضم الذمجة (وحشرات) بفتح الشين (كنخشاء) بضم الخاء وفتح القاء (بلذدود) أى فاتها لا تغل لا تسجها في التزير

أيضا (قوله) والجبرأى فخرم الحليم يقع الأي زمن خير وقيله كانت حلالاً وبهذا روى على من عطل في تحريم الخيل بآية والخيل والبعال والحمر الترمذي وغيره وقال حسن صحيح (وضب) روى الشنجان أنها كل على مائة فرسول الله صلى الله عليه وسلم (وأرنب) لانه يبعثو ركها اليه صلى الله عليه وسلم فقبه رواء الشنجان زاد البخاري وأكل منه (وتغلب) بالثقة (ويروى وعنك) بفتح القاء والنون (وسحور) بفتح السين وضم الميم اشتد لان العرب تستطيه الأربعة وتظاهر أن المراد في كل عا كزالذ كروالانيث (ويحرم بفسل) روى أبوداود عن جابر بن عبد الله بن خير الخيل والبعال والحمر فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البقل والحمر ولم ينعنا من الخيل واسناده على شرط مسلم (وحمار أهلي) الحديث جابر السابق عن الشيخين (وكذا ذى ثمن السباع ومغلب) بكسر الميم (من الطير) انتهى عن الأول في حديث الشيخين وعن الثاني في حديث مسلم والمراد من الأول ما بعد على الحيوان ويتقوى بناه (كأسد وغيره) بفتح التاء وكسر الميم (وذئب) بالجمجمة والهمز (ودب وفيل وفرد دواز وشاهين وصقر ونسر) بفتح أوته (وعقاب وكذا ابن أوى) بالة (وهرة وحش في الأصح) لأن الأول تسخفه العرب والثاني يعدو بناه والثاني في الأول نظراً إلى ضعفه وفي الثاني فاعه على حمار الوحش وتحرم الهرة الأهلية أضاعى الأصمعي (ويحرم ماذب كته كية وغرب وغراب أفع وحداة) بكسر الحاء وبهمز (وقارة) بالهمز (وكلسع) بضم الباء (نار) بالتخفيف أى عاد فخرمه سبيان انتهى عن أكله والأمر بقله روى الشنجان حديث خمس يقتل الغراب والحدأة والفراروق والغرب والكلب المقور وفي رواية بلسم الغراب الأفع والحيدة يذل الغرب وفي رواية أنه أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتل خمس إلى آخره وفي رواية لاني داود الترمذي كذا السبع المعادي مع الجملة فأخذ من الأمر القتل حرمة الأكل (وكذا أرخمه) نخب غذاها الجيف (وبغاثه) بفتح المرحدة وبالجمجمة والثلاثة طائر أيضاً يطى الطيران أصغر من الحدأة فالحنها (والأمع حل غراب زرع) وهو أسود صغير يقال له الزاغ يجتنب وقد يكون محمراً النصارى والرجل لانه مستطاب بأكل الزرع والثاني نظراً إلى أنه غراب ويحرم الغراب الأسود الصغير في الأصح وقطعه بعضهم لانه مستحب بأكل الجيف (و) الأصح (غير صحيح) بفتح الموحدين وتشديد التانية وانعام الفين والقصر وهو المعروف بالذرة (وطاوس) لانها مستحبان والثاني يمنع ذلك (ويحل نعامه وكر كوط) بفتح أوته (وأوز) بكسر أوته وفتح ثابته (ودجاج) بفتح أوته (وحمام وهولك ماعب) أى شرب الماعن غير مص (وهدر) أى صوت (وما على شكل عصفور) بضم أوته (وان اختلف لونه ونوعه كعندليب) بفتح العين والذال المهملة بينهما من وأخره موحده بعد تحنانه (وصعوة) بفتح الصاد وسكون العين المهملة (وزرزور) بضم أوته لانها من الطيأت وقال تعالى أحل لكم الطيأت (لاخطاف) بضم الخاء وتشديد الطاء في الفتح (وعل وتعل وذباب) بضم الذمجة (وحشرات) بفتح الشين (كنخشاء) بضم الخاء وفتح القاء (بلذدود) أى فاتها لا تغل لا تسجها في التزير

ر. ت. تلجب من رتبة رين (قوله) رين حمامة الحقل القاصي فعدة مناضى رضى الله عزمان كل طير بأكل الطاهر ولا يكون ناشا 3
د. س. ستر (قوله) أوزن وشجرت لانتقال الحكمة فعبدا انه لا تحبب فيها بفتحها (قوله) وحشرات يستقي منها القنفذ واليربوع والوبر

(قوله) والافنسبة كذا قاله الشنخا وفرغ عليه ان المال لو كان لمحور جاز لوليه البيع نسبة قال الزركشي وهو كالمشكل والوجه انه لا يتبع الابليس خالا ولكن لا يطالب بالاعتدال لاجل الاعار (قوله) كافي النعوض القصاص قال الزركشي كذا ذكره ارافي هنا لعن الأصم في العفو المطلق عدم لزوم المدة (قوله) والثاني أكل الطعام حل عنه (قوله) طاهرا أي بناء على ان ما يبتغى المحرم من الصيد ليس بميتة (قوله) والخلاف في الأولى الخ أي في النظر الى اختلاف (٢٣٤) الاصحاب في نوع الخلاف ما غاب التعبير

بالذهب في الجملة (قوله) لا يقد شولد
 الخ وكقطع من غيره تمام العصة
 (قوله) ويجز قطع أي لا معصوم
 (قوله) ومن معصوم لان عصمة بعضه
 عصمة كله قال العراقي وهو يفهم جواز
 طه البعض من غير المعصوم وليس كذلك
 لتعذيب صرحه ان اوردى (تة) في
 اعطاء انفس خطيها من الشهوات
 المباحة مذهب حكاهما ان اوردى
 أحدهما معها وفيه رك لا تظلي
 وان شئ اعطاؤها تحب على نساها
 وعشار وحايها والثالثة قال وهو
 الأنسبة التوسط لان في اعطاء الكل
 سلاطة وفي الشئ بلادة (قوله) دل على
 ان يرد ان هذا الحكم من كور في
 ارافي لم يقره الثاني ويزادته
 (كتاب السابقة) *

سابق صنى انتمه وسنم على الخيل
 التي ضمرت من الخيل الى شية الوداع
 وعلى الخيل التي لم تضمر من الشية الى
 صديق زريق والنسابة الا الى خدمة
 اميال أو استعوا لتفعيل (قوله) على
 سهام أي مواها عريتها وهي البسل
 والنجبة وهي انتساب قاله الاثرى
 (قوة) ويرجع من عطف الطعام على
 الخاص وسببه عكسه (قوله) وفي
 الشرح قوة تعني رجع لخلاف فلها
 عقده الشارح في حل عبارة ان
 (قوله) لا على كذا القول الزركشي يمه
 محله على عوض والا فيجوز قال ومنه

يزيد جواز عجب لخاصة (قوله) ونصل قول ارافي هو شامل لتصل السهم والسيف والسكين والرمح واستدل
 بجزء يحدث ركوبه عليه ان الصلاة والسلام بلغته الشهايم حنين (تبه) فحجب الزركشي من اهمال المؤلف ابل أقول لا عجب
 نفسه بنية في ذنبه بقتله - لنكبا انز نحيب اقتصصر عليها أي الخيل (قوله) وبفتحها يستدل على جواز العوضين

والمضطر غير مسلم ثم القصور عليه ما يبدد الزمن في قول قدر الشيع (واغما لزمه) الاطعام (عوض
 انجزان حضر والافنسبة) ولا يزمه بلا عوض (فلما طهعه لم يذ كرموا ما لا يصح لاعوض) حملا
 على الناحية المعتادة في الطعام سيما في حق المضطر والثاني عليه العوض لا يخلصه من الهلاك
 كافي النعوض القصاص يزم معه الله فيلزمه قيمة ما كل في ذلك المكان والزمان (ولو وجد مضطر
 ميتة وطعام غيره) وهو ثوب كافي الروضة وأصلها (أومحرم ميتة وصيد فان ذهب أكلها) والثاني
 أكل الطعام والصيدوا ثالث التحريم بين الاثنين في المسألتين الاول لا يخص لاشهان فيه والثاني طاهر
 فيه الصنعان والخلاف في الأولى وجهه وقال أقوال وفي الثانية قولنا والثالث قول وجهه وفيها
 طريق قاع لا أول بناء على أن ما يبتغى المحرم من الصيد ميتة (والاصم) في المضطر (تحر) قطع
 بعضه كلمة من فحده (لا كلة) بلطف انصدرا لا قد شولدمته الهلاك (قلت) أخذ من
 ارافي في الشرح (الاصم حواره) لانه اختلف بعض الاستفتاء الكل كقطع اليد لا كلة (وشرطه)
 أي الجواز (فقداسة ونحوها) مما تقدم (وأن يكون الخوف في قطعه أكل) من الخوف في ترك
 الأكل بخلاف ما اذا كان مثله أو أكثر (ويحرم قطعه) أي عض الانسان من نفسه (لغيره) أي
 المضطر (و) قطعه (من معصوم) لتفسي المضطر (واقعه اكله) دل على ذلك قوله في الروضة
 كأصلها لا يجوز ان يقطع لنفسه من معصوم غيره ولا للغير ان يقطع من نفسه المضطر

(كتاب السابقة والمناضلة) *

الاول على الخيل ونحوها والثاني على السهام ونحوها كسباق (هما) اذا قصد بهما التأهب
 للجهد (سنة) أي كل منهما مستون (ويحل اخذ عوض عليهما) على ما يأتي بيانه (وتصح المناضلة
 على سهام وكذا امرا رقيق ورمح وباحجار) باليد وبالقتال (ومجنين) بفتح الميم والجيم (وكل
 زان في الحرب) غير مذكر (على المذهب) ووجه مقابله في الاولين بقلة الرمي بهما في الحرب
 وفي الآخرين بأهم الياسان آلة الحرب ومنع ذلك وقطع بالاول في الاربع في الروضة طاهر بقاء
 أحدهما الجواز والثاني وجهان أحدهما الجواز وفي الشرح فيها وجهان أحدهما الجواز ثم حكى
 ثري القطع به وقوله كاهه وكل نافع في الحرب يعني ما يشبه الاربعة فأن فيه الطريقان وان لم يصرح
 به في الروضة كاهها (لا على كرمه لجان) بفتح الصاد واللام أي محين وهماؤه عوض عن
 واو (وبندق وسباحة وشرطي) بكسر الواو والمجمل في كلمة الصغاني وغيره فتحه (وخاتم
 ووقوف على رجل ومعرفة ما يده) من شفع ووزر كافي الروضة وفي أصلها من الفرد الزوج لان
 هذه الامور لا تتفع في الحرب (وتصح السابقة على خيل) وابل وهما الاصل فيها (وكذا قيل وبغل
 وحمار في الظاهر) لحديث لا سبق الا في خب وأحافر وأنصل رواء الاربعة وحسنه الترمذي
 وصححه ابن حبان يروي سبق يكون الموحدة مصدر او مفتحة وهو المال الذي يدفع الى السابق والثاني

فص
 ونصل قول ارافي هو شامل لتصل السهم والسيف والسكين والرمح واستدل
 بجزء يحدث ركوبه عليه ان الصلاة والسلام بلغته الشهايم حنين (تبه) فحجب الزركشي من اهمال المؤلف ابل أقول لا عجب
 نفسه بنية في ذنبه بقتله - لنكبا انز نحيب اقتصصر عليها أي الخيل (قوله) وبفتحها يستدل على جواز العوضين

(قوله) قصرا الحديث بركة الامام بان العدول عن ذكر النعير والفرس الى الخلف والخافز مؤيد لا رادنا فيه (قوله) وسابق على الله عليه وسلم ثبت ايضا ان الناقة العضباء كانت لاسبق وان أعز اياها بقود فسيتمها (قوله) ككلا جارة أي تتجاعل اشتراط العلم بالمعقود عليه من الجانبين ووجه الخاتمة بالجملة ان النظر الى ان العوض مبدول في مقابلة ملائوقه فكان كذا الآتي (قوله) فليس لاحدهما أي غير العقب فلو بان في العوض العين عيب جاز الفسخ (٢٣٥) ككلا جارة (قوله) وشرط المسابقة كشرطها بخسعة وقد استدرك الرافعي على الوجهين

استباحها على الدين فلا ورأى رابعا
 الجانبين من غير ركب فلا يجوز ومن
 الشروط أيضا مكان قطع المسافة
 وتعيين المناسر بالعين أي فلا يكفي فيه
 الوصف بخلاف الآية كذا يحتمل
 الركني وهو ظاهر (قوله) وتعيين
 الفرسين لأن الغرض اجتماعهما وأيضا
 فليست غير ما عجزنا على العدول (قوله)
 وتعيينان أيضا على الشرط (قوله) وامكن
 سبق كل أي غالباً استنبط بعضهم من
 هذا الشرط اجتماع الجنس وهو كذلك
 الا في بلبل والحمار (قوله) ويجوز
 شرط ان يملك كذا في غيرنا ان لا يخرج
 المالك ثلاثه (قوله) فلو ذكرهما
 في ذكر المصكر المنصبت احوالاً الأربعة ان
 يسبقهما ما أو مر بها الثاني ان
 يسبقه ويحييها الثالث ان يسبقه
 قريبين ويحيي مع الأول الرابع ان
 يتوسط محله بينهما فأنزركن
 وانصور ان يملكه ثمانية ان يسبقهما
 وهما ما أو مر بها أو يسبقا وهما ما
 أو مر بها أو توسط بينهما أو يكون مع
 أوتهما أو بينهما أو يكونا مع أو حكم
 اثنين ان يأخذ المخل الجميع والثالثة
 لا تزور رابعة الأول والخامسة كذلك
 والسابعة لا أول والمحل والسابعة لا أول
 والسابعة لا ثاني (قوله) وقيل ثلثي
 كان فذلك هذا يحتمل دخول المخل في

قصرا الحديث على الاصل والخليل لأنها المقتات عليها غالباً وسابق على الله عليه وسلم على الخليل ورواه
 الشنخ (الاطير) جمع طائر كراكب وركب (وصراع) بعوض فهما (في الاصح) لأنهما
 ليسا من آلات القتال والثاني قال يتفق بالطير في الحرب لأنها الأخبار وصراع النبي صلى الله عليه
 وسلم ركلة على شياها ورواه أودا ودفق مراسله وأجيب بأن الغرض أن ير به شدة ليل يدل أنه
 لما صرعه فاسلم رذ عليه غفقه ويصح علمها بالاعوض خرما (والاظهر أن عقدهما) أي المسابقة
 والمناخلة بعوض (الانز) ككلا جارة (لاجاز) وهو الثاني كالجاءة وبلا عوض جاز جزا وبلى
 لزومه (فليس لاحدهما فسخه ولا ترك العمل قبل شروع) فيه (وبعده ولا زاد ولا نقص فيه
 ولا في مال) عواقبة الآخر وعلى الجواز يجوز جميع ذلك وعلى القولين هما فسخ العقد ولين فضل
 منهما اذا لم يكن ان يدركه الآخر ويسبقه ترك العمل لأنه ترك حق نفسه (وشرط المسابقة) من اثنين (علم
 الموقف) الذي يجريان منه (والغاية) التي يجريان اليها (وتساويهما) فيها ما فطر شرط تقدم
 موقف أحدهما أو تقدمت غايته لم يجز (وتعيين الفرسين) مثلا (وتعيينان) فلا يجوز ابدال واحد
 منهما وفي قيام الوصف مقام التعيين وجهان أحدهما في أصل الروضة نعم (وامكن سبق كل واحد)
 منهما فان كان فرس أحدهما ضعيفا قطع بخلافه أو أظرفها قطع بتقديمه ولو كان سبق أحدهما
 ممكنا على التدور في الاكتفاء وجهان أحدهما المنع والاضمار بالأحتمال السادر (ولعلم بالمحال
 المشروط) عنا كأد أو بنا (ويجوز شرط المال من غيرهما بأن يقول الامام أو أحد الرعية من سبق
 متكلمه في بيت المال أو على كذا) لما فيه من التعريض على تعطل القروض بقول ماله في طاعة
 (ومن أحدهما فيقول ان سبقتي فلن على كذا أو سبقته فلا شيء عليك فان شرط ان من سبق منهما
 فله على الآخر كذا (فيصح) لأن كلامهما مترددان في نعم وان يفهم وهو صورة القمار المحرم (الاجم) من
 فرسه كقول فرسهما) ان سبق أخذ مالهما وان سبق لم يفهم شيئا كافي المحذور وغيره فيصح (فان سبقهما
 أخذ المالين) جاء أهما أو أحدهما قبل الآخر وقيل من التأخر للمحلل والثاني لأنهما سباقا وقيل الثاني
 قطع (وان يسبقا) جاء أهما فلا شيء لادوان جاءه أحدهما (وتأخر الآخر) فقال هذا لنفسه ومن
 التأخر للخص ومنه يسبقا (وقيل للمحلل فقط) اقتصارا لفعله عن نفسه (وان جاء
 أحدهما ثم المحلل ثم الآخر فلا شيء في الاصح) لسبقه الاثنين والثاني للمحلل بسبقهما
 الآخر وأما الثالث للمحلل فقط لما فيه من أربع لنفسه كمال الأول لنفسه (وان تسبق ثلاثة فصاعدا أو ثمة)
 بأذن المال غيره (لثاني) منهم (شأن الأول نفسه) انعقد كقولك كذا اثنين وشرط من كلاهما لا يتعبد
 واحد منهما في السابق وقيل جز وهو الأصح في الروضة كالمطلوب لأن كل واحد منهما شأنه ان يكون أو لا
 وثانيا وان شرط ثلثي أكثر من الأول لم يجز على الاصح في الروضة كالمطلوب (ودوه) أي أن شرط

لفعه منهما أخذ مال أو سبق لنفسه أخذ المال اذا سبق ولم يكن بينهما سبق (قوله) وجه تعادل الركني مثله مؤثر فيكون المخل مع الشان
 بخلاف ما لو كان فسخا لا يتبى وما فيهم ودو وله عريف في الصفحة الثانية رأيه في الر وضعت غير هذا ان سبق للأول في المستثنى
 (قوله) ب أحدهما أي السابق اقتصارا (قوله) على نفسه والأول من غير ان يملك نفسه وغيره وهو الأصح (قوله) غيرهم قبل ذلك
 لأن قوله الثاني من الأول لا يمكن سدوره (قوله) وشرط ما ذكره يرجع لقوله ب أن قوة قد يسكن عنه ان يصير فيه يرجع لقوله بال أكثر

(قوله) وصحب ابل بكشف أى فلشروط خلاف هذا اطل العقد ليس المراد الحمل عليه عند الإطلاق قط هذا ما انضاف كلام الشيخين وغيرهما (قوله) وقيل السبق بالقوام أى المختار في أشداء المبدان قطعاً وعارة الروضة الأقدام (قوله) يدبر هو بالضم يسبق ويحس كونه نائلاً بعد استوائهما في عدد الرمي أو التماس على تقدير المساواة (قوله) تكسب أو أصاب أحدهما الجنس المذكورة ولم يصب الآخر شيئاً أصلاً فظاهر أن الأول ناضل قبل لكن يلزم ذلك تنص حاشية المحاطة ونوشرط (٢٢٦) بعد طرح المشترك أن من فضل له شيء فهو

ناضل هل يجوز ويكون محاطة بظاهر كلامهم لا ويجوز أن يقال تلك الصورة أصلية وهذا الحق بها (قوله) فوب الرمي هي المعروفة بالرشاق جمع رشق مكسر الزاوي يجوز أن يتقاع على أن يرمى أحدهما جميع القدم في الآخر كذلك والإطلاق يجوز على سبعة في الروضة وفي أصحاب الرشاق نسخ الرمي وبكسر الاسم وهو الوجه من الرمي (قوله) وتعد الرغرض ويشترط أيضاً ما يمكن الوصول إلى الرغرض على مذوقه الأصلح ويحوز زمامه من الماتق ذراع وكذا الماتقان على المشهور وكذا الماتقان وهو محسوس على الأصح ولا يجوز فيما زاد على ثلاثمائة وخمسين رقماً بينهما وجهان (قوله) كالشئ قال انصف وهو الخلد البالي (قوله) صفة الرمي أى يطلب بيان عدد الأصابع يطلب بيان صفة الأصابع وقول الشارح في الأصابع فيها قيل هذه صفة الأصابع لا صفة الرمي كما عبر به الكبير والشيخ انزوى قدس صاحب التنبيه في هذا التعبير والفاذي في المختار صفة الأصابع (قوله) ان ثبت قبل أن يشترط وثبت له بوق في شدة ذمعة وثبت كفى وكذا لو كان هناك سلاية ولو لم يثبت كما سبق في الشئ (قوله) فإن أفضاخاً أفلدها أن يطلب له وثب ولا يجوز

(قوله) من حيث قال الزكره معناه بنية كذا أن حيث في اللغة حرف ممكن وإن كان مجازاً والبيعة (قوله) منع بنيه يرجع قوله يكون (قوله) فلا يصح أن يجزئوا كشرهين ونوعه غير واحد قول كفى ما أنه لا يأخذ إلا قدر حصته دون جميع الأصابع في ذلك زمانه الرمي أو قبل سائر قريباً كذا شارح التنبيه بنية لا تأخذ بنية ورعده بعد الحرب (قوله) ولا يشترط الخ لما ذكره من فيه كرمه بغيره فيه (قوله) لا يردى كرمه بغيره الرمي لا بد إلا إذا كان ثلاثاً ولا يجوز أن لا يمتثل (فرع) شتره بعد خمس فلا يجوز جمعها مع ربح

(قوله) فسد العقد أى لا ينعقد معاوضة كالاجارة (قوله) وشرع اعما لم ينعقد هذا لأن هذا العقد موضوع على النشاط وقوة النفس والقرعة في خروجها للانسان كسر قرب صاحبه ففقدت واشترط اليان في العقد فانه ابن الرضة (قوله) فانتسب أى نسب القوم (قوله) جاز ويكون كل حزب من الاصنام والخطا كالشخص الواحد (قوله) وفي عدد الرمي الخ لكن لو اراد الزعيم عند الرمي الانتصار على الحلفاء من حزب منوع فغيرهم فالظاهر انه لذلك لكن قوله يشترط أن يكون عدد الرمي يتقسم عليهم صحها بأبي ذؤان (قوله) بالتصل أى لا يعرض السهم مثلا (قوله) وما بعد لا المراد بلا التي في قوله فلا والمراد بها بعد ما قوله يجب (قوله) ولا يرده على المهاج كمن وجدته ولم يورده صدقه بها وبغيرها مثل أن يصيب محلا آخر غير الغرض وغير موضوع وهذا الشئ الثاني (٢٣٧) وان قال الرزكى وغيره انه أولى بالحبيان عليهم من مثله الرضة فكان الشارح

رحم الله تعالى لا يرى ذلك بل يقول بعدم الحسبان عليه وقديحه بأن من أصاب الغرض في غير موضعه فقد تعهد وموضعه فحسب عليه بخلاف من لم يصبه وأخطأ موضعه الأصلي فإنه عذرا ما خصوصا اذا كان يتوهم أن محله قبل ارسال السهم فهو معذور في عدم اصابة موضعه فلا يجب عليه بخلاف الذي عليه القرض فإنه قد قصد فحسب عليه لتقصيره هذا غاية ما طهره لى قليات من قد تأملت بعد ذلك وليس بشئ

(كتاب الامن الخ)

(قوله) بذات الله خير - بذت الانبياء والسكينة والملائكة وغير ذلك حديث من كان خالفا لحلفائه بالله أو سمعت قتل الشافعي واخشي أن يكون الحلف بغيره معصية وبها صرح الجويني والمأوردى وقطع الامن بعدم التحريم ومن ذلك الحلف بالطلاق واعترض ابن برهان التعبير بالذات في كلام المتكلمين والصدقة ما قول ليست بهذا المعنى يعنى الحقيقة مجردة في الحق وانما هي بمعنى صاحبة (قوله) بما مفهوم الذات أو اريد ذاتا مائتا إلى قوله والصفة وذلك لان الرافى في الخلق وتوهمه انه هوها الذات لانها اسماء لها هوى المراد منها وكذا الشئ والموجود

منع ابداله فسد العقد لفساد الشرط بالتصديق فيه على الرامى فانه قد يعرض له احوال خفية فتوجه الى الابدال ولا يشترط تعيين نوع في العقد يتراسيان بعده على نوع مثلا ولو عين فيه على علم بجزء الدول عنه الى اجود منه أو دونه الا بالتراسى وذلك كالتمسك والاسهام الفارسية فهى أجود من العربية (والظاهر اشتراط بيان البادئ) منهما (بالرمي) لاشتراط الترتيب بينهما ما حذر من اشتباه المصيب بالخطئ لوربما معا والى لا يشترط بان يورع منهما ان لم يفر في العقد (ولو حصر جمع للخاصة فانتسب زعمان) منهم (يختار ان يصحبا بالتراسى منهم بأن يختار زعيم واحد أو أتم الآخر في مقابلته متواحدا وهكذا الى آخره فيكونون حزبين (جازوا ليجوز شرط تعديهما) اى الاصحاب (بقرعة) ولا أن يختار واحد جميع الحزب أولا لانه لا يؤمن أن يستوعب الحدائق والقرعة فتصعبهم في جانب فيفوت مقصود المناظرة وبتراضى الحزب في تنوكل كل زعيم عن اصحابه في العقد بعقده الزعمان (فان اختار) زعيم (غير باطنه اربابا في خلافه) أى غير غرام اى لا يحسن الرمي أصلا (طل العقد فيه) وسقط من الحزب الآخر واحد) بازائه (وفي بطلان الباقي قوله) بقرين (الصفة) في قول لا تفرق في سقط فيه وفي الرابع تفرق فيصير فيه (فان سمحنا فلهما جميعا الخيار) في الفسخ لبعض (فان أجازوا وتساوا عرفا في سقط بده في العقد) لتعذر امضاؤه ثم الحزبان كالتخصيص في اشتراط استوائهما في عددهما عند الأكثر وفي عدد الرمي والاصابة وفي جواز شرط المال من غيرهما ومن أعدهما ومنهما يحل حزب ثالث بكافى كل حزب في العدد والرمي كمرته بالمأوردى (واذا نضل حزب قسم المال) المشروط (بموجب الاصابة) لان الاستحقاق بها (وقيل بالسوية) بينهم وعلى الاول من لم يصبه منهم لاشئ له والثاني هو المصحح في الروضة كاصولها ومنهم من قطعه نظرا الى أن الحزب كالشخص واذا غرم حزب المال المشروط ورع عليهم بالسوية (ويشترط في اصابة الشروعة أن يحصل بالتصل) لانه لا يهتوم منها عند الاطلاق (فلو تلف وتر) بالانقطاع (أو قوس) بالانكسار في حال الرمي من غير تقصير (أو عرض شيئا بعده السهم) كهيئة (وأصاب) في اسنائل اثلاث الغرض (حسبه والا) أى وان لم يصبه (لم يحسب عليه) لعذر فيعدي مره (ولو نشت ربح انخرض فأصاب موضعه حسبه) عن الاصابة الشروعة (والا فلا يحسب عليه) ومعدلا من ربحه في الحزب وفي الروضة كاصولها الوأصاب الغرض في النوضع المتصل اليه حسب عليه لانه لا يرده على السهم (ولو شرط خسر تقب وتبته فسقط أو في صلابه فسقط) من غير تقب (حسبه) اذ تصير مره

(كتاب الامن)

جميع عين (لا تعقد) الخين (الابدان الله تعالى أو صفته) بن تحيف بما يفهمه الذات أو اخفته

٧٠ الخ في وتوهمه اذا اراد به اليات تكون مفهومه وقوله أو مفهومه انصفه والذات ظهر لقوله كوظيفة الله وندت لاشاها بالوظيفة المضافة لله تعالى فالعظمة محض صفة وانضاف اليه مفهومه والذات بجملة لكل محل تأمل ونظر فان الرحمن والرحيم والخالق ونحو ذلك فهوها الصفة والذات لا يربوا مانع ووظيفة الله بالخلاف به نفس العظمة مثلا وهي محض صفة غاية الامر انه لا يشترط انصافها وذلك لا يخرجها عن كونها هي الخلق بها وليس الذات انفسه من مفهومها فمثلا وعصارته الخريدان انفسه وصفته فالاول كالذى أعبدته ومن نفسى سده الخ والنسب في الروضة ان يحلف بالله أو باسم من اسمائه أو صفته من صفاته أو اريد الاول نحو اننى أعبدته أو اجدله أو فلق الجبة أو نفسى سده أو مقلب الخائب ونحو ذلك ويجوز أن يكون قول الشارح رحمه الله الذات كقوله الخ استنباطا وحيد فيتنقض الكلام ويؤزل الاشكال

(قوله) **فوما نصرف** قال الزركشي وجه اندراج هذه في القسم الأول وان كانت صفات انها غلبت عليها الاسمية (قوله) **سواء نصب على الحال** (قوله) **الابنية فهو** كمنه ما قبله نص أو صريح وظاهر ويجوز أن يقول الصريح فسمان نص وظاهر فلا واسطة بين الصريح والكناية (قوله) **كوعظمه** قال الزركشي على ما صرح به الصفة ان المراد بما سلف جميع أفعاله سواء اشتقت من صفة ذات ككاسم الجمع والعلم أم من صفة فعل ككانا خلق والرازق (قوله) **الضمير في السنة** انظر لو أن الضمير بعد تقديره كان الظاهر هل يكنى (قوله) **وتختص** التسمية بقيل الصواب ويختص بالله بالثاء لأن الباء مع فعل الاختصاص (٢٣٨) انما تدخل على القصور (قوله) **فهى**

الاصل قال النحاة أبدا لو ان الباء واو اقرب المخرج ثم من الواو انما اقرب المخرج كما في ترانوا انما اختص التاء لفظ الله لا تا بدل من بدل فضاقت ان تصرف فيها قال ابن الخليل هي وان شاق تصرفها فديور لها في الاختصاص بأشرف الأسماء وأجلها (قوله) **بالله** احترز عن أن يقول أقسم قط لكن أورد حدثنا أبو اليزيد التي فسرنا الله في قوله بها أقسمت عليك خبرني فقال صلى الله عليه وسلم لا تسموا أحببنا أن المراد أنه قسم فمما شرعنا كذا قال القاضي عياض لكن قال في شرح مسلم هو عيب في الذي في جمع نسخ مسلم فوالله رسول الله تحسني (قوله) **أقسم عليك أي** أميدون عليك فينبغي أن يفي بها هذا انما فصل (قوله) **ولو قال ان فعلت كذا** لو قال ان فعلت كذا أفعل عتق أو صلاة مثلا لم يمتد التزم أو كفارة عين ولو قال عتق بزمي لأفعل كذا كان الظاهر انه كذا ان لا يفي بمعنى ان فعلت كذا على عتق (قوله) **فليس بين** لكنته حرام كصريحه الشاوي روى والله ارحم واني روى في الأذكار وقوله فليس بين أي أنه حل عن اسم الله تعالى وصفاته وعن اترا من عرى اترب (قوله) **ومن**

والذات (قوله) **والله ورب العالمين** أي مالك الخلق والحي الذي لا يموت ومن نفسي بيده أي قدره بصرها كيف يشاء (وكيل اسم مختص به سبحانه وتعالى) غير ما ذكر كلاله والرحمن وغالب الخلق (ولا قبل قوله) **في هذا القسم** (لم أره العين) لا في الظاهر ولا في بيته وبين الله تعالى (وما نصرف إليه سبحانه عند الإطلاق كالرحم والخالق والرازق والرب) والحق (تسجد به العين الأنبياء وغيره) تعالى فانه يستعمل في غير مقيد كرحيم القلب وخالق الألق ورازق الجيش ورب الأبال (وما استعمل فيموت في غيره) تعالى (سواء كاشى والموجود والعالم) بكسر اللام (والحي) والغنى (ليس بين الابنية) له تعالى فهو بايعوني في وجه صحته الراعي في الشرح أنه ليس بين وصح في الروضة الأول (والصفة كوعظمه كقوله عز وجل يا هو كلامه وعمله وقدرته ومشيئته) بان يوفى بالظاهر بدل الضمير في السنة (الأنبى) أي يرد (بالعلم المعظم والقدره المقدور) فانه قبل فعله لا يكون واحدا منهما متلا في اللفظ محتمل (ولو قال وحق الله فحين) لغلبة استعماله فيها بجنى استحقاق الله الالهية (الأنبياء بالعبادات) التي أمر بها فليس بين لا احتمال اللفظ لها (وحروف القسم) عند أهل اللسان ثلاثة (باء) موحدة (واو) و (واو) فوقانية (كقوله والله والله) لا فعلن كذا (ويختص التاء) فوقانية (بالله) والواو بالظهور ويدخل الموحدة عليه وعلى الضمير هي الأصل وتليها الواو (ولو قال أتقرب أو نصب أو جرت) لا فعلن كذا (فليس بين الابنية) لها واللعن بالرفع لا يمنع انقاد العين والنصب بترج الجار (ولو قال أقسمت أو أقسم أو فعلت أو خلف الله لا فعلن) كذا (فحين ان نواها أو أطلق وان قال فعلت خيرا ماضيا) في صيغة الماضي (أو مستقبلا) في المضارع (صدقنا بها وكذا ظاهرها على المذهب) وفي قول لا يوه قطع بعضهم لظهور اللفظ في الانشاء فان عرف لعين ماضية قبل قوله في ارادتها قطعنا لغيرة أقسم عليك بالله أو أسألك بالله لتفعلن) كذا (وأراد عين نفسه فحين) يستحب للخباط ابراره فيها (والأفلا) ويجعل على الشفاعة في فعله (ولو قال ان فعلت كذا فأني هدى أو روى من الاسلام فليس بين) ولا يكره به ان قصد سبحانه نفسه عن الفعل قال في الروضة ويقل لاله الله محمد رسول الله ويستغفر الله وان قصد الرضى بذلك اذا فعل فهو كافر في الحال (ومن سبق لسأله في لفظها) أي العين (بلا قصد) كقوله في حال غضب أو بلحاظ أو صلة كلام الله تبارك وتعالى والله أخرى (لم تعتد) يسمى بذي القوا العين المفسر به في قوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم في حديث أن داود واليهي (وتصح) العين (على ماض ومستقبل) نحو والله ما فعلت كذا أو فعلته والله لا فعلت

سبق لسأله من الشافعي ان يفي بكلامه غير العهود عليه ولله التمسد الى شيء فسبق لسأله الى غيره كان من لقوا العين انتهى وجعل منه صاحب الكافي منوارا صاحبه أن يقوم خلف عليه أن يعقد في القول لا يحري في العتاق والطلاق لتعلق حق الفقرة قال الراعي رحمه الله تعالى (قوله) **لأروا** ثمرة الخ لو قالهما في وقت واحد كانت الأولى لقوا والثانية متعقده قاله الماوردي (قوله) **المفسر به** الضمير به جمع قوله لقوا (قوله) **ومستقبل** لو حلف لا يصعد السماء فلا ختب بل لا تعتد العين للاستماع ولو حلف ليعصن ان تعتد وحنثا لا وفارق راجي زهدا من عظيم ابرارته تعالى وحنثه بخلاف جمع الحديث كذا في الأول

(قوله) وهي مكروهة كأنه أراد ما يشعل الحرام والمكر وهو قال الزكشي المراد ما مكر وهو في الجملة كما في المحزر (قوله) من حشوتكون
اليمن مكر وهو في الحالين وان بحث الزكشي أنها خلاف الأولى في الثاني لعله في الأول (قوله) ليتفع المسكين وأيضا في آفته تغير
لوجب الشرع (قوله) فرع الخوخلت من القسم الأخير في كلام المتن مكرهه أيضا (قوله) جاز أراد ما يشعل المتدوب والواجب
وغيره وأهم قوله أن الأولى التأخير وهو كذلك خرجا من خلاف أبي حنيفة (قوله) إلى ارتكاب حرام الأول نظرا إلى أن الضرم ثابت قبل
اليمن وبعد ما تشكيرا لا يفيد الاستباحة (٢٣٩) (فرع) قال القاضي لو أيس من الحث وكان قد شرط الرجوع فبعد فخرج

كل كراهة وكذا قال الإمام لأفرق بين
البابين أقول انظر له بأني ذلك في العتق
عن كفارة اليمن

﴿فصل بغير الخ﴾ (قوله) والمعام
لو أعلم عفو كساحية لم يصح لأن هذا
قسم رابع والتصير في الآية بين ثلاثة فقط
(قوله) قوت بلده أي فلا يجزئ قوت
نفسه إذا خالف قوت البلد فيه وإنما
اعتبر المأخذ من حديث العرق ولأنه
سد ادراغيب وكفاية القصد ونهاية
الزائد والكسوة لا سبيل إلى ضبطها
لاختلاف الناس في اللون والتصر غير
ذلك وعن أبو بطن أن الواجب سائر
العورة وهو قول مالك وأحمد قيل وهو
قوي لأنها إحدى الخصال فيجب تقديرها

كأطعام واعتذر عنه الأصحاب بأنه
خارج عن اعتبار الاسم وهو أصل وعن
أصحاب الكفاية وهو عرف (قوله)
منطقة ولا قلنسة ولا خلاف في عدم
أجزاء المنطقة وما احتقن في الأصم ومثله
التقارن فيها بظهوره وعدم الأجزاء
أن ذلك لا يسمى كسوة (قوله) قلن
جميعه أظان كعفن وأضال (قوله)
وكان أي وسوف شعر (قوله) أي
كل منهما إلى ما يجزعهما بأن الغنى عليه
فاسد (قوله) احتياضا أي وحلا لهذا

كذا أول أفعله (وهي مكروهة) قال تعالى ولا تجعلوا الله عرضة لآيمانكم (الأنعام طاعة) كفعل
واجب أو مندوب وترك حرام أو مكره وطاعة (فان خلف على ترك واجب أو فعل حرام صهي) بحلفه
(ولزم الحث) بالثمة (وكفارة أو) على (ترك مندوب أو فعل مكره) كالتفات في الصلاة
(سكت حشوت عليه كفارة أو) على (ترك باح أو فعله) كدخول دار أو كل طعام وليس ثوب
(فالأفضل ترك الحث وقيل) الأفضل (الحث) ليتفع المسكين بالكفارة فرع الإيمان
الواقعة في الدعوى إذا كانت مادية لا تتركه ولا تتركه العين أو كيد كلام (وله تقديم كفارة بغير
صوم على حث جائز) كالحث في المباح (قيل و) حث (حرام) كالحث بترك واجب أو فعل
حرام كالزنا (قلت هذا) الوجه (أصح) من مقابله وهو مانع (والله أعلم) وصححه في أصل الروضة
أخذنا من قوة كلام الشرح وجعلنا مانع بالحذر من التطرق إلى ارتكاب حرام والصوم لا يجوز تقديمه
على الحث (و) له تقديم (كفارة تلهار على العود) كفارة (قتل على الموت) تقديم
(منذور مالي) على المعلق عليه كشفا المرص في قوله ان شئني الله مرضي فله أن أعاقب عبدا
والمراد في الجميع التقديم بعد الحلف والظهار والجرح والتذلل لأسباب الأول والحث وما بعده
الأسباب الثواني فلا يجوز التقديم على السبب ولا يجوز تقديم الصوم على الموت وصوره والتقدم على
العود بما إذا خاف من رجعيته ثم كفر ثم رجعا جميعا إذا طلق بعد الظهار كفر ثم راجع
أما إذا عاقب الظهار عنه فهو كفارة فمكره العود لاقبله لأن اشتغاله بالاعتاق عود
﴿فصل بغير كفارة اليمن بين عتق كالظهار﴾ أي عتقت كفارة وهو عتق رقيقه مؤمنة بلا عيب
يحل بالعمل والكسب كما تقدم في محله (والمعام عشرة مساكن كل مسكين مدحج من غالب قوت
بلده وكسوتهم بما يهي كسوة قميص أو عمامة أو أزار) أورداء (لاخضوق فاز بن ومنطقة)
بكسر الميم وتقدم تفسير الثلاثة في باب كراهة النقود ومحرمات الأحرار (ولا تشترط صلاحته) أي ما يكتفي
للدفع إليه فيجوز سراً أو بغير ليكبر لا يصلح له) يجوز (ظن) وكان حريراً أمراً أو رجلاً وليس
لم تذهب قوته فان يجزع من الثلاثة) أي كل منها (لزم صوم ثلاثة أيام) لأنه لا يجب تنهاها في الظهار
ولا طلاق الآية والثاني يجب احتياطاً (وان غالب ما قلنسة ولم يصح) لأنه واجب (ولا يكفر عبد بمال)
لأنه لا عتق (إذا أدا ملكه سيده طعاماً أو كسوة أو تناعلاً) بملكه أنه يكفر به وإن ظهر عدم ملكه
فلا يكفر به ولو ملكه عبد البعثة عن الكفارة ناعلاً فله كفارة لم يقع عنها الامتناع الوفاء بعد وقيل
يقع وأؤدع بعد (بل يكفر بصوم من ضربه) الصيغة قال في المحزر لظول النهار وشدة الحر (وكان
حلف وحث بذن سيده) فيما (صام بلاذن) منه (أو وجد بلاذن لم يصح الأذن) منه
لأن حقه على الفور والكفارة على التراخي (وان أذن في أحدهما) فقط (فالأصح اعتبار الحلف)

الطلق على الميسرة كفارة الظهار أقول فدمت مع من الحمل أن الظهار حث آدمي وهذا حق الله تعالى فجاز اعتبار اغتلبت فيما ترتب
على ذلك دون هذا وأيضا هناك سبب حرام وينقدار انصوح مختلف فيه (قوله) ملكه سيده مثله غيره (قوله) يكفر به أي أن أعتله
سيده في التكفير به أنه تركه (قوله) لظهور الظهار كراهة احتراز عن أن يضرمه لمرض

(قوله) والثاني اعتبار الحنث وذلك لان الاذن اذا صدر في العين لا يلزمه الاذن فيما يرتب عليها لانها متاعه من الحنث قال ابن الرقعة رحمه الله تعالى ما أخذ الخلاف يلتفت الى ان سب الكفار ماذا ان قلنا اليمين فقط كان الحنث الاذن فيها وان قلنا الحنث فقط اعتبر وان قلنا المجموع وهو الاصح اعتباره الحنث اذ لا يلزم من وجود الاذن في أول السب الاخر ترتب الحكم عليه ويلزم من الاذن في أحد السبين ترتب الحكم عليه كالأول منهما **(فصل)** * حلف لا يسكنها الخ **(قوله)** فان مكنت أي ولو مترددا في المكان واستدل لعدم اعتبار المتاع بما يرتب اليه فسكت من ذريتي فأطلق على ذلك اسكانا وليس معهم رجل ولا متاع واقتضى كلامهم ان (٢٤٠) المكنت ولو قل بضر قال الراعي

هو ظاهرا ان أراد لا أمكث وان أراد لا اغتداهما مسكنا فيبقى عدم الحنث بمكث نحو الساعة ثم اجاب بان مجرد الية لا يخرج من السكنى كتمتع لا يصير مسافرا بمجرد الية (قائه) جعل المأوى من ان يعذر ضيق وقت التبرئة **(قوله)** لم يبحث أي لان المشتغل بأسباب الاشتغال ليس ما كاعرفا **(قوله)** لا يسكنه مثله لا يسكن معي أو لا أسكن معه (قائه) قال الزركشي من قل في مسئلة جمع المتاع بعدم حنث قل هنا كذا ليعوم لا فلا الا الراعي في الشرح الصريح فصح هناك عدم الحنث وصح هنا الحنث وقرى الزركشي بان قصد المسكنة وجوده وان قصد التحول موجوده هناك وفيه نظر **(قوله)** وكذا لو بني بينهما الى آخره أي فعلهما أو بأمرهما أو بأمر الخالف أو فعله **(قوله)** التي هو علم الخ يقال تزوجت من شهر ولا يقال تزوجت شهرا وكذا الظاهر والطيب **(قوله)** بخلافها الخ ايضا انه انحرى لما يجب عليه تظليو زوجته وكذا الطبيب اذا أحم وهو في لاقية عليه ولا يجب تنزع اللباس والتدبير ان استخدامة الزركشي **(قوله)** ومن حلف لا يدخل دارا الخ عرف قل ان خرجت من الدار فانت طالق ولو اها يستأن به يقع الخاخرحت اليه فالتى

فان كان باذن صام الاذن وان كان بغيره اذن لم يصح الا باذن والثاني اعتبار الحنث فان كان باذن صام لا باذن أو بغيره اذن لم يصح الا باذن ولما كان في كل من الحلف باذن والحنث بغيره اذن وعكسه وجهين في الصيام بغير اذن أحدهما جواز والثاني منعه والآخر جمع مختلف وهو الجواز في الأولى والمنع في الثانية وفي الرخصة كاصلها المنع في الأولى والجواز في الثانية ولو لم يضر بالصوم الخفة لم ينجح الى اذنه فيه (ومن بعضه حروله لم يكفر بغير طعام أو كسوة لا اعتق) لنقصه عن أهلية الولاء لا صوم بآلته **(فصل حلف لا يسكنها)** * أي هذه الدار (أولا يقيم فيها) وهو فيها (فليرجع في الحال) لخص من الحلف ولا يحنث لو خرج وتزلفها إليه ومتاعه (فان مكنت الا بعد حنث وان عت متاعه) وأدله كقولهم فيها لأن حلفه على مكنته وان مكنت لعذر كان أغلق عليه الباب أو منع من الخروج أو أدى على نفسه أو ماله لخرج لم يحنث (وان اشتغل بأسباب الخروج كجمع متاع واخراج أهل ولبس ثوب) للخروج (لم يحنث) بمكنته لاذن كقولنا عاده بعد الخروج في الحال (ولو حلف لا يسكنه في هذه الدار فخرج أحدهما في الحال لم يحنث وكذا لو بني بينهما جدار ولكل جانب مدخل) لا يحنث (في الاصح) لاشتغاله بغير المسكنة والثاني بحث لحصولها الى تمام البناء من غير ضرورة وفي الرخصة كاصلها نسبة تنجبه الى الجمهور وترجع الاول الى البقوى (ولو حلف لا يدخلها وهو فيها أو لا يخرج وهو خارج فلا يحنث بهذا) المذكور لانه لا يسمى دخولا أو خروجا (أولا يتزوج أولا يظهر أولا يلبس أولا يركب أولا يقوم أولا بعد فاستدام هذه الاحوال) التي هو عليها من التزوج الى آخرها (حنث قلت تنجسه باستدامة التزوج واتطهر) الخائف لما في الشرع من عدم الحنث (غلط لذهول) فان الاستدامة فيها لاسيما تزويجا وتطهرا بخلافها في باقي الاحوال تسمى لبسا وركوبا الى آخرها (واستدامة طيب ليست تطيافا في الاصح) فلا يحنث بها الخائف لا يتطيب (وكذا اوطء وصوم وسلاة والله أعلم) أي استدامتها ليست نفسها في الاصح فلا يحنث باستدامتها الخائف لا يفعلها بتصور في الصلاة نسبائها والمسائل الاربع ذكرها الراعي في الشرح (ومن حلف لا يدخل دارا حنث بدخول دهلين) بكسر الدال (داخل الباب) لاثني له (أو بين باين لا يدخل لطاق) معقود (قدام الباب) وقيل يحنث به بدخوله في السبع (ولا يعود سوطي) من خارجها (غير محوط وكذا محوط) من الجوانب الاربعة (في الاصح) والثاني يحنث لاجل حيطان الدار به (ولو اذ دخل به أو رأسه أو رجله) فيها (لم يحنث) لانه لم يدخل (فان وضع رجله فيها معتمدا على حيطانها) لانه نوع من الدخول فان مدحها فيها وهو قاعد خارج بها لم يحنث (ولو انهدمت فدخل وقد بقي اساس الحيطان حنث) لبقاء اسم الدار (وان صارت فضاء أو جعلت مسجد أو حماما أو سنانا) لم يحنث زوال اسم الدار (ولو حلف لا يدخل

يتنصه المذهب انه لا يحنث ان كان يعدم من ارض الدار والا فحنث قاله الشيخان **(قوله)** وأبين باين طاهره ولو لمال ذلك الدهليز (قائه) دار المدح في فارس معرب **(قوله)** في الجوانب الاربعة أمان بعض الجوانب فلا يحنث قطعيا الجانب الواحد وفي غيره تردد للامام **(قوله)** لبقاء اسم الدار أي وسورتها أي سبق هناك رسومه وحضر بخلاف ما لو بني الأساس اندفون فقط فان اسم الدار يزول وان اقتضى كلام المنهاج خلاف ذلك أي زول في يوم الدارها - قطعيا بدليل قوله وان صارت فضاء **(قول)** التي وان صارت فضاء عاقل لا أدخل هذه حنث بدخول العرصة وان صارت فضاء **(قول)** لكن ولو حلف لا يدخل دار زيد الخ لا ان الاضافة تقتضي انك لا ترى انه لو قال هذه الدار زيد ثم قال أردت انه يسكنها باعارة أو اجارة لا يقبل ردولة ذريتي رد مثل اقراره لا تقتضي

(فرع) لولاً لأدخل حاوت زيد فضيته أن الأمر كذلك لكن ساق الزر كشي كلاماً لولاً فيها وكذا في الإدار المؤجرة مثلاً وحاو
الفت نظر إلى عرف الالاف دون عرف الالاف قال وتقل هذا في الشامل عن الائمة الثلاثة (قوله) للفت وغيره ولو مضوا (قوله) فلا بحث
بما لا يكتنه أي لم يفت بما كتنه (٣٤١) ولو مضوا (قوله) من ذا الساب حم الإشارة حمله المتفرد والساب وقوله

فترع أي الباب المنسوب وهذا
ظاهر والاعتراض عليه لا وجه له
(قوله) ليبحث بالثاني ولو سأل الأول
(قوله) ويبحث بالثاني أي لأنه هو المحتاج
اليه في الدخول والخروج * فرع *
حلف لا يدخل من باب هذه الدار بخلاف
لها باب آخر حث على الأصح * فرع *
حلف لا يدخل هذه الخيمة تضررت في
مكان آخر حث بدخولها (قوله) أو

خشب فلا تبحث سموت الرعا من الجرد
والخشب لا يبراد السكنى (قوله)
أوخيه قال الزر كشي قضية كلاءهم
تصورها بما اذا التخت مكر (قوله)
ولا تبحث بمجد لواءه فلما نظر الحث
وبه مخرج الجرجاني خلافاً لابن سراقه
(قوله) فلو جعل حضوره الجرد لول والله
لا أدخل عليه عامدا ولا ناسيا بحث عند
دخوله ههنا بلا خلاف
العين بالعين ناسا ولا ههنا

﴿فصل﴾ حلف لا يأكل الرُّوس إلى
آخره (قوله) ولأنه لم يقل كان ينبغي
أن يقول مثل ذلك في مسئلة البض الأتية
(قوله) والبقر والأبل لأنها تنصل عن
أبدانها وأبناع وحدها (قوله) لا طير
وحوث قال الشيخ عز الدين رحمه الله
تعالى قاعدة الأمان أتباع العرف عالم
نظرت أن اضطرب اعتبرت بغية

دار زيد حنت بدخل ما بسكنها بملك لا باطرة و اجارة و غضب الا ان يريد بداره (مسكنه) فحنت
بالملك وغيره (ويحنت بجاملكه ولا يسكنه الا ان يريد بداره (مسكنه) فلا يحنت عما يسكنه
الاصل في ذلك ان الاضافة الى من ملك تقتضي الملك (ولو حلف لا يدخل دار زيد) او لا يكلم عبده
أوز و حته فباعهما او ملطهما فدخل و كلم به يحنت (زوال الملك بالبيع والطلاق (الا ان يقول داره
هذه أوز و حته هذه و عبده هذه) فحنت (تقليلا للاشارة (الا ان يريد ما دام ملكه)
فلا يحنت (ولو حلف لا يدخلها من ذا الباب فترع و تصبى في موضع آخر منها لم يحنت بالثاني و يحنت
بالأول في الاصح) فهم حاملو الدين على المتفقدون التصوب الخشب و نحووه و الثاني العكس حلا
على التصوب و الثالث لا يحنت واحد منهما حلا على التفقد و التصوب معاهذا ان اطلق
فان قال أردت بعض هذه الحامل حل عليه قطعا (أو لا يدخل بيتا بكل بيت من بيتين أو حجر
أو آجر أو خبث أو خيم) أو صوف أو شعر أو وبر أو رطله فان نوى بيعها حل عليه (ولا يحنت
بمجدو حمام و كنية و غارجل) لانها لا يقع عليها اسم البيت الا بقصد (أو لا يدخل على زيد فدخل
يتأفم زيد و غيره) عالما بذلك (حنت في قول ان نوى الدخول على غيره دونه لا يحنت) كما
في مسألة السلام الآتية و فرق بينهما بان الدخول لا يتبع بخلاف السلام (فلوجهل حضوره)
في البيت (فخلاف حنت الناس) و الحامل في ذلك و الاظهر منه عدم الحنت (قلت) أخذنا
من الرازي في الشرح (ولو حلف لا يسلم عليه فسلم على قوم هو منهم) علموا و استناه) باللفظ أو بالية
لم يحنت وان اطلق حنت في الاظهر والله اعلم (تطور اللفظ في الجمع و الثاني وجهه بان العطف
على الجمع و البعض فلا يحنت بالثاني ولو حله فهم لم يحنت في الاظهر أخذنا مما تقدم

*) (فصل خلت لا يأكل الروس ولا شدة الحبث برؤس باع وحدها) وهي رؤس الخنزير والبقر والأيل (لا) برؤس (طير) جوت وصيد الأيلد باع فيه مضردة) فحش بأكله باع بخلاف أكلها في غيره فلا حبثه في وجهه الصنف في جميع التنبيه وفي الروضة كاصلا ووجه الشيخ أوحاده والروني والأقوى الحبث وهو أقرب إلى ظاهر النص وهل يعتبر نفس البلد الذي شت فيه العرف أم يكون الحافض من أهله وجهان فان قصد ان لا يأكل ما يبيع رأسا حشرت برأس السمك والظير وغيره وان قصد أن يحافظا لمحبث غيره انتهى (والبيض) اذا حلف لأبأكله (يحمل على مزايل بضه في الحياة كدجاجه) بفتح أوله (ونعامة وحمام والسمك وجراد) لا يخرج منه بعد الموت بشرط البطن فحش ما كل القسم الأول دون الثاني (واللحم) اذا حلف لأبأكله يحمل (على نم) أي أبل وبشر ونعم (وخيل ووحش وطير) ما كونه فحش لا يأكل من مذكاه وفي الميتة وما يؤكل كالذئب وجهان راجع انفصال وغيره الحبث والشئ أوحده والروني في المتن قل في الروضة المتع أقوى (لا حلف) وجراد لانهما لا ينهمان من اطلاق القسم مرعا (وتحتم طعن) وتشمع عن لانها

٦١ في (قوله) وصيد من عطف النعام على بعض افراده (قوله) بخلاف أكلها منفصلة أو متصلة (قوله) والأقوى الخفت عليه الزكوة في شارح التبيين أن العرف إذا ثبت في موضع عم تكبر الزبط بستان يقول شارح بقلا عن الروضة وهل يعتبر نفس البادئ على أوّل (قوله) لا حاشية هو الطائر - قال الزركشي ولا يجوز أن كل لغير الذي مع الطائر في الحرف لأنه مجموع على النعامة

(قوله) كوش قال بفتح الكاف وكسر الراء يسكون الراء مع فتح الكاف وكسر هاء مثلها الكبد (قوله) في الامع ولا عنث أيضا بالخاء قال بعضهم الآن كان صغيرا فوكل معه ولا عنث أيضا فأنصه الساج ونحوه (٢٤٢) (قوله) الذي لا يخاطله أمأيا لا يخاطله

فلاحت به قطعاً (قوله) وتبلهما
شحم الخنزيرة الأول انهما في معناه
ووجه الثاني بانهما في اللحم وشبههما
به في الصلابة (قوله) ويطبخن وكذا
تناول اللبن بالريوب ودهن السم
يشعره لأن السم يترط بذي الروح
(قوله) حنطباً كالحما أي كالحماكن
في الخنطب لا بد من شيء يعلق في الرما
والظاهر عدم اعتقاده (قوله) حنط
بها طبوخة أي مع بقاء الحماكن (قوله)
لأن طبعها انما يشتمل الزر كشيء ذلك
بما تقول ان طاهر من قلة الانجنية
فأتى على كنهها أي تم ترصها
وظاهر ما هنا ان يكون مظاهراً من الأولى
ويكون قوله الانجنية تعريضاً لفا
الفرق انتهى أقول الفرق ان الظاهر
لا يصح شرط الامن زوجة فوجب الخطاط
الوصف معه على التعريف بخلاف أكل
الخططة يمكن مع وصف الخططة فجاز
اعتبار وصف الخططة معه ويحتمل أن
يكون على التقريب (قوله) فكلمه
شعائمه البالغ ولو قال لا أكل لحم هذه
أي قرع أو أشار لصفة حنطبها بخلاف
نظيره من اليبس فإنه يطل لأن الصيغة
انفرد بها فأنشد كلها (قوله) ولو
حنطباً لكل سوياً من قواعد الباب
انما لا فعل مختلفة لاحتسان كلا قول
بمعنى حنطاً أن الذي لا يشتر فيه
انصاع في الطلاق خلافه (قوله)
أو حنطباً لكل ما في آخره فرع
حنطباً لكل ما اشتراه زهداً بحيث
بما شتره زهداً بمعمرو (قوله) ان
كانت عنده ظاهره بحيث يرى جميعه (قوله)

رسوب و عیب و رنجهائی که در حق خود باوجود حق تعالی فهم حافظه و تحمل و رمان و قوله تعالی حیا و عسالی (ولو
أُذِلُّوه كِهْ) و آیه رزق الله فی قوله تعالی و ملائکته و مرسله و جبریل ای باعتبار آن فاکه فی سورة الرحمن مسوقه فی مقام الامتنان فتم

﴿فصل﴾ حلف لا يأكل هذه الفرة الخ (قوله) لم يحنث أي بخلاف ما لو أكل الجميع فانه يحنث بأحقره أكلها (قوله) يحنث بأحدهما أي كالحلف ليليهما (٤٤٣) ﴿فرع﴾ قوله لا يأكل هذا لو كان مثل هذين يتخلف لآل بسن هذا وهذا قال الرافعي وهو متكسر

لان الاثبات مبني على النفي أقول لو قال المريض لعبدي أعقت هذا وهذا وهما ثلثاه عتق الأول ولا يبرع وهذا يؤيد الفرع عند كور (قوله) حنت أي حن التلف (قوله) وقيله قال ان زركشي هو شامل لما لو ت قبل الغد مع انه لا حنث قطعاً أقول هذا يعيب فإنه قد فسدت في التمس فليت مرادة قطعاً (قوله) قبل الغد حنث أي اذا كان وقت الثلاث ذكرا لليمين وقال الآية الثلاثة حنث لان القرض أن لا يخرج من الغد (قوله) آخر الشهر راجع لقوله الطعام يكتله لا يتغير وفيه نظر واظهاره مثل الشروع في اخضرار التكيل والنزول (قوله) أولاً يتكلم قال ان زركشي ضابطاً بكلامه فيظهر اللفظ ان ترك زيادة الخطاب يقتضيه واعتبرنا وروى في تعاقب المواجعة بحجابه قصه عثمة أنه سئل عند خروجه عثمة ونهى امه سئلها (قوله) أهمه انظاره ان الشرع في الحنث قصد الافهام وان لفظه انما غاب (قوله) وقصد قراءة قوله قصد اعلام (قوله) ويشترط ان يصدق الاسم الاتري انه يفتقر بشره ولم يفته لكن قال الامام لا بد من شيء من الاسم ولو وضع الاسم على جده فهو متلاعب لا ضارب (قوله) وقيل بشره هو مذهب مذهب وقيل بشره ادخل الامور لا حنث عنده في هذا لكن يرجع الى ما يسمي بشدا ونفى الشخص عن اخفائه فهو قول لا ضربه حتى يقتل عليه أو حتى يول

ولو أطلق بطبعه وجوز لم يدخل هندی من الثلاثة فيها فلا يحنث بأكله من حلف لا يأكلها والهندي من البطيخ الآخر (والطعام) اذا حلف لا يأكله (تساوول قوا واما كنهه واما ملوحى) وتقدم في باب الراب الدوام فيه هنا وجهان (ولو قال) في حلفه (لا أكل من هذه الفرة تناول لهما) فحنث به (دون ولد) لها (والبن) منها فلا يحنث بهما (أو من هذه الشجرة فحر) يحنث به (ومن ورق وطرف غصن) منها علف في الحنث بالتعارف في المساتين ﴿فصل حلف لا يأكل هذه الفرة فاخطت﴾ تهر (فأكله الاغرة لم يحنث) لجواز ان تكون هي المحلوف عليها (أولاً) لأنها فاخطت لغير الایالجيع) لاحتمال ان تكون التمرة المخلوطة عليها (أولاً) كان هذه المرأة فانما يرجع جميعها) ولو قال لا أكلها فتركه لم يحنث (أولاً) ليس هذين لم يحنث بأحدهما لان الحلف عليهما فان لبسهما معا أو مرتاحاً أو لا ليس هذا ولا هذا حنث بأحدهما لانه يمتنع (أولاً) كان ذا الطعام غدا فأت قلبه أي الغد (فلا شيء عليه) لانه لم يلغ زمن الروا الحنث (وان مات أو تلف الطعام غدا فأت قلبه أي الغد (حنث) لانه تمكن من البر (وقيله) أي التحكك (قولا ان ككره) لانه فوت البر بغير اختياره ولا ظهر فيه عدم الحنث (وان أكله ما كل وغيره قبل الغد حنث) لانه فوت البر باختياره وهل الحنث في الحال لحصول اليأس عن البر أو بعد مجيء الغد فيه (قولا ان أو وجهان وعلى أولهما لو كانت كفارة بالصوم جاز ان ينوي صوم الغد معها وعلى ثانيهما حنث بضمي زمن امكان الاكل من الغد أو قبل غروب الشمس وجهان أحدهما عند الغروب الأول (وان تلف أو أكله أو أجنبي) قبل الغد (فكم كره) لما تقدم والآخر فيه عدم الحنث (أولاً) يحنث حنث عند رأس الهلال فليقص عند غروب الشمس آخر الشهر) فوق الغروب أول جزء من الليلة الأولى من الشهر (وان تقدم) انقضاء على الغروب (أو مضى بعد الغروب قدر امكانه) أي انقضاء (حنث) فيبقى ان يعد المال ويرصد ذلك الوقت فيقصه فيه (وان شرع في الكيل) أو الوزن (حينئذ ولم يفرغ لكثرة الايام مئة لم يحنث) وبمئة أحب فيما لو ادأ حنث بمئة انقضاء كمال الميزان (أولاً) يكلم فيه) الله (أو قرأ آية فلا حنث) بل ان اسم الكلام عند اطلاق يحصر في كلام الآدميين في محاوراتهم وفي وجهه ان يحنث (او ذكركم على حنث) لان السلام عليه نوع من الكلام (ونكره) أو رسله أو أنشأ ان يمد أو غيرها) كآس (فلا) حنث به (في الجسيم) اقتصاراً بذكره على حقيقة وان لم يحنث حنثاً ككلامه على الجازم مع الحقيقة وفي التبريل مقتضى كونه كسرتين بكلمة الله أو دينا أو من ورا عجب أو يرسله أو يمدس قلن اكمل اليوم انسيا فشارت اليه (وان تراء) آية أهمه ما مقصود وتصرفه (فحنث) لأنه يكلمه (والا) أي ان لم يقصده (فحنث) لأنه كره (اولاً) أنه حنث بكل نوع وان قل حتى يوبد به نصف الاسم عليه (ومر ومعتب) عتقه مئة (وما وصيه) من من (ودين حال وكذا مخرج في الجمع) وان شئت فقل ان الله ما احتج في المطالبة به كالعدوم (لا مكتوب في الجمع) لأنه كالخارج عن منكوا الثاني يحنث به عجب مذهب عليه درهم (واضره فالب) فيه (بجدي) ضربه أو يشترط فيه (الام) وقيل بشره (أو ان يقول ضربه بشدا) فيشرط فيه ان لا يرم (وليس وضع سوط عليه وعصر وخنق) كسرا لثوب (وتف

حل على الحقيقة أو حتى أشده أو يضره ما حصل على أشد الضرب أو حتى ويقتصر على أصا الحل على الحقيقة أيضا انتهى (قوله) بكسر التثنية ولا يقال بسكونها

(قول) المتناصاة الكحل ضحور بأن يسطها على المحصر ثم ضرب (قوله) فوصل ألم الكحل لأن جلاوة البعض كجلاوة الثاب واعترض
 نعيه بالألم لأنه غير شرط كما سلف قال بعضهم الآن يقال لما ذكره العدد في حلقه (٢٤٤) كان قرينة على إرادة الإيلاء فيلتحق بقوله

ضرباً شديداً وبعبارة الروضة نقل
 الكحل (قول) المتن حتى استوفى حتى
 زاد الشارح مثلاً باعتبارها لا يبرأ إلا
 بالقبض منه وبدونها يصح من الركيل
 ومن الأجنبي إذا أدى عنه (قول) المتن
 فهو لم يصبه كمنه لو أذن له في
 المفارقة (قوله) بخلاف ما إذا أمكنه
 أي فإنه يثبت كقتله في إقطاع خيار
 المتابعين (قوله) لا يثبت مثل ذلك
 المكره على الإطلاق إذا ترك التوبة
 مع القدرة (قوله) نظراً إلى تسعة
 الأختال استيفاء الصبح الحنف ولو
 جعلنا الحواطة استيفاء لا ذلك باعتبار
 الحكم وليس على الحقيقة (قوله)
 ويجعل أي نظراً إلى أن أُلْ جُلس قاضي
 البلد بقرينة كون الخلف فيها (قول)
 المتن) وإن لم يوافق بالخلاف
 ويشهد العين

• (فصل حلف الخ) • (قول المتن) فوكل
 من فعله لو كان المخوف عليه لا يتعاطى
 إلا بالأمر دون للبشارة كالأحجام
 والفسد وحلق الرأس وبناء الدار
 حنث وفي الرض خلاف هذا وجعل
 الرافعي بناء الدار من الذي لا يثبت
 به وحكى في حلق الرأس مرفعين من غير
 ترجيح وجزم بالحنث فيه في محرمات
 الأحرام (قول المتن) لا يثبت ولو
 بحضرة (قول المتن) الآخر لا يثبت
 الزر كشي استثناء ولو وكل قيل

شهر) بفتح العين (ضرباً قيل ولاطم ووكسر) أي دفع أو الاصعاب كان كلفه ما ضرب (أو لضربه
 ما تسوط أو خشيته فشدامة من السياط أو الخسبات (وضربه به ضاربة أو) ضربه (بعشكال) بكسر
 العين وبالثالثة أي رجحون (عليه ما شمرخ) بكسر الشين (بأن علم أصابة الكحل أوتراً كمن
 على بعض فوصلة ألم الكحل) وفي الروضة كاصها تصح أنه لا يبرق قوله ما تسوط بالعشكال (قلت)
 أخذنا من الرافعي في الشرح (ولو شئت في أصابة الجميع رجع على التنص والله أعلم) وفي قول يخرج
 أنه لا يبر (أو لضربه ما تسوط لم يبر هذا) المذكور من العشكال أو المانة المشدودة لأنه لم يضربه
 الأمرة (أو لا فارق حتى استوفى حتى) مثلاً (فهرب ولم يمكنه أتباعه لم يثبت) بخلاف ما إذا أمكنه
 (قلت) أخذنا من الرافعي في الشرح (الصحيح لا يثبت إذا أمكنه أتباعه والله أعلم) لأنه حلف
 على فعل نفسه فلا يثبت بفعله غير عمه والخشبت مبنية على حث المكره الرجوع (وإن فارقة) الخلف
 (أو وقف حتى ذهب) الغريم (وكأنما شين وأبرأه) من الحق (أو احتال) به (على غريم) للغريم
 (ثم فارقة) في المستثنين (أو افلس) هو أي ظهر أنه مفلس (فصار له بوس) وفي المحرر إلى أن بوس
 (حنث) في المسائل الخمس لوجود المفارقة في الأوليين والآخرين ولو تنصت في الثالثة إلى اعتبار
 وعدم الاستيفاء المحقق في الرابعة بالاحتال وقيل لا يثبت فيها نظراً إلى تسعة الأختال استيفاء
 (وإن استوفى) حقه (وفارقة فوجدته ناقصاً) كان جنس حقه لكنه أدرأه (لم يثبت) (والأ)
 أي وإن لم يكن جنس حقه بأن كان حقه الدرهم فخرج ما أخذته خطاساً أو فوشناً (حنث عالم) به
 (وفي غيره) وهو الخال به (القولان) في حث الناس والجالل المظهرهما لا ثم المفارقة المرتب
 عليها الحث هي القاطعة لتغيير المجلس في البيع (أو) حلف (لأرأى تنكره) الرفع على القاضى
 فرأى ذلك (وتمكن) من الرفع (فلم يرفع حتى مات حنث) ويحصل على قاضى البلد غزل
 وتولى غيره (قال الرافعي إلى الثاني) أو الرفع على قاضى بتركه (رض) في ذلك البلد وغيره (أو إلى
 القاضى فلا فراه) أي المنكر (ثم غزل) القاضى (فإن يؤى مادام قاضياً حنث) إن أمكنه رفعه
 فتر كوالا) أي وإن لم يمكنه رفعه فعارض أو غيره (فكسر) (والظاهر عدم حنثه) (وإن لم ينو)
 مادام قاضياً برفع إليه بعد غزله) ويحصل الرفع إلى القاضى بأخباره رسول أو كواب وإن لم يكن
 معه صاحب المنكر

• (فصل حلف لا يبيع أو لا يشتري فقد نفسه أو غيره) • • لا يبيع أو وكالة حنث ولا يثبت بعقد وكيله
 له أو لا يزوج أو لا يطلق أو لا يعتق أو لا يضرب فوكل من فعله لا يثبت إلا أن يريد أن لا يفعل وهو لا غيره
 فحنث (أو لا ينكح حنث بعقد وكيله لا يقبله أو لغيره) لأن الوكيل في قبول النكاح سفير محض لا يبد
 له من تسعة الموكل (أو لا يبيع مال زيد فباعه بانه حنث) (والأ) أي وإن باعه من غيره (فلا) حنث
 لفساد البيع وهو في الحلف بمنزل على الصبح (أو لا يبيع له فأوجب له فقبل لم يثبت) لعدم تمام العقد
 (وكذا أن قبل ولم يقبض) لا يثبت (في الأصح) لأن مقصد الهبة من نقل الملك ليحصل والثاني
 نظراً إلى تمام العقد (ويثبت) الخالف لا يبيع (بعمى ورتي وصدقة) لأنها أنواع من الهبة مذكورة
 في بابها (لأعارة وصيغة ووقف) فليست من معنى الهبة (أو لا تصدق لم يثبت شبهة في الأصح)
 والثاني يثبتها كعكسه وقال الأول الصدقة أخص من الهبة كاتهام فلا يثبت فيها من الهبة

الحلف ثم فعل أو كبل ذلك بعد الحلف فلا حنث كما قال القاضى فيما إذا حلف لا يبيع وجعل البقيني مثله ولو حلف لا يخرج إلا بآذنه
 وكسر قد أذن قبل الحلف في آخر وج

(قول) المتن بما اشترى مع غيره قال العراقي تعبا لشخص واشترى نصف الطعام معا ثم اشترى عمر والنصف الآخر شاعا فالحكم كذلك (قوله) كالنصف والنصفين هذا اقل التوريح له انه يشكك على ما لو حلف لا يأكل هذه التمرة فاختلطت بترفا كله الا واحد (قوله) حلف لا يلبس هذا التراب لعل خطا منه لم يسه فلاحث (فرع) حلف لا يصلي خلفه فوجدته يصلي امامي الجمعة وقد ضاق الوقت فجلت نظر محفل ان يصلي ويحش ويحفل انه يصلي ولا يفتح لانه ملها * (كتاب التذرع) * (قوله) اوان لم اخرج اوان لم يكن الامر بكفالة لا زنا بين ما حث اوسعنا وحققت خبر والنذر المذكور (٢٤٥) كاليين (قوله) فقله على اوفى على (قوله) وفي قول المترجم لم يحد من نذر ان يطعم الله

فليطعمه اياك وكافي نذر التبر بوجه الثالث انه اخذ شيئا من نذر التبر من حيث انه التزام طاعة ومن اليمين من حيث المنع والاسباب الى الجهد ولا الى التعطيل فوجب التخيير وانما اخرج من حديث الوفاء بالنذر تشبيهه باليمين قال الامام محل الخلاف اذا قصعت فسه فان شهد

(أولاً) بالكل طعاما اشترى من يده لم يثبت بما اشترى مع غيره كعمرو وشركة (وكذا) قول من طعام اشترى زيدا لم يثبت بما ذكر (في الاصح) لان كل جزء منه مشترك والثاني قال بدخول من يصدق الاكل بما اشترى زيدا (ويثبت بما اشترى مسلما) لانه نوع من انشاء ولو اختلط ما اشترى بمشترى غيره لم يثبت بالاكل من المختلط (حتى ينفق اكله من ماله) بان يأكل كثيرا كالنصف والنصفين يختلط القليل كعشر جبات وعشرين حبة فيمكن ان يكون من مال الآخر (أولاً) بدخول دارا اشترى زيدا لم يثبت بدرا اخذها (أي بعضها) (شبهة) لان الاخذ بها لا يصح شراء عرفا

* (كتاب التذرع) *

بالجمعة (هو ضربان نذر لحاج) وغضب (كان كلفه) أي فلانا أو اوان لم اخرج من البلد (فقله على عتق أو صوم أو صلاة (وفيه) اذا وجد المعلن عليه (كقراءة عين) لانه يشبه العين (وفي قول) ما التزم وفي قول ايهما شاء وعلى الاول حمل حديث مسلم كفارة لنذر كفارة ليمين (قلت الثالث أظهر) قاله في الروضة أيضا رحمه العراقيين) كقوله الرازي في الشرح والله أعلم قل لكن مرجع الاول البغوي والرواني وبراهم المروزي والموقن طاهر وغيرهم (ولو لم اذ دخلت) المذبح (فقل كفارة عين) ونذر زمة كفارة بالله دخول في المصورين (ونذر تبران بترمه فربما ان حدثت نعمة أو ذهبت نعمة كان شي مريض) أو ذهب عن كذا (فقله على اوفى كذا) من سوء أو غيره (فيلزمه ذلك اذا حصل المعلن عليه عتق صلى الله عليه وسلم من نذر ان يطعم الله فليطعمه راء البخاري (وان لم يعلقه شيء كقله على صوم زمة) ذلك (في الاظهر) والثاني لا لعدم الغرض (ولا يصح نذر معصية) كشراب الخمر أو التلذذ بمسلم لا نذر في معصية الله ولا واجب كصوم أو صوم أول رمضان اذا لمعني لا يصح بالنذر (ولو نذر فعل مباح أو ترك) كقيام أو تعوذ (لم يلزمه) ان يفعل أو تركه روى أبو داود حدثنا نذر ان ياتي به وجهه الله (يتمكن ان يترك زمة كفارة عين عنى المخرج) في المذهب كمن في المحرور وفي قول أو وجهه لا كفارة ويؤخذ ترجمه من الروضة كسناها حيث حكى الخلاف في نذر ان معصية ان خوف روي فيه عدم الكفاية ثم ادعى عليه نذر واجب ونذر المباح المذكور وفي شرح المذهب ان جواب هذا كفارة في صلاة (ونذر صوم أو معصية) مساعرة الى البراءة (فان قد سترق أو صوم أو واجب) دلت (وإن) أي زمة زينة (حرام) أي التفرق في قوله (وسنة معصية) كسنة كذا أو سنة من انشاء من نذر شهر كذا (صامها) عن نذره الاما ذكر في قوله (واضرب يمينها) (لعيد) أي يمينه (واشترى) أي اياه صلاة نذر غير

التي سبيل زمة ما التزم قول واحد أو قول سكت عن حالة الاطلاق ويبنى أن تطيق بقصد ان لا يفعل الغالب من هذه الصيغة وتساو منها (قوله) بان يترجم الخ اعم له يقع عند القضاة لأن ان الانسان يشهد على نفسه بما عاهد ان أحيا الله شيئا هذا اليوم فغالبه لا فلا يمكنه كان على الشهادة تظهره على وجه النذر وعرضه من هذا التخييل على وجهه من نذر المجازاة كي يترك ما التزم وفيه عندى بحث من ثلاثة أوجه الاول انه شرطوا في نذر المجازاة حدود انعمه في شرح الروض بخلاف انعم السمرة كطهره من مصداق الشكر وقوله ان أحيا في لغة معناه ان أسرت حتى وحيد فلا يصح أن يكون من المجازاة الثاني ان اسمها من النعم الحادثة لكن قد قرنه بانطباة المانعة من زوم خصوص اشترى ليكونها لحاجة والمنع

٦٢ في مقدمه على انقضائنا ان نفي روضه عن الغزالي لوقل ان ضرابه مستحقا فقل على كذا انه لا يصح ان نذر ان لا يفعل اليوم فربما نذر نقر ليس قرينة بل هو من المباح انتهى ونفزع المذكور من هذا نوادي قدسنا وفي تناول انقل لوقل انه على ان أعطى الفقهاء عشرة دراهم ولم يذنب صدقة لم يرمو هو بدمقنا ذكره في شرح الروض (قوله) ان حدثت نعمة فذهر الطرقة لا يشرط ان تكون تلك النعمة نذرة الحصول (قوله) نذر تجهلها أي ما يعارض معارض من جهاد أو شقة في سفر (قوله) تفرق فذهره ولو لم يبعين مقدار التفرق وهو ظاهر (قوله) وأفضل العبد ان لا يذنب لانه لا تصح ان يعين دعي أن تدخل عند الاطلاق

(قوله) فإن شرط التتابع وجب قال الماوردي ولو بالتلفظ لكن صحح الزايفي أنه تنافي الاعتكاف لا توثر فيه لو نذر اعتكاف شهر أقول
لعله في غير العين فلا تخاف (قوله) ولا يقطع صوم رمضان عن فرضه مخرج ما لو صامه عن نذر (٢٤٦) أو تفرغ عنه لا يصح ويستطاع التتابع به

قطعا (قوله) أظهرهما لا يجب لك أن
تقول قضاؤهما أول من العبد ورمضان
فتأمل (قوله) فيصوم كيف شاء أي
إذا كان قد أطاق أم لو شرط اتفرق
فيه بزمه كيف ينظره (قوله) إن
سبقت الكفارة قال ابن الرفعة إذا إذا
كس قدر على الفتي وقدر الصوم لانه
حينئذ لم يتقدم ما قضى استثناءه انتهى
وهو محل توقف (قوله) وأضاف المصنف
أنه انتهى في تركه بقوله من الفداء
يصح على أن يبين وإن في حذفه انون وقيل
أنها في عبارة المصنف بشرط الباء ويوزن
أنه في نحو أعطيت أعوس بربها
(قوله) لم يسم قبله كواجب بالشروع
(قوله) صام آخره القياس صوم
الأسبوع كله ولكن استوعم ذلك لأن
النية تكون مترددة لكن هذا قد يشكل
بما نذر أن يصلي في ليلة القدر حيث
قوله بزمه ويقع تلك الصلاة في جميع
ليالي القدر (قوله) وهو أجمع ذهب
سبحي إلى أن الأسبوع واحد وأما
في بيان ذلك لكن حكى ابن الخراسان
أن أول الأيام أحد وأول الجمعة السبت
قيس وهو أحسن وقد أيد كونه أول
الحديث أن الاثنين يعني بذلك يعني
الأسبوع وكذا هي التخييل أنه عامه
(قوله) وإن كان هو الخ الظاهر كيف يصح
نذر الجمعة من الصوم مفردا مكرره
(قوله) وقيل يخص بجماعة الأول إلى
جوابه فويل بعض ركعته
بزم ركعة على مائة ركعة أو تركه
لخصن نكح صومه غيره صوم

(قوله) أبرزه روي عنه في كلامه ما روي الخالق مثل هذا رمضان (فرع) لو كان (فصل)
معتبر جزئ فلا بد (قوله) رقيت بجماعة أي فلا تسن ثمانية من الآن

﴿فصل في نذر الشيء﴾ (قوله) وجوب نسيئة له في الكفاية لأن مطلق كلام الناذر ينحل على ما يثبت له أصل في الشرع فمن نذر أن يصلي يحل على الصلاة الشرعية لا الدعاء والمعهود في الشرع فعده الكعبة حتى أو عمره فحصل النذر عليه انتهى (قوله) لا يجب ذلك الظاهر أن مرجع الإشارة إلى الحج والعمره أو ما لا يتيان فواجب (٢٤٧) ويحتمل عدمه أيضا (قوله) وإن نذر الشيء أو أن يخرج ولو في جهة الإسلام (قوله) وجوب الشيء أي لأنه جعله وصفا في العبادة كما لو نذر أن يصلي فمما (قوله) فإن كان قال أجمع ما شافى حيث يحرم منه عكسه (قوله) أو قبله قال إن ركعتي من تقبوه أو بعده (قوله) وشافى أخيه تعلم أنه يخرج قطعاً (قوله) فصل في قاعدة الحج واجوب أن الصلاة لا تصح لمن يخالف الحج أشار إليه الشافعي رضي الله عنه (قوله) لترفيه بتركها أي كالحرام إذا تطلب (قوله) ويجب القضاء كولو نذر أو صومته معناه فطر

﴿فصل﴾ إذا نذر الشيء إلى بيت الله تعالى نأوا الكعبة (أو أمانة) فذهب وجوب أمانه بحج أو عمره (وفي قول من طريق لا يجب ذلك حمل لا نذر على الحائز وأدول يحمله على الواجب وأن نأوا الكعبة قبيل يحمل عليها ولا يصح نذره (فإن نذر الإنسان لم يلزمه شيء) فله الركوب (وإن نذر الشيء أو أن يخرج أو يخرج ما شافى لا يظهر وجوب الشيء) والثاني له الركوب (فإن كان قال أجمع ما شافى حيث يحرم) من الميقات أو قبله (وإن قال أمشي إلى بيت الله تعالى فمن دورة أهله) يمشي (في الأصح) والثاني يمشي من حيث يحرم (وإذا أوجبا الشيء فركب لعذر أجزأه وعليه دم في الظاهر) تركه الواجب الثاني لادم عليه كولو نذر الصلاة فأيضا في قاعدة العجز لا شيء عليه (أو لا لعذر أجزأه أصل في الشهور) لأنه لم يترك الأمانة التزامها (وعليه دم) لترفيه بتركها والثاني لا يجوز له لأنه يأت بما التزمه بالصفة مع قدرته عليها والدم في المستثنى شاة (وفي قوله) وجوب الشيء فيما ذكر في العبرة حتى يضرع منها وفي الحج حتى يضرع من الصلوات وقيل من الأول وله الركوب بعد ذلك قال الرافعي والقياس أنه إذا كان يتردد في خلال التسليط لغرض تجارة أو غيرها فله أن يركب وليد كروه وسكت عليه في الروضة (ومن نذر حجا أو عمره لم يمهله نفسه) إن كان صحيحا (فإن كان معصوبا استتاب) كافي حجة الإسلام (ويجب تعجيله في أول زمن الأمكنة) مبادرة البراءة (فإن تمكن فأخرها) حج من ماله (وإن مات قبل التمكن فلا شيء عليه كحجته في الإسلام) وإن نذر الحج عامه وأمكنه (لزمه) فيه (فإن مع مرض) بعد الأحرام (وجب القضاء أو هدم أو سلطان أو بدين لا يقدر على وفائه (فلا قضاء (في الظاهر) أوصده عدوا أو سلطان بعد إحرامه من الأمان أو امتنع عليه الأحرام للعدو فلا قضاء على النص وخبر ابن سريج قول أبو جوبه وحكي الأمان هذا الخلاف في المرض وإن لم يكن في العام قال في التتبع أن كل مرض يوافق خروج الناس ولم يكن من الخروج معهم أو لم يجد رفيقة وكان الطريق خروفا لا يتأني للأحاديث لكونه لا قضاء عليه لأن النذر يخرج في تلك السنة ولم يقدر عليه كالاستقرار حجة الإسلام والحائز هذه غنا في الروضة كصلها في المسئلة (أو) نذر (صلاة) أو صوم في وقت ففعله مرض أو عدو وجب القضاء (تعين الفعل في الوقت (أو) سر (هدى) كان قال الله على أن أهدي هذا الثوب أو الشاذلي مكة (لزمه حمله إلى مكة والتصدق به) بعد الحج ما يذبح منه (على من بها) من الفقراء أو نساكبه (أو) نذر (التصدق على أهل بيته غير لزمه) سواء مكة وغيرها (أو) نذر (صوم في بلد معين) فيه الصوم في غيره سواء أعيد حكمه أم غيرها (وكذا الصلاة) نذرها في مكان لم يتعين (أن أعيد الأحرام) فتعين (وفي قول من وجد أمه فيها) والأقوى قلت) أخذ من الرضا في أنسرح (الظاهر بينهما) كسجدهما أو أمانه (أعم) في نذر التلثة في عدم الغضبية وتقرر أن أول الأحرار أهما لا يتحقق هاتين بخلاف الأول وفي التعين يقوم الأول مقامهما في الأصح ويؤيد أحدهما مقامه الآخر في أحد وجهين ويصح في الزمعة زاد أنه يقوم أولهما مقامه لا يخرجون عكسه كما يحكي في نذره لا عكف وتصدق في كونه حديثا شافيا

الخلاف في العدو وانتهى وقد أشار إليه في استحب لم يحس فيه خلافا (قوله) إن مكة نذر ركعتي أو أطاق (قوله) وكذا إذا نذر في الزمعة بن ذلك وببراه والصوم في زمن معين أن أشار عهده منه أنظر إلى زمن الصوم في زمن معين بخلاف الصلاة في غير زمانها السكن معن قال ولا يشك على أنسرح في أنه عكف بل نذر لا نذر أشار عكف فيه أنه أمكنه مخصوصه بخلاف الصلاة انتهى وعنه حكم الاعتناء في نذره في المساجد كالأصالة على نزع

(قوله) بخلاف عكسه (قائمة) لو قال بصيغة المجموع لله على أن أصلي التوافل فأثم لم تغد لا في فيه إبطال رخصة الشرع كذا أنه عليه إبراهيم الورودي كرامة الأصحاب وقائل بقوى والقاضي ينفق (٢٤٨) (قول المتن) أو طول قراءة الصلاة الخ

لا تشد الحال إلا إلى ثلاثة مساجد وحديث الإمام أحمد صلا في مسجدتي هذا أفضل من أعضاده فيما سواه إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجدتي (أو) نذر (صومًا مطلقًا فيوم) لأنه أقل يفرد بالصوم (أو) أيامًا ثلاثة ذكره الإمام (أو) نذر (صدقة فيما) أي بأي شيء (ركن) مما يقول كذا في رويته (أو) نذر (صلاة فركعتان) أقل وأجيب منها (وفي قول) ركعة (أقل جائز منها) فعلى الأول يجب القيام فمعها القدرة عليه (وعلى الثاني لا) يجب فيها بآتيه (أو) نذر (خساف على الأول) المبني على واجب الشرع عليه (رقبة كفارة) بأن تكون موعنة سلمة من العيب (وعلى الثاني) المبني على حذر الشرع عليه (رقبة) فصدق بكفارة معنة (قلت) الثاني هنا أظهر والله أعلم) رجحه في الرخصة أيضًا (أو) نذر (عتق كافر معنة) أجزاء كاملة فإن عين موعنة معينة (تعلق النذر بالعين) (أو) نذر (صلاة فأثم لم يجز قاعدًا) بخلاف عكسه أي نذر الصلاة فاعده فجزأ فأثم (أو) نذر (طول قراءة الصلاة أو سورة معنة) أو الجماعة لزمه) ما ذكرناه طاعة (والجميع انعقاد النذر بكل قرينة لا يجب ابتداء عبادة) لمريض (وتشيع جنازة والسلام) لأن النذر عرغب فيها فهي كالعبادة والثاني قال ليست على وضعها

(كتاب القضاء)

أي الحكم بين الناس (هو فرض كفاية) في حق الصالحين في التاحية فيعول الإمام فيها أحد هم ليقوم به (فإن تعين) له فيها واحداً لم يصح غيره (لزمه طلبه) وتوبه إذا توبه (إلا) أي وإن لم يشعن له واحد في التاحية بان كن مع غيره (فإن كان غيره أصح وكان) أي الأصح (تولاه) أي رضى بتوليه (فلم يفضل) وهو غير الأصح (القبول وقيل لا) ويجزم طلبه وتولاه (على) الأول (يكراه طلبه وقيل) يجزم) والفاضل يذهب للقبول وقيل يلزمه ويستحب له الطلب وإن كان الأصح لا يتولى فهو كالعدم (وإن كان) غيره (مثله) فله القول (ويذهب) له (الطلب إن كان خالماً رجوه) نثر العلم (أو) كن محتاجاً إلى الرزق) ويحصل به من بيت المال (والأ) أي وإن لم يكن خالماً ولا محتاجاً إلى الرزق (فالأولى) له (تركه) قلت) كمال الرافعي في الشرح (ويكره) له الطلب والقبول (على الصحيح) والله أعلم) والثاني هما خلاف الأولى (والاعتبار في التعيين وعدمه بالناحية) كما تقدم أخذاً من هنا (وشرط القاضى) أي من يولى قسماً (مسلم مكلف) أي بالمال عاقل (حزذ) كعدل جميع بصير لائق (كف) فلا يولاه رقيقاً ولا أمراً أو فاسقاً لنفسهم ولا أصماً ولا عرجاً ولا أخرساً ولا مغفل ولا مختل النظر بكبراً أو مرضاً مجتهداً وهو أن يعرف من القرآن والسنة ما يتعلق بالاحكام) هو متعلق بالاحكام (وخاصة ومعامهم) ومطلقة ومقبلة (ومحله ومبينه) وانحصره ونسخته ومتواتر السنة وغيره) أي الأحكام (واتصل بالمرسل) أي غير اتصل (وحال الرأفة قوة وضعفا) فيقدم الخاص على العام المعارض له والتمديد على المطلق والتامخ والتصل وقوى (ولسان العرب لغة ونحوها) أو أقوال العلماء من الصحابة فمن بعدهم أجماعاً واختلافاً فلا يباح فيه في اجتهاده (والقيام بأنواعه) الأولى والمساوى والأدون فيعمل بها كقياس الضرب للوالد على التأنيف لهما وقيلما أحرق مال اليتيم على أكله في النحر م فيها (وقياس التفاح على البر في باب البر) إجماع الطعم المشتل عليه مع الدوت والكيل البر

قال في شرح الروض شرط أن لا ينذر فيه ترك التطويل (قول المتن) لزمه لو خالف سقط عنه النذر لأنه ترك الوصف المتكبر ولا يمكن قضاء المصغرة وحدها وأعلم أن صحة نذر تطويل القراءة والجماعة محله في الفرائض قال البلعيني ولا يلزم النذر في التوافل وإن شئت الجماعة فيها (قوله) والثاني حال الخ (تتم) لو نذر بزيادة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يوفى قال إن شئني القبر يرضى فله على أن تصدق بزيادة في شئني جاز دفعه إليه إذا كل فقيراً ولا ترمه بفقته

(كتاب القضاء)

أصله قضاي من قضيت قلت الباء همزة لتظهر فيها أثر التفاضل قال إمام الحرمين هو شرعاً أظهر حكم الشرع في الواقعة من مطاع واحترز بانطاع عن المفتى واعترض الوجه أنه الزام من في الواقع إلزاماً بحكم الشرع لعين أو غيره فخرج بالازام المفتى وبانطاعة العامة ومن ثم كان الحكم بثبوت الهلال مجزئاً ثبت لأن الحكم على غير محتمل قال الغزالي وهو أفضل من الجهاد (قوله) فيولى الإمام الخ أي وجوب عين عليه * فيه باعتبار الأصحاب بين المفتين قدر مسافة قصر قال الزركشي فينبغي أن يكون هنا كذا في ذكر الامانة لا يجوز اخلاصة العدو عن اتقافى وقتله شرعاً وإنه ياتى عن الأصغر (أقول) إنني وبكره الخ يجب فرضه في لو كان هناك من هو غامل أو يرجو الرزق (قول) إنني عدل هو مغم عن الإسلام (قول)

(نذر) عتق وتبوا الأول للمندوبات والنسب للمركبات

(قول المتن) فان تعذر الى آخره فضيته انهم عدم اتعذر لا ينفذ قضاءه اذا ولا موقضية العلة النفوذ (قائمة) قال ابن السمعاني في القواطع وهذا الذي ينفذ للضرورة اذا ادعى عليه خصم وجب عليه الاجابة لما رآه بالاطنا **تتمه** لو عمن نفسه الحق ونفى حاله على الامام حرم عليه القبول ولا تصح ولا يثبت منه دى الشوكة (٢٤٩) ولا غيره قال الزركشي وقاضي القضاة اذا دعى من ليس اهل الامانة لنفسه وغيره لا تصح

تولته (قول المتن) له شوكة مثله غيره
فما يظهر لان الغرض تعذر الشرط
(قول المتن) كالتقاضى قال الرافعي ودعى
الى كل منهما خصم واحد وجب اجابة
الاصل (قول المتن) في غير حادثة اى
بخلاف حدود الله تعالى لان من ادعى
الحكم رضى المصطفى وهو مقبوضه فان
ابن الرقة ولا يجي هناك مقدمه ولاية
غيره اهل للضرورة لفقد العلة وهي
ولا يثبت الشوكة (قول المتن) جازد ليله
تحتكم بهروا بن كعب الى زيد بن
ذات عثمان وطه الى جبير بن مطعم
ولما تناقروا فكان اجماع رضى الله عنهم
(قول المتن) وفي قول لا يجوز اى لانه
يؤدى الى اختلال امر الحكمه وقصور
نظره والافساد عنيه (قوله) وتعتبر
فيه غير صحيح اى ان اثره نظرية
غاية الامر ان شئ منه لم يداخل فيها
قبضه لم تعرضه (قول المتن) وكذا
ان لم يخص قول الشيخ ابو عمر وانما يضى
والامام وان اورد لا يخصصه بغيره من سبق
اياه فثبت ما ذكره من غيرهما فخرج
ولا يهاول بغيره غيرهم ولا غيره مع وجوب
على الامام ان يرضى به كذا في نظرهم من
يؤيدون وتوقف في توصيه بغيره بشرط
اجتماعهم اى يجمع مع خلاف هذا
وتخصه بغيره ان اؤيدوا بغيره من
ثم استعملت في الرضا موسى بن
من يثبت له من غيرهم ولا يثبت به
ولم يتردد في توصيته بغيره حتى
وفى بدينه بغيره بغيره بغيره حتى
يصره ان يوصيه بغيره حتى

(فان تعذر جمع هذه الشروط) في رجل (قوله) سلطان له شركة فاسما أو مقلدا (انفذ) بالمعجة (قضاءه
للضرورة) لثلاثه صلح الناس قاله في الوسيط فقها قال في الرضة كاسلها وهذا احسن
(ويجب للامام اذ اول فاضا ان ياذن له في الاختلاف) اعلمه (فان نهاه) عنه (لم يستخلف)
ويعرض على ما يملكه ان كانت توليته اكثرت (فان الملق) تولته فيها لا يقدر الا على بعضه (استخلف)
فيما لا يقدر عليه) لحاجته اليه (لا) في (غيره) اى ما يقدر عليه (في الاصح) والتقدير على ما عليه
لا يستخلف فيه في الاصح ايضا والثاني في المستثنين يتخلف كالامام بجماع النظر في الصالح العامة
ولو اذن الامام له في الاختلاف قطع على كجه أنه يتخلف في التقدير عليه كغيره وقال الرافعي القياس
يجي في اختلافه وسكت عليه في الرضة وما ذكر في الاختلاف العام والاختلاف في امر خاص
كخلفه وجماع منه قطع الفصا لجواز موافق غيره وهو على الخلاف وهو مقتضى الملاقاة الاكثر
كذا في الرضة كاسلها (وشرط المتخلف) بفتح اللام (كالتقاضى) اى كشرطه المتقدمة
(الا ان يتخلف في امر خاص كصالح يتيكف عليه بما يتعلق به ويحكم باجتهاده) ان كان مجتهدا
(أو اجتهاد مقلدا) بفتح اللام (ان كان مقلدا) بكسرها حيث ينفذ قضاء المقلد (ولا يجوز)
ان يشترط عليه خلافه اى خلاف الحكم باجتهاده أو اجتهاد مقلدا موقضية ذلك ان يشرط له بغيره
لاستخلافه وكذا الشرطه الامام في توليته القاضي لم تصح توليته (ولو حكم) بتسديد ان كان (خصما)
رجلا في غير حادثة تعالى جاز مطلعا) على التصيل الاتي (شرط اهلية القضاء في قول لا يجوز)
مطلعا (وقيل) يجوز (بشرط عدم قاض بالبلد وقيل بخص) الجواز (بما لا دون قصاص
ونكاح ونحوهما) كالمالك وحده القذف وكل من الوجهين مأخوذ من طريقة ما كية لتولين في ذلك
والتميزه اذ اخل فيما قبل والجواز منها اذ عليه فاقصم عليه والتعريف به قيل صحيح ولا يجوز الحكم
في حدود الله تعالى اذ ليس لها طالب معين (ولا ينفذ حكمه) اى المحكم (الاعلى راض به فلا يكتفى
رضي قائل) بحكمه (في شريعة على عقلمه) بل لا بد من رضاه به (وان رجع احدهما قبل
الحكم امتنع الحكم ولا يشترط الرضى بعد الحكم في الاظهر) والثاني يشترط قبل الحكم (ولو
نصب) الامام (قائمين ببلد ونص كلا) منهما (يمكن ان) (اوزن أو نوع) كالموالي او ابناءه
والفروج (جاز وكذا ان لم يخصص) بما ذكر بل يعم ولا يتهم اكل وزموا لو اذنته يجوز (في الاصح)
كلوكيلين والوصيين (ان ان بشرط اجتماعهما في الحكم) فلا يجوز لائتئيمهما من خلافه في
محل الاجتهاد والثاني لا يجوز كالامام لا يثبت
* (فصل) * اذا (جن قاص أو اغني عليه أو ذهبت أهلية اجتهاده وضبطه بغيره) ونسب له عز
حكمه في حال عجزه أو سجنه على الاصح الاتي (وكذا اوفس) لم يفسد حكمه (في الاصح) انما
ينفذ كالامام وقرن ان يوصيه بغيره حتى لا يفسد حكمه (فان زلت) دالة على ان
ولا يرضى في الاصح) والثاني يتردد من غير استئناف توليته (ولا امام عزل قاض شهر شخص أو يتردد
وهناك) اى في حال عدم الظهور (أفضل منه أو منه في عزله به مصلحة كسكين فتدوا ذن) اى
وان لم يكن في عزله به مصلحة فليس له عزله (لكن ينفذ العزل في الاصح) نظافة السلاطنت والثاني

خلل عزل النبي صلى الله عليه وسلم امام يوصيه حتى قبله وقال لا تصلح بعد ذلك اذ راد وادب دارد (قوله) لكن ينفذ عزل اى والامام آثم
ظهرته

(قوله) والثاني خطر الخ كافي تعليق الطلاق على قراءة الكلب وقرئ بأن تعاقب الصفات مرمي في تطبيق الطلاق وأمر العزل راعي فيه عرفا
الاعلام ولو راعي الامام غير الاعلام عتاشا ونقصه هذا الفرق انه لو أعلن رجلا ان بقول الامام في هذا انعزل (قول المتن) في شغل معين
تظهر حال في هذا ان يعزل الا يلوغ الخبر كالعام أم لا (قوله) وروال كلامه والخشب (٢٥٠) وناظر الجيش ووكيل بيت المال وما

أشبه ذلك (قول المتن) ولا يقبل الى
تخره أي لا غير قادر على الانشاء فلا
يقدر على الاقرار (قول المتن) جاز
الحكم قبل هو تأكيد (قول المتن) ويقبل
قوله خلافا لما لا حيث قال لا يقبل الا
منه تشا القياس على ولى البكر وأجاب
أن فرق وفور الشقة * فرع هو لوله
فأص قضاء بلد وولاه آخر قضاء بلد
آخر فهل له أن يزوج امرأه وهو في
بلد من أهل البلدة الأخرى انظار
الآن مستنبه في البلد انتهى فيه عاجز
عن ذلك (قول المتن) في غير محل ولا يشه
ينبغي أن يكون ضابط ذلك في البلد
لوصول الى حد تنصير فيه الصلاة (قوله)
أي على سبيل الرخصة يقتضي ان المذموم
به نفس الرخصة المأخوذة (قول المتن)
أحضر أي ولو وكل كفى (قول المتن)
بعدين قال ابن الرفعة وهو يعلم ذلك وانه
لا يجوز وانما ألهى به بالغرم أقول انظر
ذلك مع قول المناهج وليند كمالا (قول
المتن) وقيل لا أي لانه كان أمين الشرع
واقطع من أحكام القضاء فمضاه على
الحصول منه بفساد عن الاستدال
بالرسل خلفه قبل تبين الحال ولا
كذلك مسألة الرخصة لا يسهل على
المتنعي إقامة البينة على الحكم لا يسمع
ظاهرا بخلاف أخذ المال بمعنى البينة
اذا تم لا تبين الحكم الحال كيمضره
على بصيرة ولا يعني ذلك عن اعدائها بعد
ذلك (قوله) كالودع وسائر الامتاع

لا تختل انتفاء الصلحة فيه وقوله مثله كذا دونه وقوله وفي عزله الى آخره قيد في مثله ودونه الصالحين
لانتفاء وان لم يكن ممن يصلح انتفاء غير لم يعزله فلو عزله لم يعزل (والمذهب أنه لا يعزل قبل بلوغه
خبر عزله) وفي قول من الطريق الثاني أنه يعزل كارج القولين في الوكيل والفرق بينهما على الأول
عظم الضرر في نقص القضية دون تصرفات الوكيل (واذا كتب الامام اليه اذ قرأت كافي فانت
معزول فقرأه تعزله وكذا ان قرئ عليه في الاصم) نظرا الى أن الغرض اعلام بصورة الحال
لا قرأه بنفسه والثاني نظرا الى صورة اللفظ (ويعزل بوجه) أي القاضي (وانعزل ممن اذن له
في شغل معين كسب مثل ميت) وغيب (والاصم انعزل نائبه المطلق) بما ذكر (ان لم يؤذن له
في استخلاف أو) اب (قيل) له (استخلف عن نفسه أو أطلق) له الاستخلاف (فان قيل)
له (استخلف عن فلا) يعزل استخلفه بما ذكر والثاني ان العزل مطلقا والثالث عدمه مطلقا رامة
لمصلحة الناس (ولا يعزل دأض) ووال (بجوت الامام وانعزل لشدته الضرر في تعطيل الحوادث
ولا تاخر غير ووقف بجوت دأض وانعزله) لثلا تعطل أبواب المصالح (ولا يقبل قوله بعد انعزله
حكمت بكذا) وانما بنيت حكمه بائنة (فان شهد مع آخر يحكمه لم يقبل على الصحيح) لانه شهد
على فعل نفسه والباقي يقبل اذا جرح بشهادة فعلا لنفسه ولا يدفع ضررا (أو يحكم كما جاز الحكم
قبل في الاصم) والثاني المتن لانه قدر بفضل نفسه فان به غيره قبلت (ويقيل قوله قبل عزله
حكمت بكذا وان كان في غير محل ولا يشه فكم عزول) فلا يقبل (ولو ادعى شخص على معزول)
أى ذكره قضاه (أنه أخذ ماله رشوة) أي على سبيل الرشوة كفى الحرز وغيره والراة مثله (أو شهادة
عبدن مثلا) أي أو غيرهما ممن لا تقبل شهادته ودفعه الى المذموم (أحضر وفصلت خصوصتهما
وان قال حكم بعدين ولم يذكر مالا أحضر وقبل لاحتى يقوم به بدعوام) قال في الحرز ورجه
مرجحون وفي الشرح انه أصح عند البغوي والأول أصح عند الر والباقي وغيره وخبر في أصل الرخصة
بضمه (فان حضر) على الوجهين وادعى عليه (وأكر صدق بالابن في الاصم) لانه أمين
الشرع فيصان منصبه عن الخلف والابتدال بالنازعات (قلت الاصم بين والله أعلم) كالودع
وسائر الامتاع اذا ادعى عليهم خيانة في الحرز والشرح أن الأول أحسن وفي الرخصة كالمصالح
أنه أصح عند الشيخ أبي عاصم والمغوي وأن الثاني أصح عند العراقيين والرواني (ولو ادعى على قاض
جور في حكم يسمع) ذلك لانه أمين شرعا (ويشترط بئنه) فلا يخلف فيه (وان لم يخلق) ما يدعى
به عليه (بحكمه حكم بهما) فيه (خليفته أو غيره) أي قاض آخر
* (فصل) في آداب القضاء وغيرها (ليكتب الامام لمن يوليه) القضاء بلد كإياه وبما يحتاج
اليه قبل ان يولى له عليه وسلم كتب لعمرو بن خرزلم يبعثه الى اليمن رواه أصحاب السنن وفيه الزكاة
والديات وغيرها (ويشهد بالكل) أي المكتوب (شاهد بن جرجان معه الى البلد) بعد اقرب
(تجربان بالحال) من التولية وغيرها وكفى اخبارهما بها من غير كتاب (وتكنى الاستفاضة) بها
(في الاصم) كالحري عليه الخفاء والثاني قال التولية عقد والقبول لا تثبت بالاستفاضة فمهم من

ولعمرو حديث البينة على المذموم واليمين عن من أنكروا وعزل بشق وجور حلف قطعا بحتة الزكشي رحمه الله تعالى
* (فصل ليكتب الامتاع) * (قوله) أي المكتوب وانه في التنية ويشهد على التولية

(قول المتن) لا يجوز كاذب كالمصنف في الروضة وشرح المذهب انه يجوز الاعتماد على الفتوى اذا اخبر من يتقيه ما خطه المتن أو كان يعرف خطه ولا يشك فيه قال الزركشي ينبغي أن يحیی هنامته (قول المتن) فعلى خصمه قبل هذا شكل لأن موضعه في المجلس حكم من القاضي الأول بحسبه فكيف يكلف الخصم الحجة (٢٥١) (قول المتن) وكأنا كان له عليه الصلاة والسلام كذب منهم زيد بن ثابت وعلى وعاوية

رضي الله عنهم أجمعين (قول المتن) وجلات السجل الكتاب وأصله الاستحكام والاستباق (قول المتن) ومترجما إلى حديث الله صلى الله عليه وسلم أمر أنان تعلم العبرانية من أجل مكانة اليهود في فعلها في نصف شهر (قوله) جواز أعمى أى يقتصر ذلك هنا وان كنت شهادة بلفظها تكون اليهود عليه حاضر من يدى القاضي والحاجة داعية الى ذلك فاعتذر ذلك هنا وغلب فيه معنى الرأى وان كان المقلب في الترجمة معنى شهادة من حيث العدد والحرة ونظف الشهادة وغير ذلك (قوله) أخره رسول على أن يأتى بالمتن الشريف عليه من الحضور وانفى المتن عنه ثم تعيين الرسول ولو كليل والكتاب أن صاحب الحق دون قاتني (قول المتن) مع أى نقل مع (قوله) مع بعده أى واتجه اشتراط لفظ الشهادة فيه بخلاف وجهه وأما اشتراط الحرة في السمع يعلم من اشتراط العدد (قول المتن) وسجلنا لو كنت حرا عين على عمل لا يمكن في المجلس متى حسبه ولو استمع شخص من الأداء ولم يظاهر فهل يحبس حتى يبين أم وجهان وحكي في الروضة في المنطق عن الاحتجاب انصير وانريض والخبر وابن السنيق نقل الرافعي لا يحسن وعيب من استمع بروجه ان أراد قاتني وقى الغرض بذلك في محادثة القاصد بقا أيضا (قوله) أخره أخسر على المحبوب (قوله) ولو

ألقاه منهم من ذكرها في البلد القريب وليس للتقيد كاذل عليه كلام الروضة وأصلها (لا يجوز كاذب) بها أى لا يكتفى (على المذهب) وفي وجه من الطريق الثاني المحكى في الوسيط يكتفى بعد الجواز في مثل ذلك على الأمام (ويبحث) بالرفع والثالثة (القاضي عن حال علماء البلد وعدله) قبل دخوله فان لم يتيسر فيدخل (ويدخل يوم الاثنين) قال في الروضة قال الأصحاب فان تصير يوم الاثنين فالحبس والأفانست (وينزل وسط البلد) فتح السنين ليساوى أهله في القرب منه (ونظر أولاً في أهل المجلس) لأنه مذهب (فن قال حسب مقتضى إمامه) فيه (أو لم ينفصل خصمه حجة) وبصدق المحبوس بينه ان لم يتم (فان كان) خصمه (غائباً كتب إليه ليخبر) عاجلاً فان لم يفعل أُلحق (ثم) بعد فراغه من المحبوس نظري (الأوصياء) بأن يظلمهم (فن ادعى وصاية) بكسر الواو ونقصها (سأل عنها) من جهة تبوءها بالبيعة (وعن حاله وتصرفه في وجده) مستقيم الحال قوياً أمراً أو (فاسأخذ المال منه أو ضعيفاً) لكثرة المال أو لسلب آخر (عضدهم جميع) ويقتد بالجملة (مراك) بالزاي للحاجة اليه وسبق في شرطه في أو آخر الباب (وكأنا) لما ذكر (و يشترط كونه مسلماً عادلاً عارفاً بكتابه ومحاسن ومجالات) وكتب حكمية لأن القاضي لا يتفرغ لها غالباً (ويحب) فيه (قته ووفور عقل وجودة حظ) وضبط الحروف (ومترجماً) للحاجة اليه في معرفة كلامه من ليعرفه القاضي لغته من خصم أو شاهد (و شرطه عدم التوهم وعدمه) كالتشاهد وان كان الحق مما ثبت برجل وامرأتين كفي في ترجمته مثل ذلك واشترط عدم البغوى رجلين ويكتفى في الزنا رجلان وفي قول يشترط أربعة (والاصح جواز أعمى) في الترجمة والثاني قاسماً على الشهادة وفي الأول بأنها تفسير للفظ لا يحتاج الى معانة وإشارة بخلاف الشهادة (و) الاصح اشتراط عدد في إسماع قاض به مهم) كالترجم والثاني لا يشترط لأن السمع لو غير انكر عليه الخصم والحاضر وبخلاف المترجم وعلى الثاني يشترط الحرة في الاصح وعلى الأول يشترط لفظ الشهادة أيضاً في الاصح ويجوز الخلاف في لفظ الشهادة والحرة مع بعده في المترجم وينسب أن يكتفى بإسماع رجل وامرأتين في المال كافى المترجم وأجاب في الوسيط بانسمع إسماع الخصم الاصح لم يقوله القاضي والخصم فقال القفال لا يشترط فيه العدد لأنه اخبار بحض (ويجوز عدمه) بالهمة (للتأديب ومجالاته) حق وتغزير) كما اتخذها عمر رضي الله عنه (ويحب) كترجمه فيها (أى وإسماعاً ثلاثاً تأديب بضيقه الحاضر ون) (بارزاً) أى ظاهر العرف من يراه (معصاً من أدى خروجه) ورجوعه وغبار ودخان (لا تصاب الوت) من سيف وثناء (والقضاء) بأن يكون داراً (لا سبداً) فيكره اتخاذها عملاً للكم في الاصح صواباً عن ارتفاع الأصوات وانطق الوتقين مجلس القضاء عادة ولو انتفت قضية أو قضايا وقت حضوره في المسجد لملاة أو غيرها فلا بأس بفصلها (وبكره) أن يقضى في حال غضب ووجع وشعب مغرطين وكل حال يسوء خلقه) فيه كرض مؤلم وخوف مزيج (ويندب أن يشاور القضاة) ومشاورتهم عند اختلاف وجوه النظر وتعارض الآراء (و) يندب (أن لا يشترى ويبع منه ولا يكون له وصكيل معروف) للتأجبي (فناهى اليه

أثقت الحو بهم من التعبير بالاخذ (قول المتن) في حال غضب أى وبغض خصمه ان يراه مشورة (قول المتن) انتقمها على ورائد منه بدليل استشارته صلى الله عليه وسلم لغيره (قوله) ومشاورتهم الخ روى أبو داود المستشير معان واستشار وقت

(قول المتن) وكذا أسله وفرعه أى حتى في جماع الدعوى والبيئة ويجوز زوجه ومنه يفتى في الهذب يجوز أن يحلف ابنه على خلو دمه لأنه ليس بحكاه (قوله) والثاني ينفذ الخ لعموم ادلة القضاء بين الناس ولا نه أسير البيئة بخلاف الشهادة لهما ولو حكم لوله على ولده امتنع أيضا وقبل يجوز كاليس (قول المتن) نص الكتاب المراد يشمل الظاهر وقوله السنة أى (قول المتن) ولو أحاداً (قول المتن) أو لأجتماع

النقض بما لا ينافي الإجماع بالأجاء والباقي في معناه كتب عمر إلى أبي موسى لا يفتنك قضاء قضيت به بالأسلم ثم راجعت في نفسك وهديتك تشدك انتقضه فان الحق لا يقض والرجوع إلى الحق خير من انتحادي في الباطل (قول المتن) نقضه يجب عليه التعليل بدان كان قد جعل بالحكم والأفست (قول المتن) لا بائنا خلافة إلا في خدمة حيث نقضه غنا وأبى لشؤونه الوطء (قوله) عند جماعة من الفقهاء والقاضي والأمام صراخه وهو قضية قولهم يحلف لثأفي الأخذ بشعبة الخوارق أحكمه الخفي لكن وقع الرافعي هنا قال إن قلنا المصيب واحد لم ينفذ بائنا والأستاذ نقضه بمحل النفوذ الأحكام التي لا تنقض أثارها إلى ما وردى وأبى عبد السلام قال الزكشي لكن قضية الخلافهم النفوذ سواء الذي يقض والذي لا يقض (قول المتن) بخلاف عمله قال الزكشي المراد هنا اليقين بخلاف ما يأتي في القضاء عليه قبل الصواب أن يقول بما يعلم خلافه فلا نه إذا شهدت عنه البيهقي لم يعلم يحكم بما يصدق له قضى بخلاف علمه وورده البيهقي بأنه في هذه العامة يقضى بما يشهد به الشهود لا يصدقهم فلم يقض بخلاف علمه ولا بما يعلم خلافاً للبيان من مستوطنان (قوله) فلا يقضى الخ إلى ولا يقضى بخلافها (قول المتن) انه يقضى بعلمه وتوجب جماعة في

من له خصومة) أو غيره (ولم يبدل ولا يمتدح قولها) لأنه في الصورة الأولى يدعو إلى الميل العموي الثاني في محل ولا يمتدحها الخ من ظاهرها ولا يحرم في غير محل ولا يشه كافي الرضوخ أسلمها (وأن كان يهدى قبل ولا نه ولا خصومة) لا (جاء) قولها إذا كانت بقدر العادة والأولى أن يثبت عليها) فإن زادت على العادة حرمت قولها (ولا ينفذ حكمه) أى القاضي لنفسه ورقية وشريكه المشترك وكذا أسله وفرعه) وورق كل منهما وشريكه المشترك (على الصحيح) والثاني ينفذ حكمه لهم بالبيئة ولا ينفذ عليه قطعاً وينفذ حكمه على المذكورين معه (ويحكم له وله ولاه) إذا وقع لكل منهما خصومة الأمام وأقضى آخره وكذا أتتبه على الصحيح) والثاني ينفذ من أخته وإذا أقر المدعى عليه أو نكل فحلف المدعى وسأل القاضي أن يشهد على إقراره عنده أو عنه) أى المدعى هذا تكون (أو ألحكم بما ثبت والاشهاد به) ما ذكر (أو أن يكتب له) في ثمراس أحضره (محضر اجتماعي من غير حكم أو بجلا محكم) به (استحب اجابته وقبل يجب) كالاشهاد بفرق الأول بأن السكبة لا تثبت حضانة خلاف الأشهاد (ويستحب نكحاً من أحدهما والآخر تحفظ في ديوان الحكم) ويكتب على رأسها اسم الخصمين (وإذا حكم) القاضي (باجتهاد ثان) حكمه (خلاف نص الكتاب أو السنة أو الإجماع أو قياس على نقضه هو وغيره) لا قياس (خفي) فلا يقض الحكم المخالف له ومن الخلق قياس الضرب على التأنيف للقول الذين في قوله تعالى فلا تقبل لهما ما أم أجمع الإيذان من الخلق قياس الازرع إلى البري باب الرابطة الطم (والقضاء) فما باطن الأمر فيه بخلاف ظاهره (ينفذ ظاهره بالباطن) فلو حكم بشهادة ورظها هي العدالة لم يحصل بحكمه الحل بالطناسوا المال والنكاح وغيرهما باطن الأمر فيه كظاهره وهو متفق عليه بين المجتهدين ينفذ القضاء فيه ما باطن الأمر فيه كظاهره وهو متفق ذو النيات بخلافها المعتمد دون غيره وعليها ما لا يحل للشاهي الأخذ بحكم الخفي بشعبة الحوار (ولا يقضى) القاضي (بخلاف عمله بالإجماع) كأن علم أن المدعى أبرأ المدعى عليه مما ادّعه وأقام به بيته أو أن المدعى قبله وقامت به بيته حتى فلا يقضى بالبيئة فيما ذكر (والأظهر أنه يقضى بعلمه) كأن رأى المدعى عليه اقترض من الشئى ما دعى به أو جمعه يقر به أو أنكره ذلك فيقضى به عليه بمصر ما بأنه يعلم ذلك والثاني على أن فيه تهمة (الافى حدود الله تعالى) لندب السر في أسبابها وشمل غير المستثنى الخاص وحده لا ينفذ فيقضى فما يعلمه كلاله في قول لا لأن القضيعة يسعى في دفعها ولا توسع فيها) ولو رأى ورقة فم حكمه أو شهادته أو شهد شاهدان أن حكمت أو شهدت بهذا العمل به ولم يشهد حتى يترك (لا يمكن التزوير ومساوية الخط) وفيهما) أى العمل والشهادة (وجه) في ورقة مصونة عندهما) أى عند المطلوب منه العمل والمطلوب منه الشهادة لصانته والوثوق (وله) الخلف على احتقاق حق أو أدائه اعتماداً على خط موثورة إذا وثق بخطه أو أماته) نقضه في الروضة كاسلمها عن الأصحاب وفيها من الشامل لا يجوز له الخلف على ذلك اعتماداً على خط نفسه حتى

الفاقد انتهى فنقدت أحكامه للضرورة ووجه التوقف ظاهر لأنه لا ضرورة في قبول قوله (قول المتن) الأفى حدود الله بحيث يترك الزكشي استثناء الزدة (قول المتن) لم يعلم به أى بخلاف غيره أنه يعلم بالحكم ما لم يصرح الأول بأنه تشارك (قوله) وله الخلف الخ احتج ابن دقيق العيد على جوار المن بغلة أنظر بحلف عمر في شأن ابن زياد بحضور النبي صلى الله عليه وسلم ولم يترك عليه (قوله) من الشامل الخ الفرق على هذا أن التذكرة كن في خط نفسه ولو رأى خط وكذا وأشربكه أو أخبره عدل وتوبه في كل ذلك تجاز له الخلف

(قوله) أيضا من كمال صاحب التعميم مراده صاحب السنة والمزكى الآتى البيوت اليه لا البيوت المذكور (قول المتن) وخبره بالكسر
والفتح كذا ضبطه نحس رحمه الله (قوله) لكذا يرجح لقوله أو غير (قوله) وقيل لا يشترط عليه الا ما باننا فلنا شهادة مع امكان الوصول
الى الأصول انتهى وقضية اختصاص الخلاف بأصحاب المسائل (قول المتن) وقيل يزاد (٢٥٤) قال ابن الصلاح فيما نقله عن خط الشيخ

أبي محمد نقلنا عن القفال ان عناه ليس
عندوا بل تبين شهادة على وليس
بان بل تبين شهادة على قال ومن أصحابنا
ن قال معناه المباني في القبول بكل حال
وليس يصح منه (قوله) وقيل يكفي
أي لانه اعترف بما لو ثبت بالبينه بقضى
عليه

(باب القضاء على الغائب الخ)

قول المتن) ان كان عليه ينة لأن اقرار
حقيقة أو حكمه تعتبر في الغائب (قول

المتن) بعد البينة أي وبعد تعدلها (قول
المتن) اننا أطلقنا ثابت الى آخره قال ابن اربعة
لعل المراد استقرار الثبوت والافتقار
نفسه ولو كان حاضرا وطلب هذا مة البينة
لا يحجب (قول المتن) ولو حضر الخ قال
العراقي هي مسئلة مستقلة ليست من
تمام التي قبلها ولا هي في الحقيقة من
فروع هذا الباب قال وهل المراد بنية
الموكل القصة المعتدة في القضاء عليه أو
مطلق القصة عن المدعى مع البقضي
الثاني (قول المتن) وله مال لو كان مروهنا
أو جانا فهل للقاضي طلب صاحب
الدين ان يلزمه المدين والنجي عليه بأخذ
حقيقهما طرية ليدفع للقاضي لرب الدين
قال البقضي هذا موضع نظر والارحمة
ذلك انتهى أقول ولو كان مال الغائب
دينا فالتظاهر ان القاضي يقضى منه (قول
المتن) والا لا توهم أن وجود المال
الحاضر مانع من ذلك وليس كذلك
ويجيب بان الغائب ان طلب الانتهاء
عند تعدد المال (قول المتن) سماع

شهادته من قرابة أو عداوة) ثم شافهه المزكى بما عنده وقيل تكني كانه) له (وشرطه كشاهد
مع معرفته الجرح والتعديل) أي أسبابها لانه يشهد بهما (وخبره ما لم يرد من بعده) أو يجرحه
(الحصة أو جوار أو معاملة) لئلا يله التعديل أو الجرح (والاصح اشتراط لفظ شهادة) منه
فيقول أنه قد عدل أو غير عدل لكذا وقيل لا يشترط لفظها (وأه يكتفي هو عدل) مع لفظها
(وقيل يزاد على ولى) وهو على الأول تأكيد (ويجيب كسب الجرح) للاختلاف فيه بخلاف
سبب التعديل (ويجيبه) أي الجرح (الحياة أو الاستفاضة وبقدم على التعديل) لما فيه
من زيادة العلم (وان قال العدل عرف بسبب الجرح وتاب منه واصلح قدم) قوله على قول الجراح
(والاصح انه لا يكتفي في التعديل قول المدعى عليه هو عدل وقد غلط) في شهادته على وقيل يكتفي
في حقه

(باب القضاء على الغائب)

الذي أتى ضابطه (هو جازان كان عليه) أي الغائب (بينة) بما ادعى (وادعى المدعى
بجوده فان قال هو مقر لم يسمع بينة) ولغت دعواه (وان الخلق) أي لا تعرض لجوده ولا اقراره
(فلا يصح أنها) أي بينة (تسمع) لانه قد لا يعلم بجوده ولا اقراره والبينة تسمع على الساكت فتدخل
غيبته كسكوته والثاني ظر الى أن البينة اغتاحتها اليها عند الجحد (و) الاصح (ألا يلزم للقاضي
نصب محضر) بفتح الحاء المجهدة المشددة (سكن عن الغائب) لانه قد لا يكون مشكرا والثاني
يلزم لتكون البينة على انكره بصر وعده الزم يصدق بما قال أو بالحسن العبادي وغيره ان
القاضي يخرج بين النصب وعدمه (ويجب أن يحمله) أي المدعى (بعد البينة أن الحق ثابت في ذمته)
احسنا لثغائب لانه لو حضر ربما ادعى بغيره منه (وقيل يستحب) فله تركه وبالله تدارك ان كان
هنا تدافع غير محسم (ويجيب بان) أي الوجهان (في دعوى على صبي أو مجنون) أوميت ليس
له وارث خاص وان كان فيخلف بسؤال الوارث ولو جوب فهم أولى بالجرح عن التدارك (ولو ادعى
وكيل على الغائب فلا تخلف) ويعطى المال ان كان للمدعى عليه هنا المال (ولو حضر المدعى عليه
وقال وكيل المدعى ارفأني موكلنا أمر بالسليم) للوكيل ولا يؤخر الحق الى أن يتضرر الموكل والا لا يخبر
الامر الى أن يتعدراستغناء الحقوقي بالوكيل ومكن ثبوت الاربع من بعد ان كانت له بينة (واذا ثبت
عندنا كم (مال على غائب وله مال) حاضر (فصاها لما كتمه) لغيبته (والا) أي وان لم يكن
له مال حاضر (فان سأل المدعى انها الحال) في ذلك (الى قاضي بلد الغائب اجابه قاضي) اليه
(سماجم بينة الحكم بما يستوفى) المال (او) نهى اليه حكم (ليستوفى) المال (والا) انما يشهد
عدلين بذلك) يؤثبان عند اتمانى الآخر (ويستحب كل مبد كوفيه ما ينجز به المحكوم عليه)
والمحكوم به (ويستحبه) ويحمل الى قاضي بلد الغائب ويخرج اليه العدلان ويقضى على ما فيه
(ويشهدان) عنده (عليه) أي على الحاكم (ان أنكر الخصم) المحضر للقاضي أن المال
المذكور فيه عليه (فان قال لست السمي في الكذب صدق بيته وعلى المدعى بينة بأن هذا المكتوب

بينة قال الزركشي الدرجات ثلاث مطلق السماع الثبوت عندا القاضي الحكم قال ومراد المناهج هنا: الثانية دليل قوله ليحكم بها أقول
ليس في قوله ليحكم دليل فالبارقة شاملة لتسعين بالارب (قول المتن) عدلين لو كان المكتوب به هلال رمضان كفي القاضي أن يشهد على نفسه واحدا
قوله الرافعي (قول المتن) وعلى المدعى بينة هذه البينة يكتفي فيها بالعدالة الظاهرة ولا يسأل فيها بالبحث والاستركاء كما أشار اليه الرافعي في الشهادة

(قول المتن) لزمه الحكم الخ يؤخذ من هذا ان الوثائق الشهادة بأقرار فلان بن فلان اذا وجد شخص بـد التهمة بفضي علمه الا أن يحضر من يشاركه في الاسم والنسب المذكور أي أنه والكاتب بذلك لا صاحب الحق فاذا أحضره كلف صاحب الحق ما طاله المصنف فليتب ذلك (قول المتن) بحكمه قال الزركشي احتراز عن المشافهة بـمع الينة لانه لا يضي من مثل هذا افعالا لا الاحضار بها لا يحصل علما بخلاف الحكم فيسلك بذلك مسلك الشهادة فيخص بعمل الولاية (قول المتن) في طرفيها لانهما الشرط أن يكون الحاكم قد أقيمت عنده الينة في ولايته بخلاف الآخر * تيه (٢٥٥) احتراز بالحكم عن سماع الينة فانه لا يصح فيه ائسادا لاند كورة كما يفيد

ذلك أيضا قول الشيخ الآتي وبمع
الينة الخ (قول المتن) جواز ترك
التسمية جزءا لقاضي يجوز التسمية
وحكم اجماع الاحتياط عليه وقواديب
أبي الهموم قول هو متعين ني في تخصيص
الفتح فهم

*(فصل اذى هنا الخ) * (قول المتن)
وبعد في العقارة ل الشخص في المنهج أي
الذي يشهر (قول المتن) حددوه
ويذكر أيضا الحارة والسكة وهل هو في
صدرها أو عينها أو غير ذلك (قول المتن)
يشهر إلى آخره فقف هذه قصة له ولي
يقل العين اند كورة (قول المتن) بعده
أي وجوبه وبغيره في ذي ربح لا يضي
من قوله لا يستعي (قول المتن) يثن
بأن يبيعه له ويطلب منه كفيلا لأن ثم
ان قلت العين لا تبطل بالبيع والفا
بين الحقبة وتولى القاضي ذلك بضرورة
(قول المتن) مؤنة الرذائل الاحضار
وكذا انفق العبد لكن الزائدة نسب
السفر وكذا أجرته تباشرة (قوله)
بصفة لانها انما جازت عند القيمة من
البلد لاجل حاجته وهي سقية هنا من سلام
الشيخ رحمه الله تعالى ان الدعوى تعقد
الصفة وتسم بخلاف الشهادة وهو كذلك
(قوله) ولا يمكن عبارة شرية

اسمه ونسبه فان أقامها فقال است المحصوم عليه لزمه الحكم ان لم يكن هناك مشاركة في الاسم
والصفات ولا يبالى بقوله (وان كان) هناك مشاركة فيما ذكر (أحضار فان اعترف) بالحق (طوب
وترك الاول والاثنى الى) الحاكم (الكاتب ليطلب من الشهود زيادة مئة تميزه وكتبتها
ثابوا ولو حضر قاضي بلد الغائب بلد الحاكم فشافه بحكمه في امضائه اذا عدا الى ولايته بخلاف
القضاء بعلمه) وقد تقدم (ولو ناده) كائين (في طرفيها لانهما امضاء وان اقتصر على سماع مئة
كتب سعت مئة على فلان وسميها ان لم يعدها والا) أي وان عدلها (فلا صح جواز ترك التسمية)
هو المفهوم من كلام البغوي وغيره وقال الامام والقراني لا يجوز وعبر في المحرز بالاشبه وقال في
الشرح يجوز ان يدر فيه خلاف (والكاتب بالحكم يضي مع قرب المسافة) كعدها (وسماع
الينة لا يقبل على الصحيح الا في مسافة قبول شهادة على شهادة) وهي كاسيا في مافوق مسافة العدوى
التي يرجع منها مبكرا الى موضعه لئلا يقلل هي مسافة القصر والثاني يقبل مع قرب المسافة وموتها
مسافة العدوى

*(فصل اذى عن غائبة عن البلد يؤمن اشتباها كعقار وعبد وفرس معروفات) * فيه تغليب
غير العاقل الاكثر (مع) القاضى (يته وحكمها وكتب الى قاضي بلد المال ليلس له لذي ويعد
في العقار حدوده) الاربعة (اولا يؤمن) اشتباها كثيرا المعروف من العبد والذواب (فلا تظهر
سماع الينة) فيها اعتماد على الصفات والتاني قال الصفات تتشابه (و) على الاول (يبلغ المذني
في الوصف) ما أمكنه (ويذكر) معه (القيمة) في المتقوم وغيره (و) الاظهر (أنه لا يحكم بها)
أي بالينة لخطر الاشتباه ومقابلته ما ينظر الى ذلك (بل يكتب الى قاضي بلد المال بما شهدت به فإخذه
ويجئه الى الكاتب ليشهدوا على عنه والاظهر) في طريقه (أنه يسلم الى المذني بكفيل بيده)
والثاني بكفيل باليمن (فان شهدوا بعنه كتب براءة الكفيل والا فاعلى المذني مؤنة الرذائل وغائبة عن
الجلس لا البلد أمر باحضار ما يمكن احضاره ليشهدوا بعنه ولا تسع شهادة نصفه) ولا يحسن
احضاره كالعقار بحده المذني ويقوم الينة عليه ثلث الحدود ولو كان مشهورا لا يشبه فلا حاجة الى
تخديده (واذا وجب احضار قاتل ليس بيدي عن هذه الصفة صدق بيمينه ثم) بعد حلفه (للمذني
دعوى القيمة فان نكل) عن اليمين (خلف المذني وأقام يمينه) حين أنكر (كلف الاحضار
وحبس عليه ولا يطلق الا باحضار أو دعوى تلف) فيؤخذ منه القيمة (ولو شئت المذني هل تلفت العين
فيذني قيمة أم لا فيذعها) أي العين (فقال غصبمى كذا فان بقي زعمرده) الى (والقضية

الارشاد والتقدير بسهولة النقل ليخرج ما يعتذر فيه أو يعسر لكونه قسلا فالاول كالعقار بحدوده بقيم الينة ثلث الحدود وثاني الشهود
تعرف بعنه ولا تعرف الحدود بعث الثاني من يجمعها على عنه ولو كان العقار مشهورا فلا حاجة الى التخييد وأما الثاني وهو الذي يعسر
فيصفا المذني في دعواه ويحضره القاضي الشهادة أو يبعث نائبا (قول المتن) واذا وجب احضار رأي بأن كانت العين من ثمنها أي يجب احضارها
كعدها هو المراد من قوله وجب (قوله) عن اليمين أي المأخوذة من قول المزدق بيمينه (قول المتن) أو دعوى تلف أي فيقبل بـه
ذلك وان تأقها بالانكار أو للضرورة فلا يتخذ عليه الجبس مع احتمال صدقه (قول المتن) ولو شئت المذني الخ شغل المذني في غيره

(قول المتن) أوجنا الاحضار أى فى البلد لا يتصغر مع الذى صدر رأس الصعفة يعنى قوله أو غائبة عن المجلس الخ (قوله) فهى وموتة أى ويجب الأجرة بخلاف الدين الغائبة عن البلد سهولة الأمر هنا ولولت العين فى الطريق بأمر دام دار ونحوها لم يضمنها قال ابن الرضا لأنها كانت تحت دستمها وجعل هذا حيلة لعدم تعان أخرتها أيضا (٢٥٦) (قول المتن) وموتة الرذال

الركضى كذلك يجب موتة الرذال الأولى
الى دار المدعى إذا كانت العين معصومة
﴿فصل الغائب الخ﴾ (قول المتن)
وقيل الخ هو كخلاف فمن دعى لاداء
الشهادة (قاعدة) لو كذبوا مسافة
العدوى وسكنه خارج عن محض ولاية
اقتضى فهو كالبعد لأنه لا يجب حضوره
لو طلب (قوله) نعم حضوره قال ابن
نقص ولا من نصب وكيل عنه
بخلاف الغائب (قوله) يوم الشهادة
كذلك فيه لأنه قد استمر قول
المتن) وإذا استمرى قار أعادنا كما
أراد المدعوا كاشكاه بمعنى أراد
شكواه (قول المتن) أو مجرب يريد
أنه للتراجع نظر القاضى بحسب
مراعاة من خصه أو مجرب
فإن امتنع لا يثبت الامتناع إلا بشاهدين
قال الشافعى والشافعى إذا كان
ينعوت الخصم فن كل لعون كفى
(قوله) لأنه من باب الاخبار أى يفقد
بينة (قول المتن) فليس له احضاره
بعد انقضاء مهلة انقضاء عليه ولو كان
فى مسافة للعدوى (قول المتن) ولعننا
من انظرهم يحق من زامه لو كانت اليد
متسعة ونما قضاء وطلب شخص لقاض
فى طريقها وبطرف الآخر طاهر
كم هو وجوب الإيابة ولا نظرى لوجود
على طرفها وهو متجه لثبوتها بفرق
بين الحاضر والغائب (قول المتن)
فلا يصح محضه أى ولكن بعد تحرير

وهو موافقها بخلاف الحاضر فى البلد (قوله) والأصح أن المخدرة إلى آخره من جهة أدلة حديث وأعياد أى إلى أمره هذا فإن
اعترفنا فرجها قالوا أنها كانت مخدرة وموتة لا تخضر أى يتسبب عدم احضارها (فرع) لو اختلفا فى التقدير فعلمها الديانة (قول المتن)
دى من يتكلم الخ قال ابن أبي القمم الأولى فى ذلك أنه دى العرف والعادة ﴿باب التسعة إلى آخره﴾ (قول المتن) أو منصوبهم هو شامل للحكم
(قول المتن) المستدرك كالتعريف يصح حمل الخبر على البداهة (قول المتن) يعلم المساحة مصدر سحبت أى ذرعت ولا يشترط علم المساحة
رأى القاضي يحذر هذا لأن هذا هنا مجرد البهق المشروط للقاضى لأجابه عليه

﴿باب التسعة﴾

(قوله) المستدرك (الشركاء) أو منصوبهم أو منصوب الامام وشرط منصوب كمر عدل يعلم المساحة

بكر
اعترفنا فرجها قالوا أنها كانت مخدرة وموتة لا تخضر أى يتسبب عدم احضارها (فرع) لو اختلفا فى التقدير فعلمها الديانة (قول المتن)
دى من يتكلم الخ قال ابن أبي القمم الأولى فى ذلك أنه دى العرف والعادة ﴿باب التسعة إلى آخره﴾ (قول المتن) أو منصوبهم هو شامل للحكم
(قول المتن) المستدرك كالتعريف يصح حمل الخبر على البداهة (قول المتن) يعلم المساحة مصدر سحبت أى ذرعت ولا يشترط علم المساحة
رأى القاضي يحذر هذا لأن هذا هنا مجرد البهق المشروط للقاضى لأجابه عليه

(قوله) بالافراق أى بالقرعة يحصل
الافراق بخلاف ما لو نصبوا انسانا لوق
فقط التعديل والافراق انه لا بد من
رضاءهم بعد القرعة أو أضاف لا يحصل
الافراق بالقرعة ولو كان ذلك على وجه
التكثير منهم لم يجرأ بعد كونه هذه
الحاشية في شرح الروض ما يخالفها في
مسئلة التكثير وليس كما قال (قول) المتن
تقرر لو سلكنا فيها خوص قال الامام
فان أساس ان يكون كذلك لكن قال
التروى في صحيح التيه المجمع الانكشاف
واحد (قوله) الى الواحد بالترافى قال
المأوردى والرويانى لا يقبل قول هذا
الواحد لا غير نائب القاضى وكذلك لا
يقبل شهادته به شاهد على فعل نفسه
(قول) انما يعمل فيه الخلع الزركشى
هو كسبى من شرط المحدث (قوله)
وزوجى خبث ان الامارى العامة
تختل نظر ان الزوج انسان وليس ذلك
في الستة ارباب اذا كانوا ينكحون
بالزوج واحد بل يقولون عشيروا
حمام قال الزركشى الحاصل ان الواحد
هو الفرد فان فيه المغيره من جنسه هي
كل واحد منهم حاز بها (قول) المتن
ولا يعميه استثنائ (قول) المتن كيف
يكسر مثال لا ينعوه منه (قول) المتن
مضين قال هذا انما الحاصل ذكر (قول)
انتم مستوية لانهم لو اختلفت لربما
سقت الكثرة الى اليد فمستخرج
نصاحبها (قول) المتن على أقل انساب
أى انه يتبادى التقليل والتكثير
(قوله) فان خرج الى آخره فخرج على
اسم الجزاء ارا حى مثلا فخرجت من راع فيها
يضم الميعل هو الخامس والسادس أو
الثالث والرابع (قوله) أو ست أى
بأنهم صاحب النصف ثلاث وأربعم
صاحب الثلث اثنان وأربعة ذرعة

افراق نصيبها

بكر الميعل (والحساب) ولا يشترط في منصوبهم العدد والحرية لانه وكيل عنهم ومنصب الامام يلزم
بالافراق (ان سلكنا فيها تقرر وجب قاسمان) لاشتراط العدد في الموقوف (والا قاسمان في قول)
من طريق (اثنان) بناء على القولين على ان منصب القاسم منصب الحاكم أو منصب الشاهد والكلام
في منصب الامام ولو فرض الشراكة التسعة الى واحد بالترافى جاز قطعاً (والامام جعل القاسم
حاً كافى التوزيع فيعمل فيه بعد ان يقسم بنفسه (ويجعل الامام رزق منصوبه من بيت المال
فان لم يكن) فيه مال كافى المحرر فأجره على الشراكة فان استأجره موسى كل منهم قدر الزمة
والا) بان الموقوف المسمى (قالا جرموزة على الحصص في قول) من طريق (على الرزق) لان
الميل يقع لهم جميعاً (ثم اعظم الضرر في قسمه كموهرة وتوب تعيين وزوجى خبث ان الميطل منفعة كسبى بكرى) بخلاف
كلهم قسمته لم يجبهم القاضى ولا يعنهم ان قسموا بأنفسهم ان لم يطل منفعة كسبى بكرى) بخلاف
ما يطل منفعة فيمنعهم لانه سمة (وما يطل ففعله المقصود كهمام وما حوته مضين لا يحجب طالب
قسمته في الامع) لما فيها من الضرر والثاني يحجب دفعها لضرر الشراكة (فان أمكن جعله حامياً)
أو طاحوتين (أجيب) وان اخرج الى احد اثنا وستون (ولو كان له عسر دار لا يسلح لكفى
والباقي لا آخر) يصلح لكفى (قالا مع اجبار صاحب الشرع بطلب ما يجبه دون عكسه) أى لا يغير
صاحب الباقي بطلب صاحب الشرع والفرق ان صاحب العشر منعت في طلبه والاخر منع زرووجه
المرجوح في الأولى ضرر صاحب العشر وفي الثانية تغير ملكه (وما لا يعظم ضرره قسمته أنواع احدها
بالأجزاء ككلى) من حبوب ودرهم وأدهان وغيرها (ودار متعة الابنة وأرض مشبهة بالأجزاء فيغير
المستحق عليها اذا لضرر وعليهها (فجعل السهام كلاً) في المكيل (أو وزناً) في الموزون
(أو وزناً) في الموزون (أو بعدد الانصباء ان استوت) كلاً ثلاثاً زيد وعمر ووكبر (ويكتب
في كل رقعة اسم شرك أو غيرهم يتحد أوجه) مثلاً (وتخرج في بنادق مستوية) وزناً وسكلاً من ملين
مخفف أو شمع (ثم يخرج من كل محضرها) أى الرقاع حين السكاة والادراج بعد جعلها في حجر مثلاً
رقعة على الجزء الأول ان كتب الاسماء فخطى من خرج اسمه أو على اسم زبدان كتب الأجزاء)
فخطى ذلك الجزء فبطل كذلك في الرقعة الثانية فيخرجها على الجزء الثاني أو على اسم عمرو وتعين
الثالثة لما بقى ان كانت ثلاثاً وتعين من يبنى من الشركاء الأجزاء منوط بغير القاسم (فان اختلفت
الانصباء كقص وثلاث وسدس) في أرض (جزئت الارض على أقل السهام) وهو السدس
فتكون ستة أجزاء (وقعت كسبى عمرو وعمر من طريق حصص واحد) وهو في غير الاقل في كمة
الأجزاء في ست رفاع اذا بدى صاحب السدس وخرج على اسمه الجزء الثاني أو الخامس فيفرق
حصصه غير مفيد انهم لا النصف مثلاً فان خرج على اسمه الجزء الأول والثاني أعطيهما واثنان
وربى بصاحب الثلث فان خرج على اسمه الجزء الرابع أعطيه والخامس وتعين السدس لصاحب
السدس وفي كمة الاسماء زيد وعمر ووكبر في ثلاث رفاع أو ستان خرج اسم بكرى صاحب السدس
على الجزء الأول أخذته وان خرج على الجزء الثاني اسم عمرو صاحب الثلث أخذ مع الثالث
وتعينت الثلاثة الباقيين يد صاحب النصف ولا يثنى الحصص وخرج اسم بكرى صاحب السدس
أحدهما أولاً وتوسط بينهما اسم بكرى ولا يفرق بينهما في ذلك (الثاني) من أنواع التسعة
(بالتعديل) بان تعدل السهام بالقيمة كالأرض تختلف قيمة أجزائها بحسب قوة امانات وقربها
فاذا كانت اثنان نصفين وقمة ثلثا ليشق على مائة كقمة ثلثها الحالى عن ذلك جعل الثلث سهماً
والثلثان سهماً وأقرع بكلمة الاحين أو الجرم من نحو هذه ثم خرج له جزء أخذته (ويجبر) المتع

(قول) المتن فلا جبار قال الماوردي ولو ترأسيا بل لم تكن قسمة بل هوسع محض يسع كل واحد منهما حقه من إحدى الدارين بخصته من الأخرى (قول) المتن لا تخن قسمة قال الزركشي لا بد أن يزيد على هذا ما في الجانب الآخر لا يعادل ذلك الانضمام شيء آخر من خارج (قوله) فيما قابل المردود أي وهو نصف البئر مثلا الذي يقابل المال الذي أخذ من سبلته البئر ورد إلى شريكه (قوله) يسع أي ولا يساويه الأجير كما في الحاكم يمال المتعقر (قول) المتن في الظاهر قال الرافعي محل الخلاف إذ الم يقسم بأ نفسه مع امتناعا فلا وهو يسع قطعا (قوله) ولا يشترط فيها أي في القسمة مطلقا (قول) المتن ويشترط الخ أي ولو قسم (٢٥٨) بينهم الحاكم يتيه هل خيارهم على

الغوراء بمقتضى امتداد المجلس وجهان (قول) المتن بعد خروج القرعة ثم قوله الآن أيضا بعد خروج القرعة يصدق أنهم مالو، وقسم بالتراسي من غير قرعة لا يتوقف على تصرف بغيره متأخر وبذلك صرح في شرح المنهج (قوله) أمر في إرادته لأن عبارة المحرر تصدق على ترافعة قاضي عن رضاء بينهما وسأله أن يقسم بينهما فافراز وتقبل قسم بينهما وأقره من أقرعه الزام لهما لا يتوقف على رضاه بعد ذلك كأشار إليه الناصر رحمه الله فيما سلف صدر الباب بخلاف عبارة المنهج باعتبار التأويل لاندكوه هذا غاية ما هنالك وهو مراده أن شاء الله تعالى والله أعلم (قول) المتن أو يصدق ذلك لأن القاضي إذا ثبت عليه بنية أنه جاز في حكمه يقض في حد أو غيره (قوله) ورضيا بعد القسمة أما إذا اختلفا يعتبر الرضى بعد القسمة فكون قسمة الأجير يتيه هو قسم قاضي بينهما حصة فاشترط الرضى بعد أيضا (قول) المتن لا أثر لخلط لأيهما ولو الرضى بعد القسمة فكما مر من ترك الزيادة فصار كن اشترى شيئا فبين ولا أثر له لدى دعوى الغنيين في البيع والشراء (قوله) ان قامت نيعة لوجه في الكفاية عدم

(عليها في الظاهر) الحقة لتساوي في القسمة لتساوي في الأجزاء الثاني لا يجوز لاختلاف الأغراض والتناقص وعلى الأول أجرة العاسم بحسب المخوف وقيل بحسب الشركة في الأصل (ولو استوت قيمة دارين أو دوتين) لاثنتين بالدوية (فقط جعل كل) منهما (واحد فلا جبار) في ذلك فتأور مذكر أو ما عدلته اختلاف الأغراض باختلاف المحال والأذنة (أو) قسمة (عبد أو ثياب من نوع أجبر) المتن لثمة اختلاف الأغراض فيها (أو فوعين) كعبد من تركي وهندي ووثين ابريسم وككن (فلا) جبار في ذلك (الثالث) من الأنواع القسمة (بالرأى بان يكون في أحد الجانبين) من الأرض (بثرا وشجر) يمكن قسمة فترسم أحداه بالقسمة بان خرج به بالقرعة (قطر قيمته) فإن كانت أنصافه النصف رخصتة (ولا) جبار فيه وهو يسع (وقيل فيما قابل المردود وفيما سواه الخلاف في صحة التعديل (وكذا) التعديل) يسع (على المذهب) وقيل فهما الخلاف في قسمة الأجزاء (وقسمة الأجزاء) إفراز في الظاهر (والثاني) يسع ودخول الأجير فها الحاجة إليه ومعنى أن القسمة إفراز أنها بين ما خرج لكل من الشريكين مثلا هو الذي ملكه ووجه التماسيح أنهما لما انفردا بكل من الشريكين ببعض مشترك بينهما كالمبيع كل منهما ما كان له مما انفرد به صاحبه ما كان لصاحبه مما انفرد به ولا يشترط فيها لفظ البيع (ويشترط في) قسمة (الرد) الرضاء بعد خروج القرعة (كفي) الأنداء (ولو ترأسيا بقسمة) فلا جبار فيه اشترط الرضاء بعد القرعة في الأصح بقوله لما رضينا بهذه القسمة أو ما أخرجه القرعة) اعترض قوله فلا جبار فيه بان صوابه عكسه كافي المحرر نسخة التي يحبر عليها إذا جاز بالتراسي إلى آخره ويجب بان المراد ما لا تنفي فيه الجبار عما هو محله وهو أن صرح في أفراد ما في المحرر وفي الروضة كالمسألة أقسمه الجبار لا يعتبر فيها التراضي لأعداء إخراج القرعة ولا بعداها وإذا ترأسيا بقسم قسم بينهما فهل يشترط الرضى بعد خروج القرعة أم يكفي الرضى أو قول فلان أظهرهما الاشتراط (ولو ثبت نيعة غلط أو خيف في قسمة جبار نقضت فإن لم تكن بنته أو داه واحد) من الشريكين (فله تخلف شركه) فإن سلك وحلف المذمعي نقضت القسمة (ولو ادعاه في قسمة تراص) بان نصبا قاسما أو انقسما بان تقسم ماورضيا بعد القسمة (وتلما هي) يسع فلا معاملة لا أثر لخلط فلا فائدة لهذه الدعوى (والثاني) له أثر لانهما ترأسيا لأعتقادهما أنها قسمة عدل فتقضى القسمة ان قامت نيعة بالغلط وحلف الشريكين لم يتم (قلت) كقول الرافعي في الشرح (وان قلنا إفراز نقضت ان ثبت) الغلط (والأفضل شركه والله أعلم ولو اخطأ بعض القسوم شائعا) كالثلث (طلت نيعة) وفي لباي خلاف تقر بوق الصفة) ففي قول يطل فيه أيضا ولا يظهر يصح وثبت اختيار (أو من النصيبين معين سواء) بالتصيب (ثبت) أي

جماع البينة بأنه يجوز أن يكون قدرضى بدون حقله صادر منه الرضى آخرهم لو كان المصور يوم من جنس واحد القسمة نقضت (قول) المتن نقضت أي لأن الإفراز لا يتحقق مع التفاوت بخلاف البيع (تسوية) ففي قول بطل الخ هذه طريقة والثانية القطع بالطلان وهو محاكمة الماوردي عن الجمهور ونسبها في المطلب للنص وخرج بها القاضي أبو الطيب وغيره وجهها ما تشرع له القسمة من التميز بل لا فرق على هذه الطريقة بين الإفراز والبيع (قول) المتن ثبت وفيه وجهان بطل نظر المتفرق قال في السطوة التفات إلى تقريق الصفة قال الزركشي وهو محتج على القول به في المسئلة قبلها

* (كتاب الشهادات) *

(قول) المترشح انشأه أي فلابد من تأويل في المبدأ أو الأخير (قول) المترشح خرج الكفر قوله تعالى ذوقوا عذابكم واشتراط الحرف بل أن الخطاب بالآلة الأحرار دليل إذا ثبت وقوله تعالى عن تزويج من الشهداء وانما ترضى الأحرار وأيضا فاذن القول على انقروا ولاية وغالب أحد قبيل شهادة الزوق واختاره ابن السكيت وغيره وأما الصبي فإنه لا قبل إقراره على نفسه شهادة على غيره إلا بالوفاة وقبل ما لا شهادة الصبيان في الجراحات التي تقع بينهم ما لم يتفرقوا (قول) المترشح وروية هي الاستقامة (قول) المترشح شرط الحد الذي لا فهو الشك وحده شرط تحقيقها (قوله) «لا تفتني بعدة» قال بعضهم شرط أن يؤمن به هو بعد الحد عند الغضب (قول) المترشح انزعاب الشاهد هو صغيرة (قول) المترشح وبصره الخ ذهب الأئمة الثلاثة إلى التحريم (قوله) قدرته شهادة ظاهره ولو بالمرأة الواحدة فيكون كبره وصريح في شرح المنهج تفسيره (قول) المترشح وصغره وهو أن يفتن من صغر بصره إحدى الصفتين على الأخرى (قول) المترشح قلت الأصغر قصر به لأنه يطرب بغيره (قول) المترشح الرقص قال ابن أبي الأندلس لم يرقص بغيره ولا وجد على الأخرى فراجعنا الله تعالى عليه إذا هاج به شيء أخرجه وأبغضه عن مكانه فوبخه امرأته غير مرة (قول) المترشح بأسه (قول) المترشح أن لا يأخذ من يمينه حمل حديث لا يفتني خوف أحدكم الحديث (قول) المترشح أن لا يفتني أي يفتن الناس ويظهره متجاوزا الحديث في ذلك (قول) المترشح سي يذبح لا اجتماع طرفيه وكل شيء بقوة قد جعلت طرفيه

الشفقة في الباقي (والا) أي وإن كان العين من أحدهما أكثر من العين من الآخر (طلعت) تلك الشقة لأن ما بقي لكل واحد لا يكون قد حرقه بل يحتاج أحدهما إلى الرجوع على الآخر وتعود الأشاعة

* (كتاب الشهادات) *

جمع شهادة وتحقق شاهد وشهوده وشهوده وثائق الأربعة وما يتعلق بها (شرط الشاهد مسلم حركه كف عدل ذو مروة غيرتهم) فلا قبل شهادة أحد أصدادهم وسكت عن انطق لأن الشهادة لا تتأني بدونه (وشرط العدالة) المتحقق لها (اجتناب الكثرة) أي كل منها (و) اجتناب (الأصراع على صغيرة) فبارتكاب كبيرة أو أصراع على صغيرة نوع أو أنواع حتى العدالة إلا أن تغلب طاعات المصر على ما أمر عليه فلا تتحقق العدالة عنصرون الكثرة القتل والزنا واللواط وشرب الخمر التقدير المصغر وغيره والسرقة والقتل وشهادة الزور ومن الصغار النظر إلى ما لا يجوز والفتنة والسكوت عليها والكذب الذي لا حذفيه ولا ضرر ولا إشراف على بوث الناس ويحرم المسلم فوق ثلاث والخمس من المساق إنسانا لهم (ويحرم اللعب بالرد على الصحيح) خدبت أي داود من لعب بالرد فقد عصى الله ورسوله وفي حديث مسلم فكانت غصن يده في لحم خنزير يوده أي وذئب حرام والثاني بكرة كالشطرنج (وبكره) اللعب (بشطرنج) بكسر أوله المعجمة والمهملة وفتح لانه صرف العرا إلى ما لا يجدي فإن شرط فيه مال من الجانبين أي أن من غلب من اللاعبين كان على الآخر كذا فمأزجهم قدرته الشهادة بخلاف ما ذكره من جانب أحد اللاعبين أي أن غلب يضم أوله بذله للآخر وإن غلب أمسكه فليس بخمار فلا تزيه الشهادة لكنه مقدمة على غير ما قيل فلا يصح (وبياح الحياء) يضم الحياء والد (وجامعه) وهو ما يقال خلف الأبل من رجوعه لسانه من تشبها بالسرور وأما التوام (وبكره الغناء) بكسر الفين والد (بلا أو جماعه) نافي من الهوى (ويحرم استعمال آل من شعار الشربة) للفساد (كظن وروود وصغره) من رافق واستأجرها لأنها تطرب (لأربعي الأصغر) لأنه ينشط على السرف السرف (قلنا الأصغر عه والله أعلم) قال في الروضة بعد تعبه أيضا وهو هذه الزمارة التي يقال لها الشبابة (ويجوز دفن عرس ونحسان وكذا غيرهما) مما هو سبب لإظهار السرور (في الأصغر) وأن كان فيه جلال في واحد من الثلاثة وقيل لا يباح ما في فيه في واحد منها ومقابل الأصغر في الثالث لا يجوز الخاطي عنها فيه (ويحرم ضرب النكوبة وهي طبل طويل شق الوسط) واسع الطرفين لحديث أن الله حرم الخمر والنيسر والنكوبة رواه أبو داود وابن حبان والمعنى فيه التشبيه بين يعتاضه به وهم المحتون فانه أمام (الأرض إلا أن يكون فيه تكسر كمثل الخنث) بكسر الون وبالثلثة فيحرم (وبياح قول شعرو) أي انشأوه كما في المحرر وغيره (وانشأه) واستأجره (الآن يهجر) فيه ولو جاعها صاد فيه (أو يفتش) فيه ضم الياء وكسر الحاء (أو يعرض) وفي المحرر وغيره يشبه فيه (بمرأة معنة) أو غلام من فصر وزده الشهادة بخلاف المهيمن لأن التشبيها مقصود عرض الشاعر تحيين الكلام لا تحقيق المذكور (والروية) لتخص (تخلق خلق أشاله في زمانه) وسكنه فلا يكل في سوق) والشرب فيها القهر سوى إذا غلبه العطش وشبهه الجوع (والشي) فيها (يكثف) الرأس أو البدن غير العورة عن لا يلبس بمثله (وقيلة توجه وأمه) (له) محضرة انشأوا كثار حكايته فكذلك بينهم (وليس تقيع بقاءه وفسوسة حيث) أي في بلد (لزياد) لقيع (واكلب على لعب الشطرنج أو) على (غشاهوا وعادوا من قصص نطقها) أي المروية (والأمر

فيه) أي في مسقطها (يختلف بالانفراد والاحوال والامكان) فيستقيم من شخص دون آخر
 وفي حال دون حال وفي بلد دون آخر كما تقدم (وحرقه ذنبه) بالهمز (لجهاة وكسر ودين
 عن لاتبليقه) بالوقاية (نقطها) لاشعارها بالنبذة (فان اعتادها وكانت حرة أو غلاماً) تنقطها
 (في الاصح) والثاني نعم كتحتمل حال في الروضة بتعرض الجمهور لهذا التعدي ويثني أن لا يتعد بصفة
 آياته أي المذكور في الشرح بل يظهر له بغيره أو أم لا (واهتمه) يضم التاء وفتح الهاء في الشخص
 (ان يجزأ اليه) بشهادته (تغف أو يدفع عنه) بها (من اقره زهادة لعبد له المأذون له كما
 في المحرر وغيره) ومكاتبه وغيره لمعت أو عليه حجر فلر وجماعه وكيل فيه براءة من ضمانه
 هو (ويجرا حق موره) غير أصله وقرع قبل ان يماله لانه لو كان كان الارش له (ولو شهد لورثه
 مريض أو جرح بحال قبل الاندمل) وهو غير أصل وقرع له (قلت) شهادة (في الاصح) والثاني
 قال لا كالجراحة للتمه وفرق الأول بان الجراحة سبب الموت الناقل للحق المبتغى للمال وبعد
 الاندمل يقبل طعناً لا تنفيه التهمة (وزهادة عاقلة ففسق شهود قبل) يحمله من خطأ أو شبه
 عبد بخلاف شهود اقرار بذلك أو شهود محدود كرهذه المسائل فتعقد بها في كتاب دعوى الدم
 لا بد من تكرار الشهود للقتل (و) زهادة (غرماً مقسراً بفسق شهود من آخر) لانهم يدفعون بها ضرر
 الزاحقة (ولو شهدا) أي الشاهدان (لا تين بوضعية) من تركه (شهادة) أي الإنسان (للشاهدين
 بوضعية من تلك التركة قلت الشهادة بان في الاصح) والثاني المنع لاحتمال الموأاة وبذوق الأصل
 عدمها مع ان كل شهادة منفصلة عن الأخرى (ولا تقبل) الشهادة (لأصل ولا فرع) للشاهد
 (وقبل) منه (عليهما وكذا) قبل من ابنه (على أيهما بطلاق فرة أهمها أو وقتها في الأظهر)
 والثاني المنع فانها تجرعهما إلى الأم فالحذف يحوج إلى ألحان السبب للفرق والأول قال لأخيه
 بمن هذا الجرو ولا تقبل لكتاب أصل أو فرع وماؤنهما (واذا شهد لفرع) أو أصله (وأجنبي
 قبل لأجنبي في الأظهر) من قولين تفرق الصفقة والثاني لا تقبل في فلا تقبله (قلت) أخذنا
 من الزايفي في الشرح (وتقبل لكل من الزوجين) من الآخر (ولاح) من أخيه (وصديق) من
 حديقته (والله أعلم) اذ لا تهمه (ولا قبل من عدو) لشخص عليه (وهو من يغضبه بحسب مقتضى
 زوال غمته ويحزن بسروعه وقرع بحسبته) وذلك قد يكون من الجانبين وقد يكون من أحدهما
 (وتقبله) أي لا عدو (وكذا عليه في عداوة من ككافر ومذنب) أي غيري (وتقبل شهادة
 مدع لا تنكره) بدعته كسكركى صفات الله وخلقه افعال عبادته وجوارز ونبوته يوم القسامة
 لا اعتقادهم انهم مصبون في ذلك لما قام عندهم بخلاف من يكفر بدعته كسكركى حدوث العالم
 والبعث والحشر للأحسام وعلى الله بالعموم والخبريات لا نكارهم بعض ما لم يحجى الرسول به ضرورة
 فلا تقبل شهادتهم (لا تغفل لا يضطر ولا يماز) بالشهادة قبل ان يألفها فكل منها ما تم وتثبت
 من الثاني ما ذكر في قوله (وتقبل شهادة الحسية في حقوق الله تعالى) كالصلاة والزكاة والصوم
 بان يشهد بتركها (أو فيما له فيه حق) كطلاق وعق وعتق وقصاص وبقاء عدة وانقضاءها
 بان يشهد بما ذكر في من مخالفة ما يترتب عليه (وحدته) تعالى بان يشهد بحجبه والفضل فيه
 التركة الزاوا والسرقة وقطع الطريق (وكذا التسب على الصميم) لأن في وصله حاله تعالى
 والثاني قال هو حق لا دعى وحده كالقصاص وحده الشفد والبيع والاقرار لا تقبل فيه شهادة
 الحسية وبصورتها مثلاً قول الشهود باننا القصاصي تشهد على فلان بكذا فأحضره للشهادة عليه
 فإن أبدا أو أواله أو فلان زناهم فحقه وانما اتهم عند الحاجة إليها فلو شهدا انسان فلا نأخذن عبد

(قول) المتن وما هو وكييل فيه لو عزل
 فان كان قد نام لم يشهد به ولا قبلت
 (قوله) والثاني المنع لو حسم شهادة الأولين
 ثم - الآخران فان ظاهر اختصاص
 الرتبة بالتأخر في هذا (قول) المتن لأصل
 لو ادعت المرأة الطلاق فتشهد لها الناهي
 لم يقبل ولو شهد احب منه من غير دعوى
 قبلت روضة وفتح فوجهان (قول)
 وهو عدو والورث الزوجين لان شهادة
 المتن وقيل بكل من الزوجين لا يشهد
 الا بخ تقبل مع وجود السبب في وجود
 السبب أولى (قول) المتن الحسية
 سميت بذلك لان صاحبها يحسم عند الله
 لازالة الناحية ثم الدليل عليها خير
 ألا أخبركم بخبر الشهود الذي يأتي بشهادة
 قبل أن يباها وفتة الشهود على الغيرة
 ابن شعبة وفتح لا فرق في المشهود
 عليه بين كونه حاضراً أو غائباً وفتح
 أ ككل رجلان في آخر رمضان ثم جاء
 وشهدا اليوم العبد قال بعضهم فيه عدم
 القبول لأنهما في ذلك غرضاً (قول)
 المتن كطلاق يدل على ان الغائب فيه
 حق الله تعالى عدم ارتفاع ما يقع منه
 وان تراعى عليه الزوجان وفتح
 لا تقبل في التدين برون وتطبيق العتق أو
 الطلاق وفتح العتق الضمني لا تقبل
 فيه شهادة الحسية لان الغرض فيه الملك
 ثم يبعه العتق بخلاف المملوك (قول)
 انز وبقا عدة كذلك البلوغ لما يترتب
 عليه من التكليف

(قول) المتن فباناً أو أحدهما وقت الحكم أو الشهادة فلو شهدا بفسقهما ولم يؤثر حال فسق الحكم لأحتمال الظن بان (قول) المتن فبعضه هو وغيره فبعضه توقف الأمر على النقص قال في البحر وهو المذهب لكن الأمام والغزالي قالوا الغنى بالنقص بين عدم النفوذ فإن القضاء لا يغير الحكم عندنا وإنما هو الظاهر خلافاً لابي حنيفة (قوله) ثبوت الخطأ فيه قضية هذا التحمل للنقص إذا لم يكن الحكم كبرى ذلك إلا بالنقص أي الآن يكون ذلك مخالفاً لدليل من قياس جلي وأخيره (قول) المتن وكذا ما ساقنا لوقال أصح هي السلطان على الحكم فهو لها ما كنت أعلم فتصحيحاً قبل من غير نيئة (قوله) وقيل تهدر بسة أشهر التي في تعليق الجوى نخسون يوماً أخذنا من قصة المتكلمين في تبرؤ وأما عدم التقدير الذي هو الثالث فخصه (٢٦١) القاضي والبقوى وغيرهما قال الأمام وكيف يطمع في التقدير وهو لا يثبت الإبتواب

أولاً ما هو خلافه من الرضا على كيف حتى يقولوا أنه يتره أو أنه يتركها وما قبل فيه هل تنعم فيه الدعوى قبل لا اكفاء بالينة وقيل نعم لأن البينة قد لا تساعد واد استخراج الحق بافرار المدعي عليه (ومضى حكم) القاضي (شاهدن فباناً كفاً من أو بعدن أو صيين نقضه هو وغيره) ثبوت الخطأ فيه (وكذا ما ساقنا في الظاهر) كافي المسائل المذكورة والثاني لا ينقض لأن قبولها بالاجتهاد وقبول نيئة فتصحيحاً بالاجتهاد لا ينقض الاجتهاد ولا ينقض الاجتهاد وعرض بان الحكم بالاجتهاد ينقض خبر الواحد (ولو شهد كافر أو عبد أو صبي ثم أعادها بعد كماله قبلت وأما في تاب) بعدها (وأعادها فلا) قبل منه لأنه منهم في ذلك خلاصهم (وتقبل شهادته في غيرها شرط اختياره بعد التوبة مدة يظن بها صدق توبته وقهرها الأكثرون سنة) وقيل تقدر بسة أشهر وقيل لا تتقدر بمدة ويختلف الظن بالاشخاص وأمارات الصدق (ويشترط في توبة معصية قولاً القول فيقول القادف) مثلاً (قد في باطل وأنا تادم عليه ولا أعود إليه وكذا شهادة الزور) يقول فيها على وزن ذلك شاهد حق باله وأنا تادم عليها ولا أعود إليها (قلت) أخذنا من الرافعي في الشرح (و) الخصبة (غير القولية) كالزنا والشرب والسرقة (يشترط) في التوبة منها (إقلاع) عنها (وبعد) عليها (وعزم) أن لا يعود إليها (وردة طامة آدمي) أن تعقبه بالله (أعلم) من مال وغيره فيؤدى الزكاة لستحقها وردها للغصوب إن بقي وبه أن تاف لستحقه ويحسب مستحق القصاص وحده انقذف من الاستعفاء وما هو حقه لله تعالى كالزنا والشرب إن لم يظهر عليه أحد فله أن يظهره وبغيره لبقاء عليه الحديث له أن يتر على نفسه وهو الأفضل وإن ظهر تفديات السرقة في الأمام وبغيره لبقية عليه الحديث

● (فصل لا يحكم بشاهد) ● واحد (الذي في هلال رمضان) فيحكم فيه (في الظاهر) كاعتد في كذب الصيام وذكره هنا للصبر فيه بعد تكرار (ويشترط للزنا أربعة رجال) قال تعالى والذين يرمون المحسنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء الآية (وللاقرار به اثنان) كغيره (وفي قول أربعة) كعقله ولا يثبت اللواط واثنان الإجماع بأربعة وفي وجه من طريق يثبتان اثنين ولا بد في الشهادة بأكثر من ذكره مفسراً فيقولون آياته أدخل ذكره أو غير الحجة منه في فرجها على سبيل الزنا (وللإل) وعقد على كعب واقالة وحوالة وضمان وحق على تكيار وأجل رجلان أو رجل (أمان) لغوم قوة تعالى واستشهدوا أي فيما يقع لكم شهد من رجال الحكم فإن لم يكونا رجلين فرجل (أمان) فهوهم الأشخاص فيه مستلزم لعوم الأحوال المخرج منه ما تنشر في الأربعة وما لا يكتب فيه بالرجل

٦٦ الح في (قول) المتن اثنان لأنه ليس كالشهادة على نفس الزنا فكأن مقتضى من الرجوع قال السديني وهذه النسبة تصور في موضع واحد وهو إذا قذف رجلان رجلاً ثم ادعى القادف على المذنب بأنه أقرب بارتا وأنكر وقضيته عزم من عها لا قرار ابتداء (قائمة) قد تعبر ثلاثة على وجه ذلك في الغارم بلصرفه الزكاة في الإفلاس وفي حصص الورثة (قول) المتن وعقد من أي أو فسقته ومنه الأمانة ثم القراض والشركة كالوكالة (قول) المتن كسب كذا الأجارة والوقت والصالح والفرقة والمهر والوصية والجبايات أوجهة للمال ومن حق ائمان الرذاعب بشرط رهن وطاعة الزوجة (قول) المتن تكيار أي مجلس أو شرط أو عيب أو عجز مكان أو إفلاس ونحوه قوله تعالى واستشهدوا قال الزركشي نص سبحانه وتعالى على ذات في الدين وفستا عليها غيرها والمعنى في ذلك كثرنا وعموم: لوليها

(قوله) روى مالك الخ وهو مرسل ولكنه اعتضد فيما يظهر (قول) المتن بكسرة قوسية (قول) المتن وحض بالنساء طرق في معرفته (قول) المتن وعيوب وكذلك الخ (قوله) روى الخ أي وأما اعتبار الأربع فلان (٢٦٢) كل امرأتين رجل قال الماوردي

و يشترط في شهادة الرجال بالولادة أن يذكروا أنهم شاهدوها من غير أن ينظر في فرع الذي تهيل فيه شهادة النسوة لو شهدن فيه على الأقرار لم يقبلن فيه (قول) المتن فإن نكل الخ نكحت عما إذا حلف وحكمه أنه لا يمكن من الخلف مع شاهده بعد ذلك (قول) المتن لا نسب الولد عبارة المحرور وهل يحكم بالولادة ويترع من المذمعي عليه قولنا قال الزكشي لكن يلزم منه مثله المصنف رحمه الله انتهى أقول عبارة المحرور أحسن ومنها تعلم أن قول الشارع رحمه الله الآتي وإشافي شتان عا الغرض منه شوث الاتراح كما أشار إليه الماشرح رحمه الله بقوله الآتي فترع الولد وهذا التصريح يلزم مع ما قال كيف يقول الماشرح رحمه الله والثاني شتان تعام يقول بعد ذلك أن النسب والخرية ينتان بالآقرار لأنه تعالى أعلم (قوله) مذ كرفي به فإن كان صغيرا لم يثبت محافضة على حق الولد بل دون كان صغيرا وصدق ثبت (قول) المتن فالذهب أنه لا يقض الخ ويحكم من في يده من التصرف فيه (قول) المتن تغير إعادة شهادة ذلك الشاهد تتعلق بغير الميراث وإتبات ملك النسب وذلك في حكم الخصومة أو واحدة فقد اعتدى حكمه بكل خلاف بين فنها صرة على إختلافه يجب وزد أثرها في الدعوى ذهابا وفرض إختصاصها وهي وسية والوإشافي ما عفا ولا يكثر إيهانهم ينبغي أن يكون محل ذنبا إذا ادعى الأول بجمع لا بتدريج نصيبه قط والا

والمرأتين (ولغير ذلك من عقوبة الله تعالى) كذا الشرب وقطع الطريق والقول بالزادة (أو لآدي) كالخصاص في النفس أو الطرف وحذ الخلف (وما يطلع عليه رجال غالبا كتحاشي وطلاق ورجعه وأسلامه وورثه وجره وتعديل وموت وأصاير ووكالة وصاية وشهادة على شهادة رجلان) روى مالك عن الزهري مضت السنة أنه لا يجوز شهادة النساء في الحدود ولا في النكاح والطلاق وقيس على الثلاثة باقى المذكور أن يتجاعل بها لا ينقص منها مال ولا قصدها مال ولا قصدها مال ولا الوصاية إلا راجعين إلى المال الولاء والخلافة لا المال (وما يخص بغيره النساء) وأولاً برأه رجال غالبا بكسرة وولادة وحض ورضاع وعيوب تحت الشاب كبرص ورتق وقرن (ثبت بما سبق وبأربع نسوة) روى ابن أبي شيبة عن الزهري مضت السنة أنه يجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من ولادة النساء وعيوبهن وقيس بما ذكر باقى المذكور أن يحترق قوله تحت الشاب عما قال البغوي العيب في وجه الحرة وكفها لا يثبت إلا لرجلين وفي وجه الأمة وما يدعونه المنة ثبت رجل وامرأتين (وما لا يثبت رجل وامرأتين لا يثبت رجل وعين وما يثبت بهم ثبت رجل وعين) روى مسلم وأبو داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قضى بشاهدتين (الاعيوب النساء وعوها) بالنسب فلا يثبت رجل وعين نظرها (ولا يثبتن إمرأتين وعين) لعدم ورود موافقهما مقام رجل في غير ذلك لوروده (و) في الشاهد واليمين (انما يخلف المذمعي بعشدة شاهده وتعديله ويذكر) وجواب (في خلفه صدق الشاهد) فيقول والله إن شاعدي لصادق وأنى مسخى لكذا قال الإمام أبو داود في كماله وأخر تصديق الشاهد فلا بأس وذكر صدق الشاهد ليحصل الارتباط بين اليمين والشهادة المختلفي الجنس (فان ترك المذمعي الخلف) بعد شهادة الشاهد (وطالبين خصمه فله ذلك) لأنه قد يتوهم عن اليمين وبين الخصم سقط الدعوى (فان نكل) عن اليمين (فه) أى المذمعي (ان يخلف بين الردى لا يظهر) والثاني التبع لأنه ترك الخلف فلا يعاد إليه وعلى هذا يحبس المذمعي عليه حتى يخلف أو يقر وعلى الأول لو لم يخلف المذمعي سقط حقه من اليمين وليس له مطالبة الخصم كالمسألي في كتاب الدعوى (ولو كان مدعى أمه وولدها) يستترهما (فقال رجل هذه مستولى عقلت بهذا في ملكي وخلف مع شاهد) أو شهده رجل وامرأتان بذلك (ثبت الاستيلاء) لأن حكم المستولية حكم المال فسلم إليه وإذا مات حكم بغيره ما يقرر (لأن النسب الولد وحريمه في الأظهر) لأنهما لا يثبتان بهذه الجهة في الولد في يد صاحب اليد في ثبوت نسبه من المذمعي بالآقرار ما ذكر في به وإشافي شتان عا لما يترع الولد من المذمعي عليه ويكره أن يسيار بالقرار المذمعي (ولو كان سيده غلام) يستتره (فقال رجل كنى ولأعتقه وخلف مع شاهد) أو شهده رجل وامرأتان بذلك (فالذهب أن نزاعه ومصيره) كمن خص عليه ومنهم من خرج قولنا من مسئلة الاستيلاء بنى ذلك فجعل في المسئلة قولين ومنهم من قطع بالأول وهو الراجح في أصل الرضة والفرق أن المذمعي هنا يسعى ملكا وجهته تصلى لأبيه والعق يقترب عليه بآقراره (ولو ادعت ورثتها لورثتهم وأقاموا شاهدا حلف مع بعضهم وأخذ نصيبه ولا يشارك فيه) كمن خص عليه (ويطرح حق من لم يخلف بنكوله) أن حضر فهو كامل لأن كان غالبا أو مسيا أو مجنونا فالذهب أنه لا يقض نصيبه فإذا زال عذره وحلف وأخذ بغير إعادة شهادة) وقيل في قول يقض نصيبه ويوقف ولو تغير حال الشاهد قبل

(قول) المتن لا يصار أي يجوز رؤية الزنا إذا كان لغرض النكاح (قول) المتن على الصحيح وذلك لأنه واسع حيث لم ينص على أن لا يجوز شهادة البصير على الغائب والميت (قول) المتن إشارة اقتضى هذا أنه لا بد في الشهادة على الحاضر من الإشارة بالمعقولة ونسبه أو اقصر على اسمه وأما قوله لعنه كفلا عن السلطان فينبغي الاستكفاء بذلك إذا لم يلبس (قول) المتن وعند غيبته الظاهر أن المراد غيبته عن مجلس القاضي وفي شرح المتن فوق الحدود ولا أعلم فيه مسلفا (قول) المتن فإن جعلهما على حال أي أن القسم وأما شهادة الشاهد عن من لا يعرفه اعتمادا على حليته وصحته كما يفعله (٢٦٣) كثير من جملة الشهود ثم يوثقها في غيبته أو موته فلا يجوز قول واحد ولا أعرف

فيه خلافا أقول ثم صرح الرافعي بأنه إذا جعلهما ولكن استفاض بين الناس من بعده فلا ينفلان فلان سأله أن يشهد ثم قال في التنازع مع ما قاله ابن أبي الهيثم يعرف فساد كثير من الأحكام الواقعة في زماننا لأن الشهود يوثقون في الغيبة معقولين في النسب على أخبار الشهود عليه وذلك بالمثل وإن وصفوا حليته فليتب عليه ذلك (قوله) متبقة كان صورة هذا في الاسم والنسب أن يستفيض عنه وهو متبقة لأنها فلا تفتنه فلان ثم جعل عليها وهي كذا (قوله) وقيل يجوز تعريف عدل وحديث تعلم أنه على هذا لا يشرط عدل الشهادة (قول) المتن والعمل أن قول البتني يريد عمل بعض البلدان لا عمل الأصحاب وحديثه فلا عبرة به (قول) المتن جعل القاضي أي في كتب حضر رجل ذكر أنه فلان بن فلان ومن حليته كذا فلان ابن أبي الهيثم كان الغرض منها التذكير عند حضورهما بعد ذلك فحضر وان كان الغرض الكتابة لصفة إلى بلد آخر إذا غاب المدعي عليه ليشايل حليته ما في الكتاب ويحل بمقتضى ذلك أن أنكر فهو في غاية الاشكال وكذا أن كان الغرض الاعتماد على الحلية عند الاحتجاج إلى الثبوت والحكم بنسب ولا

الحلف بل قد يحق أحد وجهين (ولا يجوز شهادة على فعل كزنا وغصب وانلاف وولادة) ورضاع (الابا لا يصار) لمع فاعله فلا يكتفي فيه السماع من الغير (وتقبل) فيه (من اسم) لا يصار (والأقوال كعقد) وفسخ وأقرار بهما (يشترط معهما وبصارا قلها) فلا قبل فيها شهادة أصم لا يسمع شيئا (ولا يقبل أعمى) حل شهادة في مصر (الان بصر) رجل (في آذنه) يطلق أو عتق أو مال لرجل معروف الاسم والنسب (فتقبل حتى يشهد) عليه (عند قاضيه) يقبل (على الصحيح) والثاني المتعسد الباب (ولو جعلها بصير ثم شهد أن كان مكان الشهادة وعليه معروف في الاسم والنسب) بخلاف مجملهما أو أحدهما أخذ من مفهوم الشرط (ومن سمع قول شخص أو رأى فعله فإن عرف عنه واسمه ونسبه شهد عليه في حضوره إشارة وعند غيبته وموته بما سمعه ونسبه فإن جعلهما لم يشهد عند موته وغيبته) وكذا أن جعل أحدهما فيما يظهر (ولا يصح) تحمل شهادة على متبقة) بالنون قبل التاء من اتب كما في الأصحاب (اعتمادا على صورتها) فلان الأصوات تشابه (من عرفها بعينها أو باسم ونسب جاز) التحمل عليها متبقة (ويشهد عند الأعداء بما يسمعه) مما ذكر في شديق العلي عنه ما عند حضوره أو في العلم بالاسم والنسب عند غيبته وموته (ولا يجوز) التحمل عليها تعريف عدل أو عدلين إنما خلافة بنت فلان (على الأشهر) العبرة في المحرور في الروضة كصلها عند الأكثرين وقيل يجوز تعريف عدل لا خير وقيل تعريف عدلين باسمي جواز الشهادة على النسب بالسماع منهما أو الأول مني على اشتراط السماع من جميع يؤمن وتواظفهم على الكتب (والعمل على خلافه) أي الأشهر وهو العمل بما ذكر في ذكر العمل به المزمع على الروضة وأصلها الإشارة إلى الميل إليه (ولو قامت منه على عدمه) فطلب المدعي التحصيل جعل القاضي بالحلية لا الاسم والنسب مالم يشأ) ولا يكتفي فيها قول المدعي وأقرار من قامت عليه البينة لأن نسب الشخص لا يثبت بأقراره وميت بينة حسيبة على الصحيح فإذا قامت عند القاضي بنسبه جعل به (وله) الشهادة بالسماع على نسب) لذلك أو أتى (من أب وقية) وكذا أم في الأصح) كلاب والثاني المنع لما كان رؤية الولادة (وموت على المذهب) وفي وجهه من طريق المنع لأنه يمكن فيه المعانة لا عتق وولادة ووقف ونكاح وملا في الأصح) لأن مشاهدة أسياها منسوبة عبارة المحرور فأخرج المنع (قلت الأصح عند المحققين والأكثرين في الجمع الجواز والله أعلم) لأن مذهبنا طول تعمير إقامة البينة على اثباتها نفس الحاجة إلى إثباتها بالسماع والرافعي في الشرح نقل في غير ذلك المنع من طائفة والجواز عن أخرى زاد في الروضة الجواز أقوى وأصح وهو المختار وصحت فيها على قول الرافعي في تلك أقرب الوجهين إلى الحلال الأكثرين الجواز والتأخر أنه لا يجوز إلى آخره

أحسب أحد أقواله قال وتزيل كلامهم في الحالة الأولى بأما جعلهم بالحلية في المجهول كاسم والنسب في العرف أقول تسلف من عهده قريسا على قول المتأخر فإن جعلهما على حال الحلية لا تسوغ الشهادة في الغيبة ولا خلاف فكيف يكون في مرتبة الاسم والنسب (قول) المتن بالحلية انظر لقوله لو قامت منه على عنه فإنه يعدل إلى دفع ما نقله عن ابن أبي الهيثم في القولية التي قبل هذه (قول) المتن وموت على المذهب الحق البصري والماوردي بالسماع فيه أن يمر بسبب القليل فيقع التوثيق في داره والناس جالسون لتعزيبه فيصبره واحد بجونه (قول) المتن وذلك لأنهم

إلى الملك الذي لا يوافقهم بالتصريح جاز بالتصريح

(قول) المتن جماعه الجهل بشرط التكرار وطول المدة خلاف (قول) المتن وقيل يكفي الخ وجهه ان العاصي يعتمدهما معكدا
 الشاهد فرع لو خرج الشاهد بالشهادة ثم قال مستدعي السماع قال السبكي لا يضرب بل يضمنهم لذكر السماع في الشهادة لاهل
 وجه التردد والتبري لم يضرب وجعل ذلك جمعاً بين ما وقع لشخصين في موضع من ان التصريح بان المستدعي السماع لا يضرب في موضع بأنه يضرب
 (قول) المتن ويجوز في طريقة استئني الركني نقله عن الرضا الشهادة بان قال وكان وجه الاحتياط للترية (قوله) وفيه بعده
 لا بد منه والا فليس يزيل الملك فكيف يشمله بانك (٢٦٤)

فصل في جعل الشهادة (قول) المتن الشهادة قال الركني تطلق بمعنى الاداء ومعنى التصلو بمعنى الشهادة وهو المراد اقول بل المراد الاول لانه معنى لجعل الشهادة الاجابة ويل حفظه او اذ قال ويل على وجوب العمل والاداء قوله تعالى ولا ياتي الشهادة اذا ما دعوا دلت على وجوب العمل والبعض على الاداء الا ان التوصل انما وجب لاداءه بعد وجوبها فكونها دلت بالنظر على التوصل دون الاداء حصل توقيل جعلها الشارع دليلاً لاداءه وليد كرها في التوصل (قوله) فلانها لا يستغنى عنها الخ قال القاضي قوله تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد ان كان المخاطب بها المكتوب له لم يجز وان كان الكاتب وجبت (قوله) بلزمه ظاهره من عمن فان كان هذا مراده فيجب ان يكون قوله الاتي والساني قاس على ما اذا جعله يحمل باقياً على ظاهره وهو الثاني الثاني هناك في تركه ما قد يخالفه ثم رأيت في شرح المنهاج ما هو مروي عن أن من فرض الكتابة عند حضور التوصل أو غيبته مع اعتذاره انتهى وهو ظاهر (قول) استدعى مثله من يدعى ردة او دفعه ويطلب الشهادة بذلك مع تمكنه من التيقن له ان تركه (قول) ان كان كان فيما يشبه الخ لا يقال له لان ان كان

(وسط السماع) في استناد الشهادة اليه (سماعه) أي الشهود به (من جمع يؤمن أو ما يؤمن على الكذب) لكنهم فيقع العلم أو التيقن بقولهم (وقيل يكفي) سماعه (من عدلين) وعلى الاول لا تستلزم البعد ولا الحرية ولا الكورة وعبر في الرضا كاصطفا في الثلاثة ينبغي (ولا يجوز الشهادة على ملك بغير زيد) أو تصرف (ولا بد وتصرف في مدة قصيرة ويجوز في طريقة في الامم) والساني قال قد وجدنا من غاصب ووكيل ومستأجر ومرجع الطول والقصر العرف وقيل أقل الطرفة ستة (وسطه) أي التصرف المتضمن الى اليد (تصرف ملاك) في القصر (من سكني) وهدم وبناؤه (وسمعه) (ورهن) ولا يصح في التصرف مرة واحدة لانه لا يحصل لنا (وتبين شهادة الاعصار على قرائن ومخاليل الضرر والاضافة) مصدر اضاف الى الرجل ذهب ماله والضيق بالسكر والغنى مصدر اضاف الى الشيء والغنى جمع الضيقة وهي الفقر وسوء الحال والضرر الغنى خلاف الغنى والضرر الهزال وسوء الحال وهو التناقص هنا ومخاليل جمع مخيلة من خال بمعنى نخل أي ما يظن به اذا ذكر بان راقب الشاهد المشهود به في خلوة وذلك لم ينحصر خبره بالظن التي ذكرها في التغليس وشرط شاهده أي اعصار شخص خبره بالظن

فصل في جعل الشهادة فرض كفاية في النكاح وكذا الاقرار والتصرف المالي وكفاية المصلك في الاصم (أما فرضية التوصل في النكاح فلتوقف الانقياد عليه وفي الاقرار وتاليه للباحثة الى اثباتها عند التنازع والساني قال لا تتوقف صحتهما واستيفاء مقاصدهما عليه وقال هو مندوب وأما فرضية كفاية لصلك فلانها لا يستغنى عنها في حفظ الحق والمال ولها أثر ظاهر في التذكر والثاني قال هي مندوبة والفرضية فيها دوا فمما قبلها التعريف في الرضا بالصحيح لان الحجة بالشاهد لا يفي في التعريف بالاصم في الثلاث تغليب للثالثة ثم على فرضية التوصل من طلب منه يلزمه اذا حضر المحمل فان دعي للتوصل فالاصم عدم وجوب الاجابة الا ان يكون المحمل مريضاً ومحبوساً أو مراً أو مخدراً أو قاصياً شهيداً على أمر ثبت عنده فليزله الاجابة (واذا لم يكن في القضية الا انسان) بان لم يحمل سواهما أو مات غيرهما أو جن أو فسق أو غاب (لزمهما الاداء) اذا دعياه قال تعالى ولا ياتي الشهادة اذا دعاهوا (فلو ادعى واحد وامتنع الآخر قال) للذمعي (الحلف به عصى) لان من مقاصد الاشهاد التورع عن البين (وان كان) في القضية (شهود) كالأربعة (فالاداء فرض كفاية) عليهم (فلو طلب من اثنين) منهم (لزمهما في الاصم) واللافتى الى اثبات كل والثاني قاس على ما دعي للتوصل لانهما لا يثبتان في الفرق ظاهر (وان لم يكن في القضية الا واحد لزمه الاداء) (ان كان فيما يثبت شاهد واحد ولا فلا) يلزمه (وقبل لا يلزم الاداء الا من تحمل قصد الانقضاء) والاصم يلزم الآخر (ولو وجب الاداء لشرط ان يدعى من ساقه العدوى)

القاضي يرى ذلك لا يتوقف ذكر الشوق فغنى عنه لا يضمن منه (قول) المتن انما انقضاء لانه لم يلزمه واجب ادفع بان ذلك نظير الشوب فاقبل نفسه الى من يدره يجب عليه الخ وج من عهد تهاوى يترقب من هذا كراهة الشمس ولو بنفسه ومن سجود التلاوة وان لم يسجد فرع (فكانت ما قبل فيه شهادة فالحسية كالطلاق ينبغي ان يجب قطعاً اذا تحمل انقضاء وهو ظاهر (قول) ان كان يدعى الخ وكان الشهود حصة من نسب أو خلافه ويخبرها فينبغي أن يجب من غرضها وهو ظاهر وأما ما في ساقه العدوى فان ظاهر عدم الوجوب فيها كغيرها لم يمكن الشهادة على ان شهادة لكن ينبغي ان يقال يجب أن يحضروا أو يشهدوا على شهادة من يغلب على ظنه انه يتوجه

فأقول وهي كاشتم التي يرجع منها مبكر ليلا الى موضعه (وقيل دون مسافة قصر) وهذا ريد على
الاول بما بين المسافتين فان دعي من مسافة القصر لم يجب عليه الحضور للاداء لبعدها (وان يكون
عدلا فان دعي ذوقنق يجمع عليه) كشارب الخمر (قبل او يختلفه) كشارب النبيذ (المجب)
عليه الاداء والاصح في الثاني وجوب الاداء وان عهده من القاضي رد الشهادة لانه قد تغير اجتهاده
(وان لا يكون معدوم اجراض وغیره) كتقدير المرأة (فان كان أشهد على شهادة أو يثبت القاضي
من يسمعها) واذا اجتمع الشروط وصكان في صلاة أو جام أو على طعامه التأخير
الى ان يفرغ

﴿فصل قبل الشهادة على الشهادة في غير عقوبة﴾ كال وعقد ونسغ وطلاق وعق وولادة ورضاع
وزكاة ووقف مسجد وجه عاتمة (وفي عقوبة لا دعي على المذهب) كقصاص وحده قذف بخلاف
عقوبة الله تعالى كحد الزنا والشرب على الظاهر ومنه خرج قول في عقوبة لا دعي بناء على ان علته
ان العقوبة لا يوسع باها ودفع القرع بان العلة ان حق الله مبني على المساهلة بخلاف حق الادبي
فلذلك عبر المصنف في المذهب وهذا الخلاف والتحرر صرح بالترجيح ذكره الراعي في الشرح في القضاء
على الغائب والكسب الى قاضي بلده مبني عليه وأحال هنا عليه حكم الشهادة على الشهادة واقصر
على تصحيح القول في النسخ الاول والنسخ في الثاني وتوجه في الاختصار في الرواية وعبر بالمذهب خلاف
تعبيره في المنهاج في القضاء بالظاهر (وتحتملها بان يستريحه) الاصل (فيقول ان الشاهد بكذا
وأشهدك) على شهادتي (أو أشهد على شهادتي أو يسمعه يشهد عند قاض) ان فلان على فلان
كذابه ان يشهد على شهادته وان لم يستريحه (أو يسمعه) قول أشهد ان فلان على فلان الفاعل من
ميشع أو غيره (كفرض فتجوز الشهادة على شهادته وان لم يشهد عند قاض (وفي هذا وجه
بانع) لاحتمال التوسع فيه (ولا يكتفي بمساع قوله لفلان على فلان كذا أو أشهد بكذا أو عدى شهادة
بكذا) لان الناس قد نساهاون في الحلاف ذلك على عدو ونحوها (وليس الفرع عند الاداء
جهة العمل) فان استعاضا الاصل قال أشهد ان فلانا يشهد لفلان على فلان كذا أو أشهدني على شهادته
وان لم يستريحه بين ايه شهد عند القاضي أو انه أسند الشهادة الى سبه (فان لم يبين) جهة العمل
(ووثق القاضي بعلمه فلا بأس) في ذلك كان بقول أشهد على شهادة فلان بكذا (ولا يصح العمل على
شهادة مردود الشهادة) كفاكس ورقين وعدو (ولا تحتمل النسوة) وان كانت الاصول أو بعضه
نساء كانت الشهادة في ولادة أو رضاع أو مال لان شهادة الفرع تثبت شهادة الاصل لامتدادها به الاصل
(فان مات الاصل أو غلب أو مرض لم يثبت) ذلك (شهادة الفرع) لانه عملها كجسأ في شرعه
ودكرها لو طلقا بعده (وان حدثت ردة أو فسق أو عداوة منع) شهادة الفرع (وخنونه)
أي الاصل (كوتدعي على الخصم) والثاني كقصصه فيمنع شهادة الفرع (ولو تحتمل فرع فسق أو عداوة)
أوصي (فأدعى وهو كامل قبلت) شهادته (وتكتفي بشهادة اثنين على الشاهدين) كالتشهاد على
مقرين (وفي قول يشترط لكل رجل أو امرأة اثنان) لان شهادتهما على واحدة ثمة مقام
شهادة فلا تقوم مقام شهادة غيره (وشروط قبولها) أي شهادة الفرع (تعدا وتفسر الاصل بموت
أو عي أو مرض يثنى) به (حضوره أو غيابه مسافة عدوى وقيل قصر) في الاول ثمة بجذف
لفظة فوق ولو ذكرها قبل مسافة وقال وقيل مسافة قصر كل مواهات لما في الرواية وأصلها وانحرر
(وان يسمى الاصول) تعرف عدالتهم (ولا يشترط ان يركبهم الفروع فان ذكرهم وقيل) ذلك
منهم واشترطه بعضهم تمتع شهادتهم (ولو شهدوا على شهادة عدلين أو عدول) بذكرهم (ولم

(قوله) فأقول ان قصر مح في ان الاصل المدكور
ليس من معنى مسافة العدوى وفيه نظر
﴿فصل قبل الشهادة الخ﴾ (قول)
المتن يستريحه أي يطلب منه رعاية
الشهادة وحفظها (قوله) بكذا يرجع
لقوله على شهادة فلان (قول) انست
ولا تحتمل النسوة ﴿فرع﴾ لو تحتمل
فرع واحد عن أصل فثبتت
بشاهدين وعين فأراد ذو الخبر ان يخلف
مع هذا الفرع لم يجز لان شهادة الاصل
لا تثبت بشاهدين ولو شهد على أصل
واحد فرعان فله الخلف معهما (قول)
ان كونه على الصبر لانه موضع في رية
(قوله) قبلت شهادة أي كاسله لو كان
كذلك (قول) انشأ على شاهدين أي
على كل واحد منهما (قول) انشأ تعدر
أو تعدر وثبتا بان يشهدا بترامى
فيه الاقوى بحسب ما يمكن ومن
الاعذار كون المرأة مخدرة وخروج من
خايم ونحوه (قول) انشأ أو مرض أو
غيره يرجع كمنعها أي قوله أو
قصر (قوله) وقيل نساها قصر لا
يقال أي حاجة بفظ مسافة لا تقول
متى سقطت على هذا التقدير فند المعنى
لوجوب تقدير القرعة في حيز (قول)
استد ولو شهدوا اثنان أو اثنى ركني انما
أشهره عن مسئلة ان تركه ليفيد ان
تركه انفرو عن نسلول وان جازت فلا
بشمن قسمين يذم ولو قد هما ليكن
صحيحا في ذلك (قوله) شهد فرع ان لا يرض
انتي حديدها كذا فلان ولا يعرف عن
الارض وأصل يعرفها قال في روافي
يحتج ان يصح بمرور الراوي وان يشهد
اثنان النبي صلى الله عليه وسلم

يسمونه لم يجز) أى لم يصح أن القاضى قد يعرف جرحه لو هوهم ولا نه يسد باب الجرح

على الخصم

• (فصل رجوع الخ) • (قوله) أودية مغلظة قال الراغبي وقيل مشاركة الشهود له في الصورة الثالثة أن لا يجب عليه هنا الاعتصام وأظهر ابن الرقعة بأنه يلزم على كلام الراغبي أن الشهود لو رجعوا وحدهم يلزمهم التصف وان القاضى إذا رجع وحده لا يطالب بإبقاء النصاب فالوجه أن الشهود والقاضى كل شترتين ولو انفرد أحدهما اختص بالقرعة بخلاف جملة الشهود فأنهم كالقاتل الواحد (قوله) لكنه في الرضا قد ادلى آخره وقضية جعله من الزرع عدم أحده من كلام الراغبي وألم يكن زيادة هذا وجه الإنسان ولكن (قول) انت فلا غرم أى فلو كانوا غرموا قبل إقامة البينة رجعوا به فخرجوا لوجه شهود الرضا أيضا في هذه المسئلة بعد الحكم بشهادتهم فأنظروا اختصاص الغرم بهم لأنهم قوتوا ما زعموا أو ليس دور هوهم بعد الحكم لا يقيد (قوله) والثاني المن لان الضمان باليد أو الاتلاف ولم يجدوا أحد منهما (قوله) كمن حبس هو تظهير (قوله) الموت رجع لقوله الجميع (قوله) بقطعه الضم فيه مرجع لقوله كل (قول) المتن من النصاب وقيل من العدد الخلاف يفتى على الوجهين فيما إذا رجع بعضهم وبقي نصاب ان قلنا لا غرم وهو ما صحح زعم القرم هنا على العدد المعتبر وهو النصاب وحصة من تضم من العدد المعتبر يوزع عليه بالسوية وإن قلنا بالقرع هنا لوزع هنا على جميع الشهود

• (فصل) • إذا رجعوا أى الشهود (عن الشهادة قبل الحكم امتنع) الحكم بما لانه لا يدري أصدقوا في الأول أو في الثاني فلا يثبت لمن المصدق منها (أو بعده) أى الحكم (وقيل استيفاء عمل استوفى أو عقوبة) كالقصاص وهذا القذف والزنا والشرب (فلا) يستوفى لأنها تسقط بالشبهة والرجوع شبهة ونسأل لا يقطع بها (أو بعده) أى الاستبراء (لم يفتى) أى الحكم (فان كان المستوفى قصاصا أو قتل ردة أو رجوعنا أو جلد ومات) المجنود (وقالوا نعمدنا) شهادة الزور (فعلهم) قصاص أودية مغلظة) موزعة على عدد رؤسهم ويعدون في شهادة الزنا هذا القذف ثم يرجعون وقيل يقتلون بالسيف (وعلى القاضى) الرجوع دون الشهود (قصاص) أودية مغلظة (ان قال تعمدت) الحكم بشهادة الزور (وان رجع هوهم فعلى الجميع قصاص) أودية (ان قالوا نعمدنا فأنوا أخطأنا) أو عني على مال (فعليه نصف دية وعليهم نصف) منها (ولو رجع من قال لا مع انه يضمن) ويتعلق به قصاص لانه بالتركية يعنى القاضى الى الحكم القضى الى القتل والشافى المتع لانه كالمسلم مع القتال (أو رجع) (وقيل) وحده فعليه قصاص أودية (أو مع الشهود فكذلك) على الولي وحده ما ذكر لانه المباشرون هم معه كالمسلم مع القتال (وقيل هوهم شركاء) تعاونهم على القتل فعلى الجميع القصاص أو الدية نصفها على الولي ونصفها على الشهود ولو رجع القاضى معهم قتل الله عليه وثبت على الولي وثبت على الشهود وكان الصنف أخذ ترجيح الأول من بداية الراغبي به المتأثر في الشرح ترجيحه عن الامام ورجع الثاني عن البغوى وقال في المحرر رجح كلا من هوهم لكن في الرضا قد زاد الاصح الأول (ولو شهدا بطلاق بائن أو رضاء) محرم (أو لعلنا وفرق القاضى) في المسائل الثلاث (فرجعا) عن الشهادة (دام الفران) وقوله لما احتمل لاريد به القضاء (وعليهم) هو انحصار من عليهما (مهر مثل) وقيل نصفه ان كان الفران (قبل وطء) لانه الذي فات على الزوج والأول نظر الى بدل البضع الموت ولو رجعا عن الشهادة بطلاق رجح فلا غرم اذ لم يثبتوا شيئا فان لم يرجع حتى انقضت العدة التحق بالبائن ووجب الغرم وقيل لا تنصيره بترك الرجعة (ولو شهدا بطلاق) بائن (وفرق فرجعا قامت بنته ان كان بينهما رضاء) محرم (فلا غرم) اذ لم يثبتوا (ولو رجع شهود مال) عين أو دين بعد الحكم به ودفعه (غرموا في الظاهر) للشهود عليه لحصول الحيلولة بشهادتهم والثاني المنع وان أوثا بما يفتى الى الفوات كمن حبس المائت عن ماشيته حتى ضاعت وقد يصدق الشهود له الشهادة في الرجوع فيلزم رد المال (وقيل) رجعوا كما هم وزع عليهم الغرم) بالسوية (أو بعضهم وبقي) منهم (نصاب لا غرم) على الرجوع لقيام الجميع ببق (وقيل يفرم تسطه) لو نوع الحكم شهادة الجميع الموت كل منهم تسطه (وان تنصر النصاب ولم يزد الشهود عليه قسط) يفرمه الرجوع وهو التصف في أحد اثنين (وان زاد) الشهود على النصاب كثلاثة رجع منهم اثنان (قسطه من النصاب وقيل من العدد) يفرمه من رجع ففرم ان النصف على اثنين والثالث على اثنان (ونشهد رجل وامرأتان) ورجعوا (فعليه نصف وهما نصف أو) هو (أو ربي) من النساء (في رضاء) ورجعوا (فعليه ثلث وهن ثلثان فان رجع هو أو ثلثان لا غرم) على من رجع (في الاصح) لبقاء الخجة والثاني عليه أو عليهما الثلث لما تقدم (وان شهدوا ورابع عي) ورجعوا (فقلص كرضاع) فعليه ثلث وعليهن ثلثان (والاصح) دون نصف وهن نصف من رجع مع أو وحدهن (لانه نصف الخجة وهن معه كذلك اذ لا يثبت المال

(قوله) بناء على الأصح يرجع لقول المتن والأصح هو نفع الخ (قول) المتن لا يفرمون استشكل مسألة الإحصان تغريم شهود التزكية
 * (كتاب الدعوى والبيئات) (قول) المتن عند قاض مشه الحكم والسبيل (قوله) فلا يأخذها أى لا يجوز أخذها وإن كان بيع النوق
 في بعض أفرادها كالتصامص فليجوز الاشتراط (٢٦٧) في عبارة التهايج للخواز واعلم أن عقوبة الله تعالى لا يفتيا من الزنا أن

القاضي أضاعه الأمران الأدي
 فيها (قول) المتن أنه أخذها كان
 تحت يد عادية والأقل ليس سبيله الطلب
 منه (قول) المتن أن لا يفتي طاهره
 الأكفأ بمحرمات خوف وأوجه تخصيصه
 بما إذا غلب الخوف وأستوى الأمران
 (قول) المتن أن قاض مشه أمره ونحوه
 ممن يرضى الخلاص على يده والنسود صم
 الاستقلال (قول) المتن على غير مجتمع
 الخ وهو خرج للنكر والقر الممنوع (قول)
 المتن أو على شكر ولا ينفق إلا ما يورث
 وغيره يفتي به ولو كان منه ولكنه يجوز
 لقوم سلطان المستحق ذل في السكنى
 وكذلك لو كان باب احكامه (قول)
 المتن وكذا غير خسه لأخلاق قسمة منه
 رضى الله سبحانه أن يحرقه تحت من
 دهن ومشط وأدم وجب وكسوة وغير
 ذلك (قول) المتن فكذلك أى بقصة
 هند رضى الله عنها (قول) المتن وتبين
 يجب له ما يمكن في الجملة وعلى هذا
 تقول جماعة كسبرون وما اعتبر
 الزكشى التعبير فيه قبل أن يرد عليه
 لا اعتراض لأحقان أن يرد عليه
 الأصح لا يصح (قوله) ولا يصح الخ
 أى كدم أصال (قول) المتن استنبهه
 أى بعد شوت الحق بآيئة وقبل والحق
 رجلا قره بالحق وقت من انق وقر
 له الأخذ به مال وضع كل به آه وقر
 يحرق تكليف البيعة وأساقى كتب
 فلذا راجع الاستقلال (قوله) وأذن
 الشرع إلخ ضاح جعله كاستلام

بالتساو وحدهن بخلاف الرضاع (وان رجع لثان) متهن (فلا لا غرم) عليها بقاء الخطة والثاني
 عليها ربيع بناء على الأصح فيما قبلها (و) الأصح (أن شهود إحصان أو صفة مع شهود تطليق فلا
 وعق) إذا رجعوا (لا يفرمون) لأن ما بينهما لا يترتب عليه الرجوع والطلاق والعق والثاني
 ينظر إلى توفيقها عليه فيغرم شهود الصفة الصفة وشهود الإحصان التلب وقيل التصف

* (كتاب الدعوى والبيئات) *

الدعوى اسم للإدعاء تتعلق بمعنى باختلافه تختلف البيعة فجعلت (تشرط الدعوى عند قاض في
 عقوبه) لأدعى (كقصاص و) حد (قذف) فلا يأخذها مستحقها بدون رفع إلى القاضي
 نظرها والاحتياط في إثباتها واستيفائها (وان استحق) شخص (عنا) عند آخر (قوله) أخذها
 بدون رفع إلى القاضي (ان لا يفتي قسمة والأوجب الرجوع إلى قاض) يخرج عنها (أو دنا على غير
 مجتمع من الأداء طالبه ولا يخل أخذ شيء أو على منكر ولا ينفق) (أخذ جنس حقه من ماله) ان
 ظفر به (وكذا) غير جنسه ان قد عه على المذهب (للضرورة وفي قول من طريق المتن أنه لا يمكن
 من تملكه) (أو على مفرق مجتمع أو منكره) (بينة فكذلك) أى له أخذ حقه استقلالاً (وقيل يجب
 الرجوع إلى قاض) والأول قاله مئة ومئة وشقة وتضييع زمان (وأجاز الأخذ به كسربا وبقتب
 جدار لا يصل لمال الأبه) ولا يفتي ما قوته (ثم المأخوذ من جنسه) أى الحق (يتلوه ومن
 غير يبيعه) استقلالاً (وقيل يجب رفعه إلى قاض يبيعه) وفي المحرر ربح كلامهما ما تقر به أدبه
 بالأول وقوة كلام الشرح تعطى ترجحه وفي أصل الروضة أصحهما عند الجمهور الاستقلال ثم
 القاضى بعد إقامة البيعة على استحقاق المال (والأخذ مضفون عليه) أى الأخذ (في الأصح فضيحه
 ان تلف قبل تملكه يبيعه) لأنه أخذه لغرض نفسه كاستلام والثاني قال أخذه لتوثيق والتوصل به إلى
 الحق كالمرتب واذن الشرح في الأخذ تقوم مقام اذن المالك عليهما (ولا يأخذ) المستحق (فوق
 حقه ان يمكن الاقتصاد) عليه فلم يمكنه بان لا يظفر الاجتماع تزيد قيمته على حقه أخذه ولا يضمن
 الزايدة في الأصح لعذره وباع منه بقدر حقه ان يمكن بغيره والأباع الكل وأخذ من ثمنه قدر حقه
 ورد الباقي به ونحوها (وله) أخذ مال غير مغمرة (كان يكون لا بد على محرمين وهو على بكر مثله
 لزيد أن يأخذ من مال بكر ماله على محرم ولا يضمن ذلك رد محرم وأقرار بكر له ولا يجوز دكر استحقاق
 زيد على محرم كذا في الروضة كاسلمها ويؤخذ من علم القريين بالأخذ بتزويل مال الثاني منزلة
 الأول (والأظهر أن المذموم من يخالف قوله الظاهر والمذموم عليهم ما يوافق) ذكرنا لتعلق الدعوى
 بهما والثاني أن المذموم من لو سكت حتى ولم يطالب بشئ والمذموم عليهم من لا يفتي ولا يكتبه السكوت
 فأذا طالب بغير ما يدين في ذمته أو عين في يده فأكثر فز يد لو سكت ولو يخالف قوله الظاهر من
 براء محرم ومحرم ولا يترك (ووافق قوله) الظاهر فهو مذموم عليه ويذم على القولين ولا يختلف
 موطنهما غالباً وقد يختلف مقوله (فإذا أسلم زوجان قبل وطء فقال) الزوج (أسلمنا معا لتسكح
 باق) (قالت) أسلمنا (مربتا) فلا تسكح (فوق) على الظاهر (مذموم لأن ما قاله خلاف الظاهر

وكلاهما فإن منهما إذا من المالك بخلاف هذا ولكن اذن تسرع كاذنهما (قوله) بالأخذ فلا يخل الأخذ عند الجمهور أن بكر استقر
 بالأخذ منه أسأما وأما قوله وتزويل الخ فالظاهر ان غرضه منه حوازل الأخذ لا على استماع محرم ولا على نظري أن ادراك بكر لا يفتي به هو مل
 عمر ولكن اعتمد الأثر على خلاف ذلك

(قوله) لانها لو سكنت تركت فزوج في هذا بان الزوج يدعى دوام التحكيم بمقتضى استمرار التكاثر فلا تخلى لو سكنت ثم الظاهر ان الكلام مريض فمما لو ائدت دعوى رفع يده عنها بحكم التعاقب او لان الزوج لو ائدت لكى يترك وسكوتك فسبب المعيانة قاله الزركشي (قول) المتن معها قال الزركشي مستدرك لان من اعتبر أهلية (٢٦٨) اكتفى بها عن الصفات (قول) المتن وحجب كراعية قال

الزركشي مع الجسر فيما يظهر (قول) المتن لم يكن الاطلاق الخ فوجه الاحتياط في النكحة وكثرة اختلاف الائمة في شرطه (قول) المتن ان كان يشترط خرج ماله كان لا يشترط فانه يخلف ذلك اشتراط تعيين الولي من آب أو جد قاله الزركشي (فرع) لو ائدت اناز وحته لم يجز تفصيل ومثله لكاتب فيما لو ائدت نسكها (قوله) والثاني يشترط ائدت الشيخ عز الدين بل هو اولي الاحتياط لان الناس يشاهدونها بخلاف نسكها (قوله) والثاني لا يخلف لانه بعيد عليه حقا (قول) المتن ائدت ثلاثا اما لو ائدت في بيعة في السكنان فلا تخلى وانما يريد في الثلاثة فهوهم كلامهم بعد الامهال فنفى عنه ثم احضرها بعد الثلاثة اقبلها سمعت ولو حضر اشهد بعد الثلاثة وطبعتا التعديل ائدت ثلاثا ايضا (قول) ائدت فقول قوله أي لان الاصل في الامر الحرية (قول) المتن ولا تصح دعوى دين الخ لو كان بعضه حال او بعضه مؤجل سمعت بالكل واستشكل بان ائدت قبل بانه التسليم لم تصح وان ائدت لم يصح وان فصل فمما هو بان

وهي مدعى عليها وعلى الثاني هي مدعية وهو مدعى عليه لانها لو سكنت تركت وهو لا يترك لو سكنت لزعمها انفساخ النكاح فعلى الاول تخلف المأذون يقع النكاح وعلى الثاني يخلف الزوج ويستمر النكاح (ومتي ائدت نقدا اشترط بان جنس وفوقه ورحمة وتكسر ان اختلفت بهما أهلية) كانه درهم فضة مظهر بدحاج أو مكسرة واشترط ذلك المبدل لعله تصح الدعوى به (أو) ائدت (عنا) تضبط مثلية أو متقومة (كحيوان) وجوب وثياب (ومنه) بصفة السلم وقيل يجب معها ذكر الأهلية هذا ان بقيت (فان تلفت وهي منقومة وحجب كراعية) لانها الواجب أو مثلية فلا يجب ويكفي الضبط بالصفات (أو) ائدت (نكاحا) لم يكف الاطلاق على الاصغر بل يقول نسكها بولي مرشد وشاهدي عدل ورضاها ان كان يشترط بان كانت غريبة والثاني بكنى الاطلاق فيه كئلال (ذن) كانت أمة فالاصغر وجوب ذكر الخبز عن طول أي مهر لحزة (وخوف عنت) أي زن اشترط في جواز نسكها الأمة والثاني لا يجب كرها (أو) ائدت (عقد ماليا) كبيع وهبة كفي الاطلاق في الاصغر (والثاني يشترط التفصيل فيقول في البيع تعاقدها بشئ معلوم ونحن حازا التصرف وفرقنا عن راض (ومن قمت عليه بيعة) بحق (ليس له تخلف المدعى) على استحقاله لانه كطعن في الشهود (فان ائدت أداه) له (أو ابراء) منه (أو شراء عين) من مدعيها (ومتها وابقاها) منه (حلفه) أي خصمه (على نفيه) وهو انه ما تآدى منه الحق والبراءة منه ولا باع العين ولا وهبها لها (وكذا لو ائدت على بفسق شاهده أو كذب) فانه يحلفه على نفيه (في الاصح) فانه لو ائدت بطلت الشهادة والثاني لا يحلفه ويكتفي بظاهر العدة وتعديل الزكينة (واذا استعمل) من قمت عليه البيعة (ليأتى بدفع اهل ثلاثة أيام) وقيل يوما فقط (ولو ائدت رفق لغيره لآخر) بالامانة (فالقول قوله) وعلى المدعى البيعة وان استخدمه قبل انكاره وجري عليه ان يبيع مرارا وندواته الا انى (أو ورق صغير ليس في يده لم يقبل الا بيعة أو في يده حكمه به ان لم يعرف استنادها الى التقاط) كانه في كتاب المقيط فان عرف استنادها اليه لم يقبل الا بيعة في الظاهر (فلو انكر الصغير هو يمين) في صورة عدم الاستناد (بانكاره لغو وقيل) هو (كأنه) فلا يحكم بقوله الا بيعة (ولا تصح دعوى دين مؤجل في الاصح) اذا تعلق بها الزام في الحال والثاني تصح لغرض الثبوت والثالث ان كان له بيعة تصح لغرض التسهيل وان لم تكن له بيعة لم تصح

«(فصل)» اذا (أمر المدعى عليه على السكن عن جواب الدعوى جعل كمنكر ناك) فترد العين على المدعى وعلى المتكلم (فان ائدت) عليه (عشرة فقال لا ترزني العشرة لم يكف حتى شول ولا بعضها وكذا يحلف) ان حلف لا نسعى العشرة مد لكل جزء منها فاشترط مطابقة الانكار والبيوعه (فان حلف على نفى العشرة واقصر عليه فناكل) عمادون العشرة (فبحال المدعى على استحقاق دين عشرة عجزه) ما أخذ وما ائدت مالا مضافا الى سبب كافر ضل كذا كفاه في الجواب لا تخفى (على شئنا أرى) ائدت (شفعة كفاه) في الجواب (لا نسحق على شئنا) أولا لا نسحق نتم النفس وذلك لان المدعى قد يكون صادقا ويعرض ما يسطر الدعوى ولو اعترى به وائدت السقط طوبى بالبيعة وقد يجز عنها فادعت الحاجة الى قبول الجواب المطلق (ويحلف على حسب جوابه هذا) ولا يكف التعرض لنفى الجهة (فان أجاب بنفى السبب المذكور حلف عليه

الزركشي مع الجسر فيما يظهر (قول) المتن لم يكن الاطلاق الخ فوجه الاحتياط في النكحة وكثرة اختلاف الائمة في شرطه (قول) المتن ان كان يشترط خرج ماله كان لا يشترط فانه يخلف ذلك اشتراط تعيين الولي من آب أو جد قاله الزركشي (فرع) لو ائدت اناز وحته لم يجز تفصيل ومثله لكاتب فيما لو ائدت نسكها (قوله) والثاني يشترط ائدت الشيخ عز الدين بل هو اولي الاحتياط لان الناس يشاهدونها بخلاف نسكها (قوله) والثاني لا يخلف لانه بعيد عليه حقا (قول) المتن ائدت ثلاثا اما لو ائدت في بيعة في السكنان فلا تخلى وانما يريد في الثلاثة فهوهم كلامهم بعد الامهال فنفى عنه ثم احضرها بعد الثلاثة اقبلها سمعت ولو حضر اشهد بعد الثلاثة وطبعتا التعديل ائدت ثلاثا ايضا (قول) ائدت فقول قوله أي لان الاصل في الامر الحرية (قول) المتن ولا تصح دعوى دين الخ لو كان بعضه حال او بعضه مؤجل سمعت بالكل واستشكل بان ائدت قبل بانه التسليم لم تصح وان ائدت لم يصح وان فصل فمما هو بان

«(فصل)» اذا (أمر المدعى عليه على السكن عن جواب الدعوى جعل كمنكر ناك) فترد العين على المدعى وعلى المتكلم (فان ائدت) عليه (عشرة فقال لا ترزني العشرة لم يكف حتى شول ولا بعضها وكذا يحلف) ان حلف لا نسعى العشرة مد لكل جزء منها فاشترط مطابقة الانكار والبيوعه (فان حلف على نفى العشرة واقصر عليه فناكل) عمادون العشرة (فبحال المدعى على استحقاق دين عشرة عجزه) ما أخذ وما ائدت مالا مضافا الى سبب كافر ضل كذا كفاه في الجواب لا تخفى (على شئنا أرى) ائدت (شفعة كفاه) في الجواب (لا نسحق على شئنا) أولا لا نسحق نتم النفس وذلك لان المدعى قد يكون صادقا ويعرض ما يسطر الدعوى ولو اعترى به وائدت السقط طوبى بالبيعة وقد يجز عنها فادعت الحاجة الى قبول الجواب المطلق (ويحلف على حسب جوابه هذا) ولا يكف التعرض لنفى الجهة (فان أجاب بنفى السبب المذكور حلف عليه

المدعى بيعة بفاراد المدعى عليه ان يقيم منه بالقضاء أو اذا راغم تصح لانها تثبت الحق وقد نفاها ولا

وقيل له

(قوله) والثاني بغير قوله أي بالنسبة إلى ثبوت الأجرة والدين فإنه لم يشل به أحد قائله العراقي (قوله) أو لا قائل للعراق إلا حسن بتدعيمه
عقبهما أو تأخيرهما عن اعتباره فإن تعلقه بالخوف لا يعمله (قول) المتن فليته الخ قال العراقي هذا البرزخ الجامع الذي إلى تعيين أحد القسمين
وهو تصور بذلك لأن البيئة قد تسا عدمه على إقرار انصاف بألف مطلقا ولا يمكنه تعيين الحقيقة وكما اكتفينا بالجواب المطلق في المتن عليه للإلزامه
مالم يس لازم لو عين الوجه وجوب الاكتفاء (٢٦٩) بإطلاق المتن وعدم الجأه إلى تعيين خوفنا ذكر (قول) المتن أن لم تكن منه قضيته

وقيل حلف بالنفي المطلق) كالأجابه والأول رامي مطابقة العين للصواب (ولو كان يده مرهون
أو مكرى وأداه مال كفاءه) في الجواب (لا يلزم تسليمه) ولا يجب التعرض للملك فلما عرفت بذلك
وأدعى الرهن والأجارة الصحيح أنه لا يقبل اليمين) والثاني بغير قوله يدونها (فان يحجز عنها) على
الأول (وخاف أو لا أن اعترف بالملك) للذمعي (بجده) بسكون الحاء (الرهن والأجارة خيلته
أن يقول) في الجواب (ان ادعت ملكا مطلقا فلا يلزم تسليم) لدعا (وان ادعت مكرى هونا
فأذكره لاجب) وكذا انفصال في المخرج (وإذا ادعى عليه عنا) عقارا أو متقول (فقال ليس
هي لي أو هي لرجل لا أعرفه أو لا يخلف الطفل أو يوقف على الفقراء أو مسجد كذا فلا يصح أنه لا تصرف
الخصومة) عنه (ولا تنزع) العين (منه بل يحلفه الذمعي أنه لا يلزمه التسليم) العين (ان لم تكن
بنية) بها أو لثاني تصرف عنه ويستترع الحاكم العين من يده فإن أقام الذمعي بنية على استحقاتها
أخذها والاحتفاظا إلى أن يظهر ماله فكما وفي وجهه في الأولين سلم العين للذمعي لأخرا حمله
وان أقر به أي بالذكور (العين حاضر يمكن تخلفه مسئ فان صدقت فصارت الخصومة
معوان كذبه ترك في بد القدر) كالتصريح بيمينه في كتاب الاقرار (وقبل يسم إلى الذمعي وقيل يحفظه
الحاكم لظهور ماله) (وان أقر) به (لقائب فلا يصح انصراف الخصومة عنه ويوقف الأمر حتى
يقدم القائب فإن كان للذمعي شبهة في بيا وهو قاض على غائب فيحلف معها وقيل على حاضر
إذا الخصومة معه فلا يحلف معها ويصحفه في الروضة كاصلها وان لم يكن للذمعي شبهة في تخلف الذمعي
عليه أنه لا يلزمه تسليم اليه فان نكل حلف الذمعي وأخذها وإذا أعاد القائب وصديق المقررة اليه
بلا جنة لأن البلية باقرار صاحب الدين بمسئله في الخصومة معه (وما قبل اقرار عبده كعقوبة
فأله عوى عليه وعليه الجواب ومالا) يقبل اقراره (كأرض فلي السيد) الدعوى به وجوابها
لأن الرقة التي هي متعلقة بحق السيد

● (فصل تغلط عين مدعى عليه فيما ليس بحال ولا يقصده مال) ● كدعوى دم ونكاح وملاقي
ورجعة والملاعة وعق وولا عوصاية ووكالة (وفي مال يبلغ نصاب ركة) عشرين متعاقبا لها أو مائة
درهم فضة ولا تغلط فمادونه إلا برأه القاضي لجرأة في الحالف فله ذلك بناء على الأصح أن التغلط
لا يتوقف على طلب الخصم (وسبق بيان التغلط في) كتاب (اللعان) بزمان وهو بعد صرحة
وسكان كعدمنا الجامع فاني هنا والتغلط بها مستحب وكذا زيادة الأسماء والصفات المذكور
هنا معهما كأن يقول والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم السر
ما بين من العلانية فلما قصر على قوله والله كفى (ويحلف على البت في فعله) اثباتا كان أو نفي لانه
يعلم حال نفسه (وكذا فعل غيره) أي على البت (ان كان اثباتا) لانه يسهل الوقوف عليه (وان كان

٦٨ في تصرف بإسقاط لأعي عند التفريع على الوجه الضعيف فيكون منشأ ما ذكره هنا قسم السخنة التي وصف عليها
فجعل التفريع على الضعيف بسبب ذلك تفرع على الصحيح ● (فصل تغلط العين الخ) ● (قول) المتن تغلط بين الجوزين لأن العين موضوعة
للمخرج شرع التغلط ما لفته وأخص بما هو متأكد في نظر الشارع (قوله) عشرين متعاقبا الخ أي فليس المراد أي نصاب حتى من الأول
مثلا (قوله) مستحب بخلاف الجمع لا يأتي هنا

(قوله) لانه يصير أي ويدل على ما روي أبو داود أن حضرميا أتى على كندى أرضا بأن أباد اغتصبها منه فأناكر الكندى فقال له الحضرمي تخلف بالله المتأتمل أن أبالك اغتصبها قهبا الكندى للبين ولم ينكر التي سأل الله عليه وسئل ذلك (فرج) لو حلف في هذا على البت اعنذ به ويحتمل على نفي العلم لأن الحالمة غير محكمة كالقول الشاهد شهدناه وأمرته لا وارث له سواء كان هذا الذي يحتمل على نفي العلم ألبال الزرعي ولو كان نقيا محصورا فحينئذ نفي الحلف على البت كما يجوز الشاهد ويتبع بالنفي المطلق وأما أيضا أن البين على نفي العلم انما توجه اذا تعرض المذمى لانه يعلم المذمى به بل لا تمنع دعوى المذمى إلا بذكر ذلك في شيء (٢٧٠) لوعلى بامر طائر مشلا وطلب عينه

فهي على البت وليس ذلك فعله ولا فعل غيره بل هو لتفتي شيء تخلف ان هذا الطائر غراب فالخالف ان البين على البت الا على نفي فعل القبر (قول) المتن رافى أي وأنت تعلم ذلك الا لا بمن هذا في مثل هذه الدعوى (قول) المتن فلا يصح قال الراعي ان قننا تغتص الأرض بارتبة فعل البت أو بها وبالذمة معا فعل نفي العدم لأن العدم ذمة وتكون الرتبة كرامة تباينت في الذمة (قول) المتن قطعا أي لأنه لا ذمة لها (قوله) اهلا يجوز ان قد قال لا يجعل الفتن ثوكرا انك كور هنا في المنهاج الا بالذمة كبر (قول) المتن فدورى أو تأول قول الزرعي في التوربة قصد ما يخالف ظاهر لفظه واستأول اعتقاد خلافه نسبة عنده كخفي في شفعة الجوار (قول) المتن بحيث لا يصح أي أملا جمعة فلا يعتد بالبين وتعاد (قوله) في دعوى هذا تفيد لمبارة سكن به ذلك لا يلائم قوله الذي في فكرنا الذي يؤول يعني معهم على انكر من قيل عبارة المنهاج تتصل ما لو طلب الخادف جبر المغدوف انه مرفى أقول هذه دعوى فري على دعوى ثم هذا صاف يرد عليه ليس الردودة (قوله) المتن ويخلف في هذا حرج

فصاف على نفي العلم أي أنه لا يعلم لانه يصير الوقوف عليه (ولو ادعى في المأثرة فقال أبرأتني حلف على نفي العلم بالبراءة) وهو حلف على نفي فعل غيره (ولو قال حتى عبدك على بما يجب كذا فلا يصح حلفه على البت) لأن عبده ماله وضعه كفعله والثاني نظر إلى أنه فعل غيره (قلت) أخذ من الراعي في الشرح (ولو قال جئت بهنك حلف على البت طعنا والله أعلم) لأن ضمان جئنا شيئا قصير في حفظها لا فعلها (ويجوز البت) في الحلف (نظن مؤكدة بخطه أو خط أبيه) وتقدم في كتاب القضاء جواز الحلف اعتمادا على خط مورثه اذا وثق بخطه وأما متوفى الشيخين من الشامل أنه لا يجوز له الحلف اعتمادا على خطه حتى يذكر (وتعتبر في القاضي السخلف) الخصم (فلوروى أو تأول خلافها) وأستحي بحيث لا يصح القاضي لم يدفع ذلك (أثم البين الصادرة) وفي ذلك حديث مسلم البين على نية المسخلف حمل على القاضي قال في الروضة اذا حلف الإنسان ابتداء وحلفه غير القاضي من قاهر أو خصم أو غيرهما فلا اعتبار بنية الحالف وتفعه التورية (ومن توجهت عليه عين) في دعوى وفي المحزر والروضة وأصلها بدل بين دعوى (لو أقر عطلوها زمة فأناكر حلف) حديث البينة على المذمى والعين على من أنكر رواه البيهقي وفي المحقق حديث البين على المذمى عليه (ولا يخلف قاض عن تركه انظم في حكمه ولا شاهده أنه لم يكن) في شهادة لأن منصفهما يأتي ذلك (ولو قال مذهبى عليه أناسي) وهو محتمل (لم يخلف ووقف الامر) حتى يبلغ في دعوى عليه (والعين تنبذ قطع الخصومة في الحال لاراءة فلو حلفه ثم أقام بينة بمذماته (حكمها) ناذر (ولو قال المذمى عليه) الذي طلب المذمى تخليفه (قد حلفي مرة) على ما أذاعه عند قاض (فلحلف أنه لم يخلف) عليه (مكن) من ذلك (في الأصح) لأن ما أتاه يحمل غير متعبد الثاني التمسك ألا يؤمن أن يدعى المذمى أنه حلفه على أنه ما حلفه وهذا قد افقدوا الامر ولا تفصل وأوجب بعدم سماع ذلك من المذمى التلا ينسب (واذا نكل) المذمى عليه عن الحلف المطلوب منه (حلف المذمى) لتحويل الحلف اليه (وقضى له ولا يقضى) له (سكوله) أي المذمى عليه لانه عليه الصلاة والسلام رة البين على طالب الحق واما الحاكم وقال صحيح الاستناد والنسكول أن يقول أنا نكل أو يقول القاضي اخلف فيقول لا اخلف) قوله هذا انكول (فان سكنت حكم القاضي بسكوله) اذ لم يظهر كون سكونه له شبهة وغياوة ويخوفا (وقوله) أي الثاني (المذمى اخلف حكم بسكوله) أي المذمى عليه في سكوته وفي الروضة كالمها نازل منزلة الحكم به (ولابن المردودة) وهي بين المذمى وبين النكول المذمى عليه يرداهوا والقاضي (في قول) كينثو في الظاهر كقار المذمى عليه فلو أقام المذمى عليه

عن النساط أن أبا بدو توجه الدعوى لانه ما عندهم ومرة وان مشينا على ظاهر المنهاج في تغييره بالبين فقد استسقى من بعدها انضاط (قول) المتن أناسي لو قم المال بين الغرماء فظهر شخص وقال لبعضهم أنت تعلم موت دعي لم يخلف (قول) المتن ثم أقام بينة أي ولو شاهدها مع عين (قول) المتن حكم القاضي أي لا بمن الحكم في حالة السكوت كان يقول حلفتنا نكالا أو يقول للمذمى اخلف بخلاف التصريح بالنكول فانه يراى أن مع من عرفه قول على الحكم وبسكوكه بالنكول فليس للمذمى عليه ان يطلب النكول الى العين الأرض المذمى فلوروى فلم يخلف لم يكن المذمى يردده الحلف لأن قوله لا بد من المذمى به ذمة في الروضة (قول) المتن كينثو أي تغليا لحال المذمى فيجعل بينه منزلة

(قول) المتلتم جمع قد خالف الشبان ذلك في موضع آخر وقال السماع لانه انما قرأ قد يرى وموّه الزركشي (قول) المتلتم سقط حقه في هذا المجلس وغيره ويكون ذلك عبرة لحلف المذني عليه قال الراعي ولا يتوقف سقوط حقه على اليمين على حكم القاضى يتكوله (قول) المتلتم لنظر حاسب خارج ما لو طلب الامهال لاقامة ينة بأداء أو إقراره بمهل ثلاثة أيام قاله الزركشي ولو زعم أنها ثبوت فافظا هرا له الامهال وقد تعرض لنحو المسئلة في متن الروض (٢٧١) في الكلام على ينة الداخل والخارج (قول) المتلتم مع الخ هذا كالستنى

من قوله لا يحكم بالنكول بل اليمين والتحقيق انه لا حكم فيما بالنكول بل الحكم مستند لاصل لا حكم بالحكم بالنكول ليس في مذهبه (قول) المتلتم يعرف الاولى قال في القوت كذا يحلف السامى والوكيل انتهى فليست ينة أو وكيل فيما يشترطه فانه لا يحلف كالأولى والبلوى تمهما (قول) المتلتم وقيل يحلف الى آخره هو من جملة في المصداق حيث لا يضاف ولا يصغر مع الزوجه فيه بدعة من وجب عليه يمين تقبل الحصف عن ابو يعقوب جوار اقتد بها بنو وشبه بنو دة من قول ابو يعقوب من قول تشفى رضى الله عنها تزنى في روضه زيجوز حلفا لما

(فصل ادعاء عا) (قول) المتلتم سقطناه نهما متعارضا واجب شيئا المتلتم اذا تعارضا (قول) المتلتم قول تسجلت أى ميانة عن الاسقاط بغير الامسك وقوله في قول استدلال بحديث شخصين اخضا في شيء أو فام كن ينة فهو ينة واستدل الثاني بحديث روى عنه وابان ثابت باعقاس على مؤزوجه وابان ونسأ أبقهما (قول) فإيا هذا من خرجت قرعته أى مع اليمين بناء على أن الحكيه عواء مع افرعة قد يمين فلا وحكى

بعدها منه بأداء أو إقراره لم تجمع على الثاني لتكذبه لها إقراره وتجمع على الاول (فان لم يحلف المذني ولم يتعل بشئ سقط حقه من اليمين وليس لمطالبة الخصم) وله أن يقسم البينة (وان تعلل بأقامة ينة أو مراجعة حساب أمهل ثلاثة أيام وقيل ابد لأن اليمين حقه فله تأخيرها الى أن يشاء كالبينة وقرر الاول بأن البينة قد لا تساعد ولا تحضر واليمين اليه (وان استعمل المذني عليه حين استخلف لنظر حسابه لم يمهل) الاضرا المذني لانه مقبور بطلب الإقرار واليمين بخلاف المذني (وقيل) يمهل (ثلاثة) كالذني (ولو استعمل في ابتداء الجواب) لنظر في الحساب (امهل آخر المجلس) قال في الروضة كالمهل ان شاء أى المذني (ومن لم يطلب كاذبا ذني دفعها الى ساع آخر أو غلط خارج وأرغمه اليمين) على وجه (فنكحل وتغذروا اليمين) بان لم ينصر المستحق في البلد ولا رد على السلطان والسامى (فالاصح أنها تؤخذ منه) لانه لم يأت بدافع والثاني لانه لم يسم عليه حجة وان انحصر المستحقون في البلد ومنعنا نقل الزكوه هو الاظهر وقت اليمين عليهم وان قلنا باستحباب اليمين وهو الاصح المتقدم في باب زكاة لثبات لم يطلب بشئ (ولو ادعى على منى ذنابه) على شخص (فأنكره ونكل) عن الحلف (لم يحلف الولي) لان اثبات الحق لغير الخالف بعيد (وقيل يحلف) لانه المستوفى (وقيل ان ادعى مباشرة سببه حلف) والا فلا يحلف

(فصل) اذا (ادعى) أى كل من اثنين (عياق بدائل) أنكرهما (وأقام كل منهما ينة) (مستغنا) فيصار الى الخلف فيحلف لكل منهما عينا (وفي قول تسجلان) فتنزع العين منه وعلى هذا (ففي قول تقسم) بينهما أى يكون لكل نصفها (و) في (قول يبرع) بينهما فبأخذها من خرجت قرعته (و) في (قول يوقف) الامر (حتى ين أو يسطلها) وسكت في الروضة كالمهل ان ترجع واحد من الثلاثة (ولو كانت في يدهما وأما ينة يثبت) في يدهما (كما كانت) على قول السقوط ويجعل بينهما على قول التسعة ولا يبنى الوقت في القرعة وجهان (ولو كانت يده) وحده (دفعاً غيرهما ينة فهو ينة قدم صاحب اليد) ترجيحاً ليمينها (ولا تجمع ينة الاعدية المذني) لانه وقت أقامها (ولو أنزلت يده ينة فمأم ينة عنك مستندا الى ما قبل الزيادة واعتذر بغيره شهود) سمعت (وقد مت) لأنها انما زيلت للعدا المحفوظه فمرت فسقط القضاء (وقيل لا) والقضاء بحاله (ولو الخارج هو ملكي اشترى منه منك فقال بل مسك وأما ينتين) بما قاله (قدم الخارج) لزيادة علمه بل انتقال (ومن أقر لغيره بشئ ثم ادعى لم تجمع) دعواه (الا أن يد كاستغناء منه لما مؤاخذ إقراره ويستحب ان الانتقال) (ومن أخذ منه مال ينة ثم ادعى لم يشترط ذكر الانتقال في الاصح) لانه قد يكون ينة بملكه فترجى باليد السابقة كالتقدم والثاني يشترط كالأقرار (والذهب أن زيادة عند شهود أحدهما لا ترجى) كمال الخلف في

الاول في البصر عن النص وعامة الصحاب (قوله) عن ترجع واحد الخ ورجع الرافعي الثالث في التحالف ولو كانت البينات في نسب سقطت الاقوال الثلاثة وليس هناك الاتفاق (قول) المتلتم من أخذنا هذه المسئلة في الحقيقة من فروق قوله قبل ذلك ولو أن ينة يده منه وانما أخرها الى هنا ليمين الفرق بين ما استحق بالافراد وما قبل بالبيعة لكن قد صلف بنة الله الداخل تحتها ان تصيب الى قبل الزيادة فوجدت فلا وجه لمقابل الاصح فليتا صل

(قوله) لأن القلب الخ وكنتبره من الرواية وقرى الأول بأن الشهادة نص فيتميمه (قوله) ترجع إلى آخره جواب عن قول الزركشي أن الذي رجعه الزاوي طريق الخلاف وفي الثانية طريق القطع (قوله) لأنهم الخ وأيضا فالحال يصديق فهو اليهودي يصدقون غيرهم قال ابن الرقعة إن قلنا القاضي يستدل بالشاهد البين أو إلى البين والشاهد عارضه قدم الشاهدان والاتعاذ لأن العدلا ينظر إليه (قوله) إلى الآن أي أما الشهادة بالملك فيعاضى من غير تعترض للحال فأما الاتصع (قول) المتناول آخر من أكثر ولولم يبين وقتا (قوله) في غيره ما زاد الزركشي أو في غيره ما زاد شيخنا لا وليد أحد (٢٧٤) (قول) المتناول ظهر لقرص مثل ذلك في نكاح قدم السابق قطعاً لأن الاتصال يغلب في

النال دون النكاح (قوله) وقيل تساوان وحكى ابن الصباغ طريقة قاطعة بالأول زركشي (قوله) وإنما لو شهد الخ مثل الخلافة ما شهد وأما ورث هذه الله فلا يقبل حتى يتعوضوا لمقاله المصنف لكن خالف في ذلك الهراف ونسبه لثقل البيع والمزني واحتج بسماع البينة على الشراء من مالكها فإنه يحكم له قبل الميراث أقوى (فرع) شهد على حاكم يحكمه في زمن متقدم قبل الزركشي عن بعض الآخرين أنه لم يرها نقلا قال ويحل التوقلات الحكم بها لعدم استنداعا من بل اعتمادا على استحباب ما يتبع احتمال زواله وظهور اليد الحاضرة في خلافه أي فلا يران يصل ذلك في الشهادة بما يلائم مذكرة المصنف رحمه الله (قوله) لا يقبل أي بخلاف ما لو شهدت بالملك أمس وذلك فقه ولا فعمل لا فمرا فلا فمرا يقبل كما سلف لأنه استحباب تابع (قوله) بالملك في الحال بخلاف الشهادة بالملك كسلف والفرق أن البينة هنا شهدت بأمر يقيني فتصح وهذا بالملك وهو أمر تخميني صعب الاستحباب قاله الأمام (قول) المترجع عن دفعه هذا كمنسحق من مشقة الشبهة حيث أصح في تحدير الملك فيها قيل البينة ولو راعنا ذلك

الطرفين وفي قول من طريق ترجيح لأن القلب الخ (وكذا لو كان لأحدهما رجلا ولا آخر رجل وأمر أن) لا يرجح الرجلان وفي قول من طريق رجحان زيادة الوثوق بقوله ما ورجح طريق القطع في الساتين في أصل الروضة (فإن كان للأخ شاهد وعين ربح الشاهدان في الظاهر) لأنها محجة بالاجماع وفي الشاهد والبين خلاف والثاني تعادلا لأن كلامهما محجة كافية في المال (ولو شهدت) بينة (لأحدهما عاقل من سنة) إلى الآن (و) بينة (الآخر) بملك (من أكثر) من سنة إلى الآن كسنتين والعين في غيره ما (فلا ظهر ترجيح الأكثر) لأن الأخرى لا تعارضها فيه والثاني لا ترجحه لأن مناط الشهادة بالملك في الحال وقد استويافته (واصحابا) أي بينة إذا كثر على ترجحها (الاجرة) والزائدة الحادثة من يومئذ) أي يوم ملكه الشهادة وصل الساتين فيها كما دل الخلاف السابق في تعارض البينتين من السنة والأقراغ والوقف حتى يبين الأمر أو يصلحها (ولو اطلقت بينة وأرخت بينة فلانذهب أنهما سواء) وقيل كافي أصل الروضة تقدم المؤرخة لأنها متضمنة للملك قبل الحال بخلاف المطلقة فالأول أصحها لاستيفه وفي الشرح حكاية طريقين لما رد القولين من المسئلة السابقة واطلع بالتوسية وكيف فرض بالظاهر التوسية انتهى (وأما لو كان لصاحب متأخرة التاريخ يقدم) على صاحب متقدمة التاريخ وقيل العكس وقيل تساوان لأن لكل جهة ترجح ثلاثة أوجه في الروضة كأصلها ولو كانت اليد صاحب متقدمة لتاريخ قدم قطعاً (وأما لو شهدت بملكه أمس ولم تعترض للحال لم تسمع حتى يقولوا بزل ملكه أو لا تعلم خبره) لا وفي قول نسمع من غيره هذا القول ويثبت بها الملك أمس ويستحب ومنهم من قطع بالأول (وتجوز الشهادة بملكه الآن استحبابا بالمسبق من ارت وشرا موغريهما) وإن أخفل زواله ولو صرح في شهادته باعتماد الاستحباب فوجهان قال القاضي حين قيل لا نأخذ به لأنه لا مستند له سواء وقال الغزالي قال الأصحاب لا تقبل كالأقبل شهادة الرضاع على امتصاص الثدي وحركة الحلقوم (ولو شهدت) بينة (بإقراره) أي الذي عليه (أمر بالملك) أي الذي (استدعى) الأقارب وأن لم تصرح البينة بالملك في الحال (ولو أنها عاقل داه أو شجرة لم يستحق ثمره موجودة) عند أفتها التسوية بالملك أذكي لصدق البينة تسوية بمظنة لطيفة (ولا ولد امتصلا ويستحق حلاقي الأم) تبعا للأم الثاني لا يستحقه لاحتمال كونه لغريم مالك الأمومة (ولو اشترى شيئا فأخذ منه عجيبة مطلقه ترجع على بآئنه بالتمن وقيل لا) يرجع (الأداة أي ملك سابق على الشراء) لاحتمال انتقال الملك من المشتري إلى الذي وفيه بأن الأصل عدم الاحتمال فيستدل الملك المشهود به إلى ما قبل الشراء (ولو أذى ملكا مطلقا فشهدوا) به (مع سببه لم يضر) ما زاده (وإن ذكربا

استعرج الجوع والحكمة في عدم اعتبارهم ليس الحاجة إلى ذلك في عهدة العقود وأيضا الأصل عدم المعاملة بين المشتري والمشتري فليست الملك المشهود به إلى ما قبل الشراء وقال القاضي أبو سعيد قد تعارض أسلان عدم استحقال الرجوع وعدم المعاملة بينهما فينبغي أن يكون على قولين وقال الغزالي انجذب كغيره في بيده تاج حصل قبل التوبة بعد الشراء ثم هو يرجع على البائن بالتمن وبعض أخفيمه يعطيه بأهاليه الأول كل أنبات ضمنه العهد في التمن (قول) المتن لم يضر اقتصاره على نفي الضرر رجعا ليدل على أن السبب الذي نهلت به لا يكون مرجعا عنه معاوضة لها شهدت بقول دعواه

*(فصل قال آجرتك) (قول) المتعارضان لو كانت احدهما أسبق تاريخها ففها قولنا لم يهرهما تقدم انما في الثاني الا حقة وجه الثاني انها ناقصة وجه الأول انه ان سبق العقد على الدار مع ولغا المتأخر وان سبق على البيت مع وبطل التي بعده وفيه في الباقي قولنا تعريق الصفة فكانت السابقة في تاريخها بطلانها بمصلحة بكل حال وقال صاحب التقریب موضع القولين في مسألة سبب التارخ ان اذ لم تتفق على ان لم يجز الاعقد واحد فان اتفقا على انه لم يجز الاعقد واحد فهي مسألة تعارض البيت قال الرافعي عقب هذا أولئك ان يقول يجب أن يقال انما موضع التعارض في المطلقين (٢٧٣) والذين احدهما مطلقه ما اذا اتفقا على انه لم يجز الاعقد واحد او افلا تضاف بين

البيتين لجواز أن يكون التاريخ مختلفا وحيث ذهبت أسكتنا زيادة بالينة الزائدة (قوله) دون الصفة أي لأن المتابع فيه العقد وهو لا يشترط وأما الوصف فلا ان العقود عندنا لا توصف ايضا نفوت الناقصة بالتأخير (قوله) بأن العقد التاريخ منه لا الملقط أو الملقط احدهما (قول) المت تعارضنا لو شهد احدهما مع ذلك بأن البايع ما لم يابا به وقت البيع أو بأنها ملك المشتري الآن قدمت (قوله) ولا تعارض في الثمن يعني ان البيت تعارضنا من وجه وأجملنا من وجه آخر (قوله) أي البيتين الخ الذي صوراهما الشافعي رضي الله عنه وعزاه الرافعي لا أكثرين أن يقول المسمى وهي ملكك وتشهد البيعة بذلك وان كانت ليست في ملكه الآن قال السارودي لان صحة البيع تتوقف على الملك فلا بد من ثبوته (قوله) فلهي أي ولا يلزم شيء من الثمنين (قوله) ولا لأخر الخ اقتضى هذا ان خروج القرعة منع من الجهل بالينة الأخرى (قوله) نصف شيء أي فادا كان ثمن هذا مائة وثمان مائة وعشرين فلاؤل بخسون والثاني خمسة وعشرون ولا شيء لهما غير ذلك هذا معنى كلامه فيما يظهر (قوله) فممكن الجمع أي

وهم سببا آخر في ذلك للتناقض بين الدعوى والشهادة وان لم يذكر والسبب قبلت شهادتهم لانهم شهدوا بالمقصود ولا تناقض

*(فصل) * اذا (قال آجرتك) هذا (البيت) شهر كذا (عشرة قسما بل) آجرتي (جميع الدار) المشتملة عليه (بالعشر أو أمانتين) بما قاله (تعارضنا وفي قول يقدم المستاجر) لما في بيته من زيادة غير البيت والأول ينبغي التزجيم بذلك وقول على قول السقوط أيضا لسان ثم مضى العقد أو ينقض على ما سبق في البيع وعلى المستاجر جرة مثل ما سكن في البيت أو الدار وتجيء القرعة على الصحيح دون الصفة والوقت فنخرج ترعة من عمل قوله (ولو ادعيا) أي كل من اثنين (شيئا في بدلت) أنكرهما (وأقام كل منهما بيته أنه اشتراه) منه (ووزن له ثمنه فان اختلف تاريخ حكمه للاسبق) تاريخا (والا) بان اتفقا التاريخ (تعارضنا) فعلى قول السقوط فيحلف لكل منهما بما أنه ما باعه ولا تعارض في الثمن فيلزمه وتقبل نعم فيحلف عليهما وعلى القرعة من خرجت له سلم البعائشي واسترد الآخر ثمنه وعلى الصفة لكل منهما نصف الشيء نصف الثمن واستردا النصف الآخر وعلى الوقف يتراجع الشيء والثمنان من النصف ووقف الجميع (ولو قال كل منهما بعكس بكذا وأقاماهما) أي البيتين بما قاله ولو لم يابا بالثمنين (فان اتفقا تاريخهما تعارضنا) فيحلف على قول السقوط بمنين ولا يلزم شيء من الثمنين وعلى القرعة من خرجت له بيمينه ولا يخرجه الحسم على ثمنه وعلى الصفة لكل نصف ثمنه وكأهنا ما باعه بيمين متقين أو مختلفين وعلى الوقف يؤخذ الجميع والثمنان على وزان ما تقدم ووقف الجميع (وان اختلف تاريخهما (لزمه الثمنان) لا مكان الجميع بان تعال المسمى من المشتري الى البايع الثاني بان يسه ما بين التاريخين (وكذا) يلزمه الثمنان (ان اختلفتا أو الملقط احدهما) وان رخت الأخرى (في الأصح) لا مكان الجميع والثاني يقول تعارضهما فيحلف على قول السقوط بمنين ولا يلزمه شيء من الثمنين وعلى الأقوال الثلاثة ما تقدم (ولو لم يثبت من سبق مسلم ونصراني فقال كل منهما ما على دعي) فأرشد (فان عرف أنه كان نصرانيا صدق النصراني) بيمينه لأن الأصل بقاء كفره (فان أقاما اثنين مطلقين) بما قاله (قدم المسلم) لأن مع بيته زيادة فلم وهو اتقاه من النصرانية (وان قيدت) احدهما (أن آخر كلامه اسلام وعكسته الأخرى) كقولهم ثالث ثلاثة (تعارضنا) وكذا ان قيدت بيمينه النصراني فقط فعلى قول السقوط يصح النصراني بيمينه وعلى القرعة من خرجت ترعة له التزجيم وعلى الصفة بيمينهما نصفي وعلى الوقف بوقف (وان لم يعرف دينه وأقام كل) منهما (يمينه أهمل على دينه تعارضنا) الملقط أو قيدنا تبطل ما ذكر أو قيدت بيمينه النصراني فقط فقيم ما تقدم على الأقوال الأربعة (ولو مات نصراني من

٢٩ في خلاف المسئلة السابقة فانه بالية الأول ظل البيت الثاني (قوله) لا يمكن التجرد أي ويقارن الصورة السابقة بأن المقصد طلب بيع واحدة تضييق من حقهما والقصد هنا الثمان والقيمة متعينة لهما (قوله) تعارضهما أي كتحديث التاريخ (قوله) كقولهم ثالث ثلاثة أي لا بد من بيان هذا ونحوه في الشهادة أو أمان ما به الاسلام فقيمه وجهان (قول) المت تعارضنا أي بالنظر الى الأمر ولكن يقبل وعلى عليه ويدفن وينوي في الصلاة ان كان مسلما (قوله) أو قيدت عبارة الروضة الملقط أو قيدنا (قوله) ما تقدم اقتضى صميمه انه على السقوط به من النصراني وليس كذلك بل الحكم كالواقف بينهما فيحلف كل منهما بالآخر ويحلف للمال بينهما سواء كان في يدهما أو يد أحدهما (قول) المت ولو مات أي شخص

(قول) المتن وتزاعا كذلك لادعاءه أحدهما سقط والآخرا كانت أو منكرا لأن للولد حق في الإنجاب بل ولو انكر أمه عنه الزكوى
رحمته الله ونسبه بعد ذلك على أن وطء الشبهة لا يثبت إلا بمقتضى فلا يكفي فيه توافق الواطئ والموطوءة إلا أن صدقهما الولد المكلف وعند أبي حنيفة
يقف بالتزاعين مع ما خالفه أصحابه لما أنه لا يخلو من المانع وأنه لو ادعى أحدهما مسلما وكافرا لا يلحق بهما اتفاقا (قول) المتن لأن يكون الخلع اعلم
أنه يكتفي في هذا الحكم إمكان الوطء (rvo) في النكاح الصحيح ولا يشترط الوطء بلنعن * (كتاب العتق) ج (قول) المتن العتق مائة لعتق دون

لامرأة (قوله) بتحكيمها وتنازعا به ووطئ بشبهة كأن وجدها كل بفراشه فظننا وجهه أو أمته
(أو) وطئ مشتركة لهما أو وطئ زوجته ووطئ فوطئها آخر بشبهة (أو) في (نكاح فاسد)
كأن نكحها في العدة جاهلا بها (أو) وطئ (أمته) فباعها أو وطئ المشتري ولم يستترى واحد
منهما وكذا الوطئ بشبهة (منكحة) وولدت محكمتين ومن زوجها يعرض على التائب (في
الاصح) والثاني يلحق الزوج لأنها فراشه (وإذا ولدت) الموطوءة في المسائل المذكورة (نائبين)
سنة أشهر وأربع سنين من وطئها. ولما (وإدعاء عرض عليه) أي القائف فيلحق من الخدم
منهما (فإن يخلل بين وطئهما محبة فالثاني) الولد (الأن يكون الأول زوجا في نكاح صحيح) والثاني
والمثالبه أو في نكاح فاسد فلا تقطع ثلث الأول لأن إمكان الوطء مع فراش النكاح قائم مقام
نفس الوطء والامكان حاصل بعد الحصة وإن كان الأول زوجا في نكاح فاسد انتقض بقلعه في الأظهر
لأن المرأة لا تصير فراشا في النكاح الفاسد إلا بحقيقة الوطء (وسواء فيما) أي التنازعين فيما ذكر
(اتفقا) إسلاما أو حرة أم لا) كسليم وذمي وحرو عبد لا يخدم في كتاب القبط

(كتاب العتق)

بحسب الاعتقاد (انما يصح من طلاق التصرف) فلا يصح من صبي ومجنون وسفيه ويصع من ذمي
ويحرى (ويصع قطعية) بصفة (واضافته إلى جزء) شائع ذكره أربع أممين ~~عائدين~~ من أزريق
(فيعتق كله) دفعة أسرايه وجهان وسواء المورس وغيره (ومر به تحرير واعتاق وكذا افتقره
في الاصح) لوروده في القرآن والثاني هو كناية لاستحالة في غير العتق وظاهر أن المراد الصبة المشتملة
على المشتقات من هذه الألفاظ نحو أنت حر أو تحررت أو حررتك أو عتقت أو عتقتك أو عتقتك
الزبية إلى آخره (ولا يحتاج) الصريح (إلى نية ويحتاج إليها كناية وهي لا ملكت لعلك لا سلطان)
أى على عليك (لا سبيل) أى على عليك (لا ندية) أى على عليك (أنت) بضم التاء سائبة
أنت مولاي لا شراك بين العتق والعتق (وكذا كل صريح وكناية لطلاق) أى كناية عن إيجاب
هو صالح فيه بخلاف قوله للعباد اعتد أو استترى رجل دوني العتق فإنه لا ينفذ (وقوله لعلك أنت حرة
ولا أنت حر صريح) ولا أثر لفظي في التذكير والتأنيث (ولو قال عتقتك ألب أو عتقتك ونوى
تفريض العتق إليه فاعتق نفسه في المجلس عتق) وفي الروضة كمالها الحال بدل المجلس (أو) قال
(أعتقتك على ألف أو أنت حر على ألف قبل) في الحال كفي الروضة كمالها (أو) قال (العباد عتقتي
على ألف فأجابهم عتق في الحال ولزمه الألب) في الثلاث (ولو قال بعتك نفسك بألف فقال استتريت
فألاذهب بجمعة البيع وعتق في الحال وعليه أنت والولد السيد) ونقل الربيع قولاً أنه بعض دون
بعض أنه لا يصح فيه طريقان (ولو قال لحامل أعتقتك أو أعتقتك دون حمل عتقا) لأنه لا يخرجهما

وعدم تكرره فيه (قوله) في غير
العتق أى إنك من الأسر أقول
استنزه لا يحتاج هو كذا ولكن لا يثبت
من قصد انقضاء لغناه كعتقه
انطلاق فلو رأى أمه في الطريق فقال
تأخري بأمره فاداهى أمته بعتق (قوله)
أبضاوة يحتاج هذا أن يصريح ونما
ذكر موطئة ساعده فعرف الزكوى
المكره يحتاج في عدم الوقوع إلى عدم
نية العتق (قول) المتن لا ملكت
الأحسن نحو لا ملكت (قول) المتن أنت
مولاي بخلاف أنت سيدى فإنه خطاب
تلفظ ولا إشعاره بالعتق (قول) المتن
ونوى يرجع لتولده أو خسرته (قول)
أنت عتق في السلات أى كتبه وأولى
لشوقه إلى العتق (قوله) قول

أعتقتك ولّى عليك ألف قبل عتق مجازا كتظهير في الطلاق (قول) المتن ولو قال بعتك نفسك أو قال بعتك نفسك لا يخرجهما
الولد والسيد والأفلاسي قاله البغوي في فتاويه (قول) المتن فألاذهب بجمعة البيع أى ذلك كناية (قول) المتن ولو قال سيدى فخره بكتبه
(قول) المتن ولو قال لحامل الخ لو كانت المصلحة في مرض الموت والثالث لا يبي الزبالة فيجوز اعتبارها دونها فمأقون اعتقدها ماؤة فإلّا يرس
الأول نكاحه

(قول) المتن عتق دونها ولو انفصل ميتا جنيحت الزكيتى عدم عتقه (٢٧٦) ولانورث عنه الغرة (قول) المتن ولو

كانت لرجل الخ ما فى عتق الولد قلنا اذا يستتم الاتم وهي في ملك المقتن فيبقى لاجنبي أولى وأقربى عكسه فلا خلاف لما ثبت (قول) المتن فاعتق أحدهما أى ولو كافرا أو ثريا لم يمس (قول) لستم يوم الاعتاق أى فان كان لا يخط نوبته ومثله القول بالوضع وان قلنا بالإدعاء فكذلك المعتق يوم الاعتاق عن الأصم (قول) المتن وضع السراية بنفس الاعتاق وعليه يكون حكمه كالأحرار حتى في الخيوان كانت القيمة لم تدفع بعد (قول) المتن وفي قول بأداء القيمة ولا يعني الإبراء ودليله حديث ان كن مورا يقوم عليه غير يعتق ورده بأن هذا يدل على اعتبار التقوم فلا الدفع (قول) المتن وفي قول ان دفعها الخ ودلائل انقول الأول برأى العبد والثاني برأى الشريك وهذا راعى المجهتين (قوله) فان لم يدفعها أى بأن أعسر مثلا (قول) المتن لا تخب قيمة الخ أى لا نأخذها أم ولد لا تكون الوضع في ملكه (قوله) وعلى الثاني الخ عليه هل انفرد جميع الولد حرا أو نصفه ثم عتق النصف الآخر قولان (قوله) ولا يعتق على القولين الخ هذا اذا حلف المذبح عليه أو أمارد الجهن نكح المذبح واستحق القيمة فقالوا أنه لا يعتق أيضا (قوله) والأصم الأول قضية الباء ان السئلة المتبينة بعد العتق فيها عن العتق لا عن العتق مقدر والمراد انه يقع من العتق اذا أدت القيمة كاي علم بمراجعة الراعي (قوله) لأن سبيلها الخاى وكان ذك كولو حسن ما وتد أني بعضهم جارا وآخر جهن من الخاصة (قول) المتن شرط السراية الخورد عبيد موروى ببعضه انفسا وقيل

والقوة العتق يسلط في الثالثة بخلاف البيع فها كاتهم (ولو أعتقه) أى الجمل (عتق دونها) ولو أعتقهما عتقا بخلاف البيع في المستثنى فمثل كاتهم (ولو كانت لرجل واحد الجمل لآخر لم يعتق أحدهما بعتق الآخر) وفي الروضة وأصلها أو آخر الباب في ثاوى القاضى حسن أنه لو قال لرجل بتموهما مضمعة اعتقت مضمعة كل لقول ان اعتاق ما لم ينفخ فيه الروح لا يصح (واذا كان بينهما عتق أحدهما كله أو نصيبه عتق نصيبه فان كان معسرا ربي الباقي لشريكه الأسرى اليه أو أولى ما يسره وعليه ذلك اليوم الاعتاق ويقع السراية بنفس الاعتاق وفي قول بأداء القيمة وفي قول ان دفعها بان أنها بالاعتاق) وان لم يدفعها بان أنه لم يعتق والاصل في ذلك حديث الشيخين من أعتق شركا في عبيد وكان له مال يبلغ عن العبد قوم العبد عليه قيمة عدل فأعطى شركاه حصصهم وعتق عليه العبد والا فاعتق منه ما عتق ويقاس المورس ببعض الباقي على المورس بكفه في السراية اليه وقيل لا يسرى اليه اقتصارا على الوارد في الحديث (واستلزام أحد الشريكين المورس يسرى وعليه قيمة نصيبه كونه حصته من مهر مثل ونحوه في الأقوال في وقت حصول السراية فعلى الأول والثالث لا تخب قيمة حصته من الولد) وعلى الثاني تجب (ولا يسرى ذبير) من أحدهما نصيبه الى الباقي (ولا يمنع السراية من مستغرق في الظاهر) نفوذ تصرف المدين فيما يده المأولة والثاني يقول هو في الحقيقة غير مورس (ولو قال لشريكه المورس اعتقت نصيبك قيمة نصيبه فأنكر صدق بيته فلا يعتق نصيبه) وعتق نصيب المذبح باقراره ان قلنا يسرى بالاعتاق ولا يسرى الى نصيب النسكر) ولا يعتق على القولين الآخرين (ولو قال لشريكه ان اعتقت نصيبك فخصني مهر بعد نصيبك فاعتق الشريك وهو مورس يسرى الى نصيب الأول ان قلنا السراية بالاعتاق وعليه قيمته) وفي الروضة وأصلها وان قلنا بالتين فكذلك الحكم اذا أدت القيمة وان قلنا بالأداء فذهب المعلق عن يعتق فيه وجهان أحدهما عنه والثاني عن العتق وعليه قيمته ونسأ على الوجهين فيما اذا اعتق أحدهما نصيبه بعد اعتاق الأول قبل الأداء فباع على قوله أحدهما بعتق عنه والأصم عن الأول وعليه قيمته وقوله وهو مورس احتز به عن العسر فلا يسرى عليه وعتق على العلق نصيبه (فأقول) لشريكه ان اعتقت نصيبك فخصني حرقبه فاعتق الشريك فان كان المعلق معسرا اعتق نصيب كل عنه والاولاهما وكذا ان كان مورسا واطلنا الدور) وهو الأصم (والا) أى وان صحناه (فلا يعتق شئ) لانه لو عتق نصيب المتجز لعتق به نصيب المعلق وسرى عليه بناء على ترتيب السراية على العتق فلا يعتق نصيب المتجز فإز من القول بهتقه عدم عتقه وفيما ذكر دور وهو توقف الشئ على ما توقف عليه وهو دور لفظي ولو قال في المسئلة فخصني حرم عتق نصيبك فاعتقه وقلنا السراية بالاعتاق ففي وجه يعتق على المتجز جمعه ويلغوه كرم لأن العلق يتأخر عن المعلق وعليه الأصم يعتق على كل نصيبه نظرا لاعتبار اللعبة المانع للسراية (ولو كان عبد لرجل نصفه ولا خورثه ولا آخره سد عتق الآخران) بكسر الخاء (نصيبهما) بالتثنية (معها) بأن علقا العتق بشرط واحد أو وكلا من أعتقهما دفعته وهما مورسان (فأقيمة) لنصف الذى سرى اليه العتق (عليهما نقصان على الذهاب) لأن سبيلها سبيل ضمان المثلث بعد الدروس وفي قول من الطريق الثاني القيمة علمها على قدر المالكين كافي بظهور في الشفعة (وشرط السراية اعتاقه باختياره فلو ورث بعض ولده لم يسر) عتقه عليه الى باقيه (والمرضى عسر اذا في ثلث ماله) فإذا اعتق أحد الشريكين نصيبه في مرض الموت ولم يخرج من الثلث ان نصيبه فلا سراية عليه (واثبت معسر فأوامى بعتق نصيبه) من عتق فاعتق بعد موته (المورس) وان خرج كلهم من الثلث لا تقال المال غير المورس به الموت الى الوارث

﴿فصل اذملك الخ﴾ (قول المتن اذملك الخ) اقتضت عبارة حصول الملك ألا تملك مرتب العتق وهو المذهب لكن قال أبو إسحاق يحصلان معا واستشكل في المطالب الأول بأن الرخصة تنافي الملك فكيف يحصل مع اقترانها بسببه وهنا قال ابن الحداد ألعنت القريب الخرق بالقهر وقيل العتق مرتب على حب الملك لأعلى حقيقة الماثرة بالشراء وهو اختصار في إحقاق وفي آخر النهاية جواز الشراء مرة على شخصه قرره اندقم ملكه بالعتق لأنه حصل ثم أعتقه ذل الزكشي وهو رخصة من الرق وقال الغزالي المختار من بشرى (٢٧٧)

﴿فصل اذا ملك اهل ترع أسله أو فرع عتق﴾ عليه قال صلى الله عليه وسلم لمن تجزى ويقواله
الأن يحده مملوكا فستره بعتقه أى بالشراء وسأله وقال تعالى وقاؤا أخذ الرحمن ولدا سمحاه بل
عبادكم من دل على نفي اجتماع الولد بقوله العبد وسأله فى الأصل الذى كروا لى وإن علوا لى أن الفرع
كذلك وإن سفلوا سواء المثل الاختيارى بالشراء وعتقه والعهرى بالأرث ولا يعتق عبدا أصل
والفرع من الأقارب وقوله اهل ترع لم يقصد به مفهوم كسبا من من العتق على الصبي المحزون وليس
من اهل الترع (ولا يشتري لطفل قريه) الذى يعتق عليه أى لايصح اشتراؤه (ولو وهبه لأو وهب
له) (فإن كان كسبا فلى الولي قبوله يعتق) على الطفل (ويستق من كسبه والا) أى
وإن لم يكن القرب كسبا (فإن كان الصبي مصر او حب) على الولي (القبول ونقته) في بيت
المال (أو وسراحم) القبول للثأضر الصبي بالانفاق عليه (ولو ملك في مرض موته قريه
بلا عرض) كن بوره أو وهبه (عتق) عليه (من ثلثه وقبل من رأس المال) لحصوله بلا مقابل
وعبر فيه في الرضه بالصاع أخذ من قول الراعى انه أبى بالترجى (أو دوس بالجابا فبق ثلثه
يعتق ولا يرث) لأن عتقه من الثلث وسبقه ويجمع بينهما وبين الأرث (فإن كان عليه من قبل
لا يصح الشراء) لأنه لا يرتب عليه العتق (والاصح حتمه) إذا اخل فيه (ولا يعتق بى بيع للدين)
هو وان من عتقه (أو جبا باده فقدرها كعبه) فنصكون من الثلث وقبل من رأس المال كانه ذم
(والباقي من الثلث ولو وهبه للعبد بعض قريه سده قبل وقتنا يستقره) أى بالقبول وهو الاصح
الذكر في باب معاملات العبد (عتق وسرى على سيده فبها بقاءه) لأن الهبة له بعتقه سيده وقوله
قبول سيده وقال في الرضه ينبغي ان لا يسرى لاه دخل في ملكه فبها كالأرث وفيها كاصلها
في كتاب المكاتب قبل الحكم الرابع فبها وحكاية أن قول وجهنا في الوسط وفرض المسألة فيما اذا لم يبق
بالسبب لزوم الثقة انتهى وإذا لم يجره العتق في المذهب هنا وصحة القاضي الحسين في كتاب الخطب
﴿فصل﴾ اذا (اعتق في مرض موته عبدا لا يملك غيره عتق ثلثه) لأن العتق ترع بعض من
الثلث كما عتق في كتاب الوصايا (فإن كان عليه دين مستقر لم يعتق شيء منه) لأن العتق وصية والممن
مقدم عليها (ولو اعتق ثلثه لا يملك غيره فبها سواء) دفعه كقوله اعتقتكم (عتق أحدكم
بقرة وكذا لو قال اعتقتك ثمك أو ثلثكم حر ولو قال اعتقتك ثلثك عبد) منكم (أفرع)
بينهم لأن اعتاق بعض العبد كاعتاق كله فيكون لا وقال اعتقتكم (وقيل يعتق من كل ثلثه) فقط
فلا أفرع (والقربة أن يؤخذ ثلاث رعا غنساوية يكتب في ثلثين سنه راق وفي واحدة عتق
وتدري في بنادق كسب) في باب القصة (ويخرج واحدة زمام أحدهم وإن خرج لعتق عتق
ورق الأخوان) بفتح الخاء (أو الرق وأخرجت أخرى باسم آخر) فإن خرج المعتق عتق ورق

٧٠ الح في كلاً من أي كارت البص من أمه أفرعه السابق قبل النسل * (فصل أعناق) * (قول المتن) عتو ش هـوت بيل موت المير هيز
ميوت كاه ريقه أوجر* أوشه ح* أوجه أصحها عند الصلدي الأول لأن ما يعقب يجب أن يبق للورثة مثلاً، وتختلف في ما راعى من الاستدراج
الثاني وقان في البير أن الماله هو طاهر المذهب (قول المتن) مكسب في شين الحان الرق ضيف الحرقه تعجب هذا يجب تبرأ أحداه فلو كتب
واحدة للرق وأخرى للبسر . في بيان خرجت التي لخرجه تفصل الامر إذا احتج بالادراج القرعة في الذوق السابق لأصابعه راجحه * حـ

الثالث وان خرج الرقيق وعق الثالث ويجوز ان يكتب اسماءهم في الرقاع (ثم يخرج رقعة على الحرفة من خرج اسمه عتق ورقا) أي الباقيان (وان كانوا ثلاثة قيمة واحدة أو خرافتان وآخر ثلثاثة أقرع) بينهم (يسمى رقيق وهم عتق) فيكتب في رقعتين رقيق وفي واحدة عتق إلى آخر ما عتقهم (فان خرج العتق لذي المائتين عتق ورقا) أي الباقيان (أو الثالث عتق ثلثاه) ورق باقية والأخران (أو اللاؤ عتق ثم يصرع بين الآخرين بينهم رقيق وهم عتق) في رقعتين (فن يخرج العتق على اسمه منهما (تعم منه الثلث) فان كل ذالمائتين عتق نصفه أو ذالثلثاثة عتق ثلثه ورق الباقي والآخران يكتب في الرقاع أسماءهم فان خرج على الحرفة باسم ذي المائة عتق وتعم الثلث عن خرج اسمه بعده إلى آخر ما عتقهم (وان كانوا فوق ثلاثة وأمكن توزيعهم بالعدد والقيمة) في جميع الأجزاء (كسنة قيمتهم سواء جعلوا اثنين اثنين) أي جعل كل اثنين منهم جزءا واسم كاسبق في الثلاثة المتساوية القيمة (أو بالقيمة دون العدد كسنة قيمة أحد مائة وقيمة اثنين مائة) قيمة (ثلاثة مائة جعل الأول جزءا والثانيان جزءا أو الثلاثة جزءا) وأقرع بينهم كما تقدم وفي عتق الاثنين ان خرج وافق ثلث العدد ثلث القيمة قوله دون العدد صدق وبعض الأجزاء في مقابلته للثب قبله في جميع الأجزاء ولا يتأني التوزيع بالعدد دون القيمة (وان تعذر بالقيمة مع العدد) كأربعة قيمتهم سواء عتق في قول يجوزون ثلاثة أجزاء (واحد) جزء (وواحد) جزء (واثنان) جزء (فان خرج العتق لواحد عتق ثم أقرع لتقيم الثلث) بين الثلاثة ثلاثا كما صرح به في التهذيب فنخرج لهم العتق عتق ثلثه (أو) خرج العتق (للاثنين رقيق الآخران ثم أقرع بينهما) أي بين الاثنين (فيعتق من خرج له العتق وثلث الآخر وفي قول يكتب اسم كل عبيد في رقعة) ويخرج على الحرفة رقعة ثم أخرى (فيعتق من خرج أولا وثلث الثاني قلت) كما قال الرازي في الشرح (أظهرهما الأول وانه أعلم والقولان في استحباب وقيل إيجاب) قال في الروضة كالمصالح وهو مقتضى كلام الأكثرين والاصل في امرعهما روى مسلم عن عمران بن الحصين ان رجلا من الانصار اقرع ستة أعبد عملوا كمن له عند موته لم يكن له مال غيرهم فذاعهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فجزأهم ثلاثا ثم أقرع بينهم فأعقق اثنين وأبقى أربعة والظاهر تساوي الاثلاث في القيمة (واذا اعتقنا بعضهم بقرعة فظهر مال وخرج كلهم من الثلث عتقوا ولهم كسبهم من يوم الاعتاق ولا يرجع الوارث بما أنفق عليهم) اذا لموجب الرجوع به (وان خرج جملهم عبيدا آخر) فيما اذا عتق من ثلاثة واحد (أقرع) بين الباقين فنخرج له العتق عتق (ومن عتق بقرعة غير محسوب من الثلث ومن بقى رقعا فموت يوم الموت وحسب من الثلثين هو وكسبه الباقي قبل الموت لا الحادث بعده) لانه ملك الوارث (فلو أعتق ثلاثة لملك غيرهم قيمة كل) منهم (مائة فكسب أحد مائة) قبل موت السيد (أقرع) بينهم (فان خرج العتق لكسب عتق وله المائة وان خرج لغيره عتق ثم أقرع) بين الباقين الكسب وغيره (فان خرجت) القرعة (لغيره عتق ثلثه) لضمة مائة الكسب (وان خرجت) القرعة (له) أي الكسب (عتق ربعه) ويعبر به كسبه) ويكون للوارث الباقي منه ومن كسبه مع العبد الآخر ذلك ما تسان ونحو من ضعف ما عتق وذكر في المحرر طريقة الجبر والمقابلة فقال وسيجز ذلك بطريق الجبر بان يقال عتق من العبد الثاني شي وتضع من الكسب مثله غير محسوب من الثلث فبقى للوارث ثلثا تسوي شيئين تعدل مثل ما اعتقناه وهو مائة ونسوي ثلثا مائتان وثلثا مائة قابل لثلاثة تسوي شيئين فبقوا ثلثا مائتان وأربعة أشياء قابل لثلاثة تسوي شيئين فبقى أربعة أشياء في مقابلته مائة فالثاني خمسة وعشرون فلان الذي عتق من العبد ربعه وتضع من الكسب ربعه غير محسوب من الثلث

(قول) المتن ويجوز فيه اشعار بان الكيفية الأولى أولى لتسكن سبب التساوي والامام فيها الثانية لان الخارج فيها يكون مرة واحدة فهي أقرب الى فصل الامر (قوله) قوله الخ اعلم ان اترك شي اعترض المتن بان المثال غير مطابق من جهة ان الستة لها ثلث صحيح فان توزيع يمكن بالعدد دون القيمة قال وصواب المثال خمسة مائة أحدهم مائة واثنين مائة اثنين مائة فتصواب عبارة الكسب وان أمكن بالعدد دون القيمة قال وقوله صرح بما ذكرنا في الشرح والروضة والذي سلكه الشارع رحمه الله حسن وفيه تعميم لكلام المتن رضى الله عنهم أجمعين (قوله) للتوزيع لقول المتن وان كانا فوق ثلاثة الخ (قوله) بين الاثنين يرجع لقول المتن للاثنين (قول) المتن أظهرهما الأول لانه أشبه بما ورد في الحديث قاله الشافعي رضى الله عنه (قول) المتن في استحباب أي لان المقصود ما سلك بكل وجه الوجوب مراعاة ظاهر ما ورد (قول) المتن عتقوا أي بان عتقهم من يوم الاعتاق حتى لو كان أحدهم تسلك أمة لا يساع في الحرية بطل نكاحها (قول) المتن ولا يرجع الوارث الخ أي كجلا أنفق من ثمن انما روجته ثمان فساد النكاح ولا اتفاق على المشتري ثم انما اختلفا ما لو أنفق على المبتوة بنية الجمل ثم بين عدله

﴿فصل من عتق عليه رقيق الخ﴾ (قول) المتباعدان منه شراء العبد نفسه ثم أورد لأثر بحر به عبده ثم اشتراقه يعق ويكون الولاء موقوفاً على النص ثم لا فرق في ثبوت الولاء بين الاتفاق في الدين والاختلاف فيه مخرج أعني شخصاً كقراة الحق بدار الحرب فاستقره آخر أعتقه حكى ابن القطان والمداري ثلاثة أوجه للأول الثاني بينهما والراجح الثاني فقد قال ابن اللبان أمقول الشافعي ومالك (قول) المتباعدان عتقاً الذي يتقل الهم الاربعة لا نفسه كالنساء قال المتولي ووجه ذلك أن ثبوت الولاء للعتق إنما هو له على من التهمة وهي ليست لورثته حتى ثبت لهم ولأبيه نفسه قوله ثم لعبته يقتضي أنه لا يثبت في حياة العتق وليس كذلك دليل إرث المسلم من العتق المسلم في حياة العتق الكافر (قول) المتباعدان امرأة (٢٧٩) لأنها ليست بعصبة ومن ثم تعلم أن المراد بالعصبة السابقة بالعصبة بنفسه (قول) المتباعدان

﴿فصل﴾ في الولاء (من عتق عليه رقيق باعناق أو كاهه وتبذره واستبلاذترة وسراية فولاؤه) أما بالاتفاق فحدث الشيخان إنما الولاء لمن أعتق وأما بغيره فبأقرب قياس عليه (ثم لعبته) الأقرب فالأقرب لحدث الولاء لكمة النسب سواء ابن حبان وابن خزيمة والحاكم وقال صحيح الإسناد ورتب على الولاء الأثر وقد صرح به في الحرر (ولا يرث امرأة) الولاء من عتقه وأولاده عتقاه) وقد قدم ذلك في كتاب الفرائض (فإن عتق عليها أوطاهم أعتق عبيداتها بعد موت الأب وبلا وارث فله البنت) لأنه عتق عتقها (والولاء لأهل العصبان) سكان الحق مع ابنه (ومن مسرق فلا ولا عليه إلا التهمة وعصته) فلا ولا عليه عتق أحد من أصوله وصورة إن تلد رقيقة رقيقاً من رقيق أو حراً وعتق الولد وأعتق أبواه وأتمه (ولو كنك عبدة عتقت فولاؤه لمولى الأم) لأنه عتق بعتقها فإن أعتق الأب انجبر الولاء إلى ماله ولو مات الأب رقيقاً وعتق الجد انجبر إلى ماله فإن أعتق الجد أو الأب رقيقاً انجبر إلى ماله أيضاً (فإن أعتق الأب بعد انجبر) من مولى الجد (إلى ماله وقيل) لا ينجر إلى مولى الجد بل إلى مولى الأم حتى يموت الأب فينجر إلى مولى الجد ولو لم يكن هذا الولد أباً محترماً ولا أخوة لآله من مولى الأم (بله) ويكفي ذلك لنفسه في الأصح كما لو أعتق الأب غيره ثم بسط ويصر كثر لا ولا عليه (قلت) كما قال الرافعي في الترحم (الأصح) المنصوص لا يجزوه والله أعلم) لأنه لا يمكن أن يكون له عتق نفسه ولا

﴿كتاب التدبير﴾

هو تعليق عتق بأولئك الذي هو در الحياة (مخرجك أنت حر بعد موتى) وإذا ماتت أموت مت فانت حر أو أعتقتك بعد موتى وكذا ذررتك أو أنت مدبر على المذهب المنصوص لاشتهاره في معناه وفي قول من طريق نان خرج من الكهنة هو كانه مخلوق من لفظ العتق والحرية (ويصح بكهنة عتق من عتقك تملك سبيلك بعد موتى) فنية العتق (ويجوز) التدبير (مقيداً كنك مت في ذا الشهر والمرض فانت حر) فإن مات على الصفة المذكورة عتق والأقلا (ومعك كاندخلت) الدار (فانت حر بعد موتى) فإن وجدت الصفة وملت عتق والأقلا وبشرط الدخول قبل موت السيد في حصول العتق (فإن قال) انمت ثم دخلت الدار (فانت حر بشرط دخول بعد الموت) في حصول العتق (وهو على التراخي

ثم بسط هذا الوجه ربه الإمام بأن الولاء إذا ثبت لا بسط (قول) المتباعدان الأصح الخ لو فرض على هذا موت الأخوة من مولى الأم خاصة فهل يرقونهم من حيث إن لهم الولاء على هذا الولد المذلة الولاء على أخوته من حيث اعتناق الأب الظاهر ثم قلنا بل (قوله) لأنه لا يمكن الخ أي فبقى لمولى أمه ﴿كتاب التدبير الخ﴾ (قول) المتباعدان حر لو ماتت غنواً أنت حر كان أحسن (قوله) من الكهنة أي فيما قال كنهك على كذا أو قبل فإذا ثبت فانت حر والمذهب تقرير النصفين والفرق أن الكهنة تحتل المراسلة والمخارجة بخلاف التدبير (قول) المتباعدان قال الزركشي لأنه ما وصية أو عتق على صفة موكلاً بهما قبل التعليق (قول) المتباعدان لو ماتت غنواً أو قبل ثم دخلت الدار فانت حر فبطلان الغنى اشتراط الدخول بعد موت أيضاً وصوب الزركشي خلافه وقال إن هذا وجه ما شارف التمهالي أنه مفرع على أن الولد لا يترتب وقال إن الشيخين جزم في نظيره من الغلق بأنه لا فرق بين التقدم والتأخر وإن هذا وجه مفرع على ما قاله (قول) المتباعدان وهو على التراخي أي في كل من انصوبت

(قول) المتن ليس لأورث أي وإن كان مورثه كأنه الأبطال وتقبله الوصية (قول) المتن يعول ونحو عقده فاعلموا أن النفوذ (قول) المتن معسلة لانه يشبه التملك ولأن الخطاب يقتضي جوازا وكافي نظيره من الطلاق (قوله) قبل الموت (٢٨٠) انظروا الفرق بين هذا وبين ما قالوا اذا

وليس للوارث شيء قبل الدخول) وله كسبه (ولو قال أدامت وصي شهر فأت خرفلوارث استخدمه
في الشهر لايه) خلق أئمت (ولو قال أنشئت فأنشئت مدبر وأنت حر بعد موتي أنشئت اشترطت
المشقة متصلة) أي على الورث (ما قال متى شئت) بدل أن شئت (فلترأخي) وتشرط المشقة
في التصورين قبل موت السيد (ولو قال بعدهما أدامت فأت حر لم يعق حتى يموتا) معا أمرنا
(فإن مات أحدهما قبل الوارثين نصيبه) وله أجرته ثم عتقه بموته ما عاقل عتق ذبيرو الصبي لا
علقه بموته وعتق بمصروف الصفة وفي موهب عامر بن أبي بلال لأبي ذرير والصبي أجمعت أحدهما
يصير نصيب الآخر مدبر أو نصيب الميت لا يكون مدبر (ولو أصبح مدبر بموت وصي لا يجوز وكذا بمن
في الأظهر) والسائق قال لا تنصيب فيه (وتعصم من فيه) أي يجوز عليه بنفسه بصفة عبارة
وكفر الصبي) حرى أودى (ويذير المردني على أقوال ملكه) فعلى قول قتادة يصبح وزواله
لا يصح وقته وهو الأظهر أن أسلم بان عتقه وإن مات مرتد بان فساد (ولو رد ثم ارتد بطل) بذريه
(على المذهب) والطريق الثاني بطل والثالث يني على أقوال ملكه أن يني ليطيل أو زوال
بطل أو وقف وقص وجه الطريق الأول الصبي تنفق العبد عن الضياع فيعتق إذا مات السيد
مرتدا أو وجه الطريق الثاني بأنه لو في التدبير لنفذ العتق من الثلث بشرط ما عتق من الثلث
بقاء الثلثين للورثة وولد المرتضى لا يرت وقدر بان الشرط سلامة الثلثين للتحقق من ورة وأغريهم
(ولو ارتد المير بطل) تدبيره فلو مات السيد قبل موته عتق (ولو حرى حمل مدبره) الكافر الكائن
في دار الإسلام (إلى دارهم) بخلاف مكانه الكافر من غير رضاه لاستقلاله (ولو كان
كافر عبيد مسلم فذره بقص) بذريه أي أطلق (وسع عليه) لأنه ما مور بإزالة الملك عنه
وحى لا تحصل بالتدبير كما ذكره الراعي في الشرح في كافة الدعي في أثناء تعطل ولينذكر المسئلة هنا
ونهى في الروضة (ولو ذكر كذا فزاد أسلم) العبد (ولو برجع السيد في التدبير) بالقول بناء على
أقول بصفة الرجوع به إلى الأتي (نزع) العبد (من سيده) وحل عند عدل دفعا للذل عنه (وصرف
كسبه إليه) أي إلى سيده وهو باقي على تدبيره لا يباع (وفي قول ياب) عليه وبطل التدبير
دفعا لادلاؤه روح الأول بتوقع الحرية وان يرجع السيد في التدبير بالقول وجوز أن الرجوع به يسع
عليه خبر وطاهر أن البيع عليه حيث لم ير ملكه يسع أو غيره (وله) أي للسيد (يسع المير)
لأنه صلى الله عليه وسلم لم يرد رجل من أن تصار واه الشخان (والتدبير تعليق عتق بصفة
وفي قول روية) العبد بعته (فلو باع) السيد (ثم بطل بعد التدبير على المذهب) وفي قول
على قول التعليق يعود عتق قول عدو الخشب في العين (ولو رجع عنه بقول) كاطلته فبعتته بصفته
رجعت فيه صحت قلنا صوة وادلاؤه) يصح (ولو عتق مدبر بصفته صحت) تعليقه (وعتق بالأسبق من
أنت بالصفة) ففي سبق المرتد الخشب بالتدبير (ولو وطع مدبره ولا يكره رجوعا) عن التدبير
نفا (ولو له ما قبل تدبيره) لأن استيلاد أقوم منه (ولا يصح تدبيراً وله) إلا أنه فيه (ويصح
تدبيراً من باب كسبه مدبر) فيكون كل منهما مدبراً كما أتت فيعقب الأسبق من موت السيد وأذا التجوم
وذنت في الثاني من عتق الأظهر أن التدبير تعليق عتق بصفة فاطلنا كسبه من قبل الكسبه وبطل أيضاً
أن أدب التجوم من موت السيد تناقض قبل أدامتها في المسئلة الأولى ومنها الثانية قال الشيخ
أدامت بطل المسئلة ووجهه أنه قال الشيخ في التدبير وفي التدبير ارتفعت وقال ابن الصباغ

مت فانت حزان شئت حيث قالوا تعسر
 المشقة بعد الموت (قول) المتن و لو قال
 الجأى قال كل منهما الصيغة المذكورة
 (قوله) والثاني قال الخ عبارة عن
 ذلك لأن الجرح لصلته والصلته هنا في
 وازنه لأنه ان عايش لم يلزمه وان مات
 حصل الثواب وقد اختاره جماعة منهم
 الشارح وقال وأما قولهم انه ليس من
 أهل العقوبة في طلب التسمية ثم خلافا
 جاز في وسعهم وإعراق تعليق الصواب
 ضعا واختلافهم رهناء نقلنا هو تيقن
 لأنه في معنى الوصية من حيث انشاؤه
 لها بعد الموت (قوله) المتن على المذهب
 لأنها لا تؤثر في العقد النامية (قوله)
 المتن ولحري صورته ان يكون قد دخل
 دارا بأمان (قول) المتن يقض ويسع
 لو بيع من أول الأمر كفي في تحصيل
 الغرض المذكور (قوله) المتن تعليق
 عن بعضه وذلك لأنه لا يحتاج إلى فعل
 لإنشاء مقبول بعد الموت فكذلك تعليق
 على دخول الدار (قول) المتن وفي قول
 وصية لا اعتبار من الثلث (قول)
 المتن وكما هو مبني لأن كلامه ما لا ياتي
 مقصود الآخر (قوله) من موت السيد
 الخ وإدوات السيد أولا وخبر بعضه
 من الثلث فقط عن ذلك البعض يصير
 فيعشوق ما يدفع سطوة الرافعي
 (قوله) وفي التفسير الرقعة اعلم ان
 المشكاة اذا أوفده السيد ميت قبل
 تحيها عن عن الكفاية ببيعها كها
 وبيعها كقوله في الترتيب الصفير عن
 بقوه رأؤهم في الترتيب المشكاة
 وبأمره الرافعي زان من السيد قبل

[illegible]

(قوله) لا يطل أي بل يعق بالوت عنها فيبعه ولده وكسبه (قوله) عن الكعبة لامة مشفقن لابرأعن النجوم
 * (فصل) ولدت مدبرة الخ) * (قول) المتنايبت لم يطل لا يسرى لأن السرية لا تكون إلا في الاحتصاص ولا تكون في الاحتصاص (قوله)
 والثاني الخ بقوله قال الأمة الثلاثة (٢٨١) (قول) المتنايبت ولود برحاما لوستأه مع بخلاف ما قالوا قال أعشقلدون حلفن بشرط في استثناء

حل المدبرة ان تلده قبل الموت * خرج *
 ولده لتوق ستة أشهر من ولده الزوج
 بعد التدبير فله حكم الحادث بعده
 بخلاف ما إذا كان لا يطؤها أو يطؤها
 وولدت له ونسبة أشهر من ولده (قوله)
 بل تبعها الخ حكمها تبعها في التدبير
 ورفق الأول بتقليب الخبر في التدبير
 * خرج * وهب ولده جارية مملوكة
 رجع فيها هل ثبت في الحمل أيضا ظاهر
 كلامهم نعم والفرق ظاهر (قول) المتنايبت
 وكان رجوعه أي سواء قصده
 الرجوع أم لا (قول) المتنايبت يعق
 الولد أي لا يحد بحدقه الضعيف سبعة
 إلى الولد الحادث كالرجوع ولو صبغة
 والتدبير وقول الشارع رحمه الله وهما
 كالقولين الخ بوجه أم على القول الثاني
 اذا ماتت الأم قبل وجود الصفة يثبت
 حكمها في الولد كولد المدبرة ولو اتى عليه
 الجمهر واما اذا ماتت السيد أو ماتت بطل
 حكم الصفة في الولد بخلاف ولد المدبرة
 اذا ماتت في حياة السيد يثبت حكمه على
 القول المذكور (قوله) متى الحمل
 قطع أي بخلاف التدبير ان دخله
 خلا فاقوله وظاهر الخ هو كذلك ولكن
 لو ماتت الأم والسيد قبل وجود الصفة
 بطل التعليق في الولد بخلاف نظيره في ولد
 المدبرة هذا هو الظاهر خلافاً لما في
 شرح المنهج (قوله) لم يعق متى
 لو فرض بعد ذلك ابرأ من ابنه مثلاً
 نفذ العتق وحاول ابن الزمعة يخرج وجهه
 بعدم النفوذ كعتق زاهر إذا رتم

لا يطل كالأعتق السيد مكاتبه قبل الأداء فبعه ولده وكسبه انتهى وعلى الأول يكون السيد
 ويحجب بان العتق في الحبس عليه عن الكفاية والكلام هنا في العتق بالتدبير
 * (فصل) * اذا * (ولدت مدبرة من نكاح أوزنا) ولدا حدث بعد التدبير وانفصل قبل موت السيد
 (لا يثبت الولد حكم التدبير في الأظهر) كما لا يثبت لولد المدبرة حكم الرهن بحكم ان كلاهما
 قبل الرق والثاني يثبت كما ثبت لولد المستولدة حكم أمه بحكم العتق بموت السيد ولو كانت حاملاً
 عند موت السيد تبعها الحمل قطعاً (ولو دبر حاملاً ثبت) أي للصل (حكم التدبير على المذهب)
 وفي قول من الطريق الثاني المني على ان الحمل لا يعلم لا يثبت وعلى الثبوت (فان ماتت) في حياة
 السيد بعد انفصال الحمل (أو رجح في تدبيرها) بالقول بناء على القول بصفحة الرجوع به (دام
 تدبيره) أي الحمل المنفصل والتصل (وقيل ان رجوعه وهو متصل فلا) يدوم تدبيره بل تبعها
 في الرجوع (ولو دبر حاملاً) تدبيره (فان مات) السيد (عتق) الحمل (دون الأم وان دبرها مع)
 البع (وكان رجوعاً عنه) أي عن تدبير الحمل (ولو ولدت المملوكة متعتها) بصفة ولداً من زنا
 أو نكاح حدث بعد التعليق وانفصل قبل وجود الصفة (لم يعق الولد في قول) ان عتقت باصفة
 عتق) وهما كقولين في ولد المدبرة ولو كانت حاملاً عند وجود الصفة عتق الحمل قطعاً وظاهر
 ان الحامل عند التعليق كالحامل عند التدبير فبعتها الحمل على الأصح في جميع التنبه (ولا يتبع
 مدبراً ولده) المألول كسبه وانما يتبع الأم في الرق والحرية (وجنايته) أي المدبر (كجنايته) فن
 فان قتل بها فأت التدبير أو بيع فيها بطل التدبير وأودا المدبر في التدبير والجناية عليه كجنايته
 على من كان كانت باقتول أخذ السيد فتمت له الزينة ان يشتري بها عبد ابده (ويعق بالوت) أي
 موت السيد (من الثلث) كله أو بعضه بعد الدين) فلا يسترق الدين التركة يعق متى وثنتها
 وهي وقطع ببيع نصفه في الدين ويعق ثلث الباقي منه وان لم يكن دين ولا مال سواء عتق ثلثه
 وان خرج من الثلث عتق كله وسواء في اعتبار التدبير من الثلث وفي الصفحة أم في المرض (ولو علق
 عتقاً على صفة تخص المرض كان دخلت) الدار (في مرض موفى فأت عتق من الثلث) عند
 وجود الصفة (وان احتمل) الصفة (الصفحة) والمرض بان يقبده (فوجب في المرض من
 رأس المال) يعق (في الأظهر) اعتبار الوقت في التعليق والثاني من الثلث اعتبار الوقت وجود
 الصفة ورجح الأول بأمرين التعليق لم يكن منهما باطل حق الوثيرة ثم ان وجدت الصفة باختيار
 السيد عتق من الثلث جزئاً (ولو ادعى عبده التدبير فأكثر فليس رجوع) بناء على جواز
 الرجوع بالقول (بل يحلف) انه مدبره وله اسقاط العيمين عن نفسه بان يقول ان كنت مدبرته قد
 رجعت عنه بناء على جواز الرجوع بالقول (ولو وجد مع مدبره مال فقال كسبه بعد موت السيد
 وقال الوارث قبله صدق المدبر بيته) لان البهله (وان أقاميتين) بما قاله (قدمت يته)
 لما ذكر

* (كتاب الكعبة) *

٧١ في انكاح الرهن وريثان العتق هنما لما ذكر عن اللفظ لتوقفه على الموت ساغ اعتباره بخلاف تجزئ زاهر لانه نادر فلغاهم
 اذا حصل الرهن اهل قضى من الآن أم تقول تبين العتق من حين الموت ترد لا مال ما قال الأظهر الأول (قول) ان من فوجت في المرض ووجدت
 في حال جنون السيد أو سفيه فهي معتبرة قطعاً بخلاف ما لو وجدت في المرض وأجر النفس فيه بخلاف تعليق الحق بالغير (قول) انكاح فليس
 يرجوع أي كان جوداً زارداً لا يكون اسلاماً وجود الطلاق لا يكون درجة * (كتاب الكعبة الخ) *

(قول المتن على كسب أى بحث فى النجوم (قوله) الخبر بالقدرة فى الآية الخ اعلم ان الخبر يطلق بمعنى المال كما فى قوله سبحانه وتعالى والله لب الخ لربك شديد وبمعنى الدين كما فى قوله سبحانه فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ^{عقابه} فائدة ^{هـ} حكى الصباغ عن الشافعى رحمه الله انه استدلى على عدم الوجوب بأن الأمر فى الآية وارد بعد النهى وهو أن سيع الإنسان ماله بما له محظور فيكون (٢٨٤) الأمر بعده فيها لا باحة وثبت الاستصحاب

من محل آخر وقال الأصميرى المصارف قوله سبحانه قوله ان علم فهم خراجين وكل ذلك الى اجتهد السادات (قول) المتن وسين الخ وجهه ذلك انه قصد معاوضة فلا بد فيه من اليك كالبيع (قوله) وهو الوقت سعى بذلك لأن المعرب كانت تعرف الاوقات بالنجوم فسمى الوقت نجما (قول) المتن جاز لم يعروا فى ذلك خلاف انعقاد البيع بالكتابة نظر الجانب العتق (قول) المتن بلا تعليق قاله الامام (قوله) فاذا أدب الخ ليس تعليقاً محضاً وانما هو تعبير عن مقصود الكفاية وما لها دليل حصول العتق بالاراء ونحوه (قول) المتن ولاسة قولك كاتبك قطع لم يكف قطعاً (قول) المتن والحلاق قال الزركشى هو يعنى عن التكليف (قوله) والعبد الخ دفع لما يحال كونه مطلق التصرف بقدر السيد فقط وهو خلاص ظاهر العبارة (قوله) ليحصل هذا التعليق قد يتخلف فى البعض فالاولى التعليق بأخاخره من القياس فيبطل الاقتصار على ما ورد فيها وان كان فى الخلق تجبيل العتق (قول) المتن ولو منعة كما يجوز أن يحصل المنافع أجرة قال الزركشى عبارة تقتضى أمرين أحدهما اشتراط تأجيلها كانه وليس كذلك بل ان كانت منفعة حين اعتبارها بالتجبل واشترط اتصافها بالعتق وان كانت فى الذمة جاز التجبيل والتأجيل الثانى الاكتفاء بها وحدها والمنقول انه ان كانت منفعة

يعلم المراد بها من صيغتها الآتية والاصل فيها قوله تعالى والله من غنون الكلب مما ملكك أيمانكم فكأنهم ان علم فهم خيرا (هى متجنية ان طهارت رقن أمين قوى على كسب) وبه مفسر الشافعى رضى الله عنه الخبر فى الآية (قول) وأغبر قوى على الكسب نظرا الى ان الامن يعان بالصدقات ليعتق والاول قال لا وثوق بذلك وقيل يجب لقوى غير أمين كافتد من عباس وغيره الخبر بالقدرة على الكسب والشافعى ضم اليها الامانة لانه قد يضع ما يكتسبه فلا يعتق (ولا تكره بحال) لانها عند فقد الوصف قد تنفى الى العتق ولا يجب اذا طلها العبد الموصوف بها ولا لبط أثر الملك واحتمك المال على المالكين (وصفتها كاتبك على كذا) كلف (منجما اذا أدبه) فانت حريين عدد النجوم وقط كل نجم) وهو الوقت المضروب ذكره الجوهري ويطلق على المال المؤدى فيه ويكنى ذكر نجمين (ولو ترك لفظ التعليق) أى اذا الى آخره (وواه) بقوله كاتبك على كذا الى آخره (جاز ولا يكتفى لفتك كاه لا تعليق ولا نية على المذهب) المتخصص وفى قول من طريق ثان يخرج بكى كالتدبير وفرق الأول بان التدبير مشهور فى معناه بخلاف الكفاية لا يعرف معناها الانطواء (وهو المالك بقتل) وبه تم البعثة ويؤخذ منها ان معنى الكفاية عقد عتق بلفظها بعض مؤجل بوقتين فأكثر (وشرطهما) أى المكاتب والمكاتب (تكليف) بان يكونا فى العتق عاقلين (والحلاق) بان يكونا مختارين والسيد غير مجبور عليه والسيد غير مبرهون ومؤجل لا تصح كاه على المجبور عنه أبان كاه وأغبر ولا نها ترفع (وكفاة المريض) مرض الموت (من الثلاث فان كاه) عند الموت (مثلا) أى العبدان كانت قيمته ثلث التركة (صحت كاهة كلهما على عتق غيره وأتى فى حياته مائتين وقيمتها مائة عتق) لانه يبنى للورثة مثله وهما المائتان (وان أدى مائة عتق ثلثاه) وبني للورثة ثلثه والمائة والمؤدى فى المستثنى هو المكاتب عليه وان لم يؤد شيئا قبل موت السيد قبله مكاتب فاذا أدى حصته من النجوم عتق (ولو كاتب مريض على أقوال ملكه) فعلى قول يساهمه يصح زواله لا يصح (فان وقتناه) وهو الاظهر (طلبت على الجديد) فى وقت العتق وعلى القديم ان أسلم بان يعضوا وان مات مريضا بان يطلانها وتصح كاه الكافر غير المرتد (ولا تصح كاهه مريضون) لانه معرض للبيع (ومسكرى) لانه مستحق للنفقة فلا تنفخ للاكتساب بنفسه (وشرط العرض كونه دينا مؤجلا) ليحصله وبؤده (ولو منفعة) كساء (ومنجما بنجمين فأكثر) كما جرى عليه الهبة فى يدهم (وقيل ان ملك) السيد (بعضه) وبقية حرم بشرط أجل وتنجيم) فى كاهه لانه قد يكتسبه الحرام يؤد به قسنتى هذه الصورة على هذا الوجه والاصح لاستثنى ومن التجبيل تجبيل فى النفقة ان يكات على بناء دار من موصوفتين فى وقت معلومين وبشرط فى النفقة التى يمكن الترفع فيها فى الحال كالخدمة ان تنصل بالعتق ولا بد فيها الصحة الكفاية من ضمنية فاذا كاتبه على خدمة شهر من الآن وعلى دينار يؤديه بعد انقضاء الشهر الثانى اى يوم منه صحت ولو قدم شهر الله سار على شهر الخدمة لم يصح ولو اقصر على خدمة الشهرين وصرح بان كل شهر نجم لم يصح أيضا لانهما نجم واحد ولا ضمنية (ولو كانت

عن حالة فلا بد منها من دينار ومثلان التجبيل شرط (قوله) والاصح لاستثنى قال الزركشى لانه تعبد قال نعم لو جعل مال الكفاية عيناً من الاعيان التى ملكها بعضه الخ فقتله القطع بالهبة قال ولم يذكره على

(قول) المتن حيث لان الخدمة مستقصة فمن الآن والديار في الوقت المعين له وإذا اختلف وقت الاحتفاق حمل النجم قال الزركشي رحمه الله وكأنما كان استيفاء الخدمة تمامها لا يحصل الا في المستقبل كان ذلك في معنى تأجيل العوض لحصول القصد وهو الارتفاق بالتأخير (قول) المتن على أن يبيعه كذا وقال على ابتاع (٢٨٣) كذا كان أولى ليعمل الطرفين (قوله) وفي قول الخلف تصلى ان طرقة الطبع

على خدمة شهر من الآن (ودسار عند اقتضائه) أو في أنشأه كعبه القديسوم (صحت) في المستثنى وقيل لا اتحاد النجم وكضم الدسار ضم خاطئة فوب موصوف (أو) كاتب العبد (على ان يبيعه كذا) كتب بألف (فصلت) لا مشروط عقدا في عقد (ولو قال) كاتبتك وتعتك هذا التوب بألف ويحتمل (الأنف) بضمين مثلا فقال آخر صكل شهر نصفه (وعلى الحرية بأدائه) وقبل العبد (فالذهب صكة الكفاة دون البيع) فبطل وفي قول بطل الكفاة أيضا وهما قولان في تريق الصفة هذه الطريقة والرجوع الطريق الثاني فيهما قول بالصفة وقول بالطلان وهما قولان في الجمع بين عقدين يختلف الحكم وجهه ترجع الطع بطلان البيع يقدم أحد شقيه على مبرأ العبد من أهل مباينة السيد وعلى صحة الكفاة تعط بوزع الألف على فتي العبد والتوب فخاص العبد بوثبه في التبعين مثلا (ولو كاتب عبدا) ثلاثة صفة (على عوض متجم) بضمين مثلا (وعلى عتقه) بآدائه فالنص بعتها بوزع (المسمى كالف) على قيمته يوم الكفاة فمن أدى حصته عتق ومن عجز منهم (رق) فإذا كانت قيمة أحدهم مائة وقيمة الثاني مائتين وقيمة الثالث ثلثمائة فبطل الأول سدس المسمى وعلى الثاني ثلثه وعلى الثالث نصفه ومقابل النص قول بخرج بطلان كاتبتك (ونص كلمة بعض من باقيه) حرفا كاتب كله مع في الرق في الأظهر (من قول تريق الصفة) وبطل في الآخر (ولو كاتب بعض رقيق فسدت ان كان باقيه لغيره ولم يبدن) في كاتبه (وكذا ان أذن) فيها (أو كان له على المذهب) لان العبد لا يستقل فيها بالرد لا لكتاب اليوم وفي قول نص كاتباة والطريق الثاني القطع بالأول وهو الرجوع في السنة وحكاة في الأولى الراعي وليس في الروضة (ولو كاتبا معا أو وكلا) من كاتبه أو وكل أحدهما الآخر فكاتبه (مع) ذلك ان اتفقت النجوم) قال في الروضة كاتبا معا حسنا أو جلا وعدا وفي هذا الملاق النجم على المؤدى (وجعل المال على نسبة ملكهما) صرح به أو أطلق (فلو عجز العبد) فجزه أحدهما) ونسخ الكفاة (وأراد الأخرافاء) فيها وانتظاره (فكأنه عقد) فلا يجوز بغير اذن الآخر ولا بد منه على الأظهر (وقيل يجوز) بالأذن قطعا لأن الدوام أقوى من الابتداء (ولو أبرأ) أحد الكاتبين مع العبد (من نصيبه) من النجوم (أو أعتقه) أي نصيبه من العبد (عتق نصيبه) منه (وقوم الباقي) وعتق عليه (ان كان موسرا) والعبد عاجز عما شاء الرق فان يبيعه كذا كان أدى نصيب الشريكين من النجوم عتق نصيبه من العبد عن الكفاة وان عجز وعاد الى الرق عتق النصيب على الشريك الأول بالقيمة كما تقدم

• (فصل يلزم السيد ان يخطط عنه) أي العبد (جزأ من المال) للمالك عليه (أو يوفيه) (الب) بعد قبضه ويقوم مقامه غيره من جنسه قال تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم فسر الآباء بما ذكر لان القصد منه الأمانة على العتق (والخطأ أولى) من الخطأ في ذكر (وفي النجم الآخر ألق) لانه أقرب الى العتق (والاصح أنه يكتفى ما يقع عليه الاسم) أي اسم المال (ولا يختلف بحسب المال) فله وتكرره الثاني لا يكتفى بذكره يختلف بحسب المال فيجب ما يليق بالحال فان لم يتقيا على شيء قدره الحما كباجهاده (وه) الاصح (أن وقت وجوبه قبل العتق) ليستعين به عليه والثاني

في الآية الكريمة والثاني استندت منها معنى خصها واعلم انه هذا الحكم خالف اشعة لان آيةها تعرضت لمقرر ربح قال على الموسر قوله وعلى المقر قدره متاعا بالمعروف (قول) المتن وان وقت وجوبه بمقتضى أمر من وجوبه من جنس القصد وجوباً موسعاً ومتيقن عند الله - قال بغوي الثاني ان يدخل بالعقد وقت الجواز لانه سبب في الابتاء كدخوله شأن لجواز دفع كذا الظرف

بعد ليلته وعلى الأول يتعين في النجم الأخير ويجوز من أول عقد الكتابة بعد الأداء والعق
نقاء (ويستحب الرابع والألأسبع) روى القسائي واليهيقي عن علي كثر الله وجهه يحط
عن المكاتب قدر ربع كاشوروى عنه رحمه الله صلى الله عليه وسلم روى مالك في الموطأ عن
ابن عمر رضي الله عنهما أنه كتب عبد الله بن حنظلة ثلاثين الف وواضع منها خمسة آلاف وذلك في
آخر ثوبه وخمسة سبع خمسون ثلاثين (ويحرم) على السيد (أو مملوكته) لاختلال ملكه
فيها (ولا حقه) لبقاء ملكه فيها وعززان علم ترجمه وكذلك هي (ويجب) به (مهر) لها
وان لها وعته (والولد) منه (حر) لانها علفت به في ملكه (ولا تجب قيمته على المذهب) وفي
قول لها بعته بناء على قول يأتي ان حق الملك في ولدها من غيره لها والأول مبنى على مقابلة الأمر
ان حق المالك فيه للسيد مع قول آخره مملوكه (ومارت) بالولد (مستولدة مكية) فان عجزت
عنت بموته أي السيد (ولدها من نكاح أو زنا مكاتب في الأمر بغير رافعة وعقها وليس عليه
شي السيد) والثاني هو مملوك السيد تصرف فيه بالبيع وضره كولد المهره (و) على الأول (الحق)
أي حق الملك (فيه للسيد) وفي قول لها فلول قيمته لذى الحق) منها (والمذهب ان أرض جنازة
عليه) أي الولد (وكسبه ومهره) تنق منها عليه وما فضل منها وقف فان قلده أو لأقل السيد وفي
وجه لا يوقف بل يصرف إلى السيد هذا كله على قول ان حق المالك فيه للسيد وعلى قول لها فلا يكون
ما ذكر من الأرض وغيره لها (ولا يتحقق من المكاتب حتى يؤذى الجميع) أي جميع المال
المكاتب عليه حديث المكاتب عبد ماني عليه درهم واه أو دواو وغيره ووصفه في الروضة بأنه حسن
(ولو أتى) المكاتب (بمال فقال السيد هذا حرام) أي ليس ملكه (ولا يئنه) له بذلك (حلفوا)
المكاتب أهلال) أي ملكه (وقال السيد تأخذ أو تبرئ عنه) أي من قدره (فان أبيضه
القاضي) وان كان قدر المكاتب عليه عتق السيد (فان نكل المكاتب) عن الحلف (حلف
السيد) لغرض امتناعه من الحرام ولو كان له منه تمتع بذلك (ولو خرج المؤذي مستحقا رجح
السيد بده) وهو مستحقه (فان كان في النجم الأخير بان العتق لم يقع وان كان) السيد (قال
عند أخذته أنت حر) لان بناءه على ظاهر الحال من جهة الأداء وقد بان عدم صحته (وان خرج ميعا
فله رده وأخذ بده) وله أن يرخصه (ولا تزوج) المكاتب (الاذا نكح السيد) لبقاءه على الرق
(ولا يخرى باذنه على المذهب) خوفا من هلاك الجارية في الطلق فنعمن من الوطء كنك الزاهر من وطء
المهره وقال الشيخ أبو محمد لا يحد إجراء الوجهين في وطء الزاهر من يؤمن جملها هنا في الروضة
في ابني عمالات السيد ونكاحهم كالمساكين في الثاني ان في نكاح المكاتب بان السيد قولين كبره
وما هنا أرح (وله شراء الجوارى لثماره فان وطئها) أي جازيته على خلاف متعنا منه (فلا حد)
عليه لشبهه بالثأر ولا مهر له لو ثبت ثبته (والولد) من وطئه (نسب فان ولده في الكفاية) أي
قبل عتق أبيه (أو بعد عتقه بدون ستة أشهر) منه (بغير رافعة) وهو مملوك لا يمتنع به
ولا يعتق عليه لضعف ملكه (ولا يصير مستولدة في الأمر) لانها علفت بمملوك والثاني تصير
لان ولدها ثبت له حق الحرية بكتابه على أبيه وامتاع به فثبت لها حرمة الاستيلاء (ولو ولده
بعد العتق لوقوع ستة أشهر) منه في الروضة وأصلها الفنة أشهر فكثر (وكان يطؤها مخرور هي
أم ولد) وان أحقر أن العلوق قبل العتق فقلها الحر توار لم يطأها بعد العتق فاستلدها على
الخلاف (ولو جعل) المكاتب (الخوم) قبل جعلها لم يجر السيد على القول ان كان له في الامتاع
من قبضها (غرض كونه حفظه) أي المال اليوم إلى محله (أو خوف عليه) كان عجل في زمن

(قول) المتن ويستحب ذهب أحد إلى
وجوبه لا مورد والقاعدة حمل المطلق
على السيد (قول) المتن ويجوز لوطء
ذلك في عقد الصك كتابة فقد العتق
وقال مالك فقد الشرط فقط وقال أحمد
ببطلان ما يرفع ويجوز الوطء في الكفاية
القاعدة (قول) المتن ولا يجب قيمته
الحق قال الزركشي لو تأخر الوضع إلى بعد
العتق لم تجب القيمة قطعا (قول) المتن
يتبعها معنى السبعة هنا كونه ناعا في
العتق بسبب الكفاية حتى لو جرت تحتها
قبل الأداء عتقت عن الكفاية ونجها ولو
ما تبطلت فيها وبقي له عقد معاوضة
فوقف حكم الأندلس على القاعد بخلاف
السيد والاسياد (قول) المتن
وليس عليه شيء لان لم يجر معه عقد ولم
يصدر منه قبول (قوله) ككول
المهره أي بجامع ان كلاهما قبل
الرقع (قول) المتن وفي قول لها أي
لانها كل السيد لعتق بعتقها وردفاه
كأنه خر القولان مقران على انه ثبت
له حكم الكفاية والأفهل هو ملك السيد قطعا
له مع (قول) المتن الأول السيد منه
ان عتق قبل عتقه (قوله) الحديث المكاتب
المروءة ان كان الغلب الماوضة فلا يجب
تساعيه الا قبض كل العوض وان كان
الغلب التعليق فلا بد من وجوه وعام
الامة قال الأصمغري وفضلت حجة
له من (قوله) وله أن يرخصه أي وضع
من من غير توقف على أبرام من قدر
نقص العرب بخلاف ما لو خرج ناقصا خيرا

(قوله) فيبيع على قبضه أي بلا خلاف بخلاف نظيره من سائر الفوائد فإن في ذلك قولين ولو أدى هكذا أو السيد غائب ولا ضرر وقبضه القاضي بخلاف غيره من المدين إلا أن ينك ونه باره نظر لفسكه كما نظر هنا للثقة الرقبة (قول) المتفان أي قبضه القاضي قيل هذا لا يلائم الجبر وأجيب بأن القاضي يخبر بين جبره وقبض (قول) المتكلم يصح الدفع ولا الإبراء أي سواء كان التمسك من العبد أو من السيد دون ذلك لأن الإبراء المطلق بشرط باطل والتجديد على شرط (فأه) غير صحيح لأنه يشبه بالماله فانهم كانوا يزيدون في الحق لزيادة في الأجل ومثله

أمر أن لا يشترط أن يجعل أو أذاعتت
 قد أمر أن لا (قوله) أظهرهما منع
 والقاضي يعتق لكن قد سلم أن عليه
 العتق هنا لأن السيد سلط المشتري
 على قبض النجوم وهنا قد قال التذنب
 انما هو على الرقبة أشار إليه القاضي
 (قوله) وفي القديم لم يحتج به بقصة
 بريرة وأجيب بأنها محزنة نفسها قبل
 شراء عاتق رضي الله عنها وبأن محمل
 المنع إذا لم يرض المكاتب به وهذه قد
 رضي به غير ذلك القاضي قال الزركشي
 وهو الحق وقول الخرجاني لا يصح بيعه
 رضي أو حط عنه

«فصل السكينة لزومة الخ» (قول)
 أن ليس له الخ قصر به بخره ومثله
 لما بعده (قوله) في ذلك كفي البيع
 عند أقل من المشتري ثمن ومن ثم تعلم
 أنه لا يرضى من الفسخ ولا يحصل مجزئ
 التمسك لنفسه وسب في ذلك من يحا
 (قوله) وفيه إذا امتنع أخى فليس
 ما أفاده الاستثناء من المحصر مراداً
 (قول) اثنتي عشرة أصبر بضرة الزاء
 وكسرهما (قول) اثنتي عشرة أي أنه
 فيبيع عليه فبيعته إلى الخا كنهم
 أن كل في يده وهو موزع ذلك بجزءه
 قد حذر السراوري عنه استقلال السيد
 بالفسخ لكونه مئة غائبة فقال لا بد من
 الحاكم (قول) انكروا لم يكتب الفسخ
 أي كثر من (قول) اثنتي في الأصح

أحب (والا) أي وإن لم يكن له في الامتناع عرض (فيبيع) على قبضه (فإن أي قبضه القاضي)
 عنه وعن المكاتب (ولو على بعضها) أي النجوم (ليبره من الباقي ظاهراً) مع الأخذ (بمصرع
 الدفع ولا الإبراء) وعلى السيد ذلك وأخذوا على (ولا يصح بيع النجوم ولا الأعضاء عنها) لأنها
 غير مستقرة (فلو باع) السيد (وأدى) المكاتب (إلى المشتري) النجوم (لم يعتق في الظاهر
 ويطالب السيد المكاتب) بها (والمكاتب المشتري بما أخذ منه) والثاني يعتق لأن السيد سلط
 المشتري على قبضها منه فأنه لو وكل ورفق الأول بأن المشتري قبض نفسه بخلاف لو وكل وتم
 الثاني بأن سأل أخذه المشتري يعطيه السيد لا يجعل كوكيله (ولا يصح بيع رقبة في الجدي فلو باع)
 السيد (فأدى) المكاتب النجوم (إلى المشتري) ففيه عتقها لولان (أظهرهما التمسك وفي القديم
 يصح بيعها كبيع الملق عتقه نصفه وعلقه المشتري مكاتباً ويعتق بأداء النجوم إلى الوالاه (وهذه
 كسعة) فيذكر (وليس له) أي السيد (بيع ما في يد المكاتب واعتاق عبده وتزويجه أمته) لأنه
 معه كالأجنبي (ولو قال له رجل اعتق مكاتبك على كذا فاعل عتق ولو نكح أمته) وهو اقتداء منه
 «فصل السكينة لازمة من جهة السيد ليس له فسخها إلا أن يهجر» المكاتب (من الإداء) عند
 أجل النجم أو بعضه فليس له الفسخ في ذلك وفيما إذا امتنع من الإداء مع القدرة عليه كفي الروضة
 كما لها أو غاب وقتها كسأني (وجازة للمكاتب فله ترك الإداء وإن كان معه وفاً عما عجز نفسه) أي
 قال أناعا عجز عن كل شيء ترك الإداء (فليس له الصبر) عليه (والفسخ) للسكينة (بنفسه وإن شاء
 بالحاكم) وليس على الفور (وللمكاتب الفسخ) لها أيضاً (في الأصح) والثاني قال لا ضرر عليه
 في بقائها (ولو أسقطه المكاتب) السيد (عند حلول النجم استحب) له (إمهاله فإن أمهل)
 السيد (ثم أراد الفسخ) لسبب مما تقدم (فله) ذلك (وإن كان معه عرض أمهله) لزوماً
 (ليبيعها) فإن عرض كسأني أن لا يزيد في الملهة على ثلاثة أيام (كافي الروضة) كما سلمها عن البغوي
 لا يلزم أكثر منها وسكنا على ذلك (وإن كان له غائباً أمهله إلى الإحضار) إن كان دون مرحلتين (والا)
 إن كان مرحلتين أو أكثر (فلا) يهل للسيد الفسخ وفي الروضة كأمهله هذا الفصل عن
 ابن الصباغ والمعوي وغيرهما من الملاق الإمام والفرازي أن السيد الفسخ عليه (ولو حل النجم
 وهو) أي المكاتب (غائب) أو غاب بعد حلوله بغير إذن السيد كافي الروضة كأمهله (فليس له
 الفسخ) إن شاء بنفسه وإن شاء بالحاكم (فلو كان له مال حاضر فليس للقاضي الإداء منه) ويمكن
 السيد من الفسخ لانه لم يجز نفسه لو كان حاضراً ولم يؤد المال (ولا يفسخ) السكينة (بمحتون)
 المكاتب يؤدى القاضي عنه (إن وجد له مالاً) قال الفراء في زيادة على الجهر وروى أنه
 مصلحة في الحرية وإن رأى أنه يصح إذا أقام يؤدونهما أحسن وإن لم يجد له مالا مكن السيد من
 الفسخ فإذا فسخ عاد المكاتب فانه وعليه نفقته فإن أقام وظاهره مال كان حله قبل الفسخ دفعه إلى

٧٢ ل في استشكل حكمة الخلاف مع الجزم بجوازها من جهة وأجيب بأن معنى جوازها من جهة لا إنشاء الفسخ
 (قوله) وهذا أحسن قال الرافعي لكنه قليل الجدوى مع قولنا أن السيد إذا وجد له مالا يستقل بأخذه إلا أن يقال يبيعها بالحاكم والخالف قد ذكر
 قال الزركشي ومع ذلك هو قليل الجدوى أيضاً لأنه إذا تمتعها بالحاكم فسخ ويعوده المال (قوله) مكن السيد من الفسخ قال الزركشي
 لا يمكن هنا إلا بعد الرجوع إلى القاضي

(قول) المثنى ولا يتحونه أى ولا يوجوه (قول) المثنى كما سبق في قوله فيكون الواجب الارش بالغاميل قال الحاروري والغزالي لأن حق السيد لا يتعلق برقبته لانها ملكه وانما يتعلق بذمته فيلزمه وقاؤه بالغاميل كدين العامة بخلاف ما اذا كان (٢٨٦) المسحق أجنيا فان حقه يتعلق

بالرقبة فلا يجوز ان يزد عليها (قوله) وهو يقتضى الحق قال بعضهم هو قسمة قولهم انه معه في الجناية كالأجنبي قال الرزكى نعم صرح الراغب به وهذا فيما لو أدى النجوم عتق بأن الواجب في الجناية على السيد لا يتعلق برقبته المكاتب بل هو في ذمته بعد العتق (قوله) كالبيع الحق انظر له التدبير ولو بغير اذن السيد (قول) المثنى ويصح باذن السيد الحق لو تبرع على السيد صح وان تقدم الاحتياج كنظيره من سح الرهن للرهن (قول) المثنى عتق أى من حين البيع (قول) القطع بالأول أى لانه قد يصدق من اكسا ما يعينه

*(فصل الكفاة الفاسدة الخ) (قول) المثنى في استقلاله منه قهر انه يورغ له معاملة السيد وتنفيد أى ضمان فانما يصرح به من تبعه المكاتب قال الرزكى لكن أقوى الوجهين في الرأى ان لا يعمل بسيد (قول) المثنى وأخذ ارض الجناية ومهر شعبة وذلك لانها في معنى اكسب (قول) المثنى بالأداء أى الى السيد في وقت المحل وذلك لوجود الصفه والمراد أداء المسمى فلا يثنى الأبراء كما يثنى ولا الأداء الغير السيد كالأول قيل واذا ماتت وجدت ذلك في الحقيقة فمن أحوال افتراضها لان أحوال استوائها بخلاف تبعه اكسب (قول) المثنى ويصح كسبه وأولاده كذلك اقاله الاحتجاب ونزاعهم صاحب الاتصاف من حيث انه تطبيق عتق بصفه والكسب والا ولا يتبعان فيه

السيد وحكم بعتقه وتوضى التحمين (ولا) تنفسح الكفاة (يتحون السيد ويدفع) وجوب المكاتب المال (الى وليه) لا يقتضى بالدفع اليه) أى الى السيد لأن قبضه فأسد ولو تلف في يده فلا ضمان لتعسير المكاتب بالدفع اليه ثم ان لم يكن في يد المكاتب شئ آخر يردّه فلو لم يردّه فلا ضمان أيضا باعطاء السيد واخر عليه بصفه ولا باعطاء العبد (ولو قتل سيده) عمدا (فاوراء فخاص فان على يده أو قتل) المكاتب (خطأ أخذها) أى أخذ الوارث الدية (عما معه) لانه معه كاجني وفي قول ان كانت الدية أكثر من القيمة أخذ القيمة (فان لم يكن) معه ما يفي بما ذكر (فله) أى الوارث (تعيير في الأصح) والثاني لانه اذا عجز سقط مال الجناية لأن السيد لا يثبت له على عبده من فلا فائدة لتعيير ودفع بأنه يستفيد الرثة الى الرق المحض (أو قطع) المكاتب (طرفه) أى السيد (قافة تصاصه والدية) للطرف (كالمسكين) في قوله (ولو قتل) المكاتب (أجنيا أو قطع) عمدا (فغني على مال أو كان) ما فعله (خطأ أخذ) المسحق (عما معه) وما يسكب الاقل من قيمته والارش) وفي قول ان كان الارش أكثر من القيمة أخذ هو في الحاقه على يده النفس تغليب وذكر في الروضة كأصلها مسئلة السيد بهذه وقال فيها القولان أى في هذه وهو يقتضى ترجيح أول الامر فيها أيضا (فان لم يكن معه) أى المكاتب (شئ وسأل المسحق تعييره بعجزه القاضي) المسؤل (ويع) منه (بقدر الارش) ان زادت قيمته عليه والا فكله (فان بقي منه شئ بقيت فيه الكفاة) فاذا ادى حصته من النجوم عتق (وللسيد قد أوه وأما ومكاتب) وعلى المسحق قبوله في القضاء وهو بأقل الامرين (ولو أعتقه بعد الجناية أو أراه) من النجوم (عتق وزمته الفداء) لانه قوت متعلق بالجنى عليه كالموكلته (ولو قتل المكاتب بطلت) كفاة (وما عجز رقبا) لقوات محلها (وليسده قصاص على قاتله) العائد (المكافى) له (والا فالقيمة) له لبقائه على ملكه ولو قتلته فليس عليه الا الكفارة قاه في المحرر (ويستقل) المكاتب (بكل تصرف لا تبرع فيه ولا خطر) كالبيع والشراء والجاره (والأفلا) أى وما فيه تبرع كالهدية والهبه أو خطر كالبيع نسيئة والقرض فلا يستقل به (ويصح باذن سيده في الظاهر) لأن الحق فيه لا بعد وهما والثاني نظر الى أنه يفوت غرض العتق (ولو اشترى من يعتق على سيده صح) والمثل فيه للكتاب (فان عجز وصار لسيد عتق) عليه (أو) من يعتق (عليه لم يصح باذن ولا دون) واذن فيه القولان (أظهرهما البهجة) فان صح نكاح عليه فينبعهم فأورعنا (ولا يصح اعتاقه) وكذا تبان على المذهب لانهما يفتيان الولاء والمكاتب ليس اهلا له في قول يصح ويوقف الولاء والطريق الثاني القطع بالأول وعلى الثاني ان اعتق المكاتب كان الولاء له وان مات رقيقا كان لسيد

*(فصل الكفاة الفاسدة شرط) فاسد كشرط أن يبيعه كذا (أو عوض) فاسد كعمر (أو أجل فاسد) كنجم (كالهبة في استقلاله) أى المكاتب (بالكسب وأخذ ارض الجناية عليه ومهر شعبة) في الأمانة (وفي أنه يعتق الاداء) يتبعه كسبه كالعتق بصفه (في أنه لا يعتق بإبراء) ولا بأداء الغير عنه تبرعا (وتطل) كفاة (بعوت سيده) قبل الاداء لعدم حصول المعلق عليه في المسائل الثلاث (وتصح الوصية برقبته ولا تصرف به سهم المكاتيب) بخلافهما في الهبة (وتخالفهما) أى بخلاف الفاسدة الهبة والتعلق (في أن السيد فسحقها) وهو بنفسه أو بالحاكم (وأه لا يملك ما أخذ

بل يرجع المكاتبه ان كان متقوماً بخلاف غيره كالخمر فلا يرجع فيه بشئ (وهو) أى ويرجع
 السيد (عليه بغير عموم الحق) وان تلف ما أخذه السيد يرجع عليه بجملة أوقفته وعلى القيمة (فان
 شتاتاً) أى واجبا السيد والعبداً كان من جنس واحد أى غالب بقدر البذر (فأقول ان التقاص) فيه
 على القول به الأصح الآتي سقوطه للذين المتساويين (ويرجع صاحب الفضل) في أحدهما
 (به) على الآخر (قلت) أخذ من الرافعي في الشرح (أصح أقوال التقاص سقوطه أحد الدينين
 بالآخر) من الجانبين (بالرضا) اذ لا حاجة اليه (والثاني رضاهما) كالخيل والمخال (والتالث
 برضا أحدهما) لوجود القضاة عنه اذ القضاة من حيث شاء (واذا لم يلقط) وان رضيا
 (والله أعلم) لانه يسع دريدن وهو منى عنه فليأخذ أحدهما من الآخر ثم يدفع اليه المأخوذ
 منه ليس من النهي ويجب بأه في بيع الدين لغير من عليه (فان فضها) أى الفاسدة (السيد
 فليهدى) بالفسخ خوف النزاع فيه (فلو أذى) المكاتبها (المال قال السيد كنت فخت
 فأفكره صدق العبد) المنكر (بمنه) وعلى السيد البينة (والأصح بطلان الفاسدة فيجنح السيد
 وأصحابه والخمر عليه) بسفه (لا يجنحون العبد) وانما لا نهايت غير مؤثر فيها اختلال عقل السيد
 دون العبد ووجه بطلانها فيها جوازها من الطرفين كلو كالة ووجه عدمه ان الغلب فيها التعليق
 وهو لا يطل بما ذكر (ولو ادعى) العبد (كأنه فأنكره مسيده أو وارثه صدقاً) باليمين (ويحلف
 الوارث على نفي العلم) والسيد على البت (ولو اختلفا) أى السيد والمكاتب (في قدر النجوم) أى
 المال (أوصتها) وفي الروضة كالمال أو جنسها أو عددها أو قدر الاجل ولا ينة (تختلفا)
 على الكيفية السابقة في البيع (ثم) بعد الخائف (ان لم يكن) السيد (قبض ما يدعيه) تنفس
 للكاتبه في الأصح بل ان لم ينفقاً) على نفي (فسخ القاضي) الكالة والثاني تنفس الخائف وعلى
 الأول ان اتفاقاً ما قاله أحدهما ظاهر بقا الكالة وفي الروضة كالمال تنفس الكالة
 أو فسحها الحالك من لم يراضها على شئ فيه ما سبق في البيع وسبق فيه ان الحالك فسح وكذا
 المخالفان واحدهما في الأصح وفي البيان هل يتولى الفسخ الحالك أو كل واحد منهما فيه وجهان كما
 في المتبايعين (وان كان) السيد (قبضه) أى ما يدعيه (وقال المكاتب بعض المتبوض) وهو الزائد
 على ما اعترف به في العقد (ودعية) لي عند السيد (عقن) المكاتب (ويرجع هو بمادى والسيد
 بقيته وقد يتقاصان) في تلف المؤثر بان كانت قيمته من جنس قيمة العبد (ولو قال) السيد (كانت
 وانما يجنحون ومجبور على فاحصر العبد) الجنون أو آخر (صدق السيد ان عرف سبق ما دعا هو ولا
 فالعبد) ومعلوم ان تصديق كل منهما بمنته صرح بها في المحرر في السيد (ولو قال السيد وضعت
 عنك الضم الأول أو قل البعض) من النجوم (قال) المكاتب (بل) وضعت النجم (الآخر أو السلك)
 أى كل النجوم (صدق السيد) بمنته كافي الروضة كالمال (ولو مات عن ابنه وعبد ضال كانى أو يكتان
 أنكر احدنا) بينهما على نفي العلم بكالة الاب كافي الروضة كالمال (وان صدقاه) أو فاقته كالبته بنة
 (فكاتب فان أعتق) أحدهما نصيبه للأصم (في المحرر) لا يعتق بل يوفى فان أدى نصيب الآخر فحق
 كالمولاة ولا بواو غير مؤثر على المعنى (الباقى) ان كان موسراً وعقن كله ولاؤه لم يطل كالة
 الاب (والا) أى وان كان معسراً (فخصيه حر والباقي قرن للآخر قلت) اخذ من الرافعي في الشرح في
 مقابلة تعييج المحرر كالغوى قول عدم العقن (بل الالهة الحق والله أعلم وان صدق أحدنا فخصيه
 مكاتب ونصيب المكاتب بن) بمنته على نفي العلم بكالة أبه (فان أعتقه المصدق) أى أعتق نصيبه
 (فانذهب انه يقوم عليه) بالباقي (ان كان موسراً) ويعقن وفي قول لا يقوم فلا يعقن وقطع بهمهم بالاول

(قول) المتان مكان متقوماً
 له قيمة (قول) المستقر والسائق
 وجهه غير الشارح بان ذلك نظير المالى
 المشترك بغير أحد الشرعيين على
 فخصه بطلب الآخر (قول) المتان
 لم ينفسح أى كافي البيع ووجه مقابله ان
 القضاة انتهى الى النزاع فكأنه لم يكن
 قولهما (قوله) عقن المكاتب أى
 لا تقاسمهما على العقن على كل تقدير
 (قول) المتان على العقن الزركشى
 احتراز عما ذكر أحدهما أو رأى عن
 نصيبه فانه لا يعقن منه شئ بالجزء من
 الكالة بطلن به والعقن غير الكالة
 لا يحصل بالأبراء (قول) المتان بل الالهة
 العقن كماله كاسبه أو عقن أحدهما
 نصيبه وعلى العقن فالولاة لبيت ولا سراية
 لان البيت معسر (قول) المتان فان أعتقه
 خرج مالو عقن نصيب المستقر بخصه
 النجوم فلا يسرى لانه مجبور عليه وكذا
 لو أبرأه ولا سراية على المنهب لان المكاتب
 يعقن ان الأبراء لغو فبالله لا يولد
 من المصدق الاضاق فبالله تعالى
 ان من عقن بالفتن من نار جهنم أمسين
 وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
 وسلم (قول) المتان ان كان موسراً وولاه
 ما عتق من كل العبد أو بعضه المصدق
 خاصة

قائلة إذا كانت الأمة مستولدة
مكتبة ثم مات السيد قبل الأداء عتقت
عن الكفاية وبها الكسب والولد قاله
الغزيرى ولو كانت مدبرة مكتبة وموت
قبل الأداء قال الرافعى عتقت بالتدبير
فإن لم يخرج من الثلث عتقت قدر الثلث
وبقيت الصكينة في الباقي فإذا أدى
قطعة عتقت كما نص عليه وأورد الشيخ
أبو حامد وجاعة ثم قال الرافعى بعد ذلك
بخصوصية في مسألة المدبر المكتوب ولو
مات السيد قبل الأداء عتقت بالتدبير إن
احتقه الثلث وحينئذ نص الشيخ فى
حامد أنه بطل الكتابة قال ابن الصاغ
وعندى أنه ينبغي أن يشبه ولده وكسبه
كلوا عتقت السيد مكتبة قبل الأداء فكما
لا يملك ابطال الكتابة بالاتفاق وجب
أن لا يملكه بالتدبير قال ويحتمل أنه أراد
بالبطلان زوال العقد دون سقوط أحكامه
انتهى قال في الخادم وهذا الاحتفال
النائى جزم الرواى انتهى أقول وهذا
الذى تقرر من أن حامد قد تعلق الحل
المحلى عنه وعن الغزيرى وأنى يصحاق
الشراى وهو مشكل لأن الاستيلاء
أقوى من التدبير فكيف يمكن
التدبيرها دالاً أحكام الكتابة بالموت ولا
يكون الاستيلاء دالاً لانهما لعل سبه
كون العتق في مسئلة المدبر من الثلث
فكون الكسب كذا لعين على خروجه
من الثلث لا تقول فى المسئلة المذكورة
أن خرج العبد من الثلث فلا إشكال
وينبغي أن يشبه ولده أقام الحكم
الكتابة وإن لم يخرج من الثلث عتقت
منه بالتدبير ما يحقه الثلث وبقى الباقي
مكتاباً وجب كسبه له تؤدى منه اليوم
عن إقبه فالوجه ما قاله ابن الصاغ والله
أعلم بالصواب وإليه المرجع والى

جمع أمه أصل أم تالة الجوهري وقال بعضهم يقال فى الهاء أدات (إذا أحبل أمته فولدت حيا
أومتاً أو ماتت فيه غرة) كصفة فيها صورة أدى ظاهرة وأخفية أخبر بها القوابل (عتقت بموت
السيد يرى ابن ماجه وغيره حديثاً أماً ولدت من سيدها فى حرة عن درمته وقال الجاهل كم صحيح
الاسناد (أو) أحبل (أمه غيره نكاح) لا غرو فيه بغيرها أوزنا (فالولد رقيق) بعلامه
(ولا تصير أم ولد) له (إذا ملكها) لا تنفاه العلوى يحز ولوملكها حاملاً من نكاحه عتقت عليه
الولد كما قاله فى المحزور ومعلوم أن ولد المالك انقذ حراً (أو شبهة) كان ثلثها أمته أوز وجته الحرة
(فالولد حر) لظنه وعليه قيمته لسيدها (ولا تصير أم ولد) له (إذا ملكها فى الأظهر) والثانى نصير
لعلوتها بحر والاول نظر الى انتفاء ملكه حينئذ وكالشيء الذى كورة فيما ذكر نكاح أمه غزيرتها
ولوطن بالشبهة أنها زوجه المملوك فالولد رقيق ولا استيلاء إذا ملكها حراً (وله) أى السيد
(وطء أم الولد) منه (واستخدامها وإجارتها وأرش جنايتها عليها) وقيمتها إذا قتلت كما قاله فى المحرر
(وكذا تزويجها بغير إذن فى الأصح) كالقنة والثانى بشرط رضاها كالكتابة وهما
فى الروضة كأصلها قولان ناهما قد يمد (ويحرم بيعها وهبتها ورهنها) فلا يصح شئ
من ذلك وفى الرهن تسليم على البيع (ولو ولدت من زوج أوزنا فالولد السيد
يعتق بموته كسبه) بعلامها فى الحرية (وأولادها قبل الاستيلاء
من زنا أوزوج لا يعتقون بموت السيد وله بيعهم) لأنهم حدثوا
قبل نبوت حق الحرية للام (وعتق المستولدة من رأس
المال) وإن كان الاستيلاء فى مرض الموت
نزل منزلة استملاك المال بأشاق فى
الذات والشهوات وينقدّم
عتقها على الدين
والله أعلم

يقول مصنفه الفقير إلى آلامه الصمد مصطفى وهي بن محمد
الحمد في الجلال والكبرياء المنعم على عبده بعلوم الآلاء وأتم الصلوة وأركى التسليم على من أرشدنا
إلى المهارج القويم وجبانا من هدايته بالنفلى التعم وعلى آله وأصحابه الذين حازوا قصب السبق في
ميدان التعليم وبدلوا أنفسهم في سبيل الملك العظيم فاشترىوا التعم المقيم (وبعد) فمأمن الله على هذا
العبد الذليل طبع هذا الكتاب الفاخر الجليل الذي جلت فرائده وعمت نوائمه وحلت موارده
وحسنت مقاصده قد جرى همامات أسائل على اختصاره ففتت رواحه ثم رآته بسراره فهو روضة
بائع غارها وجنة جارية أنهارها فطوبى لمن جنتها وهنشا لحسنها وقد عنت بمقامه على التعم
الضحية الهية وتجهجه على الطريقة الواضحة المرضية فقام محمد الله بحسب النظر ونستلذه
الاجماع والأبصار ولأن طبعه على هذا النقط الهسي والأسلوب الباهر الذي أنشد الشاب الطريف
الليبي والشاعر الحاذق الأديب حضرة فاعينك مؤرخ الختام طبعه ونثوا ما ملقوه ولطف بوضعه فقال
القضائي حضرة فاعينك مؤرخ الختام طبعه ونثوا ما ملقوه ولطف بوضعه فقال

في خرج راحك راحة لمزاجي * دين الهوى يقضي بحل مزاج
لطف بالغاز وبأشعر أول الهوى * متولع بتعدد الأزواج
واعقبها واجعل مؤادي مهرها * اندردر حبها بشار
فاروض ازهر والهزار خطبه * وصدي الثاني من خلال سيار
وشي صحيفة مهره قلم الصبا * لما أتى وجرى بلوح العجاج
أمنادي ان رمت احراز التي * والتور في الأسباح والأدلاج
فأنهج بناهج المسرة واجتهد * بسناء علم لاسناء سراح
وبروضة الارشاد أنت مليكننا * وعلى جيتك لاح طرزالساج
بحاولي التدمان شرح صدورهم * بأجل شرح بالهناء مضاجي
يعزى إلى غر الأئمة من به * نفس الهدى لاحت بكل فجاج
هو قطب دائرة العلوم ومركزها * علام محرز سبق كل عجاج
حدث اذا ذكر المحلى معلنا * عن بصير علم زاهر شجاج
أبدى لنا شرحا فأبدع فيسه اذ * أضي تحفة ذهنه الوهاج
تبدوا المعاني من خلا طروسه * فظهورها كالشمس في لأراج
ان أدمج التووي معنى منه * فالشرح أبرز مكتبة الأدمع
واقى بأسرار من التطوق والسمفوه بالادخال والاخراج
جاد الزمان له بمقنة راج * في سوق علم آذنت رواج
منزق طبع راق وضعا فاشق * منهاج فضل الله من هاج
باسعد ان سألوك ما أرخته * بشر طبع الشرح للنهاج

١٢٨٥

وكان تمام طبعه بالطبعة الوهية أحمد المطابع الجميلة المصرية على دقة كل من الجناح انكرم
المحترم الشيخ أبي طالب التليزي بك الشرفه والفاضل الكامل السيد عبد الله الهاري سكان
في عونهما الملك اللطيف الباري وذلك في أواسط شوال من سنة ألف وثمانين وثلاث وعشرين من
الهجرة النبوية على صاحبها أزكى سلام وأبهى تحية

صفحة	موضوع	صفحة
١	كتاب الفرائض	٣٧
٢	فصل القروض المقررة في كتاب الله	٣٩
٤	فصل الاب والابن والزوج لا يحجبهم أحد	٤٢
٥	فصل الاب يرث بقرض اذا كان معه ابن أو ابن ابن	٤٤
٦	فصل الاحوة والاخوان لا يورثون ان انفردوا ورثوا	٤٥
٧	فصل من لا عصبة له نسب	٤٨
٧	فصل اجتمع جد واخوة	٥٠
٨	فصل لا يتوارث مسلم وكافر	٥٢
٩	فصل ان كان الورثة عصباء قسم المال بالسوية	٥٣
١١	فرع في المناجات	٥٥
١٢	كتاب الوصايا	٥٥
١٤	فصل ينبغي أن لا يوصى بأكثر من ثلث ماله	٥٨
١٥	فصل اذا قلنا المرض مخوفاً	٥٩
١٦	فصل أوصى بشاة تناول صغيرة الخنزير وكبيرتها	٦٠
١٨	فصل تصح الوصية بمناقب عبد ودار وعلة حالوت	٦١
١٩	فصل له الرجوع عن الوصية	٦٢
٢٠	فصل يستل ايصاء بقضاء الدين	٦٤
٢١	كتاب الوديعة	٦٦
٢٤	كتاب قسم التي والغنيمة	٦٧
٢٥	فصل الغنيمة مال حصل من كفار بقتال	٦٧
٢٧	وايحاف خيل	٧٠
٢٨	كتاب قسم الصدقات	٧١
٣٠	فصل من طلب زكاة وعلم الامم استحقاقه أو عدمه من ثلثه	٧٣
٣١	فصل يجب استيعاب الانصاف	٧٥
٣١	فصل صدقة التطوع حسنة	٧٦
٣٤	كتاب النكاح	٧٧
٣٥	فصل نحل خطبة مخيلة عن نكاح وعدة	٧٩
	فصل انما يصح النكاح بإيجاب وقبول	٨١
	فصل لا تزوج بجنون صغير	٨٥
	باب ما يحرم من النكاح	٨٦
	فصل لا ينكح من يملكها أو بعضها	٨٩
	فصل يحرم على المسلم نكاح من لا كتبها	٩٠
	باب نكاح المشرك	
	فصل أسلم ويخته أكثر من أربع	
	فصل أسلمها استمرت النفقة	
	باب اختيار والاعطاف	
	فرع خيار الخلف على الثور	
	الشيخ لا يفتق لا يختار الا بشرافة	
	فصل يلزم الولد اعطاف لآب	
	فصل السيد بدنه في نكاح عبده لا يخن	
	مهر ومقتضى في الجديد	
	كتاب المصداق	
	فصل كسها بخمر أو حر أو مغضوب	
	فصل اذا هانت رشيده لولها زوجني بلامهر	
	فصل مهر ائيل ما يرغب به في مثلها	
	فصل الفارقة قبل وطء منها	
	فصل اختلاف في قدر مهر	
	فصل ولية العرس سنة	
	كتاب انكحة واستنوز	
	فصل مهرت أمارات نشورها	
	كتاب الخلع	
	فصل الفارقة يلفظ الخلع طلاق	
	فصل ان أنت طلقا وتعليق أو ولي غيبك	
	كتابا	
	فصل ادعت خلعاً فذكر مصدق فيه	
	كتاب الطلاق	
	فصل له توابع طلاقها	
	فصل مرد ساب ثم طلاقاً	

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
١٤٥	فصل قال هند بنتي أو أختي برضاع	٩٢	فصل خطاب الاجنبية بطلاق لغو
١٤٦	كتاب النفقات	٩٣	فصل قال طلقته أنت وأنت طالق ونوى
١٥٠	فصل الجديد أنها أي النفقة تجب يومها فيوما		عدد اوقع
١٥٢	فصل أعسر به أي النفقة	٩٥	فصل يصح الاستثناء في الطلاق
١٥٣	فصل يلزمه أي الشخص ذكر كان أو أنثى	٩٧	فصل شك في طلاق منجز أو معلق فلا يحكم
	نفقة الوالد وان علا		بوقوعه
١٥٥	فصل الحضانية حفظ من لا يستعمل بأموره	٩٩	فصل الطلاق سني وبديعي
١٥٧	فصل عليه كفالة بريقه نفقة وكسوة	١٠١	فصل قال أنت طالق في شهر كذا وقع
١٥٨	كتاب الجراح	١٠٣	فصل عني يحمل فان كان حمل ظاهر وقع
١٦١	فصل اذا وجد من شخصين معا فعلان	١٠٦	فصل قل لزوجته أنت طالق وأشار
	مريضه فان للزوج		بأصبعين أو ثلاث لم يقع عدد الابنية
١٦٢	فصل اذا قتل مسلما طعن كفره	١٠٧	فصل عني الطلاق باكل رغيص أو رمانة
١٦٥	فصل اذا جرح حريا أو مريدا أو عبيدا	١٠٨	كتاب الرجعة
	نفسه فأسلم	١١١	كتاب الإيلاء
١٦٦	فصل يشترط لقصاص الطرف ما شرط	١١٣	فصل عمل المولى أربعة أشهر
	للقصاص	١١٤	كتاب الطهار
١٦٨	باب كيفية القصاص ومستوفيه	١١٦	فصل يجب على انتظام كفارة اذا عاد
	والاختلاف فيه	١١٨	كتاب استكفارة
١٧٠	فصل اذا قتل ملوفا	١٢١	كتاب اللعان
١٧١	فصل الصحيح شبهة أي القصاص لكل	١٢٤	فصل له تذف زوجة علم زناها
	وارث	١٢٥	فصل في كيفية اللعان
١٧٣	فصل موجب العمد في نفس أو طرف القود	١٢٨	فصل له اللعان لثني ولد وان عفت عن
	كتاب الديات		الحذور زال النكاح
١٧٦	فصل في موضحة الرأس أو الوجه لحرم سلم	١٢٩	كتاب العدد
١٨٢	فصل تجب الحكومة فيما لا مقدرفيه	١٣١	فصل عدة الحامل بوضعه
١٨٣	باب موجبات الدية	١٣٣	فصل اذا الزمها عدة شخص من جنس
١٨٥	فصل اذا اصطد ما أي كاملان بلا قصد		واحد
١٨٦	فصل دية الخطأ وشبه العمد تازم العقاقرة	١٣٤	فصل عشر مطلقة كزوج بلا وطء
١٨٨	فصل مال جناية العمد يتعلق بريقه	١٣٥	فصل عدة حائل لوطء وان لم يوطء أربعة
١٨٩	فصل في الجنين الحر المسلم غرة		أشهر وعشرة أيام
١٩٠	فصل تجب بالقتل كفارة	١٣٨	فصل يجب سكنى لعدة طلاق ولو بئن
١٩٠	كتاب دعوى الدم والتسامة	١٤٠	باب الاستبراء
١٩٣	فصل انما ثبت موجب القصاص باقرار	١٤٢	كتاب الرضاع
	أو شهادة	١٤٤	فصل شدة صغيرة أرضعها أمه أو أخته

مصحف	مصحف
٢٤١ فصل حلف لا يأكل الرؤس ولا تبيته	١٩٤ كتاب البغاة
حنبش رؤس تباع وحدها	١٩٥ فصل شرط الامام كونه مسلما
٢٤٢ فصل حلف لا يأكل هذه القرعة ما تخلط	١٩٦ كتاب الردة (المرقومة في العدد ١٣٦)
٢٤٤ فصل حلف لا يبيع أو لا يشتري فعقد لنفسه أو غيره	١٩٨ كتاب الزنا
٢٤٥ كتاب النذر	٢٠٠ كتاب حد القذف
٢٤٧ فصل اذا نذر اشى الى بيت الله تعالى	٢٠١ كتاب قطع السرقة
٢٤٨ كتاب القضاء	٢٠٤ يقطع موجرا الحرز
٢٤٩ فصل اذا جنى قاض أو أعني عليه	٢٠٥ فصل لا يقطع صبي ومجنون
٢٥٠ فصل في آداب القضاء وغيرها	٢٠٦ باب قطع الطريق
٢٥٢ فصل تسوية القاضى بين الخصمين في دخول عليه	٢٠٧ فصل في اجتماع عقوبات على غير قاطع الطريق
٢٥٤ باب القضاء على الغائب	٢٠٨ كتاب الاثرية
٢٥٥ فصل ادعى عباءة ثبته عن يمينه	٢٠٩ فصل في التعزير
٢٥٦ فصل الغائب الذى يسمع البيعة ويتحكم عليه	٢٠٩ كتاب الصال وضمان الولاية
٢٥٦ باب الهبة	٢١١ فصل من كان مع دابة أو دواب ضمن انلافها
٢٥٩ كتاب الشهادات	٢١٢ كتاب السير
٢٦١ فصل لا يتحكم بشاهد واحد الا في هلال رمضان	٢١٣ فصل يكره غزو بغير اذن الامام أو نائبه
٢٦٤ فصل يجعل الشهادة فرض كفاية	٢١٤ فصل نساء الكفار وصبيانهم اذا اسروا رثوا
٢٦٥ فصل يقبل الشهادة على الشهادة في غير عقوبة	٢١٧ فصل يسمع من كل مسلم مكلف مختار أمن حربى
٢٦٦ فصل اذا جهر أو اى الشهود عن الشهادة قبل الحكم	٢١٨ كتاب الجزية
٢٦٧ كتاب الدعوى واليمينات	٢١٩ فصل أهل الجزية دينار لكل سنة
٢٦٨ فصل اذا أصر المدعى عليه على السكوت عن جواب الدعوى	٢٢١ فصل يلزمنا السكف عنهم
٢٦٩ فصل تغطي بين مدعى ومتدعى عليه فيما ليس بمال ولا بقصد مال	٢٢٢ باب الهبة
٢٧١ فصل اذا ادعى عتيا في يدك	٢٢٣ كتاب الصيد والذباح
٢٧٢ فصل اذا قال آخرت هذا البيت شهر كذا بعشرة فقال بل آخرتني جميع الدار	٢٢٥ فصل يجل ذبح مقدور عليه وجرح غيره بكل محمد
٢٧٤ فصل في اتفاق المحقق للنب	٢٢٨ كتاب الاضحية
٢٧٥ كتاب الحق	٢٣١ فصل في العقبة
	٢٣١ كتاب الاطعمة
	٢٣٤ كتاب المسابقة والمناسفة
	٢٣٧ كتاب الامنان
	٢٣٩ فصل يتخير في كفارة اليمين بين عتق كالمظهار

فصل اذا ملك أهل تبرع أصله أو فرعه

عشق عليه

٢٧٩ كتاب التدبير

٢٨١ فصل اذا ولدت معدبة من نكاح أوزنا

٢٨١ كتاب النكاح

٢٨٣ فصل يلزم السيد أن يحيط عنه

٢٨٥ فصل النكاح لا يترتب من جميع السيد

٢٨٦ فصل النكاح الفاسد

٢٨٧ كتاب امهات الاولاد

